



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

العلماء



رسالة
عليكم يا صابرين

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

شرح كتاب التفسير للذاني

في القراءات

التي

الذاني التفسير والعذب التفسير

تأليف

عبد الوكيل بن محمد بن عبد الملك بن عبد الوكيل بن عبد الملك

أبو عبد الله بن عبد الوكيل بن عبد الوكيل بن عبد الوكيل

تأليف

عبد الوكيل بن محمد بن عبد الملك بن عبد الوكيل بن عبد الملك

أبو عبد الله بن عبد الوكيل بن عبد الوكيل بن عبد الوكيل بن عبد الوكيل

تأليف

عبد الوكيل بن محمد بن عبد الملك بن عبد الوكيل بن عبد الملك

أبو عبد الله بن عبد الوكيل بن عبد الوكيل بن عبد الوكيل بن عبد الوكيل

تأليف

عبد الوكيل بن محمد بن عبد الملك بن عبد الوكيل بن عبد الملك

أبو عبد الله بن عبد الوكيل بن عبد الوكيل بن عبد الوكيل بن عبد الوكيل

تأليف

عبد الوكيل بن محمد بن عبد الملك بن عبد الوكيل بن عبد الملك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح كتاب التيسير للدانى فى القراءات

كاتب:

عبد الواحد محمد بن على بن ابى السداد ابى محمد المالكى (المالقى)

نشرت فى الطباعة:

دارالكتب العلميه

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٥	شرح كتاب التيسير للدانى فى القراءات
١٥	اشارة
١٥	مقدمة التحقيق
١٥	اشارة
١٦	توقيفية القراءات
١٦	* اختلاف اللهجات و تعدد القراءات:
١٨	اختلاف القراءات القرآنية:
١٩	أقسام القراءات:
٢٠	* تاريخ التأليف فى القراءات القرآنية:
٢١	إضافة القراءات إلى القراء تعنى اختيارها و لا اجتهاد فيها
٢٥	الزمخشرى يعزو إحدى القراءات إلى فصاحة راويها
٢٧	ردود على من يفاضلون بين القراءات
٣٤	أمثلة توضيحية نرد بها على المستشرقين:
٤٠	* دعاوى بعض المفكرين العرب فى هذا المجال:
٤٠	اشارة
٤٤	(أ) رأيه هو رأى جولد تسيهر و نولدكه:
٤٤	(ب) علماء المسلمين دفعوا هذا رأى و حاجوا أصحابه منذ قديم:
٤٥	(ج) تنفيذ هذا رأى:
٤٨	كتابة القرآن الكريم:
٤٨	اشارة
٤٩	كتاب الوحي:
٤٩	رسم المصاحف العثمانية

- ٤٩ ما هو الرسم؟
- ٤٩ التأليف فى علم الرسم:
- ٥٠ قواعد رسم المصحف
- ٥٠ اشارة
- ٥٠ القاعدة الأولى: الحذف
- ٥٠ القاعدة الثانية: الزيادة
- ٥١ القاعدة الثالثة: الهمز
- ٥١ القاعدة الرابعة: البدل
- ٥٢ القاعدة الخامسة: الفصل و الوصل
- ٥٢ القاعدة السادسة
- ٥٢ اشارة
- ٥٣ القراءات المتواترة التى لا يحتملها الرسم:
- ٥٤ أقوال الأئمة فى التزام الرسم العثمانى:
- ٥٥ فوائد الرسم العثمانى
- ٥٨ القائلون بأن الرسم اجتهادى:
- ٥٨ اشارة
- ٥٨ نقد هذا الرأى:
- ٥٨ (رأى صاحب الذهب الإبريز)
- ٥٩ رأى وسط
- ٦٠ شبه أثبرت حول كتابة القرآن و رسمه
- ٦٢ [الكلام حول المصنف و كتابه]
- ٦٢ أولا- ترجمة المصنف:
- ٦٢ اشارة
- ٦٢ - اسمه و نسيه:

- ٦٢ - تكوينه العلمى و ثناء العلماء عليه:
- ٦٣ - أخلاقه:
- ٦٣ - شيوخه:
- ٦٣ - تلاميذه:
- ٦٤ - كتبه و آثاره العلمىة:
- ٦٤ - وفاته:
- ٦٤ - أبو عمرو الدانى «١»
- ٦٧ - ثانيا- مصادر عبد الواحد الملقى فى شرحه «الدر النشير»
- ٦٧ - [اولا المصادر الاولية]
- ٦٨ - ثانيا- المصادر الثانوىة:
- ٦٩ - ثالثا- المنهج المتبع:
- ٦٩ - اشارة
- ٦٩ - أ- تقسيم الكتاب و ترتيبه:
- ٦٩ - ب- أسلوب الملقى فى الشرح و التفسير:
- ٧٠ - وصف النسخ
- ٧٠ - [مقدمة المؤلف]
- ٧١ - اشارة
- ٧١ - الإسناد:
- ٩٣ - باب الاستعاذه «٢»
- ١٠٧ - باب التسمية
- ١٠٧ - اشارة
- ١٢٧ - سورة أم القرآن
- ١٣٠ - باب بيان مذهب أبى عمرو فى الإدغام الكبير
- ١٣٠ - اشارة

١٣٠	[القسم الأول]
١٣٠	الفصل الأول من القسم الأول في معنى الإدغام لغةً و اصطلاحاً
١٣١	الفصل الثاني
١٣٢	الفصل الثالث في ذكر الحروف و مخارجها
١٣٧	الفصل الرابع في صفات الحروف
١٤٢	الفصل الخامس
١٤٢	الفصل السادس
١٤٢	الفصل السابع
١٥٢	[القسم الثاني]
١٥٢	إشارة
١٥٩	مطلب إدغام الهاء في مثلها:
١٦١	مطلب إدغام الياء في الياء
١٦١	[مطلب إدغام الحاء في الحاء]
١٦١	مطلب إدغام العين في العين
١٦٢	مطلب إدغام اللام في اللام
١٦٥	مطلب إدغام النون في النون
١٦٦	إدغام الكاف في الكاف
١٦٧	إدغام السين في السين
١٦٧	إدغام التاء في التاء
١٦٨	إدغام الراء في الراء
١٦٨	إدغام الفاء في الفاء
١٦٩	إدغام الميم في الميم
١٧٠	إدغام الباء في الباء
١٧١	إدغام الغين في الغين

- ١٧٢ إدغام القاف فى القاف
- ١٧٢ [إدغام التاء فى التاء]
- ١٧٢ إدغام الواو فى الواو
- ١٧٧ مطلب المعتل المختلف فى إدغامه
- ١٨٧ مطلب «خلقتكم» و مثله
- ١٩٠ إدغام الحاء فى العين «١»
- ١٩٢ إدغام القاف فى الكاف «٢»
- ١٩٣ إدغام الكاف فى القاف «١»
- ١٩٤ إدغام الجيم فى الشين
- ١٩٥ إدغام الشين فى السين
- ١٩٦ إدغام الضاد فى الشين
- ١٩٧ [إدغام الضاد فى الذال]
- ١٩٨ إدغام السين فى الزاى و الشين «٢»
- ١٩٩ إدغام الدال فى خمسة أحرف «١»
- ٢٠٤ إدغام التاء فى عشرة أحرف «٢»
- ٢١١ إدغام اللام فى الراء «١»
- ٢١٢ إدغام النون فى اللام و الراء «١»
- ٢١٣ إخفاء الميم فى الباء
- ٢١٥ إدغام الباء فى الميم «٢»
- ٢١٥ اشارة
- ٢١٧ فصل
- ٢٢١ باب [ذكر] «١» هاء الكناية
- ٢٢٩ باب ذكر المد و القصر
- ٢٢٩ اشارة

- ٢٤٨ «مسألة»
- ٢٥٢ باب الهمزتين المتلاصقتين فى كلمة
- ٢٦٤ باب ذكر الهمزتين من كلمتين
- ٢٧٢ باب ذكر الهمزة المفردة
- ٢٧٢ اشارة
- ٢٧٤ فصل
- ٢٧٥ باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها
- ٢٧٩ باب مذهب أبى عمرو فى ترك الهمز
- ٢٧٩ اشارة
- ٢٨٦ باب مذهب حمزة و هشام فى الوقف على الهمزة
- ٢٨٦ اشارة
- ٢٨٧ تنقيير
- ٢٩١ تنقيير
- ٢٩٣ تنقيير
- ٣٠١ فصل
- ٣٠٩ فصل
- ٣١٠ باب الإظهار و الإدغام للحروف السواكن
- ٣١٠ اشارة
- ٣١١ ذكر ذال «إذ»
- ٣١٤ ذكر دال «قد»
- ٣١٧ ذكر تاء التأنيث المتصلة بالفعل
- ٣١٨ فأما الحروف المتحركة بعدها فتلاثة أقسام:
- ٣١٩ ذكر لام «هل» و «بل»
- ٣١٩ اشارة

- ٣٢٢ فصل
- ٣٢٤ تميم
- ٣٢٥ [باب احكام النون الساكنة و التنوين]
- ٣٢٥ فصل فى ذكر النون الساكنة و التنوين
- ٣٢٥ اشارة
- ٣٣٢ مسألة: فى توجيه هذه الأحكام الأربعة
- ٣٣٤ باب الفتح و الإمالة بين اللفظين
- ٣٣٤ اشارة
- ٣٥٥ فصل
- ٣٥٧ فصل
- ٣٥٨ فصل
- ٣٥٩ فصل
- ٣٦٢ فصل
- ٣٦٣ فصل
- ٣٦٤ فصل
- ٣٦٧ باب ذكر مذهب الكسائى فى الوقف على هاء التانيث
- ٣٨٥ باب ذكر مذهب ورش فى الراءات مجملا
- ٣٨٥ اشارة
- ٣٩٠ الفصل الأول
- ٣٩١ الفصل الثانى
- ٣٩١ اشارة
- ٣٩٨ فصل
- ٤٠٣ فصل
- ٤٠٥ باب ذكر اللامات

- ٤٠٦ اشارة
- ٤٠٩ تنبيه
- ٤١٠ باب الوقف على أواخر الكلم
- ٤١٠ اشارة
- ٤١٧ فصل
- ٤٢٠ باب الوقف على مرسوم الخط
- ٤٢٩ فصل
- ٤٢٩ باب ذكر مذهب حمزة في السكوت قبل الهمزة
- ٤٣٠ باب ذكر مذاهبهم في الفتح و الإسكان لياءات الإضافة
- ٤٣٣ فصل
- ٤٣٤ فصل
- ٤٣٤ فصل
- ٤٣٥ فصل
- ٤٣٦ فصل
- ٤٣٦ باب ذكر أصولهم في الياءات المحذوفات من الرسم
- ٤٤١ فصل في تهذيب ترتيب التبيوب
- ٤٤٢ باب ذكر فرش الحروف
- ٤٤٢ سورة البقرة
- ٤٤٧ سورة آل عمران
- ٤٤٧ اشارة
- ٤٥١ تنبيه
- ٤٥١ سورة الأنعام
- ٤٥٥ سورة الأعراف
- ٤٥٦ سورة براءة

- ٤٥٨ سورة يونس
- ٤٦٠ سورة هود عليه السلام
- ٤٦٠ سورة يوسف عليه السلام
- ٤٦٩ سورة الرعد
- ٤٧١ سورة إبراهيم عليه السلام
- ٤٧٥ سورة النحل
- ٤٧٥ سورة الإسراء
- ٤٧٦ سورة الكهف
- ٤٧٦ سورة مريم الصديقة عليها لسلام
- ٤٧٧ سورة طه
- ٤٧٨ سورة النور
- ٤٧٩ سورة النمل
- ٤٨٣ سورة القصص
- ٤٨٣ سورة الروم
- ٤٨٣ سورة الأحزاب
- ٤٨٥ سورة يس
- ٤٨٦ سورة الصافات
- ٤٨٧ سورة الزمر
- ٤٨٧ سورة السجدة
- ٤٨٧ سورة الزخرف
- ٤٨٨ سورة الأحقاف
- ٤٨٨ سورة محمد صلى الله عليه و سلم
- ٤٨٩ سورة ق
- ٤٨٩ سورة الطور

٤٩٠	سورة النجم
٤٩٥	سورة المجادلة
٤٩٦	سورة الحشر
٤٩٦	سورة الملك
٤٩٨	سورة ن و القلم
٤٩٩	سورة الحاقة
٤٩٩	سورة القيامة
٤٩٩	سورة الإنسان
٥٠٠	سورة المطفين
٥٠٠	سورة الغاشية
٥٠١	سورة الفجر
٥٠١	سورة العلق
٥٠١	سورة الكافرين
٥٠١	باب ذكر التكبير
٥٠١	اشارة
٥٠٢	مسألة في حكم الوصل و الفصل
٥٠٢	فهرس الموضوعات
٥٠٤	تعريف مركز القائمية باصفهان للتمريبات الكمبيوترية

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات

إشارة

نام كتاب: شرح كتاب التيسير للداني في القراءات
 نويسنده: عبد الواحد محمد بن علي بن ابى السداد ابى محمد المالكي (المالقي)
 موضوع: قرائت
 تاريخ وفات مؤلف: ٧٠٥ ق
 زبان: عربى
 تعداد جلد: ١
 ناشر: دارالكتب العلمية
 مكان چاپ: بيروت
 سال چاپ: ١٤٢٤ / ٢٠٠٣
 نوبت چاپ: اول
 سرشناسه فارسيمالقي ، محمد بن علي ، - ٧٠٥ ق .
 عنوان قراردادى: شرح كتاب التيسير للداني في القراءات المسمى الدر الثير و العزب المنير
 محل انتشاربيروت
 ناشر دار الكتب العلميه
 تاريخ نشر ١٤٢٤ ق .
 يادداشتها \$ نوبت چاپ : اول \$ كتابنامه بصورت زيرنويس .
 رده بندى كنگره ٥٤ / ٧٥ BP / م ٢ / ش ٤ /
 رده بندى ديويى ٤ / ش ٢ / م ٧٥ / ٤٥ BP
 ISBN ٦ - ٣٩٧٤ - ٧٤٥١ - ٢
 ٧١٢ ص.: وزيرى (گالينگور)

مقدمه التحقيق

إشارة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذى أنزل القرآن كلامه فارقا بين الحق والباطل، و حدًا بين الهدى والضلال، و اصطفى نفرا من خلقه الكرام البررة حفظته قلوبهم و لهجت به ألسنتهم، و قيض لكلامه منهم من يذود عنه شبه الملحدين و افتراءات المرجفين، و أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة مقرّ بوحدانيته، مدعن فؤاده لربوبيته، و أشهد أن محمدا عبده و رسوله، الذى آتاه الحق سبحانه و تعالى جوامع الكلم، فقال صلى الله عليه و سلم فيما رواه البخارى و مسلم من حديث عائشة- رضى الله عنها-: «مثل الماهر بالقرآن مثل الشفرة الكرام البررة، و مثل الذى يقرؤه، و هو عليه شاقّ له أجران» «١».

فاستنفر بقوله همما عاليه و صدورا طاهرة عكفت على كلام الله حفظا و تلاوة و فهما و تدبرا، رضى الله عن صحابته الكرام الذين سنوا

لمن بعدهم سنة العناية بكتاب الله الكريم، ورحم الله السادة المشايخ الذين جمعوا في اختلاف حروفه ورواياته المبسوطه و المختصرة.

و بعد، فهذا مبحث من المباحث القرآنية الشريفة، يدور حول توقيفية القراءات القرآنية، و عرض ما أثير حولها من شبه و افتراءات- قديما و حديثا- من بعض المفترين العرب و من بعض المستشرقين الملحدين.

و بداية نقول: إن القراءات القرآنية ليست بالاجتهاد و الاختيار، و إن تنوعها و اختلافها ليس وليد إغفال الكلمات القرآنية من النقط و الشكل؛ إذ لو كان كذلك لكانت كل قراءة يسمح بها الرسم و تسيغها العربية صحيحة، و ليس كذلك؛ فإن كثيرا من الكلمات يحتمل رسمها أكثر من قراءة و اللغة تجيز هذه القراءات و لكن لم يصح فيها إلا قراءة واحدة. و القراء لا تعتبر و لا يعتد بها إلا إذا كانت عن التلقين و التوقيف و التلقى و المشافهة و النقل و السماع و الرواية. و فيما يلي عرض لهذه القضية و مناقشة جوانبها.

(١) أخرجه البخارى (٨ / ٦٩١) حديث (٤٩٣٧)، و مسلم (١ / ٥٤٩) حديث (٢٤٤).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤

توقيفية القراءات

* اختلاف اللهجات و تعدد القراءات:

لقد نزل القرآن الكريم بلسان عربى مبین، و اللسان العربى مثله مثل كل الألسنة- انشعبت منه منذ قديم الزمان لهجات متعددة مختلفة فى كثير من المستويات الصوتية و الدالية، و أيضا على مستوى القواعد و المفردات.

و هناك أسباب أدت إلى هذا الاختلاف من أهمها: أن أعضاء النطق تختلف فى بنيتها و استعدادها و منهج تطورها؛ تبعا لتنوع الخواص الطبيعية المزود بها كل شعب من الشعوب المختلفة، و التى تنتقل عن طريق الوراثة من السلف إلى الخلف.

و من سنة الله- عز و جل- أنه لم يرسل رسولا إلا بلسان قومه؛ قال تعالى:

وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ [إبراهيم: ٤]، و أن العرب الذين أنزل إليهم القرآن الكريم، كانوا مختلفى اللهجات،

متعددى اللغات، متنوعى الألسن؛ و من أجل ذلك أنزل الله- تعالى- كتابه على لهجات العرب ليتمكنوا من قراءته، و ينتفعوا بما فيه

من أحكام و شرائع؛ إذ لو أنزله- تعالى- بلهجة واحدة- و الحال هكذا من أن الذين أنزل إليهم مختلفو اللهجات- لحال ذلك دون

قراءته، و الانتفاع بهدايته؛ لأن الإنسان يتعذر عليه أن يتحول من لهجته التى درج عليها، و مرن لسانه على التخاطب بها منذ نعومة

أظفاره، و صارت هذه اللهجة طبيعة من طبائعه، و سجية من سجاياه، و اختلطت بلحمه و دمه، حتى لا يمكنه التحول عنها، و العدول

إلى غيرها. فلو كلف الله العرب مخالفة لهجاتهم التى لا- يستقيم لسانهم إلا عليها، و لا يتيسر نطقهم إلا بها- لشق ذلك عليهم غاية

المشقة و لكان ذلك من قبيل التكليف بما لا يدخل تحت طاقة الإنسان البشرية و قدرته الفطرية، و لكان ذلك منافيا ليسر الإسلام و

سماحته، التى تقتضى درء المشقة و الحرج عن معتنقيه؛ فافتضت رحمة الله- تعالى- بهذه الأمة، و إرادته التخفيف عنها، و وضع

الإصر عنها- أن ييسر لها حفظ كتابها، و تلاوة دستورها؛ لتتمكن من قراءته، و التعبد بتلاوته، و الانتفاع بما فيه على أكمل الوجوه و

أحسنها؛ فأنزله على لهجات العرب المتنوعة، و كان الرسول صلى الله عليه و سلم يقرؤه على العرب، بهذه اللهجات ليسهل على كل

قبيلة تلاوته، بما يوافق لهجاتها.

و بالضرورة، و إزاء هذه الأسباب القوية، ليس يسهل على كل أحد أن يستبدل

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥

لهجة جديدة بلهجة جرى عليها لسانه طفلاً، و ناشئاً، و كهلاً. و حتى بعد طول المحاولة و المعالجة قد يظل الأمر عسيراً على شيخ يأبى لسانه تغيير ما ألف السنين، و امرأة ليس لها- غالباً- على ما تعودته من طرائق الكلام سلطان.

روى الترمذى- فى موضوع نزول القرآن على سبعة أحرف: أن النبى صلى الله عليه و سلم قال:

«يا جبريل إنى بعثت إلى أمة أميين، منهم العجوز، و الشيخ الكبير، و الغلام، و الجارية، و الرجل الذى لم يقرأ كتاباً قط».

و قد كان بين القبائل العربية اختلاف فى نبرات الأصوات و طريقة الأداء: فكان فيهم من يدغم، و من يظهر، و من يخفى، و من يبين، و من يميل، و من يفتح، و من يفخم، و من يرقق، و من يمد، و من يقصر... إلى آخر كفيات النطق المختلفة، فتلقاء هذه الفروق التى يصعب على الناس التخلص منها، و لأن الدين الذى نزل به القرآن يسر دائماً- أمر الله نبيه أن يقرئ كل قبيلة بلهجتها و ما جرت عليه عادتها، فعلى سبيل المثال:

يقرأ الأسدى: (يعلمون)، و (تعلم)، و (تسوّد و جوه)، و (ألم أعهد إليكم) بكسر حرف المضارعة.

و التميمى يهمز، و القرشى لا يهمز.

و يقرأ أحدهم: (عليهم)، و (فيهم) بضم الهاء، لا بكسرها.

و هذا يقرأ: (قد أفلح)، و (قل أوحى) بالنقل.

و آخر يقرأ: (موسى)، و (عيسى)، و (دنيا) بالإمالة.

و غيره يلفظ.

و هذا يقرأ: (خبيراً)، و (بصيراً) بترقيق الراء.

و الآخر يقرأ: (الصلاة)، و (الطلاق) بالتفخيم.

إلى غير ذلك.

هذا إلى ما هو معروف من الاختلاف الطبيعى بين القبائل، فى شهرة بعض الألفاظ، فى بعض المدلولات، و إلى ما هو معروف أيضاً- عند علماء القراءات:-

من أن القرآن نفسه اختلفت بعض ألفاظه، فى الحروف أو كفيته، من حيث الغيبة و الخطاب، و التذكير و التأنيث، و الجمع و الأفراد، و التخفيف و التشديد، و التحقيق

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٦

و التسهيل... و غير ذلك، مما هو مقرر، و محدد، منذ عهد النبوة «١».

جيل الصحابة و التابعين و تابعيهم:

ثم إن الصحابة- رضوان الله تعالى عليهم أجمعين- قد تلقوا من فئ رسول الله صلى الله عليه و سلم القرآن الكريم، بقراءته و رواياته، فلم يضيعوا منه جملة، و لم يغفلوا منه كلمة، و لم يهملوا منه حرفاً، أو سكوناً، أو حركةً أو قراءةً أو روايةً، و نقله عن الصحابة التابعون، على هذا الوجه من الإحكام، و التحرير، و الإتقان، و التجويد.

ثم إن جماعة من التابعين و أتباع التابعين كرسوا حياتهم، و أفنوا أعمارهم فى قراءة القرآن و إقرائه و تعليمه، و تلقينه، و عنوا كل العناية بضبط ألفاظه، و تجويد كلماته، و تحرير قراءاته، و تحقيق رواياته، و كان ذلك شغلهم الشاغل، و غرضهم الهادف، حتى صاروا فى ذلك أئمة يقتدى بهم، و تشد الرحال إليهم، و ينقل القرآن عنهم؛ و لتصديهم لذلك نسبت القراءة إليهم فقيل: قراءة فلان كذا، و قراءة فلان كذا، فنسبة القراءة إليهم نسبة ملازمة و دوام، لا نسبة اختراع و ابتداء، و من هؤلاء الذين انقطعوا للتعليم و التلقين: القراء العشرة، و هم: أبو جعفر و نافع المدنيان، و أبو عمرو و يعقوب البصريان، و ابن كثير المكي، و ابن عامر الدمشقى، و عاصم و حمزة و الكسائى الكوفيون، و خلف البغدادي.

وقد أجمع من يعتد بهم من العلماء على تواتر قراءات هؤلاء الأئمة الأعلام، فقد روى قراءاتهم معظم الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، و تلقوها من فيه مشافهة، و رواها عن الصحابة- التابعون و أتباع التابعين، و من هؤلاء و هؤلاء القراء العشرة المذكورون، و رواها عن القراء العشرة طوائف لا تحصى كثيرة و عددا، في جميع العصور و الأجيال، لم تخل أمة من الأمم، و لا عصر من العصور، و لا- مصر من الأمصار، إلا- و فيه الكثرة الكاثرة، و الجم الغفير، و الجمع الوفير، ممن يروى قراءات هؤلاء الأئمة، و يحذقها، و ينقلها لغيره، إلى وقتنا هذا، و لن تزال الأمم- إن شاء الله- على تعاقبها و تلاحقها و تتابعها، أمة بعد أمة، و جيلا إثر جيل- تتعاهد هذه القراءات، و ترويهها، و تنقلها لمن بعدها، و تقرؤها، و تقرئ بها، إلى أن يرث الله

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس للشيخ عبد الفتاح القاضى، و الدكتور لبيب السعيد ص (٧٩، ٩٨).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٧

الأرض و من عليها، و كل ذلك مصدقا لقوله تعالى: إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿١﴾ [الحجر: ٩].

اختلاف القراءات القرآنية:

لقد كثرت الأقاويل و الآراء في موضوع نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف إلى حد كاد يطمس أنوار الحقيقة، حتى استعصى فهمه على بعض العلماء، و لاذ بالفرار منه، و قال: إنه مشكل.

ثم إن الخطأ في هذا الباب قد يتخذ منه أعداء الإسلام سبيلا عوجا، إلى توجيه المطاعن الخبيثة إلى القرآن. و قد كان من تداول هذا الخطأ و نقله: أن كتب بعض أعداء القرآن كتابا، أسموه: «مباحث القرآن»، و من فصوله: هل من تحريف في الكتاب الشريف؟ و يجب أن نذكر، أن القراءات التي يجب على المسلمين- و جوبا- المحافظة عليها، ليست هي الأحرف و المرادفات التي كانت تقام بعضها مكان بعض، قبل العرضة الأخيرة للقرآن، و التي كانت إقامتها لضرورة ماسة انتهى وقتها عند هذه العرضة، فضلا عن عهد عثمان؛ و إنما هي: القراءات التي يحتملها مصحف عثمان، المقتصر على حرف قريش- كما قال ناس- أو المشتمل على باقي الأحرف؛ كما قال آخرون. و هذه القراءات- على أية حال- ثابتة كلها بالنقل المتواتر، عن النبي نفسه صلى الله عليه وسلم. و واضح جدا: أن اختلاف القراءات لا- يعنى أن فيها تنافيا، أو تضادا، أو تناقضا، و إنما هو- بإطلاق- اختلاف تنوع و تغاير فحسب، ففي كل اختلافات القراءات، لم يظهر أن قراءة اتخذت سبيلا استدبرته قراءة، أو أن قراءة أمرت بما نهت عنه أخرى.

ثم إن هذه القراءات جميعها بمنزلة سواء في الأسلوب و الغاية، فهي كلها معجزة، و تلك حقيقة لا نستغربها، ما دامت كل قراءة قد أنزلت من عند الله، أو أذن بها الله، و ما دام القراء- في اختلافهم- مجرد ناقلين، و ليسوا كالفقهاء: يختلفون؛ لأنهم يجتهدون.

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٨٠).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٨

و بين القراءات القرآنية اختلافات توقيفية يسيرة، محصورة كلها، و مضبوطة، و معلومة، و لا زيادة فيها و لا نقص، و لا تقديم و لا تأخير، و هي كلها لا تجهد عامة الناس في الفهم و التدبر، فضلا عن أن تجهد الدارس المدقق أو القارئ المتخصص.

و القراءات الثابتة منزلة كلها من عند الله، أو مأذون في قراءتها من الله، فقد تواترت تواترا مقطوعا به، و شاملا للأصول و الفروع، عن نفس الرسول الذي أوتى القرآن، و كلف إبلاغه للعالمين- صلوات الله و سلامه عليه- و قد قرأ بها المسلمون، منذ كان الوحي، و يستحيل عقلا أن يكونوا قد أمضوا القرون و هم يقرءون غير ما أنزل الله سبحانه.

و إذا كانت القراءات و الروايات القرآنية قد أضيفت إلى قراء و رواة بأعيانهم، فهذا لا يعنى إلا أن المضاف إليه اختار قراءة أو رواية،

و كان أضيف لها و أدوم و ألزم قراءة و إقراء بها، حتى نسبت إليه أو نسب إليها، فهي - كما يقرر ابن الجزري - إضافة اختيار و دوام و لزوم، لا- إضافة اختراع و رأى و اجتهاد، و من هنا كان اختلاف القراء- عند المسلمين- صوابا بإطلاق، و ليس كاختلاف الفقهاء يعتبر- حتى عند أصحابه- صوابا يحتمل الخطأ.

و رأس الأسباب في اختلاف القراءات هو: أن القرآن نزل على سبعة أحرف كما ذكر النبي صلى الله عليه و سلم، فيما أثبت أحد و عشرون صحابيا روى عنهم البخارى و مسلم و آخرون.

إذن فإن الأمر في نزول القرآن على سبعة أحرف هو ما بيناه- فيما سبق- من أسباب دعت إلى ذلك: كاختلاف اللهجات، و الاختلاف في طريقة الأداء و نبرات الصوت، و هناك سبب ثالث يرجع إلى ذات القرآن: هو اختلاف بعض ألفاظه، من حيث الغيبة و الخطاب، و التذكير و التأنيث، و الجمع و الإفراد، و التخفيف و التشديد «١».

أقسام القراءات:

القراءات القرآنية أقسام و هي كالتالى:

أولاً: المتواترة: و هو: ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس للأزهر ص (١٠٠، ١٣٩، ١٤٠).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٩

مثلهم، إلى منتهاه، و غالب القراءات كذلك.

و قد اختيرت سبع قراءات من هذا النوع، عرفت كل منها بأسماء أهم من عرف بالقراءة بها. و أصحاب هذه القراءات هم: نافع المدني، و ابن كثير المكي، و أبو عمرو بن العلاء البصرى، و ابن عامر الشامى، و عاصم و حمزة و الكسائى: الكوفيون.

و أول من اقتصر على هؤلاء السبعة هو أبو بكر بن مجاهد، قبيل سنة ٣٠٠هـ، أو ما حولها، و تابعه بعد ذلك المسلمون إلى الآن.

و لكل من هؤلاء القراء رواة، و أصحاب طرق، و أصحاب أوجه، معروفون جيدا لعلماء القراءات.

و النقل المتواتر هو عنصر أساسى فى إثبات القرآنية؛ حتى يعرف الكتاب بأنه:

«القرآن المنزل على رسول الله صلى الله عليه و سلم، المنقول عنه نقلا- متواترا بلا- شبهة». فإن القول بأنه «نقلا- متواترا» احتراز عما

اختص بمثل مصحف أبى، و مصحف ابن مسعود، مما نقل بطريق الآحاد.

ثانيا: المشهورة: و هو ما صح سندها و لم يبلغ درجة التواتر، و وافقت العربية و رسم المصحف، و اشتهرت عند القراء فلم يعدوها من الغلط و لا من الشذوذ.

و قد اختير من هذا النوع ثلاث قراءات، و أصحابها هم: أبو جعفر بن قعقاع المدني، المتوفى سنة ١٣٠هـ، و يعقوب الحضرمى، المتوفى سنة ٢٠٥هـ، و خلف البزار، المتوفى سنة ٢٢٩هـ.

و لكل من هؤلاء أيضا رواة، و أصحاب طرق، و أصحاب أوجه، و هم جميعا معروفون لعلماء القراءات.

و نظرا لأن هذه القراءات الثلاث لا تخالف رسم السبع، فقد ألحقها المحققون بها، و عدوا القول بعدم تواترها فى غاية السقوط، و لا يصح القول به عمن يعتبر قوله فى الدين.

و من هؤلاء المحققين:

البغوى الفراء الموصوف بأنه أول من يعتمد عليه فى ذلك المجال؛ لأنه مقرئ فقيه جامع للعلوم.

و ابن تيمية الفقيه المعروف.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٠

و القسطلاني في كتابه «لطائف الإشارات»، حيث يقول: «إننا لو اشتطنا التواتر في كل فرد من أحرف الخلاف انتفى كثير من القراءات الثابتة عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم».

و عبد الوهاب السبكي الذي يقول: «إن هذه القراءات الثلاث- بالإضافة إلى القراءات السبع- معلومة من الدين بالضرورة، و نزلت على النبي صلى الله عليه و سلم لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل».

و زكريا الأنصاري، المتوفى سنة ٩٢٦ هـ، و الذي أفتى بأن القراءات العشر متواترة كلها.

ثالثا: الآحاد: و هو ما صح سنده، و خالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، و لم يقرأ به.

رابعا: الشاذة: و هو ما لم يصح سندها.

خامسا: الموضوعه: و يمثل لها السيوطي بقراءات الخزاعي.

سادسا: ما زيد في القراءات على وجه التفسير: كالقراءة المنسوبة إلى سعد ابن أبي وقاص: «و له أخ أو أخت من أم»، و كالقراءة المنسوبة إلى ابن عباس:

«ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج» و كالقراءة المنسوبة أيضا إلى ابن الزبير: «و لتكن منكم أمة يدعون إلى الخير و يأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر و يستعينون الله على ما أصابهم».

و واضح أن الناس اجتمعوا على القراءات المتواترة و المشهورة لسببين، أوضحهما الطبرسي في تفسيره:

أحدهما: أن أصحابها تجردوا القراءة القرآن، و اشتدت بذلك عنايتهم، مع كثرة علمهم؛ و من كان قبلهم أو في أزمانهم ممن تنسب إليه القراءة من العلماء، و عدت قراءاتهم من الشواذ، لم يتجرد لذلك تجردهم، و كان الغالب على أولئك الفقه أو الحديث، أو غير ذلك من العلوم.

و الآخر: أن قراءاتهم وجدت مسنده- لفظا أو سماعا- حرفا حرفا من أول القرآن إلى آخره، مع ما عرف من فضائلهم و كثرة علمهم بوجوه القرآن» (١).

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠٢، ١٠٥).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١١

* تاريخ التأليف في القراءات القرآنية:

و قد جمعت القراءات منذ قديم، و أول من جمعها في كتاب هو أبو عبيد القاسم ابن سلام، المتوفى بمكة سنة ٢٢٤ هـ، و الذي جعل القراءات- فيما عد ابن الجزري- خمسا و عشرين قراءة مع السبع.

و ترادف المؤلفون في القراءات:

فجمع أحمد بن جبير الكوفي نزيل أنطاكية- المتوفى سنة ٢٥٨ هـ- كتابا في قراءات الخمسة، من كل مصر واحد.

و ألف إسماعيل بن إسحاق المالكي المتوفى- سنة ٢٨٢ هـ- كتابا جمع فيه قراءة عشرين إماما، منهم السبعة.

و جمع ابن جرير الطبري- المتوفى سنة ٣١٠ هـ- كتابه «الجامع»، و فيه نيف و عشرون قراءة.

و جمع أبو بكر الداجوني- المتوفى سنة ٣٢٤ هـ- كتابا في القراءات أدخل فيه أبا جعفر أحد العشرة.

و اقتصر ابن مجاهد- المتوفى سنة ٣٢٤ هـ- أيضا على قراءات السبعة.

و ألف في القراءات أبو بكر الشذائي، المتوفى سنة ٣٧٠ هـ.

و ألف أبو بكر بن مهران- المتوفى سنة ٣٨١ هـ- في قراءات العشرة.

و ألف الخزاعي المتوفى سنة ٤٠٨ هـ كتابه: «المنتهى» الذي جمع فيه ما لم يجمع من قبله، والذي يمثل بقراءاته للقراءات الموضوعه كما ذكرنا منذ قليل.

و كان الطلمنكي- مؤلف «الروضه»، و المتوفى سنة ٤٢٩ هـ- أول من أدخل القراءات إلى الأندلس.

و ألف مكى بن أبى طالب- المتوفى سنة ٤٣٧ هـ- في القراءات: «التبصره» و «الكشف» و غير ذلك.

و ألف أبو عمرو الداني- المتوفى سنة ٤٤٤ هـ- كتابه: «جامع البيان» في القراءات، و فيه أكثر من خمسمائة رواية و طريق عن القراءات السبع.

و ألف الأهوازي- المتوفى سنة ٤٤٦ هـ- في هذا الشأن.

و ألف الهذلي- المتوفى سنة ٤٦٥ هـ- كتابه: «الكامل» الذي جمع فيه خمسين قراءة عن الأئمة، و تسعا و خمسين و أربعمائه و ألف رواية و طريق.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٢

و ألف أبو معشر الطبري- المتوفى سنة ٤٧٨ هـ- كتاب «التلخيص في القراءات الثمان» و «سوق العروس»، و فيه خمسون و خمسمائة و ألف رواية و طريق.

و ألف أبو القاسم عيسى بن عبد العزيز اللخمي الإسكندري- المتوفى سنة ٦٢٩ هـ- كتابه: «الجامع الأكبر و البحر الأزخر»، و يحتوى على سبعة آلاف رواية و طريق.

و قد اندثر بعض كتب القراءات، و فيها كتب الأهوازي، و ابن عطية، و المهدوي، و كتاب «اللوامع» في القراءات، و كتاب «المحتوى» للداني.

و اختار جمهور المسلمين القراءات منذ قديم، و لكن القراء ظلوا يتداولونها و يروونها إلى أن كتبت العلوم و دوت، فكتبت فيما كتب من العلوم، و صارت القراءات- كما يقول ابن خلدون- «صناعة مخصوصه، و علما منفردا، و تناقله الناس بالشرق و الأندلس، جيل بعد جيل، إلى أن ملكك بشرق الأندلس «مجاهد» من موالى العامريين، و كان معتنيا بهذا الفن من بين فنون القرآن؛ لما أخذه به مولاه المنصور بن أبى عامر، و اجتهد في تعليمه و عرضه على من كان من أئمة القراء بحضرته، فكان سهمه بذلك وافرا» (١).

إضافة القراءات إلى القراء تعنى اختيارها و لا اجتهاد فيها

إن إضافة القراءات إلى أئمة القراءه و روايتهم- كما ألمحنا من قبل- لا- تعنى أكثر من أنهم اختاروها و داوموا عليها و لزموها حتى اشتهروا بها و قصدوا فيها، و هى- كما يعبر ابن الجزرى- «إضافة اختيار، و دوام و لزوم، لا إضافة اختراع و رأى و اجتهاد» (٢).

و قد تفرقت القراء في البلاد و اختلفت قراءاتهم، فكانت جماعات القراء في مختلف الجهات، يقرءون حسبما تلقوا من أسلافهم، و كانت كل جماعة تستقر على الوجوه التي لقتها لا تكاد تتعداها؛ فاختلفت قراءات الخلف باختلاف قراءات السلف، و تفرقت هؤلاء و أولئك في البلاد، و كما يقول ابن الجزرى: «قل الضبط، و اتسع الخرق، و كاد الباطل يلتبس بالحق؛ فقام جهابذة علماء الأمة، و صناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد، و بينوا الحق المراد، و جمعوا الحروف و القراءات، و عزوا

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠٦، ١٠٧).

(٢) ينظر: النشر (١/ ٥٢).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٣

الوجوه و الروايات، و ميزوا بين المشهور و الشاذ، و الصحيح و الفاذا، بأصول أصلوها، و أركان فصلوها.

و يبدو أن الاقتصار على قراءات الأئمة المشهورين بالفقه و الأمانة في النقل، و كمال الدين - كان أمرا ضروريا، أوجبه بشاعة ما قيل إنه وقع من: «تمادى بعض الناس على القراءة بما يخالف خط المصحف، مما ثبت نقله» كما عبر ذلك مكى ابن أبى طالب بل إنه كثر الاختلاف فيما يحتمله رسم المصحف، و قرأ أهل البدع و الأهواء بما لا يحل لأحد تلاوته؛ وفاقا لبدعهم، و من أمثلة ذلك: ما روى من أن بعض المعتزلة قرأ: وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا [النساء: ١٦٤] بنصب الهاء.

و قد كثرت الاختيارات في القراءة كثرة، من مظاهرها التي تخفى على كثير من غير المتخصصين: أن الشافعى صاحب المذهب، كانت له رواية قرأ بها ابن الجزرى، من كتاب: «المستير»، و حدثه بها - من هذا الكتاب، و من كتاب «الكامل» - غير واحد.

و كان لأحمد بن حنبل صاحب المذهب أيضا اختيار، ذكره «الهدلى» فى كتابه «الكامل».

و قد نسبت إلى أبى حنيفة قراءة جمعها الخزاعى، و نقلها عنه الهدلى و غيره.

و قد عد ابن حجر العسقلانى - و هو يتكلم عن تعيين الأحرف التي اختلف فيها عمر ابن الخطاب، و هشام بن حكيم، حين كان هذا يقرأ بسورة «الفرقان»، على حروف لم يكن يعرفها عمر - عد ابن حجر فى هذه السورة وحدها نحو من مائة و ثلاثين موضعا، منها ستة و خمسون ليس فيها من المشهور شىء.

و ربما كانت كثرة عدد القراءات هى التي حدت ببعض المفسرين إلى ذكر بعضها غير منسوب لصاحبه (١).

* إذا قرئت آية بقراءتين فهل قال الله بهما؟

أورد الزركشى فى كتابه «البرهان» هذا السؤال، ثم أعقبه بالآراء التي قيلت فيه:

(الأول): أن الله - تعالى - قال بهما جميعا.

(الثانى): أن الله - تعالى - قال بقراءة واحدة، إلا أنه أذن أن يقرأ بقراءتين.

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠١، ١٠٢).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٤

(الثالث): إذا كان لكل قراءة تفسير يغير الآخر، فقد قال بهما جميعا، و تصير القراءتان بمنزلة آيتين، مثل قوله: وَ لَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ [البقرة: ٢٢٢] (الرابع): إذا كان تفسير القراءتين واحدا، كالبيوت و البيوت و المحصنات و المحصنات بالنصب و الجر - فإنما قال بإحدهما، و أجاز القراءة بهما، لكل قبيلة، على ما تعود لسانها.

(الخامس): إذا صح أنه قال بإحدى القراءتين، فإنه يكون قد قال بلغة قريش (١).

* من قال من العلماء إن مرجع القراءات الاجتهاد:

هناك أقوال لبعض علمائنا القدامى قد يفهم منها أن القراءات القرآنية مرجعها الاجتهاد لا السماع، و أنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء و اجتهاد البلغاء.

* الزمخشري يعيب قراءة لابن عامر:

قرأ ابن عامر - أحد القراء السبعة - الآية:

وَ كَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ [الأنعام: ١٣٧].

برفع (قتل) و نصب (أولادهم) و جر (الشركاء)، على إضافة القتل إلى الشركاء، و الفصل بينهما بغير الظرف.

فوصف الزمخشري هذه القراءة بأنها «شىء» لو كان فى مكان الضرورات و هو الشعر، لكان سمجا مردودا ... إلخ. و قال: «و الذى

حملة على ذلك أن رأى في بعض المصاحف «شركائهم» مكتوبا بالياء. و لو قرأ بجر الأولاد و الشركاء؛ لأن الأولاد شركاؤهم فى أموالهم- لوجد فى ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب».

* رد ابن المنير على الزمخشري:

ورد ابن المنير الإسكندري صاحب كتاب: «الانتصاف» بأن الزمخشري «ركب متن عمياء، و تاه فى تيهاء»، و قال ابن المنير: «و أنا أبرأ إلى الله، و أبرئ حملة كتابه، و حفاظ كلامه، مما رماهم به؛ فإنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفا قرأ به اجتهادا، لا نقلا و سماعا؛ فلذلك غلط ابن عامر فى قراءته هذه، و أخذ يبين أن وجهه غلظه رؤيته الياء ثابتة فى «شركائهم»؛ فاستدل بذلك على أنه مجرور، و تعين عنده نصب (أولادهم) بالقياس ... إلخ».

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٩٩).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ١٥

ثم قال ابن المنير: «فهذا كله- كما ترى- ظن من الزمخشري أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأيا منه، و كان الصواب خلافه، و الفصحى سواه، و لم يعلم الزمخشري أن هذه القراء- بنصب الأولاد، و الفصل بين المضاف و المضاف إليه بها- يعلم ضرورة أن النبى صلى الله عليه و سلم قرأها على جبريل، كما أنزلها عليه كذلك، ثم تلاها النبى صلى الله عليه و سلم على عدد التواتر من الأئمة، و لم يزل عدد التواتر يتناقلونها، و يقرءون بها، خلفا عن سلف، إلى أن انتهت إلى ابن عامر؛ فقرأها أيضا كما سمعها. فهذا معتقد أهل الحق فى جميع الوجوه السبعة: أنها متواترة جملة و تفصيلا ... فلا مبالاة بعدها بقول الزمخشري، و لا بقول أمثاله ممن لحن ابن عامر، و ظن أن القراء بالرأى غير موقوفة على النقل. و الحامل هو التغالى فى اعتقاد اطراد الأقيسة النحوية؛ فظنها قطعية؛ حتى يرد ما يخالفها».

و يقول ابن المنير كذلك: «إن المنكر عليه- يعنى: ابن عامر- إنما أنكر ما ثبت أنه براء منه قطعاً و ضرورة. و لو لا عذر أن المنكر ليس من أهل الشأنين- أعنى: علم القراء، و علم الأصول، و لا يعد من ذوى الفنين المذكورين- لخيف عليه الخروج من ريقه الدين، و إنه- على هذا العذر- لفى عهداً خطيرة، و زلة منكرة، تزيد على زلة من ظن أن تفاصيل الوجوه السبعة فيها ما ليس متواترا؛ فإن هذا القائل لم يثبتها بغير النقل، و غاية أنه ادعى أن نقلها لا يشترط فيه التواتر، و أما الزمخشري: فظن أنها تثبت بالرأى، غير موقوفة على النقل، و هذا لم يقل به أحد من المسلمين».

* رد أبى حيان الأندلسى على الزمخشري:

و فى هذا الشأن- أيضا- يقول أبو حيان الأندلسى:

«و بعض النحويين أجازها، و هو الصحيح؛ لوجودها فى هذه القراء المتواترة المنسوبة إلى العربى الصريح المحض: ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان ابن عفان، قبل أن يظهر اللحن فى لسان العرب، و لوجودها أيضا فى لسان العرب فى عدة أبيات ...» إلخ. ثم يتحدث عن الزمخشري قائلا:

«و أعجب لعجمى ضعيف فى النحو يرد على عربى صريح محض قراءة متواترة موجودا نظيرها فى لسان العرب، فى غير ما بيت. و أعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة، الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله، شرقا و غربا، و قد اعتمد

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ١٦

المسلمون على نقلهم؛ لضبطهم، و معرفتهم، و ديانتهم».

* رد نظام الدين النيسابورى على الزمخشري:

و يقول النيسابورى:

«و الحق عندى- فى هذا المقام- أن القرآن حجة على غيره، و ليس غيره حجة عليه. و القراءات السبع كلها متواترة، فكيف يمكن

تخطئه بعضها؟! فإذا ورد في القرآن المعجز مثل هذا الترتيب لزم القول بصحته و فصاحته...» إلخ.

* رد ابن الجزرى على الزمخشري:

و يدافع ابن الجزرى عن القراءة المتواترة التي قرأ بها ابن عامر، فيقول:

والحق في غير ما قاله الزمخشري، و نعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأى و التشهى، و هل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابه من غير نقل؟! بل الصواب جواز مثل هذا الفصل - و هو الفصل بين المصدر و فاعله المضاف إليه بالمفعول - في الفصيح و الشائع الذائع اختيارا. و لا يختص ذلك بضرورة الشعر.

و يكفي في ذلك دليلا هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر.

كيف و قارئها - ابن عامر - من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة: كعثمان ابن عفان، و أبى الدرداء، رضى الله عنهما؟! و هو - مع ذلك - عربى صريح من صميم العرب؛ فكلامه حجة، و قوله دليل؛ لأنه كان قبل أن يوجد اللحن و يتكلم به. فكيف، و قد قرأ بما تلقى و روى و سمع و رأى؛ إذ كانت كذلك في المصحف العثماني المجمع على اتباعه، و أنا رأيتها فيه كذلك؟ مع أن قارئها: لم يكن خامل و لا غير متبع، و لا في طرف من الأطراف ليس عنده من ينكر عليه إذا خرج عن الصواب، فقد كان في مثل دمشق التي هي - إذ ذاك - دار الخلافة و فيها الملك، و المأتى إليها من أقطار الأرض، في زمن خليفه هو أعدل الخلفاء و أفضلهم بعد الصحابة: الإمام عمر بن عبد العزيز - رضى الله عنه - أحد المجتهدين المتبعين المقتدى بهم من الخلفاء الراشدين.

و هذا الإمام القارئ - أعنى: ابن عامر - مقلد - في هذا الزمن الصالح - قضاء دمشق، و مشيختها، و إمامه جامعها الأعظم: الجامع الأموى أحد عجائب الدنيا، و الوفود به من أقطار الأرض؛ لمحل الخلافة و دار الإمارة.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٧

هذا، و دار الخلافة - في الحقيقة - حينئذ بعض هذا الجامع، ليس بينهما سوى باب يخرج منه الخليفة.

و لقد بلغنا عن هذا الإمام أنه كان في حلقة أربعمائه عريف، يقومون عنه بالقراءة. و لم يبلغنا عن أحد من السلف - رضى الله عنهم - على اختلاف مذاهبهم، و تباين لغاتهم، و شدة ورعهم، أنه أنكر على ابن عامر شيئا من قراءته، و لا طعن فيها، و لا أشار إليها بضعف. و لقد كان الناس - بدمشق، و سائر بلاد الشام، حتى الجزيرة الفراتية، و أعمالها - لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر، و لا زال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمائة.

و أول من نعلمه أنكر هذه القراءة و غيرها من القراءة الصحيحة، و ركب هذا المحذور - ابن جرير الطبرى، بعد الثلاثمائة. و قد عد ذلك من سقطات ابن جرير؛ حتى قال علم الدين السخاوى:

قال لى شيخنا أبو القاسم الشاطبى:

«إياك و طعن ابن جرير على ابن عامر».

و لله در إمام النحاة: أبى عبد الله بن مالك - رحمه الله - حيث قال في «الكافية الشافية»:

و حجّتى قراءة ابن عامر فكم لها من عاضد و ناصر و هذا الفصل الذى ورد فى هذه القراءة، منقول من كلام العرب من فصيح كلامهم، جيد من جهة المعنى أيضا:

أما وروده فى كلام العرب:

(أ) فقد ورد فى أشعارهم كثيرا: أنشد من ذلك سيويوه، و الأخفش، و أبو عبيدة، و ثعلب، و غيرهم - ما لا ينكر، مما يخرج به كتابنا عن المقصود.

(ب) و قد صح من كلام رسول الله صلى الله عليه و سلم: «فهل أنتم تاركو لى صاحبى» ففصل - بالجار و المجرور - بين اسم الفاعل و مفعوله، مع ما فيه من الضمير المنوى، ففصل المصدر بخلوه من الضمير أولى بالجواز.

(ج) و قرئ: فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ [إبراهيم: ٤٧] و أما قوته، من جهة المعنى:

فقد ذكر ابن مالك ذلك من ثلاثة أوجه:

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٨

(أحدها): كون الفاصل فضله، فإنه - لذلك - صالح لعدم الاعتداد به.

(الثاني): أنه غير أجنبي معنى؛ لأنه معمول للمضاف و هو المصدر.

(الثالث): أن الفاصل مقدر التأخير؛ لأن المضاف إليه مقدر التقديم؛ لأنه فاعل في المعنى، حتى إن العرب، لو لم تستعمل مثل هذا الفصل، لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا - في الشعر - بالأجنبي كثيرا، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية؛ فيحكم بجوازه مطلقا.

و إذا كانوا قد فصلوا بين المضافين بالجملة في قول بعض العرب: «هو غلام - إن شاء الله - أخيك» - فالفصل بالمفرد أسهل.

ثم إن هذه القراءة قد كانوا يحافظون عليها، و لا يرون غيرها: قال ابن ذكوان:

«شركايم» بياء ثابتة في الكتاب و القراءة.

قال: و أخبرني أيوب - يعنى: ابن تميم شيخه - قال:

قرأت على أبي عبد الملك قاضى الجند:

زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ.

قال أيوب:

فقلت له: إن فى مصحفى - و كان قديما - «شركايم»، فمحا أبو عبد الملك الياء، و جعل مكان الياء واوا.

ثم قرأت على يحيى بن الحارث: «شركاؤهم»، فرد على يحيى: «شركايم»، فقلت له: إنه كان فى مصحفى بالياء، فحككت، و جعلت واوا.

فقال يحيى: «أنت رجل محوت الصواب، و كتبت الخطأ، فرددتها فى المصحف على الأمر الأول».

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ١٩

الزمخشري يعزو إحدى القراءات إلى فصاحة راويها

و كتب الزمخشري أيضا عند تفسير آية:

هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَ خَيْرٌ عُقْبًا [الكهف: ٤٤]، أن عمرو بن عبيد قرأ كلمة (الحق) بالنصب على التأكيد، كقولك: هذا عبد الله الحق لا الباطل.

و قال الزمخشري: «و هى قراءة حسنة فصيحة. و كان عمرو بن عبيد من أفصح الناس و أنصحهم».

و هذا - كما يقول ابن المنير الإسكندري - «يوهم أن القراءات موكولة إلى رأى الفصحاء و اجتهاد البلغاء؛ فتفاوتت فى الفصاحة لتفاوتهم فيها».

* رد ابن المنير و غيره على الزمخشري:

و قد هوجم الزمخشري فى هذا أيضا: فقل إن قوله منكر شنيع، و إن الحق «أنه لا يجوز لأحد أن يقرأ إلا بما سمعه فوعاه بنطق فيه صلى الله عليه و سلم منزلا كذلك من السماء؛ فلا وقع لفصاحة الفصيح، و إنما هو ناقل كغيره».

و قيل - فى مهاجمة الزمخشري -: إنه «لا يفوته الثناء على رأس البدعة و معدن الفتنة؛ فإن عمرو بن عبيد أول مصمم على إنكار القدر، و هلم جرا، إلى سائر البدع الاعتزالية؛ فمن ثم أثنى عليه».

و قال الناقدون: إن الزمخشري «لم يكن له - على ما عنده من العلم - لقاء ولا رواية».

و ابن عامر الذي عاب الزمخشري قراءته - هو في الطبقة الأولى من التابعين، و قراءته ليست هينة السند. و قد كان يقرأ بها المقدسي صاحب «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم»، فسأله أحد القضاة: أنت رجل متفقه لأهل الكوفة، فلم لم تقرأ بحروفهم؟ و ما الذي أمالك إلى قراءة ابن عامر؟

قال المقدسي: قلت: خلال أربع:

ثم ذكر المقدسي ما جعله يختارها و مما ذكره: أن ابن مجاهد روى عن ابن عامر ثلاث روايات:

إحداهن: أنه قرأ على عثمان بن عفان.

و الثانية: أنه سمع القرآن من عثمان و هو صبي.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٠

و الثالثة: أنه قرأ على من قرأ على عثمان.

و ليس هذا لغيره من أئمة القراء، بل بين كل واحد و بين عليّ، و عبد الله، و أبيّ، و ابن عباس، رجلا أو ثلاثة.

فمن بينه و بين عثمان - الذي قد أجمع المسلمون على مصحفه، و اتفقوا على جمعه، و تداولوه - رجل: أحق بأن يقرأ له ممن بينه و بين من لا يستعمل جمعه، و لا وقع الاتفاق على مصحفه، رجلا أو ثلاثة ... إلخ.

و قد كان مما قيل عن ابن عامر: «إنه لم يتعد - فيما ذهب إليه - الأثر، و لم يقل قولاً يخالف فيه الخبر».

* بعض النحويين ينكرون على بعض القراء اختياراتهم.

و قد رد آخرون - و خاصة من النحويين - على بعض القراء في اختياراتهم منكرين و مخطئين.

و لكن الجمهور على غير رأى النحويين:

يقول الزركشى، في اعتراضاتهم على أئمة القراء: «و هذا تحامل، و قد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة، و أنها سنة متبعة، و لا مجال للاجتهاد فيها».

و لهذا قال سيوييه في كتابه، في قوله تعالى:

ما هذا بَشْرًا [يوسف: ٣١] «و بنو تميم يرفعونه إلا - من درى كيف هي في المصحف، و إنما كان كذلك لأن القراءة سنة مروية عن النبي صلى الله عليه و سلم، و لا تكون القراءة بغير ما روى عنه».

و يقول الداني في كتابه «جامع البيان»:

«و أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الألفى في اللغة، و الأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، و الأصح في النقل. و الرواية - إذا ثبت عندهم - لا يرد لها قياس عربية و لا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها و المصير إليها».

و كلام الزمخشري - على ما يبدو - فاتن، و قد تورط في متابعتة البيضاوى المفسر؛ فكان لذلك نكير عند علي بن سلطان القارى، إذ يقول: «و العجب من البيضاوى، مع أنه من أئمة أهل السنة، تبعه - يعنى: الزمخشري - في هذه القضية، كما بينته في تخريج قراءاته من تفسيره بالحاشية المستقلة، و أوضحت ما فيه من تقصيره و تغييره، و نقصان

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢١

في تعبيره».

و نشير هنا إلى عبارة لأبي حيان الأندلسي في شأن من يسترسلون في طلب الأقيسة يقول: «و ما أحوج الناظر في الدين إلى حسن الظن و اليقين، و إلى متن متين فيه، فإنه متى حاول معرفة كل شيء بالرأى و القياس، كلّ و ملّ، و متى استرسل مع كل شيء، زلّ و ضلّ».

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٢

ردود على من يفاضلون بين القراءات

و ورد عن بعض المشتغلين بالقرآن ما يستفاد منه أن القراءات متفاوتة القدر، كأنها ليست نقلا خالصا، و أن إحداها أحب إليهم من غيرها، و أن لكل قراءة خصيصه، مرجعها صاحب القراءة:

روى ابن الجزري عن أبي العباس الطنافسي البغدادي أنه قال: «من أراد أحسن القراءات فعليه بقراءة أبي عمرو، و من أراد الأصل فعليه بقراءة ابن كثير، و من أراد أفصح القراءات فعليه بقراءة عاصم، و من أراد أغرب القراءات فعليه بقراءة ابن عامر، و من أراد الأثر فعليه بقراءة حمزة، و من أراد أظرف القراءات فعليه بقراءة الكسائي، و من أراد السنة فعليه بقراءة نافع».

و يستفاد من هذا القول الخطير أن قراءة أحسن من قراءة، و أن قراءة هي الأصل و غيرها ليس أصلا، و أن قراءة أفصح و أخرى فصيح، و قراءة غريبة و غيرها أقل غرابه أو ليست غريبة، و قراءة هي الأثر و ما عداها ليس أثرا، و قراءة هي أظرف من قراءة، و قراءة هي السنة و غيرها دونها سنة.

و عندنا أنه ما كان يحق للطنافسي أن يقول ما قال؛ فالقراءات- لا بد- توقيفية، و ليست اختيارية، و إلا وجد الشك و الوهم سبيلهما إلى آي الكتاب.

و العجيب أن مكى بن أبي طالب ينهج نفس النهج؛ فيقول: «و أصح القراءات سندا: نافع، و عاصم، و أفصحها: أبو عمرو، و الكسائي». و حتى الطبري المفسر يفاضل- أحيانا على نحو ما- بين القراءات مفاضله نسوق أمثلة لها فيما يلي:

١- في تفسير قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ [المائدة: ٦] يتكلم عن كيف قرئت «و أرجلكم» منصوبة و بالخفض، ثم يقول: «غير أن ذلك و إن كان كذلك، و كانت القراءتان كلتاهما حسنا صوابا، فأعجب القراءتين إلى أن أقرأها قراءة من قرأ ذلك خفضا».

٢- و في قوله تعالى: وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٣

بإحسان [التوبة: ١٠٠]، يقول بعد الكلام عن خفض «الأنصار» و رفعها:

«و القراءة التي لا أستجيز غيرها: الخفض في «الأنصار».

٣- و في قوله تعالى: أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٍ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ [التوبة: ١٠٩].

ذكر الطبري أن فعل «أسس» بنى للمجهول في المرتين كليهما في قراءة، و بنى للمعلوم في قراءة أخرى، ثم قال: و هما قراءتان متفتتا المعنى، فبأيتها قرأ القارئ فمصيب، غير أن قراءته بتوجيه الفعل إلى «من»- إذ كان «من» المؤسس- أعجب إلى.

٤- و في قوله تعالى: قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْتِهِ مِنْ رَبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعَمَّيْتُ عَلَيْكُمْ أَنْ نُنزِلُكُمْ مِثْلَ نَارٍ مِنْ سَمَوَاتِهَا وَتُفْرَقُ لَهَا جَهَنَّمَ إِنْ كُنْتُمْ لِقَائِي إِلَّا بِالْحَقِّ وَ مَا كَانُوا إِذًا مُنظَرِينَ [الحجر: ٢٨]، قال الطبري: إن أولى القراءتين عنده بالصواب قراءة «فعميت» بضم العين و تشديد الميم.

٥- و كذلك وصف الطبري قراءة من قرأ: «ما ذا ترى» بفتح التاء في قوله تعالى:

فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَى [الصافات: ١٠٢] بأنها أيضا أولى القراءتين بالصواب.

٦- و في قوله تعالى: مَا نُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَ مَا كَانُوا إِذًا مُنظَرِينَ [الحجر: ٨]

ذكر الطبري أنه يحب قراءتين يجب ألا يعدوهما قارئ.

و الظن: أننا لو أطعنا الطبري في هذه المفاضلات لكننا ممن يعمل الاجتهاد في القرآن، و هو ما لا يجوز فيه الاجتهاد.

و القرآن- بلا- ريب- أجل و أخطر من أن يقرأه مسلم برأيه المجرد. و القراءه- كما يقرر المسلمون- سنة متبعة، و قد كان رؤساء الصحابة ينكرون تفضيل قراءة على قراءة من أى وجه.

وقد حكى أبو عمر الزاهد في كتاب «اليواقيت» عن ثعلب أنه قال: إذا اختلف الإعرابان في القراءات لم أفضل إعرابا على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى.

وقال أبو جعفر النحاس: «السلامة عند أهل الدين - إذا صحت القراءتان - ألا يقال: إحداهما أجود؛ لأنهما جميعا عن النبي صلى الله عليه وسلم فيأثم من قال ذلك».

وقال - أيضا، وقد حكى اختلافهم في ترجيح فك رَقَبَةٌ في سورة «البلد»

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٤

بالمصدرية و الفعلية: «و الديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة، و لا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم».

وقد روى عن صالح بن أحمد بن حنبل أنه سأل أباه: أى القراءات أحب إليك؟

قال: قراءة نافع. قال صالح: فإن لم توجد؟ قال: قراءة عاصم. بيد أن التعبير الخلق - فى ظننا - بأحمد بن حنبل هو ما ورد فى رواية أخرى من أنه أجاب فى شأن عاصم: «أهل الكوفة يختارون قراءته و أنا أختارها».

* دعوى بعض المستشرقين:

حاول بعض المستشرقين من أعداء الإسلام أن يزلزلوا عقيدة المسلمين تجاه كتابهم العزيز - القرآن الكريم - عن طريق التشكيك فى القراءات القرآنية، و إيهام المسلمين أن كتاب الله - عز و جل - لم يكن موضع تحقيق و دقة و ضبط، بل كان موضع تشبه و هوى و رأى و اختيار من القراء!!

حيث طاف برأس شردمه من هؤلاء المستشرقين الملحدين: أن القراءات ليست توقيفية، و لم يوح بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم و لم ينقلها أحد عنه، زاعمين أن سبب اختلاف القراءات، و منشأ تنوعها و تعددها، إنما هو خاصية الخط العربى، الذى كتبت به المصاحف العثمانية، و هذه الخاصية هى: خلوه من إعجام الحروف و نقطها، الذى يدل على ذواتها، و خلوه من شكل الكلمات الذى يدل على إعرابها.

فالكلمات القرآنية لما كتبت فى المصاحف العثمانية مجردة من النقط الذى يدل على ذلك الحرف، و من الشكل الذى يدل على موقع الكلمة من الإعراب - كانت محتملة لقراءات متعددة، و أوجه متنوعه؛ فكان كل قارئ يختار من هذه القراءات، و من هذه الأوجه ما يروق فى نظره، و تنقذح علته فى نفسه، و تساعد عليه لغة العرب، و يحتمله رسم المصحف، فالاختلاف فى القراءات فى زعم هؤلاء: إنما كان عن تشبه و هوى، و رأى و اختيار من القراء، لا عن توقيف و سند و رواية؛ فليس لهذه القراءات - فى زعم هؤلاء - سند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم و ليس للوحى مدخل فيها.

هكذا زعم هؤلاء، و هذا زعم باطل، و نظر خاسى، و رأى خاطى، و فريه منكرة، اجترأ عليها هؤلاء الملاحدة؛ ليقذفوا بها أقدم ما يقده المسلمون، و هو كتاب الله - عز و جل - بما يزلزل عقيدة الناس فيه، و يوهمهم أن كتاب الله - تعالى - لم يكن

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٢٥

موضع تحقيق و دقة، و لم يكن محل ضبط و تحر و أمانة فى ألفاظه و قراءاته و رواياته و طرق أدائه.

و أشهر من تولى كبر هذا العدوان من المستشرقين: «تيودور نولدكه Theodor Noldeke»، «إ. و اجناتس جولد تسيهر» Ignacz eyoldziher، «و آرثر جفرى Arthur Jeery». و واضح أنهم جميعا من غير المسلمين.

و المؤلم و المثير أن آراءهم استخفت بعض الدارسين المسلمين؛ فزوجوا لها، بل إن بعضهم انتحلها اعتقادا منه بعظم قدرها.

و أقدم أولئك الثلاثة: تيودور نولدكه الذى يصفه جولد تسيهر بأنه زعيمه، و الذى وضع كتابه «تاريخ القرآن Yeschichte des Qorans»، و هو كتاب فتح به صاحبه للطاعنين على القراءات بابا، و مهد لهم مهادا، حتى قال جفرى إنه أساس كل بحث فى

القرآن في أوروبا.

و يصرح نولدكه بارتياحه في أكثر ما يتعلق بالقرآن من الروايات والأحاديث الصحيحة، وأقوال المفسرين المستقيمة، و يصدف عنها جميعاً إلا ما كان ضعيفاً، أو شاذاً، أو باطلاً، أو منكراً، فهو - عندئذ - يجعله العمدة و الدليل.

و من أضل ما ذهب إليه هذا المستشرق: إنكار قرآنية بعض ألفاظ القرآن، فمثلاً:

أوائل بعض السور ليست - في رأيه - إلا - حروفاً أولى و أخيرة مأخوذة من أسماء بعض الصحابة الذين كانت عندهم نسخ من سور قرآنية معينة، و على سبيل المثال:

السين - فيما يدعى - من سعد بن أبي وقاص، و الميم: من المغيرة، و النون: من عثمان بن عفان، و الهاء: من أبي هريرة ... و هكذا. و هذا - من الناحية الواقعية - قول لا أساس له، و هو يعنى شيئاً باهظاً لا يمكن أن يسيغه عقل عاقل: و هو أن الأمة الإسلامية: صحابة نبيها، و تابعيهم، و تابعي تابعيهم، و روايتهم، و علماءها، و كل أبنائها، بأعدادهم التي لا تحصى - كذابون، و مجترءون تواطؤوا ضد كتابهم، و جاءوا فيه بأشياء من عند أنفسهم!!

و ربما كان شر الثلاثة - من وجهة النظر الإسلامية - جولد تسيهر، فقد سبق زعيمه في حلبة الكيد للقرآن.

و قد أخطأ جولد تسيهر في فهم النصوص القرآنية: فاشتبه عليه المتواتر من القراءات بالفاذ، و المشهور بالشاذ؛ و من وراء ذلك كان منهجه ملتويًا منحازاً، فقد

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٦

كان مبلغ همه أن يجد شيئاً يستطيع به - و لو بالتدليس - أن يدل على أن الاختلاف في القراءات ليس عن توقيف و رواية، و إنما عن هوى من القراء؛ و لذلك فإنه - بعكس المسلمين - لم يأخذ في الحكم على روايات القرآن بالسند الصحيح المصحح، و التواتر المتصل الثابت، و ابتكر من لدنه ضلالات كثيرة، و اعتضد أحياناً بما لا يجوز - علماً - الاعتضاد به، و لم يذعن للقاعدة الإسلامية الموثقة و المتبعة: قاعدة أن القراء - منذ نزول القرآن - سنه يأخذها الآخر عن الأول شفاهاً، فما لفم.

و من أخطاء جولد تسيهر: أنه يرجع اختلاف القراءات إلى أسباب أهمها - كما ذكر أحد العرب الآخذين عنه و المنتحلين فكرته - «مسائل ظهرت بعد نزول الوحي؛ من خاصية القلم الذي دون به القرآن الكريم: فرسم أكثر حروف هذا القلم متشابه، و المميز فيها هو التَّقَط الذي لم يظهر إلا بعد نزول الوحي بأمده، و كان هذا القلم خالياً في بادئ أمره من الحركات».

و نبادر، فنرد على هذا الزعم بأن الثابت المعقول: هو أن تلقى المسلمين للقرآن و حفظهم إياه كانا سابقين للتسجيل الكتابي، و حتى بعد الكتابة، ظل المعول عليه في تبليغ القرآن هو التلقين الشفهي، و عند ما كتب عثمان المصاحف الأئمة، و بعث بها إلى الأمصار جعل مع كل منها قارئاً ليقري الناس، فأمر زيد بن ثابت أن يقرئ الناس بالمدينة، و أرسل عبد الله بن السائب إلى مكة، و عامر بن عبد قيس إلى البصرة، و أبا عبد الرحمن السلمى إلى الكوفة، و المغيرة بن شهاب إلى الشام.

و قد ضرب جولد تسيهر أمثلة للاختلاف نتيجة عدم النقط، فجاء هو نفسه بما ينقض دعواه: قال: إن كلمة «تستكبرون» في قوله تعالى:

و نَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَابِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَا مَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ [الأعراف: ٤٨].

قرئت: (تستكثرون) بالثاء المثناة.

و نحن المسلمين نعلم أن القراءات السبع المتواترة، و الثلاث المشهورة، بل الأربع الشاذة - لا تعرف هذه القراءة المزعومة، مع أنها ممكنة لو كان الأمر أمر النقط بحسب الفهم الخاص. و هكذا يشهد جولد تسيهر - من حيث لم يقصد - على رأيه بالبطلان.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٧

و مثل ثان ضربه هذا المستشرق؛ ليعزز به دعواه هو: لفظ «بشراً» في قوله سبحانه: وَ هُوَ الَّذِي يُزِيلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ [الأعراف: ٥٧].

قد قرئت أيضا «نشرا» بالنون بدل الباء.

وقد قرأ عاصم بالباء وإسكان الشين، أي بجمع بشير كذير و نذر. و قرأ ابن عامر بالنون مضمومة و بإسكان الشين.

و قرأ حمزة و الكسائي و خلف بالنون المفتوحة و سكون الشين بمعنى ناشرة أو منشورة، أو ذات نشر.

و قرأ نافع و ابن كثير و أبو عمرو و أبو جعفر و يعقوب بضم النون و الشين جمع نشر.

فهية الرسم إذن ليست هي المرجع في صحة القراءة، كما يدعى جولد تسيهر و من تابعه، و إنما المرجع هو تواتر الرواية كما يقرر المسلمون.

و مثل ثالث يسوقه هذا المستشرق هو كلمة «إياه» في قوله عز و جل: وَ مَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِيَّاهُ [التوبة: ١١٤].

فقد قرئت: «أباه».

و مع أن في الإمكان النطق بهذا اللفظ بالباء بدل الياء، فيما لو كان المعول على الخط وحده فإن قراء المسلمين جميعا يقرءون بالياء، و يتفقون على أن قراءة الباء منكراً.

و يزعم جولد تسيهر أن بعض القراء كانوا يغيرون القراءات بما ترضاه مقاصدهم و تسيغه أفهامهم و أذواقهم.

ففي قوله تعالى: يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ فَتَوَبُوا إِلَىٰ بَارئِكُمْ فَأَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ... [البقرة: ٥٤]. يذكر جولد تسيهر أن قتادة رأى أن الأمر بالقتل هنا شديد القسوة، و غير متناسب مع الخطيئة؛ فقرأ: «فأقيلوا»، و يقول جولد تسيهر: إنه يرى في هذا المثال: «وجهة نظر موضوعية شاركت في سبب اختلاف القراء».

و لا- نرى علينا من حق لجولد تسيهر في أن ناقش دعواه هذه؛ فهي مرفوضة أصلاً؛ لأن «فأقيلوا» ليست من القراءات المتواترة أو المشهورة أو حتى الأربع الشواذ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٨

و قد ساق جولد تسيهر طائفة أخرى مماثلة من الدعاوى، و قد تعقبها كلها بالتفنيد مترجم الكتاب المرحوم الدكتور عبد الحلیم النجار الذي نبه- أحسن الله جزاءه- على أهم النزعات الدينية التي «لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب المستشرقين، لا سيما فيما يتصل من الدين بسبب أو نسب يملئها عليهم إلف ملازم، أو هوى متبع، أو قصد جائر» و أشار- نضر الله وجهه- إلى أن هناك أخطاء يتورط فيها المستشرقون لغرابة المادة العربية و الإسلامية على تفكيرهم، أو لقله بصرهم بالذوق العربي، و عجزهم عن التغلغل في أسرار اللسان و مسالك البيان.

أما آرثر جفري- و هو أحدث الثلاثة تاريخاً:- ففي مقدمته لكتاب «المصاحف لابن أبي داود» يحاول هو الآخر- معتصدا بدعاوى نولدكه، و شولي Schwally و غيرهما- تحريف تاريخ القرآن عن بعض مواضعه، و يريد ليطفئ في صدور المسلمين أنوار التقديس لكتابهم، و ليوهى اعتقادهم بتوقيفيتها:

فهو يدعى- بغير بينة- أن القراءات تطورت على الأيام، و معنى هذا- فيما هو واضح- أن الله تعالى لم ينزل القراءات بالشكل المتواتر عند المسلمين، و أن النبي صلى الله عليه و سلم لم يقرأ بها هكذا، و أن صحابته و تابعيهم لم يتلقوها، و لم يقرءوا بها هكذا. و قد احتج جفري ببعض الروايات المنكرة و الأحاديث الموضوعية، مثلما فعل زميلاه نولدكه و جولد تسيهر. و ممن توارى جفري خلفهم: ابن أبي داود الذي كذبه أبوه نفسه في أكثر من حديث.

و يدعو جفري الباحثين المسلمين إلى شيء عجيب: يدعوهم لينهجوا نهج باحثي اليهود و النصارى الذين شكوا في صحة كتبهم المقدسة، و الذين نجحوا- كما يعبر- في كشف ما ورد على هذه الكتب من تغيير و تعديل، و هو- في هذا- يقول بقصد خبيث مكشوف:

«فسر في أيامنا هذه علماء الشرق كثيرا مما يتعلق بتفسير القرآن و إعجازه و أحكامه و لكنهم إلى الآن لم يبينوا لنا ما يستفاد منه التطور في قراءته، و لا ندرى - على التحقيق - لما ذا كفوا عن البحث، في عصر له نزعة خاصة في التنقيب، عن تطور الكتب المقدسة، و عما حصل لها من التغيير و التحرير و نجاح بعض الكتاب فيها».

و يعد جفرى المستجيبين لدعوته: دعوة بحث القرآن؛ لاكتشاف ما سماه:

«التغيير و التحوير» فيه يعدهم مثل ما أحرز الباحثون في كتب اليهود و النصارى:-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٩

ذيوغا لمباحثهم، و نصرأ على مخالفهم.

و هو يتكلم عن الباحثين في كتب اليهود و النصارى فيقول: إن طريقتهم في البحث أن يجمعوا الآراء و الظنون و الأوهام و التصورات بأجمعها؛ ليستنتجوا- بالفحص و الاكتشاف- ما كان فيها مطابقا للمكان و الزمان و ظروف الأحوال، معتبرين المتن دون الإسناد، و يجتهدون في إقامة نص التوراة و الإنجيل ... إلخ.

و نحن نرد على جفرى بأن القرآن غير الكتب السابقة، فهو بلغنا كلمة كلمة، بل حرفا حرفا بالتلقى الصحيح، و بالرواية المتواترة، التي تعنى: أنه في كل طبقة من طبقاتها يتوافر جمع من الناس يؤمن تواطؤهم على الكذب أو لا يتصور تواطؤهم عليه.

و يرد جفرى نفس المشرع المسموم الذى و رده جولد تسيهر، فيشير إلى الادعاء بأن المصحف المكتوبة الأئمة- لخلوها من النقط و الشكل - كانت تدعو القارئ- فيما بعد- أن يتولى بنفسه نقط النص القرآنى، و ضبطه بالشكل، على مقتضى ما يفهمه هو من معانى الآيات. و أورد جفرى مثلا- لهذا كلمة «نعلمه» فقد كان الواحد- بزعم المستشرقين- يقرأها: «يعلمه»، و الآخر: «نعلمه»، و الثالث: «تعلمه»، و الرابع:

«تعلمه» ... إلخ.

و قد قدمنا آنفا- و نحن ناقش جولد تسيهر- أن هذا الرأى فاسد فيما يتعلق بالقرآن؛ لأن المسلمين لم يعتمدوا في نقل القرآن على خط المصحف، و إنما اعتمدوا على التلقى الشفهى. و نضيف هنا: أنهم اعتمدوا أيضا على حفظ القلوب و الصدور، و قد عد ذلك من أشرف خصائصهم، ثم إن التبدل في القرآن- مهما قل- ليس لمخلوق حتى و لو كان نبي الإسلام نفسه.

وَ إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا انْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَائِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبَعُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ [يونس: ١٥].

تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ. وَ لَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ. ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ. فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ [الحاقة: ٤٣-٤٧].

و الاستقراء الموضوعى يكشف لنا أنه لم ينقل عبر القرون كتاب سماوى أو غير سماوى، بالتواتر القطعى و الإسناد الصحيح، عن العدول الضابطين، طبقة بعد

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٠

طبقة؛ مثلما وقع للقرآن، و قد تلقوه عن النبي نفسه صلى الله عليه و سلم حرفا حرفا لم يهملوا منه حركة و لا سكونا، و لا إثباتا و لا حذفاً «١».

ثم إن هذا الزعم الذى قال به هؤلاء المستشرقون تصادمه الحقائق التاريخية التى لا يرتقى إليها الشك، و تعارضه الأدلة النقلية التى بلغت فى مجموعها مبلغ التواتر، و دلت على أن القراءات منبعها الوحي الإلهى عن الله- عز و جل- و مصدرها النقل المتواتر و الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه و سلم، و دلت كذلك على أن القراءات سنه متبعة، ينقلها الآخر عن الأول، و يتلقاها الخلف عن السلف، إلى أن تنتهى إلى النبي صلى الله عليه و سلم، عن جبريل أمين الوحي، عن الله تعالى.

إن هذا الزعم يتنافى مع قضايا العقل، ولا يتلاقى مع قوانين المنطق، ولا يستسيغ الفكر الناضج السليم، وهاكم بعض التفصيل لما أقول:

أولاً: إن التاريخ - وهو خير شاهد، وأصدق مخبر - يدلنا على أن القرآن الكريم بجميع قراءاته ورواياته كان محفوظاً في صدر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، قبل أن تكتب المصاحف في عهد الخليفة عثمان، بل قبل أن يجمع القرآن في المصحف، في عهد الصديق أبي بكر؛ كما يدل على أن قراءاته ورواياته قد ذاع أمرها، وانتشر بين الأنام خبرها، وتداول الناس القراءة بها في العهد النبوي، وقد نطقت بذلك الأخبار الصحيحة، والآثار الصريحة التي لا مطعن فيها، ولا وهن في أسانيدها، وأقص عليكم من نبأ هذه الأخبار ما لا يبقى معه أدنى شبهة، ولا أقل ريباً في أن القراءات مردها التلقي والرواية، ومرجعها التوقيف والسماع، ولا دخل لأحد من البشر فيها كائناً من كان، وليست خاصية الخط العربي الذي كتبت به المصاحف مدعاة - من قريب أو من بعيد - إلى تنوع القراءات، واختلاف القراء.

ثانياً: عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أقرأني جبريل على حرف، فراجعته، فلم أزل أستريده، ويزيدني، حتى انتهى إلى سبعة أحرف». أخرجه البخاري ومسلم.

ثالثاً: وعن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: سمعت هشام بن حكيم ابن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم: فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠٨ - ١١٩).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣١

على حروف كثيرة، لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكادت أساوره في الصلاة، حتى سلم، فلبثته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: كذبت، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أرسله، اقرأ يا هشام»، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كذلك أنزلت»، ثم قال: «اقرأ يا عمر» فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقراءوا ما تيسر منه». رواه البخاري ومسلم.

رابعاً: وعن أبي بن كعب - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند أضواء بني غفار: فأتاه جبريل - عليه السلام - فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف، فقال: «أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك»، ثم أتاه الثانية، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرفين. فقال: «أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك»، ثم جاءه الثالثة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: «أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك». ثم جاءه الرابعة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف فأيما حرف قرءوا عليه، فقد أصابوا». رواه مسلم وأبو داود والنسائي.

خامساً: عن أبي بن كعب - رضي الله عنه - قال: كنت في المسجد، فدخل رجل يصلي، فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر، فقرأ قراءة سوى قراءته صاحبه، فلما قضينا الصلاة، دخلنا جميعاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، و دخل آخر، فقرأ سوى قراءته صاحبه؛ فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقرأ، فحسن النبي صلى الله عليه وسلم بشأنهما، فسقط في نفسي من التكذيب ولا إذ كنت في الجاهلية، فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قد غشيتني، ضرب في صدري، فغصت

عرقاً، و كأنما أنظر إلى الله تعالى فرقا، فقال لي: «يا أباي أرسل إليّ أن أقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه:

أن هون على أمّتي فردّ إليّ الثانية: اقرأه على حرفين، فرددت إليه: أن هون على أمّتي، فردّ إليّ الثالثة: اقرأه على سبعة أحرف، فلنك بكلّ ردة رددتها مسألة تسألنيها، فقلت: اللهم اغفر لأمتي، و أخرت الثالثة ليوم يرغب إلى الخلق كلّهم حتّى إبراهيم عليه السّلام» رواه مسلم و أحمد و في بعض طرق هذا الحديث:

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٢

و اختبأت الثالثة شفاعه لأمتي يوم القيامة.

سادسا: عن أبي- رضى الله عنه- قال: «لقى رسول الله صلى الله عليه و سلم جبريل فقال:

يا جبريل إنّي بعثت إلى أمّة أميين، فيهم العجوز، و الشّيوخ الكبير، و الغلام، و الجارية، و الرّجل الذي لم يقرأ كتابا قطّ»، قال: يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف» رواه أحمد و الترمذى و قال: حديث حسن صحيح.

سابعا: عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص: أن رجلا قرأ آية من القرآن، فقال عمرو: إنما هي كذا و كذا، بغير ما قرأ الرجل، فقال الرجل: هكذا قرأنيها رسول الله صلى الله عليه و سلم، فخرجا إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم حتى أتياه، فذكر ذلك له، فقال صلى الله عليه و سلم: «إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فأى ذلك قرأتم أصبتم». رواه الإمام أحمد في مسنده، و سنده جيد.

ثامنا: عن ابن مسعود- رضى الله عنه- قال: قرأني رسول الله صلى الله عليه و سلم سورة من آل حم فرحت إلى المسجد، فقلت لرجل: اقرأها، فإذا هو يقرأ حروفا ما أقرؤها، فقال: قرأنيها رسول الله صلى الله عليه و سلم، فانطلقنا إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم فأخبرناه، فتغير وجهه، و قال: «إنما أهلك من كان قبلكم الاختلاف»، ثم أسر إلى عليّ شيئا، فقال عليّ:

إن رسول الله صلى الله عليه و سلم يأمركم أن يقرأ كل منكم كما علم، قال: فانطلقنا و كل رجل منا يقرأ حروفا لا يقرؤها صاحبه. رواه ابن حبان و الحاكم.

تاسعا: روى الحافظ أبو يعلى الموصلى في مسنده الكبير: أن أمير المؤمنين عثمان بن عفان- رضى الله عنه- قال يوما و هو على المنبر: أذكر أن رجلا- سمع النبي صلى الله عليه و سلم قال: «إنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف، كلّها شاف كاف لما قام، فقاموا، حتى لم يحصوا، فشهدوا أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، كلّها شاف كاف». فقال عثمان- رضى الله عنه-: و أنا أشهد معهم. قال العلماء:

قوله: «فقاموا حتى لم يحصوا»: صريح في تواتر الحديث، و قد نص جمع من الحفاظ على تواتر حديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» منهم: الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام، و الحاكم.

فهذه الأحاديث مع كثرتها- و هي قل من كثر- و تعدد طرقها ناطقة بأن القراءات منزلة من عند الله- تعالى- موحى بها إلى النبي صلى الله عليه و سلم، و يؤخذ هذا من قول الرسول صلى الله عليه و سلم: «أنزل القرآن على سبعة أحرف». و قوله- عند سماع قراءة كل من هشام

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٣

و عمر-: «كذلك أنزلت»، و قول جبريل للرسول صلى الله عليه و سلم: «إن الله يأمرك أن تقرئ القرآن على سبعة أحرف، فأيا حرف قرءوا عليه، فقد أصابوا».

و كما دلت هذه الأحاديث على أن القراءات نزل بها أمين الوحي جبريل على قلب النبي صلى الله عليه و سلم، كذلك دلت على أنها مأخوذة بالتلقى و المشافهة و السماع منه صلى الله عليه و سلم.

و يؤخذ هذا من قول عمر: «فإذا هو- أى: هشام- يقرأ على حروف لم يقرئنيها رسول الله صلى الله عليه و سلم»، و من قول هشام لعمر: «أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه و سلم»، و قول عمر لهشام: «فإن رسول الله صلى الله عليه و سلم قد قرأنيها على غير ما قرأت»،

فالحديث قد تكرر فيه لفظ الإقراء، كذلك تكررت مادة الإقراء في الأحاديث: الثالث و السادس و السابع؛ مما يدل على أن القراءات إنما ثبتت بالتوقيف و التلقين و التلقى، و الأخذ، و المشافهة، و النقل، و السماع.

و يدل أيضا: على أن صحة القراءة متوقفة على التلقى و السماع: قول علي - رضي الله عنه - للمتخاصمين في القراءة اللذين ترافعا إلى النبي صلى الله عليه و سلم: «إن رسول الله صلى الله عليه و سلم يأمركم أن يقرأ كل منكم كما علم».

إن تنازع الصحابة في القراءة، و رجوعهم إليه صلى الله عليه و سلم - كما دلت على ذلك الأحاديث المذكورة - لأوضح دليل على أن القراءة ليست موكولة إلى أهوائهم، و لا مفوضة إلى آرائهم، فلم يكن أحد منهم يقرأ باختياره، و لا من تلقاء نفسه، إنما كان يقرأ ما سمعه من رسول الله صلى الله عليه و سلم.

إن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا في الذروة العليا دقة و ضبطا لألفاظ القرآن الكريم و إحكاما لحروفه و كلماته، و حرصا على إماطة أدنى تصحيف عن ساحته، و حسبنا برهانا على ذلك: موقف عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم، من تليبيه له، و أخذه بخناقه، و سوقه إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم؛ لأنه سمع هشاما يقرأ بغير الرواية التي تلقاها عن رسول الله صلى الله عليه و سلم، و كان عمر حينئذ لا يعرف أن القرآن أنزل على سبعة أحرف؛ فاعتقد أن هشاما غير و بدل من تلقاء نفسه، فلما عرف أن ذلك مأخوذ عن النبي صلى الله عليه و سلم، و أن القرآن قد نزل على وجوه كثيرة يعلمها الرسول صلى الله عليه و سلم للأمم؛ رحمه بهم، و تسهلا عليهم - اطمأنت نفسه، و لم يتعرض بعد ذلك لهشام و لا لغيره؛ لأن الذي كان يخشاه عمر إنما هو التبديل و التغيير في كتاب الله تعالى، و معلوم أن سيدنا عمر كان لا يخشى في الحق لومة لائم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٤

و لما كتبت المصاحف العثمانية، و أرسلت إلى الأمصار الإسلامية، لم يكتف الخليفة عثمان بإرسالها إلى الأمصار وحدها؛ لتكون الملجأ و المرجع، بل أرسل مع كل مصحف عالما من علماء القراءة يعلم المسلمين القرآن وفق هذا المصحف و على مقتضاه، فأمر زيد ابن ثابت أن يقرئ بالمدينة، و بعث عبد الله بن السائب إلى مكة، و المغيرة بن شهاب إلى الشام، و عامر بن عبد قيس إلى البصرة، و أبا عبد الرحمن السلمي إلى الكوفة، فكان كل واحد من هؤلاء العلماء يقرئ أهل مصره بما تعلمه من القراءات الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه و سلم بطريق التواتر التي يحتملها رسم المصحف، دون الثابتة بطريق الآحاد و المنسوخة، و إن كان يحتملها رسم المصحف، فالمقصود من إرسال القارئ مع المصحف - تقييد ما يحتمله الرسم من القراءات بالمنقول عنها تواترا، فلو كانت القراءات مأخوذة من رسم المصحف، و ساغ لكل إنسان أن يقرأ بكل قراءة يحتملها الرسم، سواء كانت ثابتة بطريق التواتر أم بطريق الآحاد، أم كانت منسوخة - لم يكن ثم حاجة إلى إرسال عالم مع المصحف، بإيفاد عالم مع المصحف دليل واضح على أن القراءة إنما تعتمد على التلقى و النقل و الرواية، لا على مجرد الخط و الرسم و الكتابة «١».

أمثلة توضيحية نرد بها على المستشرقين:

و أزيد هذه المسألة إيضاحا فأقول: في القرآن الكريم كلمات تكررت في مواضع كثيرة و رسمت برسم واحد في جميع المواضع و لكنها في بعض المواضع، و ردت فيها القراءات التي يحتملها رسمها، فاختلف فيها القراء، و تنوعت فيها قراءاتهم، و في بعض المواضع: اتفق القراء على قراءتها بقراءة واحدة؛ لأن غيرها لم يصح به النقل، و لم تثبت به الرواية، مع أن الرسم يحتمله. و هاك بعض الأمثلة:

أولا: كلمة «مالك» ذكرت في القرآن و صفا أو في حكم الوصف في ثلاثة مواضع:

مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ [الفاتحة: ٤].

قُلِ اللّٰهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ [آل عمران: ٢٦] مَلِكِ النَّاسِ [الناس: ٢]

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٨٠-٨١، ١٤٠-١٤٥).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٥

أما موضع «آل عمران»: فقد اتفق القراء على قراءتها فيه بإثبات الألف، مع أنه لو قرئ بحذف الألف في هذا الموضع لكان ذلك سائغا لغه و معنى، و لكن لم يقرأ فيه بالحذف؛ لعدم ثبوت الرواية فيه بالحذف.

و أما موضع سورة «الناس»: فقد اتفقوا على قراءتها فيه بحذف الألف، مع أنه لو قرئ بإثبات الألف في هذا الموضع لكان ذلك سائغا لغه و معنى، و لكن لم يقرأ فيه بالإثبات؛ لعدم ثبوت النقل فيه بالإثبات فلو كانت القراءات بالرأى أو الاختيار والاجتهاد لا بالتوقيف و التلقى، و كان تنوع القراءات تابعا للرسم- لم يكن اختلاف القراء مقصورا على موضع الفاتحة، بل كان يتناول الموضعين الآخرين، و لكنهم اختلفوا في موضع «الفاتحة»، و اتفقوا في موضعي «آل عمران» و «الناس» فدل هذا على أن القراءات لم تكن بالاجتهاد و الاختيار، و لم يكن تنوعها تابعا للخط و للرسم، و إنما هو تابع للسند و الرواية و النقل.

ثانيا: ورد لفظ «غشاوة» في موضعين في القرآن الكريم: الأول: في «سورة البقرة»، في قوله تعالى: وَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ [البقرة: ٧] و الثاني: في سورة الجاثية: في قوله تعالى:

أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَ خَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَ قَلْبِهِ وَ جَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً [الجاثية: ٢٣].

و هو مرسوم في جميع المصاحف العثمانية بحذف الألف بعد الشين في الموضعين معا، و مع ذلك اتفق القراء على قراءته في موضع «البقرة» بكسر الغين و فتح الشين و إثبات ألف بعدها، و اختلفوا في قراءته في موضع «الجاثية»، فقرأه بعضهم بكسر الغين و فتح الشين و ألف بعدها، و قرأه بعضهم بفتح الغين و سكون الشين مع حذف الألف، و لو قرئ موضع «البقرة» بفتح الغين و سكون الشين لكان ذلك صحيحا لغه و معنى، و لكن لم يقرأ أحد بهذه القراءة في هذا الموضع؛ لعدم ثبوتها فيه، و هذا يدل، على أن القراءة، إنما تؤخذ بالمشافهة و السماع، و لا تؤخذ من خط المصحف و رسمه.

ثالثا: كلمة «الصاعقة»: ذكرت هذه الكلمة معرفة و منكرة في القرآن الكريم في خمسة مواضع:

الأول: في سورة البقرة في قوله تعالى: وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٦

اللَّهُ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ [البقرة: ٥٥].

الثاني: في سورة «النساء» في قوله تعالى: فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهُ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ [النساء: ١٥٣].

الثالث و الرابع: في سورة «فصلت»: في قوله: فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَ ثُمُودَ [فصلت: ١٣].

الخامس: في سورة «الذاريات» في قوله تعالى: فَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ وَ هُمْ يَنْظُرُونَ [الذاريات: ٤٤].

و هذه الكلمة مرسومة في جميع المصاحف العثمانية في المواضع الخمسة بدون الألف بعد الصاد، و لكن القراء أجمعوا على قراءتها في المواضع الأربعة الأولى بإثبات الألف بعد الصاد مع كسر العين، و اختلفوا في الموضع الخامس: فقرأه بعضهم بإثبات الألف بعد الصاد مع كسر العين، و قرأه بعضهم بحذف الألف مع سكون العين. و معنى القراءتين واحد، فلو كان تنوع القراءات تابعا للرسم لاختلفت القراء في المواضع الأربعة، كما اختلفوا في الموضع الخامس، و لكنهم اتفقوا في المواضع الأربعة، و اختلفوا في الخامس فكان ذلك دليلا على أن العمدة في ثبوت القراءات التوقيف و الرواية لا الرسم و الكتابة.

رابعا: «سخريا» ذكر هذا اللفظ في القرآن الكريم في ثلاثه مواضع:

الأول: فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا [المؤمنون: ١١٠] الثاني: أَتَّخَذْنَا هُمْ سِخْرِيًّا [ص: ٦٣] الثالث: لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سِخْرِيًّا [الزخرف: ٣٢] و

قد اختلفت القراء في الموضعين الأول و الثاني: فقرأهما بعضهم بضم السين، و قرأهما بعضهم بكسرها، و اتفقوا على قراءة الموضع الثالث بضم السين. و الضم و الكسر لغتان، و معناهما واحد، و المصاحف العثمانية مجردة من النقط و الشكل، فلو كانت القراءات

ناشئة من رسم المصاحف لاختلف القراء في الموضوع الثالث، كما اختلفوا في الأول والثاني، لكنهم اتفقوا في الموضوع الثالث، فكان ذلك دليلاً على أن القراءات لم تنشأ عن خط المصاحف ورسمها، وإنما نشأت عن التوقيف والسماع. خامساً: ورد لفظ: «ضراً» في القرآن الكريم في المواضع الآتية:

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٧

الأول: قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ [الأعراف: ١٨٨].

الثاني: قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ [يونس: ٤٩].

الثالث: أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا [طه: ٨٩].

الرابع: وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا [الفرقان: ٣] الخامس: إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا [الفتح: ١١].

وقد اتفق القراء على قراءة هذا اللفظ في المواضع الأربعة الأولى بفتح الضاد، واختلفوا في الموضوع الخامس: فقرأه بعضهم بفتح الضاد، وبعضهم بضمها. وفتح والضم لغتان بمعنى واحد وهو الضرر مقابل النفع؛ وهذا من جملة الأدلة على أن القراءات ليست بالاختيار والاجتهاد، وإنما هي بالتوقيف واتباع الإسناد.

سادساً: كلمته «نسقى» وردت في القرآن الكريم في أربعة مواضع:

الأول: في «النحل»، في قوله تعالى: نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبِنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ [النحل: ٦٦] الثاني: في سورة «المؤمنين» في قوله تعالى: نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعٌ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ [المؤمنون: ٢١] الثالث: في سورة «الفرقان» في قوله تعالى: لِنُحْيِي بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا وَنُشْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا [الفرقان: ٤٩].

الرابع: في سورة «القصص» في قوله تعالى: قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصَدِرَ الرِّعَاءَ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ [القصص: ٢٣].

وقد اختلف القراء في «نسقيكم» في موضعي «النحل» و«المؤمنين»: فمنهم من قرأهما بالنون المضمومة، ومنهم من قرأهما بالنون المفتوحة، ومنهم من قرأهما بالتاء المثناة الفوقية المفتوحة؛ واتفقوا على قراءة «نسقيه» في الفرقان بالنون المضمومة، مع أن رسم هذه الكلمة في المصحف - لكونه غير منقوط ولا مشكول - يحتمل فيها القراءات الثلاث؛ كما احتملها في الموضعين المذكورين، ولكن قراءة هذه الكلمة في هذا الموضع بالتاء المفتوحة لا تلائم نظم الآية، ولا تتفق مع معناها وسياقها؛ فلم يقرأ بها أحد. وقراءتها بالنون المفتوحة - وإن كانت اللغاة تسيغها ومعنى الآية لا ينبو عنها - لم تنقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقرأ بها أحد أيضاً.

كما اتفقوا على قراءة: قَالَتَا لَا نَسْقِي في سورة القصص بفتح النون وإن كانت

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٨

اللغاة تجيز ضمها؛ فدل ذلك على أن القراءات بالسماع والاتباع لا بالاجتهاد والابتداع.

سابعاً: «كرها» ذكر هذا اللفظ في القرآن في ستة مواضع:

الأول: وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا [آل عمران: ٨٣].

الثاني: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا [النساء: ١٩].

الثالث: قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ [التوبة: ٥٣].

الرابع: وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا [الرعد: ١٥].

الخامس: ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا [فصلت: ١١].

السادس: حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كَرْهًا [الأحقاف: ١٥].

وقد اختلف القراء في الموضوع الثاني والثالث والسادس: فمنهم من قرأ بضم الكاف، ومنهم من قرأ بفتحها. وفتح لغتان بمعنى واحد. واتفقوا على القراءة بفتح الكاف في الموضوع الأول والرابع والخامس. وتجريد المصاحف من شكل الحروف يجعل

هذه المواضع الثلاثة محتملة لقراءة الضم والفتح أيضاً، ولكن لم يقرأ بالضم قارئ في أى موضع من هذه المواضع الثلاثة. فلو كان اختلاف القراءات نتيجة لخلو المصاحف من الشكل لاختلف القراء في هذه المواضع كما اختلفوا في المواضع الثلاثة في «النساء» و «التوبة» و «الأحقاف»، لكنهم اتفقوا في هذه المواضع و اختلفوا في تلك؛ فحينئذ لا يكون لخلو المصاحف من الشكل دخل ما في اختلاف القراءات.

ثامنا: «فعميت» ورد هذا اللفظ في القرآن في موضعين:

الأول: فَعَمِيَّتْ عَلَيْكُمْ أَنْزَلْنَاكُمْوَهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ [هود: ٢٨].

الثاني: فَعَمِيَّتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ [القصص: ٦٦] وقد اختلف القراء في موضع هود. فقرأ بعضهم بضم العين و تشديد الميم المكسورة، و قرأه بعضهم بفتح العين و تخفيف الميم المكسورة.

أما موضع القصص: فاتفقوا على قراءته بفتح العين و تخفيف الميم. فلو كان منشأ اختلاف القراءات تجريد المصاحف من الحركات لوقع اختلافهم في الموضعين معاً، أما وقد اختلفوا في موضع و اتفقوا في آخر؛ فلا يكون منشأ

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٩

الاختلاف ما ذكر، و إنما منشؤه النقل و الرواية و السماع.

تاسعا: «حزن» وقع هذا اللفظ منكرا و معرفا في القرآن الكريم في خمسة مواضع:

الأول: وَ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ [التوبة: ٩٢].

الثاني: وَ ابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزَنِ فَهُوَ كَظِيمٌ [يوسف: ٨٤].

الثالث: قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَ حُزْنِي إِلَى اللَّهِ [يوسف: ٨٦].

الرابع: فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَ حَزَنًا [القصص: ٨].

الخامس: وَ قَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ [فاطر: ٣٤].

و هذا اللفظ - سواء أ كان منكرا أم معرفا - فيه لغتان بمعنى واحد: ضم الحاء و سكون الزاي، و فتح الحاء و الزاي، و لكن القراء اختلفوا في موضع «القصص» خاصة: فقرأه بعضهم بضم الحاء و سكون الزاي، و قرأه بعضهم بفتح الحاء و الزاي، و اتفقوا على قراءة الموضع الأول و الخامس - «التوبة» و «فاطر» - بفتح الحرفين، و على قراءة موضعي «يوسف» بضم الحاء و سكون الزاي؛ و هذا من أبين الأدلة على أن الاعتماد في القراءات على الرواية و النقل لا على الخط و الرسم.

عاشرا: اختلف القراء في قراءة لفظ «الرشد»، في قوله تعالى في سورة «الأعراف»: وَ إِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا [الأعراف:

١٤٦] و في قراءة لفظ: (رشدا) في قوله تعالى في سورة الكهف: هَلْ أَتَيْتَكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمِنَا مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا [الكهف: ٦٦].

و خلاف القراء في هذين اللفظين دائر بين ضم الراء و سكون الشين، و فتح الراء و الشين، و هما لغتان في هذا اللفظ؛ كالبلخ بضم

الباء و سكون الخاء، و بفتحهما، و الحزن بضم الحاء و سكون الزاي، و بفتحهما، و السقم بضم السين و سكون القاف و بفتحهما. و

اتفق القراء على قراءة لفظ رشدا في: وَ هَيَّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشْدًا [الكهف: ١٠] و في لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشْدًا [الكهف: ٢٤] و في أم أراد

بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشْدًا وَ فِي فَأَوْلِيكَ تَحَرَّوْا رَشْدًا وَ فِي قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَ لَا رَشْدًا [الجن:

الآيات: ١٠، ١٤، ٢١].

اتفقوا على قراءة هذا اللفظ في المواضع المذكورة: بفتح الراء و الشين.

كما اتفقوا على قراءة: يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ [الجن: ٢] من سورة الجن بضم الراء

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٠

و سكون الشين و هذا اللفظ في جميع المواضع المذكورة المختلف فيها و المتفق عليها معناه واحد و هو الحق و الخير و الصلاح و

الصواب.

فلو كان اختلاف القراءات وليد خلوة المصاحف من ضبط الحروف بالحركات و السككات - لقرئ هذا اللفظ في جميع مواقعه بقراءتين؛ إذ إن اللغة تجيز كلتا القراءتين و معنى اللفظ لا يختلف عليهما.

أما و قد اتفق القراء على قراءته بوجه واحد في بعض المواضع، و اختلفوا في قراءته في بعض المواضع فقرأوه بوجهين -: فلا- يكون ذلك راجعا إلا- إلى اتفاق النقل في المواضع المتفق عليها و اختلافه في المواضع المختلف فيها، و ليس لرسم المصاحف دخل في هذا البتة.

حادى عشر: اختلف القراء في قراءة كلمة: «ينفخ» في قوله تعالى، في سورة «طه»: «يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ وَ نَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا [طه: ١٠٢] فقرأها بعضهم بياء تحتيه مضمومة مع فتح الفاء على البناء للمفعول، و قرأها بعضهم: بالنون المفتوحة مع ضم الفاء على البناء للفاعل.

و اتفقوا على قراءة هذه الكلمة: «ينفخ» بضم الياء و فتح الفاء في قوله تعالى في سورة «النمل»: «وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَرَعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَ مَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ [النمل: ٨٧].

و في قوله تعالى في سورة «النبأ»: «يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا [النبأ: ١٨].

مع أن سياق الآيتين المذكورتين لا يأبى القراءة بالنون فيهما.

أما آية «النمل»: فقراءتها بالنون تتسق مع أسلوب الآيات قبلها؛ اقرأ إن شئت من قوله تعالى: «وَ إِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ [النمل: ٨٢: ٨٦] و تدبر هذه الكلمات: أخرجنا، نحشر، بآياتنا، إنا جعلنا.

و أما آية «النبأ»: فقراءتها بالنون ثلاثم أسلوب الآيات قبلها: «وَ خَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا وَ جَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا وَ جَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا وَ جَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا وَ بَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا وَ جَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَاجًا وَ أَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَاجًا لِنُخْرِجَ بِهِ حَبًّا وَ نَبَاتًا وَ جَنَّاتٍ أَلْفَافًا [النبأ من ٨: ١٦]. و مع هذا لم يقرأ أحد من الأئمة بالنون في آية من هاتين الآيتين؛ فدل هذا على أن القراءات إنما تثبت بالتلقى و التوقيف لا بالاجتهاد و الاختيار.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤١

ثانى عشر: اختلف القراء في قراءة لفظ «مدخلا» في قوله تعالى في سورة النساء:

وَ نَدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا [النساء: ٣١] و في قوله تعالى في سورة الحج:

لِيَدْخِلْنَاهُمْ مُدْخَلًا يَرْضَوْنَهُ [الحج: ٥٩]، فقرأه بعضهم بضم الميم، و قرأه بعضهم بفتحها، و اتفقوا على قراءة لفظ «مدخل» في قوله تعالى: «وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ [الإسراء: ٨٠] في سورة الإسراء بضم الميم، و اللغة تجيز في هذا الموضع؛ فتح الميم، كما تجيزه في الموضعين المذكورين، و لكن لم يقرأ قارئ في هذا الموضع بفتح الميم، فلو كان مرجع القراءات رسم المصحف لقرئ هذا اللفظ في هذا الموضع بقراءتين ضم الميم و فتحها كما قرئ لفظ «مدخلا» في الموضعين السابقين، و لكن لم يرد فتح الميم عن النبي صلى الله عليه و سلم في هذا الموضع؛ فاتفق القراء على ضمها فيه؛ إذن يكون مرجع القراءات النقل لا الرسم.

ثالث عشر: اختلف القراء في قراءة لفظ: «تخرجون» في سورة «الأعراف» في قوله تعالى: «قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَ فِيهَا تَمُوتُونَ وَ مِنْهَا تُخْرَجُونَ [الأعراف: ٢٥]، و في الموضع الأول من سورة «الروم» و هو: «وَيُعِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَ كَذَلِكَ تُخْرَجُونَ [الروم: ١٩] و في سورة «الزخرف» في قوله تعالى: «فَأَنْشَرْنَا بِهِ بَلَدَهُ مَيْتًا كَذَلِكَ تُخْرَجُونَ [الزخرف: ١١] و في سورة «الجاثية» في قوله تعالى: «فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَ لَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ [الجاثية: ٣٥] اختلف القراء في هذه المواضع: فمنهم من قرأ بضم الحرف الأول منها و فتح الحرف الثالث على البناء للمفعول، و منهم من قرأ بفتح الأول و ضم الثالث على البناء للفاعل و اتفقوا على قراءة الموضع الثاني من سورة «الروم» و هو: «ثُمَّ

إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ [الروم: ٢٥]، بفتح التاء و ضم الراء على البناء للفاعل، و لا شك أن خلو المصاحف من شكل الحروف يجعل هذا الموضوع محتملا للقراءتين الثابتتين في المواضع السابقة، و اللغة تجيز قراءته بالبناء للمفعول، و لم تأت بها رواية، و لم يثبت بها سند؛ فلم يقرأ بها أحد؛ و هذا أيضا من البراهين على أن مصدر القراءات و تنوعها إنما هو التوقف و التلقين، و الأخذ و السماع، و لا دخل لخلو المصاحف من الشكل في هذا البتة.

رابع عشر: ثبت أن الإمام نافعا قرأ لفظ «يحزن» في القرآن الكريم - كيف ورد - بضم الياء و كسر الزاي نحو: فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ [يس: ٧٦] قَدْ نَعَلِمُ إِنَّهُ لِيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ [الأنعام: ٣٣] لِيَحْزَنَ الَّذِينَ آمَنُوا [المجادلة: ١٠]، إلا قوله تعالى

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٢

في سورة «الأنبياء»: لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ [الأنبياء: ١٠٣] فقرأه بفتح الياء و ضم الزاي، و ثبت: أن الإمام أبا جعفر قرأ هذا اللفظ في جميع مواضعه بفتح الياء و ضم الزاي إلا موضع «الأنبياء» فقرأه بضم الياء و كسر الزاي، و كلا الإمامين مقتف للآخر متبع للرواية. فلو صح أن منشأ القراءات تجريد المصاحف من شكل الحروف و حركاتها لكانت هاتان القراءتان في كل موضع، و اللغة تجيز كلتا القراءتين.

و في القرآن الكريم كلمات أخرى غير معجمة و لا مشكولة، و رسمها كذلك يجعلها محتملة لقراءات متعددة، و اللغة العربية تجيز فيها هذه القراءات، و مع ذلك لم يختلف فيها القراء، بل اتفقوا على قراءتها بقراءة واحدة؛ لأنه لم يرد فيها بالسند القوي، و الأثر الثابت و النقل الموثق، إلا هذه القراءة، و أما غيرها من القراءات التي يحتملها الرسم فليس له سند يعتمد عليه، و أصل يرد إليه؛ فلم يقرأ به أحد، و من أمثلة ذلك:

أولاً: «خطف يخطف» جاء في لغة العرب: أن فيها لغتين، خطف يخطف - من باب علم يعلم و خطف يخطف من باب عمد يعمد، و لكن القراء أجمعوا على قراءتها بكسر الطاء في الماضي، و فتحها في المضارع.

ثانياً: «مكث» في قوله تعالى في سورة «الإسراء»: وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ [الإسراء: ١٠٦] - اللغة تجيز فيها تثليث الميم، و رسمها يحتمل الأوجه الثلاثة، لكن القراء أجمعوا على قراءتها بضم الميم، فلو كانت القراءات بالرأى و الاختيار، و كان خلو الكلمات من الشكل سببا في اختلاف القراءات و تنوعها - لا يختلف القراء في قراءة الكلمات السابقة، فكان منهم من يقرأ «خطف يخطف» من باب علم، و منهم من يقرأها من باب ضرب، و كان منهم من يقرأ «على مكث» بضم الميم، و منهم من يقرأ بفتحها، و منهم من يقرأ بكسرهما، و لكن القراء أجمعوا على قراءة خطف - بالكسر - يخطف بالفتح، و على قراءة «على مكث» بالضم؛ فحينئذ لا تكون القراءات بالرأى و الاختيار، و لا بالهوى و الاجتهاد، و لا يكون تجرد المصاحف من الشكل سببا في تنوع القراءات و اختلافها، إنما سبب التنوع و الاختلاف، الروايات الصحيحة، و الأسانيد الموصولة؛ و النقول الصريحة، و التوقيف، و التلقى، و السماع.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٣

ثالثاً: «بزعمهم» في سورة «الأنعام» في قوله تعالى: وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْتُ حِجْرًا لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بَزَعْمِهِمْ [الأنعام: ١٣٨] - تجيز لغة العرب في هذه الكلمة تثليث الميم، و لكن لم يقرأ: بفتحها أو ضمها.

رابعاً: يُوصِيَكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ [النساء: ١١] في سورة «النساء»: تجيز اللغة في «يوصيكم» فتح الواو و تشديد الصاد من التوصية، كما تجيز سكون الواو و تخفيف الصاد من الإيضاء، و قد جاءت اللغتان في القرآن الكريم في قوله تعالى:

وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ [البقرة: ١٣٢] في سورة «البقرة» قرئ بواوین مفتوحتين مع تشديد الصاد، و قرئ بواوین الأولى مفتوحة، و الثانية ساكنة، و بينهما همزة مفتوحة، مع تخفيف الصاد.

و في قوله تعالى: فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ [البقرة: ١٨٢] في سورة «البقرة»، قرئ بفتح الواو و تشديد الصاد، من التوصية و قرئ: بسكون الواو و تخفيف الصاد، من الإيضاء، و مع أن التشديد و التخفيف لغتان ذكرتا في الآيتين

المذكورتين لم يقرأ قوله تعالى في سورة «النساء»: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ [النساء: ١١] إلا- بسكون الواو و تخفيف الصاد، من الإيضاء، وهذا كله يدل على أن القراءات إنما تثبت بالسند والآثار، لا بالكتابة و الاختيار «١».

* دعاوى بعض المفكرين العرب في هذا المجال:

إشارة

أولاً: طه حسين و عزو القراءات إلى القراء من القبائل:

لقد عزا د/ طه حسين في كتابه «في الأدب الجاهلي» القراءات القرآنية إلى القراء من القبائل، حيث يقول:

«إن القرآن الذي تلى بلغة واحدة و لهجة واحدة هي لغة قريش و لهجتها- لم يكد يتناوله القراء من القبائل المختلفة، حتى كثرت قراءته، و تعددت اللهجات فيه، و تباينت تباينا كثيراً، جدّ القراء و العلماء المتأخرون في ضبطه، و تحقيقه، فأقاموا له علماء، أو علوماً خاصة».

فهو يرى: أن القراءات ليس سببها أن القرآن هكذا أنزل، أو هكذا أذن الله في أن يقرأ، أو هكذا قرأه النبي صلى الله عليه و سلم.

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٨١-٨٥).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٤

* الرد على طه حسين:

(أ) و هو رأى يقتضى الشك في أن تكون قراءتنا هي نفس قراءة النبي صلى الله عليه و سلم، و إذا كان النبي صلى الله عليه و سلم طبقاً لهذا الرأى- لم يقرأ إلا- بقراءة واحدة، و لم يجز القراءة بغيرها، فهل قراءته هذه، هي التي قرأ بها- فيما بعد- نافع، و راويه الأشهران؟ أم هل هي قراءة ابن كثير، و راويه المختارين؟ و من من القراء العشرة و روايتهم، الذين اعتمدتهم المسلمون، قرأ بهذه القراءة الواحدة؟

(ب) و إذا سلمنا- جدلاً فقط- بأن اختلاف الإظهار و الإدغام، و الروم و الإشمام، و التفخيم و الترقيق، و المد و القصر، و الإمالة و الفتح، و التحقيق و التسهيل، و الإبدال و النقل، مما يعبر عنه بالأصول. إذا سلمنا- جدلاً- بأن الوحي لم ينزل بهذا، فما ذا نقول في اختلاف ضبط الحركات، سواء أ كانت حركات بنية أم حركات إعراب؟ هل نقول: إن اختلاف اللهجات هو سبب اختلاف القراء في مثل نصب «الطير» في الآية: «وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَ الطَّيْرُ [سبأ: ١٠]، و رفعها؟

و ما ذا نقول في اختلافات في القراءة التي تقع في حروف الكلمات، دون إعرابها، مما يغير معناها و لا يغير صورتها؛ نحو قوله: كَيْفَ نُنشِرُهَا [البقرة: ٢٥٩] و (ننشرها) بالراء، و مثل: إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنِيَا فَنَبِّئُوهُ [الحجرات: ٦] و (فتبئوا)، و تَبَلَّوْا [يونس: من الآية ٣٠] «و تتلو»، و نُنَجِّيكَ بِنَدْنِكَ [يونس: ٩٢] و ننحيك، و قوله: وَ طُنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا [يوسف: ١١٠] بالتشديد و التخفيف، و قوله: وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ [إبراهيم: ٤٦] بفتح اللام الأولى و رفع الأخرى، و بكسر الأولى و فتح الثانية، و قوله: لَقَدْ عَلِمْتِ [الأنبياء: ٦٥] بضم التاء و فتحها. فهل تنشأ مثل هذه الاختلافات عن تعدد اللهجات و تباينها؟! (ج) و القوانين الطبيعية العامة التي تجعل اللغة تتجه في تطورها الصوتي عند كل جماعة من الجماعات الناطقة بها و جهة خاصة، و التي كانت على عهد نزول القرآن قد أحدثت اختلاف اللهجات بين القبائل العربية- هذه القوانين ما انفكت تعمل عملها في اللغات الإنسانية، فهي- في اللغة العربية- ما برحت تولد اللهجات المتباينة بين الناطقين بها، و هو تباين نلمسه جيداً في عامية مصر، و عامية نجد

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٥

و الحجاز، و عامية العراق، و عامية اليمن، و عامية المغرب.

و إذا كان تعدد اللهجات سوغ قديماً لقراء القبائل المختلفة أن يكثروا من قراءات القرآن بما يوافق لهجاتهم، و أن يدعوا هذه اللهجات تتعدد في القرآن، و هذا كله من تلقاء أنفسهم، و ليس بتوجيه من النبي صلى الله عليه و سلم- فإنه لا حرج إذن- في ظل المذهب الظاهر الفساد- من أن تمضى قراءات القرآن في الكثرة، و لهجاته في التعدد، فمثلاً: لا حرج- في ظل هذا المذهب- و قد تحولت الناء إلى تاء، و أحياناً إلى سين في بعض المناطق العربية، و تحولت القاف إلى جيم غير معطشة في بعض هذه المناطق، و إلى همزة في مناطق أخرى، و تحولت الذال إلى زاي، و تضاءلت أصوات اللين الطويلة حتى كادت تنقرض ... لا- حرج من أن يقرأ القارئ: إن الله لا يظلم متأل- أو مسأل أو مسجال- زرة» بدلاً من قوله عز من قائل: إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ [النساء: ٤٠]، و يقرأ: «فإن لم يكن له ولد، و ورسه أبواه فلأمه السلس»، و يقرأ: «فإن كانوا أكسر من ذلك فهم شركة في السلس»؛ بدلاً من قوله تعالى: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ، و قوله: فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهَمَّ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ [النساء: ١١، ١٢] و يقرأ: فإن عرضوا «فجل» أو «أول» «أنزرتكم صعاءً أو «صعجة» مثل- صعاء- أو- صعجة- عاد و سمود» بدلاً من قوله سبحانه: فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثُمُودَ [فصلت: ١٣].

و من أسهل السهل أن نورد من هذا القبيل مئات من الأمثلة أو ألوفها، و لكننا نجتزئ بما ذكرنا؛ لكفايته في إثبات أن ترك القرآن للناس يقرءونه، بما يشتهون من قراءات، و ما يؤثرون من لهجات- كما ظن طه حسين- هو في كلمة موجزة؛ إلغاء للقرآن.

(ب) تشككه في تواتر القراءات السبع:

و لطفه حسين- في شأن القراءات- رأى ثان، فهو يقول:

«و هنا وقفه لا بد منها، ذلك: أن قوماً من رجال الدين فهموا أن هذه القراءات السبع متواترة عن النبي صلى الله عليه و سلم، نزل بها جبريل على قلبه، فمنكرها كافر من غير شك و لا ريبه، و لم يوقفوا إلى دليل يستدلون به على ما يقولون سوى ما روى في الصحيح من قوله صلى الله عليه و سلم: «أنزل القرآن على سبعة أحرف».

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٦

و يمضى فيقول:

«و الحق: أن ليست هذه القراءات السبع من الوحي في قليل و لا كثير، و ليس منكرها كافراً و لا فاسقاً و لا مغتصراً في دينه، و إنما هي قراءات مصدرها اللهجات و اختلافها ... للناس أن يجادلوا فيها، و أن ينكروا بعضها، و يقبلوا بعضها ... و قد جادلوا فيها بالفعل و تماروا، و خطأ فيها بعضهم بعضاً، و لم يعرف أن أحداً من المسلمين كفر أحداً لشيء من هذا ... إلخ».

(ج) متابعتة لنولدكه و ردنا عليهما:

و طه حسين- في ارتيابه في الأحاديث الصحيحة- إنما يتابع غالباً- و لو لم يصرح- تيودور نولدكه صاحب كتاب: «تاريخ القرآن» الذي سبق إلى مثل هذا الارتياب في أكثر ما يتعلق بتاريخ القرآن من الروايات و الأحاديث و أقوال المفسرين.

و لسنا مع طه حسين، و لا مع نولدكه، في عدم الاعتداد بالسنة الصحيحة، في الاستدلال على قرآنية القراءات، فالحديث النبوي- إذا صح- هو عند المسلمين حجتهم القاطعة بعد القرآن.

و مع هذا، فنحن نناقش تلك الدعاوى أيضاً من غير طريق السنة:

١- إنه ما دام أمر القراءات- بحسب قول طه حسين- أمراً تجوز فيه المجادلةة و الإنكار و القبول و الرفض- فإن من المنطق: أن تجوز فيه الإضافة و الاستحداث، و لما ذا لا يقرأ كل مسلم القرآن بلهجته الخاصة، على النمط الذي أشرنا إليه، في الفقرات السابقة؟. و لما ذا لا يقرأ أبناء البلاد الآسيوية و الإفريقية القرآن بلهجاتهم؟.

و لما ذا لا يقرأ المسلمون؛ الأمريكي، و الأوربي، و الأسترالي، كل منهم بلهجته؛ هذه نتيجة خاطئة لمقدمة خاطئة. و قد سقنا الشواهد

آنفا، على أن البشر إذ يدخلون اللهجات من عندهم، في القرآن، يلغونه إلغاءً، فضلاً عن أن يدلوه تبديلاً.

٢- ثم إنه يلزم من قرآنية القراءات: أن يكون روايتها وعلماؤها- منذ فجر الإسلام- جهلة وحمقى، أو كذابين ومجترئين، لا يعرفون لكتابهم الأكبر حرمة، بل يتواطئون ضده، على مدى الأزمان، بأعدادهم التي لا تحصى، و يلزم أيضاً: أن تكون الأمة منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا، تابعت أناساً فيما جاءوا به من عند أنفسهم، ولم يتابعوا كلام السماء.

٣- فأما قول طه حسين: إنه «لم يعرف أن أحداً من المسلمين كفر أحداً لشيء

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٧

من المجادلة في القراءات، وإنكار بعضها، وقبول بعضها»-: فيردّه الكثير مما جاء في كتب علوم القرآن، وكتب السنّة والتاريخ والتراجم والأدب:

(أ) في لفظ لعمر بن العاص، في حديث الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها:

«فأى ذلك قرأتهم فقد أصبتم، ولا تماروا فيه؛ فإن المراء فيه كفر»، رواه- أو روى مثله- أحمد، وأبو عبيد، والطبري، والطبراني، وابن حبان، والحاكم.

(ب) ويقول القاضي عياض: «واعلم أن من استخف بالقرآن أو المصحف أو بشيء منه أو سبهما، أو جحده، أو حرفاً منه، أو آية... أو شكك في شيء من ذلك- فهو كافر عند أهل العلم بإجماع».

(ج) و يروي عياض ما قاله أبو عثمان الحداد من أن جميع من ينتحل التوحيد متفقون على أن الجحد لحرف من التنزيل كفر.

(د) و كان أبو العالية أحد أئمة القراءات إذا قرأ عنده رجل- أى: بقراءة لم يعرفها- لم يقل له: ليس كما قرأت، ويقول: «أما أنا فأقرأ كذا»؛ وهذا- كما يقول على القارى:- «من كمال احتياطه في تورعه».

و يقول على القارى: «فبلغ ذلك القول من أبي العالية إبراهيم النخعي التيمي؛ فقال أراه- بضم الهمزة- أى أظنه سمع أن من كفر بحرف منه، فقد كفر به كله؛ لأن الكفر ببعضه يؤذن بالكفر ب كله، بخلاف الإيمان ببعضه؛ فإنه لا يقوم مقام الإيمان ب كله».

(ه) و يقول الطحاوي: «إن من كفر بحرف منه- فيما خلا روايات الآحاد- كان كافراً حلال الدم إن لم يرجع إلى ما عليه الجماعة».

(و) وقد أصدر شيخ الشافعية: أبو الحسن على بن عبد الكافي- في هذا الشأن- فتوى يقول فيها: «القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي، والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف- متواترة، معلومة من الدين بالضرورة؛ و كل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل. و

ليس تواتر شيء منها مقصوراً على من قرأ بالروايات، بل هي متواترة عند كل مسلم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، و لو كان- مع ذلك- عامياً، جلفاً، لا يحفظ من القرآن حرفاً. و لهذا تقرير طويل، و برهان عريض لا يسع هذه الورقة

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٨

شرح.

و حظ كل مسلم وحقه: أن يدين لله تعالى، و يجزم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر، معلوم باليقين، لا تتطرق الظنون و لا الارتباب إلى شيء منه».

(ز) و عند ما قرأ ابن شنبوذ و ابن مقسم العطار و غيرهما بشواذ من القراءات غضب المسلمون، و أزرأوا بهم على تفاصيل معروفة في الدراسات القرآنية.

(ح) هذا، و المسلمون لا يزالون ينكرون- مثل ما أنكر أولوهم- على الممارين في قرآنية القراءات المتواترة و غير الشاذة. و قد وضع الشيخ خلف الحسيني الحداد كتاباً في هذا أسماه: «السيوف الساقطة في الرد على منكري القراءات من الزنادقة».

(ط) و الذين رووا القراءات هم الصحابة الذين تلقوا القرآن عن النبي نفسه صلى الله عليه وسلم، فهم بهاتين الصفتين: الصحبة، و

التلقى عن النبي صلى الله عليه و سلم من أصحاب الاختصاص فى ذلك الشأن، و قولهم هو- منطقيا- الأجدر بالقبول؛ يقول عمر بن الخطاب فى أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم: «إنه سيأتى ناس يجادلونكم شبهات القرآن فخذوهم بالسنن؛ فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله».

(ى) و الصحابة نقلوا الإسلام: عقائده و شرائعه، فلم يمار أحد فيما نقلوا، فلم نماريهم فى روايات القرآن الذى تقتضينا البداهه- الحكم بأنه ظفر منهم- قطعا- بأدق دقة؟.

(ك) و لن يقال: إنه لا محل للخوف من مثل أقوال طه حسين، إذا كان الاختلاف الذى يعنيه هو الاختلاف فى الصورة و الشكل لا فى المادة و اللفظ، كما قال طه حسين نفسه؛ ذلك أن الاختلاف حتى فى الصورة، أو فى الشكل، يفضى إلى تغيير المعانى. و قد ترتب على مثل هذا الاختلاف فى الأحكام؛ كما حدث بالنسبة لكلمة (لمستم) [النساء: ٤٣]، من غير ألف بعد اللام مرة، و بألف بعد اللام مرة أخرى، و كلمة يَطْهُونَ [البقرة: ٢٢٢] مرة بسكون الطاء المخففة و ضم الهاء، و مرة أخرى بفتح الطاء مشدودة و تشديد الهاء مفتوحة، و كلمة: «ألا» بالتخفيف و التشديد فى آية:

أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ [النمل: ٢٥].

و كلمة: «أمرنا» فى قوله تعالى:

وَ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَوْمًا أَمْرًا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا [الإسراء: ١٦].

شرح كتاب التيسير للدانى فى القراءات، ص: ٤٩

بفتح الميم و تشديدها، و مع الفتح المخفف مرة أخرى، و هى فى الحالة الثانية بمعنى: جعلنا لهم إمرة و سلطانا.

(ل) و يستوى عندنا فى الرضى أن يكون المقصود بالإنكار و النسبة إلى العباد هو الأ-حرف السبعة التى أنزل القرآن عليها، و التى كانت ضرورتها قد زالت عند الجمع العثمانى، أو يكون المقصود هو القراءات السبع، أو العشر التى اختيرت فيما بعد عهد النبي صلى الله عليه و سلم، و عرفت بأسماء مختاريتها، و التى تطابق رسم المصحف، فإن أصول الخلاف اليسير فى هذه القراءات الأخيرة ترجع- على الأغلب- إلى اختلاف الأ-حرف السبعة. و إن لهذا لتفاصيل عند العلماء.

(د) تأثر طه حسين فى بعض آرائه بالطبرى:

هذا، و طه حسين فى بعض آرائه تلك- و لو لم يصرح أيضا- متأثر بابن جرير الطبرى؛ الذى يرى: أن المماراة فى رفع حرف من القرآن و جره و نصبه، و تسكين حرف و تحريكه، و نقل حرف إلى آخر مع اتفاق الصورة- لا يوجب كفرا «١».

ثانيا: جواد على و دعوى تشابه رسم الكلمات:

و قد أرجع جواد على اختلاف القراءات إلى أسباب أهمها: «مسائل ظهرت بعد نزول الوحي، من خاصية القلم الذى دون به القرآن الكريم: فرسم أكثر حروف هذا القلم متشابه، و المميز فيها هو النقط، و قد ظهر النقط بعد نزول الوحي بأمد، ثم إن هذا القلم كان خاليا فى بادئ أمره من الحركات، و خلو الكلم من الحركات يحدث مشكلات عديدة فى الضبط من حيث إخراج الكلمة- أى: كيفية النطق بها- و من حيث مواقع الكلام فى الإعراب».

و أحال جواد على إلى الشواهد التى أوردها جولد تسيهر فى كتابه «المذاهب الإسلامية فى تفسير القرآن»، و التى يعدها الاثنان أمثلة للاختلاف الحادث من الخطأ، و منها:

(أ) «تستكبرون» بالباء الموحدة، و «تستكثرون» بالثاء المثلثة فى الآية:

وَ نَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَابِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٠

تَسْتَكْبِرُونَ [الأعراف: ٤٨].

(ب) «بشرا» أو «نشرا» في الآية:

وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ [الأعراف: ٥٧].

(ج) «إياه» في الآية:

وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِيَّاهُ [التوبة:

١١٤].

إذ وردت أيضا «أباه» بالباء الموحدة.

و يرد على ذلك في نقاط محددة كالتالي:

(أ) رأيه هو رأى جولد تسيهر و نولدكه:

و رأى جواد على- و لو لم يصرح هو الآخر- هو رأى المستشرقين المعروفين جولد تسيهر و نولدكه الوارد ذكرهما آنفا، فهما- فيما استفاض عنهما، و فيما أوردا في كتاباتهما- يريان أن القراءات نشأت بعد ظهور الشكل و النقط، أى: بعد انقضاء عهد الصحابة، و أن المرحلة الأولى لتفسير القرآن انقضت في إقامة النص.

و هذا نص كلام أحد هذين المستشرقين، و هو جولد تسيهر في هذا الشأن؛ لنرى أنه أصل كلام جواد على:

يقول جولد تسيهر:

«و ترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات- يقصد في القراءات- إلى خصوصية الخط العربي الذى يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة، تبعا لاختلاف النقاط الموضوعه فوق هذا الهيكل أو تحته، و عدد تلك النقاط، بل كذلك في حالة تساوى المقادير الصوتية يدعو اختلاف الحركات الذى لا يوجد في الكتابة العربية الأصلية ما يحدده- إلى اختلاف مواقع الإعراب للكلمة، و بهذا إلى اختلاف دلالتها.

و إذن فاختلاف تحليته هيكل الرسم بالنقط، و اختلاف الحركات في المحصول الموحد القالب من الحروف الصامتة- كانا هما السبب في نشأة حركة اختلاف القراءات فى نص لم يكن منقوفا أصلا، أو لم تتحر الدقة فى نقطه أو تحريكه».

(ب) علماء المسلمين دفعوا هذا الرأى و حاجوا أصحابه منذ قديم:

و هذا الرأى الذى سننقضه الآن هو- على الحقيقة- أقدم حتى من دينكم

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥١

المستشرقين: فعلماء المسلمين، منذ قديم، و على مدى الأجيال- و كما أوردنا قبلا- يدفون هذا الرأى، و يحاجون أصحابه، و يؤكدون أن ليس لأحد أن يقرأ برأيه المجرد، و أن القراءة سنه متبعه ... إلخ.

و قديما رأى ابن مقسم العطار جعل القراءة تابعة للرسم، دون الاعتماد الكامل على السند، فرد المسلمون- فى شدة- قراءته.

و قيل: إن بعض الرافضة يقرءون: و ما كنتُ مُتَّجِدًا الْمُضْمَلِينَ عَضُدًا [الكهف: ٥١] بفتح اللام و بالسكون على الياء (فى المضلين)،

يعنون: الشيخين: أبا بكر و عمر، و ظاهر أن الرسم- قبل استحداث الشكل- يحتمل هذه القراءة، و مع ذلك، كقر أصحابها؛ لسبب

أساسى، هو أن قراءتهم مخالفة للرواية الشفوية المتواترة.

وعلماء المسلمين يقولون: إن إباحة القراءات لم تقع بالتشهي، وإنما هي بالسماع من النبي صلى الله عليه وسلم. وهم أيضا يذكرون أن القراءات التي يقرأ بها- منذ الجمع العثماني- إنما اختلفت القراء فيها؛ لأن أهل كل ناحية ثبتوا على ما كانوا تلقوه سماعا من الصحابة، بشرط موافقة الخط، وتركوا ما يخالف الخط؛ امتثالا للجمع العثماني الذي أجمع عليه المسلمون.

(ج) تفنيد هذا الرأي:

ولندع النصوص التي تفند فكرة أن القراءات نشأت بعد ظهور الشكل والنقط، مع تسليمنا بأهمية النصوص، ثم لنلق على هذه الفكرة نظرة موضوعية لنرى إلى أي مدى تستطيع الثبات:

(أ) إنه يبعد- منطقيًا- أن يترك أمر القرآن- وهو ما هو بالنسبة للإسلام- إلى البشر يقرءونه بالاجتهاد لا بالتلقي؛ فتعرض نصوصه للاختلاف والتحريف.

وإذا كان أصحاب الأفكار من الناس- على مدى الزمن- يحرصون على التعبير عن أفكارهم بعباراتهم هم، ولا يدعون لغيرهم التصرف في هذه العبارات على أي نحو، فكيف يسوغ في القرآن أن يترك للبشر قراءته بأوجه لم يتلقوها، أوجه هي من اختراعهم البشري، وهي وليده فهمهم الذاتى؟! هذا مع فارقين عظيمين جدا.

أولهما: بعد ما بين الأفكار البشرية والقرآن الذي لا بد لأتباعه أن يؤمنوا بإعجازه

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٢

وقداسته وخطر شأنه.

و ثانيهما- والله المثل الأعلى:- تقارب القدرات بين الإنسان صاحب الفكرة، والإنسان الآخر الذي قد يتصرف في التعبير عنها. والله الذي ليس كمثل شيء غنى عن كل خلقه أن يشاركوه- على ما يدركون أو ما يحبون- في تحديد ألفاظ وحيه.

(ب) ولو جاز للناس أن يغيروا شيئًا من القرآن عما تلقوا من الرسول صلى الله عليه وسلم، لأصبح بعض القرآن من كلامهم لا من كلام الله، و إذن لبطلت صفة الإعجازية التي يؤمن بها المسلمون، والتي طالما نوه هو بها، والتي لا تزال قائمة.

و يستوى في إحداث التغيير أن يكون مما لا- يتجاوز الصورة وطريقه الأداء و كيفية اللهجة، أو أن يكون ممتدا إلى الحروف، أو الكلمات أو الحركات. و كيف يجتهد مسلم في هذا القرآن اجتهادا يؤدي إلى تبديل شيء منه، و التبديل لا يرغب فيه إلا كافر يعاديه الإسلام؟ كيف، و نبي الإسلام نفسه لا يملك أن يبدل من القرآن شيئًا، بل إن التبديل عنده أمر لو وقع لكان معصية عذابها هائل مخوف في اليوم الآخر الخطير الشأن، فضلا عن الحياة الدنيا؟

وَ إِذَا تُلِّيٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلْتَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَائِنَا نَفْسِي إِنْ أَتَّبَعُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ. قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ [يونس: ١٥، ١٦].

تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ. وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ. لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ. ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ. فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ [الحاقة: ٤٣-٤٧] يقول الشافعي: «إنه لا ينسخ كتاب الله إلا كتابه، كما كان المبتدئ لفرضه فهو المزيل المثبت لما شاء منه جل ثناؤه، و لا يكون ذلك لأحد من خلقه».

(ج) و القرآن نفسه ندد بما وقع للكتب الدينية الأخرى من تحريف و تبديل، و عاب المحرفين و المبدلين: مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ [النساء: ٤٦]، وَ نَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ [المائدة: ١٣]، وَ قَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ [البقرة: ٧٥]، فَيَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ [الأعراف: ١٦٢]، فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ [البقرة: ١٨١]، فكيف يدع المسلمون الذرائع، ليقع في القرآن نفس الذي عابه؟!

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٣

(د) و المسلمون- لسبب عقيدى: هو إيمانهم بالقرآن الذى فيه:

إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ [الحجر: ٩]، وفيه: وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ. لا- يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ [فصلت: ٤١]، [٤٢]- لا يمكن عقلا أن يكونوا قد سمحوا بأى تغيير من عندهم فى القرآن صغر هذا التغيير أو كبر.

(ه) ثم هناك حقيقة هامة أغفلها ذلك الرأى، و هى أن المسلمين لم يعتمدوا فى نقل القرآن على خط المصحف، وإنما اعتمدوا على حفظ القلوب و الصدور، و قد عد ذلك من أشرف خصائصهم، و جاء فى صفتهم: «أناجيلهم فى صدورهم»، بخلاف أهل الكتاب الذين لا- يحفظونه إلا- فى الكتب، و لا- يقرءونه كله إلا- نظرا لا- عن ظهر قلب. و روت السنة أن الله قال لنبيه: «إنما بعثتك لأبتليك، و أبتلى بك، و أنزلت عليك كتابا لا يغسله الماء، تقرؤه نائما و يقظان...» إلخ.

و الأمثلة التى أوردها جولد تسيهر آنفا بدعوى أنها أمثلة للاختلاف الحادث عن الخط، و التى أوضحنا أن بعضها شاذ و مردود، و بعضها الآخر مبنى على تواتر الرواية على هيئة الرسم- هذه الأمثلة نفسها تؤيد عكس ما توهمه جولد تسيهر و الآخذون منه، تؤيد أن المعول- فى صحة القراءة- ليس أبدا على الخط، و إنما على التواتر و التلقى الشفهى.

(و) و خط المصحف- حتى بعد الشكل و الضبط اللذين يحتج بهما أصحاب ذلك الرأى- قد لا يطابق- فى بعض المواضع- القراءات و من الأمثلة التى يمكن الاجتزاء بها أيضا فى هذا المقام: المواضع التى يرسم فيها الهمز المتطرف المرفوع واوا بعدها ألف، و هى:

(أبنوا) [المائدة من الآية: ١٨] (أبناء)- (جزوا) [المائدة من الآية ٣٣] (جزاء)- (شركوا) [الأنعام من الآية: ٩٤] (شركاء)- نَشَأُ [هود من الآية ٨٧] (ما نشاء)- (نبوا) [إبراهيم من الآية: ٩] (نبا)- (الضعفوا) [إبراهيم من الآية: ٢١] (الضعفاء)- يَنْفَعُوا [النحل من الآية: ٤٨] (يتفيا)- أَتَوَكَّؤُا [طه من الآية: ١٨] (أتوكأ)- تَظْمُؤُا [طه من الآية: ١١٩] (لا تظما)- الْمَلَّؤُا [المؤمنون من الآية: ٢٤] (الملا)- وَ يَدْرُؤُا [النور من الآية: ٨] (و يدرأ)- يَعْبُؤُا [الفرقان من الآية: ٧٧] (ما يعبا)- أَنْبُؤُا [الشعراء من الآية: ٦] (أنباء)- (علموا) [الشعراء من الآية: ١٩٧] العلماء- الْمَلَّؤُا [النمل

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٥٤

من الآيات: ٢٩ و ٣٢ و ٣٨] (الملا)- (شفعوا) [الروم من الآية: ١٣] (شفعاء)- يَبْدُؤُا [الروم من الآية: ٢٧] (يبدأ)- (العلموا) [فاطر من الآية: ٣٧] (العماء)- (البلاؤا) [الصافات من الآية: ١٠٦] (البلاء)- (نبوا) [ص من الآية:

٢١] (نبا)- و (جزوا) [الشورى من الآية: ٤٠] (جزاء)، يُنَشَّؤُا [الزخرف من الآية: ١٨] (ينشأ)- (بلواؤا) [الدخان من الآية: ٣٣] (بلاء)- (جزوا) [الحشر من الآية: ١٧] (جزاء)- (برءوا) [الممتحنة من الآية: ٤] (برآء)- (نبوا) [التغابن من الآية: ٥] (نبا)- يُنَبَّؤُا [القيامة من الآية: ١٣] (ينبا).

و ثمة عشرات أخرى من الكلمات القرآنية المرسومة على خلاف الخط الإملائى، و ليس فيها- مع ذلك- غير قراءة واحدة.

و إذا ما أردنا أن ندلل بمثال على ذلك فنقول:- على عجل- إن القراء السبعة أجمعوا فى سورة قريش على قراءة «إلفهم» بالياء، مع كتابتها فى المصحف العثمانى بلاء، و اختلفوا فى قراءة «إيلاف» مع كتابتها بلياء.

و كذلك قد لا يدل رسم الكلمة على كل وجوه النطق بها، فكلمة «جبريل» تقرأ بعدة وجوه:

١- جبريل بكسر الجيم، و جبريل بفتحها.

٢- جبرئيل، بفتح الجيم و الراء و بعدها همزة مكسورة ممدودة.

٣- جبرئيل، بفتح الجيم و الراء، و بعدها همزة مكسورة غير ممدودة.

و كلمة «ميكال»، قرئت:

١- ميكال، بلا همز.

٢- ميكائيل، بهمزة مكسورة ممدودة.

٣- ميكائل، بهمزة مكسورة غير ممدودة.

(ي) و ثمة قراءات كثيرة لا يقرأ بها أبدا، مع أن الرسم يحتملها، و اللغة تجيزها.

و قد أشرنا إلى هذا من قبل:

و القراء أيضا لا يقرءون كلمة «الرّضاعه» في القرآن إلا بالفتح مع أنه يجوز فيها- لغة- الكسر أيضا.

(ز) و من ملزوم رأى القائلين بأن اختلاف القراءات هو وليد النقط و الشكل: أن يكون القرآن قد ظل طوال عهد النبي صلى الله عليه

و سلم ثم طوال عهود الصحابة و التابعين غير

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٥

محفوظ و لا- مقطوع بكيفيات النطق به، حتى إذا جاء النقط و الشكل، بعد زمن الوحي بأمد- حسبما قالوا آنفا- بدأ الناس يقرءون

القرآن على وفق ما يؤديه النقط و الشكل إلى أفهامهم.

و لعل رأى و ملزومه أن يكونا واضحا البطلان، و أن يكونا أضعف من أن يواجهها الفهم المستقيم، و الحقيقة الغير القابلة للنقض،

فضلا عما تهدي إليه بديهة العقل.

(ح) و المسلمون مجمعون على أن البشر لم يبدلوا في هذا القرآن البتة، حتى من ناحية قانون أدائه، و إجماع المسلمين حجة تقام لها

الموازين، و كما يقول أبو حيان الأندلسي: «و الأمة المجتمعه حجة على من شد عنها».

(ط) و الثابت تاريخا أيضا أن القراء المأخوذ برواياتهم كانوا لا يتعدون الأثر، مهما يكن مذهبهم النحوى، أو مذهبهم فى فهم الكلام.

و على سبيل المثال، نذكر:

أن أبا عمرو البصرى كان يقول: «لو لا أنه ليس لى أن أقرأ إلا بما قرئ لقرأت كذا و كذا». شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات ٥٥

(ج) تنفيذ هذا الرأى: ص : ٥١

حمزة لم يقرأ حرفا إلا بأثر.

و يحيى بن سلام المتوفى سنة ٢٠٠ هـ «كان له اختيار فى القراءه من طريق الآثار».

و القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤ هـ «وافق اختياره العربيه و الأثر» «١».

* حول رسم المصاحف العثمانية «٢»:

نحاول أن نجيب فيما يلى عن سؤال مهم مفاده: هل كان رسم المصحف توقيفيا أم اجتهاديا؟

و للإجابة على هذا السؤال نورد مقدمه مهمه حول الكتابة عند العرب و فى الإسلام و كتابة القرآن الكريم، فنقول- و بالله التوفيق:-

* الكتابة عند العرب:

يكاد يجمع المؤرخون العرب القدامى، على أن الخط دخل إلى مكه بواسطة حرب بن أمية بن عبد شمس، و إن كانوا اختلفوا فى

المصدر الذى تعلم منه حرب

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٢٠-١٢٦).

(٢) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٢٦-١٣٧).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٥٦

الكتابة: ففى رواية ابن الكلبي: أن حربا تعلمها من بشر بن عبد الملك: أخى أكيدر ابن عبد الملك، صاحب «دومة الجندل»، و ذلك

أن حربا تعرف به فى أسفاره إلى العراق، فتعلم منه الكتابة، ثم قدم معه بشر إلى مكه، و تزوج الصهباء بنت حرب، أخت أبى سفيان

بن حرب، و بذلك تيسر لجماعة من قريش، أن يتعلموا الكتابة و القراءة.

و فى رواية أبى عمرو الدانى، بسنده، عن ابن عباس: أن حرباً تعلم الخط من عبد الله ابن جدعان، و عبد الله تعلمها من أهل الأنبار. و أما الخط فى المدينة المنورة: فقد ذكر أصحاب السير: أن النبى صلى الله عليه و سلم دخلها، و كان فيها يهودى يعلم الصبيان القراءة و الكتابة، و كان فيها بضعة عشر رجلاً يعرفون الكتابة، منهم: زيد بن ثابت، الذى تعلم كتابة اليهود بعد الهجرة بأمر النبى صلى الله عليه و سلم، و المنذر بن عمرو، و أبى بن وهب، و عمرو بن سعيد، و غيرهم.

و من ثم: نرى أن الكتابة وجدت فى العرب قبل الإسلام، و كان الذين يحذقونها قليلين جداً، أما الغالبية العظمى: فكانت أمية لا تقرأ، و لا تكتب؛ و لهذا سميت الأمة العربية بالأمة الأمية.

و قد كان وجود الكتابة فى العرب قبل الإسلام إرهاباً لبعثة خاتم الرسل: سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم؛ ليجمع للقرآن الكتابة فى الصحف و تقييده فى السطور، إلى الحفظ فى الصدور، و لذلك تهيأ للقرآن من وسائل الحفظ ما لم يتهيأ لغيره. و أيضاً، فقد كانت الكتابة وسيلة تبليغ الرسالة المحمدية إلى الملوك، و الرؤساء، و الأمراء، بعد صلح الحديبية؛ و بذلك تعدت الرسالة حدود الجزيرة العربية، إلى العالم المعروف كله، و قد عثر على كتاب من هذه الكتب، و هو كتاب رسول الله صلى الله عليه و سلم إلى المقوقس عظيم القبط، و هو أثر من الآثار النبوية القيمة.

* الإسلام و الكتابة:

و لما جاء الإسلام، رفع من شأن الكتابة و تعلمها، و شأن العلم و المعرفة، و ليس أدل على ذلك، من أول سورة نزلت منه، أشادت بالقلم؛ لأنه أداة العلم و المعرفة الكسبية، قال تعالى: اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ. خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ. اقْرَأْ وَ رَبُّكَ الْأَكْرَمُ. الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ. عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ [العلق: ١-٥].

و أقسم - سبحانه و تعالى - بالقلم، فقال: ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ [القلم: ١]

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٥٧

و فى القسم به إشادة بذكره، و تنبيه الناس إلى ما فيه من الفوائد، و المنافع.

و فى الحديث الصحيح المروى عن النبى صلى الله عليه و سلم قال: «أول ما خلق الله القلم، ثم قال: اكتب، فجرى بما هو كائن، إلى يوم القيامة» رواه أحمد، و الترمذى، و صححه.

و النبى صلى الله عليه و سلم ينتهز أول فرصة لنشر الكتابة و القراءة؛ كى يتعلمها أكبر عدد من أبناء المسلمين و ناشئتهم: فقد روى جامع الأحاديث، و كتاب السير: أن المسلمين أسروا فى بدر سبعين رجلاً من المشركين، و أن النبى قبل الفداء ممن يقدر عليه، و كان أربعة آلاف درهم من الموسرين، أما من كان يحسن القراءة و الكتابة: فكان فداؤه تعليم عشرة من صبيان المسلمين القراءة و الكتابة؛ فقد كان تعليم الولد يقابل أربعمائه درهم، هى شىء كثير فى هذا العهد، و قد فعل صلى الله عليه و سلم هذا فى وقت كان المسلمون فيه أحوج إلى درهم؛ ليزيلوا خصاصتهم، و يتفوقوا على أعدائهم، و لكن صاحب المواهب صلى الله عليه و سلم أدرك أن تعليم الأمة الكتابة خير من المال. و بذلك كان النبى صلى الله عليه و سلم أول من وضع لبنه فى إزالة الأمية، و أن الإسلام سبق إلى ذلك، منذ أربعة عشر قرناً، و أن المسلمين لم يلبثوا إلا قليلاً، حتى زالت منهم الأمية الكتابية و العلمية، و صار العلم و الثقافة الأصيلة من أخص خصائص الحضارة الإسلامية.

كتابة القرآن الكريم:

إشارة

لقد كتب القرآن جميعه، بين يدي النبي صلى الله عليه و سلم غير أنه كان مفرقا في العسب، و اللخاف، و الأكتاف، و الرقاع، و قطع الفخار و نحوها، و كان النبي صلى الله عليه و سلم إذا نزل عليه شيء من القرآن، دعا بعض من كان يكتب الوحي، فيأمره بكتابة ما نزل، و يرشده إلى موضعه، من سورتها، و الكيفية التي تكتب عليها الآية.

ثم كتب في عهد الصديق في صحف مجموعة، و قد كتب من عين ما كتب بين يدي النبي صلى الله عليه و سلم، و بجميع حروفه السبعة، ثم كتب في عهد عثمان -رضي الله عنه- في المصاحف على ما هو عليه اليوم، و كانت كتابته من عين ما كتب في عهد الصديق صلى الله عليه و سلم، إلا أنه اقتصر في رسمه على ما يوافق حرف قريش.

كتاب الوحي:

لقد كان لكتابة القرآن الكريم بين يدي النبي صلى الله عليه و سلم كتاب من الصحابة، معروفون بالدانين الكامل، و الأمانة الفائقة، و العقل الراجح، و الثبوت البالغ، كما كانوا معروفين شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٨

بالحدق في الهجاء و الكتابة، و قد اشتهر منهم السادة الأجلاء: أبو بكر، و عمر، و عثمان، و علي، و معاوية بن أبي سفيان، و خالد و أبان ابنا سعيد بن العاص بن أمية، و أبي بن كعب، و زيد ابن ثابت، و شرحبيل بن حسنة، و عبد الله بن رواحة، و عمرو ابن العاص، و عبد الله بن الأرقم الزهري، و حنظلة بن الربيع الأسدي، و آخرون، و كان الواحد من هؤلاء يكتب ما يمليه عليه النبي صلى الله عليه و سلم من غير زيادة، و لا نقصان، و لا تغيير، و لا تبديل، لما أملاه عليه النبي صلى الله عليه و سلم، و أرشده إلى كتابته.

رسم المصاحف العثمانية

ما هو الرسم؟

رسم المصحف يراد به الوضع الذي ارتضاه سيدنا عثمان -رضي الله عنه- و من كان معه من الصحابة في كتابة القرآن، و رسم حروفه، و الذي وجد في المصاحف التي وجه بها إلى الآفاق و الأمصار، و المصحف الإمام الذي احتفظ به لنفسه.

التأليف في علم الرسم:

و قد كان علم الرسم علما مستقلا، عني بالتأليف فيه علماء من المتقدمين و المتأخرين، منهم: الشيخ الإمام أبو عمرو الداني، في كتابه «المقنع».

و الشيخ العلامة: أبو العباس المراكشي، فقد ألف في توجيه ما خالف قواعد الخط منه كتابا سماه: «عنوان الدليل في مرسوم خط التنزيل»، بين فيه أن هذه الأحرف إنما اختلف حالها في الخط بحسب اختلاف أحوال معاني كلماتها، و أن فيها فوائد بلاغية، و لغوية، و نحوية. و العلامة: الشيخ محمد بن أحمد، الشهير بالمتولي؛ إذ نظم في ذلك أرجوزة. و منهم العلامة: الشيخ محمد علي خلف الحسيني، شيخ المقارئ المصرية في عهده، فشرح تلك المنظومة، و ذيل الشرح له بكتاب سماه: «مرشد الحيران، إلى معرفة ما يجب اتباعه في رسم القرآن».

و ألف فيه أيضا الأستاذ الشيخ محمد حبيب الله بن عبد الله بن أحمد الجكني الشنقيطي -كتيبا سماه: «إيقاظ الأعلام إلى اتباع رسم المصحف الإمام».

قواعد رسم المصحف

إشارة

الأصل في المكتوب أن يكون موافقا للمنطوق، من غير زيادة و لا نقص، و لا تغيير و لا تبديل، مع مراعاة الابتداء به، و الوقوف عليه، و الفصل، و الوصل، و قد

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٩

مهد له العلماء أصولا، و قعدوا له قواعد، و قد خالفها في بعض الحروف خط المصحف الإمام.

و ينحصر أمر الرسم في ستة قواعد:

١- الحذف. ٢- الزيادة. ٣- الهمز. ٤- البدل. ٥- الفصل و الوصل.

٦- ما فيه قراءتان ثابتان متواترتان، و كتب على إحداهما.

و سأذكر لذلك أمثلة على سبيل الإيضاح، من غير استقراء و حصر لجميع ما ورد؛ فإن ذلك يحتاج إلى كتاب برأسه.

القاعدة الأولى: الحذف

و ذلك مثل: حذف الألف من ياء النداء في: يا أَيُّهَا النَّاسُ، و من هاء التنبيه، مثل: (هأنتم هؤلاء).

و من كل جمع تصحيح لمذكر أو مؤنث، مثل:

(سَمِعُونَ للكذب) [المائدة: ٤٢] (سَمِعُونَ لقوم آخرين لم يأتوك) [المائدة: ٤١] (المؤمنات، المسلمات، القانتات.

قال تعالى: (إنّ المسلمين و المسلمت و المؤمنين و المؤمنات و القانتين و القانت و الصادقين و الصّيدقت و الصابرين و الصّبرت و

الخاصعين و الخشعت) [الأحزاب: ٣٥] و تحذف الياء من كل منقوص منون رفعا و جرا، مثل: غَيْرَ باغٍ وَلَا عَادٍ [البقرة: ١٧٣]. و

المضاف إلى الياء، إذا نودي، مثل: يا عِبَادِ فَاتَّقُونِ [الزمر: ١٦]، إِلَّا قُلْ يا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا ... [الزمر: ٥٣] يا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ

أَرْضِي واسِعَةً [العنكبوت: ٥٦] و من مثل: «و اخشون»، إلا في سورة «البقرة». و تحذف الواو إذا وقعت مع واو أخرى، نحو: (لا يستون)

[السجدة: ١٨] و (فأوا إلى الكهف) [الكهف: ١٦]، و كذلك حذفت من هذه الأفعال الأربعة: وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ

[الإسراء: ١١] وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ [الشورى: ٢٤]، يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكِرٍ [القمر: ٦]، سَنَدُّعُ الزَّبَانِيَةَ [العلق:

١٨] في اقرأ، و سيأتي توجيه ذلك.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٠

القاعدة الثانية: الزيادة

و ذلك مثل: زيادة الألف بعد آخر اسم مجموع، أو ما في حكمه، مثل:

مُلاَقُوا رَبَّهُمْ أُولُوا الْأَبَابِ و فِي مِائَةٍ مِائَتَيْنِ الظُّنُونَا و الرَّسُولَا و السَّبِيلَا لَأَذْبَحَنَّهُ فِي «النحل»، و لَأَوْضَعُوا خِلالَكُمْ فِي التَّوْبَةِ، و فِي نَحْوِ

(تفتينوا) أَتَوَكُّوا و تَفْتَوُوا و (لا- تظموا)، و بين الجيم و الياء في: (و جىء)، و في «الزمر»، «و الفجر»، و تزداد الياء في: (نباى المرسلين)

مَلَأِيَهُمْ و (ملائيه) و (إيتاي ذى القربى) في «النحل»، (بأييكم المفتون) و السَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ و تزداد الواو في نحو: أُولُوا أَوْلِيكَ

(سأوريكم) و قد علل ذلك الكرمانى، فقال فى كتاب «العجائب»: كانت صورة الفتحه فى الخطوط، قبل الخط العربى ألفا، و صورة الضمه واوا، و صورة الكسرة ياء، فكتبت «لا- أضعوا»، و نحوه بالألف مكان الفتحه، «و إبتاى ذى القربى» بالياء مكان الكسرة، و «أولئك»، و نحوه بالواو، مكان الضمه؛ لقرب عهدهم بالخط الأول، و هذا التعليل يشعر بأنه يرى الرسم اجتهاديا و سيأتى تعليل أمثال هذا التغيير.

و لو كان الأمر كما يزعم الكرمانى، فلما ذا طبق فى هذه الآيات دون غيرها، و فى القرآن ألوف الفتحات و الكسرات و الضمات؟! و قال الزمخشري فى «تفسيره»: «فإن قلت: كيف خط فى المصحف «و لا أضعوا» بزيادة ألف؟ قلت: كانت الفاتحة تكتب ألفا، قبل الخط العربى، و الخط العربى اخترع قريبا من نزول القرآن، و قد بقى من ذلك الألف أثر فى الطباع، فكتبوا صورة الهمزة ألفا، و فتحتها ألفا أخرى، و نحوه (أو لأذبحنه) و هذا يشعر بأنه يرى ما يراه الكرمانى.

القاعدة الثالثة: الهمز

أما الهمزة الساكنه، فالأصل أن تكتب بحرف حركة ما قبلها، أولا، أو وسطا، أو آخرا نحو: ائذنى لى، (أو تمنى)، البأساء، اقرأ إلا ما استثنى، مثل فادار أتم و رعيا، فحذف الحرف فيها. و كتبت الهمزة مفردة.

أما الهمزة المتحركة: فإن كانت فى أول الكلمه، أو اتصل بها حرف زائد، كتبت

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٦١

بالألف مطلقا، أى سواء كانت فتحا، أو ضمما، أو كسرا، نحو أيوب؛ إذا؛ أولوا؛ ساصيرف، فبأي إلا- فى مواضع مثل: (قل أئنكم لتكفرون) [فصلت: ٩] (أئننا لمخرجون) [النمل: ٦٧]، أ إن لنا [الشعراء: ٤١]، فإنها كتبت فيها بالياء، و (قل أؤنبئكم) [آل عمران: ١٥] و هؤلاء فقد كتبت بالواو.

فإن كانت الهمزة وسطا فإنها تكتب بحرف من جنس حركته، نحو سائل، سئل، (تقرؤه)، إلا ما استثنى.

و إن كانت طرفا، فإنها تكتب بحرف حركة ما قبلها، مثل: (سبا) أو شاطي، (لؤلؤ)، و لقد وردت فى القرآن مخالفة لهذا الأصل، مثل (تفتوا) (تنفيثوا) و لا تظموا ما يعجوا، فإنها رسمت فى المصحف بالواو، و زيدت ألف بعدها. فإن سكن ما قبل الهمزة حذف الحرف مثل: ملء الأرض، دفع، الخبء.

القاعدة الرابعة: البدل

كتبت فى الرسم الألف واوا، على لفظ التفخيم، فى مثل: الصلاة، الزكاة الحياه، الربوا غير مضافه، فأما قوله: و ما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء و تصديقه [الأنفال: ٣٥]، و قوله تعالى: إن صلاتى و نسكى [الأنعام: ١٦٢] فقد كتبت بالألف، و قوله: إن هى إلا حياتنا الدنيا [الأنعام]:

[٢٩]، و قوله تعالى: و ما آتيتم من ربا ليزبوا فى أموال الناس فلا يزبوا عند الله [الروم: ٣٩] فقد كتبت بالألف.

و يمكن أن يعلل ترك التفخيم فى قوله تعالى: و ما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء و تصديقه بأن صلاتهم غير معتد بها، و ليست صلاة شرعية، فمن ثم:

كانت لا- تستأهل التفخيم، و فى قوله تعالى: قل إن صلاتى و نسكى و محياى و مماتى لله رب العالمين، بأن المقام مقام تدليل، و استسلام لله؛ فليس التفخيم بلائق بالمقام، و قوله: و قالوا إن هى إلا حياتنا الدنيا و ما نحن بمبعوثين [الأنعام: ٢٩] «بأن الدهريين حياتهم

ضائعة، فليست جديرة بالتفخيم»، و قوله: وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّ فُلَانٍ الْمَرَادُ بِهِ: المال الذي هو وسيلة الربا، أو المال الذي يهدى؛ ليأخذ المهدي أكثر مما

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٢

أعطى، فلم يكن اللفظ مراداً به الربا، بمعناه في الشرع، ولا سيما أن الآية مكية، وكانت قبل التحريم، فمن ثم: كتب بالألف، ولم يكتب بالواو؛ لأنه، لا تهويل فيه ولا تفخيم، و كَمِشْكَاهٍ، و بِالْغَدَاةِ و (التَّجْوَةُ)، و مَنَاءً.

و كتبت ياء في كل ألف منقلبة عنها مثل: (يتوفيكُم) يا حَسْرَتِي وَقَالَ يَا أَسْفَى عَلَى يُوسُفَ [يوسف: ٨٤] إلا ما استثنى مثل: هَدَانِي و مَنْ عَصَانِي.

و تكتب ألفا نون التوكيد الخفيفة، و نون إذن، و تكتب بالنون، نحو و كَاتِنٍ مِنْ نَبِيٍّ.

و كتبت تاء التأنيث هاء، و جاءت على خلاف الأصل تاء، في مواضع من القرآن، و ذلك مثل رَحِمَتْ فِي «البقرة»، و «آل عمران»، و غيرهما، و نَعَمَتْ فِي «البقرة»، و «آل عمران»، و «المائدة»، و غيرها، و سَيِّئَتْ فِي «الأنفال»، و «فاطر»، و شَجَرَتْ فِي إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ. طَعَامُ الْأَثِيمِ [الدخان: ٤٤]، و قَرَّتْ فِي قَرَّتْ عَيْنِي لِي وَ لَكَ [القصص: ٩] إلى غير ذلك.

القاعدة الخامسة: الفصل والوصل

وردت بعض الألفاظ في رسم المصحف، تارة موصولة، و تارة مفصولة، و ورد بعضها في الرسم على حالة واحدة، و ذلك مثل وصل: «ألا» بفتح الهمزة و تشديد اللام، و فصلها في عشرة مواضع، منها (أَنْ لَا تَقُولُوا)، في الأعراب و أَنْ لَا تَعْبُدُوا فِي هُودٍ، + أَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ فِي الدخان ... إلخ.

و وصل (ممن) مطلقاً، و وصل (عما)، إلا عَنْ مَا نُهَوَّا عَنْهُ و وصل (عمن)، إلا قوله: وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ فِي النور، و عَنْ مَنْ تَوَلَّى فِي «النجم»، و (أما) بفتح الهمزة مطلقاً ... إلى غير ذلك، مما جاء في الرسم تارة موصولاً، و تارة مفصلاً، مثل (إنما) (و إن لم) بالفتح و الكسر، و (أن لن)، و (أينما)، (و لكي لا)، و (في ما)، و نحوها.

القاعدة السادسة

إشارة

ما فيه قراءتان، و كتب على إحداهما و مرادنا غير القراءات الشاذة، و من ذلك: (ملك يوم الدين)، (يخدعون) (و وعدنا)، و لَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٣

[الحج: ٤٠] سُكَّارِي و مَا هُمْ بِسُكَّارِي [الحج: ٢] إلى غير ذلك، فقد كتبت كلها في المصاحف العثمانية بلا ألف، و قد قرئت بالألف، و بحذفها، فالقراءة بغير الألف توافق رسم المصحف تحقيقا، و القراءة بالألف توافق تقديرا؛ لحذفها اختصاراً، من قوله تعالى: (ملك الملك) [آل عمران: ٢٦]، و مثل (غيبت الجب) [يوسف: ١٠]، و وَ هُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ [سبأ: ٣٧]، فقد كتبت كلها بالتاء المفتوحة، و بلا ألف، و قد قرئت بالجمع و الأفراد، و مثل: الصُّرَّاطُ، فقد كتبت بالصاد لا غير، و الْمَصِيحُ يُطْرُونَ، و بِمَصِيحٍ يُطْرٍ، و قد قرئت بالصاد و السين، و قد عللوا ذلك:

بأن الأصل في هذه الألفاظ كتابتها بالسين، على ما هي اللغة الغالبة، و لكنها كتبت في المصاحف العثمانية بالصاد؛ لتعادل القراءتان:

القراءة التى يشهد لها الرسم، و القراءة التى يشهد لها الأصل، و لو كتبت هذه الكلمات بالسين لفات ذلك، و لاعتبرت الصاد مخالفة للأصل و الرسم؛ و لذلك اختلف القراء فى بَصِيْطَةً [الأعراف: ٦٩]، فقد قرئ بالصاد و السين،- و لم يقع اختلاف فى بَشِيْطَةً [البقرة: ٢٤٧]، لكونها كتبت بالسين، فانظر- أيها- القارئ المنصف- كيف بلغ الصحابة فى الدقة فى رسم المصحف، و تحقيق العلم!!؟ و هذا من أقوى الأدلة للرد على المستشرقين، الذين يرجعون نشأة القراءات و اختلافها إلى خلو المصحف أولا من النقط و الشكل؛ فالصراط، و المصيطرون، و مصيطر، كتبت كلها بالصاد، مع أنها قرئت بالصاد و السين، و هى لا ترجع قطعاً إلى نقط، و لا إلى شكل، فما ذا يقولون فى هذا؟!.

القراءات المتواترة التى لا يحتملها الرسم:

و ذلك مثل: (و أوصى) [البقرة: ١٣٢]، وَ وَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَ يَعْقُوبُ [البقرة: ١٣٢]، و مثل تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ [التوبة: ١٠٠]، تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ [التوبة: ٧٢]، و مثل سَيَقُولُونَ لِلَّهِ [المؤمنون: ٨٥]. و مثل وَ مَا عَمِلْتُهُ أَيْدِيهِمْ [يس: ٣٥]، و (ما عملت أيديهم) [يس: ٣٥]. فقد كانت تكتب فى بعض المصاحف دون بعض، و قد كان هذا من الأسباب الحاملة لسيدنا عثمان و الصحابة على تعدد المصاحف؛ لتكون مشتملة على جميع القراءات المتواترة عن النبى صلى الله عليه و سلم. شرح كتاب التيسير للدانى فى القراءات، ص: ٦٤

و هذا أيضا من الأدلة التى ترد على المستشرقين فى رأيهم فى نشأة القراءات و اختلافها؛ إذ لا يمكن أن يرجع هذا إلى خلو المصحف من النقط و الشكل. و بحسبنا هذا القدر، فى هذا المقام، و من أراد زيادة، فليرجع إلى الكتب التى عنيت بضبط القراءات، و ألفت فى رسم المصاحف العثمانية.

و نأتى أخيرا بعد هذه المقدمة المهمة لنجيب على السؤال السابق، هل كان رسم المصحف توقيفيا أم اجتهاديا؟ فنقول: لقد ذهب جمهور علماء المسلمين سلفا و خلفا إلى أن رسم المصحف توقيفى، و لا- تجوز مخالفته، و استدلوا على رأيهم ذلك بعدد من الأدلة هى:

أولا: أن القرآن الكريم كتب كله بين يدي النبى صلى الله عليه و سلم، و كان يملأ على كتاب الوحي، و يرشدهم فى كتابته بوحي من جبريل عليه السلام.

و مما يروى فى هذا: أن النبى صلى الله عليه و سلم قال لمعاوية: «ألق الدواة و حرف القلم، و انصب الباء، و فرق السين، و لا تعور الميم، و حسن الله، و مد الرحمن، و جود الرحيم، و ضع قلمك فى أذنك اليسرى؛ فإنه أذكر لك»، و هذا الحديث و إن اختلف فيه الحفاظ: فمنهم من يصححه، و منهم من يضعفه، إلا أن مما لا شك فيه، أن القرآن كتب جميعه بين يديه صلى الله عليه و سلم، و أقرهم عليه، و التقرير أحد وجوه السنن المعروفة، كما هو معلوم فى علم: «أصول الفقه»، و علم: «أصول الحديث».

ثانيا: إطباق القراء على إثبات الياء فى: وَ أَحْسَوْنِي [١٥٠]، فى البقرة، و حذفها فى الموضعين، فى المائدة، و غير ذلك، مما خولف فيه بعض نظائر كثيرة، بالحذف، و الإثبات، و الزيادة فى الحرف، و النقص؛ على ما ذكرناه آنفا، فلو كان الرسم بالاجتهاد، لما خولف فيه بين هذه النظائر و المتشابهات.

و لعل قائل يقول: إن هذا نتج من تعدد كتاب الوحي، و لكننا نقول: لو كان الأمر كذلك، لناقش بعضهم بعضا، فى هذا، و لا سيما أن الأمر يتعلق بالأصل الأول للإسلام، و توفر الدواعى لحرية الرأى فى هذا العصر، و لكن لم ينقل إلينا أنهم تناقشوا فى مثل هذا.

أو أن بعضهم أنكروا على بعض شيئا من هذا، على أن هذا الاحتمال يبعد غاية البعد، فى مثل قوله تعالى:

هاؤم أقرؤا كتابيه. إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَه [الحاقه: ١٩، ٢٠].

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٥

قد كتبت الأولى (كتيبه) بغير ألف، في حين كتبت الثانية (حسابيه) بالألف.

ثالثا: لما جاور الرسول الرفيق الأعلى، و جمع القرآن في المصحف، ثم في المصاحف، أجمع الصحابة على رسمه، ولا سيما الخلفاء الراشدون، و لم يخالف في ذلك أحد، مع ما كان يتسم به هذا العصر من التمتع بالحريه الفائقة في القول، و إجماعهم حجة، و قد حث الرسول الكريم على الاقتداء بالخليفين، من بعده، فقال: «اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر و عمر» رواه الإمام أحمد، و الترمذى، و ابن ماجه، و في حديث العرياض بن سارية: «فعلیکم بسنتي، و سنة الخلفاء الراشدين من بعدي، عضوا عليها بالتواجذ» رواه أبو داود، و الترمذى، و قال حديث حسن صحيح.

و قد أقر هذا الرسم الخلفاء الراشدون، و معهم الصحابة؛ فكان لزاما على الأمة الإسلامية من بعدهم، أن يقتدوا بهم، و يتمسكوا برسم المصحف، و لا يحدوا عنه، و قد قال الصحابي الجليل: عبد الله بن مسعود: «من كان منكم متأشيا، فليتأس بأصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم؛ فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوبا، و أعمقها علما، و أقلها تكلفا، و أقومها هديا، و أحسنها حالا، اختارهم الله لصحبه نبيه صلى الله عليه و سلم و إقامة الدين، فاعرفوا لهم فضلهم، و اتبعوهم في آثارهم».

و روى الحافظ البيهقي أن الإمام الشافعي - و هو من هو دينا و عقلا و ألمعية - ذكر الصحابة في رسالته القديمة؛ و أثنى عليهم بما هم أهلها، و قال: «و هم فوقنا، في كل علم و اجتهاد، و ورع، و عقل، و أمر استدرك به علم و استنبط، و آراؤهم لنا أحمد و أولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا».

و مما ينبغي أن نعلم أن الصحابة لما كتبوا الصحف ثم المصاحف، بالغوا جدا في ألا يكتب فيها إلا ما هو قرآن، حتى إنهم جردوه من الشكل و النقط، بل و من أسماء السور، فكيف يتساهلون في زيادة ألف أو واو أو ياء مثلا؟!.

و قد يقول قائل: إن مسألة الرسم و هيئة الكتابة لم تكن محل اعتبارهم و تدقيقهم.

و يرد هذا ما ورد في الصحيح: أن الخليفة الثالث عثمان - رضى الله عنه - قال للرهب القرشيين، الذين عاونوا زيد بن ثابت في كتابة المصحف: «إذا اختلفتم أنتم و زيد في شىء من القرآن - أى في كتابته - فاكتبوه بلسان قريش؛ فإنما أنزل بلسانهم»، يعنى: اكتبوه بالرسم الذى يوافق لغتهم، لقد روى: أنهم اختلفوا في

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٦

كتابة «التابوت»، من قوله تعالى في سورة البقرة: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا مَوْجِدَ الرَّسُولِ فَنَبَذُوا التَّابُوتَ فِيهِ سَيَكُنْ فِيهِ رَبُّكُمْ ... [البقرة: ٢٤٨] فقال زيد بن ثابت: إنما هو التابوة، بالهاء، و قال الرهب القرشيون: إنما هو التابوت، بالتاء، فرجعوا إلى سيدنا عثمان، فحسم الخلاف و قال اكتبوه بالتاء.

أقوال الأئمة في التزام الرسم العثماني:

قال أشهب من أصحاب الإمام مالك: «سئل مالك: هل يكتب المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء؟ قال: لا، إلا على الكتابة الأولى» رواه الداني في «المقنع»، قال: و لا مخالف له من علماء الأئمة، و قال في موضع آخر: سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل: الواو، و الألف؛ أ ترى أن يغير من المصحف إذا وجد فيه كذلك؟ قال: لا، قال أبو عمرو الداني: يعنى: الواو و الألف المزيدين في الرسم، المعدومتين في اللفظ نحو: (أولوا) و (أولات).

و قال إمام أهل السنة و الجماعة أحمد: يحرم مخالفة خط مصحف عثمان في واو، أو ياء، أو ألف، أو نحو ذلك. و في حواشى «المنهج» فى فقه الشافعية ما نصه: «كلمة «الربا» تكتب بالواو، و الألف؛ كما جاء فى الرسم العثماني، و لا تكتب فى القرآن بالياء؛ أو الألف؛ لأن رسمه سنة متبعة».

و في كتاب «المحيط البرهاني»، في فقه الحنفية، ما نصه: «أنه ينبغي ألا يكتب المصحف بغير الرسم العثماني». وقال الإمام في الحديث و الفقه- البيهقي- في كتاب «شعب الإيمان»: «من كتب مصحفاً ينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به تلك المصاحف، و لا يخالفهم فيه، و لا يغير مما كتبه شيئاً؛ فإنهم كانوا أكثر علماً، و أصدق قلباً و لساناً، و أعظم أمانة؛ فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكاً عليهم».

و لا يعارض القول بالتوقيف ما هو معروف: من أن النبي صلى الله عليه و سلم كان أمياً، لا يقرأ، و لا يكتب؛ لأنه إن كان تعلم الكتابة و القراءة بعد أن كان لا يعلمها- كما هو رأى بعض العلماء المحققين- بعد أن قامت المعجزة بالقرآن، و ظهر أمر الإسلام- فالأمر ظاهر. و إن قلنا- كما هو رأى الأكثر-: إنه استمر على أميته، حتى آخر حياته، فقد كان يرشد كتاب الوحي إلى هذا بتعليم و إرشاد من جبريل- عليه السلام- أو بإلهام له من الله- سبحانه و تعالى- و الإلهام نوع من الوحي.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٧

و في الحق: أنه في السنة الصحيحة ما يدل على أن النبي صلى الله عليه و سلم تعلم الكتابة في آخر حياته، بعد أن كان لا يعلمها، و إن كان لا يجيدها، ففي أثناء ذكر صلح الحديبية ما نصه: «فأخذ رسول الله صلى الله عليه و سلم الكتاب، و ليس يحسن يكتب، فكتب: هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله...» الحديث، و بحسبنا هذا القدر في هذا المقام. و من أراد استيفاء هذه المسألة، فليرجع إلى ما كتبه و نقله الإمام الآلوسي في تفسير قوله- تعالى- في سورة العنكبوت الآية ٤٨:

وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ إِذَا لَارْتَابَ الْمُضْطَلُّونَ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٨

فوائد الرسم العثماني

* لاتباع رسم المصحف العثماني فوائد، و مصالح، منها:

١- اتصال السند بحفظ القرآن الكريم؛ فلا يجوز لأحد أن يقرأه، أو يقرئه غيره إلا بروايته، عن شيوخه، و هم عن شيوخهم ... و هكذا، حتى يتصل السند بالنبي صلى الله عليه و سلم فمن علم القواعد العربية، و لكن لا يأخذ القرآن بالتلقى عن أهله الضابطين له، لا يعرف قراءته على وجهها الصحيح؛ فإن بعض ألفاظه كتبت على غير النطق بها كما أسلفنا، و فواتح بعض سورة كتبت برسم الحروف، لا بهيئات النطق بها، و إلا- فقل- بربك-: كيف يتوصل القارئ إلى قراءة كهيعص و حم عسق و طسم و المص و غيرها؟! فالذي يعلم العربية و الهجاء، و لكنه لا يتلقى عن غيره كيفية قراءتها، قد يقرؤها على غير وجهها الصحيح؛ إذ النطق بها صحيحة يتوقف على التلقى و السماع من قراء القرآن و حفاظه المجيدين له. و اتصال السند من خصائص القرآن الكريم بالنسبة لغيره من الكتب السماوية، و به ظل محفوظاً كما قال تعالى: إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ [الحجر: ٩] و ليس من شك، في أن الرسم المخصوص له أعظم الأثر، في اتصال السند؛ إذ لو كانت جميع ألفاظه مكتوبة طبق النص بها لتجرأ الكثيرون على قراءته، بغير تلق، عن غيره؛ و حينئذ يفوتهم معرفة ما فيه من طرق الأداء من مد، و تخفيف، و إمالة، و إدغام، و إخفاء ... إلى غير ذلك من طرق الأداء.

٢- الدلالة على بعض اللغات الفصيحة: ككتابة هاء التانيث تاء، في لغة طيبي، و مثل حذف آخر الفعل المضارع المعتل لغير جازم، مثل: يَوْمَ يَأْتِ، في لغة هزيل، و ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ.

٣- الدلالة على أصل الحركة: ككتابة الكسرة ياء، و الضمة واوا، نحو:

(و إيتاي ذى القربى) [النحل: ٩٠] و (سأوريكم دار الفاسقين) [الأعراف: ١٤٥].

أو الدلالة على أصل الحرف: ككتابة الصلاة، و الزكاة، و الحياة، و الربا، بالواو بدل الألف.

٤- الدلالة على معان خفية دقيقة، برسم الكلمة، و لذلك أمثلة نبه عليها العلماء، و لا سيما المراكشي، منها: زيادة الياء، في قوله تعالى:

(و السماء بنيناها بأيدي و إنّنا لموسعون) [الذاريات: ٤٧] بياءين، و ذلك للإشارة إلى عظمة قدرة

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٩

الخالق - جل و علا- التي بنى بها السماء و العالم العلوى كله، و أنها لا تشبهها قوة، على حد القاعدة المشهورة: «زيادة المبني تدل على زيادة المعنى»، و هى قاعدة غالبية، و مثل زيادة الألف، فى قوله تعالى: (و جأى بالنبين و الشهداء) [الزمر: ٧٠]، و قوله: (و جأى يومئذ بجهنم) [الفجر: ٢٣]، للتهويل، و التفخيم، و الوعيد، و التهديد، و أنه مجيء ليس على غير ما يعهد البشر؛ فجاء الرسم على غير ما يعهدون.

و من هذا القبيل: كتابة هذه الأفعال بغير واو، مع أن القاعدة النحوية و اللغوية على غير هذا، قال تعالى: وَ يَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ [الإسراء: ١١] و قال: وَ يَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ [الشورى: ٢٤] و قال: يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكْرٍ [القمر: ٦] و قال: سَيَدْعُ الزَّبَانِيَةَ [العلق: ١٨] فإنها كتبت فى المصاحف العثمانية بغير واو؛ و لذلك سر دقيق، لمن أمعن النظر، و قد قال الشيخ العلامة أبو العباس المراكشى، ما معناه من التوضيح: السر فى ذلك التنبيه على سرعة وقوع الفعل، و سهولته على الفاعل، و شدة قبول المنفعل المتأثر به فى الوجود: أما الحذف فى الأول: فللإشارة إلى أن الإنسان يسارع إلى الدعاء بالشر، كما يسارع بالدعاء إلى الخير، بل إثبات الشر إليه من جهة ذاته أقرب إليه من الخير، و لا سيما عند الغضب، و ثورة النفس. و أما السر فى حذفها فى الثانية: فالإشارة إلى سرعة ذهاب الباطل، و اضمحلاله. و أما السر فى حذفها فى الثالثة: فالإشارة إلى سرعة الدعاء، و سرعة إجابة الداعين، حينما يطلب منهم ذلك.

و أما السر فى حذفها فى الرابعة: فالإشارة إلى سرعة الفعل و إجابة الزبانية.

أقول: و فيه أيضا تطابق فى اللفظ بين المتجاورين قبلها فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ [العلق: ١٧] و إشارة إلى أن استجابة الزبانية أسرع من استجابة نادية.

و علل المراكشى أيضا لزيادة الواو فى قوله تعالى: (سأوريكم دار الفاسقين) [الأعراف: ١٤٥].

و قوله: (سأوريكم آياتى) [الأنبياء: ٣٧].

للدلالة على معنى ظهور معنى الكلمة فى الوجود، مع أعظم رؤية للعيان، قال:

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٧٠

و يدل على ذلك، أن الآيتين جاءتا للتهديد و الوعيد.

و على هذا الغرار: يمكن القول فى زيادة الألف، فى قوله: (و لا أوضاعوا خلالكم) [التوبة: ٤٧].

السر فيه: الإيماء إلى أن هؤلاء المعتذرين المتخلفين من المنافقين لو خرجوا معكم لأ-كثروا من الإيضاع فى الفتنة، و الإيضاع هو الإسراع، و لجاوزوا الحد فى هذا، فتوافق الرسم و المعنى. و فى زيادة الباء فى «بأيكم» أى: المجنون، الإشارة إلى أن جنون المشركين بلغ الغاية و تجاوز الحد، و أنهم المجانين، لا أنت؛ لأن مثلك يا محمد فى رجاحة عقلك، و عظم أخلاقك، و سمو فضائلك، لا يصح أن يرمى بالجنون، فمن رماه به فقد رجع على نفسه بالجنون؛ و بذلك يتوافق الرسم و المعنى.

و الكلام فى ظاهره ترديد بين أمرين، و هو فى الحقيقة يراد به ما ذكرت، و هو لون من ألوان الحجاج فى القرآن، يدل على غاية النصفه مع الخصوم، و مثله قوله- سبحانه:- وَ إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ [سبأ: ٢٤].

مع اليقين أن النبى و أتباعه على الهدى، و هم الذين فى ضلال بين ظاهر.

و يمكننا أن نقول أيضا فى زيادة الألف آخرا، فى قوله تعالى: تَاللَّهِ تَفْتَوًا تَذَكَّرُ يَوْسُفَ [يوسف: ٨٥] و الدلالة على كثرة ذلك، و أن سيدنا يعقوب- عليه السلام- ما كان ينفك عن ذكر يوسف عليه السلام.

و فى قوله: أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَتَفَتَّوْنَ ضَلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَ الشَّمَائِلِ سَجْدًا لِلَّهِ وَ هُمْ دَاخِرُونَ [النحل: ٤٨].

الدلالة على كثرة تفتؤ الضلال، و عمومها لكل ذى جرم.

وقوله: وَ أَنْكَ لَا تَظْمُونَا فِيهَا وَلَا تَضْحَى [طه: ١١٩] الدلالة على دوام عدم الظم، واستمرار الرى لمن كان فى الجنة.

وقوله - سبحانه -: قُلْ مَا يَعْبُؤَا بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ [الفرقان: ٧٧].

المبالغة فى عدم اعتناء الله بمن لا يعبده، ولا يتضرع إليه، وكذلك زيادة الألف فى لفظ الرّب؛ ليتوافق الرسم والمعنى: فالربا زيادة بلا مقابل، وهذه الألف أيضا بلا مقابل فى التلفظ.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٧١

وكذلك زيادة فى الألف بعد الفعل المطروح المعتل الآخر، فى قوله تعالى:

وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ [الشورى: ٣٠] ففیه الإشارة إلى كثرة عفو الله واستمراره، وإلا- فلو آخذنا الله بمعاصينا وآثامنا، لما ترك على ظهرها من دابة.

فإن قيل: إن بعد هذه بآيات، قوله:

أَوْ يُوبِقْهُمْ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ [الشورى: ٣٤] أما على قراءة: «ويعف» عطفًا على المجزوم قبله: فحذف الواو ظاهر، وأما قراءة (ويعفو) بالرفع على الاستئناف بغير ألف: فذلك لأنه لما كانت حالة الإهلاك بسبب تسلط الأعاصير على السفن قليلة، كان ما يترتب من العفو ليس كثيرا كالأول؛ فذلك لم يؤت فيها بالألف بعد الواو.

وكذلك قوله: وَيَذَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ [النور: ٨]، بالألف بعد الواو؛ للإشارة إلى قوة الدرء والدفع، واستمراره؛ ما دامت الزوجة شهدت الشهادات الخمس:

وحذفت الألف من قوله تعالى: (وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ) [سبأ: ٥]؛ للإشارة إلى أنه سعى فى الباطل، لا يصح له ثبات فى الوجود، ولن يحصلوا منه على طائل، ومثل ذلك: وَجَاءُوا بِسَحَرٍ عَظِيمٍ [الأعراف: ١١٦]، وقوله: جَاءُوا ظُلْمًا وَزُورًا [الفرقان: ٤] وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَنكُورُونَ [يوسف: ١٦]؛ وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ [يوسف: ١٨]، لبيان أن مجيئهم ليس على وجه صحيح، ويغلب عليه التصنع، والزور، وكذلك قوله: (وَعَتَوْا عَنَّا كَبِيرًا) [الفرقان: ٢١]، للإشارة إلى أنه باطل، ولا أثر له يذكر فى الوجود، وحذفوا الألف من معظم الألفاظ الأعجمية: كإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، وهارون؛ لأنه حذفت منه الواو، فلم يجحفوا به بحذف ألف أخرى.

كذلك زيدت الألف بعد الهمزة، فى قوله تعالى: (إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ) [المائدة: ٢٩]، وقوله: وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ [القصص: ٧٦]، للإشارة فى الأول إلى أنه يبوء بإثمين من فعل واحد، وللإشارة فى الثانية إلى كثرة المفاتيح كثرة بها ثقلت، وأثقلتهم، فكأنها ثقلان؛ فصار اللفظ موحيا بهذا المعنى.

وكذلك يمكن أن نقول فى زيادة الياء فى قوله تعالى: (وإيتاى ذى القربى)

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٧٢

[النحل: ٩٠]، للإشارة إلى أن إيتاء ذوى القربى ينبغى أن يكون ممدودا موصولا، غير منقطع؛ فيكون فيه تطابق بين اللفظ والمعنى، وفى زيادة الياء فى قوله تعالى:

(و لقد جاءك من نبي المرسلين) [الأنعام: ٣٤]؛ للإشارة إلى كثرة ما جاء من أخبار الأنبياء فى القرآن: من تحمل الأذى البالغ، والصبر الصابر، حتى جاءهم نصر الله.

وفى قوله: (و من آناء الليل فسبح وأطراف النهار لعلك ترضى) [طه: ١٣٠] للإشارة إلى أنه ينبغى أن يشغل معظم ساعات الليل بالقيام والتسبيح، فصارت صورة رسم اللفظ موحية بهذا المعنى، وفى قوله: (أو من وراى حجاب) [الشورى: ٥١]؛ للإشارة إلى أنه كلام من وراء. فهو وراء فسيح ممدود لا حد له.

وهكذا لا يعدم المتأمل فى الرسم بعقل واع وقلب مستضىء، من أن يقع على أسرار من أسرار الإعجاز فى الرسم، فله عظمة هذا القرآن، ما أعظم بركاته!! وما أكثر أسرارها!! لفظا، ومعنى، ورسمًا.

٥- إفادة بعض المعاني المختلفة بطريقة واضحة لا خفاء فيها، وذلك مثل: قطع كلمة: (أم) في قوله تعالى: أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا [النساء: ١٠٩]، و وصلها في قوله: أَمْنَ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ [الملك: ٢٢]: ففصل الأولى في الرسم؛ للدلالة على أنها (أم) المنقطعة، و وصل الثانية؛ للدلالة على أنها ليست المنقطعة.

القائلون بأن الرسم اجتهادي:

إشارة

و يرى بعض العلماء: أن رسم المصحف أمر اصطلاحي و اجتهادي، لا توقيفي، و ممن ذهب إلى هذا: القاضي أبو بكر الباقلائي، في كتاب «الانتصار»، و العلامة المؤرخ أبو عبد الرحمن بن خلدون في مقدمته؛ حيث قال: «إن رسم المصحف كان باصطلاح من الصحابة؛ لأنهم كانوا حديثي عهد بالكتابة».

و سأقتصر على نقل مقالة الإمام أبي بكر في هذا، قال: «و أما الكتابة فلم يفرض الله على الأمة فيها شيئاً؛ إذ لم يأخذ على كتاب القرآن و خطاط المصاحف رسماً بعينه دون غيره، أو جبه عليهم و ترك ما عداه؛ إذ وجوب ذلك لا يدرك إلا بالسمع و التوقيت، و ليس في نصوص الكتاب، و لا مفهومه أن رسم القرآن و ضبطه لا يجوز إلا على وجه مخصوص، و حد محدود لا يجوز تجاوزه، و لا في نص السنة ما

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٧٣

يوجب ذلك و يدل عليه، و لا في إجماع الأمة ما يوجب ذلك، و لا دلت عليه القياسات الشرعية، بل السنة دلت على جواز رسمه بأي وجه سهل؛ لأن الرسول صلى الله عليه و سلم كان يأمر برسمه، و لم يبين لهم وجهاً معيناً، و لا نهى أحداً عن كتابته؛ و لذلك اختلفت خطوط المصاحف، فمنهم من كان يكتب الكلمة على مخرج اللفظ، و منهم من كان يزيد و ينقص؛ لعلمه بأن ذلك اصطلاح و أن الناس لا يخفى عليهم الحال؛ و لأجل هذا بعينه جاز أن يكتب بالحروف الكوفية، و الخط الأول، و أن يجعل اللام على صورة الكاف، و أن تعوج الألفات، و أن يكتب على غير هذه الوجوه، و جاز أن يكتب المصحف بالخط و الهجاء القديمين، و جاز أن يكتب بالخطوط- و الهجاء- المحدثه، و جاز أن يكتب بين ذلك».

نقد هذا الرأي:

و لا يعدم الباحث في الرد على هذا الرأي أسساً ذكرناها في أدلة الرأي الأول، رأى القائلين بالتوقيف، فقد قلنا: إن النبي صلى الله عليه و سلم أقر الكتاب على ما كتبوا و التقرير سنة من السنن؛ كما هو معروف في الأصول، و علوم الحديث، فكيف يقول: «لا توجد سنة في هذا؟!» و كذلك قوله: «و لا- في إجماع الأئمة ما يوجب ذلك...» غير مسلم أيضاً؛ لقيام الإجماع على الرسم العثماني، و عدم وجود المخالف، و إلا لنقل هذا و أين هو؟؛ و قد تتابع الصحابة و التابعون و من جاء بعدهم على ما جاء في هذه المصاحف، من غير تكبير له.

و من ثم: يتبين لنا، أن قوله: «و لذلك اختلفت خطوط المصاحف...» إلخ- غير مسلم أيضاً؛ لأن المقدمات لم تسلم له، فلا تسلم له النتيجة.

(رأى صاحب الذهب الإبريز)

و لعل مما يستحسن ذكره في هذا المقام؛ لنفاسته و كفايته في الرد على القائلين بالاجتهاد في الرسم - ما ذكره العلامة ابن المبارك، عن شيخه العارف بالله: الشيخ عبد العزيز الدباغ، إذ يقول في كتابه: «الذهب الإبريز»: و ذلك بعد أن سأله تلميذه:

ابن المبارك عن الرسم، و ذكر له قول من يرى أنه اجتهاد ما نصه:

«ما للصحابة و لا لغيرهم في رسم القرآن و لا شعرة واحدة، و إنما هو توقيف من النبي صلى الله عليه و سلم، و هو الذي أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة، بزيادة الألف

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٧٤

و نقصانها؛ لأسرار لا تهتدى إليها العقول، و هو سر من الأسرار، خص بها الله كتابه العزيز، دون سائر الكتب السماوية. و كما أن نظم القرآن معجز، فرسمه أيضا معجز...»، إلى أن قال: «أما من قال: إن الصحابة اصطلاحوا على أمر الرسم المذكور: فلا يخفى ما في كلامه من البطالين؛ لأن القرآن كتب في زمان النبي صلى الله عليه و سلم، و بين يديه؛ و حينئذ فلا يخلو ما اصطاح عليه الصحابة: إما أن يكون هو عين الهيئة، أو غيرها، فإن كان عينها بطل الاصطلاح؛ لأن سبقيته النبي صلى الله عليه و سلم تنافي ذلك، و توجب الاتباع، و إن كان غير ذلك، فكيف يكون النبي صلى الله عليه و سلم كتب على هيئة كهيئة الرسم القياسي مثلا، و الصحابة خالفوه، و كتبوا على هيئة أخرى؟ فلا يصح ذلك لوجهين:

أحدهما: نسبة المخالفة للصحابة، و ذلك محال.

و ثانيهما: أن سائر الأمة من الصحابة و غيرهم أجمعوا على أنه لا يجوز زيادة حرف في القرآن، و لا نقصان حرف منه، و ما بين الدفتين كلام الله - عز و جل - فإذا كان النبي صلى الله عليه و سلم أثبت ألف «الرحمن» و «العلمين» مثلا، و لم يزد الألف في «مائة»، و لا في «و لا أوضعوا»، و نحو ذلك، و الصحابة عاكسوه في ذلك، و خالفوه - لزم أنهم - و حاشاهم من ذلك - تصرفوا في القرآن بالزيادة و النقصان، و وقعوا فيما أجمعوا هم و غيرهم على ما لا يحل لأحد فعله، و لزم تطرق الشك إلى جميع ما بين الدفتين؛ لأنه مهما جوزنا أن تكون فيه حروف ناقصة أو زائدة على ما في علم النبي صلى الله عليه و سلم و على ما عنده، و أنها ليست بوحى، و لا من عند الله، و لا نعلمها بعينها - شككنا في الجميع. و إذا جوزنا للصحابة أن يزيد في كتابته حرفا ليس بوحى، لزمنا أن نجوز للصحابة آخر نقصان حرف من الوحي؛ إذ لا فرق بينهما؛ و حينئذ تنحل عروة الإسلام بالكليّة...». و من أراد استيفاء كلام العلامة الشيخ الدباغ، فليرجع إلى كتاب: «المدخل لدراسة القرآن الكريم» و كتاب «مناهل العرفان في علوم القرآن».

رأى وسط

و هو أنه يجوز كتابة بعض المصاحف لعامة الناس على الاصطلاحات المعروفة الشائعة؛ لأنه أبعد عن اللبس، و الخلط في القرآن، و لكن يجب في الوقت نفسه المحافظة على الرسم العثماني في المصاحف الأمهات؛ لأنه أثر من الآثار الإسلامية

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٧٥

النفيسة الموروثة عن السلف الصالح، فلا تهمل؛ مراعاة لحال الجاهلين، بل يجب أن تبقى؛ لأجل العلماء العارفين، الذين لا تخلو منهم الأرض، و إلى هذا الرأي ذهب الإمام عز الدين بن عبد السلام، و تابعه صاحب البرهان، قال صاحب التبيان:

«و أما كتابته - أي: المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء - فقد جرى عليها أهل المشرق؛ بناء على كونها أبعد عن اللبس، و تحاشاها أهل المغرب؛ بناء على قول الإمام مالك، و قد سئل: هل يكتب المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء؟ فقال: «لا، إلا على الكتابة الأولى»، قال في البرهان: «قلت: و هذا كان في الصدر الأول، و العلم حى غض، و أما الآن فقد يخشى الالتباس؛ و لذلك قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: لا تجوز كتابة المصحف إلا على المرسوم الأول، باصطلاح الأئمة؛ لئلا يوقع في تغيير من الجهال، و لكن لا ينبغي إجراء هذا على إطلاقه؛ لئلا يؤدي إلى دروس العلم، و شىء أحكمه القدماء لا يترك؛ مراعاة لجهل الجاهلين، و لن

تخلو الأرض من قائم لله بالحجة».

وهذا الرأي وسط بين الرأيين الأولين؛ لأنه يقوم على رعاية الاحتياط للقرآن، و تنزيه ساحته عن التغيير والتبديل، بالإبقاء على الرسم العثماني، الذي هو الأصل في المصاحف الأمهات، و عليها يعول المسلمون في كل قطر من جهة؛ و رعاية حال جمهور المسلمين الذين يتعذر عليهم قراءة القرآن من المصاحف المكتوبة على الرسم العثماني، و التيسير عليهم من جهة أخرى. و القائل بهذا الرأي الوسيط ليس رجلا مغمورا بين العلماء، أو مطعوناً في دين أو خلق، وإنما هو الضليع، الأمر بالمعروف، و الناهي عن المنكر، و صاحب المواقف المشهورة مع الملوك و السلاطين و الأمراء، و الذي لقب بحق، بسلطان العلماء: العز بن عبد السلام.

و في الحق: أن طلاب المعاهد و المدارس يجدون حرجا في هذا؛ لأن معظمهم يتلقى القرآن من المصاحف، لا من أفواه المقرئين، كما هي السنة، بل كثير من المدرسين - غير العارفين بالرسم العثماني - قد يتعذر عليه قراءة ته من المصحف قراءة صحيحة، و كثيرا ما نسمع في هذا مضحكات مبكيات!!.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٧٦

شبه أثبت حول كتابة القرآن و رسمه

من دأب القساوسة و المستشرقين أن يتلمسوا المطاعن في القرآن الكريم، من ناحية جمعه، أو من ناحية كتابته و رسمه المجمع عليه في المصاحف العثمانية، التي نقل ما فيها بالتواتر المفيد للقطع و اليقين. و الذي يعيننا في هذا المقام: ما أوردوه من شبه حول كتابة القرآن و رسمه، و كل ما أوردوه يرجع إلى روايات باطلة مزورة، اختلقها أعداء الإسلام من قديم، و نسبوا إلى السلف الصالح كذبا و زورا؛ كي تحظى بالقبول عند من لا يعلمون؛ و إما إلى اعتراضات أوردتها المؤلفون في علوم القرآن، و أجابوا عنها بما يقنع و يشفي، و يا ليتهم ما فعلوا؛ لأن المبشرين و المستشرقين اتخذوا منها مستندا للطعن في القرآن، و كان همهم إيراد الشبه، و تعمد السكوت عن الجواب، بل صاروا ينفخون في هذه الروايات، و يزيدون فيها، و يعيدون؛ لأنها صادفت هوى في نفوسهم، حتى صيروا من الحبة قبة، و قد تابعهم بعض أبواقهم من المسلمين الذين ليس لهم من الثقافة الدينية و المعارف القرآنية، ما يحصنهم ضد هذه السموم التي نفتوها باسم العلم، و البحث الحر، و ما هي من العلم، و لا البحث التنزيه في شيء، و قد قيض الله لهذه الشبه و السموم من علماء المسلمين من زيفها، و بين بطلانها، و لن يخلي الله الأرض من علماء يقومون بالحق، و يدافعون عن هذا الدين، و ينفون عنه تحريف الغالين، و انتحال المبطلين، و تأويل الجاهلين، و لا يتسع المقام لسرد كل هذه الشبه، و الرد عليها، و لكن سنكتفي بالإشارة إلى بعضها:

١- فمن ذلك: ما زعموا: أن سيدنا عثمان - رضی الله عنه - حين عرض عليه المصحف، قال: (أحسنتم، و أجملتتم، إن في القرآن لحنا، ستقيمه العرب بألستها)، و نسب هذا القول إلى عكرمة، و غرضهم بهذا: التشكيك في الثقة بهذه المصاحف العثمانية. و الجواب: أن ما روى في هذا ضعيف الإسناد، و فيه انقطاع في السند، و غالبا يكون البلاء من المحذوف؛ للتمويه و الخداع، و عكرمة لم يسمع من عثمان أصلا.

ثم إن فيما روى اضطرابا و تناقضا نجل الخليفة الثالث عنه، و صدر الكلام يناقض آخره، و كيف يجوز في العقول أن يمدحهم على وجود اللحن؟ ثم إن سيرة عثمان

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٧٧

في العناية بالمصحف، و طريقتة في التحوط البالغ عند كتابة المصاحف - ترد كل هذه الأباطيل، و لو فرضنا أن عثمان تساهل في إصلاح اللحن، أفيدعه جمهور المسلمين، دون أن يصححوه، و هم الذين لا يخشون في الحق لومة لائم؟! و لقد كانوا ينكرون على الخلفاء فيما دون هذا، فكيف يسكتون على مثل هذا؟! الحق أنها روايات متهافة، لا تعارض الثابت في المصاحف، المنقول نقل

الجماعة عن الجماعة، حتى وصل إلينا.

٢- ومن ذلك، ما قيل: إن سعيد بن جبير كان يقرأ: وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ [النساء: ١٦٢]، ويقول: هو من لحن الكتاب.

والجواب: أن هذه الرواية إن صحت عن سعيد، فمراده باللحن اللغة، وهو أحد معاني اللحن؛ كما في القاموس، وغيره: من كتب اللغة، ولو كان يريد باللحن الخطأ، لما قرأ به، وكيف يقرأ بحرف يرى أنه خطأ؟! وقد قرئت هذه الكلمة بقراءتين سبعيتين: قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ غير الجمهور بالرفع، أما الرفع فظاهر؛ لأنه معطوف على ما قبله، وأما النصب فعلى الاختصاص للمدح؛ لبيان فضل الصلاة و منزلتها من شرائع الدين، أى: أخص أو أمدح المقيمين الصلاة، ولهذا الأسلوب في لغة العرب شواهد، لا يحصيها العد، وقد عقد له سيبويه في «الكتاب» باباً، ويعجبني في هذا المقام، ما قاله إمام من أئمة العربية والتفسير، وهو الإمام الزمخشري، في تفسيره قال: (و لا نلتفت إلى ما زعموا: من وقوعه لحناً في خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب، و لم يعرف مذاهب العرب، و ما لهم في النصب على الاختصاص، و خفى عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة و الإنجيل، كانوا أبعد همّة في الغيرة على الإسلام، و ذب المطاعن عنه، من أن يتركوا في كتاب الله ثلمة؛ ليسدها من بعدهم، و خرّقا يرفوه من يلحق بهم. و نحو هذا ألقاظ أثير حولها الطعون، و هى مخرجة على لغات فصيحّة من لغات العرب، و قد شاء الله أن يكون في القرآن لغات من غير لغة قريش؛ لأن القرآن للعرب جميعاً، لا لقريش فحسب.

٣- قالوا: روى عن ابن عباس في قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَ تَسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا [النور: ٢٧]، أنه قال: إن الكاتب أخطأ، إنما هو «تستأذِنُوا»، و قالوا: إن هذا يدل على أن القرآن دخله بعض التحريف و التبديل؛ بسبب الكتابة.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٧٨

والجواب: أن القول مدسوس على ابن عباس، دسه الملاحدة و الزنادقة، و لا يصح هذا عنه قط، و قد تنبه أئمة التفسير إلى هذا، و زيّفوه، منهم أبو حيان في «البحر المحيط»، حيث قال: «إن من روى عن ابن عباس أنه قال ذلك، فهو طاعن في الإسلام، ملحد في الدين، و ابن عباس برىء من هذا القول»؛ و الزمخشري في تفسيره، حيث قال: «إنه لا يعول على هذه الرواية». و قال القرطبي في تفسيره:

«و هذا غير صحيح، عن ابن عباس و غيره؛ فإن مصاحف الإسلام كلها قد ثبت فيها:

حَتَّى تَسَلِّمُوا، و صح الإجماع فيها، لدى مدة عثمان؛ فهى التى لا يجوز خلافها، و إطلاق الخطأ و الوهم على الكتاب فى لفظ أجمع الصحابة عليه قول لا يصح عن ابن عباس...» و هذه الرواية الضعيفة رواها ابن جرير، و لا يخلو إسناده من مدلس أو مضعف، و لا يخلو تفسيره من الروايات الضعيفة، و الباطلة؛ و رواها الحاكم و صحيحها، و لكن تصحيح الحاكم غير معتبر عند أئمة من المحدثين، و قد تعقبه الإمام الذهبي فى نحو مائة حديث فى «مستدرکه»، و هى موضوعة، فضلاً عما فيه من الضعيف و الواهى الساقط عن الاحتجاج به.

و یرد هذه الرواية الضعيفة- الذى يغلب على ظنى أنها مدسوسة عليه- أنه ورد عنه تفسير «تستأنسوا» بقوله: «تستأنسوا ممن يملك الإذن من أصحابها»، فثبت هذا یرد ما ألقى به، و لعل الراوى عن ابن عباس- إن صحت روايته- و هم و غلط، حيث فهم من تفسير الاستئناس بالاستئذان أنه الصواب؛ فروى الخبر على ما ظن، و هو غلط.

و قد أجمع القراء السبعة على لفظ: «تستأنسوا»، و من المستبعد جداً أن يقرأ ابن عباس بقراءة يكون الإجماع على خلافها، و لا سيما أنه أخذ القراءة عن زيد بن ثابت، و هو عمدة الذين جمعوا القرآن فى المصاحف، بأمر سيدنا عثمان- رضى الله عنه- و أيضاً فالقراءة المتواترة: «تستأنسوا» متمكنة فى باب الإعجاز، من القراءة المزعومة.

و أحب أن أنبه هنا: أن بعض الصحابة، كان يقرأ الكلمة على وجه التفسير و البيان؛ فيظن من لا يعرف الحقيقة أنها قراءة، و من هنا دخل الخلط فى بعض المرويات عنهم.

و كذلك كل ما روى عن ابن عباس، وغيره، في مخالفة النص القرآني الثابت

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٧٩

بالتواتر و المكتوب بإجماع من الصحابة- فاضرب به عرض الحائط، و ألقه دبر أذنيك، فحقيقته هذه المرويات أنها ضعيفة، أو موضوعة، و على فرض التسليم بصحة بعضها، فالصحيح الأحادي، مهما بلغ، لا يعارض المتواتر الذي نقله جمع كثير، تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، و إفادة التواتر لليقين- قاعدة مقرر عند ذوى العقول، لا يختص بملء دون ملء.

و بحسبنا هذا القدر، و من أراد استيفاء لكل ما روى في هذا، و رده ردا علميا أصيلا- فليرجع إلى كتاب: «المدخل لدراسة القرآن الكريم».

و بعد: فإن هذا القرآن الكريم، كما هو في المصاحف العثمانية، و كما هو في مصاحفنا التي هي صورة حقيقته لها- هو ما أنزله الله على نبينا، و سيدنا محمد- صلوات الله و سلامه عليه- و أن كل ما يخالف هذا الذي أجمع عليه الصحابة مردود باطل، و سيبقى هذا القرآن العظيم قطب الإسلام التي تدور عليه الثقافة الإسلامية الأصيله، ما بقى مسلم على وجه الأرض، و سيستمر مشغلة الفكر الإنساني، و أعظم الأسس في بناء الثقافة الإنسانية الرفيعة، و قد ضمن له الله- سبحانه- البقاء و الخلود؛ مصداقا لقول الحق- تبارك، و تعالى:- **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ [الحجر: ٩]** صدق الله العظيم، و بلغ رسوله الأمين «١».

(١) ينظر بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٤٧-١٥٧).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٨٠

[الكلام حول المصنف و كتابه]

أولا- ترجمة المصنف:

إشارة

بسم الله الرحمن الرحيم

- اسمه و نسبه:

هو عبد الواحد بن محمد بن علي بن أبي السداد، أبو محمد المالكي الباهلي الأندلسي، الشهير بالمالقي؛ نسبة إلى مدينة «مالقة» بالأندلس «١».

و إذا كانت كتب التراجم المختلفة قد ذكرت نسب مصنفنا فإنها أغفلت تماما تاريخ مولده، و سككت عن أخبار نشأته الأولى، بيد أن الراجح لدينا أنه ولد في نهاية القرن السادس الهجري، يدلنا على ذلك روايته لكتاب «التيسير» لأبي عمرو الداني- و الذي قام بشرحه فيما بعد- عن أبي الحجاج يوسف بن إبراهيم، و أبو الحجاج هذا توفي سنة ٥٩٩ هـ.

- تكوينه العلمي و ثناء العلماء عليه:

إن البيئة العلمية الخصبة التي نشأ فيها عبد الواحد المالقي أتاحت له أن ينهل من ينابيع علمية كثيرة، أسهمت في بناء شخصيته العلمية بناء متميزا كان خليقا أن يحمل المبرزين من العلماء على الشهادة له و الثناء عليه ثناء ينبى عن مكانته العلمية الممتازة في الأندلس؛

فقال عنه أبو حيان «صاحبنا الأستاذ المقرئ النحوي» (٢)، و قال عنه ابن الجزري: «أستاذ كبير، شرح كتاب «التيسير» شرحا حسنا أفاد فيه و أجاد» (٣).

– أخلاقه:

شهد من ترجم للمالقي من العلماء بحسن الخلق و محاسن الشيم إلى جانب رسوخ قدمه في العلوم التي اشتغل بها، و بحسبنا أن نذكر قول ابن الخطيب عنه:
«كان- رحمه الله- بعيد المدى، منقطعا في الدين المتين و الصلاح، و سكون النفس، و لين الجانب و التواضع، و حسن الخلق، إلى وسامة الصورة و ملاحه الشبيهة

(١) تنظر ترجمته في: بغية الوعاة (٢/ ١٢١، ١٢٢)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٤٧٧)، الإحاطة في أخبار غرناطة (٣/ ٥٥٣، ٥٥٤).

(٢) ينظر بغية الوعاة (٢/ ١٢٢).

(٣) ينظر غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٤٧٧).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٨١
و طيب القراءه، مولى النعمه على الطلبة من أهل بلده، أستاذا حافلا متفنا، مضطعا، إماما في القراءات، حائزا فضل سبق إتقاننا، و أداء و معرفة، و رواية و تحقيقا، ماهرا في صناعة النحو، فقيها أصوليا، حسن التعليم، مستمر القراءه...» (١)

– شيوخه:

تلقى عبد الواحد المالقي العلم على طائفة من شيوخ العصر المبرزين و علمائه النابيين، نذكر منهم:
* أبا الحجاج يوسف بن إبراهيم بن يوسف الأنصاري بن أبي ریحانة المالكي الشهير بالميربلي، المتوفى سنة ٥٩٩ هـ، و عنه روى كتاب «التيسير» لأبي عمرو الداني.

* محمد بن أحمد بن عبيد الله بن العاصي أبا بكر التجيبي الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٦ هـ، و عنه روى المالقي كتاب «الكافي».

* أبا الوليد إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل الأزدي الغرناطي الشهير بالطار، المتوفى سنة ٦٦٨ هـ. و عنه روى المالقي كتاب «التبصرة» بالإجازة.

* القاضي الخطيب أبا علي الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأ-حوص، الأستاذ المجود أبا علي الجياني الأندلسي الفهري المعروف بابن الناظر، قاضي «المرية» و «مالقة»، المتوفى سنة ٦٨٠ هـ، و عنه روى «الشاطبية».

* القاسم بن أحمد بن حسن أبا القاسم الحجري الشهير بالسكوني المتوفى سنة ٦٩٠ هـ.

– تلاميذه:

تلمذ لعبد الواحد المالقي عدد غير قليل من الطلاب النابيين، نذكر منهم:

* أحمد بن الحسن بن علي بن الزيات الكلاعي المالقي، و يعرف بالزيات أبي جعفر، و هو مقرئ أديب خطيب متصوف. توفي سنة ٧٢٨ هـ، و من مؤلفاته «المقام المخزون في الكلام الموزون»، و «العقيدة» المسماة ب «الشرف الأصفى في المأرب الأوفى»، و «لذة السمع في القراءات السبع».

(١) ينظر الإحاطة في أخبار غرناطة (٣/ ٥٥٣)، بغية الوعاة (٢/ ١٢١).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٨٢

* محمد بن عبد الله بن منظور القيسي أبا بكر، أديب ناظم ناثر، من آثاره:

«نفحات الشوك و عيون التبر المسبوك في أشعار الخلفاء و الوزراء و الملوك»، «السحب الداكنة»، «إحصاء الأخلاق».

– كتبه و آثاره العلمية:

تخبرنا كتب التراجم المختلفة أن للمالقي مصنفاً أخرى في الفقه و القراءات و القرآن، غير كتابه «الدر النثير و العذب النمير» بيد أنها تكتفي بهذه الإشارة العارضة دون أن تذكر لنا أسماءها و عناوينها و ما تشتمل عليه، فمن ذلك مثلاً ما قاله ابن الخطيب: شرح «التيسير» في القراءات، و له تواليف غيره في القراءات و الفقه «١»، و قال السيوطي: شرح «التيسير» في القراءات، و له غير ذلك في القراءات و الفقه «٢».

نستنبط مما سبق أن كتاب «الدر النثير و العذب النمير» هو الكتاب الوحيد الذي نعرفه للمالقي.

– وفاته:

أجمعت كتب التراجم المختلفة التي ترجمت لابن أبي السداد المالقي أنه توفي سنة ٧٠٥ هـ.

(١) ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة (٣/ ٥٥٤).

(٢) ينظر: بغية الوعاة (٢/ ١٢١).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٨٣

أبو عمرو الداني «١»

الإمام الحافظ، الموجود المقرئ، الحاذق، عالم الأندلس، أبو عمرو، عثمان ابن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي، مولاهم الأندلسي، القرطبي ثم الداني، و يعرف قديماً بابن الصيرفي، مصنف «التيسير» و «جامع البيان»، و غير ذلك. ذكر أن والده أخبره أن مولدى فى سنة إحدى و سبعين و ثلاثمائة، و قال عن طلبه للعلم: فابتدأت بطلب العلم فى أول سنة ست و ثمانين، و رحلت إلى المشرق سنة سبع و تسعين، فمكثت بالقيروان أربعة أشهر، ثم توجهت إلى مصر، فدخلتها فى شوال من السنة، فمكثت بها سنة و حججت.

قال: و رجعت إلى الأندلس فى ذى القعدة سنة تسع، و خرجت إلى الثغر فى سنة ثلاث و أربعمائة، فسكنت سرقسطة سبعة أعوام، ثم رجعت إلى قرطبة.

قال: و قدمت دانية سنة سبع عشرة و أربعمائة.

قال الذهبى: فسكنها حتى مات.

سمع أبا مسلم محمد بن أحمد الكاتب، صاحب البغوى، و هو أكبر شيخ له، و أحمد بن فراس المكي، و عبد الرحمن بن عثمان القشيري الزاهد، و عبد العزيز ابن جعفر بن خواستي الفارسي، نزيل الأندلس، و خلف بن إبراهيم بن خاقان المصري، و تلا عليهما، و

حاتم بن عبد الله البرازي، وأحمد بن فتح بن الرشان، ومحمد بن خليفة بن عبد الجبار، وأحمد بن عمر بن محفوظ الجيزي، وسلمة ابن سعيد الإمام، وسلمون بن داود القروي، وأبا محمد بن النحاس المصري، وعلي بن محمد بن بشير الربيعي، وعبد الوهاب بن أحمد بن منير، ومحمد ابن عبد الله بن عيسى الأندلسي، وأبا عبد الله بن أبي زمين، وأبا الحسن علي ابن محمد القابسي، وعدة. وتلا أيضا علي أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي الفتح فارس بن أحمد الضرير، وسمع سبعة ابن مجاهد من أبي مسلم الكاتب بسماعه منه، وصنف التصانيف المتقنة السائرة.

حدث عنه وقرأ عليه عدد كثير، منهم: ولده أبو العباس، وأبو داود سليمان ابن أبي القاسم نجاح، وأبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن الدّش، وأبو الحسين يحيى ابن أبي زيد بن البياز، وأبو الذواد مفرج الإقبالي، وأبو بكر محمد بن المفرج

(١) عن سير أعلام النبلاء (١٨/٧٧، ٨٣)، وينظر معرفة القراء الكبار (١/٣٢٥)، وغاية النهاية (١/٥٠٣).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٨٤

البطلوسي، وأبو بكر بن الفصيح، وأبو عبد الله محمد بن مزاحم، وأبو علي الحسين بن محمد بن مبشر، وأبو القاسم خلف بن إبراهيم الطليطلي، وأبو عبد الله محمد بن فرج المغامي، وأبو إسحاق إبراهيم بن علي، نزيل الإسكندرية، وأبو القاسم بن العربي، وأبو عبد الله محمد بن عيسى بن الفرغ التجيبي المغامي، وأبو تمام غالب بن عبيد الله القيسي، ومحمد بن أحمد بن سعود الداني، وخلف ابن محمد المري بن العربي، وخلق كثير.

وروى عنه بالإجازة: أحمد بن محمد الخولاني، وأبو العباس أحمد بن عبد الملك بن أبي جمرة المرسي، خاتمة من روى عنه في الدنيا، وعاش بعده سبعا وثمانين سنة، وهذا نادر ولا سيما في المغرب.

قال المغامي: كان أبو عمرو مجاب الدعوة، مالكي المذهب.

وقال الحميدي: هو محدث مكثر، ومقرئ متقدم، سمع بالأندلس والمشرق.

قلت: المشرق في عرف المغاربة مصر وما بعدها من الشام والعراق، وغير ذلك، كما أن المغرب في عرف العجم وأهل العراق أيضا مصر، وما تغرب عنها.

قال أبو القاسم بن بشكوال: كان أبو عمرو أحد الأئمة في علم القرآن رواياته وتفسيره ومعانيه، وطرقه وإعرابه، وجمع في ذلك كله تواليف حسانا مفيدة، وله معرفة بالحديث وطرقه، وأسماء رجاله ونقلته، وكان حسن الخط، جيد الضبط، من أهل الذكاء والحفظ، والتفنن في العلم، دينا فاضلا، ورعا سنيا.

وفي فهرس ابن عبيد الله الحجري قال: والحافظ أبو عمرو الداني، قال بعض الشيوخ: لم يكن في عصره ولا بعد عصره أحد يضاهيه في حفظه وتحقيقه، وكان يقول: ما رأيت شيئا قط إلا كتبت، ولا كتبت إلا وحفظته، ولا حفظته فنسيتها. وكان يسأل عن المسألة مما يتعلق بالآثار وكلام السلف، فيوردها بجميع ما فيها مسنده من شيوخه إلى قائلها.

قال الذهبي: إلى أبي عمرو المنتهى في تحرير علم القراءات، وعلم المصاحف، مع البراعة في علم الحديث والتفسير والنحو، وغير ذلك.

ألف كتاب «جامع البيان في السبع» ثلاثة أسفار في مشهورها وغريبها، وكتاب «التيسير»، وكتاب «الاقتصاد» في السبع، و«إيجاز البيان» في قراءة ورش، و«التلخيص» في قراءة ورش أيضا، و«المقنع» في الرسم، وكتاب «المحتوى في القراءات الشواذ»، فأدخل فيها قراءة يعقوب وأبي جعفر، وكتاب «طبقات القراء» في

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٨٥

مجلدات، و«الأرجوزة في أصول الديانة»، وكتاب «الوقف والابتداء»، وكتاب «العدد» وكتاب «التمهيد في حرف نافع» مجلدان، و

كتاب «اللامات و الرءات» لورش، و كتاب «الفتن الكائنة»، مجلد يدل على تبحره في الحديث، و كتاب «الهمزتين» مجلد، و كتاب «الياءات» مجلد، و كتاب «الإمالة لابن العلاء» مجلد.

و له تواليف كثيرة صغار في جزء و جزءين.

و قد كان بين أبي عمرو، و بين أبي محمد بن حزم وحشة و منافرة شديدة، أفضت بهما إلى التهاجي، و هذا مذموم من الأقران، موفور الوجود. نسأل الله الصفح.

و أبو عمرو أقوم قبلا، و أتبع للسنة، و لكن أبا محمد أوسع دائرة في العلوم.

بلغت تواليف أبي عمرو مائة و عشرين كتابا.

و هو القائل في أرجوزته السائرة:

تدرى أخى أين طريق الجنء طريقها القرآن ثم السنه

كلاهما ببلد الرسول و موطن الأصحاب خير جيل

فاتبعن جماعة المدينة فالعلم عن نبيهم يروونه

و هم فحجء على سواهم فى النقل و القول و فى فتواهم

و اعتمدن على الإمام مالك إذ قد حوى على جميع ذلك

فى الفقه و الفتوى إليه المنتهى و صحة النقل و علم من مضى و منها:

و حكك ما تجد للقياس داود فى دفتر أو قرطاس

من قوله إذ خرق الإجماعا و فارق الأصحاب و الأتباعا

و اطرح الأهواء و المرء و كل قول ولد الآراء و منها:

و من عقود السنة الإيمان بكل ما جاء به القرآن

و بالحديث المسند المروى عن الأئمة عن النبى

و أن ربنا قديم لم يزل و هو دائم إلى غير أجل و منها:

كلم موسى عبده تكليما و لم يزل مدبرا حكيما

كلامه و قوله قديم و هو فوق عرشه العظيم

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٨٦ و القول فى كتابه المفصل بأنه كلامه المنزل

على رسوله النبى الصادق ليس بمخلوق و لا بخالق

من قال فيه: إنه مخلوق أو محدث فقله مروق

و الوقف فيه بدعة مضله و مثل ذاك اللفظ عند الجهل

كلا الفريقين من الجهمية الواقفون فيه و اللفظية

أهون بقول جهم الخسيس و اصل و بشر الميرسى

ذى السخف و الجهل و ذى العناد معمر و ابن أبى دؤاد

و ابن عبيد شيخ الاعتزال و شارع البدعة و الضلال

و الجاحظ القادح فى الإسلام و جبت هذى الأمة النظام

و الفاسق المعروف بالجبائى و نجله السفية ذى الخناء

و اللاحقى و أبى هذيل مؤيدى الكفر بكل ويل

و ذى العمى ضرار المرتاب و شبههم من أهل الارتياب
و بعد فالإيمان قول و عمل و نية عن ذاك ليس ينفصل
فتارة يزيد بالتشهير و تارة ينقص بالتقصير

و حب أصحاب النبي فرض و مدحهم تزلف و فرض
و أفضل الصحابة الصديق و بعده المهذب الفاروق و منها:
و من صحيح ما أتى به الخبر و شاع في الناس قديما و انتشر
نزول ربنا بلا امتراء في كل ليلة إلى السماء
من غير ما حد و لا تكييف سبحانه من قادر لطيف
و رؤية المهيمن الجبار و أننا نراه بالأبصار
يوم القيامة بلا ازدحام كرؤية البدر بلا غمام
و ضغطة القبر على المقبور و فتنة المنكر و النكير
فالحمد لله الذي هدانا لهذا الواضح السنة و اجتنابا و هي أرجوزة طويلة جدا.

مات أبو عمرو منتصف شوال سنة أربع و أربعين و أربعمائة، و دفن ليومه بعد العصر بمقبرة دانية، و مشى سلطان البلد أمام نعشه، و
شيعه خلق عظيم، رحمه الله تعالى.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٨٧

ثانيا- مصادر عبد الواحد المالقي في شرحه «الدر النثير»

[أولا المصادر الاولية]

إن من يطالع ترجمه عبد الواحد المالقي في مظانها يره عالما موسوعيا قد ضرب في كل علم بسهم، و أخذ من كل فن بطرف، جاريا
في ذلك على عادة العلماء الأقدمين من حيث كثافة التكوين العلمي و غزارة المحصول المعرفي، و حسبنا دليلا على تلك الموسوعية
ما خلفه من مصنفات في الفقه و القراءات و القرآن- كما تذكر مصادر ترجمته- لم يصل إلينا منها سوى كتابه الذي بين أيدينا «الدر
النثير و العذب النثير في شرح كتاب التيسير».

و من الأمور التي لا- تحتاج إلى طویل جدال و منازعة أن يتأثر العالم بتكوينه الأول، و تظهر في مؤلفاته آيات ثقافته و أمارات نشأته
العلمية إما ثراء و اتساعا، و إما فقرا و ضيقا، و لم يشذ شيخنا عبد الواحد المالقي في كتابه عن هذا السنن العلمي الذي غدا بمثابة
البديهية التي يعرفها كل مشتغل بالعلوم و الآداب، فلا غرو أن تنوعت مصادر ابن أبي السداد، و تعددت موارده التي بنى عليها شرحه و
استقى منها مادته العلمية، فهي تارة كتب للقراءات و تارة أخرى كتب للنحو و اللغة.

و طبيعي أن تتفاوت قيمة هذه المصادر بالنسبة للمالقي، و تتباين مرتبتها لديه تقديما و تأخيرا، فيكثر اعتماده على مصادر تكون من
شرح بمثابة الأصول أو الموارد الرئيسية، في حين يقل تعويله على كتب أخرى؛ لأنها تمثل لديه مصادر ثانوية ليس معقولا أن يكثر
رجوعه إليها.

و يأتي في مقدمة مصادره الرئيسية أو الأصول:

١- القرآن الكريم، و هو أمر تقتضيه طبيعة العلم الذي يصنف فيه و هو علم القراءات.

٢- أما كتب القراءات التي أكثر من الرجوع إليها و الأخذ عنها فقد أشار إليها في مقدمته حيث يقول:

«فدونك زياً من الدر النثير، و ربا من العذب النمير، في شرح مشكلات و قيد مهملات، و حل مغلقات، اشتمل عليها كتاب «التيسير»، متبعا بالموافقة و المخالفة على الأسلوب الوافي بين كتاب «التبصرة» و الكتاب «الكافي».

إذن فثمة مصادر ثلاثة رئيسية أكثر المالقي من الرجوع إليها في شرحه، و هي:

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٨٨

أ- كتاب «التيسير» في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (المتوفى سنة ٤٤٤ هـ).

ب- كتاب «التبصرة» لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (المتوفى سنة ٤٣٧ هـ).

ج- كتاب «الكافي» لأبي عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح الرعيني (المتوفى سنة ٤٧٦ هـ).

و لا عجب أن يمثل كتاب التيسير لأبي عمرو الداني الأساس الأول لكتاب ابن أبي السداد؛ إذ هو شرح له و توضيح لمشكله و بيان لغامضه.

و ثمة كتب أخرى لأبي عمرو الداني رجح إليها عبد الواحد المالقي في شرحه و هي:

- كتاب «إيجاز البيان في قراءة ورش».

- كتاب «جامع البيان».

- كتاب «المقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار».

- كتاب «التحبير».

أما كتاب «التبصرة» الذي استعان به المالقي في شرحه «التيسير» فهو فقد اعتمد به على توضيح بعض مشكلات كتاب «التيسير».

و أما كتاب «الكافي» فقد عول عليه في توضيح بعض المسائل التي قد يصعب فهمها و استيعابها من كتاب «التيسير»، مع عقد موازنة بينه و بين ما جاء في كتابي «التيسير» للداني و «التبصرة» لمكي بن أبي طالب مع الترجيح و التعليل.

٣- و لم يغفل عبد الواحد المالقي الإفادة من كتب اللغة؛ إذ الرحم موصولة بينها و بين علم القراءات، و يعد كتاب سيبويه في مقدمة الكتب اللغوية التي اعتمد عليها في توضيح الظواهر اللغوية التي عالجها في شرحه.

- و من الكتب اللغوية التي لجأ إليها المالقي أيضا:

- كتاب «العين» للخليل بن أحمد، و هو معجم كان يرجع إليه لتفسير الألفاظ و بيان معانيها و اشتقاقاتها.

- كتاب «معاني القرآن» لأبي زكريا يحيى الفراء.

- كتاب «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» لابن السيد البطيوسى.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٨٩

ثانياً - المصادر الثانوية:

و يقصد بها تلك المصادر التي لم يكثر المالقي من الرجوع إليها و الإفادة منها، و هي مصادر تنتمي إلى علوم شتى:

- فمن المصادر الثانوية التي اعتمدها من كتب القراءات- و أكثرها للداني :-

- «الإيضاح» لأبي عمرو الداني.

- «التفصيل» لأبي عمرو الداني.

- «التمهيد لاختلاف قراءة نافع» لأبي عمرو الداني.

- «الروضة» لأبي العباس محمد بن يعقوب المعروف بالمعدل (ت ٣٣٠ هـ).

- كتاب «شرح الهداية» لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت ٤٣٠ هـ).

و كذلك استعان المالقي ببعض كتب من علم الحديث، منها: صحيح البخاري، سنن أبي داود، سنن الترمذي، المستدرک للحاكم.

ثالثاً- المنهج المتبع:

إشارة

سبق أن أشرنا إلى أن ابن أبي السداد قد أفاد- فيما يتصل بمادة شرحه و مصادره العلمية- من كتب القراءات الأخرى- و هي ليست بالقليلة- و ألمحنا إلى أهم هذه المصنفات التي اعتمد عليها، و أما فيما يتصل بالمنهج الذي احتذاه و بنى كتابه على مثاله فهو ثمرة إدمان النظر في هذه الكتب و التوسع في درسها و فهمها.

و نظن أن ابن أبي السداد قد أراد من خلال انتقائه لكتاب «التيسير» للداني- ليقوم بشرحه- قد أراد أن ينزل هذا الكتاب منزله اللائق به بين كتب علم القراءات، و أن يتدارك النقص الذي لحقه في شروح من سبقوه، و لعله أدرك أن علة النقص في هذه الشروح تكمن في المنهج الذي سلكه أصحابها، فرام المالقي أن يتدع في شرحه منهجا يتحاشى فيه مثالب المناهج السابقة عليه و عيوبها، و في الوقت نفسه ينتفع بما عسى أن تشتمل عليه من مزايا و جوانب إيجابية.

أ- تقسيم الكتاب و ترتيبه:

قام المالقي بتقسيم كتابه إلى أبواب- متبعا في ذلك أبا عمرو الداني في «التيسير»- على النحو التالي: باب الاستعاذة، باب البسملة، باب الإدغام الكبير، باب هاء الكناية ... إلخ. و قد أوضح المالقي في فصل عقده لذلك أسماء «تهذيب ترتيب التوب» قبل باب شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٩٠ «فرش الحروف»- السبب في اتباع أبي عمرو هذا الترتيب.

ب- أسلوب المالقي في الشرح و التفسير:

* لا يختلف المالقي كثيرا في طريقه شرحه عن كتاب الشروح الآخرين؛ إذ نجده يبدأ بذكر النص المشروح من كتاب «التيسير» ثم يشفعه بالشرح و التعليق و التحليل و الغالب ألا يكمل النقل عن «التيسير» مكتفيا بقوله- مثلا:- إلخ كلامه.

* اتبع المالقي في شرحه الأسلوب المقارن حيث يذكر من كلام مكي ابن أبي طالب صاحب كتاب «التبصرة» و من كلام ابن شريح صاحب كتاب «الكافي» ما يبرز أوجه الاختلاف و الاتفاق بين هذين الكتابين و بين كتاب «التيسير» للحافظ أبي عمرو الداني.

* اعتمد المالقي في نقوله من كتاب «التيسير» على نسخ متعددة منه؛ حتى يضمن لشرحه الضبط و الدقة، من خلال تحقيق النص المنقول بمقارنته بالنسخ المختلفة.

* و مما يرتبط بحرصه على تحقيق الدقة و الأمانة لشرحه، التزم المالقي في الأعم الأغلب من شرحه بذكر أسماء اللغويين و النحويين و علماء القراءات الذين ينقل عنهم.

ميز المالقي استدركااته على الداني- أحيانا- حيث جعلها في آخر الباب تحت عنوان «تنبية» أو «تتميم»...، فلا غرو أن برزت شخصيته العلمية قوية واضحة، لم تغب قسماتها خلف النقول الكثيرة التي ضمنها كتابه.

* اشتمل كتاب المالقي على شواهد من القرآن الكريم، و الحديث الشريف، و أشعار العرب و أمثالهم، و ذلك رغبة منه في تأكيد

المادة العلمية التي يوردها و توضيحها بالأمثلة الدالة.

و للمالقي طريقة مخصوصة في الاستشهاد، فهو يستشهد بالقرآن الكريم لتوضيح أو تأكيد الأحكام النحوية التي يوردها. وكذلك فقد استشهد بالشعر لتأكيد المسائل اللغوية و توثيقها، و سلك في الاستشهاد به مسلك العلماء الأقدمين، فنراه يستشهد بأشعار الجاهليين و المخضرمين و الإسلاميين الأوائل دون المولدين.

أما الأمثال و أقوال العرب المأثورة فيندر جدًا استشهاده بها في كتابه، و حسبنا دليلاً أنه لم يستشهد سوى بمثل واحد في كتابه كله.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٩١

وصف النسخ

النسخة الأولى: محفوظة في مكتبة الأزهر تحت رقم ٢٢٢٧٧ قراءات، و تقع في مجلد واحد.

و عدد أوراقها (١١١) ورقة و مسطرتها (٢٦) سطرا، و رمزنا لها بالرمز (أ).

النسخة الثانية: محفوظة في مكتبة دار الكتب المصرية، و تقع في مجلد واحد تحت رقم ٢٣٥ تفسير تيمور، و عدد أوراقها (١٣٥) ورقة،

و مسطرتها (٢٣) سطرا، و رمزنا لها بالحرف (ب).

ثم قمنا في التحقيق بعمل الآتي:

١- نسخ المخطوط.

٢- مقابلة النسخ لضبط النص و إثبات فروق النسخ.

٣- عزو الآيات القرآنية و تخريج القراءات من كتبها و مظانها.

٤- التعليق على بعض القراءات و توجيهها نحويا و صرفيا و بيان بعض عللها.

٥- تخريج الأحاديث النبوية.

٦- ترجمة للأعلام و القراء الواردين في الكتاب.

٧- عمل مقدمة و فهرس.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٩٣

صورة من المخطوط (أ)

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٩٤

صورة من المخطوط (ب)

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٩٥

صورة من المخطوط (ب)

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٩٦

صورة من المخطوط (ب)

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٩٧

صورة من المخطوط (ب)

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٩٩

إشارة

قال الشيخ الإمام الفقيه الأجل الخطيب المقرئ المحقق الفاضل الأوحى، أبو محمد عبد الواحد بن محمد بن علي بن أبي السداد الأموى المالقي - رحمه الله ورضي عنه -:

بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين الحمد لله الحكيم الخبير، العليم القدير، العلى الكبير، المنفرد بجميل التقدير، فى جميع التدبير، غنى - بقدرته الغالبة و حكمته البالغة - عن معين و مشير، الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى [طه: ٥٠]، و خلق الإنسان فعلمه القرآن، و علمه بالقلم و علمه البيان، و لم يخلقه عبثاً، و لا تركه سدى، و أمتعته بالسمع و البصر و الفؤاد لعله يتذكر و يتبع الهدى، و أفهمه و ألهمه ليعمل رشداً بما علمه رشداً فيحظى و يرضى بعيش قرير، و أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له مبدع التكوين و التلوين، و مبدئ الآباء و البنين فى رتب التطوير بخلق التصوير؛ فلا مساوى و لا مسامى و لا مساهم و لا مزاحم و لا مضاهى و لا نظير، و لا مظاهر و لا ظهير.

و أشهد أن خاتم النبیین و رحمته [الله] للعالمین هو نبينا محمد البشير النذير، السراج المنير، المؤيد بالنصر العزيز، و الرعب الهزيب، القائم بين يدي ربه - تبارك و تعالى - بالخشوع و الأريز، فى ظلم الدياجى، المفضل بالشفاعة الكبرى فى مجمع الدار الأخرى، فى اليوم العبوس القمطير، صلى الله عليه و على آله و أزواجه و ذريته ما ائلف الإيمان و الأمان و اختلف الظلام و التنوير، و بارك و سلم و شرف و كرم.

و بعد هذا الوصف المنصوص، و القائم باليقين و الخلوص، الشاهد على العبودية بالعموم و للربوبية بالخصوص، أزهى من الزهر العطير، و أنزه من الروض المطير، فدونك زيباً من الدر النثير، و ريباً من العذب المنير، فى شرح مشكلات، و قيد مهملات، و حل معقدات اشتمل عليها كتاب «التيسير»، متبعا بالموافقة و المخالفة على الأسلوب الوافى، فيما بينه و بين كتاب «التبصرة» و الكتاب «الكافى»، إلى كلام من غيرهما دعت إليه ضرورة التفسير، و قبل الحلول بهذا الناد، و الاعتماد على طرق الإسناد، الموصول إلى هذه الكتب صدعا بالسداد و قطعاً للنكير، و لما أنعم المولى به و كمل، و أبلغ العبد منه المرتضى و الأمل - دفعت به إلى باب من إتيه يَصْعَدُ الْكَلِمُ

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ١٠٠

الطَّيْبُ [فاطر: ١٠] يرفعه صالح العمل، و ناديت معترفاً بالتقصير:

وقفت بباب الله جل جلاله لأحظى بتوفيق ينير هلاله

و قلت إلهى نجنى و أحلنى بمقعد صدق لا يخاف خلاله

بمنزل رضوان به كل مشتهى و للعين لذات ظليل ظلاله

و أتمم على الفضل بالنظر الذى تخص به من تستقيم خلاله

و عمّ جميع المسلمين بمثله و ذا رحم حق عطى بلاله قائلاً بلسان ناطق، و إيمان بتوفيق الله - تبارك و تعالى - صادق، و جنان على ذلك موافق، و بإحسان الرحمن واثق: اللهم منك و إليك، العبد بين يديك، لا أحصى ثناء عليك، عُفْرَانِكَ رَبَّنَا وَ إِلَيْكَ الْمَصِيرُ [البقرة: ٢٨٥]. أستغفر الله العظيم لذنبى، كما أمرنى ربى، و أستغفره للمؤمنين و المؤمنات، الأحياء منهم و الأموات، و جميع من هو آت من كل ذنب صغير أو كبير. اللهم أوزعنا شكر العافية و دوامها، و ذكر النعم و تمامها، و قنا عذاب النار و غرامها، و اجعلنا لزم المتقين إمامها، يا نعم المولى و يا نعم النصير، و الله سبحانه الموفق المعين للضارع المستعين، إنه بالإحسان جدير، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ [الشورى: ١١].

أما كتاب «التيسير» فحدثني به الشيخ أبو بكر محمد بن محمد بن أحمد الأنصاري البلسي بن مشليون إجازة، أخبرنا القاضي أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الملك ابن أبي جمرة المرسي عن أبيه عن الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني مؤلفه. وسمعت من لفظ الأستاذ الجليل أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي، وقال لي: قرأته على أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم الأنصاري ابن جوير قال: قرأته على القاضي أبي بكر بن أبي جمرة المذكور عن أبيه سماعا عن الحافظ أبي عمرو إجازة. وقرأت جميعه على الخطيب أبي الحجاج يوسف بن إبراهيم بن يوسف الأنصاري ابن أبي ریحانة، وقال لي: قرأت بعضه وسمعت باقيه على الحاج أبي بكر عتيق ابن علي بن خلف الأموي المربيطري، عن أبي الحسن بن النعمة قراءة، وعن أبي الحسن بن هذيل إجازة:

أما ابن النعمة فعن أبي عبد الله محمد بن باسمة الزهري عن أبي القاسم خلف

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٠١

ابن إبراهيم الطليلي عن أبي عمرو.

و أما ابن هذيل فعن أبي داود عن أبي عمرو.

و سمعت جميعه بقراءة شيخنا أبي جعفر بن الزبير على الشيخ أبي عمر عبد الرحمن ابن الشيخ القاضي الراوية أبي عبد الله محمد بن داود بن سليمان ابن حوط الله الأنصاري الحارثي.

و حدثني به أبو عمر عن القاضي أبي بكر بن أبي جمرة بسنده إجازة، ثم عن القاضي أبي الخطاب أحمد بن محمد بن واجب قراءة، عن ابن هذيل قراءة، عن أبي داود عن أبي عمرو.

و سمعت على الشيخ القاضي الخطيب أبي علي الحسن بن عبد العزيز بن محمد ابن أبي الأَحوص الفهري، وقال لي: قرأته على الخطيب أبي بكر محمد بن محمد ابن وضاح اللخمي، و علي القاضي أبي عامر نذير بن وهب بن لب بن نذير القمقي، كلاهما عن ابن هذيل عن أبي داود عن أبي عمرو.

و قرأت جميعه على الشيخ القاضي أبي القاسم قاسم بن أحمد بن حسن الحجري الشهير بالسكوت، وقال لي: قرأته على الشيخ المحدث أبي محمد عبد الله ابن عبد العظيم الزهري عن العالم أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسن الخثعمي السهيلي عن أبي داود سليمان بن يحيى بن سعيد عن أبي داود سليمان ابن نجاح عن أبي عمرو.

و حدثني به - أيضا - أبو القاسم السكوت عن الأستاذ أبي بكر عبد الرحمن بن دخمان، سماعا عن عمه الأستاذ الكبير أبي محمد القاسم بن دخمان عن أبي مروان ابن مجير الضرير عن أبي عبد الله بن مزاحم الأنصاري عن أبي عمرو. و أما كتاب «التبصرة»: فحدثني به الشيخ الراوية: أبو الوليد إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل الأزدي الغرناطي الشهير بالعطار «١» إجازة، أخبرنا أبو بكر عبد الله بن [عبد الله] «٢»

(١) إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو الوليد الأزدي الغرناطي العطار، مقرئ مصدر، قرأ بالروايات على ابن حسنون صاحب شريح، و علي أبي بكر عبد الله بن عطية المحاربي، قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير، و روى عنه كتاب التبصرة و غيره بالإجازة: عبد الواحد بن محمد ابن أبي السداد، مات سنة ثمان و ستين و ستمائة.

ينظر: غايه النهاية (١/ ١٧٠).

(٢) سقط في ب.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٠٢

ابن عطية المحاربي «١»، أخبرنا ابن عتاب «٢» عن مؤلفه الشيخ أبي محمد مكي «٣».

(١) عبد الله بن عطية، أبو بكر المحاربي، روى التبصرة، روى عن ابن عتاب، رواها عنه إسماعيل بن عثمان بن إسماعيل الأزدي. ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٣٣).

(٢) الشيخ العلامة، المحدث الصدوق، مسند الأندلس، أبو محمد، عبد الرحمن ابن المحدث محمد بن عتاب بن محسن القرطبي. ولد سنة ٤٣٣ هـ، سمع من أبيه فأكثر، وحاتم ابن محمد الطرابلسي، وطائفة.

وتلا بالسبع على عبد الرحمن بن محمد بن شعيب المقرئ، وأجاز له مكى ابن أبي طالب، ومحمد بن عبد الله بن عابد، وعبد الله بن سعيد الشنتجالي، وأبو عمرو السفاقي، وأبو عمر بن عبد البر، وأبو عمر بن الحذاء، وأبو حفص بن الزهراوى.

قال خلف بن بشكوال: هو آخر الشيوخ الجلة الأكابر بالأندلس فى علو الإسناد، وسعة الرواية. سمع معظم ما عند أبيه، وكان عارفا بالطرق، واقفا على كثير من التفسير والغريب والمعانى، مع حظ وافر من العربية، وتفقه عند أبيه، وشوور فى الأحكام بقیة عمره، وكان صدرا فيمن يستفتى لسنه وتقدمه، وكان من أهل الفضل والحلم والوقار والتواضع، وجمع كتابا حفيلا فى الزهد والرقائق، سماه شفاء الصدور، وكانت الرحلة إليه فى وقته، وكان صابرا للطلب، مواظبا على الإسماع، يجلس لهم النهار كله، وبين العشاءين، سمع منه الآباء والأبناء. مات فى جمادى الأولى سنة عشرين وخمسائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٥١٤-٥١٥)، و شذرات الذهب (٤/ ١٦١)، و هدية العارفين (١/ ٥١٨).

(٣) العلامة المقرئ، أبو محمد، مكى بن أبى طالب حموش بن محمد بن مختار، القيسى القيروانى، ثم القرطبي، صاحب التصانيف. ولد بالقيروان سنة خمس وخمسين وثلاثمائة.

وأخذ عن: ابن أبى زيد، وأبى الحسن القابسى.

وتلا بمصر على أبى عدى ابن الإمام، وأبى الطيب بن غلبون، وولد طاهر، وسمع من محمد بن على الأدفوى، وأحمد بن فراس المكى، وعدة، تلا عليه خلق منهم: عبد الله ابن سهل، ومحمد بن أحمد بن مطرف، وروى عنه بالإجازة: أبو محمد بن عتاب، وكان من أوعية العلم مع الدين والسكينة والفهم، ارتحل مرتين، الأولى فى سنة ست وسبعين.

وقال صاحبه أبو عمر أحمد بن مهدى المقرئ: أخبرنى مكى أنه سافر إلى مصر وله ثلاث عشرة سنة، واشتغل، ثم رحل سنة ست وسبعين، وأنه جاور ثلاثة أعوام، ودخل الأندلس فى سنة ثلاث وتسعين، وأقرأ بجامع قرطبة، وعظم اسمه، وبعد صيته.

قال ابن بشكوال: قلده أبو الحزم جهور خطابة قرطبة بعد يونس بن عبد الله، وقد ناب عن يونس.

قال: وله ثمانون مصنفا، وكان خيرا متدينا، مشهورا بإجابة الدعوة، دعا على رجل كان يؤذيه ويسخر به إذا خطب، فزمن الرجل. وتوفى فى المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٩١-٥٩٣)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٣١٦-٣١٧)، وغاية النهاية (٢/ ٣٠٩-٣١٠)، وشذرات الذهب (٣/ ٢٦٠).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ١٠٣

وقرأت جميعه على القاضى أبى على بن أبى الأحوص «١» وقال لى: قرأته على أبى عمران موسى بن عبد الرحمن بن يحيى بن العربى «٢» عن ابن بشكوال «٣»، عن

(١) الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد بن أبى الأحوص، الأستاذ المجود، أبو على الجياني الأندلسى الفهرى، المعروف بابن الناظر، قاضى المرية ومالقة، قرأ الروايات على أبى محمد بن الكواب، وأبى الحسن بن الدباج، وقرأ التيسير والشاطبية على أبى بكر محمد بن محمد بن وضاح اللخمي وأبى عامر يزيد بن وهب الفهرى بإجازتهما من ابن هذيل، وروى التبصرة

عن موسى بن عبد الرحمن بن يحيى بن العربي، و تصدر للإقراء ب «مالقة»، و ألف كتابا كبيرا حسنا في التجويد سماه «الترشيد»، قال أبو حيان:

رحلت إليه قصدا من غرناطة لأجل الإتقان و التجويد، و قرأت عليه القرآن من أوله إلى آخر سورة الحجر جمعا بالسبعة و الإدغام الكبير لأبي عمرو بمضمن التيسير، و التبصرة، و الكافي و الإقناع، قال: و قرأت عليه الحروف من كتب شتى، قال ابن الجزرى: و قرأ عليه أيضا كتابه «الترشيد» و هو الذى أدخله القاهرة، و قرأ عليه أيضا القراءات أبو الحسن على القيحاوى، و عبد الواحد بن محمد بن على المالقي، و روى عنه الشاطبية قراءة: أبو محمد عبد الله بن على بن محمد الغسانى. توفى فيما أظن سنة ثمانين و ستمائة. ينظر غاية النهاية، (١/ ٢٤٢) (١١٠٦).

(٢) هو موسى بن عبد الرحمن بن يحيى، أبو عمران الزناتى الغرناطى، يعرف ب «السخان»- بالخاء المعجمة- إمام متقن علامة، أخذ القراءة عن أبى عبد الله بن الورد صاحب أبى على الأحذب، و لازم السهلى زمانا، و روى عنه ابن الطباع. مات سنة ثمان و عشرين و ستمائة و قد قارب الثمانين. ينظر غاية النهاية (٢/ ٣٢٠).

(٣) هو الإمام العالم الحافظ، الناقد المجود، محدث الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك ابن مسعود بن موسى بن بشكوال بن يوسف بن داحة الأنصارى، الأندلسى القرطبى، صاحب تاريخ الأندلس. ولد سنة أربع و تسعين و أربعمائه.

و سمع أباه، و أباه محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب فأكثر عنه، و هو أعلى شيخ له، و أباه بحر سفيان بن العاص، و أباه الوليد بن رشد الكبير، و أجاز له أبو على بن سكرة الصدفى، و أبو القاسم بن منظور، و طائفة. و قد صنف معجما لنفسه.

قال أبو عبد الله الأبار: كان متسع الرواية، شديد العناية بها، عارفا بوجوهها، حجة، مقدما على أهل وقته، حافظا، حافلا، أخباريا، تاريخيا، ذاكرا لأخبار الأندلس، سمع العالى و النازل، و أسند عن مشايخه أزيد من أربعمائه كتاب، من بين كبير و صغير. و توفى إلى رحمة الله فى ثامن شهر رمضان سنة ثمان و سبعين و خمسمائة، و له أربع و ثمانون سنة، و دفن بمقبرة قرطبة بقرب قبر يحيى بن يحيى الليثى الفقيه.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ١٣٩-١٤٣)، و تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٣٩)، و الشذرات (٤/ ٢٦١)، و العبر (٤/ ٢٣٤).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ١٠٤

ابن عتاب، عن مكى «١».

و سمعت جميعه على الأستاذ الشيخ: أبى عمر بن حوط الله «٢»، و قال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن عيسى التادلى «٣»، عن ابن عتاب، عن مكى.

و حدثنى أبو عمر أيضا «٤» أنه قرأه على الخطيب أبى جعفر أحمد بن محمد ابن يحيى الحميرى «٥»، و قال: «سمعت على الوزير أبى عبد الله بن جعفر بن محمد

(١) فى ب: مؤلفه.

(٢) عبد الرحمن بن عبد الله بن سليمان بن داود بن عبد الرحمن بن حوط الله، أبو عمر الأنصارى الحارثى، قرأ على أبى الخطاب أحمد بن محمد بن واجب القيسى، و روى عنه التيسير، و عن محمد بن سعيد بن زرقون، قرأ عليه محمد بن أحمد الطنجالى و على ابن سليمان الأنصارى و إبراهيم بن وثيق.

ينظر غاية النهاية (١/ ٣٧٢).

(٣) هو عبد الله بن عيسى بن محمد التادلي القاضى الأديب، أصله من تادلا، بفتح المهملة واللام نسبة إلى تادله، و هي من جبال البربر بالمغرب. روى عن ابن عتاب و أبي بحر الأسدي و أجاز له، و هو آخر من روى عنهما بمغرب العدو، و دخل الأندلس فلقى ابن العربي و ابن بشكوال و اعتمد فى الرواية على المذكورين قبل، و بسببهما أخذ عنه الناس كثيرا؛ لانفراده بهما أخيرا، ولى قضاء بسطة و غيرها و استوطن مكناسة، قال أبو الخطاب ابن خليل: كتب لى بالإجازة من مراکش، كان من عدول القضاء، تؤثر عنه غرائب، و كان أديبا شاعرا مفلقا.

و من شعره يخاطب ابن مضاء:

يا فارسا لى ثمار مجدسقيتها العذب من زلالك

أخاف من زهرها سقوط إن لم يكن سقيها بالك روى عنه ابن خليل المتقدم و أبو عبد الله الأزدي و أبو الحسن الغافقى و غيرهم، كبر و اختل ذهنه أخيرا، توفى بمكناسة قبيل ستمائة.

ينظر: نيل الابتهاج (١/ ٢١٤)، لب اللباب (١/ ١٦٣).

(٤) فى ب: و حدثنى أيضا أبى عمر.

(٥) خطيب قرطبة و عالمها، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إبراهيم بن يحيى الحميرى الكتامى القرطبى. ولد فى حدود سنة عشرين. و روى عن يونس بن مغيث، و جعفر بن محمد بن مكى، و شريح بن محمد، و أبى عبد الله المازرى إجازة، و سمع أبا عبد الله بن مكى، و أبا عبد الله بن نجاح، و حمل السبع عن عياش ابن فرج و غيره، و تفرد، و تصدر للإقراء مدة، و كان إماما فى العربية و غيرها. روى عنه ابن مسدى بالإجازة، و يعرف بابن الوزغى.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٧) (٢٢)، و غاية النهاية (١/ ٩٩ - ١٠٠)، و بغية الوعاة (١/ ٣٥٥).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ١٠٥

ابن مكى «١» عن أبيه، عن جده مكى.

و سمعته من لفظ الأستاذ أبى جعفر بن الزبير «٢» و حدثنى به عن الشيخ المسن الراوية أبى الحسين أحمد بن محمد الأنصارى بن السراج «٣» إجازة عن ابن بشكوال،

(١) جعفر بن محمد بن مكى، أبو محمد عبد الله، القرطبى اللغوى النحوى، روى عن أبيه محمد بن مكى، و لانزم أبا مروان عبد الملك بن سراج الحافظ، و اختص به، و انتفع بصحبته، و أجاز له أبو على الغسانى، و أخذ عن أبى القاسم خلف بن رزق الإمام و كان عالما بالآداب و اللغات، ذا كرا لهما، معتنيا بما قيده منهما، ضابطا لذلك، و عنى بهما العناية التامة، و جمع من ذلك كتبا كثيرة. و هو من بيت علم و نباهة، و فضل و جلاله.

و سئل عن مولده فقال: بعد الخمسين و الأربعمئة ييسير. و توفى يوم الخميس لتسع بقين من محرم سنة خمس و ثلاثين و خمسماية. ذكره ابن بشكوال.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ٤٨٧) و الصلة لابن بشكوال (١/ ١٣١)، تلخيص ابن مكتوم (٤٧)، و طبقات ابن قاضى شهبة (١/ ٢٨٨)، إنباه الرواة على أنباه النحاة (١/ ٣٠٢).

(٢) أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير بن الحسن بن الحسين الثقفى العاصمى الجيانى المولد، الغرناطى المنشأ، الأستاذ أبو جعفر. ولد سنة سبع و عشرين و ستمائة، قال تلميذه أبو حيان فى النصار: كان محدثا جليلا، ناقدا، نحويا، أصوليا، أديبا، فصيحيا، مفوها، حسن الخط، مقرئا مفسرا مؤرخا. أقرأ القرآن و النحو و الحديث بمالقة و غرناطة و غيرها، و كان كثير الإنصاف،

ناصحاً في الإقراء، خرج من مالقة و من طلبته أربعة يقرءون كتاب سيوييه، ثم عرض له أن السلطان تغير عليه، فجعل سجنه داره، و أذن له في حضور الجمعة، فلما مات شيوخ غرناطة، و شغل البلد عن عالم رضى عليه، و قعد بالجامع يفيد الناس. و ولي الخطابة و الإمامة بالجامع الكبير، و قضاء الأنكحة، و تخرج عليه جماعة، و به أبقى الله ما بأيدي الطلبة من العربية و غيرها. و كان محدث الأندلس بل المغرب في زمانه، خيراً، صالحاً، كثير الصدقة، معظماً عند الخاصة و العامة، متحريراً، أماراً بالمعروف، نهياً عن المنكر، لا- ينقل قدمه إلى أحد، جرت له في ذلك أمور مع الملوك صبر فيها، و نطق بالحق بحيث أدى إلى التضيق عليه، و حبسه.

روى عن أبي الخطاب بن خليل، و عبد الرحمن بن الفرس، و ابن فرتون، و أجاز له من المشرق أبو اليمن بن عساكر و غيره. صنف تعليقا على كتاب سيوييه، و الذيل على صلة ابن بشكوال. و مات يوم الثلاثاء ثامن ربيع الأول سنة ثمان و سبعمائة. و من شعره:

مالي و للتسأل لا أم لي إن سلت من يعزل أو من يلي

حسبي ذنوبي أثقلت كاهلي ما إن أرى غمها تنجلي ينظر بغية الوعاة (١/ ٢٩١-٢٩٢).

(٣) الشيخ العالم المحدث الثقة المعمر مسند المغرب، أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد ابن عبد الله بن قاسم بن السراج، الأنصاري الإشبيلي، ولد سنة ستين و خمسمائة-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٠٦

عن ابن عتاب، عن مكى. و قرأته على الشيخ المقرئ الراوية أبي عبد الله محمد ابن عياش «١» بن محمد الخزرجي الشهير بالقرطبي. و حدثني به عن القاضي أبي القاسم أحمد بن يزيد بن بقى «٢» إجازة، عن الشريف

- و سمع من خاله أبي بكر محمد بن خير، و الحافظ أبي القاسم بن بشكوال، و عبد الحق ابن بونه، و أبي عبد الله بن زرقون، و حدث عنهم، و عن أبي بكر بن الجدد، و أبي محمد ابن عبيد الله، و أبي القاسم الشراط، و أبي زيد السهيلي، و أكثر عن السهيلي، فسمع منه الموطأ و صحيح مسلم و الروض الأنف، و روى الكثير، و تفرد، و صارت الرحلة إليه بالمغرب، و حمل عنه الحفاظ. قال ابن السراج في برنامجه: لقيت ابن بشكوال بقرطبة، و سمعت منه عدة دواوين منها «تفسير النسائي» بسماعه من أبي محمد بن عتاب، حدثنا حاتم بن محمد، عن القابسي عن حمزة الكناني، عنه، و كتاب الصلة له، و أشياء. قال الذهبي: كان موثقاً فاضلاً. و من الرواة عنه: أبو الحسين يحيى بن الحاج المعافري، سمع منه الروض الأنف فسمعه منه في سنة ثمانى عشرة و سبعمائة ابن جابر الوادياشى.

توفى ابن السراج ببجائه، في سابع صفر سنة سبع و خمسين و ستمائة، و له سبع و تسعون سنة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٣٣١-٣٣٢)، و العبر (٥/ ٢٣٩)، و شذرات الذهب (٥/ ٢٨٩).

(١) محمد بن عياش بن محمد بن أحمد بن خلف بن عياش، أبو عبد الله الخزرجي القرطبي، قرأ على والده أبي بكر، و قرأ على قاسم بن محمد بن الطيلسان الأوسى، و قرأ عليه عبد الله ابن علي بن سلمون، و محمد بن يحيى الأشعري قاضى الجماعة. ينظر: غايه النهاية (٢/ ٢٢٣).

(٢) الإمام العلامة المحدث المسند قاضى الجماعة، أبو القاسم أحمد بن أبي الوليد يزيد ابن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن مخلد بن عبد الرحمن بن أحمد ابن شيخ الأندلس الحافظ بقى بن مخلد الأموى، مولا هم، البقوى القرطبي المالكي. ولد سنة سبع و ثلاثين و خمسمائة.

قال أبو عبد الله الأبار: هو من رجالات الأندلس جلالاتا وكمالاتا، لا نعلم بيتا أعرق من بيته في العلم والنباهة إلا بيت بني مغيث بقرطبة، وبنو الباجي بإشبيلية، وله التقدم على هؤلاء، ولي قضاء الجماعة بمراكش مضافا إلى خطى المظالم والكتابة العليا، فحمدت سيرته، ولم ترده الرفعة إلا تواضعا، ثم عزل، وأقام بطالا إلى أن قلد قضاء بلده، وذهب إليه، ثم عزل قبل موته، فازدحم الطلبة عليه، وكان لذلك أهلا.

ومات يوم الجمعة بعد الصلاة منتصف رمضان سنة خمس وعشرين وستمائة بقرطبة، وقد تجاوز ثمانيا وثمانين سنة رحمه الله. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٧٤-٢٧٧)، وبعية الوعاة (١/ ٣٩٩)، والعبر (٥/ ١٠٣)، وشدرات الذهب (٥/ ١١٦-١١٧).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٠٧

أبي خالد يزيد بن عبد الجبار القرشي «١» قراءة، وعن أبي بكر بن سمحون «٢» سماعا، قال: سمعناه على ابن عتاب عن مكى. وحدثني أنه قرأه على صهره أبي القاسم بن محمد بن أحمد الأنصاري، ثم الأوسى الشهير بابن الطيلسان «٣»، عن الخطيب أبي جعفر [أحمد] «٤» بن محمد بن يحيى الحميري قراءة، عن الوزير أبي عبد الله جعفر بن محمد بن مكى، عن أبيه، عن جده مكى كما تقدم. وأما كتاب «الكافي» فسمعت على الخطيب أبي بكر محمد بن أحمد بن عبيد الله ابن العاصي اللخمي الإشبيلي «٥»، وحدثني به عن الشيخين الجليلين: أبي العباس

(١) يزيد بن عبد الجبار، أبو خالد المرواني القرطبي، من أولاد ملوك الأندلس، أخذ القراءات عن أبي محمد بن عتاب والمقرئ عبد الجليل بن عبد الجبار، وكان بصيرا بالقراءات والعربية وله كتاب في قراءة نافع، أخذ عنه أبو جعفر بن يحيى وأبو القاسم بن بقاء. ينظر: غايه النهاية (٢/ ٣٨١-٣٨٢).

(٢) أبو بكر بن سليمان بن سمحون، الأنصاري القرطبي النحوي، قال ابن الزبير: أستاذ نحوي أديب شاعر بليغ، عارف بالحساب، أخذ عن ابن الطراوة وغيره، وروى عنه أبو القاسم ابن بقي وغيره. مات بقرطبة سنة أربع وستين وخمسائة. ومن نظمه:

أربعة تزيد في نور البصر إذا رنا فيها وتابع النظر

المصحف المتلو بالآي الكبرى والماء والوجه الجميل والخضر ينظر: بعية الوعاة (١/ ٤٦٨).

(٣) الحافظ المفيد محدث الأندلسي، أبو القاسم، القاسم بن محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. ولد سنة خمس وسبعين وخمسائة تقريبا.

وروى عن جده لأمه أبي القاسم بن الشراط، وأبي العباس بن مقدم، وعبد الحق الخزرجي، وأبي الحكم بن حجاج، وخلق، و صنف الكتب، وكان بصيرا بالقراءات والعربية أيضا. ولي خطابة مألقة بعد ذهاب قرطبة وأقرأ بها، وحدث. توفي سنة اثنتين وأربعين وستمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١١٤-١١٥)، غايه النهاية (٢/ ٢٣)، وبعية الوعاة (٢/ ٢٦١)، وشدرات الذهب (٥/ ٢١٥-٢١٦).

(٤) سقط في أ.

(٥) محمد بن أحمد بن عبيد الله بن العاصي، أبو بكر التجيبي الإشبيلي، أستاذ مصدر، أخذ السبع عن أبي بكر عتيق، وأبي الحسين بن عظيمه، والكافي على أبي العباس بن مقدم، وأبي الحكم ابن نجاح عن أبي الحسن شريح، قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير الحافظ، وأثنى عليه، وجلس دهرًا يقرئ الناس بمالقة، وروى عنه الكافي سماعا عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد، مات سنة ست وستين وستمائة عن سبع وثمانين سنة. ينظر: غايه النهاية (٢/ ٧٠).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٠٨

ابن مقدم (١)، و أبي الحكم بن نجاح (٢) قراءة و سماعا، كلاهما عن الخطيب أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح (٣)، عن أبيه مؤلفه، رحمهما الله.

(١) أحمد بن محمد بن أحمد بن مقدم، أبو العباس الرعيني الإشبيلي، الشيخ الصالح البار، قرأ على شريح و ابن عربي و أبي عمر بن صالح، قرأ عليه أبو الخطاب بن خليل و أبو زكريا ابن أبي الغصن شيخ ابن الزبير و أبو الحكم بن حجاج و إبراهيم بن وثيق، توفي بين العيدين سنة أربع و ستمائة عن ثمان و ثمانين سنة.
ينظر: غاية النهاية (١/١٠٤).

(٢) ذكر هذا العلم عرضا في سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي (١١٤/٢٣) باسم أبي الحكم ابن حجاج، و ذكر أيضا في غاية النهاية (٧٠/٢) بلفظ «أبي الحكم بن نجاح».

(٣) شريح بن محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح بن يوسف بن شريح، الشيخ الإمام الأوحى المعمر الخطيب، شيخ المقرئين و المحدثين، أبو الحسن الرعيني الإشبيلي المالكي، خطيب إشبيلية.
ولد في ربيع الأول سنة إحدى و خمسين و أربعمائة.

تلا على والده العلامة أبي عبد الله كتابه الكافي في السبع، و حمل عنه علما كثيرا، و أجاز له مروياته أبو محمد بن حزم الظاهري.
و سمع صحيح البخاري من أبي عبد الله بن منظور صاحب أبي ذر الهروي، و سمع من علي بن محمد الباجي، و أبي محمد بن خزرج، و طائفة.

قال أبو الوليد بن الدباغ: له إجازة من ابن حزم، أخبرني بذلك ثقة نبيل من أصحابنا أنه أخبره بذلك، و لا أعلم في شيوخنا أحدا عنده عن ابن حزم غيره، و قد سألته: هل أجاز له ابن حزم؟ فسكت، و أحسبه سكت عن ابن حزم؛ لمذهبه.
قال الحافظ خلف بن بشكوال: كان أبو الحسن من جلة المقرئين، معدودا في الأدباء و المحدثين، خطيبا بليغا، حافظا محسنا فاضلا، مليح الخط، واسع الخلق، سمع منه الناس كثيرا، و رحلوا إليه، و استقضى ببلده، ثم صرف عن القضاء، لقيته في سنة ست عشرة، فأخذت عنه.

و قال اليسع بن حزم: هو إمام في التجويد و الإتيان، علم من أعلام البيان، بذ في صناعة الإقراء، و برز في العربية مع علم الحديث وفقه الشريعة، كان إذا صعد المنبر حن إليه جذع الخطابة، و سمع له أنين الاستطابة، مع خشوع و دموع، رحلت إليه عام أربعة و عشرين، فحملت عنه.

و تلا عليه باليسع عدد كثير، منهم أبو العباس أحمد بن محمد بن مقدم الرعيني، و محمد بن علي بن حسنون الكتامي، و ماتا في سنة أربع و ستمائة، و محمد بن عبد الله ابن الغاسل، و آخر من روى عنه في الدنيا بالإجازة: أبو القاسم أحمد بن يزيد ابن عبد الرحمن بن بقي البقوي الباقي إلى سنة خمس و عشرين و ستمائة.

مات شريح في الثالث و العشرين من جمادى الأولى سنة تسع و ثلاثين و خمسمائة، و كانت جنازته مشهودة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/١٤٢-١٤٤)، و غاية النهاية (١/٣٢٤-٣٢٥)، -

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٠٩

و قرأته على القاضي أبي علي بن أبي الأخص، و حدثني به عن القاضي أبي القاسم أحمد بن يزيد بن بقي مناوله، عن أبي الحسن شريح، عن أبيه. (١)

و حدثني - أيضا - القاضي أبو علي أنه قرأه على الأستاذ أبي الحسن علي بن جابر (٢)

- و بغية الوعاة (٣/٢)، و شذرات الذهب (١٢٢/٤).

(١) الإمام شيخ القراء، أبو عبد الله، محمد بن شريح بن أحمد بن شريح بن يوسف الرعيني، الإشبيلي، مصنف كتاب الكافي. ولد سنة اثنتين و تسعين و ثلاثمائة، و قيل: سنة ثمان و ثمانين. و هذا الذي تحرر في نسبه. فأما ابن بشكوال، فأدخل في نسبه «محمدًا» بين أبيه و بين أحمد، و له كتاب التذكير.

سمع عثمان بن أحمد أبا عمرو القيجاطي، و أجاز له مكى و أخذ عنه، و حج، فسمع من أبي ذر الصحيح و غير ذلك. و أخذ القراءات عن أحمد بن محمد القنطري المجاور، و تاج الأئمة أحمد بن علي، و أبي علي الحسن بن محمد بن إبراهيم صاحب الروضة في سنة ثلاث و ثلاثين.

و سمع من أبي العباس بن نفيس، و محمد بن الطيب الكحال، و أحمد بن محمد ابن عبد العزيز اليحصبي.

و كان رأسا في القراءات، بصيرا بالنحو و الصرف، فقيها كبير القدر، حجة، ثقة.

روى عنه الكثير ولده أبو الحسن شريح بن محمد، و أبو العباس بن عيشون، و طائفة.

مات في رابع شوال سنة ست و سبعين و أربعمائه، عن أربعة و ثمانين عاما، و قيل: بل مات في منتصف الشهر و تأسف الناس عليه- رحمه الله- و صلى عليه ابنه.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٨/٥٥٤-٥٥٥)، و معرفة القراء الكبار (١/٣٥١)، و العبر (٣/٢٨٥)، و غاية النهاية (٢/١٥٣).

(٢) هو أبو الحسن علي بن جابر اللخمي الدباج، العلامة شيخ القراء و النحاة بالأندلس، أخذ القراءات عن أبي الحسن نجبة بن يحيى، و أبي بكر بن صاف، و أخذ العربية عن أبي ذر ابن أبي ركب الخشني، و ابن خروف، و تصدر للعلمين خمسين عاما.

قال الأبار: أم بجامع العدبس. و هو أبو الحسن علي بن جابر بن علي الإشبيلي الدباج، من أهل الفضل و الصلاح. ولد سنة ست و ستين و خمسمائة، و توفي بإشبيلية في شعبان سنة ست و أربعين و ستمائة بعد دخول الروم- لعنهم الله- صلحا بأيام، فإنه تأسف، و هاله نطق النواقيس، و خرس الأذان؛ فاضطرب و ارتمض لذلك، إلى أن قضى نحبه، و قيل: بل مات يوم دخولهم.

و كان حجة في النقل مسددا في البحث، يقرئ كتاب سيبويه. أخذ عنه أبو الحسن ابن عصفور و غيره، تسلم صاحب قشتالة البلد بعد حصار سبعة عشر شهرا و استقل بها، و مات زمن الحصار الحافظ المحدث الأديب الشاعر أبو محمد عبد الله بن القاسم اللخمي الإشبيلي الحريري كهلا، سمع صحيح البخاري من عبد الرحمن بن علي الزهري. و له كتاب في النسب، و آخر في تاريخ علماء الأندلس، و غير ذلك.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/٢٠٩)، و غاية النهاية (١/٥٢٨)، و بغية الوعاة (٢/١٥٣)، و شذرات الذهب (٥/٢٣٥).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١١٠

للخمي الدباج «١» الإشبيلي، عن أبي بكر بن صاف «٢» عن شريح عن أبيه، و حدثني به الشيخ أبو الوليد العطار إذنا، أخبرنا أبو بكر بن حسنون البياسي «٣»، عن شريح، عن أبيه رحم الله جميعهم و رضى عنهم.

و بهذه الأسانيد التي ذكرت أجمل بالإجازة جميع ما ألفه هؤلاء الأئمة الثلاثة:

أبو عمرو الداني، و أبو محمد مكى، و أبو عبد الله بن شريح.

و لنشرع- الآن- في المقصود بحول الله- عز و جل- و عونه.

مسألة: يثبت في كثير من نسخ التيسير يآثر البسملة، و التصليية: «قال أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني» و الذي رويته ترك ذلك و إثبات الخطبة يآثر البسملة، و التصليية، و هو قوله: «الحمد لله المنفرد بالدوام».

مسألة: قوله في صدر الكتاب بعد الخطبة: «يسهل عليكم متناوله» بضم الميم و فتح الواو: معناه تناول، و هو مصدر: تناول، و الأصل أن الفعل إذا زاد على ثلاثة أحرف، فإن بناء المصدر منه، و ظرف المكان، و ظرف الزمان، و اسم المفعول سواء

(١) في ب: الزباج.

(٢) محمد بن خلف بن محمد بن عبد الله بن صاف، أبو بكر اللخمي الإشبيلي المقرئ النحوي. قال الصفدي: كان عارفاً بالقراءات و العربية، متقدماً فيهما، من كبار أصحاب شريح.

وقال ابن الزبير: أخذ القراءات عن شريح، وروى عنه وعن أبي مروان الباجي، وكان له شأن في منصبه وحسن هديه وانقباضه عن أهل الدنيا، وإقباله على ما يعنيه.

شرح الأشعار الستة، وفصيح ثعلب، وله أجوبة على مسائل قرآنية ونحوية أجاب بها أهل طنجة. روى عنه أبو الحسن بن جابر بن الدباج وأبو الخطاب بن خليل.

مات سنة ست وثمانين وخمسائة. ينظر: بغية الوعاة (١/ ١٠٠-١٠١).

(٣) محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن زكريا بن حسنون، أبو بكر الكنانى الحميرى الأندلسى البياسى الخطيب، مقرئ ماهر مشهور مجود حاذق ثقة، قرأ على أبيه، وعلى عبد الله بن خلف القيسى، وشريح بن محمد، وسمع منهم ومن أبي بكر بن العربي، وأبي القاسم بن ورد، قرأ عليه عبد الله بن محمد الكواب و يوسف بن يحيى بن بقاء و يوسف ابن عبد العزيز الأبدى و أبو الوليد إسماعيل العطار شيخ ابن الزبير، وروى عنه بالإجازة ابن مسدى، وقال الذهبي: ولي قضاء بياسة وخطابتها، وتصدر للإقراء والحديث وكان حاذقاً بالصناعة مجوداً ماهراً، وقال الأبار: مات في رمضان سنة أربع وستمائة عن نحو تسعين سنة وكان مقرئاً جليلاً ماهراً، عمراً وأسناً وضعف، وقال ابن مسدى: مات سنة ثمان وستمائة وقد قارب المائة.

ينظر: غايه النهاية (٢/ ٢٤١)، و معرفة القراء الكبار (٢/ ٤٦٧).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١١١

ف «متناول» صالح لهذه الأربعة، غير أن المعنى هنا يقتضى أنه المصدر لا غير، والله - تبارك وتعالى - أعلم.

مسألة: قوله: «فذكرت عن كل واحد من القراء روايتين».

اعلم أن الروايات التي ذكر أربع عشرة، والرواة ثلاثة عشر، وسبب ذلك:

أن أبا عمر الدورى «١» الذي يروى عن اليزيدى «٢»، عن أبي عمرو

(١) الإمام العالم الكبير، شيخ المقرئين، أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان، ويقال: صهيب الأزدي، مولاهم الدورى الضرير، نزيل سامراء.

ولد سنة بضع وخمسين ومائة في دولة المنصور.

وتلا- على إسماعيل بن جعفر، وسمع منه، وتلا على الكسائي بحرفه، وعلى يحيى اليزيدى بحرف أبي عمرو، وعلى سليم بحرف حمزة، وجمع القراءات و صنفها.

وحدث أيضاً عن: أبي إسماعيل إبراهيم بن سليمان المؤدب، وإبراهيم بن أبي يحيى، وإسماعيل بن عياش، وسفيان بن عيينة، وأبي معاوية وطائفة.

روى عنه: الإمام أحمد، وهو من أقرانه، ونصر بن علي الجهضمي، وروى هو عنهما.

قال أبو حاتم: صدوق. توفي سنة ست وأربعين، وزاد بعضهم: في شوال.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٤١-٥٤٣)، الجرح والتعديل (٣/ ١٨٣-١٨٤)، و تاريخ بغداد (٨/ ٢٠٣-٢٠٤)، و العبر (١/ ٤٤٦)، و

غايه النهاية في طبقات القراء (١/ ٢٥٥-٢٥٧)، و تهذيب التهذيب (٢/ ٤٠٨).

(٢) هو شيخ القراء، أبو محمد، يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي البصري النحوي، و عرف باليزيدي؛ لاتصاله بالأمير يزيد بن منصور خال المهدي، يؤدب ولده.

جود القرآن على أبي عمرو المازني، و حدث عنه، و عن ابن جريج.

تلا عليه خلق، منهم أبو عمر الدوري، و أبو شعيب السوسي.

و حدث عنه: ابنه محمد، و أبو عبيد، و إسحاق الموصلي.

و روى عنه قراءة أبي عمرو: بنوه محمد، و عبد الله، و إبراهيم، و إسماعيل، و إسحاق، و حفيده أحمد بن محمد، و أبو حمدون الطيب، و عامر أوقية، و سليمان بن خلاد، و أحمد ابن جبير، و محمد بن شجاع، و أبو أيوب الخياط، و جعفر غلام سجادة، و محمد ابن سعدان، و محمد بن عمر الرومي.

و له اختيار في القراءة، لم يخرج فيه عن السبع.

و قد أدب المأمون، و عظم حاله، و كان ثقة، عالما حجة في القراءة، لا يدرى ما الحديث، لكنه أخباري، نحوي، علامة، بصير بلسان العرب، أخذ العربية عن أبي عمرو، و عن الخليل.

و ألف كتاب النوادر، و كتاب المقصور و الممدود، و كتاب الشكل، و كتاب نواذر اللغة، و كتاب النحو.

و كان نظيرا للكسائي، يجلس للناس في مسجد مع الكسائي للإفادة، فكان يؤدب المأمون، و كان الكسائي يؤدب الأمين.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١١٢

ابن العلاء (١) هو بعينه و اسمه الذي يروى عن الكسائي (٢)، و يدل على صحة

– عاش أربعاً و سبعين سنة، و توفي ببغداد سنة اثنتين و مائتين.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٦٢) (٢١٩)، بغية الوعاة (٢/ ٣٤٠)، و شذرات الذهب (٢/ ٤)، و النجوم الزاهرة (٢/ ١٧٣).

(١) أبو عمرو بن العلاء بن عمار، بن العريان التميمي، ثم المازني البصري شيخ القراء، و العربية. و أمه من بني حنيفة. اختلف في اسمه على أقوال: أشهرها زبان، و قيل: العريان.

ولد آخر سنة سبعين. حدث باليسير عن أنس بن مالك، و يحيى بن يعمر، و مجاهد، و أبي صالح السمان، و أبي رجاء العطاردي، و نافع العمري، و عطاء بن أبي رباح، و ابن شهاب. و قرأ القرآن على سعيد بن جبير و مجاهد، و يحيى بن يعمر، و عكرمة، و ابن كثير، و طائفة. و ورد أنه تلا على أبي العالية الرياحي. و قد كان معه بالبصرة.

برز في الحروف، و في النحو، و تصدر للإفادة مدة. و اشتهر بالفصاحة و الصدق و سعة العلم.

تلا عليه يحيى اليزيدي، و العباس بن الفضل، و عبد الوارث بن سعيد، و شجاع البلخي، و حسين الجعفي، و معاذ بن معاذ، و يونس بن حبيب النحوي، و سهل بن يوسف، و أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس، و سلام الطويل و عدة.

و حدث عنه: شعبة، و حماد بن زيد، و أبو أسامة، و الأصمعي، و شبابة بن سوار، و يعلى ابن عبيد، و أبو عبيدة اللغوي، و آخرون. و انتصب للإقراء في أيام الحسن البصري.

قال أبو عبيدة: كان أعلم الناس بالقراءات، و العربية، و الشعر، و أيام العرب، و كانت دفاتره ملء بيت إلى السقف، ثم تنسك فأحرقها. و كان من أشرف العرب، مدحه الفرزدق و غيره.

قال يحيى بن معين: ثقة، و قال أبو حاتم: ليس به بأس. و قال أبو عمرو الشيباني: ما رأيت مثل أبي عمرو.

قال أبو عبيدة: حدثني عدة: أن أبا عمرو قرأ على مجاهد و زاد بعضهم: و على سعيد ابن جبير. و روي أن أبا عمرو و أباه هربا من الحجاج و من عسفه، و حديثه قليل. ذكر غير واحد أن وفاته كانت في سنة أربع و خمسين و مائة.

قال الأصمعي: عاش أبو عمرو ستا وثمانين سنة. وقال خليفة بن خياط وحده: مات أبو عمرو و أبو سفيان ابنا العلاء سنة سبع و خمسين و مائة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/٤٠٧ - ٤١٠)، و وفيات الأعيان (٣/٤٦٦)، و تاريخ الإسلام (٦/٣٢٢)، و عبر الذهبي (١/٢٢٣)، و فوات الوفيات (١/٢٣١)، و تهذيب التهذيب (١٢/١٧٨)، بغية الوعاة (٣٦٧)، و طبقات القراء لابن الجزري (١/٢٨٨). شرح كتاب التيسير للداني في القراءات ١١٢ الإسناد: ص : ١٠٠

(٢) الإمام، شيخ القراءه و العربيه، أبو الحسن علي بن حمزه بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي، مولا هم الكوفي، الملقب بالكسائي لكساء أحرم فيه.

تلا علي ابن أبي ليلي عرضا، و علي حمزه.

و حدث عن جعفر الصادق، و الأعمش، و سليمان بن أرقم، و جماعة.

و تلا أيضا علي عيسى بن عمر المقرئ. و اختار قراءة اشتهرت، و صارت إحدى السبع.

و جالس في النحو الخليل، و سافر في بادية الحجاز مدة للعربية، فقل: قدم و قد كتب-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١١٣

ما قلته: قوله في باب أسماء القراء و الناقلين عنهم يآثر ذكر أبي عمرو ابن العلاء ما نصه: «و أبو عمر هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان الأزدي الدوري النحوي».

ثم ذكر أبا شعيب «١».

ثم قال: «رويا القراءه عن أبي محمد يحيى بن المبارك العدوي المعروف

- بخمس عشرة قنينة حبر. و أخذ عن يونس.

قال الشافعي: من أراد أن يتبحر في النحو، فهو عيال على الكسائي.

قال ابن الأنباري: اجتمع فيه أنه كان أعلم الناس بالنحو، و واحدهم في الغريب، و أوحدهم في علم القرآن، كانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط عليهم، فكان يجمعهم، و يجلس على كرسي، و يتلو و هم يضبطون عنه حتى الوقوف.

قال إسحاق بن إبراهيم: سمعت الكسائي يقرأ القرآن على الناس مرتين.

و له عدة تصانيف منها: معاني القرآن، و كتاب في القراءات، و كتاب النوادر الكبير، و مختصر في النحو، و غير ذلك.

كان الكسائي ذا منزلة رفيعة عند الرشيد، و أدب ولده الأمين، و نال جاهها و أموالا.

سار مع الرشيد، فمات بالري بقرية أرنبويه سنة تسع و ثمانين و مائة عن سبعين سنة، و في تاريخ موته أقوال، هذا أصحابها.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/١٣١ - ١٣٤)، و مراتب النحويين (٧٤ - ٧٥)، و طبقات النحويين (١٣٨ - ١٤٢)، و تاريخ بغداد (١١/٤٠٣)، و

معجم الأدباء (١٣/١٦٧، ٢٠٣)، و إنباه الرواة (٢/٢٥٦ - ٢٧٤)، و وفيات الأعيان (٣/٢٩٥)، و غاية النهاية (١/٥٣٥)، و النجوم الزاهرة (٢/١٣٠).

(١) الإمام المقرئ المحدث، شيخ الرقة، أبو شعيب، صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل ابن إبراهيم بن الجارود بن مسرح، الرستبي السوسي الرقي.

ولد سنة نيف و سبعين و مائة.

وجود القرآن على يحيى اليزيدي، و أحكم عليه حرف أبي عمرو و سمع سفيان بن عيينة، و عبد الله بن نمير، و أسباط بن محمد، و جماعة.

تلا عليه طائفة، منهم: أبو عمران موسى بن جرير، و علي بن الحسين، و أبو عثمان النحوي، و أبو الحارث محمد بن أحمد الرقيون.

و أخذ عنه الحروف أبو عبد الرحمن النسائي، و جعفر بن سليمان الخراساني، و غيرهما.
و حدث عنه: أبو بكر بن أبي عاصم، و أبو عروبة الحراني، و الحافظ أبو علي محمد ابن سعيد.
قال أبو حاتم: صدوق.

مات في أول سنة إحدى و ستين و مائتين، و قد قارب التسعين.

ينظر: السير (١٢ / ٣٨٠ - ٣٨١) (١٦٤)، و غاية النهاية (١ / ٣٣٢ - ٣٣٣)، و معرفة القراء ص (١٥٩)، و طبقات الحنابلة (١ / ١٧٦ - ١٧٧)، و شذرات الذهب (٢ / ١٤٣).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١١٤

باليزيدي ثم قال بعد ما ذكر الكسائي: «و أبو عمر هو حفص بن عمر الدوري النحوي صاحب اليزيدي» فذكره في الموضوعين باسمه، و اسم أبيه، و اختص في هذا الموضوع «١» الثاني ذكر جده عبد العزيز بن صهبان؛ لأنه «٢» قد تقدم.
و ذكره في «جامع البيان» في رواة الكسائي بمثل ما ذكره في «التيسير» بعد ذكر أبي عمرو فقال: «فأما الدوري فهو حفص بن [عمر بن] «٣» عبد العزيز بن صهبان الضرير الأزدي النحوي صاحب سليم «٤»، و صاحب اليزيدي و يكنى أبا عمر». و كذلك ذكره في «المفردات» بعد الكسائي بمثل ما ذكره في «التيسير» بعد أبي عمرو.
و ذكر ابن فيرة «٥» في قصيدته أبا عمرو بن العلاء، ثم ذكر اليزيدي ثم قال:

(١) في أ: الوضع.

(٢) في أ: أنه.

(٣) سقط في أ.

(٤) سليم بن عيسى بن سليم بن عامر، شيخ القراء، أبو عيسى، و أبو محمد الحنفى مولاهم الكوفى، تلميذ حمزة، و أحذق أصحابه، و هو خلفه في الإقراء.

تلا- عليه: خلف البزار، و خلاد بن خالد، و أبو عمر الدوري، و أبو حمدون الطيب، و أحمد بن جبير الأنطاكي، و خلق كثير. و روى عن: حمزة، و الثوري.

روى عنه: ضرار بن صرد، و أحمد بن حميد.

قال الدوري: قال لى الكسائي: كنت أقرأ على حمزة، فجاء سليم، فتلكأت، فقال حمزة: تهابه و لا تهابنى؟ قلت: أيها الأستاذ، أنت إن أخطأت، قومتنى، و هذا إن أخطأت، عيرنى.
وقيل: إن سليما تلا على حمزة بن حبيب عشر ختم.

قال خلف و هارون بن حاتم: مات سليم سنة ثمان و ثمانين و مائة، و قيل: سنة تسع و ثمانين.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٩ / ٣٧٥ - ٣٧٦)، و التاريخ الكبير (٤ / ١٢٧)، و الضعفاء للعقيلي (١٧١)، و الجرح و التعديل (٤ / ٢١٥)، و العبر (١ / ٣٠٠)، و ميزان الاعتدال (٢ / ٢٣١)، و دول الإسلام (١ / ١١٩)، و غاية النهاية (١ / ٣١٨)، و شذرات الذهب (١ / ٣٢٠).

(٥) الشيخ الإمام، العالم العامل، القدوة، سيد القراء، أبو محمد، و أبو القاسم القاسم بن فيرة ابن خلف بن أحمد الرعيني، الأندلسي، الشاطبي، الضرير، ناظم الشاطبية و الرائية.

من كناه أبا القاسم كالسخاوى و غيره، لم يجعل له اسما سواها، و الأكثرون على أنه أبو محمد القاسم.

ولد سنة ثمان و ثلاثين و خمسمائة.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١١٥ أبو عمر الدوري و صالحهم أبو شعيب هو السوسى عنه تقبلا يعنى: عن اليزيدي.

ثم لما ذكر الكسائي قال:

روى ليثهم عنه أبو الحارث الرضا وحفص هو الدّوري و في الدّكر قد خلا يريد: تقدم ذكره بعد ذكر اليزيدي.
و ذكر أبو جعفر بن الباذش «١» في «الإقناع» أبا عمر الدوري يآثر ذكر أبي عمرو

- و تلا ببلده بالسبع على أبي عبد الله بن أبي العاص النفرى، و رحل إلى بلنسية، فقرأ القراءات على أبي الحسن بن هذيل، و عرض عليه التيسير، و سمع منه الكتب، و من أبي الحسن ابن النعمه، و أبي عبد الله بن سعادة، و أبي محمد بن عاشر، و أبي عبد الله ابن عبد الرحيم، و عليم بن عبد العزيز. و ارتحل للحج، فسمع من أبي طاهر السلفى، و غيره.
و كان يتوقد ذكاء. له الباع الأطول في فن القراءات و الرسم و النحو و الفقه و الحديث، و له النظم الرائق، مع الورع و التقوى و التأله و الوقار.

حدث عنه: أبو الحسن بن خيرة، و محمد بن يحيى الجنجالي، و أبو بكر بن وضاح، و أبو الحسن على بن الجميزى، و أبو محمد بن عبد الوارث قارئ مصحف الذهب.

و قرأ عليه بالسبع: أبو موسى عيسى بن يوسف المقدسى، و عبد الرحمن بن سعيد الشافعى، و أبو عبد الله محمد بن عمر القرطبي.
قال الأبار: تصدر بمصر، فعظم شأنه، و بعد صيته، انتهت إليه رئاسة الإقراء، و توفى بمصر فى الثامن و العشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين و خمسمائة.

و له قصيدة دالية نحو خمسمائة بيت، من قرأها، أحاط علما ب «التمهيد» لابن عبد البر.

و كان إذا قرئ عليه الموطأ و الصحيحان، يصحح النسخ من حفظه، حتى كان يقال: إنه يحفظ وقر بعير من العلوم.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٢٦١ - ٢٦٤)، و العبر (٤/ ٢٧٣)، و دول الإسلام (٢/ ٧٦)، و السبكي فى الطبقات (٧/ ٢٧٠)، و الإسنى فى طبقاته (٢/ ١١٣)، و ابن كثير فى البداية (١٣/ ١٠)، و الجزرى فى غاية النهاية (٢/ ٢٠)، و السيوطى فى حسن المحاضرة (١/ ٢٣٦)، و بغية الوعاة (٢/ ٢٦٠)، و المقرئ فى نفع الطيب (١/ ٣٣٩)، و ابن العماد فى الشذرات (٤/ ٣٠١).

(١) أحمد بن على بن أحمد بن خلف الأنصارى الغرناطى، أبو جعفر المعروف بابن الباذش النحوى ابن النحوى.
قال فى البلغة: إمام نحوى مقرئ نقاد.

و قال ابن الزبير: عارف بالآداب و الإعراب، إمام نحوى متقدم، راوية أكثر، أخذ عن أبيه و أكثر الرواية عنه، و شاركه فى كثير من شيوخه. و روى أيضا عن أبي على الغسانى، و أبى على الصدفى، و كان عارفا بالأسانيد، نقادا لها، ألف الإقناع فى القراءات، لم يؤلف مثاله.

مولده فى ربيع الأول سنة إحدى و تسعين و أربعمائة، و مات فى جمادى الآخرة سنة-

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ١١٦

ابن العلاء فسماه بنص ما سماه به الحافظ فى «التيسير» ثم ذكره بعد الكسائى فقال:

أبو عمر الدورى، و قد تقدم ذكره، فظهر من هذا كله أن أبا عمر الذى يروى عن الكسائى هو أبو عمر الذى يروى عن اليزيدي، عن أبى عمرو.

مسألة: قوله: «رغبة فى التيسير على المبتدئين» بهذه الكلمة يسمى كتاب «التيسير» تفاؤلا، و الله - عز جلاله - أعلم.

و قد حكى أنه يسمى الكتاب «الميسر»، حدثنى به الشيخ أبو على ابن أبى الأحوص.

مسألة: قوله: «فأول ما أفتتح به كتابى هذا بذكر أسماء القراء...» إلى آخره.

«أول» هنا مبتدأ مضاف إلى «ما» بمعنى «الذى» بدليل عودة الضمير المجرور عليها.

وقوله: «بذكر أسماء القراء» هو الخبر، و كان ينبغي أن يسقط الباء و يرفع «ذكر أسماء القراء» فجرى الكلام على معناه، و لم يعتن بتصحيح اللفظ، فكأنه قال:

و أفتح كتابي «بذكر أسماء القراء» و جعل «١» الباء زائدة على غير قياس.

و لما كانت «أفعل» بعض ما تضاف إليه، لزم من قوله: «أول ما أفتح به كتابي» أن يكون لافتتاحه أول و آخر، و قد نص على الأول، و لم يذكر ما آخره.

و لو قال: و أفتح كتابي بكذا، بدل قوله: «أول ما أفتح به» لاندفع الإشكال، و الله - سبحانه - أعلم.

مسألة: قوله: «لأن «قالون» بلسان الروم: جيد».

ذكر الأستاذ أبو علي الزيدى - رحمه الله - روى أن علياً «٢» - رضى الله عنه -

أربعين و خمسمائة.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ٣٣٨)، غاية النهاية (١/ ٨٣).

(١) فى أ: أو جعل.

(٢) على بن أبى طالب بن عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، الهاشمى، أبو الحسن، ابن عم النبى صلى الله عليه و سلم و ختته على بنته، أمير المؤمنين، يكنى أبا تراب، و أمه فاطمة بنت أسد بن هاشم، و هى أول هاشمية ولدت هاشمياً. له خمسمائة حديث و ستة و ثمانون حديثاً، اتفق البخارى و مسلم على عشرين، و انفرد البخارى بتسعة، و مسلم بخمسة عشر، شهد بدرًا و المشاهد كلها. روى عنه أولاده الحسن و الحسين و محمد و فاطمة و عمر و ابن عباس و الأحنف و أمم.

قال أبو جعفر: كان شديد الأدمه ربعة إلى القصر، و هو أول من أسلم من الصبيان؛ جمعاً بين الأقوال. قال له النبى صلى الله عليه و سلم: «أنت منى بمنزلة هارون من موسى»، و فضائله كثيرة.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ١١٧

قال لشريح القاضى و قد تكلم فى مسألة فأصاب الغرض: «قالون قالون» يريد:

أحسن أحسن. «١»

و وقع فى كتاب «الروضة» للمعدل «٢» قال: «كان رجل من العرب له جارية يحبها و تكرهه، و كانت تكثر أن تقول له: أنت قالون يا سيدى، فخدعته بذلك حتى آنت

- استشهد ليلة الجمعة لإحدى عشرة ليلة بقيت أو خلت من رمضان سنة أربعين، و هو حينئذ أفضل من على وجه الأرض.

ينظر: الخلاصة (٢/ ٢٥٠) (٥٠١)، و تهذيب التهذيب (٧/ ٣٣٤) (٥٦٥)، و تاريخ بغداد (١/ ١٣٣)، و أسماء الصحابة الرواة (١٠).

(١) ذكره ابن الأثير فى النهاية (٤/ ١٠٥)، و تمامه: أن على بن أبى طالب سأل شريحا عن امرأة طلقت، فذكرت أنها حاضت ثلاث حيض فى شهر واحد، فقال شريح: إن شهد ثلاث نسوة من بطانة أهلها: إنها كانت تحيض قبل أن طلقت فى كل شهر كذلك، فالقول قولها؛ فقال له على: «قالون»، هى كلمة بالرومية معناها: أصبت.

(٢) محمد بن يعقوب بن الحجاج بن معاوية بن الزبرقان بن صخر، أبو العباس التيمى من تيم الله بن ثعلبة البصرى المعروف ب «المعدل» إمام ضابط مشهور، قرأ على - المستنير، و المبهج، و الكفاية، و الكامل - أبى بكر محمد بن وهب صاحب روح - و هو أكبر أصحابه و أشهرهم - و على المستنير و الكامل زيد ابن أخى يعقوب فيما ذكره ابن سوار و غيره، و على - الجامع و الكامل - أبى الزعراء بن عبدوس الدورى، و على محمد بن الجهم اللؤلئى، و على الكامل - أحمد بن على الخزاز، و المبهج و الكفاية و الكامل -

عمر ابن محمد بن برزة،- والكامل- مدين بن شعيب و- الكامل- عبد الوهاب بن القضاعي، و روى عن أبي داود السجستاني، قرأ عليه- المستنير، غاية أبي العلاء، المبهج، الكفاية الكبرى للقلاسي، الكامل للهدلي- علي بن محمد بن خشنام المالكي، و- المستنير- أبو أحمد بن عبد الله بن الحسين، و- المستنير- محمد بن محمد بن فيروز و- المستنير، جامع البيان- أبو بكر محمد بن عبد الله بن أشته و- الكامل للهدلي- أحمد بن محمد ابن عيسى البصري و- الكامل- أبو الحسن علي بن حبشان و- جامع البيان- أبو بكر ابن مقسم العطار و- الكامل- ابن مينا و هبة الله بن جعفر و- المبهج، الكفاية الكبرى، الكامل- المطوعى و- الكامل- ابن الكردى و- المستنير- أبو العباس الكيال و- الكامل- زيد بن علي و أبو المعلى عائذ بن إسحاق بن عواد سمع منه الحروف.

قال الداني: انفرد بالإمامة في عصره ببلده فلم ينازعه في ذلك أحد من أقرانه مع ثقته و ضبطه و حسن معرفته، و قال ابن الجزرى: و قد وهم في تسميته و تسمية أبيه الشيخ أبو طاهر بن سوار في كتابه المستنير فقال: أحمد بن حرب المعدل، و الصواب محمد ابن يعقوب أبو العباس المعدل، و ذاك أحمد بن حرب أبو جعفر قديم من أصحاب الدورى توفى سنة إحدى و ثلاثمائة، و هذا متأخر يروى عن أصحاب الدورى، و توفى بعد العشرين و ثلاثمائة قال ابن الجزرى نعم الذى بلغنا أنه قرأ عليهما أبو العباس الحسن ابن سعيد المطوعى، و هو محتمل.

ينظر غاية النهاية (٢/ ٢٨٢) (٣٥٤٢)، و معرفة القراء (١/ ٢٣٠).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١١٨

منه فقال:

قد كنت أحسبني قالون فانصرفت فاليوم أعلم أنى غير قالون» (١) مسألة: من باب ذكر الإسناد.

ذكر الحافظ (٢)- رحمه الله- [إسناد] (٣) قراءة أبي بكر (٤) عن عاصم (٥) فقال فى

(١) البيت لعبد الله بن عمر فى لسان العرب (قلن) و تاج العروس (قلن). و يروى (فانطلقت)، بدلا من: (فانصرفت).

(٢) المراد: الإمام أبو عمرو الدانى.

(٣) سقط فى أ.

(٤) أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدى، مولاهم الكوفى الحناط- بالنون- المقرئ، الفقيه، المحدث، شيخ الإسلام، و بقیة الأعلام، مولى و اصل الأحذب.

و فى اسمه أقوال: أشهرها شعبة؛ فإن أبا هاشم الرفاعى، و حسين بن عبد الأول، سألاه عن اسمه، فقال: شعبة. و سأله يحيى بن آدم و غيره عن اسمه، فقال: اسمى كنىتى. و أما النسائى فقال: اسمه محمد.

قرأ أبو بكر القرآن، و جوده ثلاث مرات على عاصم بن أبى النجود، و عرضه أيضا فيما بلغنا على عطاء بن السائب، و أسلم المنقرى. و حدث عن عاصم، و أبى إسحاق السبيعى، و عبد الملك بن عمير، و إسماعيل السدى، و تلا- عليه جماعة، منهم: أبو الحسن الكسائى، و مات قبله، و يحيى العليمى، و أبو يوسف الأعشى.

ذكره أحمد بن حنبل فقال: ثقة، ربما غلط، صاحب قرآن و خير. و قال ابن المبارك: ما رأيت أحدا أسرع إلى السنة من أبى بكر بن عياش.

قال يوسف بن يعقوب الصفار و غيره، و يحيى بن آدم، و أحمد بن حنبل: مات أبو بكر فى جمادى الأولى سنة ثلاث و تسعين و مائة. قلت: عاش ستا و تسعين سنة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٩٥-٥٠٨)، المعرفة و التاريخ (١/ ١٥٠، ١٨٢، ١٨٣)، (٢/ ١٧٢)، و حلية الأولياء (٧/ ٣٠٣)، و تذكرة الحفاظ (١/ ٢٦٥)، و ميزان الاعتدال: (٤/ ٤٩٤)، و العبر (١/ ٣٠٤، ٣١١، ٣١٢)، و معرفة القراء (١/ ١١٠-١١٥)، و طبقات القراء (٣٢٥)-

(٣٢٧)، و تهذيب التهذيب (٣٤ / ١٢)، و شذرات الذهب (٣٣٤ / ١)، و تاريخ بغداد (٣٧١ / ١٤).

(٥) الإمام الكبير مقرئ العصر، أبو بكر الأسدي مولاهم الكوفي، و اسم أبيه بهدله، و قيل:

بهدله أمه، و ليس بشيء، بل هو أبوه، مولده في إمرة معاوية بن أبي سفيان.

و قرأ القرآن على أبي عبد الرحمن السلمى، و زر بن حبيش الأسدي، و حدث عنهما، و عن أبي وائل، و مصعب بن سعد، و طائفة من كبار التابعين، و روى فيما قيل عن الحارث ابن حسان البكرى، و رفاعه بن يثربى التميمى أو التيمى، و لهما صحبة. و هو معدود في صغار التابعين.

حدث عنه عطاء بن أبي رباح، و أبو صالح السمان، و هما من شيوخه، و سليمان التيمى، -

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١١٩

الرواية: «حدثني يحيى بن آدم «١»، أخبرنا أبو بكر عن عاصم».

و قال في القراءه لما ذكر الصريفينى «٢»: «و قال: قرأت بها على يحيى بن آدم، عن

- و أبو عمرو بن العلاء، و شعبه، و الثورى، و حماد بن سلمه، و شيان النحوى، و أبان بن يزيد، و أبو عوانه، و أبو بكر بن عياش، و سفيان بن عيينه و عدد كثير.

و تصدر للإقراء مدة بالكوفة، فتلا عليه أبو بكر، و حفص بن سليمان، و المفضل ابن محمد الضبى، و سليمان الأعمش و خلق كثير.

قال أبو عبيد: كان من قراء أهل الكوفة: يحيى بن وثاب، و عاصم بن أبى النجود، و سليمان الأعمش، و هم من موالى بنى أسد.

و قال أبو بكر بن عياش: سمعت أبا إسحاق يقول: ما رأيت أحدا أقرأ من عاصم.

و قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبى عن عاصم بن بهدله، فقال: رجل صالح خير ثقة، قلت: أى القراءات أحب إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، فإن لم يكن، فقراءة عاصم.

و قال أحمد العجلي: عاصم صاحب سنه و قراءه، كان رأسا فى القرآن، قدم البصرة فأقرأهم، قرأ عليه سلام أبو المنذر، و كان عثمانيا. قرأ عليه الأعمش فى حديثه، ثم قرأ بعده على يحيى بن وثاب.

توفى عاصم فى آخر سنه سبع و عشرين و مائه. و قال إسماعيل بن مجالد: توفى فى سنه ثمان و عشرين و مائه.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٥٦ / ٥ - ٢٦١)، و طبقات خليفه (١٥٩)، و التاريخ الكبير (٤٨٧ / ٦)، و التاريخ الصغير (٩ / ٢)، الجرح و

التعديل (٣٤٠ / ٦)، وفيات الأعيان (٩ / ٣)، و تاريخ الإسلام (٨٩ / ٥)، و ميزان الاعتدال (٣٥٧ / ٢)، و العبر (١٦٧ / ١)، و تهذيب التهذيب

(٣٨ / ٥)، و تهذيب ابن عساكر (١٢٢ / ٧، ١٢٤)، و طبقات القراء (٣٤٦ / ١).

(١) يحيى بن آدم بن سليمان، العلامة، الحافظ، المجود، أبو زكريا الأعمى مولاهم، الكوفى، ولد بعد الثلاثين و مائه، صاحب

التصانيف، من موالى خالد بن عقبه ابن أبى معيط و لم يدرك والده، كأنه توفى و هذا حمل. روى عن: عيسى بن طهمان، و مالك

ابن مغول، و فطر بن خليفه، و يونس بن أبى إسحاق، و مسعر بن كدام، و سفيان الثورى، و حمزه الزيات، و ثقه يحيى بن معين و

النسائى، و قال أبو حاتم: ثقه كان يتفقه. توفى غربيا ببلد فم الصلح، فى سنه ثلاث و مائتين فى شهر ربيع الأول فى النصف منه. ينظر:

تاريخ ابن معين (٩٣٦)، طبقات ابن سعد (٤٠٢ / ٦)، تاريخ خليفه (٤٧١)، سير أعلام النبلاء (٢٢٥ / ٩) (٤٠٢)، و طبقات القراء (٢ /

٨٦٣) و تهذيب التهذيب (١٧٥ / ١١).

(٢) شعيب بن أيوب بن رزيق - بتقديم الراء - أبو بكر، و يقال: أبو أيوب الصريفينى، مقرئ ضابط موثق عالم، أخذ القراءه عرضا و

سماعا عن - التيسير، المستنير، المبهج، الكامل - يحيى بن آدم، أثبتته الدانى، روى القراءه عنه - المبهج - محمد بن عمرو بن عون و -

الكفايه و الكامل - أحمد بن يوسف القافلانى - و - التيسير، المستنير - يوسف بن يعقوب -

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٢٠

أبي بكر عن عاصم.

قال لى الشيخ الأستاذ أبو جعفر بن الزبير: «لم يقرأ يحيى على أبي بكر [القرآن]» (١) و إنما قرأ عليه الحروف.

قال العبد: و لما ذكر الحافظ في «المفردات» اتصال قراءته بأبي بكر عن عاصم ذكر [عن] (٢) كل شيخ بينه و بين أبي بكر أنه قرأ إلا يحيى فلم يقل: إنه قرأ على أبي بكر، و إنما قال: قال يحيى: و سألت أبا بكر عن هذه الحروف - يعنى حروف عاصم - أربعين سنة، و قرأ أبو بكر على عاصم.

و قال ابن شريح فى «الكافى»: و قرأ يحيى على أبي بكر و هو وهم، و الله - عز و جل - أعلم.

فظهر أن هذا الطريق لم تتصل فيه التلاوة.

و أما قراءة ابن عامر (٣) فقال: فى «التيسير»:

الواسطى و - الكامل - أحمد بن سعيد الضرير. و سمع منه الحروف - الكامل - إبراهيم ابن عرفه نبطويه، مات بواسط سنة إحدى و ستين و مائتين. ينظر غايه النهاية (٣٢٧ / ١) (١٤٢٢)

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم الإمام الكبير مقرئ الشام و أحد الأعلام أبو عمران اليحصبي الدمشقى، يقال ولد عام الفتح، و هذا بعيد، و الصحيح ما قال تلميذه يحيى ابن الحارث الذمارى: أن مولده سنة إحدى و عشرين، قرأ على أبي الدرداء، و الظاهر أنه قرأ عليه من القرآن.

و روى أنه سمع قراءة عثمان بن عفان، فلعل والده حج به فتهياً له ذلك، و قيل: قرأ عليه نصف القرآن، و لم يصح.

و جاء أيضاً أنه قرأ على قاضى دمشق فضالة بن عبيد الصحابى، و المشهور أنه تلا على المغيرة بن أبى شهاب المخزومى صاحب عثمان.

و حدث عن معاوية، و النعمان بن بشير، و فضالة بن عبيد، و وائل بن الأسقع، و عدة، حدث عنه ربيعة بن يزيد القصير، و الزبيدي، و يحيى الذمارى، و عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر، و عبد الله بن العلاء و جماعة، و تلا عليه يحيى بن الحارث و غيره. وثقه النسائى و غيره، و هو قليل الحديث.

قال الهيثم بن عمران: كان ابن عامر رئيس أهل المسجد زمن الوليد بن عبد الملك و بعده. خفيت على ابن عامر سنة متواترة، فنقل سعيد بن عبد العزيز قال: ضرب ابن عامر عطية بن قيس حين رفع يديه فى الصلاة، و قيل: إن عمر بن عبد العزيز لما بلغه ذلك، حجه عن الدخول إليه.

و فى كنية ابن عامر أقوال تسعة، أقواها: أبو عمران، و الأصح أنه عربى ثابت النسب من -

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٢١

«و رواها الأخفش (١) عن ابن ذكوان». قال أبو جعفر بن الباذش: «قيل: قرأ عليه الحروف، و قيل: تلاوة».

و قال الحافظ فى «المفردات» فى أسانيدہ إلى الأخفش، عن ابن ذكوان: و فى بعضها قرأ على ابن ذكوان، و لم يقل أحد من أصحاب الأخفش: إن الأخفش قال:

قرأت على ابن ذكوان، و إنما قالوا عنه: حدثنا ابن ذكوان، إلا ابن عبد الرزاق (٢)،

- حمير، قال يحيى الذماری: كان ابن عامر قاضي الجند، و كان على بناء مسجد دمشق، و كان رئيس المسجد لا يرى فيه بدعة إلا غيرها. قال: و مات يوم عاشوراء سنة ثمانی عشرة و مائة، و له سبع و تسعون سنة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٩٢-٢٩٣)، و طبقات خليفة (٢٣٥)، و التاريخ الصغير (١/ ١٠٠، ١٦٤)، و تاريخ الإسلام (٣/ ٢٦٧)، و ميزان الاعتدال (٢/ ٤٤٩)، و طبقات القراء (٤٢٣)، و تهذيب التهذيب (٥/ ٢٧٤)، و غاية النهاية (٥/ ٢٩٢).

(١) هو إمام النحو، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة البلخي ثم البصري مولى بني مجاشع. أخذ عن الخليل بن أحمد، و لزم سيبويه حتى برع، و كان من أسنان سيبويه، بل أكبر.

قال أبو حاتم السجستاني: كان الأخفش قدريا رجلا سوء، كتبه في المعاني صويلح، و فيه أشياء في القدر، و قال أبو عثمان المازني: كان الأخفش أعلم الناس بالكلام، و أحذقهم بالجدل.

قال الذهبي: أخذ عنه المازني، و أبو حاتم، و سلمة، و طائفة. و عنه قال: جاءنا الكسائي إلى البصرة، فسألني أن أقرأ عليه كتاب سيبويه، ففعلت، فوجه إلى بخمسين ديناراً.

و كان الأخفش يعلم ولد الكسائي.

و كان ثعلب يفضل الأخفش، و يقول: كان أوسع الناس علما.

و له كتب كثيرة في النحو و العروض و معاني القرآن.

و جاء عنه قال: أتيت بغداد، فأتيت مسجد الكسائي، فإذا بين يديه الفراء و الأحمر و ابن سعدان، فسألته عن مائة مسألة، فأجاب، فخطأته في جميعها، فهموا بي، فمنعهم، و قال: بالله أنت أبو الحسن؟ قلت: نعم، فقام و عانقتي، و أجلسني إلى جنبه، و قال: أحب أن يتأدب أولادى بك، فأجبتة. مات الأخفش سنة عشر و نيف و مائتين، و قيل: سنة عشرين. ينظر السير (١٠/ ٢٠٦-٢٠٨)، و نزهاء الألباء

(١٣٣-١٣٥)، و معجم الأدباء (١١/ ٢٢٤-٢٣٠)، و إنباه الرواة (٢/ ٣٦-٤٣)، و فيات الأعيان (٢/ ٣٨٠)، و تاريخ أبي الفداء (٢/ ٢٩)، و

مرآة الجنان (٢/ ٤١)، و الوافي بالوفيات (١٣/ ٨٦-٨٨)، و البداية و النهاية (١٠/ ٢٩٣)، و روضات الجنات (٣١٣-٣١٤)، و المزهر (٢/ ٤٠٥-٤١٩)، و بغية الوعاة (١/ ٥٩٠-٥٩١)، و مفتاح السعادة (١/ ١٥٨-١٥٩)، و شذرات الذهب (٢/ ٣٦).

(٢) الإمام مقرئ الشام، أبو إسحاق، إبراهيم بن عبد الرزاق بن حسن، الأنطاكي، روى عن أبي أمية الطرسوسي، و يزيد بن عبد الصمد و علي بن عبد العزيز.

و تلا علي: هارون الأخفش، و قنبل، و عثمان بن خرزاد، و إسحاق الخزاعي، و عدة،-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٢٢

و ابن مرشد «١».

ثم قال: و كل ذلك صحيح ثابت، و لم يذكر في المفردات قراءة ابن ذكوان، و إنما قال: عن ابن ذكوان قال: «أنا «٢» أيوب بن تميم «٣» قال: قرأت علي يحيى ابن الحارث الذماری «٤»

- و تلا شيخه عثمان على قالون، و له مصنف في القراءات الثماني.

تلا عليه: محمد بن الحسن، و علي بن بشر الأنطاكيان، و عبد المنعم بن غلبون، و أبو علي بن حبش، و عدة.

و روى عنه: أبو أحمد الدهان، و أبو الحسين بن جميع، و طائفة.

قال أبو عمرو الداني: هو مقرئ ضابط، ثقة مأمون.

و قال علي بن بشر: مات شيخنا في شعبان سنة تسع و ثلاثين و ثلاثمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٨٤-٣٨٥)، و معرفة القراء (١/ ٢٣٠-٢٣١)، و غاية النهاية (١/ ١٦-١٧)، و شذرات الذهب (٢/ ٣٤٦).

(١) محمد بن أحمد بن مرشد بن الزرز، أبو بكر الدمشقي، مقرئ صالح، أخذ القراءة عرضاً عن - جامع البيان - هارون الأخفش، روى القراءة عنه عرضاً - جامع البيان - عبد الباقي ابن الحسن وقال: قرأت عليه ثلاثة ختمات متواليات ب «دمشق» وكان من خيار المسلمين، و صابرا على صيام الدهر و لزوم الجماعة، و أخبرني أنه قرأ على الأخفش بدمشق قبل سنة تسعين و مائتين. ينظر: غايه النهاية (٢/ ٨٨) (٢٨٠٤).

(٢) في أ: أخبرنا.

(٣) أيوب بن تميم بن سليمان بن أيوب، أبو سليمان التميمي الدمشقي، ضابط مشهور، ولد في أول سنة عشرين و مائة، قرأ عليه يحيى بن الحارث الذماری، و هو الذي خلفه بالقيام في القراءة ب «دمشق»، قرأ عليه عبد الله بن ذكوان، و روى القراءة عنه هشام و عرضاً أيضاً، و عبد الحميد بن بكار و الوليد بن عتبة، و أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الغساني، قال ابن ذكوان: قلت له: أنت تقرأ بقراءة يحيى بن الحارث؟ قال: نعم أقرأ بحروفها كلها إلا قوله: «جبلًا» في «يس» فإنه رفع الجيم و أنا أكسرها، توفي سنة ثمان و تسع و مائة. و قال القاضي أسد بن الحسين: سنة تسع عشرة و مائتين في أيام المعتصم، و له تسع و تسعون سنة و شهران. ينظر: غايه النهاية (١/ ١٧٢) (٨٠٤).

(٤) يحيى بن الحارث، الإمام الكبير أبو عمرو الغساني، الذماری ثم الدمشقي، إمام جامع دمشق، و شيخ المقرئين، و ذمار: قرية باليمن. ولد في دولة معاوية، و قرأ على ابن عامر، و بلغنا أيضاً أنه قرأ على وائل بن الأسقع - رضى الله عنه - و حدث عنه، و عن سعيد بن المسيب، و أبي سلام الأسود، و أبي الأشعث الصنعاني، و سالم بن عبد الله، و مكحول، و عدة. تلا عليه عراك بن خالد، و أيوب ابن تميم، و مدرك بن أبي سعد، و الوليد بن مسلم، و روى عنه: هم و الأوزاعي، -

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٢٣

[بفتح الذال و كسرها] «١» و قرأ يحيى على عبد الله بن عامر.

و ذكر الإمام أبو عبد الله بن شريح، و ابن الباذش، و غيرهما: أن ابن ذكوان قرأ على أيوب، و كذلك ذكر الحافظ في «المفردات» و الإمام في «الكافي» أن هشاماً «٢»

- و سعيد بن عبد العزيز، و صدقة بن خالد، و صدقة السمين، و سويد بن عبد العزيز، و يحيى ابن حمزة و ابن شابور. قال أبو حاتم: صالح الحديث. و قال ابن سعد: ثقة عالم بالقراءة في دهره. مات سنة خمس و أربعين و مائة. قليل الحديث. و قال ابن معين: ليس به بأس.

قال أيوب بن تميم: كان يقف خلف الأئمة يرد عليهم لا يستطيع أن يؤم من الكبير. قال ابن أبي حاتم: عاش تسعين سنة.

قال سويد بن عبد العزيز: سألت يحيى بن الحارث عن عدد آي القرآن، فعقد بيده:

سبعة آلاف و مائتان و ست و عشرون.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ١٨٩ - ١٩٠)، و طبقات ابن سعد (٧/ ١٦٨)، و تاريخ خليفة (٤٢٣)، و طبقات خليفة (٣١٤)، و التاريخ الكبير (٨/ ٢٦٧)، و الجرح و التعديل (٩/ ١٣٥)، و ثقات ابن حبان (٣/ ٢٨٩)، و مشاهير علماء الأمصار (١٩٩)، و الكامل في التاريخ (٥/ ٥٤٢)، و تهذيب التهذيب (١١/ ١٩٣ - ١٩٤).

(١) سقط في ب.

(٢) هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان، الإمام الحافظ العلامة المقرئ، عالم أهل الشام، أبو الوليد السلمى، و يقال: الظفري، خطيب دمشق.

نقل عنه الباغندي، قال: ولدت سنة ثلاث و خمسين و مائة.

و سمع من: مالك، و تمت له معه قصة، و مسلم الزنجي، و عبد الرحمن بن أبي الرجال، و معاوية بن يحيى الأذربلسي، و معروف أبي الخطاب صاحب وائله بن الأسقع، و يحيى ابن حمزة، و هقل بن زياد، و خلق كثير.

تلا على هشام طائفة، منهم: أحمد بن يزيد الحلواني، و أبو عبيد، و مات قبله، و هارون الأخفش، و إسماعيل بن الحويرس، و أحمد بن محمد بن ماوية، و طائفة.

و روى عنه: أبو عبيد القاسم بن سلام، و مات قبله بنيف و عشرين سنة، و محمد ابن سعد، و مات قبله ببضع عشرة سنة، و مؤمل بن الفضل الحراني كذلك، و يحيى ابن معين كذلك.

و حدث عنه من كبار شيوخه: الوليد بن مسلم، و محمد بن شعيب بن شابور. و حدث عنه من أصحاب الكتب: البخاري، و أبو داود، و النسائي، و ابن ماجه، و روى الترمذي عن رجل عنه، و لم يلقه مسلم، و لا ارتحل إلى الشام، و وهم من زعم أنه دخل دمشق.

و ثقة يحيى بن معين، قال عبدان الأهوازي: كنا لا نصلي خلف هديبه بن خالد من طول صلاته، يسبح في الركوع و السجود نيفا و ثلاثين تسبيحة، و كان من أشبه خلق الله بهشام ابن عمار لحيته و وجهه، و كل شيء حتى في صلاته.

قال البخاري و غيره: توفي هشام بن عمار في آخر المحرم سنة خمس و أربعين و مائتين، و كان ولده أحمد ممن قرأ عليه القرآن، و عاش إلى سنة ست عشرة و ثلاثمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١١ / ٤٢٠ - ٤٣٥)، و طبقات ابن سعد (٧ / ٤٧٣)، و التاريخ الكبير (٨ / ١٩٩)، و التاريخ الصغير (٢ / ٣٨٢)، و الجرح و التعديل (٩ / ٦٦، ٦٧)، و تذكرة الحفاظ (٢ / ٤٥١)، و العبر (١ / ٤٤٥)، و ميزان الاعتدال (٤ / ٣٠٢ - ٣٠٤)،-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٢٤

قرأ على عراك «١». فحصل من هذا كله أن التلاوة متصله في جميع الطرق إلا طريق أبي بكر المتقدم، و الله - عز و جل - أعلم. مسألة: أسند الحافظ - رحمه الله - كل واحدة من القراءات في «التيسير» رواية و قراءة، و جعل سند الرواية غير سند القراءة إلا في قراءة حفص «٢» فإنه جعل سند الرواية و القراءة واحدا عن شيخه أبي الحسن بن غلبون «٣» عن

- و معرفة القراء الكبار (١ / ١٦٠ - ١٦٣)، و البداية و النهاية (١٠ / ٣٤٥)، و غاية النهاية في طبقات القراء (٢ / ٣٥٤)، و تهذيب التهذيب (١١ / ٥١ - ٥٤)، و النجوم الزاهرة (٢ / ٣٢١)، و طبقات الحفاظ (١٩٧).

(١) عراك بن خالد بن يزيد بن صالح بن صبيح بن جشم، أبو الضحاك المرى الدمشقي، شيخ أهل دمشق في عصره، أخذ القراءة عرضا عن يحيى بن الحارث الذماری، و عن أبيه، و روى عن إبراهيم بن أبي عبلة و عن - الكامل - نافع فيما ذكره الهذلي، و هو بعيد جدا، أخذ عنه القراءة عرضا هشام بن عمار، و - الكامل - الربيع بن تغلب، و روى عنه ابن ذكوان، و أحمد ابن عبد العزيز البزار الصوري، قال الداني: لا بأس به، و هو أحد الذين خلفوا الذماری في القراءة ب «الشام». مات قبيل المائتين فيما قاله الذهبي. ينظر غاية النهاية (١ / ٥١١) (١١٣).

(٢) حفص بن سليمان بن المغيرة، أبو عمر بن أبي داود، الأسدي الكوفي الغافري البزاز، و يعرف بحفيص، أخذ القراءة عرضا و تلقينا عن عاصم، و كان ربيبه ابن زوجته، ولد سنة تسعين، قال الداني: و هو الذي أخذ قراءة عاصم على الناس تلاوة، و نزل بغداد فأقرأ بها، و جاور بمكة فأقرأ أيضا بها، و قال يحيى بن معين: الرواية الصحيحة التي رويت عن قراءة عاصم رواية أبي عمر حفص بن سليمان. و قال أبو هشام الرفاعي: كان حفص أعلمهم بقراءة عاصم.

و قال الذهبي: أما القراءة فتثبت ضابط لها، بخلاف حاله في الحديث. قال ابن الجزري:

يشير إلى أنه تكلم فيه من جهة الحديث، قال ابن المنادي: قرأ على عاصم مرارا، و كان الأولون يعدونه في الحفظ فوق أبي بكر بن عياش، و يصفونه بضبط الحروف التي قرأ على عاصم، و أقرأ الناس دهرا، و كانت القراءة التي أخذها عن عاصم ترتفع إلى علي،

رضى الله عنه. توفي سنة ثمانين و مائة على الصحيح، وقيل: بين الثمانين و التسعين.

ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٥٤، ٢٥٥) (١١٥٨).

(٣) طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك، أبو الحسن الحلبي، نزيل مصر، أستاذ عارف و ثقة ضابط و حجة محرر، شيخ الداني، و مؤلف التذكرة في القراءات الثماني، أخذ القراءات عرضا عن أبيه و عبد العزيز بن علي، ثم رحل إلى العراق، فقرأ بالبصرة على محمد بن يوسف بن نهار الحرتكي و- التيسير- على بن محمد الهاشمي، و علي بن محمد ابن خشنام المالكي، و سمع الحروف مع أبيه من- جامع البيان- إبراهيم بن محمد ابن مروان، و عتيق بن ما شاء الله، و- جامع البيان- عبد الله بن المبارك و عبد الله ابن محمد بن المفسر، و أبي الفتح بن بدهن، و سمع سبعة ابن مجاهد من أبي الحسن علي ابن محمد بن إسحاق الحلبي المعدل عنه، روى القراءات عنه عرضا و سماعا الحافظ-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٢٥

الهاشمي «١» عن الأشثاني «٢»، عن عبيد الله بن الصباح «٣» [عن حفص]

- التيسير- أبو عمرو عثمان بن سعيد و إبراهيم بن ثابت الأقيسي و أحمد بن بابشاذ الجوهري، و أبو الفضل عبد الرحمن الرازي، و أبو عبد الله محمد بن أحمد القزويني، قال الداني: لم ير في وقته مثله في فهمه و علمه مع فضله و صدق لهجته، كتبنا عنه كثيرا. و توفي بمصر لعشر مضي من شوال سنة تسع و تسعين و ثلاثمائة.

ينظر غاية النهاية (١/ ٣٣٩) (١٤٧٥).

(١) محمد بن عيسى، أبو موسى، و يقال: أبو علي، الهاشمي العباسي البغدادي، يعرف بالبياضى، شيخ مشهور، روى الحروف سماعا من غير عرض عن محمد بن يحيى القطعي و- المبهج- بشر بن هلال و- المبهج- نصر بن علي، روى عنه الحروف و- المبهج- أبو بكر بن مجاهد و- المبهج- أبو بكر بن مقسم و أبو الحسن بن شنبوذ، و عليه مدار قراءة ابن محيصة من طريق الشنبوذى.

ينظر غاية النهاية (٢/ ٢٢٥) (٣٣٤٧).

(٢) الإمام، شيخ القراء ببغداد، أبو العباس، أحمد بن سهل بن الفيرزان الأشثاني، صاحب عبيد ابن الصباح.

تلا على عبيد، ثم من بعده على جماعة من تلامذة عمرو بن الصباح، و برع في علم الأداء، و عمر دهرا، و حدث عن بشر بن الوليد الكندي، و عبد الأعلى بن حماد النرسى، و طائفة.

تلا- عليه خلق، منهم: أبو بكر بن مقسم، و عبد الواحد بن أبي هاشم، و علي بن محمد ابن صالح الهاشمي، و ابن زياد النقاش، و الحسن بن سعيد المطوعى، و إبراهيم بن أحمد الخرقى.

و ممن زعم أنه تلا على الأشثاني: أبو أحمد السامري، و علي بن الحسين الغضائرى، و عبد القدوس بن محمد، و أحمد بن محمد بن سويد المعلم، و ثلاثتهم انفرد بذكرهم أبو علي الأهوازي، فالله أعلم.

و قد حدث عنه عبد العزيز الخرقى، و محمد بن علي بن سويد. وثقه الدارقطنى.

قال ابن أبي هاشم: قرأت القرآن كله على الأشثاني، و كان خيرا، فاضلا، ضابطا، و قال لى: قرأت على عبيد بن الصباح.

قال أبو علي الأهوازي: قطع الأشثاني الإقراء قبل موته بعشر سنين. هكذا قال الأهوازي: فإن صح ذلك فأين قول أبي أحمد و الغضائرى: إنهم قرءوا عليه؟ فقيح الله الكذب و ذويه.

مات الأشثاني في المحرم سنة سبع و ثلاثمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء و تاريخ بغداد (٤/ ١٨٥)، و العبر (٢/ ١٣٣-١٣٤)، و طبقات القراء للذهبي (١/ ٢٠٠-٢٠١)، و الوافى بالوفيات

(٦/ ٤٠٧)، و طبقات القراء للجزرى (١/ ٥٩-٦٠)، و شذرات الذهب (٢/ ٢٥٠).

(٣) عبيد بن الصباح بن أبي شريح بن صبيح أبو محمد النهشلي الكوفي ثم البغدادي مقرئ ضابط صالح، أخذ القراءة عرضا عن حفص عن عاصم، قال الحافظ أبو عمرو: و هو من أجل أصحابه و أضبطهم، روى القراءة عنه عرضا أحمد بن سهل الأشناني و الكامل عبد الصمد-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٢٦
«١» عن عاصم.

باب الاستعاذة «٢»

الاستعاذة: مصدر كالاستجارة و الاستعانة، تقول: استعاذ زيد، إذا قال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.
و معنى «أعوذ بالله»: أمتنع بالله «٣».

- ابن محمد العينوني و جامع البيان الحسن بن المبارك الأنماطي أيضا فيما ذكره الأهوازي عن شيخه الغضائري عن أبي هاشم الزعفراني عنه، و كذا في جامع البيان، و قال ابن شنبوذ: لم يرو عنه غير الأشناني و ما ذكر عنه فمن طريق الأداء لا من طريق الرواية، قال: و قد ذكر الأشناني أنه لم يجد بين أصحاب عمرو الذين قرأ عليهم و عبيد خلافا، و هذا دليل الاختلال؛ لأننا نجد من طريق غيره عنهما خلافا، قال ابن الجزري: كلامه هذا آخر ينقض قوله أولا- لم يرو عنه غير الأشناني، قال أبو علي الأهوازي: و ليس عمرو بن الصباح و عبيد ابن الصباح بأخوين، و قال الحافظ أبو عمرو: هما أخوان و أبعد بعضهم و أغرب فقال: هما واحد، و قال أبو الحسن بن غلبون: حدثنا علي بن محمد حدثنا أحمد بن سهل قال قرأت علي أبي محمد عبيد بن الصباح فكان ما علمته من الورعين المتقين و قال قرأت القرآن من أوله إلى آخره و أتقنته علي أبي عمر حفص ليس بيني و بينه أحد، قال الأهوازي: سمعت أحمد بن عبد الله بن الحسين يقول: سمعت محمد بن عبيد الله بن الحسن يقول: مات عبيد سنة خمس و ثلاثين و مائتين، قال ابن الجزري: و أنبأني الثقات عن علي بن أحمد عن الكندي أنا أبو منصور بن خيرون أنا الحسن بن علي بن محمد الجوهري سنة أربع خمسين و أربعمائه أنا أبو القاسم الخرقى و أبو بكر أحمد بن محمد بن سويد قالوا: أنبأنا أبو العباس الأشناني قال مات عبيد بن الصباح سنة تسع عشرة و مائتين و هذا أصح و الله أعلم.

ينظر: غايه النهاية (١/ ٤٩٥، ٤٩٦) (٢٠٦١).

(١) سقط في أ.

(٢) اعلم أن الاستعاذة ليست من القرآن إجماعا؛ و إنما درج العلماء و المفسرون على الابتداء بالحديث عنها؛ لما ورد في شأنها من قوله تعالى: فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ [النحل: ٩٨]؛ حيث قيل بوجوب الاستعاذة عند القراءة على كل قارئ، و قيل بوجوبها على النبي صلى الله عليه و سلم وحده، و قيل بأنها مندوبة، لا واجبة، و سيأتي تفصيل ذلك في المسألة الرابعة من هذا الباب. و ينظر للباب (١/ ٧٩).

(٣) العوذ له معنيان:

أحدهما: الالتجاء و الاستجارة.

و الثاني: الالتصاق، و يقال: (أطيب اللحم عوذه) و هو ما التصق بالعظم.

فعلى الأول: أعوذ بالله، أي: ألتجئ إلى رحمة الله، و منه العوذة: و هي ما يعاذ به من الشر.

و قيل للرقية و التيممة- و هي ما يعلق على الصبي -: عوذة، و عوذة، بفتح العين و ضمها، و كل أنثى وضعت فهي عائذ إلى سبعة أيام.

و يقال: عاذ يعوذ عوذا، و عيادا، و معادا، فهو عائذ و معوذ، و منه قول الشاعر:-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٢٧
واعلم أن الكلام في الاستعاذة ينحصر في أربع مسائل:

المسألة الأولى: في لفظها.

المسألة الثانية «١»: في كيفية اللفظ بها.

المسألة الثالثة «٢»: في محل استعمالها.

المسألة الرابعة «٣»: في حكمها من حيث الأمر الوارد بها «٤».

المسألة الأولى: في لفظها.

و اختلف الناس فيه، فحكى المصريون «٥» عن ورش «٦»: «أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم».

وقد حكى هذا عن قبل «٧» أيضا.

— الحق عذابك بالقوم الذين طغوا و عاثوا بك أن يعلوا فيطغونى قيل: عائد-

هنا- أصله اسم فاعل، ولكنه وقع موقع المصدر، كأنه قال: و عياذا بك.

(١) في ب. و الثانية.

(٢) في ب: و الثالثة.

(٣) في ب: و الرابعة.

(٤) في أ. لها.

(٥) هم: يونس بن عبد الأعلى، و عبد الله بن مالك، و أبو يعقوب الأزرق، و موسى بن سهل.

(٦) شيخ الإقراء بالديار المصرية، أبو سعيد، و أبو عمرو، عثمان بن سعيد بن عبد الله ابن عمرو، و قيل: اسم جده عدى بن غزوان القبطى الإفريقى مولى آل الزبير.

قيل: ولد سنة عشر و مائة.

جود ختمات على نافع، و لقبه نافع بورش لشدة بياضه، و الورش يصنع، و قيل: لقبه بطائر اسمه ورشان، ثم خفف، فكان لا يكرهه و يقول: نافع أستاذى سمانى به.

و كان فى شببته رواسا، و كان أشقر أزرق، ربه سميئا، قصير الثياب، ماهرا بالعربية، انتهت إليه رئاسة الإقراء.

تلا عليه: أحمد بن صالح الحافظ، و داود بن أبى طيبة، و يوسف الأزرق، و عبد الصمد ابن عبد الرحمن بن القاسم، و يونس بن عبد الأعلى، و عدد كثير.

و كان ثقة فى الحروف حجة. قال يونس: كان جيد القراءة، حسن الصوت، إذا قرأ يهمز، و يمد، و يشدد، و يبين الإعراب، لا يمله سامعه.

و يقال: إنه تلا على نافع أربع ختمات فى شهر واحد، مات بمصر فى سنة سبع و تسعين و مائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٩٥-٢٩٦)، و معجم الأدباء (١٢/ ١١٦)، و العبر (١/ ٣٢٤)، و معرفة القراء (١/ ١٢٦، ١٢٨)، و طبقات القراء (١/ ٥٠٢)، و النجوم الزاهرة (٢/ ١٥٥)، و حسن المحاضرة (١/ ٤٨٥).

(٧) إمام فى القراءة مشهور، و هو أبو عمر، محمد بن عبد الرحمن المخزومى مولاهم المكى؛-

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ١٢٨

و روى عن نافع «١»، و ابن عامر و الكسائى: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله

- عاش ستًا و تسعين سنة. وإنما لقب قنبلا؛ لأنه كان يكثر من استعمال دواء يعرف بالقنبل تلا على أبي الحسن القواس وغيره.

أخذ عنه ابن شنبوذ، وابن مجاهد، وابن عبد الرزاق، وابن شوذب الواسطي. يقال:

هرم و تغير. مات سنة إحدى و تسعين و مائتين. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٤/٨٤)، و معجم الأدباء (١٧/١٧-١٨)، و وفيات الأعيان (٣/٤٢)، و العبر (٢/٨٩)، و طبقات القراء للذهبي (١/١٨٦-١٨٧)، و دول الإسلام (١/١٧٦)، و الوافي بالوفيات (٣/٢٢٦-٢٢٧)، و البداية و النهاية (١١/٩٩)، و العقد الثمين (٢/١٠٩-١١٠)، و طبقات القراء للجزري (٢/١٦٥-١٦٦)، و النشر في القراءات العشر (١/١٢٠-١٢١)، و شذرات الذهب (٢/٢٠٨).

(١) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم أبو رويم، و يقال: أبو نعيم و يقال: أبو الحسن و قيل:

أبو عبد الله و قيل: أبو عبد الرحمن الليثي مولاهم، و هو مولى جعونة بن شعوب الليثي حليف حمزة بن عبد المطلب المدني أحد القراء السبعة و الأعلام ثقة صالح، أصله من أصبهان، و كان أسود اللون حالكا صبيح الوجه حسن الخلق فيه دعابة، أخذ القراءة عرضا عن جماعة من تابعي أهل المدينة، قال أبو قره موسى بن طارق: سمعته يقول: قرأت على سبعين من التابعين. روى القراءة عنه عرضا و سماعا- المستنير، و الغاية، و جامع البيان، و الكامل- إسماعيل بن جعفر و عيسى بن وردان، و سليمان بن مسلم بن جمار و- الكامل- مالك بن أنس، و هم من أقرانه. و إسحاق بن محمد و- الكامل- أبو بكر و- الكامل- إسماعيل ابنا أبي أويس و- الكامل- يعقوب بن جعفر أخو إسماعيل، و عبد الرحمن ابن أبي الزناد و- الكامل- الزبير بن عامر و خلف بن وضاح و أبو الذكر محمد بن يحيى و أبو العجلان و أبو غسان محمد بن يحيى بن علي و صفوان و محمد بن عبد الله بن إبراهيم ابن وهب، و هؤلاء من أهل المدينة. و- الكامل- موسى بن طارق أبو قره اليماني و- الكامل- عبد الملك بن قريب الأصمعي و خالد بن مخلد القطواني و- الكامل- أبو عمرو ابن العلاء و أبو الربيع الزهراني روى عنه حرفين و- الكامل- خارجة بن مصعب الخراساني و خلف بن نزار الأسلمي. و أقرأ الناس دهرًا طويلا نيفا عن سبعين سنة، و انتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة، و صار الناس إليها، و قال أبو عبيد: و إلى نافع صارت قراءة أهل المدينة و بها تمسكوا إلى اليوم، و قال ابن مجاهد: و كان الإمام الذي قام بالقراءة بعد التابعين بمدينة رسول الله صلى الله عليه و سلم: نافعًا قال: و كان عالما بوجوه القراءات متبعا لآثار الأئمة الماضين ببلده، و قال سعيد بن منصور: سمعت مالك بن أنس يقول: قراءة أهل المدينة سنة، قيل له: قراءة نافع؟ قال نعم. و قال عبد الله بن أحمد بن حنبل سألت أبي: أي القراءة أحب إليك؟ قال قراءة أهل المدينة، قلت: فإن لم يكن؟ قال: قراءة عاصم، قرأت القرآن كله على الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن التحقيق، و قرأه هو على الصائغ التحقيق، و قرأ على الكمال الضرير التحقيق، و قرأ على الشاطبي التحقيق، و قرأ ابن هذيل التحقيق، و قرأ على أبي داود التحقيق، و قرأ على الداني التحقيق، و قرأ على فارس التحقيق، و قرأ على عمر ابن عراك التحقيق، و قرأ على حمدان بن عون التحقيق، و قرأ على إسماعيل النحاس-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٢٩

هو السميع العليم» (١).

و روى عن حفص: «أعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم» (٢).

و عن حمزة: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم».

و عنه أيضا: «أعوذ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم».

و عن بعضهم أنه اختار للجماعة: «أعوذ بالله القوى من الشيطان الغوى».

و حكى أن أبا بكر الصديق (٣)- رضى الله عنه- كان يتعوذ بهذا التعوذ الأخير.

- التحقيق. و قرأ على الأزرق التحقيق، و قرأ على ورش التحقيق، و قرأ على نافع التحقيق، ح: و أخبرني أبو محمد بن أبي بكر الحافظ

عن عثمان بن محمد المالكي عن أبي إسحاق الإشبيلي عن أبي عبد الله الأندلسي عن أحمد بن محمد بن محمد عن أبي عمرو قال: حدثنا فارس بن أحمد، ثنا عمر بن محمد المقرئ، ثنا أبو محمد الحسن ابن أبي الحسن العسكري، ثنا محمد بن الحسن بن عمير، ثنا عبد الرحمن بن داود ابن أبي طيبة قال قرأت على أبي التحقيق، وأخبرني أنه قرأ على ورش التحقيق، وأخبره أنه قرأ على نافع التحقيق، قال: وأخبرني نافع أنه قرأ على الخمسة التحقيق، وأخبرني الخمسة أنهم قرءوا على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة التحقيق، وأخبرهم عبد الله أنه قرأ على أبي بن كعب التحقيق، وأخبرني أنه قرأ على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - التحقيق، قال: وقرأ النبي على التحقيق. قال الحافظ أبو عمرو الداني هذا الحديث غريب، لا أعلمه يحفظ إلا من هذا الوجه، وهو مستقيم الإسناد. ينظر غاية النهاية (٢/ ٣٣٠ - ٣٣٤).

(١) وبهذا قال الثوري والأوزاعي، وهو قريب مما قاله أحمد بن حنبل، حيث قال - رضى الله عنه -: «الأولى: أن يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، إنه هو السميع العليم» ووجه ذلك بأن في هذه الصيغة جمعا بين صيغة الأمر الوارد في قوله تعالى: فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ [النحل: ٩٨] والصيغة الواردة في قوله - عز وجل - وَإِذَا يَنْزَعَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ [فصلت: ٣٦]، كما أن الغرض من الاستعاذة الاحتراز من شر الوسوسة، ومعلوم أن الوسوسة كأنها كلام خفى في قلب الإنسان، ولا يطلع عليها أحد، فكأن العبد يقول: يا من هو يسمع كل مسموع، ويعلم كل سر خفى أنت تعلم وسوسة الشيطان، وتعلم غرضه منها، أنت القادر على دفعها عنى، فادفعها عنى بفضلك؛ فلهذا السبب كان ذكر السميع العليم أولى بهذا الموضع من سائر الأذكار. ينظر اللباب (١/ ٨٠، ٨١، ١٠٠).

(٢) وهذا ما اختاره - أيضا - بعض الشافعية، وجهين إياه بما سبق عن أحمد بن حنبل من الجمع بين صيغتي الآيتين.

(٣) عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد تيم، التيمي، أبو بكر بن أبي قحافة الصديق، أول الرجال إسلاما ورفيق سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم في هجرته. شهد المشاهد، وكان من أفضل الصحابة، وروى مائة وأثنين وأربعين حديثا، اتفقا على سنه، وانفرد البخاري بأحد عشر، ومسلم بحديث. وعنه ولداه عبد الرحمن وعائشة وعمر وعلي وخلق. وكان - شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٣٠

وذكر الحافظ في «جامع البيان» أن الرواية في الاستعاذة قبل القراءة وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظين: أحدهما: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

روى ذلك جبير بن مطعم (١).

والثاني: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم».

روى ذلك عنه أبو سعيد الخدري (٢).

قال: وروى أبو روق (٣)

- أبيض أشقر لطيفا مسترق الوركين، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «سدوا كل خوخة إلا خوخة أبي بكر».

وقال عمر: أبو بكر خيرنا وسيدنا وأحبنا إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم. توفي سنة ثلاث عشرة، عن ثلاث وستين سنة، ودفن بالحجرة النبوية.

ينظر: تهذيب التهذيب (٥/ ٣١٥) (٥٣٧)، والإصابة (٤/ ١٦٩)، وتهذيب الكمال (٢/ ٧٨).

(١) جبير بن مطعم بن عدى بن نوفل بن عبد مناف، النوفلي، أبو محمد أو أبو عدى، المدني، أسلم قبل حنين أو يوم الفتح، له ستون حديثا، اتفقا على سنه، وانفرد البخاري بحديث، ومسلم بآخر، روى عنه ابنه محمد ونافع، وسليمان بن صرد وابن المسيب وطائفة. وكان حليما وقورا عارفا بالنسب. وذكر ابن إسحاق أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه مائة من الإبل وتوفي سنة تسع أو ثمان و

خمسين بالمدينة. ينظر: الخلاصة (١٦/١) (١٠٠٥)، تهذيب التهذيب (٢/٦٣).

والحديث أخرجه أحمد (٤/٨٢-٨٥)، وأبو داود (٧٦٤، ٧٦٥) وابن ماجه (٨٠٧)، وأبو يعلى (٧٣٩٨)، وابن خزيمة (٤٦٨-٤٦٩) وابن الجارود (١٨٠)، وابن حبان (١٧٧٩) والطبراني (١٥٦٨، ١٥٦٩)، والحاكم (١/٢٣٥)، والبيهقي (٢/٣٥) (٢) سعد بن مالك بن سنان- بنونين- ابن عبد بن ثعلبة بن عبيد بن خدره- بضم المعجمه- الخدرى، أبو سعيد، بايع تحت الشجرة، و شهد ما بعد أحد، و كان من علماء الصحابة، له ألف و مائة حديث و سبعون حديثا، اتفقا على ثلاثة و أربعين، و انفرد البخارى بستة و عشرين، و مسلم باثنين و خمسين و عنه طارق بن شهاب، و ابن المسيب، و الشعبي، و نافع و خلق، قال الواقدي: مات سنة أربع و سبعين.

ينظر: الخلاصة (١/٣٧١) (٢٣٩٧)، تهذيب التهذيب (٣/٤٧٩)، الإصابة (٣/٧٨)، والوفى بالوفيات (١٥/٢٠٠).

والحديث أخرجه أحمد (٣/٥٠، ٦٩)، وأبو داود (١/٢٦٥) كتاب الصلاة باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم و بحمدك (٧٧٥) و الترمذى (١/٢٨٢) كتاب الصلاة باب ما يقول عند افتتاح الصلاة (٢٤٢) و ابن ماجه (١/١٠٢) كتاب إقامة الصلاة باب افتتاح الصلاة (٨٠٤) و النسائي (٢/١٣٢) كتاب الافتتاح باب نوع آخر من الذكر، و أبو يعلى (١١٠٨)، و ابن خزيمة (٤٦٧) من حديث أبي سعيد الخدرى.

(٣) عطية بن الحارث الهمداني، أبو روق الكوفى. عن أنس و إبراهيم التيمى و الشعبى.

و عنه ابنه: يحيى و عمارة و الثورى. قال أبو حاتم: صدوق.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ١٣١

عن الضحاك «١»، عن ابن عباس «٢» أنه قال: «أول ما نزل جبريل على النبى صلى الله عليه و سلم علمه الاستعاذه- قال: «يا محمد؛ قل: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم» «٣» ثم قال: «قل: بسم الله الرحمن الرحيم».

قال الحافظ: و على استعمال هذين اللفظين عامة أهل الأداء من أهل الحرمين «٤»، و العراقين، و الشام، فأما أهل مصر، و سائر أهل المغرب فاستعمال أكثر أهل الأداء منهم لفظ ثالث و هو: «أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم».

ثم رجح التعوذ الأول، و عليه عول رغبة فى «التيسير» فقال: [اعلم أن المستعمل عند

- ينظر: تهذيب التهذيب (٧/٢٢٤)، و تقريب التهذيب (٢/٢٤)، الخلاصة (٢/٢٣٣)، (٤٨٧٥)، و الثقات (٧/٢٧٧).

(١) الضحاك بن مزاحم الهلالى مولاهم، الخراسانى، يكنى أبا القاسم.

عن أبى هريرة، و ابن عباس، و أبى سعيد و ابن عمر، و زيد بن أرقم، و أنس. و عنه:

عبد الرحمن بن عوسجة و عبد العزيز بن أبى رواد و قره بن خالد، و خلق.

قال سعيد بن جبير: لم يلق ابن عباس. و وثقه أحمد، و ابن معين، و أبو زرعة.

و قال ابن حبان: فى جميع ما روى نظر؛ إنما اشتهر بالتفسير.

قال أبو نعيم: مات سنة خمس و مائة.

ينظر: الخلاصة (٥/٢) (٣١٤٦)، و تهذيب التهذيب (٤/٤٥٣)، و تقريب التهذيب (١/٣٧٣)، و الثقات (٦/٤٨٠).

(٢) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، الهاشمى، أبو العباس المكى ثم المدنى ثم الطائفى، ابن عم النبى صلى الله عليه و سلم و صاحبه و حبر الأمة و فقيها، و ترجمان القرآن روى ألفا و ستمائة و ستين حديثا.

اتفقا على خمسة و سبعين، و انفرد البخارى بثمانية و عشرين، و مسلم بتسعة و أربعين.

و عنه: أبو الشعثاء، و أبو العالى، و سعيد بن جبير، و ابن المسيب و عطاء بن يسار، و أمم.

قال موسى بن عبيدة: كان عمر يستشير ابن عباس، و يقول: غواص.

و قال سعد: ما رأيت أحضر فهما، و لا ألب لبأ، و لا أكثر علما، و لا أوسع حلما من ابن عباس، و لقد رأيت عمر يدعوه للمعضلات. و

قال عكرمة: كان ابن عباس إذا مر في الطريق قالت النساء: أمر المسك أو ابن عباس؟ و قال مسروق: كنت إذا رأيت ابن عباس قلت:

أجمل الناس، و إذا نطق قلت: أفصح الناس، و إذا حدث قلت: أعلم الناس. مناقبه جمه.

قال أبو نعيم: مات سنة ثمان و ستين. قال ابن بكير: بالطائف، و صلى عليه محمد ابن الحنفية.

ينظر: الخلاصة (٢/ ٦٩-٧٠) (٣٥٨٩)، و تهذيب التهذيب (٥/ ٢٧٦)، و تقريب التهذيب (١/ ٤٢٥)، و الثقات (٣٣/ ٢٠٧)، و أسد الغابة

(٣/ ٢٩٠).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (١/ ٧٧) (١٣٧).

(٤) هما: مكة، و المدينة على ساكنها أفضل الصلاة و السلام.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٣٢

الحدائق من أهل الأداء في لفظها] «١»: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» «٢» دون غيره.

(١) سقط في أ.

(٢) و هذه الصيغة اختارها أبو حنيفة- رضى الله عنه- لموافقتها ظاهر الآية الكريمة: فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ [النحل: ٩٨].

و «أعوذ» فعل مضارع، و أصله: «أعوذ» بضم الواو، مثل: «أقتل، و أخرج أنا» و إنما نقلوا حركة الواو إلى الساكن قبلها؛ لأن الضمة

ثقلية، و هكذا كل مضارع من فعل عينه واو، نحو: «أقوم، و يقوم، و أجول، و يجول» و فاعله ضمير المتكلم.

و هذا الفاعل لا- يجوز بروزه؛ بل هو من المواضع السبعة التي يجب فيها استتار الضمير على خلاف في السابع و لا بد من ذكرها؛

لعموم فائدتها، و كثرة دورها:

الأول: المضارع المسند للمتكلم وحده؛ نحو: «أفعل».

الثاني: المضارع المسند للمتكلم مع غيره، أو المعظم نفسه؛ نحو: «نفعل نحن».

الثالث: المضارع المسند للمخاطب، نحو: تفعل أنت، و يوحد المخاطب بقيد الأفراد، و التذكير؛ لأنه متى كان مثنى، أو مجموعا، أو

مؤنثا- و جب بروزه؛ نحو، «تقومان- يقومون- تقومين».

الرابع: فعل الأمر المسند للمخاطب، نحو: «افعل أنت» و يوحد المخاطب أيضا بقيد الأفراد، و التذكير؛ لأنه متى كان مثنى، أو مجموعا،

أو مؤنثا- و جب بروزه، نحو «افعلوا- افعلى».

الخامس: اسم فعل الأمر مطلقا، سواء كان المأمور مفردا، أو مثنى، أو مجموعا، أو مؤنثا، نحو: «صه يا زيد- يا زيدان- يا زيدون- يا

هند- يا هندان- يا هندات».

بخلاف فعل الأمر؛ فإنه يبرز فيه ضمير غير المفرد المذكور، كما تقدم.

السادس: اسم الفعل المضارع؛ نحو: «أوه» أى: أتوجع، و «أف» أى: أنضجر، و «وى» أى: أعجب.

و هذه الستة لا يبرز فيها الضمير؛ بلا خلاف.

و قولنا «اسم فعل الأمر، و اسم الفعل المضارع» احتراز عن اسم الفعل الماضى؛ فإنه لا يجب فيه الاستتار.

السابع: المصدر الواقع موقع الفعل بدلا من لفظه؛ نحو: «ضربا زيدا»؛ و قول الشاعر:

يمرون بالدهنا خفافا عياهم و يرجعن من دارين بجر الحقائق

على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب و قوله تعالى: فَضْرَبَ الرَّقَابَ [محمد: ٤].

هذا إذا جعلنا في (ضرباً) ضميراً مستتراً، و أما من يقول من النحويين: إنه لا يتحمل ضميراً البتة، فلا يكون من المسألة في شيء. والضابط فيما يجب استتاره، و إن عرف من تعداد الصور المتقدمة: أن كل ضمير لا يحل محله ظاهر، و لا ضمير متصل، فهو واجب الاستتار كالمواضع المتقدمة، و ما جاز أن يحل محله أحدهما، فهو جازر الاستتار، نحو: (زيد قام) في (قام) ضمير جازر الاستتار، و يحل محله الظاهر، نحو: (زيد قام أبوه) أو الضمير المنفصل، نحو: (زيد ما قام إلا هو) - شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٣٣

- فإن وجد من لسانهم في أحد المواضع المتقدمة الواجب فيها الاستتار، ضمير منفصل، فليعتقد كونه توكيداً للضمير المستتر، كقوله تعالى: اشْكُنْ أَنْتَ وَ زَوْجُكَ الْجَنَّةَ [البقرة: ٣٥] ف (أنت) مؤكد لفاعل (اسكن). و (بالله) جار و مجرور، و كذلك: (من الشيطان) و هما متعلقان ب (أعوذ). و معنى الباء: الاستعانة، و (من): للتعليل، أي: أعوذ مستعيناً بالله من أجل الشيطان، و يجوز أن تكون (من) لابتداء الغاية. و الشيطان: المتمرد من الجن، و قيل: الشياطين أقوى من الجن، و المردة أقوى من الشياطين، و العفريت أقوى من المردة، و العفاريت أقواها.

و قال أبو عبيدة - رحمه الله -: الشيطان اسم لكل عارم من الجن، و الإنس، و الحيوانات؛ لبعده من الرشد، قال تبارك و تعالى: وَ كَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَ الْجِنِّ [الأنعام: ١١٢]، فجعل من الإنس شياطين. و ركب عمر - رضی الله تعالی عنه - بردونا، فطقق يتبختر فجعل يضربه فلا يزداد إلا تبختر؛ فنزل عنه، و قال: (ما حملتموني إلا على شيطان).

و قد يطلق على كل قوة ذميمة في الإنسان؛ قال - عليه الصلاة و السلام - (الحسد شيطان، و الغضب شيطان) و ذلك لأنهما ينشآن عنه. و اختلف أهل اللغة في اشتقاقه:

فقال جمهورهم: هو مشتق من: (شطن - يشطن) أي: بعد؛ لأنه بعيد من رحمة الله تعالى، و أنشد:

نأت بسعاد عنك نوى شطون فبانث و الفؤاد بها رهين و قال آخر:

أيما شاطن عصاه عكاه ثم يلقي في السجن و الأكبال و حكى سيبويه - رحمه الله -: (تشيطن) أي: فعل فعل الشياطين؛ فهذا كله يدل على أنه من (شطن)؛ لثبوت النون، و سقوط الألف في تصاريف الكلمة، و وزنه على هذا: (فيعال).

و قيل: هو مشتق من (شاط - يشيط) أي: هاج، و احترق، و لا شك أن هذا المعنى موجود فيه، فأخذوا بذلك أنه مشتق من هذه المادة؛ لكن لم يسمع في تصاريفه إلا ثابت النون، محذوف الألف؛ كما تقدم، و وزنه على هذا: (فعلان)، و يترتب على القولين: صرفه و عدم صرفه، إذا سمى به، و أما إذا لم يسم به، فإنه منصرف البتة؛ لأن من شرط امتناع (فعلان) الصفة: ألا يؤنث بالتاء، و هذا يؤنث بها؛ قالوا: (شيطانة).

قال ابن الخطيب: و (الشيطان) مبالغة في الشيطنة؛ كما أن (الرحمن) مبالغة في الرحمة.

و (الرجيم) في حق الشيطان (فيعال) بمعنى: مفعول أي مرجوم.

و (الرجيم) نعت له على الذم، و فائدة النعت: إما إزالة اشتراك عارض في معرفة، نحو:

(رأيت زيدا العاقل)، و إما تخصيص نكرة، نحو: (رأيت رجلاً تاجراً)، و إما لمجرد مدح، -

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٣٤

- أو ذم، أو ترحم، نحو: (مررت بزيد المسكين)، وقد يأتي لمجرد التوكيد، نحو قوله:

نَفْحَةٌ وَاحِدَةٌ [الحاقة: ١٣] ولا بد من ذكر قاعدة في النعت، تعم فائدتها:

اعلم أن النعت إن كان مشتقاً بقياس، و كان معناه لمتبوعه، لزم أن يوافقه في أربعة من عشرة، أعنى في واحد من ألقاب الإعراب: الرفع، والنصب، والجر، وفي واحد من:

الإفراد، والتثنية، والجمع، وفي واحد من: التذكير والتأنيث، وفي واحد من:

التعريف، والتنكير.

و إن كان معناه لغير متبوعه، وافقه في اثنين من خمسة: في واحد من ألقاب الإعراب، وفي واحد من التعريف والتنكير، نحو: (مررت برجلين عاقله أمهما)، فلم يتبعه في تثنية ولا تذكير.

و إذا اختصرت ذلك كله، فقل: النعت يلزم أن يتبع منوعته في اثنين من خمسة مطلقاً:

في واحد من ألقاب الإعراب، وفي واحد من التعريف والتنكير، وفي الباقي كالفعل، يعنى:

أنك تضع موضع النعت فعلاً، فمهما ظهر في الفعل، ظهر في النعت، مثاله ما تقدم في:

(مررت برجلين عاقله أمهما)؛ لأنك تقول: (مررت برجلين عقلت أمهما).

و (الرجيم) قد تبع موصوفه في أربعة من عشرة؛ لما عرفت، و هو مشتق من (الرجم)، و الرجم أصله: الرمي بالرجام، و هى الحجارة، و يستعار الرجم للرمى بالظن و التوهم، قال زهير:

و ما الحرب إلا ما علمتم و ذقتهم و ما هو عنها بالحديث المرجم و يعبر به - أيضاً - عن الشتم؛ قال تعالى: لَئِنْ لَمْ تَنْتَه لَأَرْجُمَنَّكَ [مريم: ٤٦] قيل:

أقول فيك قولاً سيئاً.

و المراجعة: المسابة الشديدة استعارة كالمقاذفة، فالرجيم معناه: المرجوم، فهو (فعليل) بمعنى (مفعول) كقولهم: كف خضيب، أى:

مخضوب، و رجل لعين، أى: ملعون، قال الراغب: و «الترجمان»: تفعلان، من ذلك، كأنه يعنى أنه يرمى بكلام من يترجم عنه إلى

غيره. و الرجمة: أحجار القبر، ثم عبر بها عنه؛ و فى الحديث: (لا ترجموا قبري) أى: لا تضعوا عليه الرجمة.

و يجوز أن يكون بمعنى (فاعل)؛ لأنه يرجم غيره بالشر، و لكنه بمعنى (مفعول) أكثر، و إن كان غير مقيس.

ثم فى كونه مرجوماً وجهان:

الأول: أن معنى كونه مرجوماً كونه ملعوناً من قبل الله تعالى؛ قال الله - تعالى -:

فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ [الحجر: ٣٤] و اللعن يسمى رجماً.

و حكى الله تعالى عن والد إبراهيم - عليه الصلاة و السلام - أنه قال: لَئِنْ لَمْ تَنْتَه لَأَرْجُمَنَّكَ قيل: عنى بقوله الرجم بالقول.

و حكى الله - تعالى - عن قوم نوح - عليه السلام - أنهم قالوا: لَئِنْ لَمْ تَنْتَه يَا نُوحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمَرْجُومِينَ [الشعراء: ١١٦]، و فى سورة

يس: لَئِنْ لَمْ تَنْتَهُوا لَنُرْجِمَنَّكُمْ [يس: ١٨].

و الوجه: أن الشيطان إنما وصف بكونه مرجوماً؛ لأنه تعالى أمر الملائكة برمي الشياطين -

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ١٣٥

و هذا التعوذ هو المختار - أيضاً - عند الشيخ أبى محمد مكى، و عند الإمام أبى عبد الله بن شريح.

و فى قول الحافظ: «دون غيره» إشعار بالخلاف المتقدم.

[و] «١» قوله: «و ذلك لموافق الكتاب و السنة» تعليل لاختيار هذا اللفظ دون غيره، ثم ذكر الآية، و الحديث.

و وجه الموافقة للآية أنك تجعل «أعوذ» بدل «أستعذ» و يبقى قولك: «بالله من الشيطان الرجيم» فى الاستعاذة كما هو فى الآية من

غير تبديل، ولا زيادة، ولا نقص.

وقد جاء التعوذ في مواضع من القرآن، كقوله - تعالى -: وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ [الأعراف: ٢٠٠].

وفي الآية الأخرى: إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ [فصلت: ٣٦].

وفي آية أخرى: يَصْفُونَ وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ وَأَعُوذُ بِكَ رَبُّ أَنْ يَخَضُّونَ [المؤمنون: ٩٧-٩٨].

وفي موضع آخر قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ [الفلق: ١]، وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ [الناس: ١] إلى آخر السورتين.

وفي موضع آخر: أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ [البقرة: ٦٧]، قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي [يوسف: ٢٣].

وليس في جميعها ما ورد عند قراءة القرآن إلا - قوله - تعالى -: فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ [النحل: ٩٨] فهذا وجه ما ذكر من الموافقة للكتاب.

وأما السنة: فما رواه جبير - كما ذكر - ولعله إنما رجح روايته جبير على رواية أبي سعيد الخدري؛ لموافقة الآية كما تقدم، فرأى أن ما «٢» يوافق فيه الكتاب والسنة أولى في الاستعمال مما اختص به أحدهما مع أن الأمر في ذلك واسع، والله - جل

- بالشهب والثواب؛ طردا لهم من السموات، ثم وصف بذلك كل شرير متمرّد.

ينظر اللباب (١/ ٨٠، ٩٥-١٠٠).

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: أيما.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٣٦

و تعالى - أعلم.

ولسعة الأمر فيه قال ابن فيرة في قصيدته لما ذكر التعوذ:

على ما أتى في النحل يسرا وإن تردلربك تنزيها فليست مجهلا المسألة الثانية: في كيفية اللفظ بها.

قال الحافظ - رحمه الله -: «ولا أعلم خلافا بين أهل الأداء في الجهر بها عند افتتاح القرآن، وعند الابتداء براءوس الأجزاء وغيرها في مذهب الجماعة».

هذا الذي ذكر الحافظ من الجهر بالاستعاذة هو اختيار الشيخ أبي محمد مكي، ولم أجد للإمام أبي عبد الله بن شريح تعرضا للجهر، ولا للإخفاء «١»، لكنني قرأت بالجهر في طريقه كالذي قرأت من طريق الحافظ والشيخ، ولم يأمرني أحد ممن قرأت عليه بطريقه بالإخفاء، والله - تبارك وتعالى - أعلم «٢».

قوله: «عند افتتاح القرآن»، يريد الابتداء بسورة الحمد، و«عند الابتداء براءوس الأجزاء» يريد الابتداء بحزب من أي سورة كان، أو بنصف حزب، أو ربعه.

قوله: «وغيرها» يريد الابتداء بأي سورة كانت، أو أي آية كانت سواء وافقت جزءا، أو لم توافقه فحصل من هذا استعمال التعوذ عند كل ابتداء على كل حال.

وهذا حاصل قول الشيخ، والإمام.

قوله: «اتباعا للنص و اقتداء بالسنة».

يعنى بالنص: الآية التي ذكر، وبالسنة: الحديث الذي روى جبير، وليس يرجع قوله: «اتباعا للنص و اقتداء بالسنة» إلى الجهر، وإنما يرجع إلى استعمال التعوذ عند كل ابتداء حملا للآية والحديث على العموم، والله - جل جلاله - أعلم.

قوله: «فأما الرواية بذلك فوردت عن أبي عمرو».

يعنى الرواية بالجهر، ثم ذكر الإخفاء رواية عن نافع و عن حمزة، و ليس فيما ذكر

(١) فى أ: و للإخفاء.

(٢) و أيهما فعل من الجهر أو الإخفاء، فهو جائز؛ فقد روى أن عبد الله بن عمر - رضى الله تعالى عنهما - لما قرأ أسر بالتعويد. و عن أبى هريرة - رضى الله تعالى عنه - أنه جهر به، ذكره الشافعى - رحمه الله تعالى - فى (الأم) ثم قال: فإن جهر به جاز، و إن أسر به جاز. ينظر اللباب (١/ ٨٨).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ١٣٧

من الإخفاء المروى مناقضة لقوله: «و لا أعلم بين أهل الأديان خلافًا فى الجهر بها»؛ إذ لا تعارض بين الرواية و الأديان، و نظير هذه المسألة من الفقه يكون فيها قولان عن مالك «١» مثلاً، فيستمر العمل بأحدهما كترك رفع اليدين عند الركوع حيث استمر العمل عليه مع وجود الرواية بالرفع. «٢»
فإذا قال قائل و الحالة هذه: لا أعلم خلافًا فى العمل بترك رفع اليدين عند «٣» الركوع، ثم قال: و قد وردت الرواية عن مالك بالرفع - لم يتناقض قوله؛ لانصراف الاتفاق إلى العمل دون الرواية، و الله - سبحانه - أعلم.

(١) مالك بن أنس بن مالك بن أبى عامر بن عمرو بن الحارث الأصبهى، أبو عبد الله المدنى، أحد أعلام الإسلام، و إمام دار الهجرة.

عن نافع و المقبرى و نعيم بن عبد الله و ابن المنكدر و محمد بن يحيى بن حبان و إسحاق ابن عبد الله بن أبى طلحة و أيوب و زيد بن أسلم و خلق. و عنه من شيوخه: الزهرى و يحيى الأنصارى.

و ممن مات قبله: ابن جريج و شعبة و الثورى و خلق، و ابن عيينة و القطان و ابن وهب و خلائق آخروهم موتا أبو حذافة السهمى.
قال الشافعى: مالك حجة الله تعالى على خلقه. قال ابن مهدى: ما رأيت أحدا أتم عقلا و لا أشد تقوى من مالك. و قال ابن المدينى: له نحو ألف حديث قال البخارى: أصح الأسانيد: مالك عن نافع عن ابن عمر. ولد مالك سنة ثلاث و تسعين، و حمل به ثلاث سنين. و توفى سنة تسع و سبعين و مائة، و دفن بالبقيع.

ينظر: الخلاصة (٣/ ٣) (٦٧٩٦)، و تهذيب التهذيب (٥/ ١٠)، و تقريب التهذيب (٢/ ٢٢٣)، و الجرح و التعديل (١/ ١١)، و سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٨).

(٢) قال فى أسهل المدارك: (و هل يرفعهما عند الركوع و الرفع منه؟ خلاف) يعنى أن المصلى هل يرفع يديه عند الركوع و عند رفعه منه أم لا؟ فالجواب أنه لا يرفع يديه فى شىء من ذلك إلا عند تكبيرة الإحرام فقط، قال مالك فى المدونة: لا أعرف رفع اليدين فى شىء من تكبير الصلاة لا فى خفض و لا فى رفع إلا فى افتتاح الصلاة يرفع يديه شيئاً خفيفاً، و المرأة فى ذلك بمنزلة الرجل. اهـ.
قال: كرفع يديه مع إحرامه فقط، أى لا مع هويته للركوع، و لا مع رفعه منه، و لا إثر قيامه من اثنتين. اهـ. قاله فى جواهر الإكليل. و كذا فى الدردير. و قال أبو الحسن فى كفاية الطالب: و ظاهر كلام الشيخ أن الرفع مختص بتكبيرة الإحرام، و هو كذلك على المشهور، فلا يرفع عند الركوع، و لا عند الرفع منه، و لا فى القيام من اثنتين. اهـ.

قال الدسوقى: قوله: لا مع ركوعه و لا رفعه، أى و لا مع رفعه منه، و هذا هو أشهر الروايات عن مالك فى المواضع عن الإكمال، و هو الذى عليه عمل أكثر الأصحاب. قال و فى التوضيح:

الظاهر أنه يرفع يديه عند الإحرام و الركوع و الرفع منه و القيام من اثنتين؛ لورود الأحاديث الصحيحة بذلك. اهـ. ينظر: أسهل المدارك (١/ ١٣٣).

(٣) في ب: في.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٣٨

قال العبد- رحمه الله تعالى:- و بعد أن قررت هذا التأويل الرفع للمنافرة بين الرواية و التلاوة وجدت الحافظ قد نقل مثله فقال في كتاب «التمهيد» في سورة يوسف- عليه السلام:- «و اختلفوا في سكون الياء و فتحها من قوله: «مثنوى» و «بشراى». ثم نقل أقوال الرواة في ذلك، ثم قال ما نصه: «و سألت شيخنا أبا الحسن عن هذه الأشياء التي توجد مسطورة في النصوص كياء «هداى» و «بشراى» و «مثنوى» و شبهه، و التلاوة بالنقل عن مسطريها بخلاف ذلك، فقال لى: ذلك بمنزلة الآثار الواردة في الكتب في الأحكام و غيرها بنقل الثقات و العمل بخلافها؛ فكذلك ذلك، ثم قال الحافظ: «و هذا من لطيف التأويل و حسن الاستخراج». و لما كان المعول على الجهر لم أطول بما ورد في الإخفاء من التفصيل و الخلاف و من أحب الوقوف على ذلك فليظره في كتاب «الإفناع» لأبى جعفر بن الباذش- رحمه الله- فإنه قد أحكم القول فيه.

المسألة الثالثة: في محل استعمال الاستعاذة.

و الخلاف في التزام استعمالها قبل القراءة و قبل البسملة غير أنا لو نزلنا الآية، لاقتضى لفظها تقديم القراءة على التعوذ بدليل أنك إذا قلت: إذا رأيت هلال رمضان فصم، و إذا رأيت هلال شوال فأفطر- لزم أن الصوم و الفطر لا يكونان مطلوبين إلا بعد حصول الرؤية؛ فكذا قوله- تعالى:- فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ [] يقتضى أن الاستعاذة لا تكون إلا بعد القراءة «١»، فلما وجدنا الاتفاق على العمل بتقديم التعوذ على القراءة دل ذلك على أن في الآية إضمارا، و أن المراد: فإذا أردت قراءة القرآن فاستعذ.

(١) و بيان ذلك: أن قوله تعالى: فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ [النحل]:

٩٨] يدل على أن قراءة القرآن شرط، و ذكر الاستعاذة جزءا، و الجزء متأخر عن الشرط؛ فوجب أن تكون الاستعاذة متأخرة عن القراءة.

و قد قيل في تأييد ذلك: هذا موافق لما فى العقل؛ لأن من قرأ القرآن فقد استوجب الثواب العظيم، فربما يداخله العجب، فيسقط ذلك الثواب؛ لقوله- عليه الصلاة و السلام- «ثلاث مهلكات...» و ذكر منها إعجاب المرء بنفسه؛ فلهذا السبب أمره الله تعالى بأن يستعذ من الشيطان؛ لئلا يحمله الشيطان بعد القراءة على عمل محبط ثواب تلك الطاعة.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٣٩

و هذا من باب المجاز الذى أقيم فيه المسبب مقام السبب؛ لأن إرادة القراءة هى السبب فى حصول القراءة «١»، و نظير هذه الآية قوله- تعالى:- إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ... الآية [المائدة: ٦] إذا تأولنا أنه أراد القيام إلى الصلاة مطلقا فيكون المعنى: إذا أردتم القيام إلى الصلاة فاغسلوا.

و أما إن تأولنا أنه أراد: إذا قمتم من النوم إلى الصلاة- فلا يصح التنظير بين الآيتين، و الله- جل جلاله- أعلم.

المسألة الرابعة: فى حكم الاستعاذة:

من حيث الأمر «٢» الوارد بها فى قوله- تعالى:- فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ

- قالوا: و لا يجوز أن يكون المراد من قوله تعالى: فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ أَى:

إذا أردت قراءة القرآن؛ كما فى قوله تعالى: إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا [المائدة: ٦].

و المعنى: إذا أردتم القيام فتوضؤوا؛ لأنه لم يقل: فإذا صليتم فاغسلوا؛ فيكون نظير قوله: فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ، و إن سلمنا كون هذه الآية نظير تلك، فنقول:

نعم، إذا قام يغسل عقيب قيامه إلى الصلاة؛ لأن الأمر إنما ورد بالغسل عقيب قيامه، و أيضا: فالإجماع دل على ترك هذا الظاهر، و إذا ترك الظاهر في موضع لدليل، لا يوجب تركه في سائر المواضع لغير دليل.
ينظر: اللباب (١/ ٨٢-٨٣).

(١) و هذا ما عليه جمهور الفقهاء؛ فقد قالوا: إن قوله تعالى: فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِالشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ قال تعالى عنه- أن النبي صلى الله عليه و سلم حين افتتح الصلاة قال: «الله أكبر كبيرا: ثلاث مرات، و الحمد لله كثيرا: ثلاث مرات، و سبحان الله بكرة و أصيلا: ثلاث مرات» ثم قال: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم من همزه و نفخه و نفثه».

و مما يقوى ذلك من المناسبات العقلية، أن المقصود من الاستعاذة نفى وساوس الشيطان عند القراءة؛ قال تعالى: وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ [الحج: ٥٢] فأمره الله تعالى بتقديم الاستعاذة قبل القراءة؛ لهذا السبب.
قال ابن الخطيب- رحمه الله تعالى:- و أقول: هاهنا قول ثالث: و هو أن يقرأ الاستعاذة قبل القراءة؛ بمقتضى الخبر، و بعدها؛ بمقتضى القرآن؛ جمعا بين الدلائل بقدر الإمكان.
ينظر: اللباب (١/ ٨٤-٨٦).

(٢) الأمر منقسم إلى قسمين:

الأول: نفسى، و هو الطلب القائم بذاته- عز و جل- الذى هو أحد مدلول الكلام النفسى المتنوع إلى أمر و نهى، و خبر و استخبار، فالأمر النفسى نوع من أنواع هذا المدلول.

القسم الثانى: لفظى، و هو يتضمن اللفظ الوارد فى القرآن الكريم، و السنة النبوية-

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ١٤٠

الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ [النحل: ٩٨]. و قد ثبت أن صيغته «افعل» تستعمل لمعان كالوجوب «١»،

- المطهرة، الذى قام بتبليغه الرسول صلى الله عليه و سلم و أما تعريف الأمر اللفظى اصطلاحا فهو الأمر اللفظى المركب من همزة و ميم و راء:

أمر، المسمى بالأمر اللسانى، فسمى اللفظ المركب من الحروف الثلاثة بهيئتها المتقدمة هو صيغة الأمر، مثل: وَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ [المزمل: ٢٠]، وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ [البقرة: ١٩٦]، اذهب، تعلم، و نحو هذا من صيغ الأمر الدالة على طلب الفعل؛ فإن صيغة أَقِيمُوا الصَّلَاةَ و ما عطف عليها لم تخرج عن كونها أفعالا طالبة للصلاة، و الزكاة و الحج، و الذهاب و التعلم، هذا هو مسمى الأمر.
أما مسمى الصيغة، فهي دلالتها على الوجوب، أو الندب.

و قد اختلفت الآراء فى مسمى الأمر اللسانى و معناه، إلى ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب الجمهور، فقد عرفوا الأمر بهيئته المذكورة المتقدمة- بأنه القول الطالب للفعل مطلقا، و تفسير الإطلاق سواء أصدر الأمر من الأعلى للأدنى، كأوامر الله تعالى و أوامر الحاكم لشعبه؛ فإن الله- سبحانه- يعلو عن الخلق؛ لأنه خالق، و كذا الحاكم أعلى من شعبه، و هم المحكومون؛ و لهذا يقولون: الأمر الصادر من الحاكم برقم كذا، أم كان صادرا من الأدنى إلى الأعلى، أم كان صادرا من المساوى لمساويه، فكل هذا يسمى أمرا فى اللغة.

و أما إذا خص العرف الأمر الصادر من الأدنى إلى الأعلى بالسؤال، و خص المساوى بالانتماس- فهذا اصطلاح عرفى، و كلامنا فى مسمى الأمر اللغوى؛ فإنه أمر فى جميع الأحوال؛ لأن علماء اللغة لم يفرقوا- فى وضع لفظ الأمر على مسماه الذى هو صيغة «افعل»- بين صدوره من الأعلى رتبة، أو من الأدنى، أو من المساوى. و إلى هذا مال البيضاوى فى «المنهاج».

الثاني: يرى فريق من المعتزلة، و طائفة كبيرة من الأشاعرة، أن الأمر هو القول الطالب للفعل بشرط صدوره ممن هو أعلى رتبة، لمن هو أدنى منها.

الثالث: يرى الإمام الرازي، و ابن الحاجب، و الآمدي أنه هو القول الطالب للفعل بشرط الاستعلاء.
الأمر النفسى:

ماهيته: هو الطلب المتعلق بإيجاد الفعل على سبيل الحتم و الإلزام؛ و لهذا يكون تعريفه: هو الخطاب الطالب للفعل طلبا جازما، هذا إذا قلنا: إن الأصل فى الأمر الإيجاب. و عرفه ابن الحاجب فى مختصر المنتهى بأنه اقتضاء فعل غير كف. و لما رأى ابن الحاجب القيود المختلفة فى التعريف قال: على سبيل الاستعلاء السعد و صاحب التيسير: هذا تعريف الأمر النفسى. و قد عرفه الغزالي بأنه القول المقتضى طاعة المأمور بفعل المأمور به. و هذا التعريف لإمام الحرمين، و القاضى أبى بكر الباقلانى.

ينظر: البرهان (٢٠٣/١)، و البحر المحيط (٣٤٢)، و الإحكام فى أصول الأحكام (١٢٠/٢)، و سلاسل الذهب ص (١٢٠).

(١) هو الفعل الذى طلبه الشارع طلبا جازما: كالصلاة المدلول على طلبها طلبا جازما بقوله-

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ١٤١

و الندب «١»، و الإرشاد، و غير ذلك مما أحكمه أهل أصول الفقه، و أنهوه إلى خمسة عشر معنى «٢»، و ليس هذا موضع بسط تلك المعانى، و الذى يصح

- تعالى: أَقِيمُوا الصَّلَاةَ، و كالحج المدلول على طلبه طلبا جازما بقوله تعالى: وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا و كالصيام المدلول على وجوبه بقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ.

ينظر: البحر المحيط للزركشى (١٧٦/١)، البرهان لإمام الحرمين (٣٠٨/١)، سلاسل الذهب للزركشى (١١٤)، الإحكام فى أصول الأحكام للآمدي (٩١/١)، التمهيد للإسنوى (٥٨)، نهاية السؤل له (٣٧/١)، زوائد الأصول له ٢٣٢، منهاج العقول للبدخشى (٥٤/١)، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصارى (١٠)، التحصيل من المحصول للأرموى (١٧٢/١)، المستصفي للغزالي (٢٧/١)، حاشية البناني (٨٨/١)، الإبهاج لابن السبكي (٥١/١)، الآيات الينيات لابن قاسم العبادى (١٣٥/١)، حاشية العطار على جمع الجوامع (١١١/١)، المعتمد لأبى الحسين (٤/١)، التحرير لابن الهمام (٢١٧)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (١٨٥/٢)، حاشية التفتازانى و الشريف على مختصر المنتهى (٢٢٥/١)، شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى (١٢٣/٢)، الموافقات للشاطبي (١٠٩-١١٣)، ميزان الأصول للسمرقندى (١٢٨/١)، الكوكب المنير للفتوحى (١٠٥).

(١) هو فى اللغة: المدعو لمهم، مأخوذ من الندب و هو الدعاء لذلك، و منه قول الشاعر:

لا يسألون أخاهم حين يندبهم فى النائبات على ما قال برهانا و فى الاصطلاح: المطلوب فعله شرعا من غير ذم على تركه مطلقا. فالمطلوب فعله شرعا: احتراز به عن: الحرام، و المكروه، و المباح، و غيره من الأحكام الثابتة بكتاب الوضع و الإخبار.

و نفى الذم على الترك: احتراز عن الواجب المضيق، و مطلقا: احتراز عن المخير و الموسع و الكفاية.

و قولهم: هو ما فعله خير من تركه- مردود بالأكل قبل ورود الشرع؛ فإنه خير من تركه؛ لما فيه من اللذة و استبقاء المهجة، و ليس مندوبا. و ما قيل: هو ما يمدح على فعله، و لا يذم على تركه- منقوض بأفعاله تعالى؛ فإنها كذلك و ليست مندوبة.

و من أسمائه: (المرغب فيه) أى: بالطاعة، و (المستحب) أى: من الله، و (النفل) أى:

الطاعة غير الواجبة، و (التطوع) أى: الانقياد فى قربة بلا احتتم، و (السنة) أى: الطاعة غير الواجبة؛ لأنها تذكر فى مقابلة الواجب.

ينظر: شرح المختصر (١٢٩/١)، البحر المحيط للزركشى (٢٨٤/١)، البرهان لإمام الحرمين: (٣١٠/١)، سلاسل الذهب للزركشى ص (١١١)، الإحكام فى أصول الأحكام للآمدي (١١١/١)، نهاية السؤل للإسنوى (٧٧/١)، زوائد الأصول له ص (١٦٨)، منهاج العقول

للبدخشي (١/ ٦٢)، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ص (١٠).

(٢) إن المستقرئ لنصوص القرآن و السنة يدرك أنه لا توجد آية من آيات الأحكام- و حديث من أحاديث الأحكام- تخلو غالباً من صيغ قول تدل على طلب موجه إلى المكلف بأمر، أو بكف عنه.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٤٢

هنا- إن شاء الله- الحمل على الندب، و أن فعلها خير من تركها، مع أنه لا حرج

- و لطلب الفعل صيغ مختلفة نوردها فيما يلي:

١- فعل الأمر: و ذلك بصيغته المعروفة مثل قوله تعالى: وَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ [الحج: ٧٨].

٢- صيغة المضارع المقترن ب (لام الأمر) مثل قوله تعالى: فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ [البقرة: ١٨٥].
و مثل: وَ لِيُوفُوا نُذُورَهُمْ، وَ لِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ [الحج: ٢٩].

و مثل: لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ [الطلاق: ٧].

٣- صيغة المصدر القائم مقام فعل الأمر، مثل قوله تعالى: فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ [المائدة: ٨٩].

و مثل قوله تعالى: فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ [محمد: ٤].

٤- جملة خبرية يراد بها الطلب، مثل قوله تعالى: وَ الْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ [البقرة: ٢٣٣].
إذ ليس المراد من هذا النص الإخبار عن حصول الإرضاع من الوالدات لأولادهن؛ و إنما المراد هو أمر الوالدات بإرضاع أولادهن، و طلب إيجاده منهن.

و مثل قوله تعالى: وَ لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا [النساء:

١٤١].

فإن الظاهر من هذه الآية أنها للخبر، و إنما المراد بها أمر المؤمنين ألا يمكنوا الكافرين من التجبر عليهم، و التكبر بأية صفة كانت.

و مثل قوله صلى الله عليه و سلم فيما أخرجه الشيخان: (لا تنكح البكر حتى تستأذن).

و قد اتفق الأصوليون على أن صيغة الأمر تستعمل في مدلولات كثيرة، لكن لا تدل على واحد من هذه المدلولات بعينه إلا بقريته، و هذه المدلولات هي:

١- الإيجاب: نحو قوله تعالى: وَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ [المزمل: ٢٠].

٢- الندب: مثل قوله تعالى: فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا [النور: ٣٣].

و العلاقة بين الندب و الإيجاب مطلق الطلب؛ فهو الجامع بينهما.

٣- الإرشاد: و هو مدلول من مدلولات صيغة الأمر المستعملة فيها مثل قوله تعالى فَآكْتُبُوهُ [البقرة: ٢٨٢]، و ذلك في الدين.

و مثل الأمر بالشهادة في البيع كقوله تعالى: وَ أَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ [البقرة: ٢٨٢].

٤- الإباحة: نحو قوله سبحانه: كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ [المؤمنون: ٥١] فإن الأكل، من الطيب مباح.

٥- التعجيز: نحو قوله تعالى: فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ [البقرة: ٢٣]، فإن الإتيان بمثل آية من القرآن، أو سورة مثل سورة مستحيل، خارج عن قدرة الخلق، فكان الأمر هنا للإعجاز، و أما القرينة، فهي التحدى.

٦- الدعاء: نحو قوله سبحانه: وَ اغْفُ عَنَّا وَ اغْفِرْ لَنَا وَ ارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ [البقرة: ٢٨٦].

٧- الإهانة: نحو قوله عز و جل: ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ [الدخان: ٤٩].-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٤٣

في تركها، وكذا قال الشيخ في كتاب «الكشف»: [إن] «١» معناه الندب، والإرشاد. ولو قيل: إنها للوجوب، لكان وجهها، والأول أظهر، والله - عز وجل - أعلم «٢».

٨- التهديد: مثل قوله تعالى: اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ [فصلت: ٤٠]، وقوله: وَاسْتَفْزِرْ مِنْ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ [الإسراء: ٦٤]، ومنه الإنذار، نحو قوله تعالى: قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ [إبراهيم: ٣٠].

٩- الإكرام: نحو قوله تعالى: ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ [الحجر: ٤٦]، وذلك في الجنة؛ فإن المقام مقام إكرام المؤمنين، والذي دل على الإكرام قوله تعالى: بِسَلَامٍ آمِنِينَ [الحجر: ٤٦]؛ فإنها قرينة على ذلك.

١٠- الامتنان: مثل قوله تعالى: وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ [المائدة: ٨٨]، فإن الأمر بالأكل وارد للامتنان؛ لأننا محتاجون إليه، وقد تفضل علينا بنعمه، وأباح لنا التمتع بها.

١١- التسوية بين الأمرين والشئيين: نحو قوله تعالى: فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا [الطور: ١٦].

١٢- التمني: وهو طلب الشيء البعيد المستحيل حصوله، ومنه قول امرئ القيس:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجل بصبح و ما الإصباح منك بأمثل ١٣- التسخير: كقوله تعالى: كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ [البقرة: ٦٥]، والتسخير في اللغة هو: التذليل والامتهان في الفعل.

١٤- التحقير: نحو قوله تعالى: قَالَ لَهُمْ مُوسَى أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ [الشعراء:

٤٣]؛ وذلك عند ما جمع السحرة، وتحداهم موسى - عليه السلام - و طلبوا إليه أن يلقي عصاه، فقال لهم: بل ألقوا؛ وذلك لعدم اكترائه لهم؛ لأن ما يفعله السحرة من سحر أمام المعجزة أمر هين حقير.

١٥- التكوين: مثل قوله تعالى: إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ [يس: ٨٢] فإن في التكوين سرعة الانتقال من العدم إلى الوجود، وهو سبحانه الذي يقدر على ذلك.

وفي أ: وجهها.

(١) سقط في ب.

(٢) وقد وجد لكل من الوجهين من يحتج له؛ فقد قال عطاء - رحمه الله تعالى -: الاستعاذة واجبة لكل قراءة، سواء كانت في الصلاة أو غيرها.

وقال ابن سيرين - رحمه الله تعالى - إذا تعوذ الرجل مرة واحدة في عمره، فقد كفى في إسقاط الوجوب، وقال الباقر: إنها غير واجبة.

حجة الجمهور: أن النبي صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم و بجل وعظم - لم يعلم الأعرابي الاستعاذة في جملة أعمال الصلاة.

ولقائل أن يقول: إن ذلك الخبر غير مشتمل على بيان جملة واجبات الصلاة؛ فلم يلزم من عدم الاستعاذة فيه، عدم وجوبها.

و احتج عطاء على وجوب الاستعاذة بوجوه:-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٤٤

باب التسمية

إشارة

اعلم أن التسمية مصدر: سَمِيَ يَسْمَى، كالتهنئة والتسليء، ثم إن التسمية تقال بمعنيين:

أحدهما: وضع الاسم على المسمى كقولك: سميت ابني محمدا، تريد جعلت هذه الكلمة اسما له، و علامة عليه يعرف بها، و حاصل هذا المعنى: إنشاء وضع الاسم على المسمى.

و المعنى الثاني: ذكر الاسم الموضوع على المسمى بعد استقرار الوضع كما يقول الرجل لصاحبه: إن فلانا يفعل كذا فاحذره و لا تسمنى، أى لا تذكر اسمى له، و على هذا حديث أبى «١» - رضى الله عنه - حين قال له النبى صلى الله عليه و سلم: «إن الله أمرنى أن أقرأ عليك القرآن». فقال: آله سمانى لك؟ قال: «الله سماك لى». «٢»

- الأول: أنه - عليه الصلاة و السلام - واطب عليه؛ فيكون واجبا - لقوله تعالى:
وَ اتَّبِعُوهُ [الأعراف: ١٥٨].

الثاني: أن قوله تعالى: فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ [النحل]:
فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ [النحل]:

٩٨] و ذكر الحكم عقيب الوصف المناسب يدل على التعليل، و الحكم يتكرر بتكرار العلة.

الثالث: أنه - تعالى - أمر بالاستعاذة؛ لدفع شر الشيطان، و هو واجب، و ما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب.

و التعوذ فى الصلاة مستحب قبل القراءة عند الأكثرين.

و قال مالك - رضى الله تعالى عنه -: لا يتعوذ فى المكتوبة، و يتعوذ فى قيام شهر رمضان للآية و الخبر، و كلاهما يفيد الوجوب، فإن لم يثبت الوجوب، فلا أقل من الندب.

ينظر: اللباب (١/ ٨٦ - ٨٨).

(١) أبى بن كعب بن قيس بن عبيدة بن يزيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار، الأنصارى الخزرجى، أبو المنذر المدنى، سيد القراء، كتب الوحى و شهد بدرا و ما بعدها، له مائة و أربعة و ستون حديثا.

اتفق البخارى و مسلم على ثلاثة، و انفرد البخارى بأربعة و مسلم بسبعة. و عنه: ابن عباس و أنس و سهل بن سعد و سويد بن علقمة و مسروق و خلق كثير. كان ربه نحيفا أبيض الرأس و اللحية، و قد أمر الله - عز و جل - نبيه عليه الصلاة و السلام أن يقرأ عليه، رضى الله عنه. و كان ممن جمع القرآن، و له مناقب، رحمه الله تعالى. و توفى سنة عشرين أو اثنتين و عشرين أو ثلاثين أو ثلاث و ثلاثين. و قال بعضهم: صلى عليه عثمان، رضى الله عنه. ينظر: الخلاصة (١/ ٦٢) (٣٢٩)، و تهذيب التهذيب (١/ ١٨٧)، و تقريب التهذيب (١/ ٤٨)، و الإصابة (١/ ١٦)، و الثقات (٣/ ٥).

(٢) أخرجه البخارى (٧/ ٥٠٥) كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب أبى بن كعب (٣٨٠٩) -

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ١٤٥

و على هذا المعنى الثانى وقع تبويب الحافظ؛ لأنه يريد أن يبين مذاهب القراء فى المواطن التى يذكرون فيها اسم الله - تعالى - الذى قد ثبت و استقر أنه سمي به نفسه فقال: «بسم الله الرحمن الرحيم» و عبر الشيخ، و الإمام بالبسملة بدل التسمية كما ورد يقال لمن قال: باسم الله - بسم الله - و هى لغة مولدة و قد جاءت فى الشعر، قال عمر بن أبى ربيعة «١»:

لقد بسملت لىلى غداة لقيتها فيا حبذا ذاك الحبيب المبسمل «٢»

- و مسلم (٢/ ٥٥٠) كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب قراءة القرآن على أهل الفضل (٢٤٥/ ٧٩٩) و أحمد (٣/ ١٣٠، ١٣٧، ١٨٥، ٢٧٣) و عبد بن حميد (١١٩٣) و النسائى فى الكبرى (٦/ ٥٢٠) كتاب التفسير، باب سورة (البينة)، و الترمذى (٦/ ١٢٨) كتاب المناقب، باب مناقب معاذ بن جبل و زيد بن ثابت و أبى (٣٧٩٢) و أبو يعلى (٢٨٤٣) و (٢٩٩٥) و (٣٢٤٦) و الطحاوى فى شرح مشكل الآثار

(٥٥٨٨) و ابن حبان (٧١٤٤) و أبو نعيم في الحلية (١ / ٢٥١) و (٩ / ٥٩) و البيهقي في الشعب (٢٢٠٣) و (٢٢٠٤) من طرق عن قتادة عن أنس بن مالك قال: قال النبي صلى الله عليه و سلم لأبي: «إن الله أمرني أن أقرأ عليك لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب...» قال: و سمانى؟ قال: «نعم»؛ فبكى.

و له شاهد من حديث أبي بن كعب:

أخرجه أحمد (١٢٢ / ٥، ١٢٣) و البخارى فى خلق أفعال العباد (ص ٦٧، ٦٨) من طريق عبد الرحمن بن أبزى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: «إن الله - تبارك و تعالى - أمرني أن أعرض القرآن عليك» قال: و سمانى لك ربي تبارك و تعالى؟ قال: (بفضل الله و رحمته فبذلك فلتفرحوا) هكذا قرأها أبى.

و أخرجه أحمد (٥ / ١٣١) و الترمذى (٣٧٩٣) و (٣٨٩٨) و عبد الله بن أحمد فى زوائده (٥ / ١٣٢) من طريق زر بن حبيش عن أبى بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال له: «إن الله أمرني أن أقرأ عليك، فقرأ عليه: لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب...» فقرأ فيها... الحديث. شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات ١٤٥ باب التسمية

و أخرجه النسائى فى الكبرى (٨ / ٥) كتاب فضائل القرآن، باب ذكر قراء القرآن من طريق: أبى العالیه عن أبى قال: قال لى رسول الله صلى الله عليه و سلم: «أمرت أن أقرأك القرآن» قال: قلت: أو ذكرت هناك؟ قال: «نعم»؛ فبكى أبى، قال فلا- أدرى أ بشوق أو بخوف.

(١) عمر بن عبد الله بن أبى ربيعة المخزومى القرشى. أبو الخطاب: أرق شعراء عصره، من طبقة جرير و الفرزدق و لم يكن فى قريش أشعر منه. ولد سنة (٢٣ هـ) فى الليلة التى توفى بها عمر بن الخطاب، فسمى باسمه، و كان يفتدى على عبد الملك بن مروان فيكرمه و يقربه. و رفع إلى عمر بن عبد العزيز أنه يتعرض لنساء الحاج و يشبب بهن؛ فنفاه إلى «دهلك»، ثم غزا فى البحر فاحترقت السفينة به و بمن معه، فمات فيها غرقاً سنة (٩٣ هـ).

ينظر: الأعلام (٥ / ٥٢)، و وفيات الأعيان (١ / ٣٥٣)، و الأغاني (١ / ٤١).

(٢) البيت بلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص ٢٤)، و الدرر (٥ / ٢٢٤)، و سمط اللآلى (ص ٩٠٩)،-

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ١٤٦

و المذكور عن أهل اللغة كما قال يعقوب بن السكيت «١» و المطرز «٢»،

- و لسان العرب (بسم)، و همع الهوامع (٢ / ٨٩).

و يروى: (ألا حبذا) بدلا من (فيا حبذا).

(١) شيخ العربية، أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق بن السكيت البغدادي النحوى المؤدب، مؤلف كتاب إصلاح المنطق، دين خير، حجة فى العربية.

أخذ عن: أبى عمرو الشيبانى، و طائفة.

روى عنه: أبو بكر الضبى، و أحمد بن فرح المفسر، و جماعة، و كان أبوه مؤدبا، فتعلم يعقوب، و برع فى النحو و اللغة، و أدب أولاد الأمير محمد بن عبد الله بن طاهر، ثم ارتفع محله، و أدب ولد المتوكل. و له من التصانيف نحو من عشرين كتابا. و روى أبو عمر عن ثعلب، قال: ما عرفنا لابن السكيت خربة قط.

وقيل: إنه أدب مع أبيه الصبيان. و روى عن الأصمعى، و أبى عبيدة، و الفراء، و كتبه صحيحة نافلة. مات سنة أربع و أربعين و مائتين. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢ / ١٦-١٩)، و طبقات النحويين و اللغويين (٢٠٢-٢٠٤)، و الفهرست (٧٩)، و تاريخ بغداد (١٤ / ٢٧٣-٢٧٤)، و نزهة الألباء (١٢٢)، و معجم الأدباء (٢٠ / ٥٠-٥٢)، و وفيات الأعيان (٦ / ٣٩٥-٤٠٢)، و العبر (١ / ٤٤٣)، و البدايه و النهاية

(١/ ٣٤٦)، و النجوم الزاهرة (٢/ ٣١٧ - ٣١٨)، و بغية الوعاة (٢/ ٣٤٩).

(٢) محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر الزاهد المطرز اللغوي غلام ثعلب، ولد سنة إحدى و ستين و مائتين.

قال التنوخي: لم أر قط أحفظ منه، أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة، و لسعة حفظه نسب إلى الكذب.

و قال ابن برهان: لم يتكلم في العربية أحد من الأولين و الآخرين أعلم منه.

و قال الخطيب: كان أهل اللغة يطعنون عليه، و يقولون: لو طار طائر في الجو قال:

حدثنا ثعلب، عن ابن الأعرابي، و يذكر في ذلك سببا، و أما أهل الحديث فيصدقونه و يوثقونه، قال: و ولي معز الدولة شرطة بغداد مملوكا يقال له خواجا، فبلغ أبا عمر و هو على الياقوتة، فقال: اكتبوا: «ياقوتة خواجا، الخواج في اللغة: الجوع»، ثم فرغ عليه بابا؛ فاستعظم الناس من كذبه و تتبعوه، فقال لي أبو علي الحاتمي: أخرجنا في أمالي الحامض، عن ثعلب، عن ابن الأعرابي: الخواج: الجوع.

قال: و كان يؤدب ولد القاضي أبي عمر محمد بن يوسف، فأملى عليه يوما نحو ثلاثين مسألة في اللغة، و ذكر غريبها، و ختمها بيتين من الشعر.

و حضر ابن دريد، و ابن الأنباري، و ابن مقسم عند القاضي، فعرض عليهم تلك المسائل، فما عرفوا منها شيئا، و أنكروا الشعر، فقال لهم القاضي: ما تقولون فيها؟

فقال ابن الأنباري: أنا مشغول بتصنيف مشكل القرآن، و لا أقول شيئا. و قال ابن مقسم كذلك، و قال: أنا مشغول بالقراءات. و قال ابن دريد: هذه المسائل من مصنوعات -

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٤٧

و الثعالبي «١»، و غيرهم من أهل اللغة: «بسم الرجل» إذا قال:

باسم الله.

و يقال: «قد أكثر من البسمة» أي: من «باسم الله».

و البسمة: مصدر جمعت حروفه من «باسم الله» كالحوقلة من «لا حول و لا قوة».

إلا بالله»، «و الحسبلة» من حسبي الله، تقول في الفعل: «بسم» و معناه قل: «باسم الله»، و يجرى في تصاريفه مجرى «دحرج»، و كذلك

«حوقل» و «حسبل» و نحوهما [مثل: «هلل» إذا قال: لا إله إلا الله، و «حمدل» إذا قال: الحمد لله، و «حيعل» إذا قال: حي على الصلاة، و

«جعفل» إذا قال: جعلت فداك، و «طبقل» إذا قال:

أطال الله بقاءك، و «دمعز» إذا قال: أدام الله عزك «٢» [«٣» و اعلم أنه لما كانت التسمية

- أبي عمر، و لا- أصل لها في اللغة، فبلغه ذلك، فاجتمع بالقاضي و سأله إحضار دواوين جماعة من قدماء الشعراء، سماهم، ففتح القاضي خزائنه، و أخرج له تلك الدواوين، فلم يزل أبو عمر يعمد إلى كل مسألة، و يخرج لها شاهدا من كلام العرب، و يعرضه على القاضي، حتى استوفاهما، ثم قال: و هذان البيتان أنشدتهما ثعلب بحضرة القاضي، و كتبهما القاضي بخطه على ظهر الكتاب الفلاني، فأحضر الكتاب، فوجد البيتين على ظهره بخطه كما قال. فبلغ ابن دريد ذلك؛ فما ذكره بلفظة حتى مات.

و كان الأشراف و الكتاب يحضرون عنده ليسمعوا منه، فجمع جزءا في فضل معاوية، فكان لا يدع أحدا يقرأ عليه شيئا حتى يبتدىء بقراءة ذلك الجزء، و كان إبراهيم بن أيوب ابن ماسي ينفذ إليه كفايته وقتا بعد وقت، فقطع عنه ذلك مدة، ثم أنفذ إليه جملة رسمية، و كتب إليه يعتذر من تأخيره، فرده، و أمر أن يكتب على رقعة: أكرمتنا فملكتنا، و عرضت عنا فأرحتنا.

و له من التصانيف: اليواقيت، شرح الفصيح، فائت الفصيح، غريب مسند أحمد، المرجان، الموشح، تفسير أسماء الشعراء، فائت

الجمهرة، فائت العين، ما أنكره الأعراب على أبي عبيدة، المداخل، وغير ذلك.

مات سنة خمس وأربعين و ثلاثمائة ببغداد.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ١٦٤-١٦٦).

(١) أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل النيسابوري، العلامة شيخ الأدب الشاعر، مصنف كتاب «يتيمه الدهر في محاسن

أهل العصر»، وله كتاب «فقه اللغة»، و كتاب «سحر البلاغة»، و كان رأسا في النظم و النشر.

مات سنة ثلاثين و أربعمائه، و له ثمانون سنة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٣٧-٤٣٨)، و طبقات النحويين و اللغويين (٣٨٧-٣٨٩)، و نزهة الألباء (٣٦٥)، و وفيات الأعيان (٣/

١٧٨-١٨٠)، و المختصر في أخبار البشر (٢/ ١٦٢)، و العبر (٣/ ١٧٢)، و مرآة الجنان (٣/ ٥٣، ٥٤).

(٢) و هذا شبيه باب النحت في النسب، أي أنهم يأخذون اسمين، فيحتون منهما لفظا واحدا، فينسبون إليه؛ كقولهم: (حضرى، و

عقبسى، و عبشمى) نسبة إلى (حضر موت، و عبد قيس، و عبد شمس) قال الشاعر:

و تضحك منى شيخه عبشمية كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا و هو غير مقيس؛ فلا جرم أن بعضهم قال فى: (بسم و هلى): إنها لغه

مولدة.

ينظر: اللباب (١/ ١١٦-١١٧).

(٣) ما بين المعقوفين سقط فى ب.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ١٤٨

منقولة فى المصحف بخط المصحف بلفظ «بسم الله الرحمن الرحيم» (١) و هو نص ما فى بطن سورة النمل أيضا؛ لذلك لم يقع فى

لفظها اختلاف، و لم يحتج الحافظ و لا غيره أن يقول: المختار فى لفظها كذا بخلاف ما مر فى الاستعاذة.

(١) (بسم الله): جار و مجرور، و الباء متعلق بمضمر، فنقول: هذا المضمرة يحتمل أن يكون اسما، و أن يكون فعلا، و على التقديرين،

فيجوز أن يكون متقدما و متأخرا، فهذه أقسام أربعة:

أما إذا كان متقدما، و كان فعلا، فكقولك: أبدأ بسم الله.

و إن كان متقدما، و كان اسما، فكقولك: ابتدائى بسم الله.

و إن كان متأخرا و كان فعلا فكقولك: بسم الله أبدأ.

و إن كان متأخرا، و كان اسما، فكقولك: بسم الله ابتدائى.

و أيهما أولى: التقديم أم التأخير؟

قال ابن الخطيب: كلاهما ورد فى القرآن الكريم، أما التقديم، فكقوله: بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَ مُرْسَاهَا [هود: ٤١] و أما التأخير، فكقوله

تعالى: اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ [العلق: ١]، و قال ابن عادى الحنبلى: التقديم أولى؛ لأنه- تعالى- قديم واجب الوجود لذاته، فيكون وجوده

سابقا على وجود غيره؛ لأن السبق بالذات يستحق السبق فى الذكر؛ قال تبارك و تعالى: هُوَ الْأَوَّلُ وَ الْآخِرُ [الحديد: ٣] و قال تعالى: لِلَّهِ

الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَ مِنْ بَعْدُ [الروم: ٤]، و قال تعالى: إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ [الفاتحة: ٥].

قال أبو بكر الرازى- رحمه الله تعالى-: إضمار الفعل أولى من إضمار الاسم؛ لأن نسق تلاوة القرآن يدل على أن المضمرة هو الفعل، و

هو الأمر، لأنه- تبارك و تعالى- قال:

إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، فكذا قوله تعالى: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، التقدير:

قولوا: بسم الله.

قال ابن عادل الحنبلي: لقائل أن يقول: بل إضمار الاسم أولى؛ لأننا إذا قلنا: تقدير الكلام: بسم الله ابتداء كل شيء، كان هذا إخباراً عن كونه مبدأ في ذاته لجميع الحوادث، ومخالفاً لجميع الكائنات، سواء قاله قائل، أو لم يقله، ولا شك أن هذا الاحتمال أولى. وفي الاسم خمس لغات: (اسم) بضم الهمزة وكسرهما، و (سم) بكسر السين وضمها، وقال أحمد بن يحيى: من قال: سم، بضم السين، أخذه من: سموت أسمو، ومن قال بالكسر أخذه من: سميت أسمى، و على اللغتين قوله: و عامنا أعجبنا مقدمه يدعى أبا السمع و قرضاب سمه مبركا لكل عظم يلحمه ينشد بالوجهين. شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٤٩

- و أنشدوا على الكسر:

باسم الذى فى كل سورة سمه فعلى هذا يكون فى لام (اسم) وجهان: أحدهما: أنها واو.

و الثانى: أنها ياء، و هو غريب، و لكن أحمد بن يحيى - رحمه الله تعالى - جليل القدر ثقة فيما ينقل.

و [اللغة الخامسة:] (سمى) مثل: هدى؛ و استدلوا على ذلك بقول الشاعر:

و الله أسماك سما مباركاً أترك الله به إيثاركا و لا دليل فى ذلك؛ لجواز أن يكون من لغة من يجعله منقوصاً مضموم السين، و جاء به منصوباً، و إنما كان ينتهض دليلاً لو قيل: (سمى) حاله رفع أو جر.

و همزته همزة وصل، أى: تثبت ابتداءً، و تحذف درجا، و قد تثبت ضرورة؛ كقوله:

و ما أنا بالمخسوس فى جذم مالك و لا من تسمى ثم يلتزم الاسما و هو أحد الأسماء العشرة التى ابتدئ فى أوائلها بهمزة الوصل و هى: اسم، و است، و ابن، و ابنم، و ابنه، و امرؤ، و امرأه، و اثنان، و اثنتان، و ايمن فى القسم.

و الأصل فى هذه الهمزة أن تثبت خطأً، كغيرها من همزات الوصل. و إنما حذفها حين يضاف الاسم إلى الجلالة خاصة؛ لكثرة الاستعمال.

و قيل: ليوافق الخط اللفظ.

و قيل: لا حذف أصلاً؛ و ذلك لأن الأصل: (سم) أو (سم) بكسر السين أو ضمها، فلما دخلت الياء سكنت السين تخفيفاً؛ لأنه وقع بعد الكسرة كسرة أو ضمة.

قال ابن الخطيب - رحمه الله تعالى -: إنما حذفوا ألف (اسم) فى قوله تعالى: (بسم الله) و أثبتوها فى قوله تعالى: اقرأ باسم ربك [العلق]: [لوجهين:

الأول: أن كلمة (بسم الله) المذكورة فى أكثر الأوقات عند أكثر الأفعال؛ فلأجل التخفيف حذفوا الألف، بخلاف سائر المواضع، فإن ذكرها يقل.

الثانى: قال الخليل - رحمه الله تعالى -: إنما حذفت الألف فى (بسم الله)؛ لأنها إنما دخلت بسبب أن الابتداء بالسين الساكنة غير ممكن، فلما دخلت الباء على الاسم نابت عن الألف، فسقطت فى الخط، و إنما لم تسقط فى اقرأ باسم ربك؛ لأن الباء لا تنوب عن الألف فى هذا الموضع، كما فى (بسم الله)؛ لأنه يمكن حذف الباء من اقرأ باسم ربك مع بقاء المعنى صحيحاً؛ فإنك لو قلت: اقرأ اسم ربك، صح المعنى، أما لو حذفت الباء من (بسم الله) لم يصح المعنى؛ فظهر الفرق.

قال بعضهم: فلو أضيفت إلى غير الجلالة ثبتت نحو: (باسم الرحمن)، هذا هو المشهور، و حكى عن الكسائى، و الأخفش - رحمه الله تعالى - عليهما - جواز حذفها إذا أضيفت إلى غير الجلالة من أسماء البارى تعالى، نحو: (بسم ربك) و (بسم الخالق).

و قد أطبق جميع الخلق على أن قولنا: (الله)، مخصوص بالله تبارك و تعالى، و كذلك قولنا: (الإله) مخصوص به سبحانه و تعالى. -

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٥٠

- و أما الذين كانوا يطلقون اسم الإله على غير الله - تعالى - فإنما كانوا يذكرونه بالإضافة كما يقال: (إله كذا)، أو ينكرونه كما قال - تبارك و تعالى - عن قوم موسى - عليه السلام -:

اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ [الأعراف: ١٣٨].

قال ابن الخطيب - رحمه الله تعالى -: اعلم أن هذا الاسم مخصوص بخواص لا توجد في سائر أسماء الله تعالى. فالأولى: أنك إذا حذف الألف من قولك: (الله) بقي الباقي على صورة (الله)، و هو مختص به سبحانه و تعالى، كما في قوله تعالى: وَ لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ [آل عمران: ١٨٩]، و إن حذف من هذه البقية اللام الأولى بقيت البقية على صورة (له)، كما في قوله تبارك و تعالى: لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ [الشورى: ١٢]، و قوله تعالى: لَهُ الْمُلْكُ وَ لَهُ الْحَمْدُ [التغابن: ١]، و إن حذف اللام الباقية كانت البقية (هو) و هو - أيضا - يدل عليه سبحانه و تعالى؛ كما في قوله تعالى: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ [الإخلاص: ١]، و قوله: لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ [البقرة: ٢٥٥] و الواو زائدة؛ بدليل:

سقوطها في التثنية و الجمع فإنك تقول: هما، و هم، و لا تبقى الواو فيهما، فهذه الخاصية موجودة في لفظ (الله) تعالى غير موجودة في سائر الأسماء، و كما حصلت هذه الخاصية بحسب اللفظ فقد حصلت - أيضا - بحسب المعنى؛ فإنك إذا دعوت الله - تبارك و تعالى - بالرحيم فقد وصفته بالرحمة، و ما وصفته بالقهر، و إذا دعوته بالعليم، فقد وصفته بالعلم، و ما وصفته بالقدرة. و أما إذا قلت: (يا الله)، فقد وصفته بجميع الصفات؛ لأن الإله لا يكون إلها إلا إذا كان موصوفا بجميع هذه الصفات؛ فثبت أن قولنا: (الله) قد حصلت له هذه الخاصية التي لم تحصل لسائر الأسماء.

الخاصية الثانية: أن كلمة الشهادة: هي الكلمة التي بسببها ينتقل الكافر من الكفر إلى الإيمان، و لو لم يكن فيها هذا الاسم، لم يحصل الإيمان، فلو قال الكافر: أشهد أن لا إله إلا الرحيم، أو إلا الملك، أو إلا القدوس - لم يخرج من الكفر، و لم يدخل الإسلام. أما إذا قال: أشهد أن لا إله إلا الله، فإنه يخرج من الكفر، و يدخل في الإسلام، و ذلك يدل على اختصاص هذا الاسم بهذه الخاصية الشريفة.

قال ابن عادل الحنبلي: و في هذا نظر؛ لأننا لا نسلم هذا في الأسماء المختصة بالله - سبحانه و تعالى - مثل: القدوس و الرحمن. و قد كتبوا لفظه (الله) بلامين، و كتبوا لفظه (الذى) بلام واحدة، مع استوائهما في اللفظ، و في أكثر الدوران على الألسنة، و في لزوم التعريف، و الفرق من وجوه:

الأول: أن قولنا: (الله) اسم معرب متصرف تصرف الأسماء، فأبقوا كتابته على الأصل. أما قولنا: (الذى) فهو مبنى من أجل أنه ناقص، مع أنه لا يفيد إلا مع صلته، فهو كـبعض الكلمة، و معلوم أن بعض الكلمة يكون مبتدأ؛ فأدخلوا فيه النقصان لهذا السبب، ألا ترى أنهم كتبوا قوله - تعالى - (اللدان) بلامين؛ لأن التثنية أخرجته عن مشابهة الحروف؛ لأن - شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٥١

- الحرف لا يثنى؟! الثاني: أن قولنا: (الله) لو كتب بلام واحدة لالتبس بقوله: (إله)، و هذا الالتباس غير حاصل في قولنا: (الذى).

الثالث: أن تفخيم ذكر الله - تعالى - في اللفظ واجب، هكذا في الخط، و الحذف ينافي التفخيم.

و أما قولنا: (الذى) فلا تفخيم له في المعنى، فتركوا - أيضا - تفخيمه في الخط.

قال ابن الخطيب - رحمه الله تعالى عليه -: (إنما حذفوا الألف قبل الهاء من قولنا:

(الله) في الخط؛ لكرهه اجتماع الحروف المتشابهة في الصورة، و هو مثل كراهتهم اجتماع الحروف المقابلة في اللفظ عند القراءة).

و الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [الفاتحة: ١] صفتان مشتقتان من الرحمة.

وقيل: الرحمن ليس مشتقا؛ لأن العرب لم تعرفه في قولهم: وَمَا الرَّحْمَنُ [الفرقان:

٦٠] و أجاب ابن العربي عنه: بأنهم إنما جهلوا الصفة دون الموصوف؛ و لذلك لم يقولوا:

و من الرحمن؟

و ذهب الأعلام الشنتمري إلى أن (الرحمن) بدل من اسم (الله) لا نعت له، و ذلك مبنى على مذهبه من أن (الرحمن) عنده علم بالغلبة.

و استدل على ذلك بأنه قد جاء غير تابع لموصوف كقوله تعالى: الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ [الرحمن: ١-٢] و الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى

[طه: ٥].

و قد رد عليه السهيلي بأنه لو كان بدلا لكان مبينا لما قبله، و ما قبله و هو الجلالة الكريمة لا تفتقر إلى تبيين؛ لأنها أعرف الأعلام، ألا

تراهم قالوا: (و ما الرحمن) و لم يقولوا: و ما الله؟

و أما قوله: (جاء غير تابع) فذلك لا يمنع كونه صفة؛ لأنه إذا علم الموصوف جاز حذفه، و بقاء صفة؛ كقوله تبارك و تعالى: وَمِنْ

النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَ الْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ [فاطر: ٢٨] أى: نوع مختلف ألوانه، و كقول الشاعر في ذلك المعنى:

كناطح صخرة يوما ليفلقها فما وهاها و أوهى قرنه الوعل أى: كوعل ناطح. و هو كثير.

و الرحمة لغة: الرقة و الانعطاف، و من اشتقاق الرحم، و هى البطن؛ لانعطافها على الجنين، فعلى هذا يكون وصفه - تعالى - بالرحمة

مجازا عن إنعامه على عباده، كالملك إذا عطف على رعيته أصابهم خيره، هذا معنى قول أبى القاسم الزمخشري - رحمه الله تعالى - و

يكون على هذا التقدير صفة فعل، لا صفة ذات.

وقيل: الرحمة: إرادة الخير لمن أَرَادَهُ اللهُ بذلك، و وصفه بها على هذا القول حقيقة، و هى حينئذ صفة ذات، و هذا القول هو الظاهر.

وقيل: الرحمة: رقة تقتضى الإحسان إلى المرحوم، و قد تستعمل تارة فى الرقة المجردة، و تارة فى الإحسان المجرد، و إذا وصف به

البارئ - تعالى - فليس يراد به إلا الإحسان المجرد دون الرقة، و على هذا روى: (الرحمة من الله - تعالى - إنعام و إفضال، و من الآدميين

رقة و تعطف).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ١٥٢

- و قال ابن عباس - رضى الله تعالى عنهما - (هما اسمان رقيقان أحدهما أرق من الآخر، أى: أكثر رحمة).

قال الخطابي: و هو مشكل؛ لأن الرقة لا مدخل لها فى صفاته.

و قال الحسين بن الفضل: هذا و هم من الراوى؛ لأن الرقة ليست من صفات الله - تعالى - فى شىء، و إنما هما اسمان رقيقان أحدهما

أرق من الآخر، و الرفق من صفاته.

قال عليه الصلاة و السلام: «إن الله - تعالى - رقيق يحب الرفق، و يعطى عليه ما لا يعطى على العنف» و يؤيده الحديث الآخر. و أما

الرحيم فهو الرقيق بالمؤمنين خاصة.

و اختلف أهل العلم فى أن (الرحمن الرحيم) بالنسبة إلى كونهما بمعنى واحد، أو مختلفين؟

فذهب بعضهم: إلى أنهما بمعنى واحد ك (ندمان و نديم)، ثم اختلف هؤلاء على قولين:

فمنهم من قال: يجمع بينهما تأكيدا.

و منهم من قال: لما تسمى مسيلم - لعنه الله - ب (الرحمن)، قال الله تعالى لنفسه:

(الرحمن الرحيم)، فالجمع بين هاتين الصفتين لله - تعالى - فقط، و هذا ضعيف جدًا؛ فإن تسميته بذلك غير معتد بها البتة، و أيضا: فإن

(بسم الله الرحمن الرحيم) قبل ظهور أمر مسيلم.

و منهم من قال: لكل واحد فائدة غير فائدة الآخر، و جعل ذلك بالنسبة إلى تغاير متعلقهما؛ إذ يقال: (رحمان الدنيا، و رحيم الآخرة)، و يروى ذلك عن النبي صلى الله عليه و سلم؛ و ذلك لأن رحمة في الدنيا تعم المؤمن و الكافر، و في الآخرة تخص المؤمنين فقط. و يروى: (رحيم الدنيا و رحمن الآخرة) و في المغايرة بينهما بهذا القدر وحده نظر لا يخفى.

و ذهب بعضهم إلى أنهما مختلفان، ثم اختلف هؤلاء أيضا:

فمنهم من قال: الرحمن أبلغ؛ و لذلك لا يطلق على غير الباري- تعالى- و اختاره الزمخشري، و جعله من باب (غضبان) و (سكران) للممتلى غضبا و سكرًا؛ و لذلك يقال: (رحمن الدنيا و الآخرة، و رحيم الآخرة فقط).

قال الزمخشري: (فكان القياس الترقى من الأدنى إلى الأعلى؛ كما يقال: (شجاع باسل)، و لا يقال: (باسل شجاع)).

ثم أجاب: بأنه أردف (الرحمن) الذي يتناول جلائل النعم و أصولها ب (الرحيم) ليكون كاللتممة و الرديف؛ ليتناول ما دق منها و لطف.

و منهم من عكس: فجعل (الرحيم) أبلغ، و يؤيده رواية من قال: (رحيم الدنيا، و رحمان الآخرة)؛ لأنه في الدنيا يرحم المؤمن و الكافر، و في الآخرة لا يرحم إلا المؤمن.

قال ابن عادل الحنبلي: لكن الصحيح أن (الرحمن) أبلغ، و أما هذه الرواية فليس فيها دليل، بل هي دالة على أن (الرحمن) أبلغ؛ و ذلك لأن القيامة فيها الرحمة أكثر بأضعاف، و أثرها فيها أظهر على ما يروى (أنه خبا لعباده تسعا و تسعين رحمة ليوم القيامة).

و الظاهر أن جهة المبالغة فيهما مختلفة: فمبالغة (فعلان) من حيث: الامتلاء و الغلبة،-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٥٣

و اعلم أن المواضع باعتبار البسملة في مذهب الحافظ أربعة:- موضع تترك فيه باتفاق: و هو أول براءة سواء ابتدئ بها أو قرئت بعد غيرها.

و موضع تثبت فيه باتفاق: و هو أول كل سورة تبدأ بها إذا لم تقرأ قبلها غيرها سوى براءة.

- و مبالغة (فعليل) من حيث التكرار و الوقوع بمحال الرحمة.

و قال أبو عبيدة: و بناء (فعلان) ليس كبناء (فعليل)؛ فإن بناء (فعلان) لا يقع إلا على مبالغة الفعل نحو: (رجل غضبان) للممتلى غضبا، و (فعليل) يكون بمعنى الفاعل، و المفعول، قال الشاعر:

فأما إذا عضت بك الحرب عضه فإنك معطوف عليك رحيم ف (الرحمن) خاص الاسم، عام الفعل، و (الرحيم) عام الاسم، خاص الفعل؛ و لذلك لا يتعدى (فعلان) و يتعدى (فعليل).

حكى ابن سيده: زيد حفيظ علمك و علم غيرك.

و الألف و اللام في (الرحمن) للغلبة كهي في (الصيعة)، و لا- يطلق على غير الباري- تعالى- عند أكثر العلماء- رحمهم الله تعالى- لقوله تعالى: قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ [الإسراء: ١١٠] فعادل به ما لا شركة فيه، بخلاف (رحيم) فإنه يطلق على غيره- تعالى- قال

في حقه- عليه الصلاة و السلام- بِالْمُؤْمِنِينَ رَوْفٌ رَحِيمٌ [التوبة:

١٢٨].

و أما قول الشاعر في حق مسيلمة الكذاب- لعنه الله تعالى:

.....و أنت غيث الورى لا زلت رحمانا فلا يلتفت إلى قوله؛ لفرط تعنتهم.

و لا يستعمل إلا معرفا بالألف و اللام أو مضافا، و لا يلتفت لقوله: (لا زلت رحمانا)؛ لشذوذه.

و من غريب ما نقل فيه أنه معرب، ليس بعربى الأصل، و أنه بالخاء المعجمة، قاله ثعلب، و المبرد، و أنشد قول القائل:

لن تتركوا المجد أو تشروا عباة تكم بالخز أو تجعلوا النبيوت ضمرا نا
أو تتركون إلى القشيين هجرتكم و مسحكم صلبهم رحمن قربانا قال ابن الخطيب- رحمه الله تعالى:- إنما جاز حذف الألف قبل النون
من لفظه (الرحمن) في الخط على سبيل التخفيف، و لو كتب بالألف حسن، و لا يجوز حذف الياء من (الرحيم)؛ لأن حذف الألف
من (الرحمن) لا يخل بالكلمة، و لا يحصل في الكلمة التباس، بخلاف حذف الياء من (الرحيم).

قال ابن الخطيب: أجمعوا على أن إعراب (الرحمن الرحيم) هو الجر؛ لكونهما صفتين للمجرور، إلا- أن الرفع و النصب جائزان فيهما
بحسب الحال، أما الرفع فعلى تقدير: بسم الله هو الرحمن.
و أما النصب فعلى تقدير: بسم الله أعنى الرحمن الرحيم.
ينظر: اللباب (١/ ١١٨-١١٩، ١٢٧-١٢٩، ١٤٣-١٥٠).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٥٤

و موضع يخبر فيه باتفاق: و هو الابتداء براءوس الأجزاء التي في أثناء السور.

و موضع فيه خلاف: و هو ما بين السور، فأثبت البسملة فيه قالون، و ابن كثير «١»، و عاصم و الكسائي، و تركها الباقون.

واقفه الشيخ و الإمام في الموضع الأول على الترك «٢»، و في الموضع الثاني على الإثبات.

قال الإمام: «إلا لحمزة فإنه لا ييسم له إلا في أول فاتحة الكتاب خاصة» و خالفاه في الموضع الثالث فقالا: «يتعوذ عند الابتداء براءوس
الأجزاء لا غير».

و أما الموضع الرابع: فاختار الإمام فيه الفصل بالتسمية للجماعة سوى حمزة، و ذكر الشيخ: أنه قرأ على أبي عدى لورش بالفصل، و
على أبي الطيب «٣» بتركه،

(١) عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان، بن هرمز، الإمام العلم مقرئ مكة، و أحد القراء السبعة، أبو معبد
الكناني الداري المكي، مولى عمرو بن علقمة الكناني، و قيل: يكنى أبا عباد، و قيل: أبا بكر، فارسي الأصل. و كان داريا، و هو
العطار.

قيل: قرأ على عبد الله بن السائب المخزومي، و ذلك محتمل، و المشهور تلاوته على مجاهد و درباس مولى ابن عباس.

تلا عليه أبو عمرو بن العلاء، و معروف بن مشكان، و إسماعيل بن قسطنطين و عدة.

و قد حدث عن: ابن الزبير، و أبي المنهال عبد الرحمن بن مطعم، و عكرمة، و مجاهد و غيرهم. و هو قليل الحديث.

روى عنه: أيوب، و ابن جريح، و إسماعيل بن أمية، و زمعة بن صالح، و عمر بن حبيب المكي، و ليث بن أبي سليم، و عبد الله بن
عثمان بن خثيم، و جرير بن حازم، و حسين بن واقد، و عبد الله بن أبي نجيح، و حماد بن سلمة، و آخرون.

و ثقه على بن المدني و غيره، قال ابن سعد: كان ابن كثير المقرئ ثقة، له أحاديث صالحة، مات سنة اثنتين و عشرين و مائة.

قال ابن عيينة: لم يكن بمكة أحد أقرأ من حميد بن قيس، و عبد الله بن كثير. و قال جرير بن حازم: رأيت عبد الله بن كثير فصيحاً
بالقرآن. و ذكر الداني أن ابن كثير أخذ القراءة عن عبد الله بن السائب.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٣١٨-٣٢٢)، و طبقات خليفه (٢٨٢)، و التاريخ الكبير (٥/ ١٨١)، و التاريخ الصغير (١/ ٣٠٤-٣٠٥)، و

الجرح و التعديل (٥/ ١٤٤)، و تاريخ الإسلام (٤/ ٢٦٨-٢٦٩)، و تهذيب التهذيب (٥/ ٣٦٧)، و طبقات القراء (١/ ٤٣٣-٤٤٤).

(٢) في أ: التبرك.

(٣) عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك، أبو الطيب الحلبي، نزيل مصر، أستاذ ماهر كبير كامل محرر ضابط ثقة خير صالح
دين، ولد ليلة الجمعة لاثنتي عشرة ليلة خلت من رجب سنة تسع و ثلاثمائة بحلب و انتقل إلى مصر. فسكنها و ألف كتابه الإرشاد في

السبع،-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٥٥

و أن اختيار الشيوخ «١» «ترك الفصل لأبي عمرو و ابن عامر»، و ذكر في كتاب «الكشف» أن الذي اختاره لنفسه الفصل بين كل سورتين بالتسمية و أرجع إلى لفظ الحافظ- رحمه الله- قوله: «اختلفوا في التسمية بين السور، فكان ابن كثير و قالون و عاصم و الكسائي يبسمون بين كل سورتين في جميع القرآن».

و وجه هذا المذهب: اتباع الخط، و لا خلاف في إثبات التسمية في جميع المصاحف بين السور، و لما روى عن عائشة «٢»- رضى الله عنها- أنها قالت:

- روى القراءة عرضا و سماعا عن- الكامل- إبراهيم بن عبد الرزاق و إبراهيم بن محمد ابن مروان و- جامع البيان الكامل- أحمد بن محمد بن بلال و محمد بن أحمد بن إبراهيم البغدادي و أحمد بن الحسين النحوي و أحمد بن موسى و جعفر بن سليمان و الحسين ابن خالويه و- الكامل- الحسن بن حبيب الحصائري و- الكامل- صالح بن إدريس و عبد الله بن أحمد بن الصقر و علي بن محمد المكي و عمر بن بشران و- جامع البيان، الكامل- محمد بن جعفر الفريابي و محمد بن علي العطوف و يحيى بن بزى و نجم بن بدر و صالح بن إدريس و عبد الله بن أحمد بن الصقر و علي بن محمد المكي و- الكامل- نصر ابن يوسف و- جامع البيان، الكامل- نظيف بن عبد الله و- المستنير- محمد بن سنان الشيزري فيما ذكره ابن سوار، و هو غلط، و الصواب: أنه قرأ على إبراهيم بن عبد الرزاق عنه، عرض القراءات عليه ولده- جامع البيان- أبو الحسن طاهر و أحمد بن علي الربعي و أبو جعفر أحمد بن علي الأزدي و- الكامل- أحمد بن علي تاج الأئمة و أحمد بن نفيس و الحسن بن عبد الله الصقلی و خلف بن غصن و أبو عمر الطلمنكي و أبو القاسم عبد الرحمن ابن الحسن الأستاذ و أبو عبد الله محمد بن سفيان و أبو الحسين محمد بن قتيبة الصقلی و أبو عبد الله مسلم شيخ غالب بن عبد الله و مكي القيسي و أحمد بن أبي الربيع، قال أبو عمرو الحافظ: كان حافظا للقراءة ضابطا ذا عفاف و نسك و فضل و حسن تصنيف، و وجد بخطه على بعض مؤلفاته:

صنفت ذا العلم أبغى الفوز مجتهد الكي أكون مع الأبرار و السعدا

في جنه في جوار الله خالفنا في ظل عيش مقيم دائم أبدا توفي- رحمه الله- بمصر في جمادى الأولى سنة تسع و ثمانين و ثلاثمائة. ينظر: غايه النهاية (١/ ٤٧٠- ٤٧١).

(١) في أ: الشيخ.

(٢) عائشة بنت أبي بكر الصديق- رضى الله عنهما- التيمية، أم عبد الله الفقيهه أم المؤمنين الربانية، حبيبة النبي صلى الله عليه و سلم لها ألفان و مائتان و عشرة أحاديث، اتفقا على مائة و أربعة و سبعين، و انفرد البخاري بأربعة و خمسين و مسلم بثمانية و ستين. و عنها مسروق و الأسود و ابن المسيب و عروة، و القاسم و خلق. قال عليه السلام: «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام»، و قال عروة: ما رأيت أعلم بالشعر من عائشة. و قال القاسم: كانت تصوم الدهر، و قال هشام بن عروة: توفيت سنة سبع و خمسين، و دفعت بالبقيع.

ينظر: الخلاصة (٣/ ٣٨٧) (١٠٦)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٣٣)، و تقريب التهذيب-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٥٦

«اقرأ ما في المصحف».

قوله: «ما خلا الأنفال و براءة فإنه لا خلاف في ترك التسمية بينهما».

إنما لم يفصلوا هنا بالتسمية اتباعا للخط؛ إذ لا خلاف في تركها في جميع المصاحف بين الأنفال و براءة. و اختلف في سبب ذلك:

فحكى الحافظ في «إيجاز البيان» أن ابن عباس سأل علياً -رضى الله عنهما:

«لم تكتب التسمية في أول براءة؟ فقال: لأن «بسم الله الرحمن الرحيم» أمان، و براءة نزلت بالسيف ليس فيها أمان» (١).

و حكى الشيخ في كتاب «الكشف» عن مالك: إنما ترك من مضى أن يكتبوا في أول براءة «بسم الله الرحمن الرحيم» لأنه سقط أولها - يعني نسخ «٢»، و حكى مثله

- (٢/ ٦٠٦)، و أسماء الصحابة الرواة ت (٤)، و الثقات (٣/ ٣٢٣).

(١) أخرجه أبو الشيخ و ابن مردويه كما في الدر المنثور (٣/ ٣٧٧).

(٢) النسخ في الاصطلاح:

قال جماعة منهم القاضي أبو بكر الباقلاني، و الصيرفي، و الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، و الغزالي، و الآمدي، و ابن الأنباري و غيرهم: هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم، على وجه لولاه لكان ثابتاً، مع تراخيه عنه. و إنما آثروا الخطاب على النص؛ ليكون شاملاً للفظ، و الفحوى؛ و المفهوم؛ فإنه يجوز جميع ذلك.

و قالوا: الدال على ارتفاع الحكم؛ ليتناول الأمر، و النهي، و الخبر، و جميع أنواع الحكم.

و قالوا: بالخطاب المتقدم؛ ليخرج إيجاب العبادات ابتداءً، فإنه يزيل حكم العقل ببراءة الذمة، و لا يسمى نسخاً؛ لأنه لم يزل حكم خطاب.

و قالوا: على وجه لولاه لكان ثابتاً؛ لأن حقيقة النسخ: الرفع، و هو إنما يكون رافعا لو كان المتقدم بحيث لو لا طريانه لبقى.

و قالوا: مع تراخيه عنه؛ لأنه لو اتصل لكان بيانا لمدة العباد لا نسخاً.

و قد اعترض على هذا الحد بوجوه:

الأول: أن النسخ هو نفس الارتفاع، و الخطاب إنما هو دال على الارتفاع، و فرق بين الرفع و بين نفس الارتفاع.

الثاني: أن التقييد بالخطاب خطأ؛ لأن النسخ قد يكون فعلاً، كما يكون قولاً.

الثالث: أن الأمة إذا اختلفت على قولين، ثم أجمعت بعد ذلك على أحدهما، فهذا الإجماع خطاب، مع أن الإجماع لا ينسخ به.

الرابع: أن الحكم الأول قد يثبت بفعل النبي صلى الله عليه و سلم، و ليس بخطاب.

قال الرازي في المحصول: و الأولى أن يقال: النسخ طريق شرعي، يدل على أن مثل الحكم الذي كان ثابتاً بطريق شرعي لا يوجد بعد ذلك، مع تراخيه عنه، على وجه لولاه لكان ثابتاً.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٥٧

عن عثمان (١) رضي الله عنه.

و حكى عن ابن عجلان (٢): «بلغني أن براءة كانت تعدل سورة البقرة أو قريباً

- و فيه أن قوله: مثل الحكم الذي ... إلخ، يشمل ما كان مماثلاً له في وجه من الوجوه؛ فلا يتم النسخ لحكم إلا برفع جميع المماثلات له في شيء مما يصح عنده إطلاق المماثلة عليه.

و قال الزركشي: المختار في حده اصطلاحاً: أنه رفع الحكم الشرعي بخطاب.

و فيه: أن النسخ قد يكون فعلاً لا خطاباً، و فيه أيضاً: أنه أهمل تقييده بالتراخي، و لا يكون نسخ إلا به.

و قال ابن الحاجب في مختصر المنتهى: إنه في الاصطلاح: رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر.

و اعترض عليه: بأن الحكم راجع إلى كلام الله - سبحانه - و هو قديم، و القديم لا يرفع و لا يزول.

و أجيب: بأن المرفوع تعلق الحكم بالمكلف لا ذاته، ولا تعلقه الذاتي.

وقال جماعة: هو في الاصطلاح: الخطاب الدال على انتهاء الحكم الشرعي، مع التأخير عن مواعده، و يرد على قيد الخطاب ما تقدم، فالأولى أن يقال: هو رفع حكم شرعي بمثله مع تراخيه عنه.

ينظر البرهان (٢/ ١٢٦٣)، و البحر المحيط (٤/ ٦٣)، و الإحكام في أصول الأحكام (٣/ ٥٥)، و سلاسل الذهب ص (٢٩٠)، و نهاية السؤل (٢/ ٥٤٨)، و حاشية البناني (٢/ ٧٤).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة و أحمد و أبو داود و الترمذى و حسنه، و النسائي و ابن أبي داود في المصاحف و ابن المنذر و النحاس في ناسخه و ابن حبان و أبو الشيخ و الحاكم و صححه، و ابن مردويه و البيهقي في الدلائل عن ابن عباس، قال: قلت لعثمان بن عفان ... فذكره مطولا بنحوه كما في الدر المنثور للسيوطي (٣/ ٣٧٥).

و عثمان هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس الأموي، أبو عمرو المدني، ذو النورين، و أمير المؤمنين، و مجهز جيش العسرة، و أحد العشرة، و أحد الستة، هاجر الهجرتين، له مائة و ستة و أربعون حديثا، اتفقا على ثلاثه، و انفرد البخاري بثمانية، و مسلم بخمسة، و عنه أباؤه: أبان و سعيد و عمرو، و أنس و مروان بن الحكم و خلق، غاب عن بدر لتمريض ابنه النبي صلى الله عليه و سلم، فضرب له النبي صلى الله عليه و سلم بسهم، قال ابن عمر: كنا نقول على عهد النبي صلى الله عليه و سلم: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان، و قال ابن سيرين: كان يحيى الليل كله بركعة، قتل في سابع ذى الحجة يوم الجمعة سنة خمس و ثلاثين، قال عبد الله بن سلام: لقد فتح الناس على أنفسهم بقتل عثمان باب فتنة لا يغلق إلى يوم القيامة، رضى الله عنه.

ينظر: الخلاصة (٢/ ٢١٩) (٤٧٧١)، و تهذيب التهذيب (٧/ ١٣٩)، و تقريب التهذيب (٢/ ١٢)، و تاريخ البخاري الكبير (٦/ ٢٠٨)، و تاريخ الثقات (١١٠٩).

(٢) الإمام القدوة، الصادق، بقيه الأعلام، أبو عبد الله القرشي، المدني، و كان عجلان مولى لفاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف. ولد في خلافة عبد الملك-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٥٨

منها؛ فلذلك لم يكتب في أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم».

يريد ابن عجلان أنه نسخ منها ما نقص منها.

و حكى - أيضا - عن عثمان - رضى الله عنه - أنه قال: «لم يبين لنا رسول الله صلى الله عليه و سلم في براءة شيئا، و كانت قصتها تشبه قصة الأنفال، و كانت من آخر ما نزل؛ فلذلك لم يكتب بينهما: «بسم الله الرحمن الرحيم».

و قال أبى - رضى الله عنه - : «كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يأمرنا في أول كل سورة ب «بسم الله الرحمن الرحيم»، و لم يأمرنا في سورة براءة بشيء؛ فلذلك ضمت إلى الأنفال فلم يكتب بينهما «بسم الله الرحمن الرحيم» و كانت أولى بها لشبهها بها».

و حكى عن ابن لهيعة «١» يقولون: إن براءة من الأنفال فلذلك لم يكتب في أولها «بسم الله الرحمن الرحيم»، و مثله عن الليث.

قوله: «و كان الباؤون فيما قرأنا لهم لا يبسمون بين السور».

- ابن مروان.

و حدث عن أبيه، و عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، و عمرو بن شعيب، و أبى حازم سلمان الأشجعي، و هو أقدم شيخ له، و رجاء بن حيوة، و نافع، و محمد بن كعب القرظي، و النعمان بن أبى عياش الزرقى.

حدث عنه: إبراهيم بن أبى عبلة، و منصور بن المعتمر، و هو أكبر منه، و شعبة، و سفیان، و زيد بن أبى أنيسة، و مات قبله بدهر.

و كان فقيها مفتيا، عابدا صدوقا، كبير الشأن، له حلقة كبيرة في مسجد رسول الله صلى الله عليه و سلم.

مات سنة ثمان و أربعين و مائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٣١٧/٦ - ٣٢٢)، و طبقات خليفة: (٢٧٠)، و تاريخ البخارى (١٩٦/١)، و التاريخ الصغير (٢١٩/١)، و الجرح و التعديل (٤٩/٨)، و مشاهير علماء الأمصار (١٤٠)، و الكامل فى التاريخ (٥٥٢/٥ - ٥٨٩)، و ميزان الاعتدال (٣/٦٤٤ - ٦٤٧)، و الوافى بالوفيات (٩٢/٤).

(١) عبد الله بن لهيعة بن عقبة، الحضرمى الغافقى، أبو عبد الرحمن المصرى قاضيها و عالمها و مسندها، عن: عطاء و الأعرج و عكرمة و خلق، و عنه: شعبة و عمرو بن الحارث و الليث و ابن وهب و خلق. قال أحمد: احترقت كتبه و هو صحيح الكتاب، و من كتب عنه قديما فسماعه صحيح، قال يحيى بن معين: ليس بالقوى، و قال مسلم: تركه و كيع و يحيى القطان و ابن مهدي، قال يحيى بن بكير: مات سنة أربع و سبعين و مائة.

ينظر: الخلاصة (٩٢/٢) (٣٧٦٠)، و تهذيب التهذيب (٥/٣٧٣)، و تقريب التهذيب (١/٤٤٤)، و ميزان الاعتدال (٢/٤٧٥).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ١٥٩

وجه هذا المذهب: التنبيه على «١» أن «بسم الله الرحمن الرحيم» ليست بآية من أول كل سورة، خلافا لما حكى عن ابن المبارك «٢»، و عن الشافعى «٣» فى أحد قوليهِ: إنها آية من أول كل سورة، و الجمهور على خلافه أن «بسم الله الرحمن الرحيم» لم يثبت كونها من القرآن إلا فى بطن سورة النمل خاصة «٤».

(١) فى أ: إلى.

(٢) عبد الله بن المبارك بن واضح، الحنظلى مولاهم، أبو عبد الرحمن المروزى، أحد الأئمة الأعلام و شيوخ الإسلام، ولد ابن المبارك سنة ثمانى عشرة و مائة، عن: حميد و إسماعيل ابن أبى خالد و حسين المعلم و سليمان التيمى و عاصم الأحول و هشام بن عروة و خلق.

و عنه: السفينان من شيوخه و معتمر و بقيه و ابن مهدي و سعيد بن منصور و خلائق. قال ابن معين: ثقة صحيح الحديث. و قال ابن مهدي: كان نسيج وحده، مات سنة إحدى و ثمانين و مائة.

ينظر: الخلاصة (٩٣/٢)، و تهذيب التهذيب (٥/٣٨٢)، و تقريب التهذيب (١/٤٤٥)، و الكاشف (٢/١٢٣)، و الثقات (٨/٧).

(٣) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد المطلبى، أبو عبد الله، الشافعى الإمام العلم، عن: مالك و إبراهيم بن سعد و ابن عيينة و محمد بن على ابن شافع و خلق، و عنه: أبو بكر الحميدى و أحمد بن حنبل و البويطى و أبو ثور و حرمله و طائفة، حفظ القرآن و هو ابن سبع سنين، و الموطأ و هو ابن عشر سنين، قال الربيع: كان الشافعى يختم القرآن ستين مرة فى صلاة رمضان، و قال بحر بن نصر: كنا إذا أردنا أن نبكى قلنا بعضنا لبعض:

قوموا بنا إلى هذا الفتى المطلبى يقرأ القرآن، فإذا أتناه استفتح القرآن حتى يتساقط الناس من بين يديه و يكثر عجيجهم بالبكاء من حسن صوته، و قال ابن مهدي: كان الشافعى شابا ملهما. و قال أحمد: ستأدعو لهم سحرا أحدهم الشافعى. و قال: إن الشافعى للناس كالشمس للعالم.

و قال أبو عبيد: ما رأيت أعقل من الشافعى.

و قال قتيبة: الشافعى إمام ولد سنة خمسين و مائة و توفى فى آخر يوم من رجب سنة أربع و مائتين، رضى الله عنه.

ينظر: تهذيب التهذيب (٩/٢٥)، و تاريخ بغداد (٢/٥٦)، و الثقات (٩/٣٠)، و الخلاصة (٢/٣٧٧ - ٣٧٨) (٦٠٤٠)، و سير أعلام النبلاء (٥/١٠).

(٤) و بيان هذا: أنه قد اختلف العلماء فى البسمة: هل هى آية من كل سورة أم لا؟ على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها ليست بآية من (الفاتحة)، و لا من غيرها، و هو قول مالك - رحمه الله - لأن القرآن لا يثبت بأخبار الآحاد، و إنما طريقه التواتر.

قال ابن العربي: (و يكفيك أنها ليست من القرآن الكريم اختلاف الناس فيها، و القرآن لا يختلف فيه)، و الأخبار الصحيحة دالة على أن البسملة ليست بآية من (الفاتحة)، و لا من غيرها، إلا في (النمل)، و استدلل بما روى مسلم - رحمه الله - عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال:

«يقول الله تبارك و تعالى: قسمت الصلاة بين و بين عبدى نصفين ...» الحديث..

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٦٠

- الثاني: أنها آية من كل سورة، و هو قول عبد الله بن المبارك.

الثالث: قال الشافعي - رضى الله عنه -: هي آية في الفاتحة، و تردد قوله في غيرها، فمرة قال: هي آية من كل سورة، و مرة قال: ليست بآية إلا من (الفاتحة) وحدها.

و لا خلاف بينهم في أنها آية من القرآن في سورة (النمل).

و احتج الشافعي: بما رواه الدارقطني عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال: «فاقرءوا: بسم الله الرحمن الرحيم، إنها أم القرآن، و أم الكتاب، و السبع المثاني، و بسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها».

و حجة ابن المبارك ما رواه مسلم أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: «أنزلت على أنفا سورة» فقراً:

«بسم الله الرحمن الرحيم» إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوثَرَ [الكوثر: ١].

قال ابن الخطيب: (و المحققون من أصحابنا اتفقوا على أن «بسم الله» قرآن من سائر السور، و جعلوا القولين في أنها هل هي آية تامة وحدها من كل سورة، أو هي مع ما بعدها آية).

و قال بعض الحنفية: إن الشافعي خالف الإجماع في هذه المسألة؛ لأن أحدا ممن قبله لم يقل: إن «بسم الله» آية من أوائل سائر السور.

و دليلنا: أن «بسم الله» مكتوب في أوائل السور بخط القرآن؛ فوجب كونه قرآناً، و احتج المخالف بما روى أبو هريرة - رضى الله تعالى عنه - أن النبي صلى الله عليه و سلم قال في سورة (الملك):

إنها ثلاثون آية، و في سورة (الكوثر): إنها ثلاث آيات، ثم أجمعوا على أن هذا العدد حاصل بدون التسمية؛ فوجب ألا تكون التسمية آية من هذه السور.

و الجواب: أنا إذا قلنا: «بسم الله الرحمن الرحيم» مع ما بعدها آية واحدة، فالإشكال زائل.

فإن قالوا: لما اعترفتم بأنها آية تامة من أول الفاتحة، فكيف يمكنكم أن تقولوا: إنها بعض آية من سائر السور؟

قلنا: هذا غير بعيد؛ ألا ترى أن قوله تعالى: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ آية تامة، ثم صار مجموع قوله تعالى: وَ آخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ [يونس: ١٠] آية واحدة؟! فكذا هاهنا.

و أيضاً فقوله: «سورة الكوثر ثلاث آيات» يعنى ما هو خاصية هذه السورة ثلاث آيات، و أما التسمية فهي كالشيء المشترك فيه بين جميع السور؛ فسقط هذا السؤال، و الله أعلم.

و قال الشافعي - رضى الله عنه -: التسمية آية من الفاتحة، و يجب قراءتها مع الفاتحة.

و قال مالك و الأوزاعي - رضى الله تعالى عنهما -: إنها ليست من القرآن إلا في سورة (النمل)، و لا يجب قراءتها سراً و لا جهراً، إلا في قيام شهر رمضان؛ فإنه يقرأها.

و أما أبو حنيفة - رحمه الله - فلم ينص عليها، و إنما قال: يقول: بسم الله الرحمن الرحيم، و يسر بها، و لم يقل: إنها آية من أول السورة

أم لا.

وسئل محمد بن الحسن - رحمه الله - عن (بسم الله الرحمن الرحيم) فقال: ما بين الدفتين كلام الله - عز و جل - القرآن. وقال الكرخي - رحمه الله تعالى -: لا أعرف هذه المسألة بعينها لمتقدمي أصحابنا، إلا - شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٦١

- أن أمرهم بإخفائها يدل على أنها ليست من السورة.

وقال بعض الحنفية - رحمهم الله -: تورع أبو حنيفة وأصحابه - رحمهم الله - عن الوقوع في هذه المسألة؛ لأن الخوض في أن التسمية من القرآن أو ليست من القرآن أمر عظيم، فالأولى السكوت عنه.

وحجة من قال: إن التسمية من الفاتحة، ما روى الشافعي عن مسلم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة - رضي الله تعالى عنها - أنها قالت: قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتحة الكتاب، فعد «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» آية منها، و«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» آية، «الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» آية، «مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ» آية، «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» آية، «اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» آية، «صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» آية. وهذا نص صريح.

وروى الثعلبي في تفسيره بإسناده عن أبي بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا أخبرك بآية لم تنزل على أحد بعد سليمان بن داود - عليهما السلام - غيري؟!» فقلت: بلى، قال: «بأى شيء تفتتح القرآن إذا افتتحت الصلاة؟» قلت: ب «بسم الله الرحمن الرحيم» قال:

«هي هي» وهذا يدل على أن التسمية من القرآن.

وروى الثعلبي بإسناده عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله - رضي الله تعالى عنهما - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: «كيف تقول إذا قمت إلى الصلاة؟» قال: أقول:

الحمد لله رب العالمين، قال: قل: «بسم الله الرحمن الرحيم».

وروى أيضا بإسناده عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في قوله تبارك وتعالى: «وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ [الحجر: ٨٧] قال: فاتحة الكتاب، فقيل للناطقة: أين السابعة؟ فقال: «بسم الله الرحمن الرحيم».

و بإسناده عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد والنبي يحدث أصحابه، إذ دخل رجل يصلي، فافتتح الصلاة وتعوذ، ثم قال: الحمد لله رب العالمين، فسمع النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا رجل، قطعت على نفسك الصلاة، أما علمت أن «بسم الله الرحمن الرحيم» من الحمد؟! من تركها فقد ترك آية منها، ومن ترك آية منها فقد قطع عليه صلاته؛ فإنه لا صلاة إلا بها».

وروى بإسناده عن طلحة بن عبيد الله - رضي الله تعالى عنهما - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من ترك «بسم الله الرحمن الرحيم»، فقد ترك آية من كتاب الله تعالى».

وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي بن كعب - رضي الله عنهما -: «ما أعظم آية في كتاب الله تعالى؟ فقال: بسم الله الرحمن الرحيم، فصدقه النبي صلى الله عليه وسلم».

ومعلوم أنها ليست آية تامة في النمل؛ فتعين أن تكون آية تامة في أول الفاتحة.

وروى أن معاوية - رضي الله عنه - لما قدم المدينة، فصلى بالناس صلاة يجهر فيها، فقرأ أم القرآن، ولم يقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم)، فلما قضى صلاته ناداه المهاجرون والأنصار من كل ناحية: أنسيت؟ أين «بسم الله الرحمن الرحيم» حين استفتحت القرآن؟ فأعاد معاوية الصلاة، وقرأ «بسم الله الرحمن الرحيم».

و هذا يدل على إجماع الصحابة على أنها من القرآن و من الفاتحة، و على أن الأولى -

شرح كتاب التيسير للدانى فى القراءات، ص: ١٦٢

فإن قيل: لم أثبتها هؤلاء فى الابتداء بأوائل السور؟

قيل: لقصد التبرك؛ لحديث: «كل أمر ذى بال ...» كما كتبت فى أوائل السور لذلك.

و لم يعيدوا قراءتها بين السور لحصول التبرك فى أول السورة التى بدأ القارئ بها و الله - عز جلاله و جل كماله - أعلم.

قوله: «و أصحاب حمزة يصلون آخر السورة بأول الأخرى».

ذكر الشيخ مثل هذا و لم أجد للإمام فيه قولاً.

و ذكر أبو جعفر بن الباقر: أن من يأخذ له بوصل السورة بالسورة لا يلتزم الوصل البتة بل آخر السورة عنده كآخر آية و أول السورة

الأخرى كأول آية أخرى فكما لا يلتزم له و لا لغيره وصل رأس آية بأول آية أخرى، كذلك لا يلتزم له وصل السورة بالسورة حتماً،

قال أبو جعفر: «بين (١) لى هذا أبو الحسن شريح و قد خولف فيه».

قوله: «و يختار فى مذهب ورش، و أبى عمرو، و ابن عامر السكت بين السورتين من غير قطع».

يريد بقوله: «من غير قطع»: ألا يطول السكت بينهما بل يكون يسيراً، و قد فسر ذلك ابن فيرة فى قصيدته فقال:

و سكتهم المختار دون تنفس ...

البيت، و المراد بهذا السكت: الإشعار بانفصال السورة من السورة.

و ذكر الشيخ السكت عن ورش، و أبى عمرو، و ابن عامر مطلقاً، و لم يصفه بطول و لا قصر، و ذكره الإمام فى قراءة أبى عمرو خاصة

فقال: «و البغداديون يأخذون فى قراءة أبى عمرو بسكتة خفيفة بين السور».

و قد تقدم اختيار الشيخ و الإمام الفصل بالبسملة، و يظهر - و الله أعلم -: أنه لا يلزم أن يكون السكت بين السورتين يسيراً و لا بد، بل

«٢» يجوز ذلك، و يجوز - أيضاً - أن يكون على حد السكت فى الوقف «٣»؛ إذ الكلام فى أواخر السور تام، و لا

- الجهر بقراءتها. ينظر: اللباب (١/ ١٥١ - ١٥٢، ٢٤٣ - ٢٤٨).

(١) فى أ: يبين.

(٢) فى أ: و لا بديل.

(٣) فى أ: الوقت.

شرح كتاب التيسير للدانى فى القراءات، ص: ١٦٣

تعلق «١» لآخر سورة بأول أخرى فى حكم من أحكام الإعراب، إلا ما قيل فى آخر سورة الفيل و أول سورة قريش: إن لام الجر فى

لِيَلَا فِ قُرَيْشٍ [قريش: ١] متعلق بقوله - تعالى -: فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ [الفيل: ٥] و هو بعيد للفصل بينهما بالبسملة، و الله أعلم.

قوله: «و ابن مجاهد يرى وصل السورة بالسورة و تبين الإعراب، و يرى السكت أيضاً».

حكى الشيخ السكت عن ابن مجاهد و قد تقدمت فائدته، و أما الوصل ففائدته:

تبين الإعراب فى آخر حرف من السورة.

و يظهر أن هذا السكت المذكور إنما يفعل على إرادة الوصل، لكن من رآه قصد به الإشعار بانفصال سورة من أخرى، و هو نظير

سكت حفص فى المواضع الأربعة المذكورة فى أول سورة الكهف، و على هذا فمن أراد تمكين السكت بين السور لقصد الوقف فلا

حرج كما تقدم فى الأخذ لحمزة، و الله - تبارك و تعالى - أعلم.

قوله: «و كان بعض أشياخى يفصل فى مذهب هؤلاء بالتسمية ... إلى آخره».

ذكر في: «إيجاز البيان» أنه قرأ بالتسمية بين هذه السور على ابن خاقان «٢» و على ابن غلبون، و قرأ على أبي الفتح بترك التسمية. و ذكر أنهم حكوا ما قرأ به عليهم عن أسيانهم. و وجه من فصل في هذه المواضع الأربعة: أنه استقل اتصال «لا» النافية بقوله-

(١) في أ: تعلم.

(٢) خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن حمدان بن خاقان، أبو القاسم المصري الخاقاني، الأستاذ الضابط في قراءة ورش و غيرها، قرأ على- التيسير- أحمد بن أسامة التجيبي و- جامع البيان- أحمد بن محمد بن أبي الرجاء و- جامع البيان- محمد بن عبد الله المعافري و- جامع البيان- محمد بن عبد الله الأنماطي و- جامع البيان- أحمد بن عبد الله الخياط و- جامع البيان- أبي سلمة الحمراوي، و روى القراءة عن- جامع البيان- محمد بن عبد الله بن أشته و- جامع البيان- أحمد بن محمد بن أحمد المكي و- التيسير- الحسن بن رشيق و- جامع البيان- عبد العزيز بن علي، قرأ عليه- التيسير- الحافظ أبو عمرو الداني و عليه اعتمد في قراءة ورش في التيسير و غيره، و قال عنه: كان ضابطاً لقراءة ورش متقناً لها مجوداً مشهوراً بالفضل و النسك واسع الرواية صادق اللهجة كتبنا عنه الكثير من القراءات و الحديث و الفقه، مات بمصر سنة اثنتين و أربعمائه و هو في عشر الثمانين. ينظر: غايه النهاية (١/ ٢٧١) (١٢٢٨).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٦٤

تعالى:- هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَ أَهْلُ الْمَغْفِرَةِ [المدثر: ٥٦] و بقوله: فَمَا ذُخِلِي فِي عِبَادِي وَ أَدْخِلِي جَنَّتِي [الفجر: ٢٩-٣٠] لما في ذلك من إبهام النفي ب «لا» لما قبلها، و كذلك استقلوا اتصال «ويل» بالاسم العظيم في قوله: وَ الْأَمْرُ يُؤَمِّدُ لِلَّهِ [الانفطار: ١٩] و بقوله: وَ تَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ [العصر: ٣] ففصلوا بالتسمية ليندفع هذا الاستقلال.

و هذا النظر ضعيف؛ لوجهين:

أحدهما: أنه كان يلزم أن يفصل بين التسمية و أوائل هذه السور؛ إذ الاستقلال في قولك: «بسم الله الرحمن الرحيم لا» مثل الاستقلال في قولك: «هو أهل التقوى و أهل المغفرة لا»، و كذلك اتصال «ويل» بالتسمية مثل ما في اتصاله بآخر السورة قبله. و الوجه الثاني: أنا نجد في أثناء السور مثل هذا التركيب، و لا يلزم فيه الفصل، بل و قد لا يجوز في بعض المواضع، كقوله- تعالى:-
اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ [البقرة: ٢٥٥] فوقت «لا» بعد اسم الله- تعالى- و بعد «الحي القيوم» و كقوله- تعالى:-
اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ لَا يَنْهَأُكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ [الممتحنة: ٧-٨] فوقت «لا» بعد «غفور رحيم». و كقوله- تعالى:-
أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْبَدَهُ قُلْ لَا أَتْلُوكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا [الأنعام: ٩٠] فوقت «لا» بعد فَبِهِدَاهُمْ أَقْبَدَهُ. و كقوله- تعالى:-
كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ وَيَلُؤْمِنُ لِلْمُكَدِّبِينَ [المرسلات: ٤٤-٤٥] و لا- يمنع أحد الوصل في هذه المواضع و نحوها، و لو امتنع [فيها] «١» الوصل لم يحصل الخلاف في قوله- تعالى:- فَبِهِدَاهُمْ أَقْبَدَهُ في الوصل، و قد استقرئ في هذا الحرف أربع قراءات في السبع كما هو مذکور في موضعه من فرش الحروف، و الله- تبارك و تعالى- أعلم.

قوله: «و يسكت بينهن سكتة في مذهب حمزة»؛ لما ثبت عن حمزة أنه كان يترك التسمية بين السور في جميع القرآن و أنه قال: «القرآن كله عندي كسورة واحدة فإذا قرأت «بسم الله الرحمن الرحيم» في أول فاتحة الكتاب أجزأني» لذلك لم يفصلوا، له بالتسمية؛ لئلا يخالفوه فيما ثبت عنه، و فصلوا له بالسكت، و كان يلزم على هذا أن يفصلوا بالسكت بدل التسمية في قراءة ورش، و أبي عمرو، و

ابن عامر، لا سيما

(١) سقط في ب.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٦٥

وقد حكى الحافظ في «المفردات» أن الرواية ثبتت «١» بنقل اللفظ عن أبي عمرو أنه كان يترك التسمية بين السور في جميع القرآن. وذكر في «إيجاز البيان» أن عامة أهل الأداء من مشيخة المصريين رويوا عن أسلافهم، عن أبي يعقوب «٢»، عن ورش أنه كان يترك التسمية بين كل سورتين في جميع القرآن. قوله: «و ليس في ذلك أثر يروى عنهم».

يريد ليس في الفصل بين هذه السور الثماني بالسكت لحمزة، و بالتسمية لورش، و أبي عمرو، و ابن عامر - رواية عن حمزة و لا عن الآخرين.

قوله: «و لا خلاف في التسمية في أول فاتحة الكتاب ...» إلى قوله: «أو من لم يفصل».

قد تقدم أن الإمام استثنى من ذلك قراءة حمزة، و أنه لا يبطل له إلا في أول الفاتحة خاصة.

و يريد الحافظ بقوله: «في مذهب من فصل»: قالون، و ابن كثير، و عاصما

(١) في أ: ثبت.

(٢) يوسف بن عمرو بن يسار، و يقال: يسار، قال الداني: و الصواب: يسار، و أخطأ من قال:

بشار، بالموحدة و المعجمة. أبو يعقوب المدني ثم المصري المعروف بالأزرق، ثقة محقق ضابط، أخذ القراءة عرضاً و سماعاً عن ورش، و هو الذي خلفه في القراءة و الإلقاء بمصر، و عرض على سقلاب و معلى بن دحية، روى القراءة عنه عرضاً في التيسير و المستنير و الكامل - إسماعيل بن عبد الله النحاس و محمد بن سعيد الأنماطي و - في جامع البيان و الكامل - أبو بكر عبد الله بن مالك بن سيف و هو آخرهم موتاً و مواس بن سهل، قال الذهبي: لزم ورشاً مدة طويلة و أتقن عنه الأداء و جلس للإلقاء، و انفرد عن ورش بتغليظ اللامات و ترقيق الرءات، قال ابن الجزري: لم ينفرد بذلك عن ورش، بل روى ذلك عن ورش: يونس بن عبد الأعلى. و قال أبو الفضل الخزاعي: أدركت أهل مصر و المغرب على رواية أبي يعقوب عن ورش لا يعرفون غيرها، و قال: أبو بكر بن سيف: سمعت الأزرق يقول: إن ورشاً لما تعمق في النحو اتخذ لنفسه مقرئاً يسمى مقرئ ورش، فلما جئت لأقرأ عليه قلت له: يا أبا سعيد، إنني أحب أن تقرئني مقرئاً نافعاً خالصاً و تدعني مما استحسنت لنفسك، قال: فقلدته مقرئاً نافعاً، و كنت نازلاً مع ورش في الدار فقرأت عليه عشرين ختمه من حدر و تحقيق، فأما التحقيق فكنت أقرأ عليه في الدار التي كنا نساكنها في مسجد عبد الله، و أما الحدر فكنت أقرأ عليه إذا رابطت معه بالإسكندرية. توفي في حدود الأربعين و مائتين.

ينظر: النهاية (٢/٤٠٢).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٦٦

و الكسائي؛ لأنهم الذين يفصلون بالتسمية بين السور.

و يريد «بمن لم يفصل» الباقيين.

قوله: «فأما الابتداء برءوس الأجزاء ...» إلى قوله: «في مذهب الجميع».

قد تقدم أن مذهب الشيخ و الإمام عند الابتداء بالأجزاء ترك التسمية، و الاكتفاء بالتعود خاصة.

قوله: «و القطع عليها إذا وصلت بأواخر السور غير جائز».

اعلم أن الممكن في التسمية باعتبار وصلها و فصلها من السورة التي قبلها و من السورة التي بعدها أربعة أوجه:

أحدها: فصل التسمية من السورة التي قبلها و وصلها بالتالي بعدها.

الثاني: وصلها بما قبلها و بما بعدها.

و لا خلاف في جواز هذين الوجهين.
 الثالث: وصلها بالسورة التي قبلها و فصلها من التي بعدها.
 و لا خلاف في منع هذا الوجه.
 الرابع: «١» فصلها مما قبلها و مما بعدها «٢».
 قال الشيخ لما ذكر التكبير في آخر «التبصرة»: و لا يجوز الوقف على التكبير دون أن تصله بالبسملة ثم بالسورة المؤتلفة «٣».
 و قال في كتاب «الكشف» ما نصه: «إنه أتى بالتسمية على إرادة التبرك بذكر الله - تعالى - و صفاته في أول الكلام، و لثباتها للاستفتاح في المصحف فهي للابتداء بالسورة فلا يوقف على التسمية دون أن توصل بأول السورة».
 و قال في التكبير من كتاب «الكشف» ما نصه: «و ليس لك أن تصل التكبير بآخر السورة و تقف عليه، و لا لك أن تقف على التسمية دون أول السورة في كل القرآن».
 فحاصل هذه المقالات يقتضى أن مذهبه المنع.

(١) في ب: و الرابع.

(٢) في ب: و ما بعدها.

(٣) في أ: المؤتلف.

(٤) في أ: يقف.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٦٧

و أما الحافظ فنص هنا على منع الوجه الثالث، و سكت عمّا عداه، و مفهومه يعطى جواز الوجهين الأولين و الرابع.
 و قال في «المفردات» في رواية قالون خاصة ما نصه: «و الاختيار أن يقطع على أواخر السور و يتدئ بالبسملة موصولة بأوائل السور و لا يقطع على البسملة البتة إلا إذا لم توصل بأواخر السور».
 و هذا القول يعطى جواز الوجه الرابع كالوجهين الأولين.
 و أما الإمام فنص في «الكافي» على الوجوه الثلاثة، و لم يتعرض لهذا الرابع، و قال في «المفردات» في فصل التكبير عن البرزى «١»: «و لا سبيل إلى الوقف على البسملة و الابتداء بالسورة المبتدأة؛ لأن البسملة إنما وضعت في أوائل السور و لم توضع في خواتمها».

(١) مقرئ مكة و مؤذنها، أبو الحسن، أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن أبي بزة، المخزومي مولا هم، الفارسي الأصل.
 ولد سنة سبعين و مائة.

و تلا على: عكرمة بن سليمان، و أبي الإخريط و ابن زياد عن تلاوتهم على إسماعيل القسط، صاحب ابن كثير.

و سمع من: ابن عيينة، و مالك بن سعيد، و مؤمل بن إسماعيل و المقرئ، و طائفة.

و روى عنه: البخاري في التاريخ، و مضر الأسدي، و الحسن بن الحباب، و يحيى ابن صاعد.

و تلا- عليه خلق، منهم: أبو ربيعة محمد بن إسحاق، و إسحاق الخزاعي، و أحمد ابن فرح، و ابن الحباب، و اللهيان، و آخرون. و صح له الحاكم حديث التكبير و هو منكر.

و قد قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، لا أحدث عنه.

و قال العجلي: منكر الحديث، يوصل الأحاديث.

مات سنة خمسين و مائتين. و كان دينا عالما، صاحب سنه، رحمه الله.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢ / ٥٠ - ٥١)، و الجرح و التعديل (٢ / ٧١)، و الأنساب (٢ / ٢٠٢)، و اللباب (١ / ١٤٩)، و ميزان الاعتدال (١ / ١٤٤ - ١٤٥)، و معرفة القراء الكبار للذهبي (١ / ١٤٣)، و العبر (١ / ٤٥٥)، و تاريخ ابن كثير (١١ / ٦)، و العقد الثمين (٣ / ١٤٢ - ١٤٣)، و غايه النهاية في طبقات القراء (١ / ١١٩ - ١٢٠)، و لسان الميزان (١ / ١٣٩)، و شذرات الذهب (٢ / ١٢٠ - ١٢١).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٦٨

سورة أم القرآن

مسألة: انفرد الحافظ عن خلاد «١» بإشمام الصاد الزاي في قوله - تعالى -:

الصَّراطِ الْمُسْتَقِيمِ [الفاتحة: ٦] في هذه السورة خاصة و هي قراءته على أبي الفتح.

و نقل عنه الشيخ و الإمام بصاد خالصة في هذا، و في جميع القرآن.

و كذلك قرأ الحافظ على أبي الحسن «٢».

مسألة: ذكر الحافظ هنا عن قالون ضم ميم الجمع وصلتها كابن كثير، و إسكانها كالجماعة، و ذكر عنه الشيخ الوجهين.

(١) خلاد بن خالد، أبو عيسى و قيل: أبو عبد الله الشيباني مولاهم، الصيرفي الكوفي، إمام في القراءة، ثقة عارف محقق أستاذ، أخذ القراءة عرضا عن سليم و هو من أضبط أصحابه و أجلمهم، و روى القراءة عن حسين بن علي الجعفي عن أبي بكر و عن أبي بكر نفسه عن عاصم و عن أبي جعفر محمد بن الحسن الرواسي، روى القراءة عنه عرضا - جامع البيان و الكامل - أحمد بن يزيد الحلواني و - جامع البيان و الكامل - إبراهيم بن علي القصار و إبراهيم بن نصر الرازي و - الكامل - حمدون بن منصور. توفي سنة عشرين و مائتين. ينظر: غايه النهاية (١ / ٢٧٤).

(٢) إشمام الصاد زاء هو لغة قيس. ينظر: حجة القراءات (٨٠)، إعراب القراءات (١ / ٤٩)، العنوان (٦٧)، البحر المحيط (١ / ١١٣)، إتحاف الفضلاء (١ / ٣٦٥).

يقول ابن عادل الحنبلي: و قد تشم الصاد في (الصراط) و نحوه: زاء، و قرأ به خلف، و حمزة حيث ورد، و خلاد: الأول فقط، و قد تقرأ زاء محضة، و لم ترسم في المصحف إلا بالصاد، مع اختلاف في قراءتهم فيها.

و (الصراط) يذكر و يؤنث: فالتذكير لغة تميم، و التأنيث لغة الحجاز، فإن استعمل مذكرا، جمع على (أفعله) في القلة، و على (فعل) في الكثرة، نحو: (حمار)، و (أحمره) و (حمر)، و إن استعمل مؤنثا، فقياسه أن يجمع على (أفعل): نحو: (ذراع) و (أذرع).

و (المستقيم) اسم فاعل من استقام، بمعنى المجرد، و معناه: السوي من غير اعوجاج، و أصله (مستقوم) ثم أعل كإعلال (نستعين).

و (الصراط المستقيم) قال ابن عباس، و جابر - رضي الله عنهما - هو الإسلام، و هو قول مقاتل، و قال ابن مسعود - رضي الله تعالى عنه - هو القرآن الكريم، و روى عن علي - رضي الله تعالى عنه - مرفوعا: الصراط المستقيم: كتاب الله تعالى.

و قال سعيد بن جبير - رضي الله تعالى عنه -: طريق الجنة.

و قال سهل بن عبد الله - رحمه الله تعالى -: و هو طريق السنه و الجماعة.

و قال بكر بن عبد الله المزني: هو طريق رسول الله صلى الله عليه و سلم.

و قال أبو العالبي، و الحسن: رسول الله صلى الله عليه و سلم و أصحابه.

ينظر: اللباب (١ / ٢٠٦ - ٢٠٨).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٦٩

و ذكر الإمام الإسكان خاصة.

تنبيه: قال «١» الحافظ في هذه المسألة: «بخلاف عن قالون».

و قال في «المفردات» في رواية أبي نشيط «٢» عن قالون ما نصه: «اعلم أن قالون كان يخير «٣» في ضم ميم الجمع و وصلها بواو في إسكانها».

ثم أخبر أنه قرأ على فارس عن قراءته بضم الميم، و على أبي الحسن عن قراءته بإسكان الميم، و بين العبارتين بون يعرض منه للناظر إشكال.

و وجه البيان في ذلك: ما نص عليه الشيخ في «التبصرة» فقال ما نصه: «و خير قالون في إسكانها وصلتها بواو».

و كذلك روى الحلواني «٤»، و أبو نشيط عنه: أنه خير؛ فلا تبالى في أى رواية

(١) في ب: و قال.

(٢) محمد بن هارون، الإمام المقرئ المجود الحافظ الثقة، أبو نشيط، و أبو جعفر، الربيعي المروزي ثم البغدادي الحرابي.

ولد سنة نيف و ثمانين و مائة.

تلا على: عيسى بن مينا بحرف نافع، و سمع من روح بن عبادة، و محمد بن يوسف الفريابي، و يحيى بن أبي بكر، و أبي المغيرة عبد القدوس الحمصي، و على بن عياش، و أبي اليمان، و عمرو بن الربيع المصري، و الوليد بن عتبة المقرئ، و طائفة.

قرأ عليه: أبو حسان أحمد بن محمد بن أبي الأشعث العنزي، و اعتمد على طريقه أبو عمرو في تيسيره من طريق أبي الحسين بن بويان. و حدث عنه: أبو بكر بن أبي الدنيا، و ابن ماجه في التفسير و البغوى، و ابن صاعد، و المحاملى، و ابن أبي حاتم، و ابن مخلد، و قاسم المطرز، و عبد الله بن ناجية.

و قال أبو حاتم: صدوق.

و قال ابن مخلد: حدثنا أبو نشيط، و كان حافظا.

و قد وهم أبو عمرو الداني، و قال: إن أبا نشيط توفي سنة ثلاثه و ستين و مائتين، و إنما المتوفى في نحو هذه السنة: المحدث محمد بن أحمد بن هارون شيطا، و أصاب في جعل أبي نشيط المروزي هو البغدادي الربيعي، و بعض الناس يفرق بين الترجمتين، و هما واحد، هذا الراجح عندي، و أنه توفي سنة ثمان و خمسين، كما قاله تلميذه ابن مخلد، و الله أعلم.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٣٢٤-٣٢٧)، و الجرح و التعديل (٨/١١٧)، و تاريخ بغداد (٣/٣٥٢-٣٥٣)، و تهذيب الكمال (١٢٨٠)، و غاية النهاية في طبقات القراء (٢/٢٧٢-٢٧٣)، و تهذيب التهذيب (٩/٤٩٣-٤٩٤)، و المنتظم (٥/١٥).

(٣) في أ: يجيز.

(٤) أحمد بن يزيد بن أزداد- و يقال: يزداد- الصفار الأستاذ، أبو الحسن الحلواني، قال الداني: يعرف بأزداد، إمام كبير عارف صدوق متقن ضابط خصوصا في قالون و هشام، قرأ بمكة على - جامع البيان - أحمد بن محمد القواس و بالمدينة على - المستنير، جامع -

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٧٠

قرأت بالضم.

و اختار ابن مجاهد الإسكان، و الاختيار عند القراء ضم الميمات كلها للحلواني، و إسكانها لأبي نشيط.

قال العبد: فعبارة التخيير يراعى فيها أصل الرواية عن قالون، و عبارة الخلاف يراعى فيها اختيار القراء من حيث خصوا الإسكان بطريق أبي نشيط، و خصوا الضم بطريق الحلواني، فكأنهما روايتان مختلفتان عن قالون، و الله - تعالى - أعلم.

تنبيه: ذكر عن حمزة «عليهم» و «لديهم» و «إليهم» بضم الهاء في الحالين أولا- ثم ذكر ابن كثير و قالون بخلاف صلة الميم، ثم أتبع

بمذهب ورش، ثم رجع إلى مذهب حمزة، و الكسائي.

و هذا العمل له وجه من الترتيب حسن، و إن لم يكن باديا من أول وهلة.

و بيانه: أن كلامه في هذا الفصل في معنى أن لو قال: ميم الجمع إن كان من هذه الكلم الثلاث، فمذهب حمزة فيه ضم الهاء في الحالين من غير اعتبار بما بعد الميم من حركة أو سكون؛ و لهذا سوى بين الوقف و الوصل و إن كان من غير هذه الكلم الثلاث فحينئذ يعتبر ما بعد الميم، فإن كان متحركا فابن كثير و من وافقه يضم الميم في الوصل و يصلها، و الباقون يسكنونها، و إن كان بعد الميم ساكن فحمزة، و الكسائي، و أبو عمرو يفعلون كذا بشرط أن تكون «١» الميم بعد الهاء، و تكون «٢» قبل الهاء كسرة أو ياء ساكنة، و الباقون بخلاف ذلك «٣».

– البيان، الكفاية الكبرى، الكامل – قالون، رحل إليه مرتين، و إسماعيل و أبي بكر ابني أبي أويس فيما ذكره الهذلي، و بالكوفة و العراق على خلف و – التيسير، الكامل – خلاد و جعفر بن محمد الخشكني و – جامع البيان، الكفاية الكبرى، الكامل – أبي شعيب القواس و حسين بن الأسود – المبهج، الكامل – الدوري.

توفي سنة نيف و خمسين و مائتين.

ينظر: غايه النهاية (١ / ١٤٩).

(١) في ب: يكون.

(٢) في ب: يكون.

(٣) اعلم أن يعقوب يضم كل هاء قبلها ياء ساكنة تثنية و جمعا، لإقوله تعالى: **بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَ أَرْجُلِهِنَّ [الممتحنة: ١٢]**. و الآخرون بكسرها.

فمن ضمها ردها إلى الأصل؛ لأنها مضمومة عند الانفراد.

و من كسرها، فالأصل الياء الساكنة، و الياء أخت الكسرة.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٧١

و قوله في آخره: «و حمزة على أصله في الكلم الثلاث» توكيد لما تقدم، و أن كسر الهاء في الوقف مختص بما عدا الكلم الثلاث و الله – عز و جل – أعلم.

تنبيه: اعلم أن ميم الجمع لها أربع حالات:

حالة تحرك فيها بالضم و توصل ضممتها بواو بالاتفاق.

و حالة تحرك فيها من غير صلة.

و حالة تسكن فيها.

و حالة فيها خلاف دائر بين الإسكان و التحريك مع الصلة.

فالحالة الأولى: إذا اتصل بها ضمير، كقوله – تعالى –: **أُورِثْتُمُوهَا [الأعراف:**

٤٣] و فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ [آل عمران: ١٨٣] و آذَيْتُمُونَا [إبراهيم: ١٢].

و الحالة الثانية: إذا وقع بعدها في الوصل حرف ساكن.

و الحالة الثالثة: إذا وقعت «١» عليها.

و الحالة الرابعة: ما عدا ما تقدم.

- و ضم ابن كثير، و أبو جعفر كل ميم جمع مشبعا في الوصل، إذا لم يلقها ساكن، فإن لقيها ساكن فلا يشع.
و نافع يخير، و يضم ورش عند ألف القطع.

و إذا تلتقه ألف الوصل، و قبل الهاء كسر، أو ياء ساكنة، ضم الهاء و الميم حمزة و الكسائي - رحمهما الله - و كسرهما أبو عمرو، و كذلك يعقوب إذا انكسر ما قبله.

و الآخرون: بضم الميم، و كسر الهاء؛ لأجل الياء أو لكسر ما قبلها، و ضم الميم على الأصل، و قرأ عمر بن الخطاب - رضى الله تعالى عنه - (صراط من أنعمت عليهم).

إذا ثبت هذا فالأصل في هاء الكناية: الضم، فإن تقدمها ياء ساكنة، أو كسرة، كسرهما غير الحجازيين، نحو: عليهم و فيهم و بهم.
و المشهور في ميمها السكون قبل متحرك، و الكسر قبل ساكن، هذا إذا كسرت الهاء، أما إذا ضمنت، فالكسر ممتنع إلا في ضرورة؛
كقوله: (و فيهم الحكام) بكسر الميم، و فى (عليهم) عشر لغات قرئ ببعضها:

(عليهم) بكسر الهاء و ضمها، مع سكون الميم.

(عليهمى) بكسر الهاء، و زيادة الياء، و بكسر الميم فقط.

(عليهمو) بضم الميم، و زيادة واو، أو الضم فقط.

(عليهمو) بكسر الهاء، و ضم الميم، بزيادة الواو.

(عليهمى) بضم الهاء و زيادة ياء بعد الميم. أو الكسر فقط (عليهم) بكسر الهاء، و ضم الميم، حكى ذلك ابن الأنبارى.
ينظر: اللباب (١/ ٢١٤-٢١٧).

(١) فى ب: وقف.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ١٧٢

باب بيان مذهب أبى عمرو فى الإدغام الكبير

إشارة

اعلم أن الغرض من هذا الباب ينحصر فى قسمين:
القسم الأول: يشتمل على سبعة فصول فى تمهيد قواعد و تقرير أصول.
و القسم الثانى: يخص مقصود هذا الباب مرتبا بحسب ألفاظ الكتاب.

[القسم الأول]

الفصل الأول من القسم الأول فى معنى الإدغام لغه و اصطلاحا

أما الإدغام فى اللغة: فهو عبارة عن الإدخال يقال: أدغمت الفرس اللجام «١»: إذا أدخلته فى فيه «٢».

وقيل: إنه من الدغم و هو التغطية يقال: أدغمت الشيء إذا غطيته «٣».

فإذا استعمل فى اصطلاح القراء و أهل العربية فمعناه: إدخال الحرف فى الحرف و دغنه فيه حتى لا يقع بينهما فصل بوقف و لا بحركة، و لكنك تعمل العضو الناطق بهما إعمالا واحدا فيكون الحاصل منهما فى اللفظ حرفا واحدا مشددا.

و يحصل الفرق بين الحرف المدغم، و غير المدغم، من وجهين:

أحدهما: أن المدغم مشدد و غير المدغم مخفف، فعلى هذا كل حرف مشدد مدغم.
و الوجه الثانى: أن زمان النطق بالحرف المدغم أطول من زمان النطق بالحرف غير المدغم بقدر ما فيه من التضعيف، كما أن زمان النطق بالحرفين المفككين أطول من زمان النطق بالحرف المدغم.

(١) فى ب: أدغمت اللجام الفرس.

(٢) قال ابن منظور فى لسان العرب (٢/ ١٣٩١): الإدغام: إدخال حرف فى حرف، يقال:

أدغمت الحرف، و أدغمته، على «افتعلته». و الإدغام: إدخال اللجام فى أفواه الدواب.

و أدغم الفرس اللجام: أدخله فى فيه. و أدغم اللجام فى فمه: كذلك، قال ساعدة بن جؤية:

بمقربات بأيديهم أعتتهاخوص إذا فرعوا أدغمن باللجم قال الأزهري: و إدغام الحرف فى الحرف مأخوذ من هذا. قال بعضهم: و منه اشتقاق الإدغام فى الحروف. و قيل: بل اشتقاق هذا من إدغام الحروف.

(٣) قال ابن منظور: (دغم الإناء، دغما: غطاه) ينظر: لسان العرب (٢/ ١٣٩١).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ١٧٣

و قد نص الحافظ على ما ذكرته فى المدغم فى كتاب «المفصح» فقال: «و يلتزم «١» اللسان موضعا واحدا» يعنى فى الإدغام.

ثم قال: «إلا أن احتباسه فى موضع الحرف المشدد لما زاد فيه من التضعيف أكثر من احتباسه فيه بالحرف الواحد المخفف» انتهى.

و فائدة الإدغام: تخفيف الكلمة إذ النطق بالحرف مرة واحدة و إن كان مشددا أخف من النطق به مرتين إذا فك؛ و لهذا شبه الخليل «٢» تكرار الحرف بمشى المقيد إذا رفع رجليه ثم وضعها- عادت حيث كانت، فكذلك تكرار النطق بالحرف الواحد؛ لأن العضو الناطق يعتمد فى المرة الثانية على ما اعتمد عليه فى المرة الأولى.

(١) فى ب: و يلزم.

(٢) الإمام، صاحب العريية، و منشئ علم العروض، أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدى، البصرى، أحد الأعلام. ولد سنة مائة. حدث عن: أيوب السخيتانى، و عاصم الأحول، و العوام بن حوشب، و غالب القطان.

أخذ عنه سيويه النحو، و النضر بن شميل، و هارون بن موسى النحوى، و وهب ابن جرير، و الأصمعى، و آخرون.

و كان رأسا فى لسان العرب، دينا، ورعا، قانعا، متواضعا، كبير الشأن، يقال: إنه دعا الله أن يرزقه علما لا يسبق إليه، ففتح له بالعروض، و له كتاب: العين، فى اللغة.

و ثقة ابن حبان. و قيل: كان متقشفا متعبدا. قال النضر: أقام الخليل فى خص له بالبصرة، لا يقدر على فلسين، و تلامذته يكسبون بعلمه الأموال، و كان كثيرا ما ينشد:

و إذا افتقرت إلى الذخائر لم تجد ذخرا يكون كصالح الأعمال مات سنة بضع و ستين و مائة، و قيل: بقى إلى سنة سبعين و مائة. ينظر:

سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٢٩-٤٣١)، التاريخ الكبير (٣/ ١٩٩-٢٠٠)، و طبقات النحويين للزبيدى (٤٧-٥١)، و معجم الأدباء (١١/ ٧٢-

٧٧)، و الكامل لابن الأثير (٦/ ٥٠)، و إنباه الرواة (١/ ٣٤١-٣٤٧)، و تهذيب الأسماء و اللغات (١/ ١٧٧-١٧٨)، و فيات الأعيان (٢/

٢٤٤-٢٤٨)، و عبر الذهبى (١/ ٦٨)، و البدايه و النهايه (١٠/ ١٦١-١٦٢)، و طبقات القراء لابن الجزرى (١/ ٢٧٥)، و تهذيب التهذيب

(٣/ ١٦٣-١٦٤)، و بغية الوعاة (١/ ٥٥٧-٥٦٠).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ١٧٤

اعلم أن الحرف لا يدغم في الحرف إلا إذا كانا مثلين و ذلك على وجهين:
 أحدهما: أن يكونا مثلين في الأصل، كقوله - تعالى - : «وَلَا يَعْتَبُ بَعْضُكُمْ [الحجرات: ١٢].
 والثاني: أن يكونا خلافيين في الأصل، فيبدل من الحرف الأول حرف من لفظ الحرف الثاني فيصيرا مثلين نحو قَدْ تَبَيَّنَ [البقرة: ٢٥٦]
 تبدل من الدال تاء فيصير «قتبين» فآل إدغام الخلافيين إلى إدغام المثلين، وهذا يطرد في جميع الحروف إلا إذا أدغمت الياء في الواو،
 فإنك «١» تبدل الثاني حرفا من جنس الأول نحو: «سيد»، «ميت» و الأصل: «سيود»، «ميوت».
 وهكذا الحاء إذا أردت: إدغامها في الهاء أو في العين أبدلت الثاني حرفا من جنس الأول فقلت:
 «امدح حلالا» و «اصفح حنى» تريد «امدح هلالا»، «و اصفح عنى».
 و اعلم أن الحرف لا يبدل [بالحرف] «٢» لأجل الإدغام إلا إذا كانا متقاربين، و التقارب بين الحرفين يحصل بالاشتراك في المخرج
 أو في الصفات «٣».
 ثم لا- بد من سكون الحرف الأول، و إلا- لم يصح إدغامه، فعلى هذا إذا التقى المثان و الأول ساكن لزم الإدغام، و إن تحرك لم
 يدغم إلا بعد أن يسكن فيكون فيه إذ ذاك تغيير واحد قبل الإدغام و هو الإسكان «٤».

(١) في أ: فكأنك.

(٢) سقط في أ.

(٣) أو في مجموع المخرج و الصفات، كما نص على ذلك النحاة؛ يقول ابن عصفور في المقرب (١/ ٣٢٠): (اعلم أن التقارب بين
 الحرفين يكون في المخرج، أو في الصفه، أو في مجموعهما).

(٤) إذا التقى المثان في كلمتين، فإما أن يكون الثاني ساكنا، أو متحركا، فإن كان ساكنا لم يجز الإدغام، بل لا بد من إظهارهما، نحو
 قولك: (اضرب ابنك).

وقد شذت العرب في (علماء بنو فلان) و الأصل (على الماء)، فحذفوا الألف لالتقاء الساكنين، ثم حذفوا أحد المثلين بعد ذلك
 تخفيفا، و إن كان متحركا.

فإن كانا صحيحين، فإما أن يكون الأول منهما ساكنا فتدغمه في الثاني ليس إلا، نحو قولك: (اضرب بكرا)، و إما أن يكون متحركا
 فلا- يخلو إذ ذاك من أن يكون ما قبله ساكنا أو متحركا، فإن كان متحركا، جاز الإظهار و حذف الحركة من المثل الأول، و إدغامه
 في الثاني فتقول: (جعل لك)، و (جعلك). و كلاهما حسن.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٧٥

و إذا التقى المتقاربان و كان الأول ساكنا- فلا إدغام إلا بعد إبدال الحرف الأول من جنس الثاني فيكون- أيضا- فيه تغيير واحد و هو
 الإبدال، و إن كان الأول متحركا- لم يدغم إلا بعد تغييرين و هما: الإبدال و الإسكان.

و أما إن تحرك الأول و سكن الثاني فلا إدغام نحو: رددناه «١».

الفصل الثالث في ذكر الحروف و مخارجها

اعلم أن أصول الحروف «٢» في العربية ثلاثون «٣» حرفا، و أذكرها بعد بحول الله -

- و الإظهار لغة أهل الحجاز.

و أقوى ما يكون الإدغام و أحسنه إذا أدى الإظهار إلى اجتماع خمسة أحرف متحركة فصاعدا.
و إن كان ما قبله ساكنا، فإن كان الساكن حرف علة، جاز الإظهار، و أن تحذف الحركة من المثل الأول و تدغمه في الثاني، نحو:
(دار راشد)، و (ثوب بكر)، و (جيب بشر).
و الإظهار فيه أحسن من الإظهار في (جعل لك) و أشباهه.

و إن كان الساكن حرفا صحيحا لم يجز الإدغام نحو: اسم موسى، و ابن نوح، و إن كان المثلان حرفي علة، فإن كان الأول ساكنا:
فإما أن يكون حرف لين؛ فيلزم الإدغام نحو: (اخشى ياسرا)، أو حرف مد و لين، فلا يجوز الإدغام نحو: (يغزو واقد)، و (اضربى ياسرا)، و إن كان الأول متحركا، فإما أن يكون ما قبله متحركا، فيجوز الإظهار و الإدغام نحو: (ولى يزيد)، و (لقضو واقد).
و إما أن يكون ساكنا معتلا غير مدغم، فيجوز الإظهار و الإدغام، نحو (واو واقد). و (آى يا سين).
و إما أن يكون ساكنا صحيحا، أو معتلا مدغما، فلا يجوز الإدغام، نحو: (ولى يزيد)، و (عدو واقد)، و (ظبى يزيد)، و (غزو واقد).
ينظر: المقرب (١/ ٣١٨ - ٣١٩).

(١) الحروف المتقاربة مخارجها إذا أدغمت فإن حالها حال الحرفين اللذين هما سواء في حسن الإدغام، و فيما يزداد البيان فيه حسنا،
و فيما لا يجوز فيه إلا الإخفاء وحده، و فيما يجوز فيه الإخفاء و الإسكان.
فالإظهار في الحروف التى من مخرج واحد و ليست بأمثال سواء أحسن؛ لأنها قد اختلفت. و هو فى المختلفة المخارج أحسن؛ لأنها
أشد تباعدا، و كذلك الإظهار كلما تباعدت المخارج ازداد حسنا.
ينظر: كتاب سيويه (٤/ ٤٤٥ - ٤٤٦).

(٢) قال ابن جنى فى سر الصناعة (١/ ١٥): الحرف حد منقطع الصوت و غايته و طرفه، كحرف الجبل و نحوه، و يجوز أن تكون
سميت حروفا- أى حروف المعجم- لأنها جهات للكلم و نواح كحروف الشئ و جهاته المحدقة به، و كل اشتقاق المادة يدل على
هذا المعنى.

(٣) ذكر غير واحد من أئمة النحاة: أن أصل حروف العريية تسعة و عشرون حرفا، فها هو ذا-

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ١٧٦

عز و جل- موزعة على المخارج.

- سيويه- إمام النحاة- يقول: حروف العريية تسعة و عشرون حرفا: الهمزة، و الألف، و الهاء، و العين، و الحاء، و الغين، و الخاء، و
الكاف، و القاف، و الضاد، و الجيم، و الشين، و الباء، و اللام، و الراء، و النون، و الطاء، و الدال، و التاء، و الصاد، و الزاى، و السين، و
الطاء، و الذال، و الثاء، و الفاء، و الباء، و الميم، و الواو.
و تكون خمسة و ثلاثين حرفا بحروف هن فروع، و أصلها من التسعة و العشرين، و هى كثيرة يؤخذ بها و تستحسن فى قراءة القرآن
الكريم و الأشعار، و هى:

النون الخفيفة، و الهمزة التى بين بين، و الألف التى تمال إمالة شديدة، و الشين التى كالجيم، و الصاد التى تكون كالزاي، و ألف
التفخيم، يعنى بلغة أهل الحجاز، فى قولهم: الصلاة و الزكاة و الحياة.

و تكون اثنين و أربعين حرفا بحروف غير مستحسنة و لا- كثيرة فى لغة من ترتضى عربيته، و لا- تستحسن فى قراءة القرآن و لا- فى
الشعر، و هى: الكاف التى بين الجيم و الكاف، و الجيم التى [كالكاف، و الجيم التى] كالشين، و الضاد الضعيفة، و الصاد التى
كالسين، و الطاء التى كالتاء، و الطاء التى كالتاء، و الباء التى كالفاء.

و هذه الحروف التى تمتها اثنين و أربعين جيدها و رديتها أصلها التسعة و العشرون، لا تتبين إلا بالمشافهة، إلا أن الضاد الضعيفة

تتكلف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف؛ لأنها من حافة اللسان مطبقة؛ لأنك جمعت في الضاد تكلف الإطباق مع إزالته عن موضعه. وإنما جاز هذا فيها؛ لأنك تحولها من اليسار إلى الموضع الذي في اليمين. وهي أخف؛ لأنها من حافة اللسان، وأنها تخالط مخرج غيرها بعد خروجها، فتستطيل حين تخالط حروف اللسان، فسهل تحويلها إلى الأيسر؛ لأنها تصير في حافة اللسان في الأيسر إلى مثل ما كانت في الأيمن، ثم تنسل من الأيسر حتى تتصل بحروف اللسان، كما كانت كذلك في الأيمن.

ويقول ابن عصفور: فحروف المعجم الأصول: تسعة وعشرون حرفاً، أولها الألف وآخرها الياء على المشهور من ترتيب حروف المعجم.

وقد تبلغ خمسة وثلاثين بفروع حسنة تلحقها، يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام، وهي:

النون الخفيفة، وأعنى بذلك: الساكنة، إذا وقع بعدها حرف من الحروف التي تخفى معها، والشين التي كالجيم، نحو: «أجدق» في «أشدد»، والصاد التي كالزاي، نحو: «مزدر» في مصدر، والهمزة المخففة، وهي المفعولة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، وذلك جائز في كل همزة متحركة تكون بعد ألف، أو بعد حركة ما لم تكن مفتوحة مكسوراً ما قبلها، فتبدل ياء، أو مضموماً فتبدل واواً. وألف التفتيح، وألف الإمالة.

وقد تبلغ أيضاً الحروف ثلاثة وأربعين حرفاً، بفروع غير مستحسنة لا توجد إلا في لغة ضعيفة، وهي الكاف التي كالجيم، نحو: «جمل»، في «كمل»، والجيم التي كالكاف، نحو: «ركل» في «رجل». والجيم التي كالشين نحو: «اشتمعوا»، في «اجتمعوا»، والطاء التي كالطاء، نحو: «تال»، في «طال»، والضاد الضعيفة، وهي التاء المقربة من الضاد، يقولون: (اضر ذلك)، في: إثر ذلك، والصاد التي كالسين، نحو: (سابر)، في:

صابر، والباء التي كالفاء، وهي على ضربين: أحدهما: لفظ الباء، أغلب عليه من لفظ الفاء.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٧٧

واعلم أن مخارج الحروف ستة عشر مخرجا:

منها من الحلق.

ومنها من داخل الفم.

ومنها من بين الشفتين.

ومنها من الخيشوم.

أما الحلق فله ثلاثة مخارج «١»: - أحدها: من أقصاه مما يلي الصدر، وله من الحروف: الهمزة، والهاء، والألف الساكنة.

والثاني: من وسط الحلق، وله من الحروف: الحاء، والعين المهملتان.

والثالث: من أدنى الحلق إلى الفم، وله من الحروف: الخاء، والغين المعجمتان.

وأما المخارج التي من داخل الفم فمتعلقة باللسان:

منها من أصله.

ومنها من حافته.

ومنها من وسطه.

ومنها من طرفه.

فمن أصله مخرجان:

أحدهما: من أقصاه وما فوقه من الحنك، وهو مخرج القاف.

و الثاني: أسفل منه قليلا و ما «٢» يليه من الحنك، و هو مخرج الكاف.

و من وسط اللسان بينه «٣» و بين وسط الحنك مخرج الجيم، و الشين، و الياء.

و من حافة اللسان من بين أولها، و ما يليه من الأضراس مخرج الضاد.

- و الآخر: بالعكس، نحو: (بلج).

و الظاء، التي كالتاء، نحو (ثالم)، في: ظالم.

ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣١-٤٣٣)، المقرب (١/ ٣٢٠، ٣٢٦).

(١) قال سيوييه: فأقصاها مخرجا: الهمزة، و الهاء، و الألف، و من أوسط الحلق مخرج العين و الحاء. و أدناه مخرجا من الفم: الغين و

الحاء. ينظر الكتاب (٤/ ٤٣٣).

(٢) في أ: مما.

(٣) في أ: و بينه. شرح كتاب التيسير للداني في القراءات ١٧٨ الفصل الثالث في ذكر الحروف و مخرجها ص: ١٧٥

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٧٨

و أما طرف اللسان: فله ستة مخرج:

فمن حافة اللسان من أدناها إلى طرفه، ما بينها و بين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك و الناب و الرباعية و الثنية مخرج اللام.

و من طرف اللسان بينه و بين ما فوق الثنايا، مخرج النون.

و من مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الراء.

و ما بين طرف اللسان و أصول الثنايا العليا مخرج الطاء و الدال و التاء.

و ما بين طرف اللسان و فوق الثنايا أعنى السفلى مخرج الصاد و السين و الزاي.

و ما بين طرف اللسان و أطراف الثنايا العليا: مخرج الظاء، و الذال، و التاء، المعجمات.

و أما الشفتان: فمن بين باطن الشفة السفلى و أطراف الثنايا العليا مخرج الفاء.

و من بين الشفتين: مخرج الباء، و الميم، و الواو؛ لأن الشفتين تنطبقان بالباء و الميم و تنفتحان متقببتين بالواو.

و أما الخيشوم: فهو مخرج النون الخفيفة «١».

فهذه مخرج الحروف على رأى سيوييه «٢» رحمه الله.

(١) في أ: الخفيفة.

(٢) إمام النحو، حجة العرب، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، الفارسي، ثم البصري.

طلب الفقه و الحديث مدة، ثم أقبل على العربية، فبرع و ساد أهل العصر، و ألف فيها كتابه الكبير الذي لا يدرك شأوه فيه.

استملى على حماد بن سلمة، و أخذ النحو عن عيسى بن عمر، و يونس بن حبيب، و الخليل، و أبي الخطاب الأخفش الكبير.

و قد جمع يحيى البرمكي ببغداد بينه و بين الكسائي للمناظرة، بحضور سعيد الأخفش، و الفراء، و جرت مسألة الزنبور، و هي كذب:

أظن الزنبور أشد لسعا من النحلة فإذا هو إياها. فقال سيوييه: ليس المثل كذا، بل: فإذا هو هي. و تشاجرا طويلا، و تعصبوا للكسائي

دونه، ثم وصله يحيى بعشرة آلاف، فسار إلى بلاد فارس، فاتفق موته بشيراز فيما قيل.

قال إبراهيم الحربي: سمى سيوييه؛ لأن و جنتيه كانتا كالتفاحتين، بديع الحسن.

قال أبو زيد الأنصاري: كان سيويوه يأتي مجلسي، و له ذؤابتان، فإذا قال: حدثني من أثق به، فإنما يعني. وقيل: عاش اثنتين و ثلاثين سنة، وقيل: نحو الأربعين. قيل: مات سنة ثمانين و مائة،-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٧٩

و اعلم أن سيويوه لما ذكر مخرج الضاد لم يبين هل هي من الحافة اليمنى، أو من الحافة اليسرى، لكنه ذكر في باب الإدغام في حروف طرف اللسان و الثنايا إدغام الظاء و أختيها في الضاد، فقال في التعليل: «لأنها- يعنى الضاد- اتصلت بمخرج اللام، و تطأأت عن اللام حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان» (١).

- و هو أصح، و قيل: سنة ثمان و ثمانين و مائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٨ / ٣٥١-٣٥٢)، و طبقات النحويين (٦٦-٧٤)، و الفهرست لابن النديم (١ / ٥١-٥٢)، و تاريخ بغداد (١٢ / ١٩٥)، و معجم الأدباء (١٦ / ١١٤-١٢٧)، و إنباه الرواة للقفطى (٢ / ٣٤٦-٣٦٠)، و وفيات الأعيان (١ / ٤٨٧-٤٨٨)، و العبر (١ / ٣٥٠، ٣٧٨، ٤٤٨)، و مرآة الجنان لليافعي (١ / ٤٤٥)، و البداية و النهاية (١ / ١٧٦-١٧٧)، و بغية الوعاة (٢ / ٢٢٩)، و النجوم الزاهرة (٢ / ٨٨)، و مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (١ / ١٢٨-١٣٠).

و نص كلام سيويوه- كما في الكتاب (٤ / ٤٣٣-٤٣٤):-

و لحروف العربية ستة عشر مخرجا:

فللحلق منها ثلاثة، فأقصاها مخرجا: الهمزة و الهاء و الألف. و من أوسط الحلق مخرج العين و الحاء. و أدناها مخرجا من الفم: الغين و الخاء.

و من أقصى اللسان و ما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف.

و من أسفل موضع القاف من اللسان قليلا و مما يليه من الحنك [الأعلى] مخرج الكاف.

و من وسط اللسان بينه و بين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم و الشين و الياء.

و من بين أول حافة اللسان و ما يليها من الأضراس مخرج الضاد.

و من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها و بين ما يليها من الحنك الأعلى و ما فوق الثنايا مخرج النون.

و من مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا؛ لانحرافه إلى اللام: مخرج الراء.

و مما بين طرف اللسان و أصول الثنايا مخرج الطاء، و الدال، و التاء.

و مما بين طرف اللسان و فوق الثنايا مخرج الزاي، و السين، و الصاد.

و مما بين طرف اللسان و أطراف الثنايا مخرج الظاء و الذال، و الثاء.

و من باطن الشفة السفلى و أطراف الثنايا العلاء مخرج الفاء.

و مما بين الشفتين مخرج الباء، و الميم، و الواو.

و من الخياشيم مخرج النون الخفيفة.

(١) و نص كلام سيويوه:

و قد تدغم الطاء و التاء و الدال في الضاد؛ لأنها اتصلت بمخرج اللام و تطأأت عن اللام حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان، و لم تقع من الثنية موضع الطاء لانحرافها؛ لأنك تضع للطاء لسانك بين الثنتين، و هي مع ذا مطبقة، فلما قاربت الطاء فيما ذكرت لك أدغموها كما أدغموها في الصاد و أختيها، فلما صارت بتلك المنزلة أدغموا فيها التاء و الدال، كما أدغموها في الصاد؛ لأنهما من موضعها، و ذلك قولك: اضبُرمه، و انعُرمه.-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٨٠
 يريد بقوله: «تطأطأت» مالت عن اللام حتى خالطت أصول الضاحك، و الناب، و الرباعية، و الثنية؛ لأن هذه الأضراس الأربعة هي التي ذكر سيبويه أن اللام فوقها.
 و هذه الأربعة التي اللام فوقها إنما هي من الجهة اليمنى؛ فظهر من هذا أن الضاد عنده من الجهة اليمنى.
 و أما الضاد الضعيفة: فقد نص لما ذكر عدة الحروف على أنها تتكلف من الجهة اليمنى، و من الجهة اليسرى، و الله - جل و علا - أعلم.

الفصل الرابع في صفات الحروف

اعلم أن الحروف إنما تختبر صفاتها بأن ينطق بها سواكن بعد همزة الوصل نحو:
 «اب» «اج» «اد»، فيكون الحرف إذ ذاك مجردا من شوائب التركيب فتبرز ذاته و تتميز حقيقته و صفاته.
 و اعلم أن جملة الصفات التي أقصد - الآن - ذكرها ست عشرة منها أربع تضاد كل واحدة منها صفة أخرى؛ فتبلغ مع «ا» أصدادها ثمانى صفات، و الثمانى الباقية لا تضاد بينها.
 أما المتضادات:
 فمنها: الجهر: و معناه الظهور، قال الله - تعالى -: أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً [النساء: ١٥٣] أى: عيانا.
 [و قال] «٢»: «وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ [الإسراء: ١١٠] أى: لا ترفع صوتك.
 و ضد الجهر: الهمس، و معناه: الخفاء قال تعالى: فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا [طه: ١٠٨].

- و سمعنا من يوثق بعريته قال:

ثار فضجَّضَجْهُ ركاثبه فأدغم التاء في الضاد.

ينظر: الكتاب (٤/ ٤٦٥).

(١) فى أ: من.

(٢) سقط فى أ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٨١
 قال الهروي «١»: «أى صوتا خفيا من وطء أقدامهم إلى المحشر».
 فالحرف الظاهر البين فى النطق: هو المجهور، و الحرف الضعيف: هو المهموس «٢».
 و جملة الحروف المهموسة عشرة يجمعها قولك: «سكت فحنته شخص» «٣».
 و الحروف المجهورة ما عداها.
 و اعلم أن بعض المجهورة أقوى من بعض: فالطاء و الدال المهملتان أقوى من الظاء و الذال المعجمتين، و كذلك بعض الحروف المهموسة أضعف من بعض فالحاء و الهاء، و التاء، و نحوها أهمس من الشين و الخاء.
 و منها الشدة، و ضدها: الرخاوة.
 و الحروف تنقسم إلى شديدة، و رخوة، و متوسطة.

و جملة الحروف الشديدة ثمانية يجمعها قولك:

(١) العلامة أبو عبيد، أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن، الهروي الشافعي اللغوي المؤدب، صاحب الغريبين. أخذ علم اللسان عن الأزهرى وغيره.

وقد ذكره أبو عمرو بن الصلاح في طبقات الشافعية، فقال: روى الحديث عن أحمد ابن محمد بن ياسين، و أبي إسحاق أحمد بن محمد بن يونس البزاز الحافظ. حدث عنه:

أبو عثمان الصابوني، و أبو عمر عبد الواحد بن أحمد المليحي بكتاب الغريبين. قلت: توفي في سادس رجب، سنة إحدى و أربعمئة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧/١٤٦-١٤٧)، و معجم الأدباء (٤/٢٦٠-٢٦١)، وفيات الأعيان (١/٩٠-٩٦)، و العبر (٣/٧٥)، و الوافي بالوفيات (٨/١١٤-١١٥)، و طبقات السبكي (٤/٨٤)، و طبقات الإسنوي (٢/٥١٨-٥١٩)، و البدايئة و النهاية (١١/٣٤٤-٣٤٥)، و النجوم الزاهرة (٤/٢٢٨)، و بغية الوعاة (١/٣٧١).

(٢) و في بيان الجهر و الهمس يذكر سيبويه أن الحرف المجهور هو: حرف أشبع الاعتماد في موضعه، و منع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد [عليه] و يجرى الصوت. فهذه حال المجهورة في الحلق و الفم، إلا أن النون و الميم قد يعتمد لهما في الفم و الخياشيم فتصير فيهما غنة. و الدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما لرأيت ذلك قد أخل بهما. و أما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه، و أنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جرى النفس. و لو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه. ينظر: الكتاب (٤/٤٣٤).

(٣) و جمعها ابن عصفور في المقرب (٢/٦) بقوله (ستشحك خصفه).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٨٢

«أ تجد طبقك» (١).

و فسر [سيبويه] (٢) الحرف الشديد بأنه الذى يمنع الصوت أن يجرى فيه (٣).

ألا ترى أنك لو قلت: «اج» لم يمكن مد الصوت فيه، و كذلك سائرهما.

و اعلم أنه متى تحرك الحرف لم يمكن فيه مد الصوت سواء كان رخوا، أو شديدا، و إنما يتميز مد الصوت في الحرف و امتناعه إذا سكن الحرف، و قد تقدم أن الحروف إنما تختبر إذا سكنت و عريت (٤) عن التركيب.

و أما الرخوة: فجملتها [ثلاثة] (٥) عشر حرفا و هى: الهاء (٦)، و الحاء، و الغين، و الخاء، و الشين، و الصاد، و الضاد، و السين، و الزاي، و الظاء، و الذال، و الثاء و الفاء. و كل واحد منها يمكن مد الصوت فيه إذا سكن (٧).

و أما المتوسطة: فثمانية أحرف و هى حروف العلة الثلاثة، و خمسة من حروف الصحة و تسمى المعتدلة يجمعها قولك: «لم يرو عنا». و وجه وصف هذه الحروف بأنها متوسطة:

أما العين فقال فيه سيبويه: «إنه بين الرخوة و الشديدة تصير إلى التردد فيها لشبهها بالحاء (٨)». و قال فى اللام: إنه حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، و لم يعترض على الصوت كاعتراض الشديدة، و إن شئت مددت فيه الصوت، و ليس كالرخوة؛ لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه، و ليس يخرج الصوت من موضع اللام، و لكن من ناحية مستدق اللسان فويق ذلك (٩). انتهى.

(١) و جمعها ابن عصفور أيضا فى المقرب (٢/٦) بقوله (أجدت طبقك).

(٢) سقط في أ.

(٣) يقول سيويوه: و من الحروف: الشديد، و هو الذى يمنع الصوت أن يجرى فيه. و هو: الهمزة، و القاف، و الكاف، و الجيم، و الطاء، و التاء، و الدال، و الباء. و ذلك أنك لو قلت: الحج، ثم مددت صوتك لم يجر ذلك. ينظر الكتاب (٤/ ٤٣٤).

(٤) فى أ: و عربت.

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى أ. الباء.

(٧) و ذلك إذا قلت: الطس و انقض، و أشباه ذلك أجريت الصوت فيه إن شئت. ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣٥).

(٨) ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣٥) و فيه: (تصل)، بدل (تصير).

(٩) ينظر الكتاب (٤/ ٤٣٥). و فيه: (كاعتراض الحروف الشديدة) بدلا من (كاعتراض الشديدة)، و فيه - أيضا: - (ناحيتي)، بدلا من (ناحية).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٨٣

قوله: «لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه».

تعليق لصحة مد الصوت كما يكون ذلك فى الحروف الرخوة؛ إذ خاصية الحرف الرخو صحة مد الصوت فيه مع أن العضو الناطق به لا يزول عن موضعه الذى اعتمد عليه عند ابتدائه بالنطق بذلك الحرف مع كون الصوت الممتد خارجا من موضع الحرف، و من خاصية الحرف الشديد: أنه إذا نطق به العضو تجافى على الفور عن موضعه الذى اعتمد عليه وقت النطق، و انقطع الصوت مع أن «١» صوت الحرف إنما يخرج من «٢» موضعه.

و أما اللام فلما حصل فيها جواز مد الصوت مع بقاء اللسان فى موضعه من غير تجاف أشبه بذلك الرخوة، و الصوت الممتد ليس يخرج من موضع اللام و إنما يخرج من ناحيتي مستدق اللسان، و هو طرفه، ففارق بذلك الحروف الرخوة؛ لأن الصوت الممتد بالحرف الرخو إنما يخرج من موضع الحرف كما تقدم.

و إنما موضع اللام الموضع الذى يلتقى من اللسان مع ما يليه من الأضراس، و إذا لم تمد الصوت باللام الساكنة تجافى اللسان عن موضعه و خرج الحرف من الموضع الذى ذكرنا؛ فحصل من هذا أن نسبة الصوت الممتد خارجا من ناحيتي مستدق اللسان إلى ذات اللام، كنسبة الغنة الخارجة من الأنف إلى حرفي الغنة و هما الميم و النون.

قوله - رحمه الله -: «و ليس كالرخوة».

يريد به نفى المثلية - أى: ليس رخوا - و لم يرد نفى الشبه «٣»؛ لأن الشبه «٤» حاصل بما فيه من مد الصوت مع لزوم اللسان لموضعه كما تقدم.

و أما النون و الميم:

فقال سيويوه فى النون: «إنه حرف شديد يجرى مع الصوت غنة من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك و اللسان لازم لموضع الحرف؛ لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر

(١) فى أ: أنه.

(٢) فى أ: عن.

(٣) فى أ: المشبه.

(٤) فى أ: المشبه.

شرح كتاب التيسير للدانى فى القراءات، ص: ١٨٤

معه صوت» ثم قال: «و كذلك الميم» (١).

و أما الرء فقال: «إنه حرف شديد جرى فيه الصوت لتكريره و انحرافه إلى اللام فتجافى الصوت كالرخوة، و لو لم يتكرر لم يجر الصوت فيه» (٢) انتهى.

و ذلك أنك إذا نطقت بالراء تكيف الجزء الناطق بها من اللسان نوعا من التكيف حال النطق ثم انفلت من ذلك التكيف فينقطع الصوت الذى هو ذات الرء ثم يعود الجزء الناطق إلى ذلك التكيف فيعود النطق بذلك الحرف هكذا مرة بعد أخرى فيحصل فى اللسان بحسب سرعة التكيف و الانفلات المتكررين صورة ترعيد و تكرير لفظها، و كل قرعة منها رء مستقلة، لكنه قلما يقدر الناطق على الاقتصار على القرعة الواحدة من غير تكرير إلا بعد التدرج (٣) و الرياضة مع سلامة العضو الناطق، فمن حيث كان سريع التفلت و قطع الصوت كان شديدا و من حيث عرض فيه التكرار السريع صار الصوت كأنه شىء واحد ممتد لم ينقطع؛ فأشبه بذلك الرخوة، و لهذا قال سيبويه: «جرى فيه الصوت بالتكرير و انحرافه إلى اللام» (٤).

و قوله: «فتجافى الصوت».

يريد: تجافى بما فيه من الانحراف.

و أما حروف العلة الثلاثة، فإن مخارجها اتسعت لهواء الصوت أكثر من غيرها، و أوسعها مخرج الألف، ثم الياء، ثم الواو، يعرف ذلك بضم الشفتين فى الواو، و برفع لسانك فى الياء قبل الحنك، و ليس فى الألف شىء من ذلك (٥).

(١) ينظر الكتاب (٤/ ٤٣٥) و عبارته: و منها: حرف شديد يجرى معه الصوت؛ لأن ذلك الصوت [غنة] من الألف، فإنما تخرجه من أنفك و اللسان لازم لموضع الحرف؛ لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت، و هو النون، و كذلك الميم.

(٢) ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣٥)، و فيه: (فتجافى للصوت) بدلا من (فتجافى الصوت)، و فيه- أيضا-: (و لو لم يكرر) بدلا من (و لو لم يتكرر).

(٣) فى ب: التدمن.

(٤) ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣٥)، و فيه: (يجرى) بدلا من (جرى)، و فيه أيضا: (لتكريره) بدلا من (بالتكرير).

(٥) قال سيبويه: و منها اللينة، و هى الواو و الياء؛ لأن مخارجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما كقولك: و أى، و الواو، و إن شئت أجريت الصوت و مددت.

و منها الهاوى، و هو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء و الواو؛ لأنك قد تضم شفتيك فى الواو و ترفع فى الياء لسانك قبل الحنك، و هى الألف-.

شرح كتاب التيسير للدانى فى القراءات، ص: ١٨٥

فإن قيل: ادعت فى هذه الحروف الثمانية أنها متوسطة بين الشديدة و الرخوة و لم يقل سيبويه ذلك إلا فى العين، و نص فى اللام، و الرء، و النون على الشدة و كذلك الميم.

قيل: قد ذكر سيبويه قبل هذه الحروف الشديدة التى منها الهمزة و جعلها قسما، و ذكر الرخوة و هى التى منها الخاء و جعلها قسما ثانيا، ثم ذكر هذه الأحرف الأخر على حدة؛ فدل أن لها حكما ثالثا و هو المتوسط.

و قد نص فى العين و وصف الأربعة بعدها بالشدة، و ذكر مع ذلك فيها وجهها من الشبه بالرخوة و هو ما صحبها من مد الصوت كما تقدم، بخلاف القسم الذى منه الهمزة فبقدر ما فيها من شبه الرخوة سميت متوسطة، و كذلك حروف العلة، لما اتسعت مخارجها

حصل فيها من امتداد الصوت، و تعديه مخرجه أكثر مما في اللام و أخواتها؛ فأشبهت بذلك الرخوة، و الله - تعالى - أعلم.
و منها الانطباق، و ضده: الانفتاح.

فالأحرف المطبقة: الطاء، و الظاء، و الصاد، و الضاد «١» و سميت بذلك لانطباق ظهر اللسان مع الحنك الأعلى عند النطق بها «٢»؛ و لهذا كتب كل واحد منها من خطين متوازيين متصلين الطرفين إشعاراً بمخرجها، و المنفتحة ما عداها؛ لانفراج ما بين ظهر اللسان، و الحنك الأعلى عند النطق بها و قد يوصف الباء و الميم بالانطباق لانطباق الشفتين بهما.
و منها الاستعلاء «٣» و ضده: الاستفال «٤».

فالحروف المستعليّة سبعة و هي: الخاء، و الغين، من أعلى الحلق، و القاف من

– و هذه الثلاثة أخفى الحروف؛ لاتساع مخرجها. و أخفاهن و أوسعهن مخرجا: الألف، ثم الياء، ثم الواو.
ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣٥-٤٣٦).

(١) و هذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان و الحنك إلى موضع الحروف. ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣٦).
(٢) و لو لا- الإطباق لصارت الطاء دالا، و الصاد سينا، و الظاء ذالا، و لخرجت الضاد من الكلام؛ لأنه ليس شيء من موضعها غيرها.
ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣٦).

(٣) و هو تصعد اللسان إلى الحنك الأعلى، انطبق أو لم ينطبق. ينظر: المقرب (٢/ ٨).

(٤) و يطلق عليه- أيضا:- الانخفاض. ينظر المقرب (٢/ ٨).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٨٦

أصل اللسان مستعليا إلى الحنك كما تقدم، و الأربعة المطبقة التي من داخل الفم:

الطاء، و الظاء، و الصاد، و الضاد، إذ لم يحصل الانطباق فيها إلا بارتفاع ظهر اللسان إلى الحنك، و الحروف المستقلة ما عداها.
فهذه الصفات الثماني التي حصل التضاد بين أربعة منها و أربعة.

و أما الصفات الثماني الباقية التي لا تضاد بينها فأولها:

الهوائية: و هي صفة الألف الساكنة سميت بذلك؛ لأنها صوت يجرى في الصدر، و لا يعتمد على شيء من الأعضاء الناطقة؛ و لذلك لا يمكن تحريكها.

و ثانيها: الاستطالة و هي صفة الضاد؛ لأن مخرجها يبدأ من أول حافة اللسان من أقصاه، و ينتهي إلى مخارج الطرف؛ فيستوعب طول حافته؛ فيسمى بذلك مستطيلا.

و ثالثها: التفشي، و معناه الظهور، و هي صفة الشين، و الفاء، و صفا بذلك لما يبدو على ظاهر الفم من التكيف و التأثير عند النطق بهما «١».

و رابعها: الانحراف و معناه: الميل، و هو صفة اللام، و الراء، و انحرافهما إلى الجهة اليمنى، إلا أن انحراف اللام أقوى من انحراف الراء.

و خامسها: التكرار، و هي صفة الراء كما تقدم.

و سادسها: الصفير، و هي صفة الصاد، و السين و الزاي.

و سابعها: الغنة، و هي صفة النون، و الميم، و هو الصوت الخارج من الأنف، و قد تقدم ذكره.

و ثامنها: اللين، و هي صفة الياء و الواو الساكتين بعد الفتحة، فأما إن سكتتا، و كانت حركة ما قبلهما من جنسهما- فهما حرفا مد، كما

أن الألف حرف مد أبدا؛ لما لزمها السكون (٢) وكون حركة ما قبلها من جنسها والله - تعالى - أعلم.

(١) ذكر البعض أن التنفسي صفة للشين فقط، وخطأ من أضاف إليها غيرها، و من هؤلاء النويري، حيث قال في شرح الطيبة (١/ ٢٩٧):
حرف التنفسي الشين فقط باتفاق؛ لأنه تنفسي في مخرجه حتى اتصل بمخرج الظاء و أضاف بعضهم إليها حروفاً آخر ولا يصح.
(٢) في ب: للسكون.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٨٧

الفصل الخامس

إذا عرفت ما تقدم فاعلم أن الحرفين إذا اشتركا في المخرج، وجملة الصفات التي لكل واحد منهما فهما مثلان، و إن اختلفا بتعدد المخرج، أو استبد أحدهما بصفة لا تكون للآخر فهما مختلفان، ثم المختلفان، إن اشتركا في المخرج، أو في بعض الصفات فهما متقاربان، و بحسب تعدد وجوه الاشتراك يقوى التقارب و بحسب قلته يضعف، و مهما حصل التماثل لزم الإدغام إذا سكن الأول و مهما قوى التقارب حسن الإدغام، و مهما ضعف التقارب ضعف الإدغام، و إن فقد التقارب امتنع الإدغام، و الله - جل و علا - أعلم.

الفصل السادس

اعلم أن الحروف تنقسم إلى القوي، و الضعيف.

و أعنى هنا بالقوة أن يكون للحرف زيادة على غيره، فيقال: إنه أقوى من ذلك الغير، و تلك الزيادة تكون: الإطباق، و الاستعلاء، و الصفير، و الاستطالة، و التنفسي، و التكرار، و الغنة. و لا يدغم الأقوى في الأضعف إلا على ضعف؛ و ذلك لما يلزم من إبدال الحرف الأول بحرف من جنس الثاني فإذا كان الحرف الأول أقوى لزم من إبداله [لو أبدل] «١» إذهاب قوته، و العرب تأبى ذلك في فصيح كلامها.

و إذا كان الأول أضعف - لزم من إبداله تقويته و هو القانون المستعمل و القياس الجارى.

و من أصول الإدغام أنه لا يدغم حرف من حروف الحلق في حرف من حروف الفم، و لا حرف من حروف الفم في حرف من حروف الحلق.

و منها: أنه لا يدغم حرف صحيح في حرف معتل سوى النون، و لا يدغم حرف معتل في حرف صحيح أصلاً.

و منها: أن إدغام الحرف الأدخل في الحرف الأخرج أحسن من العكس، و قد يستعمل من هذا العكس في حروف الفم ما لا يستعمل في حروف الحلق، و استعمال الإدغام في حروف الفم أكثر من استعماله في حروف الحلق، و الإدغام في حروف طرف اللسان و مقدم الفم أكثر منه في «٢» غيرها، و الله - عز و جل - أعلم.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: من.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٨٨

الفصل السابع

اعلم أن الحروف على ضربين:

أحدهما: لا يقبل الإدغام بوجه و هو الألف الساكنة «١» امتنع أن يدغم فيها مثلها أو خلافها لما كان يلزم من تحريكها، و هي لا تقبل الحركة، و امتنع إدغامها في خلافها لما كان يلزم من قلبها، و ليس فيما يقاربها ما يصلح لذلك.

الضرب الثاني: يقبل الإدغام و هو نوعان:

أحدهما: قد يوجد فيه إدغام المثلين، و لا يصح فيه إدغام المتقاربين.

و النوع الثاني: يصح فيه إدغام المثلين و المتقاربين.

فالنوع الأول: الهمزة، وجد فيها إدغام المثلين في قولهم: سؤال، جمع:

سائل، «٢» و لا يكون هذا في الهمزة، إلا إذا كانت عين الكلمة.

و سبب ذلك أن العين إذا ضوعفت لا بد أن تكون بلفظ واحد؛ فلزم الإدغام لذلك، أما إذا لم تكن عينا و تكررت فلهم مندوحة عن الإدغام بتسهيل إحدى الهمزتين أو حذفها، و هو أخف من الإدغام، و لم تقع [الهمزة عينا] «٣» مضاعفة في القرآن.

و أما النوع الذي يقبل إدغام المثلين و إدغام المتقاربين فهو باقي الحروف، فإدغام المثلين نحو «استغفر ربك» و «أكرم محمدا» و هو عام في جملة الحروف الباقية.

و أما إدغام المتقاربين فإن الحروف فيه على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يدغم في مقاربه و لا يدغم مقاربه فيه، و هو الهاء، و العين، و الباء يجمعها قولك: «بعه».

(١) و قال ابن عصفور في المقرب (٢/٩): (و أما الألف و الهمزة فلا يدغمان في شيء، و لا يدغم فيهما)

(٢) قوله: (الهمزة وجد فيها ... إلخ، يدل على ندره ذلك، و أنه لا يكاد يقع، و يتأيد ذلك بما ذكرناه آنفا عن ابن عصفور، و كذلك بما ذكره سيبويه من عدم تجويز إدغام الهمزة في مقاربها أو مثلها بقوله: و من الحروف ما لا يدغم في مقاربه و لا يدغم فيه مقاربه كما لم يدغم في مثله، و ذلك الحرف الهمزة؛ لأنها إنما أمرها في الاستثقال التغير و الحذف، و ذلك لازم لها وحدها كما يلزمها التحقيق؛ لأنها تستثقل وحدها، فإذا جاءت مع مثلها أو مع ما قرب منها أجريت عليه وحدها؛ لأن ذلك موضع استثقال [كما أن هذا موضع استثقال].

ينظر: الكتاب (٤/٤٤٦).

(٣) في أ. العين.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٨٩

أما الهاء و العين فيدغمان في الحاء «١» نحو «وجه حجتك» و لقد لقيت الهاء الحاء في القرآن نحو قوله: إِنَّهُ حَكِيمٌ [الأنعام: ١٣٩] و مَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا [المائدة: ٥٠] و أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ [البقرة: ١٩٦] و أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا [الأنعام: ١٥٠] و وَجَاهِ تَدْوَا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ [الحج: ٧٨] و نحو ذلك.

و لم يقرأ بإدغام شيء منه.

و العين نحو «اسمع حديثا» و لم تلق العين الحاء في القرآن إلا في كقوله- تعالى:

مِنَ الدَّمَعِ حَزَنًا [التوبة: ٩٢] أو تكون العين منونة؛ كقوله- تعالى:- وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا [النساء: ١٣٠] و قد تقدم أن الحاء لا تدغم في العين و لا في الهاء إلا بعد أن تبدل العين و الهاء حاء فتقول: «امدح حلالا» و «امدح حليًا تريد: «امدح هلالا، و امدح عليًا».

و قولك: لو أدغمت الهاء في العين، أو العين في الهاء، لأبدلت كل واحد منهما حاء، فتقول: نَزَحَ حَمَلُكَ، و انفع حلالا، تريد: نَزَّهَ عملك و انفع هلالا.

حكى سيبويه عن بني تميم: مَحْمٌ، و مَحَاؤُلَاءٌ، تريد: معهم، و مع هؤلاء «٢».

(١) أما الهاء فإذا اجتمعت مع الحاء، فإن تقدمت عليها جاز البيان و هو الأحسن، و قلب الهاء حاء و إدغامها في الحاء، فتقول: اجبه حاتما، واجبه حاتما.

فإن تقدمت عليها الحاء فالبيان، و لا يجوز الإدغام حتى تحول الهاء حاء فتقول: (امدح حلالا)، تريد: امدح هلالا، و هو قليل. و إن اجتمعت مع العين فالبيان، تقدمت عليها أو تأخرت، و لا- يجوز الإدغام إلا- أن تقلبهما حاءين و تدغم إحداهما في الأخرى، فتقول: (اجبته)، تريد: اجبه عتبه.

و أما العين فإذا اجتمعت مع الحاء، فإذا تقدمت عليها كنت بالخيار إن شئت أدغمت فقلبت العين حاء. و إن شئت لم تدغم. و إن تقدمت الحاء فالبيان، و لا يجوز الإدغام إلا أن تقلب العين حاء و تدغم الحاء في الحاء فتقول: امدح عتبه، تريد امدح عتبه.

ينظر: المقرب (٢/ ٩- ١٠).

(٢) ذكره سيبويه في الكتاب (٤/ ٤٤٩) و إليك نصه كاملا؛ فإنه احتوى فوائد جمه، يقول سيبويه: الهاء مع الحاء كقولك: اجبه حملا، البيان أحسن؛ لاختلاف المخرجين، و لأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلتها. و الإدغام فيها عربى حسن؛ لقرب المخرجين، و لأنهما مهموسان رخوان، فقد اجتمع فيهما قرب المخرجين و الهمس. و لا تدغم الحاء في الهاء كما لم تدغم الفاء في الباء؛ لأن ما كان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى على الإدغام. و مثل ذلك: امدح هلالا، فلا تدغم.

العين مع الهاء: كقولك اقطع هلالا، البيان أحسن. فإن أدغمت لقرب المخرجين-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٩٠

فأما قراءة أبي عمرو فَمَنْ زُخِرَ عَنِ النَّارِ [آل عمران: ١٨٥] يادغام الحاء في العين من غير إبدال العين حاء فشذوذ «١»، و الله- تعالى جده- أعلم.

و أما الباء: فتدغم في الفاء و الميم، كقوله- تعالى-: اذْهَبْ فَمَنْ تَبِعَكَ «٢» [الإسراء: ٦٣] اذْكَبْ مَعَنَا «٣» [هود: ٤٢]. و قرئ بالإدغام فيهما.

فأما قراءة الكسائي: إِنْ نَشَأْ نُخَسِفْ بِهِمْ [سبأ: ٩] يادغام الفاء في الباء،

- حولت الهاء حاء و العين حاء، ثم أدغمت الحاء في الحاء؛ لأن الأقرب إلى الفم لا يدغم في الذى قبله، فأبدلت مكانها أشبه الحرفين بها، ثم أدغمته فيه؛ كى لا يكون الإدغام في الذى فوقه، و لكن ليكون في الذى هو من مخرجه. و لم يدغموها في العين؛ إذ كانتا من حروف الحلق؛ لأنها خالفتها في الهمس و الرخاوة، فوق الإدغام لقرب المخرجين، و لم تقو عليها العين إذ خالفتها فيما ذكرت لك. و لم تكن حروف الحلق أصلا للإدغام. و مع هذا فإن التقاء الحاءين أخف في الكلام من التقاء العينين؛ أ لا ترى أن التقاءهما في باب «رددت» أكثر.

و المهموس أخف من المجهور؟! فكل هذا يباعد العين من الإدغام؛ إذ كانت هي و الهاء من حروف الحلق. و مثل ذلك: اجبه عتبه في الإدغام و البيان، و إذا أردت الإدغام حولت العين حاء، ثم أدغمت الهاء فيها فصارتا حاءين. و البيان أحسن. و مما قالت العرب تصديقا لهذا في الإدغام قول بنى تميم: مَحْم، يريدون: معهم، و مَحَاوِلاء، يريدون: مع هؤلاء. و مما قالت العرب في إدغام الهاء في الحاء قوله:

كأنها بعد كلال الزاجرو مسحى مر عقاب كاسر ينظر: الكتاب (٤/ ٤٤٩- ٤٥٠).

(١) أجاب العلامة السمين الحلبي عن هذا الطعن في قراءة أبي عمرو بقوله: أدغم أبو عمرو الحاء من (زحزح) في العين هنا خاصة،

قالوا: لطول الكلمة و تكرير الحاء، دون قوله:

دُبِحَ عَلَى النَّصْبِ وَ الْمَسِيحِ عَيْسَى، و نقل عنه الإدغام مطلقاً و عدمه مطلقاً، و النحويون يمنعون ذلك، و لا يجيزونه إلا بعد أن يقلبوا العين حاء، و يدغمون الحاء فيها، قالوا: (لأن الأقوى لا يدغم في الأضعف، و هذا عكس الإدغام؛ لأن الإدغام أن تقلب فيه الأول للثاني، إلا في مسألتين:

إحداهما: هذه.

و الثانية: الحاء في الهاء، نحو: (امدح هذا) لا تقلب الهاء حاء أيضاً؛ و لذلك طعن بعضهم على قراءة أبي عمرو و لا يلتفت إليه. ينظر: الدر المصون (٢/ ٢٧٧-٢٧٨).

(٢) أدغم الباء في الفاء هاهنا: أبو عمرو و الكسائي و حمزة في رواية خلاد عنه. ينظر: الدر المصون (٥/ ٤٠٤).

(٣) قرأ البزى و قالون و خلاد بإظهار باء اركب قبل ميم معنا و الباقون بالإدغام. ينظر:

الدر المصون (٤/ ١٠١).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٩١

فشدوذ «١»، و الله تبارك و تعالى أعلم و أحكم.

القسم الثاني: يدغم مقاربه فيه و لا يدغم هو في مقاربه، و ذلك ستة أحرف:

الحاء، و الشين، و الضاد، و الراء، و الفاء، و الميم، يجمعها قولك: شرف محض.

أما الحاء: فقد تقدم ما يدغم فيها، و أنها لا تدغم في غيرها إلا على شرط إبدال ذلك الغير بحاء مثلها، و لا تبدل هي بحرف مثل ذلك الغير، و هذا [ما] عنيت بكونها لا تدغم في غيرها.

و أما الشين: فيدغم فيه الجيم، و الطاء، و الدال، و التاء، و الذال، و الثاء، و اللام «٢».

فالطاء نحو: «اغبط شريفا».

و في القرآن منه كلمة وَاغْطَشَ «٣» [النازعات: ٢٩] و الْبَطْشَةُ [الدخان: ١٦] و في كلمتين: بِالْقِسْطِ شَهَدَاءَ [النساء: ١٣٥] و لم يقرأ بإدغامه.

و الطاء نحو: «الحظ شربه» و الذال نحو: «اشحد شفرتك» و لم يلتقيا مع الشين

(١) أجاب العلامة ابن عادل الحنبلي في اللباب (١٩/ ١٦) عن هذا الطعن، بقوله: و أدغم الكسائي الفاء في الباء، و استضعفها الناس من حيث أدغم الأقوى في الأضعف، قال الفارسي: و ذلك لا يجوز؛ لأن الباء أضعف في الصوت من الفاء فلا يدغم فيها، و إن كانت الباء يدغم فيها نحو: اضرب فلانا، كما تدغم الباء في الميم كقولك: اضرب مالكا، و إن كانت الميم لا تدغم في الباء نحو: اضمم بكرا؛ لأن الباء انحطت عن الميم بفقد الغنة، و قال الزمخشري: و ليست بالقوية، و هذا لا ينبغي لأنها تواترت. ينظر: اللباب (١٩/ ١٦).

(٢) قال ابن عصفور: و أما الشين فإنها لا تدغم في شيء، و تدغم فيها الجيم و الطاء و الظاء و الذال و التاء و الدال و الثاء و اللام. نحو قولك: لم يربط شبتا، و قد شاء، و أنبت شيا و احفظ شنبا، و انبذ شرابا، و ابعث شافعا، و اجعل شينا. و البيان في جميع ذلك عربي جيد.

ينظر: المقرب (٢/ ١٢).

(٣) أى أظلم، بلغه أنمار و أشعر. يقال: غطش الليل، و غطشته أنا، و أغطشته، قال:

عقرت لهم ناقتي موهنا فليلهم مدلهم غطش و ليل أغطش، و ليله غطشاء.

قال الراغب: و أصله من الأغطش، و هو الذى فى عينه عمش، و منه: فلاة غطشى: لا يهتدى فيها.

و التغاطش: التعامى. انتهى.

و يقال: أغطش الليل - قاصرا - كأظلم. و «أفعل» فيه متعّد و لازم.

ينظر: الدر المصون (٦/ ٤٧٥).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٩٢

في القرآن.

و اللام نحو: «اقبل شهادته»، و قد جاءت اللام قبل الشين في القرآن على خمسة أضرب:

أحدها: لام التعريف و لا خلاف في إدغامها نحو الشُّهداء [البقرة: ٢٨٢].

الثاني: اللام المشددة نحو كُلُّ شَيْءٍ [البقرة: ١٠٦].

الثالث: اللام المنونة نحو زلزَلاً شَدِيداً [الأحزاب: ١١] و رَسُوْلاً شَاهِداً عَلَيْكُمْ [المزمل: ١٥].

الرابع: اللام المفتوحة بعد الألف نحو الرِّجَالِ شَهْوَةً [الأعراف: ٨١] و قَالَ شَرِكَاؤُهُمْ [يونس: ٢٨].

الخامس: لام الابتداء، و لام الجر نحو لَشَيْءٍ عَجَابٌ [ص: ٥] و لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ [الصافات: ٣٦].

و لم يدغم شيء من ذلك، و ليس في القرآن لام بعدها شين في كلمة واحدة.

و أما الجيم و الدال و التاء و الثاء فموجودة قبل الشين في القرآن، و قرئ بإدغامها نحو: أَخْرَجَ شَطْأَهُ «١» [الفتح: ٢٩] و قَدْ شَغَفَهَا «٢»

[يوسف: ٣٠] و بَارَبَعَةَ شُهَدَاءَ [النور: ٤] و ثَلَاثِ شُعْبٍ [المرسلات: ٣٠].

و أما الضاد: فيدغم فيه سبعة أحرف و هي: الطاء و الظاء، و التاء و الدال و الذال

(١) أخرج شطأه، أى: فراخ الزرع، يقال: شطأ الزرع و أشطأ، أى: أخرج فراخه، و هل يختص ذلك بالحنطة فقط؟ أو بها و بالشعير فقط

أو لا يختص؟ خلاف مشهور، قال الشاعر:

أخرج الشطأ على وجه الثرى و من الأشجار أفنان الثمر ينظر: الدر المصون (٦/ ١٦٧).

(٢) بمعنى: حرق شغاف قلبها، و هو مأخوذ من الشغاف. و الشغاف: حجاب القلب، جليدة رقيقة، و قيل: سويداء القلب، و قيل: داء

يصل إلى القلب من أجل الحب، و قيل: جليدة رقيقة يقال لها لسان القلب ليست محيطه به. و معنى «شغف قلبه» أى: حرق حجابها، أو

أصابه فأحرقه بحرارة الحب، و هو من شغف البعير بالهناء إذا طلوه بالقطران فأحرقه، و المشغوف: من وصل الحب لقلبه. قال الأعشى:

يعصى الوشاء و كان الحب آونة مما يزيّن للمشغوف ما صنعا و قال النابغة الذبياني:

و قد حال هم دون ذلك و الح مكان الشغاف تبغيه الأصابع ينظر الدر المصون (٤/ ١٧٣).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٩٣

و الثاء و اللام، نحو: «أمت صَّيره» و «احفظ ضأنك» و «انبد ضغنك» «١» و الضغن هو الحقد و لم يقع في القرآن منها شيء و وجدت

البواقي نحو فَقَدْ ضَلَّ [البقرة: ١٠٨]

و وَ الْعَادِيَاتِ ضَبْحاً «٢» [العاديات: ١] و حَدِيثٌ ضَيْفٍ إِبْرَاهِيمَ

(١) قال ابن عصفور: تدغم في الضاد: الطاء و الدال و التاء و الظاء و الذال و الثاء و اللام، نحو قولك: هل ضل زيد، و ابعث ضرمه، و

ضجت ضجة. قال:

ثار فضجت ضجة ركائبه و (اضبط ضرمه)، و (احفظ ضرمه)، و (خذ ضرمه)، و البيان في جميع ذلك عربى جيد.

ينظر: المقرب (٢/ ١٢-١٣).

(٢) قوله: وَ الْعَادِيَاتِ جَمْع: عَادِيَةٌ، وَ هِيَ الْجَارِيَةُ بِسُرْعَةٍ مِنَ الْعَدُوِّ: وَ هُوَ الْمَشْيُ بِسُرْعَةٍ، وَ الْبَاءُ مُنْقَلَبَةٌ عَنْ وَاوٍ؛ لِكَسْرِ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ: الْغَازِيَاتِ، مِنْ: الْغَزْوِ، وَ يُقَالُ: عَدَا يَعْدُو عَدْوًا، فَهُوَ عَادٌ، وَ هِيَ عَادِيَةٌ، وَ قَوْلُهُ (ضَبِحًا) فِيهِ أَوْجُهُ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ مُصَدَّرٌ مُؤَكَّدٌ لِاسْمِ الْفَاعِلِ؛ فَإِنَّ الضَّبْحَ نَوْعٌ مِنَ السَّيْرِ، وَ الْعَدْوُ كَالضَّبْحِ، يُقَالُ: ضَبِحَ الْفَرَسُ أَوْ ضَبِعَ، إِذَا عَدَا بِشِدَّةٍ، أَخَذَا مِنَ الضَّبْعِ وَ هُوَ الذَّرَاعُ؛ لِأَنَّهُ عَدَّةٌ عِنْدَ الْعَدُوِّ. وَ كَانَ الْحَاءُ بَدَلَ مِنَ الْعَيْنِ، وَ إِلَى هَذَا ذَهَبَ أَبُو عَمْدَةٌ وَ الْمَبْرَدُ، قَالَا: الضَّبْحُ مِنْ أَضْبَاعِهَا فِي السَّيْرِ، وَ قَالَ عَنَتْرَةُ:

وَ الْخَيْلُ تَكْدَحُ حِينَ تُضْبِحُ فِي حِيَاضِ الْمَوْتِ ضَبْحًا ثَانِيًا: أَنَّهُ مُصَدَّرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، أَيُّ ضَابِحَاتٍ، أَيُّ ذَوَاتِ ضَبْحٍ، وَ الضَّبْحُ: صَوْتُ يَسْمَعُ مِنْ صَدُورِ الْخَيْلِ عِنْدَ الْعَدْوِ، وَ لَيْسَ بِصَهِيلٍ.

وَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ حَكَاهُ، فَقَالَ: أَحَ أَح. وَ نَقَلَ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يُضْبِحْ مِنَ الْحَيَوَانِ غَيْرَ الْخَيْلِ وَ الْكَلْبِ وَ الثَّعْلَبِ، وَ هَذَا يَنْبَغِي أَلَّا يُضْبِحَ؛ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَرَوِي عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ فِيهَا فُفْسِرَتَهَا بِالْخَيْلِ، وَ كَانَ عَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - تَحْتَ سَقَايَةِ زَمْزَمٍ، فَسَأَلَهُ وَ ذَكَرَ لَهُ مَا قَلْتُ، فَدَعَانِي فَلَمَّا وَقَفْتُ عَلَى رَأْسِهِ قَالَ: تَفْتَنِي النَّاسُ بِغَيْرِ عِلْمٍ، إِنَّهَا لِأَوَّلُ غَزَاةٍ فِي الْإِسْلَامِ، وَ هِيَ بَدْرٌ، وَ لَمْ يَكُنْ مَعْنَا إِلَّا - فَرَسَانِ فَرَسِ الْمَقْدَادِ وَ فَرَسِ الزَّبِيرِ، وَ الْعَادِيَاتِ ضَبْحًا: الْإِبِلُ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمَزْدَلْفَةِ وَ مِنَ الْمَزْدَلْفَةِ إِلَى مَنَى. إِلَّا أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: فَإِنَّ صَحْتَ الرَّوَايَةَ فَقَدْ اسْتَعِيرَ الضَّبْحَ لِلْإِبِلِ كَمَا اسْتَعِيرَ الْمَشَافِرَ وَ الْحَافِرَ لِلْإِنْسَانِ وَ الشَّفْتَانَ لِلْمَهْرِ. وَ نَقَلَ غَيْرُهُ أَنَّ الضَّبْحَ يَكُونُ فِي الْإِبِلِ وَ الْأَسْوَدِ مِنَ الْحَيَاتِ وَ الْبُومِ وَ الصَّدَى وَ الْأَرْنَبِ وَ الثَّعْلَبِ وَ الْقَوْسِ، وَ أَنْشَدَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي صِفَةِ الْقَوْسِ:

حَنَانَةٌ مِنْ نَشْمٍ أَوْ تَأَلَّبُ تُضْبِحُ فِي الْكَفِّ ضَبْحًا الثَّعْلَبِ وَ عَنْهُ أَنَّ هَذَا مِنَ الْاسْتِعَارَةِ، وَ نَقَلَ أَهْلُ اللَّغَةِ: (أَنَّ أَصْلَ الضَّبْحِ فِي الثَّعْلَبِ، وَ اسْتَعِيرَ لِلْخَيْلِ، وَ هُوَ مِنْ «ضَبِحَتِ النَّارُ» أَيُّ غَيَّرَتْ لَوْنَهُ وَ لَمْ تَبَالِغْ فِيهِ، وَ انْضَبِحَ لَوْنُهُ: تَغْيِيرٌ إِلَى سَوَادٍ قَلِيلًا. الثَّلَاثُ مِنَ الْأَوْجُه: أَنَّ يَكُونُ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مَقْدَرٍ، أَيُّ: تُضْبِحُ ضَبْحًا، وَ هَذَا الْفِعْلُ حَالٌ مِنَ (الْعَادِيَاتِ). الرَّابِعُ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ ب (لِالْعَادِيَاتِ) وَ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ الصَّوْتُ. قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: كَأَنَّهُ قِيلَ: وَ الضَّابِحَاتِ؛ لِأَنَّ الضَّبْحَ يَكُونُ مَعَ الْعَدْوِ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٩٤

[الذاريات: ٢٤] وَ بَلُّ ضَلُّوا [الأحقاف: ٢٨].

وَ أَمَّا الرَّاءُ: فَيَدْغَمُ فِيهَا اللَّامُ وَ النونُ «١».

وَ قَرِئَ بِهِ نَحْوُ: قُلْ رَبِّي [الكهف: ٢٢] وَ مِنْ رَبِّكُمْ [آل عمران: ١٣٣].

وَ الْإِدْغَامُ لِأَزْمٍ إِذَا كَانَا سَاكِنَيْنِ، فَإِنَّ تَحْرُكَ فِى الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ عَلَى مَا يَأْتِي بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَ أَمَّا الْفَاءُ: فَيَدْغَمُ فِيهَا الْبَاءُ كَمَا تَقْدُمُ «٢».

وَ أَمَّا الْمِيمُ: فَيَدْغَمُ فِيهَا الْبَاءُ وَ قَدْ تَقْدَمُ، وَ النونُ نَحْوُ وَ مَنْ مَعَكَ [المؤمنون]:

[٢٨] وَ إِدْغَامُهُ لِأَزْمٍ إِذَا كَانَ سَاكِنًا.

القسم الثالث: الذى يدغم فى مقاربه و يدغم مقاربه فيه، و هو باقى الحروف و هى ثمانية عشر حرفا يجمعها قولك:

ضن زكوت خلطسذج غيث قصد أما الخاء و الغين: فيدغم أحدهما فى الآخر نحو: «فرغ خاطر ك» و «ارسخ غالباً» و لم يلتقيا فى القرآن «٣».

وَ أَمَّا الْقَافُ وَ الْكَافُ: فَيَدْغَمُ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ «٤» نَحْوُ خَلَقَكُمْ [الأعراف]:

(١) قال سيبويه: و الراء لا تدغم في اللام و لا في النون؛ لأنها مكررة، و هي تنفسي إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفسي في الفم مثلها و لا يكرر. و يقوى هذا أن الطاء و هي مطبقة لا تجعل مع التاء تاء خالصة، لأنها أفضل منها بالإطباق، فهذه أجدر إلا تدغم؛ إذ كانت مكررة. و ذلك قولك: اجبر لبطة، و اختر نقلا. و قد تدغم هذه اللام و النون مع الراء؛ لأنك لا تخل بهما كما كنت مخلًا بها لو أدغمتها فيهما، و لتقاربهن، و ذلك: هزأيت، و مرأيت. ينظر: الكتاب (٤/ ٤٤٨).

(٢) يقول ابن عصفور، و هو بصدد ذكر حروف اللسان في الإدغام: ثم الفاء، و لا تدغم في شيء و تدغم فيها الباء. تقول: (اذهب في ذلك). ثم الباء، و هي تدغم في الفاء كما ذكرنا. ينظر المقرب (٢/ ١٦).

(٣) يقول ابن عصفور: الغين مع الخاء يجوز فيهما البيان و الإدغام كيفما اجتمعتا فتقول: (اسلخ غنما) و (ادفع خلفا). و لا يجوز إدغام واحد من الحاء و الهاء و العين في الغين و الخاء، و لا إدغامهما فيها. ينظر المقرب (٢/ ١٠).

(٤) قال ابن عصفور: الكاف و القاف كل واحد منهما يدغم في صاحبه، فتقول: (الحق كلدة) و (انهك قطنا). - شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٩٥

[١٨٩] و كَذَلِكَ قَالَ [مريم: ٢١] و قرئ به.

و أما الجيم: فتدغم في الشين كما تقدم، و يدغم فيها في قول غير سيبويه «١»:

الذال، و الطاء، و التاء، و الظاء، و الذال، و التاء نحو قَدْ جَعَلَ [مريم: ٢٤] و نَصَّ جَثَّ جُلُودَهُمْ [النساء: ٥٦] و إِذْ جَعَلَ [المائدة: ٢٠] و قرئ به.

و أما البواقي نحو: «القط جوهرا» و «احفظ جارك» و «أثبت جمالا» فلم يقع في القرآن.

فأما قوله - تعالى -: تَجَاجَا [النبأ: ١٤] فلا يصح إدغام التاء في الجيم؛ إذ الجيم مشددة، و أيضا: فالثناء أول في الابتداء و بعد ساكن في الوصل.

و أما الياء: فتدغم في الواو بشرط: أن تقلب ياء نحو «سيد» كما تقدم.

و تدغم فيها الواو، و النون «٢» نحو «طويت طينا» و «لويت لينا» و «من يؤمن» و كله في القرآن.

و أما الواو فتدغم في الياء كما تقدم، و تدغم فيها الياء كما تقدم، و النون «٣» نحو

- و إن شئت بينت إلا أن البيان في (انهك قطنا) و أمثاله أحسن من الإدغام، و لا يجوز إدغام القاف و الكاف في غيرهما، و لا إدغام غيرهما فيهما.

ينظر: المقرب (٢/ ١١).

(١) أما الجيم فإنها تدغم في الشين خاصة فتقول: (أخرج شبتا)، و يجوز البيان، و كلاهما حسن. و تدغم فيها ستة أحرف: الطاء و الدال و التاء و الظاء و الذال و التاء. نحو: (لم يربط جملا)، و (قد جعل)، و (وجبت جنوبها)، و (احفظ جابرا) و (انبذ جعفرا)، و (ابعث جامعا).

و البيان في جميع ذلك أحسن. و إذا أدغمت الطاء و الظاء في الجيم فالأحسن أن تبقى الإطباق و يجوز إذهابه.

ينظر: المقرب (٢/ ١١).

(٢) تدغم النون مع الياء بغنة و بلا غنة؛ لأن الياء أخت الواو، و قد تدغم فيها الواو فكأنهما من مخرج واحد، و لأنه ليس مخرج من

طرف اللسان أقرب إلى مخرج الراء من الياء؛ ألا ترى أن الألتغ بالراء يجعلها ياء، وكذلك الألتغ باللام؛ لأن الياء أقرب الحروف من حيث ذكرت لك إليهما.

ينظر الكتاب (٤/٤٥٣).

(٣) تدغم النون مع الواو بغنة و بلا غنة؛ لأنها من مخرج ما أدغمت فيه النون، وإنما منعها أن تقلب مع الواو ميمًا: أن الواو حرف لين تتجافى عنه الشفتان، والميم كالياء في الشدة وإلزام الشفتين، فكهوا أن يكون مكانها أشبه الحروف من موضع الواو بالنون، وليس مثلها في اللين والتجافى والمد؛ فاحتملت الإدغام كما احتملت اللام، و كرهوا البدل؛ لما ذكرت لك..

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٩٦

من وال [الرعد: ١١].

و أما اللام: فتدغم في ثلاثة عشر حرفا وهي: الطاء، والدال، والصاد، والسين، والراء، معجمات، أو مهملات، والنون، والتاء، والثاء.

فإن كانت اللام للتعريف لزم إدغامها في هذه الحروف، وإن كانت لغير التعريف جاز الإظهار والإدغام، وكان متفاضلا في الحسن والقبح على ما هو مستوفى في

- ينظر الكتاب (٤/٤٥٣).

واعلم أنه إذا كانت الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة، فإن واحدة منهما لا تدغم إذا كان مثلها بعدها. وذلك قولك: ظلموا واقدا، و اظلمى ياسرا، و يغزو واقدا، وهذا قاضى ياسر، لا تدغم. وإنما تركوا المد على حاله في الانفصال كما قالوا: قد قول، حيث لم تلزم الواو، و أرادوا أن تكون على زنة «قاول»؛ فكذلك هذه؛ إذ لم تكن الواو لازمة لها، أرادوا أن يكون «ظلموا» على زنة: ظلما واقدا، و قضى ياسرا، و لم تقو هذه الواو عليها كما لم يقو المنفصلان على أن تحرك السين في اسم موسى.

و إذا قلت و أنت تأمر: اخشى ياسرا، و اخشوا واقدا أدغمت؛ لأنها ليسا بحرفى مد كالألف، وإنما هما بمنزلة قولك: احمد داود، و اذهب بنا. فهذا لا تصل فيه إلا إلى الإدغام؛ لأنك إنما ترفع لسانك من موضع هما فيه سواء، و ليس بينهما حاجز.

ينظر الكتاب (٤/٤٤٢).

واعلم أيضا أنه لا تدغم الياء و إن كان قبلها فتحة، و لا الواو و إن كان قبلها فتحة مع شىء من المتقاربة، لأن فيهما لينا و مدا، فلم تقو عليهما الجيم و الباء، و لا ما لا يكون فيه مد و لا لين من الحروف، أن تجعلهما مدغمتين؛ لأنها يخرجان ما فيه لين و مد إلى ما ليس فيه مد و لا لين، و سائر الحروف لا تزيد فيها على أن تذهب الحركة، فلم يقو الإدغام في هذا كما لم يقو على أن تحرك الراء فى: قرم موسى. و لو كانت مع هذه الياء التى ما قبلها مفتوح و الواو التى ما قبلها مفتوح ما هو مثلها سواء، لأدغمتها و لم تستطع إلا ذلك؛ لأن الحرفين استويا فى الموضع و فى اللين، فصارت هذه الياء و الواو مع الميم و الجيم نحو من الألف مع المقاربة، لأن فيهما لينا و إن لم يبلغ الألف، و لكن فيهما شبه منها؛ ألا ترى أنه إذا كانت واحدة منهما فى القوافى لم يجز فى ذلك الموضع غيرها، إذا كانت قبل حرف الروى، فلم تقو المقاربة عليها لما ذكرت لك، و ذلك قولك: رأيت قاضى جابر، و رأيت دلو مالك، و رأيت غلامى جابر، و لا- تدغم فى هذه الياء الجيم و إن كانت لا تحرك؛ لأنك تدخل اللين فى غير ما يكون فيه اللين. و ذلك قولك:

أخرج ياسرا، فلا تدخل ما لا يكون فيه اللين على ما يكون فيه اللين كما لم تفعل ذلك بالألف.

و إذا كانت الواو قبلها ضمة و الياء قبلها كسرة فهو أبعد للإدغام؛ لأنها حينئذ أشبه بالألف.

و هذا ما يقوى ترك الإدغام فيهما و ما قبلهما مفتوح؛ لأنها يكونان كالألف فى المد و المطل، و ذلك قولك: ظلموا مالكا، و اظلمى جابرا.

ينظر الكتاب (٤/ ٤٤٦-٤٤٧).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٩٧

كتب العربية «١».

وقد قرئ بإدغامها في عشرة أحرف من هذه الثلاثة عشر، و هي ما عدا الشين المعجمة، و الدال و الصاد المهملتين نحو:
هَلْ تَعَلَّمْ [مريم: ٦٥]، هَلْ تُؤَبِّ [المطففين: ٣٦]، بَلْ ظَنَنْتُمْ [الفتح: ١٢]، بَلْ زُيِّنَ [الرعد: ٣٣]، بَلْ سَوَّلَتْ [يوسف: ١٨]، بَلْ نَحْنُ [القلم: ٢٧]، و بَلْ طَعَجَ [النساء: ١٥٥]، و بَلْ ضَلُّوا [الأحقاف: ٢٨]، و وَقُلْ رَبِّ [طه: ١١٤]، و وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ [البقرة: ٢٣١].
و هو شاذ، و تقدم حكمها مع الشين.
و مثال اللام مع الدال في القرآن قوله تعالى: وَ تَقَبَّلْ دُعَاءِ [إبراهيم: ٤٠].

(١) قال ابن عصفور: (أما اللام فإنها تدغم في ثلاثة عشر حرفاً، و هي: التاء و الناء و الدال و الذال و السين و الشين و الراء و الزاي و الطاء و الظاء و الصاد و الضاد و النون، فإن كانت الام للتعريف التزم الإدغام، و إن كانت لغير تعريف، جاز الإدغام، و البيان. و الإدغام في بعض هذه الحروف أحسن منه في بعض، فإدغامها في الراء نحو: (هل رأيت)، أحسن منه في سائرهما. و يلي ذلك في الجودة إدغامها في الطاء نحو: (قل طيباً)، و التاء (هل تعلم)، و الدال نحو: (هل دنا زيد)، و الصاد نحو (هل صبر)، و السين نحو (هل سمعت)، و الزاي نحو: (هل زال الشيء).

و يلي ذلك في الجودة إدغامها في التاء نحو: (هل ثوب) و الذال نحو (هل ذريت الحب) و الظاء نحو: (هل ظلم).

و يلي ذلك في الجودة إدغامها في الضاد نحو (هل ضل) و في الشين نحو قول طريف:

تقول إذا استهلكت مالا للذة فكيهه: هشيء بكيفك لائق يريد: هل شيء.

و إدغامها في النون دون ذلك كله نحو: (هل نرى زيدا)، و البيان أحسن منه، و لا يدغم فيها إلا النون.

هذا و قد نبه ابن عصفور عند حديثه عن الإدغام إلى أنه لا يدغم أحد المتقاربين في الآخر في جميع ما تقدم ذكره إلا بشرط أن يكون الثاني منهما متحركاً، فإن كان ساكناً لم يجز إلا الإظهار نحو قولك: (قد اتعظ زيد)، و (من القوم).

و قد شذت العرب، فحذفت النون من (بنى) إذا اجتمعت مع لام التعريف في أسماء القبائل بشرط أن تكون اللام ظاهرة في اللفظ نحو: (بلحارث)، و (بلعنبر)، و (بلهجوم)، و (بلقين). و الأصل: بنو الحارث، و بنو العنبر، و بنو الهجوم، و بنو القين، فحذفت علامة الجمع؛ لالتقاء الساكنين، ثم حذفت النون تخفيفاً لما كثر الاستعمال، فإن لم تكن اللام ظاهرة لم يجز حذف النون تخفيفاً نحو: بنى النجار، لا يقال: بنجار.

ينظر: المقرب (٢/ ١٣-١٤، ١٦-١٧).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٩٨

و ثَمَانِينَ جُلْدَةً [النور: ٤].

و مثال اللام مع الصاد: قُلْ صَدَقَ اللَّهُ [آل عمران: ٩٥]، و كَمَثَلِ صَفْوَانٍ [البقرة: ٢٦٤]، و خَلَصُوا نَجِيًّا [يوسف: ٨٠].

و لم يقرأ بإدغام شيء منه.

و تدغم فيها النون لا غير نحو: و لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ [الإخلاص: ٤].

و أما النون: فتدغم في خمسة أحرف و هي المجموعة في قولك: لم يرو، نحو:

وَمَنْ لَمْ [الفتح: ١٣]، و مِنْ مَاءٍ [المرسلات: ٢٠]، و مَنْ يُؤْمِنُ [يونس: ٤٠]، و مِنْ رَبِّكَ [القصص: ٣٢]، و مِنْ وَالٍ [الرعد: ١١].

و تدغم فيها لام التعريف لزوماً، فإن كانت اللام لغير التعريف ضعف إدغامها فيها و قد قرئ به، و قد تقدم جميع ما ذكرته في النون.

و أما الطاء، و الدال، و التاء، و الظاء، و الذال، و التاء: فيدغم كل واحد منها في سائرهما، و في الشين، و في حروف الصغير، و في الجيم أيضاً في قول غير سيبويه كما تقدم.

و قد تقدم إدغامها في الضاد، و يدغم فيها من غيرها اللام على ما تقدم؛ فحصل من هذا أن كل واحد من هذه الحروف الستة التي أولها الطاء تدغم في أحد عشر حرفاً.

و اعلم أنه ليس في القرآن حرف لقي جميع ما ذكر أنه يدغم فيه سوى التاء.

و أما أخواتها، فإنما لقي كل واحد منها في القرآن بعض ما ذكر أنه يدغم فيه على ما ذكره لك الآن بحول الله تعالى.

أما الطاء: فلقيت حرفين و هما:

التاء نحو: [أَحَطَّتْ] [النمل: ٢٢]، و [فَرَطْتُ] [الزمر: ٥٦].

و الشين نحو: و [أَعَطَّشَ] [النازعات: ٢٩]. و قد ذكر.

و قد جاءت منونته قبل الذال في قوله: [بَاسِطُ ذِرَاعَيْهِ] [الكهف: ١٨].

و أما الدال: فلقيت عشرة أحرف و هي جمعتها سوى الطاء.

فمنها التاء نحو: [قَدْ تَبَيَّنَ] [البقرة: ٢٥٦]، [فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ] [البقرة: ١٨٧]، و [و يُرِيدُ ظُلْمًا] [آل عمران: ١٠٨]، و [و لَقَدْ دَرَأْنَا] [الأعراف: ١٧٩]، و [و الْوُدُودُ ذُو الْعَرْشِ]

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ١٩٩

[البروج: ١٤-١٥]، و التاء نحو [يُرِيدُ ثَوَابَ] [النساء: ١٣٤]، و الصاد نحو [لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ] [الفتح: ٢٧]، و في [مَقْعِدِ صِدْقٍ] [القمر: ٥٥]، و

السين نحو [قَدْ سَمِعَ اللَّهُ] [المجادلة: ١]، و [عَدَدَ سِنِينَ] [المؤمنون: ١١٢]، و [الزاي نحو] [لَقَدْ زَيَّنَّا] [الملك: ٥]، و [يَكَادُ زَيْتُهَا] [النور: ٣٥]، و

الشين نحو [قَدْ شَغَفَهَا] [يوسف: ٣٠]، و [و شَهِدَ شَاهِدًا] [يوسف: ٢٦]، و [الجيم نحو] [قَدْ جَعَلَ] [الطلاق: ٣]، و [داوُدُ جَالُوتَ] [البقرة: ٢٥١]، و

الضاد نحو: [فَقَدْ ضَلَّ] [البقرة: ١٠٨].

و جاءت منونته قبل الطاء في قوله تعالى: [صَعِيدًا طَيِّبًا] [المائدة: ٦].

و أما التاء فقد تقدم أنها لقيت أحد عشر حرفاً:

فمنها الطاء نحو: و [قَالَتْ طَائِفَةٌ] [آل عمران: ٧٢]، و [و الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ] [النحل: ٣٢].

و الدال نحو [فَلَمَّا أَثْقَلَتْ] [الأعراف: ١٨٩].

و الظاء نحو [حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا] [الأنعام: ١٣٨].

و الذال نحو [فَالْتَالِيَاتِ ذِكْرًا] [الصفات: ٣].

و التاء نحو [كَذَّبَتْ ثَمُودُ] [الحاقة: ٤].

و الضاد في و [الْعَادِيَاتِ ضَبْحًا] [العواديات: ١].

و الصاد نحو [لَهُدَمَتْ صَوَامِعُ] [الحج: ٤٠].

و السين نحو [أَتَّبَعَتْ سَمْعَ سَنَابِلَ] [البقرة: ٢٦١].

و الزاي نحو [فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا] [الصفات: ٢].

و الشين نحو [بَارَبَعَةَ شُهَدَاءَ] [النور: ٤].

و الجيم نحو [وَجَبَتْ جُنُوبُهَا] [الحج: ٣٦].

و أما الطاء: فلقيت التاء لا غير نحو [وَعَطَّتْ] [الشعراء: ١٣٦]، [مَوْعِظَةً] [البقرة: ٢٧٥].

و أما الذال فلقيت سبعة أحرف و هي: الدال نحو إِذِ دَخَلُوا [ص: ٢٢].
و التاء نحو إِذِ تَبَرَّأَ [البقرة: ١٦٦].
و الظاء نحو إِذِ ظَلَمُوا [النساء: ٦٤].
و الصاد نحو وَ إِذِ صَرَفْنَا [الأحقاف: ٢٩]، مَا اتَّخَذَ صَاحِبُهُ [الجن: ٣].
شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٠٠
و السين نحو إِذِ سَمِعْتُمُوهُ [النور: ١٢]، وَ فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ [الكهف: ٦١].
و الزاي نحو وَ إِذِ زَيْنَ لَهُمْ [الأنفال: ٤٨].
و الجيم نحو إِذِ جَاؤُكُمْ [الأحزاب: ١٠]، وَ إِذِ جَعَلَ [المائدة: ٢٠].
و أما التاء فلقيت خمسة أحرف و هي:
التاء نحو أَوْرَثْتُمُوهَا [الأعراف: ٤٣].
و الذال نحو يَلْهَثُ ذَلِكَ [الأعراف: ١٧٦]، وَ الْحَرْثُ ذَلِكَ [آل عمران: ١٤].

و السين نحو مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ [الطلاق: ٦].
و الشين نحو حَيْثُ شِئْتُمْ [البقرة: ٥٨].
و الضاد في نحو قوله تعالى: حَدِيثٌ ضَيْفٍ إِبْرَاهِيمَ [الذاريات: ٢٤].
و أما حروف الصفير: فيدغم كل واحد منها في أخويه، و تدغم فيها اللام، و الطاء، و الدال، و التاء، و الظاء، و الذال، و التاء، كما تقدم.

و الذي التقى في القرآن من حروف الصفير بعضها مع بعض: السين، و الزاي في قوله - تعالى - وَ إِذَا الْنُفُوسُ زُوِّجَتْ [التكوير: ٧] لا غير، و الله - جل و علا - أعلم.
و قد نجز الكلام في القسم الأول بتمام هذا الفصل السابع و الكلام فيه مقرر «١» حسب فصيح كلام العرب، و لا ينكر من كلام العرب وجود الشواذ في باب الإدغام و غيره، فلا يهولنك أن تجد في هذا الباب ما شذ عما قررت لك، لكن عليك بمعرفة ما يشذ، و ما يطرد، و رد كل فرع إلى أصله، و الله المستعان.

(١) في ب: مقدر.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٠١

القسم الثاني

إشارة

و أشرع - الآن - في القسم الثاني، و هو مقصود الباب، و أرتب الكلام فيه بحسب ترتيب كلام الحافظ رحمه الله.
قوله: «باب ذكر مذهب أبي عمرو في الإدغام الكبير».
اعلم أنه إنما سمي هذا الإدغام كبيراً؛ لكثرة دورانه في حروف القرآن فقد بلغت عدة ما يذكر منه في هذا الباب ما بين متفق عليه و مختلف فيه ألف كلمة و ثلاثمائة كلمة و اثنتين و تسعين كلمة.

و يمكن أن يسمى: كثيرا؛ لكثرة ما فيه من العمل: و ذلك أنه مخصوص بما أصله التحريك- فيعرض فيه في بعض المواضع أربع تغييرات، و ذلك في إدغام المتقاربين إذا كان قبل الأول منهما ساكن: أحدها: قلب الحرف الأول. و الثاني: إسكانه.

و الثالث: إدغامه إن كان مفتوحا في الأصل، أو إخفاؤه إذا كان أصله الضم أو الكسر، على ما سيأتي تحقيق القول في تسمية هذا النوع من الإخفاء إدغاما بحول الله تعالى.

و الرابع: التقاء الساكنين إذا كان الأول مفتوحا في الأصل كما تقدم، و كذلك إذا كان الأول متحركا بالضم أو بالكسر في الأصل عند من لا يقول بالإخفاء و يجعله إدغاما [صحيحا] «١» و الله- جل جلاله- أعلم.

قوله: «اعلم أني إنما أفرد مذهبه في هذا الباب في الحروف المتحركة التي تتماثل في اللفظ و تقارب في المخرج». ينبغي أن تعلم أولا- أن الإدغام الكبير ليس بلازم في قراءة أبي عمرو و أن الحروف المذكورة في هذا الباب قرأها أبو عمرو على وجهين:

أحدهما: الإظهار كما قرأها غيره من القراء.

و الثاني: الإدغام كما يذكر هنا.

فليس الإدغام الكبير بأمر لا بد منه في قراءة أبي عمرو، و إنما هو رواية من رواياته، و وجه من وجوه قراءاته، فمن شاء قرأ به و من شاء قرأ بالإظهار، و على هذا

(١) سقط في أ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٠٢

جری كلام الحافظ حيث أسند قراءة أبي شعيب فقال: «و قرأت بها القرآن كله بإظهار الأول من المثليين و المتقاربين و بإدغامه على فارس» و الله- سبحانه- أعلم.

و لما كان لأبي عمرو مذهب في الإدغام الصغير، و لم يذكره في هذا الباب و إنما يذكره بعد مع مذاهب القراء- فلذلك قال: «إنما أفرد مذهبه في هذا الباب ... كذا».

فإن قيل: لو قال بدل هذه العبارة: اعلم أني إنما أفرد هذا الباب بمذهبه في الحروف المتحركة، لكان أبين في الإشعار من جهة دليل الخطاب بأن له مذهبا في الإدغام في الحروف السواكن. فأما هذه العبارة التي عبر بها فقد تشعر بأن لغيره مذهبا في هذه الحروف و ليس لغيره فيها إلا الإظهار؟

فالجواب: أن الاحتمال- أيضا- في هذه العبارة قائم كما هو في عبارته؛ إذ لا يبعد أن يفهم من هذه العبارة أن لغيره في هذه الحروف مذهبا لم يذكر هنا.

و هذا الاحتمال في العبارتين مبني على أعمال دليل الخطاب، و لا يصح إعماله في كل موضع، و الله- تعالى- أعلم.

و قوله: «في الحروف المتحركة».

هذا فرق بين الإدغام الكبير و الإدغام الصغير؛ إذ لا بد أن يكون الحرف الأول في هذا الباب متحركا قبل الإدغام و أما الإدغام الصغير فلا يكون إلا فيما الحرف منه ساكن قبل الإدغام.

و من الفرق بين البابين: أن الإدغام الصغير خاص بالمتقاربين و لا- يكون في المثليين، و الإدغام الكبير يكون في المثليين و في

المتقاربين.

و قوله: «التي تتماثل في اللفظ و تتقارب في المخرج».

كلام فيه حذف، و تصحيحه: في الحروف التي تتماثل في اللفظ، و في الحروف التي تتقارب في المخرج فحذف الموصول الثاني، و استغنى بفهم المعنى، كما حذف في قولهم: «خذه بما عز و هان» «١» و تقديره: بما عز و بما هان. و هذا التقدير مبنى على أن العزيز غير الهين.

(١) قال سيوييه: و تقول: خذه بما عز أو هان، كأنه قال: خذه بهذا أو بهذا، أى: لا يفوتك على كل حال، و من العرب من يقول: خذه بما عز و هان، أى: خذه بالعزيز و الهين، و كل واحدة منهما تجزئ عن أختها. ينظر الكتاب (٣/ ١٨٤-١٨٥).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٠٣

و يمكن أن يقال مثله في قوله- تعالى:- وَ الَّذِي جَاءَ بِالصُّدُقِ وَ صَدَّقَ بِهِ [الزمر: ٣٣] على تفسير من قال: إن المراد بالذى جاء بالصدق: محمد صلى الله عليه و سلم، و بالذى صدق به: أبو بكر «١»- رضى الله عنه- فيكون التقدير: و الذى جاء بالصدق

(١) و هذا قول أبى العالیه و الكلبي، و قال ابن عباس: و الذى جاء بالصدق رسول الله صلى الله عليه و سلم و صدق به محمد صلى الله عليه و سلم: تلقاه بالقبول. و قال قتادة: و الذى جاء بالصدق رسول الله صلى الله عليه و سلم، و صدق به: هم المؤمنون؛ لقوله: أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ [الأنفال: ٤]. و قال عطاء و الذى جاء بالصدق: الأنبياء، و صدق به: الأتباع، و حيثئذ يكون (الذى) بمعنى (الذين) كقوله:

مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ [البقرة: ١٧].

و قال الحسن: هم المؤمنون صدقوا به في الدنيا و جاءوا به في الآخرة.

و قال ابن عادل الحنبلي: و الذى جاء بالصدق لفظ مفرد، و معناه جمع؛ لأنه أريد به الجنس، و قيل: لأنه قصد به الجزاء، و ما كان كذلك كثر فيه وقوع: (الذى) موقع (الذين)؛ و لذلك روعى معناه فجمع في قوله: (أولئك هم المتقون) كما روعى معنى (من) في قوله: (للكافرين) فإن (الكافرين) ظاهر واقع موقع المضمرة؛ إذ الأصل: مثوى لهم، و قيل: بل الأصل: و الذين جاء الصدق، فحذفت النون تخفيفاً كقوله كَالَّذِي خَاضُوا [التوبة: ٦٩]. و هذا وهم؛ إذ لو قصد ذلك لجاء بعده ضمير الجمع فكان يقال: و الذى جاءوا كقوله: (كالذى خاضوا). و يدل عليه أن نون التثنية إذا حذفت عاد الضمير مثنى كقوله:

أ بنى كليب إن عَمِّي اللذاقتلا الملوک و فككا الأغلالا و لجاء كقوله:

[و] إن الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد و قرأ عبد الله: (و الذى جاءوا بالصدق و صدقوا به) و قيل: (الذى) صفة لموصوف محذوف بمعنى الجمع، تقديره: و الفريق أو الفوج؛ و لذلك قال: (أولئك هم المتقون).

و قيل: المراد بالذى واحد بعينه و هو محمد صلى الله عليه و سلم، و لكن لما كان المراد هو و أتباعه اعتبر ذلك فجمع فقال: (أولئك هم) كقوله: وَ لَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ [المؤمنون: ٤٩] قاله الزمخشري، و عبارته: هو رسول الله صلى الله عليه و سلم، أراد به إياه و من تبعه كما أراد بموسى إياه و قومه. و ناقشه أبو حيان فى إيقاع الضمير المنفصل موقع المتصل، قال: و إصلاحه أن يقول: و أراد به كما أراد بموسى و قومه، قال شهاب الدين: و لا- مناقشة؛ لأنه مع تقديم (به) و (بموسى) لغرض من الأغراض استحال اتصال الضمير، و هذا كالبحت فى قوله تعالى: وَ لَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ [النساء: ١٣١] و قوله: يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ [الممتحنة: ١] و هو أن بعض الناس زعم أنه يجوز الانفصال مع القدرة على الاتصال. و قول الزمخشري: إن الضمير فى: (لعلهم يهتدون) لموسى و قومه، فيه نظر، بل الظاهر خصوص الضمير بقومه دونه؛ لأنهم هم المطلوب منهم الهداية، و أما

موسى - عليه الصلاة والسلام - فمهد ثابت على الهداية، وقال الزمخشري أيضا: ويجوز أن يريد: والفوج أو الفريق الذي جاء بالصدق وصدق به، وهم الرسول الذي جاء بالصدق وصحابته الذين صدقوا به.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٠٤

و الذي صدق به، و منه قوله - تعالى - : يُبَيِّنُ الْإِنْسَانَ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ [القيامة: ١٣] أى بما قدم و ما أخر، و الله أعلم.
و قوله تعالى: عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ [الانفطار: ٥] و يكون هذا الحذف فى باب الموصولات نظير الحذف فى باب الموصوفات، كقول امرئ القيس «١»:

... مجرّ جيوش غانمين و خيب «٢» أراد: جيوش خيب؛ إذ لا يصح أن يكون الغانمون هم الخيب.

- قال أبو حيان: و فيه توزيع للصلة، و الفوج هو الموصول؛ فهو كقولك: جاء الفريق الذى شرف و شرف، و الاظهر عدم التوزيع، بل المعطوف على الصلة صلة لمن له الصلة الأولى.
ينظر: اللباب (١٦/٥١٢-٥١٥).

(١) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندى، من بنى آكل المرار: أشهر شعراء العرب على الإطلاق. يمانى الأصل مولده بنجد، أو بمخلاف السكاسك باليمن، اشتهر بلقبه، و اختلف المؤرخون فى اسمه، فقيل: حندج، و قيل: مليكة، و قيل: عدى، و كان أبوه ملك أسد و غطفان، و أمه أخت المهلهل الشاعر، فلقنه المهلهل الشعر، فقاله و هو غلام. و جعل يشب و يلهو و يعاشر صعاليك العرب، فبلغ ذلك أباه، فنهاه عن سيرته فلم ينته؛ فأبعده إلى دمون بحضر موت، موطن آبائه و عشيرته، و هو فى نحو العشرين من عمره، فأقام زهاء خمس سنين، ثم جعل يتنقل مع أصحابه فى أحياء العرب، يشرب و يطرب و يغزو و يلهو، إلى أن ثار بنو أسد على أبيه و قتلوه، فبلغ ذلك امرأ القيس و هو جالس للشراب فقال: رحم الله أبى، ضيعنى صغيرا و حملنى دمه كبيرا، لا صحو اليوم و لا سكر غدا، اليوم خمر و غدا أمر، و نهض من غده فلم يزل حتى ثار لأبيه من بنى أسد، و قال فى ذلك شعرا كثيرا، و كانت حكومة فارس ساخطة على بنى آكل المرار آباء امرئ القيس، فأوعزت إلى المنزر ملك العراق بطلب امرئ القيس فطلبه فابتعد، و تفرق عنه أنصاره، فطاف قبائل العرب حتى انتهى إلى السموأل، فأجاره، فمكث عنده مدة، ثم رأى أن يستعين بالروم على الفرس، فقصده الحارث بن أبى شمر الغسانى - والى بادية الشام - فسيره هذا إلى قيصر الروم جوستينيانس، فوعده و ممله، ثم ولاه إمرة فلسطين - البادية - و لقبه فيلارق، أى: الوالى، فرحل يريدها، فلما كان بأنقرة ظهرت فى جسمه قروح، فأقام إلى أن مات فى أنقرة. و قد جمع بعض ما ينسب إليه من الشعر فى ديوان صغير، و كثر الاختلاف فيما كان يدين به، و لعل الصحيح أنه كان على المزدكية.

ينظر: الأعلام (٢/١٢١١)، و الأغاني (٩/١٧)، و خزائن الأدب (٣/٦٠٩-٦١٢).

(٢) عجز بيت، و صدره:

بمخنية قد أزر الضال نبتها ...

و البيت فى ديوانه ص (٤٥)، و لسان العرب (أزر) و (حنا)، و أساس البلاغة (ضمم)، و تاج العروس (أزر) و (حنا)، و بلا نسبة فى لسان العرب (جرر)، و تهذيب اللغة (١٠/٤٧٦) و (١٣/٢٤٧) و تاج العروس (جرر).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٢٠٥

و إنما حملت كلامه على هذا؛ لأن الحرفين المتماثلين لا بد أن يكونا من مخرج واحد؛ إذ حقيقتهما: أنهما حرف واحد مكرر كالباين فى «سبب» و الصادين فى «القصص».

و أما المتقاربان فى المخرج فهما مختلفان، و ليسا بمثلين، و لا يصح إدغام أحدهما فى الآخر إلا بعد قلب المدغم إلى جنس ما يدغم فيه فيصيرا مثلين؛ إذ الحاصل من الإدغام فى ذلك: النطق بحرف واحد مشدد؛ فلا يمكن أن يبقى الأول مخالفا للثانى حال الإدغام؛

لما كان يلزم من وجود صوتين مختلفين في الحرف الواحد المشدد، و لما كان يلزم من إعمال العضوين الناطقين بالحرفين المختلفين في زمان واحد، وهذا أمر خارج عن قوى البشر، والله - تبارك و تعالی - أعلم.

قوله - رحمه الله - : «و هي تأتي على ضربين: متصله في كلمه و منفصله في كلمتين» يريد بقوله: «و هي تأتي»: الحروف المتماثله و الحروف المتقاربه؛ فيكون الحاصل أربعة أقسام:

القسم الأول: المثلان في كلمه.

[القسم] الثاني: المثلان من كلمتين.

[القسم] الثالث: المتقاربان في كلمه.

[القسم] الرابع: المتقاربان من كلمتين.

القسم الأول - المثلان في كلمه:

قال الحافظ - رحمه الله - : «اعلم أن أبا عمرو لم يدغم من المثلين في كلمه إلا موضعين ...» إلى آخر كلامه.

اعلم أن قولهم: «المثلان في كلمه» يكون حقيقه، و يكون مجازا:

أما الحقيقه: فنحو الباءين في سَبَبًا [الكهف: ٨٤]، و الراءين في بَرَزَهُ [عبس: ١٦]، و القافين في يُشَاقِقِ [الأنفال: ١٣]، و الصادين في الْقَصَصِ [الأعراف: ١٧٦].

ألا ترى أن المثلين في جميع ذلك في كلمه واحده، و أن «سببا» وزنه «فعل» فالباء الأولى عين الكلمه، و الثانيه لامها، و كذلك سائر ما ذكر معه.

و أما المجاز: فنحو الكافين في سَلَكَكُمْ [المدثر: ٤٢] و النونين في يَعْبُدُونِي [النور: ٥٥] و الهاءين في وَجْهَهُ [البقره: ١١٢].

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٠٦

ألا ترى أن الأول من المثلين في هذه الأمثله لام الكلمه أو من تمامها، و الثاني ضمير متصل به، و لو فصلته منه لم تختل الكلمه نحو «سلك» و «يعبدون» [و] «وجه»، و كذلك بَيِّنَةُ [الأعراف: ١٠٥] الباء الأولى حرف جر اتصلت بفاء الكلمه فأشبهت المثلين في كلمه؟! فإذا تقرر هذا فاعلم أن أبا عمرو أدغم من ذلك مَنَاسِكَكُمْ في البقره [٢٠٠] و ما سَلَكَكُمْ في المدثر [٤٢].

و وجه الإدغام في ذلك: أنه استقل اجتماع المثلين مع ما في ذلك من الطول بلحاق ضمير الجمع و تحريك ما قبل الكاف الأولى، مع أنه اتبع في ذلك الروايه عن أئمته «١».

و زاد الإمام بِشْرِكُمْ في فاطر [الآيه: ١٤] و قال «باختلاف عنه، و الإظهار أحسن؛ لاجتماع ساكنين ليس الأول منهما حرف مد و لين، و الإدغام روايه عباس «٢» عنه». و زاد الإمام أيضا ما التقت فيه الهاءان، و الثانيه من ضمير الجماعه، و قال: «باختلاف عنه، و الإظهار أكثر و أحسن، و بهما قرأت، و الإدغام روايه محمد

(١) و قد قيل - أيضا - في توجيه ذلك: شبه حركه الإعراب بحركه البناء فحذفها للإدغام، و أدغم أيضا (مناسككم) و لم يدغم ما يشبهه من نحو جَاهُهُمْ [التوبه: ٣٥] و وُجُوهُهُمْ [آل عمران: ١٠٦]. ينظر الباب (٣/ ٤٣٢).

(٢) العباس بن الفضل بن عمرو بن عبيد بن النضل بن حنظله، أبو الفضل الواقفي الأنصاري البصري، قاضي الموصل، أستاذ حاذق ثقة، قال الحافظ أبو العلاء: و كان من أكابر أصحاب أبي عمرو في القراءه، روى القراءه عرضا و سماعا عن أبي عمرو بن العلاء و ضبط عنه الإدغام، و روى القراءه أيضا عن خارجة بن مصعب عن نافع و أبي عمرو عن مطرف بن معقل الشقري عن ابن كثير، و له اختيار في القراءه رويناه في الكامل، روى القراءه عنه: حمزة ابن القاسم و عامر بن عمر الموصلی و عبد الرحمن بن واقد و عبد الرحمن البيروتي و عبد الغفار بن عبد الله بن الزبير و محمد بن عمر الرومي و أبو موسى الهروي و محمد بن عمر القصبی، و ناظر

الكسائي في الإمامة، وجاء عن أبي عمرو أنه قال لو لم يكن في أصحابي إلا عباس لكفاني. قال الذهبي الحافظ: وإنما لم يشتهر؛ لأنه لم يجلس للإقراء، ولد سنة خمس و مائة، و توفي سنة ست و ثمانين و مائة، قال الحافظ أبو العلاء: و هو الصواب، و قال سبط الخياط تبعاً للأهوازي: سنة خمس و تسعين، و قال: كان عظيم القدر جليل المنزلة في العلم و الدين و الورع مقدماً في القرآن و الحديث، من أجلاء أصحاب أبي عمرو، قدم العراق فلقي أبا عمرو فقرأ عليه، ثم ولي القضاء بالموصل فانتقل إليها و أقام بها قاضياً إلى أن مات. ينظر: غايه النهاية (١/ ٣٥٣) (١٥١٤).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٠٧

ابن رومي «١»، عن اليزيدي عنه انتهى.

و اعلم أن جملة ما في القرآن منه تسعة و عشرون موضعاً:

من ذلك و جوههم في موضعين من آل عمران [الآيات: ١٠٦، ١٠٧] و موضعين من سورة يونس عليه السلام [٢٦، ٢٧] و في الأنفال [٥٠]، و [سورة] «٢» إبراهيم عليه السلام [٥٠] و الإسراء [٩٧] و سورة الأنبياء عليهم السلام [٧٩]، و المؤمنون [١٠٤]، و الفرقان [٣٤]، و النمل [٩٠]، و الأحزاب [٦٦]، و الزمر [٦٠]، و القتال [محمد: ٢٧]، و الفتح [٢٩]، و القمر [٤٨] و المطففين [٢٤]، في كل واحدة من الثلاث عشرة سورة موضع.

و منها أفواههم في موضعين من آل عمران [١١٨، ١٦٧] و في ثلاثة مواضع من التوبة [٨، ٣٠، ٣٢]، و في المائدة [٤١] و سورة إبراهيم عليه السلام [٩] و الكهف [٥]، و يس [٦٥]، و الصف [٨]، في كل واحدة من السور الخمس موضع.

و منها جباههم في التوبة [٣٥].

و إكراههم في النور [٣٣].

و زاد الإمام أيضاً إن و لئى الله في الأعراف [١٩٦] و قال: «باختلاف عنه، و الإظهار أحسن و أكثر؛ للحذف الذى يقع في الكلمة، و ذلك أنه يحذف الياء التي هي لام الفعل و يدغم ياء «فعل» في ياء المتكلم».

فأما ما عدا ذلك مما التقى فيه المثان في كلمة، فلا إدغام فيه نحو يَغْدُونَِي [النور: ٥٥] و يَهْدُونَنَا [التغابن: ٦] و مَا أَقْتَلُوا [البقرة: ٢٥٣] و يَفْتَتِلَانِ [القصص: ١٥]؛ لعدم الرواية، و لأن الإظهار هو الأصل فلا يفتقر إلى

(١) هو محمد بن المحدث عمر بن المحدث عبد الله بن عبد الرحمن البصرى، و يعرف عبد الله بالرومى. حدث محمد عن: شعبة، و شريك، و أبيه و غيرهم.

و عنه: إسماعيل بن موسى الفزارى، و البخارى، و يعقوب الفسوى، و أبو حاتم، و آخرون. ضعفه أبو داود.

و قال أبو زرعة: فيه لين. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٢٠ - ٤٢١)، و التاريخ الكبير (١/ ١٧٨ - ١٧٩)، و الجرح و التعديل (٨/ ٢١ - ٢٢)، و ميزان الاعتدال (٣/ ٦٦٨)، و المغنى في الضعفاء (٢/ ٦٢٠)، و الكاشف (٣/ ٨١)، و تهذيب التهذيب (٩/ ١٦٥)، و خلاصة تهذيب الكمال (٣٣٦).

(٢) سقط في ب.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٠٨

تعليل، و الله - جل و علا - أعلم.

القسم الثانى المثان من «١» كلمتين:

قال الحافظ: «فأما «٢» المثان إذا كانا من «٣» كلمتين فإنه كان يدغم الأول في الثانى منهما سواء سكن ما قبله أو تحرك في جميع القرآن».

اعلم أن المراد من هذا الفصل أن [يكون] «٤» الحرف الواقع آخر الكلمة واقعا في أول الكلمة التي بعدها و هما متحركان على ما مر من شرط هذا الباب نحو الرَّحِيمِ مَالِكِ [الفتحة: ٣-٤] و يَشْفَعُ عِنْدَهُ [البقرة: ٢٥٥]، و إنما أدغم أبو عمرو ما أدغم من هذا الفصل اتباعا لروايته عن أئمة مع الهرب من ثقل التفكيك؛ لأن المثلين إذا التقيا باتصال الكلمتين كان ذلك أطول في الكلام، و أثقل على اللسان؛ فكان التخفيف بالإدغام أو كد منه في الكلمة الواحدة «٥».

و اعلم أن الحروف على ضربين:

أحدهما: لقي مثله في القرآن.

و [الضرب] «٦» الثاني: لم يلق مثله.

فالضرب الذي لم يلق مثله من الحروف من كلمتين في القرآن عشرة أحرف،

(١) في أ: في.

(٢) في ب: و أما.

(٣) في أ: في.

(٤) سقط في أ.

(٥) و جملة ذلك: أن أبا عمرو يدغم كل حرفين من جنس واحد، أو مخرج واحد، أو كانا قريبي المخرج، سواء كان الحرف ساكنا أو متحركا، إلا- أن يكون الحرف الأول مشددا، أو منونا، أو منقوصا أو مفتوحا، أو تاء الخطاب قبله ساكنا في غير المثلين؛ فإنه لا يدغمها، و إدغام المتحرك يكون في الإدغام الكبير، وافقه حمزة في إدغام المتحرك في قوله تعالى: بَيَّتَ طَائِفَةٌ [النساء: ٨١]، وَ الصَّافَّاتِ صَفًّا فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا [الصفات: ١-٣]، وَ الذَّارِيَاتِ ذُرْوًا [الذاريات: ١].

و أدغم التاء فيما بعدها من الحروف، وافقه حمزة برواية رجاء و خلف و الكسائي في إدغام الساكن و هو إدغام الساكن في المتحرك إلا في الراء عند اللام، و الدال عند الجيم، و كذلك لا يدغم حمزة الدال عند السين و الصاد و الزاي، و لا إدغام لسائر القراء إلا في أحرف معدودة.

ينظر الباب (١/١٩٤-١٩٥).

(٦) سقط في أ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٠٩

و هي: الطاء، و الدال، و الصاد المهملات، و الخاء، و الضاد، و الشين، و الظاء، و الذال المعجمات، و الجيم و الزاي.

و الضرب الذي لقي مثله من كلمتين باقي الحروف و هي ثمانية عشر حرفا يجمعها قولك: «حسن فعلك أثبتة غير قوم».

و قد وقع في تمثيل الحافظ منها ثلاثة عشر حرفا يجمعها قولك: «علم حسن ركب فيه» و بقيت الهمزة، و الغين، و القاف، و التاء، و الواو، و أفدم- الآن- الكلام في الهمزة، ثم في الحروف التي ذكر الحافظ على حسب ترتيبها في كلامه، ثم أتبعها بالأربعة الباقية بحول الله عز و جل.

أما الهمزة فقد التقى المثلان منها في القرآن في مواضع كثيرة و تبلغ باعتبار اتفاقها في الحركات و اختلافها ثمانية أضرب نحو جاءَ أَجْلُهُم [الأعراف: ٣٤] و هُوَ لَآءِ إِنْ كُنْتُمْ [البقرة: ٣١] و أَوْلِيَاءُ أَوْلِيكَ [الأحقاف: ٣٢] و شُهَدَاءُ إِذْ حَضَرَ [البقرة: ١٣٣] و مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ [يوسف: ٧٦] و جاءَ أُمَّةً [المؤمنون: ٤٤] و السُّفَهَاءُ أَلَا [البقرة: ١٣] و يَشَاءُ إِلَى [البقرة: ١٤٢] و لم يدغم شيء من ذلك.

و وجه هذا أن من احتمال ثقل اجتماعهما من العرب أثبتهما، و على ذلك قراءة الكوفيين «١» و من استثقلهما عدل إلى تسهيل إحداهما، و عليه قراءة أبي عمرو فاكنتي بتسهيل إحداهما عن الإدغام؛ لما في إدغامها لو فعل من الثقل الذي ليس في غيرها من

الحروف.

و اعلم أن أبا عمرو إذا سهل إحدى الهمزتين حذف الأولى إن كانتا متفتقتي الحركة؛ فيندفع بذلك اجتماع المثليين، و يسهل الثانية بين الهمزة و الحرف الذى منه حركتها إن كانت الأولى مفتوحة و الثانية مخالفة، و يبدلها حرفا خالصا من جنس حركة ما قبلها إن كانت مفتوحة و الأولى مخالفة.

فإذا جعلها بين بين، استغنى بذلك عن الإدغام، مع أن لفظ الأولى إذ ذاك مخالف للفظ الثانية؛ فيندفع بذلك ثقل اجتماع المثليين. فإن قلت: هما متقاربان و من أصله إدغام المتقاربين؟

(١) فى أ: المكيين.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٢١٠

فالجواب: أنه لا بد فى إدغام المتقاربين من إبدال الأول «١» إلى جنس الثانى، و لا بدّ من تسكينه فكان يلزم هنا تسهيل الهمزة الأولى بين بين، و جعلها مثل الثانية و إسكانها، ثم إدغامها. و هذا ممتنع من وجهين:

أحدهما: أن همزة بين بين لا تسكن عند الحذاق من النحويين و المقرئين.

و الثانى: أنك لو سهلت الأولى من شُهداءٍ إِذْ حَضَرَ [البقرة: ١٣٣] فقياسها أن تكون بين الهمزة و الألف، و قياس الثانية أن تكون بين الهمزة و الياء و ذلك يمنع كونهما مثليين، و كذا قياس سائرهما.

و أما إذا أبدل الثانية واوا خالصة أو ياء فيمتنع الإدغام أيضا؛ لما تقدم، و لأن أصل الواو و الياء ألا يدغم فيهما غيرهما، و أيضا فالإدغام خلاف الأصل، و الله عز و جل أعلم.

فقد خرجت الهمزة عن باب الإدغام و بقيت سبعة عشر حرفا يقع فيها الإدغام.

و اعلم أنه يشترط فى كل حرف منه ألا يكون منونا، و لا مشددا، و يشترط فى التاء مع ذلك ألا تكون ضميرا لمتكلم، و لا ضميرا لمخاطب.

مطلب إدغام الهاء فى مثلها:

قال الحافظ - رحمه الله -: «نحو قوله - تعالى - فيه هُدًى [البقرة: ٢].».

اعلم أن الهاء يدغمها أبو عمرو فى مثلها إذا كانتا من كلمتين، سواء كانت الأولى ضميرا أو غير ضمير، و سواء كان قبلها حرف متحرك أو ساكن، و إن كانت فى الإضمار موصولة حذف الصلة، ثم أسكنها فى جميع ذلك، و أدغمها نحو:

فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ [الشورى: ٩]، فَفِي رَحْمَتِ اللَّهِ هُمْ [آل عمران: ١٠٧]، و أَخَاهُ هَارُونَ [مريم: ٥٣]، و فِيهِ هُدًى، و فَاعْبُدُوهُ هذا [مريم: ٣٦]، و جَاوَزَهُ هُوَ [البقرة: ٢٤٩]، و زَادَتْهُ هَذِهِ [التوبة: ١٢٤].

و جملته فى القرآن أربعة و تسعون حرفا:

منها حرف فى ثلاث و عشرين سورة:

ففى النساء: فَكُلُوهُ هَنِيئًا [٤]، و فى الأنعام: قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى

(١) فى ب: الأولى.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٢١١

[٧١]، و في الأعراف لِأَخِيهِ هَارُونَ [١٤٢]، و في سورة يونس عليه السَّلام سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ [٦٨]، و في سورة هود عليه السَّلام غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ [٦١]، و في المؤمنين وَ أَخَاهُ هَارُونَ [٤٥]، و في النمل كَأَنَّهُ هُوَ [٤٢]، و في العنكبوت إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ [٢٦]، و في «الم» السَّجْدَةُ وَ جَعَلْنَاهُ هُدًى [٢٣]، و في فاطر وَ اللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ [١٥]، و في الصافات ذُرِّيَّتُهُ هُمُ الْبَاقِينَ [٧٧]، و في فصلت إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ [٣٦]، و في «ق» وَ قَالَ قَرِينُهُ هَذَا [٢٣]، و في الطور إِنَّهُ هُوَ الْجَبْرُ [٢٨]، و في الحديد فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ [٢٤]، و في المجادلة فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ [٢٢]، و في الممتحنة فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ [٦]، و في التحريم فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ [٤]، و في «قل أوحى» وَ لَنْ نُعْجِزَهُ هَرَبًا [١٢]، و في المزمل: عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا [٢٠]، و في المدثر: اللَّهُ هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى [٥٦]، و في البروج: إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ [١٣]، و في القارعة: فَأَمَّهُ هَاوِيَّةُ [٩].

و منها حرفان حرفان في عشر سور:

ففي الأنفال: وَ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ [٦١]، فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيْدَكَ [٦٢].
و في النحل وَ بِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمُ يَكْفُرُونَ [٧٢]، إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ [٩٥].
و في الإسراء إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ [١]، وَ جَعَلْنَاهُ هُدًى [٢].

و في الشعراء مِنْ دُونِ اللَّهِ هَلْ يَنْصُرُونَكُمْ [٩٣]، فِي السَّاجِدِينَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ [٢١٩ - ٢٢٠].
و في غافر بِشَىءٍ إِنْ اللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ [٢٠]، بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ [٥٦].

و في الشورى إِنْ اللَّهُ هُوَ الْعَفْوُ [٥]، فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ [٩].

و في الزخرف إِنْ اللَّهُ هُوَ رَبِّي وَ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا [٦٤].

و في الدخان إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ [٦]، إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ [٤٢].

و في الجاثية إِلَهَهُ هَوَاهُ [٢٣]، اتَّخَذْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ هُزُوعًا [٣٥].

و في الذاريات إِنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ [٣٠]، إِنْ اللَّهُ هُوَ الرَّزَّاقُ [٥٨].

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢١٢

و منها ثلاثة ثلاثة في سبع سور:

ففي آل عمران: فَاعْبُدُوهُ هَذَا [٥١]، فَبِئْسَ الرَّحْمَتِ لِلَّهِ هُمْ [١٠٧] مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ [١٨٠].

و في «كهيعص» فَاعْبُدُوهُ هَذَا [٣٦]، أَخَاهُ هَارُونَ [٥٣]، لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ [٦٥].

و في النور عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَادِبُونَ [١٣]، وَ تَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا [١٥]، وَ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ [٢٥].

و في الفرقان فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً [٢٣]، أَخَاهُ هَارُونَ [٣٥]، إِلَهَهُ هَوَاهُ [٤٣]، و في القصص إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ [١٦]، مِنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَى [٤٩]، مِنْ قَبْلِهِ هُمْ [٥٢].

و في لقمان إِنْ اللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ [٢٦]، ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ [٣٠]، وَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ [٣٠].

و في الزمر: سُبْحَانَهُ هُوَ [٤]، جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ [٥٣]، لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي [٥٧].

و منها أربعة أربعة في سورتين:

ففي سورة يوسف عليه السَّلام: كَيْدَهُنَّ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ [يوسف: ٣٤]، بِهِمْ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ [يوسف: ٨٣]، رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ [يوسف: ٩٨]، لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ [يوسف: ١٠٠].

و في النجم وَ أَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ [٤٣]، وَ أَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ [٤٤]، وَ أَنَّهُ هُوَ أَعْنَى [٤٨]، وَ أَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَى [٤٩].

و منها خمسة في التوبة و هي: وَ كَلِمَةً اللَّهُ هِيَ الْعَلِيَا [٤٠]، وَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ [١٠٤]، لِيُتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ [١١٨]، زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا [١٢٤].

و منها ستة ستة في ثلاث سور: شرح كتاب التيسير للداني في القراءات ٢١٢ مطلب إدغام الهاء في مثلها: ص : ٢١٠
 ي البقرة: فِيهِ هُدًى [٢]، فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ [٣٧]، فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ [٥٤]، هُدًى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى [١٢٠]، وَلَا تَتَّخِذُوا
 آيَاتِ اللَّهِ هُزُوعًا [٢٣١]، جَاوَزَهُ هُوَ [٢٤٩].

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢١٣
 و في العقود لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ [المائدة: ١٧]، الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى [٤٦]، فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ [٥٦]، قَالُوا إِنَّ
 اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ [٧٢]، وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ [٧٦]، قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ [١١٩].
 و في الحج ذِكْرَكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَ أَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى [٦]، ذِكْرَكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَ أَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ
 الْعَلِيُّ [٦٢]، حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ [٧٨]، وَ اعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ [٧٨].
 و إنما جاز حذف صلة الضمير هنا؛ لأنها زائدة لا تثبت في الوقف، و بهذا القيد الأخير فارقت ألف «أنا»، و لأنها معتلة لا تقبل الحركة
 في الوصل، و تحذف لالتقاء الساكنين، و بهذه القيود الثلاثة فارقت التنوين مع أن التنوين، جاء لمعنى و هو الفرق بين المنصرف و
 غيره في الأمر العام؛ فكان أقوى من صلة الهاء، و إنما جىء بصلة الهاء تقويةً لحركتها؛ فلا حاجة إليها في الإدغام و الله تبارك و تعالى
 أعلم.

مطلب إدغام الياء في الياء

قال الحافظ - رحمه الله -:

أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ [البقرة: ٢٥٤]، وَ مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ [هود: ٦٦].

اعلم أنه يدغم الياء في مثلها سواء سكن ما قبلها أو تحرك كالمثالين اللذين ذكرهما الحافظ هنا، و جملته في القرآن ثمانية مواضع:
 منها: أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ فِي الْبَقْرَةِ [٢٥٤] و سورة إبراهيم عليه السلام [٣١] و الروم [٤٣] و الشورى [٤٧] وَ مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ فِي سُورَةِ هُودٍ
 عَلَيْهِ السَّلَامِ [٦٦]، وَ الْبَغْيِ يَعِظُكُمْ فِي النِّحْلِ [٩٠]، وَ نُودِيَ يَا مُوسَى فِي طِه [١١]، وَ فَهِيَ يَوْمِئِذٍ فِي الْحَاقَةِ [١٦].
 فأما قوله تعالى وَ اللَّائِي يَنْشُرْنَ فِي الطَّلَاقِ [٤] فسيأتي فيه بعد بحول الله تعالى عز و جل.

مطلب إدغام الحاء في الحاء

قال الحافظ - رحمه الله -: لَا أُبْرُحُ حَتَّى [الكهف: ٦٠].

اعلم أنه ليس في القرآن من هذا إلا موضعان: أحدهما في البقرة:
 عَقْدَةَ النَّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ [٢٣٥]، و الثاني في الكهف لَا أُبْرُحُ حَتَّى [٦٠].
 شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢١٤

مطلب إدغام العين في العين

قال الحافظ رحمه الله: «و يشفع عنده» [البقرة: ٢٥٥].

اعلم أن جملته في القرآن ثمانية عشر موضعا منها في البقرة: يَشْفَعُ عِنْدَهُ [٢٥٥]، و في آل عمران لا- أَضْيَعُ عَمَلٍ عَامِلٍ [١٩٥]، و في
 المائدة تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ [١٣]، و في الأعراف يَنْزِعُ عَنْهُمَا [٢٧]، وَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُمْ [٧١]، وَ نَطَّبِعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ [١٠٠]، وَ لَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمْ
 [١٣٤].

و في التوبة وَ طُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ [٨٧].

و في سورة يونس عليه السلام نَطْبَعُ عَلَى [٧٤].
 و في الكهف تَطْلُعُ عَلَى قَوْمٍ [٩٠].
 و في طه وَ لَتُضَنَّ عَلَى عَيْنِي [٣٩].
 و في الحج يُدَافِعُ عَنِ [٣٨]، أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ [٦٥].
 و في سبأ فُرِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ [٢٣].
 و في المنافقين فَطَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ [٣].
 و في القيامة نَجْمَعُ عِظَامَهُ [٣].
 و في الهمزة تَطْلُعُ عَلَى الْأَفْنِدَةِ [٧].

مطلب إدغام اللام في اللام

قال الحافظ- رحمه الله:- «و إذا قِيلَ لَهُمْ [المنافقون: ٥]».

اعلم أن اللام يدغمها في مثلها على كل حال، و جملته في القرآن مائتا حرف و خمسة عشر حرفا سوى المختلف فيه، و هو:
 يَخْلُ لَكُمْ فِي يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامِ [٩]، و آل لوطٍ فِي مَوْضِعِينَ مِنَ الْحَجَرِ [٥٩، ٦١]، و ثالث فِي النَّمْلِ [٥٦]، و رابع فِي الْقَمَرِ [٣٤] و
 سياتى الكلام فيها.

فمن المتفق عليه حرف حرف في سبع عشرة سورة: ففي سورة إبراهيم عليه السلام الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ [٢٥]. و في الحجر قَالَ لَمَنْ أَكُنْ
 لِأَشْجَدَ [٣٣].

و في الروم لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ [٣٠].

و في فاطر فَلَا مُرْسِلَ لَهُ [٢].

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢١٥

و في الأحقاف وَ الَّذِي قَالَ لُوَالِدَيْهِ [١٧].

و في القتال سَوَّلَ لَهُمْ [٢٥].

و في الذاريات إِذْ قِيلَ لَهُمْ [٤٣].

و في المجادلة إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا [١١].

و في الحشر إِذْ قَالَ لِلنَّاسِ [١٦].

و في الجمعة مِنْ قَبْلُ لَفِي [٢].

و في المنافقين وَ إِذَا قِيلَ لَهُمْ [٥].

و في الحاقة الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا [٤٤-٤٥].

و في سورة نوح عليه السلام جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ [١٩].

و في «قل أوحى» أَمْ يَجْعَلُ لَهُ [٢٥].

و في المرسلات وَ إِذَا قِيلَ لَهُمْ ازْكَعُوا [٤٨].

و في النبأ اللَّئِيلَ لِيَأْسَأَ [١٠].

و في الشمس فَقَالَ لَهُمْ [١٣].

و منها حرفان حرفان في اثنتي عشرة سورة:

ففي الأنفال قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ [١]، و قَالَ لَا غَالِبَ لَكُمْ [٤٨].

و في التوبة إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا [٣٨]، و إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ [٤٠].

و في الرعد الْمِحَالُ لَهُ [١٣-١٤]، و الْأَمْثَالُ لِلَّذِينَ [١٧-١٨].

و في العنكبوت و إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ [١٦]، و لوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ [٢٨].

و في لقمان و إِذْ قَالَ لِقَمَانُ [١٣]، قِيلَ لَهُمْ [٢١].

و في السجدة و جَعَلَ لَكُمْ السَّمْعَ [٩]، و قِيلَ لَهُمْ [٢٠].

و في الأحزاب مِنْ قَبْلِ لَا يُؤْتُونَ [١٥]، و إِذْ تَقُولُ لِلَّذِي [٣٧].

و في ص قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ [٢٤]، أَقُولُ لِأَمْلَأَنَّ [٨٤-٨٥].

و في الشورى جَعَلَ لَكُمْ [١١]، الْفَضْلَ لِقَضِي [٢١].

و في الفتح سَيَقُولُ لَكَ [١١]، فَعَجَلْ لَكُمْ هَذِهِ [٢٠].

و في الحجرات يَا كُلَّ لَحْمٍ [١٢]، و قِبَائِلٍ لَتَعَارَفُوا [١٣].

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢١٦

و في الملك جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ [١٥]، و جَعَلَ لَكُمْ السَّمْعَ [٢٣].

و منها ثلاثة ثلاثة في ثمانى سور:

ففي الإسراء: و جَعَلَ لَهُمْ أَجْلاً [٩٩]، فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ [١٠١]، قَالَ لَقَدْ عَلِمْتُمْ [١٠٢].

و في سورة الأنبياء عليهم السلام إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ [٥٢]، قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ [٥٤]، يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ [٦٠].

و في النور و إِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا [٢٨]، الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ [٣٥]، الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ [٣٣].

و في سبأ و نَجْعَلْ لَهُ أَنْدَاداً، ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ [٤٠]، و نَقُولُ لِلَّذِينَ [٤٢].

و في الصافات إِذَا قِيلَ لَهُمْ [٣٥]، إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ [٨٥]، إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ [١٢٤].

و في فصلت فَقَالَ لَهَا [١١]، مَا يُقَالُ لَكَ [٤٣]، قِيلَ لِلرُّسُلِ [٤٣].

و في الزخرف جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ [١٠]، و جَعَلَ لَكُمْ فِيهَا [١٠]، و جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْفُلْكِ [١٢].

و في ق قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَى [٢٨]، الْقَوْلِ لَدَى [٢٩]، نَقُولُ لِيَجْهَنَّمَ [٣٠].

و منها أربعة أربعة في أربع سور:

ففي العقود: قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ [المائدة: ٢٧]، يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ [٤١]، و ضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ لِعَنَ [٧٧-٧٨]، و إِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا

[١٠٤].

و في سورة هود عليه السلام و لَا أَقُولُ لَكُمْ [٣١]، و لَا أَقُولُ لِلَّذِينَ [٣١]، قَالَ لَا عَاصِمَ [٤٣]، قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً [٨٠].

و في الفرقان جَعَلَ لَكَ خَيْرًا [١٠]، جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ لِبَاسًا [٤٧]، و إِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا [٦٠].

و في يس و إِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّقُوا [٤٥]، و إِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا [٤٧]، جَعَلَ

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢١٧

لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ [٨٠]، أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ [٨٢].

و منها خمسة خمسة في سورتين:

ففي الأعراف: قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٍ [٣٨]، و لوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ [٨٠]، قَالَ لَنْ تَرَانِي [١٤٣]، قِيلَ لَهُمْ اشْكُونَا [١٦١]، غَيْرِ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ

[١٦٢].

و في كهيعص فتمثل لها [١٧]، يَقُولُ لَهُ كُنْ [٣٥]، إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ [٤٢]، وَقَالَ لَأَوْتَيْنِ [٧٧]، سَيَجْعَلُ لَهُمْ [٩٦].

و منها ستة [سته] في خمس سور:

ففي النساء: الرَّسُولَ لَوْ تَسَوَّى [٤٢]، وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا [٦١]، الرَّسُولَ لَوْ جَدُّوا [٦٤]، قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا [٧٧]، الْفِتَالَ لَوْ لَا أَخْرَجْنَا [٧٧]، وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ [١١٨].

و في سورة يوسف عليه السلام قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا [٣٧]، وَقَالَ لِلَّذِي [٤٢]، فَلَا كَيْلَ لَكُمْ [٦٠]، وَقَالَ لِفَتْيَانِهِ [٦٢]، قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ [٦٦]، قَالَ لَا تَثْرِيْبَ [٩٢].

و في طه فَقَالَ لِأَهْلِهِ [١٠]، قَالَ لَا تَخَافَا [٤٦]، جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ مَهْدًا [٥٣]، قَالَ لَهُمْ مُوسَى [٦١]، وَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ [٩٠]، أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ [٩٧].

و في النمل لَا قِبَلَ لَهُمْ [٣٧]، قِيلَ لَهَا ادْخُلِي [٤٤]، إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ [٥٤]، وَأَنْزَلَ لَكُمْ [٦٠]، وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِي [٦١]، اللَّيْلَ لِيَشْكُتُوا فِيهِ [٨٦].

و في الزمر وَأَنْزَلَ لَكُمْ [٦]، وَجَعَلَ لِلَّهِ [٨]، وَقِيلَ لِلظَّالِمِينَ [٢٤]، أَوْ تَقُولَ لَوْ [٥٧]، وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ [٧١]، وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ [٧٣].

و منها سبعة في القصص، و هي: قَالَ لَهُ مُوسَى إِنَّكَ لَغَوِيٌّ [١٨]، قَالَ لَا تَخَفْ [٢٥]، قَالَ لِأَهْلِهِ، وَنَجَعَلْ لَكُمْ [٣٥]، الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ [٥١]، وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمْ [٧٣]، إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ [٧٦].

و منها ثمانية في سورة يونس عليه السلام، و هي: مَنَازِلَ لَتَعْلَمُوا [٥]، ثُمَّ

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢١٨

نَقُولَ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا [٢٨]، ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا [٥٢]، لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ [٦٤]، جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ لَتَسْكُنُوا فِيهِ [٧١]، إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ [٧١]، قَالَ لَهُمْ مُوسَى [٨٠].

و منها تسعة تسعة في سورتين:

ففي آل عمران: فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ [٤٧]، ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ [٥٩]، ثُمَّ يَقُولُ لِلنَّاسِ [٧٩]، إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ [١٢٤]، وَاطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ [١٣٢]، مِنْ قَبْلِ لَفِي ضَلَالٍ [١٦٤]، وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا [١٦٧]، قَالَ لَهُمُ النَّاسُ [١٧٣]، أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِطًّا [١٧٦].

و في الأنعام ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا [٢٢]، لَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ [٣٤]، لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي [٥٠]، وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ [٥٠]، قَالَ لَا أَحِبُّ [٧٦]، قَالَ لئن لم يَهْدِنِي [٧٧]، جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ [٩٧]، لَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِهِ [١١٥]، فَصَلَّ لَكُمْ [١١٩].

و منها عشرة في غافر، و هي:

ذِي الطُّورِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ [٣]، بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا [٥]، وَنُنَزَّلُ لَكُمْ [١٣]، مَا أَقُولُ لَكُمْ [٤٤]، الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ لَتَسْكُنُوا فِيهِ [٦١]، جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ [٦٤]، يَقُولُ لَهُ كُنْ [٦٨]، ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ [٧٣]، جَعَلَ لَكُمْ الْأَنْعَامَ [٧٩].

و منها أحد عشر في النحل، و هي:

وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ [٢٤]، وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا [٣٠]، أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ [٤٠]، وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ [٧٢]، وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ [٧٢]، وَجَعَلَ لَكُمْ السَّمْعَ [٧٨]، وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ يَبُوتِكُمْ [٨٠]، وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ [٨٠]، وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ [٨١]، وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ [٨١]، وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ [٨١].

و منها اثنا عشر في سورتين:

ففي الكهف: لَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِهِ [٢٧]، فَقَالَ لِصَاحِبِهِ [٣٤]، قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ [٣٧]، نَجْعَلُ لَكُمْ مَوْعِدًا [٤٨]، بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا [٥٦]، لَعَجَلَ لَهُمْ [٥٨]، قَالَ لِفَتَاةٍ [٦٢]، قَالَ لَهُ مُوسَى [٦٦]، قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢١٩

[٧٣]، قَالَ لَوْ شِئْتَ [٧٧]، وَ سَنَقُولُ لَهُ [٨٨]، نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا [٩٤].

و في الشعراء قَالَ لِمَنْ حَوَّهَ [٢٥]، قَالَ لَيْنَ اتَّخَذَتْ [٢٩]، قَالَ لِلْمَلَأِ حَوَّهَ [٣٤]، وَقِيلَ لِلنَّاسِ [٣٩]، قَالَ لَهُمْ مُوسَى [٤٣]، إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ [٧٠]، وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا [٩٢]، إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ [١٠٦]، إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ [١٢٤]، إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَالِحٌ [١٤٢]، إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطٌ [١٤١]، إِذْ قَالَ لَهُمْ شُعَيْبٌ [١٧٧].

و منها ستة عشر في البقرة، و هي:

وَ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا [١١]، وَ إِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا [١٣]، الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ [٢٢]، قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ [٥٩]، بَنَى إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ [٨٣]، وَ إِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ [٩١]، فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ [١١٧]، قَالَ لَا يَنَالُ [١٢٤]، إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمَ [١٣١]، إِذْ قَالَ لِنَبِيِّهِ [١٣٣]، وَ إِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا [١٧٠]، وَ إِذَا قِيلَ لَهُ أَتَقِي اللَّهَ [٢٠٦]، فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا [٢٤٣]، وَ قَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ [٢٤٧]، وَ قَالَ لَهُمُ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ [٢٤٨]، قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا [٢٥٩].

مطلب إدغام النون في النون

قال الحافظ - رحمه الله -: «و يَسْتَحْيُونَ نِسَاءَ كُمْ [البقرة: ٤٩]».

اعلم أن النون يدغمها في مثلها تحرّك ما قبلها أو سكن، و جملة في القرآن سبعون موضعا:

منها حرف حرف في إحدى و عشرين سورة ففي العقود: يَقُولُونَ نَخْشَى [المائدة: ٥٢].

و في الأنفال الْفِتْنَانَ نَكَصَ [٤٨].

و في إبراهيم عليه السلام وَ يَسْتَحْيُونَ نِسَاءَ كُمْ [٦].

و في الإسراء نَحْنُ نَزَزْنَاهُمْ [٣١].

و في طه نَحْنُ نَزَزْنَاهُ [١٣٢].

و في سورة الأنبياء عليهم السلام لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنْفُسِهِمْ [٤٣].

و في الحج كَانَ نَكِيرٍ [٤٤].

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٢٠

و في المؤمنين وَ بَيْنَ نُسَارَعُ [٥٥-٥٦].

و في الشعراء الْعَالَمِينَ نَزَلَ [١٩٢-١٩٣].

و في القصص الْمُبِينِ تَتْلُوا [٢-٣].

و في الم السجدة الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا [١٢].

و في سبأ كَانَ نَكِيرٍ [٤٥].

و في فاطر كَانَ نَكِيرٍ [٢٦].

و في الزخرف الرَّحْمَنِ نُقَيِّضُ [٣٦].

و في ق نَحْنُ نُحْيِي [٤٣].

و في القمر أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ [٤٤].

و في سورة الرحمن عز و جل عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ [٦٦].

و في المجادلة الَّذِينَ نُهُوا [٨].

و في الصف الحَوَارِيُّونَ نَحْنُ [١٤].

و في الملك كَانَ نَكِيرِ [١٨].

و في الإنسان نَحْنُ نَزَّلْنَا [٢٣].

و منها حرفان حرفان في تسع سور:

ففي آل عمران: الحَوَارِيُّونَ نَحْنُ [٥٢]، الَّذِينَ نَافَقُوا [١٦٧].

و في الأنعام الأَنْثِيَيْنِ نَبُّونِي [١٤٣]، نَحْنُ نَزُّقُكُمْ [١٥١].

و في سورة يوسف عليه السلام تَعْقِلُونَ نَحْنُ نَقُصُّ [٢-٣].

و في النحل لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا [٥٦]، يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ [٨٣].

و في النور لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا [٣٣]، لَا يَزُجُونَ نِكَاحًا [٦٠].

و في الفرقان لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا [١]، لَا يَزُجُونَ نُسُورًا [٤٠].

و في يس نَحْنُ نُحْيِي [١٢]، لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ [٧٥].

و في ص وَتَسْعُونَ نَعَجَةً [٢٣]، سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ [٣٠].

و في الحشر الَّذِينَ نَافَقُوا [١١]، كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ [١٩].

و منها ثلاثة ثلاثة في ست سور:

ففي البقرة: وَنَحْنُ نُسَبِّحُ [٣٠]، وَيَسْتَنْحِثُونَ نِسَاءَكُمْ [٤٩].

الْمُتَطَهِّرِينَ نِسَاؤُكُمْ [٢٢٢-٢٢٣]، و في الحجر إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا [٩].

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٢١

لَنَحْنُ نُحْيِي [٢٣]، بِمُخْرَجِينَ نَبِيٍّ [٤٨-٤٩].

و في الكهف نَحْنُ نَقُصُّ [١٣]، لِلظَّالِمِينَ نَارًا [٢٩]، لِلْكَافِرِينَ نُزُلًا [١٠٢].

و في «كهيعص» نَحْنُ نَرْتُ [٤٠]، هَارُونَ نَبِيًّا [٥٣]، وَأَحْسَنُ نَدِيًّا [٧٣].

و في «فصلت» تُوَعَّدُونَ نَحْنُ [٣٠-٣١]، تَدْعُونَ نُزُلًا [٣١-٣٢]، مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ [٣٦].

و في الواقعة يَوْمَ الدِّينِ نَحْنُ خَلَقْنَاكُمْ [٥٦-٥٧]، الْخَالِقُونَ نَحْنُ [٥٩-٦٠]، الْمُنشُؤُونَ نَحْنُ [٧٢-٧٣].

و منها أربعة في التوبة، و هي:

الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ [٢٨]، وَنَحْنُ نَتْرَبُّصُ [٥٢]، نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ [١٠١]، يُنْفِقُونَ نَفَقَةً [١٢١].

و منها خمسة خمسة في سورتين:

ففي النساء تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ [٣٤]، الْمُؤْمِنِينَ نُؤَلِّهِ [١١٥]، وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا [١٢٤]، لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ [١٤١]، وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ [١٥٠].

و في الأعراف الَّذِينَ نَسُوهُ [٥٣]، أَنْ نَكُونَ نَحْنُ [١١٥]، وَيَسْتَنْحِثُونَ نِسَاءَكُمْ [١٤١]، لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ [١٩٧]، مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ [٢٠٠].

إدغام الكاف في الكاف

قال الحافظ - رحمه الله -: «و نَسَبَحَكَ كَثِيرًا [طه: ٣٣]».

اعلم أن الكاف يدغمها في مثلها سواء تحرك ما قبلها أو سكن، و جملته في القرآن ستة و ثلاثون موضعا:

منها حرف حرف في تسع سور:

ففي آل عمران وَادْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا [٤١]، وفي يونس عليه السلام كَذَلِكَ كَذَّبَ [٣٩]، وفي النحل أَمْرٌ رَبِّكَ كَذَلِكَ [٣٣]، وفي الحج عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفٍ [٤٧]، وفي العنكبوت إِلَّا أَمْرًا تَكَ كَانَتْ [٣٣]، وفي الروم (كذلك كان) [٥٥]، وفي المجادلة أَوْلَيْكَ كَتَبَ [٢٢]، وفي «قل أوحى» ذَلِكَ كُنَّا

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٢٢

[١١]، وفي الانفطار رَبَّكَ كَلَّا [٨-٩].

و منها حرفان حرفان في خمس سور:

ففي النساء كَذَلِكَ كُنْتُمْ [٩٤]، أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا [١٦٣].

و في الأنعام عَلَيْكَ كِتَابًا [٧]، كَذَلِكَ كَذَّبَ [١٤٨].

و في الأعراف أَوْلَيْكَ كَأَلْفِ نَعَامٍ [١٧٩]، يَسْتَلُونَكَ كَأَنَّكَ [١٨٧].

و في الفرقان بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا [٣٨]، إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ [٤٥].

و في الانشقاق إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ [٦].

و منها ثلاثة في المائدة و هي: مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا [٣٢]، ذَلِكَ كَفَّارَةٌ أَيْمَانِكُمْ [٨٩]، وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ [١٠٠].

و منها أربعة أربعة في سورتين:

ففي سورة يوسف عليه السلام لَكَ كَيْدًا [٥]، إِنَّكَ كُنْتَ [٢٩]، ذَلِكَ كَيْلٌ [٦٥]، كَذَلِكَ كِدْنَا [٧٦].

و في طه نُسَبِّحُكَ كَثِيرًا وَ نَذْكُرُكَ كَثِيرًا إِنَّكَ كُنْتَ [٣٣-٣٥]، و في طه أُمِّكَ كَيْ [٤٠].

و منها خمسة في الإسراء، و هي:

اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى [١٤]، فَأَوْلَيْكَ كَانَ [١٩]، كُلُّ ذَلِكَ كَانَ [٣٨]، إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ [٥٧]، إِنَّ فَضْلَهُ كَانَ عَلَيْكَ كَبِيرًا [٨٧].

فهذه خمسة و ثلاثون موضعا، و الموضوع السادس و الثلاثون في غافر في قوله تعالى: وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا [٢٨].

و فيه خلاف؛ لأنه من المعتل، و سيأتي الكلام فيه و في قوله تعالى: فَلَا يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ [لقمان: ٢٣] بحول الله عز و جل.

إدغام السين في السين

قال الحافظ- رحمه الله:- «و النَّاسِ سُكَارَى [الحج: ٢]».

اعلم أن السين يدغمها في مثلها، و جمعتها في القرآن ثلاثة مواضع:

ففي الحج النَّاسِ سُكَارَى [٢]، لِلنَّاسِ سَوَاءٌ [٢٥].

و في سورة نوح عليه السلام الشَّمْسِ سِرَاجًا [١٦].

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٢٣

إدغام التاء في التاء

قال الحافظ- رحمه الله:- «و الشُّوكَةَ تَكُونُ [الأنفال: ٧]».

اعلم أن التاء يدغمها في مثلها كيفما كانت حركتها سواء سكن ما قبلها أو تحرك، و سواء كانت متصلة بالاسم للتأنيث و تبدل في

الوقف هاء أو لم تكن كذلك، ما لم تكن ضمير المتكلم أو المخاطب متصلا كان الضمير أو منفصلا، على ما نبين الضمير بعد-

بحول الله تعالى- و جملة ما ورد في القرآن من التاءات المذكورة أربعة عشر موضعا:

منها في المائدة المَوْتِ تَحْسِبُونَهُمَا [١٠٦]، و في الأنعام المَوْتُ تَوَفَّتَهُ [٦١]، و في الأنفال الشُّوكَةَ تَكُونُ [٧].

و في يوسف عليه السلام وَالْبَاقِرَةُ تَوَفَّنِي [١٠١]، و في «كهيعص» النَّخْلَةُ تُسَاقِطُ [٢٥]، و في المؤمنين يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ [١٦]، و في الفرقان الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا [٢٥]، و في النمل الْمَدِينَةَ تَسْبِعُهُ [٤٨]، و في العنكبوت إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى [٤٥]، و في الأحزاب السَّاعِيَةَ تَكُونُ [٦٣]، و في الزمر وَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى [٦٠]، و في النجم الْمَلَائِكَةُ تَسْمِيَةً [٢٧]، و في النازعات الرَّاجِفَةُ تَتَّبِعُنَّ الرَّادِفَةَ [٦-٧].

إدغام الراء في الراء

قال الحافظ- رحمه الله تعالى:- «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي [البقرة: ١٨٥].»

اعلم أن الراء يدغمها في مثلها تحرك ما قبلها أو سكن، و جملته في القرآن خمسة و ثلاثون موضعا:

منها حرف حرف في ثمانى عشرة سورة: ففي البقرة شَهْرُ رَمَضَانَ [١٨٥]، و في المائدة أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ [٨٩]، و في النحل أَوْ يَأْتِي أَمْرٌ رَبِّكَ [٣٣]، و في الإسراء أَمْرٌ رَبِّي [٨٥]، و في الكهف أَمْرٌ رَبِّي [٥٠]، و في سورة الأنبياء- عليهم السلام:- عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِمْ [٤٢]، و في الروم إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ [٥٠]، و في الزمر بِنُورِ رَبِّهَا [٦٩]، و في غافر لَنْصُورٍ رُسُلْنَا [٥١]، و في الشورى وَ يَنْشُرُ رَحْمَتَهُ [٢٨]، و في الدخان الْبَحْرُ رَهَوًّا [٢٤]، و في الأحقاف بِأَمْرِ رَبِّهَا [٢٥]، و في الفتح أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ [٢٩]، و في

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٢٤

الذاريات عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ [٤٤]، و في المجادلة فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ [٣]، و في الممتحنة الْمَصِيرُ رَبَّنَا [٤-٥]، و في الطلاق عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا [٨]، و في «قل أوحى» عَنْ ذِكْرِ رَبِّي [١٧] و منها حرفان حرفان في أربع سور:

ففي آل عمران فِينَا عَذَابَ النَّارِ رَبَّنَا [١٩١-١٩٢]، مَعَ الْأَبْرَارِ رَبَّنَا [١٩٣-١٩٤].

و في سورة هود عليه السلام قَدْ جَاءَ أَمْرٌ رَبِّكَ [٧٦]، لَمَّا جَاءَ أَمْرٌ رَبِّكَ [١٠١].

و في سورة يوسف عليه السلام وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ [٤]، ذِكْرٌ رَبِّي [٤٢].

و في «كهيعص» ذِكْرٌ رَحْمَتِ رَبِّكَ [٢]، إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ [٦٤].

و منها ثلاثة ثلاثة في ثلاث سور:

ففي النساء فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ [٩٢]، فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ [٩٢]، وَ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ [٩٢].

و في الأعراف قُلْ أَمْرٌ رَبِّي [٢٩]، عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ [٧٧]، أَعْجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ [١٥٠].

و في ص فَاسْتَعَفَّرَ رَبِّي [٢٤]، عَنْ ذِكْرِ رَبِّي [٣٢]، الْفَهَّارُ رَبُّ السَّمَاوَاتِ [٦٥-٦٦].

إدغام الفاء في الفاء

قال الحافظ- رحمه الله:- «وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ [البقرة: ٢١٣].»

اعلم أن الفاء يدغمها في مثلها، و جملته في القرآن ثلاثة و عشرون موضعا:

منها حرف حرف في أربع عشرة سورة:

ففي البقرة وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ [٢١٣]، و في سورة يونس عليه السلام خَلَانِيفَ فِي الْأَرْضِ [١٤]، و في سورة هود عليه السلام فَاخْتَلَفَ فِيهِ

[١١٠]، و في سورة إبراهيم عليه السلام كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ [٤٥]، و في الإسراء كَيْفَ فَضَّلْنَا [٢١]، و في الكهف إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا [١٠]، و

في الأحزاب وَقَدَفَ فِي قُلُوبِهِمْ [٢٦]، و في فاطر خَلَانِيفَ فِي الْأَرْضِ [٣٩]، و في «فصلت» فَاخْتَلَفَ فِيهِ [٤٥]، و في الحشر وَقَدَفَ فِي

قُلُوبِهِمْ [٢]، و في المطففين تَعْرِفُ فِي

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٢٥

وَجُوهِهِمْ [٢٤]، و في الفجر كَيْفَ فَعَلَ [٦]، و في الفيل كَيْفَ فَعَلَ [١]، و في قريش وَالصَّيْفِ فَلْيَعْبُدُوا [٢-٣].

و منها حرفان حرفان في سورتين:

ففي النساء بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا [٦]، بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ [١٩].

و في الحج الْعَاكِفُ فِيهِ [٢٥]، تَعْرِفُ فِي وَجْهِهِ [٧٢].

و منها خمسة في سورة يوسف عليه السلام لِيُوسِفَ فِي الْأَرْضِ وَ لِنُعَلِّمَهُ [٢١]، لِيُوسِفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُ مِنْهَا [٥٦]، إِخْوَهُ يُوسِفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ [٥٨]، يُوسِفَ فِي نَفْسِهِ [٧٧]، فِي يُوسِفَ فَلَنْ أُبْرِحَ الْأَرْضَ [٨٠].

إدغام الميم في الميم

قال الحافظ - رحمه الله -: «و يَعْلَمُ ما [البقرة: ٧٧].»

اعلم أن الميم يدغمها في مثلها مطلقا، و جملتها في القرآن مائة و تسعة و ثلاثون موضعا:

منها حرف حرف في إحدى و عشرين سورة ففي أم القرآن الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ [٣-٤]، و في الأنفال الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ [٤٨]، و في يونس عليه السلام فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ [١٧]، و في إبراهيم عليه السلام تَعْلَمُ مَا نُخْفِي [٣٨].

و في الروم الْقِيَمِ مِنْ قَبْلِ [٤٣]، و في لقمان وَ يَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ [٣٤]، و في الأحزاب يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ [٥١]، و في فاطر وَ الْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ [٢٨]، و في الصفات الْيَوْمَ مُسْتَشْلِمُونَ [٢٦]، و في «ص» جَهَنَّمَ مِنْكَ [٨٥]، و في غافر وَ يَا قَوْمِ مَا لِي [٤١]، و في الشورى وَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ [٢٥]، و في الجاثية وَ إِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا [٩]، و في الحجرات يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ [١٦]، و في «ق» وَ نَعْلَمُ مَا تُوسِسُ [١٦]، و في الذاريات الْعَقِيمِ مَا تَدْرُ [٤١-٤٢]، و في المجادلة يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ [٧]، و في الصف وَ مَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى [٧]، و في الجمعة الْعَظِيمِ مَثَلٌ [٤-٥]، و في التحريم لِمَ تُحَرِّمُ مَا [١]، و في الملك أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ [١٤].

و منها حرفان حرفان في ثلاث عشرة سورة:

ففي آل عمران وَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ [٢٩]، وَ لَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ [٨٣].

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٢٦

و في النساء لَا يَظْلِمُ مَثْقَالَ ذَرَّةٍ [٤٠]، الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ [١٦٢].

و في الإسراء فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا [٣٩]، الْعِلْمِ مِنْ قَبْلِهِ [١٠٧].

و في الكهف فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى [١٥]، وَ مَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ذُكِّرَ [٥٧].

و في سورة الأنبياء عليهم السلام يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ [٢٨]، وَ يَعْلَمُ مَا تَكْتُمُونَ [١١٠].

و في «الم» السجدة جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَ النَّاسِ [١٣]، وَ مَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ذُكِّرَ [٢٢].

و في سبأ يَعْلَمُ مَا يَلْجُجُ [٢]، إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يُؤْمِنُ [٢١].

و في يس أَنْطَعِمُ مَنْ [٤٧]، نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ [٧٦].

و في الزخرف وَ الْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ [١٢]، ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا [٥٧].

و في الأحقاف الْحَكِيمِ مَا خَلَقْنَا [٢-٣]، الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ [٣٥].

و في القتال أَوْتُوا الْعِلْمَ مَا ذَا قَالَ [محمد: ١٦]، يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ [١٩].

و في الحديد يَعْلَمُ مَا يَلْجُجُ [٤]، الْعَظِيمِ مَا أَصَابَ [٢١-٢٢].

و في التغابن يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ [٤]، وَ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ [٤].

و منها ثلاثة ثلاثة في ثمانى سور:

ففي سورة يوسف عليه السلام دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ [٢٠]، وَ أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ [٨٦]، إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ [٩٦].

و في الرعد اللَّهُ يَغْلَمُ مَا تَحْمِلُ [٨]، مِنْ الْعِلْمِ مَا لَكَ [٣٧]، يَغْلَمُ مَا تَكْسِبُ [٤٢].

و في «كهيعص» الْعَظْمُ مِنِّي [٤]، نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ [٢٩]، مِنْ الْعِلْمِ مَا لَمْ [٤٣].

و في طه الْيَوْمَ مِنْ اسْتَعْلَى [٦٤]، يَغْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ [١١٠]، إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ [١١٥].

و في النور يَغْلَمُ مَا تُبْدُونَ [٢٩]، لِيُغْلَمَ مَا يُخْفِينَ [٣١]، الْحُلْمُ مِنْكُمْ [٥٨].

و في القصص يَغْلَمُ مَا تُكِنُّ [٦٩]، مِنْ قَوْمِ مُوسَى [٧٦]، أَعْلَمَ مَنْ جَاءَ [٨٥].

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٢٧

و في الزمر فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ [٣٢]، فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ [٦٠].

و في الفتح مَا تَفَدَّمْ مِنْ ذَنْبِكَ [٢]، فَعَلِمَ مَا فِي [١٨]، فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا [٢٧].

و منها خمسة خمسة في سورتين:

ففي الحج فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَأُ [٥]، يَغْلَمُ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ [٥]، لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ [٢٦]، يَغْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ [٧٠]، يَغْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ [٧٦].

و في النمل وَ يَغْلَمُ مَا تُخْفُونَ [٢٥]، أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ [٣٩]، الْعِلْمُ مِنْ قَبْلِهَا [٤٢]، قُلْ لَا يَغْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ [٦٥]، لِيَغْلَمَ مَا تُكِنُّ [٧٤].

و منها ستة ستة في سورتين:

ففي النحل وَ النَّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ [١٢]، وَ اللَّهُ يَغْلَمُ مَا تُسِرُّونَ [١٩]، لَا جَزْمَ أَنَّ اللَّهَ يَغْلَمُ مَا يُسِرُّونَ [٢٣]، السَّلَامَ مَا كُنَّا [٢٨]، مِنْ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ [٥٩]، يَغْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ [٩١].

و في العنكبوت وَ يَزْحَمُ مَنْ يَشَاءُ [٢١]، يَغْلَمُ مَا يَدْعُونَ [٤٢]، يَغْلَمُ مَا تَصِيَعُونَ [٤٥]، يَغْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ [٥٢]، أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى [٦٨]، أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى [٦٨].

و منها سبعة في سورة هود عليه السلام، و هي: يَغْلَمُ مَا يُسِرُّونَ [٥]، وَ يَغْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا [٦]، وَ مَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ [١٨]، وَ يَا قَوْمِ مَنْ يُنْصِرُنِي [٣٠]، الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ [٤٣]، لَتَعْلَمَ مَا نُرِيدُ [٧٩]، جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ [١١٩].

و منها ثمانية في سورة المائدة، و هي: يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ [١]، الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ [٤١]، ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا [٤٦]، طَعَامُ مَسَاكِينَ [٩٥]، يَغْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ [٩٧]، يَغْلَمُ مَا تُبْدُونَ [٩٩]، تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَ لَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ [١١٦].

و منها تسعة تسعة في سورتين:

ففي الأنعام وَ يَغْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ [٣]، وَ مِنْ أَظْلَمِ مِمَّنِ افْتَرَى [٢١]، وَ يَغْلَمُ مَا فِي الْجَبْرِ [٥٩]، وَ يَغْلَمُ مَا جَزَحْتُمْ [٦٠]، إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ [٧٥]، وَ مَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى [٩٣]، أَعْلَمَ مَنْ يَضِلُّ [١١٧]، فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى [١٤٤]، فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ [١٥٧].

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٢٨

و في الأعراف جَهَنَّمَ مِنْكُمْ [١٨]، فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى [٣٧]، مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ [٤١]، وَ النَّجُومُ مُسَخَّرَاتٍ [٥٤]، وَ أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ [٦٢]، تَنْتَقِمُ مِنَّا [١٢٦]، وَ اتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى [١٤٨]، وَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى [١٥٩]، آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ [١٧٢].

و منها ثلاثة عشر في البقرة، و هي: أَعْلَمَ مَا لَا تَعْلَمُونَ [٣٠]، وَ أَعْلَمَ مَا تُبْدُونَ [٣٣]، آدَمَ مِنْ رَبِّهِ [٣٧]، يَغْلَمُ مَا يُسِرُّونَ [٧٧]، الْعَظِيمِ مَا نَنْسَخُ [١٠٥-١٠٦]، وَ مَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَعَ [١١٤]، مِنْ الْعِلْمِ مَا لَكَ [١٢٠]، إِبْرَاهِيمَ مُصَلًى [١٢٥]، وَ مَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ [١٤٠]، لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ [١٤٣]، طَعَامُ مَسْكِينٍ [١٨٤]، يَغْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ [٢٣٥]، يَغْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ [٢٥٥].

قال الحافظ - رحمه الله -: « [و] لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ [البقرة: ٢٠] ».

اعلم أن الباء يدغمها في مثلها، وجملة في القرآن سبعة وخمسون موضعا: منها حرف حرف في أربع وعشرين سورة: ففي العقود وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ [المائدة: ٤٨]، و في الأنفال الْعَذَابَ بِمَا [٣٥]، و في يوسف عليه السلام نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا [٥٦]، و في الرعد فَيَصْتَبِ بِهَا [١٣]، و في النحل فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا [٨٨]، و في الإسراء إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا [٥٩]، و في الكهف الْعَذَابَ بَلْ لَهُمْ [٥٨]، و في «كهيعص» خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ [١٢]، و في المؤمنين فَلَا- أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ [١٠١]، و في الفرقان لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ [١١]، و في النمل مِمَّنْ يُكذِّبُ بآيَاتِنَا [٨٣]، و في العنكبوت أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ [٦٨]، و في الروم فَإِذَا أَصَابَ بِهِ [٤٨]، و في الشورى الْكِتَابَ بِالْحَقِّ [١٧]، و في الأحقاف فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا [٣٤]، و في الحجرات بِاللِّقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ [١١]، و في سورة الرحمن عز وجل يُكذِّبُ بِهَا [٤٣]، و في الحديد فَضْرَبَ بَيْنَهُمْ [١٣]، و في «ن» وَمَنْ يُكذِّبْ بِهَذَا الْحَدِيثِ [٤٤]، و في المدثر نَكذَّبُ بِيَوْمِ [٤٦]، و في الإنسان عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا [٦]، و في التكوير الْغَيْبِ بِضَنِينٍ [٢٤]، و في «الليل إذا يغشى» وَكَذَّبَ

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٢٩

بِالْحُسْنَى [٩]، و في الماعون أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكذِّبُ بِاللَّيْنِ [١].

ومنها حرفان حرفان في أربع سور:

ففي سورة يونس عليه السلام أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ [١٧]، يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ [١٠٧].

و في الحج وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ [٦٠].

و في النور فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ [٤٣]، و في النور يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ [٤٣].

و في المطففين وَمَا يُكذِّبُ بِهِ إِلَّا [١٢]، عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا [٢٨].

ومنها ثلاثة ثلاثة في أربع سور:

ففي آل عمران نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ [٣]، فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا [١٠٦]، الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا [١٥١].

و في النساء لِلْغَيْبِ بِمَا [٣٤]، وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ [٣٦]، الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ [١٠٥].

و في الأعراف أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ [٣٧]، فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا [٣٩]، أُصِيبُ بِهِ [١٥٦].

و في الزمر الْكِتَابَ بِالْحَقِّ [٢]، وَكَذَّبَ بِالصَّدَقِ [٣٢]، الْعَذَابَ بَعْتَهُ [٥٥].

ومنها ستة في البقرة، و هي:

لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ [٢٠]، الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ [٧٩]، أوتوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ [١٤٥]، وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ [١٧٥]، نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ [١٧٦]،

الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ [٢١٣].

ومنها سبعة في الأنعام، و هي:

أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ [٢١]، وَلَا نُكذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا [٢٧]، فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ [٣٠]، يَمَسُّهُمْ الْعَذَابُ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ [٤٩]، وَكَذَّبَ بِهِ

قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ [٦٦]، كَذَّبَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَصَدَفَ [١٥٧]، سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ [١٥٧].

قال الحافظ - رحمه الله -: «و ما كان مثله من سائر حروف المعجم حيث وقع» يريد و ما كان مثل ما ذكر، فأفرد الضمير و ذكره، و إن

كان راجعا لجملة الأمثلة التي

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٣٠

تقدمت؛ لأنه في معنى ما ذكر، و «سائر» معناه: باقى، من قولك: «سؤر الشراب» تريد باقيه، و الباقي من حروف المعجم التي التقى منها

المثلان من كلمتين في القرآن: الغين و القاف و التاء و الواو، كما تقدم.

أما الغين فلقيت مثلها في آل عمران خاصة من قوله تعالى: وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ [٨٥].
وهو من المعتل، و سيأتي بحول الله العلي العظيم.

إدغام القاف في القاف

و أما القاف فيدغمها في مثلها، و جملته في القرآن خمسة مواضع:
منها في الأعراف وَ الطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ [٣٢]، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ [١٤٣]، و في التوبة يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ [٩٩]، و في سورة يونس عليه السلام حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْعَرْقُ قَالَ [٩٠]، و في «قل أوحى» طَرِيقٌ قَدِيداً [١١].

إدغام التاء في التاء

و أما التاء فيدغمها في مثلها، و جملته في القرآن ثلاثة مواضع، و هي:
حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ فِي الْبَقْرَةِ [١٩١] و النساء [٩١]، ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ [المائدة: ٧٣].

إدغام الواو في الواو

و أما الواو فيدغمها في مثلها، و جملته في القرآن ثمانية عشر حرفاً، و هي على ضربين:
أحدهما: أن يسكن ما قبلها فلا خلاف في إدغامه، و ذلك خمسة مواضع:
منها في الأنعام وَ هُوَ وَئِيَّهُمْ [١٢٧]، و في الأعراف خُذِ الْعَفْوَ وَ أْمُرْ [١٩٩]، و في النحل فَهَوَ وَئِيَّهُمْ [٦٣]، و في الشورى وَ هُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ [٢٢]، و في الجمعة مِنَ اللَّهْوِ وَ مِنَ التَّجَارَةِ [١١].
و الضرب الثاني: أن يضم ما قبلها، و هو باقى العدد:
منها في البقرة هُوَ وَ الَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ [٢٤٩]، و في آل عمران هُوَ وَ الْمَلَائِكَةُ [١٨]، و في الأنعام إِلَّا هُوَ وَ إِن يَمْسَسْكَ [١٧]، إِلَّا هُوَ وَ يَعْلَمُ

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٣١

[٥٩]، إِلَّا هُوَ وَ أَعْرَضَ [١٠٦]، و في الأعراف هُوَ وَ قَبِيلُهُ [٢٧]، و في سورة يونس عليه السلام إِلَّا هُوَ وَ إِن يُرِدْكَ [١٠٧]، و في النحل هُوَ وَ مَنْ يَأْمُرُ [٧٦]، و في طه إِلَّا هُوَ وَسِعَ [٩٨]، و في النمل هُوَ وَ أَوْتَيْنَا [٤٢]، و في القصص هُوَ وَ جُنُودُهُ [٣٩]، و في التغابن إِلَّا هُوَ وَ عَلَى [١٣]، و في المدثر إِلَّا هُوَ وَ مَا [٣١].

فهذه ثلاثة عشر موضعاً، و فيها خلاف يأتي بعد بحول الله تعالى.

قال الحافظ- رحمه الله-: «إلا قوله تبارك و تعالى في لقمان فَلَا يَخْزُنُكَ كُفْرُهُ [٢٣] فإنه لا يدغمه»؛ و ذكر الإمام فيه اختلافاً عن أبي عمرو و أن الإظهار أحسن، و ذكر أن الإدغام رواية أبي زيد الأنصاري «١» عنه.

و ذكر الحافظ في «التفصيل»: أن إدغامه رواية القاسم بن عبد الوارث «٢» عن أبي عمرو، و اعتمد الحافظ على الإظهار- كما ترى هنا- و علل بكون النون ساكنة

(١) الإمام العلامة، حجة العرب، أبو زيد، سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن صاحب رسول الله صلى الله عليه و سلم أبي زيد الأنصاري، البصرى، النحوى، صاحب التصانيف. ولد سنة نيف و عشرين و مائة، و حدث عن: سليمان التيمي، و عوف الأعرابي، و ابن

عون، و محمد ابن عمرو ابن علقمة، و رؤبة بن العجاج، و أبى عمرو بن العلاء، و حدث عنه: خلف ابن هشام البزاز، و تلا عليه، و أبو عبيد القاسم.

قال المبرد: الأصمعي، و أبو عبيدة، و أبو زيد، أعلم الثلاثة بالنحو: أبو زيد، و كانت له حلقة بالبصرة.

مات أبو زيد سنة خمس عشرة و مائتين. و قال أبو حاتم: عاش ثلاثا و تسعين سنة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٩٤-٤٩٦)، و تاريخ خليفة (٩٧)، و الجرح و التعديل (٤/ ٤)، و تاريخ بغداد (٧٧/ ٩)، و إنباه الرواة (١٥). (٣٠)، و وفيات الأعيان (١٥). (٣٧٨)، و العبر (١/ ٣٦٧)، و ميزان الاعتدال (١٥). (١٢٦)، و مرآة الجنان (١٥). (٥٨)، و البداية و النهاية (١٠/ ٢٦٩)، و طبقات القراء (١/ ٣٠٥)، و تهذيب التهذيب (٣/ ٤)، و النجوم الزاهرة (١٥). (٢١٠)، و بغية الوعاة (١/ ٥٨٢)، و طبقات المفسرين (١/ ١٧٩).

(٢) القاسم بن عبد الوارث، أبو نصر البغدادي، أخذ القراءة عن- المبهج و الجامع و الكامل- أبى عمر الدورى و هو من قدماء أصحابه، و- جامع البيان- إسماعيل بن أبى محمد اليزيدى، روى عنه القراءة محمد بن قريش الأعرابى و- المبهج و الكامل- محمد بن أحمد ابن شنبوذ و أبو بكر بن مجاهد و- المبهج- محمد بن أحمد الحلبي و أحمد الحكيمى و الكامل- أحمد بن نصر الشذائى فيما ذكره الهذلى، و هو وهم فسقط بينهما ابن شنبوذ، و الله أعلم.

ينظر: غايه النهاية (٢/ ١٩).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٣٢

قبل الكاف، فهى تخفى عندها، و حاصل هذا التعليل أن الإدغام هنا إجحاف بالكلمة من جهة أن الحرف المدغم مدفون فيما أدغم فيه، فقد ذهب لفظه و حركته، و النون الخفيفة فى حكم الذاهب أيضا؛ فكأنه قد ذهب من الكلمة حرفان؛ و لهذا قال الإمام: فكأنك أدغمت حرفين و ذلك ردى جدا. و لا- يعلل هذا الموضع بكون الإدغام فيه يؤدى إلى التقاء الساكنين؛ لأنه لم يتحاش من الإدغام بعد الساكن، و إن كان الساكن صحيحا نحو و مَنْ خَزِي يَوْمِيذٍ و شَهْرُ رَمَضَانَ و مِنْ قَبْلِ لَفِي فَإِنْ قِيلَ لَا يَصِحُّ الإِدْغَامُ فِي هَذِهِ الأَمْثَلَةُ التى ذكرت، و لا فيما أشبهها عند الحذاق من النحويين و المقرئين، و إنما هو إخفاء للحركة و هو الذى يعبر عنه بالروم «١»، و حقيقته: النطق ببعض الحركة، و هو مستعمل فى الضمة و الكسرة، و لا فرق بين النطق ببعض الحركة و النطق بجملتها على التمام فى تفكيك الحروف و منع الإدغام؛ فيندفع بذلك التقاء الساكنين.

فالجواب: أنه قد ثبتت الرواية عنه بإدغام الحرف المفتوح و قبله حرف ساكن صحيح فى عشرة مواضع من القرآن، مع أن الفتحة لا ترام عند القراء:

منها فى آل عمران سَلِّقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا [١٥١]،

(١) رام الشىء، يرومه، روما و مراما: طلبه، و منه روم الحركة فى الوقف على المرفوع و المجرور، قال سيبويه: أما الذين راموا الحركة فإنه دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال ما لزمه إسكان على كل حال، و أن يعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال، و ذلك أراد الذين أشموا، إلا أن هؤلاء أشد توكيدا.

قال الجوهري: روم الحركة الذى ذكره سيبويه حركة مختلصة مخفأة لضرب من التخفيف، و هى أكثر من الإشمام؛ لأنها تسمع، و هى بزنة الحركة و إن كانت مختلصة مثل همزة بين بين، كلما قال:

أَنْ زَمَ أَجْمَالٌ وَ فَارَقَ جِيرَهُ وَ صَاحَ غَرَابَ البَيْنِ أَنْتَ حَزِينٌ قَوْلُهُ أَنْ زَمَ: تقطيعه ففعلون، و لا يجوز تسكين العين، و كذلك قوله تعالى: شَهْرُ رَمَضَانَ، فيمن أخفى، إنما هو بحركة مختلصة، و لا يجوز أن تكون الراء الأولى ساكنة؛ لأن الهاء قبلها ساكن، فيؤدى إلى الجمع بين الساكنين فى الوصل من غير أن يكون قبلها حرف لين، قال: و هذا غير موجود فى شىء من لغات العرب، قال:

وكذلك قوله تعالى: إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَأَمْنٌ لَّا يَهْدِي وَيَخْصُمُونَ، وأشبه ذلك، قال: ولا معتبر بقول القراء: إن هذا ونحوه مدغم؛ لأنهم لا يحصلون هذا الباب، ومن جمع بين الساكنين في موضع لا يصح فيه اختلاس الحركة فهو مخطئ كقراءة حمزة في قوله تعالى: فَمَا اسْطَاعُوا لَأَن سِين «الاستفعال» لا يجوز تحريكها بوجه من الوجوه. ينظر: اللسان (٣/ ١٧٨٢) (روم).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٣٣

وفي الأنعام وَهُوَ وَلِيُّهُم [١٢٧]، وفي الأعراف أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ [١٥٠]، خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ [١٩٩]، وفي سورة يوسف عليه السلام فَانْسَاءَ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ [٤٢]، وفي النحل فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ [٦٣]، بَعْدَ تَوَكُّدِهَا [٩١]، وفي النمل وَأُوْتِينَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهَا [٤٢]، وفي الشورى وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ [٢٢]، وفي الدخان وَاتَّزَكَّيْنَا مِنَ الْبَحْرِ رَهْوًا [٢٤]، وفي الحاقة فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ [١٦]، وفي سورة نوح عليه السلام وَجَعَلَ الشَّمْسُ سِرَاجًا [١٦] ولا فرق بين هذه المواضع وبين قوله تعالى: فَلَا يَخْزُنُكَ كُفْرُهُ [لقمان: ٢٣]، ولا من حيث إن النون تخفى كما ذكر الحافظ وسائر الحروف السواكن في هذه المواضع التي ذكرت لا تخفى، والله عز جلاله وجل كماله أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله - «وإذا كان الأول من المثليين مشددا» إلى قوله: «لم يدغمه أيضا». قد تقدم ذكر هذه الشروط الثلاثة، وإنما لم يجر إدغام المشدد؛ لأنه قد حصل فيه الإدغام إذ كل مشدد فهو من حرفين في التقدير، والأول مدغم في الثاني فلو قدر إدغامه في حرف آخر لكان في ذلك تقدير للنطق بثلاثة أحرف معا، ولم يظهر لها أثر زائد على ما كان عليه قبل؛ لأنه قد كان مشددا فاقترض حاله أنه يكون مشددا كما كان، ولا أثر للحرف الثالث؛ فكان حاصل هذا أن نطق بالحرف المشدد على ما كان عليه. وحذف الحرف الآخر، وهذا بخلاف إدغام الحرف الواحد في الثاني؛ لأنه قبل الإدغام مخفف، فظهر عند الإدغام أثر وهو التشديد.

ولو ساء تجويز إدغام الحرف المشدد في حرف آخر حتى يصير الإدغام في ثلاثة أحرف لساء تقدير إدغامه في حرف رابع ثم خامس، وهذا هذيان (١).

(١) وهذا لا ريب فيه؛ إذ ليس كل موضع يحسن فيه الإدغام؛ فمن الإدغام ما هو مستحسن ومنه ما هو مستهجن.

فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كانا منفصلين، أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعدا. أ لا ترى أن بنات الخمسة وما كانت عدته خمسة لا تتوالى حروفها متحركة؛ استثقالا للمتحركات مع هذه العدة، ولا بد من ساكن. وقد تتوالى الأربعة متحركة في مثل «علبط»؛ ولا يكون ذلك في غير المحذوف.

ومما يدل على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن: أنه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة، وذلك نحو قولك: جعل لك وفعل لبيد. والبيان في كل هذا عربي جيد حجازي.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٣٤

- ولم يكن هذا بمنزلة «قد» و«احمر» ونحو ذلك؛ لأن الحرف المنفصل لا يلزمه أن يكون بعده الذي هو مثله سواء. فإن كان قبل الحرف المتحرك الذي وقع بعده حرف مثله متحرك ليس إلا، وكان بعد الذي هو مثله [حرف] ساكن - حسن الإدغام، وذلك نحو قولك: يد داود؛ لأن قصد أن يقع المتحرك بين ساكنين واعتدال منه.

وكلما توالى الحركات أكثر كان الإدغام أحسن، وإن شئت بينت.

وإذا التقى الحرفان المثان اللذان هما سواء متحركين، وقبل الأول حرف مد، فإن الإدغام حسن؛ لأن حرف المد بمنزلة متحرك في الإدغام.

أ لا تراهم في غير الانفصال قالوا: راد، وتمود الثوب. وذلك قولك: إن المال لك، وهم يظلموني، وهما يظلماني، وأنت تظلميني. والبيان هاهنا يزداد حسنا؛ لسكون ما قبله.

و مما يدللك على أن حرف المد بمنزلة متحرك أنهم إذا حذفوا في بعض القوافي لم يجز أن يكون ما قبل المحذوف [إذا حذف الآخر] إلا حرف مد [و لين]، كأنه يعوض ذلك؛ لأنه حرف ممطول.

و إذا كان قبل الحرف المتحرك الذى بعده حرف مثله سواء، حرف ساكن، لم يجز أن يسكن، و لكنك إن شئت أخفيت، و كان بزنته متحركا من قبل أن التضعيف لا يلزم فى المنفصل كما يلزم فى «مدق» و نحوه مما التضعيف فيه غير منفصل، ألا ترى أنه قد جاز ذلك و حسن أن تبين فيما ذكرنا من نحو (جعل لك)، فلما كان التضعيف لا يلزم لم يقو عندهم أن يغير له البناء. و ذلك قولك: ابن نوح، و اسم موسى، لا تدغم هذا، فلو أنهم كانوا يحركون لحذفوا الألف؛ لأنهم قد استغنوا عنها، كما قالوا: قتلوا و خطف، فلم يقو هذا على تغيير البناء كما لم يقو على ألا يجوز البيان فيما ذكرت لك.

و مما يدللك على أنه يخفى و يكون بزنة المتحرك، قول الشاعر:

و إنى بما قد كلفتى عشيرتى و قن الذب عن أعراضها لحقيق و قال غيلان بن حريث:

و امتاح منى حلبات الهاجم شأو مدلّ سابق اللهامم و قال أيضا:

و غير سفع مثل يحامم فلو أسكن فى هذه الأشياء لانكسر الشعر، و لكننا سمعناهم يخفون.

و لو قال: إنى ما قد كلفتى، فأسكن الياء و أدغمها فى الميم فى الكلام - لجاز؛ لحرف المد. فأما «اللهامم» فإنه لا يجوز فيها الإسكان، و لا فى «القرادد»؛ لأن «قرددًا»: فعلل، و لهمما: فعلل، و لا يدغم، فيكره أن يجيء جمعه على جمع ما هو مدغم واحده، و ليس ذلك فى «إنى بما». و لكنك إن شئت قلت: قرادد، فأخفيت، كما قالوا: متعفف، فيخفى.

و لا يكون فى هذا إدغام، و قد ذكرنا العلة.

و أما قول بعضهم فى القراءه: (إن الله نعمًا يعظكم به) فحرك العين فليس على لغة من قال: نعم فأسكن العين، و لكنه على لغة من قال: نعم، فحرك العين.

يقول سيبويه: و حدثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيل، و كسروا كما قالوا لعب، و قال طرفه:-

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٢٣٥

و لم يجز إدغام النون؛ لأن التنوين حرف فاصل بين الحرفين و لا يكون إلا بعد حركة؛ فيكون الفصل بين الحرفين بالحركة و بالتنوين، و قد مر أن من شرط الإدغام ألا يفصل بين الحرف المدغم و المدغم فيه بحركة و لا بحرف و لا بسكت، و قد تقدم عند ذكر الهاء لتبنيه على الفرق بين التنوين و صلة الهاء من حيث جاز حذف الصلة و لم يجز حذف التنوين، و الله تبارك و تعالى أعلم.

و لم يجز إدغام تاء المتكلم و المخاطب؛ لأنها اسم، و هى مع ذلك على حرف واحد فعزموا على إبرازها بالتفكيك و تقويتها بالتحريك احترامًا لمزيتها على تاء

- ما أقلت قدم ناعلها نعم الساعون فى الحى الشطر و أما قوله عز و جل: فلا

تتناجوا فإن شئت أسكنت الأول للمد، و إن شئت أخفيت و كان بزنته متحركا. و زعموا أن أهل مكة لا يبينون التاءين.

و نقول: هذا ثوب بكر، البيان فى هذا أحسن منه فى الألف؛ لأن حركة ما قبله ليس منه فيكون بمنزلة الألف.

و كذلك: هذا جيب بكر؛ ألا ترى أنك تقول: اخشو واقدا- فتدغم- و أخشى ياسرا، و تجريه مجرى غير الواو و الياء.

و لا يجوز فى القوافي المحذوفة. و ذلك أن كل شعر حذف من أتم بنائه حرفا متحركا أو زنه حرف متحرك فلا بد فيه من حرف لين للردف، نحو:

و ما كل ذى لبّ بمؤتيك نصحه فما كل مؤت نصحه بلييب فالياء التى بين الياءين ردف.

و إن شئت أخفيت فى «ثوب بكر» و كان بزنته متحركا.

و إن أسكنت جاز؛ لأن فيهما مدا و لينا، و إن لم يبلغ الألف.

كما قالوا ذلك في غير المنفصل نحو قولهم (أصيم) فياء التحقير لا تحرك؛ لأنها نظيرة الألف في «مفاعل» و «مفاعيل»؛ لأن التحقير عليهما يجرى إذا جاوز الثلاثة، فلما كانوا يصلون إلى إسكان الحرفين في الوقف من سواهما، احتتمل هذا في الكلام؛ لما فيهما مما ذكرت لك.

و تقول: هذا دلو واقد، و ظبي ياسر، فتجرى الواوين و الياءين هاهنا مجرى الميمين في قولك: اسم موسى، فلا تدغم. و إذا قلت: مررت بولي يزيد و عدو وليد، فإن شئت أخفيت و إن شئت بينت، و لا تسكن؛ لأنك حيث أدغمت الواو في «عدو» و الياء في «ولي» رفعت لسانك رفعه واحدة ذهب المد، و صارتا بمنزلة ما يدغم من غير المعتل. فالواو الأولى في «عدو» ٩ بمنزلة اللام في «دلو»، و الياء الأولى في «ولي» بمنزلة الياء في «ظبي». و الدليل على ذلك أنه يجوز في القوافي ليا مع قولك: ظيبيا، و «دوا» مع قولك: غزوا.

ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣٧-٤٤٢).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٣٦

التأنيث في نحو: قامت هند، فلو أدغمت لذهبت قوتها بالإسكان، و استتر وجودها بالإدغام؛ فكان ذلك توهينا لها و تسوية بينها و بين حرف التأنيث «ا» في نحو: كانت تأتيهم [غافر: ٢٢] و قد عزموا على التفرقة بينهما حيث أسكنوا حرف التأنيث و حرخوا الضمير فكان من تمام هذا الاحترام إبقاء حركتها عند لقيها مثلها.

فإن قيل: هذا بين في قوله تعالى: و ما كنت تتلوا [العنكبوت: ٤٨] و نحوه مما الضمير فيه التاء وحدها.

فأما إذا كان الضمير أكثر من حرف واحد نحو أنت تحكّم [الزمر: ٤٦] فإن الضمير هنا الهمزة و النون، و إنما التاء علامة تدل على أن الضمير لمفرد مذكر إذا فتحت التاء كما يدل على أن الضمير المؤنث إذا كسرت، و كما يدل في «أنتما» على أنه ضمير اثنين و في «أنتم» و «أنتن» على الجمع؛ فلم امتنع الإدغام في «أنت» و التاء حرف «أ».

فالجواب: أنهم أجروا هذه التاء و إن كانت حرفا مجرى التاء التي هي ضمير؛ إذ لا يتبين معنى الضمير إلا بهذه التاء مع حركتها ألا ترى أنك لو قلت مخاطبا أنت و وقفت بالسكون لم يعلم السامع أنك قصدت مذكرا أو مؤنثا: فصارت التاء في «أنت»، بمنزلة التاء في «فعلت» و مع هذا فإن قبل هذه التاء نونا ساكنة، فلو أدغمتها

(١) أي: التاء التي تلتحق الفعل؛ دلالة على تأنيث فاعله، لزوما في مواضع، و جوازا في مواضع، على تفصيل مذكور في كتب النحو. و لا تلتحق إلا الماضي، و تتصل به متصرفا، و غير متصرف، ما لم يلزم تذكير فاعله، ك (أفعل) في التعجب، و (خلا، و عدا، و حاشا) في الاستثناء، و حكم هذه التاء السكون؛ و لذلك لما عرض تحريكها، في نحو: رمتا، لأجل الضمير، لم ترد الألف التي هي بدل اللام، إلا في لغة رديئة، يقول أهلها: رماتا.

قال المرادى: قال بعض النحويين: و قد لحقت تاء التأنيث ثلاثة أحرف، و هي: (ربت، و ثمت، و لات) و قال المرادى: و لها رابع، و هو (لعلت).

ينظر الجنى الداني (٥٧-٥٨).

(٢) اعلم أن في هذا خلافا بين اللغويين: حيث ذهب البعض إلى هذا الذي ذكره المصنف من أن التاء اللاحقة للضمير المرفوع المنفصل، نحو: أنت و أنت هي حرف خطاب و (أن) هو الضمير. هذا مذهب الجمهور، و على هذا لو سميت ب (أنت) حكيته؛ لأنه مركب من حرف و اسم.

و ذهب الفراء إلى أن المجموع هو الضمير.

و ذهب ابن كيسان إلى أن التاء هي الاسم، و هي التي في (فعلت) لكنها كثرت ب (أن).

و الله أعلم.

ينظر: الجنى الداني (٥٨).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٣٧

لزم فيها ما لزم في إدغام فلا يَحْرُنْكَ كُفْرُهُ كما تقدم.

واعلم أن في قوله تعالى: كُنْتُ تُرَاباً [النبا: ٤٠] وما كُنْتُ تَرْجُوا [القصص: ٨٦] ونحوهما علمه أخرى سوى ما تقدم، وهو أن أصله «كونت» مثل «كرمت»، فنقلت ضمة العين إلى الفاء وحذفت العين، ثم إن النون ساكنة فكثر الإعلال، وفي كِدَّتْ تَرْكُنُ [الإسراء: ٧٤] من الإعلال مثل ما في «كنت»؛ إذ أصلها «كيدت» «١» مثل ما علمت، وأيضا فإن التاء مشددة، فامتنع إدغامها لذلك أيضا. واعلم أن الذي في القرآن من التاء التي لقيت مثلها من كلمتين، والأولى ضمير المتكلم موضع واحد وهو قوله تعالى: كُنْتُ تُرَاباً [النبا: ٤٠] في النبا لا غير، وفيه من ضمير المخاطب ثلاث عشرة تاء منها في سورة يونس عليه السلام.

أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ [٤٢]، أَفَأَنْتَ تَهْدِي [٤٣]، أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ [٩٩].

وفي سورة هود عليه السلام ما كُنْتُ تَعْلَمُهَا [٤٩].

وفي الإسراء كِدَّتْ تَرْكُنُ [٧٤].

وفي كهيعص إِنْ كُنْتُ تَقِيًّا [١٨].

وفي الفرقان أَفَأَنْتَ تَكُونُ [٤٣].

وفي القصص وما كُنْتُ تَرْجُوا [٨٦].

وفي العنكبوت وما كُنْتُ تَتْلُوا [٤٨].

وفي الزمر أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ [١٩]، أَنْتَ تَحْكُمُ [٤٦].

وفي الشورى ما كُنْتُ تَدْرِي [٥٢].

وفي الزخرف أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ [٤٠]، والله تعالى أعلم.

(١) قال ابن سيده: وحكى سيبويه أن ناسا من العرب يقولون: كيد زيد يفعل كذا، وقال أبو الخطاب: وما زيل يفعل كذا، يريدون كاد و زال، فنقلوا الكسر إلى الكاف في «فعل» كما نقلوا في: فعلت، وقد روى بيت أبي خراش: وكيد ضباع القف يأكلن جثتي وكيد خراش يوم ذلك بيتهم قال سيبويه: وقد قالوا: كدت تكاد، فاعتلت من: فعل يفعل؛ كما اعتلت «مت موت» عن «فعل يفعل»، ولم يجئ «تموت» على ما كثر في «فعل». قال: وقوله عز وجل: (أكاد أخفيها) قال الأخفش: معناه: أخفيها.

ينظر: لسان العرب: (٥/٣٩٦٥).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٣٨

مطلب المعتل المختلف في إدغامه

قال الحافظ - رحمه الله -: «إِنْ كَانَ مَعْتَلًا نَحْوَ قَوْلِهِ - تَعَالَى -: وَ مَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ [آل عمران: ٨٥] وَيَحُلُّ لَكُمْ [يوسف: ٩] وَ إِنْ يَكُ كَاذِبًا [غافر: ٢٨] وَ شَبْهَهُ، فَأَهْلُ الْأَدَاءِ مُخْتَلِفُونَ فِيهِ».

اعلم أنه يريد هنا بالمعتل أن الكلمة الأولى حذف من آخرها حرف، فصار الحرف الذي كان قبل المحذوف آخرها في اللفظ، ولقي مثله من أول الكلمة الثانية، فقوله - تعالى -: وَ مَنْ يَبْتَغِ كَانَ أَصْلُهُ: «يبتغي» بياء بعد الغين مثل «يرتضى» فحذفت الياء للجزم، وكذلك

يَخْلُ لَكُمْ أصله «يخلو» بواو بعد اللام مثل «بيدو» فحذفت الواو للجزم، وكذلك وَإِنْ يَكْ كاذباً أصله «يكون» فحذفت الواو والنون للجزم على التدرج المذكور في النحو «١».

ثم لقيت العين من «بيتغ» و اللام من «يخل» و الكاف من «يك» أمثالها، فمن أخذ بالإظهار راعى أن هذا الالتقاء عارض فلم يعتد به، و رأى أن للمثلين في هذه المواضع حكم المفصول بينهما بالحرف الأصلي الذى حذف للجزم مع ما فى الإدغام من الإجحاف بالكلمة؛ إذ قد ذهب منها حرف الجزم و يذهب الثانى بالإدغام.

و من أخذ بالإدغام راعى التقاء المثلين فى اللفظ و اعتد بالحذف و إن كان عارضا و راعى ثقل الكسرة فى «بيتغ» و الضمة فى «يخل» و «يك» ثم له أن يأخذ بالروم فيندفع به الإجحاف؛ إذ لا يكون الروم إلا مع ثبوت الحرف الأول، فترجع المسألة إلى إخفاء الحركة لا إلى الإدغام الصحيح، كما سيأتى بحول الله تبارك و تعالى.

(١) قال الجوهري: لم «يك» أصله: يكون، فلما دخلت عليها «لم» جزمتهما، فالتقى ساكنان؛ فحذفت الواو، فبقى: لم يكن، فلما كثر استعماله حذفوا النون تخفيفا، فإذا تحركت أثبتوها، قالوا: لم يكن الرجل، و أجاز يونس حذفها مع الحركة، و أنشد:
إذا لم تك الحاجات من هممة الفتى فليس بمغن عنك عقد الرثائم و مثله ما حكاه قطرب: أن يونس أجاز: لم يك الرجل منطلقا، و أنشد بيت الحسن ابن عرفطة:

لم يك الحق سوى أنه هاج رسم دار قد تعفَى بالسرور و فيه يقول ابن منظور: إنما أراد: لم يكن الحق، فحذف النون لالتقاء الساكنين، و كان حكمه، إذا وقعت النون موقعا تحرك فيه فتقوى بالحركة، ألا يحذفها، لأنها بحركتها قد فارقت شبه حروف اللين، إذ كن لا يكن إلا سواكن. ينظر اللسان (٣٩٥٩/٥).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٢٣٩

و ذكر الإمام الخلاف فى هذه الأحرف الثلاثة، و رجح الإظهار فى يَخْلُ لَكُمْ لسكون الخاء، و فى وَإِنْ يَكْ كاذباً لكثرة «١» الحذف؛ إذ قد حذفت منه الواو و النون، و الله جل جلاله أعلم.

فإن قيل: اشتمل هذا الكلام على أن حذف أواخر هذه الكلم و جب للجزم، و هذا بين فى يَتَّبِعُ و يَخْلُ لأن المحذوف منهما حرف علة خاصة، و أما «يكون» فما وجه حذف النون منه للجزم و هو حرف صحيح، و حكم الحرف الصحيح فى الجزم السكون دون الحذف؟ فالجواب أن العرب تستعمل فى جزم «يكون» وجهين فصيحين:

أحدهما: إسكان النون كسائر الأفعال التى أواخرها حروف صحاح، و عليه جاء قوله - تعالى -: وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ [الإخلاص: ٤] وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِى الْمُلْكِ [الإسراء: ١١١] و نحوهما.

و الوجه الثانى: حذف النون للجزم؛ تشبيها لها بحروف العلة. و ينبغى أن يعتقد فى هذا الحذف أنه على التدرج الذى تقتضيه صنعة العربية.

و بيانه: أنه لما دخل الجازم سكنت النون، فذهبت الواو؛ لئلا يلتقى ساكنان فصار «لم يكن»، ثم حذفت النون للشبه بحروف العلة كما تقدم.

و وجه الشبه: أن النون لها غنة، كما أن حروف العلة لها لين، و كلتا الصفتين زيادة فى الحرف، و أن مخرج النون قريب من مخرج الياء و الواو؛ و لهذا كله جاز إدغام النون فى الياء و الواو، و إبدال الألف منها فى الوقف «٢»، و لم يفعل [ذلك] «٣» فى غيرها من الحروف الصحاح، و على هذا الحذف جاء قوله - تعالى -: وَإِنْ يَكْ كاذباً فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكْ صَادِقاً يُصِ بِكُمْ [عافر: ٢٨] و قوله - تعالى -:

قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَ لَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمَسْكِينِ [المدثر: ٤٣-٤٤] و قوله - عز و جل:

وَلَمْ أَكُ بَعِيًّا [مريم: ٢٠] وقوله - جل و علا-: وَلَا تَكَّ فِي ضَعْفِي مِمَّا يَمْكُرُونَ [النحل: ١٣٧] وهذا في القرآن كثير، وإنما جاز هذا في مضارع «كان»؛ لكثرة استعمالها إذ هي أم الأفعال كلها؛ بدليل جواز الجواب بها عن كل فعل تسأل

(١) في أ: بكثرة.

(٢) في أ: الوقت.

(٣) سقط في أ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٤٠

عنه، فيقال: هل قام زيد؟ فتقول: كان ذلك، تريد: حصل القيام، أو تقول: لم يكن ذلك، تريد: لم يقم، وإنما صح هذا في «كان»؛ لأنها عبارة عن أصل الوجود؛ لأن الكون هو الوجود ولهذا لو أجيب «١» بغيرها من الأفعال - وإن كان يشبهها في اللفظ - لم يجز؛ نحو: صان، و هان، و خان، و لا يقال في مضارع هذه الأفعال: لم يص، و لا: لم يه، و لا: لم يخ، بل لا بد من إثبات النون فيها؛ إذ لم يكثر استعمالها؛ لكونها ليست مثل «كان» في أنها أم الأفعال، و عبارة عن أصل الوجود، و الله عز و جل أعلم.

وقول الحافظ - رحمه الله -: «و شبهه» يآثر قوله: وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا يَقتضى أن في القرآن من هذا المعتل المختلف فيه زيادة على هذه المواضع الثلاثة التي «٢» ذكرها، التقت فيه المثالن، و ليس كذلك.

فأما قوله - تعالى -: وَيَا قَوْمِ مَنْ يَنْصُرُنِي فِي سُوْرَةِ هُوْدٍ - عليه السلام - [٣٠] وَيَا قَوْمِ مَا لِي فِي غَاْفِرٍ [الآية: ٤١] فقد نص على أنه لا خلاف في إدغامها؛ فعلى هذا يبقى قوله: «و شبهه» لا يحرز شيئا.

و اعلم أن الحافظ - رحمه الله - قلما يترك هذه العبارة في أكثر المسائل، أن يقول بعد ذكر المثال: «و ما أشبه ذلك» أو «و شبهه»، سواء كان لما ذكر من الأمثلة نظير أو لم يكن. و مقصوده بذلك الإشعار بإطلاق القياس فيما ذكر، و في نظائره إن وجدت له نظائر، و قد وجدت في بعض تأليفه «٣» هذه العبارة، يقول: «أو نحوها» أو «ما أشبهه إن وجد» و لكن هذه العبارة تحدث على الطالب حيرة، إذا لم يكن قوى الذكر لألفاظ القرآن، فقد يطلب نظيرا لما ذكر الحافظ إذا وجده يقول: «و ما أشبهه» فلا يجده فيرمى نفسه بالتقصير؛ فلهذا مهما أجد عبارة الحافظ في مثل هذا، و أعرف أنه ليس لما ذكر نظير أنه عليه [إن] «٤» ألهمنى الله - تعالى - لأزيل تحير الطالب، و قد أبدت عذر الحافظ، و مقصوده في ذلك - رحمه الله و رضى عنه - و الله - جل و علا - أعلم.

(١) في ب: أجبت.

(٢) في ب: الذى.

(٣) في أ: تواليفه.

(٤) سقط في أ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٤١

قال الحافظ - رحمه الله -: «و لا أعلم خلافا في الإدغام في قوله: وَيَا قَوْمِ مَنْ و وَيَا قَوْمِ مَا لِي و هو من المعتل.

يريد أن الأصل «قومي» «١» بياء بعد الميم، و تلك الياء هي ضمير المتكلم، اتصلت بالمنادى لأجل الإضافة، ثم حذفت و اجتزئ عنها بالكسرة؛ فأشبه هذا الحذف الحذف فيما تقدم فسماه معتلا لذلك.

و اعلم أنه يمكن أن يكون الحافظ أورد هذا الفصل إعلاما بنفى الخلاف خاصة، و هو الظاهر، و يمكن أن [يكون] قصد به معارضة ابن مجاهد و أصحابه حيث أظهروا هناك و أدغموا هنا مع أن الكل معتل، فإن كان أراد هذا - فلا بد من مجاهد أن يفرق بين الموضوعين بأن المحذوف هناك أصلى في الكلمة؛ لأنه لام الفعل، و المحذوف هنا غير أصلى؛ لأنه ضمير المتكلم أضيف إليه المنادى، و لا

شك أن المضاف غير المضاف إليه؛ فاتصاله عارض فقوى الاعتداد بحذفه، هذا مع أنهم جعلوا الكسرة كأنها عوض من المحذوف. فإذا تقرر هذا- فإن قرئ بالإدغام الخالص لم يلزم النقص؛ لحصول الفرق بين

(١) و بيان ذلك- كما يقول سيبويه في الكتاب:-

أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء، كما لم يثبت التنوين في المفرد؛ لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين؛ لأنها بدل من التنوين، و لأنه لا يكون كلاما حتى يكون في الاسم، كما أن التنوين إذا لم يكن فيه لا يكون كلاما، فحذف و ترك آخر الاسم جرا ليفصل بين الإضافة و غيرها، و صار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء. و لم يكونوا ليثبتوا حذفها إلا في النداء، و لم يكن لبس في كلامهم لحذفها و كانت الياء حقيقةً بذلك لما ذكرت لك؛ إذ حذفوا ما هو أقل اعتلالا في النداء، و ذلك قولك: يا قوم لا بأس عليكم، و قال الله جل ثناؤه: يا عبادِ فَاتَّقُونِ [].

و بعض العرب يقول: يا رب اغفر لي، و يا قوم لا تفعلوا. و ثبات الياء فيما زعم يونس في الأسماء.

و اعلم أن بقيان الياء لغه في النداء في الوقف و الوصل، تقول: يا غلامي أقبل. و كذلك إذا وقفوا.

و كان أبو عمرو يقول: (يا عبادى فاتقون)، و قال الراجز- و هو عبد الله بن عبد الأعلى القرشى:

و كنت إذ كنت إلهى وحدكالم يك شىء يا إلهى قبلكا و قد يبدلون مكان الياء الألف؛ لأنها أخف، و ذلك قولك: يا ربا تجاوز عنا، و يا غلاما لا تفعل. فإذا وقفت قلت: يا غلاماه. و إنما ألحقت الهاء ليكون أوضح للألف؛ لأنها خفيفة. و على هذا النحو يجوز: يا أباه، و يا أماه.

ينظر: الكتاب (٢/ ٢٠٩-٢١٠).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٤٢

الحذفين كما تقدم، و إن قرئ بالروم، فالأمر سهل؛ فإن الحركة التي أقيمت مقام المحذوف لم تذهب رأسا، و لكن ضعف الصوت بها، كما يأتي في حقيقة معنى الروم بحول الله- عز و جل- و قوته.

و مذهب الإمام في هذين الحرفين الإدغام كمذهب الحافظ، و الله- تبارك و تعالى- أعلم.

قال الحافظ- رحمه الله:- «فأما آل لوطٍ حيث وقع ...» إلى آخره.

اعلم أن هذا اللفظ ورد في القرآن في أربعة مواضع: منها موضعان في الحجر [٥٩، ٦١]، و ثالث في النمل [٥٦]، و رابع في القمر [٣٤]. و ذكر الحافظ هنا إظهاره عن عامة البغداديين و عن ابن مجاهد، و قال في «المفصح»: «و لا أعلمه جاء من طريق اليزيدى، و إنما رواه معاذ بن معاذ العنبري» [١].

(١) معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان بن الحر بن مالك بن الخشخاش، التميمي القاضى، الإمام الحافظ، أبو المثنى العنبري البصرى.

حدث عن: سليمان التيمي، و أشعث بن عبد الملك، و عوف الأعرابي، و محمد ابن عمرو، و أبى كعب صاحب الحرير.

و عنه: أحمد، و إسحاق، و يحيى، و على، و بندار، و محمد بن مثنى، و إسحاق ابن موسى الخطمى، و أبو بكر بن أبى شيبة، و محمد بن حاتم السمين، و عبد الوهاب ابن الحكم الوراق، و أبو خيثمة، و عمرو الفلاس، و محمد بن يحيى بن سعيد القطان، و أحمد بن سنان القطان، و عبد الله بن هاشم الطوسى، و ابنه المثنى و عبيد الله، و سعدان بن نصر، و خلق كثير.

و قد روى أيضا عنه عبد الرحمن بن أبى الزناد، و هو أكبر منه. قال أحمد بن حنبل: معاذ ابن معاذ إليه المنتهى في الثبوت بالبصرة، و قال: هو قره عين في الحديث، و قال النسائي:

معاذ ثقة ثبت.

قال الفلاس: سمعت يحيى القطان يقول: ولدت سنة عشرين و مائة في أولها، و ولد معاذ بن معاذ في سنة تسع عشرة و مائة في آخرها، كان أكبر منى بشهرين. و توفى بالبصرة في ربيع الآخر سنة ست و تسعين و مائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٤-٥٧)، و تاريخ ابن معين (٥٧٢)، و طبقات ابن سعد (٧/ ٢٩٣)، و طبقات خليفه ت (١٩١٧)، و تاريخ خليفه (٤٦٦)، و التاريخ الكبير (٧/ ٣٦٥)، و التاريخ الصغير (٢/ ٢٧٨)، و المعارف (٥١٢)، و الجرح و التعديل (٨/ ٢٤٨)، و مشاهير علماء الأمصار ت (١٢٧٠)، و تاريخ بغداد (١٣/ ١٣١)، و العبر (١/ ٣٢٠)، و تذكرة الحفاظ (١/ ٣٢٤)، و الكاشف (٣/ ١٥٤)، و دول الإسلام (١/ ١٢٤)، و تهذيب التهذيب (١٠/ ١٩٤)، و طبقات الحفاظ (١٣٦).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٤٣

ثم قال هنا: «و كان غيره يأخذ بالإدغام و به قرأت».

و ذكر في «المفصح»: أن عصمة بن عروة الفقيمي «١» روى إدغامه عن أبي عمرو، و أنه اختار ابن شاذان و عامه أهل الأداء من أصحاب عبد الرحمن و أبي شعيب و ابن سعدان «٢» عن اليزيدي.

و ذكر الإمام الخلف، و قال: «و الإظهار أكثر».

و ذكر الحفاظ هنا ترجيح ابن مجاهد الإظهار بقلة حروف «آل»، ثم نقض عليه بإجماعهم على إدغام لك كئيداً [يوسف: ٥] إذ هو أقل حروفاً منه، ثم وجه الإظهار بوجه آخر و هو اعتلال عين الكلمة، و هذا التوجيه في تصريف «آل» هو قول أكثر النحويين.

(١) عصمة بن عروة، أبو نجیح الفقيمي البصري، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء و عاصم ابن أبي النجود، و روى أيضا حروفاً عن أبي بكر بن عياش و الأعمش و معرور بن موسى، و روى عنه الحروف: يعقوب بن إسحاق الحضرمي و العباس بن الفضل و محمد بن يحيى القطعي و إسماعيل بن عماره، و هو المنفرد عن أبي بكر بروايه «مستطر» بتشديد الراء، لم يروه غيره، سئل عنه أبو حاتم فقال: مجهول.

ينظر: غايه النهاية (١/ ٥١٢) (٢١١٩).

(٢) محمد بن سعدان، أبو جعفر الضرير الكوفي النحوي إمام كامل، مؤلف الجامع و المجرد و غيرهما، و له اختيار لم يخالف فيه المشهور، ثقة عدل، قال أبو عبد الله الحافظ: صنّف في العربية و القراءات، وثقه الخطيب و غيره، أخذ القراءة عرضاً عن -المستنير، جامع البيان- سليم عن حمزة و عن -المستنير، جامع البيان، الكفاية الكبرى- يحيى بن المبارك اليزيدي و عن -المستنير، جامع البيان، الكفاية الكبرى، الكامل- إسحاق بن محمد المسيبي، و روى الحروف سماعاً عن عبيد بن عقيّل عن شبل و عن -جامع البيان- محمد بن المنذر عن يحيى بن آدم و عن معلى بن منصور عن أبي بكر، قال الداني: و كان ربما دلّس باسم الكسائي فقال: حدثنا أبو هارون الكوفي، روى القراءة عنه عرضاً و سماعاً -المستنير، جامع البيان، الكامل- محمد بن أحمد بن واصل، كذا قالوا و إنما هو أحمد بن محمد ابن واصل، و هو أجل أصحابه و أثبتهم فيه، و -المستنير، جامع البيان، الكامل- جعفر ابن محمد الأدمي و عبد الله بن محمد بن هاشم الزعفراني و -المستنير، الكفاية الكبرى- محمد بن جعفر بن الهيثم و -الكامل- سعيد بن عمران بن موسى و سليمان بن يحيى الضبي و -جامع البيان- محمد بن يحيى المروزي و -جامع البيان- عبيد بن محمد المكتب و المستنير- أبو عمرو الضرير، و حدث عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل، مات يوم الأحد من سنة إحدى و ثلاثين و مائتين.

ينظر: غايه النهاية (٢/ ١٤٣) (٣٠١٩).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٤٤

قالوا: «أصل هذه الكلمة «أهل»، و عينها هاء؛ بدليل قولك في التصغير:

«أهيل»، و في الفعل «تأهلت»؛ فأبدلت الهاء همزة لقرب المخرج أو لاتحاده فصار:

«أأل»، فالتقى في الكلمة همزتان الأولى متحركة و الثانية ساكنة، فأبدلت الثانية حرفا من جنس ما قبلها، كما هو القياس في «آمن» و نحوه، فصار: «آل».

و ذهب الكسائي إلى أن أصله: «أول»، من قولك: «آل يئول»، إذا رجع، فتحررت الواو بعد فتحه فانقلبت ألفا على قياس «باب» و «دار».

و حكى في التصغير: «أويل»، حكاه [عنه] «١» ابن السيد في «الاقضاب»، و على تقدير ذلك لا يكون «أهل» و لا «أهيل» من «آل» في اللفظ و لا في المعنى «٢»، و الله - جل و علا - أعلم.

(١) سقط في أ.

(٢) و يقول ابن منظور في بيان أصل كلمة «آل»: أصلها «أهل»، ثم أبدلت الهاء همزة فصارت في التقدير: أأل، فلما تواتت الهمزتان أبدلوا الثانية ألفا، كما قالوا: آدم و آخر، و في الفعل: آمن و آزر.

فإن قيل: و لم زعمت أنهم قلبوا الهاء همزة ثم قلبوها فيما بعد، و ما أنكرت من أن يكون قلبوا الهاء ألفا في أول الحال؟ فالجواب: أن الهاء لم تقلب ألفا في غير هذا الموضع فيقال هذا عليه؛ فعلى هذا أبدلت الهاء همزة، ثم أبدلت الهمزة ألفا. و أيضا: فإن الألف لو كانت منقلبة عن غير الهمزة المنقلبة عن الهاء - كما قدمناه - لجاز أن يستعمل «آل» في كل موضع يستعمل فيه «أهل»، و لو كانت ألف «آل» بدلا من «أهل»، لقليل: انصرف إلى «آلك»، كما يقال: انصرف إلى أهلك، و آلك و الليل، كما يقال: أهلك و الليل، فلما كانوا يخصون ب «الآل»: الأشرف الأخص دون الشائع الأعم حتى لا يقال إلا في نحو قولهم: القراء آل الله، و قولهم: اللهم صل على محمد و على آل محمد، و قال رجل مؤمن من آل فِرْعَوْنَ، و كذلك ما أنشده أبو العباس للفرزدق: نجوت و لم يمنن عليك طلاقه سوى ربيء التقريب من آل أعوجا لأن أعوج فيهم فرس مشهور عند العرب؛ فلذلك قال: (آل أعوجا) كما يقال: أهل الإسكاف - دل على أن الألف ليست فيه بدلا من الأصل، و إنما هي بدل من بدل الأصل فجرت في ذلك مجرى التاء في القسم؛ لأنها بدل من الواو فيه، و الواو فيه بدل من الباء، فلما كانت التاء فيه بدلا من بدل و كانت فرع الفرع اختصت بأشرف الأسماء و أشهرها، و هو اسم الله؛ فلذلك لم يقل: تزيد، و لا: تاليت، كما لم يقل: آل الإسكاف، و لا: آل الخياط. فإن قلت: فقد قال بشر:

لعمرك: ما يطلبن من آل نعمة و لكنما يطلبن قيسا و يشكرا فقد أضافه إلى «نعمة» و هي نكرة غير مخصوصة و لا مشرفة.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٤٥

- فإن هذا بيت شاذ، قال ابن سيده: هذا كله قول ابن جني، قال: و الذي العمل عليه ما قدمناه و هو رأى الأخفش. قال: فإن قال: أ لست تزعم أن الواو في «و الله» بدل من الباء في «بالله»، و أنت لو أضمرت لم تقل: و ه، كما تقول به لأفعلن، فقد تجد أيضا بعض البدل لا يقع موقع المبدل منه في كل موضع، فما ننكر أيضا أن تكون الألف في «آل» بدلا من الهاء و إن كان لا يقع جميع مواقع «أهل»؟

فالجواب: أن الفرق بينهما أن الواو لم يمتنع من وقوعها في جميع مواقع الباء من حيث امتنع من وقوع «آل» في جميع مواقع «أهل»؛ و ذلك أن الإضمار يرد الأسماء إلى أصولها في كثير من المواضع؛ ألا ترى أن من قال: أعطيتكم درهما، قد حذف الواو التي كانت بعد الميم و أسكن الميم، فإنه إذا أضمر للدرهم قال: أعطيتكموه، فرد الواو لأجل اتصال الكلمة بالمضمرة؟! فأما ما حكاه يونس من قول بعضهم: أعطيتكمه، فشاذا لا يقاس عليه عند عامة أصحابنا؛ فلذلك جاز أن تقول: بهم لأفعدن و بك لأنطلقن، و لم يجز أن تقول:

«وك» و لا «وه»، بل كان هذا في الواو أخرى؛ لأنها حرف منفرد فضعت عن القوة و عن تصرف الباء التي هي أصل، أنشدنا أبو علي قال: أنشدنا أبو زيد:

رأى برقاً فوضع فوق بكر فلا بك ما أسأل و لا أعاما قال: و أنشدنا أيضا عنه:

الأ- نادت أمامة باحتمال ليحزني فلا- بك ما أبالي قال: و أنت ممتنع من استعمال «الآل» في غير الأشهر الأخص، و سواء في ذلك أضافته إلى مظهر أو أضافته إلى مضمير.

قال ابن سيده: فإن قيل: أ لست تزعم أن التاء في «تولج» بدل من واو، و أن أصله:

و ولج؛ لأنه «فوعل» من الولوج، ثم إنك مع ذلك قد تجدهم أبدلوا الدال من هذه التاء فقالوا: دولج، و أنت مع ذلك قد تقول:

دولج، في جميع هذه المواضع التي تقول فيها: تولج، و إن كانت الدال مع ذلك بدلا من التاء التي هي بدل من الواو؟

فالجواب عن ذلك: أن هذه مغالطة من السائل؛ و ذلك أنه إنما كان يطرد هذا له لو كانوا يقولون: و ولج و دولج، و يستعملون «دولجا» في جميع أماكن «و ولج»، فهذا لو كان كذا لكان له به تعلق، و كانت تحتسب زيادة، فأما و هم لا يقولون و ولج، البتة؛ كراهية اجتماع الواوين في أول الكلمة، و إنما قالوا: تولج، ثم أبدلوا الدال من التاء المبدلة من الواو فقالوا: دولج، فإنما استعملوا الدال مكان التاء التي هي في المرتبة قبلها تليها، و لم يستعملوا الدال موضع الواو التي هي الأصل؛ فصار إبدال الدال من التاء في هذا الموضع كإبدال الهمزة من الواو في نحو: أقتت، و أجوه؛ لقربها منها، و لأنه لا منزلة بينهما واسطة، و كذلك لو عارض معارض ب «هنيهة» تصغير «هنة» فقال: أ لست تزعم أن أصلها: هنيوة، ثم صارت: هنيئة، ثم صارت هنيهة، و أنت قد تقول: هنيهة، في كل موضع قد تقول فيه هنيهة؟

كان الجواب واحدا كالذي قبله؛ ألا ترى أن «هنيوة» الذي هو أصل لا ينطق به و لا يستعمل البتة، فجرى ذلك مجرى «و ولج» في رفضه و ترك استعماله؟! فهذا كله يؤكّد-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٤٦

قال الحافظ- رحمه الله:- «و اختلف أهل الأداء أيضا في الواو من «هو» إذا انضمت الهاء قبلها...» إلى آخر كلامه.

قد تقدم في حرف «ا» الواو أن جملة ما في القرآن من الواو التي قبلها ضمة، و لقيت مثلها ثلاثة عشر موضعا، أولها في البقرة جاوزة هو و الذين آمنوا معه [الآية: ٢٤٩] و آخرها في المدثر إلاً هو و ما هي إلاً [المدثر: ٣١] فذكر عن بن مجاهد و أصحابه أنهم لا يرون الإدغام؛ لأن الواو إذا سكنت بعد ضمة صارت حرف مد فأشبهت «أ» و آمنوا و نحوه، و أنه لا خلاف أن واو آمنوا لا تدغم.

و حكى عن ابن شنبود «أ» و أصحاب أبي عبد الرحمن، و ابن سعدان و أبي شعيب

- عندك أن امتناعه من استعمال «آل» في جميع مواقع «أهل» إنما هو لأن فيه بدلا من بدل، كما كانت التاء في القسم بدلا من بدل. ينظر: لسان العرب (١/ ١٦٤-١٦٥).

(١) في ب: حذف.

(٢) في ب: و أشبهت.

(٣) شيخ المقرئين، أبو الحسن، محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبود، المقرئ، أكثر الترحال في الطلب.

و تلا على: هارون بن موسى الأخفش، و قبيل المكي، و إسحاق الخزاعي، و إدريس الحداد، و الحسن بن العباس الرازي، و إسماعيل النحاس، و محمد بن شاذان الجوهري، و عدد كثير.

و سمع الحديث من: عبد الرحمن كرزبان، و محمد بن الحسين الحينيني، و إسحاق ابن إبراهيم الدبري، و طائفة.

و كان إماما صدوقا أميناً متصوناً، كبير القدر.

تلا عليه: أحمد بن نصر الشذائي، و أبو الفرج الشنبوذى تلميذه، و أبو أحمد السامري، و المعافى الجري، و ابن فورك القباب، و إدريس بن علي المؤدب، و أبو العباس المطوعى، و غزوان بن القاسم، و خلق.
و حدث عنه: أبو طاهر بن أبي هاشم، و أبو الشيخ، و أبو بكر بن شاذان، و اعتمده أبو عمرو الداني، و الكبار؛ و ثوقا بنقله و إتقانه، لكنه كان به رأى فى القراء بالشواذ التى تخالف رسم الإمام، فنقموا عليه لذلك. و بالغوا و عزروه. و المسألة مختلف فيها فى الجملة. و ما عارضوه أصلا فيما أقرأ به ليعقوب، و لأبى جعفر، بل فيما خرج عن المصحف العثماني.
قال أبو شامة: كان الرقق بابن شنبوذ أولى، و كان اعتقاله و إغلاظ القول له كافيا.
و ليس - كان - بمصيب فيما ذهب إليه، لكن أخطاؤه فى واقعة لا تسقط حقه من حرمة أهل القرآن و العلم.
مات فى صفر سنة ثمان و عشرين و ثلاثمائة، و هو فى عشر الثمانين أو جاوزه.
شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٢٤٧

أنهم يرون الإدغام؛ قياسا على الياء المكسور ما قبلها، نحو: يَأْتِي يَوْمٌ [البقرة: ٢٥٤]؛ إذ لا فرق بين البابين.
و قد تقدم أن أصل الياء فى يَأْتِي يَوْمٌ التحريك، و أن السكون عارض لأجل الإدغام؛ فكذلك الواو هنا، بخلاف واو آمَنُوا؛ فإن سكونه أصل كسكون ياء الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ [الماعون: ٢] قال: على بن محمد بن سعدان، و محمد ابن عمر الرومى، و أبو عبد الرحمن، و ابن جبر «١»، روى عن اليزيدى عن أبى عمرو

- ينظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٦٤ - ٢٦٦)، و الفهرست (٤٧ - ٤٨)، و تاريخ بغداد (١/ ٢٨٠ - ٢٨١)، و وفيات الأعيان (٤/ ٢٩٩ - ٣٠١)، و العبر (٢/ ١٩٥ - ١٩٦)، و الوافى بالوفيات (٢/ ٣٧ - ٣٨)، و مرآة الجنان (٢/ ٢٨٦ - ٢٩٠)، و البداية و النهاية (١١/ ١٩٤ - ١٩٥)، و غاية النهاية (٢/ ٥٢ - ٥٦)، و النجوم الزاهرة (٢/ ٢٦٧)، و شذرات الذهب (٢/ ٣١٣ - ٣١٤).
(١) هو مجاهد بن جبر، الإمام، شيخ القراء و المفسرين، أبو الحجاج المكي، الأسود، مولى السائب بن أبى السائب المخزومى، و يقال: مولى عبد الله بن السائب القارئ، و يقال:
مولى قيس بن الحارث المخزومى.

روى عن ابن عباس، فأكثر و أطاب، و عنه أخذ القرآن، و التفسير، و الفقه، و عن أبى هريرة، و عائشة، و سعد بن أبى وقاص، و عبد الله بن عمرو، و ابن عمر و خلق.

و تلا عليه جماعة: منهم ابن كثير الدارى، و أبو عمرو بن العلاء، و ابن محيصة.
و حدث عنه: عكرمة، و طاوس، و عطاء، و هم من أقرانه، و خلق.
قال سفيان الثورى: خذوا التفسير من أربعة: مجاهد، و سعيد بن جبير، و عكرمة، و الضحاك.
و قال خصيف: كان مجاهد أعلمهم بالتفسير. و قال قتادة: أعلم من بقى بالتفسير مجاهد.
و قال أبو نعيم: مات مجاهد و هو ساجد سنة اثنتين و مائة، و كذا أرخه الهيثم بن عدى، و المدائنى، و جماعة.
و قال حماد الخياط، و أبو عبيد، و جماعة: مات سنة ثلاثة و مائة، و قال ابن المدينى و غيره: سنة أربع و مائة، و جاء عن ابن المدينى: سنة ثمان و مائة، رواه عنه ابنه عبد الله، و عنه سنة سبع و مائة.

و روى محمد بن عمر الواقدى، عن ابن جريج، قال: بلغ مجاهد ثلاثا و ثمانين سنة، و قال يحيى القطان و غيره: مات سنة أربع و مائة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٤٩ - ٤٥٧)، و طبقات ابن سعد (٥/ ٤٦٦)، و طبقات خليفة ت (٢٥٣٥)، و تاريخ البخارى (٧/ ٤١١)، و المعارف (٤٤٤)، و المعرفة و التاريخ (١/ ٧١١)، و الحلية (٣/ ٢٧٩)، و طبقات الفقهاء للشيرازى (٦٩)، و تاريخ الإسلام (٤/ ١٩٠)، و تذكرة الحفاظ (١/ ٨٦)، و العبر (١/ ١٢٥)، و البداية و النهاية (٩/ ٢٢٤)، و العقد الثمين (٧/ ١٣٢)، و غاية النهاية ت (٢٦٥٩)، و

تهذيب التهذيب (١٠ / ٤٢)، -

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٤٨

الإدغام في ذلك نصًا، قال: «و به قرأت و به آخذ».

هذا كله كلامه في «المفصح» و هو موافق لما ذكر في «التيسير».

و ذكر الإمام الخلف عند ذكر الحرف الذي في البقرة، ثم قال: «و الإظهار أحسن و أكثر».

و قول الحافظ: «و لا فرق بين البابين» يريد باب الياء المكسور ما قبلها، و باب الواو المضموم ما قبلها في أن كل واحد منهما إذا سكن

صار حرف مد، فكما وافق على إدغام الياء بعد الكسرة، فينبغي أن يوافق على إدغام الواو بعد الضمة.

و قد يقع في بعض النسخ: «و لا فرق بين الياءين» تثنية «ياء» التي باثنتين من أسفل، و هو تصحيف «ا»، و الله - جل جلاله - أعلم.

- و طبقات الحفاظ للسيوطي ص (٣٥).

(١) التصحيف: هو تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد، و أصله: الخطأ، يقال: صحفه فتصحف، أى: غيره فتغير حتى التبس.

و التصحيف في الاصطلاح اختلف فيه على قولين:

قيل هو: كل تغيير في الكلمة، سواء بسبب اختلاف النقط أو الشكل أو بتبديل حرف بحرف أو كلمة بكلمة، و هذا الذي جرى عليه

اصطلاح أغلب المحدثين قبل ابن حجر، منهم: الخطيب في الكفاية، و الحاكم في معرفة علوم الحديث، و النووي في التقریب، و ابن

الصلاح و غيرهم. و هو بهذا المعنى قريب من التحريف، إلا أن التحريف أشمل؛ إذ يدخل فيه تغيير المعنى مع بقاء اللفظ على حاله.

فيكون التصحيف هو التحريف في نقط الكلمة أو شكلها أو حروفها. و ما سوى ذلك فهو التحريف في المعنى.

أما ابن حجر و من تابعه فقد ذهبوا إلى أن التصحيف خاص بتبديل الكلمة بكلمة أخرى تشابهها في الخط و تخالفها في النقط، و هو

اصطلاح العسكري في كتابه (شرح التصحيف و التحريف)، و ذلك كتبديل الغدر بالعدر، و الخطب بالخطب.

و إنما سمي هذا النوع من التحريف تصحيفًا؛ لأن الآخذ عن الصحيفة قد لا يمكنه التفريق بين الكلمة المرادة و الكلمة التي تلتبس بها

لمشابهتها في الصورة، بخلاف الآخذ من أفواه أهل العلم. و كان هذا الالتباس كثيرًا قبل اختراع النقط في القرن الثاني الهجري، و قل

بعده، إلا أنه لم يندم حتى عند من يلتزم به؛ لأن النقط قد تسقط، و قد تنتقل عن مكانها، فيحصل الالتباس.

ينظر: المصباح المنير (صحف)، و تصحيفات المحدثين للعسكري (ص ٤٠)، و لقط الدرر على شرح نخبة الفكر (٨٣)، و التقييد و

الإيضاح (٢٨٢)، و الكفاية في أصول الرواية (١٤٦)، و ترتيب الراوي (٣٨٤).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٤٩

و قد تقدم تعديد مواضع الياء في القرآن.

فأما الذي وقع منها بعد كسرة فلفظان:

أحدهما: يَأْتِي يَوْمٌ فِي الْبَقْرَةِ [الآية: ٢٥٤] و فِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - [٣١] و الرُّومَ [٤٣] و الشُّورَى [٤٧].

و الثاني: نُودِيَ يَا مُوسَى فِي طِهِ [الآية: ١١] لا غير.

و اعلم أن هذه المعارضة التي أوردها الحافظ حسنة، و ينبغى أن يقال لابن مجاهد: إن العرب لا تدغم حرف المد الذي استقر بنفسه

حرف مد، و استعمل في الكلام كذلك كالواو في قوله - تعالى -: اضْبُرُوا وَ صَابِرُوا وَ رَابِطُوا وَ اتَّقُوا اللَّهَ [آل عمران: ٢٠٠]، و كذلك

قوله - تعالى -: آمَنُوا وَ الَّذِينَ هَاجَرُوا وَ جَاهِدُوا [البقرة: ٢١٨]، و كالياء في قوله - تعالى -: الَّذِينَ يَدْعُوا [الماعون: ٢] وَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ

[الأعراف: ١٥٨] وَ الَّذِينَ يَرَاكَ [الشعراء: ٢١٨] وَ فِي يَوْمَيْنِ [البقرة: ٢٠٣].

فأما ما نحن فيه فليس كذلك؛ إذ ليست الواو في «هو» و لا الياء في «نودي يا موسى» و نحوهما حرفي مد في أنفسهما، و لا يستعملان

مداً إلا لعارض الوقف خاصة.

فقولنا في الإدغام: إنهما أسكنا فصارا حرفي مد ثم أدغما، حكم تقديري غير منطوق به، وإنما ينطق بهما في الكلام على أحد وجهين: إما حرفين مفككين مما «١» بعدهما متحركين، وإما مدغمين فيما بعدهما.

فيكون الحاصل في اللفظ إذ ذاك حرفا واحدا مشددا، والله - تعالى - أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «فإن سكنت الهاء...» إلى آخره، ثم قال: «و ما كان مثله».

اعلم أنه ليس في القرآن غير هذه الألفاظ الأربعة، إلا أن قوله - تعالى -: «وَهُوَ وَوَيْهِمْ وَقَع فِي الْأَنْعَامِ [١٢٧]»، وفي النحل [٦٣]؛ فيبقى قوله: «و ما كان مثله» لا يحرز شيئا، وقد تقدم الاعتذار عنه، والله - تعالى - مجده - أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «و أما «٢» قوله - تعالى -: وَاللَّائِي يَيْسِّنَ فِي الطَّلَاقِ

(١) في ب: فما.

(٢) في ب: فأما.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٥٠

[الآية: ٤]... إلى آخره.

عزم الحافظ في هذا الحرف على منع الإدغام، واعتل بأن أصله «الآئي» بياء بعد الهمزة، كما في قراءة الكوفيين، ثم حذفت الياء تخفيفا، فبقيت الهمزة طرفا، كما في قراءة قالون، ثم أسكنت الهمزة و أبدل منها ياء ساكنة على غير قياس؛ إذ قياسها أن تكون بين بين، فإذا ثبت هذا امتنع الإدغام؛ لوجهين:

أحدهما: كثرة التغيير والإجفاف بالكلمة.

و الوجه الثاني: أن هذه الياء لما كانت بدلا من الهمزة روعى أصلها فلم تدغم؛ إذ لا تدغم الهمزة في غيرها.

قال الحافظ - رحمه الله -: «و من قال: إن الهمزة حذفت، وإن الياء باقية من الأصل؛ فهو دعوى بلا دليل».

واعلم أن هذا الذي قاله الحافظ من منع الإدغام في هذا الحرف قد نوزع فيه؛ لأنه قد حصل في اللفظ التقاء المثليين، والأول منهما ساكن فلزم الإدغام، ولا - يحتج لترك الإدغام بعد النص عليه؛ إذ لا يحتاج إلى التنصيص على ما جرى على مقتضى الأصول، ولا مدخل لهذه الكلمة في الإدغام الكبير؛ إذ الأول في قراءة أبي عمرو «١» ساكن في أخذه بالإدغام كما هو في أخذه بالإظهار كقراءة البزى، و باب الإدغام الكبير مخصوص بما الأول فيه متحرك في قراءة الإظهار، فقد خرج هذا الحرف في قراءته عن باب الإدغام الكبير و لحق بباب وَ لَا يَغْتَبُّ بَعْضُكُمْ بَعْضًا [الحجرات: ١٢] وَ مَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ [الأنبياء: ١٥] وَ مَنْ يُكْرِهْهُمْ [النور: ٣٣] حيث الإدغام الصغير و إِذْ ذَهَبَ [الأنبياء: ٨٧] مما التقى فيه المثلان و أولهما ساكن.

فأما ما ذكر الإمام في آخر الزخرف من قوله - تعالى -: فَاصْرِفْ عَنْهُمْ [الآية: ٨٩] فزائد على مقتضى باب الإدغام الكبير لأن الحاء ساكنة، و كان ينبغي للحافظ أن يبين كيف يصنع القارئ بهذا الحرف على قراءة أبي عمرو و البزى، هل شرح كتاب التيسير للداني في

القراءات ٢٥٠ مطلب المعتل المختلف في إدغامه ص: ٢٣٨

(١) أبو عمرو يقول هنا: وَاللَّائِي يَيْسِّنَ بِالْإِظْهَارِ، وقاعدته في مثله الإدغام، إلا أن الياء لما كانت عنده عارضة؛ لكونها بدلا من همزة فكأنه لم يجتمع مثلان، و أيضا فإن سكونها عارض فكأن ياء «اللأئي» متحركة، و الحرف ما دام متحركا لا يدغم في غيره.

ينظر: الدر المصون (٦/ ٣٣٠).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٥١

يفصل بسكت خفيف، أو يشبع مد الصوت؟ أو كيف يكون وجه العمل مع ما فيه من التقاء الساكنين في الوصل إذ قبل الياء ألف؟ و قد ذكر أبو جعفر بن الباذش هذه المسألة في صدر باب الإدغام في «١» كتاب «الإفناع» و ذكر عن أبيه أنها مما يلزم فيه الإدغام، بخلاف قول الحافظ، و الله - عز و جل - أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «ذكر الحرفين المتقاربين في كلمة و في كلمتين».

اعلم أنه لم يدغم أيضا من المتقاربين في كلمة إلا القاف في الكاف ... «٢» إلى

(١) في أ: من.

(٢) اعلم أن إدغام أحد المتقاربين في الآخر إذا اجتمعا في كلمة واحدة، إنما هو أمر شديد الندرة، و في ذلك يقول ابن عصفور في (١٥٠-١٥٢): فإذا اجتمع المتقاربان في كلمة واحدة لم يجز إدغام أحدهما في الآخر؛ لما في ذلك من الالتباس بإدغام المثليين؛ ألا ترى أنك لو قلت في: أنملة: أملة، لم يدر هل الأصل أنملة أو أمملة، إلا أن يكون المتقاربان الياء و الواو، و قد سبقت إحداهما بالسكون؛ فإنك تدغم إحداهما في الأخرى، إلا أن الواو هي التي تقلب ياء تقدمت أو تأخرت، نحو: ميّت، أصله: ميوت، و شقي، أصله: شقيو، ما لم يمنع من ذلك مانع، أو يكون بناء الكلمة مبينا أن الإدغام لا يمكن أن يكون من قبيل إدغام المثليين، و ذلك نحو: «انفعل» من «المحو»، تقول فيه (أمحى)؛ لأنه قد علم أنه «انمحي» في الأصل؛ إذ ليس في كلامهم: أفعل، أو يكون أحد المتقاربين تاء «أفعل» أو «تفاعل» أو «تفعل»، و ذلك نحو: تطير، و تدارأ، و اختصم.

فأما «تفعل» و «تفاعل» فتقلب فيهما التاء حرفا من جنس ما بعدها و تسكنه بسبب الإدغام، و تجتلب همزة الوصل؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن فتقول: أطير، و اذارأ، و في المضارع: يطير، و يدارأ، و في اسم الفاعل: مطير، و مدارئ، و في المصدر: اطيرو، و اذارأ. و أما «افتعل» فتقلب فيه التاء من جنس ما بعدها و تسكنها بنقل حركتها إلى ما قبلها، ثم تدغم فتقول: خصم، و إن شئت حذفتم الحركة و لم تنقلها، ثم تكسر فاء «افتعل» لالتقاء الساكنين، فتقول: خصم، بكسر الخاء، و إن شئت كسرت عين «افتعل» اتباعا لفائها، فتقول: خصم، بكسر الخاء و الصاد. و تذهب ألف الوصل في جميع ذلك لتحرك الفاء، و تقول على اللغة الأولى في المضارع: يخصم، و في اسم الفاعل: مخصم، بكسر الصاد فيهما، و في اسم المصدر: مخصم، بفتح الخاء و الصاد.

و تقول على اللغة الثانية في المضارع: يخصم، و في اسم الفاعل: مخصم، بكسر الخاء و الصاد فيهما. و في المصدر: مخصم، بكسر الخاء و فتح الصاد. و منهم من يكسر حرف المضارعة في هذا الوجه اتباعا للخاء، و تضم الخاء في اسم الفاعل، و اسم المصدر فتقول: يخصم، و مخصم، و مخصم، و تفعل في الفعل المضارع و اسم الفاعل على اللغة الثالثة مثل ما فعلت فيهما على اللغة الثانية. و أما اسم المصدر فتقول فيه: مخصم، و مخصم، كما فعلت في اسم الفاعل على اللغة الثانية، و اسم المفعول إن كان الفعل متعديا بمنزلة المصدر في جميع ما ذكر، و المسموع في مصدره «فعل» خاصة تقول: خطف خطفا،-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٥٢

آخر كلامه، هذا هو القسم الثالث المتقدم الذكر.

ذكر الحافظ هنا إدغام القاف في الكاف بشرطين:

أحدهما: تحريك ما قبل الكاف.

و الثاني: أن يقع [بعد] «١» الكاف ميم الجمع.

و إنما شرط هذين الشرطين؛ لأن الكلمة تطول بالميم و تثقل بالحركة؛ فيحسن التخفيف بالإدغام.

و اعلم أن الذي أوجب التقارب بين القاف و الكاف، اشتراكهما [في] «٢» الشدة، و اتصال مخرجيهما «٣».

واعلم أن جملة ما ورد في القرآن من هذا النوع، تسع كلمات، تكرر بعضها فبلغت سبعة و ثلاثين موضعا: إحداهما «٤» خَلَقَكُمْ فِي الْبُقْرَةِ [٢١]، والنساء [١]، والأنعام [٢]، والأعراف [١٨٩]، والنحل [٧٠]، والشعراء [١٨٤]. وفي ثلاثة مواضع من الروم [٢٠، ٤٠، ٥٤]، و فاطر [١١]، و الصافات [٩٦]،

- و خَصِمَ خَصِيْمًا، و قرأ الحسن: (إلا من خَطَفَ الخطفة) فزاد في المصدر هاء، و القياس يقتضى أن تقول في المصدر: خَصِمًا، بكسر الخاء و فتح الصاد على اللغة الأولى و الثانية، و قياسه على اللغة الثالثة: خصم، بكسر الخاء و الصاد. و ما عدا ما ذكر لا يجوز فيه إدغام المتقارنين، إلا ألفاظا شذت تحفظ و لا يقاس عليها، و هي: سَتَّ و ودَّ، و عدَّان، و الأصل: سدس، و وتد، و عدنان ينظر: ١٥) / (١٥٠-١٥٢).

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) جاء في لسان العرب: القاف و الكاف لهويتان، و قال أبو عبد الرحمن: تأليفهما معقوم في بناء العربية لقرب مخرجيهما، إلا أن تجيء كلمة من كلام العجم معربة، و القاف أحد الحروف المجهورة، و مخرج الجيم و القاف و الكاف بين عكدة اللسان و بين اللهاء في أقصى الفم، و القاف و الجيم كيف قبلتا لم يحسن تأليفهما إلا بفصل لازم، و قد جاءت كلمات معربات في العربية ليست منها، و العين و القاف لا- تدخلان على بناء إلا حسنتاه؛ لأنهما أطلق الحروف، أما العين فأنصع الحروف جرسا و ألذها سماعا، و أم القاف فأمتن الحروف و أصحها جرسا، فإذا كانتا أو إحداهما في بناء حسن؛ لنصاعتهما، فإن كان البناء اسما لزمته السين و الدال مع لزوم العين و القاف.

ينظر: لسان العرب (٣٥٠٦ / ٥).

(٤) في ب: أحدها.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٥٣

و الزمر [٦]، و غافر [٦٧]، و فصلت [٢١]، و التغابن [٢]، و سورة نوح عليه السلام [١٤].
الثانية رَزَقَكُمْ فِي الْعُقُودِ [المائدة: ٨٨]، و الأنعام [١٤٢]، و الأعراف [١٦٠]، و الأنفال [٢٦].
و في موضعين من النحل [٧٢، ١١٤]، و في الروم [٤٠]، و يس [٤٧]، و غافر [٦٤].
و الثالثة يَزْرُقْكُمْ فِي سُورَةِ يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامِ [٣١]، و في النمل [٦٤]، و سبأ [٢٤]، و فاطر [٣]، و الملك [٢١].
و الرابعة سَبَقَكُمْ فِي الْأَعْرَافِ [٨٠]، و العنكبوت [٢٨].
و الخامسة صَدَقَكُمْ فِي آلِ عِمْرَانَ [١٥٢].
و السادسة واثَقَّكُمْ فِي الْعُقُودِ [المائدة: ٧].
السابعة نَزَرُكُمْ فِي الْأَنْعَامِ [١٥١].
الثامنة فَيُعْرِقْكُمْ فِي الْإِسْرَاءِ [٦٩].
التاسعة يَخْلُقْكُمْ الزَّمْرَ [٦].

واعلم أن قولنا في هذا: متقاربان في كلمة، من باب المجاز كما تقدم في قولنا: مثلان في كلمة.

وافق الإمام الحافظ على الإدغام في جميع ما تقدم، و زاد أربعة مواضع مما قبل الكاف ساكن:

أحدهما بِوَرِقِكُمْ في الكهف [١٩].

الثاني ما خَلَقُكُمْ في لقمان [٢٨].

الثالث وَفِي خَلْقِكُمْ في الجاثية [٤].

الرابع رَزَقُكُمْ في الذاريات [٢٢].

فذكر الإدغام فيها باختلاف، و إدغامها رواية أحمد بن موسى، و عباس ابن الفضل، و يسوغه في بِوَرِقِكُمْ و فِي خَلْقِكُمْ صحة روح الحركة في القاف، و في الموضوعين الباقيين جواز الروم و الإشمام، و الإظهار أحسن في أربعتهما من أجل الساكن قبل القاف.

و نص الحافظ على أنه يظهر ما قبل القاف فيه ساكن، يقتضى الإظهار في هذه

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٥٤

الأربعة التي زاد الإمام، و في مِثَاقِكُمْ [البقرة: ٦٣]، و بِخَلْقِكُمْ [التوبة: ٦٩]، و أَوْ صَيَّدِيْقِكُمْ [النور: ٦١]، و فَوَقُّكُمْ [البقرة: ٦٣]، و كذلك إذا لم يكن بعد الكاف ميم، و هو قوله تعالى: إِلَىٰ عُنُقِكُمْ فِي الْإِسْرَاءِ [٢٩]، و خَلَقَكَ فِي الْكَهْفِ [٣٧]، و الْإِنْفِطَارِ [٧]. و نَزَّزُوكَ فِي طَه [١٣٢] و ليس في القرآن غيرها.

و قوله: «و شبهه» يحرز بعض الأمثلة التي قبل القاف فيها ساكن، أو ليس بعد الكاف فيها ميم مما تقدم، فتأمل، و الله تعالى جده أعلم. قال الحافظ - رحمه الله -: «و اختلف أهل الأداء في قوله تعالى: إِنْ طَلَّقَكُنَّ...» إلى آخر كلامه.

و ذكر الإمام أن اليزيدي روى فيه الإظهار، و روى عباس الإدغام، و هو أكثر.

قال الحافظ هنا عن ابن مجاهد، و أصحابه بالإظهار، و قال: «و قرأته أنا بالإدغام و هو القياس؛ لتثقل الجمع و التأنيث».

و قال في «التفصيل»: «و بالوجهين قرأته أنا». و اختار فيه الإدغام، و علله بالتثقل كما تقدم.

ثم قال: «و كان من أثر الإظهار [أنه] إنما كره أن تجتمع في الكلمة ثلاثة أحرف مضاعفة؛ لما فيه من الكلفة و الثقل».

قال الحافظ: «و ألزم اليزيدي أبا عمرو بإدغامه».

و في بعض النسخ: «أبا عمر» بضم العين و بفتح الميم و هو اسم الدوري و هو تصحيف، و الصحيح: أبا عمرو، بفتح العين و إسكان الميم، و هو اسم الإمام ابن العلاء.

و يدل على صحة ذلك قوله: «فدل على أنه يرويه عنه بالإظهار» يريد: فدل هذا الإلزام على أن اليزيدي يرويه عن أبي عمرو بالإظهار، و تصحيح «١» هذا الاستدلال يتوقف على بيان وجه الإلزام.

و بيانه أن اليزيدي يقول لشيخه ابن العلاء: «قد اجتمع في هذا الحرف الشروط التي تعتبر في إدغام القاف في الكاف إذا كانا في كلمة، و ذلك: تحريك ما قبل القاف، و وقوع حرف الجمع بعد الكاف، فالنون هنا بعد الكاف تدل على جماعه

(١) في أ: يصحح.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٥٥

المؤنث، كما أن الميم في «رزقكم» و أخواته تدل على جماعه المذكورين، مع أن التأنيث أثقل من التذكير، فليكن الإدغام هنا أوكد، فهذا وجه الإلزام «١».

و أما تصحيح الاستدلال على ما قلته فهو أنك إنما تقول: ألزمت فلانا كذا، إذا كان قائلاً بخلاف ما ألزمته، و يكون مع ذلك من أصول مذهبه ما يقتضى القول بما ألزمته، و هذه الشروط موجودة في مسألتنا على ما تقر في وجه الإلزام؛ و لهذا قال الحافظ: «فدل على أنه كان يرويه عنه بالإظهار» يريد: لو كان اليزيدي يرويه عن ابن العلاء بالإدغام لم يكن لإطلاق لفظ الإلزام معنى، فهذا وجه صحة ثبوت «أبا عمرو» اسم الشيخ، فأما «أبا عمر» اسم الدوري فلا وجه لثبوته هنا؛ لأنه إذا ألزم اليزيدي أبا عمر الدوري إدغام هذا

الحرف فمعناه أنه قال له: اقرأه بالإدغام واروه عنى بالإدغام، وإذا كان كذلك بطل أن يرويه الدورى عن اليزيدى بالإظهار، ولم يعقل أن يستدل بهذا على أن اليزيدى يرويه عن ابن العلاء بالإظهار، فتأمل هذا كله، والله - جل و علا - أعلم.
قال الحافظ - رحمه الله -: «فأما ما كان من المتقاربيين من كلمتين»، هذا هو القسم الرابع المتقدم الذكر.
قال الحافظ: «أدغم من ذلك ستة عشر حرفاً لا غير، وهى ...» كذا، وذكر أنه جمعها فى قوله: «سشد حجتك بذل رض قثم».
وقد جمعها أنا فى قولك:

لذ ضحك بشرقت ثم سجد و اعلم أن الإمام وافقه على إدغام هذه الحروف، و زاد العين فى قوله - تعالى -:
وَ اسْمِعْ غَيْرَ مُسْمِعٍ فى النساء [٤٦]، و قال: «باختلاف عنه، و الإدغام ردىء جدّاً، [و] «٢» هو رواية محمد بن رومى، عن خالد «٣» بن جبلة «٤»، عن أبى عمرو فى هذا الحرف وحده، و قياسه: يَتَّبِعْ غَيْرَ [آل عمران: ٨٥] انتهى.

(١) يقول السمين الحلبي فى الدر المصون (٣٣٧ / ٦): (أدغم أبو عمرو القاف فى الكاف على رأى بعضهم، و هو أولى من يَزُوقُكُمْ و نحوه؛ لثقل التأنيث).

(٢) سقط فى أ.

(٣) خالد بن جبلة، أبو الوليد الشكرى المدنى، روى القراءة عن أبى عمرو بن العلاء، روى القراءة عنه حماد بن شعيب البزاز.
ينظر: غاية النهاية (٢٦٩ / ١) (١٢١٤).

(٤) فى ب: جفلة.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٢٥٦

قال الحافظ فى «التفصيل»، «إن اليزيدى قرأهما بالإظهار» قال: «و بذلك قرأتها». و اعلم أنه قد تقرر أن الأصل فى هذا الباب أن يكون الحرف الأول متحركاً قبل الإدغام بخلاف هذين الحرفين، فلو كان أبو عمرو يختار إدغامهما لما خصهما بالإدغام الكبير، و الله عز و جل أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله - «ما لم يكن الأول منوناً أو مشدداً أو تاء الخطاب أو معتلاً»، و ذكر مثلاً من كل واحد من هذه الأصناف الأربعة، و جملة ما فى القرآن من تاء الخطاب فى هذا الفصل اثنا عشر موضعاً، وهى:

لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً [الإسراء: ٦١]، و مَا كُنْتَ تَأْوِيّاً [القصص: ٤٥]، و إِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ [الإنسان: ٢٠]، و إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ [الأعراف: ١٠٦]، و فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا [هود: ٣٢]، و وَلَوْ لَا - إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَيْكَ [الكهف: ٣٩]، و قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ [طه: ٣٦]، و أَنْ لَّا - إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ [الأنبياء: ٨٧]، و فَلَبِثْتَ سِنِينَ [طه: ٤٠]، و لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً نُكْرًا [الكهف: ٧٤]، و لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً إِمْرًا [الكهف: ٧١]، و لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً فَرِيًّا [مريم: ٢٧] و سيأتى الخلاف فى هذا الأخير.

و أما المعتل فجاء منه فى القرآن ثلاثة ألفاظ:

أحدها: و لَمْ يُؤْتِ سَعَةً فى البقرة [٢٤٧] و لا خلاف فى إظهاره.

و الثانى: و لَتَأْتِ طَائِفَةٌ فى النساء [١٠٢].

و الثالث: و آتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ فى الإسراء [٢٦]، و الروم [٣٨]، و فيهما خلاف نذكره بعد. و قد تقدم فى القسم الثانى وجه منع هذه الأصناف؛ فأغنى عن إعادته هنا، و الله عز و جل أعلم.

إدغام الحاء فى العين «١»

قال الحافظ - رحمه الله -: «فأما الحاء فأدغمها فى العين فى قوله: فَمَنْ

(١) ذهب النحاة إلى أنه إذا اجتمعت العين مع الحاء، لم يخل الأمر عن حالين:

أحدهما: أن تتقدم العين.

و الثاني: أن تتأخر.

فإن تقدمت العين على الحاء، كنت بالخيار: إن شئت أدغمت، فقلبت العين حاء، و إن شئت لم تدغم. و إن تأخرت العين و تقدمت الحاء، فالبيان، و لا يجوز الإدغام، إلا أن -

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٥٧

زُخْرِحَ عَنِ النَّارِ [آل عمران: ٨٥] لا غير»، ثم قال: «و أظهرها فيما عدا هذا الموضوع ...» إلى آخر كلامه.

اعلم أن جملة ما في القرآن من الحاء عند العين ثمانية ألفاظ، تكرر بعضها فبلغ الجميع خمسة و عشرين موضعا: فأحد هذه الألفاظ جُنَاحَ عَلَيْهِ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعٍ مِنَ الْبَقْرَةِ [١٥٨، ١٩٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٤]، و في أربعة مواضع من النساء [٢٣، ٢٤، ٥١، ١٢٨]، و في موضعين من الأحزاب [٥، ٥١] و في موضع من الممتحنة [١٠].

الثاني: الْمَسِيحُ عَيْسَى فِي مَوْضِعٍ مِنْ آلِ عِمْرَانَ [٤٥]، و موضعين من النساء [١٥٧، ١٧٠].

و الثالث: زُخْرِحَ عَنِ النَّارِ فِي آلِ عِمْرَانَ [٨٥].

الرابع: دُبِيحَ عَلِيٍّ فِي الْمَائِدَةِ [٣].

الخامس: لَا يُضْلِحُ عَمَلًا فِي سُورَةِ يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ [٨١].

السادس: لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ فِي طه [٩١].

السابع: الرِّيحَ عَاصِفَةً فِي الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ [٨١].

الثامن: فَاصْفَحْ عَنْهُمْ فِي الزَّخْرَفِ [٨٩] غير أن هذا الحرف الأخير ساكن الحاء و هو خلاف أصل هذا الباب كما تقدم.

فمذهب الحافظ الإدغام في قوله - تعالى -: فَمَنْ زُخْرِحَ عَنِ النَّارِ [آل عمران: ١٨٥] خاصة.

و ذكر الإمام فيه اختلافا، و أنه قرأه بالوجهين و قال: «و كان أبو عمرو يكره إدغام

- تقلب العين حاء، و تدغم الحاء في الحاء.

ذكره ابن عصفور في (١٥) / (٩، ١٠).

و قال سيويه: و العين مع الحاء كقولك: اقطع حملا، الإدغام حسن و البيان حسن؛ لأنهما من مخرج واحد.

و لم تدغم الحاء في العين في قولك: امدح عرفة؛ لأن الحاء قد يفرون إليها إذا وقعت الهاء مع العين، و هي مثلها في الهمس و الرخاوة مع قرب المخرجين، فأجريت مجرى الميم مع الباء فجعلتها بمنزلة الهاء، كما جعلت الميم بمنزلة النون مع الباء. و لم تقو العين على الحاء إذ كانت هذه قصتها، و هما من المخرج الثاني من الحلق، و ليست حروف الحلق بأصل للإدغام. و لكنك لو قلبت العين حاء فقلت في «امدح عرفة»: امدح عرفة، جاز ينظر الكتاب (٤ / ٤٥١).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٥٨

الحاء في العين، و قوم من العرب يدغمونها فيها و الإدغام رواية أبي عبد الرحمن ابن الزبيدي «١»، عن أبيه عنه «٢».

و ذكر الإمام أيضا في سائر الألفاظ الباقية الوجهين، و أن الإظهار أحسن، و أن الإدغام في وَ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ [النساء: ١٠٢] و الْمَسِيحُ عَيْسَى [النساء: ١٥٧] رواية القاسم بن عبد الوارث، عن الدوري، عن الزبيدي، عن أبي عمرو و أن إدغام فَاصْفَحْ عَنْهُمْ [الزخرف: ٨٩] رواية شجاع «٣».

فأما قوله تعالى: الرِّيحُ عاصِفَةٌ في سورة الأنبياء - عليهم السلام - [٨١] فلم يذكره في الإدغام، وقياس من أدغم المَسِيحَ عيسى [النساء: ١٥٧] الأول من سورة النساء أن يدغم الرِّيحَ عاصِفَةً [الأنبياء: ٨١]؛ إذ الحاء فيهما منصوبة بعد ياء المد،

(١) عبد الله بن يحيى بن المبارك، أبو عبد الرحمن بن أبي محمد اليزيدي البغدادي، مشهور ثقة، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن - الغاية، جامع البيان، الكفاية الكبرى، الكامل - أبيه عن أبي عمرو، وله عنه نسخة، قال الحافظ الداني: وهو من أجل الناقلين عنه، وله كتاب حسن في غريب القرآن، روى عنه القراءة ابنا أخيه العباس و عبد الله ابنا محمد ابن أبي محمد، وأحمد بن إبراهيم وراق خلف، و - الغاية الجامع، الكفاية، الكامل - جعفر بن محمد الأدمي و - الكفاية الكبرى - بكران بن أحمد. ينظر: غايه النهاية (١/ ٤٦٣) (١٩٢٩).

(٢) جاء في الباب في علوم الكتاب: قوله: فَمَنْ زُخِرَ عَنِ النَّارِ أدغم أبو عمرو الحاء في العين، قالوا: لطول الكلمة، و تكرير الحاء، دون قوله: ذُبِحَ عَلَى النَّصْبِ [المائدة: ٣] وقوله: الْمَسِيحُ عيسى [آل عمران: ٤٥]، ونقل عنه الإدغام مطلقاً، وعدمه مطلقاً، والنحويون يمنعون ذلك، ولا يجوزونه إلا بعد أن يقلبوا العين حاء و يدغموا الحاء فيها، قالوا: لأن الأقوى لا يدغم في الأضعف، وهذا عكس الإدغام: أن تقلب فيه الأول للثاني إلا في مسألتين: إحداهما: هذه، والثانية: الحاء في الهاء، نحو: امدح حلالة - بقلب الهاء حاء أيضاً - ولذلك طعن بعضهم على قراءة أبي عمرو، ولا يلتفت إليه. ومعنى الكلام فَمَنْ زُخِرَ أى: نحى و أزيل عن النار و أدخل الجنة فقد فاز.

ينظر الباب: (٩٩ / ٦).

(٣) شجاع بن أبي نصر، أبو نعيم البلخي ثم البغدادي الزاهد، ثقة كبير، سئل عنه الإمام أحمد فقال: بخ بخ، و أين مثله اليوم؟! ولد سنة عشرين و مائة ببلخ، و عرض على - جامع البيان، الكفاية الكبرى، الكامل - أبي عمرو بن العلاء و هو من جلة أصحابه، و سماع من عيسى ابن عمرو صالح المري، روى القراءة عنه - جامع البيان، الكامل - أبو عبيد القاسم ابن سلام و - جامع البيان، الكفاية الكبرى، الكامل - محمد بن غالب - جامع البيان - أبو نصر القاسم بن علي و أبو عمر الدوري، مات ببغداد سنة تسعين و مائة و له سبعون سنة. ينظر: غايه النهاية (١/ ٣٢٤) (١٤١٦).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٥٩

و الله - جل و علا - أعلم.

و وجه التقارب بين الحاء و العين: اتحاد المخرج، و لم يفترقا إلا - في وجه واحد و هو البحاح الذي في الحاء، فلو زال صارت عينا مجهورة، كما أنه لو زال الجهر عن العين صارت حاء بيحة «١»، و الله - سبحانه - أعلم. و قد تقدم أن هذا الإدغام شذوذ؛ فإنه يقلب الحاء عينا، و تقدم أن المستعمل في مثل هذا قلب العين حاء، و الله - سبحانه - أعلم.

إدغام القاف في الكاف «٢»

قال الحافظ: «و أما القاف فكان يدغمها في الكاف إذا تحرك ما قبلها».

اعلم أن جملة ما في القرآن من هذا النوع ستة ألفاظ، تكرر بعضها فبلغ الجميع أحد عشر موضعاً:

(١) قال الخليل: الحاء: حرف مخرجه من الحلق، و لو لا بحة فيه لأشبهه العين. قال: و بعد الحاء الهاء و لم يأتلفا في كلمة واحدة أصلية الحروف. و قبح ذلك على السنة العرب؛ لقرب مخرجيهما؛ لأن الحاء في الحلق بلزق العين. و كذلك الحاء و الهاء، و لكنهما يجتمعان في كلمتين، لكل واحدة معنى على حدة، كقول لبيد:

يتمادى في الذى قلت له و لقد يسمع قولى: حى هل! ينظر لسان العرب (٢/ ٧٤١).

و حكى الأزهرى عن الليث بن المظفر قال: لما أراد الخليل بن أحمد الابتداء فى كتاب العين أعمل فكره فيه، فلم يمكنه أن يبتدى من أول: اب ت ث؛ لأن الألف حرف معتل، فلما فاته أول الحروف كره أن يجعل الثانى أولاً، و هو الباء، إلا بحجة، و بعد استقصاء تدبر و نظر إلى الحروف كلها، و ذاقها، فوجد مخرج الكلام كله من الحلق، فصير أولها بالابتداء به أدخلها فى الحلق. و كان إذا أراد أن يذوق الحرف فتح فاه بألف، ثم أظهر الحرف، نحو:

أب، أت، أح، أع، فوجد العين أقصاها فى الحلق و أدخلها، فجعل أول الكتاب: العين، ثم ما قرب مخرجه منها بعد العين، الأرفع فالأرفع، حتى أتى على آخر الحروف، و أقصى الحروف كلها: العين، و أرفع منها الحاء، و لو لا بحة فى الحاء لأشبهت العين؛ لقرب مخرج الحاء من العين، ثم الهاء، و لو لا هتية فى الهاء- و قال مرة: ههه فى الهاء- لأشبهت الحاء؛ لقرب مخرج الهاء من الحاء، فهذه الثلاثة فى حيز واحد، فالعين و الحاء و الهاء و الخاء و الغين حلقية، فاعلم ذلك.

قال الخليل: العين و الحاء لا يأتلفان فى كلمة واحدة أصلية الحروف؛ لقرب مخرجيهما إلا أن يؤلف فعل من جمع بين كلمتين، مثل حى على، فيقال منه: حيعل، و الله أعلم.
ينظر لسان العرب (٤/ ٢٧٧٢).

(٢) قال سيويوه: القاف مع الكاف كقولك: الحق كلدة، الإدغام حسن و البيان حسن. و إنما أدغمت لقرب المخرجين، و أنهما من حروف اللسان، و هما متفقان فى الشدة.
ينظر الكتاب (٤/ ٢٥٢).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٢٦٠

أحد الألفاظ وَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فِي الْأَنْعَامِ [١٠١]، وَ النور [٤٥]، وَ الفرقان [٢].

الثانى خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فِي الْأَنْعَامِ [١٠٢]، وَ الرعد [١٦]، وَ الزمر [٦٢]، وَ غافر [٦٢].

الثالث: يَخْلُقُ كَمَنْ فِي النحل [١٧].

الرابع: يُنْفِقُ كَيْفَ فِي العقود [المائدة: ٦٤].

الخامس: أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ فِي فصلت: [٢١].

السادس: فِيهَا يُفَرِّقُ كُلُّ فِي الدخان [٤].

قال الحافظ - رحمه الله -: «فإن سكن ما قبلها لم يدغمها نحو: وَ فَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ [يوسف: ٧٦] و شبهه».

اعلم أنه ليس فى القرآن من هذا غير هذه الكلمة، و الله تبارك و تعالى أعلم.

واقفه الإمام على ما تقدم فى القاف.

و قد تقدم وجه التقارب بين القاف و الكاف، فأغنى عن إعادته.

إدغام الكاف فى القاف «١»

قال الحافظ رحمه الله: «و أما الكاف فأدغمها أيضا فى القاف، إذا تحرك ما قبلها».

اعلم أن جملة الوارد من هذا فى القرآن اثنان و ثلاثون موضعا:

منها فى البقرة: وَ نَقَدَّسُ لِمَكَ قَالَ [٣٠]، كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ [١١٣]، كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ [١١٨]، فَلَنَوَلِّينَكَ قَبْلَهُ [١٤٤]، مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ [٢٠٤].

و فى النساء: مِنْ عِنْدِكَ قُلْ [٧٨]، عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا [١٣٣]، يَشْتَقُّونَكَ قُلْ [١٧٦].

و في الأعراف: إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ [١٢]، وَ آلِهَتِكَ قَالَ [١٢٧].

و في الأنفال: فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا [٤٣].

و في التوبة: ذَلِكَ قَوْلُهُمْ [٣٠].

(١) قال سيبويه: و الكاف مع القاف: انهك قطنا، البيان أحسن و الإدغام حسن، و إنما كان البيان أحسن؛ لأن مخرجهما أقرب مخارج اللسان إلى الحلق، فشبّهت بالخاء مع الغين كما شبه أقرب مخارج الحلق إلى اللسان بحروف اللسان فيما ذكرنا من البيان و الإدغام. ينظر: الكتاب (٤/ ٤٥٢).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٦١

و في سورة يوسف عليه السلام: هَيْتَ لَكَ قَالَ [٢٣].

و في الإسراء: أَنْ نُهْلِكَ قُوَيْهَ [١٦].

و في الكهف: جَنَّكَ قُلْتَ [٣٩].

و في كهيعص: كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ [٩]، كَذَلِكَ قَالَ [٢١].

و في طه: بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ [١٣٠].

و في الفرقان: لَكَ قُصُورًا [١٠]، وَ كَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا [٥٤]، وَ كَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوْمًا [٦٧].

و في النمل: عَرْشِكَ قَالَتْ [٤٢]، وَ بِمَنْ مَعَكَ قَالَ [٤٧].

و في الزمر: بِكُفْرِكَ قَلِيلًا [٨].

و في غافر: هَلَكَ قُلْتُمْ [٣٤].

و في الزخرف: رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ [٧٧].

و في القتال: مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا [محمد: ١٦].

و في ق: بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ [٣٩].

و في الذاريات: مَنْ أَفْكَ قَتَلَ [٩ - ١٠]، كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ [٣٠].

و في الفجر: هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ [٥].

قال الحافظ - رحمه الله -: «فإن سكن ما قبل الكاف لم يدغمها».

أعلم أن من جملة ما ورد من هذا في القرآن ستة مواضع:

منها:

أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ [١٤٣]، إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ قَالَ [١٥٦] في الأعراف.

وَ لَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ في سورة يونس عليه السلام [٦٥]، و يس [٧٦].

وَ تَرَكُوكَ قَائِمًا في الجمعة [١١].

وَ عَلَيْنِكَ قَوْلًا في المزمل [٥].

واقفه الإمام على كل ما تقدم في الكاف إلا في قوله تعالى: وَ تَرَكُوكَ قَائِمًا [الجمعة: ١١] فإنه ذكر فيه الإدغام بخلاف، و إنما لم يدغم إذا سكن ما قبل الكاف؛ استغناء بخفه الساكن عن تخفيف الإدغام، و الله جل جلاله أعلم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٦٢

«١» قال الحافظ - رحمه الله -: «و أما الجيم فإدغامها في الشين في قوله تعالى:

أَخْرَجَ شَطَاةً [الفتح: ٢٩] و في التاء في «٢» قوله تعالى: ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ [المعارج: ٣-٤] لا غير».

اعلم أن الجيم لم تلق الشين و التاء من كلمتين في غير هذين الموضوعين.

و ذكر الإمام خلافا في ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ، و أن الإدغام رواية أبي عبد الرحمن عن أبيه، عن أبي عمرو «٣»، و لم يذكر في إدغام الحرف الأول خلافا، و التقارب الذي بين الجيم و الشين هو باتحاد «٤» المخرج، و أما مقارنة الجيم للتاء، فإنهما مشتركان في الشدة. و علل الحافظ جواز إدغام الجيم في التاء، و إن لم تكن من مخرجها، بأن الشين من مخرج الجيم و الشين متصل بما فيها من التفشى بمخرج التاء.

و هذا التعليل يقتضى أن يكون إدغام الشين في التاء أولى، لكن منع من ذلك ما كان يؤدي إليه الإدغام من إذهاب النفسى، و هو زيادة في الشين من غير أن يخلفه شيء، و قد مر في مقدمة الباب أن الشين يدغم فيه مقاربه، و لا يدغم هو في

(١) قال سيبويه: الجيم مع الشين، كقولك: ابعج شبثا، الإدغام و البيان حسنان؛ لأنهما من مخرج واحد، و هما من حروف وسط اللسان.

ينظر: الكتاب (٤/ ٤٥٢).

(٢) في ب: من.

(٣) قال السمين الحلبي: أدغم أبو عمرو الجيم في التاء، و استضعفها بعضهم من حيث إن مخرج الجيم بعيد من مخرج التاء، و أجيب عن ذلك بأنها قريبة من الشين؛ لأن النفس الذى فى الشين يقربها من مخرج التاء، و الجيم تدغم فى الشين؛ لما بينهما من التقارب فى المخرج و الصفه، فحمل الإدغام فى التاء على الإدغام فى الشين؛ لما بين الشين و التاء من التقارب. و أجيب أيضا بأن الإدغام أيضا يكون لمجرد الصفات، و إن لم يتقاربا فى المخرج، و الجيم تشارك التاء فى الاستفال و الانفتاح و الشدة.

ينظر: الدر المصون (٦/ ٣٧٤).

(٤) قال ابن منظور: و الجيم و الشين و الضاد ثلاثة فى حيز واحد، و هى من الحروف الشجرية، و الشجر: مفرج الفم، و مخرج الجيم و القاف و الكاف بين عكده اللسان، و بين اللهة فى أقصى الفم.

ينظر: اللسان (١/ ٥٢٧).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٢٦٣

مقاربه «١»، و قد لقيت الشين التاء فى مواضع من القرآن فى كلمه واحده، و ذلك فى بناء «افتعل» و ما تصرف منه نحو اشترى [التوبه: ١١١] و اشددت [إبراهيم: ١٨] و اشتملت [الأنعام: ١٤٣] و اشتمل [مريم: ٤] و يشتهون [سبأ: ٥٤] و مشتركون [الصفات: ٣٣] و لم يدغم شيء من ذلك، و الله - جل و علا - أعلم.

و قوله: «لا غير» يعطى حصر الإدغام فى هذين المثالين خاصه، و ليس فيه دلالة على أنه ليس فى القرآن غيرهما.

و يمكن أن يكون قوله: «لا- غير» حصرا لإدغام «٢» الجيم فى الشين و التاء دون غيرهما من الحروف، و المفهوم الأول أظهر، و الله - سبحانه - أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «و أما الشين فأدغمها في السين في قوله - تعالى -:

إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا [الإسراء: ٤٣] لا غير».

اعلم أن الحافظ ذكر في «التفصيل» خلافا في هذا الحرف، و كذلك ذكر الإمام أن الإظهار أرجح؛ لما في الإدغام من إذهاب التنفسي و التقاء الساكنين، و الأول حرف صحيح.

و وجه جواز الإدغام: أن إذهاب التنفسي يخلفه الصغير، و تخف الكلمة بزوال الكسرة.

و هذان التعليلان إنما يصحان إذا حمل الإدغام على ظاهره، فأما إن أخذ بمعنى الإخفاء و روم الحركة فلا يصح التعليل بما تقدم.

(١) قال سيويه: و من الحروف حروف لا تدغم في المقاربة و تدغم المقاربة فيها. و تلك الحروف: الميم، و الراء، و الفاء، و الشين ... و الشين لا تدغم في الجيم؛ لأن الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتصل بمخرج الطاء، فصارت منزلتها منها نحو من منزلة الفاء مع الباء، فاجتمع هذا فيها و التنفسي؛ فكرهوا أن يدغموها في الجيم كما كرهوا أن يدغموا الراء فيما ذكرت لك، و ذلك قولك: أفرش جبلة. و قد تدغم الجيم فيها كما أدغمت ما ذكرت لك في الراء، و ذلك: آخر شبا.

ينظر الكتاب (٤/ ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩).

(٢) في ب: إدغام.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٦٤

و لا شك أن الإخفاء أولى هربا من التقاء الساكنين، و لما تقدم من أن الشين لا تدغم في مقاربتها، و يحمل الإدغام إن ثبت على أنه شاذ؛ إذ القوانين التي «١» تقدم تقريرها إنما هي مبنية على فصيح الكلام، و قد تقدم ذكر هذا. و اعلم أنه لم تلق الشين المعجمة السين المهملة من كلمتين في غير هذا الموضع من القرآن إلا في عِلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى فِي طه [الآية: ٥]، و منع إدغامه سكون الثاني منهما.

و وجه التقارب بين الشين و السين: اتفاقهما في الهمس و الرخاوة و الاستفال، و أن في الشين التنفسي و في السين الصغير، و كلاهما زيادة في الحرف، و أن مخرج الشين من وسط اللسان و مخرج السين من طرفه فلحقه «٢» الشين بما فيه من التنفسي، و الله [تبارك] «٣» و تعالى أعلم.

إدغام الضاد في الشين

قال الحافظ - رحمه الله -: «و أما الضاد فأدغمها في الشين في قوله - تعالى -:

لِيُغْضِ شَأْنَهُمْ [النور: ٦٢] لا غير».

اعلم أن الضاد لقيت الشين في القرآن من كلمتين في ثلاثة مواضع:

أحدها: لِيُغْضِ شَأْنَهُمْ في النور [٦٢]، نص الحافظ على إدغامه، و ذكر الإمام فيه خلافا «٤».

(١) في ب: الذي.

(٢) في ب: فيلحقه.

(٣) سقط في ب.

(٤) أظهر العامة الضاد عند الشين. و أدغمها أبو عمرو فيها؛ لما بينهما من التقارب: لأن الضاد من أقصى حافة اللسان، و الشين من

وسطه. وقد استضعفت جماعة من النحويين هذه الرواية، و استبعدوها عن أبي عمرو- رأس الصناعة- من حيث إن الضاد أقوى من الشين، و لا يدغم الأ أقوى في الأضعف، و أساء الزمخشري على راويها السوسى. و قد أجاب الناس عنه، فقليل: وجه الإدغام: أن الشين أشد استطالة من الضاد، و فيها تفشى ليس فى الضاد، و فقد صارت الضاد أنقص منها، و إدغام الأنقص فى الأزيد جائز، قال: و يؤيد هذا أن سيويه حكى عن بعض العرب: (اطجع) فى (اضطجع)، و إذا جاز إدغامها فى الطاء فإدغامها فى الشين أولى.

و الخصم لا يسلم جميع ما ذكر، و مستند المنع واضح.

ينظر الباب (١٤/٤٦٤-٤٦٥).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٢٦٥

الثانى: وَ الْأَرْضِ شَيْئًا فى النحل [الآية: ٧٣]، قال الحافظ فى «التفصيل» لما ذكر الحرف الذى فى النور: «و قياسه قوله- تعالى- فى النحل: وَ الْأَرْضِ شَيْئًا» ثم قال: «و لا أعلم خلافا بين أهل الأداء فى إظهاره».

و لا فرق بينهما إلا إرادة الجمع بين اللغتين، و ذكر الإمام فيه- أيضا- الخلاف كالحرف الذى فى النور، و أن الإدغام فىهما رواية أبى شعيب عن اليزيدى.

الثالث: الْأَرْضِ شَقًّا فى عبس [٢٦]، و لا خلاف فى إظهاره؛ لخنه فتحه الضاد.

و اعلم أن الإدغام فيما ذكر ردى؛ لما فيه من التقاء الساكنين و الأول حرف صحيح، مع أن الضاد من الحروف التى لا تدغم فى مقاربتها كما تقدم إلا فيما شذ؛ لما فى إدغامها من إذهاب الجهر و الإطباق.

و لا مقارنة بين الضاد و الشين، غير أنها لاستطالتها تتصل بمخرج الشين، و الله [سبحانه] [١] أعلم.

فإن قيل: نص الحافظ على أنه لا- يعلم خلافا فى حرف النحل أنه مظهر، و نص الإمام على أن الإدغام فيه رواية أبى شعيب فكيف هذا؟

فالجواب: أنه يمكن الجمع بينهما، بأن الرواية خلاف التلاوة، كما تقرر فى باب البسمة. أو بلغ أحدهما ما لم يبلغ الآخر، و هذا التوجيه الثانى أظهر؛ لقول الحافظ: «و لا- فرق بينهما إلا- إرادة الجمع بين اللغتين» فظهر أن الحافظ لم يبلغه ما بلغ الإمام، و الله [عز و جل] [٢] أعلم.

إدغام الضاد فى الذال

و ذكر الإمام إدغام الضاد فى الذال، و جملته فى القرآن خمسة مواضع:

منها فى آل عمران: مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَابًا [الآية: ٩١].

و فى المائدة: مِّنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ [الآية: ٣٣] وَ بِيَعُضِ ذُنُوبِهِمْ [الآية: ٤٩].

و فى الملك: الْأَرْضِ ذُلُولًا [الآية: ١٥].

و فى الطارق: وَ الْأَرْضِ ذَاتِ الصُّدُوعِ [الآية: ١٢].

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى ب.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٢٦٦

و ذكر الإمام الخلاف فى حرف آل عمران، و حرف الملك، و المفهوم عنه أنه أراد الخلاف فى جملتها، و نص على أن الإظهار أكثر، و أن الإدغام رواية قاسم ابن عبد الوارث عن الدورى، عن اليزيدى، و مذهب الحافظ الإظهار فى جميعها؛ إذ فى الإدغام إذهاب

الاستعلاء و الاستطالة و التقاء الساكنين مع أن الأول حرف صحيح.

قال الحافظ: «و إنما سوغ إدغام الضاد في الشين أن التفشى قام مقام الاستطالة».

و اعلم أنه لا تقارب بين الضاد و الذال، غير أن الضاد لاستطالتها تلحق بطرف اللسان، و الذال من الطرف، كما تقدم في المخارج، الله [تبارك و تعالى] «١» أعلم.

إدغام السين في الزاي و الشين «٢»

قال الحافظ - رحمه الله -: «و أما السين فأدغمها في الزاي في قوله تعالى وَ إِذَا نُفُوسٌ زُوِّجَتْ [التكوير: ٧] لا غير، و في الشين بخلاف عنه في قوله - تعالى:

الرَّأْسُ شَيْبًا «٣» [مريم: ٤].

(١) سقط في ب.

(٢) قال ابن عصفور: و السين و الزاي، كل واحدة تدغم في الأخرى، و سواء كان الأول متحركاً أو ساكناً، و الإدغام أحسن من البيان، إلا أن الإدغام إذا كان الأول ساكناً أحسن منه إذا كان متحركاً، نحو قولك: و (لم يحبس زيد)، و (حبس زيد)، و (لم يوجز سلمة)، و (أوجز سلمة).

ثم الفاء، و لا تدغم في شيء، و تدغم فيها الباء، بقول: اذهب في ذلك ثم الباء، و هي تدغم في الفاء، كما ذكرنا. ينظر: المقرب (١٥-١٦).

(٣) و قد نص على إدغام أبي عمرو السين في الشين هاهنا ابن عادل الحنبلي، حيث قال: قوله:

وَ اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا أَي: ابيض شعر الرأس شيباً.

و في نصب (شيباً) ثلاثة أوجه:

أحدها: - و هو المشهور - أنه تمييز منقول من الفاعلية؛ إذ الأصل: اشتعل شيب الرأس، قال الزمخشري: (شبه الشيب بشواظ النار في بياضه، و انتشاره في الشعر، و فشوه فيه، و أخذه منه كل مأخذ باشتعال النار، ثم أخرجه مخرج الاستعارة، ثم أسند الاشتعال إلى مكان الشعر و منبته، و هو الرأس، و أخرج الشيب مميزاً، و لم يضيف الرأس؛ اكتفاء بعلم المخاطب: أنه رأس زكريا، فمن ثم، فصحت هذه الجملة، و شهد لها بالبلاغة).

انتهى، و هذا من استعارة محسوس لمحسوس، و وجه الجمع: الانبساط و الانتشار.

و الثاني: أنه مصدر على غير الصدر، فإن (اشتعل الرأس) معناه: (شاب).

الثالث: أنه مصدر واقع موقع الحال، أي: شائباً، أو ذا شيب.

و أدغم السين في الشين أبو عمرو.

ينظر اللباب (٧/١٣ - ٨).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٦٧

اعلم أنه لم تلق السين الزاي في القرآن على وجه يقبل الإدغام إلا في هذا الموضع خاصة و لا عبرة بسكون الواو؛ لأنه حرف مد فلا يمنع الإدغام، فأما قوله - تعالى - في الكهف نَفْسًا زَكِيَّةً [الكهف: ٧٤] فالسين منونته، و قد تقدم أن التنوين يمنع الإدغام.

و وجه مقارنة السين الزاي «١»: اشتراكهما في المخرج، و الرخاوة، و الصفير.

و أما الرَّأْسُ شَيْبًا ففيه خلاف.

وقال الإمام: «خير فيه أبو عمرو، و الإدغام أحسن؛ لثقل الضمة و الضم ثقيل، و أيضا فالإشمام ممكن فيه»، كذا قال الإمام. و اعلم أن ما استحسّن الإمام هنا من الإدغام لا يستثبت له إلا إذا سهل الهمزة فأبدلها ألفا، و هو الذى عليه جمهور الناس فى الإدغام الكبير، فأما إن أجاز تحقيق الهمزة كما حكى أبو جعفر بن البادش عن شريح فيقبح الإدغام؛ لما فيه إذ ذاك من التقاء الساكنين و الله [جل ذكره] «٢» أعلم.

فأما إن أخذ فيه بالروم فيندفع الإدغام الصحيح و ترجع المسألة إلى باب الإخفاء كما تقرر و يأتي بحول الله عز و جل. و حيث يؤخذ فيه بالإدغام الصحيح، فيقوم النفسى عوض الصفيير.

و وجه المقاربة بين الشين و السين قد تقدم فأغنى عن إعادته، و الله [جل جلاله] أعلم.

فأما قوله تعالى فى سورة يونس - عليه السلام -: لا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً [الآية]:

[٤٤] فلا خلاف فى الإظهار؛ لخنفة الفتحة و كذلك بأَسْ شَدِيداً [الحديد: ٢٥] لا- خلاف فى إظهاره حيث ورد؛ لأجل التنوين، و الله [تعالى جده] «٣» أعلم.

(١) قال ابن منظور: الصاد و السين و الزاى أسلية؛ لأن مبدأها من أسلة اللسان، و هى مستدق طرف اللسان، و هذه الثلاثة فى حيز واحد، و السين من الحروف المهموسة، و مخرج السين بين مخرجى الصاد و الزاى، قال الأزهرى: لا تأتلف الصاد مع السين و لا مع الزاى فى شىء من كلام العرب.

ينظر: اللسان (٣/ ١٩٠٤).

(٢) فى ب: تعالى.

(٣) سقط فى ب.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٢٦٨

إدغام الدال فى خمسة أحرف «١»

قال الحافظ - رحمه الله -: «و أما الدال فأدغمها إذا تحرك ما قبلها فى خمسة أحرف».

اعلم أن مجموع الحروف التى تدغم فيها الدال من هذا الباب عشرة، و هى أوائل كلمات «٢» البيت:

شَطَّتْ سعاد زمانا ثم تيمها ذكرى صديق جزته ظلمها ضررا و هذه الحروف تنقسم قسمين: قسم لقيته الدال بعد سكون خاصة، و قسم لقيته تارة بعد الحركة، و تارة بعد السكون.

القسم الأول: خمسة أحرف و هى: الضاد، و الجيم، و الزاى، و الظاء، و التاء، فيدغم الدال فى هذه الأحرف الخمسة بشرط أن تكون حركة الدال ضمة أو كسرة.

أما الضاد: فلقيتها الدال على الشرط المذكور فى ثلاثة مواضع لا غير، منها مِنْ بَعْدِ ضَرَاءَ فى سورة يونس - عليه السلام - [الآية: ٢١] و فصلت [٥٠] و مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ فى الروم [الآية: ٥٤] اتفق الحافظ و الإمام على الإدغام.

و أما الجيم فلقيتها الدال على ما تقدم من الشرط فى موضعين:

أحدهما: فى البقرة داوُدُ جالوت [الآية: ٢٥١].

و الثانى: فى فصلت دارُ الخلدِ جزاء [الآية: ٢٨].

اتفق الحافظ و الإمام على الإدغام.

و أما الزاى فلقيتها الدال على الشرط المتقدم فى موضعين:

أحدهما: في الكهف: تُرِيدُ زَيْنَةَ [الآية: ٢٨].

و الثاني: في النور: يَكَادُ زَيْتُهَا [الآية: ٣٥].

اتفق الحافظ و الإمام على الإدغام.

(١) قال ابن عصفور: الطاء و الدال و التاء و الظاء و الذال و الثاء، كل واحد منها يدغم في الخمسة الباقية، و تدغم الخمسة فيه، و تدغم أيضا الستة في الصاد و الجيم و الشين و الضاد و الزاي و السين، إلا أن الإدغام في جميع ذلك إذا كان الأول ساكنا، أحسن منه إذا كان متحركا.

و الإدغام على كل حال أحسن من البيان.

ينظر: (١٥) / (١٥).

(٢) في ب: كلم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٦٩

و أما قوله - تعالى - : داوُدَ زَبُورًا فِي النِّسَاءِ [١٦٣]، و في الإسراء [٥٥].

فمذهب الحافظ الإظهار فيهما؛ لأن الدال مفتوحة.

و ذكر الإمام فيهما الوجهين و أن الإدغام رواية قاسم عن الدوري، عن اليزيدي، عن أبي عمرو، و أن الإظهار [أحسن و أكثر] «١». و أما الطاء فلقيتها الدال على ما تقدم في ثلاثة مواضع، منها يُرِيدُ ظُلْمًا فِي آلِ عِمْرَانَ [الآية: ١٠٨]، و غَافِرٍ [الآية: ٣١] و مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ فِي الْمَائِدَةِ [الآية: ٣٩].

اتفق الحافظ و الإمام على الإدغام.

و أما التاء [فلقيتها] «٢» الدال على الشرط في موضعين:

أحدهما: يُرِيدُ ثَوَابَ فِي النِّسَاءِ [١٣٤].

و الثاني: لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ فِي الإسراء [١٨].

اتفق «٣» الحافظ و الإمام على الإدغام فيهما.

القسم الثاني: الذي لقيته الدال بعد حركة و بعد سكون الخمسة الباقية، و هي:

الشين، و التاء، و الصاد، و السين، و الذال، و يشترط إذا سكن ما قبل الدال و لقيت واحدا من هذه الأحرف أن تكون حركة الدال ضمة أو كسرة على ما تقدم، إلا إذا لقيت التاء فإنه يدغمها فيها، سواء كانت محرقة بالفتح، أو بالكسر «٤» أو بالضم، و كذلك يصنع «٥» إذا تحرك ما قبل الدال.

فأما الشين فلقيتها الدال بعد حركة في موضعين و هما: وَ شَهِدَ شَاهِدًا فِي سُورَةِ يُوسُفَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - [الآية: ٢٦] و الْأَحْقَافِ [الآية: ١٠].

اتفق الحافظ و الإمام [على الإدغام] «٦» فيهما؛ لتحرك ما قبل الدال.

و لقيتها بعد سكون في موضعين أيضا:

أحدهما: أَوْ أَرَادَ سُكُورًا فِي الْفِرْقَانِ [الآية: ٦٢].

(١) في ب: أكثر و أحسن.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: و اتفق.

(٤) في أ: و بالكسر.

(٥) في أ: يضع.

(٦) سقط في أ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٧٠

و الثاني: داوُدُ شُكْرًا في سبأ [الآية: ١٣].

مذهب الحافظ الإظهار فيهما؛ لخفة الفتحة و سكون ما قبلها، و ذكر الإمام الوجهين، و أن الإظهار أحسن و أكثر.

و أما التاء: فلقيتها الدال بعد الحركة في قوله - تعالى - : في الْمَسَاجِدِ تَلْكَ في البقرة خاصة [١٨٧]، و لقيتها بعد السكون في أربعة مواضع:

أحدها: في المائدة: مِنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ [الآية: ٩٤].

الثاني «١»: في التوبة: (كاد تزيع) «٢» [الآية: ١١٧].

(١) في أ: و الثاني.

(٢) هي قراءة غير حمزة و حفص عن عاصم، قال السمين الحلبي في الدر المصون:

قوله: (كَادَ يَزِيغُ) قرأ حمزة، و حفص عن عاصم (يزيغ) بالياء من تحت، و الباوق بالتاء من فوق. فالقراءة الأولى يحتمل أن يكون اسم (كاد) ضمير شأن، و (قلوب) مرفوع ب (يزيغ)، و الجملة في محل نصب خبرا لها، و أن يكون اسمها ضمير (القوم)، أو (الجمع) الذي دل عليه ذكر (المهاجرين و الأنصار)؛ و لذلك قدره أبو البقاء، و ابن عطية: (من بعد ما كاد القوم).

و قال الشيخ - أي أبو حيان - في هذه القراءة: (فتعين أن يكون في (كاد) ضمير الشأن، و ارتفاع (قلوب) ب (يزيغ)؛ لامتناع أن يكون (قلوب) اسم (كاد)، و (يزيغ) في موضع الخبر؛ لأن النية به التأخير، و لا يجوز: من بعد ما كاد قلوب يزيغ، بالياء).

قلت: لا يتعين ما ذكر في هذه القراءة؛ لأنه يجوز أن يكون اسم (كاد) ضميرا عائدا على (الجمع)، و (القوم)، و الجملة الفعلية خبرها، و لا محذور يمنع ذلك من ذلك. و قوله:

لامتناع أن يكون (قلوب) اسم (كاد)، يعني أنا لو جعلنا (قلوب) اسم (كاد) لزم أن يكون (يزيغ) خبرا مقدما؛ فيلزم أن يرفع ضميرا عائدا على (قلوب)، و لو كان كذلك لزم تأنيث الفعل؛ لأنه حينئذ مسند إلى ضمير مؤنث مجازي؛ لأن جمع التكسير يجري مجرى المؤنث مجازا.

و أما قراءة التاء من فوق فيحتمل أن يكون في (كاد) ضمير الشأن، كما تقدم، و (قلوب) مرفوع ب (تزيغ)، و أنت لتأنيث الجمع، و أن يكون (قلوب) اسمها، و (تزيغ) خبر مقدم، و لا محذور في ذلك؛ لأن الفعل قد أنت.

قال الشيخ: و على كل واحد من هذه الاعراب الثلاثة إشكال، على ما تقرر في علم النحو من أن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا مضارعا رافعا ضمير اسمها، فبعضهم أطلق، و بعضهم قيد بغير (عسى) من أفعال المقاربة، و ألا يكون سببا، و ذلك بخلاف (كان)؛ فإن خبرها يرفع الضمير و السببي لاسم (كان)، فإذا قدرنا فيها ضمير الشأن كانت الجملة في موضع نصب على الخبر، و المرفوع ليس ضميرا يعود على اسم (كاد)، بل و لا سببا له.

و هذا يلزم في قراءة الياء أيضا. و أما توسط الخبر فهو مبنى على جواز مثل هذا التركيب في مثل: كان يقوم زيد، و فيه خلاف، و الصحيح: المنع و أما الوجه الأخير فضعيف -

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٧١

الثالث: في النحل بَعَدَ تَوَكِيدِهَا [الآية: ٩٤].

الرابع «١»: في الملك: تَكَادُ تَمَيَّزُ [الآية: ٨].

اتفق الحافظ و الإمام على الإدغام في المواضع الخمسة، و ذكر الإمام الإدغام في كَادَ يَزِيغُ و بَعَدَ تَوَكِيدِهَا من رواية أبي عبد الرحمن، عن أبيه عن أبي عمرو، و من رواية عبد الوارث عنه.

و قال: «و كان يجب ألا يدغم؛ لأن الدال مفتوحة، و قد شرط ألا يدغم الحرف المفتوح بعد الساكن في مقاربه إِنْ قَالَ رَبِّ [مريم: ١٠] حيث وقع» ثم قال:

«و الإدغام في كَادَ يَزِيغُ أحسن منه في بَعَدَ تَوَكِيدِهَا إذ الساكن في (كاد) حرف مد فجاز لقيه للساكن، و الساكن في (بعد) حرف صحيح.

ثم اتفق الحافظ و الإمام على أن الذي سوغ الإدغام فيهما اتحاد المخرج، و الله أعلم.

و أما الصاد: فلقيتها الدال بعد الحركة في موضعين:

أحدهما: نَفَقَدُ صَوَاعَ في سورة يوسف عليه السلام [الآية: ٧٢].

– جدا، من حيث أضمر في (كاد) ضميرا، ليس له على من يعود إلا بتوهم، و من حيث يكون خبر (كاد) رافعا سببيا.

قلت: كيف يقول: و الصحيح المنع؟! و هذا التركيب موجود في القرآن، كقوله تعالى:

مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ، و كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا، و في قول امرئ القيس:

و إن تك قد ساءت تك منى خليقة.... فهذا التركيب واقع لا محالة. و إنما اختلفوا في تقديره: هل من باب تقديم الخبر، أم لا؟ فمن منع؛ لأنه كباب المبتدأ و الخبر الصريح، و الخبر الصريح متى كان كذلك امتنع تقديمه على المبتدأ؛ لثلا يلتبس بباب الفاعل، فكذلك بعد نسخه، و من أجاز فلا من اللبس.

ثم قال الشيخ: و يخلص من هذه الإشكالات اعتقاد كون (كاد) زائدة، و معناها مراد، و لا عمل لها إذ ذاك في اسم و لا خبر، فتكون مثل (كان) إذا زيدت، يراد معناها، (و لا عمل لها)، و يؤيد هذا التأويل قراءة ابن مسعود (من بعد ما زاغت) بإسقاط (كاد)، و قد ذهب الكوفيون إلى زيادتها في قوله تعالى: (لم يكذبها) مع تأثرها بالعامل، و عملها فيما بعدها، فأحرى أن يدعى زيادتها، و هي ليست عاملة و لا معمولة.

قلت: زيادتها أباه الجمهور، و قال به من البصريين الأخصش، و جعل منه (أكاد أخفيها).

و قرأ الأعمش، و الجحدري: (تزيغ) بضم التاء، و كأنه جعل (أزاغ)، (و زاغ)، بمعنى.

و قرأ أبي: (كادت) بقاء التانيث.

ينظر الدر المصون (٣/ ٥٠٩ - ٥١٠).

(١) في أ: و الرابع.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٧٢

و الثاني: في مَقْعِدِ صِدْقٍ فِي الْقَمَرِ [الآية: ٥٥].

و لقيتها بعد السكون في موضعين:

أحدهما: فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا فِي كَهَيْعِصِ [مريم: ٢٩].

و الثاني: و مِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فِي النُّورِ [الآية: ٥٨].

اتفق الحافظ و الإمام على الإدغام في الأربعة.

و أما السين: فلقيتها بعد الحركة في موضع واحد و هو عَدَدَ سِتِينَ في المؤمنين [الآية: ١١٢]، و لقيتها بعد السكون في ثلاثة مواضع و هي: في الْأَصْفَادِ سِرَابِيلُهُمْ في سورة إبراهيم صلى الله عليه و سلم [الآيتان: ٤٩ - ٥٠] و كَيْدُ سَاحِرٍ في طه [الآية: ٦٩] و يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ [النور: ٤٣].

و أغفل الحافظ في «التيسير» الحرف الذي في طه، و ذكره في «التفصيل».

اتفق الحافظ و الإمام في المواضع الأربعة، و زاد الإمام موضعا خامسا و هو قوله - تعالى -: لِدَاوُدَ سَلِيمَانَ في ص [الآية: ٣٠] فأخذ فيه بالإدغام و مذهب الحافظ الإظهار؛ لأن الدال مفتوحة.

و أما الدال: فلقيتها الدال بعد الحركة في موضع واحد و هو قوله - تعالى -:

وَ الْقَلْبِ يَدٌ ذَلِكْ في المائدة [الآية: ٩٧]، و لقيتها بعد السكون في خمسة عشر موضعا منها: مِنْ بَعْدِ ذَلِكْ في ثلاثة مواضع من البقرة: [الآيات: ٥٢، ٦٤، ٧٤] و في موضعين من آل عمران [٩٤، ٩٥] و سورة يوسف - عليه السلام - [٤٧، ٤٨] و النور [٥، ٥٥] و في موضع [واحد] «١» من المائدة [٤٣]، و التوبة [٢٧] و النحل [١١٩].

و منها الْمَرْفُودُ ذَلِكْ في سورة هود صلى الله عليه و سلم [٩٩، ١٠٠].

و مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكْ في الفتح [الآية: ٢٩] و الْوُدُودُ ذُو الْعَرْشِ في البروج [الآيتان: ١٤، ١٥].

اتفق الحافظ و الإمام على الإدغام في هذه المواضع الخمسة عشر، و زاد الإمام موضعا آخر و هو قوله تعالى: - داوُدَ ذَا الْأَيْدِ في ص [الآية: ١٧] فذكر فيه الخلاف، و أن الإدغام رواية أبي عبد الرحمن، عن أبيه عن أبي عمرو، و رواية قاسم ابن عبد الوارث، عن أبي عمرو، و الله أعلم.

(١) سقط في ب.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٧٣

و قول الحافظ في هذا الفصل يآثر الأمثلة: «لا غير» يقتضى حصر الإدغام فيما ذكر من الأمثلة، و ليس يقتضى نفى نظائر تلك الأمثلة من القرآن مع أنه ليس في القرآن غير ما ذكر، و الله تعالى أعلم.

و لو قال يآثر تلك الأمثلة: «و ليس في القرآن غيرها» بدل قوله: «لا غير»، لكان أتم في إفادة الحصر.

و قوله في الثاني: «قوله: مِنْ الصَّيِّدِ تَنَالَهُ [المائدة: ٩٤] و تَكَادُ تَمَيِّزُ [الملك: ٨] لا - غير»، لا - ينتقض بقوله في آخر الفصل كَادَ يَزِيغُ [التوبة: ١١٧] و بَعْدَ تَوَكِّيْدِهَا [النحل: ٩١]؛ لأنه تكلم أولا فيما إذا كان الدال مضموما أو مكسورا فصح قوله: «لا غير» بعد المثالين.

و قوله في السين: في الْأَصْفَادِ سِرَابِيلُهُمْ [إبراهيم: ٤٩، ٥٠] و يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ [النور: ٤٣]، ثم قال: «لا غير».

قد تقدم أنه أغفل موضعا ثالثا و هو: كَيْدُ سَاحِرٍ [طه: ٦٩] و أثبت في «التفصيل». و قوله: «و كان ابن مجاهد لا يرى الإدغام في الحرف الثاني» يعنى به دارُ الْخُلْدِ جَزَاءً [فصلت: ٢٨]، و سماه ثانيا؛ لأن قبله داوُدُ جَالُوتَ [البقرة: ٢٥١] و ظاهر هذا القول تخصيص هذا الحكم بهذا الحرف، و لا - معنى له؛ و إنما مراده - و الله أعلم - أنه لا - يرى الإدغام في هذا الحرف، و ما كان مثله مما قبل الدال فيه حرف ساكن صحيح فينسحب الحكم على قوله - تعالى - بعد: مِنْ بَعْدِ ذَلِكْ [آل عمران: ٨٩] و مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ [المائدة: ٣٩] و فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا [مريم: ٢٩] و وَمِنْ بَعْدِ صَيْلَةِ الْعِشَاءِ [النور: ٥٨] و مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ [فصلت: ٥٠] و مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ [الروم: ٥٤]؛ إذ الساكن في جميعها قبل الدال حرف صحيح، و هذا المعنى من العموم لهذه الأمثلة قصده الحافظ بقوله: «و هذا و ما أشبهه عند النحويين و الحدائق من المقرئين إخفاء».

يريد بالإخفاء: تضعيف الصوت بالحركة حتى ينتقل عن التحقيق إلى الروم؛ فلا يكون الإدغام صحيحا؛ لأن بقاء بعض الحركة في منع الإدغام، كتتحقيق الحركة، و يندفع بذلك التقاء الساكنين؛ فيكون تسميته إدغاما على وجه المسامحة لشبهه «١»

(١) في ب: لتشبهه.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٧٤

بالإدغام، و الله - تعالى - أعلم.

و يبقى «١» على الحافظ ما إذا كان الحرف محركا بالفتح و قبله حرف ساكن صحيح؛ فإنه لا يصح فيه الروم عند القراء، فلا بد أن يكون الإدغام صحيحا، فيلزم التقاء الساكنين، و الله تبارك و تعالى أعلم.

إدغام التاء في عشرة أحرف «٢»

قال الحافظ - رحمه الله -: «و أما التاء فأدغمها ما لم تكن اسم المخاطب في عشرة أحرف».

(١) في أ: ينبغي.

(٢) تعرض سيبويه لإدغام التاء عند حديثه في باب الإدغام في حروف طرف اللسان و الثنايا، فقال: هذا باب الإدغام في حروف طرف اللسان و الثنايا:

الطاء مع الدال كقولك: اضبّد لما؛ لأنهما مع موضع واحد، و هي مثلها في الشدة إلا أنك قد تدع الإطباق على حاله فلا تذهب؛ لأن الدال ليس فيها إطباق، فإنما تغلب على الطاء؛ لأنها من موضعها، و لأنها حصرت الصوت من موضعها كما حصرت الدال. فأما الإطباق فليست منه في شيء، و المطبق أفشى في السمع، و رأوا إجحافا أن تغلب الدال على الإطباق و ليست كالطاء في السمع. و مثل ذلك إدغامهم النون فيما تدغم فيه بغنة.

و بعض العرب يذهب الإطباق حتى يجعلها كالدال سواء، أرادوا ألا تخالفها إذ آثروا أن يقلبوها دالا، كما أنهم أدغموا النون بلا غنة. و كذلك الطاء مع التاء. إلا أن إذهاب الإطباق مع الدال أمثل قليلا؛ لأن الدال كالطاء في الجهر و التاء مهموسة. و كلّ عربي. و ذلك انقثوءما، تدغم.

و تصير الدال مع الطاء طاء، و ذلك: انقطالبا. و كذلك التاء، و هو قولك: انعطالبا؛ لأنك لا تجحف بهما في الإطباق و لا في غيره.

و كذلك التاء مع الدال، و الدال مع التاء؛ لأنه ليس بينهما إلا الهمس و الجهر، ليس في واحد منهما إطباق و لا استطالة و لا تكرير.

و مما أخلصت فيه الطاء تاء سماعا من العرب، قولهم: حثّهم، يريدون: حطّهم.

و التاء و الدال سواء كل واحدة منهما تدغم في صاحبتهما حتى تصير التاء دالا و الدال تاء؛ لأنهما من موضع واحد، و هما شديدتان

ليس بينهما شيء إلا الجهر و الهمس، و ذلك قولك: انعدّلاما، و انقتلك، فتدغم.

و لو بينت، فقلت: اضبط دلاما، و اضبط تلك، و انقد تلك، و انعت دلاما - لجاز. و هو يثقل التكلم به؛ لشدتهم، و للزوم اللسان

موضعهم لا يتجافى عنه.

فإن قلت: أقول: اصحب مطرا، و هما شديدتان، و البيان فيهما أحسن؟ فإنما ذلك لاستعانة الميم بصوت الخياشيم، فصارعت النون. و

لو أمسكت بأنفك لرأيتها بمنزلة ما قبلها.

ينظر الكتاب (٤/ ٤٦٠ - ٤٦١).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٧٥

قد تقدم أن التاء لقيت في القرآن أحد عشر حرفا، و ذكر منها [هنا] «١» عشرة، و ترك الدال؛ لأنها لم تلقها الدال من كلمتين إلا و

التاء ساكنة نحو فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَا [الأعراف: ١٨٩] على ما أذكره في باب الإدغام الصغير بحول الله عز و جل.

واعلم أن الحروف التي تدغم فيها التاء في هذا الباب عشرة و هي: الطاء، و جملة الحروف التي تدغم فيها الدال سوى التاء، و قد ذكرت المواضع التي لقيت التاء فيها شيئاً من هذه الحروف، و هي ضمير المتكلم فأغنى عن إعادته.

ثم إن التاء التي تدغم في هذا الباب إنما هي أبداً تاء التانيث، إما في المفرد نحو و الْأَخِرَةُ [الأعلى: ١٧] و إما في الجمع المؤنث السالم نحو الصَّالِحَاتِ [البقرة: ٢٥] إلا في موضعين، فإن التاء فيهما لام الكلمة:

أحدهما: المَمَاتِ في الإسراء [الآية: ٧٥].

و الثاني: المَمُوتِ في العنكبوت [الآية: ٥٧].

و إلا ثلاثة مواضع فإن التاء فيها عين الكلمة و هي: و لَتَأْتِ طَائِفَةٌ في النساء [الآية: ١٠٢]، و وَ آتِ ذَا الْقُرْبَى في الإسراء [الآية: ٢٦]، و الروم [الآية: ٣٨].

و هذه المواضع الثلاثة من المعتل؛ لأنه حذف لام الكلمة من وَ آتِ لِبْنَاءِ الْأَمْرِ، و حذف من وَ لَتَأْتِ لِلجَزْمِ، و الله - تبارك اسمه - أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله - «في الطاء».

اعلم أن التاء لقيت الطاء في القرآن في أربعة مواضع و هي الصَّلَاةَ طَرْفِي في سورة هود - عليه السلام - [١١٤] و الصَّالِحَاتِ طُوبَى في الرعد [٢٩] و الْمَلَائِكَةَ طَبِيبِينَ في النحل [٣٢].

اتفق الحافظ و الإمام على الإدغام في هذه الثلاثة.

و الرابع و لَتَأْتِ طَائِفَةٌ في النساء [الآية: ١٠٢] ذكره الإمام بالإدغام، و ذكره الحافظ بالوجهين.

و ذكر في «التفصيل» أن ابن مجاهد كان يدغم، ثم رجع إلى الإظهار في آخر عمره.

و وجه الإدغام الهرب من ثقل الكسر، مع أن أبا عمرو لم يستثنه، كذا قال الحافظ.

و وجه الإظهار: الاستغناء بحذف لامها عن تخفيف الإدغام، و الله - جل

(١) سقط في أ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٧٦

و علا - أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله - «و في الذال».

اعلم أن التاء لقيت الذال في أحد عشر موضعاً، منها في آل عمران الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ [الآية: ١١٢]، و في سورة هود - عليه السلام - الْأَخِرَةُ ذَلِكَ [الآية: ١٠٣]، و السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ [١١٤]، و في الحج و الْأَخِرَةَ ذَلِكَ [١١]، و في الصافات فَالْتَالِيَاتِ ذِكْرًا [الآية: ٣]، و في غافر رَفِيعِ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ [الآية: ١٥]، و مَنَ الطَّيِّبَاتِ ذِكْرًا [الآية: ٦٤]، و في الذاريات و الذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا [الآية: ١] و في المرسلات فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا [الآية: ٥] اتفق الحافظ و الإمام على الإدغام في جميع ما تقدم.

فأما قوله - تعالى -: وَ آتِ ذَا الْقُرْبَى في الإسراء [الآية: ٢٦] و الروم [الآية: ٣٨] - ففيه الوجهان.

قال الإمام: «و الإظهار أحسن؛ لقله حروف الكلمة، و وجه الإدغام كسر التاء، و ذكر الحافظ أنه قرأه بالوجهين.

قال الحافظ - رحمه الله -: «و في التاء».

اعلم أن التاء لقيت التاء في ستة عشر موضعاً:

منها في البقرة: بِالْبَيِّنَاتِ تُمْ [٩٢].

و في آل عمران: الْقِيَامَةُ تُمْ في موضعين [٥٥، ١٦١] و التُّبُوَّةُ تُمْ [٧٩]، و الْأَخِرَةُ تُمْ [١٥٢].

و في المائدة: بِالْيَيْنَاتِ ثُمَّ [٣٢]، و الآياتِ ثُمَّ [٧٥]، و الصَّالِحَاتِ ثُمَّ [٩٣].

و في الأنعام: الآياتِ ثُمَّ [٤٦]، و في الأعراف: السَّيِّئَاتِ ثُمَّ [١٥٣]، و في الإسراء: الْمَمَاتِ ثُمَّ [٧٥]، و في النور: الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ [٤]، و في العنكبوت: الْمُؤْتِ ثُمَّ [٥٧]، و في الأحزاب [٤٩]، و في البروج [١]: الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ.
قال الحافظ: «و في الضاد في قوله: وَ الْعَادِيَاتِ ضَبْحًا [العاديات: ١] لا غير».
و هذا كالذي قبله ليس في القرآن غيره.

قال الحافظ: «و في الشين».

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٧٧

اعلم أن التاء لقيت الشين في قوله تعالى:

في الحج: السَّاعَةَ شَيْءٌ عَظِيمٌ [١] و في النور بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ في موضعين [٤، ١٣].

و اتفق الحافظ و الإمام على الإدغام.

فأما قوله- تعالى-: لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا إِمْرًا [الكهف: ٧١] ففيه الوجهان من طريق الحافظ و الإمام، و الإظهار أكثر؛ لذهاب عين الكلمة، و وجه الإدغام: ثقل الكسر، و لا يصح إلا مع تسهيل الهمزة، أو روم الحركة على قول من أجاز تحقيق الهمزة، و لم يثبت إدغام التاء التي هي ضمير إلا في هذا الموضع الواحد، فأما في الموضعين من الكهف [الآيتان: ٧١، ٧٤] فلا خلاف في الإظهار فيهما؛ لخفة فتحة التاء، و الله- عز و جل- أعلم.

قال الحافظ: «و في الجيم».

اعلم أن التاء لقيت الجيم في سبعة عشر موضعا منها في المائدة: الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ [الآية: ٩٣]، و في التوبة [٧٢]، و الفتح [٥] وَ الْمُؤْمِنَاتِ جَنَاتٍ.

و في سورة يونس عليه السلام السَّيِّئَاتِ جَزَاءٌ [٢٧]، و في الرعد الثَّمَرَاتِ جَعَلَ [٣]، و في سورة إبراهيم عليه السلام [٢٣]، و القتال [١٢]، و موضعين من الحج [١٤، ٢٣] الصَّالِحَاتِ جَنَاتٍ، و في الإسراء الآخِرَةَ جِئْنَا [١٠٤]، و في النور مائةً جَلَدَةً [٢]، و في الشعراء مِنْ وَرَثَتِهِ جِبَّةَ النَّعِيمِ [٨٥]، و في فاطر العِزَّةَ جَمِيعًا [١٠]، و في الزمر الشَّفَاعَةَ جَمِيعًا [٤٤]، و في غافر لِحَزْنِهِ جَهَنَّمَ [٤٩]، و في الواقعة وَ تَصْلِيئُهُ جَجِيمٍ [٩٤]، و في «لم يكن» الْبَرِيَّةِ جَزَأَوْهُمْ [البينة: ٧، ٨].

اتفق الحافظ و الإمام على الإدغام في جميعها.

قال الحافظ: «و في السين»:

اعلم أن التاء لقيت السين في أربعة عشر موضعا:

منها في النساء الصَّالِحَاتِ سُنِّدْخِلُهُمْ في موضعين [٥٧، ١٢٢].

و في الأعراف [١٢]، و الشعراء [٤٦] السَّحْرَةَ سَاجِدِينَ، و في التوبة أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا [٤٩]، و في النحل الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ [٥٧]، و في «كهيعص» الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ [مريم: ٩٦]، و في طه السَّحْرَةَ سَجْدًا [٧٠]، و في

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٧٨

الفرقان: بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا [١١]، و في القصص الْخَيْرَةَ سُبْحَانَ اللَّهِ [٦٨]، و في الجاثية الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ [٢١]، و في النازعات وَ السَّابِحَاتِ سَبِّحًا فَالسَّابِقَاتِ سَبِّحًا [٣، ٤].

اتفق الحافظ و الإمام على الإدغام في جميع ما ذكر.

و الخامس عشر: الرَّكَاةُ ثُمَّ في البقرة [٨٣].

و السادس عشر: التَّوْرَةَ ثُمَّ في الجمعة [٥].

قال الحافظ: «فابن مجاهد لا يرى إدغامه؛ لخفة الفتحة، وقرأته بالوجهين» فأفرد الضمير وهو يعنى الحرفين، وكأنه أعاد الضمير على ما ذكر، ولو ثناه في الموضعين لكان أحسن.

وذكر الإمام الخلاف في حرف البقرة وأن الإظهار أحسن؛ لأن التاء مفتوحة ولا تقدر على الإشمام «١» فيها، ثم قال: والإدغام فيها جائز؛ لأن الساكن الأول فيها حرف مد ولين، ثم ذكر أن الإدغام رواية ابن جبير، ومحمد بن عمرو بن رومي، عن اليزيدي، عن أبي عمرو، ورواية قاسم بن عبد الوارث، عن أبي عمر، عن اليزيدي، عن أبي عمرو.

(١) الإشمام: روم الحرف الساكن بحركة خفيفة لا يعتد بها ولا تكسر وزنا؛ ألا ترى أن سيبويه حين أنشد:

متى أنام لا يؤرقنى الكرى مجزوم القاف، قال بعد ذلك: وسمعت بعض العرب يشمها الرفع، كأنه قال: متى أنام غير مؤرق؟.

التهديب: والإشمام أن يشم الحرف الساكن حرفا كقولك في الضمة: هذا العمل، وتسكت، فتجد في فيك إشماما للام لم يبلغ أن يكون واوا، ولا تحريكا يعتد به، ولكن شمة من ضمة خفيفة، ويجوز ذلك في الكسر والفتح أيضا.

الجوهري: وإشمام الحرف أن تشمه الضمة أو الكسرة، وهو أقل من روم الحركة؛ لأنه لا يسمع، وإنما يتبين بحركة الشفة؛ قال: ولا يعتد بها حركة لضعفها، والحرف الذى فيه الإشمام ساكن أو كالسكن مثل قول الشاعر:

متى أنام لا يؤرقنى الكرى ليلا ولا أسمع أجراس المطى قال سيبويه: العرب تشم القاف شيئا من الضمة، ولو اعتدلت بحركة الإشمام لانكسر البيت، وصار تقطيع: رقى الكرى، متفاعلا، ولا يكون ذلك إلا فى الكامل، وهذا البيت من الرجز.

ينظر اللسان (٤/ ٢٣٣٣ - ٢٣٣٤).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٢٧٩

قال الحافظ - رحمه الله -: «و فى الظاء فى قوله تعالى الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي فِي النِّسَاء [٩٧]، والنحل [٢٨] لا غير».

اعلم أن التاء إنما لقيت الظاء فى هذين الموضعين خاصة، وقوله: «لا غير» ظاهر فى حصر الإدغام فى هذين الموضعين دون نفي النظائر على ما تقدم، والله جل علاه أعلم.

و فى التكوير الْمُؤُودَةُ سُئِلَتْ [٨].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام فى جميعها، فأما قوله تعالى وَ لَمْ يُؤْتِ سَبْعَةً [البقرة: ٢٤٧] فلا خلاف فى إظهاره؛ لنقص الكلمة، و خفة الفتحة، وقد تقدم ذكره والله [لا إله غيره] «١» أعلم.

قال الحافظ: «و فى الصاد»، وذكر ثلاثة مواضع:

الأول: فى الصافات [٢] «١».

والثانى: فى النساء [٩٠].

والثالث: فى العاديات [٣] «٣»، وليس فى القرآن غيرها.

قال الحافظ: «و فى الزاى»، وذكر ثلاثة مواضع:

الأول: فى النمل [٤].

والثانى: فى الصافات [٢] «٤».

والثالث: فى الزمر [٧٣]، وليس فى القرآن غيرها، والله [جل و علا] «٥» أعلم.

و اتفق الحافظ والإمام على إدغامها.

قال الحافظ: «و أما الذال فأدغمها فى السين فى قوله: فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فى موضعين» يعنى فى الكهف [الآيتان: ٦١، ٦٣]، «و فى الصاد: فى

قوله: مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً» يعنى فى «قل أوحى» [الجن: ٣].

اتفق الحافظ و الإمام على الإدغام في الثلاثة، و ليس في القرآن غيرها.

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: و الصفات.

(٣) في ب: و العاديات.

(٤) في ب: و الصفات.

(٥) في ب: تعالى.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٨٠

قال الحافظ: «و أما التاء فأدغمها في خمسة أحرف».

[هذه الخمسة] «١» هي الأوائل من قولك: «ذهب ضر تائب سجد شكرا».

قال: «في الذال «٢» من قوله - تعالى -: وَ الْحَرْثِ ذَلِكْ» هو في آل عمران [الآية: ١٤]، و ليس في القرآن غيره.

قال: «و في التاء من قوله - تعالى -: حَيْثُ تُؤْمَرُونَ» هو في الحجر [الآية: ٦٥] «و الْحَيْدِثِ تَعَجَّبُونَ فِي و «النجم» [الآية: ٥٩] و ليس في

القرآن غيرهما».

قال: «و في الشين».

اعلم أن التاء «٣» لقيت الشين «٤» في خمسة مواضع منها: حَيْثُ شِئْتُمَا و حَيْثُ شِئْتُمُ الْبَقْرَةَ [٣٥، ٥٨] و الأعراف [١٩، ١٦١] و الخامس:

ثَلَاثِ شُعَبٍ فِي الْمُرْسَلَاتِ [الآية: ٣٠].

قال: «و في السين».

اعلم أن التاء لقيت السين في أربعة مواضع منها في النمل و وَرَثَ سَيْلِيمَانَ [الآية: ١٦]، و في الطلاق مِنْ حَيْثُ سَيَكُنْتُمْ [الآية: ٦] و في

«ن» الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ [الآية: ٤٤]، و في المعارج مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا [الآية: ٤٣].

قال: «و في الضاد في قوله - تعالى -: حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ فِي الدَّارِيَاتِ [الآية: ٢٤]، و ليس في القرآن غيره».

اتفق الحافظ و الإمام على إدغام التاء في جميع ما تقدم، و الله - جل و علا - أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «و أما الرء فأدغمها في اللام».

(١) سقط في أ.

(٢) قال سيويه في بيان إدغام التاء في الذال: و الذال و التاء كل واحدة منهما من صاحبها منزلة الدال و التاء، و ذلك قولك: خثابتا و

ابعدلك، أي: خذ ثابتا، و ابعث ذلك - و البيان فيهن أمثل منه في الصاد و السين و الزاي. لأن رخاوتهن أشد من رخاوتهن لانحراف

طرف اللسان إلى طرف الثنايا و لم يكن له رد. و الإدغام فيهن أكثر و أجود؛ لأن أصل الإدغام لحروف اللسان و الفم، و أكثر حروف

اللسان من طرف اللسان و ما يخالط طرف اللسان، و هي أكثر من حروف الثنايا.

ينظر الكتاب (٤/ ٤٦٢).

(٣) في أ: التاء.

(٤) في أ: السين.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٨١

اعلم أنه إنما يدغم الرء في اللام على تفصيل «١»، و هو أنها إن تحرك ما قبلها فيدغمها في اللام سواء كانت هي متحركة بالفتح أو

بالكسر أو بالضم، فأما إن سكن ما قبلها فلا يدغمها إلا أن تكون هي متحركة بالضم أو بالكسر خاصة.

أما القسم الأول: فجملته في القرآن سبعة و خمسون موضعا:

منها: يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ فِي آلِ عِمْرَانَ [١٢٩]، وَ اسْتَغْفِرُ لَهُمْ [آل عمران]:

[١٥٩]، وَ لِيَغْفِرَ لَهُمْ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنَ النِّسَاءِ [٣٧، ١٦٨]، وَ يَغْفِرُ لِمَنْ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنَ الْمَائِدَةِ [١٨، ٤٠]، وَ سَيَغْفِرُ لَنَا فِي الْأَعْرَافِ [١٦٩]، وَ أَطَهَّرَ لَكُمْ فِي سُورَةِ هُودٍ عَلَيْهِ السَّلَامِ [٧٨]، وَ اسْتَغْفِرُ لَكُمْ فِي سُورَةِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامِ [٩٨]، وَ الْكُفَّارُ لِمَنْ فِي الرَّعْدِ [٤٢]، وَ لِيَغْفِرَ لَكُمْ.

وَ سَخَّرَ لَكُمْ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعٍ مِنْ سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامِ [٣٢، ٣٣]، وَ سَخَّرَ لَكُمْ، وَ أَكْبَرُ لَوْ، وَ الْعُمَرُ لِكَيْ فِي النَّحْلِ [١٢، ٤١، ٧٠]، وَ تَجَجَّرَ لَنَا فِي الْإِسْرَاءِ [٩٠]، وَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ فِي كَهَيْعِصِ [٤٧]، وَ لِيَغْفِرَ لَنَا فِي طه [٧٣]، وَ الْعُمَرُ لِكَيْلَا، وَ سَخَّرَ لَكُمْ فِي الْحَجِّ [٥، ٦٥]، وَ آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ فِي الْمُؤْمِنِينَ [١١٧].

وَ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا، وَ أَنْ يَغْفِرَ لِي فِي الشُّعْرَاءِ [٥١، ٨٢].

وَ يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ، وَ وَحْشٍ لِسُلَيْمَانَ فِي النَّمْلِ [١٧، ٤٠].

وَ فَعَفَرَ لَهُ، وَ بَصَائِرَ لِلنَّاسِ، وَ يَقْدِرُ لَوْ لَا، وَ آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فِي الْقِصَصِ [١٦، ٤٣، ٨٢، ٨٨].

وَ الْقَمَرُ لِيَقُولُنَّ، وَ يَقْدِرُ لَهُ فِي الْعَنَكَبُوتِ [٦١، ٦٢].

وَ يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ، وَ سَخَّرَ لَكُمْ فِي لِقْمَانَ [١٢، ٢٠].

وَ الْأَكْبَرُ لَعَلَّهُمْ فِي «الْم» السَّجْدَةِ [٢١].

وَ أَطَهَّرَ لِقُلُوبِكُمْ فِي الْأَحْزَابِ [٥٣].

وَ يَقْدِرُ لَهُ فِي سَبَأَ [٣٩].

(١) قال ابن عصفور: و أما الراء فلا تدغم في شيء، و قد حكي إدغامها في اللام نحو: (يغفر لكم) إلا أن ذلك شاذ، و لا يدغم فيها إلا اللام و النون.

ينظر: (١٥) / (١٤-١٥).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٨٢

وَ مَوَاحِرَ لِيَتَّبِعُوا فِي فَاطِرِ [١٢].

وَ غَفَرَ لِي فِي يَسَ [٢٧].

وَ أَكْبَرُ لَوْ فِي الزَّمْرِ [٢٦].

وَ الْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا فِي فَصَلَتِ [٣٧].

وَ سَخَّرَ لَنَا فِي الزَّخْرِفِ [١٣].

وَ سَخَّرَ لَكُمْ فِي مَوْضِعَيْنِ، وَ بَصَائِرَ لِلنَّاسِ فِي الْجَاثِيَةِ [١٢، ١٣، ٢٠].

وَ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ فِي الْقِتَالِ [محمد: ١٣].

وَ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ، وَ يَغْفِرُ لِمَنْ فِي الْفَتْحِ [٢، ١٤].

وَ الْمَصُورُ لَهُ فِي الْحَشْرِ [٢٤].

وَ أَكْبَرُ لَوْ فِي «ن» [٣٣].

وَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ، وَ لِيَغْفِرَ لَهُمْ فِي سُورَةِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامِ [٤، ٧].

و ما سَقَرُ لَا تُبْقَى وَلَا تَذَرُ لَوْ اِحْتَهُ لِلْبَشَرِ ... [لِلْبَشَرِ] لِمَنْ فِي الْمَدْثَرِ [٢٧-٢٩، ٣٦-٣٧].

أما القسم الثاني: فجملته في القرآن ثمانية وعشرون موضعا:

منها: في البقرة: الْأَنْهَارُ لَهُ [٢٦٦]، الْمَصِيرُ لَا يُكَلِّفُ [٢٨٥-٢٨٦].

و في آل عمران الْعُرُورِ لَتُبْلَوْنَ [١٨٥-١٨٦]، و النَّهَارِ لآيَاتٍ [١٩٠].

و في سورة يونس عليه السلام بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ [١١].

و في سورة هود عليه السلام النَّارِ لَهُمْ [١٠٦].

و في الرعد بِالنَّهَارِ لَهُ [١٠-١١].

و في سورة إبراهيم عليه السلام النَّارِ لِيَجْزِيَ [٥٠-٥١].

و في النحل الْأَنْهَارُ لَهُمْ [٣١].

و في الإسراء فِي الْبَحْرِ لِيَتَّبِعُوا [٦٦].

و في طه النَّهَارِ لَعَلَّكَ [١٣٠].

و في النور وَ الْأَبْصَارُ لِيَجْزِيَهُمْ [٣٧-٣٨].

و في القصص مِنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ [٢٩].

و في الزمر مَنْ فِي النَّارِ لَكِنْ [١٩-٢٠].

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٨٣

و في غافر الْعُقَابِ لَا جَرَمَ [٤٢-٤٣]، و فِي النَّارِ لِيَخْزَنَهُ [٤٩]، و الْبَصِيرُ لَخَلَقَ [٥٦-٥٧].

و في فصلت النَّارُ لَهُمْ [٢٨]، و بِالذِّكْرِ لَمَّا [٤١].

و في الشورى الْبَصِيرُ لَهُ [١١-١٢].

و في الحجرات مِنَ الْأَمْرِ لَعَبْتُمْ [٧].

و في الممتحنة إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ [١٠].

و في الإنسان مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ [١].

و في المطففين الْفُجَّارِ لَفِي [٧]، و الْأَبْرَارِ لَفِي [١٨]. شرح كتاب التيسير للداني في القراءات ٢٨٣ إدغام التاء في عشرة أحرف ص

٢٧٤ :

في القدر الْقَدْرِ لَيْلُهُ [٢-٣].

و الْفَجْرِ لَمْ يَكُنْ [القدر: ٥-البينة: ١].

و في العاديات الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ [٨].

اتفق الحافظ و الإمام على إدغام الراء في كل ما تقدم.

و قوله: «و الإمالة باقية مع الإدغام».

يريد إمالة الألف و الفتحة قبل الراء المخفوضة مع إدغامها في اللام كما قال مع الإظهار.

و قوله: «لكونه عارضا».

يريد: لكون الإدغام عارضا، و تمام هذا التعليل، هو أن العارض في هذا الباب لا يعتد به؛ فكأن الكسرة باقية في الراء، و هي سبب

الإمالة للألف و الفتحة التي قبل الراء، كما يأتي في بابيه بحول الله - عز و جل - و لم أر للإمام في هذا شيئا.

و اعلم أن هذا التعليل إنما يحتاج إليه إذا حقق الإدغام، فأما إن قرئ بالروم فلا يكون الإدغام صحيحا، و لا تكون الكسرة زائلة بل

يضعف الصوت بها ولا تذهب رأسا.

واعلم أن ما ذكر هنا من إبقاء «ا» الإمالة حال الإدغام لا يختص بهذا الفصل؛ بل يطرد- أيضا- في إدغام الراء في مثلها إذا كانت الأولى مكسورة وقبلها ألف نحو

(١) في أ: بقاء.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٨٤

وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ رَبَّنَا [آل عمران: ١٩٣-١٩٤] وَقَفْنَا عَذَابَ النَّارِ رَبَّنَا [آل عمران: ١٩١-١٩٢].

وكذلك السين على رواية الإمالة في قوله- تعالى- لِلنَّاسِ سَوَاءٌ [الحج: ٢٥] والله تعالى جده أعلم.

إدغام اللام في الراء «ا»

قال الحافظ- رحمه الله:- «و أما اللام فأدغمها في الراء».

اعلم أنه يدغم اللام في الراء على تفصيل أيضا، وبيانه أنه إما أن يتحرك ما قبلها أو يسكن، فإن تحرك ما قبلها- أدغمها كيفما كانت حركتها.

وإن سكن ما قبلها- نظر إلى حركتها: فإن كانت ضممة أو كسرة أدغمها، وإن كانت فتحة لم يدغمها إلا في أصل واحد وهو أن تكون اللام من «قال» و الراء من «رب» مضافا كان أو غير مضافا؛ فحصل من هذا أن اللام المدغمة في الراء ثلاثة أقسام:

القسم الأول: اللام المتحرك ما قبلها، وجملته في القرآن ستة عشر موضعا:

منها في آل عمران: كَمَثَلِ رِيحٍ [١١٧]، وفي الأنعام يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ [١٢٤]، وفي الأعراف رُسُلُ رَبَّنَا، في موضعين [٤٣، ٥٣]، وفي التوبة أَرْسَلَ رَسُولَهُ [٣٣]، وفي سورة هود عليه السلام رُسُلُ رَبِّكَ [٨١]، وفي النحل أَنْزَلَ رَبُّكُمْ في موضعين [٢٤، ٣٠]، و سُئِلَ رَبُّكَ ذُلًّا [٦٩]، وفي كهيعص جَعَلَ رَبُّكَ [٢٤]، وفي العنكبوت لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا [٦٠]، وفي الشورى أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا [٥١]، وفي الفتح [٢٨] و الصف [٩] أَرْسَلَ رَسُولَهُ، وفي الفجر [٦] و الفيل [١] فَعَلَ رَبُّكَ.

القسم الثاني: اللام المتحركة بالضم أو الكسر بعد الساكن، وجملته في القرآن عشرون موضعا:

منها في البقرة: وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا [١٢٧]، و مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا في موضعين

(١) وقد علل سيبويه إدغام اللام في الراء بقرب المخرجين، ولأن فيهما انحرافا نحو اللام قليلا، وقاربتها في طرف اللسان. وهما في الشدة و جرى الصوت سواء، وليس بين مخرجيهما مخرج. و الإدغام أحسن.

ينظر: الكتاب (٤/ ٤٥٢).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٨٥

[٢٠٠، ٢٠١]، وفي النساء وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ [٦١]، وفي الأنعام اللَّيْلُ رَأَى [٧٦]، وفي سورة يوسف عليه السلام تَأْوِيلُ رُءْيَايَ [١٠٠]، وفي النحل إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ [١٢٥]، وفي كهيعص رُسُلُ رَبِّكَ [١٩]، وفي النور وَالْأَصَالِ رِجَالٌ [٣٦-٣٧]، وفي الشعراء رُسُلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ [١٦]، و لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ [١٩٢]، وفي النمل مِّنْ فَضْلِ رَبِّي [٤٠]، وفي القصص الْقَوْلُ رَبَّنَا [٦٣]، وفي الصافات قَوْلُ رَبَّنَا [٣١]، وفي الزخرف رُسُلُ رَبِّ [٤٦]، وفي القتال الْقِتَالُ رَأَيْتَ [محمد: ٢٠]، وفي الحاقة [٤٠] و التكويد [١٩]: لَقَوْلُ رَسُولٍ، وفي الفجر فَيَقُولُ رَبِّي في موضعين [١٥، ١٦].

القسم الثالث:

لام «قال»، وجملته في القرآن ثمانية وأربعون موضعا:

منها: قَالَ رَبُّكَ فِي الْبَقْرَةِ [٣٠] وَالْحَجْرِ [٢٨] وَ ص [٧١] وَالذَّارِيَاتِ [٣٠]، وَ فِي مَوْضِعَيْنِ فِي كَهَيْعِصِ [٩، ٢١].

وَ قَالَ رَبُّكُمْ فِي الشُّعْرَاءِ [٢٦] وَ سَبَأَ [٢٣] وَ غَافِرٍ [٥٩].

وَ قَالَ رَبُّنَا فِي طه [٥٠].

وَ قَالَ رَبِّ فِي الْمَائِدَةِ [٢٥] وَ سُورَةَ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامِ [٣٣] وَ النَّمْلِ [١٩] وَ الْعَنُكُبُوتِ [٣٠] وَ الْأَحْقَافِ [١٥] وَ سُورَةَ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامِ [٥].

وَ مِنْهَا مَوْضِعَانِ مَوْضِعَانِ فِي سُورَةِ هُودٍ عَلَيْهِ السَّلَامِ [٤٥، ٤٧] وَ الْحَجْرِ [٣٦، ٣٩] وَ طه [٢٥، ١٢٥] وَ «ص» [٣٥، ٧٩].

وَ ثَلَاثَةٌ ثَلَاثَةٌ فِي آلِ عِمْرَانَ [٤٠، ٤١، ٤٧] وَ الْأَعْرَافِ [٤٣، ١٥٠، ١٥٥] وَ كَهَيْعِصِ [٤، ٨، ١٠] وَ الْمُؤْمِنِينَ [٢٦، ٣٩، ٩٩].

وَ خَمْسَةٌ خَمْسَةٌ فِي الشُّعْرَاءِ [٢٢، ٢٤، ٢٨، ١١٧، ١٨٨] وَ الْقَصَصِ [١٦، ١٧، ٢١، ٢٤، ٤٤].

وَ مِنْهَا: قَالَ رَجُلَانِ فِي الْمَائِدَةِ [٢٣]، وَ قَالَ رَجُلٌ فِي غَافِرٍ [٢٨].

إلا- أن كلام الحافظ في «التفصيل» يقتضى أن النص إنما جاء عن اليزيدي في إدغام قال رَبِّ مضافا أو غير مضاف، قال: «و قياس ذلك قال رَجُلَانِ وَ قَالَ رَجُلٌ وَ لا فرق».

قال: «و بالإدغام قرأته طردا للقياس» و هذا حاصل قوله أيضا في «التيسير»، و ذكر

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٨٦

الإمام جميع ذلك في الإدغام، و لم يتعرض لنص و لا قياس، و الله تبارك اسمه أعلم.

إدغام النون في اللام و الراء «١»

قال الحافظ- رحمه الله:- «و أما النون فأدغمها إذا تحرك ما قبلها في اللام و الراء».

اعلم أن جملة المواضع التي أدغم فيها النون في الراء خمسة، منها تَأَذَّنَ رَبُّكَ فِي الْأَعْرَافِ [١٦٧] وَ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ فِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ

السَّلَامِ [٧] وَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي فِي الْإِسْرَاءِ [١٠٠] وَ «ص» [٩] وَ خَزَائِنَ رَبِّكَ فِي الطُّورِ [٣٧].

و أما إدغام النون في اللام فلا يخلو أن يسكن ما قبل النون أو يتحرك: فإن سكن ما قبلها لم يدغم منها إلا ما كان من لفظ: «نحن»

خاصة، و جملته في القرآن عشرة مواضع:

منها نَحْنُ لَهُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعٍ مِنَ الْبَقْرَةِ [١٣٣، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩].

وَ مَوْضِعٍ مَوْضِعٍ فِي آلِ عِمْرَانَ [٨٤] وَ الْمُؤْمِنِينَ [٣٨] وَ الْعَنُكُبُوتِ [٤٦].

وَ نَحْنُ لَكَ فِي الْأَعْرَافِ [١٣٢] وَ سُورَةِ هُودٍ عَلَيْهِ السَّلَامِ [٥٣].

وَ نَحْنُ لَكُمْ فِي سُورَةِ يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامِ [٧٨].

فأما إذا تحرك ما قبلها فإنه يدغمها و جملته في القرآن إحدى و ستون موضعا:

منها فِي الْبَقْرَةِ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ [٥٥] نُبَيِّنُ لَهُمْ [١٠٩] مَبِينُ اللَّهُ [١٨٧] زَيْنَ لِلَّذِينَ [٢١٢] فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ [٢٥٩].

وَ فِي آلِ عِمْرَانَ زَيْنَ لِلنَّاسِ [١٤] نُؤْمِنُ لِرَسُولٍ [١٨٣].

وَ فِي النِّسَاءِ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ [٢٦] تَبَيَّنَ لَهُ [١١٥].

وَ فِي الْمَائِدَةِ يُبَيِّنُ لَكُمْ فِي مَوْضِعَيْنِ [١٩، ٨٩] نُبَيِّنُ لَهُمْ [٧٥].

وَ فِي الْأَنْعَامِ وَ زَيْنَ لَهُمْ [٤٣] زَيْنَ لِلْكَافِرِينَ [١٢٢] زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ [١٣٧].

وَ فِي الْأَعْرَافِ آذَنَ لَكُمْ [٢٣].

(١) علل سيبويه إدغام النون فى اللام بأنها قريبة منها على طرف اللسان، وذلك قولك: من لك.

فإن شئت كان إدغاما بلا غنة فتكون بمنزلة حروف اللسان، وإن شئت أدغمت بغنة؛ لأن لها صوتا من الخياشيم فترك على حاله؛ لأن الصوت الذى بعده ليس له فى الخياشيم نصيب، فيغلب عليه الاتفاق. ينظر: الكتاب (٤/ ٤٥٢).

شرح كتاب التيسير للدانى فى القراءات، ص: ٢٨٧

وفى الأنفال زَيْنَ لَهُمْ [٤٨].

وفى التوبة زَيْنَ لَهُمْ [٣٧] يَتَّبِعَنَّ لَكَ [٤٣] وَ يُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ [٦١] لِيُؤْذَنَ لَهُمْ [٩٠] لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ [٩٤] تَبَيَّنَ لَهُمْ [١١٣] تَبَيَّنَ لَهُ [١١٤] يُبَيِّنَ لَهُمْ [١١٥].

وفى سورة يونس عليه السلام زَيْنَ لِلْمُشْرِفِينَ [١٢] أَذِنَ لَكُمْ [٥٩] آمَنَ لِمُوسَى [٨٣] وفى سورة يوسف عليه السلام يَأْذَنَ لِي [٨٠]. وفى الرعد زَيْنَ لِلَّذِينَ [٣٣].

وفى سورة إبراهيم عليه السلام لِيُبَيِّنَ لَهُمْ [٤] وَ تَبَيَّنَ لَكُمْ [٤٥].

وفى النحل لِيُبَيِّنَ لَهُمْ [٣٩]، وَ لِيُتَبَيِّنَ لِلنَّاسِ [٤٤] فَزَيَّنَ لَهُمْ [٦٣] لِيُبَيِّنَ لَهُمْ [٦٤]، لا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ [٨٤].

وفى الإسراء لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ [٩٠] لَنْ نُؤْمِنَ لِرَبِّكَ [٩٣].

وفى طه آذَنَ لَكُمْ [٧١] أَذِنَ لَهُ [١٠٩].

وفى الحج لِيُبَيِّنَ لَكُمْ [٥] أَذِنَ لِلَّذِينَ [٣٩].

وفى المؤمنين أُنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ [٤٧].

وفى النور يُؤْذَنَ لَكُمْ [٢٨].

وفى الشعراء آذَنَ لَكُمْ [٤٩] أُنُؤْمِنُ لَكَ [١١١].

وفى النمل وَ زَيْنَ لَهُمْ [٢٤].

وفى القصص وَ نَمَكَنَّ لَهُمْ [٦].

وفى العنكبوت فَأَمَّنَ لَهُ لُوطٌ [٢٦] تَبَيَّنَ لَكُمْ [٣٨] وَ زَيْنَ لَهُمْ [٣٨].

وفى الأحزاب يُؤْذَنَ لَكُمْ [٥٣].

وفى سبأ أَذِنَ لَهُ [٢٣].

وفى فاطر زَيْنَ لَهُ [٨].

وفى غافر زَيْنَ لِفِرْعَوْنَ [٣٧].

وفى فصلت يَتَّبِعَنَّ لَهُمْ [٥٣].

وفى الزخرف وَ لِأَيُّبَ لَكُمْ [٦٣].

وفى القتال زَيْنَ لَهُ [١٤]، وفى القتال تَبَيَّنَ لَهُمْ [٢٥].

وفى المرسلات يُؤْذَنُ لَهُمْ [٣٦].

شرح كتاب التيسير للدانى فى القراءات، ص: ٢٨٨

وفى النبأ أَذِنَ لَهُ [٣٨].

اتفق الحافظ و الإمام على الإدغام فى جميع ما تقدم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «و أما الميم فأخفاها عند الباء إذا تحرك ما قبلها».

اعلم أن جملة هذا النوع في القرآن تسعة و سبعون موضعا:

منها في البقرة: فَالَّذِي يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ [١١٣] وَيُحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ [٢١٣].

و في آل عمران لِيُحْكُمَ بَيْنَهُمْ [٢٣] و أَعْلَمَ بِمَا وَصَعَتْ [٣٦] فَأُحْكُمُ بَيْنَكُمْ [٥٥] أَعْلَمَ بِمَا يَكْتُمُونَ [١٦٧].

و في النساء أَعْلَمَ بِإِيمَانِكُمْ [٢٥] أَعْلَمَ بِأَعْدَائِكُمْ [٤٥] لَتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ [١٠٥] فَالَّذِي يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ [١٤١]، عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَانًا [١٥٦].

و في المائدة آدَمَ بِالْحَقِّ [٢٧] يَحْكُمُ بِهَا [٤٤] أَعْلَمَ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ [٦١] يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ [٩٥].

و في الأنعام بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ [٥٣] أَعْلَمَ بِالظَّالِمِينَ [٥٨] أَعْلَمَ بِالْمُهْتَدِينَ [١١٧] أَعْلَمَ بِالْمُعْتَدِينَ [١١٩].

و في سورة يونس عليه السلام أَعْلَمَ بِالْمُفْسِدِينَ [٤٠].

و في سورة هود عليه السلام أَعْلَمَ بِمَا فِي أَنْفُسِهِمْ [٣١].

و في سورة يوسف عليه السلام أَعْلَمَ بِمَا تَصِفُونَ [٧٧].

و في الرعد أَوْ كَلَّمَ بِهِ الْمَوْتَى [٣١].

و في النحل أَعْلَمَ بِمَا يُنَزَّلُ [١٠١] و إِنَّ رَبَّكَ لِيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ [١٢٤] أَعْلَمَ بِمَنْ ضَلَّ [١٢٥] أَعْلَمَ بِالْمُهْتَدِينَ [١٢٥].

و في الإسراء رَبُّكُمْ أَعْلَمَ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ [٢٥] نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ [٤٧]، رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ [٥٤] و رَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَنْ فِي السَّمَاوَاتِ

[٥٥] أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى [٨٤].

و في الكهف أَعْلَمَ بِمَا لَبِثْتُمْ [الكهف: ١٩] رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ [٢١] رَبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ [٢٢] أَعْلَمَ بِمَا لَبِثُوا [٢٦] جَهَنَّمَ بِمَا كَفَرُوا [١٠٦].

و في كهيعص أَعْلَمَ بِالَّذِينَ [٧٠].

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٨٩

و في طه نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ [١٠٤] و في الحج الْمَلِكُ يُؤَمِّنُ لِلَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ [٥٦] فَقُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ [٦٨] اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ

[٦٩].

و في المؤمنین نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ [٩٦].

و في النور لِيُحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِقُوا [٤٨] لِيُحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا [٥١].

و في الشعراء قَالَ رَبِّي أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ [١٨٨].

و في القصص رَبِّي أَعْلَمُ بِمَنْ جَاءَ بِالْهُدَى [٣٧] أَعْلَمَ بِالْمُهْتَدِينَ [٥٦].

و في العنكبوت بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ [١٠] نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا [٣٢].

و في الروم فَهَوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا [٣٥].

و في الزمر يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ [٣] أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ [٤٦] هُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ [٧٠].

و في غافر قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ [٤٨].

و في الأحقاف هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ [٨].

و في ق نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ [٤٥].

و في النجم أَعْلَمَ بِمَنْ ضَلَّ [٣٠] أَعْلَمَ بِمَنْ اهْتَدَى [٣٠] أَعْلَمُ بِكُمْ [٣٢] أَعْلَمُ بِمَنْ اتَّقَى [٣٢].

و في الواقعة فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ [٧٥].

و في الممتحنة و أَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ [١] أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ [١٠] يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ [١٠].

و فى «ن» أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ [٧] أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ [٧].
 و فى الحاقه فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ [٣٨].
 و فى المعارج فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ [٤٠].
 و فى القيامة لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ [٢-١].
 و فى التكوير فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ [١٥].
 و فى الانشاق فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ [الآية: ١٦] و أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ [الآية: ٢٣].

شرح كتاب التيسير للدانى فى القراءات، ص: ٢٩٠
 و فى البلد: لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ [الآية: ١].
 و فى العلق: الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ [الآية: ٤].
 اتفق الحافظ و الإمام على إخفاء الميم فى جميع ذلك، و على أن تسميته إدغاما تجوز من القراء.
 و قوله: «لامتناع (١) القلب فيه».
 يريد: لا تقلب الميم فى هذه المواضع باء؛ لما فى ذلك من الثقل، و لما كان يلزم من إذهاب الغنة، فعبر عن هذا بالامتناع، فيريد أنهم امتنعوا منه لثقله، و الله - جل و علا - أعلم.

إدغام الباء فى الميم «٢»

إشارة

قال الحافظ - رحمه الله -: «و أما الباء فأدغمها فى الميم فى قوله - تعالى -:
 وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ [البقرة: ٢٨٤] حيث وقع لا غير».
 اعلم أن جملته «٣» فى القرآن خمسة مواضع، و ذلك فى آل عمران [١٢٩] و فى المائدة [١٨، ٤٠] موضعان و فى العنكبوت موضع [٢١]، و فى الفتح موضع [٦].
 فأما [الحرف] «٤» الذى فى آخر البقرة فليس من هذا الباب، و لكنه من الإدغام الصغير؛ لأن الباء فيه «٥» ساكنة.

(١) فى أ: الامتناع.

(٢) ذكر ابن عصفور أن الباء تدغم فى الفاء؛ كما فى قولك (اذهب فى ذلك) و تدغم فى الميم نحو (اصحب مطرا)، و لا يدغم فيها شىء.

ينظر: (١٥) / (١٦).

(٣) فى ب: جملة ما.

(٤) سقط فى ب.

(٥) الذى عليه النحاء فى الكلام أن جميع ما أدغمته من المتقارنين و هو ساكن: يجوز لك فيه الإدغام إذا كان متحركا، كما تفعل ذلك فى المثلين. و حاله فيما يحسن و يقبح فيه الإدغام و ما يكون فيه أحسن، و ما يكون خفيا و هو بزنته متحركا قبل أن يخفى - كحال المثلين.

ينظر الكتاب (٤/ ٤٦٦).

ثم اعلم أن قول المصنف: (فأما الحرف الذى فى آخر البقرة...) إلى قوله: (لأن الباء فيه ساكنة) - يريد به قوله تعالى: **فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ** [البقرة: ٢٨٤]، وقد جزم المصنف بسكون الباء فيه، و الحق أنه قرئ بالرفع و النصب و السكون، فقد قرأ ابن عامر -

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٢٩١

و علل الحافظ إدغام المواضع الخمسة بالحمل على حرف البقرة؛ لأنه من لفظه و هو مجمع عليه عند أكثر القراء لم يظهره إلا ورش، و فيه خلاف عن ابن كثير «١»، فأجرى أبو عمرو الكل على طريقه واحدة، و لأنه لما ولى هذه الكلمة و اتصل بها ما هو مدغم عن أبي عمرو باتفاق و هو قوله - تعالى «٢»: **فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ**

- و عاصم برفع (يغفر) و (يعذب)، و الباقر من السبعة بالجزم، و قرأ ابن عباس و الأعرج و أبو حيوه: (يغفر) بالنصب، و هى قراءة شاذة غير متواترة و إن صحت لغه.

فأما الرفع: فيجوز أن يكون رفعه على الاستئناف، و فيه احتمالان:

أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أى: فهو يغفر.

و الثانى: أن هذه جملة فعلية من فعل و فاعل، عطفت على ما قبلها.

و أما الجزم فللعطف على الجزاء المجزوم.

و أما النصب: فبإضمار (أن)، و تكون هى و ما فى حيزها بتأويل مصدر معطوف على المصدر المتوهم من الفعل قبل ذلك، تقديره: تكن محاسبة، فغفران، و عذاب. و قد روى قول النابغة بالأوجه الثلاثة، و هو:

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس و البلد الحرام

و تأخذ بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنام بجزم: (نأخذ) عطفا على (يهلك ربيع) و نصبه و رفعه، على ما ذكر فى (فيغفر)، و هذه قاعدة مطردة، و هى أنه إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل بعد فاء أو واو جاز فيه هذه الأوجه الثلاثة، و إن توسط بين الشرط و الجزاء جاز جزمه و نصبه و امتنع رفعه، نحو: إن تأتني فتررنى أو فتررنى، أو تررنى أو تزورنى.

ينظر الباب (٤/ ٥١٩ / ٥٢٠).

(١) أظهر الباء قبل الميم فى قوله تعالى: **يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ** [البقرة: ٢٨٤]، ابن كثير بخلاف عنه و ورش عن نافع و الباقر بالإدغام.

ينظر: الباب فى علوم الكتاب (٤/ ٥٢١)، إتحاف فضلاء البشر (١/ ٤٦١)، الدر المصون (١/ ٦٩١).

(٢) قرأ أبو عمرو بإدغام الراء فى اللام، و الباقر بإظهارها، و قد طعن قوم على قراءة أبي عمرو؛ لأن إدغام الراء فى اللام عندهم ضعيف.

قال الزمخشري: (فإن قلت: كيف يقرأ الجازم؟ قلت: يظهر الراء، و يدغم الباء، و مدغم الراء فى اللام لاحن مخطئ خطأ فاحشا، و راويه عن أبي عمرو مخطئ مرتين؛ لأنه يلحن و ينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم، و السبب فى هذه الروايات قلة ضبط الرواء، و سبب قلة الضبط قلة الدراية، و لا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو).

قال شهاب الدين: و هذا من أبي القاسم غير مرض؛ إذ القراء معتنون بهذا الشأن؛ لأنهم تلقوا عن شيوخهم الحرف [بعد الحرف]، فكيف يقل ضبطهم؟ و هو أمر يدرك بالحس السمعى، و المانع من إدغام الراء فى اللام و النون هو تكرير الراء و قوتها، و الأقوى لا يدغم فى الأضعف، و هذا مذهب البصريين: الخليل و سيبويه و من تبعهما، و أجاز ذلك -

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٢٩٢

مَنْ يَشَاءُ أَتْبَعَهُ وَ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ كَمَا فَعَلَ فِي الْأَنْعَامِ حَيْثُ ثَقُلَ قَوْلُهُ - تعالى :-

عَلَى أَنْ يُنَزَّلَ آيَةٌ [الأنعام: ٣٧] اتباعا لما تقدم من قوله- تعالى:- لَوْ لَا نُزِّلَ [الأنعام: ٣٧] لِيَأْتِيَ ذَلِكَ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ وَطَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ. قال الحافظ- رحمه الله:- «فأما قول اليزيدي: إنما أدغم من أجل كسرة الذال» فلا يصح؛ إذ كان قد أظهر ضَرْبَ مَثَلٍ [الحج: ٧٣] وَ كَذَّبَ مُوسَى [الحج: ٤٤] وَإِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ [الحج: ٢٤] وَفَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ [البقرة: ٢٤٩].

وافق الإمام الحافظ على الإدغام فيما ذكر و زاد إدغام الباء في الفاء و ذلك فيما جاء من لفظ لا رَبِّبَ فِيهِ [البقرة: ٢] و لا رَبِّبَ فِيهَا [الكهف: ٢١] [الحج: ٧] خاصة، فذكر فيه الإدغام بخلاف و أن الإظهار أكثر و أحسن، و الإدغام رواية عباس بن الفضل، و عبد الوارث، و جملته في القرآن أربعة عشر موضعا:

منها لا رَبِّبَ فِيهَا أربعة مواضع و هي في الكهف [٢١] و الحج [٧] و غافر [٥٩]، و الجاثية [٣٢]، و باقيها لا رَبِّبَ فِيهِ و ذلك موضعان في آل عمران [٩، ٢٥] و موضع موضع في البقرة [٢] [و] «١» النساء [٨٧] و الأنعام [١٢]، و سورة يونس عليه السلام [٣٧] و الإسراء [٩٩]، «والم» السجدة [٢]، و الشورى [٧]، و الجاثية [٢٦].

و مذهب الحافظ الإظهار في جميعها.

و قول الحافظ: «لا غير» ظاهره حصر المثال، و هو وَيَعْدُبُ مَنْ يَشَاءُ، و يمكن أن يصرف إلى حصر الحرف المدغم فيه و هو الميم، و الأول أظهر، و الله جل و علا أعلم.

قال الحافظ- رحمه الله:- «فهذه أصول الإدغام ملخصة يقاس عليها ما يرد من

- الفراء و الكسائي و الرؤاسي و يعقوب الحضرمي و رأس البصريين أبو عمرو، و ليس قوله: (إن هذه الرواية غلط عليه) بمسلم، ثم ذكر أبو حيان نقولا- عن الفراء كثيرة، و هي منصوصة في كتبهم، فلم أر لذكرها هنا فائدة؛ فإن مجموعها ملخص فيما ذكرته، [و كيف] يقال: إن الراوي ذلك عن أبي عمرو مخطئ مرتين، و من جملة رواته اليزيدي إمام النحو اللغوي، و كان ينازع الكسائي رئاسته، و محله مشهور بين أهل هذا الشأن.

ينظر الباب (٤/ ٥٢١).

(١) زاد في أ: موضع في.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٩٣

أمثالها و أشكالها، قد ذكرت في كل حرف جميع ما ورد منه حتى لم يشذ منها شيء فيما أرى بحول الله تعالى جده «(١)».

قال الحافظ- رحمه الله:- «و قد حصلنا جميع ما أدغمه أبو عمرو من الحروف المتحركة فوجدناه كذا».

إنما قيد بالمتحركة؛ ليخص الحصر بهذا الباب دون ما أدغم من الحروف السواكن، و هو باب الإدغام الصغير، و ما ذكر من العدد يحققه الاستقراء مما ذكرته في كل حرف منها، و تزيد رواية الإمام على رواية الحافظ، على ما مر من الاتفاق و الاختلاف بسبعة و ثمانين حرفا، فجملة الحروف على ما ذكره الإمام ألف و ثلاثمائة و اثنان و تسعون حرفا، و الله- عز و علا- أعلم.

فصل

قال الحافظ- رحمه الله:- «اعلم «٢» أن اليزيدي روى عن أبي عمرو أنه كان إذا أدغم الحرف الأول من الحرفين في مثله أو مقاربه، و سواء سكن ما قبله أو تحرك ... إلى آخر كلامه».

اعلم أنك إذا أدغمت الحرف في مثله، فإن كان مرفوعا أشير إلى حركته بالروم أو بالإشمام، و إن كان مخفوضا أشير إلى حركته بالروم، و يمتنع الإشمام في المخفوض كما يمتنع عند القراء الروم في المنصوب، و سواء في ذلك أن يكون قبل الحرف المدغم متحرك أو ساكن.

و الروم عبارة عن النطق ببعض الحركة.

و الإشمام عبارة عن الإشارة بالشفيتين إلى الحركة من غير أن يكون في النطق شيء من أثرها، فلما كانت الضمة من الشفتين، أمكن في المرفوع الإشارة إلى الحركة بالروم و هو مسموع و بالإشمام و هو مبصر، و لما كانت الكسرة من وسط اللسان أمكن في المجرور الإشارة بالروم؛ لأنه مسموع و لم يمكن «٣» الإشارة بالإشمام؛ لأن العضو الذي منه الحركة غائب في داخل الفم؛ لأنه وسط اللسان كما تقدم.

و لما كانت الفتحة خفيفة امتنع فيها الروم عند القراء؛ لأنك لو رمت النطق

(١) في ب: بحول الله تعالى، و الله أعلم.

(٢) في أ: و اعلم.

(٣) في ب: و لم تمكن.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٩٤

ببعضها لحصل النطق بجميعها لخفتها و امتنع الإشمام؛ لأن الفتحة من مخرج الألف، و منتهاه أسفل الحلق، فلا أثر له في البصر كما لا أثر له في السمع.

و اعلم أنك إذا أشرت بالإشمام كان الإدغام صحيحاً؛ لأنك تنطق إذ ذاك بالحرف مشدداً، و تشير بالشفيتين حال التشديد من غير أن تبقى في ذات الحرف شيئاً من لفظ الحركة، فيكون الحرف الأول إذ ذاك مدفوناً في الثاني و هو الإدغام الصحيح.

فأما إذا أشرت بالروم فلا يكون الإدغام صحيحاً؛ لأنك تبقى من لفظ الحركة بقيه، و لا تكون الحركة إلا في ذات الحرف الأول.

فبقدر ما فيه من الحركة يبرز في اللفظ، و إذا كان كذلك لم تحصل حقيقة الإدغام و لكنه يكون إخفاء.

قال الحافظ - رحمه الله -: «لأن الحرف إذا أشير إلى حركته لم تذهب حركته رأساً، بل يضعف الصوت تضعيفاً، و هي مع ذلك في زنة المتحرك التام الصوت الممطط اللفظ».

قال: «و إلى هذا ذهب عامة أهل الأداء: ابن مجاهد و سائر أصحابه و أبو الطاهر ابن أبي هاشم «١»،

(١) إمام المقرئين، أبو طاهر، عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم البغدادي، صاحب جامع البيان.

روى عن: محمد بن جعفر القتات، و أحمد بن فرح، و إسحاق بن أحمد الخزاعي، و عبد الله بن الصقر السكري، و الحسن بن الحباب، و أحمد بن سهل الأشناني، و تلا عليه و على سعيد بن عبد الرحيم الضرير، و أبي بكر بن مجاهد.

قرأ عليه: أبو القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسي، و علي بن أحمد بن الحمامي، و علي بن محمد الجوهري، و أبو الحسن علي بن العلاف الكبير، و عبيد الله المصاحفي، و أبو الحسين أحمد بن عبد الله السوسنجردى، و آخرون.

و قد طول أبو عمرو الداني ترجمته، و عظمه، و قال: لم يكن بعد ابن مجاهد مثل ابن أبي هاشم في علمه و فهمه، مع صدق لهجته، و استقامه طريقته. و كان ينتحل مذهب الكوفيين، و لما توفي ابن مجاهد أجمعوا على تقديم أبي طاهر، و أن يقرئ موضعه، فقصدته

الأكابر، و تحلقوا عنده، و كان قد خالف جميع أصحابه في إمالة الناس لأبي عمرو، و كان القراء ينكرون ذلك عليه.

مولده سنة ثمانين و مائتين، و مات في شوال سنة تسع و أربعين و ثلاثمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦ / ٢١ - ٢٢)، تاريخ بغداد (٧ / ١١ - ٨)، و إنباه الرواة (٢ / ٢١٥)، و طبقات القراء للذهبي (١ / ٢٥١ - ٢٥٢)، و

العبر (٢ / ٢٨٢)، و البداية و النهاية (١١ / ٢٣٧)، و غاية النهاية في طبقات القراء (١ / ٤٧٥ - ٤٧٧)، و النشر في القراءات -

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٩٥

و أبو بكر الشذائي (١)، و أبو القاسم بن أبي بلال (٢)، و أبو الفرج الشنبوذى (٣) و غيرهم، و هو اختيار شيخنا أبي الفتح و أبي الحسن.

- العشر (١/١٢٣)، و النجوم الزاهرة (٣/٣٢٥)، و بغية الوعاة (٢/١٢١)، و شذرات الذهب (٢/٣٨٠).

(١) أحمد بن نصر بن منصور بن عبد المجيد بن عبد المنعم، أبو بكر الشذائي البصرى، إمام مشهور، قرأ على - المبهج - عمر بن محمد بن نصر الكاغدى و - المبهج - الحسن ابن بشار بن العلاف صاحبى الدورى و ابن مجاهد و - الكامل - ابن الأخرم و - الكامل - محمد بن جعفر الحربى و - المستنير، و الغاية، و المبهج، و الكفاية الكبرى، و الكامل - ابن شنبوذ و - المبهج و الكامل - نبطويه، و غيرهم، و قرأ عليه - الكامل - أبو الفضل الخزاعى و - الكامل - أحمد بن عثمان بن جعفر المؤدب و - الكامل - أبو عمرو بن سعيد البصرى و - الكامل - الحسن بن على الشاموخى و - الكامل - محمد بن أبى شيخ و محمد عمر بن زلال و - الكفاية - محمد بن القاسم التكريتى و - الكامل - على بن محمد البرزندى و - الكامل - أبو عاصم عبد الواحد بن إبراهيم و محمد بن الحسين الكارزىنى و على بن جعفر السعيدى و - الكامل - على بن أحمد الجوردكى. و غيرهم قال الدانى:

توفى بالبصرة سنة سبعين و ثلاثمائة، و قال الذهبى: سنة ثلاث و سبعين، و هو الصحيح فى ذى القعدة و قيل: سنة ست.

ينظر: غايه النهاية (١/١٤٤ - ١٤٥) (٦٧٣).

(٢) زيد بن على بن أحمد بن محمد بن عمران بن أبى بلال، أبو القاسم العجلى الكوفى شيخ العراق، إمام حاذق ثقة، قرأ على - المستنير، و الغاية، و جامع البيان، و الكفاية الكبرى، و الكامل - أحمد بن فرح و - المستنير و الكامل - عبد الله بن عبد الجبار و - الكامل - الحسن بن العباس و - المستنير، و الكفاية، و جامع البيان، و الغاية - عبد الله بن جعفر السواق و - المستنير، و الغاية، و الكفاية - محمد بن أحمد الداجونى و - المستنير - أبى بكر بن مجاهد و - جامع البيان و الكامل - أبى على الحسن النفار و - جامع البيان - أحمد بن إبراهيم القصبانى و - التيسير - أحمد بن الحسن بن البطى و - جامع البيان و الكامل - محمد بن الحسن بن يونس النحوى و - الكامل - أحمد بن محمد بن الهيثم الشعرانى و - المستنير و الكامل - أبى مزاحم الخاقانى و على بن الحسين الرازى و - الكامل - عبد الله بن القاسم الخياط و - الكامل - حماد بن أحمد و - الكامل - أحمد ابن محمد بن سعيد و - الكامل - محمد بن الحسن بن يوسف، فيما ذكره الهذلى، و الكامل - على بن أحمد بن قربة و - الكامل - عبد الله بن زيدان و - الكامل - الحسين ابن جعفر اللحيانى و - الكامل - محمد بن إسماعيل بن فورك و - الكامل - القاسم ابن أحمد الخياط، قرأ عليه - المستنير و الكفاية - بكر بن شاذان و - المستنير و الغاية، و الكفاية - أبو الحسن الحمامى و غيرهم. توفى زيد ببغداد سنة ثمان و خمسين و ثلاثمائة.

ينظر: غايه النهاية (١/٢٩٨ - ٢٩٩) (١٣٠٨).

(٣) محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس بن ميمون، أبو الفرج الشنبوذى الشطوى البغدادى، أستاذ من أئمة هذا الشأن، رحل و لقي الشيوخ و أكثر و تبحر فى التفسير، ولد سنة ثلاثمائة، أخذ القراءة عرضا عن - المستنير، و المبهج، و الكفاية - ابن مجاهد و - المبهج - أبى بكر النقاش و - المبهج و الكامل - أبى بكر أحمد بن حماد المنقى و - المبهج -

شرح كتاب التيسير للدانى فى القراءات، ص: ٢٩٦

قال الحافظ - رحمه الله -: «و لقد كنت فى حين قراءتى بالإدغام على شيخنا أبى الفتح - نصر الله وجهه - أشير بالعضو إلى حركة الحرف المدغم فلا يقرع سمعه، و كان ضريرا فيرده على حتى أسمعه صوت الحركة فيستحسن ذلك و يرضاه، و كان ربما لفظ ذلك كذلك و وقفنى عليه».

و اعلم أن ما ذكرته من الروم و الإشمام جار فى جملة الحروف إلا الباء و الميم إذا وقع بعد حركة كل واحد منهما باء أو ميم نحو آدمٌ مِنْ رَبِّهِ [البقرة: ٣٧] و مِنْ الْعِلْمِ مَا لَكَ [البقرة: ١٢٠] و أَعْلَمُ بِمَا [الإسراء: ٢٥] و يُكذِّبُ بِالَّذِينَ [الماعون: ١] و الصَّاحِبِ بِالْجَنبِ

[النساء: ٣٦] وَوَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ.

وليس في القرآن ميم مخفوضة قبل الباء ولا باء مخفوضة قبل الميم - أعنى مما يقع فيه الإدغام، وإنما امتنع الروم والإشمام فيما ذكر هنا لانطباق الشفتين، نص الحافظ على جميع ذلك، وكذلك قال الإمام وقال: «إن ترك الروم والإشمام في الميم والباء رواية شجاع، و عبد الوارث، و اليزيدي عنه قال: «و روى عباس عنه أنه كان يشم الباء عند الباء، و الميم عند الميم كسائر الحروف».

قال: «و الإشمام هنا إشارة إلى حركة الحرف المرفوع و المخفوض، و ذلك يتعذر

- أبي الحسن بن الأخرم و- المبهج - إبراهيم بن محمد الماوردي و- المبهج - محمد بن جعفر الحري و- الكفاية - أحمد بن محمد بن إسماعيل الأدمي و محمد بن هارون التمار و- المستنير، و المبهج، و الكفاية، و الكامل - أبي الحسن بن شنبوذ؛ و إليه نسب لكثرة ملازمته له و- الغاية - محمد بن موسى الزينبي و- المستنير و المبهج - موسى ابن عبيد الله الخاقاني و- الغاية، و الكامل - الحسن بن علي بن بشار و أحمد بن عبد الله، كذا وقع في المبهج و قال: لم ينسبه الكارزيني. قلت: و الصواب أنه - المبهج - أحمد ابن محمد بن عثمان بن شبيب و- المبهج - أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم و محمد ابن أحمد بن هارون الرازي و- المبهج - أبي بكر محمد بن الحسن الأنصاري، قرأ عليه أبو علي الأهوازي و أبو طاهر محمد بن ياسين الحلبي و الهيثم بن أحمد الصباغ و أبو العلاء محمد بن علي الواسطي و محمد بن الحسين الكارزيني و عبد الله بن محمد بن مكى السواق و علي بن القاسم الخياط و أبو علي الرهاوي و عبد الملك بن عبدويه و منصور بن أحمد العراقي و عثمان بن علي الدلال و علي بن محمد الجوزداني و أحمد بن محمد بن محمد ابن سيار و أحمد بن عبد الله بن الفضل السلمى. و اشتهر اسمه و طال عمره مع علمه بالتفسير و علل القراءات، وثقه الحافظ أبو العلاء الهمداني و أثنى عليه، و لا نعلمه ادعى القراءة على الأشناني، و قال التنوخي: مات أبو الفرج الشنبوذى فى صفر سنة ثمان و ثمانين و ثلاثمائة.

ينظر: غاية النهاية (٢/ ٥٠ - ٥١) (٢٧٠١).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٢٩٧

فى الميم عند الميم، و الباء عند الباء؛ لانطباق الشفتين معهما».

قال: «و أما الميم عند الباء فإنها «١» تسكن عندها و لا تدغم، و إن كان بعض القراء يسمونه إدغاما، و هو خطأ، و الشفتان تنطبقان معهما أيضا».

و قول الإمام: «و الإشمام هنا إشارة إلى حركة الحرف المرفوع و المخفوض»، أراد بالإشمام الروم - و الله تعالى [جده] «٢» أعلم - و لذلك جعله فى المرفوع و المخفوض، و لو أراد مجرد الإشارة بالشفتين دون حقيقة الروم، لم يذكر المخفوض على ما تقدم.

قال الإمام: و اختار قوم لأبى عمرو فى هذه الرواية ألا يشم المرفوع إذا كان قبله واو أو ضمة نحو يَقُولُ لَهُ [البقرة: ١١٧]، و لا يرام المدغم المكسور إذا كان قبله ياء أو كسرة نحو الْحَدِيثِ تَعَجَّبُونَ [النجم: ٥٩] و ذلك أنه إنما أدغم ليخف، فلو أشم هذين الجنسين لكان قد جمع بين ضميتين و واو، و بين كسرتين و ياء و ذلك ثقيل.

قال الإمام: «و نعم الاختيار هذا».

قال الحافظ - رحمه الله -: «و الروم أكد؛ لما فيه من البيان».

يريد: أنه أكد من الإشمام.

قال: «غير أن الإدغام الصحيح يمتنع معه». قد تقدم هذا و يلزم على الأخذ بالروم ألا يبقى إدغام إلا فى المنصوب خاصة، و ما عداه فإنما يكون إخفاء لا غير.

قال: «و يصح مع الإشمام»، يريد أن الإشمام لا يكون فيه شىء من صوت الحركة فيصح الإدغام؛ لعدم الفاصل بين الحرفين، و باقى

كلامه بين.

وقد أتيت على جميع ما ظهر لي في الباب، و الحمد لله الذي وحده أحاط بكل شيء علما، و لا نعلم إلا ما علمنا، و كان فضل الله علينا عظيما.

(١) في أ: فإنهما.

(٢) سقط في ب.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٩٨

باب [ذكر] «أ» هاء الكناية

يريد الهاء التي هي علامة إضمار الواحد المذكر نحو «رأيته» و «منه» و «عنه» و «له» و ما أشبه ذلك.

و اعلم أن هذه الهاء إن وقف عليها فلها مثل ما لسائر الحروف من الإسكان، و الروم، و الإشمام، كما سيأتي «٢» في بابه بحول الله عز و جل.

فإن وصلت هذه الهاء - فهي ثلاثة أقسام:

قسم اتفق القراء على صلة حركته.

و قسم اتفقوا على ترك صلة حركته.

و قسم اختلفوا فيه.

و ضابط ذلك أن ينظر إلى الحرف الواقع بعدها، فإن كان ساكنا فهي من المتفق على ترك صلته سواء تحرك ما قبلها أو سكن، و إن كان الحرف الواقع بعدها متحركا فهنا: يعتبر ما قبلها، فإن كان متحركا فهي من المتفق على صلته، و إن كان ساكنا فهي من المختلف فيه: يصلها ابن كثير، و يختلس حركتها الباقون، و بهذا القسم بدأ الحافظ، فقال: «كان ابن كثير يصل هاء الكناية عن الواحد المذكر ...»

إلى آخر كلامه.

و قوله: «عن الواحد» متعلق بالكناية.

و قوله: «بواو» متعلق ب «يصل».

و قوله: «فإذا وقف حذف تلك الصلة».

يريد: و الحركة التي في الهاء، و كذلك يفعل غيره، أعني يحذفون الحركة في الوقف إلا من يروم؛ فلا بد أن يبقى بعض الحركة في الوقف.

و قوله: «لأنها زيادة» تعليل للحذف، و يدللك على أنها زيادة: اتصال الضمير؛ إذ كل ضمير متصل فهو حرف واحد، فإن كان كناية عن مفرد، بقي على حاله، و إن كنى به عن مثنى أو مجموع؛ لحقته علامات تدل على أن الممكنى عنه مثنى أو مجموع نحو «إنهما» و «إنهم» و «إنهن» الألف، فالميم و الألف و النون زوائد على

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: يأتي.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٢٩٩

الهاء، كما أنها زوائد على التاء في «فعلتما» و «فعلتم» و «فعلتن»، وأصل علامة الإضمار التاء و الهاء، و لكون هذه الصلة زائدة على الضمير، جاز حذفها في الإدغام الكبير إذا لقيت مثلها، على ما تقدم.

و لو كانت من نفس الضمير لكان حذفها نقصا من الكلمة، و لكان ذلك يلحقها بباب «١» المعتل المختلف في إدغامه، و لا خلاف في إدغام الهاء في مثلها كما تقدم.

و إنما زيدت هذه الصلة لبيان الحركة، و احتيج «٢» لذلك لما كانت الهاء حرفا ضعيفا مهموسا مهتوتا حتى صار عند بعض العرب لا يعتد به فاصلا، كما يبين بعد بحول الله تعالى.

و اعلم أن هذه الصلة إنما تكون من جنس حركة الهاء، و الأصل أن تحرك بالضم بدليل أنك لا تكسرهما إلا لسبب و هو: أن تقع بعد كسرة أو ياء ساكنة [كما] «٣» في قوله - تعالى -: **يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ [عبس: ٣٤-٣٦]** و «عليه» و [«إليه» و «لديه»] «٤»، و إنما كسرت مع الكسرة و الياء، و لم تضم على الأصل؛ لثلا يخرج من الكسرة إلى الضمة و الياء الساكنة بمنزلة الكسرة؛ إذ الهاء لضعفها كأنها غير موجودة؛ فكأنك لم تفصل بين الكسرة و الضمة.

و يدل أيضا على أن الأصل في تحريكها الضم قراءة حمزة «٥» **إِذَا هَلَلْتُمْ أَمْكُتُوا بِضَمِّ هَاءٍ فِي طه [الآية: ١٠]**، و القصص [الآية: ٢٩] و قراءة حفص و ما أنسانيه إِلَّا الشَّيْطَانُ [الكهف: ٦٣] و مَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهُ فِي الْفَتْحِ [الآية: ١٠] بضم

(١) في أ: بيان.

(٢) في أ: احتج.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: لديه و إليه.

(٥) قرأ حمزة و هي قراءة ابن سعدان: (لأهله امكثوا) بضم الهاء، و الباقيون يكسرون الهاء فيهما.

انظر السبعة: (٤١٧)، و حجة من ضم الهاء: أنه أتى بالهاء على أصلها موصولة بالواو للتقوية، فلقيت الواو و هي ساكنة الميم من (امكثوا) و هي ساكنة: فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، و بقيت الضمة تدل عليها. و حجة من كسر الهاء أنه أبدل من ضمة الهاء كسرة: للكسرة التي قبلها، فانقلبت الواو ياء ثم حذفت الياء لسكونها و سكون الميم بعدها، و بقيت الكسرة تدل عليها. انظر الكشف (٢/ ٩٥). ينظر الباب (١٨٣/ ١٣).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٠٠

الهاء «١» فيهما حيث لم يبال بثقل الضمة بعد الكسرة و الياء، و أبقى الهاء على أصلها من التحريك بالضم، فلولا أن الضم هو الأصل فيها عند العرب «٢» لم يكن لهذه القراءات وجه، و الله [عز وجهه] «٣» أعلم.

و إنما اختاروا أن يكون الأصل في تحريك هذه الهاء الضم تنويها بضمير المذكر؛ إذ الضم في الإعراب علامة إعراب المذكر، فله ميزة على غيره؛ فجعل لضمير المذكر الذي له ميزة على ضمير المؤنث، و جعلت الفتحة للمؤنث طلبا للتخفيف، و الله - تعالى - أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «و هذا إذا لم تلق الهاء ساكنا».

قد تقدم أن الهاء إذا سكن ما بعدها، فابن كثير يوافق الجماعة على ترك الصلة إلا في قوله - تعالى -: **عَنْهُ تَلَّهَى [عبس: ١٠]** في قراءة البرزى حيث شدد التاء و أبقى صلة الهاء «٤».

(١) قوله: و ما أنسانيه قرأ حفص بضم الهاء، و كذا قوله: **عَلَيْهِ اللَّهُ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ**، قيل: لأن الياء - هنا - أصلها الفتح، و الهاء بعد الفتحة مضمومة، فنظر هنا إلى الأصل، و أما في سورة الفتح؛ فلأن الياء عارضة؛ إذ أصلها الألف و الهاء بعد الألف مضمومة، فنظر إلى الأصل

أيضا، و الباقون بالكسرة؛ نظرا إلى اللفظ؛ فإنها بعد ياء ساكنة، و قد جمع حفص في قراءته بين اللغات في هاء الكناية؛ فإنه ضم الهاء في (أنسانيه) من غير صلة، و وصلها بياء في قوله: (فيه).

ينظر الدر المصون (٤/ ٤٧١).

(٢) الأصل في هاء الكناية: الضم، فإن تقدمها ياء ساكنة، أو كسرة، كسرهما غير الحجازيين، نحو: عليهم و فيهم و بهم. و المشهور في ميمها السكون قبل متحرك، و الكسر قبل ساكن، هذا إذا كسرت الهاء، أما إذا ضمت، فالكسر ممتنع إلا في ضرورة؛ كقوله: (و فيهم الحكام) بكسر الميم.

ينظر الباب (١/ ٢١٤).

(٣) سقط في ب.

(٤) قال السمين الحلبي: قرأ ابن كثير في رواية البرزى عنه: (عنهو تلهي) بواو و هي صلة لهاء الكناية، و تشديد التاء، و الأصل: تلهي، فأدغم، و جاز الجمع بين ساكنين؛ لوجود حرف علة و إدغام، و ليس لهذه الآية نظير. و هو أنه إذا لقي صلة هاء الكناية ساكن آخر ثبتت الصلة بل يجب الحذف.

و قرأ أبو جعفر: شاذا في غير المتواتر عنه (تلهي) بضم التاء مبنيا للمفعول. أي: يلهيك شأن الصناديد. و قرأ طلحة (تلهي) بتاءين و هي الأصل، و عنه بتاء واحدة و سكون اللام.

ينظر الدر المصون (٦/ ٤٧٩).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٠١

و قد تقدم في صدر باب الإدغام: أن الحرف المشدد [يتكون] من حرفين أولهما ساكن، لكن لما كان هذا التشديد عارضا كما قال الحافظ لم يعتد به؛ فلم تحذف الصلة لذلك، بل يجب أن يزداد في مداها على ما يأتي بعد، بحول الله عز و جل.

فإن قيل: و كيف يكون التشديد عارضا و الأصل «تلهي» بتاءين «١»، بل التخفيف هو العارض؛ لما فيه من حذف إحدى التاءين هربا من توالي المثليين. فأما التشديد ففيه إثبات التاءين و هو الأصل، غير أنه لما «٢» استقل ذلك أسكنت الأولى، و أدغمت في الثانية طلبا للتخفيف، فكيف يكون التشديد عارضا و فيه إبقاء الأصل؟

فالجواب: أن الأصل كما قلت: أن يكون بتاءين، ثم إن العرب منهم من يتكلم بالأصل و لا يبالي بالثقل، و منهم من يستثقل فيخفف بالحذف «٣»، و يطرد ذلك في الوصل و الابتداء، و يلتزم هذا حتى يصير كأنه الأصل و لا يعرج على ما كان قبل ذلك، و هذا المعنى ملحوظ عندهم و إليه أشار قائلهم: [من الطويل].

إذا انصرفت نفسى عن الأمر لم تكد إليه بوجه آخر الدهر ترجع «٤» فلما صار هذا الحذف كأنه أصل في الكلام، حكم للتشديد المنبه على الأصل بحكم العارض «٥»؛ كما قالوا: اجتمعت أهل اليمامة «٦»، بإثبات التاء في الفعل، لما

(١) قال السمين الحلبي قوله: تَلَهَّى، أصله: تلهي، من: لهي يلهي بكذا، أي: اشتغل، و ليس هو من اللهو في شيء.

و يمكن أن يكون منه؛ لأن ما بينى على فعل من ذوات الواو تنقلب واوه لانكسار ما قبلها. نحو شقى يشقى. فإن كان مصدره جاء بالياء فيكون من مادة غير مادة اللهو.

قال السمين: الناس إنما لم يجعلوه من اللهو؛ لأجل أنه مسند إلى ضمير النبي صلى الله عليه و سلم، و لا يليق بمنصبه الكريم أن ينسب الله إليه «التفعل» من اللهو. بخلاف الاشتغال؛ فإنه يجوز أن يصدر منه في بعض الأحيان، و لا ينبغي أن يعتقد غير هذا.

ينظر: الدر المصون (٦/ ٤٧٩).

(٢) في أ: كما.

(٣) في ب: بالحرف.

(٤) البيت بلا نسبة في شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢١٤).

(٥) في أ: عارض.

(٦) واحدة: اليمام، و هو طائر. و هو بلد كبير، فيه قرى و حصون و عيون و نخل، و كان اسمها أولا: جؤا.

و اليمامة: هي الزرقاء التي يضرب بها المثل في النظر البعيد، قلع تبع عينيها و صلبها على -

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٠٢

كان الذي كثر في كلامهم و اشتهر أن يقولوا: اجتمعت اليمامة و يحذفون «الأهل» حتى صار كالمتروك في الأصل، و إن كان إثباته هو الأصل، فإذا لفظ به يوما ما فليل: اجتمعت أهل اليمامة، أبقوا التاء، و حكموا [على] «الأهل» بحكم المقحم «١» الزائد حتى صار «اجتمع أهل اليمامة»، بحذف التاء قليلا في كلامهم.

و يقوى كون هذا التشديد في حكم العارض: اختصاصه بالوصل دون الابتداء؛ إذ لا يجوز الابتداء بهذه التاء في هذه الكلمة و سائر أخواتها إلا بالتخفيف كما هو مذکور في موضعه من فرش الحروف، و لا يجوز إدخال همزة الوصل و لا النطق بتاءين مفككتين.

و إن شئت قلت: إن الذي ذهب من العرب إلى التشديد، لم يرتكبه بعد استقرار الحذف لينبه على الأصل، و لكنه لما استثقل اجتماع المثليين متحركين، سكن الأول و أدغمه في الثاني و اكتفى بهذا القدر من التخفيف.

و على هذا أيضا لا يخرج التشديد عن كونه عارضا؛ إذ الأصل التفكيك و التحريك.

و اعلم أن السؤال [وارد] «٢» على كل واحد من المذهبيين:

أما المذهب الثاني فيرد عليه عدم الاطراد؛ لأنه يسكن و يدغم في الوصل و يحذف الحرف بحركته في الابتداء.

و أما المذهب الأول فيرد عليه أنه لما شدد لينبه على الأصل عرض فيه الرجوع إلى ما قد كان رفض.

فإن قيل: لا ينكر الرجوع إلى الأصل في كلام العرب؛ كما قال الشاعر [من الرجز]:

فإنه أهل لأن يؤكرا «٣»

- باب جو؛ فسميت بها.

ينظر: مرصد الاطلاع (٣/ ١٤٨٣).

(١) في أ: المفخم.

(٢) سقط في أ.

(٣) الرجز بلا- نسبة في لسان العرب (رنب، كرم) و الإنصاف ص (١١)، و أوضح المسالك (٤/ ٤٠٦)، و خزانه الأدب (٢/ ٣١٦)، و

الخصائص (١/ ١٤٤)، و الدرر (٦/ ٣١٩) و شرح الأشموني (٣/ ٨٨٧)، و شرح شافية ابن الحاجب (١/ ١٣٩)، و شرح شواهد الشافية ص

(٥٨)، و المقاصد النحوية (٤/ ٥٧٨)، و المقتضب (٢/ ٩٨)، و المنصف (١/ ٣٧، ١٩٢) -

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٠٣

فأثبت الهمزة.

و قال الآخر [من البسيط]:

..... أنى أجود لأقوام و إن ضنونا «١» بتفكيك النونين.

و منه صرف ما لا ينصرف.

قيل: هذا كله صحيح و لكن بابه الشعر، و يقل وجوده في الكلام «٢»، و الله - لا

- و تاج العروس (رنب، كرم).

(١) عجز بيت، و صدره:

فهلا- أعاذل قد جربت من خلقى.... و هو لقعب بن أم صاحب في الخصائص (١/ ١٦٠، ٢٥٧)، و سمط اللآلى ص (٥٧٦)، و شرح أبيات سيوييه (١/ ٣١٨)، و الكتاب (١/ ٢٩)، (٣/ ٥٣٥)، و اللسان (ظلل، و ضفن)، و المنصف (١/ ٣٣٩، ٢/ ٣٠٣)، و نوادر أبي زيد ص (٤٤)، و بلا نسبة في خزائن الأدب (١/ ١٥٠، ٢٤٥)، و شرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٢٤١)، و شرح المفصل (٣/ ١٢)، و اللسان (حمم).
(٢) اعلم أنه يجوز في الشعر و ما أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام غير المسجوع، من رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز، اضطر إلى ذلك أو لم يضطر إليه؛ لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر.

و أنواعها منحصرة في: الزيادة، و النقص، و التقديم، و التأخير، و البدل، فالزيادة تنحصر في زيادة حرف، نحو تنوين الاسم غير المنصرف، إذا لم يكن آخره ألفا، رد إلى أصله من الانصراف، نحو قوله تعالى: قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا، في قراءة من صرف الأول منهما، و نحو قول أمية بن أبي الصلت:

فأتاها أحيمر كأخي السهم بعضب فقال كوني عقيرا فإن كان آخره ألفا نحو: حبلى، لم يصرف.

و زيادة حركة، نحو تحريك العين الساكنة؛ اتباعا لما قبلها و تشبيها بتحريكها، إذا نقلت إليها الحركة مما بعدها، في الوقف نحو قولك: (قام عمرو)، و من ذلك قوله:

إذا تحرك نوح قامتا معه ضربا أليما يلعج الجلد ا يريد: الجلد.

و زيادة كلمة نحو زيادة «أن» بعد كاف التشبيه تشبيها لها بزيادتها بعد «لما»، نحو قوله:

و يوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم أى: كظبية.

و النقص منحصر في نقص حرف، نحو حذف صلة هاء الضمير في الوصل؛ إجراء له مجرى الوقف، و من ذلك قوله:
أو معبر الظهر [ينبى] عن وليته ما حج ربّه في الدنيا و لا اعتمرا و الأحسن إذا حذفت الصلة، أن تسكن الهاء حتى تكون قد أجريت الوصل مجرى-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٠٤

إله غيره- أعلم.

و مراد الحافظ بقوله: «و هذا إذا لم تلق الهاء ساكنا نحو ...» كذا.

يريد أن ابن كثير يترك الصلة إذا لقيت الساكن، و لم يحتج إلى التنصيص على هذا؛ لأنه مفهوم من قوة كلامه.

قال الحافظ- رحمه الله:- «و الباقون يختلسون الضمة و الكسرة في حال الوصل فيما «١» تقدم».

يريد بالاختلاس: النطق بالحركة مجردة من الصلة، و الاختلاس: سرعة

الوقف، إجراء كاملا نحو قوله:

و أشرب الماء ما بى نحوه عطش إلا لأن عيونه سيل وادبها و نقص حركة نحو حذف حركة الباء من: (أشرب)، في قوله:

فاليوم أشرب غير مستحقب إنما من الله و لا واغل تشبيها للمنفصل بالمتصل؛ ألا ترى أن (ريغ) بمنزلة «عضد»، فكما تسكن الضاد من: عضد، فكذلك سكنت الباء؟! و نقص كلمة نحو حذف المضاف و إقامة المضاف إليه مقامه، و ليس في الكلام ما يدل عليه نحو قوله:

عشية فر الحارثيون، بعد ما قضى نجه في ملتقى القوم هو بر يريد: ابن هو بر.

و التقديم و التأخير منحصر في تقديم حرف على حرف نحو: شواعى، فى: شوائع.
و فى تقديم بعض الكلام على بعض، و إن كان لا يجوز ذلك فى الكلام؛ تشبيها بما يجوز ذلك فيه، نحو قوله:
لها مقلتا أدماء طلل خميلة من الوحش ما تنفك ترعى عرارها التقدير: لها مقلتا أدماء من الوحش ما تنفك ترعى خميلة طلل عرارها.
و البدل منحصر فى إبدال حرف من حرف، نحو إبدال الياء من الباء فى: أرانب جمع، أرنب؛ تشبيها لها بالحروف التى يجوز ذلك فيها.

و فى إبدال حركة من حركة، نحو إبدال الكسرة التى قبل يا المتكلم فى غير النداء؛ تشبيها بالنداء، نحو قوله:
أطوف ما أطوف ثم آوى إلى أمّا و يروينى النقيع يريد: إلى أمى.
و إبدال كلمة من كلمة، نحو قوله:

و ذات هدم عار نواشرها تصمت بالماء تولبا جدعا فأوقع «التولب» - و هو ولد الحمار - على الطفل؛ تشبيها له به.
ينظر (١٥) / (٢٠٢ - ٢٠٦).

(١) فى ب: كما.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٣٠٥

الحركة «١»، و بهذا المعنى يستعمله القراء، و الله تبارك و تعالى أعلم.

و يريد «بما تقدم» حيث يثبت ابن كثير الصلة، إلا أن حفصا وافق ابن كثير على إثبات الصلة للهاء فى قوله - تعالى -: وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا [الفرقان: ٦٩].

كما نص عليه الحافظ فى سورة الفرقان، و لو ذكره هنا، لكان حسنا، كما ذكر عنه تَلَهَّى [عبس: ١٠] فى قراءة البزى.
وجه قراءة الجماعة بترك الصلة إذا سكن ما قبل الهاء: أن الهاء عندهم لضعفها و وهنها فى حكم العدم، فلو وصلوها لكانوا كأنهم قد جمعوا بين ساكنين؛ فتركوا الصلة لذلك.

و لا ينكر كون الحرف الضعيف قد يحكم له بحكم المعدوم.

ألا ترى أن سيبويه قال فى «اسطاع»: إنما هى «أطاع»، زادوا السين عوضا من ذهاب حركة العين «٢».

يريد: من أجل ذهاب حركة العين من العين؛ إذ الحركة لم تذهب من الكلمة رأسا، و إنما هى فى الطاء، فإن أصل الكلمة: «أطوع» مثل «أكرم»، فلما نقلت الحركة، و قلبت الواو ألفا، صارت الألف عرضة للحذف عند سكون ما بعدها،

(١) مأخوذ من الخلس: و هو الأخذ فى نهضة و مخالطة؛ خلسه يخلصه خلسا، و خلسه إياه، فهو خالس و خلاس؛ قال الهذلى:

يا مى إن تفقدى قوما ولدتهم أو تخلصيهم فإن الدهر خلاس الجوهرى: خلست الشىء، و اختلسته، و تخلسته: إذا استلبته. و التخالس: التسالب.

و الاختلاس كالخلس، و قيل: الاختلاس أوحى من الخلس و أخص.

ينظر لسان العرب (٢/١٢٢٦).

(٢) و نص كلام سيبويه: و أما «هرقت» و «هرحت» فأبدلوا مكان الهمزة الهاء، كما تحذف؛ استثقالا لها، فلما جاء حرف أخف من الهمزة لم يحذف فى شىء و لزم لزوم الألف فى «ضارب»، و أجرى مجرى ما ينبغى لألف «أفعل» أن تكون عليه فى الأصل. و أما الذين قالوا: أهرقت، فإنما جعلوها عوضا من حذفهم العين و إسكانهم إياها، كما جعلوا ياء «أينق» و ألف «يمان» عوضا. و جعلوا الهاء عوض؛ لأن الهاء تزداد.

و نظير هذا قولهم: اسطاع يستطيع، جعلوا العوض السين؛ لأنه فعل، فلما كانت السين تزداد فى الفعل زيدت فى العوض؛ لأنها من حروف

الزوائد التي تزداد في الفعل، و جعلوا الهاء بمنزلتها؛ لأنها تلحق الفعل في قولهم: ارمه، و عه، و نحوهما. ينظر الكتاب (٢٨٥ / ٤).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٠٦

نحو: «أطعت»، فلما توهنت الواو بالإسكان و القلب عوض منها السين، و إن كانت الألف تحرز مكانها، و لم يكن ذلك من الجمع بين العوض و المعوض منه؛ لكون الألف في حكم المعدوم لضعفها و تعرضها للحذف كما تقدم. و وجه قراءة ابن كثير اعتبار الأصل؛ إذ الهاء حرف متحرك، فقد فصل بحركته بين الساكنين، مع أن الهاء و إن كانت ضعيفة فإنها تحرز في حكم اللفظ ما يحرز الضاد باستطالته و الشين بتفشييه و القاف بقلقلته، و تصحيح ذلك يظهر في أوزان الشعر؛ إذ هو معيار لتحقيق ذلك، و لا فرق بين الهاء و غيرها من الحروف في حكم الوزن، و الله أعلم. قال الحافظ - رحمه الله -: «و كلهم يصل ...» إلى آخره، هذا هو القسم المتفق على صلته كما تقدم. و اعلم أننا ذكرته في هذا الباب في جميع القرآن إلا أحرفا خرجت عن ذلك فلم يجز بعض القراء فيها على أصل واحد، و هي ستة عشر موضعا:

منها في آل عمران: يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ [٧٥]، و لا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ [٧٥]، و نُؤْتِهِ مِنْهَا فِي مَوْضِعِينَ [١٤٥]. و في النساء نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى و نُصَلِّهِ لِهَجْهَتِهِمْ [١١٥]، و في الأعراف أَرْجِهْ و أَخَاهُ [١١١]، و في طه و مَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا [٧٥]، و في النور و يَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ [٥٢]، و في الشعراء أَرْجِهْ و أَخَاهُ [٣٦]، و في النمل فَالْقَلْبَةُ إِلَيْهِمْ [٢٨]، و في الزمر يَرْضَهُ لَكُمْ [٧]، و في الشورى نُؤْتِهِ مِنْهَا [٢٠]، و في البلد أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدًا [٧]، و في «إذا زلزلت» خَيْرًا يَرَهُ [٧]، و شَرًّا يَرَهُ [٨]. اعلم أن الحرف الذي يلي الهاء من قبلها في جميع هذه المواضع حرف متحرك. في اللفظ و حرف ساكن في التقدير لكن حذف ذلك الساكن، إما علامة على بناء الفعل، و ذلك في أَرْجِهْ [الأعراف: ١١١] على قراءة من لم يهزم «ا»، ...

(١) في قوله تعالى (أرجه) في سورتي الأعراف و الشعراء ست قراءات في المشهور المتواتر، قال السمين الحلبي: و لا التفات إلى ما أنكر بعضها، و لا لمن أنكر على راويها. و ضبط ذلك أن يقال: ثلاث مع الهمز، و ثلاث مع عدمه. فأما الثلاث التي مع الهمز فأولها:

قراءة ابن كثير و هشام عن ابن عامر: (أرجهوه) بهمزة ساكنة و هاء متصلة بواو.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٠٧

- و الثانية: قراءة أبي عمرو (أرجهه) كما تقدم، إلا أنه لم يصلها بواو.

و الثالثة: قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر: (أرجهه) بهمزة ساكنة و هاء مكسورة من غير صلة.

و أما الثلاث التي مع غير الهمزة فأولها:

قراءة حمزة و الكسائي (أرجه) بكسر الجيم و سكون الهاء و صلا و وقفا.

الثانية: قراءة الكسائي و ورش عن نافع: (أرجهه) بهاء متصلة بياء.

الثالثة: قراءة قالون بهاء مكسورة دون ياء.

فأما ضم الهاء و كسرها فقد عرف مما تقدم.

و أما الهمز و عدمه فلغتان مشهورتان، يقال: أَرَجَاتُهُ و أَرَجِيَّتُهُ، أي: أخرجته، و قد قرئ قوله تعالى: تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ بِالْهَمْزِ و عدمه، و هذا

كقولهم: توضأت، و توضيت.

و هل هما مادتان أصليتان أم المبدل فرع الهمز؟ احتمالان.

و قد طعن قوم على قراءة ابن ذكوان، فقال الفارسي: (ضم الهاء مع الهمز لا يجوز غيره، و رواية ابن ذكوان عن ابن عامر غلط).

و قال ابن مجاهد: (و هذا لا يجوز؛ لأن الهاء لا تكسر إلا بعد كسرة أو ياء ساكنة).

و قال الحوفي: (و من القراء من يكسر مع الهمز، و ليس بجيد).

و قال أبو البقاء: (و يقرأ بكسر الهاء مع الهمز، و هو ضعيف؛ لأن الهمزة حرف صحيح ساكن، فليس قبل الهاء ما يقتضى الكسر).

قال السمين الحلبي: و قد اعتذر الناس عن هذه القراءة على سبيل التنازل بوجهين:

أحدهما: أن الهمزة ساكنة، و الساكن حاجز غير حصين، و له شواهد مذكورة في موضعها، فكأن الهاء وليت الجيم المكسورة؛ فلذلك كسرت.

الثاني: أن الهمزة كثيرا ما يطرأ عليها التغيير، و هي هنا في معرض أن تبدل ياء ساكنة؛ لسكونها بعد كسرة، فكأنها وليت ياء ساكنة؛ فلذلك كسرت.

و قد اعترض أبو شامة على هذين الجوابين بثلاثة أوجه:

الأول: أن الهمز معتد به حاجزا يجمع في (أنبئهم)، و الحكم واحد في ضمير الجمع و المفرد فيما يرجع إلى الكسر و الضم.

الثاني: أنه كان يلزمه صلة الهاء؛ إذ هي في حكمه، كأنها قد وليت الجيم.

الثالث: أن الهمز لو قلب ياء لكان الوجه المختار ضم الهاء مع صريح الياء؛ نظرا إلى أن أصلها همزة، فما الظن بمن يكسر الهاء مع صريح الهمزة؟! فضم الهاء مع الهمز هو الوجه.

و قد استضعف أبو البقاء قراءة ابن كثير و هشام؛ فإنه قال: (و أرجئه) يقرأ بالهمز و ضم الهاء من غير إشباع و هو الجيد، و بالإشباع و هو ضعيف؛ لأن الهاء خفية، فكأن الواو التي بعدها تتلو الهمزة، و هو قريب من الجمع بين الساكنين، و من هاهنا ضعف قولهم: عليهي مال، بالإشباع.

قال السمين الحلبي: و هذا التضعيف ليس بشيء؛ لأنها لغة ثابتة عن العرب، أعني:

إشباع حركة الهاء بعد ساكن مطلقا، و قد تقدم أن هذا أصل لابن كثير، ليس مختصا

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٠٨

و في فائقه [النمل: ٢٨] «١» لأنها من صيغ الأمر.

و إما علامة على الجزم و ذلك في البواقي.

ثم إن القراء اتفقوا على ضم الهاء و صلتها بواو في حرف البلد و اختلفوا فيما عداه فإن ابن كثير، و الكسائي، و ورشا، و ابن ذكوان متفقون على التحريك و الصلة في جميعها إلا يَرَضُهُ «٢» في الزمر [الآية: ٧] لورش، و إلا- أَرَجَهُ في الموضوعين لابن ذكوان؛ فإنهما تركا الصلة.

و الباقيون مختلفون في إسكان الهاء و تحريكها موصولة، أو مختلصة في بعض المواضع دون بعض، حسبما هو مذكور في فرش الحروف و الله- عز جلاله- أعلم.

وافق الشيخ، و الإمام، الحافظ على جميع ما تقدم في الباب.

- بهذه اللفظة، بل قاعدته: كل هاء كناية بعد ساكن أن تشبع حركتها حتى يتولد منها حرف مد، نحو: منهو، و عنهو، و أرجيهو، إلا قبل ساكن؛ فإن المد يحذف لالتقاء الساكنين، إلا- في موضع واحد رواه عنه البرزى، و هو: (عنهو تلهي) بتشديد التاء؛ و لذلك

استضعف الزجاج قراءة الأخوين، قال بعد ما أنشد قوله:

لما رأى أن لا دعه ولا شبع مال إلى أرتأة حقف فاضطجع (هذا شعر لا يعرف قائله، ولا هو بشيء، ولو قاله شاعر مذكور لقليل له: أخطأت؛ لأن الشاعر يجوز أن يخطئ، وهذا مذهب لا يعرج عليه).
ينظر الدر المصون (٣/ ٣١٧-٣١٩).

(١) قوله: (فألقه)، قرأ أبو عمرو و حمزة و عاصم بإسكان الهاء، و قالون بكسرها فقط من غير صلة بلا خلاف عنه، و هشام عنه وجهان: القصر و الصلة، و الباوقن بالصلة بلا خلاف، و قرأ شاذا مسلم بن جندب بضم الهاء موصولة بواو (فألقهوا إليهم)، و قد تقدم أن الضم الأصل.
ينظر الباب (١٥/ ١٥٠).

(٢) قرأ ابن كثير و الكسائي و ابن ذكوان يرضهه بالصلة. و هي الأصل من غير خلاف، و هي قراءة واضحة. قال الواحدى: من أشبع الهاء حتى ألحق فيها واو؛ لأن ما قبل الهاء متحرك فصار بمنزلة: ضربه.
و قرأ: (يرضه) بضم الهاء من غير صلة بلا خلاف، نافع و عاصم و حمزة.
و قرأ (يرضه) بإسكانها وصلا من غير خلاف، السوسى عن أبى عمرو.
و قرأ بالوجهين - أعنى الإسكان و الصلة - الدورى عن أبى عمرو.
و قرأ بالإسكان و التحريك من غير صلة هشام عن ابن عامر.
ينظر الباب (١٦/ ٤٧٨-٤٧٩).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٠٩

باب ذكر المد و القصر

إشارة

اعلم أن المد مخصوص بأحرف المد، و هي ثلاثة: الألف، و الواو الساكنة بعد الضمة، و الياء الساكنة بعد الكسرة، نحو دار، و نور، و طيب، و قد اجتمعت فى الكلمة الأولى من قوله: آتُونِي أُفْرِغِ [الكهف: ٩٦]، و فى قوله تعالى: أُودِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا [الأعراف: ١٢٩] و نحو ذلك.

و اعلم أن الأصل فى المد الألف؛ إذ لا- تتحرك أبدا، و لا- تكون حركة ما قبلها إلا- من جنسها، بخلاف الواو، و الياء؛ فإنهما قد يتحركان، و يكونان بعد الفتحة، فإذا سكنا بعد حركة مجانسة، أشبه الألف، فحينئذ يكونان حرفى مد، و الله [تبارك اسمه] «١» أعلم. فأما الواو و الياء الساكنتان بعد الفتحة، فهما حرفا اللين نحن: «قوم» و «بيت» و قد اجتمعا فى آخر كلمة من قوله- تعالى: - خَلَقَ الْأَرْضَ فى يَوْمَيْنِ [فصلت: ٩] و يدخلهما من المد بحسب ما فيهما من اللين حملا على أحرف المد.

و اعلم أن أحرف المد فى أنفسهن مدات تابعات للحركات المجانسة لهن، فإذا قلت: «قال» مكنت الصوت بين فتحة القاف و اللام بقدر ما لو نطقت بينهما بحرف متحرك ممكن الحركة مثل «قفل» «٢» و «قتل»، و هكذا الواو و الياء.

ثم اعلم أنه قد يعرض لهذه الأحرف ما يوجب الزيادة فى مدّهنّ، و التمكين لصوتهن أكثر مما كان يجب لهن عند انفرادهن عن ذلك العارض، و الذى يوجب ذلك شيان:

أحدهما: الهمزة.

و الثانى: الحرف الساكن.

إذا وقع كل واحد منهما بعد حرف من أحرف المد.

و تكلم الحافظ في هذا الباب على الهمزة دون الساكن، و ذكر الساكن و الهمزة في غير هذا الكتاب من سائر تأليفه، «كجامع البيان» و غيره.

و أقدم- الآن- الكلام على الهمزة مرتباً على كلام الحافظ، ثم أتبعه بالكلام

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: فعل.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣١٠

على الساكن بحول من لا حول و لا قوة إلا به و هو العلى العظيم.

قال الحافظ- رحمه الله:- «و اعلم أن الهمزة إذا كانت مع حرف المد و اللين في كلمة الفصل».

اعلم أن الهمزة إذا وقعت بعد حرف المد، فإما أن تكون مع حرف المد في كلمة واحدة: و يسمى [المد] «١» المتصل، و إما أن تكون الهمزة أول كلمة و حرف المد آخر الكلمة التي قبلها: و يسمى المد المنفصل.

و قدم الحافظ الكلام على المتصل؛ لأنه ألزم لحرف المد من المنفصل.

ثم اعلم أن الهمزة إذا اتصلت بحرف المد في كلمة فإنها تأتي على وجهين:

متطرفة، و متوسطة.

و أعنى بالمتطرفة ما لا يثبت بعدها في الوقف شيء من الحروف.

و أعنى بالمتوسطة ما يثبت بعدها في الوقف، و لو حرف واحد.

فمثال الهمزة المتطرفة بعد الألف «السماء» و «الماء» و «الأنبياء» و «جاء» و «شاء» و هو كثير في القرآن.

و مثالها بعد الواو: ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ [البقرة: ٢٢٨] و مَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ [آل عمران: ٣٠] و لَتَنُوءُ [القصص: ٧٦] و تَبُوءُ [المائدة: ٢٩] و لَيْسُوا على خلاف في هذا الأخير و هو في الإسراء [الآية: ٧] و ليس في القرآن غير هذه الألفاظ.

و مثالها بعد الياء: (برى) [الأنعام: ١٩] و الْمُسِيءُ [غافر: ٥٨] و النَّسِيءُ [التوبة: ٣٧] على قراءة غير ورش و (النبىء) [الأحزاب: ٢٨] على

قراءة نافع، و يُضِيءُ [النور: ٣٥] و (و جاي) [الزمر: ٦٩] و سِيءٌ [هود: ٧٧] و حَتَّى تَفِيءَ [الحجرات: ٩] و ليس في القرآن غيرها.

و مثال الهمزة المتوسطة بعد الألف:

أُولَئِكَ [الحجرات: ٧] و الْمَلَائِكَةُ [آل عمران: ٨٠] و وَ رَبَّائِكُمْ [النساء:

٢٣] و طَائِفٌ [القلم: ١٩] و لِلطَّائِفِينَ [الحج: ٢٦] و سَائِلٌ [المعارج: ١]

(١) سقط في أ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣١١

و وَالسَّائِلِينَ [البقرة: ١٧٧] و قَائِلٌ [الصفات: ٥١] و قَائِلُونَ [الأعراف: ٤] و هو كثير.

و مثالها بعد الواو:

السُّوَاى [١٠] فى الروم و لَيْسُوْأُ فى الإسراء [٧] على خلاف كما تقدم لا غير.

و مثالها بعد الياء:

بَرِيْتُونَ [يونس: ٤١] و (النبىئون) [البقرة: ١٣٦] على قراءة نافع و هَنِيتاً مَرِيْتاً فى النساء [٤] و سِيْتٌ فى الملك [٢٧] لا غير.

فأما المنفصل:

فمثال الهمزة بعد الألف بما أنزل [البقرة: ٤] و ما أعجلك [طه: ٨٣] و إذا أظلم [البقرة: ٢٠] و الأثنى إن سئلكم [الليل: ٣-٤].
و مثالها بعد الواو قولوا آمنا [البقرة: ١٣٦] و قوا أنفسكم [التحریم: ٦] و جاؤ أباهم [يوسف: ١٦] و قالوا أوذينا [الأعراف: ١٢٩] و
رُدُّوا إلى الله [الأنعام: ٦٢].

و مثالها بعد الياء: في آياتنا [الحج: ٥١] و لا- تفتنى ألا [التوبة: ٤٩] و أتوني أفرغ [الكهف: ٩٦] و أو فوا بعهدكم أوف بعهدكم
[البقرة: ٤٠] و ما أشبه ذلك. و ارجع إلى لفظ الباب.

قال الحافظ- رحمه الله:- «اعلم أن الهمزة إذا كانت مع حرف المد و اللين في كلمة...».

قد بينت حروف المد، و القراء يسمونها حروف المد و اللين.

و قوله: «سواء توسطت أو تطرفت بعد الهمزة» قد ذكرت أمثلتها متوسطة و متطرفة.

و قوله: «فلا- خلاف بينهم في تمكين حرف المد زيادة...» إنما اتفق القراء على الزيادة في المد المنفصل بالهمزة في كلمة للزوم
الهمزة لحرف المد، إلا أنهم اختلفوا في مقدار الزيادة على خمس مراتب تذكر بعد بحول الله عز و جل.

قال: «فإذا كانت الهمزة أول كلمة و حرف المد آخر كلمة أخرى فإنهم يختلفون»

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣١٢

و إنما اختلفوا هنا؛ لكون اتصال الهمزة بحرف المد عارضا إذ يجوز الفصل بينهما بالوقف، و لوقوع تلك الكلمة غير مجاورة للهمزة
في غير ذلك الموضع: فمن راعى اتصالها في اللفظ، أجزاها مجرى المتصلة في الكلمة، فزاد في تمكين حرف المد كما يزيد في
المتصل، و من راعى كونها عارضة و لم يعتد بالعارض، لم يزد في حرف المد على القدر الذي يستحقه بنفسه، و الحافظ و غيره من
القراء قد يعبرون عن المد المنفصل، بأنه يمد حرفا لحرف، و معناه أنه يمد حرف المد في آخر الكلمة الأولى من أجل الهمزة في
أول الكلمة الثانية، و الحرف هنا عبارة عن الكلمة؛ فكأنه قال:

يمد كلمة لكلمة، فينسب المد إلى الكلمة و إن كان في حرف منها.

و إنما أولت هذا التأويل و لم أحمله على أنه يريد بالحرف حرف المد و الهمزة؛ لأنهم يقولون عن لا يمد المنفصل: إنه لا يمد حرفا
لحرف مع أنه لا- خلاف في مد المتصل «١»، فكان يلزم أن يكون السوسى، و ابن كثير لا- يمدان الألف في «جاء» من أجل الهمزة
فتأمله، و الله- جل جلاله- أعلم.

قال الحافظ رحمه الله: «فابن كثير و قالون بخلاف عنه، و أبو شعيب و غيره عن يزيدى يقصرون حرف المد...» إلى آخره.

لا- خلاف عن ابن كثير و أبى شعيب في ترك الزيادة في المد المنفصل، و لا خلاف عن ورش، و ابن عامر، و الكوفيين في إثبات
الزيادة.

و اختلف عن قالون، و عن الدورى عن يزيدى، فذكر الحافظ في «المفردات» أنه قرأ لقالون من طريق أبى نسيط عن أبى الفتح بترك
الزيادة و على أبى الحسن بالزيادة، و لعله إلى هذا أشار بقوله في «التيسير»: «و قالون بخلاف عنه».

و ذكر عن الدورى: أنه قرأ على أبى القاسم، و على أبى الحسن بالزيادة، و على أبى الفتح بتركها، و يظهر أن مذهبه في «التيسير»
اختيار زيادة المد للدورى؛ إذ لو اختار له القصر، لذكر أبى عمرو مع ابن كثير بدل ذكره أبى شعيب، و لو أراد الوجهين عن الدورى،
لقال: «و أبى عمرو بخلاف من طريق أهل العراق» على عادته، و سترى بعد هذا الباب ما يدل على أن تعويله إنما هو على الأخذ
بالزيادة، هذا مع أنه أسند قراءته في «التيسير» من طريق أبى القاسم المذكور، و الله- جل و علا- أعلم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣١٣

و أما الإمام فذكر الوجهين عن قالون و الدورى.

و أما الشيخ فذكر ترك الزيادة عن قالون من طريق الحلوانى، و ذكر عنه من طريق أبى نشيط و عن الدورى الزيادة لا غير.
و قوله: «فلا يزيدونه تمكيناً على ما فيه من المد الذى لا يوصل إليه إلا به».

يريد: لا يزيدونه على القدر الذى يستحقه إذا انفرد بنفسه، و لم يكن هناك سبب يوجب له الزيادة، و احتاج إلى هذا الكلام؛ ليبين به أن قوله: «يقصرون حرف المد»، إنما أراد به ترك الزيادة على ما يستحق بنفسه و لم يرد إذهاب المد رأساً؛ إذ كان قوله: «يقصرون حرف المد»، قد يفهم منه ذلك، فأزال هذا التوهم، و إن كان ضعيفاً، و الله - عز و جل - أعلم.
و قوله: «و هؤلاء أقصر مداً فى الضرب الأول المتفق عليه».

يعنى: أن ابن كثير و من ذكر معه [أقل] «١» زيادة فى المد المتصل من غيرهم.
و قوله: «و الباقيون يطولون فى ذلك زيادة».

يريد بالباقيين: ورشا، و الدورى عن اليزيدى، و ابن عامر و الكوفيين كما تقدم.
و أشار بذلك إلى المد المنفصل.

و قوله: «و أطولهم مدّاً فى الضربين...» إلى آخره.

يريد بالضربين: المتصل، و المنفصل.

و اعلم أنه يتعلق بهذا الكلام خمسة أمور:

أحدها: أن طبقات الزيادة فى المد المتصل خمس، و فى المنفصل أربع.

الثانى: أن كل من زاد فى المنفصل، فإنه يسوى بينه و بين المتصل، و كل من لم يزد فيه فإنه يفرق بينهما، و يتبين ذلك بالمثال، و هو أن قوله - تعالى -: «كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ [البقرة: ٢٠] أَلْفٌ كَلَّمَا مَنفَعَلَةٌ مِنَ الْهَمْزَةِ الَّتِي بَعْدَهَا وَ أَلْفٌ أَضَاءَ مَتَّصِلَةٌ بِالْهَمْزَةِ الَّتِي بَعْدَهَا، فَيَكُونُ مَدَّ وَرَشٍ وَ حَمْزَةٌ لِلْأَلْفَيْنِ عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ، وَ كَذَلِكَ مَدَّ عَاصِمٍ فِيهِمَا سَوَاءٌ، إِلَّا أَنَّهُ دُونَ مَدِّ وَرَشٍ وَ حَمْزَةٍ، وَ كَذَلِكَ مَدَّ ابْنِ عَامِرٍ، وَ الْكَسَائِي فِي الْأَلْفَيْنِ سَوَاءٌ، إِلَّا أَنَّهُ دُونَ مَدِّ عَاصِمٍ، وَ كَذَلِكَ مَدَّ قَالُونَ وَ الدَّوْرَى، إِلَّا أَنَّهُ دُونَ مَدِّ مِنْ ذِكْرٍ».

(١) سقط فى أ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣١٤

فأما أبو شعيب، و ابن كثير فيلفظون بألف كَلَّمَا دُونَ زِيَادَةٍ كَمَا يَلْفِظُونَ بِهَا فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى -: أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا [البقرة: ١٠٠] وَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَلْفَاتِ الَّتِي لَا هَمْزَةَ بَعْدَهَا، وَ يَلْفِظُونَ بِأَلْفٍ أَضَاءَ زِيَادَةٍ فِي الْمَدِّ عَلَى أَلْفٍ كَلَّمَا إِلَّا أَنَّهَا دُونَ زِيَادَةِ قَالُونَ وَ الدَّوْرَى، وَ كَذَلِكَ هُوَ لِذَلِكَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ [البقرة: ٤٠] يَلْفِظُونَ بِالْيَاءِ مِنْ «بَنِي» مِثْلَ الْيَاءِ مِنْ قَيْلٍ وَ فِيهِ وَ مِثْلَ الْأَلْفِ مِنْ كَلَّمَا كَمَا تَقَدَّمَ، وَ يَلْفِظُونَ بِالْأَلْفِ الَّتِي بَعْدَ الرَّاءِ مِثْلَ أَلْفٍ أَضَاءَ وَ هَكَذَا سَائِرُ مَا يَأْتِي مِنْ هَذَا الْبَابِ.

الثالث: أن قوله: «و دونهما أبو عمرو من طريق أهل العراق» دليل على ما قدمته من أن اعتماده فى هذا الكتاب على الأخذ للدورى عن اليزيدى بالزيادة فى المنفصل، و إلى هذا الموضع أشرت قبل.

الرابع: أنه لم يذكر هنا ابن كثير، و أبا شعيب؛ لأنهما أقل القراء مدّاً حيث يمدان، و هذا الفصل ذكر فيه من يزيد مده على مد غيره؛ و لهذا قال: «و أطولهم مدّاً فلان...» إلى آخره؛ و ليس فى القراء من يكون مده دون مد ابن كثير، و أبى شعيب.

الخامس: أن قوله: «و أطولهم مداً فى الضربين» ظاهر فى المفاضلة فى نفس الزيادة على المقدار الذى يستحقه حرف المد بنفسه لا فى أصل المد.

و إذا كان الأمر كذلك فكان ينبغي ألا يذكر أبا عمرو، و قالون، و أن يقطع التفضيل عند «١» ذكر ابن عامر، و الكسائي؛ إذ زيادة ابن عامر و الكسائي تفضل زيادة قالون و أبي عمرو من طريق أهل العراق في الضربين، و ليس تفضل زيادة قالون و أبي عمرو في الضربين زيادة غيرهما.

فأما ابن كثير، و أبو شعيب، فإنما يزيدان في الضرب المتصل خاصة لا في الضربين، و مبنى كلامه في التفضيل إنما وقع على الزيادة في الضربين، فلو قال:

فأما أبو عمرو من طريق أهل العراق و قالون فأطول مدا من ابن كثير و أبي شعيب في المتصل خاصة؛ إذ لا يزيدان في المد المنفصل، أو يكتفى عن ذلك بقوله قبل هذا:

«و هؤلاء أقصر مدًا في الضرب الأول»- لاندفع الإشكال، لكن يتوجه ذكر أبي

(١) في ب: عن.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣١٥

عمرو و قالون هنا على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يريد أطولهم مدًا في الضربين على الإطلاق كيفما وجد متفقا فيهما، أو في أحدهما.

الثاني: أن [يريد] «١» «بأطول» مجموع المد الذي يستوعبه القدر المشترك بين ما يستحقه حرف المد بنفسه، و بين الزيادة الحاصلة عن السبب، و إن كان الطول الذي ينبغي أن ينبه على التفاضل فيه خاصًا بالزيادة دون القدر المستحق لحرف المد بانفراده.

الثالث: أن يريد بالطول مجرد الزيادة، لكن لما اشترك المتصل و المنفصل في الزيادة في مذاهب أكثر القراء كما تقدم- أدرج «٢» موضع اختصاص أحدهما مع ذكر مواضع اتفاقهما على ما جاء في قوله- تعالى-: نَسِيَا حُوتَهُمَا [الكهف: ٦١]، و إنما الناسى الفتى دون موسى «٣»- عليه السلام- و كما قال- تعالى-: يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَ الْمَرْجَانُ [الرحمن: ٢٢] و إن كان الإخراج من أحد البحرين، و الله عز و جل أعلم.

قال الحافظ- رحمه الله-: «و هذا كله على التقريب من غير إفراط».

يريد بهذا كله ما ذكر من كون بعضهم يزيد على بعض في تطويل المد، يقول:

ليس بين مد حمزة و ورش، و مد عاصم إلا مقدار يسير، و كذلك زيادة مد عاصم

(١) سقط في أ.

(٢) درج الشيء في الشيء، يدرجه درجا، و أدرجه: طواه و أدخله. و يقال لما طويته: أدرجته؛ لأنه يطوى على وجهه. و أدرجت الكتاب: طويته.

و رجل مدراج: كثير الإدراج للثياب.

و الدرّج: الذي يكتب فيه، و كذلك الدرّج بالتحريك. يقال: أنفذته في درج الكتاب، أي: في طيه. و أدرج الكتاب في الكتاب: أدخله و جعله في درجه، أي: في طيه.

و درج الكتاب: طيه و داخله، و في درج الكتاب كذا و كذا. و أدرج الميت في الكفن و القبر: أدخله.

ينظر: اللسان (٢/ ١٣٥٣).

(٣) قوله: (نسيا)، الظاهر نسبة النسيان إلى موسى و فتاه، يعنى: نسيا تفقد أمره، فإنه كان علامة لهما على ما يطلبانه.

و قيل: نسي موسى أن يأمره بالإتيان به، و نسي يوشع أن يفكره بأمره.

وقيل: الناسى يوشع فقط، و هو على حذف مضاف، أى: نسى أحدهما، كقوله تعالى يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ. ينظر: الدر المصون (٤/ ٤٧٠).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣١٦
على مد الكسائي و ابن عامر بمقدار يسير، و هكذا سائرهما.
والمعتبر في ذلك أن القرآن إنما أنزل بلسان عربى مبين؛ فإذا كان كذلك فالمحصّل يميز بعقله المقدار الذى يمكن استعماله فى المخاطبات عند قصد البيان، و التثبيت فى الخطاب من الصبر و التبيين لآحاد الكلمات بحيث لا يخرج الكلام معه عن المعتاد إلى ما تنفر عنه الطباع، و ما يستعمل أيضا من الحدر «١» و الإسراع الذى لا يخل بالحروف، و لا يميتهها.
فتعلم أن التلاوة ينبغى أن تكون دائرة بين هذين الطرفين «٢»، و هذا معنى قوله:
«وإنما ذلك على مقدار مذاهبهم فى التحقيق و الحدر» يريد بالتحقيق: تمكين الحروف و الصبر على حرركاتها و التثبيت فى بيانها، و يريد بالحدر: الإسراع و الهدأ.
و مذاهب القراء فى ذلك لا بد أن تكون موافقة لما عليه كلام العرب الذى نزل

(١) الحدر: هو الإسراع فى القراءة، قال ابن سيده: حدر الشيء، يحدره و يحدره، حدرا و حدورا، فانحدر: حطه من علو إلى سفلى. الأزهرى: و كل شىء أرسلته إلى أسفل، فقد حدرته حدرا و حدورا، قال: و لم أسمع بالالف: أحدرت، قال: و منه سميت القراءة السريعة: الحدر؛ لأن صاحبها يحدرها حدرا.
و حدرت السفينة: أرسلتها إلى أسفل، و لا يقال: أحدرتها، و حدر السفينة فى الماء، و المتاع، يحدرهما حدرا، و كذلك حدر القرآن و القراءه.
الجوهري: و حدر فى قراءته و فى أذانه، حدرا، أى: أسرع. و فى حديث الأذان: «إذا أذنت فترسل، و إذا أقمت فاحدر»، أى: أسرع. و هو من الحدور ضد الصعود، يتعدى و لا يتعدى.
ينظر: اللسان (٢/ ٨٠٢).
و فى ب: الهمز.

(٢) السنة أن يقرأ القرآن مرتلا؛ لقوله تبارك و تعالى: وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً [المزمل: ٤].
و الترتيل: هو أن يذكر الحروف مبينة ظاهرة، و الفائدة فيه: أنه إذا وقعت القراءة على هذا الوجه، فهم من نفسه معانى تلك الألفاظ، و أفهم غيره تلك المعانى، و إذا قرأها سردا، لم يفهم؛ لم يفهم؛ فكان الترتيل أولى.
روى أبو داود- رحمه الله تعالى- بإسناده عن ابن عمر- رضى الله عنهما- قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: «يقال للقارئ: اقرأ و ارق، و رتل كما كنت ترتل فى الدنيا؛ فإن منزلتك عند آخر آية تقرؤها».
قال أبو سليمان الخطابى- رحمه الله-: جاء فى الأثر أن عدد آى القرآن على عدد درج الجنة، يقال للقارئ: اقرأ و ارق فى الدرج على عدد ما كنت تقرأ من القرآن، فمن استوفى، فقرأ جميع آى القرآن استوفى على أقصى الجنة ينظر: اللباب (١/ ٩٠-٩١).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٣١٧
القرآن به: فمن مذهبه من القراء الأخذ بالصبر و التمكين فإنه يزيد فى المد من تلك النسبة، و من مذهبه الحدر و الإسراع، فإنه يمد بتلك النسبة، و من توسط فعلى حسب ذلك.
و حينئذ يتناسب المد و التحريك، و لو أن المسرع بالحركات أطال المد و الممكن للحركات قصر المد، لأدى ذلك إلى تشتت اللفظ، و تنافر الحروف، و الله أعلم.

السبب الثاني الموجب للزيادة في حرف المد: وهو الحرف الساكن إذا وقع بعد حرف المد. و كان ينبغي للحافظ أن يذكره في هذا الباب كما ذكره في غير هذا الكتاب. و اعلم أن الأصل في كلام العرب ألا يلتقى ساكنان «١» إلا في الوقف.

(١) و قد تعددت الطرق التي لجأ إليها العرب لمنع التقاء الساكنين، فمنها:

أولاً: حذف التنوين أو تحريكه إذا جاء بعده حرف ساكن، و من أمثله ما جاء في قول سيبويه: هذا باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة و لا دخول الألف و اللام، و لا لأنه لا ينصرف، و كان القياس أن يثبت التنوين فيه، و ذلك كل اسم غالب و وصف ب «ابن»، ثم أضيف إلى اسم غالب، أو كنية، أو أم. و ذلك قولك: هذا زيد بن عمرو. و إنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم؛ لأن التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن، و من كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان، و ذلك قولك: اضرب ابن زيد، و أنت تريد الخفيفة. و قولهم: لد الصلاة، في «لن» حيث كثر كلامهم. و ما يذهب منه الأول أكثر من ذلك، نحو: قل، و خف.

و سائر تنوين الأسماء يحرك إذا كانت بعده ألف موصولة؛ لأنهما ساكنان يلتقيان فيحرك الأول كما يحرك المسكن في الأمر و النهي، و ذلك قولك: هذه هند امرأة زيد، و هذا زيد امرؤ عمرو، و هذا عمرو الطويل، إلا أن الأول حذف منه التنوين لما ذكرت لك، و هم مما يحذفون الأكثر في كلامهم.

و إذا اضطر الشاعر في الأول أيضا أجراه على القياس. سمعنا فصحاء العرب أنشدوا هذا البيت:

هي ابنتكم و أختكم زعمتم لثعلبة بن نوفل بن جسر و قال الأغلب:

جارية من قيس ابن ثعلبة و تقول: هذا أبو عمرو بن العلاء؛ لأن الكنية كالاسم الغالب. أ لا ترى أنك تقول: هذا زيد بن أبي عمرو، فتذهب التنوين كما تذهب في قولك: هذا زيد بن عمرو؛ لأنه اسم غالب. و تصديق ذلك قول العرب: هذا رجل من بني أبي بكر بن كلاب. شرح كتاب التيسير للداني في القراءات ٣١٧ باب ذكر المد و القصر ص: ٣٠٩

ثانيا: تحريك آخر الكلمة، و من أمثله ما جاء في قول سيبويه: هذا باب اختلاف العرب-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣١٨

- في تحريك الآخر؛ لأنه لا يستقيم أن يسكن هو و الأول من غير أهل الحجاز:

اعلم أن منهم من يحرك الآخر كتحرريك ما قبله، فإن كان مفتوحا فتحوه، و إن كان مضموما ضموه، و إن كان مكسورا كسروه، و ذلك قولك: ردّ و عضّ و قرّ يا فتى، و اقشعر و اطمئنّ و استعد، و اجترّ و احمرّ و ضارّ؛ لأن قبلها فتحة و ألفا؛ فهي أجدر أن تفتح، و ردنا و لا يشلكم الله، و عضنا و مدني إليك و لا يشلك الله، و ليعضكم. فإن جاءت الهاء و الألف فتحوا أبدا.

و سألت الخليل: لم ذاك؟ فقال: لأن الهاء خفية، فكأنهم قالوا: ردا و أمدا و غلا، إذا قالوا: ردها و غلها [و أمدها]. فإذا كانت الهاء مضمومة ضموا، كأنهم قالوا: مدوا و عضوا، إذا قالوا: مدّه و عضّه. فإن جئت بالألف و اللام و بالألف الخفيفة كسرت الأول كله؛ لأنه كان في الأصل مجزوما؛ لأن الفعل إذا كان مجزوما فحرك لالتقاء الساكنين كسر. و ذلك قولك: اضرب الرجل و اضرب ابنك، فلما جاءت الألف و اللام و الألف الخفيفة رددته إلى أصله؛ لأن أصله أن يكون مسكنا على لغه أهل الحجاز، كما أن نظائره من غير المضاعف على ذلك جرى.

و مثل ذلك: مذ و ذهبتم، فيمن أسكن، تقول: مذ اليوم، و ذهبتم اليوم؛ لأنك لم تبني الميم على أن أصله السكون، و لكنه حذف كياء «قاص» و نحوها.

و منهم من يفتح إذا التقى ساكنان على كل حال، إلا في الألف و اللام و الألف الخفيفة.

فزعم الخليل أنهم شبهوه ب «أين و كيف و سوف» و أشباه ذلك، و فعلوا به إذ جاءوا بالألف و اللام و الألف الخفيفة ما فعل الأولون، و هم بنو أسد و غيرهم من بنى تميم. و سمعناه ممن ترضى عربيته. و لم يتبعوا الآخر الأول كما قالوا: امرؤ و امرئ و امرأ، فأتبعوا الآخر الأول، و كما قالوا: بنم، و ابنم، و ابنما.

و منهم من يدعه إذا جاء بالألف و اللام على حاله مفتوحا، يجعله في جميع الأشياء ك «أين». و زعم يونس أنه سمعهم يقولون: غض الطرف إنك من نمير و لا يكسر «هلم» البتة من قال: هلم و هلمى، و لكن يجعلها في الفعل تجرى مجراها في لغة أهل الحجاز بمنزلة «رويد».

و من العرب من يكسر ذا أجمع على كل حال، فيجعله بمنزلة: اضرب الرجل، و اضرب ابنك، و إن لم تجئ بالألف و اللام؛ لأنه فعل حرك لالتقاء الساكنين، و كذلك اضرب ابنك، و اضرب الرجل، و لا- يقولها في «هلم»، لا يقول: هلم يا فتى، من يقول: هلموا، فيجعلها بمنزلة «رويد». و لا يكسر «هلم» أحد؛ لأنها لم تصرف الفعل و لم تقو قوته. و من يكسر «كعب» و «غنى».

و أهل الحجاز و غيرهم، مجتمعون على أنهم يقولون للنساء: ازددن؛ و ذلك لأن الدال لم تسكن هاهنا لأمر و لا نهى. و كذلك كل حرف قبل نون النساء لا يسكن لأمر و لا لحرف يجزم؛ ألا ترى أن السكون لازم له في حال النصب و الرفع، و ذلك قولك: رددن، و هن يرددن، و على أن يرددن. و كذلك يجرى غير المضاعف قبل نون النساء، لا يحرك في حال. و ذلك قولك: ضربن و يضربن و يذهبن. فلما كان هذا الحرف يلزمه السكون في-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣١٩

- كل موضع، و كان السكون حاجزا عنه ما سواه من الإعراب، و تمكن فيه ما لم يتمكن في غيره من الفعل - كرهوا أن يجعلوه بمنزلة ما يجزم لأمر أو لحرف الجزم؛ فلم يلزمه السكون كلزوم هذا الذي هو غير مضاعف. و مثل ذلك قولهم: رددت و مددت؛ لأن الحرف بنى على هذه التاء كما بنى على النون و صار السكون فيه بمنزلة فيما فيه نون النساء. يدللك على ذلك أنه في موضع فتح. و زعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون: رددن و مددن و رددت، جعلوه بمنزلة: رد و مد. و كذلك جميع المضاعف يجرى كما ذكرت لك في لغة أهل الحجاز و غيرهم و البكرين. و أما ردد و يردد، فلم يدغموه؛ لأنه لا يجوز أن يسكن حرفان فيلتقيا، و لم يكونوا ليحركوا العين الأولى: لأنهم لو فعلوا ذلك لم ينجوا من أن يرفعوا ألسنتهم مرتين، فلما كان ذلك لا- ينجيهم أجروه على الأصل و لم يجز غيره.

و اعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز و غيرهم على إدغامه أجروه على الأصل، قال الشاعر، و هو قعنب بن أم صاحب:

مهلا أعاذل قد جربت من خلقى أنى أجود لأقوام و إن ضننوا و قال:

تشكو الوجى من أظلل و أظلل و هذا النحو في الشعر كثير.

ينظر: الكتاب (٣/ ٥٣٢- ٥٣٥).

ثالثا: و يقول سيبويه أيضا: هذا باب يحرك فيه الحرف الذي يليه المحذوف؛ لأنه لا يلتقى ساكنان:

و هو قولك في رجل اسمه راد: يا راد أقبل. و إنما كانت الكسرة أولى الحركات به؛ لأنه لو لم يدغم كان مكسورا، فلما احتجت إلى تحريكه كان أولى الأشياء به ما كان لازما له لو لم يدغم. و أما «مفّر» فإذا حذف منه و هو اسم رجل، لم تحرك الراء؛ لأن ما قبلها متحرك.

و إن حذفت من اسم «محمار» أو «مضار»، قلت: يا محمار و يا مضار، تجيء بالحركة التي هي له في الأصل، كأنك حذفت من محمار، حيث لم يجز لك أن تسكن الراء الأولى؛ ألا ترى أنك إذا احتجت إلى تحريكها و الراء الآخرة ثابتة لم تحرك إلا على الأصلي، و ذلك قولك: لم يحمارر؟! فقد احتجت إلى تحريكها في الترخيم كما احتجت إليه هنا حين جزمت الراء الآخرة. و إن سميت ب «مضار» و أنت تريد المفعول قلت: يا مضار أقبل، كأنك حذفت من مضار.

و أما «محمّر» إذا كان اسم رجل فإنك إذا رخمته تركت الراء الأولى مجزومة؛ لأن ما قبلها متحرك فلا تحتاج إلى حركتها. و من زعم أن الراء الأولى زائدة كزيادة الواو و الياء و الألف، فهو لا ينبغي له أن يحذفها مع الراء الآخرة، من قبل أن هذا الحرف ليس من حروف الزيادة، و إنما يزداد في التضعيف؛ فأشبه عندهم المضاعف الذي لا زيادة فيه، نحو مرتد و ممتد، حين جرى مجراه، و لم يجيء زائدا غير مضاعف؛ لأنه ليس عندهم من حروف الزيادة، و إنما جاء زائدا في التضعيف؛ لأنه إذا ضوعف جرى مجرى - شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٢٠

- المضاعف الذي ليس فيه زيادة.

و لو جعلت هذا الحرف بمنزلة الياء و الألف و الواو لثبت في التحقير و الجمع الذي يكون ثلثه ألفا؛ ألا ترى أنه صار بمنزلة اسم على خمسة أحرف ليس فيه زيادة، نحو: جردحل، و ما أشبه ذلك.

و أما [رجل اسمه] أسحار، فإنك إذا حذفت الراء الآخرة لم يكن لك بد من أن تحرك الراء الساكنة؛ لأنه لا يلتقي حرفان ساكنان و حركته الفتحة؛ لأنه يلي الحرف الذي منه الفتحة، و هو الألف؛ ألا ترى أن المضاعف إذا أدغم في موضع الجزم حرك آخر الحرفين؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، و جعل حركته كحركة أقرب المتحركات منه، و ذلك قولك: لم يردّ و لم يرتدّ و لم يفترّ [و لم يعضّ]. فإذا كان أقرب من المتحرك إليه الحرف الذي منه الحركة المفتوحة و لا يكون ما قبله إلا مفتوحا، كان أجدر أن تكون حركته مفتوحة؛ لأنه حيث قرب من الحرف الذي منه الفتحة و إن كان بينهما حرف كان مفتوحا، فإذا قرب منه هو كان أجدر أن تفتحه، و ذلك: لم يضار.

و كذلك تقول: يا أسحار، أقبل، فعلت بهذه الراء ما كنت فاعلا بالراء الآخرة لو ثبت الراءان و لم تكن الآخرة حرف الإعراب، فجرى عليها ما كان جاريا على تلك كما جرى على ميم «مدّ» ما كان بعد الدال الساكنة، و امدد هو الأصل. و إن شئت فتحت اللام إذا أسكنت [على فتحة] «انطلق»، و «لم يلد» إذا جزموا اللام. و زعم الخليل - رحمه الله - أنه سمع العرب يقولون، و هو قول رجل من أزد السراة:

ألا رب مولود و ليس له أب و ذى ولد لم يلد أبوان جعلوا حركته كحركة أقرب المتحركات منه. فهذا ك «أين و كيف». و إنما منع «أسحارا» أن يكون بمنزلة «محمار» أن أصل محمار: محمارر، يدلك على ذلك فعلة إذا قلت: لم يحمارر. و أما «إسحار» فإنما هو اسم وقع مدغما آخره، و ليس لرائه الأولى في كلامهم نصيب في الحركة، و لا تقع إلا ساكنة، كما أن الميم الأولى من الحمر، و الراء الأولى من شراب لا يقعان إلا ساكنين، ليستا عندهم إلا على الإسكان في الكلام و في الأصل. ينظر الكتاب (٢/ ٢٦٣-٢٦٧).

رابعا: و قال سيبويه: هذا باب تحرك أواخر الكلم الساكنة، إذا حذفت ألف الوصل؛ لالتقاء الساكنين:

و إنما حذفوا ألف الوصل هاهنا بعد الساكن؛ لأن من كلامهم أن يحذف و هو بعد غير الساكن، فلما كان ذلك من كلامهم حذفوها هاهنا، و جعلوا التحرك للساكنة الأولى؛ حيث لم يكن يلتقي ساكنان. و جعلوا هذا سبيلها ليفرقوا بينها و بين الألف المقطوعة. فجملة هذا الباب في التحرك أن يكون الساكن الأول مكسورا، و ذلك قولك: اضرب ابنك، و أكرم الرجل، و اذهب اذهب، و قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ [الإخلاص: ١-٢]؛ لأن التنوين ساكن وقع بعده حرف ساكن، فصار بمنزلة باء «اضرب» و نحو ذلك.

و من ذلك: إن الله عافاني فعلت، و عن الرجل، و قط الرجل، و لو استطعنا.

و نظير الكسر هاهنا قولهم: حذار، و بداد، و نظار، ألزموها الكسر في كلامهم فجعلوا سبيل هذا الكسر في كلامهم، فاستقام هذا الضرب على هذا ما لم يكن اسما نحو: حذام؛-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٢١

- لثلا يلتقى ساكنان. و نحوه: جبر يا فتى، و غاق غاق، كسروا هذا إذا كان من كلامهم أن يكسروا إذا التقى الساكنان. و قال الله- تبارك و تعالى:- قُلِ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ [يونس: ١٠١]، فضموا الساكن حيث حركوه كما ضموا الألف في الابتداء. و كرهوا الكسر هاهنا كما كرهوه في الألف، فخالفت سائر السواكن كما خالفت [الألف] سائر الألفات، يعنى ألفات الوصل. و قد كسر قوم فقالوا: (قل انظروا) و أجروه على الباب الأول، و لم يجعلوا كالألف، و لكنهم جعلوها كآخر «جبر». و أما الذين يضمنون فإنهم يضمنون في كل ساكن يكسر في غير الألف المضمومة، فمن ذلك قوله عز و جل: وَ قَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْنَ يَوسُفَ: [٣١] وَ عَذَابٍ اِزْكُضْ بِرِجْلِكَ [ص: ٤٢]. و منه: أَوْ انْقُضْ مِنْهُ قَلِيلًا [المزمل: ٣]، و هذا كله عربى قد قرئ. و من قال: قُلِ انظُرُوا [يونس: ١٠١]، كسر جميع هذا.

و الفتح في حرفين:

أحدهما قوله عز و جل: الم. اللّهُ، لما كان من كلامهم أن يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا، و فرقوا بينه و بين ما ليس بهجاء. و نظير ذلك قولهم: من الله، و من الرسول، و من المؤمنين، لما كثرت في كلامهم و لم تكن فعلا و كان الفتح أخف عليهم فتحوا، و شبهوها ب «أين و كيف».

و زعموا أن ناسا من العرب يقولون: من الله، فيكسرونه و يجرونه على القياس.

فأما (الم) فلا يكسر؛ لأنهم لم يجعلوه في ألف الوصل بمنزلة غيره، و لكنهم جعلوه كبعض ما يتحرك لالتقاء الساكنين. و نحو ذلك: لم يلد. و اعلمن ذلك؛ لأن للهجاء حالا قد تبين.

و قد اختلفت العرب في «من» إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللام، فكسره قوم على القياس، و هى أكثر في كلامهم، و هى الجيدة. و لم يكسروا في ألف اللام؛ لأنها مع ألف اللام أكثر؛ لأن الألف و اللام كثيرة في الكلام تدخل في كل اسم، ففتحوا استخفافا، فصار «من الله» بمنزلة الشاذ.

و ذلك قولك: من ابنك، و من امرئ. و قد فتح قوم فصحاء فقالوا: من ابنك، فأجروها مجرى «من المسلمين».

ينظر: الكتاب (١٥٢-١٥٥).

خامسا- قال سيويه: هذا باب ما يضم من السواكن إذا حذفت بعد ألف الوصل:

و ذلك الحرف: الواو التى هى علامة الإضممار، إذا كان ما قبلها مفتوحا، و ذلك قوله عز و جل: وَ لَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ [البقرة: ٢٣٧]، و رموا ابنك، و اخشوا الله.

فزعم الخليل أنهم جعلوا حركة الواو منها ليفصل بينها و بين الواو التى من نفس الحرف، نحو واو «لو» و «أو».

و قد قال قوم: (و لا تنسوا الفضل بينكم)، جعلوها بمنزلة ما كسروا من السواكن، و هى قليلة. و قد قال قوم: (لو استطعنا) شبهوها بواو: اخشوا الرجل، و نحوها، حيث كانت

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٢٢

- ساكنة مفتوحا ما قبلها. و هى فى القلة بمنزلة: (و لا تنسوا الفضل بينكم).

و أما الياء التي هي علامة الإضمار وقبلها حرف مفتوح، فهي مكسورة في ألف الوصل.
و ذلك: اخشى الرجل، للمرأة؛ لأنهم لما جعلوا حركة الواو من الواو جعلوا حركة الياء من الياء، فصارت تجرى ها هنا كما تجرى الواو ثم. و إن أجريتها مجرى (و لا تنسوا الفضل بينكم) كسرت، فهي على كل حال مكسورة.
و مثل هذه الواو واو «مصطفون»؛ لأنها واو زائدة لحقت للجمع كما لحقت واو «اخشوا» لعلامة الجمع، و حذفت من الاسم ما حذفت واو «اخشوا»، فهذه في الاسم كتلك في الفعل. و الياء في «مصطفين» مثلها في «اخشى»، و ذلك مصطفو الله، و من مصطفى الله. ينظر الكتاب (١٥٥/٤ - ١٥٦).

سادسا: قال سيويه: هذا باب ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن:
و ذلك ثلاثة أحرف: الألف، و الياء التي قبلها حرف مكسور، و الواو التي قبلها حرف مضموم.
فأما حذف الألف فقولك: رمى الرجل، و أنت تريد: رمى، و لم يخف. و إنما كرهوا تحريكها؛ لأنها إذا حركت صارت ياء أو واو، فكرهوا أن تصير إلى ما يستقلون فحذفوا الألف حيث لم يخافوا التباسا.
و مثل ذلك: هذه حبلى الرجل، و معزى القوم، و أنت تريد: المعزى و الحبلى، كرهوا أن يصيروا إلى ما هو أثقل من الألف، فحذفوا حيث لم يخافوا التباسا.

و مثل ذلك قولهم: رمت. و قالوا: رميا، فجاءوا بالياء، و قالوا: غزوا، فجاءوا بالواو؛ لثلاثا يلتبس الاثنان بالواحد. ذريان؛ لأنهم لو حذفوا لالتبس بما ليس في آخره ألف التأنيث من الأسماء. و أنت إذا قلت: هذه حبلى الرجل، و من حبلى الرجل، علم أن في آخرها ألفا.
فإن قلت: قد تقول: رأيت حبلى الرجل، فيوافق اللفظ لفظ ما ليست في آخره ألف التأنيث؟ فإن هذا لا يلزمه في كل موضع. و أنت لو قلت: حبلان، لم تجد موضعا إلا و الألف منه ساقطة، و لفظ الاسم حينئذ و لفظ ما ليست فيه الألف سواء.
و أما حذف الياء التي قبلها كسرة فقولك: هو يرمى الرجل، و يقضى الحق، و أنت تريد:
يقضى و يرمى، كرهوا الكسر كما كرهوا الجر في «قاص»، و الضم فيه كما كرهوا الرفع فيه، و لم يكونوا ليفتحوا فيلتبس بالنصب؛ لأن سبيل هذا أن يكسر، فحذفوا حيث لم يخافوا التباسا.

و أما حذف الواو التي قبلها حرف مضموم فقولك: يغزو القوم، و يدعو الناس. و كرهوا الكسر كما كرهوا الضم هناك، و كرهوا الضم هنا كما كرهوا الكسر في «يرمى». و أما «اخشوا القوم» و «رموا الرجل» و «اخشى الرجل»، فإنهم لو حذفوا لالتبس الواحد بالجمع، و الأنتى بالذكر. و ليس هنا موضع التباس. و مع هذا أن قبل هذه الواو أخف الحركات. و كذلك ياء «اخشى»، و ما قبل الياء منها في «يقضى» و نحوه، و ما قبل الواو منها في «يدعو» و نحوه. فاجتمع أنه أثقل و أنه لا يخاف الالتباس؛ فحذف. فأجريت هذه السواكن التي حركوا ما قبلها منها مجرى واحدا.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٢٣

فأما الوصل فلا يجوز فيه ذلك في فصيح الكلام إلا أن يكون الأول حرف مد «ا»، و الثانى مدغما، فمثاله في الوقف - قوله تعالى:-
مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ [القدر: ٣] و مَطَّلَعِ الْفَجْرِ [القدر: ٥] و لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ و مِنْ بَعْدِ [الروم: ٤] و دَارُ الْخُلْدِ [فصلت: ٢٨] و بِالْقِسْطِ [المائدة: ٤٢] لا خلاف في جواز إسكان هذه الكلمات و ما أشبهها في الوقف.

و مثالها في الوصل بالشرطين المتقدمين:

دَائِيَّةٌ [البقرة: ١٦٤] و الصَّاحَّةُ [عبس: ٣٣] و الطَّامَّةُ [النازعات: ٣٤] و مَا هُمْ بِضَارِّينَ [البقرة: ١٠٢] و وَ لَا الضَّالِّينَ [الفاطحة: ٧] و أ تُحَاجُّونِي [الأنعام: ٨٠] و ما أشبهه.

فإن تخلف أحد الشرطين قبح التقاء الساكنين إذا ذاك؛ و لهذا استضعفوا قراءة ورش في:

أ أَنْذَرْتَهُمْ [البقرة: ٦] و أ أشجُدُ راء: [٦١] و أ أشفقتم [المجادلة: ١٣] و نحوه بإبدال الهمزة الثانية ألفا؛ لأنه ليس فيه إذ ذاك إلا شرط

واحد و هو كون الساكن الأول حرف مد، و كذلك قراءة نافع و مَحْيَايَ [الأنعام: ١٦٢] بسكون الياء في الوصل، و قراءة البزى، و أبى عمرو اللائي في الأحزاب [الآية: ٤] [و المجادلة] [٢] «٢» [٢] و الطلاق [الآية: ٤] بسكون الياء، و كذلك استقبحوا الإدغام الصحيح في نحو الخُلْدِ جَزَاءً [فصلت: ٢٨] و مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ [البقرة: ٥٢] و مِنْ قَبْلُ لَفِي [آل عمران: ١٦٤] على ما تقدم في الإدغام الكبير، و جعلوه من باب الإخفاء، و راموا الحركة؛ لأنه إن أدغم لم يكن فيه إلا شرط واحد و هو كون الساكن الثاني مدغما خاصة «٣».

- و مثل ذلك: لم يبع و لم يقل، و لو لم يكن ذلك فيها من الاستثقال لأجريت مجرى «لم يخف»؛ لأنه ليس لاستثقال لما بعدها حذف، و ذلك ياء «يهاب» و واو «يخاف».

ينظر الكتاب (١٥٦/٤ - ١٥٧).

(١) و من أمثلة ذلك ما جاء في قول سيبويه: و ليس حرف ساكن في هذه الصفة إلا بعد ألف أو حرف لين كالألف، و ذلك نحو: تمودّ الثوب و تضربيني، تريد المرأة. و تكون في ياء أصيّم، و ليس مثل هذه الواو و الياء؛ لأن حركة ما قبلهن منهن، كما أن ما قبل الألف مفتوح. و قد أجازوه في مثل ياء «أصيّم» لأنه حرف لين. ينظر الكتاب (٥٢٥/٣).

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: خاصا.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٢٤

فأما ما حكى من قول بعض العرب «التقت حلقتا البطان» «١» بالمد بعد التاء، فشاذ.

فإذا تقرر هذا فاعلم أنه إذا كان الساكن الأول حرف مد، و الثاني مدغما على ما تقدم أنه المختار من الكلام نحو «الدابة» أو غير مدغم على الوجه الضعيف كما تقدم - فإنه لا بد من الزيادة في تمكين حرف المد إذ ذاك.

و سبب ذلك أن تمكين حرف المد عندهم يجرى مجرى الحركة؛ فيكون كأنه لم يلتق ساكنان، و كأنك إنما أوقعت الساكن الثاني بعد حركة، فعلى هذا يكون تطويل المد من أجل لقي الساكن أو كد و ألزم من التطويل من أجل لقي الهمزة، و إنما يطول المد عند لقي الهمزة؛ لأن الهمزة حرف ثقيل بعيد المخرج؛ فيحتاج النطق بها إلى تكلف، فإذا وقع حرف المد قبلها مكنوا مده حتى ينتهي الصوت إلى موضع الهمزة؛ فيكون الناطق بها إذ ذاك متمكنا منها و معانا على تحقيقها، و الله - سبحانه - أعلم.

و اعلم أن القراء في تمكين حرف المد عند لقيه الساكن على طبقاتهم الخمس التي تقدمت في المد المتصل: فأطولهم مدا ورش، و حمزة، ثم عاصم، ثم من ذكر بعده على ذلك الترتيب، و أقلهم زيادة ابن كثير، و أبو شعيب، مع أنهما يزيدان في تمكينه على ما يستحقه إذا لم يقع بعده ساكن، فعلى هذا من قرأ أ تُحَاجُّونِي [الأنعام: ٨٠] بتشديد النون، فإنه يزيد في هذا الواو مثل ما يزيد في مد الألف.

و من قرأ بتخفيفها، فإنه يزيد في مد الألف، و لا يزيد في مد الواو، و على هذا فقس.

و مما جرت به عادة القراء في هذا الباب أن يذكروا حروف التهجي التي في أوائل السور و مجموعها أربعة عشر شكلا، و هي «٢»:

(١) يضرب مثلا للأمر يبلغ الغاية في الشدة و الصعوبة، و أصله: أن يحوج الفارس إلى النجاء مخافة العدو فينجو، فيضطرب حزام دابته، حتى يمس الحقب، و لا يمكنه أن ينزل فيصلحه. و البطان: حزام الرحل، و أكثر ما يستعمل للقرب. و الحقب: النسعة التي تشد في حقو البعير، و يشد على حقييته، و الحقيبة: الرفادة تشد في مؤخر القنب. و كل شيء شددته في مؤخر قنبتك أو رحلك فقد احتقبته، ثم كثر ذلك حتى قيل لمن اكتسب خيرا أو شرا: قد احتقبه.

ينظر جمهرة الأمثال (١/١٥٣).

(٢) روى ابن عباس - رضى الله عنهما - فى الحروف المقطعة، مثل: الم، المص، المر،

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٣٢٥

- و غيرها - ثلاثة أقوال:

أحدها: أن قول الله عز و جل: الم: أقسم بهذه الحروف إن هذا الكتاب الذى أنزل على محمد صلى الله عليه و سلم هو الكتاب الذى من عند الله - عز و جل - لا شك فيه، قال هذا فى قوله تعالى: الم ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ [البقرة: ١-٢].

و القول الثانى عنه: أن (الر، حم، ن)، اسم الرحمن مقطع فى اللفظ، موصول فى المعنى.

و القول الثالث عنه: أنه قال: الم ذَلِكَ الْكِتَابُ، قال: (الم) معناه: أنا الله أعلم و أرى.

و روى عكرمة فى قوله: الم ذَلِكَ الْكِتَابُ قال: الم قسم.

و روى عن السدى قال: بلغنى عن ابن عباس أنه قال: الم اسم من أسماء الله، و هو الاسم الأعظم.

و روى عكرمة عن ابن عباس: الر، و الم، و حم، حروف معرّفة، أى: بنيت معرفة. قال أبى: فحدثت به الأعمش، فقال: عند مثل هذا و لا تحدثنا به؟

و روى عن قتادة قال: الم اسم من أسماء القرآن، و كذلك حم و يس، و جميع ما فى القرآن من حروف الهجاء فى أوائل السور.

و سئل عامر عن فواتح القرآن، نحو حم و نحو ص و الم و الر، قال:

هى اسم من أسماء الله مقطعة بالهجاء، إذا وصلتها كانت اسما من أسماء الله.

ثم قال عامر، (الرحمن) قال: هذه فاتحة ثلاث سور، إذا جمعتهن كانت اسما من أسماء الله تعالى.

و روى أبو بكر بن أبى مريم عن ضمرة بن حبيب، و حكيم بن عمير، و راشد بن سعد قالوا:

المر و المص و الم و أشباه ذلك، و هى ثلاثة عشر حرفا، إن فيها اسم الله الأعظم.

و روى عن أبى العالىة فى قوله: الم قال: هذه الأحرف الثلاثة من التسعة و العشرين حرفا ليس فيها حرف إلا و هو مفتاح اسم من

أسماء الله، و ليس فيها حرف إلا و هو فى آياته و بلائه، و ليس فيها حرف إلا و هو فى مدة قوم و آجالهم.

قال: و قال عيسى بن عمر: أعجب أنهم ينطقون بأسمائه و يعيشون فى رزقه كيف يكفرون به! فالألف مفتاح اسمه: الله، و لام مفتاح

اسمه: لطيف، و ميم مفتاح اسمه:

مجيد. فالألف آلاء الله، و اللام لطف الله، و الميم مجد الله، و الألف واحد، و اللام ثلاثون، و الميم أربعون.

و روى عن أبى عبد الرحمن السلمى قال: الم آية، و حم آية.

و روى عن أبى عبيدة أنه قال: هذه الحروف المقطعة حروف الهجاء، و هى افتتاح كلام و نحو ذلك.

قال الأخفش: و دليل ذلك أن الكلام الذى ذكر قبل السورة قد تم.

و روى سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أنه قال فى كهيعص: هو كاف، هاد، يمين، عزيز، صادق، جعل اسم اليمين مشتقا من اليمن.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٣٢٦

- و زعم قطرب أن الر و المص و الم و كهيعص و ص و ق و يس و ن، حروف المعجم؛ لتدل أن هذا القرآن مؤلف من هذه

الحروف المقطعة التى هى: حروف: ا ب ت ث، فجاء بعضها مقطعا، و جاء تمامها مؤلفا؛ ليدل القوم الذين نزل عليهم القرآن، أنه-

بحروفهم التى يعقلونها- لا ريب فيه.

قال: و لقطرب وجه آخر فى الم زعم أنه يجوز أن يكون لما لغا القوم فى القرآن فلم يتفهموه حين قالوا: لا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوَا

فيه [فصلت: ٢٦]، أنزل عليهم ذكر هذه الحروف؛ لأنهم لم يعتادوا الخطاب بتقطيع الحروف، فسكتوا لما سمعوا الحروف طمعا في الظفر بما يحبون، ليفهموا بعد الحروف القرآن و ما فيه، فتكون الحجة عليهم أثبت، إذا جحدوا بعد تفهم و تعلم.
وقال أبو إسحاق الزجاج: المختار من هذه الأقاويل ما روى عن ابن عباس، و هو: أن معنى الم أنا الله أعلم، و أن كل حرف منها له تفسير.

قال: و الدليل على ذلك أن العرب تنطق بالحرف الواحد تدل به على الكلمة التي هو منها، و أنشد:

قلت لها قفى فقالت ق فنطق بقاف فقط، تريد: أقف. و أنشد أيضا:

ناديتهم أن أجموا ألا تاقالوا جميعا كلهم: ألا فاقال تفسيره: نادوهم أن أجموا ألا تركيبون؟ قالوا جميعا: ألا فاركبوا، فإنما نطق بتاء و فاء كما نطق الأول بقاف.

وقال: و هذا الذي اختاروه في معنى هذه الحروف، و الله أعلم بحقيقتها.

و روى عن الشعبي أنه قال: لله- عز و جل- في كل كتاب سر، و سره في القرآن حروف الهجاء المذكورة في أوائل السور.

و أجمع النحويون أن حروف التهجي، و هي الألف و الباء و التاء و الشاء و سائر ما في القرآن منها، أنها مبنية على الوقف، و أنها لا تعرب. و معنى الوقف أنك تقدر أن تسكت على كل حرف منها فالنطق بها: الم.

و الدليل على أن حروف الهجاء مبنية على السكت، كما بنى العدد على السكت، أنك تقول فيها بالوقوف، مع الجمع بين ساكنين، كما تقول إذا عدت: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، فتقطع ألف «اثنين»، و ألف «اثنين» ألف وصل، و تذكر الهاء في ثلاثة و أربعة، و لو لا أنك تقدر السكت لقلت: ثلاثة، كما تقول: ثلاثة يا هذا، و حقها من الإعراب أن تكون سواكن الأواخر.

و شرح هذه الحروف و تفسيرها: أن هذه الحروف ليست تجرى مجرى الأسماء المتمكنة و الأفعال المضارعة التي يجب لها الإعراب، فإنما هي تقطيع الاسم المؤلف الذي لا يجب الإعراب إلا مع كماله. فقولك: (جعفر) لا يجب أن تعرب منه الجيم و لا العين و لا الفاء و لا الراء دون تكميل الاسم، و إنما هي حكايات وضعت على هذه الحروف، فإن أجريتها مجرى الأسماء و حدثت عنها قلت: هذه كاف حسنة، و هذا كاف حسن، و كذلك سائر حروف المعجم. فمن قال: هذه كاف، أنت بمعنى الكلمة، و من ذكر فلمعنى الحرف، شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٢٧

الم [البقرة: ١] و المص [الأعراف: ١] و الر [يونس: ١] و المر [الرعد: ١] و كهيعص [مريم: ١] و طه [طه: ١] و طسم [الشعراء: ١] و طس [النمل: ١] و يس [يس: ١] و حم [غافر: ١] و عسق [الشورى]:

- و الإعراب وقع فيها؛ لأنك تخرجها من باب الحكاية قال الشاعر:

كافا و ميمين و سينا طاسما و قال آخر:

كما بينت كاف تلوح و ميمها فذكر طاسما؛ لأنه جعله صفة للسين، و جعل السين في معنى الحرف، و قال: (كاف تلوح) فأنت الكاف؛ لأنه ذهب بها إلى الكلمة. و إذا عطفت هذه الحروف بعضها على بعض أعربت بها فقلت: ألف و باء و تاء و ثاء ... إلى آخرها، و الله أعلم.

وقال أبو حاتم: قالت العامة في جمع حم و طس: طواسين و حواسم. قال:

و الصواب: ذوات طس، و ذوات حم، و ذوات الم. و قوله تعالى يس كقوله عز و جل:

الم و حم، و أوائل السور.

وقال عكرمة: معناه: يا إنسان؛ لأنه قال: إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ [البقرة: ٢٥٢].

وقال ابن سيده: الألف و الأليف حرف هجاء. و قال الأخفش: هي من حروف المعجم، مؤنثة، و كذلك سائر الحروف. و قال: و هذا

كلام العرب، وإذا ذكرت جاز.

وقال سيويه: حروف المعجم كلها تذكر و تؤنث، كما أن الإنسان يذكر و يؤنث.

قال: وقوله عز و جل: الم و المص و المر، قال الزجاج: الذي اخترنا في تفسيرها قول ابن عباس: إن الم: أنا الله أعلم، و المص: أنا الله أعلم و أفصل، و المر: أنا الله أعلم و أرى.

قال بعض النحويين: موضع هذه الحروف رفع بما بعدها، قال: المص كتاب [الأعراف: ١، ٢]، و «كتاب» مرتفع ب «المص»، و كأن معناه (المص): حروف كتاب أنزل إليك. قال: و هذا لو كان كما وصف لكان بعد هذه الحروف أبدا ذكر الكتاب، فقوله: الم لله لا إله إلا هو الحى القيوم [آل عمران: ١، ٢] يدل على أن الم مرفوع لها على قوله، و قوله: حم، و الكتاب المبين إنا أنزلناه [الدخان: ١، ٣]، فهذه الأشياء تدل على أن الأمر على غير ما ذكر. قال: و لو كان كذلك أيضا لما كان الم و حم مكررين.

قال: و قد أجمع النحويون على أن قوله عز و جل: كتاب أنزل إليك [الأعراف: ٢] مرفوع بغير هذه الحروف؛ فالمعنى: هذا كتاب أنزل إليك.

و روى عكرمة عن ابن عباس قال: (طسم) عجزت العلماء عن علم تفسيرها. و روى على بن أبى طلحة الوالى عن ابن عباس أنه قسم، و هو من أسماء الله تعالى. و قال قتادة: اسم من أسماء القرآن. و قال مجاهد اسم للسورة. و قال محمد بن كعب القرظى: قسم بطوله و سناه و ملكه.

ينظر: لسان العرب (١٤/١-١٦)، الباب (٣/١٥).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٢٨

[٢] و ص [ص: ١] و ق [ق: ١] و ن [القلم: ١].

أصولها من غير تكرار أربعة عشر حرفا، و هى التى انتظم منها النصف الثانى من هذا البيت:

يأبها المثبت ما سطره إن عليك مقسطا حصبه و هذه الحروف تنقسم قسمين:

القسم الأول: مركب من حرفين و هو خمسة يجمعها قولك: «يطرحه».

فإذا قلت: طه [طه: ١]، فإنما نطقت بطاء و ألف [و هاء و ألف] «١»، و كذلك الهاء و الياء من كهيعص [مريم: ١]، و الراء و الحاء من الر [هود: ١] و حم [الأحقاف: ١].

فالثانى أبدا من جميع هذه الأحرف الخمسة حرف مد و هو الألف، و ليس بعده ساكن فيعطى من النطق قدر ما يستحقه الحرف وحده من غير زيادة.

و القسم الثانى: التسعة الباقية، و كل واحد منها مركب من ثلاثة أحرف.

و تنقسم إلى:

متحرك الوسط، و هو ألف فلا يدخله المد.

و إلى ساكن الوسط و هو البواقي، و تنقسم إلى:

ما وسطه حرف لين و هو: «عين» فى السورتين.

و إلى ما وسطه حرف مد و هو السبعة البواقي.

و تنقسم إلى ما وسطه واو و هو: «نون».

و إلى ما وسطه ياء و هو: «ميم».

و إلى ما وسطه ألف و هو: «لام» و «كاف» و «صاد» و «قاف»، و لا خلاف بين القراء فى زيادة مد كل حرف من هذه السبعة التى

وسطها حرف مد؛ لأنه قد وقع بعده ساكن [وهم] «٢» فى مده على الطبقات الخمس.

و إنما [جاز] «٣» في هذه الحروف التقاء الساكنين، و الثاني غير مدغم؛ لأنها في

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في: ب.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٢٩

حكم الموقوف عليه، و قد تقدم أنه يجوز اجتماع الساكنين في الوقف، و يترتب على هذه الأحرف السبعة فرعان «١»: أحدهما: أن ما أدغم آخره منها، هل يكون تمكين المد فيه مثل ما لم يدغم آخره أو يزداد في تمكين مده؟ و قد ذكروا فيه الوجهين.

و رجح الشيخ و الإمام الزيادة، و سوى الحافظ بينهما، و مثاله الم ذَلِكَ الْكِتَابُ [البقرة: ١-٢]:

من قال بالتسوية بين المدغم و غيره يمد ألف «لام» بمقدار مد ياء «ميم».

و من رجح الزيادة في المدغم يمد ألف «لام» أزيد من ياء «ميم».

و كذلك طسم [الشعراء: ١] في قراءة غير حمزة «٢»:

من سوى بين المدغم و غيره يمد ياء «ميم» مثل مد ياء «سين».

و من رجح الزيادة في المدغم يمد ياء «سين» أكثر من «ميم»، و كذلك ما جرى مجراه.

الفرع الثاني: أن ما تحرك من أواخر هذه الحروف في الوصل بحركة عارضة هل يبقى عليه من المد مثل ما يستحقه إذا لم يتحرك آخره؛ لأن حركته عارضة فلا يعتد بها أو ينقص من مده؛ لأنه قد زال بتلك الحركة و وقع الساكن بعد حرف المد؟ و فيه أيضا الوجهان، و الأرجح عندهم الزيادة في المد بناء على ترك الاعتداد بالعارض، و ذلك في الم اللَّهُ [آل عمران: ١-٢] في قراءة الجميع، و الم أَحْسِبَ النَّاسَ [العنكبوت: ١، ٢] في قراءة ورش وحده، فأما «عين» في السورتين فقال الإمام: «لا يمكنه أحد إلا ورش باختلاف عنه، و الباقيون يلفظون به ك «بين» في الوقف».

(١) في أ: نوعان.

(٢) أظهر حمزة نون (سين) قبل الميم، كأنه ناو الوقف، و إلا فإدغام مثله واجب و الباقيون يدغمون و في مصحف عبد الله (ط س م) مقطوعة من بعضها. قيل: و هي قراءة أبي جعفر، يعنون أنه يقف على كل حرف وقفه يميز بها كل حرف، و إلا لم يتصور أن يلفظ بها على صورتها في هذا الرسم.

و قرأ عيسى- و تروى عن نافع- في غير المتواتر عنه بكسر الميم هنا و في القصص على البناء. و أمال الطاء الأخوان و أبو بكر. ينظر: الباب (٣/١٥)

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٣٠

و قال الشيخ: «من القراء من يمدّها أقل من مد غيرها؛ لأن الأوسط حرف لين، و منهم من يمدّه كغيره، و منهم من يمدّه لورش وحده، و مده عندي لجميعهم أشبه و أقيس؛ لأن المد إنما وجب لالتقاء الساكنين فحرف اللين فيه كحرف المد.

و إنما يتمكن المد في حروف المد و اللين أكثر من حروف اللين مع الهمزات، فأما مع التقاء الساكنين فالحكم سواء».

ثم ذكر أنه يأخذ بترك إشباع المد من أجل الرواية و يختار التمكين؛ لقوته في القياس.

و ذكر الحافظ المذهبي و صححهما.

و اعلم أن الحافظ قد نبه على الزيادة في حرف المد لأجل الساكن في ثلاثة مواضع من فرش الحروف في «التيسير»: منها قوله في البقرة لما ذكر تاءات البزى ثم قال: «و إن كان قبلهن حرف مد زيد في تمكينه». وقوله في النساء حين ذكر مذهب ابن كثير في: اللّٰذَانِ [النساء: ١٦]، و نحوه فقال: «بتشديد النون و تمكين الألف». و منها قوله في الأحزاب حين ذكر الاختلاف في اللّٰئِي «١» [الأحزاب: ٤] فقال: «و من همز و من لم يهمز يشع التمكين للألف في الحاليين ... إلى آخر كلامه».

و هذا الإطلاق يشمل قراءة أبي عمرو و البزى، و هما يسكنان الياء بعد الألف، و الله [عز وجهه الكريم] «٢» أعلم. و جميع ما ذكرته من أحكام المد عند الساكن قد ذكره الحافظ في جامع البيان و غيره. فصل: قال الحافظ: «و إذا أتت الهمزة قبل حرف المد ...» إلى آخره.

اعلم أن الهمزة إذا وقع بعدها حرف مد، فإنها تأتي في قراءة ورش على وجهين: محققة و مغيرة، مثال المحققة قوله - تعالى -: فَأَمَّنَ لَهُ لُوطٌ [العنكبوت: ٢٦]

(١) في أ: النبي.

(٢) سقط في ب.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٣١

و وَأَوْحَىٰ إِلَيْنَا هَذَا الْقُرْآنَ [الأنعام: ١٩] و وَإِتْيَاءِ الزَّكَاةِ [النور: ٣٧].

و أما المغيرة فتلاثة أقسام:

أحدها: التغيير بالتسهيل بين بين، و الذي ورد منه في القرآن آمْتُمُّمُ فِي الْأَعْرَافِ [الآية: ٧٦] و طه [الآية: ٧١] و الشعراء [الآية: ٤٩]، و آ إِلِهَتُنَا فِي الزَّخْرَفِ [الآية: ٥٨]، و جَاءَ آلَ لُوطٍ فِي الْحَجْرِ [الآية: ٦١] و جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ فِي الْقَمَرِ [الآية: ٤١] في الوصل لا غير أعني مما بعد الهمزة المغيرة فيه حرف مد.

الثاني: التغيير بالبدل، و الذي ورد منه في القرآن لَوْ كَانَ هُوَ لِإِلَهَةٍ فِي الْأَنْبِيَاءِ [الآية: ٩٩] و مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فِي الشُّعْرَاءِ [الآية: ٤] إذا وصل أبدل الهمزة الثانية ياء فيهما، و ليس في القرآن غيرهما.

الثالث: التغيير بالنقل إلى الساكن، نحو مَنْ آمَنَ [آل عمران: ٩٩] و قُلْ إِي وَ رَبِّي [يونس: ٥٣] و سيأتي القول في باب النقل «١» بحول الله [العلی] «٢» العظيم.

فإذا تقرر هذا - فاعلم أن ورشا يزيد في تمكين حرف المد بعد الهمزة المحققة، و بعد الهمزة المغيرة بالبدل أو بالنقل.

فأما إذا كان حرف المد بعد الهمزة المليئة؛ فلم أر لهم فيه شيئا، و الله عز وجهه و جل ذكره أعلم، و سيأتي بعد ما يستثنى من ذلك، و ارجع إلى لفظه.

قال الحافظ - رحمه الله -: «سواء كانت محققة أو ألقى حركتها على الساكن قبلها أو أبدلت»، فذكر هنا نوعين من التغيير.

فإن قيل: لعله إنما لم يذكر الوجه الثالث؛ لأنه لا يرى تمكين المد فيه؛ إذ لو جاز فيه تمكين المد، لكان كأنه قد جمع بين أربع ألفات و هي: الهمزة المحققة، و الهمزة المليئة، و الألف، فلو مكن مداها «٣» لكانت كأنها ألفان، فكان ذلك يشبه اجتماع أربع ألفات، و بهذا علل تركهم إدخال الألف بين الهمزة المحققة و المليئة، كما سيأتي في موضعه.

(١) في أ: الفعل.

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: بعدها.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٣٢

فهذا وجه من النظر إلا أنه يعارضه نظر آخر وهو أن يقال: لو كان كما تزعم لذكره مع المستثنيات بعد.

ويمكن أن يجاب عن هذه المعارضة بأن يقال: إنها غير لازمة؛ لأنه إنما استثنى ما هو من جنس ما قرر.

و بيان ذلك: أنه إنما نص على التمكين بعد الهمزة المحققة، والمغيرة بالنقل، أو بالبدل خاصة، ثم استثنى ما بعد الهمزة المحققة؛ فهو

استثناء من الجنس.

أما لو نص على استثناء ما بعد الهمزة المليئة، لكان استثناء من غير الجنس؛ فلم يلزمه ذلك.

فإن قيل: فقد نص في الاستثناء على ما بعد الهمزة المجتلية [للابتداء] «١»؟

فالجواب: أنك إذا قلت مبتدئا أنتِ بِقُرْآنٍ [يونس: ١٥] أَوْ تَمَنَ [البقرة: ٢٨٣] فقد حصل في اللفظ حرف مد بعد همزة محققة؛ فكان

استثاؤه من الجنس؛ فلزم لذلك.

و بالجملة فالأمر محتمل، و لو بين لنا حكمه لكان أحسن، ثم ذكر الأمثلة و هي بينة، و همزة لِيَلِافٍ [قريش: ١] من المحققة، و همزة

إِيْلَافِهِمْ [قريش: ٢] في الوصل من المغير بالنقل، و هُوْلَاءِ آلِهَةٍ [الأنبياء: ٩٩] من المغير بالبدل في الوصل، و قد تقدم.

ثم ذكر عن المصريين أنهم يزيدون في حرف المد زيادة متوسطة.

اعلم أن الناس اختلفوا هنا.

فمنهم من يشيع المد، كما لو تقدم حرف المد على الهمزة، فيسوى بين المد قبل الهمزة و بعدها نحو جَأُوْ [آل عمران: ١٨٤] و جَاءَنَا

[المائدة: ١٩] و [النبئين] [البقرة: ٢١٣] و بَرِيْتُونَ [يونس: ٤١].

و هو ظاهر قول الإمام، و أنكره الحافظ و أطال في الرد على أصحاب هذا المذهب في «إيجاز البيان» و «التمهيد» و غيرهما «٢».

و منهم من لم يزد على القدر الذي يستحقه حرف المد بنفسه، كما رواه

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: غيرها.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٣٣

البغداديون عن ورش، و به قرأ الحافظ على أبي الحسن.

و منهم من أخذ فيه بتمكين وسط، و هو دون المد الذي قبل الهمزة و هو مذهبه في «التيسير» و غيره، و قرأته على أبي القاسم، و أبي

الفتح.

و أما الشيخ فقال في «التبصرة»: قرأ ورش بتمكين المد فيما روى المصريون عنه، و قرأ الباقون بمد وسط كما يخرج من اللفظ. انتهى.

فسمى المد الذي يستحقه الحرف بنفسه مدًا وسطًا.

و قال في مد ورش: بالتمكين، و ليس فيه بيان عن مقدار الزيادة.

و قال في كتاب «التنبيه» لما ذكر لِيَسُوْأ [الإسراء: ٧] و وَ بَأُوْ [البقرة: ٤١]

و إِسْرَائِيلَ [البقرة: ٤٠] و شبهه؛ ما نصه: «و المدّة الأولى في هذا هي أشيع مدًا من الثانية».

و قال في الكشف: «و المد في حرف المد و اللين إذا كانت الهمزة بعده أمكن من مده إذا كانت قبله؛ لتمكن خفاء حرف المد و

اللين إذا كانت الهمزة بعده» فظهر من هذا موافقته للحافظ، و الله عز وجهه الكريم أعلم.

و قوله: «على مقدار التحقيق» يريد: على نسبة تحقيقه للحروف و الصبر على الحركات و إن لم يبلغ أن يكون بمنزلة المد الذي قبل

الهمزة.

فإن قيل: و لعله لا يريد هنا الزيادة في المد، و إنما يريد أنه يصبر على حروف المد بقدر ما يناسب الصبر على الحركات؛ ليحصل التناسب، و يزول التشتت، و التنافر؛ فيكون موافقا لمذهب شيخه أبي الحسن على ما تقدم؟
قيل: لو أراد هذا لما اقتصر على ما بعد الهمزة، و لا خص ورشا دون حمزة، و يعضد ما ذكرته استثناءه لما يذكر بعد؛ إذ لا بد من إبقاء حروف المد في اللفظ في كل ما يستثنى على وجه يناسب النطق بالحركات.
ألا- ترى إلى قوله: «و استثنوا من ذلك إسرائيلَ [البقرة: ٤٠] فلم يزيدوا في تمكين الياء فيه؟! و أنت تعلم أنه لا يريد إسقاط الياء رأسا؛ إذ لو أراد ذلك لقال: فلم يثبتوا الياء فيه، و إنما قال: «فلم يزيدوا في تمكين الياء»؛ فحصل أنه أراد فلم «١» يزيدوا على

(١) في: لم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٣٤

المقدار الذي يستحقه الحرف بنفسه، و إذا كان كذلك دل على أن مراده في أصل الفصل الزيادة على ذلك المقدار.
و اعلم أن استثناء إسرائيلَ [البقرة: ٤٠] مما اختص به الحافظ دون الشيخ، و الإمام.
قوله: «و أجمعوا على ترك الزيادة إذا سكن ما قبل الهمزة، و كان الساكن غير حرف مد و لين».
اعلم أن الحرف الساكن إذا تقدم على الهمزة، و كان بعدها حرف مد- فإن ذلك الساكن يأتي على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون حرفا صحيحا.

الثاني: أن يكون حرف مد و لين.

الثالث: أن يكون حرف لين.

أما الأول: فليس في القرآن منه إلا: مَسْؤُلًا [الإسراء: ٣٤] و مِيدُومًا [الأعراف: ١٨] و الْقُرْآنُ [البقرة: ١٨٥] و الظَّمِيَانُ [النور: ٣٩]، و مَسْؤُلُونَ [الصفافات: ٢٤].

و هذا الأخير يحرز قول الحافظ: «و شبهه»، و اتفق الإمام، و الشيخ، و الحافظ على ترك التمكين في حروف المد في هذا القسم.

القسم الثاني: أن يكون الساكن قبل الهمزة حرف مد نحو جاؤُ [آل عمران: ١٨٤] و السُّوَى [الروم: ١٠] و بَرِيئُونَ [يونس: ٤١] فلا خلاف بينهم في تمكين المد بعد الهمزة على ما تقدم إلا إسرائيلَ في قول الحافظ.

القسم الثالث: أن يكون الساكن قبل الهمزة حرف لين، و الذي في القرآن منه (الموءودة) [التكوير: ٨]، و (سوءتكم) [الأعراف: ٢٦] و (سوءتهما) [الأعراف: ٢٠] لا غير.

نص الحافظ في «إيجاز البيان» على أن التمكين فيه مطرد «١»، و سوى بينه و بين ما إذا كان قبل الهمزة حرف مد و كذلك مذهب الشيخ، فأما الإمام فكلامه مثل كلام

(١) في أ: مطرود.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٣٥

الحافظ في التيسير، و ذلك أنه قال: «إن كان الساكن قبل الهمزة غير حرف مد و لين- فليس أحد من القراء يمهده».

و هذا يقتضى التسوية بين حرف اللين و الحرف الصحيح.

ثم لم يذكر في التمثيل إلا- الْقُرْآنُ و الظَّمِيَانُ و مَسْؤُلًا و مِيدُومًا كما فعل الحافظ، لكن لا يلزم أن يكون التمثيل محيطة بجميع ما في

الباب؛ فمقتضى ذلك أن الواو الثانية في (الموءودة) و الألف في «سوات» لا يزداد في مدهما على ما يستحقان بأنفسهما، إلا أن الحافظ نص في «إيجاز البيان» على التمكين الزائد في (الموءودة) [التكوير: ٨]، و «سوات» وكذلك نص الإمام على الزيادة في ألف «سوات» فبقي (الموءودة) غير مستثنى؛ فالظاهر أنه بغير زيادة عنده مثل مِدْؤُمًا [الأعراف: ١٨] و مَسْؤُلًا [الإسراء: ٣٤] و الله أعلم بما أراد.

قال الحافظ - رحمه الله -: «و كذلك إن كانت الهمزة مجتلبه للابتداء».

اعلم أن الذي ورد من هذا في القرآن ثلاثة ألفاظ و هي: أُوْتِمِنَ في البقرة [٢٨٣] و ائذَنْ لِي في التوبة [٤٩] و ائْتِ حَيْثُ وَرَدَ، نحو ائْتِ بِقُرْآنٍ [يونس: ١٥]، ائْتُوا صَفًّا [طه: ٦٤] فَأْتُوا بِكِتَابٍ [القصص: ٤٩]، مذهب الحافظ في هذا كله ترك الزيادة، و ذكر الشيخ، و الإمام الوجيهين و قال الشيخ: «و كلا الوجيهين حسن و ترك المد أقيس»

«مسألة»

قال الحافظ في المفردات ما نصه: «و كلهم لم يزد في تمكين الألف في قوله تعالى: لَا يُؤَاخِذُكُمُ [البقرة: ٢٢٥] و لَا تُؤَاخِذُنَا [البقرة: ٢٨٦] و بابه.

و زاد بعضهم (آلثن) في موضعين من يونس [الآيتان: ٩١، ٥١]، عاداً الأولى، في «و النجم» [الآية: ٥٠] فلم يزدوا في تمكين الألف و الواو فيهن».

وافق الإمام [الحافظ على] ترك الزيادة في هذه الألفاظ.

و كذلك الشيخ إلا في (آلثن) في الموضعين، فلم أر للشيخ فيه شيئاً.

و اعلم أن الألف التي تقصر من (آلثن) [يونس: ٥١] هي التي بعد اللام دون التي بعد الهمزة، نص عليه الإمام في الكافي.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٣٦

و من ذلك الألف المبدلة من التنوين في الوقف «١» نحو ماء [العنكبوت: ٦٣] و غُثَاء [المؤمنون: ٤١] و (سوآ) [النساء: ١١٠]، ذكر الحافظ في جامع البيان و غيره ترك الزيادة، و وافقه الشيخ، و الإمام.

(١) و تسمى هذه الألف: ألف العوض. ينظر اللسان (١ / ١) باب الهمزة، و فيه أن للنحويين ألقاباً لألفات غيرها تعرف بها، فمنها الألف الفاصلة، و هي في موضعين:

أحدهما: الألف التي تثبتها الكتبة بعد واو الجمع؛ ليفصل بها بين واو الجمع و بين ما بعدها، مثل: كفروا و شكروا، و كذلك الألف التي في مثل: يغزوا و يدعوا، و إذا استغنى عنها لاتصال المكنى بالفعل لم تثبت هذه الألف الفاصلة.

و الأخرى: الألف التي فصلت بين النون التي هي علامة الإناث و بين النون الثقيلة؛ كراهة اجتماع ثلاث نونات في مثل قولك للنساء في الأمر: افعلنان، بكسر النون و زيادة الألف بين النونين.

و منها: ألف العبارة؛ لأنها تعبر عن المتكلم، مثل قولك: أنا أفعل كذا، و أنا أستغفر الله، و تسمى: العاملة.

و منها: الألف المجهولة، مثل ألف «فاعل» و «فاعول» و ما أشبهها، و هي ألف تدخل في الأفعال و الأسماء مما لا أصل لها؛ إنما تأتي لإشباع الفتحة في الفعل و الاسم، و هي إذا لزمتهما الحركة كقولك: خاتم و خواتم، صارت واوا لما لزمتهما الحركة بسكون الألف بعدها، و الألف التي بعدها هي ألف الجمع، و هي مجهولة أيضاً.

و منها: ألف الصلة، و هي ألف توصل بها فتحة القافية، فمثله قوله:

بانة سعاد و أمسى حبلها انقطعاً و تسمى ألف الفاصلة، فوصل ألف العين بألف بعدها، و منه قوله عز و جل: وَ تَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا

[الأحزاب: ١٠] الألف التي بعد النون الأخيرة هي صلة لفتح النون، ولها أخوات في فواصل الآيات كقوله عز وجل: قَوَارِيرًا [الإنسان: ١٥] سَلْسِيلًا [الإنسان: ١٨]، وأما فتحة «ها» المؤنث فقولك ضربتها ومرت بها.

والفرق بين ألف الوصل وألف الصلة: أن ألف الوصل إنما اجتلبت في أوائل الأسماء والأفعال، وألف الصلة في أواخر الأسماء كما ترى.

ومنها: ألف النون الخفيفة كقوله عز وجل لَنْسِفَعًا بِالنَّاصِيَةِ [العلق: ١٥]، وكقوله عز وجل: وَليَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ [يوسف: ٣٢]، الوقوف على لَنْسِفَعًا وعلی وَليَكُونَا بالألف، وهذه الألف خلف من النون، والنون الخفيفة أصلها الثقيلة إلا أنها خفت، من ذلك قول الأعشى:

ولا تحمد المثرين والله فاحمدا أراد: فاحمدن، بالنون الخفيفة، فوقف على الألف.
وقال آخر:

وقمير بدا ابن خمس وعشرين فقالت له الفتاتان: قوما أراد: قومن، فوقف بالألف.
شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٣٧

ومثله قوله:

يحسبه الجاهل ما لم يعلم شيخا على كرسيه معما فنصب (يعلم)؛ لأنه أراد: ما لم يعلمن، بالنون الخفيفة، فوقف بالألف.
وقال أبو بكره الضبي في قول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل قال: أراد: قفن، فأبدل الألف من النون الخفيفة، كقوله: قوما، أراد: قومن.

قال أبو بكر: وكذلك قوله عز وجل: أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ [ق: ٢٤]، أكثر الرواية أن الخطاب لمالك خازن جهنم وحده، فبناه على ما وصفناه، وقيل: هو خطاب لمالك وملك معه، والله أعلم.

ومنها: ألف الجمع، مثل: مساجد و جبال و فرسان و فواعل.

ومنها: التفضيل والتصغير، كقوله: فلان أكرم منك وأأم منك، وفلان أجهل الناس.

ومنها: ألف النداء، كقولك: أزيد، تريد: يا زيد.

ومنها: ألف الندبة، كقولك: وا زيدا! أعنى الألف التي بعد الدال، ويشاكلها ألف الاستنكار إذا قال رجل: جاء أبو عمرو، فيجيب المجيب: أبو عمراه؟! زيدت الهاء على المدة في الاستنكار، كما زيدت في: وا فلانا، في الندبة.

ومنها: ألف التأنيث، نحو مدة: حمراء و بيضاء و نساء.

ومنها: ألف سكرى و حبل.

ومنها: ألف التعابي، وهو أن يقول الرجل: إن عمر، ثم يرتج عليه كلامه فيقف على «عمر» ويقول: إن عمرا، فيمدها مستمدا لما يفتح له من الكلام، فيقول: منطلق، المعنى:

أن عمر منطلق، إذا لم يتعابى، ويفعلون ذلك في الترخيم كما يقول: يا عما، وهو يريد:

يا عمر، فيمد فتحة الميم بالألف ليمتد الصوت.

ومنها: ألفات المدات، كقول العرب للكلكل: الكلكال، ويقولون للخاتم: خاتام، وللدائق: داناق.

قال أبو بكر: العرب تصل الفتحة بالألف، والضممة بالواو، والكسرة بالياء. فمن وصلهم الفتحة بالألف قول الراجز:

قلت و قد خرت على الكلكال:

يا ناقتي ما جلت عن مجالي أراد: على الكلكل، فوصل فتحة الكاف بالألف، وقال آخر:

لها متتان خطاتا كما أراد: خطتا.

و من وصلهم الضمة بالواو ما أنشده الفراء:

لو أن عمرا هم أن يرقودا فانهض فشد المتر المعقودا أراد: أن يرقد، فوصل ضمة القاف بالواو، و أنشد أيضا:-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٣٨

- الله يعلم أنا في تلفتنا* يوم الفراق إلى إخواننا صور

و أننى حيثما يشئ الهوى بصرى من حيثما سلكوا أدنو فأنظور أراد: فأنظر.

و أنشد فى وصل الكسرة بالياء:

لا عهد لى بنيضال أصبحت كالشن البالى أراد: بنيضال، و قال:

على عجل منى أطأطئ شيمالى أرا: شمالى، فوصل الكسرة بالياء، و قال عترة:

ينباع من ذفرى غضوب جسرأ أراد: ينبع.

قال: و هذا قول أكثر أهل اللغة، و قال بعضهم: ينباع: ينفعل، من: باع يبيع، و الأول:

يفعل، من: نبع ينبع.

و منها: الألف المحوثة، و هى كل ألف أصلها الياء و الواو المتحركتان، كقولك: قال و باع و قضى و غزا، و ما أشبهها.

و منها: ألف التثنية، كقولك: يجلسان و يذهبان.

و منها: ألف التثنية فى الأسماء، كقولك: الزيدان و العمران.

و قال أبو زيد: سمعتهم يقولون: أيا أباه أقبل، و زنه: عيا عياه.

و قال أبو بكر ابن الأنبارى: ألف القطع فى أوائل الأسماء على و جهين:

أحدهما: أن تكون فى أوائل الأسماء المنفردة.

و الوجه الآخر: أن تكون فى أوائل الجمع.

فالتى فى أوائل الأسماء تعرفها بثباتها فى التصغير، بأن تمتحن الألف فلا تجدها فاء و لا عينا و لا لاما، و كذلك فحيوأ بأحسن منها [النساء: ٨٦].

و الفرق بين ألف القطع و ألف الوصل: أن ألف الوصل فاء من الفعل، و ألف القطع ليست فاء و لا عينا و لا لاما، و أما ألف القطع فى

الجمع فمثل ألف: ألوان و أزواج، و كذلك ألف الجمع فى الستة، و أما ألفات الوصل فى أوائل الأسماء فهى تسعة: ألف ابن، و ابنه،

و ابنين، و ابنتين، و امرئ، و امرأة، و اسم، و است. فهذه ثمانية تكسر الألف فى الابتداء و تحذف فى الوصل، و التاسعة: الألف التى

تدخل مع اللام للتعريف، و هى مفتوحة فى الابتداء ساقطة فى الوصل، كقولك الرحمن، القارعة، الحاقه، تسقط هذه الألفات فى

الوصل و تنتفح فى الابتداء.

ينظر لسان العرب (١/ ١-٣).

و روى الأزهرى عن أبى العباس أحمد بن يحيى و محمد بن يزيد أنهما قالوا: أصول الألفات ثلاثة و يتبعها الباقيات: ألف أصلية، و

هى فى الثلاثى من الأسماء، و ألف قطعية، و هى فى الرباعى، و ألف وصلية، و هى فيما جاوز الرباعى. قالوا: فالأصلية مثل -

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٣٣٩

فأما الوقف على «رأى» من قوله - تعالى -: رأى القمَر [الأنعام: ٧٧]، و نحوه و تراءا الجُمعان [الشعراء: ٦١] فبالزيادة فى المد، ذكره

الحافظ فى «إيجاز البيان» و فى «التمهيد» و غيرهما و الشيخ فى كتاب «الكشف».

و أما الوقوف على نحو الْكِتَابِ [البقرة: ٢] و الْغُفُورُ [يونس: ١٠٧]، و الْعَلِيمُ [البقرة: ٣٢] فإن كان بالروم لم يزد في المد، و إن كان بالسكون أو بالإشمام فحكى الحافظ ثلاثة أوجه:

أحدها: ترك الزيادة؛ إذ السكون عارض في الوقف؛ فلا يعتد به، قال الإمام:
«و هو القياس».

الثاني: التمكين الطويل اعتدادا بالتقاء الساكنين «١»، و اعتدادا بالعارض.

الثالث: التوسط في الزيادة، و به قرأ الحافظ على أبي الفتح و أبي الحسن، و هو مقتضى قول الشيخ و الله أعلم.
قال الحافظ: «و الباقون لا يزيدون...» إلى آخره.

يريد: من عدا ورشا لا يزيدون في حرف المد بعد الهمزة مطلقا على القدر الذي يستحقه بنفسه.

و اعلم أن العلة في زيادة التمكين في مذهب ورش كون حرف المد خفيا، فإذا وقع بعد الهمزة خيف عليه أن يزيد خفاء، فبين بتمكين المد.

– ألف ألف و إلف و ألف، و ما أشبهه، و القطعية مثل: ألف أحمد و أحمر و ما أشبهه، و الوصلية مثل ألف: استنباط و استخراج، و هي في الأفعال إذا كانت أصلية مثل ألف: أكل، و في الرباعي إذا كانت قطعية مثل ألف: أحسن، و فيما زاد عليه مثل ألف: استكبر و استدرج، إذا كانت وصلية.

قالا: و معنى ألف الاستفهام ثلاثة: تكون بين الآدميين يقولها بعضهم لبعض استفهاما، و تكون من الجبار لوليه تقريرا، و لعدوه توبيخا، فالتقرير كقوله عز و جل للمسيح: أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ [المائدة: ١١٦] قال أحمد بن يحيى: و إنما وقع التقرير لعيسى – عليه السلام – لأن خصومه كانوا حضورا، فأراد الله عز و جل من عيسى أن يكذبهم بما ادعوا عليه، و أما التوبيخ لعدوه فكقوله عز و جل: أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ [الصفافات: ١٥٣] و قوله:

أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ [البقرة: ١٤٠]، أَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا [الواقعة: ٧٢]، و قال أبو منصور: فهذه أصول الألفات.
ينظر: لسان العرب (١ / ١).

(١) سبق لنا الحديث بالتفصيل عن التقاء الساكنين، كما سبق بيان معاني كل من الروم و الإشمام قبل ذلك.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٤٠

و العلة لمذهب الجماعة في ترك الزيادة أن خفاء حرف المد إنما يعرض إذا تأخرت الهمزة؛ فلذلك مكثوا الزيادة هناك.
فأما إذا تقدمت الهمزة فقلما يخفى إذ ذاك فلا يحتاج عندهم إلى الزيادة.

و معنى كون حرف المد يخفى إذا تأخرت الهمزة: أن حرف المد لما كان مجرد صوت يهوى في الصدر، و لا يعتمد على شيء من الأعضاء الناطقة بالحروف حتى لم يمكن تعلق شيء من الحركات به ما دام حرف مد، و كانت الهمزة حرفا جلدًا ثقيلًا ممكنا في المخرج إلى الصدر، و كان الناطق بها لا يكاد يخلو من تكلف و تعمل – فإذا التقيا خيف أن يتأهب المتكلم للنطق بالهمزة قبل توفية حرف المد حقه؛ فيكون ذلك سببا إلى الإجحاف به، حتى ربما ذهب معظمه أو كاد؛ فعزموا على بيانه و تقويته بالصبر عليه، و الزيادة في مده، و حصل عند ذلك انتهاء الصوت إلى موضع الهمزة؛ فكان ذلك أعون على النطق بها كما تقدم، و الله – سبحانه – أعلم.

فأما ما استثناه ورش، فمنه ما يرجع إلى ترك الاعتداد بالعارض، و ذلك في الألف المبدلة من التنوين في الوقف، و في حرف المد بعد همزة الوصل، و منه ما يرجع إلى باب الجمع بين اللغتين، و قصد التنبيه على رعي الوجهين، و ذلك في مَسْؤُلًا [الإسراء: ٣٤] و أخواته، و إِسْرَائِيلَ [البقرة: ٤٠] عند من يقصر «١» ياءه.

فأما يُؤَاخِذُ [النحل: ٦١] و بابه، فإن قدرت واوه مبدلة من همزة فهو من هذا القبيل و هو قول الإمام، و إن قدرت أصلية على لغة من

قال: «و اخذ»، فلا مدخل له في التمكين، كالألف في قوله - تعالى -: «و لَكِنْ لَا تُوعِدُوهُمْ سِرًّا [البقرة: ٢٣٥]». وهذا الوجه الثاني قاله الحافظ في «إيجاز البيان» والشيخ في كتاب «الكشف»، والله أعلم.

باب الهمزتين المتلاصقتين في كلمة

اعلم أن الهمزة في القرآن على ضربين: همزة مفردة، و ستأتي بعد بحول الله جل و علا.

(١) في ب: قصر.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٤١ و همزتان متلاصقتان و هما:

إما في كلمة واحدة، كما يذكر في هذا الباب. و إما في كلمتين كما يذكر في الباب بعده.

و اعلم أن كل ما ذكر في هذا الباب من الهمزتين في كلمة، فإنه في الحقيقة من كلمتين و بيان ذلك: أن الهمزة الأولى من كل ما ذكر في هذا الباب همزة استفهام، و هي حرف من حروف المعاني «أ» دخلت على كلمة أولها همزة فالتقت همزتان، و ليس في القرآن همزتان ملتقيتان في كلمة إلا في لفظة واحدة و هي (أئمة)، وقعت في القرآن في خمسة مواضع: الأول: في براءة [١٢].

و الثاني: في سورة الأنبياء عليهم السلام [٧٣].

و الثالث: و الرابع: في سورة القصص [٥، ٤١].

و الخامس: في الم السجدة [٢٤].

و أصلها: أممة، «جمع إمام، مثل: لسان و ألسنة، و سلاح و أسلحة، فلما التقت همزتان و الثانية ساكنة و جب إبدال الثانية حرفا من جنس حركة ما قبلها على القياس؛ فصار «أممة» بهمزة و ألف بعدها، ثم استقلوا تحريك الميمين، فسكنت الأولى و أدغمت في الثانية بعد سلب حركة ما قبلها فصادفت الألف، و هي لا تقبل الحركة فقلبت ياء بسبب الكسرة، و على هذا قراءة الحرميين، و أبي عمرو.

و منهم من همزها لما تحركت؛ إذ أصلها الهمز، و إنما قلبت ألفا لما سكنت،

(١) يقصد بحروف المعاني: تلك الحروف التي تدل على معنى في الكلام، لولاها لما وجد؛ تفريقا بينها و بين حروف المباني التي هي مجرد جزء من الكلمة لا يدل على جزء معناها كالذال في (ذهب) و نحوه، و قد ذكر بعض النحويين للحرف نحو من خمسين معنى. و هذه المعاني، المشار إليها، يرجع غالبها إلى خمسة أقسام: معنى في الاسم خاصة، كالتعريف.

و معنى في الفعل خاصة، كالتنفيس. و معنى في الجملة، كالنفي و التوكيد. و ربط بين مفردين، كالعطف في نحو: جاء زيد و عمرو و ربط بين جملتين كالعطف في نحو: جاء زيد و ذهب عمرو. و إنما قلت (يرجع غالبها) لأن منها ما هو خارج عن هذه الأقسام، كالكف، و التهيئة، و الإنكار، و التذكار، و غير ذلك. ينظر: الجنى الداني (٢٥) ينظر: الجنى الداني (ص ٢٥).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٤٢

و على هذا قراءة الكوفيين، و ابن عامر «أ».

فأما التعبير عن الهمزتين في هذا الباب بأنهما من كلمة - فمجاز.

والذي سوغ ذلك التحام إحدى الهمزتين بالأخرى في حكم الخط و اللفظ و المعنى.

فأما الخط فإنه قد اطرء في كل حرف من حروف المعاني إذا كان من حرف واحد من حروف التهجي أن يكتب موصولا بما بعده إذا كان مما يقبل الوصل: كباء الجر، و فاء العطف، و لام الابتداء و نحو ذلك، فحكم همزة الاستفهام وصلها بما بعدها في الخط؛ إذ كانت مما يقبل ذلك.

و أما حكم اللفظ فمن حيث إن همزة الاستفهام حرف واحد من حروف التهجي لم يكن لها حكم الكلمة المستقلة؛ إذ الكلمة المستقلة لا- بد لها من مطلع و مقطع، فمطلعها أولها، و لا بد من تحريكه؛ ليصح الابتداء به، و مقطعها آخرها، و الأصل تسكينه في الوقف، و أقل ما تحصل هذه الحقيقة بحرفين من حروف التهجي نحو «قد» و «هل».

فأما الحرف الواحد فلا؛ فلزم لذلك أن تتصل في اللفظ بما بعدها.

(١) قال الأزهرى: أكثر القراء قرءوا: أئمة الكفر [التوبة: ١٢]، بهمزة واحدة، و قرأ بعضهم أئمة، بهمزتين، قال: و كل ذلك جائز. قال ابن سيده: و كذلك قوله تعالى: وَ جَعَلْنَا هُمْ أئمةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ [القصص: ٤١]، أى: من تبعهم فهو في النار يوم القيامة، قلبت الهمزة ياء؛ لثقلها لأنها حرف سفلى في الحلق و بعد عن الحروف و حصل طرفا فكان النطق به تكلفا، فإذا كرهت الهمزة الواحدة، فهم باستكراه الثنتين و رفضهما- لا سيما إذا كانتا مصطحبتين غير مفترقتين فاء و عينا أو عينا و لا ما- أخرى؛ فلهذا لم يأت في الكلام لفظة تواتر فيها همزتان أصلا البتة، فأما ما حكاه أبو زيد من قولهم: دريئة و درائي، و خطيئة و خطائي، فشاذا لا يقاس عليه، و ليست الهمزتان أصليين، بل الأولى منهما زائدة، و كذلك قراءة أهل الكوفة: أئمة، بهمزتين.

قال الجوهرى: الإمام الذى يقتدى به، و جمعه: أئمة، و أصله: أئمة، على أفعله، مثل: إناء و آنية، و إله و آلهة، فأدغمت الميم، فنقلت حركتها إلى ما قبلها، فلما حركوها بالكسر جعلوها ياء، و هى قراءة نافع و ابن كثير و أبى عمرو.

قال الأَخفش: جعلت الهمزة ياء؛ لأنها فى موضع كسر و ما قبلها مفتوح فلم يهمزوا لاجتماع الهمزتين، قال: و من كان من رأيه جمع الهمزتين همز، قال: و تصغيرها:

أويمه، لما تحركت الهمزة بالفتحة قلبها واوا، و قال المازنى: أئيمه، و لم يقلب. ينظر اللسان (١/ ١٣٣).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٣٤٣

و هذا هو السبب فى الاتصال فى اللفظ.

و أما حكم المعنى فهو أن الحرف إنما جىء به ليدل على معنى فى غيره «١»،

(١) ذكر النحاة عدة تعريفات للحرف، و من أحسنها قول بعضهم: الحرف: كلمة تدل على معنى، فى غيرها، فقط.

فقوله (كلمة) جنس يشمل الاسم و الفعل و الحرف، و علم من تصدير الحد به أن ما ليس بكلمة فليس بحرف: كهمزتى النقل و الوصل، و ياء التصغير. فهذه من حروف الهجاء لا من حروف المعاني؛ فإنها ليست بكلمات بل هى أبعاض كلمات. و هذا أولى من تصدير الحد ب (ما)؛ لإيهامها.

و اعترض بأن تصدير حد الحرف بالكلمة لا يصح، من جهة أنه يخرج عنه، من الحروف، ما هو أكثر من كلمة واحدة، نحو: إنما و كأنما.

و الجواب: أنه ليس فى الحروف ما هو أكثر من كلمة واحدة. و أما نحو: إنما و كأنما، مما هو كلمتان، فهو حرفان، لا حرف واحد،

بخلاف نحو (كأن) مما صيره التركيب كلمة واحدة، فهو حرف واحد.

وقوله: (تدل على معنى في غيرها) فصل، يخرج به الفعل، وأكثر الأسماء؛ لأن الفعل لا يدل على معنى في غيره. وكذلك أكثر الأسماء.

وقوله: (فقط) فصل ثان، يخرج به من الأسماء، ما يدل على معنى في غيره، و معنى في نفسه؛ فإن الأسماء قسمان:

قسم يدل على معنى في نفسه، ولا يدل على معنى في غيره، وهو الأكثر.

وقسم يدل على معنيين: معنى في نفسه، و معنى في غيره: كأسماء الاستفهام، و الشرط، فإن كل واحد منها يدل، بسبب تضمنه معنى الحرف، على معنى في غيره، مع دلالة على المعنى الذى وضع له. فإذا قلت مثلاً: من يقيم أقم معه، فقد دلت (من) على شخص عاقل بالوضع، و دلت مع ذلك على ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط؛ لتضمنها معنى (إن) الشرطية؛ فلذلك زيد فى الحد (فقط)؛ ليخرج به هذا القسم.

و اعترض الفارسي قول من حد الحرف (بأنه ما دل على معنى في غيره) بالحروف الزائدة، نحو (ما) فى قولهم: إنك ما و خيراً؛ لأنها لا تدل على معنى فى غيرها.

و أجب بأن الحروف الزائدة تفيد فضل تأكيد و بيان، للكثرة؛ بسبب تكثير اللفظ بها، و قوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، و هذا معنى لا يتحصل إلا مع كلام.

فإن قيل: ما معنى قولهم: (الحرف يدل على معنى فى غيره).

فالجواب: معنى ذلك أن دلالة الحرف على معناه الإفرادى متوقفة على ذكر متعلقه، بخلاف الاسم و الفعل؛ فإن دلالة كل منهما على معناه الإفرادى، غير متوقفة على ذكر متعلق؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (الغلام) فهم منه التعريف. و لو قلت: أل- مفردة- لم يفهم منه معنى، فإذا قرن بالاسم أفاد التعريف.

و كذلك باء الجر؛ فإنها لا تدل على الإصاق، حتى تضاف إلى الاسم الذى بعدها، لا أنه يتحصل منها مفردة. و كذلك القول فى سائر الحروف.

و قال السيرافى: المراد من قولنا فى الاسم و الفعل: (إنه يدل على معنى فى نفسه) أن-

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٣٤٤

و همزة الاستفهام إنما تدل على معنى الاستفهام فيما بعدها، فلما كان معناها لا يظهر إلا فيما بعدها- صارت كأنها جزء منه؛ لأن معناها إنما يحصل بحصول اللفظ بمجموعهما، كما أن معنى الكلمة التى تدل على معنى فى نفسها إنما يحصل بمجموع أجزائها، و الله تبارك و تعالى أعلم.

تصور معناه فى الذهن غير متوقف على خارج عنه؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما الإنسان؟ ففيل لك: حتى نطق، و إذا قلت: ما معنى (ضرب)؟ ففيل لك: ضرب فى زمان ماض، أدركت المعنيين باللفظ المذكور فى التفسير؟! و قولنا فى الحرف: (يدل على معنى فى غيره)، نعنى به أن تصور معناه متوقف على خارج عنه؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما معنى (من)؟ ففيل لك: التبويض، و خليت و هذا، لم تفهم معنى (من) إلا بعد تقدم معرفتك بالجزء و الكل؛ لأن التبويض أخذ جزء من كل.

و قد قيل غير ذلك.

و قد اختلف النحويون فى علة تسميته حرفاً:

ففيل: سمي بذلك؛ لأنه طرف فى الكلام، و فضله، و الحرف، فى اللغة، هو الطرف، و منه قولهم: (حرف الجبل) أى: طرفه، و هو أعلاه المحدد.

فإن قيل: فإن الحرف قد يقع حشواً، نحو: مررت بزيد؛ فليست الباء في هذا بطرف.

فالجواب أن الحرف طرف في المعنى؛ لأنه لا يكون عمدة، وإن كان متوسطاً.

وقيل: لأنه يأتي على وجه واحد، والحرف- في اللغة- هو الوجه الواحد، ومنه قوله تعالى: وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ [الحج: ١١] أي: على وجه واحد، وهو أن يعبد على السراء دون الضراء، أي: يؤمن بالله، ما دامت حاله حسنة، فإن غيرها الله وامتحنه كفر به؛ وذلك لشكه وعدم طمأنينته.

فإن قيل: فإن الحرف الواحد قد يرد لمعان كثيرة.

فالجواب: أن الأصل في الحرف أن يوضع لمعنى واحد، وقد يتوسع فيه، فيستعمل في غيره، قاله بعضهم.

و أجاب غيره بأن الاسم قد يدل، في حالة واحدة، على معنيين، مثل أن يكون فاعلاً ومفعولاً، في وقت واحد: كقولك: رأيت ضارب زيد، ف (ضارب زيد) في هذه الحالة فاعل ومفعول.

والفعل أيضاً يدل على معنيين: الحدث والزمان.

والحرف إنما يدل، في حالة واحدة، على معنى واحد.

والظاهر أنه إنما سمي حرفاً؛ لأنه طرف في الكلام، كما تقدم. وأما قوله تعالى: وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ [الحج: ١١] فهو راجع إلى هذا المعنى؛ لأن الشاك كأنه على طرف من الاعتقاد، وناحية منه. وإلى ذلك ترجع معاني الحروف كلها، كقولهم للناقاة الضامرة الصلبة: حرف؛ تشبيهاً لها بحرف السيف.

وقيل: هي الضخمة؛ تشبيهاً لها بحرف الجبل. وكان الأصمعي يقول: الحرف: الناقاة المهزولة. ينظر: الجني الداني (٢٠-٢٥).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٤٥

قال الحافظ- رحمه الله:- «اعلم أنهما إذا اتفقتا بالفتح» (١).

لما كانت الهمزة الأولى في هذا الباب حرف استفهام، وهي لا- تكون أبداً إلا مفتوحة، واتفق دخولها على كلمة مهموزة الأولى متحركة، وكانت «٢» الحركات ثلاثاً- حصل من ذلك أن أضرب الهمزتين في هذا الباب ثلاثة: مفتوحتان، ومفتوحة ومكسورة، ومفتوحة ومضمومة.

قال الحافظ- رحمه الله:- نحو أ أَنْذَرْتَهُمْ [البقرة: ٦].

اعلم أن مجموع الوارد في القرآن من هذا النوع على ضربين: ضرب متفق عليه، وضرب مختلف فيه.

الضرب الأول: المتفق عليه ثمانية عشر موضعاً:

منها في البقرة أ أَنْذَرْتَهُمْ [الآية: ٦]، [و] قُلْ أ أَنْتُمْ أَعْلَمُ [الآية: ١٤٠] وفي آل عمران أ أَسْلَمْتُمْ [الآية: ٢٠]. وأ أَفْرَزْتُمْ [الآية: ٨١]. وفي المائدة أ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ [الآية: ١١٦]. وفي سورة هود عليه السلام أ أَلِدُ [الآية: ٧٢]. وفي

(١) إذا دخلت ألف الاستفهام على ألف مفتوحة، ففيها ثلاث لغات: منهم من يهزهما همزتين مقصورتين، ومنهم من يدخل ألفاً بين الهمزتين؛ استثقلاً للجمع بينهما، ومنهم [من] يهزم همزة واحدة مطولة، وتقدير ذلك: أن تدخل بين الهمزتين ألفاً، فتصير الهمزة الأولى مع الألف همزة بمد، تلين الهمزة الثانية، وتترك نبرتها وتشم حركتها بلا- نبرة، ومنه قوله تعالى (أَنْذَرْتَهُمْ) [يس: ١٠]، (آسَلْتُمْ) [آل عمران: ٢٠]، (آرَبَابٍ مْتَفَرِّقُونَ) [يوسف: ٣٩] ونحوه وقد قرئ على هذه الوجوه كلها.

قال الأعشى:

أأن رأيت رجلاً أعشى أضربه ريب المنون و دهر متبل خبل و قال ذو الرمة:

فيا ظبية الوعاء بين جلاجل وبين النقا آنت أم أم سالم و قال مزرد أخو الشماخ:
تضاللت فاستشرفته فعرفته فقلت له آنت زيد الأرقام فإن كان بعد همزة القطع ألف همزت همزة واحدة مطولة، و لم تدخل بين
الهمزتين ألفا، و لم تشم الفتحة، و ذلك كقولك: آمنت بفلان، و آثرت فلانا، و منه قوله سبحانه:
قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ بِهِ [الأعراف: ١٢٣]، وَقَالُوا أَلَيْهِنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ [الزخرف:
٥٨]، و الفرق بين هذا و بين ما قبله: أن ألف القطع في «آمن» و نحوه ألف أبدلت من فاء الفعل، فلو أدخلوا بين ألف الاستفهام و بين
ألف «افعل» ألفا كما فعلوا في «آذرتهم» و نحوه لاجتمع أربع ألفات، و ذلك خروج عن كلام العرب.
ينظر مصابيح المعاني ص (٦٧-٦٩).
(٢) في أ: فكانت.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٤٦
سورة يوسف عليه السلام أ أَرْبَابٌ [٣٩]. و في الإسراء أ أَشْجُدُ [٦١]. و في سورة الأنبياء عليهم السلام أ أَنْتَ فَعَلْتَ [٦٢]. و في الفرقان
أ أَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ [١٧]. و في النمل أ أَشْكُرُ [٤٠]. و في يس أ أَنْذَرْتَهُمْ [١٠] و أ اتَّخَذُ [٢٣].
و في الواقعة أ أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ [٥٩]، و أ أَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ [٦٤]، و أ أَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ [٦٩]، و أ أَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ [٧٢]. و في المجادلة أ أَشْفَقْتُمْ [١٣].
و في الملك أ آمَنْتُمْ [١٦]. و في النازعات أ أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا [٢٧].
قال الحافظ: «فإن الحرمين و أبا عمرو و هشاما يسهلون الثانية منهما».

اعلم أن التسهيل يستعمل مطلقا و مقيدا، فإذا أطلق فالمراد به جعل الهمزة بين بين أي: بين الهمزة و الحرف الذي منه حركتها:
فإن كانت محركة بالفتح؛ جعلت بين الهمزة و الألف، و معناه: أن يلفظ بها نوعا من اللفظ يكون فيه شبه من لفظ الهمزة و لا يكون
همزة خالصة، و شبه من لفظ الألف و لا يكون ألفا خالصة.
و كذلك إن كانت محركة بالكسر جعلت بين الهمزة و الياء على التفسير المتقدم «١».
و إن كانت مضمومة جعلت بين الهمزة و الواو على ما تقدم.
و هذا كله تحكمه المشافهة.
و يقال في ذلك كله: تسهيل و تليين.
و يقال: تسهيل على مذاق الهمز.
و يقال: همزة بين بين، و المراد ما تقدم.
فإن قيد التسهيل - فالمراد به إذ ذاك المعنى الذي يقتضيه التقييد.

(١) إذا دخلت ألف الاستفهام على همزة مكسورة ففيها أربع لغات:

منهم من يهمزها جميعا همزتين مقصورتين، كقولك: (أ إنك ذاهب).

و منهم من يقول: (آئنك) بهمزتين و مدء بينهما.

و منهم من يقلب ألف القطع ياء مكسورة بترك نبرتها و تليينها، و يشمها مع قصر الهمزة و مدها، و منه قوله تعالى: أ إِذَا مِتْنَا [٣] أ
إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ [الواقعة: ٤٧] و قد قرئ ذلك بالوجه كلها.

و أنشد أبو زيد:

حزق إذا ما القوم أبدوا فكاهة تفكر آثياه يعنون أم قردا ينظر مصابيح المعاني ص (٧٠)

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٤٧

فيقال: تسهيل بالبدل.

و تسهيل بالنقل.

و تسهيل بالحذف.

و التسهيل الذي بالبدل قد يكون معه الإدغام، و قد لا يكون، فهذه جميع ألقاب «١» التسهيل، و هذا كله في المتحركة.

فأما الساكنة فتسهيلها أبدا بالبدل نحو «آمن» و «بير» و «مومن» تبدل حرفا من جنس حركة ما قبلها، و سيأتي ذلك كله مفصلا في مواضعه بحول الله العلي العظيم.

فإذا تقرر هذا- فقول الحافظ: «يسهلون»، يريد التسهيل المطلق، و هو جعل الهمزة بين الألف و الهمزة؛ لأنها مفتوحة، و استثنى ورشا، فيبين أن روايته البديل:

هذه رواية المصريين عن ورش.

فأما [عامه] «٢» البغداديين و الشاميين فرووا عن ورش جعلها بين بين، ذكره الحافظ في «إيجاز البيان» و غيره.

و قوله: «و القياس أن تكون «٣» بين بين».

يريد بخلاف ما فعل ورش حيث أبدلها ألفا خالصة، و إنما كان القياس ما ذكر؛ لأن البديل في الهمزة غير المتطرفة إنما يكون في الهمزة الساكنة و في المفتوحة بعد «٤» الكسرة أو بعد «٥» الضمة، و هذه بخلاف ذلك.

ثم إنه يلزم قراءة ورش التقاء الساكنين من غير أن يكون الثاني مدغما إلا في موضعين:

أحدهما: أ أَلِدُ في سورة هود عليه السلام.

و الثاني: أ أَمْتُمُ في الملك [١٦]، فليس فيهما التقاء ساكنين.

و ذكر عن ابن كثير أنه لا يدخل قبلهما ألفا، فعلى هذا تتلاصق الهمزة المليئة مع المخففة.

(١) في أ: أَلِفَات.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: يَكُون.

(٤) في ب: بَعْدَهُ.

(٥) في ب: بَعْدَهُ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٤٨

قال: «و قالون و هشام و أبو عمرو يدخلونها؛ فعلى هذا يلزم المد بين المخففة و المليئة إلا أن مد هشام أطول، و مد السوسى أقصر، و مد قالون و الدورى أوسط، و كله من قبيل المد المتصل، و الله- عز و جل - أعلم «١».

قال الحافظ: «و الباقون يحققون الهمزتين» يريد من غير فصل بينهما.

و اعلم أن الخلاف الذي وقع بينهم في هذا الباب إنما هو في الهمزة الثانية، فأما الهمزة الأولى فلا- خلاف بينهم في تحقيقها في الابتداء، و الوصل إلا إذا وقع قبلها ساكن غير حرف مد، فإن ورشا وحده ينقل حركتها في الوصل إلى ذلك الساكن على أصله، و

الذي ورد منه في القرآن في هذا الفصل موضعان:

أحدهما: قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ في البقرة [الآية: ١٤٠].

و الثاني: رَجِيْمٌ أَسْفَقْتُمْ في المجادلة [١٢-١٣]، و قد حصل في هذا الفصل أربع قراءات، و تقدم ضعف قراءة البديل، و كذلك تحقيق الهمزتين ضعيف.

قال سيوييه - رحمه الله - في باب الهمزة: «فليس في كلام العرب أن تلتقى همزتان فتحققا» (٢).

يريد ليس في كلامها الفصح، و لم يرد النفي مطلقاً؛ إذ لو كان كذلك لم يجوز أن يقرأ بالتحقيق، و إنما كان تحقيق الهمزتين ضعيفاً؛ لثقلهما، و يدل على أن سيوييه لم يرد نفي التقاء الهمزتين في كلام العرب على الإطلاق، و إنما أراد أن ذلك لا يكون في فصح الكلام - قوله في باب الإدغام: و زعموا أن ابن أبي إسحاق (٣) كان يحقق

(١) إن الإدخال بين الهمزتين لكل ما ذكر لا يزيد فيما قرأنا به عن مقدار الحركتين.

(٢) و نص كلام سيوييه: و اعلم أن الهمزتين إذا التقتا، و كانت كل واحدة منهما من كلمة من كلمة - فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما و يستثقلون تحقيقهما؛ لما ذكرت لك، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة. فليس من كلام العرب أن تلتقى همزتان فتحققا، و من كلام العرب تخفيف الأولى و تحقيق الآخرة، و هو قول أبي عمرو. و ذلك قولك: فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا [محمد: ١٨]، و يا زَكْرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ [مريم: ٧]. و منهم من يحقق الأولى و يخفف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب، و هو قولك: فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا، و يا زَكْرِيَّا إِنَّا [مريم: ٧]. و قال:

كل غراء اذا ما برزت ترهب العين عليها و الحسد سمعنا من يوثق به من العرب ينشده هكذا.

ينظر: الكتاب (٣/ ٥٤٨ - ٥٤٩).

(٣) عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن الواثق بالله هارون، أبو علي الهاشمي بن أبي إسحاق

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٤٩

الهمزتين و ناسا معه، و قد تكلم ببعضه العرب، و هو رديء؛ فيجوز الإدغام في قول هؤلاء و هو رديء (١). انتهى.

قوله - رحمه الله -: «و قد أغلظ المهدي (٢) في القول على سيوييه في هذه المسألة حتى تكلم في أئمة في سورة التوبة [الآية: ١٢] في «شرح الهداية» فقال ما نصه: «و قد عاب سيوييه و الخليل تحقيق الهمزتين، و جعل ذلك من الشذوذ الذي لا يعول عليه، و القراء أحذق بنقل هذه الأشياء من النحويين، و أعلم بالآثار و لا يلتفت إلى قول من قال: إن تحقيق الهمزتين في لغة العرب شاذ قليل؛ لأن لغة العرب أوسع من أن يحيط بها قائل هذا القول، و قد أجمع على تحقيق الهمزتين أكثر القراء، و هم أهل الكوفة، و أهل الشام، و جماعة من أهل البصرة، و بعضهم تقوم

- المعتصم بالله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن عبد الله المنصور بن محمد بن علي ابن عبد الله بن العباس، أبو علي الهاشمي البغدادي، شيخ مقرئ مشهور، أخذ القراءة عرضاً عن - المستنير، و الغايه، و الكفاية - أبي أيوب الضبي بقراءة حمزة، روى عنه القراءة عرضاً - المستنير، و الغايه، و الكفاية - علي بن عمر بن الحمامي و - المستنير - إبراهيم بن أحمد الطبري و - المستنير - أبو الحسن بن العلاف، قال الحافظ أبو عمرو: توفي ببغداد قبل سنه خمسين و ثلاثمائة.

ينظر: غايه النهاية (١/ ٣٩٥ - ٣٩٦) (١٦٨٣).

(١) و نص كلام سيوييه: و أما الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك: قرأ أبوك، و أقرئ أباك؛ لأنك لا يجوز لك أن تقول: قرأ أبوك، فتحققهما فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان؛ لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبداً، فلا يجريان مجرى ذلك، و كذلك قالته العرب و هو قول الخليل و يونس.

و زعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين و أناس معه، و قد تكلم ببعضه العرب و هو رديء؛ فيجوز الإدغام في قول هؤلاء، و هو رديء.

ينظر الكتاب (٤/ ٤٤٣).

(٢) أحمد بن عمار بن أبي العباس، الإمام أبو العباس المهدوي؛ نسبه إلى المهديّة بالمغرب، أستاذ مشهور، رحل وقرأ على محمد بن سفيان و على جده لأمه مهدي بن إبراهيم و أبي الحسن أحمد بن محمد القنطري بمكة، و ذكر الحافظ أبو عبد الله الذهبي أنه قرأ على أبي بكر أحمد بن محمد البرائي، و ألف التوالمف منها التفسفر المشهور و الهداية في القراءات السبع، و قد قرأت بها و شرحها في شرح لطيف و هو الذي ذكره الشاطبي في باب الاستعاذه، قرأ عليه غانم بن الوليد و أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مطرف الطرفي و موسى بن سليمان اللخمي و يحيى بن إبراهيم البياز و محمد بن إبراهيم بن إياس و محمد بن عيسى بن فرج المغامي، قال الذهبي: توفي بعد الثلاثين و أربعمائه.

ينظر: غاية النهاية (١/ ٩٢).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٥٠

الحجة». انتهى.

و هذه النهضة التي قام بها المهدوي فيها نظر؛ فإن سيويه اعتمد على ما استقر عنده من أحكام اللغة، و المهدوي يعتمد على ما نقل إليه من القراءات، و لا يستثبت له ما قال إلا إذا لزم أن كل ما اشتهر من القراءات فهو الجارى على فصيح اللغة، و أنه لا يجوز اشتهار القراءة الجارية على لغة ضعيفة أو شاذة، و الظاهر أن الأمر ليس كذلك؛ بدليل أن القراءات السبع على الجملة قد طبقت الأرض، و هى مع ذلك تشتمل على الفصيح و غيره، و الله - جل ذكره - أعلم.

فأما قراءة ابن كثير فحسنت لما زال لفظ الهمزة الثانية عن نبرتها من التحقيق؛ فاندفع بذلك اجتماع همزتين محقتين.

و أما قالون و صاحبه، فإنهم رأوا أن الثانية، و إن كانت ملينة فإنها بما فيها من مذاق الهمز لم تتجرد من الثقل بالجملة ففصلوا بينهما بالألف؛ ليندفع ثقل اجتماعهما إذ الملينة تشبه المحققة.

وافق الشيخ، و الإمام الحافظ على ما ذكر من القراءات، و زاد الإمام عن ورش بين بين مثل ابن كثير، و الله جل ذكره أعلم.

الضرب الثاني: المختلف فيه:

اعلم أن الوارد منه في القرآن خمسة مواضع:

أحدها: أن يُؤْتى أَيْدٍ في آل عمران [الآية: ٧٣]، قراءة ابن كثير وحده بالاستفهام بهمزة محققة، و أخرى ملينة بين الهمزة و الألف على أصله المتقدم «١»،

(١) جاء في الدر المصون: قرأ ابن كثير: (أن يؤتى) بهمزة استفهام، و هو على قاعدته في كونه يسهل الثانية بين بين من غير مد بينهما. و خرجت هذه القراءة على أوجه:

أحدها: أن يكون (أن يؤتى) على حذف حرف الجر و هو لام العلة و المعلل محذوف، تقديره لأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم قلت ذلك و دبرتموه.

الثاني: أن (أن يؤتى) في محل رفع بالابتداء و الخبر محذوف، تقديره: أن يؤتى أحد يا معشر اليهود مثل ما أوتيتم من الكتاب و العلم تصدقون به أو تعترفون به أو تذكرونه لغيركم أو تشيعونه في الناس، و نحو ذلك مما يحسن تقديره، و هذا على قول من يقول: (أزيد ضربته) و هو وجه مرجوح، كذا قدره الواحدى تبعاً للفارسي، و أحسن من هذا التقدير؛ لأنه الأصل: إتيان أحد مثل ما أوتيتم ممكن أو مصدق به.

الثالث: أن يكون منصوباً بفعل مقدر يفسره هذا الفعل المضمرة، و تكون المسألة من باب الاشتغال، و التقدير: أ تذكرون أن يؤتى أحد تذكرونه، ف «تذكرونه» مفسر ل «تذكرون» الأول -

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٥١

و هو قول الحافظ في «الإيضاح» وغيره، و قول الإمام في «الكافي».

و عبر الحافظ في «التيسير» بالمد و مراده ما تقدم، و كذلك عبر الشيخ في «التبصرة» و غيرها.

و إنما يعبرون بالمد عن همزة بين بين؛ لما فيها من شبه المد، و يدللك على صحة هذا من قول الشيخ أنه لما ذكر أُنذَرْتَهُمْ [البقرة: ٦] في «التبصرة» قال: «فقرأ الحرمان، و أبو عمرو، و هشام في ذلك بتحقيق الأولى و تسهيل الثانية، فيمدون حينئذ غير أن مد ابن كثير أنقص قليلاً» (١)، ثم فسر فقال: «أما أبو عمرو و قالون و هشام فإنهم يحققون الأولى و يجعلون الثانية بين الهمزة و الألف و يدخلون بينهما ألفاً، ثم قال: «و كذلك يفعل ابن كثير غير أنه لا يدخل بين الهمزتين ألفاً». انتهى فحصل منه أنه سمي همزة بين بين مداً، و سيأتي - أيضاً - من كلام الحافظ في «التيسير» التعبير بالمد [عن همزة بين بين، بحول الله تبارك و تعالى. و قرأ الباقون بهمزة] (٢) واحدة على الخبر.

و الثاني: آمَنْتُمْ في الأعراف [٧٦]، و طه [٧١]، و الشعراء [٤٩] قرأها حفص بهمزة واحدة على الخبر، وافقه قبل في طه. و قرأ الباقون بالاستفهام: فحقق الهمزتين أبو بكر، و حمزة، و الكسائي، و حقق الباقون الأولى و سهلوا الثانية.

- على حد: (أ زيدا ضربته)، ثم حذف الفعل الأخير المفسر؛ لدلالة الكلام عليه، و كأنه منطوق به، و لكونه في قوة المنطوق به صح له أن يفسر مضمراً، و هذه المسألة منصوص عليها. و هذا أرجح من الوجه قبله؛ لأنه مثل: أ زيدا ضربته، و هو راجح لأجل الطالب للفعل، و مثل حذف هذا الفعل المقدر لدلالة ما قبل الاستفهام عليه حذف الفعل في قوله: آَلَانَ وَ قَدْ عَصَيْتَ [يونس: ٩١] قيل: تقديره: آَلَانَ آمَنْتَ و رجعت و تبت، و نحو ذلك.

قال الواحدى: (فإن قيل: كيف وجد دخول (أحد) في هذه القراء و قد انقطع من النفى و الاستفهام، و إذا انقطع الكلام إيجاباً و تقريراً فلا يجوز دخول (أحد)؟)

قيل: يجوز أن يكون (أحد) في هذا الموضع (أحدا) الذى فى نحو: أحد و عشرين، و هذا يقع فى الإيجاب؛ ألا ترى أنه بمعنى: واحد؟! و قال أبو العباس: (إن «أحدا» و «واحدا»: بمعنى).

ينظر الدر المصون (٢/ ١٣٨ - ١٣٩).

(١) تسهيل ابن كثير تسهيل الهمزتين بين بين فقط و هو المراد بقوله أنقص قليلاً.
(٢) سقط فى أ.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٣٥٢

و وافقهم قبل فى الأعراف و الشعراء، و أبدل الأولى فى الأعراف و اوا فى الوصل.
الثالث: أعْجَمِيٌّ فى فصلت [٤٤]:

قرأ هشام وحده على الخبر بهمزة واحدة.

و قرأ الباقون بالاستفهام: فحقق الهمزتين أبو بكر، و حمزة، و الكسائي على أصولهم، و الباقون يحققون الأولى و يسهلون الثانية بين بين كما تقدم.

نص عليه الحافظ فى «الإيضاح» و عبر فى «التيسير» فقال: «و الباقون بهمزة و مده».

ثم قال: و قالون، و أبو عمرو و يشبعانها؛ لأن من قولهما: «إدخال ألف بين الهمزة المحققة و الملية» ثم ذكر عن ورش: أنه على أصله فى البدل.

و ذكر عن ابن كثير أنه يجعلها بين بين من غير فصل، و كذلك حفص و ابن ذكوان؛ فهذا الموضع نص فى أن الحافظ يطلق المد و هو يريد به الهمزة الملية بين بين كما تقدم من قول الشيخ، و كذلك قال الشيخ هنا: «و الباقون بهمزة و مده، على ما تقدم من

أصولهم في التسهيل».

واعلم أن الشيخ، والإمام وافقا الحافظ في جميع ما ذكر من القراءات في هذا الحرف إلا في قراءة ابن ذكوان؛ فإنهما جعلاه كقالون و أبي عمرو ويفصلان بالألف بين المحققة والمليئة، والحافظ جعله كابن كثير لا يفصل بينهما.

الرابع: أَذْهَبْتُمْ فِي الْأَحْقَافِ [٢٠] قراءة ابن كثير وابن عامر بالاستفهام فابن ذكوان يحقق الهمزتين على أصله، وابن كثير يلين «١» الثانية من غير فصل على أصله، وهشام يلينها ويفصلها على أصله أيضا، وقراءة الباقيين على الخبر.

وافق الشيخ والإمام الحافظ في هذا الحرف.

وفي لفظ الإمام هنا في «الكافي» نحو مما تقدم؛ لأنه أطلق المد وهو يريد التسهيل بين بين، وكذلك الشيخ وكلامه صريح في هذا المعنى فانظره في «التبصرة».

الخامس: أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ فِي «ن وَالْقَلَم» [١٤]:

قرأه «٢» حمزة، وأبو بكر، وابن عامر بالاستفهام، فحقق الهمزتين أبو بكر،

(١) في أ: يبين.

(٢) في أ: قراءة.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٥٣

و حمزة، وسهل ابن عامر الثانية، وفصل هشام بينهما بألف، وكذلك قال الشيخ، والإمام عن ابن ذكوان، وقال الحافظ عنه بغير فصل، على ما تقدم في «فصلت».

وقرأ الباقيون بهمزة واحدة على الخبر، ويأتي القول في همزة الاستفهام الداخلة على ألف الوصل في الأنعام، وكذلك (هأنتم) في آل عمران [١٠٤]، و آمَنْتُمْ فِي الْأَعْرَافِ [١٦] بحول الله تعالى [وقوته وحده لا شريك له] «١».

قال الحافظ - رحمه الله -: «فإذا اختلفنا بالفتح والكسر...».

اعلم أن الهمزتين المختلفتين بالفتح والكسر في القرآن أربعة أضرب:

أحدها: ألا تكون الهمزة الأولى للاستفهام ولكنها لبناء «٢» الجمع وذلك ما جاء من لفظ أَثِمَّةً [التوبة: ١٢].

وقد تقدم أنه في خمسة مواضع، وهو مذكور في براءة [١٢].

الثاني: ما اجتمع فيه استفهامة، وذلك أحد عشر موضعا تذكر في الرد.

الثالث: لم يجتمع فيه استفهامة، و اتفق على الاستفهام، وهو المقصود هنا، و جملة في القرآن أربعة عشر موضعا:

منها أَيْنُكُمْ لَتَشْهَدُونَ فِي الْأَنْعَامِ [١٩]، وَأَإِنَّا لَنَّا لَمَجْرًا فِي الشُّعْرَاءِ [٤١]، وَأَيْنُكُمْ لَتَيَأْتُونَ [النمل: ٥٥]، وَأَلَيْهِ مَرْجِعُ اللَّهِ فِي خَمْسِ

مواضع في النمل [٦٠-٦٤]، وَأَيْنَ ذُكْرْتُمْ فِي يَس [١٩]، وَأَيْنًا لَنَّا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا، وَأَيْنُكُمْ لَمِنَ الْمُصَيَّدِينَ، وَأَيْنُكُمْ فِي الصَّافَاتِ [٣٦]،

[٥٢، ٨٦]، وَقُلْ أَيْنُكُمْ فِي فَصَلت [٩]، وَأَيْنًا إِذَا مِتْنَا فِي «ق» [٣].

قال الحافظ: «فالحرمان وأبو عمرو يسهلون الثانية».

يريد: يجعلونها بين الهمزة والياء، وهو قياس تسهيل الهمزة المكسورة، ورش هنا يوافق على هذا التسهيل، ولا خلاف في تحقيق الأولى إلا إذا وقع قبلها ساكن فإن ورشا ينقل حركتها في الوصل كما تقدم.

قال: «و الباقيون يحققون الهمزتين».

وافق هنا هشام على تحقيق الهمزتين في جميع القرآن، وذكر عن هشام الفصل بالألف في جميع القرآن وهي قراءته على أبي الفتح

عن قراءته على عبد الباقي

(١) سقط في ب. شرح كتاب التيسير للداني في القراءات ٣٥٣ باب الهمزتين المتلاصقتين في كلمة ص : ٣٤٠
(٢) في أ: البناء.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٥٤

ابن الحسن «١»، ثم ذكر عنه الفصل في المواضع السبعة مع تسهيل الهمزة الثانية في «فصلت» خاصة، و هي قراءة الحافظ على أبي الحسن، و على أبي الفتح أيضا عن قراءته على عبد الله بن الحسين البغدادي «٢» كذا قال في «المفردات».

(١) عبد الباقي بن الحسن بن أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن السقا، أبو الحسن الخراساني الأصل، الدمشقي المولد، الأستاذ الحاذق الضابط الثقة، رحل الأمصار، ولد بدمشق و أخذ القرآن عرضا عن - جامع البيان - إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم و - جامع البيان - إبراهيم بن الحسن و - التيسير - إبراهيم بن عمر و إبراهيم بن عبد العزيز و - جامع البيان - إبراهيم بن عبد الله بن محمد و - الجامع - أحمد بن عبد الله بن الخشف و - الجامع - أحمد بن صالح و - الجامع - أحمد بن عبد الرحمن و الحسين بن عبد الله و - التيسير - زيد ابن أبي بلال و صالح بن أحمد و - الجامع - عبد الرحمن بن عمر البغدادي و عبد الله ابن علي و - الجامع - عبيد الله بن إبراهيم و - الجامع - علي بن عبد الله بن محمد و علي ابن محمد بن جعفر القلانسي و - الجامع - نظيف بن عبد الله و - الجامع - محمد ابن إبراهيم البلخي و محمد بن أحمد بن هارون و محمد بن زريق و - الجامع - محمد ابن الحسين الديبلي و - الجامع - محمد بن سليمان و محمد بن شعبون و محمد بن صالح و - الجامع - محمد بن عبد الرحمن بن عبيد بن إبراهيم و - الجامع - محمد بن أحمد ابن مرشد و - التيسير - محمد بن علي بن الجلندا و محمد بن النضر بن الأخرم و الجامع - أحمد بن عبيد الله بن حمدان و - الجامع - مسلم بن عبد العزيز و - الجامع - موسى ابن عبد الرحمن، أخذ القراءة عنه عرضا - التيسير - فارس بن أحمد و أكثر عنه، و قال:

قال لنا: أدركت أبا إسحاق إبراهيم بن عبد الرزاق بأنطاكية، و جلست معه في مجلسه و هو يقرئ في سنه أربع و ثلاثين و ثلاثمائة و لم أقرأ عليه، و لما حصل الروايات و رجع إلى دمشق يقرئ بها حصل بينه و بين شيوخها اختلاف، فتعصب له قوم و تعصب آخرون عليه حتى تناول بعضهم إلى بعض؛ فخرج منها إلى الديار المصرية، قال الداني: كان خيرا فاضلا ثقة مأمونا إماما في القراءات عالما بالعربية بصيرا بالمعاني، سمعت عبد الرحمن بن عبد الله يقول: كان عبد الباقي سمع معنا ببغداد على أبي بكر الأبهري و كتب عنه كتبه في الشرح، ثم قدم مصر فقامت له بها رئاسة عظيمة، و كنا لا نظنه هناك إذ كان ببغداد، توفي بعد سنه ثمانين و ثلاثمائة بالإسكندرية أو بمصر.

ينظر: غاية النهاية (١/٣٥٦-٣٥٧).

و في أ: الحسين.

(٢) شيخ القراء، أبو أحمد، عبد الله بن الحسين بن حسن السامري البغدادي.

زعم أنه قرأ لحفص على الأشثاني، و قرأ للسوسي على موسى بن جرير، و أبي عثمان النحوي، و قرأ لقالون على ابن شنبوذ، و للدوري على ابن مجاهد، فأما تلاوته على هذين فمعرفة.

و زعم أنه سمع من أبي العلاء محمد بن أحمد الوكيعي، و القدماء، فافتضح. و لكن كان نافق السوق بين القراء. ولد سنه خمس و تسعين و مائتين.

تلا عليه: أبو الفضل الخزاعي، و أبو الفتح فارس، و عبد الساتر بن الذرب اللاذقي،

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٥٥

و هذا هو مذهب الشيخ و الإمام، أعني اختصاص الفصل بالمواضع السبعة مع التسهيل في «فصلت» دون غيرها.

و ذكر الحافظ في المواضع السبعة حرفى الأعراف [٨١، ١١٣]، و الحرف الذى فى «كهيعص» [٦٦] و هى من الضرب الرابع. و جملته فى القرآن خمسة مواضع: و هى الثلاثة المذكورة، و فى سورة يوسف عليه السلام: أ إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ [الآية: ٩٠]، و فى الواقعة: إِنَّا لَمُعْرَمُونَ [الآية: ٦٦] اختلف القراء فيها:

فقرأ نافع و حفص حرفى الأعراف على الخبر بهمزة واحدة مكسورة، و وافقهما ابن كثير فى الثانى منهما، و قرأها الباقون بالاستفهام، [و] وافقهم ابن كثير فى الأول منهما.

و قرأ ابن كثير فى سورة يوسف عليه السلام على الخبر و الباقون على الاستفهام.

و قرأ ابن ذكوان فى «كهيعص» على الخبر و الباقون على الاستفهام.

و ذكر عنه الحافظ الوجهين.

و قرأ أبو بكر فى الواقعة [على الاستفهام] «١».

و عبد الجبار الطرسوسى، و أبو العباس بن نفيس، و آخرون.

قال الذهبى: استوعبت ترجمته فى طبقات القراء؛ و ودى لو أنه ثقة، فإنى قرأت من طريقه عالياً.

قال الصورى: قال لى أبو القاسم العنابى: كنت عند أبى أحمد المقرئ، فحدثنا عن الوكيعى، فاجتمعت بعبد الغنى فأخبرته، فاستعظم ذلك، و قال: سله متى سمع منه؟

فقال: بمكة سنة ثلاثمائة، فأخبرت عبد الغنى، فقال: مات أبو العلاء عندنا فى أول سنة ثلاثمائة، و ترك السلام عليه، و قال: لا أسلم على من يكذب فى الحديث.

و فى كتاب العنوان أن أبا أحمد قرأ على محمد بن يحيى الكسائى، و هذا وهم قد سقط من بينهما ابن شنبوذ أو ابن مجاهد.

و قال يحيى بن الطحان: ذكر أبو أحمد أنه يروى عن ابن المعتز. قلت: بدون هذا يهدر الراوى. مات فى المحرم سنة ست و ثمانين و ثلاثمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٥١٥-٥١٦)، و تاريخ بغداد (٩/ ٤٤٢-٤٤٣)، و الإكمال لابن ماكولا (٢/ ٣٧٦)، و العبر (٣/ ٣٢-٣٣)، و طبقات القراء للذهبي (١/ ٢٦٤-٢٦٧)، و ميزان الاعتدال (٢/ ٤٠٨-٤٠٩)، و غاية النهاية (١/ ٤١٥-٤١٧)، و لسان الميزان (٣/ ٢٧٣-٢٧٤)، و النجوم الزاهرة (٤/ ١٧٥)، و حسن المحاضرة (١/ ٤٨٩)، و شذرات الذهب (٣/ ١١٩-١٢٠).

(١) فى أ: بالاستفهام.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٣٥٦

و الباقون على الخبر، و الله جل جلاله و عز كماله أعلم.

قال الحافظ- رحمه الله:- «و إذا اختلفتا بالفتح و الضم».

اعلم أن هذا النوع ضرب واحد و هو من المواضع الثلاثة التى ذكر الحافظ، و حاصل كلامه أن أبا عمرو يسهل الثانية، و لا يدخل بينهما ألفا كورش، و ابن كثير و هى قراءة الشيخ على أبى الطيب.

و زاد أيضا أنه قرأ على غير أبى الطيب فى رواية أبى شعيب بالفصل.

و كذلك حصل من قول الإمام الوجهان فى قراءة أبى شعيب.

و أما هشام فقرأ فى آل عمران مثل الكوفيين بتحقيق الهمزتين من غير فصل.

و زاد عنه الحافظ وجها آخر: و هو الفصل بالألف مع التحقيق.

و قرأ فى «ص» و القمر بتسهيل الثانية و الفصل بينهما بالألف.

و زاد عنه الإمام وجها ثانيا: و هو تحقيق الهمزتين من غير فصل.

و زاد عنه الحافظ وجها ثالثا: و هو تحقيق الهمزتين مع الفصل.

و وافق الشيخ و الإمام الحافظ في سائر القراءات التي ذكرها.

و أما «١» قوله - تعالى - في الزخرف: **أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ [الآية: ١٩]** فلا خلاف أنه قرأ بالاستفهام إلا أن نافعا أدخل الاستفهام على فعل أوله همزة مضمومة، و الباقر أدخلوا الاستفهام على فعل ليس في أوله همزة فعلى قراءة نافع وحده تلحق بهذا النوع الذي تقدم. و ذكر الحافظ عن قالون في هذا الحرف إدخال الألف و ترك إدخالها، و عن الشيخ و الإمام ترك إدخالها لا غير، [و الله تبارك اسمه و تعالى جده و لا إله غيره أعلم و أحكم] «٢».

باب ذكر الهمزتين من كلمتين

قال الحافظ - رحمه الله -: «اعلم أنهما إذا اتفقتا «٣» بالكسر».

اعلم أن الهمزتين في هذا الباب تنقسمان إلى: متفتتى الحركة، و مختلفتى الحركة.

(١) في ب: فأما.

(٢) بدل ما بين المعقوفين في ب: و الله تعالى أعلم.

(٣) في أ: اتفقا.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٥٧

فالأول ثلاثة أقسام:

مفتوحتان.

و مكسورتان.

و مضمومتان.

و الثاني: خمسة أقسام: و ذلك أن تكون الأولى مفتوحة و بعدها مكسورة أو مضمومة فهذان قسمان، أو تكون الثانية مفتوحة و قبلها

مكسورة أو مضمومة فهذان قسمان أيضا، و الخامس: أن تكون الأولى مضمومة و الثانية مكسورة، و ليس في القرآن عكسه.

فذكر الحافظ أولا المكسورتين، و الذي في القرآن من هذا القسم ثمانية عشر موضعا منها ثلاثة بخلاف، و الباقي بغير خلاف.

أما الذي لا خلاف فيه، فمنها في البقرة: **هُؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ [الآية: ٣١]** و في النساء **مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ [الآية: ٢٢]** و **المُحْصَنَاتُ مِنَ**

النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ [الآية: ٢٤] و في هود عليه السلام **وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ [هود: ٧١]**. و في يوسف عليه السلام **بِالسُّوءِ إِلَّا مَا**

رَحِمَ رَبِّي [٥٣]. و في الإسراء **مَا أَنْزَلَ هُوَ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ [١٠٢]**. و في النور **عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ [٣٣]**. و في الشعراء **كَسَفًا مِنَ**

السَّمَاءِ إِنْ كُنْتَ [١٨٧]. و في «الم» **السَّجْدَةَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ [٥]**. و في الأحزاب **مِنَ النِّسَاءِ إِنْ اتَّقَيْتُنَّ [٣٢]**. و **وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ**

[٥٥].

و في سبأ **مِنَ السَّمَاءِ إِنْ فِي ذَلِكَ لآيَةٌ [٩]**، و **أَهُؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ [٤٠]**.

و في ص **وَمَا يَنْظُرُ هُوَ إِلَّا صَيْحَةً [١٥]**. و في الزخرف **وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ [٨٤]**.

و أما الثلاثة المختلف فيهن:

فأولها في البقرة **مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا [٢٨٢]** قراءة حمزة بكسر الهمزتين، و الباقر بكسر الأولى و فتح الثانية «١».

(١) قوله: (أن تضل) قرأ حمزة بكسر (إن) على أنها شرطية، و الباقون بفتحها، على أنها المصدرية الناصبة، فأما القراءة الأولى، فجواب الشرط فيها قوله: (فتذكر)، وذلك أن حمزة - رحمه الله - يقرأ: (فتذكر) بتشديد الكاف و رفع الراء؛ فصح أن تكون الفاء و ما في شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٥٨

- حيزها جوابا للشرط، و رفع الفعل؛ لأنه على إضمار مبتدأ، أى: فهى تذكر، و على هذه القراءة فجملة الشرط و الجزاء: هل لها محل من الإعراب أم لا؟
قال ابن عطية: إن محلها الرفع صفة (لامرأتين)، و قوله: (ممن ترضون) صفة لقوله: (فرجل و امرأتان).

قال أبو حيان - رحمه الله -: (فصار نظير: جاءنى رجل و امرأتان عقلاء حليان)، و فى جواز مثل هذا التركيب نظر، بل الذى تقتضيه الأقيسة تقديم (حليان) على (عقلاء)، و أما إذا قيل بأن (ممن ترضون) بدل من «رجالكم»، أو متعلق ب «استشهدوا»، فيتعذر جعله صفة لامرأتين؛ للزوم الفصل بين الصفة و الموصوف بأجنبى.

قال شهاب الدين - رحمه الله -: و ابن عطية لم يتدع هذا الإعراب، بل سبقه إليه الواحدى فإنه قال: و موضع الشرط و جوابه رفع بكونهما وصفا للمذكورين و هما (امرأتان) فى قوله: (فرجل و امرأتان)؛ لأن الشرط و الجزاء يوصف بهما، كما يوصف بهما فى قوله اللذين إن مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة [الحج: ٤١].

و الظاهر: أن هذه الجملة الشرطية مستأنفة للإخبار بهذا الحكم، و هى جواب لسؤال مقدر، كأن قائلنا قال: ما بال امرأتين جعلتا بمنزلة رجل؟ فأجيب بهذه الجملة.

و أما القراءة الثانية: ف (أن) فيها مصدرية ناصبة للفعل بعدها، و الفتحة فيه حركة إعراب، بخلافها فى قراءة حمزة؛ فإنها فتحة التقاء ساكنين؛ إذ اللام الأولى ساكنة للإدغام فى الثانية، مسكنة للجزم، و لا- يمكن إدغام فى ساكن؛ فحركنا الثانية بالفتحة هربا من التقائهما، و كانت الحركة فتحة؛ لأنها أخف الحركات، و «أن» و ما فى حيزها فى محل نصب، أو جر بعد حذف حرف الجر، و هى لام العلة، و التقدير: لأن تضل، أو إرادة أن تضل.
و فى متعلق هذا الجار ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه فعل مضممر دل عليه الكلام السابق؛ إذ التقدير: فاستشهدوا رجلا و امرأتين؛ لثلاث تضل إحداهما، و دل على هذا الفعل قوله: (فإن لم يكونا رجلين، فرجل و امرأتان) قاله الواحدى و لا حاجة إليه؛ لأن الرفع ل «رجل» و «امرأتين» مغن عن تقدير شىء آخر، و كذلك الخبر المقدر لقولك: (فرجل و امرأتان)؛ إذ تقدير الأول: فليشهد رجل، و تقدير الثانى: فرجل و امرأتان يشهدون؛ لأن تضل. و هذان التقديران هما الوجه الثانى و الثالث من الثلاثة المذكورة.

فإن قيل: هل جعل ضلال إحداهما علة لتطلب الإشهاد، أو مراد الله تعالى على حسب التقديرين المذكورين أولا؟
و قد أجاب سيويوه - رحمه الله - و غيره بأن الضلال لما كان سببا للإذكار، و الإذكار مسببا عنه، و هم ينزلون كل واحد من السبب و المسبب منزلة الآخر لالتباسهما، و اتصافهما - كانت إرادة الضلال المسبب عنه الإذكار: إرادة للإذكار. فكأنه قيل: إرادة أن تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت، و نظيره قولهم: أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه، و أعددت السلاح أن يجيء عدو فأدفعه، فليس إعدادك الخشبة؛ لأن يميل الحائط، و لا إعدادك السلاح لأن يجيء العدو، و إنما للإدغام إذا مال، و للدفع إذا جاء العدو، و هذا شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٣٥٩

وقد ذهب الجرجاني في هذه الآية الكريمة إلى أن التقدير: مخافة أن تضل، و أنشد قول عمرو:
ففعجلنا القرى أن تشتمونا أي: (مخافة أن تشتمونا)، وهذا صحيح لو اقتصر عليه من غير أن يعطف عليه قوله:
 (فتذكر)؛ لأنه كان التقدير: فاستشهدوا رجلا و امرأتين، مخافة أن تضل إحداهما، ولكن عطف قوله: (فتذكر) يفسده؛ إذ يصير
 التقدير: مخافة أن تذكر إحداهما الأخرى، و إذكر إحداهما الأخرى ليس مخوفا منه، بل هو المقصود.
 وقال أبو جعفر: (سمعت على بن سليمان يحكى عن أبي العباس أن التقدير: كراهة أن تضل).
 قال أبو جعفر - رحمه الله تعالى -: (و هو غلط؛ إذ يصير المعنى: كراهة أن تذكر إحداها الأخرى).
 و ذهب الفراء إلى أن تقدير الآية الكريمة: (كى تذكر إحداها الأخرى إن ضلت)، فلما قدم الجزاء اتصل بما قبله ففتحت (أن).
 قال: و مثله من الكلام: (إنه ليعجبني أن يسأل السائل فيعطى) معناه: إنه ليعجبني أن يعطى السائل إن سأله؛ لأنه إنما يعجب الإعطاء لا
 السؤال، فلما قدموا السؤال على العطف أصبحوا «أن» المفتوحة لينكشف المعنى، فعنده (أن) فى (أن تضل) للجزاء، إلا أنه قدم و فتح،
 و أصله التأخير.

ورد البصريون هذا القول أبلغ رد:

قال الزجاج: (لست أدري لم صار الجزاء إذا تقدم و هو فى مكانه و غير مكانه يوجب فتح (أن)).
 وقال الفارسي: ما ذكره الفراء دعوى لا دلالة عليها، و القياس يفسدها؛ ألا ترى أنا نجد الحرف العامل إذا تغيرت حرته، لم يوجب
 ذلك تغيرا فى عمله و لا معناه، كما روى أبو الحسن من فتح اللام الجارة مع المظهر عن يونس، و أبى عبيدة، و خلف الأحمر؟! فكما
 أن هذه اللام لما فتحت لم يتغير من عملها و معناها شىء، كذلك: (إن) الجزائية ينبغى إذا فتحت ألا يتغير عملها و لا معناها، و مما
 يبعده أيضا أنا نجد الحرف العامل لا يتغير عمله بالتقديم و لا بالتأخير، تقول (مررت بزيدا)، و تقول: (بزيدا مررت)، فلم يتغير عمل الباء
 بتقديمها من تأخير.

و أجاب ابن الخطيب فقال: هاهنا غرضان:

أحدهما: حصول الإشهاد، و هذا لا يتأتى إلا بتذكير إحدى المرأتين.

و الثانى: بيان تفضيل الرجل على المرأة حتى يبين أن إقامة المرأتين مقام الرجل الواحد هو العدل فى القضية، و ذلك لا يتأتى إلا
 بضلال إحدى المرأتين، و إذا كان كل واحد من هذين - أعنى الإشهاد، و بيان فضل الرجل على المرأة - مقصودا؛ فلا سبيل إلى ذلك
 إلا بإضلال إحداهما و تذكر الأخرى، لا جرم صار هذان الأمران مطلوبين.
 اللباب (٤/ ٤٨٩ - ٤٩٢).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٣٦٠

و الثانى و الثالث فى الأحزاب:

لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ [٥٠] وَ بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا [٥٣].

قرأهما ورش بهمز «النبي» فتلقتى همزتان مكسورتان، و الباقون بياء مشددة.

قال الحافظ: «فقبل و ورش يجعلان الثانية كالياء الساكنة...» إلى آخر كلامه.

و مراده أنهما يجعلانها بين الهمزة و الياء، و كذا قوله عن قالون و البزى: «يجعلان الأولى كالياء المكسورة».

يريد بين الهمزة و الياء، و كذا نص فى كتاب «الإيضاح» فقال ما نصه: «فقرأ ابن كثير فى رواية قبل، و نافع فى رواية ورش بتحقيق
 الهمزة الأولى و تسهيل الثانية؛ فتكون فى اللفظ كأنها ياء ساكنة و هى فى الحقيقة بين الهمزة و الياء الساكنة».

و يدل على أنه أراد هذا قوله فى «التيسير»: «كالياء» فجاء بكاف التشبيه؛ لأن الهمزة المسهلة إذا كانت مكسورة ففيها شبهة من الياء، و
 ليست ياء خالصة، و يدل عليه أيضا قوله آخر الباب: «و حكم تسهيل الهمزة فى البابين أن تجعل بين الهمزة و بين الحرف الذى منه

حركتها...» إلى آخر كلامه.

يعنى بالباين: هذا الباب و الباب الذى قبله.

وقوله فى الهمزة الثانية: «كالياء الساكنة». لا ينبغى أن يفهم منه أن همزة بين بين تكون ساكنة بل لا بد من تحريكها، وإنما أراد أنها تجعل بين الهمزة و الياء التى هى حرف مد، كما أن المضمومة إذا سهلت تجعل بين الهمزة و الواو التى هى حرف مد، فالساكنة هنا وصف للياء المشبهة بها لا للهمزة الملية، و يدل على صحة ذلك أن أصل هذه الهمزة الكسر، فإذا سهلت بين بين فقد غيرت تغييرا يخصها فى ذاتها، فلو سكنت لكان إسكانها تغييرا ثانيا يلحقها فى صفتها العارضة لها و هو غير التغيير الأول، و لا تلازم بين هذين التغييرين، و إذا كان كذلك لم يلزم من حصول أحدهما حصول الآخر، فلو أرادهما معا لنص عليهما، و هو لم يرد إلا التغيير الأول خاصة، و يدل على صحة هذا أيضا أن همزة بين بين لا تسكن عند الحذاق من النحويين و جلة المقرئين، و هذا موجود فى كلام الحافظ و غيره؛ و لهذا لم تسهل قط الهمزة التى أصلها السكون بين بين، و إنما تسهل بالبدل الخالص، و أيضا فلو سكنت مع التسهيل؛ لأدى ذلك إلى التقاء الساكنين فى كل موضع يكون بعد الهمزة الثانية حرف

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٣٦١

ساكن نحو هُوَ لَاءٍ إِنْ كُنْتُمْ [البقرة: ٣١] و مِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ [هود: ٧١] و وَلاَ أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ [الأحزاب: ٥٥] و هو قبيح إذا لم يكن الأول حرف مد و الثانى مدغما كما تقدم فى باب الإدغام الكبير.

فإن قيل: فقد ذكر عن ورش و قبل إبدال هذه الهمزة ياء خالصة ساكنة و فيه التقاء الساكنين؟

فالجواب: أنه أيضا ضعيف، و هو مع ذلك أشبه إذا كان الساكن الأول حرف مد.

فأما إذا كان الساكن الأول همزة مسهلة لو جوزنا إسكانها فليست بحرف مد، و كذلك إذا وقعت الهمزة طرفا، فإنه لا يوقف عليها إذا سهلت بين بين إلا بالروم، نحو يَشَاءُ [البقرة: ٩٠] و مِنَ الْمَاءِ [الأنبياء: ٣٠] و لا يجوز ذلك فى حروف المد، و لا يصح الاحتجاج على أنها حرف مد بامتناع العرب من الابتداء بها، و بامتناع وقوعها مفتوحة بعد كسرة أو ضمة نحو إِنْ شَأْنِكْ [الكوثر: ٣] و يُؤَلَّفُ [النور: ٤٣] و لكن العرب حكمت لها فى هذه المواضع بحكم حرف المد؛ لما فيها من شبه حرف المد.

و أيضا فقد نص الحافظ و غيره على أن الهمزة المسهلة بزنة المحققة و هو قول سيويه، و لو كانت مدّا لكان زمان النطق بها أطول من زمان النطق بالمحققة. قال سيويه: «و المخففة فيما ذكر بمنزلتها محققة فى الزنة، يدللك على ذلك قول الأعشى: [من البسيط]

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا - أَعْشَى أَضْرَّ بِرَيْبِ الْمُنُونِ وَ دَهْرٍ مَتَبَلٍ خَبَلٍ «١» فلو لم تكن بزنتها محققة لانكسر البيت». ثم قال بعد كلام: «و المخففة بزنتها محققة، و لو لا ذلك لكان هذا البيت منكسرا إذا خفت الأولى أو الآخرة: [من الرمل]

كل غراء إذا ما برزت.....

انتهى كلامه.

و تمام هذا البيت:

..... ترهب العين عليها و الحسد

(١) البيت فى ديوانه ص (١٠٧) و مقاييس اللغة (١/ ٣٦٣) و مجمل اللغة (١/ ٣٤٤) و بلا نسبة فى كتاب العين (٨/ ١٢٤).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٣٦٢

فإن قيل: هذا كله بين إلا أمرا واحدا و هو سبب الإشكال فى كلام الحافظ، و هو تفريقه فى العبارة بين الهمزة الأولى و الثانية، فقال فى تسهيل الأولى: «كالياء المكسورة»، و قال فى الثانية: «كالياء الساكنة»؟.

فالجواب: أن عبارته وقعت كما ترى ليشعر بحال كل واحدة منهما فى مقدار حركتها، و ذلك أن الأولى إذا سهلت مكنت حركتها؛

لأنها بعد حرف مد وإلا- أشبه التقاء الساكنين. و أما الثانية فإذا سهلت اختلست حركتها أو أخفيت هربا من الثقل؛ لأن قبلها همزة محرّكة، فلو مكنت حركتها مع أنها «١» كانت مسهلة تشبه المحققة، لكان فيه شبه من اجتماع محققين محرّكين والله أعلم.

وقول الحافظ: «فتقبل، و ورش [يجعلان] «٢» الثانية كالياء الساكنة» يقتضى أن ورشا يفعل ذلك في جميع ما ورد منه في القرآن.

وقوله: «و أخذ على ابن خاقان» يقتضى في هذين الموضوعين خاصة أحد أمرين:

إما أن يقرأ لورش بالياء المكسورة قولاً واحداً؛ فيكون في حكم الاستثناء المطلق من جميع الفصل.

و إما أن يقرأ لورش بالوجهين، أعنى سهل بين بين كسائر الفصل و بالبدل أيضاً؛ فيكون في حكم الاستثناء المخصوص برواية ابن خاقان، فينبغي أن يبحث عن تحقيق مذهبه في كتاب «التيسير»: فاعلم أنه إنما أسند قراءته برواية ورش في «التيسير» عن ابن خاقان لا غير، و ابن خاقان هو الذى استثنى له هذين الموضوعين، فعلى هذا ليس في «التيسير» في هذين الموضوعين في قراءة ورش إلا البدل.

و ذكر في «المفردات» أنه قرأ هكذا على ابن غلبون، و ابن خاقان، و أبى الفتح بجعل الثانية ياء مكسورة بدلا من الهمزة في هذين الموضوعين، و حاصل قوله في «التمهيد» أنه قرأ على هؤلاء الأشياخ الثلاثة بالوجهين، أعنى بجعل الهمزة الثانية كالياء المكسورة في الموضوعين، و يجعلها بين بين.

وقال: «و بهما آخذ» إلا أن في عبارته في «التمهيد» مسامحة؛ فإنه قال فيه: «كالياء المكسورة» و هو يعنى ياء مكسورة؛ فكان ينبغى ألا يأتى بكاف التشبيه؛ لأن الكاف لا تعطى تحقيق البدل و إنما تعطى تسهيل الهمزة بين بين، فتأمله.

(١) زاد في ب: و إن.

(٢) سقط في أ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٤٣

و ظاهر مذهبه في «التيسير» الأخذ بجعلها ياء مكسورة في الموضوعين، و الله أعلم.

قال الحافظ- رحمه الله:- «إذا اتفقتا بالفتح».

اعلم أن الذى ورد في هذا النوع في القرآن تسعة و عشرون موضعا: منها فى النساء وَ لَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ [٥] أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ [٤٣]، و فى المائدة أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ [٦] و فى الأنعام حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ [٦١] و فى الأعراف إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ [٣٤] و تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ [٤٧] و فى سورة يونس صلى الله عليه و سلم إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ [٤٩] و فى سورة هود صلى الله عليه و سلم حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا [٤٠] و وَ لَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا [٥٨] و فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا [٦٦] و قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ [٧٦] فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا [٨٢] و وَ لَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا [٩٤] و لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ [١٠١] و فى الحجر فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ [٦١] و وَ جَاءَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ [٦٧] و فى النحل إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ [٦١] و فى الحج وَ يُمَسِّكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ [٦٥] و فى «قد أفلح» إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا [المؤمنون: ٢٧] [و] حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ [٩٩] و فى الفرقان إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ [٥٧] و فى الأحزاب إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ [٢٤] و فى فاطر إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ [٤٥] و فى غافر إِذَا جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ [٧٨] و فى القتال فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا [محمد: ١٨] و فى القمر وَ لَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ [٤١] و فى الحديد حَتَّىٰ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ [١٤] و فى المنافقين إِذَا جَاءَ أَجْلُهَا [١١] و فى «عبس» إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ [٢٢].

و ذكر الحافظ المتفقتين بالضم و هو موضع واحد كما ذكر، و ذكر القراءات، و حاصلها فى جميع ما تقدم أن الكوفيين و ابن عامر يحققون الهمزتين فى جميع الأنواع الثلاثة، و ورشا و قبلا- يسهلان الثانية بجعلها بين الهمزة و الحرف الذى منه حركتها فتكون المكسورة بين الهمزة و الياء، و المفتوحة بين الهمزة و الألف، و المضمومة بين الهمزة و الواو.

و قد تقدم القول فى حرفى البقرة و النور، و هما قوله تعالى فى سورة البقرة هُوَ لَاءِ إِنْ كُنْتُمْ [الآية: ٣١]، و فى سورة النور قوله- تعالى- : وَ لَا تُكْرِهُوا قِتَابَتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا [١] [الآية: ٣٣] يعنى: أن ورشا روى عنه أنه كان يبدل

(١) قال ابن منظور في لسان العرب: (و أما الهمزتان إذا كانتا مكسورتين نحو قوله: عَلَى الْبِغَاءِ -

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٦٤

الهمزة الثانية في هذين اللفظين ياء مكسورة.

و أبو عمرو يسقط الهمزة الأولى في الأنواع الثلاثة، و قالون و البزى يسقطان الأولى في المفتوحتين خاصة و يسهلان الأولى من المكسورتين بين الهمزة و الياء، و الأولى من المضمومتين بين الهمزة و الواو. وافق الشيخ، و الإمام على كل ما تقدم في الباب، إلا ما رواه عن ابن خاقان في الحرفين من جعل الثانية ياء مكسورة. و زاد عن ورش و قبل إبدال الثانية حرفا ساكنا من جنس حركة الأولى، و رجح الإمام التسهيل. و رجح الشيخ البدل لورش و التسهيل لقبيل.

و قد ذكر الحافظ في «التمهيد» و غيره البدل عن ورش في الباب كله، غير أنه لم يعول عليه في «التيسير» و الله - تعالى - أعلم. و اعلم أنك إذا وقفت على الكلمة الأولى فلا خلاف بين الحرمين و أبي عمرو في إثبات همزتها محققة، كما أنك إذا بدأت بالثانية فلا خلاف أيضا بين الجماعة في تحقيق همزتها، و إنما يكون التسهيل الذي ذكر أو الحذف في الوصل. و ليس في القرآن عن أحد من القراء همزة تسقط أو تسهل في الوصل و تثبت محققة في الوقف إلا ما ذكر في هذا الباب عن أبي عمرو، و عن قالون، و البزى، و الله أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «و متى سهلت الهمزة الأولى ...» إلى آخره.

يريد أن ما وجب [لحرف] «١» المد من الزيادة من أجل الهمزة لا يزول بزوال

- إنِ أَرَدْنَ تَحْصُنًا [النور: ٣٣]، و إذا كانتا مضمومتين نحو قوله: (أولياء أولئك) - فإن أبا عمرو يخفف الهمزة الأولى منهما، فيقول: «على البغاء إن»، و «أوليا أولئك»، فيجعل الهمزة الأولى في «البغاء» بين الهمزة و الياء و يكسرها، و يجعل الهمزة في قوله: «أولياء أولئك»، الأولى بين الواو و الهمزة و يضمها.

قال: و جملة ما قاله في مثل هذه ثلاثة أقوال: أحدها - و هو مذهب الخليل - أن يجعل مكان الهمزة الثانية همزة بين بين، فإذا كان مضموما جعل الهمزة بين الواو و الهمزة. قال:

«أولياء أولئك»، «على البغاء إن».

و أما أبو عمرو فيقرأ على ما ذكرنا، و أما ابن أبي إسحاق و جماعة من القراء فإنهم يجمعون بين الهمزتين.

لسان العرب (١/ ٢٢ - ٢٣).

(١) سقط في أ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٦٥

الهمزة في مذهب من أسقطها، و لا بتسهيلها في مذهب من سهلها؛ لأن زوالها في الوصل بالحذف، أو بالتسهيل عارض فلا يعتد به. و قوله: «و يجوز أن تقصر الألف؛ لعدم الهمزة لفظا».

يريد على رأى من يعتد بالعارض.

و قوله: «و الأول أوجه».

يريد إبقاء التمكين و ترك الاعتداد بالعارض.

قال الحافظ - رحمه الله -: «فإذا اختلفتا على أى حال كان».

قد تقدم أن الذى وجد فى القرآن من الهمزتين المختلفتين الحركة من هذا الباب خمسة أقسام، و أذكرها لك الآن بحول الله على التفصيل:

القسم الأول: مفتوحة و مضمومة، و هو موضع واحد فى القرآن، و هو « ١ » جاء أُمَّةً فى « قد أفلح » [المؤمنون: ٤٤].

القسم الثانى: مفتوحة و مكسورة و جملته فى القرآن تسعة عشر موضعا:

منها موضعان بخلاف و هما: زَكَرِيَّا إِذْ نَادَىٰ فِي « كهيعص » [١- ٢] و فى سورة الأنبياء عليهم السلام [٨٩]: قرأ حفص و حمزة و الكسائى زَكَرِيَّا بغير همز و الباقون بالهمز.

و باقى المواضع متفق عليها:

منها فى البقرة: شُهَدَاءِ إِذْ حَضَرَ [١٣٣]. و فى المائدة وَ الْبُغْضَاءِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَ سَوْفَ يُنَبِّئُهُمْ [١٤]، و وَ الْبُغْضَاءِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا [٦٤]، و عَنَ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ [١٠١]. و فى الأنعام شُهَدَاءِ إِذْ وَصَّاهُمْ [١٤٤]. و فى التوبة أَوْلِيَاءِ إِنْ اسْتَجَبُوا [٢٣]، و مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنْ اللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ [٢٨]. و فى سورة يونس عليه السلام شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ [٦٦]. و فى سورة يوسف عليه السلام وَ الْفَحْشَاءِ إِنَّهُ [٢٤]، و وَ جَاءَ إِخْوَهُ [٥٨]. و فى الكهف أَوْلِيَاءِ إِنْ أَعْتَدْنَا [١٠٢]. و فى سورة الأنبياء عليهم السلام الدُّعَاءِ إِذَا مَا يُنذِرُونَ [٤٥]. و فى الشعراء نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ [٦٩]. و فى النمل الدُّعَاءِ إِذَا وَلَّوْا [٨٠]. و فى الروم الدُّعَاءِ إِذَا وَلَّوْا [٥٢]. و فى «الم» السجدة الْمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ [٢٧]. و فى

(١) زاد فى ب: موضع.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٣٦٦

الحجرات حَتَّى تَقَىٰ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ [٩].

القسم الثالث: مضمومة و مفتوحة، و جملته فى القرآن ثلاثة عشر موضعا.

منها موضعان فى قراءة نافع وحده و هما فى الأحزاب:

النَّبِيِّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ [٦]، و إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا [٥٠].

و باقى المواضع متفق عليها:

منها فى البقرة:

السُّفَهَاءِ أَلَا إِنَّهُمْ [١٣]، و فى الأعراف لَوْ نَشَاءُ أَصِيبْنَاهُمْ [١٠٠]، و وَ تَهْدِي مَرْنًا تَشَاءُ أَنْتَ وَ لِيْنَا [١٥٥]، و فى التوبة زَيْنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ [٣٧]، و فى سورة هود عليه السلام وَ يَا سَمَاءَ أَقْلِعِي [٤٤]، و فى سورة يوسف عليه السلام يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي [٤٣]، و فى سورة إبراهيم عليه السلام وَ يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ أَلَمْ تَرَ [٢٧- ٢٨]، و فى النمل يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي [٣٢] و يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي [٣٨]، و فى «فصلت» جَزَاءَ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارُ [٢٨]، و فى الممتحنة وَ الْبُغْضَاءِ أَبَدًا [٤].

القسم الرابع: مكسورة و مفتوحة، و جملته فى القرآن ستة عشر موضعا منها موضع واحد بخلاف و هو فى البقرة مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ [٢٨٢]، قرأ حمزة بكسر الهمزة الثانية و قد تقدم، و قرأه الباقون بفتحها.

و البواقي متفق عليها:

منها فى البقرة: مِنْ خَطِيئَةِ النَّسَاءِ أَوْ أَكُنْتُمْ [٢٣٥]، و فى النساء هُوَ لَا يَهْدِي [٥١]، و فى الأعراف لا-يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَوْ تَقُولُونَ [٢٨]، و هُوَ لَا أَضَلُّوا [٣٨]. و مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا [٥٠]. و فى الأنفال مِنَ السَّمَاءِ أَوْ آتَيْنَا [٣٢]، و فى سورة يوسف عليه السلام قَبْلَ وَعَاءِ أَخِيهِ [٧٦] و مِنَ وَعَاءِ أَخِيهِ [٧٦]، و فى سورة الأنبياء عليهم السلام لَوْ كَانَ هُوَ لَأَهْلًا [٩٩]، و فى الفرقان هُوَ لَا أَمُّ هُمْ ضَلُّوا [١٧] و مَطَرُ السُّوءِ أَوْ فَلَمَّ [٤٠]، و فى الشعراء مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ [٤]، و فى الأحزاب وَ لَا أَبْنَاءَ أَخَوَاتِهِنَّ [٥٥]، و فى الملك فى السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ [١٦]. و مِنَ

في السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ [١٧].

القسم الخامس: مضمومه و مكسورة، و جملته في القرآن سبعة و عشرون موضعاً:
منها خمسة بخلاف:

أولها: يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ فِي «كهيعص» [مریم: ٧]، قرأ حفص و حمزة

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٦٧

و الكسائي يا زَكَرِيَّا بغير همز، و الباقرن بالهمز.

و الثاني: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ، و الثالث: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ فِي الأحزاب [٤٥، ٥٠].

و الرابع: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ فِي الممتحنة [١٢].

و الخامس: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمْ فِي الطلاق [١] قرأ نافع (النبيء) بالهمز، و الباقرن بغير همز.

و البواقي متفق عليها:

منها في البقرة: مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ [١٤٢] و كذلك مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ أَمْ حَسِبْتُمْ [٢١٣-٢١٤]. و لَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا [٢٨٢].

و في آل عمران مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ [١٣] و يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا [٤٧].

و في الأنعام مَنِ نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ [٨٣]، و في الأعراف و مَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنَّ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ [١٨٨]، و في سورة يونس عليه

السلام و يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ [٢٥]، و في سورة هود عليه السلام مَا نَشَأُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ [٨٧]، و في سورة يوسف

عليه السلام لَمَّا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ [١٠٠]، و في الحج مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ [٥]، و في النور شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ [٦] و مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ

كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ [٤٥] و مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ [٤٦]، و في النمل يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنَّي أُلْقِي [٢٩]، و في فاطر يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ

اللَّهُ [١] و أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ [١٥] و الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ [٢٨] و السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ [٤٣]، و في الشورى بَقَدَرٍ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ

خَبِيرٌ [الآية: ٢٧]، لِمَنْ يَشَاءُ إِنَّا [الآية: ٤٩]، مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيُّ حَكِيمٌ [الآية: ٥١].

و ليس في القرآن همزة مكسورة بعدها مضمومة.

و اتفق الكوفيون و ابن عامر على تحقيق الهمزتين في هذه الأقسام الخمسة «١».

(١) أجمل ابن منظور القول في هذه الأقسام الخمسة، فقال: و أما اختلاف الهمزتين نحو قوله تعالى: كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا [البقرة: ١٣]،

فأكثر القراء على تحقيق الهمزتين، و أما أبو عمرو فإنه يحقق الهمزة الثانية في رواية سيويه، و يخفف الأولى فيجعلها بين الواو و

الهمزة، فيقول: «السفهاء ألا»، و يقرأ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ [الملك: ١٦]، فيحقق الثانية،

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٦٨

و اتفق الحرميان، و أبو عمرو على تحقيق الأولى، و تسهيل الثانية فتجعل في القسم الأول بين الهمزة و الواو، و في الثاني بين الهمزة و

الياء، و تبدل في الثالث واوا خالصة، و تبدل في الرابع ياء خالصة، و منعوا في هذين القسمين أن تكون بين الهمزة و الألف على

حركتها؛ لأنها إذا كانت بين الهمزة و الألف تجرى في هذا الحكم مجرى الألف الخالصة فكما أن الألف الخالصة، لا تقع بعد كسرة

و لا بعد ضمة، فكذلك التزموا فيما أشبه الألف؛ فلذلك عدلوا إلى البدل الخالص إذ لا يمتنع وقوع الياء الخالصة بعد الكسرة، و لا

وقوع الواو الخالصة بعد الضمة.

و أما القسم الخامس: فيسهل بين الهمزة و الياء.

قال الحافظ: «و هو مذهب النحويين و هو أقيس».

و زاد الإمام و الحافظ «أنها تبدل واوا على حركة ما قبلها».

قال الحافظ: «و هو مذهب القراء و هو آثر».

يعنى: أنه أكثر استعمالاً عند القراء، و ذكر الإمام أن بعضهم يجعلها بين الهمزة و الواو.

و قال «و الأول أحسن» يعنى: جعلها بين الهمزة و الياء.

و لم يذكر الشيخ إلا جعلها بين الهمزة و الياء خاصة، و الله [سبحانه أعلى] «١» و أعلم.

و قول الحافظ: «و التسهيل لإحدى الهمزتين فى هذا الباب إنما يكون فى حال الوصل».

يريد: إذا وقفت على الكلمة الأولى، و بدأت بالثانية حققت الأولى لكل من سهلها فى الوصل أو حققها، إلا لحمزة و هشام فإنهما يسهلنها فى الوقف.

و أما الهمزة الثانية فلا خلاف فى تحقيقها فى الابتداء.

و قوله: «لكون التلاصق فيه».

«الكون» هنا بمعنى الوجود و الحصول، و عند حصول الهمزتين المتلاصقتين فى

- و أما سيويه و الخليل فيقولان: السفهاء، و لا يجعلان الهمزة الثانية واوا خالصة، و فى قوله تعالى: أَمْ تَنْتَهُم مِّنْ فِي السَّمَاءِ [الملك]:

[١٦]، ياء خالصة، و الله أعلم.

ينظر لسان العرب (٢٣ / ١).

(١) سقط فى ب.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٣٦٩

اللفظ يتضاعف الثقل؛ فاحتيج إلى التسهيل طلباً للتخفيف.

و قوله: «و حكم تسهيل الهمزة فى البابين».

يريد فى هذا الباب، و الباب الذى قبله - أن تجعل بين الهمزة، و بين الحرف الذى منه حركتها».

هذا القول يقتضى أن يكون فى أُنْذِرْتَهُمْ [البقرة: ٦] و بابه، فى قراءة ورش بين الهمزة و الألف؛ لأنها مفتوحة بعد فتحه، و قد تقدم القول فيه.

و قوله: «ما لم يفتح أو ينكسر ما قبلها».

يريد نحو مِّنَ الْمَاءِ أَوْ [الأعراف: ٥٠] و هو القسم الرابع.

قال: «أو ينضم».

يريد نحو السُّفْهَاءِ أَلَا [البقرة: ١٣] و هو القسم الثالث.

و كلامه إلى آخر الباب بين، و قد مر بيان مقتضاه، و الله تعالى أعلم.

باب ذكر الهمزة المفردة

إشارة

اعلم أن مذاهب القراء فى الهمزة المفردة على الجملة أربعة:

الأول: تحقيق الهمزات كلها فى الوصل و تسهيلها فى الوقف، و هو مذهب حمزة، و يوافق هشام فى الهمزة المتطرفة، على ما يأتى

بحول الله تعالى.

الثاني: تحقيق بعض الهمزات في الحالين و تسهيل بعضها في الحالين، و هو مذهب ورش، و أبى عمرو في بعض الهمزات السواكن.

الثالث: تحقيق بعض الهمزات المتحركات في الابتداء، و تسهيلها في الوصل، و هو مذهب اختص به ورش.

الرابع: تحقيق جميع الهمزات في الحالين، و هو مذهب الباقيين من القراء، إلا مواضع قليلة يسهلها بعضهم، حسبما هو مذكور في فرش الحروف.

قال الحافظ - رحمه الله - «اعلم أن ورشا كان يسهل الهمزة المفردة سواء سكنت أو تحركت إذا كانت في موضع الفاء من الفعل».

اعلم أن الهمزة المفردة تنقسم إلى متحركة و ساكنة.

أما الساكنة فتكون فاء و عينا و لا ما.

فإذا كانت فاء فورش يسهلها في جميع القرآن إلا في أصل واحد و هو ما تصرف

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٧٠

من لفظ «الماوى» نحو مَأْوَاهُمْ و فَأَوْوَا و وَتَوَوِي و تَوَوِيهِ حيث وقع، فإنه يحقق همزه و ما عدا هذا الأصل فإنه يبدله بعد

الفتحة ألفا نحو تَأَلَّمُونَ و يَأَلَّمُونَ و مَأَمَنَهُ و اسْتَأَذَنَكَ و يَسْتَأْخِرُونَ و الْمُسْتَأْخِرِينَ و وَأَمُرُ أَهْلِكَ بِالصَّلَاةِ، و ياء بعد الكسرة نحو (الذى

ايتمن) و أَنْ أَنْتِ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ و واوا بعد الضمة نحو يُؤْمِنُ و يُؤْمِنُونَ و الْمُؤْتُونَ و كذلك أَوْثِمَنَ إذا ابتداء به.

فإذا كانت الهمزة الساكنة عينا فإنه يحققها أبدا إلا في «بير» و «الذيب» و بَسَسَ و بَعْدَابٍ بَيِّسٍ حيث وقع.

و كذلك إن كانت لا ما حققها أبدا.

و أما الهمزة المتحركة فإنه لا يسهلها إلا بأربعة شروط:

الأول: أن تكون فاء الكلمة.

الثاني: أن تكون مفتوحة.

الثالث: أن يكون قبلها ضمة.

الرابع: أن تكون الضمة في حرف زائد حاصل في بنية الكلمة.

و جملته في القرآن ثلاثة أسماء، و مضارع أفعال، فالأسماء: مُؤَدِّنُ [الأعراف: ٤٤] و مُؤَجِّلًا [آل عمران: ١٤٥] و الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبَهُمْ [التوبة:

٦٠]، و الأفعال: يُؤَيِّدُ [آل عمران: ١٣] و يُؤَلِّفُ [النور: ٤٣] و يُوَدِّدُهُ [آل عمران: ٧٥] كيفما جاء، و يُؤَخِّرُ [المنافقون: ١١] كيفما جاء

أيضا لا غير.

فإن كانت الهمزة المتحركة عينا لم يسهلها نحو وَ الْفُؤَادَ [الإسراء: ٣٦] إلا- ما كان من لفظه أَرَأَيْتَ [الكهف: ٦٣] فإنه يجعلها بين

الهمزة و الألف، و كذلك إن كانت لا ما لم يسهلها إلا في موضعين:

أحدهما: (النسي) فإنه يبدل من الهمزة ياء، و يدغم ما قبلها فيها.

و الثاني: (ردا)، فإنه ينقل الحركة إلى الدال كما هو مذكور في سورة القصص.

وافقه قالون في هذا الحرف الأخير و في أَرَأَيْتَ على التسهيل.

فإذا عرفت هذا: فاعلم أن إطلاق الحافظ التسهيل على الهمزة الساكنة الواقعة في موضع الفاء حسن؛ لأنها تسهل كما قال في باب

الإيواء كما تقدم.

و أما إطلاقه في المتحركة فكان ينبغي له ألا يفعل؛ لأن الذي يسهل منها يسير،

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٧١

و هو ما ذكرته لك.

ألا- ترى أنه دخل عليه كل همزة هي فاء الكلمة سواء كانت مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، و سواء كانت بعد ضمة من نفس الكلمة كما ذكرت لك أو لم تكن نحو آمن [البقرة: ١٣] و فآخذهم [الحاقة: ١٠] و أجل [الأنعام: ٦٠] و بأمرنا [الأنبياء: ٧٣] و مآرب [طه: ١٨] و ليامام [الحجر: ٧٩] و أجدوا [الأحزاب: ٦١] و أمروا [البينة: ٥] و أحلت [النساء: ١٦٠] إلى غير ذلك، و إخراج القليل بالاستثناء و إبقاء الكثير أولى من العكس، و الله تعالى أعلم.

و ذكر الحافظ في المتحركة لا تؤاخذنا [البقرة: ٢٨٦]، و قد ذكر في «إيجاز البيان» أنه من «واخذ»، و قد تقدم هذا في باب المد إذا كانت الهمزة قبل حرف المد، فعلى هذا لا يكون «يواخذ» من هذا الباب؛ فلا يحتاج أن يذكره فيما يسهل ورش، بل كان ينبغي أن ينبه على أن أصله في قراءة ورش الواو، و الله عز و جل أعلم.

و قوله: «و استثنى من الساكنة ... كذا».

قد تقدم، و هو استثناء الأقل و إبقاء الأكثر، و هو حسن.

و قوله: «و من المتحركة ... كذا».

فيه من استثناء الأكثر و إبقاء الأقل كما تقدم.

و امتنع تسهيل هذه الحركة بين الهمزة و الألف و إن كانت مفتوحة؛ لأجل الضمة التي قبلها- على ما تقدم في الباب قبل هذا- و لزم إبدالها واوا خالصة لذلك، و كتبت بالواو؛ رعيًا للتسهيل.

و قوله: «و الباقيون يحققون الهمزة في ذلك كله».

ليس هذا على إطلاقه؛ لأن أبا عمرو يسهل كل ما ذكر من الهمزات السواكن، و حمزة إذا وقف يسهل كل ما ذكر من الساكنة و المتحركة.

و قوله: «و لأبي عمرو و حمزة و هشام مذاهب أذكرها بعد».

ليس فيه بيان و لا إشعار بأنهما يسهلان شيئًا من هذا الباب؛ بل الذي يسبق إلى الفهم أن مذاهبهما منصرفه إلى غير ما ذكره في هذا الباب بدليل قوله قبل: «و الباقيون يحققون الهمزة في ذلك كله»؛ فكان الوجه أن يقول يآثر قوله: «في ذلك كله»: إلا ما نذكره من مذهب أبي عمرو و حمزة، و الله تعالى أعلم و أحكم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٧٢

فصل

قال الحافظ: «و سهل ورش الهمزة في (بيس)، و (بيسما) و (البيير) و (الذيب) و (ليلاً) في جميع القرآن».

إنما فصل هذه الكلمات؛ لأنه تكلم أولاً في الهمزة التي هي فاء الكلمة، و الهمزة في هذه الألفاظ «عين» إلا في (ليلاً) فإنها همزة «أن» الخفيفة و هي حرف من حروف المعاني، و الحروف لا توزن، و التسهيل في هذه الكلمات بإبدال الهمزة ياء؛ لانكسار ما قبلها، كما أبدلت فيما تقدم بحسب حركات ما قبلها.

و جميع ما في القرآن من (ليلاً) ثلاثة مواضع:

أحدها: في البقرة (ليلاً يكون للناس عليكم حجة) [الآية: ١٥٠].

و الثاني: في النساء (ليلاً يكون للناس على الله حجة) [الآية: ١٦٥].

و الثالث: في الحديد (ليلاً يعلم أهل الكتاب) [الآية: ٢٩].

و لم يذكر في هذا الموضع (بعذاب بيس) الذي في آخر الأعراف [الآية: ١٦٥]، و سيذكره في فرش الحروف بما فيه من الخلاف، و لو نبه عليه أنه سيذكره في موضعه لكان حسناً كما فعل في الباب بعد هذا لما ذكر (آلئن) و عاداً الأولى. اتفق ورش و قالون على

تسهيله بالبدل.

فأما قوله تعالى (ليهب لك) في سورة «كهيعص» [١٩] في قراءة ورش و من وافقه - فليس من باب التسهيل، وإنما الياء حرف مضارعة على قصد الإخبار عن الغائب.

كما أن من قرأ بالهمز قصد الإخبار عن المتكلم، و ذكر الحافظ موافقه الكسائي على التسهيل [في] الذُّبُّ و لم يسهل من الساكنة غيره.

و أما المتحركات فيسهل منها همزتين:

إحدهما: الهمزة في الأمر من «سأل» بعد الفاء و الواو، نحو (و سلوا الله من فضله) [النساء: ٣٢] و (فسلوا أهل الذكر) [النحل: ٤٣] و (و سل من أرسلنا من قبلك) [الزخرف: ٤٥] أسقط الهمزة، و جعل حركتها على السين مثل ما فعل ابن كثير كما يأتي في النساء. و الثانية: الهمزة في «رأيت»، إذا دخلت على الكلمة ألف الاستفهام أسقطها كما هو مذكور في سورة الأنعام.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٧٣

قال الحافظ - رحمه الله -: «و الباقون يحققون الهمزة في ذلك كله حيث وقع».

يريد في هذه الألفاظ الخمسة التي ذكر في هذا الفصل، و كان ينبغي أن يقول: إلا ما يذكر عن أبي عمرو و حمزة، و الله تعالى جلالة أعلم.

و الشيخ و الإمام يوافقان الحافظ على كل ما في هذا الباب، و الحمد لله وحده.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٧٤

باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها

اعلم أن هذا الباب أصل من أصول قراءة ورش، و من شرطه: أن تكون الهمزة همزة قطع، و أن تكون أول الكلمة، سواء كانت الكلمة اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً، و أن يكون الساكن آخر الكلمة التي قبل الهمزة غير حرف مد، و غير ميم الجمع، و غير هاء السكت.

أما حروف المد، فقد تقدم أنها إذا لقيت الهمزات يزداد في مدها نحو يا إِبْرَاهِيمَ [هود: ٧٦] و فِي آيَاتِنَا و قُوا أَنْفُسَكُمْ.

و أما ميم الجمع، فقد تقدم أن ورشاً يضمها و يصلها بواو إذا وقع بعدها همزة القطع، و كان ينبغي أن ينبه الحافظ عليه في هذا الباب كما نبه على حروف المد، لكنه ترك ذلك؛ اتكالا على أنه مفهوم مما تقدم.

و أما هاء السكت «١» فلم تلق الهمزة في القرآن إلا في قوله تعالى: كِتَابِيَهٗ إِنِّي ظَنَنْتُ

(١) هي هاء تأتي في حال الوقف لبيان الحركة، أو الحرف الذي قبلها، نحو دخولها بعد ألف الندبة لبيان الألف في قولك: وا زياده، و نحو: سُلْطَانِيَهٗ [الحاقة: ٢٩]، و كِتَابِيَهٗ [الحاقة: ١٩]، و حِسَابِيَهٗ [الحاقة: ٢٠]، و مَالِيَهٗ [الحاقة: ٢٨] لبيان الياء. و لبيان الحركة كقوله تعالى: فَبِهْدَاهُمُ اقْتَدِهٖ [الأنعام: ٩٠]، و قوله تعالى: لَمْ يَتَّسِنَّهُ [البقرة: ٢٥٩]، و نحو قول الشاعر:

[٢٥٩]، و نحو قول الشاعر:

إذا ما ترعرع فينا الغلام فما إن يقال له من هو

إذا لم يسد قبل شد الإزار فذلك فينا الذي لا هو

ولى صاحب من بنى الشيصبان فطوراً أقول و طورا هو و تسمى أيضا هاء الاستراحة، و قد تثبت في الوصل على نية الوقف، كقراءة غير حمزة و الكسائي: لَمْ يَتَّسِنَّهُ و أَنْظَرَ [البقرة: ٢٥٩]، فَبِهْدَاهُمُ اقْتَدِهٖ [الأنعام: ٩٠] قيل بإثبات هاء السكت في الدرج.

ينظر مصابيح المغاني (٥٠٠، ٥٠١).

و جاء في الجنى الداني: هاء السكت هي هاء تلحق وقفا، لبيان الحركة. و إنما تلحق بعد حركة بناء لا تشبه حركة الإعراب، نحو: هو، و هيه، و ماليه، و له.

و تلحق أيضا بعد ألف الندبة، و نحوها كقولك: و زياده. و لا تثبت وصلا، إلا في ضرورة شعر، و إنما أثبتتها القراء وصلا، في بعض المواضع؛ اتباعا لرسم المصحف.

و لحاق هذه الهاء ليس بواجب إلا في موضعين:

أحدهما: ما بقي من الأفعال المعتلة على أصل واحد، نحو: عه، و لم يعه.

و الثاني: (ما) الاستفهامية، إذا جرت بإضافة اسم، نحو: قراءة مه؟

ينظر: الجنى الداني (١٥٢).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٧٥

في الحاقه [١٩- ٢٠].

و المختار فيه تحقيق الهمزة، و قد حكى فيها النقل، و قسم الحافظ الحرف الساكن الذي تنقل إليه حركة الهمزة ثلاثة أقسام: أحدها: التنوين.

و الثاني: لام التعريف.

و الثالث: سائر الحروف.

و إنما فعل هذا؛ لأنه رأى أن التنوين زائد على الكلمة يسقط في الوقف و عند الإضافة، و مع الألف و اللام؛ فنبه على أنه في هذا الباب بمنزلة الساكن غير الزائد فتنتقل إليه الحركة، كما تنقل إلى غيره، و لا يحذف مع الهمزة كما يحذف فيما ذكره.

و جعل التعريف أيضا قسما على حدته؛ لأن لام التعريف تكتب موصولة بما دخلت عليه، فهي مع ما دخلت عليه بمنزلة كلمة واحدة. ألا ترى إلى كونها تقع بين العامل و المعمول فتقول: مررت بالرجل و كتبت بالقلم، فتفصل بين حرف الجر و الاسم المجرور مع شدة اتصال حرف الجر بما دخل عليه؟! و أصل النقل في هذا الباب: ألا يكون في كلمة واحدة، فنبه على أن لام التعريف و إن اشتد اتصاله بما دخل عليه و لكنه مع ذلك في حكم المنفصل الذي ينقل إليه، و لم يستوجب له اتصاله في الخط أن يصير بمنزلة ما هو من نفس البنية؛ بدليل أنك إذا أسقطته لم يختل معنى الكلمة، و إنما يزول بزواله المعنى الذي دخل بسببه خاصة و هو التعريف.

و نظير النقل إلى لام التعريف؛ إبقاء لحكم الانفصال عليه، و إن كان متصلا في الخط: ما روى من سكت حمزة على هذا اللام إذا وقعت بعده همزة كما يسكت على سائر السواكن المنفصلة نحو مَنْ آمَنَ [البقرة: ٢٥٣] و قَدْ أَفْلَحَ [المؤمنون: ١]، كما يأتي في موضعه، بحول الله تعالى.

و اعلم أن الأصل في حروف المعاني: أن تكون مفصولة في الخط مما دخلت عليه.

و هذا مطرد فيها إذا كانت الكلمة مركبة من حرفين فصاعدا؛ لأنها إذ ذاك يكون

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٧٦

لها مبدأ و مقطع، فيمكن النطق بها متحركة الأول ساكنة الآخر.

فأما إذا كان الحرف الذي للمعنى حرفا واحدا من حروف التهجى، فإنه يكتب موصولا بما بعده في الخط إذا كان مما يقبل الاتصال بما بعده كـ «باء الجر» و «كاف التشبيه» و «فاء العطف» و كذلك «لام التعريف».

أما إذا كان مما لا يقبل الاتصال كـ «ألف الاستفهام» و «واو العطف» فلا يكتب إلا مفصولا في الخط، و إن كان في حكم المتصل، كما إذا وقع شيء من ذلك في أثناء الكلمة الواحدة نحو «دروع» و «ورود».

و إنما كتب ما ذكرته من الحروف موصولا- في الخط؛ لأن الخط تابع للفظ، فإذا كانت الكلمة حرفا واحدا من حروف التهجى لم

يمكن أن تبدأ بها و تقف عليها؛ لأنه يلزم من الابتداء بها تحريكها، و من الوقف عليها إسكانها، و لا يمكن اجتماع الحركة و السكون في الحرف الواحد؛ و لهذا كان الوقف على الأمر من «وقى» و «وعى»:

«قه» و «عه»، بإثبات هاء السكت؛ ليكون الحرف الموقوف عليه غير المبتدأ به؛ و لهذا إذا قيل لك: اللفظ بالباء من «ضرب» قلت: «به»، فتبدأ بالباء بحركتها و تلحقها هاء السكت، كما أنك إذا قيل لك: اللفظ بالباء من «اضرب» قلت: «اب»، فتبدأ بهمزة الوصل و تقف على الباء بالسكون كما كانت في «اضرب»؛ ليكون المقطع في جميع ذلك غير المطلع.

فإذا تقرر هذا فأقول: إذا كان حرف المعنى حرفا واحدا من حروف التهجي فليس بمستقل كما تقدم، فلزم اتصاله بما سبق من أجله و هو ما وقع بعده؛ لأن الحرف إنما يدل في الأكثر على معنى فيما بعده؛ فصار حرف المعنى لذلك مع ما بعده كالكلمة الواحدة.

ألا- ترى أنه لا يستقل في الدلالة على معناه على انفراده، و إنما يفهم معناه إذا ذكرته مع ما دخل عليه فصار بمنزلة زاي «زيد» وراء «رجل»؛ إذ لا يدل واحد منهما على معنى حتى يلتحم بما بعده و تكمل الكلمة و حينئذ يفهم المعنى و يعرف المسمى، فلما لزم هذا الالتحام بالنظر إلى المعنى مع ما تقدم من حكم اللفظ كتب موصولا بما بعده في الخط إشعارا بذلك، و لأن الخط تابع للفظ كما تقدم.

فإذا كان الحرف مما يستقل و هو المركب من حرفين فصاعدا كتب مفصولا نحو «من» و «عن» و «في» و «لن».

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٧٧

فأما «يا» في النداء فإنما كتبت بألف واحدة نحو: «يآدم» و «يأيها»؛ لأنهم استثقلوا تكرار الألف فحذفوا ألف «يا» تخفيفا، و لكثرة الاستعمال، و بسبب كثرة الاستعمال كتبوا «يبنى»، و «يدود» و نحوهما بغير ألف.

فإذا تقرر هذا: فأرجع إلى لام التعريف، فأقول: هي عند سيبويه حرف واحد من حروف التهجي، و هي اللام خاصة، و بها يحصل التعريف، و إنما الألف قبلها ألف وصل؛ و لهذا تسقط في الدرج؛ فهي إذن بمنزلة باء الجر و كاف التشبيه مما هو على حرف واحد؛ و لهذا كتبت موصولة في الخط بما بعدها.

و يظهر من «الكتاب» أن مذهب الخليل مخالف لمذهب سيبويه رحمهما الله؛ لأن الخليل شبهها ب «قد»، و حمل كثير من الناس كلامه على أنها عنده همزة قطع، و عضدوا هذا الظاهر بأشياء منها أنها تثبت مع تحريك اللام بحركة النقل نحو «الحمرة» و «الرض»، و أنها تبدل أو تسهل بين بين مع همزة الاستفهام، كقوله تعالى: قُلْ أَلَدَّ كَرِيْنٍ حَرَمَ [الأنعام: ١٤٣] و قُلْ أَللهُ أذنَ لَكُمْ [يونس: ٥٩]، و أنها مقطوعة في الاسم الأعظم في النداء في قولنا: يا الله.

و هذه كلها لا- دليل فيها على أنها همزة قطع، و لا أيضا قول الخليل يظن منه أنها عنده همزة قطع، و لاستيفاء الرد و القبول في هذه المسألة موضع غير هذا، و لكن نبهت هنا على بعض ما قيل في المسألة.

و أما جعل الحافظ سائر الحروف قسما واحدا فلا إشكال فيه.

و قوله: «على مراد القطع».

يريد أنهم نوا بذلك الوقف على الهاء من كتابية ثم الابتداء بما بعده و إن كان الكلام موصولا، و إنما احتاج إلى هذا التقدير؛ لأن الهاء في كتابية هاء السكت و حقها أن تثبت في الوقف دون الوصل، فمن وقف هنا عليها فقد أعطاها ما تستحقه من الحكم، و من وصلها فكأنه قدر أنه وقف عليها، و هذا التقدير يشبه ما يسميه النحويون الحمل على التوهم، كقول الشاعر: [من الطويل]

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة و لا ناعب إلا بين غرابها «١»

(١) البيت للأخوص (أو الأ-حوص) الرياحي في الإنصاف ص ١٩٣، و الحيوان (٣/ ٤٣١)، و خزائن الأدب (٤/ ١٥٨، ١٦٠، ١٦٤)، و

شرح شواهد الإيضاح ص (٥٨٩)، و شرح شواهد المغنى ص (٨٧١)، و شرح المفصل (٢/ ٥٢)، و شرح أبيات سيبويه (١/ ٧٤)،

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٧٨

بخفض: «ناعب» على توهم أنه زاد الباء بعد «ليس» فقال: ليسوا بمصلحين، ثم عطف عليه بالخفض.

و من هذا النوع قراءة الجماعة غير أبي عمرو: فَأَصْدَقَ وَأَكُنُّ مِنَ الصَّالِحِينَ [المنافقون: ١٠] بجزم «أكن» حملا- على موضع الفاء «ا»؛ لأنه لو لم تثبت الفاء

- (١٠٥ / ٢)، و الكتاب (١ / ١٦٥، ٣٠٦)، و لسان العرب (شأم)، و المؤتلف و المختلف ص (٤٩)، و هو للفرزدق في الكتاب (٣ / ٢٩)، و بلا نسبة في أسرار اللغة ص (١٥٥)، و الأشباه و النظائر (٢ / ٣٤٧)، (٤ / ٣١٣)، و الخزانة (٨ / ٢٩٥، ٥٥٤)، و الخصائص (٢ / ٣٥٤)، و شرح الأشموني (٢ / ٣٠٢)، و شرح المفصل (٥ / ٦٨)، (٧ / ٥٧)، و مغنى اللبيب ص (٤٧٨)، و الممتع في التصريف ص (٥٠).
(١) قال السمين الحلبي في الدر المصون: وَأَكُنُّ، قرأ أبو عمرو: (و أكون) بنصب الفعل عطفًا على فَأَصْدَقَ [المنافقون: ١٠]، و فَأَصْدَقَ منصوب على جواب التمني في قوله: لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي [المنافقون: ١٠] و الباقر: وَأَكُنُّ مجزوما، و حذف الواو لالتقاء الساكنين. و اختلفت عبارات الناس في ذلك:

فقال الزمخشري: عطفًا على محل فَأَصْدَقَ كأنه قيل: إن أخرتني أصدق و أكن.

و قال ابن عطية: عطفًا على الموضع؛ لأن التقدير: إن أخرتني أصدق و أكن، هذا مذهب أبي على الفارسي.

فأما ما حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا، و هو: أنه جزم على توهم الشرط الذي دل عليه التمني، و لا موضع هنا؛ لأن الشرط ليس بظاهر. و إنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط كقوله: مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَ يَذَرُهُمْ [الأعراف: ١٨٦] فمن جزم عطفه على موضع فَلَا هَادِيَ لَهُ؛ لأنه لو وقع موقعه فعل لانجزم. انتهى.

و هذا الذي نقله عن سيبويه هو المشهور عند النحويين.

و نظر سيبويه ذلك بقول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى و لا سابق شيئًا إذا كان جائيًا فخفض (و لا سابق) عطفًا على (مدرك) الذي هو خبر (ليس) على توهم زيادة الباء فيه؛ لأنه تذكر جر خبرها بالباء المزيده، و هو عكس الآية الكريمة؛ لأنه في الآية جزم على توهم سقوط الفاء، و هنا خفض على توهم وجود الباء. و لكن الجامع توهم ما يقتضى جواز ذلك، و لكني لا أحب هذا النمط مستعملًا في القرآن؛ فلا يقال: جزم على التوهم؛ لقبه لفظًا.

و قال أبو عبد الله: له في مصحف عثمان (و أكن) بغير واو. فقد فرق الشيخ بين العطف على الموضع و العطف على التوهم بشيء، فقال: الفرق بينهما أن العامل في العطف على الموضع موجود و أثره مفقود. و العامل في العطف على التوهم مفقود و أثره موجود. انتهى.

قلت: مثال الأول: هذا ضارب زيد و عمرا، فهذا من العطف على الموضع، فالعامل هو «ضارب» موجود، و أثره و هو النصب مفقود.

و مثال الثاني: ما نحن فيه؛ فإن العامل للجزم مفقود و أثره موجود.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٧٩

لجزم «أصدق».

و على هذا تتخرج قراءة نافع- رحمه- الله: وَمَحْيَايَ بِسُكُونِ الْيَاءِ كَأَنَّهُ نَوَى الْوَقْفَ عَلَيْهَا وَ إِن لَّمْ يَقِفْ، و كذلك قراءة قبل وَ جِئْتِكَ مِنْ سَبَاٍ «١» [النمل: ٢٢] بسكون الهمزة في الوصل، و لا يجوز الوقف على هذين الموضعين لأن يبتدأ بما بعدهما؛ لأن ما بعدهما من تمامهما إلا أن يكون الوقف لانقطاع النفس و النسيان ثم يوصل بما بعده، و الله أعلم.

و قوله: «مع تخليص الساكن قبلها».

يريد مع إثباته في اللفظ ساكنا محضاً غير مشوب بشيء من الحركة ولا بإشارة بروم ولا إشمام، و ذكر أنهم اختلفوا في (آلثن) في موضعين من سورة يونس عليه السلام [الآيتان: ٥١، ٩١]، و في عاداً الأولى من «و النجم» [٥٠].
و قد ورد النقل في ثلاثة ألفاظ سوى ما ذكر هنا:
أحدها: الْقُرْآنُ [البقرة: ١٨٥] قرأه ابن كثير بنقل حركة الهمزة إلى الراء في الوصل و الوقف.
الثاني: صيغة الأمر من «سأل» إذا كان قبله واو العطف أو فائوه نحو

- و أصرح منه بيت زهير؛ فإن الباء مفقودة و أثرها موجود، و لكن أثرها إنما ظهر في المعطوف لا في المعطوف عليه، و كذلك في الآية الكريمة.

و من ذلك أيضا بيت امرئ القيس:
فظل طهأه اللحم من بين منضج* صفيف شواء أو قدير معجل فإنه جعلوه من العطف على التوهم، و ذلك أنه توهم أنه أضاف منضج إلى صفيف، و هو لو أضافه إليه لجره فعطف «قدير» على «صفيف» بالجر؛ توهما لجره بالإضافة.
و قرأ عبيد بن عمير: و (أكون)، برفع الفعل على الاستئناف، أي: و أنا أكون، و هذا عدة منه بالصلاح.
ينظر: الدر المصون (٦/٣٢٣-٣٢٤).

(١) قوله: (من سبأ)، قرأ البزى، و أبو عمرو بفتح الهمزة، جعلاه اسما للقبيلة أو البقعة، فمنعاه من الصرف للعلمية و التأنيث، و عليه قوله: من سبأ الحاضرين مأرب إذ* بينون من دون سيله العرما و قرأ قبل بسكون الهمزة، كأنه نوى الوقف و أجرى الوصل مجراه، و الباقون بالجر و التنوين، جعلوه اسما للحى أو المكان، و عليه قوله:
الواردون و تيم في ذرى سباقد عض أعناقهم جلد الجواميس و هذا الخلاف جار بعينه في «سورة سبأ».
ينظر: اللباب (١٥/١٣٧-١٣٨).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٨٠
(و سل القرية) [يوسف: ٨٢] (فسلوا أهل الذكر) [النحل: ٤٣] حيث وقع، نقل ابن كثير و الكسائي حركة الهمزة إلى السين في الحالين.
و الثالث: (ردا يصدقني) في القصص [٣٤] نقل نافع حركة الهمزة إلى الدال في الحالين، و حمزة يوافق على النقل في هذه المواضع في الوقف على ما يأتي في أصله في الوقف.
و قد استوفى الحافظ جميع ذلك في فرش الحروف، و إنما لم يذكر هنا هذه الألفاظ الثلاثة؛ لأن الهمزة فيها و الحرف الساكن في كلمة واحدة، بخلاف ما انعقد عليه هذا الباب، و الله عز و علا أعلم.
و مذهب الشيخ و الإمام كمذهب الحافظ في جميع ما ذكر في الباب، و الحمد لله رب العالمين.

باب مذهب أبي عمرو في ترك الهمز

إشارة

أطلق الحافظ القول بترك الهمز في هذا الباب عن أبي عمرو و خصه في «المفردات» برواية السوسى.
و حاصل قوله في «جامع البيان» الإطلاق كما هو في «التيسير».
و أنا أذكر الآن نص قوله في «جامع البيان»؛ لتقف عليه، و لتحصل منه أمور تقف عليها بحول الله - عز و جل - فقال الحافظ في «جامع البيان» ما نصه: «اعلم أن أبا عمرو كان يترك الهمزة الساكنة سواء كانت فاء، أو عينا، أو لاما و يخلفها بالحرف الذى منه حركة ما

قبلها، و اختلف أصحاب الزيدى عنه فى الحال التى يستعمل تركها فيه: فحكى أبو عمر، و عامر الموصلى «١»،

(١) عامر بن عمر بن صالح، أبو الفتوح المعروف بأوقية الموصلى، مقرر حاذق، أخذ القراءه عن الزيدى و له عنه نسخه و عن- المستنير، و المبهج، و الكفاية الكبرى، و الكامل- العباس بن الفضل الأنصارى قاضى الموصل، قال عنه أحمد بن سمعويه: إنه قرأ على الزيدى ختمتين باختيار أبى عمرو، روى القراءه عنه- المبهج، جامع البيان، الكامل- أحمد بن سمعويه و- الكامل- أبو الحسن محمد بن السراج و- المبهج، و جامع البيان، الكامل- أبو العباس أحمد بن مسعود السراج و إسحاق بن حاتم الموصلى شيخ ابن مقسم، كذا قال الأهوازى، و صوابه:- المبهج- جامع البيان- الكفاية الكبرى- الكامل- حاتم ابن إسحاق، و يقال: ابن إسماعيل، و الله أعلم. و- المبهج، جامع البيان، الكامل- عيسى ابن رصاص و- جامع البيان- الكامل- على العنزرى و- المبهج، الكامل- موسى شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٣٨١

و إسماعيل «١»، و إبراهيم «٢» من روايه عبيد الله، و ابن جعفر الزيدى «٣» عنه أن أبا عمرو كان إذا قرأ فأدرج القراءه لم يهزم كل ما كانت الهمزة فيه مجزومه مثل يُؤْمِنُونَ «٤» [البقرة: ٣] و يَأْكُلُونَ [البقرة: ١٧٤] فدل هذا على أنه إذا لم يسرع فى قراءته و استعمل التحقيق هزم.

- ابن حاتم بن جمهور و- المبهج، الكامل- محمد بن الحسين الموصلى و- جامع البيان- الحسن بن سعد الموصلى و- الكامل- إبراهيم بن كعب. توفى سنة خمسين و مائتين. ينظر: غايه النهايه (١/ ٣٥٠-٣٥١).

(١) إسماعيل بن أبى أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبى عامر، الإمام الحافظ الصدوق، أبو عبد الله الأصبحى المدنى، أخو أبى بكر عبد الحميد بن أبى أويس. قرأ القرآن وجوده على نافع، فكان آخر تلامذته وفاء. تلا عليه أحمد بن صالح المصرى و غيره.

و حدث عن: أبى عبد الله و أخيه أبى بكر، و خاله مالك بن أنس، و عبد العزيز بن عبد الله بن الماجشون، و سلمه بن وردان صاحب أنس، و سليمان بن بلال، و إبراهيم ابن إسماعيل بن أبى حبيب، و كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، و عبد الرحمن ابن أبى الزناد، و عدّه.

حدث عنه: البخارى و مسلم، ثم مسلم و أبو داود و الترمذى و القزوينى بواسطه، و أحمد ابن صالح، و أحمد بن يوسف السلمى، و أبو محمد الدارمى.

و كان عالم أهل المدينه و محدثهم فى زمانه على نقص فى حفظه و إتقانه، و لو لا أن الشيخين احتجا به، لرحح حديثه عن درجه الصحيح إلى درجه الحسن. مولده فى سنة تسع و ثلاثين و مائه.

و مات فى سنة ست و عشرين و مائتين، و قيل: سنة سبع فى رجب، رحمه الله بمنه.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣١٩-٣٩٥)، و التاريخ الكبير (١/ ٣٦٤)، و التاريخ الصغير (٢/ ٣٥٤).

(٢) إبراهيم بن على بن إبراهيم، سيخت، أبو الفتح البغدادى، نزيل مصر، ماهر مكثر، قرأ على بكار بن محمد بن بكار و ابن مجاهد و عبيد الله بن أحمد بن بكير التميمى، مات بمصر سنة سبعين و ثلاثمائة. ينظر: غايه النهايه (١/ ١٩).

(٣) أحمد بن محمد بن يحيى بن المبارك، اليزيدي العدوي، أبو جعفر النحوي هو وأبوه وجدته. قال اليزيدي: هو أمثل أهل بيته في العلم، كان راوية شاعرا متفننا في العلوم. وقال ابن عساكر: كان من ندماء المأمون، و قدم دمشق، و توجه غازيا للروم. سمع جده أبا زيد الأنصاري.

و كان مقرئا روى عنه أخواه عبيد الله و الفضل. و مات قبيل سنة ستين و مائتين. و له بيت يجمع حروف المعجم، و هو:

و لقد شجنتني طفلة برزت ضحى كالشمس خثماء العظام بذى الغضى ينظر: بغية الوعاة (١/ ٣٨٦).

(٤) أى أن أبا عمرو يبدل كل همز ساكن إلا ما كان الهمز فيه للجزم أو للأمر.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٨٢

انتهى.

قال العبد: قد حصل من هذا أن أبا عمر نقل التسهيل، و حصل من قول الحافظ:

«فدل هذا على أنه إذا لم يسرع في قراءته، و استعمل التحقيق همز»- أن قوله:

«فأدرج» معناه: فأسرع، خلافا لمن غاب عنه ذلك، فظن أن «أدرج» لا يقال بمعنى «أسرع»، و إنما يقال بمعنى «وصل»، و بنى على هذا المفهوم أن أبا عمرو إنما يسهل الهمزة الساكنة في الوصل خاصة، فإذا وقف حققها بناء منه على أن الدرج لا يقال إلا بمعنى الوصل الذى يقابله الوقف.

قال العبد: و لست أذكر أن الدرج يقال بمعنى «الوصل»، لكن فى غير هذا الموضوع.

و أما فى هذا الموضوع فلو فسر الدرج بمعنى الوصل لكان ذلك خلاف الحكمة؛ إذ الوقف موضع استراحة و تخفيف عن المتكلم، و الوصل موضع عمل و اجتهاد، فكيف يتناسب أن يحقق فى الوقف و يسهل فى الوصل مع ما فى تحقيق الهمزة من الثقل؟! بل مذاهب القراء فى ذلك ثلاثة:

أحدها: التحقيق فى الحاليين.

و الثانى: التسهيل فى الحاليين كما تقدم.

و الثالث: التحقيق فى الوصل و التسهيل فى الوقف، و هو مذهب حمزة و هشام.

و لم ينقل أحد عن أبى عمرو و لا غيره من أهل السبع - حسب ما اشتملت عليه هذه الكتب التى نعتد عليها- التحقيق فى الوقف، و التسهيل فى الوصل، و لا- يعترض هذا الكلام بما تقدم عن قالون، و البزى، و أبى عمرو فى باب الهمزتين المتفتتى الحركة من كلمتين، حيث سهلوا الهمزة الأولى فى الوصل و حققوها فى الوقف؛ لأن ذلك باب آخر استقلوا فيه اجتماع الهمزتين، و ذلك لا يكون إلا فى الوصل، و إنما كلامنا هنا فى الهمزة المفردة، فتأمل هذا كله تجد الحق بحول الله، عز و جل.

ثم قال الحافظ فى «جامع البيان» ما نصه: «و حكى أبو شعيب عنه أنه كان إذا قرأ فى الصلاة لم يهزم كل ما كانت الهمزة فيه مجزومة؛ فدل ذلك على أنه كان إذا قرأ فى غير الصلاة- سواء استعمل الحدر أو التحقيق- همز.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٨٣

و ذكر أبو عبد الرحمن، و إبراهيم من رواية العباس، و أبو حمدون «١»، و أبو خلاد «٢»، و محمد بن شجاع «٣»

(١) الطيب بن إسماعيل بن أبى تراب، أبو حمدون الذاهلى البغدادي، النقاش للخواتم، و يقال له أيضا حمدويه اللؤلئى الثقاب الفصاض، مقرئ ضابط حاذق ثقة صالح، قرأ على- المستنير، الغاية، الكفاية الكبرى، الكامل- إسحاق المسيبى و- المستنير،- الكفاية

الكبرى- عبد الله بن صالح العجلي و إسحاق الأنزرق و يعقوب الحضرمي و- المستنير، الغاية، الكفاية الكبرى- يحيى بن آدم و- المستنير- محمد بن مسلم بن صالح العجلي فيما قاله أبو الحسن الخياط و- المستنير- المبهج، جامع البيان، الكفاية الكبرى، الكامل- اليزيدي، و كان من أجل أصحابهما و أضبطهم، و روى الحروف عن- المستنير، الكفاية الكبرى، الكامل- سليمان بن داود الهاشمي، و حجاج بن منهال الأعمور و حسين الجعفي و سليمان بن عيسى، و يقال: عرض عليه أيضا و شعيب بن حرب، و سمع- المستنير، الكامل- الكسائي يقرأ فضب قراءته، قال: و سمعت الكسائي و قد قرأ علينا ختمتين ما من حرف إلا سأله عنه، و يقال: قرأ عليه، روى القراءة عنه عرضا و سماعا- المستنير، الغاية الكفاية الكبرى، الكامل- الحسن بن الحسين الصواف و- الكامل- إبراهيم بن خالد و أحمد بن الخطاب الخزاعي و إسحاق بن مخلد و- المبهج، جامع البيان، الكفاية الكبرى، الكامل- الحسين بن شريك و- المبهج، الكامل- عبد الله بن أحمد بن الهيثم البلخي- المستنير، الكفاية الكبرى- الفضل بن مخلد و الخضر بن الهيثم بن جابر الطوسي و- الكامل- القاسم بن أحمد الصانع و قاسم بن زكريا و- المستنير، الكفاية الكبرى الكامل- علي ابن الهيثم، و في تجريد ابن الفحام أسند رواية أبي حمدون عن الفارسي عن الحسين الفحام عن بكار عن أبي حمدون فوهم، و صوابه: بكار عن الحسن بن الحسين الصواف عن أبي حمدون، أنبأنا الحسن بن أحمد عن إبراهيم بن الفضل، أنا عبد الوهاب بن علي، أنا الحافظ أبو العلاء، أنا أحمد بن علي الأصبهاني، أنا أحمد بن الفضل، أنا عبد العزيز بن محمد الكسائي، أنا أبو الطيب محمد بن أحمد بن يوسف البغدادي، حدثني أبو عبد الله بن شريك، ثنا أبو حمدون الطيب بن إسماعيل قال: كنت ليلة من الليالي في روزنتي فحملتني عيني، فرأيت نورا قد تلبب بي و هو يقول: حسيبك الله، بيني و بينك الله، فقلت: من أنت؟ فقال: أنا الذي أدغمتني، قال: فانتبهت و قلت: ما عدت أدغم حرفا يجوز إظهاره. و أخبر أيضا أنه قرأ على حسين القرآن كل يوم آية، قال: و ختمته عليه في خمس عشرة سنة. مات في حدود سنة أربعين و مائتين فيما أظن، و الله أعلم. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٤٣-٣٤٤).

(٢) سليمان بن خالد، و قال أبو الفضل الرازي سليم بن خالد، و قيل سليمان بن خالد، و الأول هو الصحيح. أبو خلاد النحوي السامري المؤدب، صدوق مصدر، أخذ القراءة عرضا و سماعا عن اليزيدي، و له عنه نسخة و إسماعيل بن جعفر، روى القراءة عنه القاسم بن محمد بن بشار و- التيسير، المستنير، الكفاية الكبرى، الكامل- محمد بن أحمد بن قطن و- المستنير، الكفاية الكبرى- علي بن أحمد بن مروان و بكر بن أحمد السراويلي و أحمد ابن حمدان الفرائضي و محمد بن أحمد بن شنبوذ، مات سنة إحدى و ستين و مائتين.

تنظر ترجمته في غاية النهاية (١/ ٣١٣).

(٣) محمد بن شجاع أبو عبد الله، الثلجي البغدادي، الفقيه الحنفي، عالم صالح مشهور متكلم

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٨٤

و أحمد بن حرب «١» عن الدوري، عنه أن أبا عمرو كان إذا قرأ لم يهزم ما كانت الهمزة فيه مجزومة؛ فدل قولهم على أنه كان لا يهزم على كل حال في صلاة أو غيرها، و في حدر أو تحقيق.

و دل أيضا قول جميعهم على أنه كان يترك كل همزة ساكنة حيث حلت، و أي حرف كانت من حروف الاسم و الفعل، و بذلك قرأت على شيخنا أبي الفتح عن قراءته على أبي الحسن بن عبد الباقي بن الحسن، عن أصحابه، عن اليزيدي، و عن شجاع، عن أبي عمرو، و لم يستثن لي من ذلك شيئا في رواية اليزيدي، و استثنى لي في رواية شجاع:

من الأسماء البأس [البقرة: ١٧٧] و البأساء [البقرة: ١٧٧]، و الرأس [مريم: ٤] و رأسه [يوسف: ٤١] و كأس [الواقعة: ١٨] و كأساً

- فيه من جهة اعتقاده، أخذ القراءة عرضا و سماعا عن- جامع البيان- أبي محمد اليزيدي عن أبي عمرو و له عنه نسخة، و روى الحروف عن يحيى بن آدم عن حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم، و تفقه على الحسن بن زياد اللؤلئي، روى عنه القراءة عرضا

أبو جعفر محمد ابن علي بن إسحاق القرشي، و روى الحروف عنه أبو أيوب سليمان بن داود الرقي و جامع البيان- عبد الوهاب بن أبي حية و عبيد الله بن إبراهيم العمري، قال ابن عدى: كان يضع أحاديث في التشبيه ينسبها إلى أصحاب الحديث يثلبهم بذلك، و كان ينال من أحمد و أصحابه و ينتقص الشافعي، و كتب في وصيته: لا يعطى من ثلثي إلا من قال: القرآن مخلوق. قال ابن الجزري: لما حضرته الوفاة رجع عن ذلك كله، و ذكر مناقبهم، و مات يوم عرفة و هو ساجد في آخر سجدة من صلاة العصر سنة أربع و ستين و مائتين، و قيل: سنة ست و ستين في عاشر الحجّة، ففعل ذلك كان دليل قبول توبته، عفا الله عنا و عنه و رحمتنا.

ينظر: غاية النهاية (٢/ ١٥٢- ١٥٣) و أخبار أبي حنيفة و أصحابه (١٥٧) تاريخ بغداد (٥/ ٣٥٠) طبقات الفقهاء للشيرازي (١٤٠)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢٢٠) شذرات الذهب (٢/ ١٥١) الفوائد البهية (١/ ١٧١) هدية العارفين (٢/ ١٧).

(١) أحمد بن حرب بن غيلان، أبو جعفر المعدل البصري، مقرئ معروف، روى القراءة عرضاً عن- المستنير، المبهج، الكامل- الدوري و أبي أيوب الخياط و أبي حاتم، روى القراءة عنه عرضاً- المستنير، الكامل- مدين بن شعيب و- المبهج-، الكامل- أبو العباس المطوعى و- الكامل- ابن خليع، قال الخزاعي: إن المطوعى قرأ عليه سنة ثلاثمائة، و قال الحافظ بن زبر في وفياته: توفي أحمد بن حرب سنة إحدى و ثلاثمائة قال ابن الجزري: و ليس هذا بالمعدل الذي هو أحمد بن حرب بن مسمع، ذاك بغدادى يكنى أبا جعفر أيضاً، توفي سنة أربع و سبعين و مائتين، و قيل: سنة خمس روى عن عفان بن مسلم و غيره، و روى عنه المحاملى و غيره، و كان ثقة يعد من القراء أيضاً، و ليس أيضاً بالمعدل الذي قرأ على محمد بن وهب و أبي الزعراء كما توهمه ابن سوار؛ فإن ذاك محمد بن يعقوب.

ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٥) و شذرات الذهب (٢/ ٩٥).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٨٥

[الإنسان: ١٧] و الضَّانِ [الأنعام: ١٤٣] و شَأْنُ [عبس: ٣٧] قال:

و اختلف عنه في الدُّبِّ [يوسف: ١٤] و من الفعل قوله: (لا يَأْتِكُمْ) في الحجرات [الآية: ١٤] لا غير، فأخذ ذلك على بالهمز، و على ذلك أهل الأداء، عن شجاع. انتهى ما حكته عن الحافظ في «جامع البيان».

و أرجع الآن إلى كلامه في «التيسير» فأقول: أطلق الحافظ- رحمه الله- القول في «التيسير» عن أبي عمرو، و قد حصل مما تقدم أنه مروى من الطريقتين.

وافقه الشيخ في «التبصرة» على ذلك، و خصه الإمام برواية السوسى، و عول الحافظ في «التيسير» على استعمال ذلك إذا قرأ في الصلاة أو أدرج القراءة أو قرأ بالإدغام الكبير.

وقيد الشيخ و الإمام بما إذا أدرج القراءة، أو قرأ في الصلاة خاصة، و لم أقف لهما على بيان في ذلك إذا قرأ بالإدغام الكبير، غير أن أبا جعفر بن الباذش- رحمه الله- ذكر في باب الإدغام من كتاب «الإقناع» أن شريحا يجيز الهمز مع الإدغام. و نص كلامه: «قال أبو علي الأهوازي (١): ما رأيت أحدا ممن قرأت عليه يأخذ

(١) هو أبو علي، الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأهوازي، نزيل دمشق.

ولد سنة اثنتين و ستين و ثلاثمائة، و زعم أنه على بن الحسين الغضائرى- مجهول لا- يوثق به، ادعى أنه قرأ على الأشنانى، و القاسم المطرز- و ذكر أنه تلا- لقالون في سنة ثمان و سبعين و ثلاثمائة بالأهواز على محمد بن محمد بن فيروز، عن الحسن ابن الحباب، و أنه قرأ على شيخ، عن أبي بكر بن سيف، و على الشنبوذى، و أبى حفص الكتانى، و جماعة، قبل التسعين و ثلاثمائة.

و سمع من نصر بن أحمد المرجى، صاحب أبي يعلى، و من المعافى الجريرى، و الكتانى، و عدة.

و لحق بدمشق عبد الوهاب الكلابى، و أنه سمع بمصر من أبى مسلم الكاتب، و يروى العالى و النازل، و خطه ردى الوضع، جمع سيرة

لمعاوية، و (مسندا) في بضعة عشر جزءا، حشاه بالأباطيل السمجة.

تلا عليه: الهذلي، و غلام الهراس، و أحمد بن أبي الأشعث السمرقندي، و أبو الحسن المصيني، و عتيق الردائي، و أبو الوحش سبيع بن قيراط، و خلق.

و حدث عنه: الخطيب، و الكتاني، و الفقيه نصر المقدسي، و أبو طاهر الحنائي، و أبو القاسم النسيب و وثقه، و بالإجازة أبو سعد بن الطيوري.

توفي أبو علي - سامحه الله - في رابع ذي الحجة سنة ست و أربعين و أربعمائه. ينظر:

سير أعلام النبلاء (١٨ / ١٣ - ١٨)، و شذرات الذهب (٣ / ٢٧٤)، و معرفة القراء (١ / ٣٢٢)، و اللباب (١ / ٩٥) غاية النهاية (١ / ٢٢٠).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٨٦

عنه بالهمز مع الإدغام. و الناس على ما ذكر الأهوازي إلا أن شريح بن محمد أجاز لى الإدغام مع الهمز، و ما سمعت ذلك من غيره». انتهى كلام ابن الباذش.

قال العبد: إن كان هذا الذي أجاز شريح مما نقله عن أبيه «١»، أمكن أن يقال:

إنما لم يقيد ترك الهمز بالإدغام الكبير؛ لجواز الهمز فيه عنده، و الله جل و علا أعلم.

و ذكر الحافظ من الأمثلة: يُؤْمِنُونَ [البقرة: ٣]، و يُؤْلُونَ [البقرة: ٢٢٦]، و وَالْمُؤْتَفِكَاتِ [التوبة: ٧٠] و الهمزة في هذه الثلاثة فاء الكلمة. و ذكر بئس [هود: ٩٩] و بئسما [البقرة: ٩٠] و الذئب [يوسف: ١٤] و «البئر» و الرؤيا [الإسراء: ٦٠] و رؤياك [يوسف: ٥] و كدأب و الهمزة في هذه الأمثلة عين الكلمة، و ذكر جئت [البقرة: ٧١] و جئتم [يونس: ٨١] و شئتم [البقرة: ٥٨] و شئنا [الأعراف: ١٧٦] و فادأرأتم [البقرة: ٧٢] و اطمأننتم و الهمزة في هذه الأمثلة لام الكلمة.

ثم قال: «إلا أن يكون سكون الهمزة للجزم نحو ... كذا، و جملته تسعة عشر موضعا».

اعلم أن هذه المواضع التسعة عشر منها عشرة يشأ بالياء المعجمة من أسفل:

الأول: في النساءِ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ [الآية: ١٣٣].

و الثاني، و الثالث، و الرابع: في الأنعام: مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ [الآية: ٣٩] و مَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ [الآية: ٣٩] و إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ [الآية: ١٣٣].

و الخامس: في سورة إبراهيم - عليه السلام - إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ [الآية: ١٩].

و السادس، و السابع: في الإسراء إِنْ يَشَأْ يُزَحِّمَكُمْ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ [الآية: ٥٤].

و الثامن: في فاطر إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ [الآية: ١٦].

و التاسع، و العاشر في الشورى فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمِ [الآية: ٢٤] و إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ [الآية: ٣٣].

و منها ثلاثة نشأ بالنون:

الأول: في الشعراء إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ [الآية: ٤].

(١) في ب: ابنه.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٨٧

و الثاني: في سبأ إِنْ نَشَأْ نُخَسِفْ [الآية: ٩].

و الثالث: في «يس» و إِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ [الآية: ٤٣].

و منها ثلاثة «تسؤ»: و

الأول: في آل عمران إِنَّ تَمَسَّسَكُمْ حَسَنَةٌ تَسُوهُمْ [الآية: ١٢٠].

و الثاني: في المائدة إِنَّ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْوُكُمْ [الآية: ١٠١].

الثالث: في التوبة إِنَّ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ تَسُوهُمْ [الآية: ٥٠].

فهذه ستة عشر موضعا.

و الموضع السابع عشر: (أو ننسها) في البقرة [الآية: ١٠٦].

و الثامن عشر: وَيُهَيِّئْ لَكُمْ فِي الْكَهْفِ [الآية: ١٦].

و التاسع عشر: أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ فِي النِّجْمِ [الآية: ٣٦].

و اعلم أن هذه المواضع قد اشتملت على قوله تعالى مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ فِي الْأَنْعَامِ [الآية: ٣٩]، وَفَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ يُخْتِمِ فِي الشُّرَى [الآية: ٢٤]، و هذان الموضعان من أبين الدلائل على صحة ما تقدم، من كون أبي عمرو يسهل الهمزة في هذا الباب في الوصل و الوقف، و

أن قول من زعم أنه يسهلها في الوصل دون الوقف غلط.

و وجه الاستدلال: أن الهمزة في هذين الموضعين محركة في الوصل؛ لالتقاء الساكنين، و إنما تسكن في الوقف، فلو كان أبو عمرو

يخص تسهيل الهمزة الساكنة بالوصل لم يكن لذكر هذين الموضعين فيما يستثنى له من ذلك وجه؛ إذ لا وجه لاستثنائهما بالنظر إلى

الوصل؛ لكونهما فيه متحركتين، و هو لا يسهل المتحركة، و لا وجه أيضا لاستثنائهما بالنظر إلى الوقف، إذ التسهيل على زعم هذا

القائل مخصوص بالوصل، و قد نص ابن شريح - رحمه الله تعالى - على هذه المواضع حرفا حرفا، و ذكر فيها هذين الموضعين؛ فليس

لقائل أن يقول: و لعل هذين الموضعين غير داخلين في العدد المذكور، و مع هذا فلا يتم العدد المذكور إلا بهذين الموضعين؛ إذ

ليس في القرآن فعل مجزوم و آخره همزة سوى ما تقدم، و إنما ذكرت هنا ذكر ابن شريح لهذين الموضعين في عدد المستثنيات؛ لأن

صاحب هذه المقالة المردودة يعتصم بمذهب ابن شريح، و يزعم أن كلام ابن شريح يدل على أن أبا عمرو لا يسهل الهمزة الساكنة

في الوقف، و إنما يسهلها في الوصل، و يستدل على ذلك بمفهومات له في كتاب «الكافي» تنزه ابن شريح - رحمه الله - أن تكون

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٨٨

خطرت بباله قط، فضلا عن أن يكون قصدها، و أضربت عن ذكرها هنا؛ صونا للمداد و القرطاس عن استعمالهما في الهديان، و فيما

ذكرته كفاية لأهل الهداية، و الله جل جلاله المعين لمن يعتصم به و يستعين.

و أرجع إلى كلام الحافظ في «التيسير»، قال: «أو يكون للبناء نحو ... كذا، و جملة أحد عشر موضعا».

اعلم أن جملة هذه المواضع الأحد عشر:

أولها في البقرة أَنْبِئُهُمْ [الآية: ٣٣].

و الثاني: نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ فِي سُورَةِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامِ [الآية: ٣٦].

و الثالث، و الرابع: نَبِّئْ عِبَادِي وَ وَبِّئْهُمْ عَنْ ضَعْفِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْحَجْرِ [الآيتان: ٤٩، ٥١].

و الخامس: وَ وَبِّئْهُمْ أَنَّ الْمَاءَ فِي الْقَمَرِ [الآية: ٢٨].

و السادس: اقْرَأْ كِتَابَكَ فِي الْإِسْرَاءِ [الآية: ١٤].

و السابع و الثامن: اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ وَ اقْرَأْ وَ رَبُّكَ الْأَكْرَمُ فِي الْعَلَقِ [الآيتان: ١، ٣].

و التاسع و العاشر: (أرجئه) فِي الْأَعْرَافِ [الآية: ١١١] وَ الشُّعْرَاءِ [الآية: ٣٦].

و الحادي عشر: وَ هَيَّئْ لَنَا فِي الْكَهْفِ [الآية: ١٠].

ثم ذكر الحافظ بعد هذا خمسة مواضع:

أحدها (توى) فِي الْأَحْزَابِ [الآية: ٥١].

الثاني: (تؤويه) في المعارج [الآية: ١٣]، وعللها بأن ترك الهمز فيهما أثقل من الهمز.

و الثالث: رءياً في «كهيعص» [الآية: ٧٤]، وعلله بوقوع الالتباس بما لا يهمز.

و الرابع، و الخامس: مؤصدة في البلد [٢٠] و الهمة [٨] وعلله بأن ترك الهمز يخرج من لغة إلى لغة.

فكمل من جميع هذه المستثنيات خمسة و ثلاثون موضعاً، و نسب استثناءها من التسهيل، و اختيار التحقيق فيها لابن مجاهد، ثم قال: «و بذلك قرأت».

يريد على بعض شيوخه؛ لأنه قد تقدم أنه قرأ على أبي الفتح من غير استثناء.

قال: «و به آخذ».

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٨٩

يريد باستثناء هذه المواضع؛ فحصل من هذا أنه وافق ابن مجاهد في اختياره التحقيق في هذه المواضع.

و قياس هذا الاستثناء في قراءة أبي عمرو يقتضى أن يستثنى أيضاً لحمزة في الوقف.

و أوكدها في ذلك: المواضع الخمسة الأخيرة، و لم يستثن لحمزة شيئاً من ذلك، بل نص الحافظ على أن أصحابه اختلفوا في إدغام

الحرف المبدل من الهمة في رءياً [مريم: ٧٤] تُؤوى [الأحزاب: ٥١] و تُؤويه [المعارج: ١٣] اتباعاً للخط، و في إظهاره لكون البديل

عارضاً.

ثم قال: «و الوجهان جائزان».

وافق الشيخ و الإمام الحافظ على ما تقدم من الاستثناء لأبي عمرو و تسهيل ما عداها.

و ذكر الشيخ و الإمام اختلاف القراءة في رواية أبي شعيب هل تبدل الهمة ياء في قوله تعالى: بارئكم في الحرفين في البقرة [٥٤] أم

لا؟

و المختار عندهما: الهمز.

و لم يذكر الحافظ هذه المسألة في «التيسير»، و ذكرها في «المفردات» بمثل ما ذكرها الشيخ و الإمام.

تنبيه: الهمة المتطرفة المتحركة في الوصل نحو إن شاء [الأحزاب: ٢٤] و يَسْتَهْزِئُ [البقرة: ١٥] و لِكُلِّ امْرِئٍ [عبس: ٣٧] إذا سكنت في

الوقف فهي محققة في قراءة أبي عمرو سواء قرأت برواية التحقيق، أو برواية التسهيل.

و في كلام الحافظ في آخر باب التسهيل من رواية أبي شعيب في «المفردات» ما يدل على صحة هذا.

و لو نبه عليه في «التيسير» لكان حسناً، و الله جلت قدرته [و علت كلمته] «١» أعلم.

باب مذهب حمزة و هشام في الوقف على الهمة

إشارة

دونك قانون التسهيل مجملاً، ثم بحسب مسائل الباب مفصلاً.

(١) سقط في ب.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٩٠

اعلم أن الهمة تأتي في الكلمة أولاً، و وسطاً، و طرفاً، و التسهيل يستعمل في المتطرفة و المتوسطة.

فأما التي في أول الكلمة، فإن بدأت بها- لم يجز تسهيلها، و إن وصلت بما قبلها جاز فيها من التسهيل ما يجوز في المتوسطة على ما

يأتي، و اعلم أن التسهيل في هذا الباب ثلاثة أنواع:

أحدها: جعل الهمزة بين بين، أعنى بين الهمزة و الحرف الذى منه حركتها.

الثانى: إبدالها حرفا من جنس حركة ما قبلها.

الثالث: حذفها و نقل حركتها إلى ما قبلها.

فأما جعلها بين بين، فبابه أن يكون فى الهمزة المتحركة وسطا إذا كان قبلها ألف متحركة بشرط ألا تكون الهمزة مفتوحة بعد كسرة أو ضمة.

و أما إبدالها، فبابه أن يكون فى كل همزة ساكنة، و فى الهمزة المفتوحة وسطا بعد كسرة أو ضمة، و فى الهمزة المتحركة مطلقا بعد واو أو ياء زائدين للمد، و فى الهمزة المتحركة طرفا بعد حركة.

و أما الحذف و نقل الحركة، فبابه أن يكون فى كل همزة مطلقا إذا كان قبلها حرف ساكن صحيح، أو ياء أو واو ساكنان غير زائدين، سواء كانا حرفى لين أو حرفى مد، و لم يبق من أصناف الهمز فى هذا الباب إلا المتحركة طرفا بعد الألف، و سيأتى حكمها بحول الله، تبارك و تعالى.

و أرجع إلى تفصيل هذه الأصناف بحسب ترتيب الحافظ لها فى الباب فأقول:

بدأ الحافظ - رحمه الله - ببيان الهمزة المتطرفة؛ لأنها أقعد فى حكم التسهيل من جهة أن التسهيل نوع من التغيير، و التغيير بالأطراف أحق منه بالأوساط، و مع ذلك فلنقدم ما اتفق عليه حمزة و هشام.

و نعى بالمتطرفة: ما ينقطع الصوت عليها و لا يثبت بعدها شىء من الحروف، و الاحتراز بهذا من الهمزة المنصوبة المنونة نحو سَيِّئًا [التوبة: ١٠٢] و مَلَجًا [التوبة: ٥٧] و غَنَاءً [المؤمنون: ٤١] فإنه يثبت بعد الهمزة فى الوقف ألف بدل من التنوين؛ فهى بذلك متوسطة، و كذلك الهمزة التى تكون طرف كلمة و يتصل بها ضمير نحو وَ أَبْنَاؤُكُمْ [النساء: ١١] و أَنْشَأَكُمْ [الأنعام: ٩٨]، و مِنْ قَبِيلٍ أَنْ نَبْرَاهَا [الحديد: ٢٢]، فجميع هذا و ما كان مثله الهمزة فيه متوسطة بمنزلتها فى

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٣٩١

سَأَلَ [المعارج: ١]، و اشْمَأَزَّتْ [الزمر: ٤٥] فافهم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «إذا سهلا المضموم ما قبلها أبدلاها واوا فى حال تحريكها و سكونها».

إنما خصت الهمزة الساكنة المتطرفة بعد الضمة بإبدالها واوا فى الوقف و لم تحذف؛ لأنه لا موجب لحذفها، و لم تجعل بين بين لأن همزة بين بين لا تكون إلا متحركة، و كلامنا هنا إنما هو فى الساكنة.

و اعلم أن الهمزة الموقوفة عليها إن كانت ساكنة فى الوصل فلا إشكال فى كونها ساكنة فى الوقف، مثاله قولك: (لم يسؤ)، و (لم تنو) و لم يقع فى القرآن ساكن بعد ضمة.

فأما إن كانت متحركة فى الوصل، فإنك إذا وقفت عليها - تسكنها فتصير مساوية إذ ذاك لما كان ساكنا فى الوصل، ثم تبدلها واوا إيثارا للتخفيف.

و [فى] هذا النوع يمكن أن تكون فى الأصل متحركة بالضم، كقوله - تعالى -:

إِنِ امْرَأَةٌ [النساء: ١٧٦] و يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ [الرحمن: ٢٢].

و يمكن أن تكون متحركة بالكسر، كقوله - تعالى -: كَأَمْثَالِ اللَّؤْلُؤِ [الواقعة]:

[٢٣] و يمكن أن تكون متحركة بالفتح، كقولك: «رأيت اللؤلؤ». غير أنه لم تقع فى القرآن.

قوله رحمه الله في هذا الفصل: «أبدلاها واوا في حال تحريكها و سكونها».

كلام خرج غير معتنى بتصحيحه؛ إذ ليس في القرآن همزة متطرفة ساكنة بعد ضمة، و كذا نص عليه يابن هذا الكلام، فظهر في كلامه تنافر، لكن يتخرج كلامه على أنه أطلق بحسب ما يقتضيه القياس في الساكنة لو وجدت بعد الضمة، و لو أسقط التقييد بقوله: «في حال تحريكها و سكونها»، و أتى بالمثل متصله بقوله:

«أبدلاها واوا» ثم أتبعه بقوله: «و لم تأت في القرآن ساكنة»- لكان حسنا صحيحا، و الله عز و جل أعلم.

قال الحافظ- رحمه الله:- «و إذا سهلا المكسور ما قبلها أبدلاها في الحالين».

يعنى في حال تحريكها و سكونها، و هذا صحيح، و تعلييل هذا الإبدال كتعليله بعد الضمة، فلم تحذف لعدم موجب الحذف، و لم تجعل بين بين؛ لكونها ساكنة، و قد

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٩٢

وجدت الساكنة و المتحركة بعد الكسرة في القرآن، فمن الساكنة قوله- تعالى- هَيَّئْ لَنَا [الكهف: ١٠] و يُهَيِّئْ لَكُمْ [الكهف: ١٦] و تَبَيَّنْ عِبَادِي [الحجر: ٤٩]، و كذلك مَكْرُ السَّيِّئِ [فاطر: ٤٣] على قراءة حمزة فإنه يسكنها في الوصل «١».

و أما المتحركة فجاءت في القرآن مكسورة كقوله- تعالى-: لِكُلِّ امْرِئٍ [النور: ١١]، و مِنْ شَاطِئِ [القصص: ٣٠] و مفتوحة، كقوله- تعالى-: و إِذَا قُرِئَ [الأعراف: ٢٠٤]، و وَ لَقَدْ اَشْتَهَرَتْ [الأنعام: ١٠] و مضمومة، كقوله- تعالى-: يُبَيِّدُ [العنكبوت: ١٩] و تُبْرِئُ [المائدة: ١١٠] فتقف على جميع هذه الأمثلة و ما أشبهها بآباء بدلا من الهمزة كما تقف فيما تقدم بالواو، و الله أعلم.

قال الحافظ- رحمه الله:- «و إذا سهلا المفتوح ما قبلها أبدلاها في الحالين ألفا».

يعنى في حال حركتها و سكونها، و هذا- أيضا- صحيح على ما تقدم، و التعلييل كالتعلييل.

فمثالها ساكنة قوله- تعالى-: اقْرَأْ [الإسراء: ١٤] و إِنَّ يَشَأْ [النساء: ١٣٣] و أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ [النجم: ٣٦].

و أما المتحركة فجاءت في القرآن مفتوحة، كقوله- تعالى-: أَنْشَأَ [الأنعام:

١٤١] و بَدَأَ [العنكبوت: ٢٠] و أَنْ لَا مَلْجَأَ [التوبة: ١١٨]، و مكسورة كقوله

(١) قرأ الجمهور بخفض همزة (السيئ) و حمزة و وافقه الأعمش بسكونها وصلوا. و قد تجرأت النحاة و غيرهم على هذه القراءة و نسبوها للحن، و نزهوا الأعمش من أن يكون قرأ بها، قالوا: و إنما وقف مسكنا فظن أنه وصل فغلط عليه.

و قد احتج لها قوم بأنه إجراء الوصل مجرى الوقف، أو أجرى المنفصل مجرى المتصل، و حسنه كون الكسرة على حرف ثقيل بعد ياء مشددة مكسورة.

و أبو عمرو يقرأ: إِلَى بَارئِكُمْ، عِنْدَ بَارئِكُمْ [البقرة: ٥٤] بسكون الهمزة؛ فهذا أولى لزيادة الثقل هنا.

و روى عن ابن كثير في غير المتواتر عنه (و مكر السأى) بهمزة ساكنة بعد السين ثم ياء مكسورة. و خرجت على أنها مقلوبة من «السيئ»، و السيئ مخفف «من السيئ» كالميت من الميت، قال الحماسى:

و لا يجوزون من حسن بسىء و لا يجوزون من غلظ بلين و قد كثر في قراءته القلب نحو: و تأيسوا، و لا يأس.

و قرأ عبد الله شاذًا: (و مكر سيئا)، بالتنكير و هو موافق لما قبله. و قرئ: و لا- يَحِيقُ [فاطر: ٤٣] بضم الياء المَكْرُ السَّيِّئِ [فاطر: ٤٣] بالنصب على أن الفاعل ضمير الله تعالى، أى: لا يحيط الله المكر السيئ إلا بأهله.

ينظر: اللباب (١٦/ ١٥٥-١٥٧).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٩٣

- تعالى-: مِنْ سَيِّئَاتِ بَنِي إِسْرَائِيلَ [النمل: ٢٢] و مِنْ مَلَجِئِ [الشورى: ٤٧] و مِنْ حَمِيٍّ [الحجر: ٢٦]، و مضمومة كقوله- تعالى-: وَ يَدْرُؤُا عَنْهَا

العذاب [النور]:

[٨] و وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا [النساء: ١٤٠] وَيَنْفَعِيًا ظِلَالُهُ [النحل: ٤٨] وَ نَبَّؤُا مِّنَ الْجَنَّةِ [الزمر: ٧٤] وَيُنَبِّؤُا الْإِنْسَانَ [القيامة: ١٣].

قال الحافظ- رحمه الله:- «و الروم و الإشمام ممتنعان في الحرف المبدل من الهمزة؛ لكونه ساكنا محضاً». يريد في جميع ما تقدم.

و هذا الحكم بين فيما أصله السكون في الوصل.

فأما الهمزة التي أصلها التحريك فقد يتوهم أنه يمكن استعمال الروم و الإشمام فيما أصله الرفع، و الروم خاصة فيما أصله الكسر.

و الجواب: أن الوقف بالتسهيل على هذا النحو من الهمزات ذكر فيه وجهان:

أحدهما: الإبدال كما ذكر الحافظ هنا، و كأنه مبني على أن تكون قد سكنت في الوقف، فلما سهلتها أبدلتها على حركة ما قبلها، فإذا كان كذلك لم يكن روم و لا إشمام؛ لأنك إنما أبدلت من همزة ساكنة- أعني باعتبار الوقف- فلم يتصور في هذه الحروف روم و لا إشمام؛ إذ لا أصل لها في الحركة؛ إذ قد عزم على أن تكون مبدلة مما حكم له في الوقف، و مع هذا فإن هذه الحروف المبدلة لما لم تثبت في الوصل أشبهت الهاء التي يوقف عليها بدلا من تاء التانيث المتصلة نحو: شرح كتاب التيسير للداني في القراءات ٣٩٣ تنقيح ص : ٣٩١

الجنة» (١)، فإنهم منعوا الروم و الإشمام فيها، و إن كانت مبدلة من التاء المتحركة في

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الهاء في (الجنة) و نحوها هي الأصل، و التاء في الوصل بدل منها، و عكس ذلك البصريون، و على كل فالهاء دالة على التانيث و ليس لها مذكر، ثم إن الهاء تأتي للدلالة على وجوه آخر ذكرها ابن نور الدين في مصابيح المغاني قائلا: الهاء تكون في أول الكلام و آخره، أما أوله: فقد تبدل الهاء عوضا من الهمزة مثل: هراق و أراق، و أما في آخره فتأتي على أربعة عشر وجها:

الأول: ضميرا للغائب: و تستعمل في موضع الجر و نصب، قال الله تعالى: قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ [الكهف: ٣٤].

الثاني: تكون حرفا للغيبة، و هي الهاء في (إياه) فقيل: إن التحقيق أن الضمير (إيا) وحدها، و الهاء حرف لمجرد معنى الغيبة.

الثالث: تكون دالة على التانيث و ليس لها مذكر (و هو ما صدرنا به كلامنا).

الرابع: تكون فارقة بين المذكر و المؤنث، فتقع في المؤنث نحو: قائم و قائمه، و فتى-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٩٤

الوصل بالرفع أو الخفض؛ لكون الهاء لم تثبت في الوصل قط؛ فلا حظ لها في

- و فتاة، و قد تقع في المذكر و ذلك في العدد من الثلاثة إلى العشرة.

الخامس: تكون فارقة بين الواحد و الجمع نحو: تمره و تمر، و حمامه و حمام. و قد تقع في المذكر كقولك: هذا حمار، و هؤلاء حمارة، و قد تقع في الجمع دون الواحد في اسمين خاصة كقولك: حمأ و حمأة، و مثله: كمء: للواحد، و كمأة: للجمع.

السادس: تدخل للمبالغة في المدح و الذم، كقولهم في المدح: رجل علامه و نسابه و راوية و خليفه، و في الذم: لحانه و هلباجه، و قد قيل: إن الهاء في قوله تعالى: بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ [القيامة: ١٤]. و قوله تعالى: وَ ذَلِكِ دِينُ الْقَائِمَةِ [البينة]:

[٥] من ذلك.

السابع: تأتي لتأكيد التانيث في الجمع الذي على (فعالة) و (فعولة)، و ليست بلازمة في كل موضع، كقولهم في مثل: جمل: جمالة، و في حجر: حجارة، و في فحل: فحالة و فحولة، و في عم: عمومة، و في خال: ختولة، و كذلك في ملائكة، قال الله تعالى:

وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ [البقرة: ٢٢٨].

الثامن: تأتي للنسب في الجمع الذي على زنة (مفاعل) نحو: المهالبة و الأشاعثة، و الأشاعرة.

التاسع: تأتي عوضا من حرف محذوف لزوما، و ذلك في أربعة مواضع:

أحدها: الجمع الذي على زنة (مفاعيل) نحو: زناديق و زنادقة، و ججاجيح و ججاجح، و متى لم تأت بها أتيت بالياء؛ لأنهما يتعاقبان.

ثانيها: المصدر الذي حذفت عينه كقولهم: أقام إقامته، و الأصل أقام إقواما، و استقوم استقواما.

ثالثها: الفعل المعتل اللام عوضا من حذف اللام، و ذلك في لغة بعض العرب، يقولون: ارمه، و لا ترمه.

رابعها: تكون عوضا من الياء، كقولهم: هذه، و الأصل: هذى.

العاشر: تأتي لبيان المرات، كقولك: جلست جلسة، و جلستين.

الحادى عشر: تأتي في حال الوقف لبيان الحركة (و هي هاء السكت، و قد سبق الحديث عنها).

الثاني عشر: تدخل لإمكان النطق بالكلمة، و ذلك في فعل الأمر إذا صار إلى حرف واحد كقوله: عه، و شه، و قه.

الثالث عشر: تأتي لبيان الحركة و كراهية اجتماع الساكنين، كقولهم في الوقف على «ثم»: ثمه، و على «هلم»: هلمه، و على «إن» بمعنى

نعم: إنه، قال الشاعر:

يأبها الناس ألا- هلمه الرابع عشر: تدخل للمحاذاة و الازدواج كقولهم: لكل ساقطة لاقطة، أى: لكل كلمة ساقطة- أى يسقط بها

الإنسان- لا- قط يلقطها، كذا فسر أبو بكر بن الأنباري، فدخلت الهاء لتزدوج الأولى مع الثانية، كما قالوا: يأتينا بالغدايا و العشايا،

فجمعوا «غداة» على «غدايا» لتزدوج مع «العشايا».

ينظر: مصابيح المغاني (٤٩٨-٥٠٢).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٩٥

الحركة التي للتاء في الوصل.

و الوجه الثاني من التسهيل لهذا النحو من الهمزات: جعلها بين بين، فإذا كان كذلك لزم الروم من جهة «أ» أن همزة بين بين لا

تسكن.

نص على هذا الشيخ في «التبصرة» و الإمام في «الكافي». و الحافظ في غير «التيسير».

و رجح الشيخ و الإمام الوقف بالبدل، كما عول عليه الحافظ هنا.

قال الحافظ- رحمه الله:- «فإذا سكن ما قبل الهمزة و سهلاها ألقيا حركتها على ذلك الساكن و أسقطاها إن كان ذلك الساكن أصليا

غير ألف».

اعلم أن الساكن قبل الهمزة المتطرفة جاء في القرآن على وجهين: صحيحا، و معتلا.

أما الصحيح: فجاءت الهمزة بعده مفتوحة في قوله- تعالى:- يُخْرِجُ الْخَبْءَ [النمل: ٢٥] لا غير، و مكسورة في قوله- تعالى:- يَبَيِّنَ الْمَرْءَ

وَزَوْجِهِ [البقرة: ١٠٢]

و يَبَيِّنَ الْمَرْءَ وَ قَلْبِهِ [الأنفال: ٢٤] لا غير، و مضمومة في قوله:

دِفءٌ [النحل: ٥] و مِلءٌ الْأَرْضِ [آل عمران: ٩١] و يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ [النبا: ٤٠] و لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزءٌ [الحجر: ٤٤] لا غير.

و أما الساكن المعتل، فإما أن يكون ألفا و سيأتي الكلام فيه، و إما أن يكون واوا [أو ياء] و هما قسمان:

الأول: أن يكونا زائدين للمد، و سيأتي أيضا.

أو يكونا أصليين سواء كانا حرفي مد، أو حرفي لين.

فمثال الياء الأصلية حرف مد قبل الهمزة المتطرفة: (و جاي) [الزمر: ٦٩]، و سَيءٌ [هود: ٧٧]، و حَيَّتِي تَفِيءٌ [الحجرات: ٩]، و يُضِيءُ

[النور: ٣٥] و بَرِيءٌ [الأنعام: ١٩]، و الْمُسِيءُ [غافر: ٥٨].

و مثالها حرف لين شَيْءٍ لا غير، كقوله- تعالى:- إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ [الحج: ١]، و إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ [ص: ٥] و عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ [البقرة: ٢٠].

(١) في أ: وجهه.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٩٦

و مثال الواو الأصلية حرف مد قبل الهمزة المتطرفة، قوله- تعالى:- لَتَنوَأُ [القصاص: ٧٦]، و أَنْ تَبوَأَ [المائدة: ٢٩] و لَيْسُوْأُ في أول سورة الإسراء [الآية: ٧] على قراءة حمزة و من وافقه، و مَا عَمِلْتُ مِنْ سُوءٍ [آل عمران: ٣٠].
و مثالها حرف لين: «سوء»، كقوله تعالى عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ [التوبة: ٩٨] و لِلَّذِينَ لَا- يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ [النحل: ٦٠]، و إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سُوءٍ [الأنبياء: ٧٤] فهذه جملة الأمثلة الواردة في القرآن مما قبل الهمزة فيه ساكن صحيح، أو واو، أو ياء ساكنان أصليان و هو الذي قصد الحافظ- رحمه الله- في هذا الموضع.

و حكم تسهيل الهمزة في جميعها أن تسقط و يحرك الساكن قبلها بحركتها ثم يكون اللفظ في الوقف على ما يجوز في الوقف على المتحرك، فما نقلت إليه الفتحة فالوقف عليه بالسكون لا غير؛ إذ لا ترام الفتحة عند القراء فتقف على الْخَبَاءِ [النمل: ٢٥] و (و جاي) [الزمر: ٦٩] و لَيْسُوْأُ [الإسراء: ٧] بسكون الباء و الياء و الواو، و ما نقلت إليه الكسرة تقف عليه بالسكون أو بالروم نحو بَيْنَ الْمَرْءِ [البقرة: ١٠٢] و مِنْ شَيْءٍ و مَا عَمِلْتُ مِنْ سُوءٍ [آل عمران: ٣٠] و دَائِرَةُ السَّوْءِ [التوبة: ٩٨]، و ما نقلت إليه الضمة تقف عليه بالسكون و بالروم، و بالإشمام نحو (دف)، و (يضي) و (المسي).

و بصحة الروم و الإشمام في هذه الأشياء يستدل قطعاً على أنك نقلت الحركة من الهمزة، و لم تحذفها بحركتها؛ إذ لو حذفها بحركتها لم يمكن فيما قبلها روم و لا إشمام؛ إذ لا أصل له في الحركة.

و دليل ثان: و هو وجود النقل إذا توسطت بعد الساكن على ما يأتي بعد بحول الله العلي العظيم، و إنما امتنع في هذا النوع من الهمزات البديل من أجل الحرف الساكن الذي قبلها، فلو أبدلتها- لالتقى ساكنان.

و امتنع أيضاً جعلها بين بين؛ لأن الهمزة الملية بين بين قريبة من الساكن فامتنع وقوعها حيث يمتنع وقوع الساكن؛ و لهذا امتنعوا من الابتداء بهمزة بين بين؛ إذ لا يبتدأ بساكن فكذلك ما قرب منه.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٩٧

تغيير

قال الحافظ في هذا الفصل: «إذا كان الساكن أصلياً غير ألف».

و مفهوم هذا الخطاب يقتضى أن الألف قد تكون أصلاً؛ فاعلم أن الألف لا تكون أصلاً بنفسها لا في الأسماء، و لا في الأفعال، و إنما تكون أبداً إما زائدة، و إما بدلاً من حرف أصلي.

أما الزائدة فخرجها بهذا التقييد بين.

و أما التي هي بدل من الحرف الأصلي، فيمكن أن يعبر عنها بأنها زائدة و كذا سماها سيويوه؛ لأنها لما لم تكن هي نفس الحرف الأصلي، كانت بلا شك غيره، و غير الشيء زائد «١» على الشيء، و إن كان قد حل محله.

قال سيويوه في باب الهمز «٢»: و إذا جمعت آدم قلت: أوادم، كما أنك إذا صغرت قلت: أويدم، و هذه الألف لما كانت ثانية ساكنة، و كانت زائدة؛ لأن البديل لا يكون من أنفس «٣» الحروف، فأرادوا أن يكسروا هذا الاسم الذي قد ثبت فيه هذه الألف- صيروا ألفه

(١) في أ: شبهها.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٣٩٩
 فلم يحفل به، بخلاف باب اللّٰدِي يَدُوعُ وَاْمَنُوْا وَعَمِلُوْا؛ لأنه لو أدغم لكان ذلك الإدغام حاصلًا في الوصل، وهو الأصل؛ ففكرهوا أن يبطلوا فيه حقيقة حرف المد بالإدغام، والله سبحانه أعلم.
 وقوله- رحمه الله- في هذا الفصل: «و كان ياء أو واوا».
 يعنى الزائد، و تحرّز بهذا القيد من الألف الزائدة، لمجرد المد؛ لأن حكمها حكم المنقلبة عن الأصل كما يأتي بعد بحول الله تبارك و تعالى.

قال الحافظ رحمه الله: «و الروم و الإشمام جائزان فى الحرف المحرك بحركة الهمزة».

يريد: حيث نقلت الحركة إلى الساكن قبلها على ما تقدم.

و قوله: «فى المبدل منهما غير الألف».

يعنى: فى هذا الفصل الذى قبل الهمزة فيه ياء أو واو زائدة للمد.

و قوله: «غير الألف»، لأن قوله: «فى المبدل منهما» يستوعب بعمومه ما ذكر هنا، و ما بعد مما تبدل فيه الهمزة ألفا، و لو ترك هذا الاستثناء لم يضر؛ لأننا كنا نحمل كلامه فى جواز الروم و الإشمام على ما ذكر، كما لم يضر ترك الاستثناء فى الفصل الأول حيث قال و الروم و الإشمام ممتنعان فى الحرف المبدل من الهمزة؛ لكونه ساكنا محضًا، و لم يحتج هناك بآثار قوله: «فى الحرف المبدل من الهمزة» أن يقول: «غير الواقعة بعد ياء أو واو زائدة للمد».

و قوله: «إن انضما» فألحق ضمير الاثنين؛ لأنه يعنى الحرف المحرك [بالحركة] «١» المنقلبة من الهمزة و الحرف المبدل بعد حرف المد، و كذا قوله:

«و الروم إن انكسرا أو الإسكان إن انفتحا».

تنقيب

ما ذكر من جواز الروم و الإشمام مع الضم، و الروم مع الكسر صحيح؛ لأن الجواز إنما يطلق حيث يصح حكمان فصاعدا على البدل، و لا شك أنه يجوز فى المضموم الروم و الإشمام، و يجوز السكون، و يجوز فى المكسور الروم و السكون.
 فأما قوله: «و السكون إن انفتحا» ففيه مسامحة؛ لأنه لا يجوز عند القراء فى

(١) سقط فى أ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٠٠

المفتوح روم، و لا يمكن فيه الإشمام، فالسكون «١»- إذن- لازم له فكان حقه أن يقول: «و يلزم السكون إن انفتحا».
 و اعلم أن الشيخ و الإمام موافقان للحافظ على كل ما تقدم فى الباب و ذكرنا مع ذلك أنه يجوز فى (سء) و (سوء) و نحوهما إبدال الهمزة حرفا من جنس ما قبلها، و إدغام ما قبلها فى المبدل منها؛ إجراء للياء و الواو الأصليتين مجرى الزائدين لمجرد المد، إلا أن الأول أرجح عندهما.

قال الحافظ- رحمه الله:- «و إن كان الساكن ألفا...» الفصل.

هذا هو القسم الأول من التقسيم الأول الوارد على الحرف المعتل.

اعلم أن الهمزة المتطرفة جاءت في القرآن بعد الألف مفتوحة نحو جاء [هود]:

[٤٠] و شاء [هود: ٣٣] و فَلَما أضاءت [البقرة: ١٧] و فَأَنزَلنا بِهِ الماء [الأعراف: ٥٧]. و الألف في هذه الأمثلة مبدلة من حرف أصلي. و كذلك وَ السَّماءَ رَفَعها [الرحمن: ٧] و أم كُنتُمْ شُهَداءَ [البقرة: ١٣٣] و جَعَلَ فيكُمْ أنبياءَ [المائدة: ٢٠]، و الألف في هذه الأمثلة زائدة غير مبدلة من حرف أصلي.

و جاءت مكسورة نحو مِنَ الماءِ [الأعراف: ٥٠]، و مضمومة نحو يَشاءُ و ألفهما منقلبة عن أصل و سَواءٌ عَلَيْكُمْ [الأعراف: ١٩٣] و ألفه زائدة غير مبدلة من أصل، و اعتمد الحافظ في هذا الفصل على إبدال الهمزة ألفا، و كذلك فعل في «المفردات». و قال في «المفردات»: «و بعض القراء يجعل الهمزة في ذلك كله بين بين». و قد روى خلف (٢) عن سليم، عن حمزة ذلك فيه منوصا، و الأول أقيس.

(١) في أ: بالسكون.

(٢) خلف بن هشام بن ثعلب، و قيل: طالب بن غراب، الإمام الحافظ الحجج، شيخ الإسلام، أبو محمد البغدادي البزار، المقرئ. مولده سنة خمسين و مائة.

و سمع مالك بن أنس، و حماد بن زيد و أبا عوانة، و أبا شهاب الحنات عبد ربه و شريكا القاضي و حماد بن يحيى الأبح، و أبا الأحوص، و عدة.

و تلا على سليم، و على أبي يوسف الأعشى، و غيرهما، و حمل الحروف عن يحيى ابن آدم، و إسحاق المسيبي، و طائفة، و تصدر للإقراء و الرواية.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٠١

و حكى الإمام فيما همزته محركه بالضم أو بالكسر نحو يَشاءُ و مِنَ الماءِ الوجهين أعني إبدالها ألفا، و أن تجعل بين الهمزة [و] الحرف الذي منه حركتها مع روم الحركة، فأما المفتوحة فلم يجز فيها إلا البدل؛ لامتناع الروم فيها مع كون همزة بين بين لا تسكن. و حكى أبو جعفر بن الباذش عن أبيه - رحمهما الله - أنه لا يجوز غير البدل بأى حركة تحركت.

قال: «لأن سكون الهمزة في الوقف يوجب فيها الإبدال على الفتحة التي قبل الألف الزائدة، أو المنقلبة فهي تخفف تخفيف الساكن لا تخفيف المتحرك».

و اعلم أنه ليس في كلام سيبويه فيما علمت بيان في هذه المسألة؛ لأنه لما ذكر الهمزة بعد الألف في باب الهمز ذكرها إما متوسطة نحو مَنسَأَتَهُ و سائلٌ و إما متطرفة موصولة بكلمة أخرى نحو جاء أُمَّةٌ و ذكر في ذلك كله: جعلها بين بين، و أطلق القول في موضع آخر من هذا الباب بأنها تجعل بعد الألف بين بين و لم يبين هل ذلك في الوقف و الوصل أو مخصوص بالوصل، و لم يتعرض في هذا الباب للوقف على شيء من الهمز؛ فلذلك يقوى الظن أنه حيث أطلق، فإنه أراد به الوصل و الله - تعالى جده أعلم و أحكم «١».

- روى عنه القراءه عرضا: أحمد بن يزيد الحلواني و سلمة بن عاصم و محمد بن الجهم السمرى و أحمد بن أبي خيثمة، و محمد بن يحيى الكسائي، و أحمد بن إبراهيم الوراق، و إدريس الحداد، و آخرون.

و حدث عنه: مسلم في (صحيحه)، و أبو داود في (سننه) و أبو زرعة و أبو حاتم، و له اختيار في الحروف صحيح ثابت ليس بشاذ أصلا، و لا يكاد يخرج فيه عن القراءات السبع، و أخذ عنه خلق لا يحصون.

توفي خلف في سابع شهر جمادى الآخرة سنة تسع و عشرين و مائتين و قد شارف الثمانين. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٧٦-٥٨٠)، و الجرح و التعديل (٣/ ٣٧٢)، تاريخ بغداد (٨/ ٣٢٢-٣٢٨)، الجمع بين رجال الصحيحين (١/ ١٢٥)، معرفة القراء الكبار (١/ ١٧١)-

(١٧٢)، العبر (١/٤٠٤)، دول الإسلام (١/١٣٨)، الكاشف (١/٢٨٢)، غاية النهاية (١/٢٧٣-٢٧٥)، تهذيب التهذيب (٣/١٥٦)، خلاصة تهذيب الكمال: (١٠٦)، شذرات الذهب (٢/٦٧).

(١) لكي يكون القارئ على بينة مما جاء في الكتاب عن سيبويه في هذا الشأن، نسوق نص كلامه في هذا الباب، قال سيبويه: هذا باب الهمز:

اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبدل.
فالتحقيق قولك: قرأت، ورأس، وسأل، ولؤم، وبئس، وأشباه ذلك.
شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٠٢

– و أما التخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين وتبدل، وتحذف. وسأبين ذلك، إن شاء الله.

اعلم أن كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فإنك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة، وتكون بزنتها محققة، غير أنك تضعف الصوت ولا تتمه وتخفي؛ لأنك تقربها من هذه الألف. وذلك قولك: سأل، في لغة أهل الحجاز إذا لم تحقق كما يحقق بنو تميم، وقد قرأ قبل، [بين بين].

و إذا كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة، كما كانت المفتوحة بين الهمزة والألف الساكنة؛ ألا ترى أنك لا تتم الصوت هاهنا وتضعفه؛ لأنك تقربها من الساكن، ولو لا ذلك لم يدخل الحرف و هن، وذلك قولك: بئس و سئم، و إذ قال إبراهيم [البقرة: ١٢٦] وكذلك أشباه هذا؟! و إذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو الساكنة. و المضمومة قصتها وقصة الواو قصة المكسورة والياء، فكل همزة تقرب من الحرف الذي حركتها منه فإنما جعلت هذه الحروف بين بين و لم تجعل ألفات و لا ياءات و لا واوات؛ لأن أصلها الهمز، فكرهوا أن يخففوا على غير ذلك فتحول عن بابها، فجعلوها بين بين؛ ليعلموا أن أصلها عندهم الهمز.

و إذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها كسرة أو ضمة فهذا أمرها أيضا، وذلك قولك: من عند إبلتك، و مرتع إبلتك.

و إذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فإنك تصيرها بين بين، وذلك قولك:

هذا درهم أحتك، و من عند أمك. و هو قول العرب و قول الخليل.

و اعلم أن كل همزة كانت مفتوحة و كان قبلها حرف مكسور فإنك تبدل مكانها ياء في التخفيف، و ذلك قولك في المتر: مير، و في يريد أن يقرئك: يقرئك. و من ذلك: من غلام يبيك، إذا أردت: من غلام أبيك.

و إن كانت الهمزة مفتوحة و قبلها ضمة و أردت أن تخفف أبدلت مكانها واو كما أبدلت مكانها ياء حيث كان ما قبلها مكسورا، و ذلك قولك في «التودة» تودة، و في الجؤن: جون، و تقول: غلام وبيك، إذا أردت: غلام أبيك.

و إنما منعك أن تجعل الهمزة هاهنا بين بين من قبل أنها مفتوحة، فلم تستطع أن تنحو بها نحو الألف و قبلها كسرة أو ضمة، كما أن الألف لا يكون ما قبلها مكسورا و لا مضموما؛ فكذاك لم يجرى ما يقرب منها في هذه الحال. و لم يحذفوا الهمزة إذ كانت لا تحذف و ما قبلها متحرك، فلما لم تحذف و ما قبلها مفتوح لم تحذف و ما قبلها مضموم أو مكسور؛ لأنه متحرك يمنع الحذف كما منعه المفتوح.

و إذا كانت الهمزة ساكنة و قبلها فتحة، فأردت أن تخفف – أبدلت مكانها ألفا، و ذلك قولك في «رأس و بأس و قرأت»: رأس و باس و قرأت.

و إن كان ما قبلها مضموما، فأردت أن تخفف – أبدلت مكانها واو، و ذلك قولك في «الجؤنة و البؤس و المؤمن»: الجؤنة و البؤس و المؤمن.

و إن كان ما قبلها مكسورا أبدلت مكانها ياء، كما أبدلت مكانها واوا إذا كان ما قبلها مضموما، و ألفا إذا كان ما قبلها مفتوحا. و ذلك «الذئب و المئرة»: ذيب و ميرة، فإنما-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٠٣

تبدل مكان كل همزة ساكنة الحرف الذي منه الحركة التي قبلها؛ لأنه ليس شيء أقرب منه و لا أولى به منها. و إنما يمنعك أن تجعل هذه السواكن بين وبين أنها حروف ميتة، و قد بلغت غاية ليس بعدها تضعيف، و لا يوصل إلى ذلك، و لا تحذف؛ لأنه لم يجئ أمر تحذف له السواكن، فألزموه البديل كما ألزموا المفتوح الذي قبله كسرة أو ضمة البديل. و قال الراجز: عجبت من ليلاك و انتيابها من حيث زارتني و لم أورا بها خفف: و لم أورا بها، فأبدلوا هذه الحروف التي منها الحركات؛ لأنها أخوات، و هي أمهات البديل و الزوائد، و ليس حرف يخلو منها أو من بعضها، و بعضها حركاتها. و ليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف، و هي إحدى الثلاث، و الواو و الياء شبيهة بها أيضا مع شركتهما أقرب الحروف منها. و سنرى ذلك، إن شاء الله. و اعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن، فأردت أن تخفف - حذفتها، و ألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها. و ذلك قولك: من بوك و من ومك و كم بلك، إذا أردت أن تخفف الهمزة في: الأب و الأم و الإبل. و مثل ذلك قولك: الحمر، إذا أردت أن تخفف ألف «الأحمر». و مثله قولك في المرأة: المرأة، و الكمأة: الكمة. و قد قالوا: الكمأة و المرأة. و مثله قليل.

و قد قال الذين يخففون: أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَّ فِي السَّمَاوَاتِ [النمل]:

[٢٦]، حدثنا بذلك عيسى، و إنما حذفت الهمزة هاهنا؛ لأنك لم ترد أن تتم و أردت إخفاء الصوت، فلم يكن ليلتقى ساكن و حرف هذه قصته، كما لم يكن ليلتقى ساكنان؛ ألا ترى أن الهمزة إذا كانت مبتدأة محققة في كل لغة فلا تبتدئ بحرف قد أوهنته؛ لأنه بمنزلة الساكن، كما لا تبتدئ بساكن، و ذلك قولك: أمر؟! فكما لم يجز أن تبتدأ؛ فكذلك لم يجز أن تكون بعد ساكن، و لم يبدلوا لأنهم كرهوا أن يدخلوها في بنات الياء و الواو اللتين هما لآمان.

فإنما تحتمل الهمزة أن تكون بين بين في موضع لو كان مكانها ساكن جاز، إلا الألف وحدها فإنه يجوز ذلك بعدها، فجاز ذلك فيها، و لا تبالى إن كانت الهمزة في موضع الفاء أو العين أو اللام، فهو بهذه المنزلة إلا في موضع لو كان فيه ساكن جاز. و مما حذفت في التخفيف لأن ما قبله ساكن قوله: أرى و ترى و يرى و نرى، غير أن كل شيء كان [في] أوله زائدة سوى ألف الوصل من «رأيت» فقد اجتمعت العرب على تخفيفه؛ لكثرة استعمالهم إياه، جعلوا الهمزة تعاقب.

و حدثني أبو الخطاب أنه سمع من يقول: قد آراههم، يجيء بالفعل من «رأيت» على الأصل، من العرب الموثوق بهم. و إذا أردت أن تخفف همزة «أراه» قلت: روه، تلقى حركة الهمزة على الساكن و تلقى ألف الوصل؛ لأنك استغنيت حين حركت الذي بعدها؛ لأنك إنما ألحقت ألف الوصل للسكون. و يدلك على ذلك: رذاك، و سل، خففوا: أرا، و اسأل.

و إن كانت الهمزة المتحركة بعد ألف لم تحذف؛ لأنك لو حذفتها ثم فعلت بالألف ما فعلت بالسواكن التي ذكرت لك لتحولت حرفا غيرها؛ فكرهوا أن يبدلوا مكان الألف حرفا و يغيروها؛ لأنه ليس من كلامهم أن يغيروا السواكن فيبدلوا مكانها إذا كان بعدها همزة-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٠٤

- فحففوا، و لو فعلوا ذلك لخرج كلام كثير من حد كلامهم؛ لأنه ليس من كلامهم أن تثبت الياء و الواو ثانية فصاعدا و قبلها فتحة، إلا أن تكون الياء أصلها السكون. و سنبين ذلك في باب، إن شاء الله.

و الألف تحتمل أن يكون الحرف المهموز بعدها بين بين؛ لأنها مد، كما تحتمل أن يكون بعدها ساكن، و ذلك قولك في «هباءة»: هباءة، و في «مسائل»: مسایل، و في «جزاء أمه»: جزاؤ امه.

و إذا كانت الهمزة المتحركة بعد واو أو ياء زائدة ساكنة لم تلحق لتلحق بناء ببناء، و كانت مدة في الاسم و الحركة التي قبلها منها بمنزلة الألف، أبدل مكانها واو إن كانت بعد واو، و ياء إن كانت بعد ياء، و لا تحذف فتحرك هذه الواو و الياء فتصير بمنزلة ما هو من نفس الحرف، أو بمنزلة الزوائد التي مثل ما هو من نفس الحرف من الياءات و الواوات.

و كرهوا أن يجعلوا الهمزة بين بين بعد هذه الياءات و الواوات إذ كانت الياء و الواو الساكنة قد تحذف بعدها الهمزة المتحركة و تحرك، فلم يكن بد من الحذف أو البدل، و كرهوا الحذف؛ لثلاث تصير هذه الواوات و الياءات بمنزلة ما ذكرنا. و ذلك قولك في «خطيئة»: خطيئة، و في النسيء: النسيء يا فتى، و في «مقروء»، و «مقروءة»: هذا مقروء، و هذه مقروءة، و في «أفيئس» و هو تحقير «أفوس»: أفيئس، و في «بريئة» بريئة، و في «سويئل»: و هو تحقير سائل سويل، فياء التحقير بمنزلة ياء «خطيئة» و واو «الهدوء»، في أنها لم تجيء لتلحق بناء ببناء، و لا تحرك أبدا بمنزلة الألف. و تقول في «أبي إسحاق» و «أبو إسحاق»: أيسحاق و أبو سحاق. و في «أبي أيوب» و «ذو أمرهم»: ذو مرهم و أبي يوب، و في «قاضي أبيك»: قاضي بيك، و في «يغزو أمه»: يغزومه؛ لأن هذه من نفس الحرف.

و تقول في «حوأبة»: حوبة؛ لأن هذه الواو ألحقت بنات الثلاثة بنات الأربعة، و إنما هي كواو «جدول»؛ ألا تراها لا تغير إذا كسرت للجمع تقول: حوائب؟! فإنما هي بمنزلة عين «جعفر».

و كذلك سمعنا العرب الذين يخففون يقولون: اتبعوا مره؛ لأن هذه الواو ليست بمد زائدة في حرف الهمزة منه، فصارت بمنزلة واو يدعو. و تقول: اتبعي مره، صارت كياء «يرمي» حيث انفصلت، و لم تكن مدة في كلمة واحدة مع الهمزة؛ لأنها إذا كانت متصله و لم تكن من نفس الحرف أو بمنزلة ما هو من نفس الحرف، أو تجيء لمعنى، فإنما تجيء لمدة لا لمعنى. و واو «اضربوا» و «اتبعوا»، هي لمعنى الأسماء، و ليس بمنزلة الياء في «خطيئة» تكون في الكلمة لغير معنى. و لا تجيء الياء مع المنفصلة لتلحق بناء ببناء فيفصل بينها و بين ما لا يكون ملحقا بناء ببناء.

فأما الألف فلا تغير على كل حال؛ لأنها إن حركت صارت غير ألف. و الواو و الياء تحركان و لا تغيران.

و اعلم أن الهمزة إنما فعل بها هذا من لم يخففها؛ لأنه بعد مخرجها، و لأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، و هي أبعد الحروف مخرجا، فنقل عليهم ذلك؛ لأنه كالتهوع.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٠٥

- و اعلم أن الهمزتين إذا التقتا و كانت كل واحدة منهما من كلمة، فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما و يستثقلون تحقيقهما؛ لما ذكرت لك، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة. فليس من كلام العرب: أن تلتقي همزتان فتحققا، و من كلام العرب تخفيف الأولى و تحقيق الآخرة، و هو قول أبي عمرو. و ذلك قولك: فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا [محمد: ١٨]، و يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ [مريم: ٧]. و منهم من يحقق الأولى و يخفف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب، و هو قولك: فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا، و يَا زَكَرِيَّا إِنَّا. و قال:

كل غراء إذا ما برزت ترهب العين عليها و الحسد سمعنا من يوثق به من العرب ينشده هكذا.

و كان الخليل يستحب هذا القول فقلت له: لمة؟ فقال: إنى رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة، و ذلك: جائى و آدم. و رأيت أبا عمرو أخذ بهن في قوله عز و جل: يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ [هود: ٧٢] و حقق الأولى. و كلّ عربي، و قياس من خفف الأولى أن يقول: يا وليتا أ ألد.

و المخففة فيما ذكرنا بمنزلتها محققة في الزنة، يدلك على ذلك قول الأعشى:

أأن رأيت رجلا أعشى أضرب به ريب المنون و دهر متبل خبل فلو لم تكن بزنتها محققة لانكسر البيت.

و أما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين؛ لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخفت.

و نقول: اقرا آية، في قول من خفف الأولى؛ لأن الهمزة الساكنة أبدا إذا خفت أبدل مكانها الحرف الذي منه حركة ما قبلها. و من حقق الأولى، قال: اقر آية؛ لأنك خفت همزة متحركة قبلها حرف ساكن، فحذفتها و ألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها.

و أما أهل الحجاز فيقولون: اقرا آية؛ لأن أهل الحجاز يخففونهما جميعا، يجعلون همزة «اقرا» ألفا ساكنة، و يخففون همزة «آية». ألا ترى أن لو لم تكن إلا همزة واحدة خففوها؟! فكأنه قال: اقرا، ثم جاء ب «آية» و نحوها.

و تقول: أقرئ باك السلام، بلغه أهل الحجاز؛ لأنهم يخففونهما. وإنما قلت: أقرئ، ثم جئت بالأب، فحذفت الهمزة و ألقيت الحركة على الياء.

و تقول فيهما إذا خفت الأولى في «فعل أبوك»، من «قرأت»: قرا أبوك، و إن خفت الثانية قلت: قرا أبوك. و المخففة بزنتها محققة، و لو لا ذلك لكان هذا البيت منكسرا إن خفت الأولى أو الآخرة:

كل غراء اذا ما برزت و من العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام و بين الهمزة ألفا إذا التقتا، و ذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا، كما قالوا: اخشيان، ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة، قال ذو الرمة:

فيا ظبية الوعساء بين جلاجل و بين النقا أنت أم أم سالم فهؤلاء أهل التحقيق. و أما أهل الحجاز فمنهم من يقول: آئتك و آنت، و هي التي يختار

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٠٦

- أبو عمرو؛ و ذلك لأنهم يخففون الهمزة كما يخفف بنو تميم في اجتماع الهمزتين، فكرهوا التقاء الهمزة و الذي هو بين بين؛ فأدخلوا الألف كما أدخلته بنو تميم في التحقيق.

و منهم من يقول: إن بنى تميم هم الذين يدخلون بين الهمزة و ألف الاستفهام ألفا، و أما الذين لا يخففون الهمزة فيحققونها جميعا و لا يدخلون بينهما ألفا. و إن جاءت ألف الاستفهام و ليس قبلها شيء لم يكن من تحقيقها بد، و خففوا الثانية على لغتهم.

و اعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الآخرة، و لا تخفف؛ لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف.

و إذا كانت الهمزتان في كلمتين فإن كل واحدة منهما قد تجرى في الكلام و لا تلزق بهمزتها همزة، فلما كانتا لا تفارقان الكلمة كانتا أثقل؛ فأبدلوا من إحداهما و لم يجعلوهما في الاسم الواحد و الكلمة الواحدة بمنزلة في كلمتين. فمن ذلك قولك في «فاعل» من «جئت»: جائي، أبدلت مكانها الياء؛ لأن ما قبلها مكسور، فأبدلت مكانها الحرف الذي منه الحركة التي قبلها، كما فعلت ذلك بالهمزة الساكنة حين خفت.

و من ذلك أيضا: آدم، أبدلوا مكانها الألف؛ لأن ما قبلها مفتوح. و كذلك لو كانت متحركة لصيرتها ألفا كما صيرت همزة جائي، ياء، و هي متحركة للكسرة التي قبلها.

و سألت الخليل عن «فعلل» من «جئت» فقال: جياى، و تقديرها: جيعا، كما ترى.

و إذا جمعت «آدم» قلت: أوادم، كما أنك إذا حقرت قلت: أويدم؛ لأن هذه الألف لما كانت ثانية ساكنة و كانت زائدة؛ لأن البدل لا يكون من أنفس الحروف، فأرادوا أن يكسروا هذا الاسم الذي قد ثبتت فيه هذه الألف - صيروا ألفه بمنزلة ألف «خالد».

و أما «خطايا» فكأنهم قلبوا ياء أبدلت من آخر «خطايا» ألفا؛ لأن ما قبل آخرها مكسور، كما أبدلوا ياء «مطايا» و نحوها ألفا، و أبدلوا مكان الهمزة التي قبل الآخر ياء، و فتحت للألف، كما فتحوا راء «مدارى»، فرقوا بينها و بين الهمزة التي تكون من نفس الحرف، أو بدلا مما هو من نفس الحرف، نحو «فعال» من «برئت» إذا قلت: رأيت براء، و ما يكون بدلا من نفس الحرف قضاء، إذا قلت: رأيت

قضاء، و هو «فعال» من «قضيت»، فلما أبدلوا من الحرف الآخر ألفا استثقلوا همزة بين ألفين؛ لقرب الألفين من الهمزة. ألا ترى أن ناسا يحققون الهمزة، فإذا صارت بين ألفين خفوا، وذلك قولك: كساءان، ورأيت كساء، وأصبت هناء، فيخففون كما يخففون إذا التقت الهمزتان؛ لأن الألف أقرب الحروف إلى الهمزة ولا يبدلون؛ لأن الاسم قد يجرى في الكلام ولا تلتزم الألف الآخرة بهمزتها؛ فصارت كالهزمة التي تكون في الكلمة على حدة، فلما كان ذا من كلامهم أبدلوا مكان الهمزة التي قبل الآخرة ياء، ولم يجعلوها بين بين؛ لأنها والألفين في كلمة واحدة، ففعلوا هذا إذ كان من كلامهم؛ ليفرقوا بين ما فيه همزتان إحداهما بدل من زائدة؛ لأنها أضعف - يعني همزة «خطايا» - وبين ما فيه همزتان إحداهما بدل مما هو من نفس الحرف، إنما تقع إذا ضاعفت. و اعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز، وتعمل في - شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٠٧

- لغة أهل التخفيف بين بين - تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحا، والياء إذا كان ما قبلها مكسورا، والواو إذا كان ما قبلها مضموما. وليس ذا بقياس مثلث، نحو ما ذكرنا، وإنما يحفظ عن العرب كما يحفظ الشيء الذي تبدل التاء من واوه، نحو: أتلتج، فلا يجعل قياسا في كل شيء من هذا الباب، وإنما هي بدل من واو «أولجت». فمن ذلك قولهم: منسأة، وإنما أصلها: منسأة. وقد يجوز في ذا كله البديل حتى يكون قياسا مثلثا، إذا اضطر الشاعر. قال الفرزدق:

راحت بمسلمة البغال عشية فارعى فزاره لا هناك المرتع فأبدل الألف مكانها. ولو جعلها بين بين لانكسر البيت. وقال حسان:

سالت هذيل رسول الله فاحشة ضلت هذيل بما جاءت ولم تصب وقال القرشي، زيد بن عمرو بن نفيل:

سالتاني الطلاق أن رأيتني قل ما لي، قد جئتماني بنكر فهؤلاء ليس [من] لغتهم: سلت، ولا: يسال.

و بلغنا أن «سلت، تسال» لغة.

وقال عبد الرحمن بن حسان:

و كنت أذل من وتد بقاع يشجع رأسه بالفهر واجى يريد: الواجى.

وقالوا: نبي و بريء، فألزمهما أهل التحقيق البديل. وليس كل شيء نحوهما يفعل به ذا، إنما يؤخذ بالسمع، وقد بلغنا أن قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون «نبيء» و «بريئة»، وذلك قليل ردىء.

فالبديل هاهنا كالبديل في «منسأة»، وليس بدل التخفيف، وإن كان اللفظ واحدا.

واعلم أن العرب منها من يقول في أو أنت: أوئت، يبدل. ويقول: [أنا] أرمي باك، و أبو يوب، يريد: أبا أيوب، و غلامي بيك. و كذلك المنفصلة كلها إذا كانت الهمزة مفتوحة.

و إن كانت في كلمة واحدة نحو سواة و مؤالة، حذفوا فقالوا: سوة و مولة. وقالوا في حوآب: حوب؛ لأنه بمنزلة ما هو من نفس الحرف. و قد قال بعض هؤلاء: سوة و ضو، شبهوه ب «أوئت».

فإن خفت «أحلبني إبلك» في قولهم، و أبو أمك، لم تنقل الواو؛ كراهية لاجتماع الواوات والياءات والكسرات. تقول: أحلبني بلك و أبو أمك. و كذلك أرمي مك، و ادعوا بلكم. يخففون هذا حيث كان الكسر، والياءات مع الضم، والواوات مع الكسر. و الفتح أخف عليهم في الياءات والواوات. فمن ثم فعلوا ذلك.

و من قال: سوة، قال: مسو و سى. و هؤلاء يقولون: أنا ذونسه، حذفوا الهمزة و لم يجعلوها همزة تحذف و هي مما تثبت. و بعض هؤلاء يقولون: يريد أن يجيئك و يسوك، و هو يجيئك و يسوك، يحذف الهمزة -

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٠٨

و حيث تكلم في الوقف على الهمز من أبواب الوقف، لم يتعرض للهمزة الواقعة طرفا بعد الألف، فلم يمكن أن أنسب إليه في ذلك مذهبا، والله تبارك و تعالی أعلم «١».

- و يكره الضم مع الواو و الياء، و على هذا تقول: هو يرم خوانه، تحذف الهمزة و لا تطرح الكسرة على الياء؛ لما ذكرت لك، و لكن تحذف الياء لالتقاء الساكنين. ينظر: الكتاب (٣/ ٥٤١-٥٥٦).

(١) و نص كلام سيوييه في الوقف على الهمز: هذا باب الوقف في الهمز:

أما كل همزة قبلها حرف ساكن فإنه يلزمها في الرفع و الجر و النصب ما يلزم الفرع من هذه المواضع التي ذكرت لك: من الإشمام، و روم الحركة، و من إجراء الساكن. و ذلك قولهم: هو الخبء، و الخبء، و الخبء.

و اعلم أن ناسا من العرب كثيرا يلغون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم و أسد، يريدون بذلك بيان الهمزة، و هو أئين لها إذا وليت صوتا، و الساكن لا ترفع لسانك عنه بصوت لو رفعت بصوت حرّكته، فلما كانت الهمزة أبعد الحروف و أخفها في الوقف حركوا ما قبلها ليكون أئين لها. و ذلك قولهم: هو الوثو، و من الوثي، و رأيت الوثأ. و هو البطو، و من البطي، و رأيت البطأ. و هو الرّدو، و تقديرها: الرّدع، و من الرّدء، و رأيت الرّدأ. يعنى بالردء: الصاحب.

و أما ناس من بنى تميم فيقولون: هو الردئ، كرهوا الضمة بعد الكسرة؛ لأنه ليس في الكلام «فعل»، فتنكبوا هذا اللفظ، لاستنكار هذا في كلامهم. و قالوا: رأيت الردئ، ففعلوا هذا في النصب كما فعلوا في الرفع، أرادوا أن يسووا بينهما. و قالوا: من البطو؛ لأنه ليس في الأسماء «فعل». و قالوا: رأيت البطو، أرادوا أن يسووا بينهما. و لا أراهم إذ قالوا: من الردئ، و هو البطو، إلا يتبعونه الأول، و أرادوا أن يسووا بينهما إذ أجرين مجرى واحدا، و أتبعوه الأول كما قالوا: ردّ و فز.

و من العرب من يقول: هو الوثو، فيجعلها واوا حرصا على البيان. و يقول: من الوثي، فيجعلها ياء، و رأيت الوثأ. يسكن التاء في الرفع و الجر، و هو في النصب مثل «القفا».

و أما من لم يقل: من البطي، و لا: هو الرّدو، فإنه ينبغي لمن اتقى ما اتقوا أن يلزم الواو و الياء.

و إذا كان الحرف قبل الهمزة متحركا لزم الهمزة ما يلزم «التّطع» من الإشمام، و إجراء المجزوم، و روم الحركة. و كذلك تلزمها هذه الأشياء إذا حركت الساكن قبلها الذي ذكرت لك؛ و ذلك قولك: هو الخطأ، و هو الخطأ، و هو الخطأ. و لم نسمعهم ضاعفوا؛ لأنهم لا- يضاعفون الهمزة في آخر الحروف في الكلام؛ فكأنهم تنكبوا التضعيف في الهمز لكراهية ذلك. فالهمزة بمنزلة ما ذكرنا من غير المعتل، إلا في القلب و التضعيف.

و من العرب من يقول: هذا هو الكلو؛ حرصا على البيان، كما قالوا: الوثو. و يقول:

من الكلي، يجعلها ياء كما قالوا من الوثي، و يقول: رأيت الكلا، و رأيت الحبا، يجعلها ألفا كما جعلها في الرفع واوا و في الجر ياء. و كما قالوا: الوثا، و حركت التاء؛ لأن الألف لا بد-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٠٩

قال الحافظ - رحمه الله -: «ثم حذف إحدى الألفين الساكنتين، و إن شئت زدت في المد و التمكين لتفصل بذلك بينهما و لم تحذف».

اعلم أنه لا خلاف بين الحافظ، و الشيخ، و الإمام - رحمهم الله - أنك إذا أبدلت من الهمزة المتطرفة بعد الألف ألفا أنه يجوز أن تزيد في المد، و يجوز ألا تزيد فيه، و أن الزيادة أرجح.

ثم اختلفوا في التعليل:

فمذهب الحافظ: أنك إذا زدت لم تحذف شيئاً و لكنك نطقت بمدّه هي في التقدير ألف بعد ألف، و إذا لم تزد في المد، فإنك حذفت إحدى الألفين، و لم يعين هنا أى الألفين هي المحذوفة.

و أما الشيخ فمذهبه: أنه لا بد من حذف [حرف] «ا» على كل حال فإذا مددت قدرت أن المحذوفة هي الألف المبدلة من الهمزة، و أبقيت على الألف الأولى ما كانت تستحقه من المد حال ثبوت الهمزة؛ إذ الحذف عارض فلا يعتد به، و إن قصرت قدرت المحذوفة هي الألف الأولى و المبقاة هي الألف المبدلة من الهمزة و لا موجب للزيادة في مدها.

و أما الإمام فمذهبه: أن الثانية هي المحذوفة على كل حال إلا أنك إذا مددت قدرت كأن الهمزة ثابتة، و لم تعتد بالعارض، و إذا قصرت راعيت اللفظ فاعتدت بالعارض، و الله جل جلاله أعلم.

و تعذر هنا الإدغام الذي جاز حيث كان قبل الهمزة ياء أو واو زائدة للمد؛ لأن

لها من حرف قبلها مفتوح.

و هذا وقف الذين يحققون الهمزة. فأما الذين لا يحققون الهمزة من أهل الحجاز فقولهم: هذا الخبا، في كل حال؛ لأنها همزة ساكنة قبلها فتحه؛ فإنما هي كالف «راس» إذا خفت. و لا تشم؛ لأنها ألف كالف «مثنى». و لو كان ما قبلها مضموماً لزمها الواو، نحو: أكمو. و لو كان مكسوراً لزم الياء [نحو]: أهني، و تقديرها:

أهنع، فإنما هذا بمنزلة: جونة و ذيب. و لا إشمام في هذه الواو؛ لأنها كواو «يغزو».

و إذا كانت الهمزة قبلها ساكن فخفضت فالحذف لازم، و يلزم الذي ألقيت عليه الحركة ما يلزم سائر الحروف غير المعتلة من الإشمام، و إجراء الجزم، و روم الحركة، و التضعيف.

و ذلك قولهم: هذا الوث، [و من الوث]، و رأيت [الوث] و الخب [و رأيت الخب، و هو الخب]، و نحو ذلك ينظر: الكتاب (١٧٧/٤) - (١٧٩).

(١) سقط في ب.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤١٠

الألف لا تقبل الإدغام.

و ذكر الحافظ في أمثلة هذا الفصل أنباء.

فإن كان بتقديم الباء على النون جمع «ابن»، فمثاله في القرآن قوله - تعالى - في المائدة: وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ [الآية: ١٨]، و في النور: أَوْ أَبْنَاءُ بُعُولَتِهِنَّ [الآية: ٣١]، و في الأحزاب: وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ أَخَوَاتِهِنَّ [الآية: ٥٥]، و في المؤمن: أَبْنَاءَ الَّذِينَ آمَنُوا [غافر: ٢٥].

و إن كان بتقديم النون على الباء جمع «نبأ» فمثاله قوله - تعالى - في سورة هود عليه السلام تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ [الآية: ٤٩].

و في سورة يوسف - عليه السلام -: ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ [الآية: ١٠٢]، و في سورة طه: مِنْ أَنْبَاءِ مَا قَدْ سَبَقَ [الآية: ٩٩]، و في القصص: فَعَمِيَّتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ [الآية: ٦٦]، و في القمر: مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُرْدَجَرٌ [الآية: ٤].

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «و تفرد حمزة بتسهيل الهمزة المتوسطة...»

الفصل.

اعلم أن الهمزة المتوسطة تكون متوسطة حقيقة نحو سَأَلْ و بَثَّرْ و تكون متوسطة مجازاً، و ذلك بما يعرض من اللواحق نحو أَنْشَأَكُمْ و

يَسْتَهْرُونَ و قد تقدم هذا.

و ذكر الحافظ أمثلة من الهمزة الساكنة المتوسطة، ثم قال: و كذلك الَّذِي أُوتِمِنَ [البقرة: ٢٨٣] و لِقَاءَنَا ائْتِ و فِرْعَوْنَ ائْتُونِي [يونس: ٧٩] ثم قال:

«و شبهه»، و الذي في القرآن من شبهه قوله- تعالى-: يا صَالِحِ ائْتِنَا [الأعراف:

٧٧] و مَنْ يَقُولُ ائْتِدُنْ لِي [التوبة: ٤٩] و إِلَّا أَنْ قَالُوا ائْتِنَا [العنكبوت: ٢٩] و لِلْأَرْضِ ائْتِنَا طَوْعًا [فصلت: ١١].

و اعلم أن هذه الأمثلة التي أولها الَّذِي أُوتِمِنَ ليست الهمزات فيها متوسطات، و إنما هي في أوائل الكلمات، لكن لا يمكن ثبوتهن سواكن إلا- متصلات بما قبلهن فأشبهت المتوسطات؛ و لهذا فصلهن مما قبلهن بقوله: «و كذلك» فإن وقفت على شيء من هذه الكلمات لحمزة- حكمت في هذه الهمزات بحركات ما قبلهن،

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤١١

فأبدلتهن أحرفا من جنس تلك الحركات، فإن فصلت ما قبلهن و بدأت بهن- فلا بد من اجتلاب همزة الوصل و تكسرها فيما انكسر فيه ما بعد هذه الهمزات، أو انفتح نحو ائْتِ بِقُرْآنٍ ائْتِدُنْ لِي و تضمها إن انضم نحو ائْتِمِنَ، و تبدل من هذه الهمزات السواكن أحرفا من جنس حركة همزة الوصل، فعلى هذا تقول: (الذي ائتمن) فتبدل من الهمزة ياء في الوقف لحمزة؛ لوقوعها بعد كسرة الذال من الَّذِي و قد حذفت من الَّذِي لالتقائها ساكنة مع الهمزة الساكنة، أو الحرف المبدل منها، فإذا بدأت قلت: «و ائتمن» فتبدلها واو لأجل الضمة في همزة الوصل المعبرة بضم عين الكلمة و هي التاء، و تقول في الوقف: (لقاءنا ات) فتبدل الهمزة ألفا؛ لوقوعها بعد فتحه النون، و قد حذفت ألف لِقَاءَنَا؛ لالتقائها ساكنة مع الهمزة، على ما تقدم.

فإذا بدأت قلت: (ايت) فتبدل الهمزة ياء لأجل الكسرة في همزة الوصل، و تقول في الوقف: (و منهم من يقول اودن لي) فتبدل الهمزة واو لأجل ضمة اللام.

فإذا بدأت قلت: (ايدن لي)، فتبدلها ياء لأجل كسرة همزة الوصل، و هكذا كل ما يرد عليك من أمثلة هذا الفصل.

و ذكر الحافظ الاختلاف في (رثيا) و (توى) و (تويه)، و قال: و الوجهان جيدان.

و رجح الشيخ، و الإمام الإظهار.

و قد تقدم ذكره في آخر الباب قبل هذا، و كذا ذكر في الوقف على نَبِّئُهُمْ [الحجر: ٥١] و أَنْبِئُهُمْ [البقرة: ٣٣] مذهبين. و قال: «و هما صحيحان».

و رجح الشيخ، و الإمام البقاء على الضم.

و ذكر الشيخ مع ذلك أن الكسر مذهب أبي الطيب.

و قال الحافظ- رحمه الله-: «و إذا تحركت الهمزة و هي متوسطة...» إلى قوله: «فإن كان ساكنا».

اعلم أن الساكن قبل الهمزة المتوسطة يتصور فيه من التقسيم مثل ما تقدم في الساكن قبل الهمزة المتطرفة؛ فيكون ذلك الساكن صحيحا و معتلا، ثم المعتل يكون

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤١٢

ألفا، و ياء، و واوا، ثم الياء و الواو يكونان أصليين و زائدين للمد غير أنه لم تقع في القرآن واو زائدة للمد قبل همزة متوسطة. أما الأمثلة:

فجاءت الهمزة بعد الساكن الصحيح في القرآن مفتوحة نحو الْقُرْآنُ [البقرة:

١٨٥] و (الظَّمْثَانِ) [النور: ٣٩]. و الْمَشْتَمَةِ [البلد: ١٩]. و يَسْتَلُونَ [البقرة: ٢٧٣]. و تَجَرَّوْنَ [النحل: ٥٣]. و وَيَنَّاوْنَ [الأنعام: ٢٦].

و خِطًّا [الإسراء: ٣١] بكسر الخاء. و جزاء [البقرة: ٢٦٠]. و (كفأ) [الإخلاص: ٤]. و (هزا) [البقرة: ٦٧] على قراءة حمزة في هذين

الأخيرين.

و مكسورة في قوله - تعالى - الأَفِيدَةُ [الهمزة: ٧].

و مضمومة في قوله - تعالى - مَشْؤُلًا [الفرقان: ١٦]، و مَشْؤُلُونَ [الصفات: ٢٤]، و مَدَّؤُمًا [الأعراف: ١٨].

و جاءت بعد الياء الأصلية مفتوحة نحو:

كَهَيْئَتِهِ [آل عمران: ٤٩]، و اسْتَيْأَسَ [يوسف: ١١٠].

و أخواته:

و شَيْئًا [البقرة: ٤٨] و بَيِّسٍ فِي الْأَعْرَافِ [١٦٥]. و سَيِّئَتِ [الملك:

٢٧]. و بعد الواو الأصلية مفتوحة:

سَوَاءُ أَخِيهِ [المائدة: ٣١]. و سَوَاءَتَهُمَا [الأعراف: ٢٠]. و سَوَاءَتِكُمْ [الأعراف: ٢٦]. و السَّوَاءِ [التوبة: ٩٨].

و مكسورة في:

مَوْئِلًا [الكهف: ٥٨].

و مضمومة في (الموءودة) [التكوير: ٨]، و جاءت مفتوحة بعد الياء الزائدة في بَرِيئًا [النساء: ١١٢]، و هَنِيئًا مَرِيئًا [النساء: ٤]، و خَطِيئًا تَكُمُ

[الأعراف:

١٦١]. و خَطِيئَةُ [النساء: ١١٢].

و مضمومة في بَرِيئُونَ [يونس: ٤١].

و حكم التسهيل في هذا الفصل كحكمه في المتطرفة بعد الساكن، فتنقل الحركة إلى الساكن الصحيح، و إلى الياء و الواو الأصليين و

تسقط الهمزة من اللفظ.

و هذا هو مقصود الحافظ بقوله: «فإن كان ساكنا و كان أصليا إلا أنه يستثنى من

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤١٣

ذلك هُزُواً «١» حيث وقع، و كُفُواً «٢» [الإخلاص: ٤] فتبقى الزاي و الفاء على سكونهما، و تبدل الهمزة واوا و تحرك بحركة الهمزة».

و سبب ذلك: أن هاتين الكلمتين كتبنا بالواو؛ فكره حمزة مخالفة خط المصحف.

و ذكر الحافظ هاتين الكلمتين في فرش الحروف في سورة البقرة، و في سورة

(١) قال ابن عادل الحنبلي: و في (هزوا) ست قراءات، المشهور منها ثلاث:

(هزوا) بضميتين مع الهمز.

و (هزوا) بسكون الزاي مع الهمز وصلًا، و هي قراءة حمزة - رحمه الله - فإذا وقف أبدلها واوا، و ليس قياسه تخفيفها، و إنما قياسه إلقاء

حركتها على الساكن قبلها، و إنما اتبع رسم المصحف، فإنها رسمت فيه (واوا)؛ و لذلك لم يبدلها في (جزء) واوا وقفًا؛ لأنها لم ترسم

فيه واوا، و قراءته أصلها الضم كقراءة الجماعة، إلا أنه خفف كقولهم في عنق: عنق.

وقيل: بل هي أصل بنفسها ليست مخففة من ضم.

حكى مكي عن الأخفش عن عيسى بن عمر: (كل اسم ثلاثي أوله مضموم يجوز فيه لغتان: التخفيف و الثقل).

و (هزوا) بضميتين مع الواو وصلًا و وقفًا، و هي قراءة حفص عن عاصم، كأنه أبدل الهمزة واوا تخفيفًا، و هو قياس مطرد في كل همزة

مفتوحة مضموم ما قبلها نحو: جون في جؤن، و حكم «كفوا» في قوله: و لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ [الإخلاص: ٤] حكم (هزوا) في جميع

ما تقدم قراءة و توجيهها.

و (هزوا) بإلقاء حركة الهمزة على الزاي وحذفها، وهو أيضا قياس مطرد.

و (هزوا) بسكون العين مع الواو.

و (هزا) بتشديد الزاي من غير همزة، و يروى عن أبي جعفر ينظر للباب (٢/ ١٥٥-١٥٦).

(٢) وقال السمين الحلبي في قوله تعالى: كُفُوا؛ وقرأ الجمهور بضم الكاف والفاء، و سهل الهمزة، الأعرج و شيبه و نافع في رواية من طريق غير طرقة المقروء بها، و أسكن الفاء حمزة، و أبدل الهمزة واوا وقفا خاصة، و أبدلها حفص واوا مطلقا، و الباقر بالهمز مطلقا.

و قرأ سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس: (كفاء) بالكسر و المد، أي: لا مثل له، و أنشد للنابعة:

لا- تقذفني بركن لا- كفاء له و نافع في رواية: (كفا) بالكسر و فتح الفاء من غير همز، كأنه نقل حركة الهمزة إلى الفاء و حذفها، و الكفاء: النظير، هذا كفاء لك: أي نظيرك، و الاسم و الكفاءة، بالفتح.

ينظر الدر المصون (٦/ ٥٩٠).

و قال الثعلبي في تفسيره: قرئ: (هزوا) و (كفوا) مثقلات و مهموزات، و هي قراءة أبي عمرو و أهل (الشام) و (الحجاز)، و اختار الكسائي، و أبو عبيد، و أبو حاتم: (هزوا) و (كفوا) مثقلات بغير همز، قال: و كلها لغات صحيحة فصيحة.

ينظر للباب (٢/ ١٥٦).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤١٤

الإخلاص، و لو نبه عليهما هنا لكان حسنا، و كذلك ذكر في سورة العنكبوت في الوقف على النشأة [الآية: ٢٠] النقل، و حذف الهمزة على القياس و ذكر أيضا جواز إبدال الهمزة ألفا مع نقل الحركة اتباعا للرسم.

و قد حكى سيبويه (المراة) و (الكماة) بالنقل و بالبدل.

و قوله في هذا الفصل: «ما لم يكن ألفا» على حد قوله فيما تقدم: «إذا كان الساكن أصليا غير ألف»، و قد مر توجيه هناك.

قال الحافظ- رحمه الله:- «و إن كان زائدا أبدلت، و أدغمت إن كان ياء أو واوا».

يريد: تبدل من الهمزة حرفا من جنس ما قبلها، ثم تدغم ما قبلها في المبدل منها، و قد ذكرت أمثلة هذا الفصل.

و تقدم أنه ليس في القرآن همزة متوسطة بعد واو زائدة، و لكنه جرى كلامه على إطلاق حكم القياس فيها لو وجدت، و هذا مثل ما تقدم في أول الباب حيث قال:

«و إذا سهلا المضموم ما قبلها...» إلى آخر كلامه هناك مع أنه ليس في القرآن همزة ساكنة متطرفه بعد ضمه. و إنما أنه على هذا؛ لئلا يتحير الطالب فيطلب ما ليس بوجود، كما ذكرت في باب الإدغام الكبير.

قال الحافظ- رحمه الله:- «و إن كان الساكن ألفا...» الفصل.

اعلم أن الهمزة في هذا الموضع تكون مفتوحة، فتجعلها بين الهمزة و الألف كقوله- تعالى:- يَتَسَاءَلُونَ [النبأ: ١] و حَتَّى إِذَا جَاءَنَا

[الزخرف: ٣٨] و نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَ أَبْنَاءَ كُمْ [آل عمران: ٦١] و فَجَعَلْنَاهُمْ غُنَاءً [المؤمنون: ٤١] و فَتَكُونُونَ سُوءًا [النساء: ٨٩].

و تكون مكسورة فتجعلها بين الهمزة و الياء، نحو الْمَلَائِكَةِ و أُولَئِكَ و الْخَائِنِينَ [الأنفال: ٥٨] و وَرَبَائِكُمْ [النساء: ٢٣].

و تكون مضمومة، فتجعلها بين الهمزة و الواو نحو جَاءُ و وَبَأُ [البقرة: ٦١] و أَسَاؤًا [الروم: ١٠] و مَا يَشَاؤُنَ [النحل: ٣١] و هَاؤُمُ [الحافة: ١٩].

فإن قيل: تقدم أن همزة بين بين قريبة من الساكن؛ و لذلك منع الابتداء بها و لم تقع بعد شيء من الحروف الساكن في كل ما تقدم؛ لئلا يكون في ذلك شبه من

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤١٥

التقاء الساكنين؛ فكيف وقعت هنا بعد الألف؟

قيل: لا يمتنع وقوع الساكن بعد الألف إذا كان ذلك الساكن مثبتا بالحركة كالساكن المدغم «كالدابة» و «الطامة» فجاز وقوع هذه الهمزة الملمنة بعد الألف؛ لأنها وإن أشبهت الساكن بما دخلها من التسهيل فليست ساكنة بل متحركة بزنة المحققة كما نص عليه سيبويه حيث أنشد: [من البسيط]

أن رأت رجلا أعمى أضرب به.... «١»

و لا- يلزم التزام هذا في المتطرفة؛ لأن الوقف موضع إسكان، و الروم تحريك ضعيف غير ممكن، على أنه من حكم للروم بحكم الحركة الممكنة جعلها هناك بين بين أيضا كما تقدم.

فإن قيل: فهلا جعلت بين بين بعد الياء و الواو الزائدتين للمد، كما فعل ذلك بعد الألف إذ الكل حروف مد؟

فالجواب: أنهم جعلوا للهمزة مع الألف حالا لا تكون لها مع الياء و الواو؛ لأن الألف أقعد في باب المد و السكون.

ألا- ترى أنك لو أردت تحريكها لم تقدر عليه ما دامت ألفا إلا- أن تقلبها ياء أو واوا أو همزة بخلاف الياء و الواو فإنهما يقبلان التحريك، و إن كان يصح وقوع الساكن المدغم بعدهما، كقراءة من شدد النون من أ تُحَاوُّنِي [الأنعام: ١٨٠] و أ فَعَّيْرَ اللّٰهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ [الزمر: ٦٤] و أَرِنَا الَّذِينَ [فصلت: ٢٩] في قراءة ابن كثير، و الله عز جلاله أعلم.

قال الحافظ- رحمه الله:- «و إن شئت مكنت الألف قبلها، و إن شئت قصرتها».

وجه تمكين الألف: أنك أبقيت عليها من المد ما كانت تستحقه مع التحقيق، و لم تعند بما عرض من زوال نبرتها بالتسهيل.

و وجه القصر: أنك راعيت اللفظ، و لا همز فيه فاعتدت بالعارض، و الله جلت قدرته أعلم.

قال الحافظ- رحمه الله:- «و إذا كان ما قبل الهمزة متحركا».

(١) تقدم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤١٦

اعلم أن الهمزة إذا تحركت و تحرك ما قبلها، فإنها تكون مفتوحة، و مكسورة، و مضمومة، و ما قبلها يكون كذلك؛ فيتفقان مرة و يختلفان أخرى؛ فيحصل من ذلك تسع صور:

الصورة الأولى: أن تكون الهمزة مفتوحة بعد فتح، نحو سَأَلَ و ذَرَأَكُمْ [المؤمنون: ٧٩] و مُتَّكَأً [يوسف: ٣١].

الصورة الثانية: أن تكون الهمزة مفتوحة بعد كسرة نحو إِنَّ شَانِئَكَ [الكوثر: ٣] و مُلِئْتُ [الجن: ٨] و فِئَةً [الأنفال: ٤٥] و مَائَتَيْنِ [الأنفال: ٦٦].

الثالثة: أن تكون مفتوحة بعد ضمة، نحو الْفُؤَادَ [الإسراء: ٣٦] و مُؤَجَّلًا [آل عمران: ١٤٥] و يُؤَيَّدُ [آل عمران: ١٣].

الرابعة: مكسورة بعد كسرة، نحو الْخَاطِئِينَ [يوسف: ٢٩] و وَالصَّابِئِينَ [البقرة: ٦٢] و الْمُسْتَهْزِئِينَ [الحجر: ٩٥] و كَذَلِكَ و مِنْ خِزْيِ يُؤْمِنُ [هود: ٦٦].

و مِنْ عَذَابِ يُؤْمِنُ [المعارج: ١١] على قراءة حمزة، و من وافقه.

[الخامسة: مكسورة بعد فتحه، نحو بَيْسٍ و حَيْثُ و كَذَلِكَ (جبرئيل) [البقرة: ٩٧] على قراءة حمزة، و من وافقه] «١».

السادسة: مكسورة بعد ضمة، نحو سُبُلَتْ [التكوير: ٨].

السابعة: مضمومة بعد ضمة، نحو بَرُؤُسِكُمْ [المائدة: ٦].

الثامنة: مضمومة بعد فتحه، نحو رَوْفٌ [البقرة: ٢٠٧] و يُؤَسَّأً [الإسراء: ٨٣] و لَا يُؤَدُّهُ [آل عمران: ٧٥].

التاسعة: مضمومة بعد كسرة نحو يَسْتَهْزِئُونَ [الأنعام: ٥] و سَنُفِرُّكَ [الأعلى: ٦] و كَذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ [الإسراء: ٣٨] على قراءة حمزة و من وافقه.

واعلم أن الهمزة في هذه الصور التسع تنقسم إلى ثلاثة أقسام:
قسم لا خلاف بين سيوييه، و أبي الحسن الأخفش - رحمهما الله - أنه يسهل بالبدل.
وقسم لا خلاف بينهما أنه يسهل بين بين.

(١) سقط في ب.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤١٧

وقسم اختلفا فيه: فسيوييه يجعله بين بين على حركته، و أبو الحسن يبدله حرفا من جنس حركة ما قبله.
و الأصل في جميع التسهيل للهمزة المتحركة أن تجعل بين الهمزة و الحرف الذي منه حركتها، و إنما يعدل عنه إلى البدل؛ لعارض.
فالقسم الأول: الهمزة المفتوحة بعد الكسرة أو الضمة، تبدل حرفا من جنس حركة ما قبلها، فيبدلها في شائتك، و نحوه ياء، و في
الفؤاد و نحوه واوا، و سببه أنك لو جعلتها بين الهمزة و الألف لكانت تشبه الألف؛ فلا تقع بعد كسرة و لا بعد ضمة، كما لا تقع
الألف الخالصة بعدهما، فلما تعذر تسهيلها على حركتها أبدلت حرفا من جنس حركة ما قبلها؛ إذ هي أقرب إليها من حركة ما بعدها،
كما أن حركتها في نفسها أقرب إليها من حركة ما قبلها، و يدل على أن حركة ما قبل الحرف أحق به من حركة ما بعده تعذر النطق
بالساكن ابتداء، و إن كان بعده حركة، و صحة النطق به إذا كان قبله حركة، فإذا تحرك صح النطق به و لم يفتقر إلى أن تكون قبله
حركة.

و القسم الثاني: المتفق على تسهيله بين بين: كل همزة تتفق حركتها مع حركة ما قبلها، أو تكون مكسورة أو مضمومة بعد فتحة، لا
خلاف أنها تجعل بين الهمزة و بين الحرف الذي منه حركتها.
و هذا القسم يشتمل على أن الهمزة المفتوحة بعد الفتحة تسهل بين الهمزة و الألف.
و زاد الشيخ، و الإمام جواز إبدالها ألفا، و رجحا الوجه الأول.
و القسم الثالث: المختلف فيه: هو الهمزة المكسورة بعد الضمة، و المضمومة بعد الكسرة:
فسيوييه يسهلها بين الهمزة و الحرف الذي منه حركتها.

و أبو الحسن يبدلها حرفا من جنس حركة ما قبلها، و حجته أنه لما لزم إبدالها، إذا كانت مفتوحة بعد الكسرة و الضمة و لم يجز جعلها
بين الهمزة و الألف؛ لكون الألف لا تثبت بعد الكسرة و لا بعد الضمة، فلتكن كذلك فيما انضم بعد الكسرة، أو انكسر بعد الضمة؛
لأن المكسورة بعد الضمة لو سهلت بين الهمزة و الياء على حركتها لكان فيها شبه بالياء الساكنة و الياء الساكنة لا تثبت بعد الضمة، بل
تنقلب واوا فلتكن هذه

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤١٨

[الهمزة] «١» كذلك، و كذلك المضمومة بعد الكسرة لو سهلت بين الهمزة و الواو لدخلها شبه من الواو؛ فينبغي أن تقلب ياء، كما أن
الواو الساكنة تنقلب بعد الكسرة ياء.

و هذا الذي قال أبو الحسن قياس ظاهر، غير أن سيوييه قال: «إن جعلها بين بين هو قول العرب، و الخليل».

يريد: أنه كلام الفصحاء المعتمد، فإذا ثبت السماع «٢» فلا عبرة بالقياس المخالف له؛ إذ القياس إنما يستعمل فيما لم يرد فيه سماع؛
ليتوصل إلى وجه كلام العرب لو تكلمت كيف كان ينبغي أن يكون كلامها، و غايته أن يثمر غلبة الظن، فإذا ورد السماع؛ فقد حصل
العلم بكلام العرب فلا حاجة إذ ذاك إلى القياس، و مع هذا فما قاله أبو الحسن لا ينكر أن يتكلم به بعض العرب قليلا و لا يطرد.
على أن ما حكاه سيوييه من كلام العرب له أيضا وجه و قياس معتبر يفرق به بين الألف و بين الياء و الواو، بيانه: أن الألف لا يمكن
وقوعها بعد كسرة، و لا ضمة البتة.

و أما الياء الساكنة فلا- يمتنع أن ينطق بها بعد الضمة و إن كان ذلك بكلفة و ثقل، و كذلك الواو الساكنة يمكن النطق بها بعد الكسرة على ثقل و تكلف أيضا فتقول:

«بيع» بضم الباء و سكون الياء، و «قول» بكسر القاف، و سكون الواو، لكن العرب رفضت التكلم بهذه الثقلة «٣»، و لم تجر الهمزة الملية بين الياء و الهمزة مجرى الياء الخالصة في ذلك، و لا جرت الهمزة الملية بين الهمزة و الواو مجرى الواو الخالصة، و الله عز جلاله أعلم.

و ذكر الحافظ- رحمه الله- في أمثلة الهمزة المفتوحة بعد الكسرة (لثلا).

و كان ينبغي ألا يفعل؛ لأن الهمزة في (لثلا) إنما توسطت بدخول الزائد عليها فحقها أن تذكر في الفصل بعد هذا.

و قوله ثم بعد هذا «تجعلها بين بين في جميع أحوالها، و حركاتها، و حركات ما قبلها».

هذا الإطلاق جار على قول سيويه؛ لأنه يستوعب المكسورة بعد الضمة،

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: للسمع.

(٣) في أ: المثقلة.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤١٩

و المضمومة بعد الكسرة، و ذكر في الأمثلة (بينوم) [طه: ٩٤] و هو في الأصل ثلاث كلمات:

إحداها: حرف النداء.

و الثانية: «ابن».

و الثالثة: «أم».

لكنه جعل «ابن» مع «أم» كلمة واحدة، فصارت الهمزة فيه بمنزلة المتوسطة في أصل البنية و يلزم على قوله ألا يختلف في تسهيلها في الوقف، و كذا حكم (حينيد) و (يوميد)، و كذا يلزم في (الذي ايتمن) [البقرة: ٢٨٣] و أخواته؛ لأنه إنما يذكر في هذا الفصل ما لا يختلف في تسهيله في الوقف.

و قوله: «ما لم تكن صورتها ياء ...» إلى آخره.

حكم الوقف على (أبيكم) و بابه مما كتب بالياء في كونه يوقف عليه بالياء كحكم هُزُواً و كُفُواً في الوقف عليه بالواو اتباعاً للخط.

و قوله: «و هو قول الأخفش».

يريد في جميع الهمزات إذا انضمت بعد كسرة، فحصل من هذا أنه يوافق أبا الحسن الأخفش تارة، و يوافق سيويه أخرى، و ذلك بحسب الخط فيقف على سَيُنْفِرُكَ بالياء؛ لأنه كتب بالياء، و يقف على يَسْتَهْرُؤَنَّ بالهمزة المسهلة بين الهمزة و الواو؛ لأنه كتب بالواو، و قد حصل فيما ذكر الحافظ من أمثلة الهمزة الصور الثلاث.

قال الحافظ- رحمه الله-: «و إن انفتحت».

يعنى: بعد الفتحة؛ لأنه قد تقدم حكمها إذا انفتحت بعد الكسرة أو الضمة؛ فحصل من هذا الموضوع و مما تقدم الصور الثلاث التي فيها الهمزة مفتوحة.

و ذكر في أمثلتها وَيَكَاَنَّ [القصص: ٨٢] و وَيَكَاَنَّهُ [القصص: ٨٢].

و هذه الكلمة مركبة من «أن» و ما قبلها.

و فيه خلاف: قيل: إن «ويك» أصله «ويلك» كما قال عنترة: [من الكامل]

و لقد شفى نفسى و أبرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر أقدم «١»

(١) البيت لعنترة في ديوانه ص ٢١٩، و الجنى الداني ص (٣٥٣)، و خزائن الأدب (٦/٤٠٦، ٤٠٨، ٤٢١)، و شرح الأشموني (٢/٤٨٦)، و شرح شواهد المغنى ص (٤٨١، ٧٨٧)، و شرح المفصل (٤/٧٧)، و الصاحبى فى فقه اللغة ص (١٧٧)، و لسان العرب (و يا)، - شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٤٢٠

يريد: ويلك، و على هذا تكون «أن» محمولة على فعل مضمر كأنه قال:

اعلم أن الله ييسط الرزق و اعلم أنه لا يفلح الكافرون.

و قيل: إن «وى» حرف تنبيه، و فيه معنى التعجب، كما تقول: وى لم فعلت كذا؟! و الكاف حرف خطاب؛ فتكون «أن» [محمولة] على فعل مضمر كما تقدم.

و يبعد عندى جعل الكاف للتشبيه؛ لفساد المعنى إلا على قول من زعم أنها قد تخرج عن التشبيه إلى التحقيق، و استدل بقول الشاعر: [من الوافر]

فأصبح بطن مكة مقشعرا كأن الأرض ليس بها هشام «١» و هو يريد: لأن الأرض ليس بها هشام.

و لا حجة فى هذا البيت على إخراج «كأن» عن معنى التشبيه؛ لما هو مذكور فى كتب النحو «٢».

و المحتسب (١/١٦)، (٢/٥٦)، و المقاصد النحوية (٤/٣١٨)، و بلا نسبة فى مغنى اللبيب ص (٣٦٩).

و الشاهد فيه: مجيء (وى) اسم فعل مضارع، بمعنى: أعجب، و قد لحقتها كاف الخطاب. و قال الكسائى: إن (ويك) محذوفة من (ويلك)، فالكاف، على قوله، ضمير مجرور.

و يروى: (قول)، بدلا من (قيل).

(١) البيت للحارث بن خالد فى ديوانه ص (٩٣)، و الاشتقاق ص (١٠١، ١٤٧)، و بلا نسبة فى الجنى الداني ص (٥٧١)، و جواهر الأدب ص (٩٣)، و الدرر (٢/١٦٣)، و شرح التصريح (١/٢١٢)، و شرح شواهد المغنى (٢/٥١٥)، و لسان العرب (قثم)؛ و مغنى اللبيب (١/١٩٢)، و همع الهوامع (١/١٣٣).

و الشاهد فيه: أن (كأن) أفادت التحقيق عند الكوفيين. و قال ابن مالك: الكاف، هنا للتعليل. و قيل: البيت محمول على التشبيه؛ فإن الأرض ليس بها هشام حقيقة، بل هو فيها مدفون.

(٢) جاء فى اللباب فى علوم الكتاب:

قوله: وَيَكَّأَنَّ اللَّهَ ... وَيَكَّأَنَّهُ ...، فيه مذاهب منها:

أن (وى) كلمة برأسها، و هى اسم فعل معناها: أعجب، أى: أنا، و الكاف للتعليل، و (أن) و ما فى حيزها مجرورة بها، أى: أعجب لأنه لا يفلح الكافرون، و سمع كما أنه لا يعلم غفر الله له، و قياس هذا القول أن يوقف على (وى) وحدها، و قد فعل ذلك الكسائى، إلا أنه ينقل عنه أنه يعتقد فى الكلمة أن أصلها (ويلك)، و هذا ينافى وقفه، و أنشد سيويه:

وى كأن من يكن له نشب يجب و من يفتقر يعيش عيش ضرّ الثانى: قال بعضهم (كأن) هنا للتشبيه إلا أنه ذهب منها معناه، و صارت للخبر و التيقن، -

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٤٢١

فحصل من هذا أن الهمزة فى وَيَكَّأَنَّ مبتدأة فى الأصل، و إنما صارت متوسطة بالتركيب كالهمزة فى (يبنؤم) مما حكم له بحكم المتوسط الأصلي، و يؤكد أنها عند حمزة كذلك كونه لا يقف على الياء و لا على الكاف، كما يأتى فى باب الوقف على مرسوم

الخط بحول الله تعالى.

قال الحافظ - رحمه الله -: «وإن انكسرت...» إلى آخره.

ذكر في الأمثلة سُئِلَ و هو في البقرة في قوله - تعالى -: كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ [الآية: ١٠٨].

- و أنشد:

كأننى حين أمسى لا يكلمنى متيم يشتهى ما ليس موجودا و هذه أيضا يناسبها الوقف على (وى).

الثالث: أن (ويك) كلمة برأسها و الكاف حرف خطاب، و (أن) معمولة لمحذوف، أى:

اعلم أنه لا يفلح، قاله الأخفش، و عليه قوله:

ألا ويك المسرة لا تدوم و لا يبقى على البؤس النعيم و قول عنتره:

و لقد شفى نفسى و أبرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر أقدم و حقه أن نقف على (ويك) و قد فعله أبو عمرو بن العلاء.

الرابع: أن أصلها (ويلك) فحذف، و إليه ذهب الكسائي و يونس و أبو حاتم، و حقهم أن يقفوا على الكاف كما فعل أبو عمرو، و من

قال بهذا استشهد بالبيتين المتقدمين؛ فإنه يحتمل أن يكون الأصل فيهما (ويلك) فحذف، و لم يرسم فى القرآن إلا (ويكأن) (ويكأنه)

متصلة فى الموضعين. فعامة القراء اتبعوا الرسم، و الكسائي وقف على (وى) و أبو عمرو على (ويك).

الخامس: أن (ويكأن) كلها كلمة مستقلة بسيطة، و معناها: (ألم تر)، و ربما نقل ذلك عن ابن عباس، و نقل الكسائي و الفراء أنها

بمعنى: أما ترى إلى صنع الله، قال الفراء: هى كلمة تقرير، و ذكر أنه أخبره من سمع أعرابية تقول لزوجها: أين ابنك؟ قال: وى كأنه

وراء البيت؟! يعنى: أما ترينه وراء البيت، و حكى ابن قتيبة أنها بمعنى: رحمه لك فى لغة حمير.

ينظر: اللباب (٢٩٧/١٥ - ٢٩٩).

و جاء فى الكتاب لسيبويه: و سألت الخليل - رحمه الله تعالى - عن قوله: (ويكأنه لا يفلح) و [عن] قوله تعالى جده: (ويكأن الله) فزعم

أنها «وى» مفصولة من «كأن»، و المعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو نبهوا فقبل لهم: أما يشبه أن يكون هذا

عندكم هكذا. و الله تعالى أعلم.

و أما المفسرون فقالوا: ألم تر أن الله.

و قال القرشى، و هو زيد بن عمرو بن نفيل:

سالتانى الطلاق أن رأتانى قل ما لى، قد جئتمانى بنكر

وى كأن من يكن له نشب يحب و من يفتقر يعيش عيش ضر ينظر الكتاب (١٥٤/٢ - ١٥٥).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٤٢٢

و فى التكوير: سُئِلَتْ [الآية: ٨].

و حصل فى هذه الأمثلة الهمزة المكسورة بعد الفتحة و بعد الضمة، و لم يذكر [التى] «١» بعد الكسرة، إلا أن يحمل قوله: يَوْمَئِذٍ عَلَى

الحرف الذى فى سورة هود عليه السلام [٦٦]، و المعارج [١١]؛ لأنه يقرؤهما بكسر الميم كما تقدم، و الله جل و علا أعلم.

و قد تقدم أن يَوْمَئِذٍ و حِينَئِذٍ من قبيل المركب من كلمتين.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «و اعلم أن جميع ما يسهله حمزة من الهمزات، فإنما يراعى فيه خط المصحف دون القياس كما قدمناه».

يريد ما تقدم حين ذكر أُتْبِكُمْ و أخواته.

قال: «و قد اختلف أصحابنا في تسهيل ما يتوسط من الهمزات بدخول الزوائد عليهن».

و قد تقدم في باب نقل الحركة ذكر السبب الذي لأجله وصل حرف المعنى بما بعده في الخط إذا كان على حرف واحد من حروف التهجي؛ فأغنى عن إعادته هنا.

و ذكر الحافظ في هذا الفصل اختلافا في التسهيل و التحقيق في الوقف:

فوجه التحقيق: رعى الأصل، و رفض الاعتداد بالعارض.

و وجه التسهيل: رعى الخط، و تحكيم الاعتداد بالعارض.

و قال في آخر الفصل: «و المذهبان جيدان و بهما ورد نص الرواة».

و اعلم أن حاصل قول الإمام و الحافظ في هذا الفصل واحد، و هو أن الكلمة التي في أولها همزة إذا دخل عليها حرف من حروف المعاني مما هو على حرف واحد من حروف التهجي، فإنه يجوز في الوقف عليها تحقيق الهمزة و تسهيلها، و كذلك إن اتصل بها ياء النداء و هاء التنبيه مما هو على حرفين من حروف التهجي، إلا أن الإمام رجح في هذا الذي هو على حرفين التحقيق؛ لأنه منفصل مما بعده.

و مذهب الشيخ التحقيق في الجميع، و الله أعلم و أحكم.

(١) سقط في أ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٢٣

و اعلم أن هذا القول مستغرب من الحافظ، كيف يطلق القول بتجويد المذهبين، و قد قال في أول الفصل: «إن حمزة يراعى في التسهيل خط المصحف»، أليس أكثر أمثلة هذا الفصل لا يمكن موافقتها لخط المصحف إلا إذا حققت الهمزة، و أنها إن سهلت خالفت الخط؟! بيان ذلك: أن قوله - تعالى -: **فَبِأَيِّ وَاٰهْلِكُمْ** [يوسف: ٩٣] الهمزة فيهما مفتوحة بعد كسرة و قد كتبت بالألف.

فإن سهلت بالبدل على حركة ما قبلها، خالفت الخط و لا يمكن جعلها بين الهمزة و الألف؛ لوقوعها بعد الكسرة.

و قوله - تعالى -: **لَأَقْطَعَنَّ** [الأعراف: ١٢٤] و **يَا أُخْتِ** [مريم: ٢٨] همزتهما مضمومة بعد فتحه فقياسها أن تسهل بين الهمزة و الواو، و لكن إن فعلت ذلك خالفت الخط؛ لأنها كتبت بالألف.

و كذلك قوله - تعالى -: **لِيَأْمُرَ** [الحجر: ٧٩] و **لِيُؤْمِرَ** الهمزة مكسورة بعد كسرة فقياسها في التسهيل أن تكون بين الهمزة و الياء، لكن إن فعلت ذلك خالفت الخط؛ لأنها مكتوبة بالألف.

فأما حيث يكون الخط موافقا لمقتضى القياس فهناك يحسن أن يقول:

و المذهبان جيدان، نحو: (لثما) فإنه كتب بالياء، و كذلك (بأييد)، فإنه كتب بياءين بعد الألف، فالألف صورة الهمزة لمن حقق، و الياء صورتها لمن سهل، و كذا (بأييكم المفتون) [القلم: ٦] و على هذا يجري مما ذكر في المتوسطة قبل هذا بتسهيل (يوميد)، و (حينيد) و (بيئوم)، و الله جل ثناؤه و تقدست أسماؤه أعلم و أحكم.

باب الإظهار و الإدغام للحروف السواكن

إشارة

قد تقدم في أول الكتاب أن الإدغام صغير، و كبير، و تقدم أن الإدغام الكبير مخصوص بما هو متحرك في قراءة من قرأه بالإظهار، و أن الإدغام الصغير - و هو الخاص بهذا الباب - مخصوص بما يكون الحرف الأول منه ساكنا في قراءة من أدغمه أو أظهره؛ و لهذا عبر

الحافظ - رحمه الله - بقوله: «للحروف السواكن».

و اعلم أن الحروف التي يتكلم فيها في هذا الباب تنقسم قسمين:

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٢٤

أحدهما: أن يكون الحرف ساكنا في أصل وضعه.

و الثاني: أن يكون له أصل في التحريك، لكنه أستعمل الكلام الذي هو فيه ساكنا لسبب، و أسمى سكون القسم الأول: سكونا أصليا، و الثاني: سكونا عارضا.

فإذا تقرر هذا الاصطلاح - فاعلم أن ما سكونه أصلي ينحصر في خمسة أحرف:

و هي ذال إذ، و دال قد، و تاء التانيث المتصلة بالفعل، و اللام من «هل» و «بل»، و النون الساكنة و التنوين، و يلحق بهذا القسم - من

حيث إنه ساكن في الأصل - دال الصاد من كهيعص [مريم: ١] و نون السين من طسم في السورتين [الشعراء:

١]، و [القصص: ١] و من يس [الآية: ١] و ن و الْقَلَمِ [الآية: ١].

و قد ذكر الحافظ الخلاف فيها في مواضعها من فواتح السور فأغنى عن ذكره هنا، فأتكلم الآن على الحروف الخمسة بحول الله تعالى و قوته.

ذكر ذال «إذ»

«١» اعلم أن الحروف الثمانية و العشرين المجموعة في رسم «أبجد» على ضربين:

(١) إذ: لفظ مشترك، يكون اسما، و حرفا، و جملة أقسامه ستة:

الأول: أن يكون ظرفا لما مضى من الزمان، نحو: قمت إذ قام زيد، و لا خلاف في اسمية هذا القسم، و الدليل على اسمية (إذ) هذه من أوجه:

أحدها: الإخبار بها، مع مباشرة الفعل، نحو: مجيئك إذ جاء زيد.

و ثانيها: إبدالها من الاسم، نحو: رأيتهك أمس إذ جئت.

و ثالثها: تنوينها، في غير ترنم، نحو: يومئذ.

و رابعها: الإضافة إليها، بلا تأويل، نحو: بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا [آل عمران: ٨].

و هي مبنية؛ لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل، أو لما عوّض منها، و هو التنوين في:

يومئذ، و حينئذ، و نحوهما. و إنما كسرت الذال، في ذلك؛ لالتقاء الساكنين.

و ذهب الأخفش إلى أنها كسرة إعراب.

قال: لأن (إذ) إنما بنيت؛ لإضافتها إلى الجملة، فلما حذفت الجملة عاد إليها الإعراب؛ فجرت بالإضافة.

ورد بأوجه:

أحدها: أن سبب بنائها ليس هو الإضافة إلى الجملة، و إنما هو افتقارها إلى الجملة، و الافتقار عند حذف الجملة أبلغ؛ فالبناء حينئذ أولى.

و ثانيها: أن بعض العرب يفتح الذال تخفيفا، فيقول: حينئذا.

و ثالثها: أن الكسر يوجد، دون إضافة، كقول الشاعر:

نهيتك عن طلابك أم عروبعافية، و أنت، إذ، صحيح قال المرادى: أجب الأخفش عن هذا بأنه أراد: حينئذ، فحذف (حينا) و أبقى

الجر، -

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٢٥

- وفيه بعد.

واعلم أن (إذ) تضاف إلى الجملتين: الاسميه، و الفعلية، ولا تضاف إلى جملة شرطيه، إلا في ضرورة، و يقبح أن يليها اسم، بعده فعل ماض، نحو: كان ذلك إذ زيد قام؛ لما فيه من الفصل بين المتناسبين؛ ولذلك حسن: إذ زيد يقوم. تنبيه: (إذ) المذكورة لازمه للظرفيه، إلا أن يضاف إليها زمان، نحو: يومئذ، و حينئذ، و لا تصرف، بغير ذلك؛ فلا تكون فاعله، و لا مبتدأ.

و أجاز الأُخفش و الزجاج، و تبعهما كثير من المعربين، أن تقع مفعولا به، و ذكروا ذلك في آيات كثيرة، كقوله تعالى: وَ أَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ [الأنفال: ٢٦]، ف (إذ) في هذه الآية و نحوها مفعول به.

و من لم ير ذلك جعل المفعول محذوفا، و (إذ) ظرف عامله ذلك المحذوف. و التقدير:

و اذكروا نعمه الله عليكم إذ، أو: و اذكروا حالكم إذ، و نحو ذلك.

الثاني: أن تكون ظرفا لما يستقبل من الزمان، بمعنى (إذا)، ذهب إلى ذلك قوم من المتأخرين، منهم ابن مالك، و استدلوا بقول الله تعالى: فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ [الرعد: ٥] و بآيات أخر.

و ذهب أكثر المحققين إلى أن (إذ) لا- تقع موقع (إذا) و لا- (إذا) موقع (إذ)، و هو الذي صححه المغاربة، و أجابوا عن هذه الآية و نحوها، بأن الأمور المستقبلة لما كانت في إخبار الله تعالى، متيقنه مقطوعا بها- عبر عنها بلفظ الماضي، و بهذا أجاب الزمخشري، و ابن عطية، و غيرهما.

الثالث: أن تكون للتعليل، نحو قوله تعالى: وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ [الزخرف:

٣٩]، وَ إِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ [الأحقاف: ١١]، و منه قول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش، و إذ ما مثلهم بشر و اختلف في (إذ) هذه:

فذهب بعض المتأخرين إلى أنها تجردت عن الظرفيه، و تمحضت للتعليل، و نسب إلى سيويه، و صرح ابن مالك، في بعض نسخ (التسهيل)، بحرفيتها.

و ذهب قوم، منهم الشلوبين، إلى أنها لا تخرج عن الظرفيه، قال بعضهم: و هو الصحيح.

الرابع: أن تكون للمفاجأة، و لا تكون للمفاجأة إلا بعد (بينا) و (بينما).

قال سيويه: بينا أنا كذا إذ جاء زيد، فهذا لما توافقه و تهجم عليه.

و اختلف في (إذ) هذه:

فقيل: هي باقية على ظرفيتها الزمانية.

و قيل: هي ظرف مكان، كما قال بعضهم ذلك في (إذا) المفاجئة.

و قال ابن مالك: المختار عندي الحكم بحرفيتها.

و ذهب بعضهم إلى أنها زائدة.

قال المرادي: فإن قلت: إذا جعلت ظرفا فما العامل فيها؟ قلت: قال ابن جنى:

الناصب لها هو الفعل الذي بعدها، و ليست مضافة إليه، و الناصب ل (بينا) و (بينما)-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٢٦

أحدهما: لم يقع في القرآن بعد ذال إذ، وذلك ستة أحرف: الطاء، والميم، والثاء، والشين المثلثان، والضاد، والخاء المعجمتان، و يجمعها قولك: طمّث شضح.

والضرب الثاني: وقع بعدها وهو باقى الحروف، وهو على نوعين:

أحدهما: أن يكون ساكنا، فيلزم كسر الذال هربا من التقاء الساكنين، والذى ورد من ذلك فى القرآن وَإِذِ اسْتَسْقَى [البقرة: ٦٠] وَ إِذِ ابْتُلِيَ [البقرة: ١٢٤]

– فعل يقدر مما بعد (إذ).

وقال الشلوين: العامل فى (بيننا) ما يفهم من سياق الكلام، و (إذ) بدل من (بيننا)، أى:

حين أنا كذلك، إذ جاء زيد، وافقت مجيء زيد.

والفصيح: ألا يؤتى ب (إذ) بعد (بيننا) و (بينما)، و الإتيان بها بعدها عربى، خلافا لمن أنكره.

الخامس: أن تكون شرطية، فيجزم بها، و لا تكون كذلك إلا مقرونة ب (ما)؛ لأنها إذا تجردت لزمها الإضافة إلى ما يليها. و الإضافة من خصائص الأسماء؛ فكانت منافية للجزم، فلما قصد جعلها جازمة ركبت مع (ما)؛ لتكفها عن الإضافة، و تهيئها لما لم يكن لها من معنى و عمل، و لكونها تركبت مع (ما) عدها بعضهم فى الحروف الرباعية، و اختلف النحويون فيها: فذهب سيويه إلى أنها حرف شرط ك (إن) الشرطية.

و ذهب المبرد، و ابن السراج، و أبو على، و من وافقهم، إلى أنها باقية على اسميتها، و أن مدلولها من الزمان صار مستقبلا، بعد أن كان ماضيا.

قال ابن مالك: و الصحيح: ما ذهب إليه سيويه؛ لأنها قبل التركيب حكم باسميتها؛ لدالاتها على وقت ماض، دون شىء آخر يدعى أنها دالة عليه، و لمساواتها الأسماء، فى قبول بعض علامات الاسمىة: كالتنوين، و الإضافة إليها، و الوقوع موقع مفعول فيه، و مفعول به. و أما بعد التركيب فمدلولها المجتمع عليه: المجازاة، و هو من معانى الحروف، و من ادعى أن لها مدلولاً آخر زائدا على ذلك، فلا حجة له، و هى مع ذلك غير قابلة لشىء من العلامات التى كانت قابلة لها قبل التركيب؛ فوجب انتفاء اسميتها، و ثبوت حرفيتها.

تنبيه: خص بعضهم الجزم ب (إذ ما) بالشعر، و جعلها ك (إذا). و الصحيح: أن الجزم بها جائز فى الاختيار.

السادس: أن تكون زائدة؛ ذهب إلى ذلك أبو عبيدة، و ابن قتيبة، و جعلنا من ذلك قوله تعالى: وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ [البقرة: ٣٠]، و مواضع آخر فى القرآن. و مذهبهما فى ذلك ضعيف، و كانا يضعفان فى علم النحو.

و زاد بعضهم ل (إذ) قسما سابعا، و هو أن تكون بمعنى (قد). و جعل (إذ) فى قوله تعالى: وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ بِمَعْنَى (قد) و ليس هذا القول بشىء. و الله أعلم.

ينظر الجنى الدانى (١٨٥-١٩٢).

شرح كتاب التيسير للدانى فى القراءات، ص: ٤٢٧

و وَ لَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ [سبأ: ٣١] و إِذِ التَّقِيَّتُمْ، و وَ إِذِ اعْتَرَّتْهُمُ [الكهف: ١٦] و إِذِ اسْتَبَدَّتْ [مريم: ١٦] و إِذِ الْمُجْرِمُونَ [السجدة: ١٢] و إِذِ الْأَغْلَالُ [غافر: ٧١].

و النوع الثانى: و هو المقصود: أن يكون الحرف الواقع بعد إذ متحركا.

و ينقسم ثلاثة أقسام:

قسم اتفق القراء على إدغام إذ فيه.

و قسم اتفقوا على إظهاره عنده.

و قسم فيه خلاف.

القسم الأول: حرفان:

الذال في قوله تعالى: وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ [الأنبياء: ٨٧] و ليس في القرآن غيره.

و الظاء في قوله تعالى:

وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ [الزخرف: ٣٩]، و في قوله تعالى: وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ [النساء: ٦٤] و ليس في القرآن غيرهما.

القسم الثاني: أربعة عشر حرفاً يجمعها قولك: ربك أحق غنى له عفو: فالراء:

إِذْ رَمَيْتَ [الأنفال: ١٧]، إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا [طه: ٩٢]، و الباء: وَ إِذْ بَوَّأْنَا [الحج: ٢٦]، و إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ [آل عمران: ١٦٤]، و الكاف: وَ إِذْ كَفَّفْتُ [المائدة: ١١٠]، و إِذْ كُنْتُمْ [آل عمران: ١٠٣]، و الهمزة: إِذْ أَوْحَيْنَا [طه: ٣٨]، و إِذْ أَيْدُتُكَ [المائدة: ١١٠]، و الحاء: إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمُوْتُ [البقرة: ١٣٣]، و القاف: وَ إِذْ قُلْنَا [البقرة: ٣٤]، و إِذْ قَرَّبْنَا [المائدة: ٢٧]، و الغين: وَ إِذْ غَدَوْتُ [آل عمران: ١٢١]، و النون: إِذْ نَفَسْتُ [الأنبياء: ٧٨]، و إِذْ نَادَيْنَا وَ لَكِنْ [القصص: ٤٦]، و وَ إِذْ نَتَقْنَا [الأعراف: ١٧١]، و الياء: إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ [البقرة: ١٦٥]، و إِذْ يَقُولُ [التوبة: ٤٠]، و إِذْ يَعِيدُونَ فِي السَّبْتِ [الأعراف: ١٦٣]، و اللام: إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيداً [النساء: ٧٢]، فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهُدَاءِ [النور: ١٣]، و وَ إِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ [الأحقاف: ١١]، و فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ [المجادلة: ١٣]، و الهاء: إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ [آل عمران: ١٢٢]، و وَ إِذْ هُمْ نَجْوَى [الإسراء: ٤٧]، و العين: إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ [ص: ٤٢٨]

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٢٨

[٣١]، و الفاء: إِذْ فَرَعُوا [سبا: ٥١]، و وَ إِذْ فَرَقْنَا [البقرة: ٥٠]، و الواو: وَ إِذْ وَاوَدْنَا [البقرة: ٥١].

القسم الثالث: المختلف فيه ستة أحرف، و هي التي ذكر الحافظ، و يجمعها قولك: «سجرت تصد».

فالسین: إِذْ سَمِعْتُمُوهُ [النور: ١٢]، و الجيم: إِذْ جَعَلَ [المائدة: ٢٠]، إِذْ جَاءَ [الصفات: ٨٤]، و [الزراي] وَ إِذْ زَيْنَ لَهُمْ [الأنفال: ٤٨]، و التاء: إِذْ تَبَرَّأَ [البقرة: ١٦٦]، و وَ إِذْ تَأَذَّنَ [الأعراف: ١٦٧]، و إِذْ تَأْتِيهِمْ [الأعراف: ١٦٣]، و إِذْ تُفِيضُونَ [يونس: ٦١]، و الصاد: وَ إِذْ صَرَفْنَا [الأحقاف: ٢٩]، و الدال: إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ [ص: ٢٢].

فمن القراء من أظهر الذال عند جميعها، و هم الحرميان، و عاصم.

و منهم من أدغم في الجميع، و هما أبو عمرو و هشام.

و منهم من فصل، و هم الباقون:

فأدغم ابن ذكوان في الدال خاصة، و أظهر عند البواقى.

و أظهر الكسائي عند الجيم خاصة، و أدغم في البواقى.

و أما حمزة فأدغم في الدال و التاء، و أظهر عند الجيم، و اختلف راوياه عند البواقى، و هي حروف الصفير: فأظهر خلف، و أدغم خلاد.

و قد بين الحافظ هذا القسم المختلف فيه، و كان ينبغي له أن ينبه على القسمين الأولين فيقول: و اتفقوا على الإدغام في الذال و الظاء، و على الإظهار عند البواقى؛ إذ قد يتحير الناظر في كتابه حيث لم ينبه على ما ذكرته، و الله عز و علا أعلم.

ذكر دال «قد»

«١» اعلم أن من الحروف ما لم يقع في القرآن بعد دال «قد» و ذلك: الطاء المهملة،

(١) قد تأتي على وجهين:

أحدهما: تكون اسما، و هو على ضربين:

الأول: تكون اسم فعل بمعنى (يكفى)، فيقال: قد زيدا درهم، و قدنى درهم، كما يقال: يكفى زيدا درهم، و يكفينى درهم.

الضرب الثاني: تكون اسما مرادفا ل «حسب»، و فيه لغتان:

إحدهما: أن يستعمل مبنيا، و هو الغالب لشبهه ب «قد» الحرفية- الآتية بعد، إن شاء الله تعالى - فيقال: قد زيد درهم بالسكون، و قدنى درهم، بالنون- على غير قياس؛ لأن نون-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٢٩

و الثاء المثناة، و الغين المعجمة، و ما عدا ذلك فقد وقع بعدها على النوعين المذكورين، فما كان منه ساكنا؛ كسرت الدال قبله لثلا يلتقى ساكنان نحو فَعَدِ اهْتَدَوْا [البقرة: ١٣٧] و لَقَدْ ابْتَعُوا [التوبة: ٤٨] و لَقَدْ اخْتَرْنَا هُمْ [الدخان: ٣٢] و وَ لَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ [البقرة: ١٣٠] و فَعَدِ افْتَرَى [النساء: ٤٨] و فَعَدِ اسْتَمْسَكَ [البقرة: ٢٥٦] و فَعَدِ اخْتَمَلَ [النساء: ١١٢] و لَقَدْ اسْتَكْبَرُوا [الفرقان: ٢١].

– الوقاية مختصة بالأفعال، و لكنهم جاءوا بها؛ حرصا على بقاء السكون لأنه الأصل في البناء.

الثانية: أن يستعمل معربا، و هو قليل، يقال: قد زيد درهم، بالرفع، كما يقال: حسبه درهم، بالرفع، و قدى درهم، بغير نون، كما يقال: حسبي.

قال طرفه يصف سيفه:

أخى ثقة لا ينثنى عن ضريبة إذا قيل مهلا قال حاجزه قدى و أما قول حميد الأرقط:

قدنى من نصر الخبيين قدى فتحتمل (قد) الأولى أن تكون مرادفة ل «حسب» على لغة البناء. و أن تكون اسم فعل، و أما الثانية: فتحتمل أن تكون بمعنى «حسب» على لغة الإعراب و هو واضح، و يحتمل أن تكون بمعنى «حسب» على لغة البناء، و حذفت النون للضرورة كقول الشاعر:

عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسى و يحتمل أن تكون اسم فعل لم يذكر مفعوله و الياء للإطلاق و الكسر لالتقاء الساكنين.

الوجه الثاني: أن تكون حرفا و تختص بالدخول على الأفعال، و ربما حذف الفعل بعد (قد) إذا دل عليه الكلام كقول النابغة:

أزف الترحل غير أن ركابنا تزل برحالنا و كأن قد أى: و كأن قد زالت، و له خمسة معان: شرح كتاب التيسير للداني في القراءات

٤٢٩ ذكر دال «قد» ص : ٤٢٨

الأول: التوقع: فتكون جوابا لمتوقع، و هى نقيض (ما) التى للنفي، و لا يبتدأ بها إلا أن تكون جوابا لمتوقع قبل، و قوله تعالى: قَدْ أَفْلَحَ

الْمُؤْمِنُونَ [المؤمنون: ١] على هذا المعنى؛ لأن القوم توقعوا علم حالهم عند الله- تبارك و تعالى- فليل لهم: قد أفلح المؤمنون.

و التوقع مع المضارع واضح كقولك: قد يقدم الحاج إلى شهر، و أما مع الماضى فأثبتته الأكثرون.

و قال الخليل: يقال: (قد فعل) لقوم ينتظرون الخبر، فأما إذا أخبرهم و هم لا ينتظرون الخبر لم يأت ب (قد)، و منه قول المؤذن: (قد

قامت الصلاة)، لأن الجماعة منتظرون لذلك، و منه قوله تعالى: قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ [المجادلة: ١]؛ لأنها كانت تتوقع إجابة

الله سبحانه لدعائها.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٣٠

و وَ لَقَدْ اسْتَهْزَيْ [الأنعام: ١٠].

و ما كان متحركا فينقسم ثلاثة أقسام:

قسم اتفقوا على إدغام دال «قد» فيه.

وقسم اتفقوا على إظهاره عنده.

وقسم فيه خلاف.

فالقسم الأول: حرفان:

المدال في قوله تعالى:

وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ [المائدة: ٦١].

والتاء في قوله تعالى: لَقَدْ تَابَ اللَّهُ [التوبة: ١١٧]. وَقَدْ تَبَيَّنَ فِي الْبَقْرَةِ [٢٥٦]. وَلَقَدْ تَرَكْنَا فِي الْعنكبوت [٣٥]، والقمر [١٥].

– ومنعه بعضهم مع الماضي بأنه قد وقع، والتوقع لا يجامع الوقوع، وهذا لا يلزم المثبتين؛ لأنهم لا يقولون بتوقعه حال وقوعه، وإنما يقولون: إن الإخبار بالماضي كان متوقعا قبل وقوعه.

الثاني: تقريب الماضي من الحال تقول: قام زيد، فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإذا قلت: قد قام زيد، اختص بالقريب.

الثالث: التقليل لوقوع الفعل كقولك: قد يصدق الكذب، وقد يوجد البخل، وزعم بعضهم أنها في هذه الأفعال ونحوها للتحقيق كقوله تعالى: قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ [النور]:

[٦٤]، وأن التقليل مستفاد في المثاليين من قولك: البخل يوجد والكذب يصدق، لا من (قد)؛ فإنه إذا لم يحمل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسداً إذ آخر الكلام يناقض أوله.

الرابع: التكثير، قاله سيبويه في قول الهذلي:

قد أترك القرن مصفراً أنامله كأن أثابه مجت بفرصاد وقال الزمخشري في قوله تعالى: قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ [البقرة: ١٤٤] أي: ربما نرى، ومعناه تكثير الرؤية.

واستشهد جماعة على هذا المعنى بقول الشاعر:

قد أشهد الغارة الشعواء تحملني جرداء معروقة اللحين سرحوب الخامس: التحقيق بمعنى: إن ذلك كان، وأنشد بعضهم على ذلك قول الهذلي:

قد أترك القرن مصفراً أنامله أي: أن ذلك من عادتى فى الحرب.

ومنه قوله تعالى: قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا [الشمس: ٩] وقوله تعالى: وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ [البقرة: ٦٥] وقوله تعالى: قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ [النور: ٦٤].

ينظر مصابيح المغاني (٣٢٠-٣٢٥).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٣١

والقسم الثاني: خمسة عشر حرفاً يجمعها قولك: العفو خير بحقك منه.

فالهزمة وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا [البقرة: ٩٩]، واللام فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ [يونس]:

[١٦]. وَلَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ [الروم: ٥٦]، والعين وَلَقَدْ عَهِدْنَا [طه]:

[١١٥].

وَلَقَدْ عَلِمُوا [البقرة: ١٠٢]. والفاء قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ ... [التحریم: ٢].

وَقَدْ فَازَ ... [آل عمران: ١٨٥]. وَقَدْ فَضَّلْنَا ... [الأنعام: ٩٧] الآيات، والواو أَنْ قَدْ وَجَدْنَا [الأعراف: ٤٤]. وَلَقَدْ وَصَّلْنَا [القصص: ٥١].

وَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ [النساء: ١٠٠].

و الخاء قَدْ خَرَجُوا [المائدة: ٦١]، وَ لَقَدْ خَلَقْنَا [المؤمنون: ١٢]. وَ قَدْ خَابَ [طه: ٦١]، وَ قَدْ خَسِرُوا [الأعراف: ٥٣]، وَ الْيَاءُ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ [النور]:

٦٣]، وَ لَقَدْ يَسْرُونَا [القمر: ٣٢]، وَ قَدْ يَيْسُوا [المتحنه: ١٣]، وَ الرَاءُ وَ لَقَدْ رَاوَدُوهُ [القمر: ٣٧]، وَ قَدْ رَأَيْتُمُوهُ [آل عمران: ١٤٣]، وَ فَقَدْ رَحِمَهُ [الأنعام: ١٦]، وَ الْبَاءُ قَدْ بَيَّنَّا [البقرة: ١١٨]، وَ وَ لَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ [يونس: ٩٣]، وَ الْحَاءُ لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ [يس: ٧]، وَ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ [المائدة: ٧٢]، وَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ [غافر: ٤٨]، وَ الْقَافُ قَدْ قَالَهَا الَّذِينَ [الزمر: ٥٠]، وَ الْكَافُ وَ لَقَدْ كَرَّمْنَا [الإسراء: ٧٠]، وَ قَدْ كُنْتُمْ [يونس]:

٥١]، وَ لَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ [الأنبياء: ١٠٥]، فَقَدْ كَذَّبُوا [الأنعام: ٥]، وَ النُّونُ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ [البقرة: ١٤٤]، وَ لَقَدْ نَعَلَّمُ [الحجر: ٩٧]، وَ لَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ [الصافات: ٧٥]، وَ الْمِيمُ وَ لَقَدْ مَنَّا عَلَى مُوسَى [الصافات: ١١٤]، وَ فَقَدْ مَضَّتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ [الأنفال: ٣٨]، وَ الْهَاءُ وَ لَقَدْ هَمَّتْ بِهِ [يوسف]:

٢٤].

و القسم الثالث: المختلف فيه: ثمانية أحرف، و هي التي ذكر الحافظ في هذا الفصل، و يجمعها أوائل كلمات هذا البيت: [من الوافر] شهدت ضحى ظباء سابحات ذكرت زمان جرد صافنات «١» فالشين قَدْ شَغَفَهَا [يوسف: ٣٠] لا غير، و الضاد قَدْ ضَلُّوا [النساء]:

(١) البيت بلا نسبة في اللسان (جرد) و العنوان في القراءات السبع ص ٥٦.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٣٢

١٦٧] و الظاء فَقَدْ ظَلَمَ [الطلاق: ١] و السين قَدْ سَأَلَهَا [المائدة: ١٠٢] وَ قَدْ سَمِعَ [المجادلة: ١] و ما قَدْ سَلَفَ [النساء: ٢٣] و الذال وَ لَقَدْ ذَرَأْنَا [الأعراف: ١٧٩] و الزاي وَ لَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ [الملك: ٥] و الجيم وَ لَقَدْ جَاءَ كُفْرًا [البقرة: ٩٢] و الصاد وَ لَقَدْ صَرَّفْنَا [الإسراء: ٨٩] وَ لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ [الفتح: ٢٧].

فمن القراء من أظهر دال «قد» عند الجميع و هم قالون، و ابن كثير، و عاصم.

و منهم من أدغم في الجميع، و هم أبو عمرو، و حمزة، و الكسائي، و هشام، غير أن هشام استثنى لَقَدْ ظَلَمَكَ في «ص» فأظهره. و منهم من فصل:

فأدغم ورش في الظاء، و الضاد، و أظهر عند البواقي.

و أدغم ابن ذكوان في الضاد و الظاء و الذال، و اختلف عنه عند الزاي، و كان ينبغي للحافظ أن ينبه على القسمين الأولين كما تقدم. و وافق الشيخ، و الإمام على كل ما تقدم، إلا في مذهب ابن ذكوان عند «١» الزاي، فطريقهما عنه الإدغام لا غير. و زاد الإمام عن هشام الإدغام في لَقَدْ ظَلَمَكَ في «ص»، و الله تبارك اسمه و تعالى جده أعلم.

ذكر ناء التانيث المتصلة بالفعل

اعلم أنه لم يقع بعدها في القرآن الضاد، و لا الشين المعجمتان.

فأما الخاء و الذال المعجمتان فوقع بعدها في قوله تعالى:

وَ قَالَتْ اخْرِجْ عَلَيْنِ [يوسف: ٣١]، و في قوله تبارك و تعالى: فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذُّكْرَى [الأعلى: ٩].

و هذان ملحقان بما وقع بعدها ساكنا.

فأما البواقي ف وقعت كلها بعدها متحركة، و قد وقع بعضها أيضا ساكنا، و لا بد من الكسر مع الساكن كما تقدم.

و الذي ورد من ذلك قوله تعالى: وَ قَالَتِ الْيَهُودُ [البقرة: ١١٣]، [و]

(١) في أ: من.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٣٣

وَقَالَتِ النَّصَارَى [البقرة: ١١٣]، وَ لَيْسَتِ الْيَهُودُ [البقرة: ١١٣]، وَ يَتْلُونَ الْكِتَابَ [البقرة: ١١٣]، وَ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ [البقرة: ٢٥١]، وَ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ [آل عمران: ٤٢]، وَ أَنْزَلَتِ التَّوْرَةَ [آل عمران: ٤٥]، وَ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ [آل عمران: ١١٨]، وَ لَيْسَتِ التَّوْبَةُ [النساء: ١٨]، وَ أَحْضَرَتِ الْأَنْفُسُ [النساء: ١٢٨]، وَ تَرَاءَتِ الْفِتْنَانِ [الأنفال: ٤٨]، وَ أَخَذَتِ الْأَرْضُ [يونس: ٢٤]، وَ أَخَذَتِ الَّذِينَ [هود: ٩٤]، وَ مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ [هود: ١٠٧]، وَ غَلَقَتِ الْأَبْوَابَ [يوسف: ٢٣]، وَ فَصَلَتِ الْعَيْرُ [يوسف: ٩٤]، وَ كَانَتْ امْرَأَتِي [مريم: ٥]، وَ وَحَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ [طه: ١٠٨]، وَ وَعَنَتِ الْوُجُوهُ [طه: ١١١]، وَ أَرْزَلَتِ الْجَنَّةُ [الشعراء: ٩٠]، وَ بُرِّزَتِ الْجَحِيمُ [الشعراء: ٩١]، وَ قَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ [القصص: ٩]، وَ وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ [الزمر: ٦٩]، وَ وَقَدْ خَلَّتِ النُّذُرُ [الأحقاف: ٢١]، وَ قَالَتِ الْأَعْرَابُ [الحجرات: ١٤]، وَ فَاقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ [الذاريات: ٢٩]، وَ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ [الواقعة: ١]، وَ رُجَّتِ الْأَرْضُ [الواقعة: ٤]، وَ وَبَسَّتِ الْجِبَالُ [الواقعة: ٥]، وَ قُضِيََتِ الصَّلَاةُ [الجمعة: ١٠]، وَ وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ [الحاقة: ١٤]، وَ وَكَانَتِ الْجِبَالُ [المزمل: ١٤]، وَ جَاءَتِ الطَّائِفَةُ [النازعات: ٣٤]، وَ جَاءَتِ الصَّاخَّةُ [عبس: ٣٣]، وَ زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ [الزلزلة: ١]، وَ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ [الزلزلة: ٢].

فأما الحروف المتحركة بعدها فتلاثة أقسام:

قسم اتفق القراء على إدغام التاء فيه.

وقسم اتفقوا على إظهاره عنده.

وقسم اختلفوا فيه.

فالقسم الأول: ثلاثة أحرف:

التاء في قوله تعالى: فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ [البقرة: ١٦]، وَإِذَا طَلَعَتْ تَتْرَاوَرُ [الكهف: ١٧]، وَإِذَا عَزَبَتْ تَقْرِضُهُمْ [الكهف: ١٧]، وَ فَمَا زَالَتْ تَلْمِكَ دَعْوَاهُمْ [الأنبياء: ١٥]، وَ كَانَتْ تَعْمَلُ [الأنبياء: ٧٤]، وَ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ [غافر: ٢٢]، وَ الطاء في قوله تعالى: وَدَّتْ طَائِفَةٌ [آل عمران: ٦٩]، وَ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ [النساء: ١١٣]، وَ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ [آل عمران: ٧٢]، وَ فَأَمَّنَتْ طَائِفَةٌ [الصف: ١٤]، وَ وَكَفَرَتْ طَائِفَةٌ [الصف: ١٤]، وَ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ [آل عمران: ١٢٢].

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٣٤

و الدال في قوله تعالى: فَلَمَّا أَنْقَلَتْ دَعْوَا [الأعراف: ١٨٩]. قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمْ [يونس: ٨٩].

والقسم الثاني: خمسة عشر حرفا يجمعها قولك:

«الغفو غنو حقه كبير» فالهمزة نحو: قَالَتْ أَوْلَاهُمْ [الأعراف: ٣٩]، وَ كَانَتْ آمِنَةً [النحل: ١١٢].

و اللام نحو أُحِلَّتْ لَكُمْ [المائدة: ١]، وَ كَانَتْ لَهُمْ جَزَاءً [الفرقان: ١٥].

و العين كَذَبَتْ عَادٌ [القمر: ١٨]، وَ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ [النساء: ٢٣].

وَ عَتَّتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا [الطلاق: ٨]، وَ الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: قَالَتْ فَذَلِكُنَّ [يوسف: ٣٢].

و النَّفْسُ فِيهِ [الأنبياء: ٧٨].

و الواو نحو فَصِيحَتُهَا [الذاريات: ٢٩]، وَ ابْيَضَّتْ وَجُوهُهُمْ [آل عمران: ١٠٧]. وَ كُفِّرَتْ وَ إِذَا [التكوير: ١-٢]، وَ الْغَيْنُ فِي قَوْلِهِ

تعالى:

نَقَضَتْ غَزَلَهَا [النحل: ٩٢]، و النون نحو قَالَتْ نَمَلَةٌ [النمل: ١٨]. و لَمَّا جَاءْنَا [الأعراف: ١٢٦]، و الميم نحو بَطِرْتُ مَعِيشَتِهَا [القصص: ٥٨].

و قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا [التحریم: ٣]، و الحاء نحو قوله - تعالى -: كَانَتْ حَاضِرَةً الْبَحْرِ [الأعراف: ١٦٣] و حَمَلَتْ حَمْلًا [الأعراف: ١٨٩] و مُلِئَتْ حَرَسًا [الجن: ٨] و القاف و قَدَّتْ قَمِيصَهُ [يوسف: ٢٥] و فَقَسَّتْ قُلُوبَهُمْ [الحديد: ١٦].
و الهاء و قَالَتْ هَيْتَ لَكَ [يوسف: ٢٣] و قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ [آل عمران: ٣٧] و وَجَاءَتْهُمْ [الروم: ٩].

و الكاف كَبِرَتْ كَلِمَةً [الكهف: ٥] و وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ [الأنعام: ١١٥] و جَاءَتْكَ آيَاتِي [الزمر: ٥٩] و وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ [ق: ٢١].
و الباء فَمَرَّتْ بِهِ [الأعراف: ١٨٩] و فَكَفَّرَتْ بِأَنْعَمِ اللَّهِ [النحل: ١١٢]، و الياء قَالَتْ يَا وَيْلَتَى [هود: ٧٢]، و الراء قَالَتْ رَبِّ [آل عمران: ٣٦] و قَالَتْ رُسُلُهُمْ [إبراهيم: ١٠].

القسم الثالث: المختلف فيه ستة أحرف، و هي التي ذكر الحافظ في هذا الفصل و يجمعها أوائل كلمات هذا البيت:
صدّ جابر ظهرا ثم زارني سحرا

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٣٥

فالصاد قوله - تعالى -: حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ [النساء: ٩٠] و لَهْدَمَتْ صَوَامِعَ [الحج: ٤٠].

و الجيم نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ [النساء: ٥٦] و وَجِبَتْ جُنُوبُهَا [الحج: ٣٦].

و الظاء حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا [الأنعام: ١٤٦] و حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا [الأنعام: ١٣٨].

و التاء بَعَدَتْ تَمُودَ [هود: ٩٥] و كَذَّبَتْ تَمُودَ [القمر: ٢٣] و رَحِبَتْ تَمُ [التوبة: ٢٥].

و الزاي كَلِمًا خَبِتْ زِدْنَاهُمْ [الإسراء: ٩٧].

و السين أَقَلَّتْ سَحَابًا [الأعراف: ٥٧] و وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ [ق: ١٩] و أُتْبِتَتْ سَنَابِلَ [البقرة: ٢٦١] و أَنْزَلَتْ سُورَةَ [التوبة: ٨٦] و وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ [يوسف: ١٩].

و اختلف القراء عند هذه الأحرف: فمنهم من أظهر التاء عند جميعها، و هم قالون، و ابن كثير، و عاصم. و منهم من أدغمها في الجميع، و هم أبو عمرو، و حمزة، و الكسائي. و منهم من فصل:

فأدغم ورش في الظاء و أظهر فيما عداها.

و أظهر ابن عامر عند السين، و الزاي، و زاد هشام لَهْدَمَتْ صَوَامِعَ و أدغم في البواقي.

و كان ينبغي للحافظ أن ينبه على القسمين المتقدمين.

وافق الشيخ، و الإمام على ما ذكر في هذا الفصل، و زاد الإمام عن هشام لَهْدَمَتْ صَوَامِعَ.

ذكر لام «هل» و «بل»

إشارة

«١» اعلم أن الحاء، و الخاء، و الدال، و الذال، و الغين و الشين المعجمتين، و الصاد المهملة لم تقع في القرآن بعد هذه اللام، فأما باقى الحروف فعلى ثلاثة أقسام:

(١) هل: حرف استفهام تدخل على الأسماء والأفعال، لطلب التصديق الموجب، لا غير، نحو: هل قام زيد؟ و هل زيد قائم؟ فتساوى الهمزة في ذلك.

و تنفرد الهمزة بأنها ترد لطلب التصور، نحو: أزيد في الدار أم عمرو؟ و لذلك انفردت - شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٣٦

- بمعادله (أم) المتصلة؛ لأنها يطلب بها تعيين أحد الأمرين، و (هل) لا يطلب بها ذلك.

و انفردت الهمزة أيضا بأنها تدخل على المنفى، نحو أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ [الزمر:

٣٦]، أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ [الشرح: ١]، و لا تدخل (هل) على منفى. و تفارق الهمزة (هل) في أمور أخرى: الأول: أن الهمزة ترد للإنكار، و التوبيخ، و التعجب، بخلاف (هل).

و الثاني: أن (هل) قد يراد بالاستفهام بها النفي، نحو قولك: هل يقدر على هذا غيري، أي: ما يقدر. و يعين ذلك دخول (إلا)، نحو (و هل نجازي إلا الكفور) [سبأ: ١٧].

و الثالث: أن الهمزة تتقدم على فاء العطف و واوه و «ثم»، بخلاف «هل».

و الرابع: أن الهمزة لا- تعاد بعد (أم)، و (هل) يجوز أن تعاد و ألا تعاد. و قد اجتمع الأمران في قوله تعالى: قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَ الْبَصِيرُ، أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَ النُّورُ، أَمْ جَعَلُوا [الرعد: ١٦].

و الخامس: أن الهمزة تدخل على (إن)، كقوله تعالى قالوا: أَلَيْسَ لَكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ [يوسف: ٩٠]، بخلاف (هل).

و السادس: أن الهمزة قد يليها اسم بعده فعل في الاختيار، نحو: أزيد قام؟ و أزيدا ضربت؟ و إن كان الأولى أن يليها الفعل، بخلاف (هل)؛ فإنها لا يتقدم الاسم بعدها على الفعل، إلا في الشعر؛ و لذلك وجب النصب، في نحو: هل زيدا ضربته؟ في باب الاشتغال، و ترجح بعد الهمزة و لم يجب.

و السابع: زعم بعضهم أن الفرق بين الهمزة و (هل) أن الهمزة لا- يستفهم بها إلا و قد هجس في النفس إثبات ما يستفهم بها عنه، بخلاف (هل) فإنه لا يترجح عنده لا النفي و لا الإثبات.

تنبيه: الأصل في (هل) أن تكون للاستفهام، كما ذكر. و قد ترد لمعان آخر: الأول: النفي، و قد تقدم.

الثاني: أن تكون بمعنى (قد)، ذكر هذا قوم من النحويين، منهم ابن مالك، و قال به الكسائي، و الفراء، و بعض المفسرين، في قوله تعالى: هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ [الإنسان: ١] و استدل بعضهم، على ذلك، بقول الشاعر:

سائل فوارس يربوع بشدتنا: هل رأونا، بسفح القف، ذي الأ- كم فالمعنى: أ قد رأونا. و يدل على ذلك دخول الهمزة عليها، و أنكر بعضهم مرادفه (هل) ل (قد)، و قال: يحتمل أن يكون (أهل رأونا) من الجمع بين أداتين لمعنى واحد، على سبيل التوكيد، كقوله:

و لا للما بهم أبدا دواء بل الجمع بين الهمزة و (هل) أسهل؛ لاختلاف لفظهما، و لأن أحدهما ثنائي.

و قال بعضهم: إن أصل (هل) أن تكون بمعنى (قد)، و لكنه لما كثر استعمالها في الاستفهام استغنى بها عن الهمزة، و في كلام سيبويه ما يوهم ذلك، و هو بعيد.

الثالث: أن تكون بمعنى (إن)، زعم بعضهم أن (هل) في قوله تعالى: هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرِ [الفجر: ٥] بمعنى (إن)؛ و لذلك يتلقى بها القسم كما يتلقى ب (إن).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٣٧

قسم وقع بعد «هل» خاصة و هو الثاء في قوله - تعالى -: هَلْ نُؤَبِّ الْكُفَّارُ [المطففين: ٣٦].

و قسم وقع بعد «بل» خاصة، و هو أحد عشر حرفا يجمعها قولك: «ظفر بقسطك ضجر»:

- و هو قول ضعيف.

الرابع: أن تكون للتقرير و الإثبات، ذكره بعضهم في قوله تعالى: هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ، و في قوله تعالى: هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ و ذكر بعض النحويين أن (هل) لم تستعمل للتقرير، و أن ذلك مما انفردت به الهمزة.

الخامس: أن تكون للأمر، كقوله تعالى: فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ [المائدة: ٩١] فهذه صورته صورة الاستفهام، و معناه الأمر، أي: انتهوا. و الله أعلم.

ينظر الجنى الداني (٣٤١-٣٤٦).

أما (بل) فهي حرف إضراب، و له حالان:

الأول: أن يقع بعده جملة.

و الثاني: أن يقع بعده مفرد.

فإن وقع بعده جملة كان إضرابا عما قبلها، إما على جهة الإبطال، نحو: أَمْ يَقُولُونَ:

بِهِنَّ جِنَّةٌ. بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ [المؤمنون: ٧٠].

و إما على جهة الترك؛ للانتقال من غير إبطال، نحو: وَ لَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ، وَ هُمْ لَا يُظْلَمُونَ. بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ [المؤمنون: ٦٢]، ٦٣؛ فظهر بهذا أن قول ابن مالك في (شرح الكافية): فإن كان الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض، و استئناف غيره، و لا يكون في القرآن إلا على هذا الوجه - ليس على إطلاقه.

قال المرادي: فإن قلت: هل هي قبل الجملة عاطفة أو لا؟ قلت: ظاهر كلام ابن مالك أنها عاطفة، و صرح به ولده في (شرح الألفية)، و صاحب (رصف المباني)، و غيرهم يقول:

إنها (قبل الجملة) حرف ابتداء، و ليست بعاطفة.

و إذا وقع بعد (بل) مفرد فهي حرف عطف، و معناها الإضراب، و لكن حالها فيه مختلف:

فإن كانت بعد نفي نحو: ما قام زيد بل عمرو، أو نهى نحو: لا تضرب زيدا بل عمرا، فهي لتقرير حكم الأول، و جعل ضده لما بعدها: ففي المثال الأول قررت نفي القيام لزيد، و أثبتته لعمرو.

و في المثال الثاني قررت النهي عن ضرب زيد، و أثبت الأمر بضرب عمرو.

و وافق المبرد على هذا الحكم، و أجاز مع ذلك أن تكون ناقلة حكم النفي و النهي، لما بعدها، و وافقه على ذلك أبو الحسن عبد الوارث.

قال ابن مالك: و ما جوزة مخالف لاستعمال العرب.

و إن كانت بعد إيجاب نحو: قام زيد بل عمرو، أو أمر نحو: اضرب زيدا بل عمرا، فهي لإزالة الحكم عما قبلها، حتى كأنه مسكوت عنه، و جعله لما بعدها.

ينظر الجنى الداني (٢٣٥-٢٣٧).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٣٨

فالظاء قوله - تعالى -: بَلْ ظَنَنْتُمْ [الفتح: ١٢]، و الفاء بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ [الأنبياء: ٦٣]، و الراء يَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ [النساء: ١٥٨] و بَلْ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ [الأنبياء: ٥٦] و يَلْ رَانَ [المطففين: ١٤]، و الباء بَلْ يَدَا لَهُمْ [الأنعام: ٢٨]، و القاف بَلْ قَالُوا [الأنبياء: ٥]، و السين بَلْ سَوَّلَتْ [يوسف: ١٠].

١٨]، و الطاء بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا [النساء: ١٥٥] لا غير، و الكاف بَلْ كَذَّبُوا [ق: ٥] بَلْ كُنْتُمْ [سبأ: ٣٢]، و الضاد بَلْ ضَلُّوا [الأحقاف: ٢٨] و الجيم بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ [الصفات: ٣٧]، و الزاي بَلْ زَيْنَ [الرعد: ٣٣].
و قسم وقع بعدهما و هو تسعة أحرف يجمعها قولك: «أ يتعلمونه»:
فالهزمة قوله تعالى:

فَهَلْ أَنْتُمْ مُّعْتَوِّنُونَ [غافر: ٤٧]، هَلْ أَتَاكَ [البروج: ١٧]. و هَلْ أَمْتَكُمْ عَلَيْهِ [يوسف: ٦٤]. و يَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ [ص: ٦٠]، و الياء هَلْ يَنْظُرُونَ [البقرة: ٢١٠]. و قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ [الزمر: ٩]. و بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ [القيامة: ٥]، و التاء هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا [مريم: ٦٥]. و هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ [الملك: ٣]. و هَلْ تَرَبُّصُونَ بِنَا [التوبة: ٥٢]. و بَلْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً [الأنبياء: ٤٠]، و العين قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ [الأنعام: ١٤٨]. و هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ [يوسف: ٨٩]. و بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ [الصفات: ١٢].
و اللام فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ [الأعراف: ٥٣]، و هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى [النازعات:

١٨]. و بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ [الكهف: ٥٨]. و يَلْ لَا يُؤْمِنُونَ [الطور: ٣٣]، و الميم فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ [القمر: ١٥]. و هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ [الروم: ٤٠]. [و] بَلْ مَتَّعْنَا [الأنبياء: ٤٤]، و الواو فَهَلْ وَجَدْتُمْ [الأعراف: ٤٤]. و بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا [الشعراء: ٧٤]، و النون هَلْ نَدُلُّكُمْ [سبأ: ٧]. و هَلْ أُتْبِئُكُمْ [المائدة: ٦٠].

و بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ [الأنبياء: ١٨]، و الهاء هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ [الأنبياء: ٣]. و يَلْ هُوَ آيَاتٍ [العنكبوت: ٤٩]. و يَلْ هُمْ يَلْقَاءُ رَبَّهُمْ كَافِرُونَ [السجدة: ١٠].

و اعلم أن مجموع الحروف الواقعة بعد «هل» و «بل» أو بعد أحدهما تنقسم ثلاثة أقسام:

قسم اتفق القراء على إدغام اللام فيه.

و قسم اتفقوا على الإظهار عنده.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٣٩

و قسم اختلفوا فيه.

فالقسم الأول: اللام، و الراء، إلا بَلْ رَانَ [المطففين: ١٤] في قراءة حفص، فإنه يسكت بين اللام و الراء؛ فيمتنع الإدغام لذلك.

و القسم الثاني: أحد عشر حرفاً يجمعها قولك: «قم به عوجاً فيه».

و القسم الثالث: ثمانية أحرف، و هي التي ذكر الحافظ في هذا الفصل و يجمعها أوائل كلمات هذا البيت: [من الرجز]

تقول سلمى ضاع طالبوك ناءيت ظلماً ثم زايوك فمنهم من أظهر عند الجميع، و هم الحرميان، و عاصم، و ابن ذكوان، و كذلك أبو عمرو، إلا في قوله - تعالى -: هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ [الملك: ٣] و فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ [الحاقة: ٨].

و منهم من أدغم في الجميع، و هو الكسائي.

و منهم من فصل:

فأظهر هشام عند النون و الضاد، و في التاء في قوله - تعالى -: أَمْ هَلْ تَسْتَوِي فِي الرِّعْدِ [الآية: ١٦] و أدغم في البواقي.

و أدغم حمزة في السين، و التاء، و الثاء.

و اختلف عن خلاد في قوله - تعالى -: بَلْ طَبَعَ فِي آخِرِ النِّسَاءِ [الآية: ١٥٥].

و ذكر الحافظ أنه يأخذ فيه بالإدغام.

و أما الشيخ، و الإمام فلم يذكر في إظهاره، و اتفقا مع الحافظ على سائر الفصل، و كان ينبغي للحافظ أن ينبه على القسمين

الأولين كما تقدم.

و ذكر الحافظ - رحمه الله - يآثر لام «هل» و «بل» الفصل المشتتمل على ما يدغم مما سكونه عارض، و آخر الكلام فى النون الساكنة و التنوين، و لو عكس فأخر «ا» هذا الفصل لكان ظاهر التناسب من جهة أصالة السكون فى النون الساكنة و التنوين، كما هو كذلك فيما تقدم، لكن الترتيب الذى فعل الحافظ أكمل و أنبل. و بيانه: أن الحكم الذى ثبت لذال «إذ» و دال «قد» و تاء التأنيث، و لام «هل»

(١) فى أ: و آخر.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٤٤٠

و «بل» منحصر فى الإظهار و الإدغام، على ما تقدم من التفصيل.

و هذا الفصل الذى ذكر الحافظ هنا حكمه أيضا منحصر فى الإظهار و الإدغام؛ فكان ذكره يآثر هذه الحروف المتقدمة متناسبا من هذه الجهة.

فأما النون الساكنة و التنوين فلهما أربعة أحكام: الإظهار، و الإدغام، و القلب، و الإخفاء، و ليس فى شىء منها خلاف، بل أجمع القراء على كل واحد من هذه الأحكام الأربعة فى موضعه حسب ما ذكره الحافظ، فخرجت النون الساكنة و التنوين عن حكم الخلاف، و الله عز جلاله أعلم.

و أرجع إلى هذا الفصل فأقول بحول الله تعالى و قوته: جملة الحروف التى تدغم فى هذا الفصل سبعة يجمعها قولك: ثرد فيذل، و تكرر بعضها بتكرر كلماتها لكنها تنحصر فى ضربين:

الضرب الأول: أن يكون الحرف المدغم و الحرف المدغم فيه فى كلمة واحدة.

و الضرب الثانى: أن يكونا من كلمتين.

و أعنى بقولى: فى كلمة واحدة، مثل ما مر فى باب الإدغام الكبير حيث بينت معنى المثلين، و المتقاربين فى كلمة.

أما الضرب الأول فنوعان:

الأول: التاء قبل التاء، و ذلك فى قوله - تعالى -: أَوْرَثْنَاهَا فِي الْأَعْرَافِ [٤٣] و الزخرف [الآية: ٧٢]، و لَيْثٌ [الشعراء: ١٨] لَيْثٌ [البقرة: ٢٥٩] و لَيْثٌ [الإسراء: ٥٢] حيث وقع، أظهر ذلك كله الحرمان، و عاصم، [و] وافقهم ابن ذكوان على الإظهار فى أَوْرَثْنَاهَا خاصة، و أدغم الباقون.

الثانى: الذال قبل التاء و هو أصل مطرد و كلمتان، فالأصل ما جاء من لفظ أَخَذْتُمْ [الأنفال: ٦٨] و أَتَّخَذْتُمْ [البقرة: ٨٠] و لَاتَّخَذَتْ [الكهف: ٧٧] حيث وقع، أظهره كله ابن كثير، و حفص، و الكلمتان فَتَيَّدْتُهُمَا فى طه [الآية: ٩٦] و عُذَّتْ فى المؤمن [غافر: ٢٧] و الدخان [الآية: ٢٠] أدغمها أبو عمرو و حمزة الكسائى، و أظهر الباقون.

و أما الضرب الثانى فسبعة أنواع:

الأول: الباء قبل الفاء، و جملة فى القرآن خمسة مواضع:

منها فى النساء: أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ [الآية: ٧٤].

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٤٤١

و فى الرعد: وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبْ قَوْلُهُمْ [الآية: ٥]، و فى الإسراء: اذْهَبْ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ [الآية: ٦٣]، و فى طه: فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ [الآية: ٩٧]، و فى الحجرات: وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ [الآية: ١١].

أدغم الجميع أبو عمرو و الكسائى، و خلاد بخلاف عن خلاد فى وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ. و ذكر الشيخ، و الإمام الإدغام عن خلاد

خاصة.

و أظهر الباقون.

الثاني: الباء قبل الميم وهو موضعان:

الأول وَيَعِدُّبُ مَنْ يَشَاءُ فِي الْبَقْرَةِ [الآية: ٢٨٤]، قرأه عاصم و ابن عامر برفع الباء؛ فلزم الإظهار على قراءتهما، و جزم الباقون فأظهر ورش، و أدغم الباقون.

و زاد الحافظ عن ابن كثير الإظهار.

و الثاني اذْكَبَ مَعَنَا فِي سُورَةِ هُودٍ - عليه السلام - [الآية: ٤٢] أظهره ورش و ابن عامر و خلف، و أدغمه الباقون.

قال الحافظ: بخلاف عن قالون و البزى و خلاد.

و ذكر الشيخ، و الإمام عن قالون، و البزى الإدغام خاصة.

و عن خلاد الإظهار خاصة.

و الثالث: الفاء قبل الباء في قوله - تعالى -: إِنْ نَشَأْ نُخَسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ فِي سَبَأٍ [الآية: ٩] أدغمه الكسائي و أظهره الباقون.

الرابع: اللام قبل الذال و جملته في القرآن ستّة مواضع:

منها في البقرة: وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ [الآية: ٢٣١].

و في آل عمران: وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ [الآية: ٢٨].

و في النساء: وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا [الآية: ٣٠] و وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ [الآية: ١١٤].

و في الفرقان: وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا [الآية: ٦٨].

و في المنافقين: وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ [الآية: ٩].

أدغم الجميع أبو الحارث، و أظهر الباقون.

الخامس: التاء قبل الذال قوله - تعالى - في الأعراف يَلْهَثُ ذَلِكَ [الآية: ١٧٦]

أظهره الحرميان و هشام بخلاف عن قالون و أدغم الباقون، و بالإدغام أخذ

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٤٢

الشيخ و الإمام لقالون.

السادس: الدال قبل التاء قوله - تعالى -: في آل عمران: وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ فِي الْمَوْضِعِينَ [١٤٥] أظهره الحرميان، و عاصم، و أدغمه

الباقون.

السابع: الراء قبل اللام، و هو كثير في القرآن كقوله - تعالى -: فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ [القلم: ٤٨] و فَاعْفِرْ لِي [القصص: ١٦] و وَيَسِّرْ لِي

[طه: ٢٦] و وَإِلَّا تَعْفِرْ لِي [هود: ٤٧] و يَنْشُرْ لَكُمْ [الكهف: ١٦] و وَيَعْفِرْ لَكُمْ [الأحزاب: ٧١]

أدغمه أبو عمرو باتفاق من طريق السوسى و بخلاف من طريق الدورى، فمذهب الشيخ الإظهار للدورى، و مذهب الإمام الإدغام،

و مذهب الحافظ الوجهان.

تتميم

قد تقدم أن سكون الحرف المدغم في هذا الفصل عارض، و بيانه: أن هذه الأحرف السبعة لامات الأفعال، و هي ثلاثة أقسام:

أحدها: ما جاء بصيغة الماضي، و هو جميع ما في الضرب الأول و لا شك أن أصله البناء على الفتح، و إنما سكن لاتصال ضمير الرفع

به.

الثاني: ما جاء بصيغة المضارع و هو جميع ما في الضرب الثاني سوى فَأَذْهَبَ و اِزْكَبَ و سوى بعض ذوات الرء نحو وَ يَسِّرْ لِي، و لا شك أن أصله التحريك بالرفع، و إنما سكن للجزم «١» نحو وَ يَغْفِرُ لَكُمْ.

الثالث: ما جاء بصيغة الأمر، و هو فَأَذْهَبَ، و اِزْكَبَ و نحو اشْكُرْ لِي، فهذا النوع و إن كان مبنيا على السكون، و لكنه في حكم المغير من لفظ المضارع الذي أصله الرفع؛ فهو إذن في حكم ما كان متحركا، ثم غير فلزمه السكون؛ و لهذا نجده أبدا يوافق المضارع في حركة العين حتى قالت طائفة من النحويين: إنما هو المضارع للمخاطب يسقط منه حرف المضارعة، و يسكن آخره إن كان صحيحا، أو يحذف إن كان معتلا، ثم إن كان الحرف الذي بعد حرف المضارعة متحركا، بدأت به في الأمر بتلك الحركة، و إن كان ساكنا؛ جلبت همزة الوصل، و ليست ذال «إذ» و دال «قد» و تاء التأنيث، و لام «هل» و «بل» مما أصله

(١) في أ: الجزم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٤٣

الحركة، و لا في حكم ما أصله الحركة، و الله - سبحانه و تعالى - أعلم و أحكم.

[باب احكام النون الساكنة و التنوين]

فصل في ذكر النون الساكنة و التنوين

إشارة

اعلم أن النون الساكنة تكون في آخر الكلمة و في وسطها كسائر الحروف السواكن فتكون في الاسم نحو من الشرطية، و الموصولة، و «منطلق»، و «إنسان» و في الفعل نحو «أن يحسن، و أعلن، و انطلق، و اسلنقى» و في الحروف نحو «إن، و لن، و منذ». و أما التنوين: فلا يكون إلا في آخر الاسم خاصة، بشرط أن يكون منصرفا موصولا في اللفظ غير مضاف عريا من الألف و اللام، و لا يوجد في غير ما ذكرته إلا في الشعر عند الترجم، أو في التنكير، أو في الضرائر الشعرية، و ثبوته بعد حصول هذه الشروط خاص باللفظ دون الخط إلا- في قوله- تعالى:- وَ كَأَيُّنْ [آل عمران: ١٤٦] حيث وقع، فإنهم كتبوه بالنون، و كذلك في تقطيع الشعر عند استخراج أوزانه بصنعة العروض.

ثم اعلم أن التنوين في الأصل مصدر من قولك: نونت الاسم، إذا جعلت فيه النون، كما أنك لو جعلت فيه السين لقلت: سئنته، فالاسم المنون هو الذي جعل في آخره النون ساكنة زائدة على ما بينه النحويون، و التنوين هو الجعل، ثم إنهم يسمون النون المجعولة تنوينا تسمية بالمصدر، فإذا قلت مثلا: لا يجتمع التنوين مع الإضافة، أمكن أن تريد لا يجتمع جعل النون و الإضافة، و أمكن أن تريد: لا تجتمع النون و الإضافة، أما إذا قلت: يبدل التنوين في الوقف ألفا و يدغم التنوين في الواو و الياء- فلا يحمل هذا إلا على أنك أردت النون، و الله- جلت قدرته- أعلم.

فإذا تقرر هذا- فاعلم أن النون الساكنة و التنوين لهما أربعة أحكام:

الإظهار.

و الإدغام.

و القلب.

و الإخفاء.

و أن الحروف الواقعة بعد النون الساكنة و التنوين بحسب هذه الأحكام تنقسم أربعة أقسام:

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٤٤
 قسم اتفق القراء على إدغام النون الساكنة و التنوين فيه.
 و قسم اتفقوا على إظهارهما عنده.
 [و قسم اتفقوا على قلبهما عنده] «١».
 و قسم اتفقوا على إخفائهما عنده.

القسم الأول: المتفق على الإدغام فيه ستة أحرف، و هي النون، و الميم، و اللام، و الراء، و الواو، و الياء، يجمعها على هذا الترتيب قولك: نمل روى «٢».

فمثال النون متصله: الْجَنَّةُ [البقرة: ٣٥] و الْمَنَ [البقرة: ٥٧] و ذلك أن النون المشددة في التقدير حرفان أولهما ساكن، كما تقدم في الإدغام الكبير.

و مثالها منفصلة: إِنْ نَسَأَ [الشعراء: ٤] و مِنْ نِسَائِكُمْ [الطلاق: ٤] و مَنْ نَعَمَّرَهُ [يس: ٦٨].
 و مثالها بعد التنوين: كِتَابًا نَقْرُوهُ [الإسراء: ٩٣] و بِسِحْرِ نِعْمَةٍ [القمر:

(١) سقط في أ.

(٢) قد علل سيبويه لإدغام النون في هذه الأحرف، فقال:

النون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان، و هي مثلها في الشدة، و ذلك قولك: من راشد، و من رأيت. و تدغم بغنة و بلا غنة. و تدغم في اللام؛ لأنها قريبة منها على طرف اللسان، و ذلك قولك: من لك، فإن شئت كان إدغاما بلا غنة؛ فتكون بمنزلة حروف اللسان، و إن شئت أدغمت بغنة؛ لأن لها صوتا من الخياشيم فترك على حاله؛ لأن الصوت الذي بعده ليس له في الخياشيم نصيب فيغلب عليه الاتفاق.

و تدغم النون مع الميم؛ لأن صوتهما واحد، و هما مجهوران قد خالفا سائر الحروف التي في الصوت، حتى إنك تسمع النون كالميم، و الميم كالنون، حتى تتبين؛ فصارتا بمنزلة اللام و الراء في القرب، و إن كان المخرجان متباعدين، إلا أنهما اشتبهتا لخروجهما جميعا في الخياشيم.

و تدغم النون مع الواو بغنة و بلا- غنة؛ لأنها من مخرج ما أدغمت فيه النون، و إنما منعها أن تقلب مع الواو ميمًا: أن الواو حرف لين تتجافى عنه الشفتان، و الميم كالياء في الشدة و إلزام الشفتين؛ فكرهوا أن يكون مكانها أشبه الحروف من موضع الواو بالنون، و ليس مثلها في اللين و التجافى و المد، فاحتملت الإدغام كما احتملته اللام، و كرهوا البدل؛ لما ذكرت لك.

و تدغم النون مع الياء بغنة و بلا- غنة؛ لأن الياء أخت الواو، و قد تدغم فيها الواو فكأنهما من مخرج واحد، و لأنه ليس مخرج من طرف اللسان أقرب إلى مخرج الراء من الياء؛ ألا ترى أن الألتغ بالراء يجعلها ياء، و كذلك الألتغ باللام؛ لأن الياء أقرب الحروف- من حيث ذكرت لك- إليهما.

ينظر الكتاب (٤٥٢-٤٥٣).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٤٥

٣٤، ٣٥] و كَلَّا نُمِدُّ [الإسراء: ٢٠].

و لا خلاف في الإدغام في هذه الأمثلة و ما أشبهها و هي من باب إدغام المثليين.

و أما الميم: فلم تقع في القرآن متصله بالنون في كلمة واحدة، و إذا جاءت في الكلام- فلا بد أن تكون النون زائدة، مثاله بناء «انفعل» من المحو فتقول: امحى، و الأصل: انمحي.

فأما وقوعها منفصلة فنحو عَمَّا قَلِيلٍ [المؤمنون: ٤٠] و عَمَّ يَسَاءُ لُونَ [النبا]:

[١] و وَانٍ مِنْ شَيْءٍ [الإسراء: ٤٤] و فَهَوَّلَ مِنْ مُدَكِّرٍ [القمر: ٤٠] و مثالها بعد التنوين فَضُلًا مِنْ رَبِّكَ [الدخان: ٥٧] و بِيَضُّ مَكْنُونٌ [الصفات: ٤٩] و أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ [البقرة: ٢٥] و لا خلاف [أيضا] «١» في إدغام هذه الأمثلة و ما أشبهها و إبقاء الغنة؛ لأن الغنة تصحب الميم كما تصحب النون.

و أما اللام و الراء فلم تأت واحدة منهما بعد النون الساكنة في كلمة واحدة، و أتتا منفصلتين.

فمثال اللام منفصلة: مِنْ لَيْنِهِ [الحشر: ٥] و وَانٍ لَمْ يَنْتَهُوا [المائدة]:

[٧٣] و وَمِنْ لَمْ يَتَّبِعِ [الحجرات: ١١] و مِنْ لُغُوبٍ [ق: ٣٨] و مثالها بعد التنوين هُدًى لِلْمُتَّقِينَ و رَصَدًا لِيَعْلَمَ [الجن: ٢٧-٢٨] و هُمَزَةٌ لُْمَزَةٌ [الهمزة: ١].

و مثال الراء بعد النون و التنوين مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ [يس: ٥٨].

و لا خلاف في إدغام هذه الأمثلة و ما أشبهها إدغاما صحيحا يذهب «٢» الغنة و يخلص إبدال الحرف الأول من جنس الثاني.

و أما الياء و الواو فجاءتا متصلتين بالنون في كلمة و منفصلتين، فمثال الياء متصلة الدُّنْيَا [البقرة: ٨٥] و بُنْيَانٌ [الصف: ٤] و ليس في القرآن غيرهما.

و مثالها منفصلة: وَمَنْ يَعْمَلْ [طه: ١١٢] و مَنْ يُؤْمِنُ [يونس: ٤٠].

و مثالها بعد التنوين يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ [الزمل: ١٧] و جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ [الكهف: ٧٧].

و مثال الواو متصلة قِتْوَانٌ [الأنعام: ٩٩] و صِتْوَانٌ [الرعد: ٤] و ليس في

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: تذهب.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٤٦

القرآن غيرهما.

و مثالها منفصلة مِنْ وَال [الرعد: ١١] و وَمِنْ وَرَائِهِمُ [المؤمنون: ١٠٠].

و مثالها بعد التنوين سِرَاجًا وَهَاجًا [النبا: ١٣] [و] «١» وازرَّةً وَزَرَ أُخْرَى [الإسراء: ١٥].

و اعلم أنه لا خلاف في إظهار النون المتصلة بالياء و الواو في كلمة، و كان ينبغي للحافظ أن يذكره في «التيسير» كما ذكره في غيره. و لا-خلاف في إدغام ما عداها من سائر الأمثلة المذكورة، و ما أشبهها مما بعد النون المنفصلة و التنوين ثم إن خلفا- رحمه الله- يذهب الغنة فيتخلص الإبدال و يكمل الإدغام، و الباقون يشنون الغنة فينقص من التشديد و تمام الإبدال بقدر ما بقي من الغنة، و هذا معنى قول الحافظ- رحمه الله- «فيمتنع القلب الصحيح»، و الله- تعالى جده و عز وجهه- أعلم و أحكم.

القسم الثاني: المتفق على الإظهار عند حروف الحلق الستة، و هي الهاء و الهمزة و الحاء و العين و الخاء و الغين.

فمثال الهمزة و النون في كلمة قوله تعالى وَيَنَازِعُونَ عَنْهُ [الأنعام: ٢٦]، و ليس في القرآن غيره إِلَّا شَتَّانٌ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنَ الْعُقُودِ [٢، ٨] على قراءة ابن عامر، و أبي بكر فإنهما يسكنان النون [فيهما].

و مثالها منفصلة مَنْ آمَنَ [البقرة: ٦٢]، و مِنْ إِسْتَبْرَقٍ [الرحمن: ٥٤]، و فَلَنْ أَكَلَّمَ الْيَوْمَ إِنْشِيًا [مريم: ٢٦].

و مثالها بعد التنوين كُفُورًا أَحَدٌ [الإخلاص: ٤]، مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا [الأحقاف: ٢٦]، و مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ [البقرة: ١٨٥].

و مثال الهاء متصلة الْأَنْهَارُ [البقرة: ٢٥]، و مُنْهَمِرٍ [القمر: ١١]، و يَنْهَوْنَ [الأنعام: ٢٦].

و مثالها منفصلة مِنْ هَادٍ [الزمر: ٣٦].

وإن هذا [ص: ٧]، و من هاجر [الحشر: ٩].

ومثالها بعد التنوين فَرِيْقًا هَدَى [الأعراف: ٣٠]، و سَلَامٌ هِيَ [القدر: ٥]،

(١) سقط في ب.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٤٧

وَأَحَقُّ هُوَ [يونس: ٥٣].

ومثال الحاء متصله وَأَنْحَزُ فِي الْكُوْثَرِ [٢]، وَتَنْحُوتُونَ فِي الْأَعْرَافِ [٧٤]، وَ الْحَجَرِ [٨٢]، وَ الشَّعْرَاءِ [١٤٩]، وَ الصَّافَاتِ [٩٥] لَا غَيْرِ.

ومثالها منفصلة وَإِنْ حَكَمْتَ [المائدة: ٤٢]، وَ مِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ [البقرة: ١٤٩]، وَ مِنْ حِسَابِكَ [الأنعام: ٥٢]، وَ مِنْ حُلِيِّهِمْ [الأعراف: ١٤٨].

ومثالها بعد التنوين مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ [فصلت: ٤٢]، وَ عَطَاءٌ حِسَابًا [النبأ: ٣٦]، أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ [التوبة: ٣٦].

ومثال العين موصوله بالنون أَنْعَمْتَ [الفاحة: ٧]، وَ الْأَنْعَامِ [آل عمران: ١٤]، وَ يَنْعِقُ [البقرة: ١٧١]، وَ بِأَنْعَمِ اللَّهِ [النحل: ١١٢].

ومثالها منفصلة مِنْ عَلَقٍ [العلق: ٢]، وَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ [آل عمران: ٣٧]، وَ إِنْ عُدْتُمْ [الإسراء: ٨].

ومثالها بعد التنوين وَ لَيَالٍ عَشْرٍ [الفجر: ٢]، وَ لَشَيْءٍ عَجَابٌ [ص: ٥].

ومثال الحاء موصوله بالنون وَ الْمُنْحَنَقَةُ [المائدة: ٣] - لا - غير، و مثالها منفصلة وَ آمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ [قريش: ٤] وَ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ [الروم: ٢١].

ومثالها بعد التنوين عَلِيمٌ خَبِيرٌ [لقمان: ٣٤] وَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ [الأنفال: ٥٨] وَ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ خُضْرٌ [الإنسان: ٢١].

ومثال الغين متصله بالنون فَسَيَنْغُضُونَ [الإسراء: ٥١] لا غير، و مثالها منفصلة مِنْ غَيْرِكُمْ [المائدة: ١٠٦] وَ مِنْ غَسِيلِينَ [الحاقة: ٣٦] وَ مِنْ غَلٍ [الأعراف: ٤٣].

ومثالها بعد التنوين أَجْرٌ غَيْرٌ مَمْنُونٍ [التين: ٨] وَ مَعْلُولَةٌ غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ [المائدة: ٦٤] وَ مَرَضٌ غَرٌّ [الأنفال: ٤٩] وَ مَلَائِكَةٌ غَلَاظٌ [التحريم: ٦].

فلا خلاف في إظهار النون و التنوين في جميع هذه الأمثلة، و ما أشبهها و تبين الحروف الستة بعدها، غير أن ورشا - رحمه الله - ينقل حركة الهمزة إلى النون المنفصلة و التنوين فيسقط الهمزة في قراءته من اللفظ، و حقيقة الإظهار إنما تحصل بأن يلصق طرف اللسان في مقدم الفم، و لا بد معها من جريان صوت الغنة في الأنف، و الله سبحانه و تعالى أعلم و أحكم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٤٨

القسم الثالث: المتفق على قلب النون الساكنة و التنوين عند الباء خاصة، و جاءت في القرآن متصله بالنون في كلمة و منفصلة.

فمثالها متصله فَاَنْبِئْ [الأنفال: ٥٨]، وَ سُبِّئَلَهُ [البقرة: ٢٦١]، وَ أَنْبِئْتُ [البقرة: ٢٦١]، وَ تُنَبِّئُ [المؤمنون: ٢٠]، وَ يُنَبِّئُ [النحل: ١١]، وَ مَنْ أَنْبَأَكَ [التحريم: ٣]، وَ أَنْبِئُهُمْ [البقرة: ٣٣]، وَ الْأَنْبِيَاءِ [آل عمران: ١١٢]، وَ الْأَنْبَاءِ [القمر: ٤]، وَ لَيُنَبِّدَنَّ [الهمزة: ٤]، وَ يَنْبَغِي [مريم: ٩٢]، وَ فَاتَّبَجَسَتْ [الأعراف: ١٦٠]، وَ إِذِ انْبَعَثَ [الشمس: ١٢]، وَ انْبِعَاثُهُمْ [التوبة: ٤٦]، وَ مُنَبِّئًا [الواقعة: ٦]، وَ يَنْبِثُوعًا [الإسراء: ٩٠]، وَ مثالها منفصلة مِنْ بَعْدِ [النساء: ١٢]، وَ أَنْ بُوْرِكَ [النمل: ٨]، مِنْ بَيْنِ [الرعد: ١١]، وَ مَنْ بَلَغَ [الأنعام: ١٩]، وَ لَكِنْ بَعَدَتْ [التوبة: ٩٠].

[٤٢]، و مثالها بعد التنوين هَدْياً بِالْغِ الْكُفْبِيَّةِ [المائدة: ٩٥]، وَ صُمَّ بُكْمَ [البقرة: ١٨]، وَ عِذَابٍ بَيِّسٍ بِمَا [الأعراف: ١٦٥]، وَ مُؤَذَّنٌ بَيْنَهُمْ [الأعراف: ٤٤]، [و] وَاقِعٌ بِهِمْ [الأعراف: ١٧١]، وَ حَيْدِيثٍ بَعْدَهُ [الأعراف: ١٨٥]، وَ عَلِيمٍ بِالظَّالِمِينَ [التوبة: ٤٧]، وَ لَمُحِطَةٌ بِالْكَافِرِينَ [التوبة: ٤٩]، وَ تَفْرِيقًا بَيْنَ [التوبة: ١٠٧]، وَ تَارِكٌ بَعْضَ [هود: ١٢]، وَ وَصَاتِقٌ بِهِ [هود: ١٢]، وَ عَذَابٌ غَيْرُ [هود: ٧٦]، وَ نَفْسًا بَغَيْرِ نَفْسٍ [المائدة: ٣٢].

لا خلاف في لزوم القلب في جميع هذه الأمثلة و ما أشبهها.

و حقيقة القلب هنا: أن تلفظ بميم ساكنة بدلا من النون الساكنة و التنوين، و يتحفظ من سريان التحريك السريع. و معيار ذلك: أن تنظر كيف تلفظ بالميم في قولك: الخمر و الشمس، فتجد الشفتين تنطبقان حال النطق بالميم، و لا تنفتحان إلا بالحرف الذي بعدها، و كذا ينبغي أن يكون العمل فيها قبل الباء، فإن شرعت في فتح الشفتين قبل تمام لفظ الميم، سرى التحريك إلى الميم و هو من اللحن الخفي الذي ينبغي التحرز منه، ثم تلفظ بالباء متصلة بالميم و معها تنفتح الشفتان بالحركة، و ليحرز عليها ما تستحقه من الشدة، و القلقله [بحول الله - تبارك و تعالی - و هو الهادي و المعين] «١».

(١) و قد علل سيبويه لقلب النون مع الباء ميمًا، بقوله: و تقلب النون مع الباء ميمًا؛ لأنها من

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٤٩

القسم الرابع: المتفق على الإخفاء عنده خمسة عشر حرفا «١»، يجمعها أوائل كلمات هذا البيت:

قل كم ضحى جاء شىء طب دا توفى ظل ذى ثمر صحت سنات.

فمثال القاف متصلة بالنون انقلبوا [المطففين: ٣١]، و لا يُثْقَدُونَ [يس: ٢٣]، و غَيْرَ مَنْقُوصٍ [هود: ١٠٩]، و الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ [الشرح: ٣].

و مثالها منفصلة مِنْ قَوَارِيرَ [النمل: ٤٤]، و عَنْ قَلْبَتِهِمْ [البقرة: ١٤٢]، و فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ [سبأ: ٢٣].

و مثالها بعد التنوين إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ [سبأ: ٥٠]، و تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى [النجم: ٢٢]، و لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ [الأنبياء: ٣].

و مثال الكاف متصلة الْمُنْكَرِ [آل عمران: ١٠٤]، و لَا تَنْكِحُوا [البقرة: ٢٢١]، و يَنْكُتُونَ [الأعراف: ١٣٥].

و مثالها منفصلة مِنْ كُتِبَ [العنكبوت: ٤٨]، و وَإِنْ كُنْتُمْ [البقرة: ٢٣]، و مَنْ كَفَرَ [آل عمران: ٩٧].

و مثالها بعد التنوين مَلِكٌ كَرِيمٌ [يوسف: ٣١]، و كِتَابٌ كَرِيمٌ [النمل: ٢٩]، و جِبِلًّا كَثِيرًا [يس: ٦٢]، و كِرَامًا كَاتِبِينَ [الانفطار: ١١].

و مثال الضاد متصلة مَنْضُودٍ [هود: ٨٢].

و مثالها منفصلة مَنْ ضَلَّ [المائدة: ١٠٥].

- موضع تعتل فيه النون، فأرادوا أن تدغم هنا إذ كانت الباء من موضع الميم، كما أدغموها فيما قرب من الراء في الموضع، فجعلوا ما هو من موضع ما وافقها في الصوت بمنزلة ما قرب من أقرب الحروف منها في الموضع، و لم يجعلوا النون باء لبعدها في المخرج، و أنها ليست فيها غنة. و لكنهم أبدلوا من مكانها أشبه الحروف بالنون و هى الميم، و ذلك قولهم:

ممبك، يريدون: من بك. و شمباء و عمبر، يريدون شنباء و عنبرا.

ينظر: الكتاب (٤/ ٤٥٣).

(١) و علل سيبويه لذلك أيضا، بقوله:

وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً مخرجه من الخياشيم؛ وذلك أنها من حروف الفم، وأصل الإدغام لحروف الفم؛ لأنها أكثر الحروف، فلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم كان أخف عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهي من الفم؛ لأنه ليس حرف يخرج من ذلك الموضع غيرها، فاختروا الخفة إذ لم يكن لبس، وكان أصل الإدغام وكثرة الحروف للفم. وذلك قولك: من كان، ومن قال، ومن جاء.
ينظر الكتاب (٤/ ٤٥٤).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٥٠

ومثالها بعد بعد التنوين مَسْجِدًا ضِرَارًا [التوبة: ١٠٧]، و وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأُمْتَالَ [الفرقان: ٣٩]، و مَعِيشَةً ضَنْكًا [طه: ١٢٤].
ومثال الجيم متصله أَنْجَيْنَا [الأعراف: ١٦٥]، نُنَجِّي [الأنبياء: ٨٨].
و مُنْجُوكَ [العنكبوت: ٣٣] على خلاف في هذا الحرف الأخير.
ومثالها منفصلة إِنْ جَعَلَ [القصص: ٧٢]، و مِنْ جِبَالٍ [النور: ٤٣]، و مِنْ جُوعٍ [قريش: ٤].
ومثالها بعد التنوين أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا [الكهف: ٥٤]، و مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ [ق: ١٥]، و صَعِيدًا جُرْزًا [الكهف: ٨].

ومثال الشين متصله فَأَنْشَرْنَا [الزخرف: ١١]، و الْمُنشُونَ [الواقعة: ٧٢]، و وَيُشِئُ [الرعد: ١٢].
ومثالها منفصلة إِنْ شَاءَ [الأحزاب: ٢٤]، و مِنْ شَيْءٍ [الإسراء: ٤٤]، و مِنْ شَرِّكَ [سبأ: ٢٢].
ومثالها بعد التنوين عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ [البروج: ٩]، و عَفُورٌ شَكُورٌ [فاطر: ٣٠]، و رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ [المزمل: ١٥].
ومثال الطاء متصله الْمُقَنْطَرَةُ [آل عمران: ١٤]، و فَنَطَرًا [النساء: ٢٠]، و وَأَنْطَلَقَ [ص: ٦]، و لَا يَنْطُقُونَ [النمل: ٨٥].
ومثالها منفصلة مِنْ طِينٍ [ص: ٧٦]، و فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ [النساء: ٤]، و عَنْ طَبَقٍ [الانشقاق: ١٩]، و مِنْ طُورٍ سَيْنَاءَ [المؤمنون: ٢٠].
ومثالها بعد التنوين مَاءً طَهُورًا [الفرقان: ٤٨]، و سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا [نوح: ١٥]، و صَعِيدًا طَبِيًّا [المائدة: ٦].
ومثال الدال متصله أُنْدَادًا [البقرة: ٢٢]، و عِنْدَهُ [البقرة: ٢٥٥]، و سُنْدُسٍ [الإنسان: ٢١]، و جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ [ص: ١١].
ومثالها منفصلة مِنْ دُونِهِ [النساء: ١١٧]، و مِنْ دَائِبَةٍ [هود: ٦]، و أَنْ دَعَوْا [مريم: ٩١]، و عَنْ دِينِكُمْ [البقرة: ٢١٧].
ومثالها بعد التنوين كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ [النور: ٣٥]، و وَكَأْسًا دِهَاقًا [النبأ: ٣٤]، و بَخْسٍ دَرَاهِمٍ [يوسف: ٢٠].
ومثال التاء متصله انْتَهَوْا [البقرة: ١٩٢]، و فَانْتَظِرُوا [يونس: ٢٠].

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٥١

ومثالها منفصلة وَمَنْ تَابَ [الفرقان: ٧١].
و مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِي [يونس: ١٥]، و مِنْ تُرَابٍ [الكهف: ٣٧]، و وَلَنْ تَجِدَ [الكهف: ٢٧].
ومثالها بعد التنوين وَعَشِيًّا تَلَكَ الْجَنَّةُ [مريم: ٦٢-٦٣]، و يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ [الزلزلة: ٤]، و جَنَاتٍ تَجْرِي [البقرة: ٢٥].
ومثال الطاء متصله يَنْظُرُونَ [البقرة: ٢١٠]، و أَنْظِرْنِي [الأعراف: ١٤]، و مِنَ الْمُنْظَرِينَ [الأعراف: ١٥].
ومثالها منفصلة مِنْ ظَهِيرٍ [سبأ: ٢٢]، و مَنْ ظَلَمَ [الكهف: ٨٧].
ومثالها بعد التنوين ظُلًّا ظَلِيلًا [النساء: ٥٧]، و لِيُبْعِضَ ظَهِيرًا [الإسراء: ٨٨]، و سَحَابٍ ظُلُمَاتٍ [النور: ٤٠].
ومثال الذال متصله أُنْذَرْتَهُمْ [البقرة: ٦]، مُنْذِرٌ [النازعات: ٤٥] ومثالها منفصلة مِنْ ذَهَبٍ [الكهف: ٣١]، و عَنْ ذِكْرِنَا [الكهف: ٢٨]،
وَأِنْ ذُكِّرْتُمْ [يس: ١٩].
ومثالها بعد التنوين إِلَى ظِلِّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ [المرسلات: ٣٠]، و أُنْدَادًا ذَلِكَ [فصلت: ٩]، و عَبْدًا شَكُورًا [الإسراء: ٣].
ومثال التاء متصله عَلَى الْحِنْثِ الْعَظِيمِ [الواقعة: ٤٦]، و الْأُنثَى [النجم: ٢٧]، مَثُورًا [الفرقان: ٢٣].

و مثالها منفصلة وَ مِنْ ثَمَرَاتِ [النحل: ٦٧]، وَ مِنْ ثُلثِي اللَّيْلِ [المزمل: ٢٠].
 و مثالها بعد التنوين قَوْلًا ثَقِيلًا [المزمل: ٥]، وَ شِهَابٌ ثَاقِبٌ [الصفات: ١٠]، وَ سَحَابًا ثِقَالًا [الأعراف: ٥٧].
 و مثال الصاد متصله وَ الْأَنْصَارِ [التوبة: ١٠٠]، وَ مَنْصُورًا [الإسراء: ٣٣]، وَ أَنْصِتُوا [الأعراف: ٢٠٤].
 و مثالها منفصلة وَ لَمَنْ صَبَرَ [الشورى: ٤٣]، وَ عَن صِدْقِهِم [الأحزاب: ٨]، وَ أَنْ صَدُّوكمُ [المائدة: ٢].
 و مثالها بعد التنوين رِجَالٌ صَدَقُوا [الأحزاب: ٢٣]، وَ مُسْتَقِيمِ صِرَاطِ اللَّهِ [الشورى: ٥٢-٥٣]، وَ جِمَالَتٌ صُفُرٌ [المرسلات: ٣٣].
 و مثال السين متصله مُنْسَأَتَهُ [سبأ: ١٤]، وَ الْإِنْسَانَ [الرحمن: ٣].

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٥٢

وَ نَسْتَسْخُجُ [الجاثية: ٢٩]، وَ يَنْسِلُونَ [يس: ٥١].

و مثالها منفصلة مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ [سبأ: ١٦]، وَ مِنْ سُوءِ [آل عمران: ٣٠].
 و مثالها بعد التنوين وَ رَجُلًا سَلَمًا [الزمر: ٢٩]، وَ رِضْوَانًا سَيِّمَاهُمْ [الفتح: ٢٩]، وَ وَقْتُلُوا تَقْتِيلًا سُنَّةَ اللَّهِ [الأحزاب: ٦١-٦٢].

و مثال الزاي متصله يَنْزِعُ [الإسراء: ٥٣]، وَ يَنْزِعُ [الأعراف: ٢٧]، وَ تَنْزِيلٍ [الزمر: ١]، وَ أَوْ يُلْقَى إِلَيْهِ كَنْزٌ [الفرقان: ٨].
 و مثالها منفصلة مِنْ زَوَالٍ [إبراهيم: ٤٤]، وَ مِنْ زِينَةِ الْقَوْمِ [طه: ٨٧]، وَ فَإِنْ زَلْتُمْ [البقرة: ٢٠٩]، وَ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ [فاطر: ٨].
 و مثالها بعد التنوين صَعِيدًا زَلَقًا [الكهف: ٤٠] وَ نَفْسًا زَكِيَّةً [الكهف: ٧٤] وَ مُبَارَكَةً زَيْتُونَةٍ [النور: ٣٥].
 و مثال الفاء متصله: فَانْفَلَقَ [الشعراء: ٦٣] وَ انْفَرُّوا [النساء: ٧١] وَ انْفَطَرَتْ [الانفطار: ١] وَ الْمَنْفُوشِ [القارعة: ٥].
 و مثالها منفصلة: مِنْ فَضْلِهِ [البقرة: ٩٠] وَ مَنْ فِي السَّمَاءِ [الملك: ١٦] وَ مِنْ فُطُورٍ [الملك: ٣] وَ إِنْ فَاتَكُمْ [الممتحنة: ١١].
 و مثالها بعد التنوين: قَوْمًا فَاسِقِينَ [التوبة: ٥٣] وَ خَالِدًا فِيهَا [النساء: ١٤] وَ عَذَّبُ فِرَاتٌ [فاطر: ١٢].

لا خلاف في إخفاء النون الساكنة و التنوين في جميع هذه الأمثلة و ما أشبهها.

و قد فسر الحافظ - رحمه الله - الإخفاء بأنه حال بين الإظهار و الإدغام، و هو عار من التشديد.

و حقيقة ما أراد الحافظ: ألا تلتصق طرف لسانك بما يقابله من مقدم الفم، و تبقى الغنة في الأنف فبقدر ما زال من عمل اللسان أشبه الإدغام، و بما بقي من الغنة أشبه الإظهار.

و قوله: «و هو عار من التشديد» يتحرز من صورة الإدغام في الياء و الواو في مذهب من يثبت الغنة، و الله - جل جلاله و تقدست أسماؤه - أعلم و أحكم.

و اعلم أن عبارة الإمام موافقة لعبارة الحافظ؛ فإنه قال: «و الإخفاء حال بين حالين».

فأما الشيخ فقال: «و الإخفاء عند أهل اللغة كالإظهار؛ لأن الحرف الأول فيه غير منقلب إلى جنس الثاني و لا تشديد فيه فصار مثل الإظهار، و فارق باب الإدغام في

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٥٣

قلب الأول إلى جنس الثاني و إدغامه في الثاني بتشديد ظاهر» انتهى.

و اعلم أن هذا القول الذي ذكر الشيخ من عدم القلب و التشديد إنما تحصل به مفارقة الإخفاء للإدغام؛ لأنه لم يزد على أن سلب عن الإخفاء الخاصية الثابتة للإدغام، و هو القلب و التشديد، و لا يلزم من سلب خاصية الإدغام ثبوت الإظهار، و لكن حقيقة الإظهار أيضا مسلوبة عن الإخفاء؛ لأن الحرف الظاهر لا - يمكن حصوله إلا - بإعمال العضو المخصوص به فيه، كالتون عند حروف الحلق على ما تقدم.

و أما إخفاء النون فقد تبين أن حقيقته إنما تحصل عند ترك إعمال العضو و هو طرف اللسان، و إبقاء الغنة، و ليست الغنة جزءا من النون؛ و إنما هي من توابعها [إذا ظهرت، و نائبة عنها] «١» إذا ذهبت.

و إذا ثبت هذا، صح أن الإخفاء حال بين الإظهار و الإدغام، و ظهر أن عبارة الحافظ و الإمام أرجح من عبارة الشيخ، و الله أعلم و أحكم.

مسألة: في توجيه هذه الأحكام الأربعة

أما إدغام النون الساكنة و التنوين في النون فراجع إلى باب إدغام أحد المثليين في الآخر إذا سكن أولهما مثل: فَلَا يُشِيرِفُ فِي الْقَتْلِ [الإسراء: ٣٣] و لَا يَعْتَبُ بَعْضُكُمْ [الحجرات: ١٢].

فلو ترك الحافظ ذكر إدغام النون الساكنة و التنوين في النون في هذا الفصل لكونه من باب إدغام المثليين لكان له وجه من النظر، و لم يلحقه اعتراض، لكنه قصد تحصيل حصر أحكام النون الساكنة و التنوين عند لقي جميع الحروف، سواء كان الحرف مثلاً أو خلافاً، و لو نبه على أنه من إدغام المثليين لكان حسناً، لكنه اكتفى عن ذلك ببيانه.

و أما إدغامهما في الميم و إن بعد مخرج أحدهما من الآخر؛ إذ الميم من بين الشفتين، و النون من طرف اللسان في داخل الفم - فلاشتراكهما في الغنة، فأشبهها ما هو من مخرج واحد؛ لاتحاد مخرج الغنة، مع أن النون من حروف مقدم الفم فلها بذلك بعض قرب من الميم.

قال سيبويه: «لأن صوتهما واحد و هما مجهوران قد خالفا سائر الحروف في

(١) سقط في أ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٥٤

الصوت حتى إنك تسمع النون كالميم، و الميم كالنون، حتى تتبين» «١».

و لاشتراكهما - أيضاً - في الإخفاء بلزوم الغنة حال الإدغام؛ إذ كل واحد منهما حرف غنة.

و أما إدغامهما في اللام و الراء فلقرب المخرج؛ إذ مجموعهما من طرف اللسان، و تركت الغنة تكميلاً لحقيقة الإدغام؛ إذ لا غنة في اللام و لا في الراء «٢».

و اعلم أن التزام ترك الغنة هنا هو مذهب القراء، و قد نص سيبويه: أنه يجوز في كلام العرب إثباتها و تركها في اللام و الراء.

و أما إدغامهما في الياء و الواو إذا كانا من كلمتين فلما حصل من الشبه من جهة الغنة التي في النون و اللين الذي في الياء و الواو، و كلاهما فضل صوت مع أن الياء من وسط اللسان فقربت من مخرج النون، و الواو أيضاً من مخرج الميم، و قد أدغمت النون في الميم؛ فحصل بذلك أنس استسهلوا به إدغام النون في الواو، و يكون الواو من مخرج الميم، [و] علل سيبويه إدغام النون في الواو فقال: «لأنها من مخرج ما أدغمت فيه النون».

و قال في تعليل إدغام النون في الياء: «لأن الياء أخت الواو و قد تدغم فيها الواو فكأنهما من مخرج واحد».

فأما مذهب خلف في ترك الغنة: فإنه آثر استحكام حقيقة الإدغام بإذهاب الحرف الأول رأساً، كما ثبت في إدغام سائر الحروف المختلفة.

و أما مذهب سائر القراء حيث أثبتوا الغنة: فإنهم آثروا إبقاء شاهد على صحة ما فعلوا من إدغام النون و هو حرف صحيح في الحرف المعتل، و لم يثبت قط إدغام حرف صحيح في حرف معتل غير النون؛ لبعدهما بين حروف الصحة و حروف العلة، فأبقوا الغنة التي هي سبب الشبه بين النون و حروف العلة بما قبلها من اللين؛ ليحصل بذلك العذر في أنهم ما أدغموا إلا حيث وجدوا الشبه، و لما كانت

الغنة إنما

(١) في ب: يتبين.

(٢) قال سيبويه: وهي - أي النون - مع الراء و اللام و الياء و الواو إذا أدغمت بغنة فليس مخرجها من الخياشيم، و لكن صوت الفم أشرب غنة، و لو كان مخرجها من الخياشيم لما جاز أن تدغمها في الواو و الياء و الراء و اللام، حتى تصير مثلهن في كل شيء. ينظر الكتاب (٤/ ٤٥٤).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٥٥

تخرج من الأنف، و النون من طرف اللسان حصل بذلك تعدد المخرج ضرورة؛ فسهل ترك إعمال اللسان في لفظ النون، و تعويض التشديد في الياء و الواو مع إبقاء الغنة خارجة من الأنف، و لم يكن في ذلك تبعض حرف متحد المخرج. و كلا المذهبين صحيح، نص سيبويه على جواز إثبات الغنة و تركها في ذلك.

و أما إظهار النون عند الياء و الواو إذا كانا في كلمة واحدة قليلا يقع ليس في أوزان الألفاظ.

ألا ترى أن وزن صَتْنَوَانُ [الرعد: ٤] «فعلان» مثل «سرحان»، فلو أدغمت لالتبس ب «فَعَال» المضعف العين، و كذلك (بنين) وزنه: «فعلان» مثل «سلطان» فلو أدغمت لالتبس ب «فَعَال» المضعف العين؛ و لهذا منعوا الإدغام في «صِيَوَان» و قد اجتمعت فيه الياء و الواو و سكن أولهما؛ لأنه لو أدغم لالتبس ب «فَعَال».

و أما الإظهار عند حروف الحلق؛ فلبعد المخرج.

و قد تقدم في الإدغام الكبير أنه لا يدغم حروف الحلق في حروف الفم، و لا حروف الفم في حروف الحلق، و مع هذا فحروف الحلق داخله و النون خارجة إلى مقدم الفم.

و اعلم أن الإظهار عند الهاء، و الهمزة، و الحاء، و العين أزم في كلام العرب.

فأما الإظهار عند الخاء و الغين المعجمتين، فهو الأوضح.

و قد حكى سيبويه: أن من العرب من يخفى النون عندهما، و إنما فعلوا ذلك مع هذين الحرفين؛ لقربهما من حروف الفم، إلا أن مذاهب القراء على التزام الإظهار، كما تقدم «١».

(١) قال سيبويه: و تكون - أي النون - مع الهمزة و الهاء و العين و الحاء و الغين و الخاء بينه، موضعها من الفم؛ و ذلك أن هذه الستة تباعدت عن مخرج النون، و ليست من قبيلها؛ فلم تخف هاهنا كما لم تدغم في هذا الموضع، و كما أن حروف اللسان لا تدغم في حروف الحلق. و إنما أخفيت النون في حروف الفم كما أدغمت في اللام و أخواتها.

و هو قولك: من أجل زيد، و من هنا، و من خلف، و من حاتم، و من عليك، و من غلبك، و منخل - بينه، هذا الأجود الأكثر.

و بعض العرب يجرى الغين و الخاء مجرى القاف. و قد بينا لم ذلك، و لم نسمعهم قالوا في التحرك: حين سليمان، فأسكنوا النون مع هذه الحروف التي مخرجها معها من الخياشيم؛ لأنها لا تحول حتى تصير من مخرج [موضع] الذي بعدها. و إن قيل: لم يستنكر ذلك؛ لأنهم قد يطلبون هاهنا من الاستخفاف كما يطلبون إذا حولوها.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٥٦

و أما القلب عند الباء؛ فلأنه لما ثقل إظهار النون هناك لما تقتضيه النون من استحكام انفتاح الشفتين، و اتصال طرف اللسان بمقدم الفم و إثبات الغنة، و كل ذلك منافر لما تقتضيه الباء من انطباق الشفتين و انفصال طرف اللسان من موضع النون، و إبطال الغنة - أبدلوا من النون حرفا متوسطا بين النون و الباء؛ لأنه يشارك النون بالغنة و يشارك الباء في المخرج و انطباق الشفتين، كما أبدلوا

الطاء من التاء في تصارييف «افتعل» من «اصطلى» و «اصطفى» و «اصطلى» و ما أشبهه؛ لما بعدت التاء من الصاد عوضوا منها الطاء التي تشارك التاء في المخرج و الشدة، و تشارك الصاد في الاستعلاء و الانطباع.

و أما الإخفاء عند باقى الحروف؛ فلأنها لم تبعد من النون بعد حروف الحلق فيجب الإظهار، و لا قربت «أ» قرب اللام و الراء فيجب الإدغام؛ فجعلوا لذلك حالا بين الحالين.

و اعلم أنه كان الأصل أن تظهر النون الساكنة عند هذه الحروف الخمسة عشر بدل الإخفاء، لكن لما كثر دوران النون فى الكلام حتى قاربت فى ذلك حروف العلة أرادوا أن يخففوا على اللسان فجعلوها كلغة النطق بالنون حين أمكنهم الاكتفاء عنها بالغنة التي لا كلفة على اللسان فى النطق بها، و خصوصا هذا الحكم بهذه الحروف دون حروف الحلق؛ لأن هذه الحروف لم تبعد مخارجها من النون بعد حروف الحلق، فلو أظهرها عند هذه الحروف لأتعبوا اللسان؛ لكثرة دورانها فى الكلام، و لو أخفوها عند حروف الحلق كما يخفونها عند هذه الحروف؛ لزم إسقاط النون من الكلام البتة، و الله العلى العظيم فوق كل ذى علم عليم.

باب الفتح و الإمالة بين اللفظين

إشارة

اعلم أن الإمالة لا تكون إلا فى فتحه، أو ألف، و حقيقتها: تقريب الفتحة من الكسرة، و تقريب الألف من الياء «٢».

- و لا تدغم فى حروف الحلق البتة، و لم تقو هذه الحروف على أن تقلبها؛ لأنها تراخت عنها، و لم تقرب قرب هذه الستة؛ فلم يحتمل عندهم حرف ليس مخرجه غيره للمقاربة أكثر من هذه الستة.

ينظر الكتاب (٤/ ٤٥٤ - ٤٥٥).

(١) فى أ: قريب.

(٢) جاء فى لسان العرب (٦/ ٤٣١١): و ألف الإمالة هى التى تجدها بين الألف و الياء.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٤٥٧

و إن شئت قلت: الإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة و بالألف نحو الياء، و كلتا العبارتين قائمة من لفظ سيبويه.

و اعلم أنه متى أميلت الألف فلا بد من إمالة الفتحة التى قبلها؛ فيكون ذلك مبدأ الإمالة فى الفتحة، و تتبعها الألف على النحو الذى نشأت عليه؛ فتحصل الإمالة فى الألف بحكم الانجرار و التبعية للفتحة.

و الأصل فى هذا: أن أحرف العلة الثلاثة فروع عن الحركات الثلاث، و ناشئة عنهن، و الحركات هى أمهات الأحرف الثلاثة و أصولهن.

فإذا قلت: «يدعو» و أطلقت الصوت متصلا بضمه العين، و أقررت العضو الناطق مع مد الصوت على الهيئة التى كان عليها حين النطق بالضمه، كان الصوت و اوا ساكنه و مدة خالصة.

و إذا قلت: «يرمى» و أطلقت الصوت متصلا بكسرة الميم مع إقرار العضو الناطق على ما كان عليه حين النطق بالكسرة، كان الصوت ياء ساكنه و مدة خالصة.

و إذا قلت: «يرضى» و أطلقت الصوت متصلا بفتحة الضاد على ما تقدم، كان الصوت ألفا ساكنه و مدة خالصة.

و بعد كل واحد من هذه الأحرف الثلاثة من صاحبيه مساو لبعد كل واحدة من الحركات الثلاث من أختها.

فإذا تقرر هذا؛ فاعلم أن الياء و الواو فيما أريده الآن طرفا نقيض؛ و ذلك لتصعد الصوت بالضمه و الواو، و انجراره بالكسرة و الياء؛

فتبقى الفتحة والألف واسطة بينهما، ثم إن الفتحة يعرض لها أن ينطق بها نوعا من النطق؛ فيشبه لفظها لفظ الكسرة فيسمى ذلك إمالة في الفتحة، فإن كان بعدها ألف تبع لفظها لفظ الفتحة في ذلك النحو من التكيف؛ إذ الألف ناشئة عن الفتحة - كما تقدم - فتصير الألف مشبهة للياء، ثم هذا الشبه الحاصل بين الفتحة والكسرة، وبين الألف والياء إن كان قويا؛ سمي إمالة محضه، وإن كان ضعيفا سمي إمالة بين بين، وإمالة بين اللفظين، أعنى بين لفظ الفتح الخالص، وبين لفظ الإمالة المحضه، وليس المعنى أنه بين الفتح الخالص والكسر الخالص؛ لأن هذا المعنى حاصل في الإمالة المحضه، وقد يسمون الإمالة: الكسر، والبطح، والإضجاع، كما يسمون الفتح: النصب، وهذا كله من غير أن ينتهي إلى قلب الفتحة كسرة، والألف ياء، كما أن الإشمام في نحو

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٥٨

«قيل» و«غيض» لا ينتهي إلى قلب الكسرة ضمه، والياء واوا.

واعلم أن الغالب على لغة الحجازيين الفتح، والغالب على لغة بني تميم وغيرهم الإمالة، وكلاهما فصيح مستعمل. واعلم أن الفتح هو الأصل وأن الإمالة فرع، بدليل أن الإمالة لا تكون إلا عند وجود سبب من الأسباب التي تذكر بعد بحول الله تعالى. فإن فقدت تلك الأسباب، لزم الفتح، وإن وجد شيء منها، جاز الفتح والإمالة؛ فعلى هذا - فما من كلمة تمال إلا وفي العرب من يفتحها، ولا يصح أن يقال: كل كلمة تفتح ففي العرب من يميلها؛ فاستدلنا باطراد الفتح وتوقف الإمالة على أصالة الفتح وفرعية الإمالة.

وأيضا: فإن الإمالة تصير الحرف بين حرفين، بمعنى أن الألف المماله بين الألف الخالصة والياء، وكذلك الفتحة المماله بين الفتحة الخالصة والكسرة، والفتح يبقى الألف والفتحة على أصلها؛ فلزم أن الفتح هو الأصل والإمالة فرع والله - عز وجل - أعلم. فإذا تقرر هذا، فأذكر الآن أسباب الإمالة، وجوهها، وفائدتها، ثم مذاهب القراء فيها، وما أمالوا من ألفاظ القرآن العظيم أو فتحوه، بحول الله تعالى.

فاعلم أن الأصل في أسباب الإمالة شيان:

أحدهما: الكسرة.

والثاني: الياء.

وكل واحد منهما يكون متقدما على محل الإمالة من الكلمة، ويكون متأخرا ويكون أيضا مقدرًا في محل الإمالة، وقد تكون الكسرة والياء غير موجودتين في اللفظ، ولا مقدرتين في محل الإمالة، ولكنهما مما يعرض في بعض تصاريف الكلمة، وقد تمال الألف أو الفتحة؛ لأجل ألف أخرى أو فتحة أخرى مماله، وتسمى هذه: الإمالة لأجل الإمالة، وقد تمال الألف تشبيها بالألف المماله. فعلى هذا، تبلغ أسباب الإمالة عشرة.

بيان ذلك بحول الرب الكريم البر الرحيم:

أما الإمالة لأجل كسرة متقدمة، فاعلم أنه لا يمكن أن تكون الكسرة إذ ذاك ملاصقة للألف؛ إذ لا تثبت الألف إلا بعد فتحه، فلا بد أن يحصل بين الكسرة

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٥٩

المتقدمة والألف المماله فاصل، وأقله حرف واحد مفتوح نحو «عباد» و«سلاح» وهذا الفاصل إنما حصل باعتبار الألف، فأما الفتحة المماله فلا فاصل بينها وبين الكسرة، والفتحة مبدأ الألف، ومبدأ الشيء جزء من الشيء؛ فكأنه ليس بين الألف والكسرة حائل، وقد يكون الفاصل بين الألف والكسرة حرفان بشرط أن يكون أولهما ساكنا أو يكونا مفتوحين، والثاني «هاء» نحو «سربال» و«يضربها» لما كانت الهاء خفية، والساكن حاجزا غير حصين، كانا في حكم المعدوم؛ فكأنه لم يفصل بين الكسرة والألف إلا حرف واحد، وهذا التعليل يقتضى أن من أمال «مررت بها»، فكأن الكسرة عنده تلى الألف في الحكم، وإن فصلت الهاء في اللفظ، وقد

أمالوا مع أن الفاصل أكثر من ذلك نحو «درهمان».

و أما الياء المتقدمة فقد تكون ملاصقة للألف الممالة، نحو «السيال» و هو شجر [ذو] أشواك.

و قد يفصل بينهما بحرف نحو «شيبان».

و قد يفصل بحرفين أحدهما الهاء نحو «رأيت يدها»، و قد يكون الفاصل غير ذلك نحو «رأيت يدنا».

و أما الإمالة لأجل الياء بعد الألف فنحو «مبايع».

و أما الإمالة لأجل الكسرة بعد الألف الممالة فنحو: «عالم».

و قد تكون الكسرة عارضة نحو «في الدار» و «من الناس»؛ لأن حركة الإعراب غير لازمة.

و أما الإمالة لأجل الكسرة المقدره في المحل الممال، فنحو «خاف» أصله «خوف» بكسر عين الكلمة هي الواو، فقلبت الواو ألفاً؛ لتحركها و انفتاح ما قبلها.

و أما الإمالة لأجل الياء المقدره في المحل الممال، فنحو «يخشى» و «الهدى» تحركت الياء فيهما و انفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

و أما الإمالة لأجل كسرة تعرض في بعض أحوال الكلمة فنحو «طاب».

ألا- ترى أنك تكسر الطاء إذا اتصل بها ضمير المتكلم المرفوع أو ضمير المخاطب المنصوب، أو نون جماعة المؤنث نحو «طبت و طبت، و الهندات طبن»، و يعلل أيضا «خاف بأنك تقول: خفت، و خفت، و الهندات خفن، إلا أن الكسرة في «خفت» منقولة من عين الكلمة، و في «طبت» مبدلة من فتحه الياء، ثم نقلت من العين إلى

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٦٠

الفاء؛ لأن أصل العين في «طاب» الفتح بدليل قولك في المضارع: «يطيب»، و إنما أبدلوا من الفتحة كسرة؛ ليدل على أن الأصل في عين الكلمة الياء مثل «باع».

و يمكن أيضا تعليل إمالة «طاب» بكون الألف منقلبة عن الياء.

و أما الإمالة لأجل ما يعرض في بعض الأحوال، فنحو «تلا» و «غزا»، و ذلك أن الألف منقلبة فيهما عن واو التلاوة، و الغزو، و إنما أميلت في لغة من أمالها؛ لأنك تقول إذا بنيت الفعل للمفعول: تلى، و غزى، مع بقاء عدة الحروف كما كانت حين بنيت الفعل للفاعل.

و أما الإمالة لأجل الإمالة فنحو «ترأى» أمالوا الألف الأولى من أجل إمالة الألف الثانية المنقلبة عن الياء، و قالوا: رأيت عمادا، فأمالوا الألف المبدلة من التنوين من أجل إمالة الألف الأولى الممالة لأجل الكسرة قبلها.

و أما الإمالة لأجل الشبه، فإمالة ألف التانيث في نحو «الحسنى» و ألف الإلحاق نحو «أرطى» في قول من قال: مأروط؛ لشبه ألفيهما بألف الهدى.

و يمكن أن يعلل هذا: بأن الألف تنقلب ياء في بعض الأحوال، و ذلك إذا ثنيت فقلت: الحسنيان، و الأرتيان.

و اعلم أنه متى كان سبب الإمالة موجودا في اللفظ، فإن الإمالة أقوى مما إذا كان السبب مقدرًا، و الإمالة لسبب مقدم أقوى منها لسبب متأخر، و متى كان الفصل بين السبب و محل الإمالة أقل، كانت الإمالة أقوى و الإمالة للكسرة اللازمة أقوى من الإمالة للكسرة العارضة، و الله - جلت قدرته - أعلم.

فأما وجوه الإمالة فأربعة، و الأصل منها اثنان:

أحدهما: المناسبة.

و الثاني: الإشعار.

فأما المناسبة فمقسمة واحد، و ذلك فيما أميل لسبب موجود في اللفظ، و فيما أميل لإمالة غيره، فأرادوا أن يكون عمل اللسان، و محاولة

النطق بالحرف الممال بسبب الإمالة من وجه واحد، و على نسبة واحدة.

و أما الإشعار فثلاثة أقسام:

أحدها: الإشعار بالأصل، و ذلك إذا كانت الألف الممالة منقلبة عن ياء، أو عن واو مكسورة.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٦١

الثاني: الإشعار بما يعرض في الكلمة في بعض المواضع من ظهور كسرة أو ياء حسب ما تقتضيه التصارييف دون الأصل، كما تقدم في غزا، و طاب.

الثالث: الإشعار بالمشبه المشعر بالأصل، و ذلك كما مالة ألف التأنيث و الألف الملحقة.

و أما فائدة الإمالة: فهي سهولة اللفظ؛ و ذلك أن اللسان يرتفع بالفتح، و ينحدر بالإمالة، و الانحدار أخف على اللسان من الارتفاع؛ فلهذا أمال من أمال من العرب.

و أما من فتح فإنه راعى كون الفتح هو الأصل؛ فلم يعدل عنه و إن كان غيره أخف منه.

و يزداد في تعليل الفتح فيما إمالته الإشعار بالأصل، أن يقال: إذا كان اللازم في الكلام ترك لفظ الياء التي هي الأصل و العدول عنها إلى أن تقلب ألفا في نحو «الهدى»، و «قضى» إذ الألف أخف من الياء المتحركة، فلا يعاد إلى التنبية على أمر قد ترك، و أصل قد رفض كما قال الشاعر: [من الطويل]

إذا انصرفت نفسى عن الشيء لم تكن إليه بوجه آخر الدهر ترجع و يزداد في تعليل الفتح فيما إمالته الوجهين الأخيرين من أوجه الإشعار أن يقال:

إذا صح في فصيح الكلام ترك الإمالة حيث يكون سببها قائما، و هو ما أميل للمناسبة و حيث يكون سببها مقدرًا، و هو الوجه الأول من أوجه الإشعار- فالأحرى أن تترك حيث لا سبب في اللفظ، و لا في التقدير، و الله- جل ذكره- أعلم.

فإذا تقرر ما تقدم، فأرجع إلى مذاهب القراء في الفتح و الإمالة فأقول:

اختلف القراء في أصل الإمالة:

فمنهم من تركها رأسًا، و لم يمل شيئًا من ألفاظ القرآن البتة، و هو ابن كثير وحده.

و منهم من أمال و هم الباقون، لكن منهم من استعملها قليلا و هم قالون، و ابن عامر، و عاصم.

و منهم من استعملها كثيرا، و هم حمزة، و الكسائي، و أبو عمرو، و ورش.

و أقل الكَلِّ إمالة: قالون و حفص.

و أكثرهم إمالة: حمزة، و الكسائي، على ما تراه مبسوطا بعد هذا الإجمال بحول الله تعالى.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٦٢

فأرجع إلى كلام الحافظ- رحمه الله- قال الحافظ: «باب الفتح و الإمالة، و بين اللفظين».

قدم الفتح؛ لأنه الأصل على ما قررته، و قدم الإمالة على ما بين اللفظين؛ لأنها أكثر استعمالا في القراءات، و لأنه أراد باللفظين الفتح و الإمالة المحضة، و أراد ب «بين اللفظين» الإمالة التي هي دون ذلك؛ فلزم تقديم الإمالة في الذكر على «بين اللفظين» من حيث جعل تعريف هذه الإمالة التي هي بين اللفظين بالإضافة إلى لفظي الفتح و الإمالة المحضة؛ فتنزلت لذلك منزلة النسبة الحاصلة بين المتضاييفين، فحكماها:

أن تكون تابعة لهما.

و الألف و اللام في «اللفظين» للعهد المفهوم من «الفتح»، و «الإمالة» بمنزلة قولك: أتيت زيدا و عمرا فجلست بين الرجلين، تريد زيدا و عمرا، و على هذا النحو جاء قوله- تعالى-: «أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا [الكهف: ٩]» ثم قال-

تعالى:- **إِذْ أَوْى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ [الكهف: ١٠]** فأدخل الألف و اللام في «الفتية» و هو يريد أصحاب الكهف. قال الحافظ- رحمه الله:- «اعلم أن حمزة، و الكسائي كانا يميلان كل ما كان من الأسماء، و الأفعال من ذوات الياء». قدم حمزة و الكسائي في هذا الباب؛ لأنهما أكثر القراء إمالة كما تقدم، و إمالتهما أشد الإمالتين إيضاحاً؛ لأنها محضة. و جمعهما؛ لاشتراكهما في أكثر الألفاظ الممالة في القرآن. و قدم حمزة لمكانه؛ إذ هو شيخ الكسائي.

و ذكر الأسماء و الأفعال دون الحروف؛ لأن الحروف لا يميلها أحد من القراء إلا حرفاً واحداً و هو: «بلى» خاصة، و ما عداها مثل «ما» و «لا» و «أما» و «إلا» و «لو لا» و «لو ما» و «حتى» و «على» و «كأنما» و نحوه- لا يميله أحد من القراء السبعة. و أذكر الآن جميع ما يشتمل عليه هذا الفصل من ألفاظ القرآن مما ذكره الحافظ أو لم يذكره فأقول: اعلم أن مجموع ما يشتمل عليه هذا الفصل ينحصر في قسمين:

القسم الأول: كل كلمة آخرها ألف بعد راء، و هو على ضربين: أسماء، و أفعال.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٤٣

الأسماء عشرون كلمة يجمعها أحد عشر مثالا:

الأول: «فعل» و هو الثرى في طه [الآية: ٦] لا غير.

و الثاني: «فعل» و هو القرى [القصص: ٥٩].

و الثالث: «فعلى» و هو (أسرى) في البقرة [٨٥] على قراءة حمزة «١»، و في الثاني من الأنفال «٢» [٧٠] على قراءة غير أبي عمرو، و كذلك الأول منها [٤٧] على قراءة

(١) قرأ الجماعة غير حمزة (أسارى)، و قرأ هو: (أسرى)، و قرئ: (أسارى) بفتح الهمزة.

فقراءة الجماعة تحتمل أربعة أوجه:

أحدها: أنه جمع جمع (كسلان)؛ لما جمعهما من عدم النشاط و التصرف، فقالوا:

(أسير و أسارى) بضم الهمزة ك (كسلان و كسالى) و (سكران و سكارى)، كما أنه قد شبه «كسلان» و «سكران» به فجمعاه جمعه الأصلي الذى هو على (فعلى) فقالوا: كسلان و كسلى، و سكران و سكرى؛ لقولهم: أسير و أسرى.

قال سيبويه: فقالوا فى جمع «كسلان»: كسلى، شبهوه ب (أسرى)، كما قالوا: أسارى شبهوه ب (كسالى)، و وجه الشبه: أن الأسر يدخل على المرء كرها كما يدخل الكسل.

قال بعضهم: و الدليل على اعتبار هذا المعنى أنهم جمعوا (مريضا و ميتا و هالكا) على (فعلى) فقالوا: (مرضى و موتى و هلكى)؛ لما جمعها المعنى الذى فى (قتلى و جرحى).

الثانى: أن (أسارى) جمع (أسير)، و قد وجدنا (فعيلا) يجمع على (فعالى) قالوا: شيخ قديم، و شيوخ قدامى. و فيه نظر؛ فإن هذا شاذ لا يقاس عليه.

الثالث: أنه جمع (أسير) أيضا، و إنما ضموا الهمزة من (أسارى) و كان أصلها الفتح ك (نديم و ندامى) كما ضمت الكاف و السين من (كسالى) و (سكارى) و كان الأصل فيهما الفتح نحو: (عطشان و عطاشى).

الرابع: أنه جمع (أسرى) الذى هو جمع (أسير)؛ فيكون جمع الجمع.

و أما قراءة حمزة فواضحة؛ لأن (فعلى) ينقاس فى (فعيل) نحو: (جريح و جرحى) و (قتيل و قتلى) و (مريض و مرضى).

و أما (أسارى) بالفتح فهى أصل «أسارى» بالضم عند بعضهم، و لم يعرف أهل اللغة فرقا بين (أسارى) و (أسرى) إلا ما حكاه أبو

عبدة عن أبي عمرو بن العلاء، فإنه قال: (ما كان في الوثاق فهم الأسارى، وما كان في اليد فهم الأسرى).
و نقل بعضهم عنه الفرق بمعنى آخر، فقال: (ما جاء مستأسرا فهم الأسرى، وما صار في أيديهم، فهم الأسارى).
و حكى النقاش عن ثعلب، أنه لما سمع هذا الفرق قال: (هذا كلام المجانين)، و هي جرأه منه على أبي عمرو.
و حكى عن المبرد أنه يقال: (أسير و أسراء) ك (شهيدي و شهداء) و (الأسير): مشتق من (الإسار) و هو القيد الذي يربط به من
المحمل، فسمى الأسير أسيرا، و إن لم يربط.
ينظر: اللباب (٢/ ٢٥٠-٢٥١).

(٢) في أ: الأفعال.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٦٤

الجماعة، و سُكاري [الحج: ٢] في الحج على قراءة حمزة و الكسائي «١» و تترأ في «قد أفلح» [المؤمنون: ٤٤] على قراءة غير ابن كثير و
أبي عمرو.

الرابع: «فعلى» و هو الذُّكْرَى [عبس: ٤] و الشُّعْرَى [النجم: ٤٩].

الخامس: «فعلى» و هو البُشْرَى [هود: ٧٤] و لَيْسْرَى [الأعلى: ٨] و الأُخْرَى [البقرة: ٢٨٢] و الكُبْرَى [النجم: ١٨] و سُورَى [الشورى: ٣٨]
و لِّلْعُسْرَى [الليل: ١٠].

السادس: «فعالي» و هو و النَّصَارَى [البقرة: ٦٢].

(١) و قرأ الأخوان- حمزة و الكسائي- (سكرى و ما هم بسكرى) على وزن و صفة المؤنثة بذلك، و اختلف في ذلك: هل هذه صيغة
جمع على «فعلى» كمرضى و قتلى، أو صفة مفردة استغنى بها في وصف الجماعة، و ظاهر كلام سيبويه أنه جمع تكسير؛ فإنه قال: و
قوم يقولون:

(سكرى) جعلوه مثل: مرضى؛ لأنهما شيئان يدخلان على الإنسان، ثم جعلوا «روبي» مثل سكرى، و هم المستقلون نو ما لا من شرب
الرائب.

و قال الفارسي: و يجوز أن يكون جمع سكر، كزمن و زمني، و قد حكى: رجل سكر، بمعنى! سكران، فيجىء «سكرى» حينئذ لتأنيث
الجمع.

قال شهاب الدين: و من ورود «سكر» بمعنى «سكران» قوله:

و قد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي فأنهض نهض الشارب السكر

و كنت أمشى على رجلين معتدلا فصرت أمشى على أخرى من الشجر و يروى البيت الأول: الشارب التمل، و بالراء أصح؛ لدلالة البيت
الثاني عليه.

و قرأ الباقون: (سكاري) بضم السين، و قرأ أبو هريرة و أبو نهيك و عيسى بفتح السين فيهما، و هو جمع تكسير واحده «سكران».

قال أبو حاتم: و هي لغة تميم.

و قرأ الحسن و الأعرج و أبو زرعة و الأعمش: (سكرى و ما هم بسكرى) بضم السين فيهما، فقال ابن جنى: هي اسم مفرد كالبشرى،
بهذا أفتاني أبو علي. و قال أبو الفضل: فعلى بضم الفاء صفة الواحدة من الإناث، لكنها لما جعلت من صفات الناس و هم جماعة
أجريت الجماعة بمنزلة المؤنث الموحد.

و قال الزمخشري: و هو غريب.

قال شهاب الدين: و لا غرابه؛ فإن «فعلى» بضم الفاء كثير مجيئها في أوصاف المؤنثة نحو: الربى و الحبلى.

و جوز أبو البقاء فيه أن يكون محذوفا من سكارى، و كان من حق هذا القارئ أن يحرك الكاف بالفتح إبقاء لها على ما كانت عليه، و قد رواها بعضهم كذلك عن الحسن. شرح كتاب التيسير للداني في القراءات ٤٦٤ باب الفتح و الإمالة بين اللفظين و قرأ أبو زرعة في رواية (سكارى) بالفتح: و ما هم بسكارى بالضم. و عن أبي جبير كذلك إلا أنه حذف الألف من الأول دون الثاني. ينظر الباب (١٤/٨ - ١٠).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٦٥

السابع: «فعالي» و هو (أسرى) في البقرة [٨٥] على قراءة غير حمزة، و في الثاني من الأنفال [٧٠] على قراءة أبي عمرو، و سكارى في الحج [الآية: ٢] على قراءة غير حمزة، و الكسائي، و في النساء [٤٣] على قراءة الجميع. الثامن: «مفعل» بفتح الميم و هو مَجْرَاهَا من سورة هود - عليه - السلام [الآية: ٤١] على قراءة حفص، و حمزة، و الكسائي. التاسع: «مفعل» بضم الميم، و هو: (مجرى) على قراءة الباقيين. العاشر: «مفتعل» و هو مُفْتَرَى [سبأ: ٤٣]. الحادي عشر: التَّوْرَةَ [آل عمران: ٣]. و أما الأفعال: فأربع عشرة كلمة:

منها واحدة مشتركة تكون للماضى و المضارع بلفظ واحد، و تفصيل ذلك: أن هذه الأفعال تنقسم إلى الماضى، و المضارع: فللماضى منها مثالان:

أحدهما: «أفعل» و الوارد منه فى القرآن ثلاثة ألفاظ: أُسْرِيَ بِعَبْدِهِ [الإسراء: ١] و «أدرى» و «أرى» المنقولت من «أرى»، كقوله - تعالى - مِنْ بَعْدِ مَا أَرَأَيْتُمْ مَا تَحْبُوتُونَ [آل عمران: ١٥٢] و بِمَا أَرَأَيْتُمْ اللَّهُ [النساء: ١٠٥] و وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا [الأنفال: ٤٣] و فَأَرَاهُ الْكُتُبَى [النازعات: ٢٠]. و الثانى: «افتعل» و الوارد منه ثلاثة ألفاظ: اشْتَرَى [التوبة: ١١١] و افْتَرَى [آل عمران: ٩٤] و اغْتَرَاكَ [هود: ٥٤]. و أما «أ» المضارع فعلى ضربين:

الضرب الأول: مبنى للفاعل، و له ستة أمثلة. الأول: «أفعل»، و الوارد منه: «أرى» خاصة كقوله - تعالى - إِنْى أَرَاكَ وَ قَوْمَكَ [الأنعام: ٧٤] و وَلَكِنى أَرَاكُمْ قَوْمًا [هود: ٢٩] و إِنْى أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ [هود: ٨٤] و إِنْى أَرى مَا لَا تَرَوْنَ [الأنفال: ٤٨]. و الثانى: «نفعل» بالنون، و الوارد منه: نَرى [البقرة: ٥٥] خاصة. و الثالث: «تفعل» بقاء الخطاب، و الوارد منه لفظان: تَرى [المائدة: ٨٣] و لَا تَعْرِى [طه: ١١٨].

(١) فى ب: فأما.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٤٦٦

و الرابع: «يفعل» على الغيبة، و الوارد منه: يَرى [البقرة: ١٦٥] خاصة. و الخامس: «تتفاعل»، و الوارد منه فى القرآن: تَتَمَارى [النجم: ٥٥]. و السادس: «يتفاعل»، و الوارد منه يَتَوَارى [النحل: ٥٩].

الضرب الثانى: مبنى للمفعول، و له مثالان:

أحدهما: «يفعل» بالياء المعجمة من أسفل، و الوارد منه يُرى فى الأحقاف [الآية: ٢٥] على قراءة حمزة، و عاصم و يُرى فى النجم

[الآية: ٤٠] على قراءة الجماعة.

و الثاني «يفتعل» و الوارد منه يُقْتَرَى [يونس: ٣٧] خاصة.

فقرأه حمزة، و الكسائي، و أبو عمرو جميع ذلك بإمالة فتحه الراء و الألف بعدها في الوصل و الوقف.

و استثنى أبو عمرو يا بُشْرَى في سورة يوسف - عليه السلام - و تَتْرَا ففتحهما، و نَوْن (تتري) في الوصل.

و استثنى حمزة من ذلك (التوراة) فقرأه بين اللفظين.

و وافقهم حفص على الإمالة في مَجْرَاهَا [هود: ٤١] خاصة.

و وافقهم أبو بكر على إمالة «أدرى» حيث وقع.

و وافقهم ابن ذكوان على إمالة (التوراة) و «أدرى».

و زاد الحافظ عن ابن ذكوان فتح «أدرى» أيضا من طريق النقاش «١»، عن الأخفش.

(١) محمد بن عبد الله بن محمد بن مرة، و يقال: ابن أبي مرة، أبو الحسن الطوسي ثم البغدادي، يعرف بابن أبي عمر النقاش، مقرئ جليل مصدر خير صالح، أخذ القراءة عرضا عن - المستنير - أبي علي الصواف، و - المستنير و الغاية و الكفاية - أبي بكر بن مجاهد، و الكفاية - إبراهيم بن زياد القنطري، و روى اختيار خلف عرضا عن - المستنير و الكفاية - إسحاق بن إبراهيم المروزي، و - الكامل - علي بن محمد بن الحسين بن نازك و محمد بن إبراهيم و إبراهيم بن إسحاق و أبي بكر بن أسد المؤدب الطوسيين، و روى رواية إسماعيل عن نافع و قراءة ابن كثير عن - الكامل - إدريس بن عبد الكريم فيما ذكره الهذلي، و لا يصح ذلك، روى القراءة عنه عرضا: ابنه - الكامل - الحسن و - المستنير و الغاية و الكفاية - أحمد بن عبد الله السوسنجردى و - الكفاية - أبو الفرج النهرواني و - الكفاية - أبو الحسن الحمامي و - المستنير و الكامل - بكر بن شاذان و - المستنير - علي بن محمد ابن يوسف بن العلاف و أبو بكر بن مهران، مات سنة اثنتين و خمسين و ثلاثمائة.

ينظر غاية النهاية (٢/ ١٨٦).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٦٧

و قرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين في الحالين أيضا، و تابعه قالون على (التوراة) خاصة فقرأها بين اللفظين، و زاد عنه الحافظ الفتح. و هذا كله ما لم يلحق الألف في الوصل تنوين، أو يقع بعدها حرف ساكن، فإنه لا خلاف في الفتح في الوصل لسقوط الألف، إلا ما ذكر الحافظ من مذهب السوسى أنه يميل في الوصل فتحه الراء فيما لحقه ساكن منفصل، نحو نَزَى اللَّهُ [البقرة: ٥٥] و الْقَرَى الَّتِي [سبأ: ١٨] و النَّصَارَى الْمَسِيحُ [التوبة: ٣٠] و ذِكْرَى الدَّارِ [ص: ٤٦].

و مذهب الشيخ، و الإمام الفتح في الوصل لأبي شعيب كالجماعة.

و اختلف عن ورش في (أريكمهم) في الأنفال «١» [الآية: ٤٣].

فقال الشيخ: «روى ورش عن نافع الفتح، و كان يختار بين اللفظين، و بالوجهين قرأت».

و أما الإمام فأطلق القول في جميع الفصل بين «٢» اللفظين، ثم قال: «و قد قرأت له: (و لو أريكمهم) في الأنفال بالفتح أيضا، و بين اللفظين أشهر عنه».

و نص في غيره [أنه] قرأه بالوجهين.

و ذكر في «التمهيد»: أن ترقيق الراء في (أريكمهم) هي قراءته على ابن خاقان، و أبي الحسن.

قال: و هو الصواب، و قراءته على ابن خاقان هي التي أسند في «التيسير»؛ فحصل من هذا كله أنهم يختارون له بين اللفظين، و هو خلاف روايته عن نافع.

واعلم أن الراء في «أرى»، و«نرى» و«تري» و«يرى» هي فاء الكلمة، وأصلها السكون، و عين الكلمة في الأصل همزة مفتوحة و لامها ياء، فقلبت الياء ألفا لتحركها و انفتاح ما قبلها، ثم نقلت الفتحة من الهمزة إلى الراء لشبه الهمزة بالحرف المعتل في الثقل، ثم حذفت الهمزة لسكونها و سكون ما بعدها؛ فوليت الألف الراء فصار آخر الكلمة ألفا بعد راء؛ فلحق بهذا الفصل الذي نحن فيه، و لو لا ذلك لكان من الفصل الثاني مثل: «رأى»، و الله - تقدر اسمه و تعالى جده - أعلم.

(١) في أ: الأفعال.

(٢) في أ: بين.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٦٨

القسم الثاني: من القسم الأول: كل كلمة آخرها ألف و ليس قبل الألف راء و هو نوعان.

النوع الأول: أن تكون الكلمة ثلاثية و ألفها منقلبة عن واو، و جملته في القرآن ثمانية ألفاظ، منها أربعة أسماء، و هي «الربا» و «الضحى» و «العلا» و «القوى».

اتفق حمزة و الكسائي على إمالتها في الحالين، سواء كانت بالألف و اللام، أو مضافه، فإن كانت منونته أمالها في الوقف و فتحها في الوصل، و ذلك ضحى في طه [الآية: ٥٩]، و ربا في الروم [الآية: ٣٩] لا غير، و فتح ورش «الربا» كيفما كان.

و قرأ البواقى بين اللفظين من طريق الحافظ ما لم تكن منونته فيفتح في الوصل و يقف بين اللفظين، و ذلك قوله - تعالى -: وَ أَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى فِي طه [الآية]:

[٥٩]، فأما قوله - تعالى -: ضُحًى وَ هُمْ يَلْعَبُونَ [الأعراف: ٩٨] فلا - أذكر فيه شيئا، و السابق إلى فهمي أنه في الوقف مفتوح للجميع، و الله - سبحانه - أعلم.

و مذهب الشيخ و الإمام فتح الأسماء الأربعة لورش على كل حال.

و قرأ أبو عمرو ما كان منها رأس آية في السور الإحدى عشرة التي تذكر بعد: بين اللفظين من طريق الحافظ و الإمام، و بالفتح من طريق الشيخ.

و منها أربعة أفعال و هي: دحاها [النازعات: ٣٠] و طحاها [الشمس: ٦] و تلاها [الشمس: ٢] و سجي [الضحى: ٢].

أمالها الكسائي. و قرأها أبو عمرو بين اللفظين، و وافقه ورش على سجي خاصة من طريق الحافظ وحده، و فتح البواقى كالباقين.

النوع الثاني: ما عرى من القيدتين أو من أحدهما - و أعنى بالقيدتين: كون الكلمة ثلاثية، و كون ألفها مع ذلك منقلبة عن واو - فهذا النوع ينقسم قسمين: منصرف، و غير منصرف.

فغير المنصرف أربعة ألفاظ:

منها اسمان و هما: متى [البقرة: ٢١٤]، أنى [البقرة: ٢٢٣].

و منها فعل و هو: عسى [النساء: ٨٤].

و منها حرف و هو: بلى [البقرة: ٨١]، و يلحق بها: يا وَيَلْتِي [المائدة: ٣١] و يا حَسْرَتِي [الزمر: ٥٦] و يا أَسْفَى [يوسف: ٨٤].

و الألف في هذه الأسماء الثلاثة بدل من ياء المتكلم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٦٩

فأمال الألف و الفتحة قبلها في هذه الألفاظ السبعة: حمزة، و الكسائي، و قرأها ورش من طريق الحافظ بين اللفظين و من طريق الشيخ و الإمام بالفتح.

و قرأ الدوري عن اليزيدي عن أبي عمرو يا وَيَلْتِي [المائدة: ٣١]، و يا حَسْرَتِي [الزمر: ٥٦]، و أنى [البقرة: ٢٢٣] بين اللفظين من الطرق

الثلاثة.

و زاد الإمام بلى [البقرة: ٨١] و متى [البقرة: ٢١٤] عن أبي عمرو من طريقه و يا أسيفى [يوسف: ٨٤] من طريق الدورى خاصة، و فتح ما بقى.

و المنصرف ينقسم إلى أسماء و أفعال، فالأسماء تسعون، و تنحصر فى خمسة عشر مثالا:

المثال الأول: «فعل» بفتح الفاء، و الوارد منه ثمانية أسماء و هى: وَ التَّوَى [الأنعام: ٩٥].

و الهوى [النساء: ١٣٥]، و لِلشَّوَى [المعارج: ١٦]، و وَ الأذى [البقرة:

٢٦٤]، و العمى [فصلت: ١٧]، و لَطَى [المعارج: ١٥]، و فَتَى [الأنبياء:

٦٠]، و وَجَنَى [الرحمن: ٥٤].

المثال الثانى: «فعل» بكسر الفاء، و الوارد منه أربعة أسماء:

الرَّزَى [الإسراء: ٣٢]، و (إنيه) [الأحزاب: ٥٣]، و كِلَاهُمَا [الإسراء:

٢٣]، و مَكَانًا سُوَّى [طه: ٥٨] على خلاف فى كسر أول هذه الكلمة الأخيرة.

المثال الثالث: «فعل» بضم الفاء، و الوارد منه ستة أسماء و هى:

الهُدَى [البقرة: ١٢٠]، و النَّهَى [طه: ٥٤]، و طُوى [طه: ١٢]، و سُدى [القيامة: ٣٦]، و مَكَانًا سُوَّى [طه: ٥٨] على الخلاف المذكور، و

يلحق به تُقَاةً [آل عمران: ٢٨]. و حَقَّ تُقَاتِهِ [آل عمران: ١٠٢] و وزنه «فعللة».

المثال الرابع: «فعلى» بفتح الفاء، و الوارد منه عشرة أسماء و هى:

المُوتَى [البقرة: ٧٣]، و لِلتَّقْوَى [البقرة: ٢٣٧]، و المَرْضَى [التوبة:

٩١]، و النَّجْوَى [طه: ٦٢]، و وَ السَّلْوَى [البقرة: ٥٧]، و الْقَتْلَى [البقرة:

١٧٨]، و دَعْوَةً «١» [البقرة: ١٨٦]، و صَرَعى [الحاقة: ٧]، و (طغوى)، و مَثْنَى [النساء: ٣].

المثال الخامس: «فعلى» بكسر الفاء، و الوارد منه أربعة أسماء و هى:

(١) هكذا فى المخطوط فليحرر.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٤٧٠

إِخْدَى [القصص: ٢٧]، و (سيما)، و ضَبْرَى [النجم: ٢٢]، و عَيْسَى [الصف: ١٤].

المثال السادس: «فعلى» بضم الفاء، [و] الوارد منه تسعة عشر اسما و هى:

القُرْبَى [البقرة: ٨٣]، و الدُّنْيَا [البقرة: ٨٦]، و الوُسْطَى [البقرة:

٢٣٨]، و الوُتْقَى [البقرة: ٢٥٦]، و الأَنْثَى [النجم: ٢٧]، و الحُسَيْنَى [الكهف: ٨٨]، و وَ الأُولَى [النجم: ٢٥]، و القُضْوَى [الأنفال: ٤٢]، و

المُثْلَى [طه: ٦٣]، و السُّفْلَى [التوبة: ٤٠]، و العُلْيَا [التوبة: ٤٠]، و الرُّؤْيَا [الفتح: ٢٧]، و طُوبَى [الرعد: ٢٩]، و سُورَى [الشورى: ٣٨]، و

زُلْفَى [الزمر: ٣]، و الرُّجْعَى [العلق: ٨]، و وَ العُرَى [النجم: ١٩]، و عُقْبَى [الرعد: ٢٢]، و وَ سُقْيَاهَا [الشمس: ١٣].

المثال السابع: «أفعل»، و الوارد منه ثمانية عشر اسما، و هى:

الأَعْلَى [الأعلى: ١]، و أَوْلَى [القيامة: ٣٤]، و الأَوْفَى [النجم: ٤١]، و الأَنْقَى [الليل: ١٧]، و الأَشَقَى [الليل: ١٥]، و الأَذْنَى [الأعراف:

١٦٩]، و المَأْعَمَى [الأنعام: ٥٠]، و الأَقْصَى [الإسراء: ١]، و أَرْكَى [البقرة: ٢٣٢]، و أَرْبَى [النحل: ٩٢]، و وَ أَخْفَى [طه: ٧]، و وَ أَبْقَى

[الأعلى: ١٧]، و أهدى [الإسراء: ٨٤]، و أذهى [القمر: ٤٦]، و أَخْوَى [الأعلى: ٥]، و أَحْصَى [الكهف: ١٢]، و أَخْزَى [فصلت: ١٦]، و وَ

أَطْعَى [النجم: ٥٢].

المثال الثامن: «فعالي» بفتح الفاء، و الوارد منه أربعة أسماء و هي:
 التِيْتَامِي [النساء: ٢]، و الأَيَامِي [النور: ٣٢]، و الحَوَايَا [الأنعام:
 ١٤٦]، و (خطايا).

المثال التاسع: «فعالي» بضم الفاء، و الوارد منه اسمان و هما:
 كُسَالِي [النساء: ١٤٢]، و وَفْرَادِي [سبأ: ٤٦].

المثال العاشر: «مفعل» بفتح الميم، و الوارد منه سبعة أسماء و هي:
 المَوْلَى [الأنفال: ٤٠]، و المَأْوَى [النجم: ١٥]، و المَرْعَى [الأعلى: ٤]، و مَثْوَى [آل عمران: ١٥١].
 و مَثْنَى [النساء: ٣]، و مَحْيَايَ [الأنعام: ١٦٢]، و يلحق به مَرَضَات
 شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٧١
 [التحریم: ١].

المثال الحادي عشر: «مفعل» بضم الميم، و الوارد منه ثلاثة أسماء و هي:
 مَوْسَى [طه: ٩]، و مَرَسَاهَا [هود: ٤١]، و يلحق به مَرْجَاهُ [يوسف:
 ٨٨].

المثال الثاني عشر: «مفعل» بضم الميم و تشديد العين، و الوارد منه ثلاثة أسماء و هي:
 مُصَلَّى [البقرة: ١٢٥]، و مُسَمَّى [البقرة: ٢٨٢]، و مُصَفَّى [محمد:
 ١٥].

المثال الثالث عشر: «مفتعل»، و الوارد منه المُتَنَهَى [النجم: ١٤] خاصة.

المثال الرابع عشر: «يفعل»، و الوارد منه يَحْيَى [مريم: ٧] اسم النبي عليه السلام.

المثال الخامس عشر: «فعل» بضم الفاء و تشديد العين، و الوارد منه غُزَّى [آل عمران: ١٥٦] خاصة.

و أما الأفعال: فجملتها مائة و سبعة و سبعون لفظة، و تنقسم إلى الماضي، و المضارع، ثم إلى المبني للفاعل، و المبني للمفعول، فهذه
 ثلاثة أقسام:

القسم الأول الماضي: و جملة ما ورد في القرآن اثنان و تسعون فعلا، و تنحصر في ثمانية أمثلة.

المثال الأول: «فعل» خفيف العين، و الوارد منه اثنان و عشرون لفظة و هي:
 هَدَى [الأنعام: ٩٠]، و وَكَفَى [الفتح: ٢٨]، و فَسَقَى [القصص:
 ٢٤].

و وَفَى [النجم: ٣٧]، و أَتَى [طه: ٦٩]، و أَبَى [البقرة: ٣٤]، و أَتَى [النحل: ١]، و وَنَهَى [النازعات: ٤٠]، و قَضَى [البقرة: ١١٧]، و وَمَضَى
 [الزخرف: ٨]، (جزى)، و رَأَى [الأنعام: ٧٦]، و رَمَى [الأنفال: ١٧]، و وَعَصَى [طه: ١٢١]، و طَغَى [النازعات: ٣٧]، و قَبَغَى [القصص:
 ٧٦]، و غَوَى [النجم: ٢]، و هَوَى [طه: ٨١]، و قَلَى [الضحى: ٣]، و أَوَى [الكهف: ١٠]، و نَأَى [الإسراء: ٨٣].

المثال الثاني: «أفعل»، و الوارد منه ست و عشرون لفظة و هي:

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٧٢

أَعْطَى [طه: ٥٠]، و أَوْفَى [آل عمران: ٧٦]، و أَعْنَى [النجم: ٤٨]، و وَأَقْنَى [النجم: ٤٨]، و وَآتَى [البقرة: ١٧٧]، و آوَى [يوسف: ٦٩].
 و يَا أَسِيفَى [يوسف: ٨٤]، و أَقْصَى [القصص: ٢٠]، و أَوْحَى [الإسراء: ٣٩]، و أَخْيَا [المائدة: ٣٢]، و وَأَوْصَانِي [مريم: ٣١]، و أَنْجَيْنَا
 [الأنعام: ٦٣].

وَفَأَوْعَى [المعارج: ١٨]، و (أرسي)، و وَأَلْقَى [النحل: ١٥]، و أَبْقَى [النجم: ٥١]، و فَأَذَلِّي [يوسف: ١٩]، و وَأَمْلَى [محمد: ٢٥]، و فَأَنسَأَهُ [يوسف: ٤٢]، و أَحْصَى [الكهف: ١٢]، و وَأَكْدَى [النجم: ٣٤]، و أَهْوَى [النجم: ٥٣]، و أَعْمَى [محمد: ٢٣]، و وَأَبْكَى [النجم: ٤٣]، و أَلْهَأَكُمُ [التكاثر: ١].

المثال الثالث: «فعل» بتشديد العين، و الوارد منه ثلاث عشرة لفظة هي:

(زكى)، و وَفَى [النجم: ٣٧]، و أُنَجِّينَا [الأعراف: ٨٩]، و وَكَّى [النمل:

١٠]، و (جلى)، و صَلَّى [العلق: ١٠]، و وَصَّى [البقرة: ١٣٢]، و وَلَقَاهُمْ [الإنسان: ١١]، و غَشَّى [النجم: ٥٤]، و دَسَّاهَا [الشمس: ١٠]، و سَمَّاكُمُ [الحج: ٧٨]، و فَسَوَّى [القيامة: ٣٨].

المثال الرابع: «تفعل» بتشديد العين، و الوارد منه تسعة ألفاظ و هي:

تَجَلَّى [الأعراف: ١٤٣]، و فَتَيْدَلَّى [النجم: ٨]، و تَوَلَّى [النجم: ٣٣]، و تَرَدَّى [الليل: ١١]، و تَزَكَّى [طه: ٧٦]، و تَمَنَّى [النجم: ٢٤]، و فَتَلَقَّى [البقرة: ٣٧]، و تَعَشَّاهَا [الأعراف: ١٨٩]، و (توفاه) في الأنعام [٦١] على قراءة حمزة.

المثال الخامس: «افتعل»، و الوارد منه اثنا عشرة لفظة و هي:

ارْتَضَى [الأنبياء: ٢٨]، و اهْتَدَى [يونس: ١٠٨]، و اسْتَوَى [البقرة:

٢٩]، و (اجتبي)، و ابْتَغَى [المؤمنون: ٧]، و فَاتْتَهَى [البقرة: ٢٧٥]، و ابْتَلَى [البقرة: ١٢٤]، و اعْتَدَى [البقرة: ١٩٤]، و افْتَدَى [آل عمران:

٩١]، و اضْطَفَى [آل عمران: ٣٣]، و اتَّقَى [النساء: ٧٧]، و فَالْتَقَى [القمر: ١٢].

و المثال السادس: «استفعل»، و الوارد منه أربعة ألفاظ و هي:

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٧٣

اسْتَعْلَى [طه: ٦٤]، و وَاسْتَعْنَى [التغابن: ٦]، و اسْتَشْقَى [البقرة: ٦٠]، و (استهواه) في الأنعام [٧١] على قراءة حمزة.

المثال السابع: «فاعل»، و الوارد منه نادى [الأنبياء: ٨٣]. ساوى [الكهف:

٩٦] خاصة.

المثال الثامن: «تفاعل»، و الوارد منه ثلاثة ألفاظ و هي:

وَعَالَى [الأنعام: ١٠٠]، و تَرَاءَا [الشعراء: ٦١]، و فَتَعَاطَى [القمر: ٢٩].

القسم الثانى الفعل المضارع: المبنى للفاعل، و جملة ما ورد منه فى القرآن أربعة و خمسون موضعا، و تنحصر فى ثمانية أمثلة:

المثال الأول: «أفعل»، و الوارد منه لفظان و هما:

أَنهَأَكُمُ [هود: ٨٨]، و أَنَسَانِيَهُ [الكهف: ٦٣].

المثال الثانى: «نفعل» بالنون، و الوارد منه أربعة ألفاظ و هي:

نَخَشَى [المائدة: ٥٢]، (ننسى)، و نَخَزَى [طه: ١٣٤]، و نَخِيَا [المؤمنون: ٣٧].

المثال الثالث: «تفعل» بالتاء المعجمة من فوق، و الوارد منه ست عشرة لفظة و هي:

تَرَضَى [البقرة: ١٢٠]، و تَهْوَى [البقرة: ٨٧]، و وَلِتَضَعَى [الأنعام:

١١٣]، و تَنْهَى [العنكبوت: ٤٥]، و وَتَغْشَى [إبراهيم: ٥٠]، و تَعْمَى [الحج: ٤٦]، و تَزُقَى [الإسراء: ٩٣]، و لِيَتَشَقَى [طه: ٢]، و فَتَزُدَى [طه:

١٦]، و وَتَخْشَى [الأحزاب: ٣٧]، و تَضْحَى [طه: ١١٩]، و تَخْفَى [الحاقة: ١٨]، و تَأْبَى [التوبة: ٨]، و تَنْسَى [الأعلى: ٦]، و تَسْعَى [طه:

١٥]، و تَصْلَى [الغاشية: ٤].

المثال الرابع: «يفعل» على الغيبة، و الوارد منه خمس عشرة لفظة و هي:

يَخْفَى [آل عمران: ٥]، و يَغْشَى [آل عمران: ١٥٤]، و يَخْشَى [طه: ٣]، و يَرْضَى [النساء: ١٠٨]، و يَنْهَى [العلق: ٩]، و يَلْقَى [الفرقان: ٦٨]،

و يَطْعَى [طه: ٤٥]، و يَنْسَى [طه: ٥٢]، و يَبْلَى [طه: ١٢٠]، و يَشْعَى [القصص: ٢٠]، و وَيَنْقَى [الرحمن: ٢٧]، و وَيَصْلَى [الانشقاق: ١٢]، و يَخْبَى [الأعلى: ١٣]، و يَشْقَى [طه: ١٢٣]، و وَيَأْبَى [التوبة: ٣٢].

المثال الخامس: «يتفعل» بالياء و التاء، و الوارد منه خمسة ألفاظ، و هي يَتَوَلَّى

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٧٤

[آل عمران: ٢٣] و يَتَوَلَّى [الأنفال: ٥٠] و يَتَلَقَّى [ق: ١٧] و يَتَمَطَّى [القيامة: ٣٣] و يَتَزَكَّى [فاطر: ١٨] و منه يَزَكَّى [عبس: ٣].

المثال السادس: «تتفعّل» بتاءين، و الوارد منه خمسة ألفاظ و هي: (تتوفّى) و (تتلقى) و تُسَوَّى [النساء: ٤٢] على قراءة نافع، و ابن عامر و تَزَكَّى في النازعات [الآية: ١٨]، و تَصَدَّى في عبس [الآية: ٦]، كلاهما على قراءة الحرمين، فأدغمت التاء الأولى فيما بعدها في هذه المواضع الثلاثة.

المثال السابع: «تفعل» و أصله «تتفعّل» فحذفت إحدى التاءين.

و الوارد منه خمسة ألفاظ، و هي تَوَفَّاهُمْ في النساء [الآية: ٩٧]، و تَلَهَّى في عبس [١٠] و تَلَطَّى في «و الليل» [الآية: ١٤]، على قراءة غير البزى في الوصل، و تَزَكَّى و تَصَدَّى على قراءة غير الحرمين، و قد تقدم تَزَكَّى الذي هو فعل ماض كقوله - تعالى -: قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى في سورة الأعلى، و قوله - تعالى -:

وَمَنْ تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ في سورة فاطر [الآية: ١٨].

المثال الثامن: «تتفاعل» و الوارد منه تتجافى [السجدة: ١٦] لا غير.

القسم الثالث: الفعل المضارع المبني للمفعول، و جملته في القرآن إحدى و ثلاثون لفظة، و تنحصر في سبعة أمثلة:

المثال الأول: «نفعل» بالنون، و الوارد منه نُؤْتَى [الأنعام: ١٢٤] لا غير.

و المثال الثاني: «تفعل» بالتاء المعجمة من فوق، و الوارد منه إحدى عشرة لفظة و هي:

تُتْلَى [القلم: ١٥]، و تُبَلَى [الطارق: ٩]، و تُشْقَى [الغاشية: ٥]، و تُجْزَى [غافر: ١٧]، و فَتَكْوَى [التوبة: ٣٥]، و تُنْسَى [طه: ١٢٦]، و تُمْلَى [الفرقان: ٥]، و تُدْعَى [الجاثية: ٢٨]، و فَتَلْقَى [الإسراء: ٣٩]، و (تجبي) [القصص: ٥٧] على قراءة نافع، و (تمنى) [القيامة: ٣٧] على قراءة غير حفص، و تَرُضَى في طه [١٣٠] على قراءة غير حفص، و تَرُضَى «١» [طه: ١٣٠] على قراءة أبي بكر و الكسائي.

المثال الثالث: «يفعل» على الغيبة، و الوارد منه اثنتا عشرة لفظة و هي:

يُجْبَى [القصص: ٥٧] على قراءة غير نافع، و يُؤْتَى [البقرة: ٢٦٩]، و يُتْلَى [النساء: ١٢٧]، و يُوحَى [النجم: ٤]، و يُقْضَى [طه: ١١٤]،

(١) هكذا بالمخطوط فليحذر.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٧٥

و يُجْزَى [الأنعام: ١٦٠]، و يُحْمَى [التوبة: ٣٥]، و يَهْدَى [يونس: ٣٥]، و يُسْقَى [الرعد: ٤]، و يُلْقَى [الفرقان: ٨]، و يُعْشَى [الأحزاب: ١٩]، و يُدْعَى [الصف: ٧].

المثال الرابع: «تفعل» بالتاء المعجمة من فوق، و تشديد العين، و الوارد منه ثلاثة ألفاظ و هي:

تُوفَّى [البقرة: ٢٨١]، و كَتَلَقَّى [النمل: ٦]، و تُسَمَّى [الإنسان: ١٨].

المثال الخامس: «يفعل» على الغيبة و تشديد العين، و الوارد منه ثلاثة ألفاظ، و هي:

و يَلْقَوْنَ [الفرقان: ٧٥]، و يُوفَّى [الزمر: ١٠]، و يَصْلَى [الانشقاق: ١٢] على قراءة الحرمين، و ابن عامر و الكسائي.

المثال السادس: «يتفعل» بالياء و التاء، و الوارد منه يُتَوَفَّى [الحج: ٥] لا غير.

المثال السابع: «يفاعل» و الوارد منه (يجازى) في سبأ [١٧] على خلاف فيه لا غير.

اتفق حمزة، و الكسائي، على إمالة جميع ما اشتمل عليه هذا القسم المتصرف من الأسماء و الأفعال المذكورة. وافقهما أبو بكر على إمالة رمى في الأنفال [الآية: ١٧]، و على إمالة فتحه الهمزة و الألف بعدها من و نأى في سورة الإسراء خاصة [الآية: ٨٣]، و على إمالة أعمى في الموضعين فيها [٧٣] كل ذلك في الحالين، و على إمالة سوي في طه [الآية: ٥٨]، و سيدى في القيامة [الآية: ٣٦] في الوقف.

و وافقهما أبو عمرو على إمالة أعمى الأول من سورة الإسراء، و وافقهما هشام على إمالة (إنيه) [الأحزاب: ٥٣]. و استثنى حمزة، و أبو الحارث من ذلك هداى في البقرة [الآية: ٣٨]، و طه [الآية: ١٢٣] و و مَحْيَايَ في الأنعام [الآية: ١٦٢] و مَثْوَايَ و رُؤْيَاكَ في سورة يوسف عليه السلام [الآية: ٥]، و كَمِشْكَاهُ في النور [الآية: ٣٥]، ففتحا هذه الستة. و استثنى أيضا حمزة وحده خمسة أسماء، و سبعة أفعال:

فالأسماء: (خطايا) كيفما كان، و الرُّؤْيَا مضافا و غير مضاف، و مَرْضَاتٍ حيث وقع، و حَقَّ تُفَاتِهِ خاصة في آل عمران [الآية: ١٠٢] و مَحْيَاهُمْ في الجاثية [الآية: ٢١] و الأفعال وَ قَدْ هَدَانِ و هو الأول من الأنعام خاصة [الآية:

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٧٦

٨٠] و عَصَانِي في سورة إبراهيم - عليه السلام - [الآية: ٣٦]، و مَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ في الكهف [الآية: ٦٣] و آتَانِي الْكِتَابَ و أَوْصَانِي في «كهيص» [الآيتان: ٣٠، ٣١]، و فَمَا آتَانِي في النمل [الآية: ٣٦]، و وَأَخْيَا إِذَا لَمْ يَكُن مَعُطُوفًا بِالْوَاوِ خاصة حيث وقع. و لم أذكر هنا سائر ما ذكر الحافظ مع هذه الألفاظ؛ لأنه غير داخل في هذا القسم.

و قرأ ورش جميع ما في هذا القسم من طريق الحافظ بين اللفظين، و استثنى منه هُدَايَ في البقرة، و و مَحْيَايَ في الأنعام و مَثْوَايَ في سورة يوسف - عليه السلام - و كلاهما في الإسراء، و كل ما اتصل به ضمير المؤنث من رءوس الآي التي في سورة و الشمس و في سورة النازعات إلا قوله - تعالى -: ذِكْرَاهَا فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ قَرَأَهَا بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ مِنْ أَجْلِ الرَّاءِ.

و قرأ جميع الفصل من طريق الشيخ و الإمام بالفتح، إلا ما وقع رأس آية في السور العشر، و هي: طه، و النجم، و المعارج في قوله - تعالى -: لَطَى [المعارج:

١٥] و لِلشَّوَى [المعارج: ١٦] و تَوَلَّى [النجم: ٢٩] و فَأَوْعَى [المعارج: ١٨] و آخر القيامة من قوله - تعالى -: وَلَا صَلَّى ... إلى آخرها، و النازعات من قوله - تعالى -: حَدِيثٌ مُوسَى إلى قوله - تعالى -: لِمَنْ يَخْشَى [الآيات: ١٥-٢٦] و من قوله - تعالى -: مَا سَعَى إِلَى الْمَأْوَى [الآيات: ٣٥-٤١] و أول عَبَسَ إِلَى تَلَهَّى [الآيات: ١-١٠]، و سبح، و الليل، و الضحى من قوله - تعالى - قَلَى إِلَى فَأَعْنَى [الآيات: ٣-٨] و العلق من قوله - تعالى -: لِيُطْعِنَى إِلَى وَ تَوَلَّى [الآيات: ٦-١٣] فإنه [قرأها] بين اللفظين بشرط ألا تكون ألفه للتأنيث، و لا منقلبه عن واو في الثلاثي؛ فإنهما أخذتا فيه بالفتح.

و الذي وقع في هذه الصورة مما ألفه للتأنيث: الحُسْنَى [الكهف: ٨٨] و وَالْأُولَى [الليل: ١٣] و النَّجْوَى [المجادلة: ٨] و الْمُثَلَى [طه: ٦٣] و وَالسَّلْوَى [البقرة: ٥٧] و وَالتَّقْوَى و وَالْمَأْنَى و ضَمِيرُ [النجم: ٢٢] و الْمَيُوتَى و الذي ألفه منقلبه عن واو في الثلاثي: الْعَلَى و وَ الضُّحَى و الْقَوَى و سَجَى، و قد تقدم القول في ذوات الواو، و تقدم أيضا أنه لم يختلف عن ورش فيما قبل ألفه راء، حيث وقع أنه يقرؤه بين اللفظين.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٧٧

و قرأ أبو عمرو كل ما كان على وزن «فعلى» أو «فعلى» أو «فعلى» حيث وقع، و جميع رءوس الآي التي في السور العشر المذكورة، و سورة الشمس كيفما كان و «يحيى» اسم النبي، و «موسى»، و «عيسى» - صلوات الرحمن عليهم أجمعين - بين اللفظين.

و استثنى الشيخ، وحده: الضُّحَى و الْعَلَى و الْقَوَى خاصة، سواء كانت هذه الأسماء الثلاثة منونة أو بالألف و اللام، أو مضافة - ففتحها. و استثنى الإمام «يحيى» اسم النبي - عليه السلام - ففتحها من طريق السوسى خاصة.

و أرى أن أختتم هذا الفصل بتعيين رءوس الآي المذكورة؛ حتى لا يقع فيها التباس.

اعلم أن جملتها- ما بين متفق عليه، و مختلف فيه- مائتان و إحدى و سبعون آية.

و اعلم أن الأعداد المشهورة في ذلك ستة، و هي المدني الأول، و المدني الأخير، و المكي، و البصري، و الشامي، و الكوفي، و أوكد هذه الأعداد في مقصود هذا الفصل، عدد المدني الأخير، و عدد البصري؛ ليعرف به ما يقرؤه ورش و أبو عمرو من رءوس هذه الآي بين اللفظين:

فمن ذلك في سورة طه: تسع و ثمانون آية و هي قوله تعالى:

لِتَشْقَى [٢]، يَخْشَى [٣]، الْعَلَى [٤]، اسْتَوَى [٥]، الثَّرَى [٦]، وَ أَخْفَى [٧]، الْحُسْنَى [٨]، حَدِيثُ مُوسَى [٩]، هُدًى [١٠]، يَا مُوسَى [١١]، طَوًى [١٢]، يُوحَى [١٣]، بِمَا تَسْعَى [١٥]، فَتَزْدَى [١٦]، بِبِمِينِكَ يَا مُوسَى [١٧]، أُخْرَى [١٨]، أَلْفَهَا يَا مُوسَى [١٩]، حَيَّةٌ تَسْعَى [٢٠]، الْأُولَى [٢١]، آيَةٌ أُخْرَى [٢٢]، الْكُبْرَى [٢٣]، طَعَى [٢٤]، سُؤْلَكَ يَا مُوسَى [٢٦]، مَرَّةً أُخْرَى [٣٧]، مَا يُوحَى [٣٨]، عَلَى قَدَرٍ يَا مُوسَى [٤٠]، إِنَّهُ طَعَى [٤٣]، أَوْ يَخْشَى [٤٤]، يَطْعَى [٤٥]، وَ أَرَى [٤٦]، الْهُدَى [٤٧]، وَ تَوَلَّى [٤٨]، يَا مُوسَى [٤٩]، ثُمَّ هَدَى [٥٠]، الْقُرُونِ الْأُولَى [٥١]، وَ لَا يَنْسَى [٥٢]، شَتَّى [٥٣]، النَّهَى [٥٤]، تَارَةً أُخْرَى [٥٥]، وَ أَبِي [٥٦]، بَسَّحَرِكَ يَا مُوسَى [٥٧]، سُؤًى [٥٨]، ضُحًى [٥٩]، ثُمَّ أَتَى [٦٠]، افْتَرَى [٦١]، النَّجْوَى [٦٢]، الْمُثْلَى [٦٣]، اسْتَعْلَى [٦٤]، أَوَّلَ مَينَ أَلْقَى [٦٥]، أَنَّهَا تَسْعَى [٦٦]، خَيْفَهُ مُوسَى [٦٧]، أَنْتَ الْأَعْلَى [٦٨]، حَيْثُ أَتَى [٦٩]، هَارُونَ وَ مُوسَى [٧٠]، عَذَابًا وَ أَبْقَى [٧١]، الْحَيَاةَ

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٧٨

الدُّنْيَا [٧٢]، خَيْرٌ وَ أَبْقَى [٧٣]، وَ لَا يَخْبَى [٧٤]، الْعَلَى [٧٥]، تَزَكَّى [٧٦]، وَ لَا تَخْشَى [٧٧]، وَ مَا هَدَى [٧٩]، وَ السَّلْوَى [٨٠]، فَقَدْ هَوَى [٨١]، اهْتَدَى [٨٢]، عَنْ قَوْمِكَ يَا مُوسَى [٨٣]، لَتَرْضَى [٨٤]، إِلَيْنَا مُوسَى [٩١]، إِلَّا إِبْلِيسَ أَبِي [١١٦]، فَتَشْقَى [١١٧]، وَ لَا تَعْرِى [١١٨]، وَ لَا تَضْحَى [١١٩]، لَا يَبْلَى [١٢٠]، فَعَوَى [١٢١]، وَ هَدَى [١٢٢]، مِنْهُ هُدًى [١٢٣]، وَ لَا يَشْقَى [١٢٣]، أَعْمَى [١٢٥]، تُنْسَى [١٢٦]، أَشَدُّ وَ أَبْقَى [١٢٧]، لِأُولَى النَّهَى [١٢٨]، مُسَمًى [١٢٩]، تَرْضَى [١٣٠]، الدُّنْيَا [١٣١]، خَيْرٌ وَ أَبْقَى [١٣١]، لِلتَّقْوَى [١٣٢]، فِي الصُّحُفِ الْأُولَى [١٣٣]، وَ نَخَزَى [١٣٤]، وَ مِنْ اهْتَدَى [١٣٥].

و منها في سورة النجم خمس و خمسون آية و هي قوله تعالى: هَوَى [١]، وَ مَا عَوَى [٢]، الْهَوَى [٣]، يُوحَى [٤]، الْقَوَى [٥]، فَاسْتَوَى [٦]، الْأَعْلَى [٧]، فَتَدَلَّى [٨]، أَوْ أَدْنَى [٩]، مَا أَوْحَى [١٠]، مَا رَأَى [١١]، مَا يَرَى [١٢]، أُخْرَى [١٣]، الْمُنتَهَى [١٤]، الْمَأْوَى [١٥]، مَا يَعْشَى [١٦]، وَ مَا طَعَى [١٧]، الْكُبْرَى [١٨]، وَ الْعُزَّى [١٩]، الْأُخْرَى [٢٠]، الْأُنثَى [٢١]، صَبْرَى [٢٢]، الْهُدَى [٢٣]، مَا تَمَنَّى [٢٤]، وَ الْأُولَى [٢٥]، وَ يَرْضَى [٢٦]، الْأُنثَى [٢٧]، الدُّنْيَا [٢٩]، بِمَنْ اهْتَدَى [٣٠]، بِالْحُسْنَى [٣١]، بِمَنْ اتَّقَى [٣٢]، الَّذِي تَوَلَّى [٣٣]، وَ أَكْدَى [٣٤]، فَهَوَى يَرَى [٣٥]، مُوسَى [٣٦]، وَفَى [٣٧]، أُخْرَى [٣٨]، سَعَى [٣٩]، يَرَى [٤٠]، الْأَوْفَى [٤١]، الْمُنتَهَى [٤٢]، وَ أَبْنَى [٤٣]، وَ أَحْيَا [٤٤]، وَ الْأُنثَى [٤٥]، تَمَنَى [٤٦]، الْأُخْرَى [٤٧]، وَ أَفْنَى [٤٨]، الشُّعْرَى [٤٩]، الْأُولَى [٥٠]، أَبْقَى [٥١]، وَ أَطْعَى [٥٢]، أَهْوَى [٥٣]، مَا عَشَى [٥٤]، تَتَمَارَى [٥٥]، الْأُولَى [٥٦].

و منها في سورة المعارج أربع آيات، و هي قوله تعالى لَطَى [١٥]، لِلشَّوَى [١٦]، وَ تَوَلَّى [١٧]، فَأَوْعَى [١٨].

و منها في سورة القيامة عشر آيات، و هي: وَ لَا صِلَمَى [٣١]، وَ تَوَلَّى [٣٢]، يَتَمَطَّى [٣٣]، أَوْلَى [٣٤]، فَأَوْلَى [٣٤]، سُدى [٣٦]، يُغْنَى [٣٧]، فَسَوَى [٣٨]، وَ الْأُنثَى [٣٩]، الْمَوْتَى [٤٠].

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٧٩

و منها في سورة «و النازعات» إحدى و ثلاثون آية، و هي قوله تعالى: حَدِيثُ مُوسَى [١٥]، طَوًى [١٦]، إِنَّهُ طَعَى [١٧]، تَزَكَّى [١٨]، فَتَخْشَى [١٩]، الْكُبْرَى [٢٠]، وَ عَصَى [٢١]، يَسْعَى [٢٢]، فَنادَى [٢٣]، الْأَعْلَى [٢٤]، وَ الْأُولَى [٢٥]، يَخْشَى [٢٦]، بَنَاهَا [٢٧]، فَسَوَّاهَا [٢٨]، ضُحَاهَا [٢٩]، دَحَاهَا [٣٠]، وَ مَرَعَاهَا [٣١]، أَرْسَاهَا [٣٢]، الْكُبْرَى [٣٤]، مَا سَعَى [٣٥]، يَرَى [٣٦]، مَنْ طَعَى [٣٧]، الدُّنْيَا [٣٨]،

المَأْوَى [٣٩]، الهَوَى [٤٠]، المَأْوَى [٤١]، مُرْسَاهَا [٤٢]، ذِكْرَاهَا [٤٣]، مُنْتَهَاهَا [٤٤]، يَخْشَاهَا [٤٥]، ضُحَاهَا [٤٦].

و منها في سورة «عبس» عشر آيات، و هي قوله تعالى: وَ تَوَلَّى [١]، الْأَعْمَى [٢]، يَزَّكَّى [٣]، الذِّكْرَى [٤]، اسْتَعْنَى [٥]، تَصَدَّى [٦]، يَزَّكَّى [٧]، يَشْعَى [٨]، يَخْشَى [٩]، تَلَهَّى [١٠].

و منها في سورة الأعلى تسع عشرة آية، و هي قوله تعالى: الْأَعْلَى [١]، فَسْوَى [٢]، فَهَدَى [٣]، الْمُرْعَى [٤]، أَخْوَى [٥]، فَلَا تَنْسَى [٦]، وَ مَا يَخْفَى [٧]، لِلْيُسْرَى [٨]، الذِّكْرَى [٩]، مَنْ يَخْشَى [١٠]، الْأَشْقَى [١١]، الْكُبْرَى [١٢]، وَ لَا يَحْيَى [١٣]، مَنْ تَزَكَّى [١٤]، فَصَلَّى [١٥]، الدُّنْيَا [١٦]، وَ أَبْقَى [١٧]، الْأُولَى [١٨]، وَ مُوسَى [١٩].

و منها في سورة «و الشمس» خمس عشرة آية، و هي قوله تعالى: وَ ضُحَاهَا [١]، تَلَاهَا [٢]، جَلَّاهَا [٣]، يَغْشَاهَا [٤]، بَنَاهَا [٥]، طَحَاهَا [٦]، سَوَّاهَا [٧]، وَ تَقَوَّاهَا [٨]، زَكَّاهَا [٩]، دَسَّاهَا [١٠]، بَطَّغَوَاهَا [١١]، أَشْقَاهَا [١٢]، وَ سَقَّيَاهَا [١٣]، فَسَوَّاهَا [١٤]، عَقَّبَاهَا [١٥].

و منها في سورة «و الليل» إحدى و عشرون آية، و هي قوله تعالى: يَغْشَى [١]، تَجَلَّى [٢]، وَ الْأُنثَى [٣]، لَشَّتَى [٤]، وَ اتَّقَى [٥]، بِالْحُسْنَى [٦]، لِلْيُسْرَى [٧]، وَ اسْتَعْنَى [٨]، بِالْحُسْنَى [٩]، لِلْعُسْرَى [١٠]، تَرَدَّى [١١]، لِلْهُدَى [١٢]، وَ الْأُولَى [١٣]، تَلَطَّى [١٤]، الْأَشْقَى [١٥]، وَ تَوَلَّى [١٦]، الْأُنثَى [١٧]، يَزَّكَّى [١٨]، تُجْزَى [١٩]، الْأَعْلَى [٢٠]، يَرْضَى [٢١].

و منها في سورة «و الضحى» ثمانى آيات، و هي قوله تعالى: وَ الضُّحَى [١]، سَجَى [٢]، قَلَى [٣]، الْأُولَى [٤]، فَتَرْضَى [٥]، فَأْوَى [٦]،

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٨٠

فَهْدَى [٧]، فَأَغْنَى [٨].

و منها في سورة العلق تسع آيات، و هي قوله تعالى: لِيَطْغَى [٦]، اسْتَعْنَى [٧]، الرُّجْعَى [٨]، يَنْهَى [٩]، صَلَّى [١٠]، الْهُدَى [١١]، بِالْتَّقْوَى [١٢]، وَ تَوَلَّى [١٣]، يَرَى [١٤].

فهذه جملة الآى المذكورة و المختلف فيه منها خمس، و هي قوله تعالى فى طه:

مِنِّي هُدًى [١٢٣]، وَ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا [١٣١] يعدهما المدنيان، و المكى، و البصرى، و الشامى، و لم يعدهما الكوفى.

و قوله تعالى فى «و النجم»: إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا [٢٩] عدها الكل إلا الشامى.

و قوله تعالى فى «و النازعات»: فَأَمَّا مَنْ طَغَى [٣٧] فعددها البصرى، و الشامى، و الكوفى، و لم يعدها المدنيان و لا المكى.

و قوله تعالى فى العلق: أُرَائَيْتَ الَّذِي يَنْهَى [٩] عدها كلهم إلا الشامى.

فأما قوله تعالى فى طه: وَ لَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى [٧٧] فلم يعدها أحد إلا الشامى.

و قوله تعالى: وَ إِلَهُ مُوسَى [طه: ٨٨] لم يعدها أحد إلا المدنى الأول، و المكى، و قوله تعالى فى النجم عَنْ مَنْ تَوَلَّى [٢٩] لم يعدها

أحد إلا الشامى؛ لذلك لم أذكرها إذ ليست معدودة فى المدنى الأخير، و لا فى البصرى.

فإذا تقرر هذا: فاعلم أن قوله تعالى فى طه لِيُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ [١٥]، وَ قَالَهَا [٢٠]، وَ أُعْطِيَ كُلَّ شَيْءٍ [٥٠]، وَ فَتَوَلَّى فِرْعَوْنُ [٦٠]، قَالَ

لَهُمْ مُوسَى [٦١]، وَ قَالُوا يَا مُوسَى [٦٥]، وَ فَرَجَعَ مُوسَى [٨٦]، وَ إِلَهُ مُوسَى [٨٨]، وَ وَعَصَى آدَمَ [١٢١]، وَ تَمَّ اجْتِبَاءَ رُبُّهُ [١٢٢]، وَ

حَسْرَتِنِى أَعْمَى [١٢٥].

و قوله تعالى فى و النجم إِذْ يَعْشَى [١٦]. وَ عَنْ مَنْ تَوَلَّى [٢٩]، وَ وَ أُعْطِيَ قَلِيلًا [٣٤]، وَ تَمَّ يُجْزَاهُ [٤١]، وَ أُغْنَى [٤٨]، وَ فَغَشَّاهَا [٥٤].

و قوله تعالى فى القيامة أُولَى لَكَ فَأُولَى [٣٤]، وَ تَمَّ أُولَى لَكَ.

و قوله تعالى فى «و الليل» مَنْ أُعْطِيَ [٥]، وَ لَا يَضْلَاهَا [١٥] - فإن أبا عمرو يفتح جميع ذلك؛ لأنه ليس برأس آية ما عدا «موسى» فإنه

يقرؤه على أصله بين اللفظين، و ورش يفتح جميعه أيضا من طريق الشيخ و الإمام، و كذلك يفتح فَأَمَّا مَنْ طَغَى [٣٧] فى «النازعات»؛

إذ ليس برأس آية عند المدنى، و يقرأ جميعه بين اللفظين من طريق الحافظ على أصله فى ذوات الياء، و كذلك فَأَمَّا مَنْ طَغَى فى

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٤٨١

«و النازعات» [الآية: ٣٧]؛ لأنه مكتوب بالياء، و يترجح له الفتح في قوله تعالى:

لا يَصْلَاهَا فِي وَ «اللَّيْلِ» [الآية: ١٥]، عَلَى مَا يَأْتِي فِي بَاب اللَّامَاتِ بِحَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى.

وَ حَمْزَةٌ وَ الْكَسَائِي فِي جَمِيعِ ذَلِكَ عَلَى أَصْلَهُمَا فِي الْإِمَالَةِ، وَ اللَّهُ أَعْلَم.

وَ أَرْجِعُ الْآنَ إِلَى لَفْظِ الْحَافِظِ، قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : «فَالْأَسْمَاءُ نَحْوُ ...» كَذَا إِلَى قَوْلِهِ: «مِمَّا أَلْفَهُ لِلتَّائِيثِ».

[لَا شَكَّ أَنَّ قَوْلَهُ: «مِمَّا أَلْفَهُ لِلتَّائِيثِ»] «١» يَسْتَوْعِبُ الْأَمْثَلَةَ الَّتِي ذَكَرَ مِنْ قَوْلِهِ:

«الْمَوْتَى» إِلَى «ضِيْزَى»، وَ يَحْتَمِلُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ يَسْتَوْعِبُ عِنْدَهُ «مَوْسَى» وَ «عَيْسَى» وَ «يَحْيَى»؛ لِأَنَّهُ نَصَّ فِي «الْمَوْضِحِ» عَلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ

يَقُولُونَ: إِنْ «يَحْيَى»: «فَعْلَى» وَ «مَوْسَى»: «فَعْلَى»، وَ «عَيْسَى»: «فَعْلَى» وَ ذَكَرَ هُنَاكَ اخْتِلَافَ النُّحَوِيِّينَ فِيهَا.

وَ أَعْلَمُ أَنَّ سَبِيْبِيَه - رَحِمَهُ اللَّهُ - نَصَّ عَلَى أَنَّ مَوْسَى: «مَفْعَلٌ»، وَ أَنَّهُ يَنْصَرَفُ فِي النُّكْرَةِ، وَ أَنَّ «عَيْسَى» «فَعْلَى» إِلَّا أَنَّ الْيَاءَ مَلْحَقَةٌ بِبَنَاتِ

الْأَرْبَعَةِ بِمَنْزِلَةِ «مَعْرَى».

قَالَ الْحَافِظُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «وَ كَذَلِكَ «الْهَدَى ...» إِلَى قَوْلِهِ: «مِنْ الْفُصُولِ».

أَعْلَمُ أَنَّ الْأَلْفَ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ فِي مَوْضِعِ اللَّامِ مِنَ الْكَلِمَةِ، وَ هِيَ مَنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ إِلَّا فِي «الضَّحَى» فَإِنَّهَا مَنْقَلِبَةٌ عَنِ وَاوٍ.

قَالَ: «وَ كَذَلِكَ «الْأَدْنَى» إِلَى قَوْلِهِ: مِنْ الصِّفَاتِ».

أَعْلَمُ أَنَّ أَصْلَ اللَّامِ فِي «الْأَدْنَى» وَ «أَزْكَى» وَ «الْأَعْلَى»: وَاوٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ «دَنَوْتُ» وَ «زَكَوْتُ» وَ «عَلَوْتُ»، فَلَمَّا زِيدَتْ الْهَمْزَةُ فِي أَوَّلِهِ [وَ]

صَارَ أَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ قَلْبَتِ وَاوَهُ يَاءً، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ فِي التَّشْبِيْهِ: «الْأَدْنِيَانِ»، وَ «الْأَزْكِيَانِ»، وَ «الْأَعْلِيَانِ». وَ أَمَّا «أَوْلَى» فَلَامَهُ يَاءً، بِدَلِيلِ كَوْنِ فَائِهِ

وَاوٍ؛ فَلَوْ كَانَتْ لَامُهُ وَاوٍ؛ لَكَانَ مِنْ بَابِ سَلَسٍ، وَ هُوَ قَلِيلٌ.

فَأَمَّا قَوْلِهِمْ: الْأَوْلِيَّةُ، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ الْوَاوُ، بَلْ هِيَ مَنْقَلِبَةٌ عَنِ الْيَاءِ، كَمَا قَلْبَتِ فِي رَحْوَى؛ هَرَبًا مِنْ ثِقَلِ اجْتِمَاعِ ثَلَاثِ يَاءَاتِ

وَ كَسْرَةٍ، [وَ اللَّهُ - عَزَّ جَلَّالَهُ - أَعْلَمُ وَ أَحْكَمُ] «٢».

قَالَ الْحَافِظُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «وَ الْأَفْعَالُ نَحْوُ ... كَذَا»، وَ ذَكَرَ فِيهَا «زَكَّى».

(١) سَقَطَ فِي أ.

(٢) فِي ب: وَ اللَّهُ أَعْلَم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٨٢

يريد المشدد في قوله - تعالى -: قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا [الشمس: ٩] و ليس في القرآن غيره.

فأما «ما زكا» الخفيفة، فلا يميله أحد كما يأتي بعد بحول الله - تبارك و تعالى - لأنه ثلاثي من ذوات الواو.

و ذكر «نجى» يريد المشدد، كقوله - تعالى -: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَجَّانَا مِنَ الْمُؤْمِنُونَ:

[٢٨]، وَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ [العنكبوت: ٦٥].

فأما «نجا» الخفيف فلا يميله أحد؛ لأنه ثلاثي من ذوات الواو، و هو قوله - تعالى -: وَ قَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا [يوسف: ٤٥] في سورة

يوسف عليه السلام.

و قوله - رحمه الله -: «مِمَّا أَلْفَهُ مَنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ» إِنَّمَا صَارَتِ اللَّامُ فِي «زَكَّى» وَ «نَجَّى» يَاءً بَعْدَ التَّشْدِيدِ؛ لِأَنَّهَا انْتَقَلَتْ بِذَلِكَ إِلَى بَنَاتِ

الْأَرْبَعَةِ، فَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فَأَصْلُهُ الْوَاوُ، بِدَلِيلِ قَوْلِكَ: نَجَوْتُ، وَ زَكَوْتُ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي «الْأَدْنَى» وَ «الْأَعْلَى»، وَ كَذَلِكَ «تَرْضَى» أَصْلُهُ

الْوَاوُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ «الرِّضْوَانِ»، فَلَمَّا لَحِقَهُ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ زَادَ بِذَلِكَ عَلَى الثَّلَاثَةِ، وَ إِنَّمَا قِيلَ فِي الْمَاضِي «رَضِيَ» بِالْيَاءِ؛ لِأَجْلِ الْكُسْرَةِ كَمَا

تَقُولُ: ثِيَابٌ، فِي جَمْعِ ثَوْبٍ.

وَ ذَكَرَ «أَنْيَ» وَ «مَتَى» وَ «بَلَى» وَ «عَسَى».

أما «عسى»: فألفها منقلبة عن ياء، بدليل «عسيتم».

و أما أخواتها، فلا- يدخلها تصريف و لا- اشتقاق؛ لأن «بلى» حرف، و «متى» و «أنى» اسمان غير متمكنين؛ لتضمنهما معنى حرف الاستفهام أو حرف الشرط فتعذر الحكم على ألفهما بالانقلاب عن الياء لذلك، لكن أميلت ألفاتها؛ لشبهها بألفات الأسماء الممالة؛ فكان «متى» يشبه «فتى»، و «أنى» يشبه «شتى».

و أما «بلى»؛ فلأنها كافية في الجواب بانفرادها، يقول القائل: ألم يقم زيد؟

فتقول: بلى، كما يقول: من قام؟ فتقول: زيد، و هي مع هذا ثلاثية على عدد أقل أبنية الأسماء المتمكنة؛ فلها بذلك مزية على سائر الحروف.

و قال الكوفيون: إن ألفها للتأنيث، و أصلها: «بل»؛ فأميلت لذلك.

قال الحافظ- رحمه الله-: «و كذلك ما أشبهه مما هو مرسوم في المصاحف بالياء».

الهاء في «أشبهه» راجعة إلى جميع ما ذكر، و لا وجه لتخصيصه ب «عقبى»، و لا بما ذكر معها، و الله أعلم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٨٣

قال الحافظ- رحمه الله-: «ما خلا خمس كلم و هي «حتى» و «لدى» و «على» و «إلى» و «ما زكى»؛ فإنهن مفتوحات بإجماع».

أما «حتى» فكتبت بالياء في أكثر المصاحف.

و حكى الحافظ في «الموضح»: أنها في بعضها بالألف، و علل كتبها بالياء بوقوع الألف فيها رابعة و هو موضع تختص به الياء، و بأنها أشبهت ألف «شتى».

و ذكر المهدوي- رحمه الله- أنها كتبت بالياء إذا دخلت على الظاهر نحو «حتى زيد» و بالألف إذا دخلت على المضمرة نحو «حتاك»؛ فرقا بين الحالين.

و ذكر أنها لم يملها أحد إلا الكسائي في رواية نصير «١»، و أنكر سيويه إمالتها، و يمكن أن يحمل إنكاره على فصيح الكلام و كثيره، و تحمل رواية الكسائي على القليل «٢»، [و الله تبارك و تعالى أعلم] «٣».

و علل الحافظ إمالتها بما علل به كتبها بالياء.

و أما «لدى» ف وقعت في القرآن في موضعين.

أحدهما: في قوله- تعالى- (و ألفيا سيدها لدا الباب) في يوسف- عليه السلام- [الآية: ٢٥] و هذه كتبت بالألف.

(١) نصير بن يوسف بن أبي نصر، أبو المنذر الرازي ثم البغدادي النحوي، أستاذ كامل ثقة، أخذ القراءة عرضا عن- المستنير و الغاية، و المبهج، و جامع البيان، و الكفاية، و الكامل- الكسائي و هو من جلة أصحابه و علمائهم و له عنه نسخة و أبي محمد اليزيدي، روى عنه القراءة- المبهج، جامع البيان، الكامل- محمد بن عيسى الأصبهاني و- جامع البيان و الكامل- و داود بن سليمان و عبد الله بن محمد بن الحسين المقانعي و- المستنير و الغاية، و المبهج، و جامع البيان، و الكفاية و الكامل- علي بن أبي نصر النحوي و- الغاية، المبهج، جامع البيان، الكامل- محمد بن إدريس الأشعري و- المبهج- محمد بن نصير و- جامع البيان- الحسين بن شعيب و- المبهج، الكفاية، الكامل- أحمد بن محمد بن رستم شيخ عبد الواحد بن عمر و هو آخر من بقى من أصحابه.

قال أبو عبد الله الحافظ: كان من الأئمة الحذاق لا سيما في رسم المصحف و له فيه تصنيف.

قلت- ابن الجزري-: مصنفه هذا رواه، و قال الأستاذ أبو محمد سبط الخياط: و كان ضابطا عالما بمعنى القراءات و نحوها و لغتها انتهى. مات في حدود الأربعين و مائتين.

ينظر غاية النهاية (٢/ ٣٤٠-٣٤١).

(٢) في أ: التعليل.

(٣) في ب: والله أعلم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٨٤

و الثاني: في قوله - تعالى -: إِذِ الْقُلُوبُ لَمَدَى الْحَنَاجِرِ فِي غَافِرٍ [الآية: ١٨]، وهذه كتبت بالياء، ويمكن تعليل ذلك بأن العرب تقلب ألفها مع المضمرة ياء نحو (لديه)، لا سيما والمضمرات في أكثر أبواب العربية ترد الأشياء إلى أصولها؛ فكأن أصل ألفها الياء لانقلابها مع المضمرة.

وهذا التعليل يطرد في: «على» و «إلى».

ويمكن أن يعلل كتب هذه الكلم الأربع بالياء بأنهم قصدوا الإشعار بعملها وهو الخفض، والياء من جنس الكسرة، كما قيل في بناء التاء على الكسر: إنه إشعار بعملها.

وقال الحافظ: كتبوا «لدى» بالياء؛ للفرق بينها وبين اسم الإشارة الذي دخلت عليه لام التوكيد في قولك: لذا زيد.

قال: و كتبوا «على» التي تخفض «١» بالياء للفرق بينها وبين «علا» التي هي فعل في قوله - تعالى -: إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ [القصص:

٤] وَ لَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ [المؤمنون: ٩١]، و كتبوا «إلى» بالياء للفرق بينها وبين «إلّا» المشددة اللام.

قال: «و قد قرئ» إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ و «إلى أن تقطع قلوبهم» [التوبة:

١١٠] و الفرق بينهما في صورة الياء والألف.

و أما ما زكى مخففا في النور خاصة [الآية: ٢١]، فذكر الحافظ: أنه رسم في كل المصاحف بالياء و ذكر أنه أماله الكسائي، و أنها قراءته القديمة، و حكاها من أربعة طرق.

فإذا ثبت هذا - أمكن أن يعلل كتبها بالياء لأجل الإمالة، و الله سبحانه أعلم و أحكم.

و قوله: «فإنهن مفتوحات بإجماع».

يريد: بإجماع من الطرق المشهورة التي استقر عليها النقل المستعمل في السبع.

و إنما قلت هذا؛ لما ذكر من الإمالة في «حتى» و «ما زكى».

و قوله: «و كذلك جميع ذوات الواو».

يريد: مفتوحات بإجماع.

(١) في أ: تختص.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٨٥

و قوله: «ما لم يقع شيء من ذلك بين ذوات الياء في سورة أواخر آياتها على ياء».

يريد السور الإحدى عشر التي أولها طه، و آخرها العلق كما تقدم، و الذي وقع من ذوات الواو في ذلك مما هو ثلاثي سبعة ألفاظ، و هي: «و الضحى»، و «العلی» و «القوى» و «دحاها» و «تلاها» و «طحاها» و «سجى» كما تقدم، أميلت هذه الألفاظ في مذهب من أمالها؛

لتناسب ما قبلها و ما بعدها من رءوس الآي، كما تقدم ما فيها من الخلاف من طريق الشيخ، و الإمام.

و قوله: «أو تلحقه زيادة».

يريد: فتصير حروفه أكثر من ثلاثة، و ذكر الأمثلة نحو: «تدعى» و «تتلى» و «ذكر فيها «نجى» و «زكى» بتشديد الجيم و الكاف؛ لأنهما صارا بالتشديد رباعيين.

قال: «فإن الإمالة فيه سائغة».

يريد في هذا الصنف الذي أصله الواو، ثم صار بالزيادة أكثر من ثلاثة أحرف.

قال: «لانتقاله بالزيادة إلى ذوات الياء».

هذا تعليل لجواز إمالته.

قال: «و تعرف ... كذا» إلى آخره.

فذكر أن الذي تعرف به أصل الألف في الأسماء التنئية، وتعرف ذلك أيضا بالفعل إن كان الاسم مصدرا نحو بالهدي، لأنك تقول في الفعل: هديت، وبالمرّة الواحدة نحو: الهداية، وكذلك العصا تقول في الفعل: عصوت بالعصا، أي ضربت بها، وكذلك «الأبوة» تدل على أن ألف أبانا [يوسف: ٨] و أبا أحد [الأحزاب: ٤٠] بدل من الواو.

و ذكر في تعريف الفعل أن ترده إلى نفسك، وكذلك إذا رددته إلى ضمير المخاطب، أو ضمير الغائب، أو نون جماعة المؤنث، نحو: «غزوت، و رميت، و الزيدان رميا، و غزوا، و الهندات رمين و غزون»، وكذلك يعرف بالمضارع، و بالمصدر نحو «يرمي رميا، و يغزو غزوا، [و الله - جل جلاله المستعان - أعلم] «١».

قال - رحمه الله -: «و قرأ أبو عمرو ما كان فيه راء بعدها ياء بالإمالة».

(١) في ب: و الله أعلم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٨٦

يريد نحو: الثرى و ترى، و قد تقدم حصر تلك الألفاظ، و أنه استثنى منها يا بشرى [يوسف: ١٩] و تترأ [المؤمنون: ٤٤]، و سيذكرها الحافظ في فرش الحروف.

و قال - رحمه الله -: «و ما كان رأس آية ...» إلى آخره.

و قد تقدم ذكر هذا و حصره، و أن مقتضى قول الشيخ أن يقرأ لأبي عمرو:

الْعُلَى [طه: ٤٠]، و الْقَوَى [النجم: ٥]، و الضُّحَى [الضحى: ١] و وَضُّحَاها [الشمس: ١] بالفتح.

قال: «و قرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين».

يريد [جميع] «١» ما تضمنه الفصل من أول الباب، كانت فيه راء أو لم تكن.

و قد تقدم أن الشيخ و الإمام يوافقان على ذوات الراء على رءوس الآي في السور العشر، ما «٢» لم تكن الألف للتأنيث، أو منقلبه عن الواو في الثلاثي خاصة، و تقدم ذكر ما يستثنى لورش من طريق الحافظ، و سيأتي بعد في كلامه.

قال: «إلا ما كان من ذلك في سورة أواخر آيها على «هاء ألف» فإنه أخلص الفتح فيه». يريد رءوس الآي في سورة الشمس، و الآيات التي في «و النازعات» سوى ذكرها [النازعات: ٤٣]، و سيذكرها الحافظ في مواضعها.

قال: «على خلاف بين أهل الأداء في ذلك».

ذكر في «إيجاز البيان» في باب ما قرأه ورش بإخلاص الفتح أنه قرأ لورش هذه الآيات التي في سورة و الشمس، و التي في سورة و النازعات بالفتح على أبي الحسن، و بين اللفظين على الخاقاني و أبي الفتح، و ذكر بين بين هو قياس قول أبي يعقوب و غيره، و مع هذا فاعتمادى في كتاب «التيسير» على الفتح كما هو مذكور في السورتين في فرش الحروف.

و ذكر في باب ما يقرؤه ورش بين اللفظين من ذوات الياء مما ليس فيه راء قبل الألف سواء اتصل به ضمير أو لم يتصل، مثل ذلك أنه قرأه على أبي الحسن بإخلاص الفتح، و على أبي القاسم و أبي الفتح و غيرهما بين اللفظين، و رجح في هذا الفصل بين اللفظين، و قال: «و به آخذ» فهذا هو الاختلاف الذي ذكر في «التيسير»

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: و ما.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٨٧

عن أهل الأداء، والله سبحانه أعلم.

قال: «هذا ما لم يكن في ذلك راء».

أحرز بهذا القيد قوله - تعالى - : ذكراها في و النازعات [الآية: ٤٣]، و لا- خلاف عن ورش أنه يقرؤه بين اللفظين من أجل الراء، كما تقدم.

قال: «و هذا الذي لا يوجد نص بخلاف عنه».

يريد أنه لم يرو أحد عن ورش في ذوات الراء إلا بين اللفظين.

و اعلم أن حاصل كلامه في هذا الكتاب أن مجموع الألفاظ التي اشتمل عليها هذا الفصل على قسمين في مذهب ورش:

قسم لا خلاف أنه بين اللفظين و هو ذوات الراء.

و قسم فيه خلاف، نقل فيه الفتح و بين اللفظين، و هو ما عدا ذوات الراء، ثم هذا القسم عنده، على قسمين:

قسم عول فيه على الأخذ بالفتح و هو ما اتصل به ضمير في «و النازعات» و الشمس، و كذلك هُدَايَ في البقرة [الآية: ٣٨] و طه [الآية:

١٢٣]، و مَحْيَايَ في آخر الأنعام [الآية: ١٦٢]، و مَثْوَايَ في سورة يوسف عليه السلام [الآية: ٢٣].

و قسم عول فيه على الأخذ بين اللفظين و هو ما عدا ذلك من سائر رءوس الآي و غيرها سواء اتصل به ضمير المؤنث أو لم يتصل، و

الذي اتصل به ضمير المؤنث من ذلك مثل قوله - تعالى - في البقرة: قَبْلَهُ تَرْضَاهَا [الآية: ١٤٤].

و في النساء: وَ كَلِمَتَهُ أَلْقَاهَا [الآية: ١٧١].

و في العقود وَ مَنْ أَحْيَاهَا [المائدة: ٣٢].

و في الأعراف أَيْآنَ مُرْسَاهَا [الآية: ١٨٧] وَ فَلَمَّا تَغَشَّاهَا [الآية: ١٨٩].

و في سورة يونس - عليه السلام -: أَتَاهَا أَمْرُنَا [الآية: ٢٤].

و في سورة هود - عليه السلام -: وَ مُرْسَاهَا [الآية: ٤١].

و في سورة يوسف - عليه السلام -: تُرَاوِدُ فَتَاهَا [الآية: ٣٠] وَ قَضَاهَا [الآية: ٦٨].

و في الكهف: أَحْصَاهَا [الآية: ٤٩].

و في سورة «كهيعص»: فَناداهَا [الآية: ٢٤].

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٨٨

و في سورة طه: فَلَمَّا أَتَاهَا [الآية: ١١] وَ فَأَلْقَاهَا [الآية: ٢٠].

و في القصص: فَلَمَّا أَتَاهَا [الآية: ٣٠]، و وَ لَا يُلْقَاهَا [الآية: ٨٠].

و في «الم» السجدة: هُدَاهَا [الآية: ١٣].

و في «فصلت»: يُلْقَاهَا [الآية: ٣٥] وَ يُلْقَاهَا [الآية: ٣٥] وَ أَحْيَاهَا [الآية: ٣٩].

و في النجم: فَغَشَّاهَا [الآية: ٥٤]، و ليس برأس آية.

و في الطلاق: إِلَّا مَا آتَاهَا [الآية: ٧].

هذه الحروف كلها ظاهر كلام الحافظ أنه يأخذ فيها بين اللفظين لورش، فأما يَصِيْلَاهَا في الإسراء [الآية: ١٨] و في «و الليل إذا يغشى»

[الآية: ١٥]، فمقتضى قوله في باب اللامات اختيار الفتح من أجل تغليظ اللام.

و أما رآها في النمل [الآية: ١٠] و القصص [الآية: ٣١]، فخرج عن هذه الأمثلة، و ملحق بباب ذوات الرءاء، و إن لم تكن الرءاء قبل آخره في التقدير، و له حكم اختص به من إمالة الفتحيتين، و موافقه أبي بكر و ابن ذكوان على الإمالة، كما هو مذکور في سورة الأنعام.

و ذكر الحافظ عن أبي عمرو إمالة أعمى الأول في الإسراء [الآية: ٧٢] دون الثاني «١»، و علته أنه أراد التفرقة بينهما لافتراقهما في التقدير؛ إذ التقدير: و من كان في الدنيا أعمى؛ فهو في الآخرة أشد عمى، و يقوى هذا المفهوم قوله - تعالى -:
وَ أَضَلُّ سَبِيلًا، ف «أعمى» الثاني على هذا في حكم الموصول بحرف الجر؛ إذ

(١) و أمال الأخوان و أبو بكر (أعمى) في الموضوعين من هذه السورة، و الباقون فتحوها، فالإمالة لكونهما من ذوات الياء، و التفخيم؛ لأنه الأصل. و أما أبو عمرو فإنه أمال الأول؛ لأنه ليس «أفعل» تفضيل، فألفه متطرفة لفظا و تقديرا، و الأطراف محل التغيير غالبا، و أما الثاني: فإنه للتفضيل؛ و لذلك عطف عليه. (و أضل) فألفه في حكم المتوسطة؛ لأن «من» الجارة للمفضول كالمفوض بها. و هي شديدة الاتصال بأفعل التفضيل، فكأن الألف وقعت حشوا، فتحصنت عن التغيير، قلت: كذا قدرة الفارسي، و الزمخشري. و قد رد هذا بأنهم أمالوا و لا أذنى من ذلك [المجادلة: ٧] مع التصريح ب (من) فلا ن يميلوا (أعمى) مقدرًا معه (من) أولى و أخرى، و هو مقيد باتباع الأثر، و قد فرق بعضهم بأن (أعمى) في (طه) من عمى البصر، و في الإسراء من عمى البصيرة؛ و لذلك فسروه هنا بالجهل، فأميل هنا، و لم يمل هناك؛ للفرق بين المعنيين.
ينظر: الدر المصون (٤/ ٤١٠).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٨٩

المعنى فهو في الآخرة أعمى منه في الدنيا فهو من باب المفاضلة و «أعمى» الأول من باب «أفعل» الذي مؤنثه «فعلاء»، فخص الأول بالإمالة؛ لأن ألفه طرف في اللفظ و التقدير، و فتح الثاني؛ لأن ألفه في تقدير المتوسط لما يقتضيه من تعلق المجرور به بسبب ما فيه من معنى المفاضلة، و خص هذا الموضوع دون غيره مما في القرآن من لفظ (أعمى) لما عرض له هنا من قصد التفرقة ليشعر باختلاف التقدير فيهما حيث تكرر اللفظ، و اختلف التقدير، و لم يعرض مثل هذا في غير هذا الموضوع من القرآن، [و الله - تبارك اسمه و تعالى جده - أعلم و أحكم] «١».

هذا تعليل الحافظ في «الموضح»، و علل الشيخ إمالة الأول دون الثاني، بأن الثاني اسم في موضع المصدر، يريد أنه في تقدير: أشد عمى، و الألف في «عمى» إنما هي بدل من التنوين في قول جماعة من النحويين؛ فلا أصل لها في الإمالة؛ إذ ليست منقلبة عن ياء، بخلاف ألف (أعمى) الأولى.

و تعليل الحافظ أظهر، و الله سبحانه أعلم.

و ذكر الحافظ: يا وَيْلَتِي، و قد تقدم القول فيه.

و طريق أهل العراق، هو طريق أبي عمر الدوري و طريق الرقي هو طريق السوسى.

و قوله: («و أتى» إذا كانت استفهاما).

تحرز من «أنا» الذي أصله «أنا»؛ كقوله - عز و جل -: أ فَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ [الأنبياء: ٤٤] أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ [الزخرف: ٨٠].

و جميع ما قال من قوله: («أتى» و أمال أبو بكر ...) إلى آخر الفصل، فالشيخ، و الإمام يوافقانه إلا في يا أَسِيفِي فَإِنَّ الْإِمَامَ يَأْخُذُ فِيهِ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ مِنْ طَرِيقِ الدَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، [و الله - تبارك اسمه و تعالى جده - أعلم] «٢».

قال الحافظ - رحمه الله -: «و تفرد الكسائي دون حمزة ... بكذا». ذكر فيه: «أحيا» إذا نسق بالفاء، أو لم ينسق، و كان ينبغي أن يزيد فيه: أو نسق

(١) في ب: و الله أعلم.

(٢) في ب: و الله أعلم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٩٠

ب «ثم»، أو يقول: إذا لم ينسق بالواو. فهذه العبارة أخصر، و أضبط.

فأما عبارته التي اختارها، فإنه يبقى عليه قوله - تعالى - في آخر البقرة: **ثُمَّ أَحْيَاهُمْ** [الآية: ٢٤٣] مسكوتا عنه؛ لأنه نص هنا على انفراد الكسائي دون حمزة بإمالة «أحيا» إذا نسق بالفاء، أو لم ينسق، و نص في آخر الفصل على اتفاقهما على إمالة ما نسق بالواو و لم يتعرض لما نسق ب «ثم»، و مثل هذا وقع له في «المفردات».

فإن قلت: فما مذهبه فيما نسق ب «ثم»؟

فالجواب: أنه قد نص في «الموضح» على أن ما نسق ب «ثم»، و ما نسق بالفاء، أو لم ينسق لم يميله حمزة، و إنما يميل ما نسق بالواو خاصة.

و ذكر في هذا الباب الحوايا، و قد ذكره في صدر الباب، و لا يحتاج إليه هنا، و ذكر وَ الضحى [الضحى: ١] و قد ذكر في أول الباب، فإن كان قصد هنا بالتكرير أن ينبه على أنه بالألف و اللام و الإضافة متفق عليه في قراءتهما، فكان ينبغي أن يذكر ضحى [الأعراف: ٩٨] المنون، و قد وقع في الأعراف وسط الآية [الآية: ٩٨]، و في طه رأس آية [٥٩] و المفهوم أنه يقف لهما في طه بالإمالة و في الأعراف بالفتح، و الله تعالى أعلم.

و ذكر «الربا» بالراء المهملة و الباء، و توجد في بعض النسخ: «الزنا» بالزاي المعجمة و النون، و هو تصحيف.

و ذكر إناهةً و لكن [الأحزاب: ٥٣] و لا- يحتاج إلى ذكره «و لكن» إلا على وجه التوكيد في البيان؛ إذ لم يقع (إنيه) في القرآن إلا في موضع واحد إلا أن يتوهم المناسبة بما يشبهه في الصورة نحو «أباه» و «أتاه» و «إياه».

و قوله: «و قد تقدم مذهب أبي عمرو في «فعلى»، في قوة الاستثناء من قوله:

«و فتح الباقون جميع ذلك»؛ فكأنه قال: إلا أبا عمرو، فإنه قرأ الرُّؤْيَا و الدُّنْيَا و العُلْيَا بين اللفظين؛ لأنها «فعلى».

و قوله: «و مذهب ورش في ذوات الياء».

هذا أيضا في قوة الاستثناء، و الذي يتحصل من قراءة ورش في ألفاظ هذا الفصل على مذهب الحافظ أنه يقرأ بين اللفظين و أحيا و نُحْيِ و يُحْيِ بالألف و النون و الياء حيث وقعت؛ لأن ألفها منقلبة عن ياء و إن كانت في الأصل واوا في الثلاثي؛ بدليل قولهم: الخيوان، لكن لما صارت الكلمة على أربعة أحرف

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٩١

انتقلت «١» إلى الياء كما تقدم، قال عز جلاله: **فَأَخِينَا بِهِ الْأَرْضَ** [فاطر: ٩] فظهرت الياء في موضع اللام. و كذلك: (خطايا) كيفما كان؛ لأن ألفه منقلبة عن ياء، و هو جمع «خطيئة»، و الأصل في هذا الجمع على مذهب الخليل: «خطايي» بالألف بعد الطاء، و بعد الألف الياء الزائدة في: «خطيئة»، و بعد الياء الهمزة التي هي لام الكلمة؛ فهزمت الياء لوقوعها بعد ألف زائدة فصار «خطائي» على وزن مساجد، ثم قلبت كل واحدة من الهمزتين فجعلت مكان الأخرى، فقدمت الهمزة التي هي لام الكلمة، و أخرت الهمزة التي هي منقلبة عن الياء الزائدة، فعادت إلى أصلها من الياء؛ إذ ليست الآن بعد ألف، فصار اللفظ: «خطائي» مثل «فعالي»، ثم فتحت الهمزة لتخف،

فانقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها بعد فتحه، فصار اللفظ «خطاء»، فاستثقلوا همزة بين ألفين؛ لقرب الألف من الهمزة، فقلبوا الهمزة ياء؛ فصار: «خطايا» كما ترى.

و على مذهب سيوييه الأصل: خطائي، كما تقدم، ثم همزت الياء كما تقدم؛ فاستثقلت همزتان في كلمة فسهلت الثانية ياء، ثم أعلت كما أعلت في القول الأول.

و حكى عن الفراء: أن خطايا جمع خطيئه، غير مهموز، مثل هديئه.

قال: و لو جمعت «خطيئه» المهموز لقليل: خطاء، و حكى عن الكسائي: أنك لو جمعت المهموز، لأدغمت الهمزة في الهمزة، كما قلت: دواب، فالألف على جميع ما تقدم بدل من ياء منقلبة عن همزة على مذهب الخليل و سيوييه، و غير منقلبة على قول الكوفيين، و كذلك «الرؤيا» مضافا، و غير مضاف؛ لأن ألفها للتأنيث.

و حكم ألف التأنيث في مذهب ورش حكم ذوات الياء.

و ثقافته، و ثقاه، ألفهما منقلبة عن ياء؛ لأن الأصل «وقيت» و أبدلت الواو تاء، كما أبدلت في «تراث» و نحوه.

و هديني و عصاني و أنسانيه و آتاني و أوصاني الألف فيها كلها منقلبة عن ياء.

و حكم مَحْيَاهُمْ حكم أَحْيَا [المائدة: ٣٢].

و العُلْيَا و الدُّنْيَا مثل الرُّؤْيَا ألفها للتأنيث، و لو ثبت ما ألفه للتأنيث،

(١) في أ: انقلبت.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٩٢

لقلبت ألفه ياء.

و مُرْجَاهُ ألفه منقلبة عن ياء تقول: أُرْجيت.

و ألف إناه منقلبة عن ياء؛ لأنه مصدر: أنى الطعام يأنى إنى، إذا بلغ النضج.

فجميع هذه الكلم يجب أن تقرأ لورش بين اللفظين، و كذلك وَ الضُّحَى و سَجَى في سورة «و الضحى» [الآيتان: ١، ٢]، و ضُحَى المنون في طه [الآية: ٥٩] خاصة، إذا وقف، و إن كان من ذوات الواو، هذا هو مذهب الحافظ كما تقدم.

فأما ضُحَى في الأعراف [٩٨]، و هو قوله - تعالى -: ضُحَى وَ هُمْ يَلْعَبُونَ فقياسه في الوقف الفتح؛ لأنه ثلاثي من ذوات الواو خارج عن رءوس الآي في تلك السور.

و أما دَحَاها [النازعات: ٣٠] و تَلَاها [الشمس: ٢] و طَحَاها [الشمس: ٦] فيقرأ لورش بالفتح؛ لاتصال ضمير المؤنث بها على ما تقدم، و كذلك يفتح الرِّبَا [البقرة: ٢٧٦] لأنه ثلاثي من ذوات الواو غير واقع في رءوس الآي.

و كذلك كِلَاهُمَا [الإسراء: ٢٣] إن قدرت ألفها للتثنية على قول الكوفيين، فلا أصل لها في الياء، و إن قدرت ألفها منقلبة عن واو؛ لأن الأصل «كلو» مثل «ربو» فلا وجه لإمالتها أيضا في مذهب ورش.

فهذه خمس كلم يجب أن تقرأ لورش بالفتح، و لم يبق من ألفاظ هذا الفصل إلا مَرَضَاتِ [البقرة: ٢٠٧]، و القياس على مذهب الحافظ جواز إمالتها لورش بين اللفظين؛ لأنه زائد على ثلاثة أحرف، و إن كان أصله من الواو بدليل «الرضوان» إلا- أن الحافظ نص في «التلخيص» و «إيجاز البيان» و «الموضح» على أنه لورش بالفتح، و هذا يقتضى أنه نقض فيه أصله الذي يقتضيه قياسه.

و كل ما ذكر في هذا الفصل، فالشيخ و الإمام يوافقانه عليه إلا في مذهب ورش فإنهما يأخذان له بالفتح كما تقدم، [و الله - جل جلاله و تقدست أسماؤه - أعلم] «١».

قال الحافظ - رحمه الله -: «و تفرد الكسائي أيضا في رواية الدورى ... بكذا». اعلم أن كل ما ذكر في هذا الفصل فإن الشيخ والإمام يوافقانه عليه، إلا ما أذكره

(١) في ب: و الله أعلم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٩٣

لك الآن، فمن ذلك: وَ الْجَارِ [النساء: ٣٦] وَ جَبَّارِينَ [المائدة: ٢٢] وَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ [الصف: ١٤].

الاختيار فتحها لورش من طريق الشيخ، و بين اللفظين من طريق الإمام، و التفصيل من طريق الحافظ، فيوافق الشيخ في أنصاري [الصف: ١٤] و يوافق الإمام في جَبَّارِينَ [المائدة: ٢٢] وَ الْجَارِ [النساء: ٣٦].

و من ذلك زُؤْيَاكَ [يوسف: ٥] مذهب الشيخ و الإمام فتحها لورش.

و من ذلك يُورِي وَ فَاوَارِي فِي الْعُقُودِ [المائدة: ٣١] مذهب الشيخ و الإمام فتحهما للجماعة، و للحافظ فيهما الوجهان، في رواية الدورى عن الكسائي كما ترى.

و لا خلاف في فتح يُورِي في الأعراف [الآية: ٢٦] و الله - جلت قدرته - أعلم [١].

و قد حصل من كلامه في ثلاثة مواضع من هذا الفصل: أن ورشا يفتح هُدَايَ فِي الْبَقْرَةِ [الآية: ٣٨] وَ طِهَ [الآية: ١٢٣]، وَ وَ مَحْيَايَ فِي الْأَنْعَامِ [الآية: ١٦٢]، وَ مَثْوَايَ فِي سُورَةِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامِ [الآية: ٢٣].

الموضع الأول: قوله في أول الفصل: «و تفرد الكسائي في رواية الدورى ... بكذا».

فأطلق القول بالتفرد؛ فلزم أن أبا الحارث، و حمزة، و ورشا، و أبا عمرو و غيرهم يقرءون جميع ما في هذا الفصل بالفتح إلا حيث يستثنى، و هذا بخلاف قوله في الفصل قبل هذا: «و تفرد الكسائي دون حمزة».

فقيده التفرد بدون حمزة خاصة، و ذلك يقتضى أن حمزة يفتح كل ما أمال الكسائي هناك، إلا حيث يستثنى، و أن غير حمزة مسكوت عنه فيجوز مذهب كل واحد من باقى القراء في ذلك الفصل على ما يقتضيه أصله؛ و لذلك قال في آخره: «و قد تقدم مذهب أبى عمرو فى «فعلى» و مذهب ورش فى ذوات الياء».

الموضع الثانى: قوله: «و فتح الباقيون ذلك كله»، فهذا نص يقتضى أن ورشا و أبا عمرو، و غيرهما يفتحون جميع ما اشتمل عليه الفصل.

الموضع الثالث: قوله: «إلا قوله: زُؤْيَاكَ فَإِنَّ أبا عمرو و ورشا يقرءانه بين

(١) في ب: و الله أعلم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٩٤

على أصلهما ... إلى آخر الفصل، فنص على القدر المستثنى، و بقى هُدَايَ وَ مَحْيَايَ وَ مَثْوَايَ غير مستثنى؛ فلزم أن ورشا لا يميلها، و ليس فى كلامه فى «إيجاز البيان» و لا فى «التمهيد» و لا فى «التلخيص» و لا فى «الموضح» فتح هذه الألفاظ لورش، و إنما حصل قوله فيها: إمالة بين اللفظين لورش.

فظهر من جميع ما تقدم أنه اختلف قوله فى هذه الكلمات، و أن مذهبه فى «التيسير» فتحها لورش كما تفتح لحمزة، و الله - سبحانه - أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «و تفرد حمزة بإمالة عشرة أفعال».

هذه العبارة كما ترى، وإنما تفرد حمزة بإمالة ستة أفعال، وهي «١»: طاب، و خاب، و حاق، و خاف، و ضاق، و زاغ، لا غير. فأما الأربعة الباقية، فقد نص على موافقه غير حمزة في إمالتها كحمزة.

و يشترط في هذه الأفعال الماضية أن تكون ثلاثية كما مثل، فإن زادت على «٢» الثلاثي، فلا خلاف في فتحها. و الذي ورد من ذلك زائدا على الثلاثة قوله - عز و جل -: فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ فِي سَوْءِ مَرِيْمٍ - عليها السلام - [الآية: ٢٣]، و أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ فِي سُورَةِ الْصَّف [الآية: ٥]، و يشترط في «زاغ» وحده ألا تلحقه تاء التأنيث، و ليس في القرآن منه إلا الموضعان اللذان ذكرا، و الذي ورد منه بالتاء موضعان آخران:

أحدهما: وَ إِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ فِي الْإِحْزَابِ [الآية: ١٠].

و الثاني: أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ فِي ص [الآية: ٦٣]، و لم يختلف في فتح هذين الموضعين.

و أما باقى هذه الأفعال العشرة فسواء اتصل بها تاء التأنيث، أو ضمير أو لم يتصل فإنه ممال لمن ذكر في هذا الفصل. و ينبغي أن يتنبه الطالب فيميل خافوا عَلَيْهِمْ في النساء [الآية: ٩]؛ لأنه فعل ماض، و يفتح و خافون في آل عمران [الآية: ١٧٥]؛ لأنه فعل أمر.

(١) في ب: و هو.

(٢) في ب: عن.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٩٥

و جميع ما ذكر في هذا الفصل فالشيخ و الإمام يوافقانه عليه إلا- ما كان من لفظ (زاد) في غير أول البقرة، فإنهما يأخذان فيه لابن ذكوان بالفتح لا غير.

و أما آتَيْنِ فِي النَّمْلِ [الآية: ٣٦]، و ضِعْفًا فِي النِّسَاءِ [الآية: ٩]، فالحاصل أن الإمام يوافق الحافظ على اختيار الفتح فيهما لخلاص، و وافقهما الشيخ على اختيار الفتح في: ضِعْفًا [و الله - جل جلاله - أعلم و أحكم] «١».

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «و أمال أبو عمرو و الكسائي في رواية الدورى كل ألف بعدها راء مجرورة ...» الفصل.

اعلم أن مجموع ما يشتمل عليه هذا الفصل تسعة و ثلاثون كلمة و تنحصر في عشرة أمثلة:

المثال الأول: «فعل»، و الوارد منه في القرآن أربعة ألفاظ و هي: الدَّارِ [الرعد: ٢٢] و الغَارِ [التوبة: ٤٠] و النَّارِ [البقرة: ٢٤] و وَ الْجَارِ [النساء: ٣٦] و يلحق بها في صورة اللفظ هار [التوبة: ١٠٩].

المثال الثاني: فعال: خفيف العين، و الوارد منه ثلاثة ألفاظ، و هي: وَ النَّهَارِ [البقرة: ٢٧٤]. و الْيَوَارِ [إبراهيم: ٢٨]. و الْقَرَارِ [إبراهيم: ٢٩].

المثال الثالث: «فعل» بتشديد العين، و الوارد منه ثمانية ألفاظ، و هي: الْغَفَّارِ [غافر: ٤٢].

و الْجَبَّارِ [الحشر: ٢٣]، و الْقَهَّارِ [يوسف: ٣٩]، و كَالْفَخَّارِ [الرحمن: ١٤]، و صَبَّارِ [إبراهيم: ٥]، و كَفَّارِ [البقرة: ٢٧٦]، و خَتَّارِ [لقمان: ٣٢]، و سَحَّارِ [الشعراء: ٣٧].

المثال الرابع: «أفعال»، و الوارد منه خمسة عشر لفظا، و هي وَ الْأَنْصَارِ [التوبة: ١٠٠]، و الْأَبْصَارِ [آل عمران: ١٣]، و بِالْأَشْيَاحِ [آل عمران: ١٧]، و الْأَذْبَارِ [آل عمران: ١١١]، و الْأَحْبَارِ [المائدة: ٤٤]، و الْأَخْيَارِ [ص: ٤٤].

[٤٧]، أَخْبَارَهَا [الزلزلة: ٤]، و الْأُبْرَارَ [الإنسان: ٥]، و الْأَشْرَارِ [ص: ٤٢]، و آثَرَ [الروم: ٥٠]، أَفْطَارِ [الرحمن: ٣٣]، و وَأُوبَارِهَا [النحل: ١٩].

(١) في ب: و الله أعلم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٩٦

[٨٠]، و وَأَشْعَارِهَا [النحل: ٨٠]، و أَوْزَارِ [النحل: ٢٥]، و أَشْفَارِنَا [سبأ: ١٩].

المثال الخامس: «فعال» بكسر الفاء، و الوارد منه ثلاثة ألفاظ، و هي: الدِّيَارِ [الإسراء: ٥]، و الْحِمَارِ [الجمعة: ٥]، و (جدار) [١٤] في الحشر على قراءة أبي عمرو، و ابن كثير.

المثال السادس: «فَعَال» بضم الفاء و شد العين، و الوارد منه لفظتان و هما: الْكُفَّارَ [الحديد: ٢٠]، و الْفَجَّارِ [المطففين: ٧].

المثال السابع: «إفعال» بكسر الهمزة، و الوارد منه و الْأِبْكَارِ [آل عمران: ٤١] لا غير.

المثال الثامن: «مفعال»، و الوارد منه: بِمِقْدَارِ [الرعد: ٨] لا غير.

المثال التاسع: «ففعال» و الوارد منه: بِقِنطَارٍ [آل عمران: ٧٥] لا غير.

(١) القنطار: قال بعضهم: ليس له وزن عند العرب، و قيل: هو أربعة آلاف دينار.

و قيل: هو المال الكثير بعضه على بعض.

و قد وردت كلمة القنطار في القرآن الكريم في آيات ثلاث، و هي:

قال الله تعالى: زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَ الْبَنِينَ وَ الْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ وَ الْخَيْلِ الْمُسَوَّمِيَّةِ وَ الْأَنْعَامِ وَ الْحَرْثِ [آل عمران: ١٤].

و قال: و مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ [آل عمران: ٧٥].

و قال: و إِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَ آتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَ تَأْخُذُونََّهُ بُهْتَانًا وَ إِثْمًا مُبِينًا [النساء: ٢٠].

و قد ذكرت كتب اللغة أوزاناً مختلفة للقنطار حيث قالوا: إن وزنه أربعون أوقية من ذهب (٤٠) أو مائتان و ألف دينار (١٢٠٠) أو مائتان و ألف أوقية (١٢٠٠) أو سبعون أوقية (٧٠)، أو سبعون ألف دينار (٧٠٠٠٠) أو ثمانون ألف درهم (٨٠٠٠٠) أو مائة رطل من

ذهب أو فضة (١٠٠)، أو ألف دينار (١٠٠٠) أو ملء مسك ثور ذهباً أو فضة. و أيضاً قالوا في بعض المصادر: القنطار: المال الكثير.

و لكن على مبارك قد رجح وزن القنطار بأنه ثمانون ألف درهم، على اعتبار أن الدينار عند العرب المثلث الفارسي الذي كان وزنه ضعف المثلث الإسلامي، فأربعة آلاف (٤٠٠٠) تساوي إذن ثمانية آلاف دينار (٨٠٠٠)، و هذه تساوي الثمانين ألف درهم (٨٠٠٠٠)

التي رجحها، و التي ذكرت في لسان العرب عن ابن عباس أنه رجح وزن القنطار على أساس أنه ثمانون ألف درهم (٨٠٠٠٠).

و أيضاً فإنه أرجح هذا الاختلاف في وزن القنطار على أساس أن علماء العرب يعنون الوزن تارة و القيمة تارة أخرى. و على هذا فإن جميع المقادير الواردة في شأن القنطار صحيحة عند على مبارك على اعتبار الأوزان القديمة، و هي الرومانية و العبرية

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٩٧

المثال العاشر: «فَعَال»، و الوارد منه: بِدِينَارٍ [آل عمران: ٧٥] لا غير، أصله: دَنَارٌ، بتشديد النون بدليل قولهم: دنانير، إلا أنهم استثقلوا

فأبدلوا من إحدى النونين ياء كما فعلوا في: (قيراط) «٢» و (ديماس)، فإذا صغرت أو كسرت، رجع

البطليموسية، مع الأخذ في الاعتبار الفرق بين الوزن والقيمة.

و لكن د. ضياء الرئيس: قد رجح أن القنطار مقداره مائتان و ألف أوقية (١٢٠٠) و استدل له بثلاثة أدلة:

أولاً: ما يفيد سبب نزول الآية في قوله و من أهل الكتاب من إن تأمته بقنطار يؤده إليك ... [آل عمران: ٧٥] عن ابن عباس: المقصود بالآية: عبد الله بن سلام، استودعه رجل من قريش مائتين و ألف أوقية ذهباً فأداه إليه.

ثانياً: لأننا إذا فسرنا الأوقية- كما جاء في القاموس و المصباح و اللسان- بأنها سبعة مثاقيل، فإن مائتين و ألف أوقية (١٢٠٠) تساوي إذن أربعمئة و ثمانية آلاف (٨٤٠٠) دينار، و هذه قريبة من القول الذي نسب إلى ابن عباس بأن القنطار ثمانون ألف درهم.

ثالثاً: ما جاء في هامش البلاذري من أن القنطار (أربعمئة و ثمانية آلاف دينار) (٨٤٠٠)؛ استنتاجاً مما رواه الواقدي من أن أهل إفريقية صالحوا عبد الله بن سعد، فذكر مرة ما صالحوا عليه على أنه ثلاثمئة قنطار من ذهب، و ذكره مرة أخرى على أنه بلغ (ألفي ألف و خمسمئة ألف و عشرين ألفاً) من الدنانير؛ ذلك لأننا إذا قسمنا العدد الأخير ٢٥٢٠٠٠٠ دينار على ٣٠٠، تنتج ٨٤٠٠ فهذا القنطار من الدنانير.

و قد ذكر فالترهنتس أن القنطار إذا أطلق كان على كمية كبيرة من الذهب؛ فيكون حينئذ عشرة آلاف دينار (١٠٠٠٠) أي: ثلاثة و ثلاثون من المائة و اثنتين و أربعين جراماً (٣٣ ٤٢ جرام).

و بالرغم مما استند إليه د. الرئيس في ترجيحه من أن القنطار مائتا و ألف أوقية (١٢٠٠)، و أن الأوقية سبعة مثاقيل (٧ مثاقيل)- هذا القول مبنى على القيمة، أي أن المثلث يساوي عشرة دراهم (١٠) و ليس على الوزن، و في هذا سار على نهج علي مبارك، إلا أن الأخير جعل كل التقديرات للقنطار صحيحة، فأرجعها إلى القيمة و مرة إلى الوزن.

و لكننا نرجح أن القنطار يساوي مائتين و ألف أوقية (١٢٠٠) كما ذهب لذلك د. الرئيس، و لكن الأوقية تساوي أربعين درهماً (٤٠) باتفاق جميع الباحثين و اللغويين و المؤرخين، و على ذلك فالأوقية تساوي أربعين درهماً لا سبعة مثاقيل كما اعتمد على ذلك د. الرئيس؛ لأن هذا قول ضعيف، و كذلك فإن الفرق كبير بين تقدير الأوقية بسبعة مثاقيل (٧) و بأنها أربعون درهماً (٤٠)؛ حيث لا يمكن التوفيق بين هذين التقديرين.

ينظر المقادير الشرعية (ص ٥٧-٥٩).

(١) الدينار: لغة: أصله دَنَارٌ - بالتضعيف- فأبدل حرف عله للتخفيف، و يستخدم للتعامل كعملة.

و اصطلاحاً: اسم لوحدة ذهبية من وحدات النقد التي كان العرب يتعاملون بها، مضروبة كانت أم غير مضروبة. ينظر المقادير الشرعية (ص ٤٦).

(٢) القيراط: في اللغة: يقال أصله: قَرَّاطٌ، لكنه أبدل من أحد المضعفين ياء للتخفيف كما في-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٩٨

التضعيف فتقول: دنانير، و دنينير، و قراريط، و قيريط، و دماميس، و دميميس.

فأمال جميع هذه الكلمات إذا كانت مجرورة: أبو عمرو، و الدوري عن الكسائي، و يستثنى من جميعها لأبي عمرو و الجار في الموضوعين [٣٦] فيفتحه و لم يستثنه الحافظ في هذا الفصل؛ لأنه قد تقدم في فصل ما تفرد به الكسائي في رواية الدوري، و ليس قوله- تعالى:- مِّنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ فِي آلِ عِمْرَانَ [الآية: ٥٢] و الصف [الآية: ١٤] داخلاً- في هذا الفصل؛ لأن الكسرة فيه ليس علامة إعراب، و إنما جيء بها لأجل ياء المتكلم.

و هذا الفصل مقيد بما إذا كانت الراء مجرورة، و المجرورة لقب للمعرب دون غيره اصطلاحاً.

و قوله: «نحو قرار [إبراهيم: ٢٦] و الأشرار [ص: ٦٢] و الأبرار [آل عمران: ١٩٣]» قد يفهم منه أن في القرآن لفظاً زائداً على هذه

الثلاثة، و ليس في القرآن مما تكررت فيه الراء مجرورة بعد الألف غير هذه الألفاظ الثلاثة.

وقوله: «و يأتي الاختلاف في هار [التوبة: ١٠٩] في موضعه».

يعنى في فرش الحروف، و الذى فيه من الخلاف أنه أماله أبو عمرو و الكسائى من طريقه، و قالون و أبو بكر، و اختلف فيه عن ابن ذكوان من طريق الحافظ، و ليس فيه عن ابن ذكوان من طريق الشيخ و الإمام إلا-الإمالة خاصة، و لم يمل قالون في القرآن إمالة محضة غير هذه الكلمة خاصة، و قرأه ورش بين اللفظين.

«دينار»؛ و لهذا يرد في الجمع إلى أصله فيقال: قراريط.

و في الاصطلاح: قال بعض الحساب: القيراط في لغة اليونان: حبتا خرنوب، و هو نصف داتق، و الدرهم عندهم اثنتا عشرة حبة. و لا يتخذ القيراط في عصرنا إلا لوزن الماس و الحجارة الكريمة.

و القيراط وزن داتق، جزء من أجزاء الدينار، و هو نصف عشر في أكثر البلاد، و أهل الشام يجعلونه جزءا من أربعة و عشرين ١/٢٤ من الدينار.

و القيراط الشرعى وزنه ثلاث حبات من حب الشعير المتوسط و ثلاثة أسباع حبة ٧، ٣/٣ كما في بعض الكتب الفقهية، و هو أيضا نصف عشر المثقال؛ إذ المثقال الشرعى عشرون قيراطا. و المراد بالقيراط: الحمصة التي هي الحبة في كلمات العراق.

قال أبو الوليد بن رشد في كتابة الكبير: (و القيراط ثلاث حبات شعير).

و قال المقرئى: و القيراط جزء من أربعة و عشرين جزءا من الدينار، و هو ثلاث حبات من الشعير و هو أيضا معرب. ينظر المقادير الشرعية (٤١-٤٢).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٤٩٩

و قد تقدم القول في و الجار و أنصاري لورش.

و ذكر الحافظ- رحمه الله- إمالة: الجمار لابن ذكوان من قراءته على فارس، و على الفارسي «١»، و ذكر في غير «التيسير» أنه قرأه على غيرهما بالفتح.

و كل ما ذكر في هذا الفصل فالشيخ و الإمام يوافقانه عليه، إلا-الجمار في الموضعين [الجمعة: ٥، و البقرة: ٢٥٩] لابن ذكوان فمذهبهما فيه الفتح، و قد ذكرت مذهبهما في هار [و الله- جل و علا أعلم- و أحكم] «٢».

فصل

ذكر فيه إمالة الكافرين [البقرة: ٣٤] لأبى عمرو و الكسائى من طريق الدورى، و قرأه ورش بين اللفظين، و الشيخ و الإمام يوافقانه.

و ذكر إمالة الناس [الناس: ١] المجرور، و ذكر في «الموضح» أنه قرأه بالفتح على أبى الفتح، و أبى الحسن، فإنه يأخذ فيه بالوجهين و يختار الإمالة، و مذهب الشيخ و الإمام فيه الفتح.

(١) إمام النحو، أبو على، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الفسوى، صاحب التصانيف.

حدث بجزء من حديث إسحاق بن راهويه، سمعه من على بن الحسين بن معدان، تفرد به.

و عنه: عبيد الله الأزهرى، و أبو القاسم التنوخى، و أبو محمد الجوهرى، و جماعة.

قدم بغداد شابا، و تخرج بالزجاج و بمبرمان، و أبى بكر السراج، و سكن طرابلس، مدة ثم حلب، و اتصل بسيف الدولة.

و تخرج به أئمة.

و كان الملك عضد الدولة يقول: أنا غلام أبي علي في النحو، و غلام الرازي في النجوم.

و من تلامذته: أبو الفتح بن جنى، و علي بن عيسى الربعي.

و مصنفاته كثيرة نافعة. و كان فيه اعتزال.

عاش تسعا و ثمانين سنة.

مات ببغداد في ربيع الأول سنة سبع و سبعين و ثلاثمائة.

و له كتاب (الحجة) في علل القراءات، و كتابا (الإيضاح) و (التكملة)، و أشياء.

ينظر سير أعلام النبلاء (١٦ / ٣٧٩، ٣٨٠)، و تاريخ بغداد (٧ / ٢٧٥ - ٢٧٦)، بغية الوعاة (١ / ٤٩٦ - ٤٩٨)، و إنباه الرواة (١ / ٢٧٣)، و غاية

النهاية (١ / ٢٠٦ - ٢٠٧)، و الوافي بالوفيات (١١ / ٣٧٦ - ٣٧٩).

(٢) في ب: و الله أعلم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٠٠

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «و تفرد هشام ... بكذا» فذكر و مشارب في يس [الآية: ٧٣]، فذكر السورة على قصد التوكيد؛ إذ ليس في القرآن غيره.

فأما الذي في الإنسان و هو قوله - تعالى -: بِأَنِّيَ مِنْ فِضَّةٍ [الإنسان: ١٥] فليس صفة لعين و إنما هو اسم للوعاء.

و ذكر عابد و عابدون في «الكافرين» [الآيات: ٣، ٤، ٥] فهذا قيد ضروري؛ إذ قد ورد في غير هذه السورة عابدون كقوله - عز و جل -: وَ نَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ في البقرة [الآية: ١٣٨]، و وَ كَانُوا لَنَا عَابِدِينَ في الأنبياء - صلى الله عليهم أجمعين - [الآية: ٧٣]، فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ في الزخرف [الآية: ٨١]، و لو تركنا و القياس لكانت إمالة ما فيه الياء أقوى، لكن الرواية في باب القراءات مقدمه على القياس، و الشيخ و الإمام يوافقانه في هذا.

و ذكر ما تفرد به ابن ذكوان، و الشيخ و الإمام يوافقانه على إمالة «١» المخراب المنخفض خاصة و يفتحان ما عداه.

و المنخفض موضعان: قوله - تعالى -: يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ [آل عمران: ٣٩] و فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ [مريم: ١١].

و المنصوب موضعان: قوله - تعالى -: كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ [آل عمران: ٣٧] و إِذِ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ [ص: ٢١].

و قوله: «إلا ما كان من مذهب ورش في الرءات» استثناء من قوله: «و الباكون بإخلاص الفتحة في جميع ذلك».

و احتاج إلى هذا الاستثناء؛ لأن ورشا يرقق راء المخراب [آل عمران: ٣٧] و إِكْرَاهِيْنَ [النور: ٣٣] و وَالْإِكْرَامِ [الرحمن: ٢٧]، و ترقيق

الراء نوع من الإمالة [و الله - سبحانه و تعالى - أعلم و أحكم] «٢».

قال الحافظ - رحمه الله -: «فأما ما بقي من ذلك مفرقا في السور فنذكره في مواضعه إن شاء الله».

و قد استوفى - رحمه الله - في فرش الحروف ما وعد به، و ربما نبه على أحرف

(١) في أ: الإمالة.

(٢) في ب: و الله أعلم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٠١

قد وقعت في هذا الباب، و جملة ما ذكر في فرش الحروف ثلاثة أصناف:

أحدها: ما أميل من حروف الهجاء في أوائل السور، و ذلك الراء من: الر [يونس: ١] و المر [الرعد: ١] ذكره في أول سورة يونس -

عليه السلام- و الهاء و الياء من كهيعص ذكرهما في [أول] السورة، و كذلك الطاء و الهاء من طه في أول السورة و الطاء من طسم و طس [النمل: ١] ذكره في أول الشعراء، و الياء من يس، ذكره في أول السورة، و الحاء من حم، ذكره في أول سورة غافر. الصنف الثاني: رءوس الآي التي في السور الإحدى عشر، التي أولها [سورة] «طه»، ذكر في كل سورة ما فيها من الخلاف. الصنف الثالث: حروف متفرقة منها: التَّوْرَةَ [آل عمران: ٣] ذكره في آل عمران، و (تَوْفَاه) و (استهواه) و رَأَى كَوْكَبًا و رَأَى الْقَمَرَ و بابهما، ذكر ذلك كله في الأنعام [٦١، ٧١، ٧٦، ٧٧]، و هَارٍ فِي التَّوْبَةِ [١٠٩]، و أَذْرَأُكُمْ [يونس: ١٦] في سورة يونس - عليه السلام - و يَا بُشْرَى [يوسف: ١٩] و نُوحِي [يوسف: ١٠٩] في سورة يوسف - عليه السلام - و أَعْمَى و نَأَى فِي الْإِسْرَاءِ [٧٢، ٨٣]، و (سوى) و سُدِّي [القيامة: ٣٦] في طه [٥٨]، و تَرَاءَا فِي الشَّعْرَاءِ [٦١]، و نُرِي فِرْعَوْنَ فِي الْقَصَصِ [٦] و مَا ذَا تَرَى فِي الصَّافَاتِ [١٠٢]، و (جدار) فِي الْحَشْرِ [١٤]، و رَانَ فِي الْمَطْفِينِ [١٤]، و عَابِدٌ و عَابِدُونَ [٣، ٤، ٥] فِي «الكَافِرِينَ». و أما إمالة السين من نَحْسَاتٍ فِي فَصَلَتِ [الآية: ١٦] عن أبي الحارث فرآه وهما، و لم يعول عليه.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «و كل ما أميل في الوصل لعلة تقدم في الوقف ...» إلى آخره.

اعلم أن الألفاظ التي تدخلها الإمالة من جميع ما ذكر في هذا الباب تنقسم قسمين:

أحدهما: يكون فيه محل الإمالة و سببها في الوصل و الوقف على حد واحد لا

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٠٢

يختلف - فهذا لا - إشكال في أنه ممال في الحالين، و مثاله: الحروف التي تمال في الفواتح، و كذلك أكثر رءوس الآي في السور الإحدى عشرة، و كذلك ما كان مثل قوله - تعالى -: تَرَى أَغْيَيْنَهُمْ [المائدة: ٨٣]، فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ [البقرة: ٢١٧] فَاسْتَوَى عَلَى سُوْقِهِ [الفتح: ٢٩]، وَ إِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ [البقرة: ٦٠]، وَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ [البقرة: ٧]، وَ فِي دِيَارِهِمْ [هود: ٦٧] و ما أشبهه.

و لم يتعرض الحافظ في هذا الفصل لهذا القسم؛ اكتفاء منه ببيانه في نفسه، و اتكالا على فهم الطالب.

القسم الثاني: ما يكون في الوصل على خلاف ما هو في الوقف، و هذا القسم هو الذي قصد الحافظ أن يبينه في هذا الفصل؛ خيفة من إشكاله لما عرض فيه من اختلاف حاله، و هذا القسم على ضربين:

أحدهما: عرض له التغيير بزوال موجب الإمالة في الوقف، و ذلك كل ألف أميلت لأجل كسرة بعدها نحو: الدَّارُ و بابه، و النَّاسِ المجرور، فمذهب الحافظ فيه إجراء الوقف مجرى الوصل في الإمالة و بين اللفظين.

واقفه الإمام في قراءة ورش و حمزة و الكسائي، و أما قراءة أبي عمرو فقال: «إن البغداديين (١) يرومون الحركة، و يميلون إمالة دون إمالة الوصل، و البصريون (٢) يسكنون و يفتحون».

و أما الشيخ فاختر الإمالة لأبي عمرو سواء رمت أو سكنت.

ورد على من قرأ بالفتح في الإسكان بأن الوقف غير لازم، و السكون عارض.

و قال في الوقف لورش: «إن كان بالروم رقت، و إن كان بالإسكان غلظت؛ لأنها - يعنى الرءاء - تصير ساكنة بعد فتحه». شرح كتاب

التيسير للداني في القراءات ٥٠٢ فصل ص : ٥٠١

قال: «و يجوز الترقيق؛ لأن الوقف عارض و الكسر منوى».

و هذا الذي قال الشيخ - رحمه الله - حكم يخص الرءاء، و ليس فيه بيان حكم الألف هل تمال أو تفتح؟ و قد قال الحافظ في باب

الرءاءات: «إن الرءاء التي بعد فتحه

(١) في ب: البغداديون.

(٢) في ب: البصريين.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٠٣

مماله إذا وقفت عليها بالسكون - فإنها ترقق نحو: بِشَرَرٍ [المرسلات: ٣٢] وهذا الذي قال الحافظ يقتضى ترقيق الراء في الدائر و بابه لمن أمال و قرأ بين اللفظين، و هو أئين من قول الشيخ في قراءة ورش، [و الله - جلت قدرته و جلت رحمته - أعلم و أحكم] «١».

الضرب الثاني: عرض له التغيير في الوصل بزوال محل الإمالة؛ لأجل ساكن لقيه، ثم ذلك الساكن نوعان:

أحدهما: التنوين نحو: هُدًى لِلْمُتَّقِينَ [البقرة: ٢].

و الثاني: ساكن من كلمه أخرى نحو الأقفصى الذي [الإسراء: ١].

و قد ذكر الحافظ - رحمه الله - أمثلة من النوعين.

أما الذي لحقه التنوين فإنه يكون منصوبا، و مجرورا، و مرفوعا:

فمثال المنصوب: غَزَى [آل عمران: ١٥٦] و قُرَى ظَاهِرَةً [سبأ: ١٨]، و مثال المجرور: فِي قَرْيٍ مُحَصَّنَةٍ [الحشر: ١٤]، و إلى أَجَلٍ مُّسَمًّى [البقرة: ٢٨٢]، و مثال المرفوع: وَ أَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ [الأنعام: ٢] و قوله - تعالى - يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئاً [الدخان: ٤١] مَوْلَى الأول مرفوع، و الثاني مجرور.

فإذا تقرر هذا - فاعلم أن النحويين اختلفوا في الألف اللاحقة لهذه الأسماء و ما أشبهها في الوقف:

فحكى عن المازني، أنها بدل من التنوين سواء كان الاسم مرفوعا، أو منصوبا، أو مجرورا، و سبب هذا عنده أن التنوين متى كان بعد فتحه، أبدل في الوقف ألفا و لم يراع كون الفتحه علامه للنصب، إذ ليست كذلك.

و حكى الكسائي أن هذه الألف ليست بدلا من التنوين، و إنما هي بدل من لام الكلمه لزم سقوطها في الوصل؛ لسكونها و سكون التنوين بعدها، فلما زال التنوين بالوقف، عادت الألف.

قال: و هذا أولى من أن يقدر حرف الألف التي هي مبدله من حرف أصلي، و إثبات الألف التي هي مبدله من حرف زائد و هو التنوين.

و مذهب الفارسي: أن الألف فيما كان من هذه الأسماء منصوبا بدل من التنوين

(١) في ب: و الله أعلم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٠٤

و فيما كان منها مرفوعا أو مجرورا بدل من الحرف الأصلي اعتبارا بالأسماء الصحيحة الأواخر؛ إذ لا تبدل فيها الألف من التنوين إلا في النصب خاصة.

و من النحويين من ينسب هذا المذهب إلى سيبويه، و منهم من يرى أن مذهب سيبويه موافق لمذهب الكسائي.

فإذا تقرر هذا، لزم أن يوقف على هذه الأسماء بالإمالة على مذهب الكسائي مطلقا، و على مذهب الفارسي إن كان مرفوعا أو مجرورا، و أن يوقف عليها بالفتح على مذهب المازني مطلقا، و على مذهب الفارسي إن كان الاسم منصوبا؛ لأن الأصل في الألف المبدله من التنوين الفتح، و لا تمال إلا على لغة من أجاز الإمالة لأهل الإمالة، كمن أمال الألف في مثل (رأيت عبادا)، بخلاف الألف المبدله من الياء؛ فإنها محل الإمالة.

ومذهب الحافظ هنا جار على مذهب الكسائي؛ لأنه أطلق القول في الجميع ولم يفصل، و الشيخ والإمام يوافقانه في قراءة حمزة و الكسائي مطلقاً، وكذلك سُويّ [طه: ٥٨] و سُديّ [القيامة: ٣٦] في قراءة أبي بكر.

فأما قراءة ورش، و أبي عمرو فحاصل كلام الإمام أنه يوقف لأبي عمرو على ذوات الراء بالإمالة، و لورش بين اللفظين، إذا كان المنون في موضع رفع أو خفض، فإن كان في موضع نصب، فقد اختلف عنهما فيه، و الأشهر عنهما الفتح، و لما ذكر أنه الأشهر عن ورش، قال: و به آخذ.

و اعلم أنه ليس في القرآن اسم منصوب منون و آخره ألف منقلبه عن ياء بعد راء إلا قرئَ ظاهره [سبأ: ١٨] خاصة، فأما تنوّا في قراءة أبي عمرو، فالألف فيه مبدلة من التنوين.

و حاصل قول الشيخ: أنه قرأ على أبي الطيب بالإمالة في الوقف على المنصوب لأبي عمرو، و بين بين لورش، و ذكر مع هذا أن القياس في الوقف على المنون مطلقاً هو الفتح، ثم قال: لكن يمنع من ذلك ثقل القراءة و عدم الرواية، و ثبات الياء في السواد.

و قال الحافظ في «المفردات» في رواية أبي عمرو: و «أما قوله - تعالى - في سبأ: قرئَ ظاهره [سبأ: ١٨]، فإن الراء تحتل وجهين: إخلاص الفتح، و ذلك إذا وقفت على الألف المبدلة من التنوين دون المبدلة من الياء، و الإمالة و ذلك إذا

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٠٥

وقفت على المبدلة من الياء دون المبدلة من التنوين، و هذا الأوجه و عليه العمل، و به آخذ.

و كذلك ظاهر مذهبه أن يوقف لورش بين اللفظين؛ فحصل من هذا اختيار الأخذ من طريق الحافظ، و الشيخ بالإمالة لأبي عمرو، و بين اللفظين لورش، و الأخذ لهما بالفتح من طريق الإمام، [و الله - عز و جهه و تعالى جده - أعلم و أحكم] «١».

و أما الذي عرض له ساكن من كلمة أخرى فيكون اسماً، و فعلاً، و أمثلتها موجودة في كلام الحافظ، فإذا وقفت عليه، رجعت الألف، ثم إن الكلمة التي ترجع إليها الألف في الوقف إن كانت فعلاً، فلا خلاف أن ألفها ليست بدلاً من تنوين بل هي بدل من لام الكلمة

نحو نَرَى اللّٰهَ [البقرة: ٥٥] و طَغَى الْمَاءُ [الحاقة: ١١]، و وَاسْتَعْنَى اللّٰهُ [التغابن: ٦]، و هَدَى اللّٰهُ [الأنعام: ٩٠]، و أَلْقَى السَّمْعَ [ق: ٣٧]، و مَا تَهَوَّى الْأَنْفُسُ [النجم: ٢٣]، و وَ لِيُخْشَ الَّذِينَ [النساء: ٩]

و فَالْتَقَى الْمَاءُ [القمر: ١٢]، و ما أشبهه.

و أما إن كانت الكلمة الموقوف عليها اسماً، فإنها تنقسم ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون «٢» من الأسماء المتصرفة و ليس فيه الألف و اللام و لكنه مضاف إلى اسم أوله حرف ساكن نحو هُدَى اللّٰهُ [البقرة: ١٢٠] و مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا [محمد: ١١]، و وَ جَنَى الْجَنَّتَيْنِ [الرحمن: ٥٤] فهذا القسم يحتمل أن تكون ألفه بدلاً من التنوين، و يحتمل

أن تكون بدلاً من لام الكلمة على ما تقدم من الخلاف.

القسم الثاني: أن يكون من الأسماء المتصرفة، و يكون معرفاً بالألف و اللام، نحو: الْقُرَى الَّتِي [سبأ: ١٨] و إِلَى الْهُدَى اثْنَا [الأنعام: ٧١].

القسم الثالث: أن يكون من الأسماء التي لا تنصرف، سواء كان معرفاً بالألف و اللام، أو لم يكن نحو: الْأَتَقَى الَّذِي [الليل: ١٧-١٨] و الْأَشَقَى الَّذِي [الليل: ١٥-١٦]، و الْأَقْصَى الَّذِي [الإسراء: ١] و عُقْبَى الدَّارِ [الرعد: ٤٢]، و الْقَتْلَى الْحُرُّ [البقرة: ١٧٨]، و ذِكْرَى الدَّارِ [ص: ٤٦]، و لِإِحْدَى الْكُبْرِ [المدثر: ٣٥]، فلا خلاف في أن الألف في هذين القسمين

غير مبدلة من

(١) في ب: و الله أعلم.

(٢) في ب: تكون.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٠٦

التنوين؛ فلا يكون فيها خلاف أنها تمال في الوقف لأهل الإمامة، [و الله - جلا جلاله و تقدست أسماؤه - أعلم و أحكم] «١». و يتعلق بهذا الفصل الوقف على كَلْتَا من قوله - تعالى -: كَلْتَا الْجَنَّتَيْنِ [الكهف: ٣٣]، قال الشيخ «يوقف لحمزة و الكسائي بالفتح؛ لأنها ألف تنبيه عند الكوفيين، و لأبي عمرو بين اللفظين؛ لأنها ألف تأنيث عند البصريين».

و قال الإمام: الوقف بالفتح إجماع، و هو ظاهر قول الحافظ في «الموضح» [و الله - سبحانه و بحمده - أعلم و أحكم] «٢».

قال الحافظ - رحمه الله -: «على أن أبا شعيب قد روى عن يزيدى إمالة الراء مع الساكن ...» إلى آخره.

هذا الكلام في قوة الاستثناء من قوله: «و كل ما امتنعت الإمالة فيه في الوصل من أجل ساكن»، فكأنه قال: إذا لقيت الألف المماله في الوصل ساكنا حذف الألف، و زالت إمالة الفتحة باتفاق من القراء إلا إذا كانت الألف بعد راء، فإن أبا شعيب يبقى إمالة فتحة الراء.

قال: «و بذلك قرأت في مذهبه و به آخذ»، و هذا الذي ذكر الحافظ هنا انفرد به دون الشيخ و الإمام؛ فإنهما يأخذان لأبي شعيب في الوصل بترك الإمالة كالجماعة و لا خلاف في الإمالة، في الوقف كما تقدم، و ليس في القراءات السبع كلمة تمال في الوصل مع سقوط ألفها للساكن إلا هذا الفصل الذي أخذ به الحافظ لأبي شعيب، و إلا رأى حيث وقع نحو رأى القمَر [الأنعام: ٧٧] و رأى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ [الكهف: ٥٣]، و رأى الَّذِينَ أَشْرَكُوا [النحل: ٨٦] كما يأتي في سورة الأنعام، و الله - تعالى - أعلم.

(١) في ب: و الله أعلم.

(٢) في ب: و الله أعلم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٠٧

باب ذكر مذهب الكسائي في الوقف على هاء التأنيث

اعلم أن العرب تلفظ ب «امرأة» و «قائمة» و نحوهما بقاء في الوصل و هاء في الوقف و كلاهما زائد على حروف الكلمة، دال على معنى التأنيث، و اختلف النحويون في أيهما هو الأصل في الدلالة على التأنيث؟ فقال البصريون، و بعض الكوفيين: التاء هي الأصل؛ بدليل ثبوتها في الوصل الذي هو الأصل، و الهاء عوض من التاء؛ لاختصاصها بالوقف الذي هو عارض.

و يدل أيضا على أن الأصل التاء أنها قد ثبتت علامة للتأنيث في الأفعال نحو «قامت هند»، و ثبتت في الجمع نحو «الهندات»، و ثبتت «١» في الوقف على الاسم المفرد عند بعض العرب، و هي لغة طيبي «٢» فيقولون في الوقف: هذه امرأت، و طلحت، و قائمة. و حكى أنهم تنادوا يوم اليمامة «٣»: «يا أهل البقرت»، فقال رجل من طيبي: «ما

(١) في ب: ثبتت.

(٢) طيبي بن أدد: قبيلة عظيمة من كهلان، من القحطانية، تنتسب إلى طيبي بن أدد بن زيد ابن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان. بطونهم: تنفرع من بنى طيبي بطون و أفخاذ عديدة، منها: بنو جديلة، و هي أمهم، و هم جندب، و حور يعرفون بأهمهم، بنو رومان، بنو جدعاء بن رومان، الثعالب، بنو قيم الذين يقال لهم: مصاييح الظلام، بنو علوة، بنو زمنة بن عمرو، بنو لام بن عمرو بن ظريف، بنو اشنع بن عمرو، بنو مصاد، بنو حجية، بنو قرواش، ثعل، سلامان، جرول، بنو بحتري، بنو عنين، بنو عتود، بنو فريز، بنو سلسله، بنو دغش، بنو هذمة بن عناب، بنو شمر (الذين ذكرهم امرؤ القيس)، بنو سنبس، بنو شمجي، بنو نيهان بن عمرو، بنو نابل، بنو المشر، بنو الصامت، بنو بولان، و بنو صيفي.

منازلهم: كانت منازلهم باليمن، فخرجوا منه على أثر خروج الأزد منه ونزلوا سميراء، وفيد، في جوار بني أسد، ثم غلبوهم على أجا و سلمى، و هما جبلان من بلادهم، فاستقروا بهما، ثم ورثت من بلاد أسد بلادهم، فيما وراء الكرخ، من أرض غفر، ثم ورثوا منازل تميم بأرض نجد فيما بين البصرة، والكوفة، واليمامة، و ورثوا غطفان ببطن مما يلي وادي القرى، و بعبارة أخرى فقد ملئوا السهل و الجبل حجازا و شاما و عراقا، ثم اضطرت إلى الجلاء عن جنوبي فلسطين، فهبطت مصر، و نزلت مديريه البحيرة مع بني قره الجذاميين. ينظر: معجم قبائل العرب (٢/ ٤٨٩، ٤٩٠).

(٣) كان فتحها و قتل مسيلمة الكذاب في أيام أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - سنة (١٢) للهجرة، و فتحها أمير المسلمين خالد بن الوليد عنوة، ثم صولحوا. ينظر معجم البلدان (٥/ ٥٠٥).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٠٨

معنا منها آيت»، و على هذا جاء قول الشاعر: [من الرجز] بل جوز تيهاء بظهر الحجفت «١» أراد: الحجفة، و كذلك قول الشاعر: [من الرجز]

الله نجاك بكفى مسلمت من بعد ما و بعد ما و بعد ما «٢»

صارت نفوس القوم عند الغلصمت و كادت الحرء أن تدعى أمت أراد: مسلمة، و غلصمة، و أمه، في رواية من وقف بالتاء، و على هذا جاء الوقف في القرآن على ما كتب من ذلك بالتاء، حسب ما يأتي بعد [بحول الله - عز جلاله و جل كماله] «٣».

و حكى عن بعض الكوفيين أنه قال: الهاء هي الأصل و التاء في الوصل بدل منها، قال: و وجه ذلك أنهم أرادوا أن يفرقوا بين علامة التأنيث اللاحقة للفعل، و اللاحقة للاسم.

(١) الرجز لسور الذئب في لسان العرب (٩/ ٣٩) (حجف)؛ و لبعض الطائيين في شرح شواهد الإيضاح ص (٣٨٦)، و بلا نسبة في الإنصاف (١/ ٣٧٩)، و جمهرة اللغة ص (١١٣٥)، و الخصائص (١/ ٣٠٤، ٢/ ٩٨)، و رصف المباني ص (١٥٦، ١٦٢، ٢١٧)، و سر صناعة الإعراب (١/ ١٥٩، ٢/ ٥٦٣، ٣/ ٤٧٣)، و شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٧٧) و شرح شواهد الشافية ص (١٩٨)، و شرح المفصل (٢/ ١١٨، ٤/ ٤٧، ٥/ ٨٩، ٨/ ١٠٥، ٩/ ٨١، ١٠/ ٤٥)، و لسان العرب (١١/ ٧٠) (بلل)، و المحتسب (٢/ ٩٢).

و في البيت شاهدان: أولهما قوله: (الحجفت) على لغة بعض العرب الذين يجرون الوقف مجرى الوصل، فيقولون؛ (هذا طلحت)، و (عليه السلام و الرحمت)، فيقبلون الهاء تاء. و ثانيهما أنه يجوز الروم و الإشمام عند من يقف بالتاء.

(٢) الرجز لأبي النجم الراجز في الدر (٦/ ٢٣٠)، و شرح التصريح (٢/ ٣٤٤)، و لسان العرب (١٥/ ٤٧٢) (ما) و مجالس ثعلب (١/ ٣٢٦)، و بلا نسبة في الأشباه و النظائر (١/ ١١٣)، و أوضح المسالك (٤/ ٣٤٨)، و خزائن الأدب (٤/ ١٧٧)، (٧/ ٣٣٣)، و الخصائص (١/ ٣٠٤)، و الدرر (٦/ ٣٠٥)، و رصف المباني ص (١٦٢)، و سر صناعة الإعراب (١/ ١٦٠، ٢/ ١٦٣، ٣/ ٧٥٦)، و شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٨٩)، و شرح قطر الندى ص (٣٢٥)، و شرح المفصل (٥/ ٨٩، ٩/ ٨١)، و المقاصد النحوية (٤/ ٥٥٩)؛ و همع الهوامع (٢/ ١٥٧، ٢٠٩).

و الشاهد فيه قوله: (الغلصمت)، و (مسلمت)، و (أمت) حيث لم يبدل تاء التأنيث في الوقف هاء، بل أبقاها على حالها. أما قوله: (بعد مت) فالأصل: (بعد ما)، فأبدل ألف (ما) هاء، ثم أبدل الهاء تاء ليوافق، بذلك، قوافي بقية الأبيات.

(٣) في ب: بحول الله تعالى.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٠٩

و هذا القول ضعيف؛ لأنه لو كان كذلك، لم يكن لاختصاص التفرقة بالوقف دون الوصل وجه، و قد تقدم أن الوقف عارض، فكيف نخص التفرقة به مع أن التاء اللاحقة للفعل لا تدل على تأنيث الفعل، و إنما تدل على تأنيث الاسم المرفوع بذلك الفعل؟! فظهر أن

القول الأول أظهر، ثم إن الهاء لم تثبت علامة للتأنيث في غير هذا الموضع، وقد تثبت التاء كما تقدم في الفعل وصلا ووقفا، وفي الجمع مثل:
المسلمات.

ثم إن جعل الهاء بدلا من التاء له وجه صحيح يطرد في كلام العرب، وهو أن الوقف موضع تغيير؛ ألا تراهم يبدلون فيه التنوين ألفا وكذلك النون الخفيفة اللاحقة للفعل تبدل «أ» في الوقف ألفا، ويسكن فيه ما كان في الوصل متحركا، ويضعف ما كان مخففا، وتلحق هاء السكت، وتنقل الحركة إلى الساكن «أ» قبلها، وتسهل الهمزة كما هو مذهب حمزة، وهشام... إلى غير ذلك مما هو محكم في كتب النحو، وليس لجعل التاء في الوصل عوضا من الهاء، وادعاء كون الهاء هي الأصل في التأنيث - وجه، [و الله - تبارك اسمه و تعالى جده - أعلم و أحكم] «٣».

فإن قيل: إن كانت التاء هي الأصل، فما الحامل على كتب الهاء في «امرأة» و «قائمة» و نحوهما؟ و هلا كتبوها «أ» بالتاء؟ و لأي شيء يطرد في عبارة سيويه، و غيره من النحويين أن يقولوا: هاء التأنيث، و لا يقولون: تاء التأنيث إلا قليلا؟
فالجواب: أن عادة الكتاب أن يثبتوا في أول الكلمة من الحروف ما يلفظ به في الابتداء، سواء وافق اللفظ في الوصل أو خالف، و يثبتون في آخرها ما يلفظ به في الوقف، سواء وافق اللفظ في الوصل أو خالف فكتبوا الهاء؛ رعا لثبوتها في اللفظ في الوقف. و أما التعبير بالهاء دون التاء في الأكثر، فإنما روعي في ذلك كونها موجودة في الخط، و لا يقدر هذا في أصالة التاء و فرعية الهاء، و الله - عز و جل - أعلم و أحكم.
و اعلم أنه لا خلاف أن التاء اللاحقة في الوصل لا تمال، فأما الهاء المخصوصة

(١) في ب: يبدل.

(٢) في أ: مساكن.

(٣) في ب: و الله أعلم.

(٤) في أ: كتبوها.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥١٠

بالوقف فقد وردت فيها الإمالة عن العرب، حكى سيويه: «ضربت ضربه، و أخذت أخذه».

ثم قال: «شبه الهاء بالألف، فأمال ما قبلها، كما يميل ما قبل الألف».

و اعلم أن هذا التشبيه ينبغي أن يكون بألف التأنيث خاصة لا بالألف المنقلبة عن الياء طردا لمذهب سيويه في تشبيه الشيء بما هو أقرب إليه شبيها، كما شبه الفعل المضارع باسم الفاعل، و لم يشبهه بالاسم المنكر مطلقا على ما هو محكم في كتابه، و مفسر في موضعه.

و كذا قال الحافظ في «المفردات» حين ذكر أن الكسائي يميل هذه الهاء في الوقف فقال تشبيها منه لها بإمالة ألف التأنيث.

و وجه الشبه بين هذه الهاء، و ألف التأنيث أنهما زائدتان، و أنهما للتأنيث، و أنهما من مخرج واحد، و أنهما ساكتتان، و أنهما مفتوح

ما قبلهما، و أنهما حرفان خفيان قد يحتاج كل واحد منهما أن يتبين بغيره، كما بينوا ألف الندبة في الوقف بالهاء بعده في نحو:

وا زيدها، و بينوا هاء الإضمار بالواو، و الياء نحو: ضربوه زيد، و مر بهي زيد، على ما هو محكم في موضعه. و مع هذا: فإن الألف قد

تبدل تاء كما قال الشاعر: [من الرجز]

الله نجاك بكفى مسلمت من بعد ما و بعد ما و بعد مت أراذ: و بعد ما، و على هذا قال بعض النحويين: إن الهاء في «مهما» بدل من

ألف؛ إذ الأصل عند هذا القائل «ماما» فاستثقل اجتماع الأمثال، فأبدلوا من الألف الأولى «هاء»، و قد اشتمل هذا الكلام على أوجه من

الشبه الخاص بالألف و الهاء اللتين للتأنيث، و على أوجه من الشبه العام بين الهاء و الألف مطلقا و إن كانتا لغير التأنيث. فإذا تقرر اتفاق الألف و الهاء على الجملة، و زادت هذه الهاء التي للتأنيث على الخصوص اتفاقها مع ألف التأنيث على الخصوص في الدلالة على معنى التأنيث، و كانت ألف التأنيث تمال لشبهها بالألف المنقلبة عن الياء - أمالوا هذه الهاء؛ حملا على ألف التأنيث المشبهة في الإمالة بالألف المنقلبة عن الياء، و لا يستبعد هذا الحمل؛ فإنهم قد أمالوا ما هو أبعد منه:

حكى سيويه: أنهم أمالوا «طلبنا زيد»، و «رأيت عبدا» فأمالوا هذه الألفات و ليس معها شيء من الأشياء التي توجب الإمالة مما تقدم ذكره في الباب المتقدم، غير أنها لما وقعت طرفا أشبهت ألف «حجلى»؛ لأنها أيضا طرف و ليست واحدة منهما منقلبة

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥١١

عن ياء، و بهذين القيدتين علل سيويه شبه هذه الألفات بألف «حجلى» و أعنى بالقيدتين: وقوع هذه الألفات طرفا، و أنها غير منقلبات عن ياء.

و اعلم أن ما تقدم من كون هاء التأنيث غير بدل من ياء، و كونها مخصوصة بالوقف، و كونها تستلزم فتح ما قبلها - مطرد إلا في كلمة واحد، و هي «هذه»، إذا أشرت إلى مؤنث؛ فإن الهاء فيها بدل من ياء «١»، و هي ثابتة في الوصل و الوقف، و مستلزمة كسر ما قبلها؛ و ذلك لأنهم فرقوا بين تأنيث اسم الإشارة، و تأنيث غيره؛ لأن اسم الإشارة مبنى، كما فرقوا في التصغير فقالوا: هاذيا، و هاتيا، و هاؤليا، في تصغير: هذا، و هاتان، و هؤلاء، و كذلك فعلوا في «الذي»، و «التي» فقالوا في تصغيرهما: اللذيا و اللتيا.

فأما مجيء حرف التأنيث في «الصلاة» و نحوها بعد ساكن و هو الألف فلا يكسر ما تقدم من لزوم الفتح؛ لأن هذه الألف منقلبة عن حرف مفتوح، و لزم قلبه لتحركه و انفتاح ما قبله.

و لما ألحقت «٢» هذه التاء في «ضاربة» و نحوه، جعلت محل الإعراب بعد أن كان محل الحرف الذي قبلها، نحو «ضارب» فصارت في حكم ما هو من بنية الكلمة، و إن كانت باعتبار آخر بمنزلة كلمة ضمت [إلى] أخرى مثل «بعلبك» [و] كما جعلوا الإعراب في آخر «بعلبك» بعد التركيب كقول امرئ القيس: [من الطويل]

لقد أنكرتني بعلبك و أهلها.... «٣»

في رواية من رفع الكاف.

و لزم تحريك ما قبل هذه التاء في «قائمة» و نحوها؛ لأنه قد يكون قبله ساكن، نحو «ضربة»، و «غرفة» فلو سكن ما قبل التاء، لزم التقاء ساكنين، و مع هذا فإنه حرف عود «٤» الحركة، و أنس بها قبل لحاق هذه العلامة؛ ففكرها إسكانه فألزموه الحركة كما ألزموها في: «أخيك» و أخواته عند من يجعل إعرابه بحركات مقدرات،

(١) في ب: تاء.

(٢) في أ: لحقت.

(٣) صدر بيت، و عجزه:

..... و لابن جريج في قرى حمص أنكرا و البيت في ديوانه ص (٤٨)، و معجم البلدان (١ / ٥٣٩)، و معجم ما استعجم (١) / ٢٦٠.

(٤) في ب: عدد.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥١٢

و أتبع ما قبل الآخر الآخر، و كما حركوا الدال من «يد»، حين ثنوا في الضرورة كقوله: [من الكامل] يديان يضاوان عند محلم «١»*

..... «٢»

البيت.

و خص بالفتح دون غيره من الحركات؛ لأنه قد يكون ما قبله مكسورا، أو مضموما نحو «مسلمة» و «سنبله»، فلو التزموا التحريك بالضم أو بالكسر، لزم توالي الثقل فحركوه بأخف الحركات لا سيما و قد ثقلت الكلمة بزيادة حرف التأنيث، و مع هذا فأرادوا توكيد شبهها بالألف؛ إذ لا تثبت الألف إلا بعد فتحه.

و قد قيل: فتح ما قبل هذه التاء بالحمل على فتح اللام من «بعلبك» و العين في «أربع عشرة»، و نحوهما من المركبات؛ اعتبارا بكون هذه التاء مع ما اتصلت به بمنزلة كلمة ضمت إلى أخرى، و الله - تبارك و تعالی - أعلم و أحكم.

و أرجع إلى لفظ الحافظ - رحمه الله - قال: «اعلم أن الكسائي كان يقف على هاء التأنيث و ما ضارعاها في اللفظ بالإمالة».

اعلم أن هذه التاء التي تلحق الأسماء في الوصل و تقلب هاء في الوقف تنقسم اثني عشر قسما:

الأول: اللاحقة لتأنيث الاسم الذي يكون دونها مذكرا، نحو: رجل، و شيخ، و غلام، فهذه عبارات عن المذكورين، فإذا لحقت التاء فقلت: رجله، و شيخه، و غلامه، صار واقعا على المؤنث، و عليه جاء قول الشاعر: [من المديد]
خرقوا جيب فتاتهم لم يبالوا حرمة الرجله (٣)

(١) في ب: محكم.

(٢) صدر بيت، و عجزه:

.....قد يمنعانك أن تضام و تضهدا و هو بلا نسبة في خزائن الأدب (٧/ ٤٧٦، ٤٨٥)، و شرح الأشموني (٣/ ٦٦٨)، و شرح شواهد الشافية ص (١١٣)، و شرح المفصل (٥/ ٨٣) (٥/ ٦) (١٠/ ٥٦)، و لسان العرب (يدى)، و المقرب (٢/ ٤٢)، و المنصف (١/ ٦٤)، (٢/ ١٤٨).

و الشاهد فيه تثنية (يد) على (يديان) و هذا شاذ و القياس: (يدان)، بدون رد اللام المحذوفة؛ لأن هذه اللام لا ترد عند الإضافة.

(٣) البيت بلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح ص (٤١٦)، و شرح المفصل (٥/ ٩٨)، و لسان العرب (رجل)، و تاج العروس (رجل)، و كتاب العين (٦/ ١٠١).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥١٣

و قول الآخر: [من الطويل]

و تضحك مني شيخه عشمية كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا «١» و قول الآخر: [من الوافر]

و مركضة صريحي أبوها يهان لها الغلامه و الغلام «٢» إلا أن هذا النوع قليل في كلام العرب، و منه في القرآن: أمروا و امرأت.

و الثاني: اللاحقة لتأنيث الصفة نحو: مُسَلَّمَةٌ، و مُؤَمَّنَةٌ و صَاحِبَةٌ و وَالِدَةٌ و صَدِيقَةٌ و كلها في القرآن.

الثالث: اللاحقة للإفراد نحو «بقرة» و «شجرة» و «نخلة» و «شبيهة» و «نملة»؛ ألا ترى أن كل هذه الأمثلة عبارة عن المفرد، فإذا أزلت التاء فقلت: بقر، و شجر، و نخل، و شيب، و نمل، دل على الجمع، و هذا هو الذي يسميه النحويون اسم الجنس، أعنى الاسم الذي يفهم منه الجمع، فإذا ألحقت التاء؛ صار للمفرد، و منه المصدر نحو: التوب و التوبة، و الجهر و الجهرة، و البطش و البطشة، يكون بالتاء عبارة عن المرة الواحدة، و دون التاء مطلقا صالحا للمرة، و للمرتين، و الأكثر.

الرابع: عكس الثالث، و هي التاء اللاحقة للدلالة على الجمع، فإذا زالت بقي الاسم دالاً على الواحد، نحو «جمالة» و «بغالة» ألا ترى أن هذا عبارة عن الجمع، فإذا قلت: جمال، و بغال، فهم الواحد، و منه في القرآن: سَيَّارَةٌ [يوسف: ١٩].

(١) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في الأغاني (١٦/ ٢٥٨)، و سر صناعة الإعراب (١/ ٧٦)، و شرح اختيارات المفضل ص

(٧٦٨)، و شرح شواهد الإيضاح ص (٤١٤)، و شرح شواهد المغنى (٢ / ٦٧٥)، و لسان العرب (هذذ)، (قدر)، (شمس)، و مغنى اللبيب (١ / ٢٧٧)، و بلا نسبة فى الأشباه و النظائر (٢ / ١٥)، و شرح الأشمونى (١ / ٤٦)، و شرح المفصل (٥ / ٩٧)، (١٠ / ١٠٧)، و المحتسب (١ / ٦٩).

و فى البيت شاهدان: أولهما قوله: (شيخة): فقد دخلته التاء، و هو مؤنث حقيقى له ذكر هو (الشيخ). و ثانيهما قوله: (لم ترى) حيث أثبت الألف فى (ترى) رغم جزمها، و قد خرج على وجهين: أولهما أن الأصل: (ترين) فجزم بحذف النون. و الثانى أن أصله: (ترأى)، فحذف الألف للجزم، و خفف الهمزة، و جعلها ألفا، و نقل حركتها إلى الساكن قبلها.

(٢) البيت لأوس بن خلفاء الهجيمى فى شرح المفصل (٥ / ٩٧)، و لسان العرب (صرح)، (ركض)، (غلم)، و للأسدى فى شرح شواهد الإيضاح ص (٤١٥)، و بلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٩٦٠)، و لسان العرب (ركض). و الشاهد فيه قوله: (الغلامه)، و هو اسم غير وصف دخلته التاء فى التأنيث الحقيقى.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٥١٤

الخامس: اللاحقه لمعنى المبالغه فى الوصف نحو: علامه، و نسابه، و منه فى القرآن هُمَزَةٌ لُمَزَةٌ [الهمزة: ١] و خَلِيفَةٌ [ص: ٢٦]، و بَصِيرَةٌ [القيامة]:

[١٤].

السادس: اللاحقه لتوكيد معنى التأنيث، و ذلك حيث يكون للمذكر لفظ يخالف لفظ المؤنث، فلو تركت التاء، لكان اللفظ كافيا فى الدلالة على المؤنث، نحو «جدى»، و «عناق» ألا ترى أن «الجدى» خاص بالمذكر، و «العناق» خاص بالمؤنث؟! فهو كاف فى الدلالة، فإذا وجدنا من كلامهم «ثور» و «نعجه» و «جمل» و «ناقه»، قلنا: التاء فى «نعجه» و «ناقه» لتوكيد معنى التأنيث؛ إذ لفظ «الجمل» و «الثور» مخالف للفظ «النعجه» و «الناقه» فلو تركت العرب التاء من «النعجه»، و «الناقه»، لكان كافيا فى الدلالة على المؤنث غير متلبس بالمذكر، كما كان ذلك فى «الجدى»، و «العناق».

السابع: اللاحقه لتأنيث اللفظ، و ذلك إما فى المفرد نحو: مدينه، و بقعه، و بلده، و إما فى الجمع نحو: ملائكه، و حفده، و ألسنه، و قرده، و حجاره، و زبانيه، و أفئده.

الثامن: اللاحقه عوضا من ياء المتكلم فى قولك: يا أبه، و يا أمه، و الأصل:

يا أبى، و يا أمى «١»، و فى القرآن منه: يا أَبَتِ [الصافات: ١٠٢].

التاسع: اللاحقه عوضا من ياء قبل الآخر فى الجمع الذى على مثال «مفاعيل» نحو «فرازنه»، و زنادقه، التاء عوض من الياء فى: فرازين، و زناديق.

العاشر: اللاحقه لهذا الجمع يصحبها معنى النسب نحو «المهالبه» «٢» و «المنادره».

الحادى عشر: اللاحقه لهذا الجمع يصحبها معنى العجمه نحو «موازجه».

الثانى عشر: اللاحقه لهذا الجمع يصحبها معنى العجمه، و معنى النسب معا نحو «السيابجه» الواحد «سبيجى».

و ليس فى القرآن من هذه الأقسام الأربعة الأخيره شىء فيما علمت، و الله - جل

(١) فى أ: و يا أمتى.

(٢) نسبة إلى أبى سعيد المهلب بن أبى صفره الأزدي، أمير خراسان، و ينسب إليه كثير من العلماء نسبة و ولاء.

ينظر اللباب لابن الأثير (٣ / ٢٧٦).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٥١٥

جلاله - أعلم و أحكم.

فإذا تقرر هذا: يخرج كلام الحافظ - رحمه الله - على أنه أراد بهاء التأنيث القسمين الأولين، و أراد بما ضارعهما سائر الأقسام التي أولها الثالث و آخرها الثامن، و يمكن أن يكون القسم السادس و القسم السابع مع القسمين الأولين، و الله - تبارك و تعالی - أعلم. ثم إن الناء في جميع هذه الأقسام قد تسمى تاء التأنيث؛ و ذلك بسبب شبهها بتاء التأنيث في اتحاد اللفظ، و إبدال الهاء منها في الوقف و لزوم تحريك ما قبلها بالفتح.

قال الحافظ - رحمه الله -: «إن الكسائي كان يقف على هاء التأنيث و ما ضارعهما في اللفظ بالإمالة».

يريد إمالة الهاء و إمالة الفتحة التي قبلها، و كذا نص عليه في «الموضح»: «أنه كان يقف على هاء التأنيث، و ما ضارعهما في اللفظ بالإمالة الخالصة فيميل الفتحة التي قبلها لإمالتها؛ إذ كان لا يوصل إلى إمالتها إلا بذلك، إذ هي ساكنة كالألف». انتهى.

و هكذا مذهب الإمام؛ لأنه قال: «فكان الكسائي وحده يميلها و ينحو بالفتحة قبلها نحو الكسرة» ثم قال في آخر الباب ما نصه: «و أما مَرَضَاتِ و التَّوْرَةَ و مُزْجَاءٍ و تُقَاءٌ و كَمِشْكَاةٍ و نحوها فليست من هذا الباب؛ لأن الممال فيهن الألف و ما قبلها لا الهاء، و الممال في هذا الباب للكسائي هاء التأنيث و ما قبلها؛ فالبابان متباينان و مثل هذا قال الحافظ في «المفردات».

و أما الشيخ فحاصل قوله: أن الإمالة في هذا الباب مخصوصة بالفتحة التي قبل الهاء، و الإمالة في الهاء قال في «التبصرة»: «ذكر اختلافهم في الوقف على ما قبل هاء التأنيث: «أجمع القراء على فتح ما قبل هاء التأنيث في الوصل، و اختلفوا في الوقف: فوقف الكسائي بالإمالة، و فتح الباقر». انتهى.

فخص الكلام بما قبل الهاء.

ثم قال بعد كلام: «و قد أدخل قوم في هذا الباب إمالة ما قبل هاء السكت نحو كِتَابِيهِ [الحاقه: ١٩] و نحوه، و ليس منه و لا يؤخذ به». انتهى.

و هذا أيضا جار على ما تقدم؛ لأنه خص الكلام بما قبل الهاء.

ثم قال بعد كلام: «و أجمعوا على فتح ما قبل هاء التأنيث إذا كان قبلها ألف منقلبة عن واو»، و هذا أيضا جار على ما تقدم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥١٦

و قال في كتاب «التذكرة» ما نصه: «ذكر إمالة ما قبل هاء التأنيث: تفرد الكسائي بإمالة ما قبل هاء التأنيث».

و قال في كتاب «الكشف»: «باب علل إمالة ما قبل هاء التأنيث».

ثم قال بعد كلام: «فلما تمكن الشبه في الوقف بالسكون؛ أجزاها الكسائي مجرى الألف في الوقف فأمال ما قبلها من الفتح فقربه من الكسرة، كما يفعل بألف التأنيث».

و قال متصلا بهذا: «إلا أن ألف التأنيث تقرب في الإمالة نحو الياء، و ليست كذلك الهاء».

ثم قال في آخر الباب ما نصه: «فأما الإمالة في تُقَاءَ [آل عمران: ٢٨] و تُقَاتِهِ [آل عمران: ١٠٢] فإنما وجبت؛ لأن أصل ألفه الياء فلا مزية للوقف على الوصل، و لا سبيل لهاء التأنيث في هذه الإمالة؛ لأن الممال في هذا هو الألف و ما قبلها [ينحى بالألف نحو أصلها] «١»، و ينحى بالفتحة نحو الكسرة لتمكن الإمالة في الألف، و هاء التأنيث إنما تمال الفتحة التي قبلها نحو الكسرة لا غير، فاعرف الفرق بينهما» انتهى.

و اعلم أن هذا الحاصل من كلام الشيخ هو الجاري على ما تقدم في تفسير الإمالة في الباب المتقدم، و هو أن الإمالة هي تقريب الفتحة من الكسرة، و تقريب الألف من الياء، و هذه الهاء لا يمكن أن يدعى تقريبا من الياء، و لا فتحة فيها فتقرب من الكسرة، و على هذا أيضا جرى قول سيويه: «إنه سمع العرب يقولون: ضربت ضربه، و أخذت أخذه»، ثم قال: «شبه الهاء بالألف فأمال ما قبلها كما يميل ما قبل الألف» انتهى.

ولا ينبغي أن يفهم عن الحافظ والإمام أنهما يخالفان في هذا، فأما تنصيصهما على أن الهاء مماله فيمكن حمله على أن الهاء إذا أميل ما قبلها؛ فلا بد أن يصحبها في صوتها حال ما من الضعف خفي، يخالف حالها إذا لم [يكن ما قبلها ياء] «٢»، وإن لم يكن الحال من جنس التقريب إلى الياء فسميا ذلك المقدار إمالة، والله - العلي العظيم - أعلم وأحكم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «نحو قوله: جنه...» إلى قوله: «إلا أن يقع قبل

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: يمل ما قبلها.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥١٧

الهاء أحد عشر حرفاً.

اعلم أن هذه الهاء التي تبدل في الوقف من تاء التانيث وردت في القرآن بعد جميع حروف الهجاء التسعة والعشرين، والاختيار في مذهب الحافظ والشيخ والإمام اعتبار ما قبلها فقسموه ثلاثة أقسام:

قسم اتفقوا على إمالته في الوقف للكسائي.

وقسم اتفقوا على اختيار فتحه في الوقف، كالوصل.

وقسم فصلوه على ما يأتي بعد بحول الله الولي الحميد.

وأصل هذا التقسيم والتفصيل لابن مجاهد - رحمه الله - وتبعه هؤلاء الأئمة على اختياره واستحسنوه، والرواية عن الكسائي مطلقة بالإمالة في الجميع، نص على ذلك الإمام والشيخ، وأذكر لك [بحول الله الكريم البر الرحيم] «١» ما جاء في القرآن العظيم من كل واحد من الأقسام الثلاثة مستوفى على قراءة الكسائي، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

القسم الأول: المتفق على إمالته في الوقف هو ما كان قبل الهاء فيه حرف من هذه الخمسة عشر حرفاً التي يجمعها قولك: بذى زوج سد مثلت نفس:

الباء وردت في القرآن في ثمانية وعشرين اسماً، وهي:

حَبَّةُ [الأنبياء: ٤٧]، التَّوْبَةُ [النساء: ١٨]، الكُفْرَةُ [المائدة: ٩٥]، رَهْبَةٌ [الحشر: ١٣]، شَيْبَةٌ [الروم: ٥٤]، خَطِيئَةٌ [البقرة: ٢٣٥]، رِيْبَةٌ [التوبة: ١١٠]،

الْأَرْزَبَةُ [النور: ٣١]، قُزْبَةٌ [التوبة: ٩٩]، عُصْبَةٌ [يوسف: ٨]، رَقَبَةٌ [النساء: ٩٢]، الْعَقَبَةُ [البلد: ١١]، دَابَّةٌ [البقرة: ١٦٤]،

صَاحِبَةٌ [الجن: ٣]، سَائِيَةٌ [المائدة: ١٠٣]، عَاقِبَةٌ [آل عمران: ١٣٧]، غَائِيَةٌ [النمل: ٧٥]، كَاذِبَةٌ [العلق: ١٦]، نَاصِبَةٌ [الغاشية: ٣]، مَثَابَةٌ [البقرة: ١٢٥]، مَثُوبَةٌ [المائدة: ٦٠]، مُصِيبَةٌ [البقرة: ١٥٦]، طَائِبَةٌ [آل عمران: ٣٨]، غَيَابَتٍ [يوسف: ١٠]، مَحَبَّةٌ [طه: ٣٩]، مَسْعَبَةٌ [البلد: ١٤]، مَقْرَبَةٌ [البلد: ١٥]، مَتْرَبَةٌ [البلد: ١٦].

الذال: ورد في اسمين وهما:

(١) في ب: بحول الله تعالى.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥١٨

لَذَّةٌ [الصافات: ٤٦]، المَوْقُودَةُ [المائدة: ٣].

الياء: وردت في أربعة وستين اسماً وهي:

شَيْبَةٌ [البقرة: ٧١]، فِدْرِيَّةٌ [البقرة: ١٨٤]، حَشِيَّةٌ [الإسراء: ٣١]، حِيَّةٌ [طه: ٢٠]، الْقَرْيَةُ [النساء: ٧٥]، آيَةٌ [مريم: ١٠]، الْجَزِيَّةُ [التوبة: ٢٩]،

مُرِيَّةٌ [هود: ١٧]، حِلْيَةٌ [فاطر: ١٢]، فَيْتِيَّةٌ [الكهف: ١٢].

١٣، حُفِيَّةُ [الأنعام: ٦٣]، خَاوِيَةٌ [البقرة: ٢٥٩]، عَاتِيَةٌ [الحاقة: ٦]، جَائِيَةٌ [الجاثية: ٢٨]، قَاسِيَةٌ [المائدة: ١٣]، دَائِيَةٌ [الحاقة: ٢٣]، غَاشِيَةٌ [يوسف: ١٠٧]، آتِيَةٌ [الغاشية: ٥]، زَكِيَّةٌ [الكهف: ٧٤]، لَاهِيَةٌ [الأنبياء: ٣]، الزَّائِيَةُ [النور: ٢]، بَاقِيَةٌ [الحاقة: ٨]، بِالنَّاصِيَةِ [العلق: ١٥]، رَاضِيَةٌ [الفجر: ٢٨]، بِالنَّاطِقِيَةِ [الحاقة: ٥]، رَاطِيَةٌ [الحاقة: ١٠]، الجَارِيَةُ [الحاقة: ١١]، وَاغِيَةٌ [الحاقة: ١٢]، وَاغِيَةٌ [الحاقة: ١٦]، هَاوِيَةٌ [القارعة: ٩]، خَافِيَةٌ [الحاقة: ١٨]، عَالِيَةٌ [الحاقة: ٢٢]، الخَالِيَةُ [الحاقة: ٢٤]، القَاضِيَةُ [الحاقة: ٢٧]، حَامِيَةٌ [الغاشية: ٤]، لَاجِيَةٌ [الغاشية: ١١]، الوَاصِيَةُ [البقرة: ١٨٠]، بَقِيَّةُ [البقرة: ٢٤٨]، تَحِيَّةٌ [الفرقان: ٧٥]، حَمِيَّةٌ [الفتح: ٢٦]، بِهَدِيَّةٍ [النمل: ٣٥]، عَشِيَّةٌ [النازعات: ٤٦]، قَاسِيَةٌ [المائدة: ١٣]، ذُرِّيَّةٌ [الإسراء: ٣]، شَرَقِيَّةٌ [النور: ٣٥]، غَزَبِيَّةٌ [النور: ٣٥]، مَرُوضِيَّةٌ [الفجر: ٢٨]، مَنِيَّةٌ [الزمر: ٢٠]، عَلَاقِيَّةٌ [البقرة: ٢٧٤]، ثَمَانِيَّةٌ [الحاقة: ١٧]، الزَّبَانِيَّةُ [العلق: ١٨]، أَجَاهِلِيَّةٌ [الفتح: ٢٦]، تَصَدِيَّةٌ [الأنفال: ٣٥]، تَصَدِيَّةٌ [الواقعة: ٩٤]، تَوَصِيَّةٌ [يس: ٥٠]، تَسْمِيَّةٌ [النجم: ٢٧]، المُتَرَدِّيَةُ [المائدة: ٣]، سِقَايَةُ [التوبة: ١٩]، الوَلَايَةُ [الكهف: ٤٤]، أَوْدِيَّةٌ [الرعد: ١٧]، رَهْبَانِيَّةٌ [الحديد: ٢٧]، التَّبْرِيَّةُ [البينة: ٦].

الزاي: وردت في ستة أسماء، و هي:

العِزَّةُ [البقرة: ٢٠٦]، أَعَزَّةٌ [المائدة: ٥٤]، بَارِزَةٌ [الكهف: ٤٧]، هُمَزَةٌ [الهمزة: ١]، لَمَزَةٌ [الهمزة: ١]، بِمَفَازَةٍ [آل عمران: ١٨٨].

الواو: وردت في سبعة عشر اسما و هي:

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥١٩

فَسْوَةٌ [البقرة: ٧٤]، المَمْرُوةُ [البقرة: ١٥٨]، فَيْجُورَةٌ [الكهف: ١٧]، شَهْوَةٌ [الأعراف: ٨١]، دَعْوَةٌ [غافر: ٤٣]، غِشَاوَةٌ [البقرة: ٧]، أُسْوَةٌ [الأحزاب: ٢١]، نِسْوَةٌ [يوسف: ٣٠]، إِخْوَةٌ [يوسف: ٥٨]، جَدْوَةٌ [القصص: ٢٩]، بِالْعُدْوَةِ [الأنفال: ٤٢]، بِالْعُرْوَةِ [البقرة: ٢٥٦]، رَبْوَةٌ [المؤمنون: ٥٠]، القُوَّةُ [القصص: ٧٦]، العُدَاوَةُ [المائدة: ١٤]، غِشَاوَةٌ [البقرة: ٧]، الثُّبُوءَةُ [آل عمران: ٧٩].

الجيم: وردت في ثمانية أسماء، و هي:

حَاجَةٌ [يوسف: ٦٨]، بَهَجَةٌ [النمل: ٦٠]، نَعَجَةٌ [ص: ٢٣]، لُجَّةٌ [النمل: ٤٤]، حُجَّةٌ [البقرة: ١٥٠]، دَرَجَةٌ [النساء: ٩٥]، زُجَاجَةٌ [النور: ٣٥]، وَليجَةٌ [التوبة: ١٦].

الشين: وردت في أربعة أسماء، [و] هي:

البَطْشَةُ [الدخان: ١٦]، الفَاحِشَةُ [النساء: ١٥]، عَيْشَةُ [الحاقة: ٢١]، مَعِيشَةُ [طه: ١٢٤].

الدال: وردت في ثمانية وعشرين اسما و هي:

بَلَدَةٌ [الفرقان: ٤٩]، جَلَدَةٌ [النور: ٤]، وَرْدَةٌ [الرحمن: ٣٧]، عِدَّةٌ [الأحزاب: ٤٩]، عُقْدَةٌ [البقرة: ٢٣٥]، عُدَّةٌ [التوبة: ٤٦]، وَ حَفْدَةٌ [النحل: ٧٢]، قِرْدَةٌ [البقرة: ٦٥]، وَاحِدَةٌ [القمر: ٥٠]، وَالِدَةٌ [البقرة: ٢٣٣]، مَائِدَةٌ [المائدة: ١١٤]، جَامِدَةٌ [النمل: ٨٨]، هَامِدَةٌ [الحج: ٥]، شَهَادَةٌ [البقرة: ١٤٠]، المَيُودَةُ [التكوير: ٨]، مَعْدُودَةٌ [البقرة: ٨٠]، مُقْتَصِدَةٌ [المائدة: ٦٦]، مَوْدَةٌ [المائدة: ٨٢]، أَفْتِدَةٌ [الأنعام: ١١٣]، مَوْعِدَةٌ [التوبة: ١١٤]، عِبَادِهِ «١» [الروم: ٤٨]، زِيَادَةٌ [التوبة: ٣٧]، مُسَيِّدَةٌ [المنافقون: ٤]، مُسَيِّدَةٌ [النساء: ٧٨]، مُمَيِّدَةٌ [الهمزة: ٩]، مُؤَصِّدَةٌ [الهمزة: ٨]، المُؤَقِّدَةُ [الهمزة: ٦]، مُسَوِّدَةٌ [الزمر: ٦٠].

الميم: وردت في اثنين و ثلاثين اسما و هي:

أُمَّةٌ [الأنبياء: ٩٢]، رَحْمَةٌ [الإسراء: ٨٢]، نَعْمَةٌ [الدخان: ٢٧]، لَوْمَةٌ [المائدة: ٥٤]، نِعْمَةٌ [البقرة: ٢١١]، حِكْمَةٌ [القمر: ٥]، ذِمَّةٌ

(١) هكذا بالمخطوط فليحرر.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٢٠

[التوبة: ٨]، قِسْمَةٌ [النجم: ٢٢]، غُمَّةٌ [يونس: ٧١]، مُسَلِّمَةٌ [البقرة: ١٢٨]،

الْحَطْمَةُ [الهمزة: ٤]، مُحَرَّمَةٌ [المائدة: ٢٦]، مُسَلِّمَةٌ [النساء: ٩٢]،

الْمُسَوِّمَةُ [آل عمران: ١٤]، مُكْرَمَةٌ [عبس: ١٣]، قَائِمَةٌ [آل عمران: ١١٣]، ظَلَمَةٌ [هود: ١٠٢]، نَاعِمَةٌ [الغاشية: ٨]، الطَّامَةُ

[النازعات: ٣٤]، الْقَيْمَةُ [البينة: ٥]، الْمُقَامَةُ [فاطر: ٣٥]، بِالْمَرْحَمَةِ [البلد: ١٧]، الْمَشَامَةُ [البلد: ١٩]، مُحَكَّمَةٌ [محمد: ٢٠]، كَلِمَةٌ [الكهف: ٥]،

بِهَيْمَةٍ [الحج: ٣٤]، لَشْرُذِمَةٌ [الشعراء: ٥٤]، الْقِيَامَةُ [القيامة: ١]، اللَّوَامَةُ [القيامة: ٢]، النَّدَامَةُ [يونس: ٥٤].

الثاء: وردت في أربعة أسماء، وهي:

وَرَثَةُ [الشعراء: ٨٥]، ثَلَاثَةٌ [الواقعة: ٧]، حَبِيبَةٌ [إبراهيم: ٢٦]، مَبْتُوثَةٌ [الغاشية: ١٦].

اللام: وردت في خمسة وأربعين اسما وهي:

لَيْلَةٌ [القدر: ٣]، عَيْلَةٌ [التوبة: ٢٨]، مَيْلَةٌ [النساء: ١٠٢]، غَفْلَةٌ [مريم: ٣٩]، النَّخْلَةُ [مريم: ٢٥]، نَمْلَةٌ [النمل: ١٨]، نَزْلَةٌ [النجم: ١٣]،

قَبْلَةٌ [البقرة: ١٤٤]، نَحْلَةٌ [النساء: ٤]، رِحْلَةٌ [قريش: ٢]، حَيْلَةٌ [النساء: ٩٨]، الذَّلَّةُ [البقرة: ٦١]، مِلَّةٌ [البقرة: ١٣٠]، جُمَّلَةٌ [الفرقان: ٣٢]،

ثَلَّةٌ [الواقعة: ١٣]، ظُلَّةٌ [الأعراف: ١٧١]، خُلَّةٌ [البقرة: ٢٥٤]، دَوْلَةٌ [الحشر: ٧]، كَامِلَةٌ [البقرة: ١٩٦]، الْعَاجِلَةُ [الإسراء: ١٨]، نَافِلَةٌ [الإسراء: ٧٩]،

عَامِلَةٌ [الغاشية: ٣]، الضَّلَالَةُ [البقرة: ١٧٥]، الْكَلَالَةُ [النساء: ١٧٦]، بِيْجَاهِلَةٍ [النساء: ١٧]، وَالْجِبِلَةُ [الشعراء: ١٨٤]، حَمُولَةٌ [الأنعام: ١٤٢]،

وَصِيلَةٌ [المائدة: ١٠٣]، قَلِيلَةٌ [البقرة: ٢٤٩]، الْوَسِيلَةُ [المائدة: ٣٥]، تَحْلَةٌ [التحریم: ٢]،

سَلَالَةٌ [المؤمنون: ١٢]، مَعْلُولَةٌ [المائدة: ٦٤]، زَلْزَلَةٌ [الحج: ١]،

مُعْطَلَةٌ [الحج: ٤٥]، حَمَالَةٌ [المسد: ٤]، وَجَلَةٌ [المؤمنون: ٦٠]،

أَذَلَةٌ [آل عمران: ١٢٣]، الْأَهْلَةُ [البقرة: ١٨٩]، سِلْسِلَةٌ [الحاقة: ٣٢]،

مُزْسَلَةٌ [النمل: ٣٥]، سُبُلَةٌ [البقرة: ٢٦١]، مُثْقَلَةٌ [فاطر: ١٨]،

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٢١

جمالت [المرسلات: ٣٣]، رسالة [الأعراف: ٧٩].

الثاء: وردت في أربعة أسماء وهي:

الْمَيْتَةُ [المائدة: ٣]، بَعْتَةٌ [الزمر: ٥٥]، الْمَوْتَةُ [الدخان: ٥٦]، سِتَّةٌ [يونس: ٣].

النون: وردت في سبعة وثلاثين اسما وهي:

سَنَةٌ [المعارج: ٤]، سِنَّةٌ [البقرة: ٢٥٥]، لَعْنَةٌ [البقرة: ١٦١]، الْجَنَّةُ [البقرة: ٣٥]، الْجِنَّةُ [الصفات: ١٥٨]، فِتْنَةٌ [البقرة: ١٠٢]، زِينَةٌ [طه: ٨٧]،

لِينَةٌ [الحشر: ٥]، جُنَّةٌ [المجادلة: ١٦]، حَسَنَةٌ [البقرة: ٢٠١]، أَمَنَةٌ [آل عمران: ١٥٤]، لِحَزْنَةٍ [غافر: ٤٩]، خَائِنَةٌ [المائدة: ١٣]، آمِنَةٌ [النحل: ١١٢]،

بَاطِنَةٌ [لقمان: ٢٠]، سَكِينَةٌ [البقرة: ٢٤٨]، الْمَدِينَةُ [الأعراف: ١٢٣]، السَّفِينَةُ [الكهف: ٧١]، رَهِينَةٌ [المدثر: ٣٨]، الْمَسْكَنَةُ [البقرة: ٦١]،

مَسْكُونَةٌ [النور: ٢٩]، زَيْتُونَةٌ [النور: ٣٥]، الْمَلْعُونَةُ [الإسراء: ٦٠]، مَوْضُونَةٌ [الواقعة: ١٥]، مُحْصَنَةٌ [الحشر: ١٤]، مَوْمِنَةٌ [البقرة: ٢٢١]،

بَيْنَةٌ [البقرة: ٢١١]، بَطَانَةٌ [آل عمران: ١١٨]، خِيَانَةٌ [الأنفال: ٥٨]، الْأَمَانَةُ [الأحزاب: ٧٢]،

الْمَيْمَنَةُ [البلد: ١٨]، مَبِينَةٌ [النساء: ١٩]، أَجِنَّةٌ [النجم: ٣٢]، أَكِنَّةٌ [الأنعام: ٢٥]، بِاللِّسَنَةِ [الأحزاب: ١٩]، مُطْمَئِنَّةٌ [النحل: ١١٢].

الفاء: وردت في أحد وعشرين اسما، وهي:

رَأْفَةٌ [النور: ٢]، الْخَطْفَةُ [الصفات: ١٠]، الرَّجْفَةُ [الأعراف: ٧٨]،

خِلْفَةٌ [الفرقان: ٦٢]، وَخَيْفَةٌ [الأعراف: ٢٠٥]، غُرْفَةٌ [البقرة: ٢٤٩]،

زُلْفَةٌ [الملوك: ٢٧]، نُطْفَةٌ [المؤمنون: ١٣]، طَائِفَةٌ [المزمل: ٢٤٩]،

[٢٠]، عاصِفَةٌ [الأنبياء: ٨١]، الْأَزِفَةُ [النجم: ٥٧]، كاشِفَةٌ [النجم:

[٥٨]، الرَّاجِفَةُ [النازعات: ٦]، الرَّادِفَةُ [النازعات: ٧]، واجِفَةٌ [النازعات: ٨]، كَافَّةٌ [البقرة: ٢٠٨]، مَصْفُوفَةٌ [الغاشية: ١٥]، مَعْرُوفَةٌ [النور:

[٥٣]، الْمُؤَلَّفَةُ [التوبة: ٦٠]، مُضَاعَفَةٌ [آل عمران: ١٣٠]، خَلِيفَةٌ [ص: ٢٦].

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٢٢

السين: وردت في ثلاثة أسماء، و هي:

خَمْسَةٌ [الكهف: ٢٢]، الْخَامِسَةُ [النور: ٧]، الْمُقَدَّسَةُ [المائدة:

[٢١].

القسم الثاني: الذي يوقف عليه بالفتح هو إذا كان قبل الهاء واحد من عشرة أحرف، و هي أحرف الاستعلاء السبعة و الحاء، و العين، و

الألف الساكنة، و يجمعها قولك: «غاض حظ صعق خط» فالغين: وردت في أربعة أسماء و هي:

صِبْعَةٌ [البقرة: ١٣٨]، مُضْعَةٌ [المؤمنون: ١٤]، بازِعَةٌ [الأنعام:

[٧٨]، بِالْعَةِ [القمر: ٥].

الألف الساكنة: وردت في أحد عشر اسما [و هي]:

الصَّلَاةُ [البقرة: ٣]، الرِّكَاءُ [البقرة: ٤٣]، الْحَيَاءُ [البقرة: ٨٥]، النَّجَاهُ [غافر: ٤١]، بِالْغَدَاةِ [الأنعام: ٥٢]، وَمَنَاةٌ [النجم: ٢٠]، تُقَاءَةُ [آل

عمران: ٢٨]، التَّوْرَةُ [آل عمران: ٣]، مَرَضَاتٍ [البقرة:

[٢٠٧]، كَمِشْكَاهُ [النور: ٣٥]، مُزْجَاهُ [يوسف: ٨٨].

و يلحق بهذه الأسماء «ذات» من قوله تعالى: ذات بَهْجَةٍ [النمل: ٦٠] و نحو على ما يأتي في باب الوقف على مرسوم الخط، و هِيَاهُ

[المؤمنون:

[٣٦].

و اللَّاتُ في النجم [١٩]، و وَّلَاتٌ في ص [٣].

و الضاد: وردت في تسعة أسماء، و هي: رَوْضَةٌ [الروم: ١٥]، قَبْضَةٌ [طه: ٩٦]، فَضْطٌ [الزخرف: ٣٣]، عُرْضَةٌ [البقرة: ٢٢٤]، فَرِيضَةٌ [البقرة:

[٢٣٦]، بَعُوضَةٌ [البقرة: ٢٦]، خَافِضَةٌ [الواقعة: ٣]، دَاحِضَةٌ [الشورى: ١٦]، مَقْبُوضَةٌ [البقرة: ٢٨٣].

الحاء: وردت في سبعة أسماء، و هي: نَفْحَةٌ [الأنبياء: ٤٦]، صَدِيحَةٌ [يس: ٤٩]، لَوَاحِيَةٌ [المدثر: ٢٩]، وَ النَّطِيحَةُ [المائدة: ٣]، أَشْحَةٌ

[الأحزاب: ١٩]، أَجْنِحَةٌ [فاطر: ١]، مُفْتَحَةٌ [ص: ٥٠].

الطاء: وردت في ثلاثة أسماء، و هي: غِلْظَةٌ [التوبة: ١٢٣]، وَ مَوْعِظَةٌ [البقرة: ٦٦]، حَفْظَةٌ [الأنعام: ٦١].

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٢٣

الصاد: وردت في ستة أسماء، و هي: خَالِصَةٌ [البقرة: ٩٤]، شَاخِصَةٌ [الأنبياء: ٩٧]، خَاصَّةٌ [الأنفال: ٢٥]، خَصَاصَةٌ [الحشر: ٩]، مَخْمَصَةٌ

[المائدة: ٣]، غُصْبَةٌ [المزمل: ١٣].

العين: وردت في ثمانية و عشرين اسما، و هي: سَعَةٌ [الطلاق: ٧]، وَ سَبْعَةٌ [البقرة: ١٩٦]، صَنَعَةٌ [الأنبياء: ٨٠]، السَّاعَةُ [الأنعام: ٣١]، طَاعَةٌ

[النساء: ٨١]، شِرْعَةٌ [المائدة: ٤٨]، تِسْعَةٌ [النمل: ٤٨]، شَيْعَةٌ [مريم:

[٦٩]، بَقِيَعَةٌ [النور: ٣٩]، الْبُقْعَةُ [القصص: ٣٠]، الْجُمُعَةُ [الجمعة:

[٩]، واسِعَةٌ [الأنعام: ١٤٧]، قَارِعَةٌ [الرعد: ٣١]، الْوَاقِعَةُ [الواقعة: ١]، رَافِعَةٌ [الواقعة: ٣]، خَاشِعَةٌ [فصلت: ٣٩]، قَاطِعَةٌ [النمل: ٣٢]، مَقْطُوعَةٌ

[الواقعة: ٣٣]، مَمْنُوعَةٌ [الواقعة: ٣٣]، مَرْفُوعَةٌ [الواقعة: ٣٤]، مَوْضُوعَةٌ [الغاشية: ١٤]، الشَّفَاعَةُ [مريم: ٨٧]، الرِّضَاعَةُ [البقرة: ٢٣٣]، نَزَّاعَةٌ

[المعارج: ١٦]، بِضَاعَةٌ [يوسف: ١٩]، شَرِيْعَةٌ [الجاثية: ١٨]، مُرْضِعَةٌ [الحج: ٢]، أَرْبَعَةٌ [البقرة: ٢٢٦].

القاف: وردت في تسعة عشر اسما: طاقَةٌ [البقرة: ٢٤٩]، ناقةٌ [الأعراف: ٧٣]، الصَّاعِقَةُ [البقرة: ٥٥]، فِرْقَةٌ [التوبة: ١٢٢]، الشَّقَّةُ [التوبة: ٤٢]، صَدَقَةٌ [البقرة: ١٩٦]، نَفَقَةٌ [البقرة: ٢٧٠]، عَلَقَةٌ [الحج: ٥]، وَرَقَةٌ [الأنعام: ٥٩]، صَاعِقَةٌ [فصلت: ١٣]، ذَائِقَةٌ [آل عمران: ١٨٥]، وَ السَّارِقَةُ [المائدة: ٣٨]، الْحَاقَةُ [الحاقة: ١]، كَالْمُعَلَّقَةِ [النساء: ١٢٩]، مُخَلَّقَةٌ [الحج: ٥]، صِدْيَقَةٌ [المائدة: ٧٥]، الطَّرِيقَةُ [الجن: ١٦]، مُتَفَرِّقَةٌ [يوسف: ٦٧]، وَ الْمُنْحَنِقَةُ [المائدة: ٣].

الخاء: وردت في اسمين و هما:

الصَّاحَةُ [عبس: ٣٣]، نَفَخَةٌ [الحاقة: ١٣].

الطاء: وردت في ثلاثة أسماء و هي بَسَطَةٌ [البقرة: ٢٤٧]، حِطَّةٌ [البقرة:

٥٨]، لَمُحِيطَةٌ [التوبة: ٤٩].

و وجه اختيار الفتح مع هذه الأحرف العشرة:

أما أحرف الاستعلاء منها فاستعلاؤها ينافي الإمالة، و قد ثبت أنها تمنع إمالة الألف متقدمة و متأخرة، فالمتقدمة نحو: قاعد و غائب و خامد و صاعد و طائف و ظالم

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٢٤

و ضامن، و المتأخرة نحو: ناقد، و عاطس، و عاصم، و عاضد، و عاطب، و ناخل، قال سيبويه رحمه الله: «و لا نعلم أحدا يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته» فلما ثبت هذا مع الألف كانت الهاء أولى بالفتح، إذ إمالتها فرع إمالة الألف، و هذا مع اتصال أحرف الاستعلاء بالهاء، أما إذا حال بينهما حرف فإنهم يميلون للكسائي، و لا يراعون حرف الاستعلاء نحو: رقبه، و العقبه، و البطشه، و العصبه، و بغته، و النخلة، و أما الحاء و العين فلقربهما من الخاء و الغين في المخرج حكم لهما بحكمهما، و مع هذا فإنهما إذا وقعا لاما أو عينا في «فعل» المفتوح العين، فإن المضارع إذ ذاك تفتح عينه فصيحا مطردا، نحو جعل يجعل، و شرح يشرح و هذا تعليل المهدوي. و علل الحافظ في «الموضح» بأن الحاء و العين من حروف الحلق، فهما من حيز الألف، و الفتح من الألف. قال: «فلذلك لزم حروف الحلق، و كان أحق بها لتجانس الصوت».

فإن قيل: إن هذا التعليل، و تعليل المهدوي ينكران على أصل الباب؛ لأن الهاء من حروف الحلق، و يأتي المضارع إذا كانت عينه أو لامة مفتوح الوسط كما تقدم في الحاء و العين نحو: ذهل يذهل، و نقه ينقه، فكان ينبغي على هذا ألا تمال في الوقف؟

فالجواب: أن الهاء إذا كانت عينا، أو لا ما في «فعل» بفتح العين فلها قوة و تمكن، فتمكنها أنها تثبت وصلا و وقفا، و قوتها ملازمة الحركة لها، أما إذا كانت عينا فلا يلحقها السكون، و أما إذا كانت لاما: فلا تسكن أيضا إلا في الوقف، أو عند اتصالها بضمير الرفع للمتكلم، أو للمخاطب، أو نون جماعة المؤنث، و كل هذا عارض.

و كذلك تلزمها الحركة في المضارع و لا يلحقها السكون إلا إذا كانت لاما، فيعرض لها دخول الجازم أو اتصال نون جماعة المؤنث، و كلاهما عارض؛ فقويت لهذا التمكن على أن تفتح في المضارع و هي عين لما ذكر من قوتها و تمكنها، و لحصول الفتح قبلها في حرف المضارعة؛ إذ ليس بينهما حاجز إلا- الفاء و ليست بحاجز حصين لسكونها، فأرادوا «١» أن يكون العمل واحدا كما يميلون الفتحه و الألف في: عالم، و عابد؛ بسبب الكسرة [ليحصل التناسب، و يقرب العمل و يكون من باب واحد، و فتح ما قبلها و هي لام] «٢» ليحصل التناسب بينها و بين حركة ما

(١) في ب: فإن أدوا.

(٢) سقط في ب.

قبلها؛ إذ كانت الفتحة من الألف، والألف والهاء من مخرج واحد، واستقر هذا الاعتناء بها والاحترام لها حين ثبت لها من القوة والتمكن ما تقدم.

وأما الهاء التي تثبت في الوقف بدلا من التاء فلا حظ لها في الحركة ولا ثبوت لها في الوصل، ولا فرق بينها في ذلك وبين هاء السكت، غير أن هاء السكت لم تجعل بدلا من شيء يثبت في الوصل، وهذه الهاء جعلت تعاقب التاء كما تقدم.

فلما فقدت التمكن والقوة سلبت الاحترام، وأجريت مجرى الألف؛ ألا ترى أن الإمالة أبدا سلطت على الألف وإن كانت من حروف الحلق إذ كانت ضعيفة لا تقبل الحركة فصارت لذلك طوع اليمين منفعة لما يعرض لها من أسباب الإمالة.

فإن قيل: ما ثبت من استحسان فتح عين الفعل لأجل حرف الحلق إذا كان عينا أو لاما ينافر إمالة فاء الكلمة في: عابد، وعالم؛ لأنه حرف حلق متحرك بالفتح وفي محل يقل فيه التغيير أكثر ما يكون في الأواخر وهو مع ذلك سابق على سبب الإمالة؛ فكان الواجب أن يستوفى حقه من إخلاص الفتح إذ سبب الإمالة غير موجود وقت النطق بالفاء وإنما يوجد بعد؟

فالجواب: أنه لما كانت الفاء وسبب الإمالة قد اشتملت عليهما كلمة واحدة، ولم يكن للسان بد من الإتيان بجميع حروف الكلمة و

حركاتها - افتتح أول الكلمة على وجه يناسب آخرها لتخف الكلمة عليه، وهذه رائحة من معنى قول الشاعر: [من المتقارب]

رأى الأمر يفضى إلى آخر فصيخ آخره أولا «١» وينبغي للطالب أن يعلم متى حصل توجيه مسألة في هذا العلم بوجه مناسب - كفى، فإن اتفق مع ذلك اطراد التوجيه في سائر النظائر واستمرار التعليل فحسن، وإن لم يطرد ذلك وحصل الاختلاف بين النظائر فلا اعتراض؛ لأن القوانين في علم العربية إنما هي أكثرية لا كلية؛ لأن موضوع هذا العلم الألفاظ، وهو أمر وضعي، وإنما يلزم الاطراد، ويقدم الانكسار في العلوم العقلية.

فإن قيل: قد ذكرت وجهها من الشبه بين هذه الهاء و هاء السكت، فلم فتحت [ما قبل] هاء السكت في - قوله تعالى: - كِتَابِيَه [الحاقة: ١٩] و سُطَاتِيَه [الحاقة: ٢٩]،

(١) ينظر البيت في: خزائن الأدب (٨/ ١٠٩) والمقتصد في شرح الإيضاح (١/ ١٦٩)، والخصائص (١/ ٢٠٩)، (٢/ ٣١، ١٧٠) و شرح المفصل (٥/ ١٢٠)، والأشبه والنظائر (١/ ٢٧٧).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٢٦

و مَالِيَه [الحاقة: ٢٨]، و مَا أَدْرَاكَ مَا هِيَه [القارعة: ١٠]، و شبهه؟

فالجواب: أن هاء السكت [إنما دخلت] «١» في هذه الأمثلة؛ لبيان الفتحة خاصة، ولا شبه بينها وبين الألف الممالة فلم يكن لإمالتها إمالة الفتحة وجه، والله - جل جلاله - أعلم وأحكم.

وأما الفتح مع الألف فعلة الحافظ بأن الألف في «الصلاة»، و «الزكاة»، و «النجاة» منقلبة عن الواو، ففتحت في الوقف دلالة على أصلها، و حملت البواقي عليها كما حمل بعض حروف المضارعة على بعض في نحو «يعد»، و «أكرم»، ثم علل بما معناه أن هذه الألف لو أميلت لزم إمالة ما قبلها، ولم يمكن الاقتصار على إمالة الألف مع الهاء دون إمالة ما قبل الألف.

قال العبد: «و تمام هذا التعليل أن يقول: و الأصل في هذا الباب الاقتصار على إمالة الهاء و الحرف الذي قبلها خاصة».

قال الحافظ: «و كذلك انعقد إجماع أهل الأداء على فتح الألف معها».

و بمثل هذا علل الشيخ.

و اعلم أنه لا - خلاف أن الكسائي يميل ألف «مرضاة»، و «مشكاة»، و «مزجاة»، و «تقاة»، و «التوراة»، و لا يلزم من ذلك إمالة الهاء في الوقف على مذهب الشيخ؛ لأن الإمالة عنده لا تكون في الهاء كما تقدم، وإنما أميلت الألف في هذه الكلمات لانقلابها عن الياء كما مر في الباب قبله لا من أجل هاء التأنيث، فأما على مذهب الحافظ حيث يرى أن الإمالة تدخل الهاء، و قد نص في المفردات على هذه

الكلمات الخمس فقال:

«إن الألف وما قبلها هو الممال في هذه الخمسة لا الهاء وما قبلها؛ إذ لو كان ذلك لما جازت الإمالة فيها في حال الوصل لانقلاب الهاء المشبهة بالألف فيه تاء».

فيبقى عليه إشكال، وهو أن يقال: القدر الذي يحصل في صوت الهاء من التكيف الذي نسميه إمالة بعد الفتحة الممال، حاصل أيضا بعد الألف الممال؛ فيلزمك أن تقول: إنها مماله بعد الألف المماله وإن لم تكن الإمالة بسبب الهاء، والله تبارك وتعالى أعلم وأحكم.

القسم الثالث: الذي فيه التفصيل: هو إذا كان قبل الهاء أحد أربعة أحرف، وهي:

(١) سقط في أ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٢٧

الهمزة، والهاء، والكاف، والراء، والضابط أنه متى كان قبل واحد من هذه الأربعة ياء ساكنة، أو كسرة متصلة به، أو مفصول بينهما بحرف ساكن؛ أميلت في الوقف وإلا فلا.

أما الهمزة فوردت في أحد عشر اسما:

في اسمين منها بعد الياء وهما: كَهَيْتُهُ [آل عمران: ٤٩] و خَطِيئَةُ [النساء: ١١٢].

وفي خمسة بعد الكسرة، وهي: مَائَةٌ [البقرة: ٢٥٩] و فَيْئَةٌ [البقرة: ٢٤٩] و نَاشِئَةٌ [المزمل: ٦] و سَيِّئَةٌ [الروم: ٣٦] و خَاطِئَةٌ [العلق: ١٦] الوقف على هذه السبعة بالإمالة.

ومنها أربعة سوى ما تقدم، وهي: النَّشَاءُ [العنكبوت: ٢٠] و سَوَاءٌ [المائدة: ٣١] و امْرَأَتٌ و بَرَاءَةٌ [التوبة: ١].

مذهب الحافظ في «التيسير» الفتح في الأربعة، وذكر في غيره الخلاف في النَّشَاءِ و سَوَاءٍ، وأن الفتح أقيس.

وحاصل قول الشيخ والإمام في هذه الأسماء موافق لقول الحافظ، إلا أن الشيخ ذكر أن إمالة النَّشَاءِ و سَوَاءٍ هو مذهب أبي الطيب.

وأما الهاء فوردت في أربعة أسماء:

في ثلاثة منها بعد الكسرة وهي:

آلِهَةٌ [الأنعام: ١٩]، و فَاكِهَةٌ [عبس: ٣١] و وِجْهَةٌ «١» [البقرة: ١٤٨] الوقف على هذه الثلاثة بالإمالة.

ومنها واحد بعد الألف وهو سَفَاهَةٌ الوقف عليه بالفتح من الطرق الثلاثة.

وأما الكاف فوردت في أحد عشر اسما:

في واحد بعد الياء، وهو الْأَيْكَةُ [الحجر: ٧٨] بالألف واللام، فأما «ليكة» دون الألف واللام فليس في قراءة الكسائي «٢».

(١) هكذا في المخطوط فليحرر.

(٢) قرأ نافع وابن كثير وابن عامر: (ليكة) بلام واحدة وفتح التاء، جعلوه اسما غير معرف ب (أل) مضافا إليها (أصحاب) هنا وفي

(ص) خاصة، و الباقر: (الأيكة) معرفا ب (أل) مضافا إليها (أصحاب) هنا وفي (ص) خاصة، و الباقر: (الأيكة) معرفا ب (أل)؛

موافقة لما أجمع عليه في الحجر وفي (ق)، وقد اضطربت أقوال الناس في القراءة الأولى، وتجرا بعضهم على قارئها.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٢٨

- ووجهها على ما قال أبو عبيد: أن (ليكة) اسم للقرية التي كانوا فيها و (الأيكة): اسم للبلد كله. قال أبو عبيد: لا أحب مفارقة الخط في شيء من القرآن إلا- ما يخرج من كلام العرب، وهذا ليس بخارج من كلامها مع صحة المعنى في هذه الحروف، وذلك أنا وجدنا في بعض التفاسير الفرق بين (ليكة)، و (الأيكة)، ف قيل: (ليكة): هو اسم للقرية التي كانوا فيها، و الأيكة: البلاد كلها؛ فصار الفرق بينهما شبيها بما بين (مكة، و بكة)، و رأيتهن مع هذا في الذي يقال: إنه الإمام- مصحف عثمان- مفترقان، فوجدت التي في (الحجر) و التي في (ق): (الأيكة)، و وجدت التي في (الشعراء) و التي في (ص): (ليكة)، ثم اجتمعت عليها مصاحف الأمصار بعد، فلا نعلمها إذن اختلفت فيها، و قرأ أهل المدينة على هذا اللفظ الذي قصصنا، يعني بغير ألف و لام، و لا إجراء. انتهى ما قاله أبو عبيد. قال أبو شامة بعد نقله كلام أبي عبيد: هذه عبارته، و ليست سديدة؛ فإن اللام موجودة في (ليكة)، و صوابه: بغير ألف و همزة. قال شهاب الدين: بل هي سديدة؛ فإنه يعني بغير ألف و لام معرّفة لا مطلق لام في الجملة.

و قد تعقب قول أبي عبيد و أنكروا عليه، فقال أبو جعفر: أجمع القراء على خفض التي في (الحجر) و (ق)؛ فيجب أن يرد ما اختلف فيه إلى ما اتفق عليه إذ كان المعنى واحدا، فأما ما حكاه أبو عبيد من (ليكة): اسم القرية، و أن (الأيكة): اسم البلد كله- فشيء لا يثبت و لا يعرف من قاله، و لو عرف لكان فيه نظر؛ لأن أهل العلم جميعا من المفسرين و العالمين بكلام العرب على خلافه، و لا نعلم خلافا بين أهل اللغة أن (الأيكة): الشجر الملتف.

فأما احتجاج بعض من احتج لقراءة من قرأ في هذين الموضعين بالفتح؛ لأنه في السواد:

(ليكة) فلا- حجة فيه، و القول فيه: إن أصله: (الأيكة) ثم خففت الهمزة، فألقت حركتها على اللام، فسقطت و استغنت عن ألف الوصل؛ لأن اللام قد تحركت فلا يجوز على هذا إلا الخفض، كما تقول: (مررت بالأحمر) على تحقيق الهمزة، ثم تخففها فتقول: (بلحمر)، فإن شئت كتبت في الخط على ما كتبه أولا، و إن شئت كتبه بال حذف، و لم يجز إلا الخفض؛ فلذلك لا يجوز في (الأيكة) إلا الخفض، قال سيويه: و اعلم أن كل ما لم يتصرف إذا دخلته الألف و اللام أو أضفته انصرف. و لا نعلم أحدا خالف سيويه في هذا، و قال المبرد في كتاب الخط: كتبوا في بعض المواضع: (كذب أصحاب ليكة) بغير ألف، لأن الألف تذهب في الوصل، و لذلك غلط القارئ بالفتح فتوهم أن (ليكة) اسم شيء، و أن اللام أصل فقرا: (أصحاب ليكة).

و قال الفراء: نرى- و الله أعلم- أنها كتبت في هذين الموضعين بترك الهمز؛ فسقطت الألف لتحريك اللام. قال مكى: تعقب ابن قتيبة على أبي عبيد فاختر (الأيكة) بالألف و الهمزة و الخفض، و قال: إنما كتبت بغير ألف على تخفيف الهمز، قال: و قد أجمع الناس على ذلك، يعني: في (الحجر) و (ق): فوجب أن يلحق ما في (الشعراء) و (ص) بما أجمعوا عليه، فما أجمعوا عليه شاهد لما اختلفوا فيه. و قال أبو إسحاق:

القراءة بجر (ليكة) و أنت تريد (الأيكة)، أجد من أن تجعلها (ليكة) و تفتحها؛ لأنها لا تتصرف لأن (ليكة) لا تعرف، و إنما هي (أيكة) للواحد، و (أيك) للجمع، مثل: أجمه و أجم. و الأيك: الشجر الملتف، فأجود القراءة فيها الكسر و إسقاط الهمزة لموافقة-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٢٩

و في أربعة [بعد] الكسرة و هي ضاحكة [عبس: ٣٩] و مُشْرِكَةٌ [البقرة: ٢٢١] و الْمَلَانِكَةُ و وَ الْمُؤْتَفِكَةُ [النجم: ٥٣] الوقف على هذه الخمسة [بالإمالة].

- المصحف، و لا أعلمه إلا قد قرئ به.

و قال الفارسي: قول من قال: (ليكة) بفتح التاء مشكل؛ لأنه فتح مع لحاق اللام الكلمة، و هذا في الامتناع كقول من قال: مررت بلحمر. فيفتح الآخر مع لحاق لام المعرفة، و إنما كتبت (ليكة) على تخفيف الهمز، و الفتح لا يصح في العربية؛ لأنه فتح حرف الإعراب في موضع الجر مع لام المعرفة، فهو على قياس قول من قال: مررت بلحمر، و يبعد أن يفتح نافع ذلك مع ما قال عنه ورش. يعني أن ورشا

نقل عن نافع نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها حيث وجد بشروط مذكورة، و من جملة ذلك ما في سورة (الحجر) و (ق) من لفظ (الأيكة)، فقرأ على قاعدته في السورتين بنقل الحركة و طرح الهمز و خفض التاء: فكذلك ينبغي أن يكون الحكم في هذين الموضوعين أيضا.

و قال الزمخشري: قرئ (أصحاب الأيكة) بالهمزة و بتخفيفها و بالجر على الإضافة، و هو الوجه، و من قرأ بالنصب و زعم أن (ليكة) بوزن: (ليلة) - اسم بلد - فتوهم قاد إليه خط المصحف .. و إنما كتبت على حكم لفظ الالفاظ، كما يكتب أصحاب النحو: لأن، و لاولي، على هذه الصورة لبيان لفظ المخفف. و قد كتبت في سائر القرآن على الأصل و القصة واحدة، على أن (ليكة) اسم لا يعرف، و روى أن (أصحاب الأيكة) كانوا أصحاب شجر ملتف، و كان شجرهم الدوم، و هو شجر المقل. يعني أن مادة (ل ي ك) مفقودة في لسان العرب. كذا قال الثقات ممن تتبع ذلك.

قال: و هذا كما نصوا على أن الخاء و الذال المعجمتين لم يجامعا الجيم في لغة العرب؛ و لذلك لم يذكرها صاحب (الصحيح) مع ذكره التفرقة المتقدمة عن أبي عبيد، و لو كانت موجودة في اللغة لذكرها مع ذكره التفرقة المتقدمة؛ لشدة الاحتياج إليها. و قال الزجاج أيضا: أهل المدينة يفتحون على ما جاء في التفسير أن اسم المدينة التي كان فيها شعيب: (ليكة).

قال أبو علي: لو صح هذا فلم أجمع القراء على الهمز في قوله: **وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ [الحجر: ٧٨]** في (الحجر)، و (الأيكة) التي ذكرت هاهنا هي (الأيكة) التي ذكرت هناك، و قد قال ابن عباس: الأيكة: الغيضة. و لم يفسرها بالمدينة و لا البلدة؟! قال شهاب الدين: و هؤلاء كلهم كأنهم زعموا أن هؤلاء الأئمة الأثبات إنما أخذوا هذه القراءة من خط المصاحف دون أفواه الرجال، و كيف يظن بمثل أسن القراء و أعلاهم إسنادا، و الآخذ القرآن عن جملة من جلة الصحابة: أبي الدرداء و عثمان بن عفان و غيرهما، و بمثل إمام مكة - شرفها الله تعالى - و بمثل إمام المدينة، و كيف ينكر على أبي عبيد قوله أو يتهم في نقله؟! و من حفظ حجة على من لم يحفظ، و التواتر قطعي فلا يعارض بالظني، و أما اختلاف القراء مع اتحاد القصة، فلا يضر ذلك، عبر عنها تارة بالقراءة خاصة و تارة بالمصر الجامع للقري كلها، الشامل هو لها، و أما تفسير ابن عباس فلا ينافي ذلك؛ لأنه عبر عنها بما كثر فيها. ينظر الباب (١٥ / ٧٠ - ٧٤).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٣٠

و في ستة سوى ما تقدم، و هي:

مَكَّة [الفتح: ٢٤]، و **بَيْكَةَ [آل عمران: ٩٦]**، و **دَكَّة [الحاقة: ١٤]**، و **الشُّوَكَةَ [الأنفال: ٧]**، و **التَّهْلُكَةَ [البقرة: ١٩٥]**، و **مُبَارَكَةَ [النور: ٣٥]**.

اختيار الحافظ و الإمام الفتح، و ذكر الشيخ عن أبي الطيب الإمالة، و أما الراء فوردت في ثمانية و ثمانين اسما:

في ستة بعد الياء الساكنة و هي: **كَبِيرَةٌ [التوبة: ١٢١]**، و **كَثِيرَةٌ [البقرة: ٢٤٥]**، و **صَغِيرَةٌ [التوبة: ١٢١]**، و **الظَّهِيرَةُ [النور: ٥٨]**، و **بَحِيرَةٌ [المائدة: ١٠٣]**، و **بَصِيرَةٌ [يوسف: ١٠٨]**.

و في ثلاثين بعد الكسرة المتصلة، أو المفصولة بالساكن و هي: **فَنْظَرَةٌ [البقرة: ٢٨٠]**، و **بِالْأَخْرَةِ [البقرة: ٤]**، و **حَاضِرَةٌ [البقرة: ٢٨٢]**، و **كَافِرَةٌ [آل عمران: ١٣]**، و **دَائِرَةٌ [المائدة: ٥٢]**، و **وَازِرَةٌ [الأنعام: ١٦٤]**، و **ظَاهِرَةٌ [لقمان: ٢٠]**، و **نَاضِرَةٌ [القيامة: ٢٢]**، و **نَاطِرَةٌ [القيامة: ٢٣]**، و **بَاسِرَةٌ [القيامة: ٢٤]**، و **فَاقِرَةٌ [القيامة: ٢٥]**، و **الْحَافِرَةُ [النازعات: ١٠]**، و **نَخْرَةٌ [النازعات: ١١]**، و **خَاسِرَةٌ [النازعات: ١٢]**، و **بِالسَّاهِرَةِ [النازعات: ١٤]**، و **صَابِرَةٌ [الأنفال: ٦٦]**، و **مَعْدِرَةٌ [الأعراف: ١٦٤]**، و **الْمَغْفِرَةُ [البقرة: ٢٢١]**، و **مُنْكَرَةٌ [النحل: ٢٢]**، و **مُبْصِرَةٌ [الإسراء: ١٢]**، و **مُسْفِرَةٌ [عبس: ٣٨]**، و **أَسَاوِرَ [الزخرف: ٥٣]**، و **تَبْصِرَةٌ [ق: ٨]**، و **تَذْكَرَةٌ [طه: ٣]**، و **مُسْتَنْفِرَةٌ [المدثر: ٥٠]**، و **مُسْتَبْشِرَةٌ [عبس: ٣٩]**، و **(عبرة) [آل عمران: ١٣]**، و **فَطَّرَتِ [الروم: ٣٠]**، و **سِدْرَةٌ [النجم: ١٤]**، و **قُوَّةٌ [الفرقان: ٧٤]**.

الوقف على هذه الستة و الثلاثين بالإمالة إلا فطرت فإن الإمام استثنى فقال:

بالفتح، و ذكر الشيخ الخلاف عن أصحاب ابن مجاهد، و كذلك ذكر الحافظ الخلاف في غير «التيسير»، و مقتضى قوله في «التيسير» إمالتها إذا لم يستثنها.

و في اثنين و خمسين سوى ما تقدم، و هي: جَهْرَةٌ [البقرة: ٥٥]، و الْحَسِيرَةُ [مريم: ٣٩]، و فَتْرَةٌ [المائدة: ١٩]، و زَهْرَةٌ [طه: ١٣١]، و صَخْرَةٌ [لقمان: ١٦]، و زَجْرَةٌ [الصافات: ١٩]، و نَظْرَةٌ [الصافات: ٨٨]، و عَشْرَةٌ

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٣١

[البقرة: ١٩٦]، و سَيِّكْرَةٌ [ق: ١٩]، و كَثْرَةٌ [المائدة: ١٠٠]، و غَمْرَةٌ [المؤمنون: ٦٣]، و نَضْرَةٌ [الإنسان: ١١]، و عَوْرَةٌ [الأحزاب: ١٣]، و كَبِيرَةٌ [النور: ١١]، و ذَرَّةٌ [النساء: ٤٠]، و قُرَّةٌ [الفرقان: ٧٤]، و صَرَّةٌ [الذاريات: ٢٩]، و تَارَةٌ [الإسراء: ٦٩]، و عُسْرَةٌ [البقرة: ٢٨٠]، و حُفْرَةٌ [آل عمران: ١٠٣]، و الْعُسْرَةُ [التوبة: ١١٧]، و سُورَةٌ [التوبة: ١١٧]

[٦٤]، و صُورَةٌ [الانفطار: ٨]، و بُكْرَةٌ [مريم: ١١]، و ثَمْرَةٌ [البقرة: ١١٧]

[٢٥]، و شَجْرَةٌ [طه: ١٢٠]، و السَّحْرَةُ [الأعراف: ١١٣]، و عَشْرَةٌ [البقرة: ١٩٦]، و بَقْرَةٌ [البقرة: ٦٧]، و سَفْرَةٌ [عبس: ١٥]، و بَرَزَةٌ [عبس: ١٦]، و غَبْرَةٌ [عبس: ٤٠]، و قَسْرَةٌ [عبس: ٤١]، و الْكَفْرَةُ [عبس: ٤٢]، و الْفَجْرَةُ [عبس: ٤٢]، و الْخَيْرَةُ [القصص: ٦٨]، و وَالْحِجَارَةُ [البقرة: ٢٤]، و وَ عِمَارَةٌ [التوبة: ١٩]، و تِجَارَةٌ [البقرة: ٢٨٢]، و السَّيَّارَةُ [يوسف: ١٠]، كَفَّارَةٌ [المائدة: ٤٥]، و لَأْمَارَةٌ [يوسف: ٥٣]، و أَثَارَةٌ [الأحقاف: ٤]، و مَيْسِرَةٌ [البقرة: ٢٨٠]، و مُطَهَّرَةٌ [البقرة: ٢٥]، و مُنْشَرَةٌ [المدثر: ٥٢]، و الْمُنْفَطِرَةُ [آل عمران: ١٤]، و مَعْرَةٌ [الفتح: ٢٥]، و مُحْضَرَةٌ [الحج: ١٩]

[٦٣]، و قَسُورَةٌ [المدثر: ٥١]، و مَحْشُورَةٌ [ص: ١٩].

الوقف على جميعها بالفتح من الطرق الثلاثة، و الله جل جلاله و تقدست أسماؤه أعلم و أحكم.

فأما علته التفصيل في هذه الأحرف الأربعة، فإنها لما لم تكن من حروف الاستعلاء لم تقو على الفتح قوة حروف الاستعلاء، و لما كان بينها و بين حروف الاستعلاء نوع من الشبه لم تضعف عن الفتح مطلقاً؛ فاعتبر لذلك ما قبلها فقويت على الفتح مع الفتح و الضم، و ضعفت مع الياء و الكسر على ما تقدم:

فوجه شبه الهاء و الهمزة لحروف الاستعلاء أنها من حروف الحلق كالحاء و العين، و يفتح معها عين المضارع من «فعل» المفتوح العين إذا كانا في موضع العين، أو اللام، كما تقدم في الحاء و العين، و مع ذلك فهما من مخرج الألف، و الفتح من جنس الألف، و أما الكاف فإنها قريبة المخرج من القاف.

و أما الراء فلتكررها قويت، فإذا انفتح ما قبلها فكأنه قد اجتمع ثلاث فتحات، و في هذا الأخير نظر، و سيأتي في باب الراءات، و الله عز و جل أعلم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٣٢

قال الحافظ: «و كذلك إن وقع قبل الهاء راء و انفتح ما قبل الراء أو انضم».

و كان ينبغي أن يقول مع هذا: «أو سكن بعد فتحه أو ضممه»؛ ألا تراه ذكر في الأمثلة: غَمْرَةٌ [المؤمنون: ٦٣] و حُفْرَةٌ (سورة) و وَ عِمَارَةٌ [التوبة: ١١٧]

[١٩].

و قوله: «أو همزة و انفتح ما قبلها أو كان ألفاً» كان ينبغي أن يقول: «أو ساكناً بعد فتحه» بدل قوله: «أو كان ألفاً» لأن أمثله اشتملت على النَّشْأَةِ [العنكبوت: ٢٠] و سَوَاءٌ [المائدة: ٣١].

قوله: «أو هاء و كان قبلها ألف» ليس في القرآن منه إلا سَفَاهَةٌ [الأعراف: ٦٦].

وقوله: «أو كاف و انضم ما قبلها أو انفتح»، كان ينبغي أن يقول: «أو سكن بعد فتحة»؛ لأن أمثله اشتملت على الشُّوكَةِ [الأنفال: ٧]، و كذلك الكاف المشددة، كما تقدم في الأمثلة.

قوله: «فإن ابن مجاهد وأصحابه كانوا لا يرون إمالة الهاء و ما قبلها مع ذلك» يشير بذلك إلى جميع ما تقدم من قوله: «إلا أن يقع قبل الهاء أحد عشر حرفاً...» إلى هذا الموضع.

و ذكر في «الموضح» أن اختيار الفتح في هذا كله هو مذهب ابن مجاهد، و أبي الحسين بن المنادي «١»، و أبي طاهر بن أبي هاشم، و أصحابهم، و نص أنها قراءته على أبي الحسن بن غلبون و ذكر عن أبي مزاحم موسى بن عبيد الله «٢»

(١) أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله، أبو الحسين البغدادي، المعروف بابن المنادي، الإمام المشهور، حافظ ثقة متقن محقق ضابط، قرأ على الحسن بن العباس و عبيد الله بن محمد ابن أبي محمد اليزيدي و- جامع البيان- محمد بن سعيد بن يحيى البزوري و إدريس ابن عبد الكريم و سليمان بن يحيى الضبي و- الكفاية الكبرى- الفضل بن مخلد و الحسن ابن العباس بن أبي مهران الجمال، و روى الحروف عن جده محمد بن عبيد الله و محمد ابن الفرغ الغساني، و وهم الهذلي في قوله إنه قرأ على الدوري، قرأ عليه- الكامل- أحمد ابن نصر الشذائي و عبد الواحد بن أبي هاشم و أبو الحسن بن بلال و أحمد بن صالح بن عمر البغدادي و- الكفاية الكبرى- عبد الله بن أحمد بن يعقوب و- جامع البيان- أحمد ابن عبد الرحمن و أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني و عبيد الله بن إبراهيم العمري، و روى القراءة عنه أبو الحسين الجبني شيخ الأهوازي و مات قبله بزمان، توفي سنة ست و ثلاثين و ثلاثمائة في المحرم. ينظر غاية النهاية (١/ ٤٤).

(٢) في ب: عبد الله.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٣٣

الخاقاني «١»، و أبي بكر بن الأنباري، و جماعة من أهل الأداء إطلاق القياس بالإمالة في الجميع من غير استثناء، و هي قراءته على أبي الفتح.

وقوله: «و الأول أختار» يعني مذهب ابن مجاهد.

وقوله: «إلا ما كان قبل الهاء فيه ألف فلا تجوز الإمالة فيه».

هذا الاستثناء يرجع إلى ما قبل قوله: «و الأول أختار» و الله تبارك و تعالى جده، و لا إله غيره أعلم و أحكم.

مسألة: أنه بها المبتدئ و أختم بها الباب:

آيئة في الغاشية [٥] يميل منها هشام فتحة الهمزة و الألف خاصة، و يفتح الياء و الهاء، و الكسائي يعكس الأمر فيميل فتحة الياء و الهاء في الوقف، و يفتح الهمزة و الألف فافهم.

و الله تبارك و تعالى الموفق للصواب، و الهادي إلى صراط المستقيم.

(١) موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان، أبو مزاحم الخاقاني البغدادي، إمام مقرئ موجود محدث أصيل ثقة سني، أخذ القراءة عرضاً عن- المبهج و الكامل- الحسن بن عبد الوهاب و- الكامل- محمد بن الفرغ، كلاهما عن الدوري عن الكسائي و- الكامل- إدريس ابن عبد الكريم و- الكامل- محمد بن يحيى الكسائي و عبد الوهاب بن محمد بن عيسى الخزاز، و سمع الحروف من- المستنير- أحمد بن يوسف التغلبي عن ابن ذكوان و من- المستنير- محمد بن أحمد بن واصل عن أبيه، قرأ عليه- الكامل- أحمد بن نصر و المستنير- محمد بن أحمد بن إبراهيم و- المستنير- أحمد بن الحسن بن شاذان و- المبهج- محمد بن أحمد الشنبوذي و- الكامل- زيد بن علي، قال الداني: كان إماماً في قراءة الكسائي ضابطاً لها مضطلعاً بها، قرأ عليه غير واحد من الحدائق، منهم أحمد بن

نصر الشذائي، و محمد بن أحمد الشنبوذى وغيرهما، قال: و كان أبوه وجده و زيرين لبنى العباس، و كذلك أخوه أبو على محمد بن عبيد الله، و ترك أبو مزاحم الدنيا و أعمل نفسه فى رواية الحديث، و أقرأ الناس و تمسك بالسنة، قال: و كان بصيرا بالعربية شاعرا مجودا، و قال الخطيب: كان ثقة من أهل السنة، قال ابن الجزرى: هو أول من صنف فى التجويد فيما أعلم، و قصيدته الرائية مشهورة، و شرحها الحافظ أبو عمرو، و قد أخبرنى بها و بقصيدته الأخرى فى السنة أبو حفص عمر بن الحسن المراغى بقراءتى عليه عن على ابن أحمد المقدسى، أخبرنا ابن طبرزد بسنده، و قد حدث عنه أبو بكر الآجرى و أبو حفص ابن شاهين و جماعة، و مات فى ذى الحجة سنة خمس و عشرين و ثلاثمائة.

ينظر: غايه النهاية (٢/ ٣٢٠ - ٣٢١).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٥٣٤

باب ذكر مذهب ورش فى الرءات مجملا

إشارة

بنى الحافظ - رحمه الله - التبويب على مذهب ورش فيما خالف فيه غيره من القراء، فرقق من الرءات المتحركة بالفتح أو بالضم «١»، و يذكر فى أثناء الباب مذاهب سائر القراء، و ما اتفق الكل على تفخيمه أو على ترفيقه.

(١) و يمكن إجمال ما فصله المصنف بقول ابن غلبون فى التذكرة بقوله: اعلم أن ورشا كان يقرأ الرء المفتوحة بين اللفظين إذا وقع قبلها ياء ساكنة أو كسرة فقط:

فأما الياء الساكنة فإنها تلى الرء، و ما قبل هذه الياء يقع على ضربين: مفتوحا و مكسورا لا غير.

فأما المفتوح فكقوله تعالى: خَيْرًا يُؤْتِكُمْ [الأنفال: ٧٠]، و أَفْعَلُوا الْخَيْرَ [الحج:

٧٧]، و غَيْرَكُمْ [التوبة: ٣٩، و غيرها] و خَيْرَانَ [الأنعام: ٧١، و غيرها] و فِيهِنَّ خَيْرَاتٍ [الرحمن: ٧٠]، و غَيْرَهُ [البقرة: ٢٣٠، و غيرها] و الْخَيْرَاتِ [البقرة:

١٤٨، و غيرها] و غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ [النساء: ٩٥] و لا ضَيْرٍ إِنَّا [الشعراء: ٥٠] و الْجِبَالُ سَيْرًا [الطور: ١٠] و ما أشبه هذا حيث وقع.

و أما المكسور فكقوله تعالى: وَ لِلَّهِ مِيرَاثُ [آل عمران: ١٨٠، و غيرها]، و وَ عَشِيرَتُكُمْ [التوبة: ٢٤] و فَالْمُغِيرَاتِ [العاديات: ٣] و بَشِيرًا وَ

نَذِيرًا [البقرة: ١١٩، و غيرها] و قَدِيرًا [النساء: ١٣٣، و غيرها] و بَصِيرًا [النساء: ٥٨، و غيرها] و نَصِيرًا [النساء: ٤٥، و غيرها] و قَمْطِيرًا

[الإنسان: ١٠] و مُسْتَطِيرًا [الإنسان: ٧] و عَسِيرًا [الفرقان: ٢٦] و يَسِيرًا [النساء: ٣٠، و غيرها] و قَوَارِيرًا [الإنسان: ١٥، ١٦] و خَبِيرًا [النساء

٣٥: ٣٥] و غيرها] و ما أشبه هذا: فورش وحده يقرأ هذه الرء بين اللفظين مع هذه الياء حيث وقعت فى المنون و المضاف، و فيما كانت

الرء فيه غير طرف فى الوصل و الوقف جميعا؛ لوجود حركة الرء فيهما، و ما كانت الرء فيه طرفا فى الوصل فقط؛ لسكون الرء منه

فى الوقف.

و أما الكسرة التى تقع قبل هذه الرء فإنها تكون على ضربين:

أحدهما: أن تلا الرء. و الآخر: أن يحول بينهما ساكن:

فأما ما وليتها فيه الكسرة فكقوله تعالى: لِيَغْفَرَ لَكَ اللَّهُ [الفتح: ٢] و فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ [يوسف: ١٠١] و حَسِيرَ الدُّنْيَا [الحج: ١١] و شَعَائِرَ اللَّهِ

[المائدة:

٢، و غيرها] و تَبَصَّرَهُ [ق: ٨] و تَذَكَّرَهُ [طه: ٣، و غيرها] و نَاصِرَهُ. إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَهُ [القيامة: ٢٢، ٢٣] و بَاسِرَهُ [القيامة: ٢٤] و فَاقِرَهُ

[القيامة: ٢٥] و بِالسَّاهِرَةِ [النازعات: ١٤] و نَجْرَةً [النازعات: ١١] و مِنْ قَطْرَانٍ [إبراهيم:

٥٠] و قاصِراتِ الطُّرْفِ [الصفات: ٤٨، و غيرها] و فَالزَّاجِرَاتِ [الصفات: ٢] و فَوْشًا [البقرة: ٢٢] و سِرَاجًا [الفرقان: ٦١، و غيرها] و كراماً [الفرقان:

٧٢، و غيرها] و شَاكِرًا [النساء: ١٤٧، و غيرها] و صَابِرًا [الكهف: ٦٩، و غيرها] و إِلَّا مُبَشِّرًا [الإسراء: ١٠٥، و غيرها] و ما أشبه هذا. و أما ما حال بينهما فيه الساكن فكقوله تعالى: الذُّكْرَ لِيُبَيِّنَ [النحل: ٤٤، و غيرها]،-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٣٥

- و ما عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ [يس: ٦٩] و وَزَرَ أُخْرَى [الأنعام: ١٦٤، و غيرها] و غَيَّرَ إِخْرَاجَ [البقرة: ٢٤٠] و إِخْرَاجَهُمْ [البقرة: ٨٥] و إِكْرَاهِينَ [النور: ٣٣] و الْمِخْرَابَ [آل عمران: ٣٧، و غيرها] و إِسْرَافَنَا [آل عمران: ١٤٧] و الْأَشْرَاقِ [ص: ١٨] و عَتَبْرَةً [يوسف: ١١١] و سِدْرَةَ [النجم: ١٤] و سِرِّكُمْ [الأنعام: ٣] و ذُو مِرَّةٍ [النجم: ٦]، و إِسْرَافًا [النساء: ٦] و صِهْرًا [الفرقان: ٥٤] و ذِكْرًا [البقرة: ٢٠٠، و غيرها] و ما أشبه هذا: فورش وحده يقرأ هذه الراء مع هذه الكسرة في هذين الضريين بين اللفظين، حيث وقعا في المنون و المضاف، و كانت الراء فيه غير طرف في الوصل و الوقف جميعاً؛ لوجود حركة الراء فيهما، و فيما كانت الراء فيه طرفاً في الوصل فقط؛ لسكون الراء منه في الوقف.

و قد خالف أصله مع هذه الكسرة- في الضريين جميعاً- في مواضع محصورة:

فأما ما وليت الكسرة فيه الراء، فإنه خالف أصله فيه في ثمانية أحرف، ففتح الراء فيها:

أحدها: أن يكون ذلك الحرف المكسور باء الجر، كقوله تعالى: بِرَازِقِينَ [الحجر:

٢٠] و بِرَادَى رِزْقِهِمْ [النحل: ٧١] و بِرَبِّهِمْ يَعْدُلُونَ [الأنعام: ١، و غيرها] و بِرَأْسِ أَخِيهِ [الأعراف: ١٥٠] و بِرَسُولِهِ [التوبة: ٥٤، و غيرها] و ما أشبه هذا.

و الثاني: إذا كان ذلك الحرف المكسور لام الجر، كقوله تعالى: لِرَبِّهِمْ يَهْتَبُونَ [الأعراف: ١٥٤] و أَلِرَّبِّكَ بُنَاتٌ [الصفات: ١٤٩] و لِرَسُولِهِ وَ لِلْمُؤْمِنِينَ [المنافقون: ٨] و ما أشبه هذا.

و الثالث: قوله تعالى: الصُّرَاطُ [الفتاحة: ٦، و غيرها] و صِرَاطُ [الفتاحة: ٧، و غيرها] حيث وقع في حال النصب و الجر و الرفع.

و الرابع: إذا وقع بعد هذه الراء- المكسور ما قبلها- ألف بعدها راء مفتوحة أو مضمومة، كقوله: مَسْجِدًا ضِرَارًا [التوبة: ١٠٧] و لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا [الكهف:

١٨] و إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا [الأحزاب: ١٣] و قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمُ الْفِرَارُ [الأحزاب:

١٦] و ما أشبه هذا.

و الخامس: إذا وقع بعد هذه الراء ألف، بعدها قاف مضمومة، كقوله تعالى: هذا فِرَاقُ بَيْنِي وَ بَيْنِكَ [الكهف: ٧٨]، و ظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ [القيامة: ٢٨]، و قد ذهب قوم إلى الأخذ لورش في هذا الموضع بين اللفظين، و قد قرأت بذلك على بعضهم، و الفتح أجود.

و السادس: إذا وقع بعد هذه الراء ألف، بعدها عين مفتوحة، كقوله تعالى: عَنْهُمْ سِرَاعًا [ق: ٤٤] و مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا [المعارج: ٤٣] و سَبْعُونَ ذِرَاعًا [الحاقة: ٣٢]، و قد ذهب قوم إلى الأخذ لورش في هذا الموضع بين اللفظين، و قد قرأت بذلك على بعضهم، و الفتح أجود.

و السابع: إذا وقع بعد هذه الراء ألف، بعدها همزة مفتوحة، كقوله تعالى:

إِلَّا مِرَاءً [الكهف: ٢٢] و افْتِرَاءً عَلَيْهِ [الأنعام: ١٣٨] و افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ [الأنعام: ١٤٠] و ما أشبه هذا.

و الثامن: إذا وقع بعد هذه الراء ألف تدل على الاتنين، سواء كانت تلك الألف اسماً أو حرفاً: فالاسم كقوله: أَنْ طَهَّرْنَا بَيْتِيَ [البقرة:

[١٢٥] و فَلَا تَنْتَصِرَانِ -

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٣٦

و قوله: «مجملاً».

يريد أنه إنما يذكر في هذا الباب قوانين جامعته، و بينها بأمثلة تشعر بما تشتمل عليه تلك القوانين الكلية من آحاد الألفاظ، و لا ينزل إلى تعيين كل لفظه على التفصيل.

و اعلم أنه يستعمل في هذا الباب تفخيم الراء و فتحها و تغليظها بمعنى واحد، و يستعمل أيضا ترقيقها و إمالتها و بين اللفظين بمعنى واحد، لكن هذا فيما كان من الراءات متحركا بالفتح، فأما الراء المكسورة، فلا يستعمل فيها إلا لفظ الترقيق خاصة، و كذلك الراء المضمومة التي يرققها ورش، ينبغي أن يعبر عنها بلفظ الترقيق دون لفظ الإمالة.

و اعلم أن القراء يقولون [إن] «١» الأصل في الراءات التغليظ، فإنما ترقق لعارض، و احتج لهذا الشيخ فقال ما: نصه: «إن كل راء غير مكسورة فتغليظها جائز، و ليس كل راء يجوز فيها الترقيق؛ ألا ترى أنك لو قلت: رغد، أو رقد، و نحوه بالترقيق لغيرت لفظ الراء إلى الإمالة، و هذا مما لا يمال، و لا عله فيه توجب الإمالة» انتهى.

- [الرحمن: ٣٥]. و الحرف كقوله: سِحْرَانِ [القصص: ٤٨].

و قد ذهب قوم إلى الأخذ لورش في هذا الموضع و الموضع الذي قبله بين اللفظين، و قد قرأت بذلك على بعضهم، و الفتح أجود فيهما.

و أما ما خالف أصله فيه - مما قد حال بين الكسرة و بين الراء ساكن - ففتح الراء فيه، فهو سبعة مواضع:

أحدها: إِغْرَاضًا [النساء: ١٢٨] و كَبَّرَ عَلَيْكَ إِغْرَاضَهُمْ [الأنعام: ٣٥].

و الثاني: الأسماء الأعجمية و هي: إِبْرَاهِيمَ [البقرة: ١٢٤، و غيرها] و إِسْرَائِيلَ [البقرة: ٤٠، و غيرها] و عِمْرَانَ [آل عمران: ٣٣، و غيرها] حيث وقعت.

و الثالث: إذا وقع بعد هذه الراء ألف بعدها راء مفتوحة، كقوله تعالى: لَّهُمْ إِسْرَارًا [نوح: ٩] و عَلَيْنَا مِدْرَارًا [هود: ٥٢، و غيرها].

و الرابع: قوله تعالى: (مصر) منونا و غير منون، و جملته خمسة مواضع [البقرة: ٦١، يونس: ٨٧، يوسف: ٢١، ٩٩، الزخرف: ٥١].

و الخامس: قوله تعالى في البقرة [٢٨٦]: إِضْرًا كَمَا، و في الأعراف [١٥٧]:

إِضْرَهُمْ.

و السادس: قوله تعالى في الكهف [٩٦]: قِطْرًا.

و السابع: قوله تعالى في الروم [٣٠]: فَطَرَتِ اللَّهُ.

ينظر التذكرة في القراءات الثماني (١/ ٢١٩ - ٢٢٥).

(١) سقط في أ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٣٧

و هذا القدر الذي ذكره لا يستقل دليلا؛ إذ لو قال قائل: الراء في نفسها عريه من وصفى الترقيق و التغليظ، و إنما يعرض لها أحد الوصفين بحسب حركتها فترقق بعد «١» الكسرة لتسفلها، و تغلظ مع الفتحة و الضمة لتصعدها، فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها.

و أيضا فقد وجدناها ترقق مفتوحة و مضمومة إذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة، فلو كانت في نفسها مستحقة للتغليظ لبعد أن يبطل ما تستحقه بنفسها لسبب خارج عنها كما كان ذلك في حروف الاستعلاء.

و احتج غيره على أن أصل الراء التغليظ بكونها متمكنة في ظهر اللسان، فقتربت بذلك من الحنك الأعلى الذي به تتعلق حروف الإطباق، و تمكنت منزلتها لما عرض لها من التكرار حتى حكموا للفتحة فيها بأنها في تقدير فتحتين، كما حكموا للكسرة فيها بأنها في قوة كسرتين.

و اعلم أن التكرار متحقق في الراء الساكنة، سواء كانت مدغمة أو غير مدغمة، أما حصول التكرار في الراء المتحركة الخفيفة فغير بين لكن الذي يصح فيها أنها في التغليظ و الترقيق بحسب ما يستعمله المتكلم، و ذلك أنها تخرج من ظهر اللسان و يتصور مع ذلك أن يعتمد الناطق بها على طرف اللسان؛ فترقق إذ ذاك، أو يمكنها في ظهر اللسان؛ فتغلظ و لا يمكن خلاف هذا، فلو نطقت بها مفتوحة أو مضمومة من طرف اللسان و أردت تغليظها لم يمكن نحو الآخرة [البقرة: ٩٤] و وَ يَشْتَرُونَ [البقرة: ١٧٤].

فإذا مكنتها إلى ظهر اللسان و بعدت عن الطرف استحکم تغليظها، و كذلك المكسورة إن مكنتها إلى ظهر اللسان غلظت و لم يمكن ترقيقها، و لا يقوى الكسر على سلب التغليظ عنها إذا تمكنت من ظهر اللسان إلا أن تغليظها في حال الكسر قبيح في النطق؛ و لذلك لا يستعمله معتبر، و لا يوجد إلا في ألفاظ العوام، و إنما كلام العرب على تمكينها من الطرف إذا انكسرت فيحصل الترقيق المستحسن فيها إذ ذاك، و على تمكينها إلى ظهر اللسان إذا انفتحت أو انضمت، فيحصل لها التغليظ الذي يناسب الفتحة أو الضمة، و قد تستعمل مع الفتحة و الضمة من الطرف فترقق إذا عرض لها سبب، كما يتبين في هذا الباب في قراءة ورش، و لا يمكن إذا انكسرت

(١) في أ: مع.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٣٨

إلى ظهر اللسان؛ لئلا يحصل التغليظ المنافر للكسرة؛ فحصل من هذا أنه لا دليل فيما ذكروا على أن أصل الراء المتحركة التغليظ. و أما الراء الساكنة فوجدناها ترقق بعد الكسرة اللازمة بشرط ألا يقع بعدها حرف استعلاء نحو الفُرْدُوسِ، و تغلظ فيما سوى ذلك، فأمكن أن يدعى أن تغليظها و ترقيقها مرتبط بأسباب كالتحركة، و لم يثبت في ذلك دلالة على حكمها في نفسها. فأما تغليظها بعد الكسرة العارضة في نحو أم اِزْتَابُوا [النور: ٥٠] فيحتمل أن يكون ذلك؛ لأن أصلها التغليظ كما قالوا، و يحتمل أن يكون تغليظها إذ ذاك بالحمل على المضارع، إذا قلت: «يرتاب»؛ بناء على مذهب الكوفيين في أن صيغة الأمر «ا» مقتطعة من المضارع، أو بناء على مذهب البصريين في أن الأمر يشبهه المقتطع من المضارع؛ فلم يعتد بما عرض لها من الكسرة في حال الأمر، و عند ظهور هذا الاحتمال، ضعف القول بأن أصلها التغليظ.

أما إن ثبت بالنقل عن العرب أنها ينطق بها ساكنة مغلظة بعد همزة الوصل في حكاية لفظ الحرف فتقول: «ار» كما تقول «اب» «ات» فحينئذ يمكن أن يحتج بذلك إن ثبت على أن أصلها التغليظ، و كذلك إن ثبت أن الوقف على الأمر من «سرى» في كلام العرب بتغليظ الراء في قولك: «اسر» إذا لم ترم الكسرة.

و إذا تقرر هذا- فأقول: من زعم أن أصل الراء التغليظ، إن كان يريد إثبات هذا الوصف للراء مطلقاً من حيث إنها راء فلا دليل عليه؛ لما تقدم.

و إن كان يريد بذلك الراء المتحركة بالفتح أو بالضم، و أنها لما عرض لها التحريك بإحدى الحركتين قويت بذلك على الفتح فلزمته فلا يجوز ترقيقها إذ ذاك، إلا إن وجد سبب و حينئذ يتصور فيها رعى السبب فترقق، و رفضه، فتبقى على ما استحقت من الفتح بسبب حركتها- فهذا كلام حسن مناسب، و الله تبارك و تعالی أعلم بالحقائق.

فإذا تقرر هذا: فاعلم أن الرءات في مذهب القراء ثلاثة أقسام:

قسم اتفقوا على تفخيمه.

و قسم اتفقوا على ترقيقه.

و قسم اختلفوا فيه: فرققه ورش وحده، و فخمه الباقون.

(١) كذا، و لا يتفق تعليله هذا مع المثال؛ لأنه ماض.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٣٩

و اعلم أن هذا التقسيم إنما يرد على الرءات التي لم يجر لها ذكر في باب الإمالة فأما ما ذكر هناك نحو: (ذكرى) و بُشْرَى و الأَبْرَارِ، فلا خلاف أن من قرأها بالإمالة أو بين اللفظين يرققها، و من قرأها بالفتح يفخمها.

و أذكر كل واحد من الأقسام الثلاثة حسب ما رتبته الحافظ - رحمه الله - في هذا الباب.

قال الحافظ - رحمه الله -: «اعلم أن ورشا كان يميل فتحه الرء قليلا بين اللفظين إذا وليها ...» كذا.

قد تقدم أن الإمالة هي تقريب الألف من الياء و تقريب الفتحة من الكسرة، و لما كانت الرء المكسورة يلزمها التريق في كلام العرب كما تقدم، حسن أن يعبر عن فتحه الرء المرققة بأنها ممالء، للشبه الحاصل بين الرء المفتوحة و الرء المكسورة في التريق، و لوجود سبب الإمالة؛ إذ لا ترقق الرء؛ المفتوحة إلا مع الكسرة أو الياء الساكنة، و عند حصول السبب و تريق الرء، فلا بد أن يسرى للفتحة شيء من شبه الكسرة؛ فصح استعمال لفظ الإمالة في الفتحة لذلك.

و اعلم أن الكسرة التي تكون قبل الرء على ضربين: لازمة، و غير لازمة.

فاللازمة هي التي تكون مع الرء في كلمة واحدة نحو كرام [عبس: ١٦].

ألا- ترى أن الكاف لا تنفصل من الرء؛ لأنهما في كلمة واحدة و لو فصلتها، لفسد نظم الكلمة، و بطلت دلالتها على المعنى الذي كانت تدل عليه قبل ذلك؛ فحصل من هذا لزوم الكسرة للرء.

و أما الكسرة غير اللازمة؛ فهي التي تكون قبل الرء، و لا- تكون في حرف من نفس الكلمة التي فيها الرء، و إنما يكون ذلك إذا كانت الرء أول الكلمة.

ثم هذه الكسرة على ضربين: منفصلة، و عارضة، و نعى بالمنفصلة: أن تكون الكسرة في آخر حرف من الكلمة مستقلة بنفسها لا تفتقر إلى الاتصال بما بعدها في الخط نحو: بِآيَاتٍ رَبِّهِمْ [البجائية: ١١] فهذه الرء مفتوحة و هي أول الكلمة، و قبلها كسرة في التاء من آيات [آل عمران: ٧] و هما كلمتان مستقلتان، لا تفتقر الأولى إلى الثانية من حيث البنية.

و نعى بالكسرة العارضة: الكسرة التي في لام الجر، و باء الجر في نحو لِرَبِّكَ [آل عمران: ٤٣] و بِرَبِّكَ [الإسراء: ١٧].

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٤٠

ألا- ترى أن اللام و الباء، لما كان كل واحد منهما حرفا واحدا من حروف التهجي، لزم اتصاله بما بعده في اللفظ و الخط؛ لعدم استقلاله، على ما تقدم بيانه في باب نقل الحركة.

و قد حصل من كلام الحافظ أن الكسرة اللازمة قبل الرء تكون على ضربين:

متصلة بالرء، و مفصول بينهما بحرف ساكن.

و يريد أن هذا الفاصل يكون حرفا صحيحا غير الصاد، و الطاء، و القاف؛ لأنه متى كان الفاصل واحدا من هذه الأحرف الثلاثة، فورش يفخم الرء إذ ذاك، على ما يأتي بحول الله عز و جل.

و إنما قلت: إنه أراد حرفا صحيحا؛ لأنه قد ذكر أن الياء الساكنة على حدتها.

ثم إن الياء تكون «١» أيضا قبل الرء على ضربين؛ لأنها إن كانت بعد كسرة فهي حرف مد، نحو فَالْمُغِيرَاتِ [العاديات: ٣]، و إن كانت بعد فتحة، فهي حرف لين نحو الْخَيْرَاتِ [البقرة: ١٤٨].

قال: «و سواء لحق الرء تنوين أو لم يلحقها».

يريد أنه يرققها في جميع ذلك، أما الرء التي لم يلحقها تنوين، و هي التي تكون في وسط الكلمة، أو في آخر الفعل، أو في آخر بعض الأسماء فالترقيق مطرد فيها، إلا في ألفاظ قليلة و هي: الصراط [الفاتحة: ٦] و ما يذكر معه بعد، و كذلك التي لحقها التنوين سيستثنى منها أحرفا ستة، و هي سِتْرًا [الكهف: ٩٠] و ما يذكر معها إن شاء الله.

و اعلم أن مجموع الرءات التي يشتمل عليها هذا القسم، فإني الآن بحول الله - عز و جل - أذكرها، و أحصرها في فصلين: أحدهما: اتفق الحافظ، و الشيخ، و الإمام فيه على الترقيق لورش.

و الثاني: اختلفوا فيه.

و أقدم المختلف فيه مستعينا بالله الرب الكريم، البر الرحيم، و لا حول و لا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(١) في ب: يكون.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٤١

الفصل الأول

فيما اختلفوا فيه من الرءات، و يشتمل على ثمانية أقسام:

القسم الأول: سِراعاً [ق: ٤٤] و ذِراعاً [الحاقة: ٣٢] تفرد الإمام فيهما بالتفخيم.

الثاني: كَبْرُهُ و لَعْبَرُهُ و وَزْرٌ أُخْرَى حيث وقع. تفرد الشيخ فيها بالتغليظ.

الثالث: حِذْرُكُمْ [النساء: ٧١] اتفق الشيخ و الإمام على تغليظه.

الرابع: وَ عَشِيرَتُكُمْ فِي التَّوْبَةِ [الآية: ٢٤]، و إِجْرَامِي [هود: ٣٥] و حَيْرَانَ [الأنعام: ٧١]، ذكر «١» الشيخ و الإمام عن ورش التغليظ، و الترقيق، و قال الإمام في إِجْرَامِي: «إن بين اللفظين أكثر».

الخامس: عَشْرُونَ [الأنفال: ٦٥]، و كَبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ [غافر: ٥٦]، و وَزْرَكَ، و ذِكْرَكَ [الأنشراح: ٢، ٤]، و حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ [النساء: ٩٠]، مذهب الشيخ التغليظ، و عن الإمام الوجهان و قال: «إن التفخيم في «وزرك» و «ذرك» أكثر، و لا خلاف في ترقيق «حصرت» في الوقف.

السادس: «المراء» في قوله تعالى بَيْنَ الْمَرْءِ وَ زَوْجِهِ وَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَ قَلْبِهِ، ذكر الشيخ، و الإمام عن ورش التغليظ و الترقيق، و قال الشيخ: «و المشهور عن ورش: الترقيق». و قال: «التفخيم أكثر و أحسن».

السابع: كل راء منصوبة منونته بعد كسرة أو ياء ساكنة:

فالذي بعد الكسرة من ذلك عشرون حرفاً و هي شاكراً [النساء: ١٧٤]، و سامراً [المؤمنون: ٦٧]، و صابراً [الكهف: ٦٩]، و ناصراً

[الجن: ٢٤]، و حاضراً [الكهف: ٤٩]، و ظاهراً [الكهف: ٢٢]، و عاقراً [مريم: ٥]، و طائر «٢» [الأنعام: ٣٨]، و فاجراً [نوح: ٢٧]، و مُدْبِرًا

[النمل: ١٠]، و مُبْصِرًا [يونس: ٦٧]، و مُهَاجِرًا [النساء: ١٠٠]، و مُغَيِّرًا [الأنفال: ٥٣]، و مُبَشِّرًا [الإسراء: ١٠٥]، و مُنْتَصِرًا [الكهف: ٤٣]، و

مُقْتَدِرًا [الكهف: ٤٥]، و مُسْتَقِرًّا [النمل: ٤٠]، و مُسْتَكْبِرًا [لقمان: ٧]، و حاضراً [الكهف: ٤٩]، و سِتْرًا [البقرة: ٢٣٥]، و الذي بعد الياء

الساكنة على ضربين:

(١) في أ: و ذكر.

(٢) هكذا في الأصل.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٤٢

أحدهما: أن تكون الياء حرف لين، وذلك ثلاثة ألفاظ، و هي: خَيْرًا [البقرة]:

[١٥٨] و طَيْرًا [الفيل: ٣] و سَيْرًا [الطور: ١٠].

الثاني: أن تكون الياء حرف مد، و هو على ضربين:

أحدهما: أن يكون وزنه «فعلًا»، و جملته اثنان و عشرون حرفًا، و هي:

قَدِيرًا، و خَيْرًا، و بَصِيرًا، و كَبِيرًا، و كَثِيرًا، و بَشِيرًا، و نَذِيرًا، و صَغِيرًا، و فَقِيرًا، و نَقِيرًا، و نَفِيرًا، و سَعِيرًا، و يَسِيرًا، و نَصِيرًا، و مَصِيرًا، و زَفِيرًا، و حَصِيرًا، و ظَهِيرًا، و وَزِيرًا، و عَسِيرًا، و وَحِيرًا، و أَسِيرًا.

و الثاني: أن تكون على غير ذلك الوزن، و جملته ثلاثة عشر حرفًا، و هي: تَقْدِيرًا، و تَطْهِيرًا، و تَكْبِيرًا، و تَفْجِيرًا، و تَبْدِيرًا، و تَدْمِيرًا، و تَنْبِيرًا، و قَوَارِيرًا «١»، و قَمَطِيرًا، و زَمْهَرِيرًا، و مُنِيرًا، و مُسْتَطِيرًا.

ذكر الإمام في جميع ذلك عن ورش في الوصل التغليظ و الترقيق، و في الوقف الترقيق لا غير، و وافقه الشيخ على ما كان وزنه (فعلًا) و قال: «إن التفخيم فيه في الوصل مذهب أبي الطيب، و ما ليس وزنه (فعلًا) أخذ فيه بالترقيق في الحالين» و مذهب الحافظ الترقيق في جميع ما تقدم في هذا الفصل.

الثامن: كل راء منصوبه منونه قبلها حرف ساكن صحيح غير حرف استعلاء، و قبل ذلك الساكن كسرة، و جملته في القرآن ستة أحرف، و هي:

ذُكْرًا، و سِتْرًا، و وَزْرًا، و أَمْرًا، و حِجْرًا، و وَصَهْرًا.

مذهب الحافظ و الشيخ التفخيم في الستة، قال الشيخ: إلا وَصَهْرًا فإنه بالوجهين لورش.

و أما الإمام فنقل في هذه الستة التغليظ لورش، ثم قال: «إلا وَصَهْرًا في الفرقان فإنه بين اللفظين في الحالين». ثم قال: «و قد قرأت له هذا الفصل كله بين اللفظين»؛ فحصل من هذا التفخيم في وَصَهْرًا للحافظ، و الترقيق للإمام و الوجهان للشيخ، و أن باقي الفصل بالتفخيم من الطرق الثلاثة، و زاد الإمام بين اللفظين، و الله جل و علا، و تبارك و تعالی أعلم و أحكم.

(١) لعله يريد «قواريرا» في الموضوعين عند من نونهما.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٤٣

الفصل الثاني

إشارة

فيما اتفق الحافظ، و الشيخ، و الإمام على ترقيقه لورش، و تفخيمه لسائر القراء.

اعلم أن هذه الرءات التي في هذا الفصل نوعان: متوسطة في الكلمة، و متطرفة، و كل واحدة منها إما أن تكون في اسم أو فعل؛ فالحاصل أربعة أنواع، و كل واحد من الأربعة إما أن يكون متحركًا بالفتح، أو بالضم؛ فالجميع ثمانية أنواع: - النوع الأول: الرء المفتوحة متوسطة في الاسم، و هي أربعة أضرب:

الضرب الأول: الرء المفتوحة في وسط الاسم بعد كسرة لازمة، و الوارد منه في القرآن سبعة و أربعون موضعًا و هي: فَرْشًا [البقرة]:

[٢٢]، سِرَاجًا [الفرقان]:

[٦١]، مِرَاءً [الكهف: ٢٢]، كِرَامًا [الفرقان: ٧٢]، دِرَاسَتِهِمْ [الأنعام]:

[١٥٦]، ذِرَاعِيهِ [الكهف: ١٨]، قِرْدَةً [البقرة: ٦٥]، آخِرُهُ [آل عمران]:

٧٢، طَائِرَةٌ [الإسراء: ١٣]، طَهْرًا [البقرة: ١٢٥]، قَطْرَانٍ [إبراهيم:

٥٠]، لَسَاجِرَانٍ [طه: ٦٣]، أَفْتِرَاءً [الأنعام: ١٣٨]، و كذلك: الْمَآخِزَةَ [البقرة: ٩٤]، الْحَافِرَةَ [النازعات: ١٠]، بِالسَّاهِرَةِ [النازعات: ١٤]، حَاضِرَةً [البقرة: ٢٨٢]، كَافِرَةً [آل عمران: ١٣]، دَائِرَةً [المائدة:

٥٢]، وَازِرَةً [الإسراء: ١٥]، صَابِرَةً [الأنفال: ٦٦]، ظَاهِرَةً [لقمان: ٢٠]، نَاضِرَةً [القيامة: ٢٢]، نَاضِرَةً [القيامة: ٢٣]، بَاسِرَةً [القيامة: ٢٤]، فَاقِرَةً [القيامة: ٢٥]، خَاسِرَةً [النازعات: ١٢]، أَسَاوِرَ [الزخرف: ٥٣]، تَبْتَصِرَةً [ق: ٨]، مَعْدِرَةً [الأعراف: ١٦٤]، مُنْكَرَةً [النحل: ٢٢]، مُبْصِرَةً [الإسراء: ١٢]، نَخْرَةً [النازعات: ١١]، مُسْفِرَةً [عبس: ٣٨]، مُسْتَبْشِرَةً [عبس: ٣٩]، بِالْمَغْفِرَةِ [البقرة: ١٧٥]، التَّدْكِرَةَ [المدثر: ٤٩] بِالْأَلْفِ وَ اللامِ فِيهِمَا، وَ دُونَ الْأَلْفِ وَ اللامِ، وَ كَذَلِكَ: وَ الذَّاكِرَاتِ [الأحزاب: ٣٥]، وَ الصَّابِرَاتِ [الأحزاب: ٣٥]، فَالزَّاجِرَاتِ [الصفات: ٢]، وَ النَّاشِرَاتِ [المرسلات: ٣]، الْمُغْصِرَاتِ [النبا: ١٤]، فَالْمُدْبِرَاتِ [النازعات:

٥]، قَاصِرَاتُ [الصفات: ٤٨]، مُهَاجِرَاتِ [المتحنه: ١٠]، مُتَجَاوِرَاتُ [الرعد: ٤]، مُبْشِرَاتِ [الروم: ٤٦].
وَ قَدْ تَقَدَّمَ سِرَاعًا [ق: ٤٤]، وَ ذِرَاعًا [الحاقة: ٢٣] فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ.

الضرب الثاني: أن يفصل بين الراء والكسرة حرف ساكن صحيح غير الصاد
شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٤٤

وَ الطَّاءِ وَ الْقَافِ، وَ جَمَلْتُهُ فِي الْقُرْآنِ عَشْرَةَ أَحْرَفٍ، وَ هِيَ: وَ إِخْرَاجُ [البقرة: ٢١٧]، إِكْرَاءُ [البقرة: ٢٥٦]، وَ الْإِشْرَاقِ [ص: ١٨]، حِذْرُهُمْ [النساء: ١٠٢]، وَ الْإِكْرَامِ [الرحمن: ٢٧]، الْمِحْرَابِ [آل عمران: ٣٧]، السُّدْرَةَ [النجم: ١٦] بِالْأَلْفِ وَ اللامِ وَ دُونَهُمَا.

وَ مِنْهُ سِرْكُكُمْ [الأنعام: ٣]، وَ ذُو مِرَّةٍ [النجم: ٦] وَ قَدْ تَقَدَّمَ إِجْرَامِي [هود: ٣٥] وَ حِذْرُكُمْ [النساء: ٧١] وَ كِبْرَةُ [النور: ١١] وَ لَعْبَرَةُ [آل عمران: ١٣] وَ وَزْرَكَ [الشرح: ٢] وَ ذِكْرَكَ [الشرح: ٤] فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ.

الضرب الثالث: أن يفصل بين الراء والكسرة ياء ساكنة، و جملته في القرآن ثلاثة عشر موضعا و هي:
كَبِيرَةً [التوبة: ١٢١]، وَ كَثِيرَةً [البقرة: ٢٤٥]، بَحِيرَةً [المائدة: ١٠٣]، بَصِيرَةً [يوسف: ١٠٨]، صَغِيرَةً [التوبة: ١٢١]، الطَّهِيرَةَ [النور:

٥٨]، مَصِيرَكُمْ [إبراهيم: ٣٠]، عَشِيرَتَهُمْ [المجادلة: ٢٢] فِي غَيْرِ سُورَةٍ بَرَاءَةٍ، مَعَاذِيرُهُ [القيامة: ١٥]، وَ كَذَلِكَ فَالْمُغِيرَاتِ، وَ مِيرَاتُ [آل عمران: ١٨٠]، وَ سِيرَتَهَا [طه: ٢١] وَ قَدْ تَقَدَّمَ وَ عَشِيرَتُكُمْ الَّتِي فِي بَرَاءَةٍ [٢٤] فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ.

الضرب الرابع: أن يكون قبل الراء ياء ساكنة بعد فتحه، و جملته في القرآن خمسة مواضع، و هي الْخَيْرَاتِ [البقرة: ١٤٨] بِالْأَلْفِ وَ اللامِ وَ دُونَهُمَا، وَ غَيْرُكُمْ [التوبة: ٣٩]، وَ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرَ حَيْرَانَ [الأنعام: ٧١] وَ أَخَوَاتِهِ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ.

النوع الثاني: الراء المفتوحة المتوسطة في الفعل، و جملته في القرآن ثمانية و عشرون، و الراء في جميعه تلي الكسرة إلا في موضع واحد فإنه فصلت بينهما ياء ساكنة، و هي: لَأَسْتَعْفِرَنَّ [المتحنه: ٤]، لَمَا كَفَّرَنَ [آل عمران: ١٩٥]، لَنُكْفِرَنَّ [العنكبوت: ٧]، وَ لَنُضَيِّرَنَّ [إبراهيم: ١٢]، وَ لَا يُشْعِرَنَّ [الكهف:

١٩]، لَنُحْضِرَنَّكُمْ [مريم: ٦٨].

وَ كَذَلِكَ بَطَّرَتْ [القصص: ٥٨]، أُمِّطَرَتْ [الفرقان: ٤٠]، سَيِّكُرَتْ [الحجر: ١٥]، سَيِّئَتْ [الرعد: ٣١]، كُوِّرَتْ [التكوير: ١]، حُشِرَتْ [التكوير: ٥]، سُجِّرَتْ [التكوير: ٦]، نُشِرَتْ [التكوير: ١٠]، سُعِّرَتْ [التكوير: ١٢]، فُجِّرَتْ [الانفطار: ٣]، بُعِثِرَتْ [الانفطار: ٤]، وَ كَذَلِكَ تَنْتَصِرَانِ [الرحمن: ٣٥]، طَهَّرَا [البقرة: ١٢٥]، نَكَرَهُمْ [هود: ٧٠]،

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٤٥

يَتَرَكُمْ [محمد: ٣٥]، وَ يُؤَخِّرُكُمْ [إبراهيم: ١٠]، لِنُؤْثِرُكُمْ [الأنعام: ١٩]، لِنُؤْثِرُكُمْ [الأعراف: ٦٣]، لِنُؤْثِرُكُمْ [التوبة: ٣٣]، لِنُؤْثِرُكُمْ [طه:

[٧٢]، لَنْ يُجِيرَنِي [الجن: ٢٢].

و قد تقدم حَصِرَتْ [النساء: ٩٠] في الفصل الأول.

النوع الثالث: الراء المفتوحة في آخر الاسم، و لا تكون منونة لأن الراء المنصوبة المنونة قد تقدمت في الفصل الأول، و الوارد منه في القرآن من هذا النوع أربعة أضرب:

الضرب الأول: الراء المفتوحة بعد الكسرة، و جملته في القرآن أربعة عشر موضعا و هي:

كَبَائِرَ [النساء: ٣١]، بَصَائِرَ [الإسراء: ١٠٢]، شَعَائِرَ [المائدة: ٢]، الدَّوَائِرَ [التوبة: ٩٨]، أَكَابِرَ [الأنعام: ١٢٣]، مَوَاحِرَ [النحل: ١٤]، أَسَاوِرَ [الكهف: ٣١]، الحَنَاجِرَ [الأحزاب: ١٠]، المَقَابِرَ [التكاثر: ٢]، و كذلك فَاطِرَ [يوسف: ١٠١]، ظَهَرَ [الأنعام: ١٢٠]، دَابِرَ [الأعراف: ٧٢]، فَلَا نَاصِرَ [محمد: ١٣]، الأَخِرَ [العنكبوت: ٣٦].

الضرب الثاني: أن يفصل بينها و بين الكسرة ساكن صحيح، و جملته في القرآن ستة مواضع، و هي:

السُّحْرَ [البقرة: ١٠٢]، الذُّكْرَ [الحجر: ٩]، الشُّعْرَ [يس: ٦٩]، و منه السَّرَّ [طه: ٧]، البِرَّ [البقرة: ١٧٧]. و قد تقدم وَزَرَ أُخْرَى [الأنعام: ١٦٤] في الفصل الأول.

الضرب الثالث: أن يفصل بينها و بين الكسرة ياء ساكنة، و جملته خمسة مواضع و هي:

الْفَقِيرَ [الحج: ٢٨]، وَ العَيْرَ [يوسف: ٨٢]، وَ الحَمِيرَ [النحل: ٨]، وَ الخَنَازِيرَ [المائدة: ٦٠]، قَوَارِيرَا [الإنسان: ١٥].

الضرب الرابع: أن يقع قبلها ياء ساكنة بعد فتحه، و جملته ثلاثة مواضع و هي:

الخَيْرَ [الحج: ٧٧]، السَّيْرَ [سبأ: ١٨]، لا ضَيْرَ [الشعراء: ٥٠].

النوع الرابع: الراء المفتوحة في آخر الفعل، و جملته في القرآن أربعة و عشرون موضعا، و هي كلها ضرب واحد؛ لأنها كلها تلي الكسرة و هي:

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٤٦

سَجَرَ [التوبة: ٧٩]، حَسِرَ [النساء: ١١٩]، و كذلك لِيُغْفَرَ [الفتح:

٢]، و تَنْذِرَ [مريم: ٩٧]، و وَيُبَشِّرَ [الكهف: ٢] بالياء و التاء فيهن.

و كذلك يُظْهِرَ [غافر: ٢٦]، يُضْهِرَ [القصص: ٢٣]، يُظْهِرَ [المائدة: ٤١]، يُؤَخِّرَ [المنافقون: ١١]، وَ يُكْفِّرَ [الفتح: ٥].

كل ذلك بالياء المعجمة من أسفل.

و كذلك فَتَفَجَّرَ [الإسراء: ٩١]، فَتَذَكَّرَ [البقرة: ٢٨٢] بالتاء المعجمة من فوق فيهما، وَ نَصَبَرَ [البقرة: ٦١] بالنون، نَقَدِرَ [الأنبياء: ٨٧]

بالنون و بالياء المعجمة من أسفل.

و كذلك عُثِرَ [المائدة: ١٠٧]، نُفِرَ [المدثر: ٨]، قُدِرَ [القمر: ١٢]، كُفِرَ [القمر: ١٤]، وَ حُسِرَ [النمل: ١٧]، بُعِثِرَ [العاديات: ٩]، أُنذِرَ [يس:

٦]، وَ أزدَجِرَ [القمر: ٩]، بُشِّرَ [النحل: ٥٨]، ذُكِرَ [الأنعام:

١١٨] بتخفيف الكاف و تشديدها أيضا.

و ذكر الحافظ - رحمه الله - بعض هذه الأمثلة، ثم قال: «و نقض مذهبه مع الكسر في الضربين».

يعنى بالضربين الراء التي تلا الكسرة، و الراء التي تلا حرفا صحيحا ساكنا بعد الكسرة، و لا يمكن أن يريد بأحد الضربين الراء التي تلا

الساكنة؛ إذ ليس في جميع ما ذكر من الأمثلة التي نقض فيها مذهبه راء بعد ياء ساكنة.

و اعلم أن الألفاظ التي ذكر هنا أن ورشا نقض مذهبه فيها تنحصر في أربعة أضرب:

الضرب الأول: أن يقع مع الراء حرف استعلاء في كلمة واحدة، و ذلك نوعان:

أحدهما: أن يتأخر حرف الاستعلاء عن الراء و يفصل بينهما ألف و الوارد من ذلك في القرآن أربعة ألفاظ:

أحدها: الصُّرَاطُ حيث وقع مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، منونا و غير منون، كقوله - تعالى -: هذا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ [الحجر: ٤١] و هذا صِرَاطٌ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا [الأنعام: ١٢٦] و وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا [الفتح: ٢] و اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ [الفاتحة: ٦] و إِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ [الشورى: ٥٢، ٥٣].

اللفظ الثاني: فِرَاقٌ بَيْنِي وَ بَيْنَكَ في الكهف [٧٨] و وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ في القيامة

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٤٧

[الآية: ٢٨].

اللفظ الثالث: و الْإِشْرَاقِ في ص [الآية: ١٨].

اللفظ الرابع: إِعْرَاضًا في النساء [الآية: ١٢٨] و إِعْرَاضُهُمْ في الأنعام [الآية: ٣٥].

النوع الثاني: أن يكون حرف الاستعلاء ساكناً فاصلاً بين الراء «ا» و الكسرة، و المعتبر من ذلك ثلاثة أحرف:

أحدها: الصاد في قوله - تعالى -: إِصْرًا في البقرة [الآية: ٢٨٦]، و إِصْرَهُمْ في الأعراف [١٥٧] و مِصْرًا منونا في البقرة [البقرة: ٦١]، و غير منون في سورة يونس - عليه السلام - موضع [الآية: ٨٧]، و في سورة يوسف - عليه السلام - موضعان [الآيتان: ٢١، ٩٩]، و في الزخرف موضع رابع [الآية: ٥١].

الحرف الثاني: الطاء في قوله - تعالى -: قِطْرًا في الكهف [الآية: ٩٦]، و فِطْرَتَ اللَّهِ في الروم [الآية: ٣٠].

الحرف الثالث: القاف في قوله تعالى: و قَرَأَ في الذاريات [الآية: ٢].

فأما الخاء في إِخْرَاجٍ حيث وقع فقد ذكره الحافظ في «التلخيص» و في «إيجاز البيان» و في غيرهما من تأليفه، فيما يرققه ورش من الرءات، و قد تقدم ذكره فيما اتفق عليه الحافظ، و الشيخ، و الإمام، و إن كان لم يقع له ذكر في كتاب «التيسير»؛ اتكالا على دخوله فيما حال بين الراء و الكسرة ساكن صحيح، و إنما فخمت الراء في هذا الضرب اعتباراً بحرف الاستعلاء؛ ليتناسب اللفظ.

الضرب الثاني: أن تكرر الراء في الكلمة بالفتح أو بالضم، و الوارد منه في القرآن: مِذْرَارًا [الأنعام: ٦] و ضِرَارًا [البقرة: ٢٣١] و إِشْرَارًا [نوح: ٩] و فِرَارًا [الكهف: ١٨] و الْفِرَارُ [الأحزاب: ١٦]؛ و إنما فخمت الراء الأولى في هذه الكلمات؛ ليتناسب بينها و بين الثانية في اللفظ؛ إذ لا موجب لترقيق الثانية، فلو رقت الأولى؛ لتشتت اللفظ.

الضرب الثالث: أن تكون الكلمة أعجمية، و الوارد منه في القرآن: إِبْرَاهِيمَ [البقرة: ١٢٤] و إِسْرَائِيلَ [البقرة: ٤٠] و عِمْرَانَ [آل عمران: ٣٣] و إِرْمَ

(١) في ب: الياء.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٤٨

[الفجر: ٧]، لم ترقق الراء في هذا الضرب؛ لأن الترقيق نوع من التصرف، فخمت الراء فيها إذ كانت متحركة بالفتح، و لم ترقق كما لم تصرف؛ إشعاراً بكونها دخيلة في كلام العرب.

و يزداد في تعليل إِرْمَ أنه لما كان حقه أن يوصل بما قبله، و ألا يبدأ به، لزم نقل الكسرة من الهمزة إلى التنوين قبلها على قراءة ورش؛ فصارت الكسرة منفصلة من الراء فلم تقو على الترقيق. شرح كتاب التيسير للداني في القراءات ٥٤٨ الفصل الثاني ص: ٥٤٣ ما ما حكى عن ابن ذكوان من إمالة (عمرن) فشدوذ.

قال الحافظ: «و (عمرن) الذي أمالته العرب عربى فهو غير عمران الذي ورد في القرآن، و إن كان اللفظ متفقاً».

قال العبد: و نظير هذا إسحاق و يعقوب، اسما النبيين - عليهما السلام - لفظهما أعجمي، و قد «ا» وافقا في اللفظ «إسحاق» مصدر:

أسحقه الله بمعنى: أبعد، و يعقوب اسم ذكر الحجل، و هما عريبان، و الله عز جلاله و جل كماله أعلم.

الضرب الرابع: أن تكون الراء منصوبةً منوناً، و قد فصل بينها و بين الكسرة حرف صحيح غير مدغم، و الوارد منه في القرآن: ذِكْرًا و أخواته، و قد تقدم ذلك في الفصل الأول، و نص عليها الحافظ هنا.

و اعلم أن قياس هذا الضرب الرابع في قراءة ورش: التريق.

و قد تقدم أن الإمام قرأ به، و قد حكاه الحافظ عن شيخه أبي الحسين «٢»، إلا- أن الحافظ لم يأخذ فيه إلا بالتغليظ، و علله بأنه جمع بين اللغتين.

يعنى: من حيث رقق بعض المنون كما تقدم في الفصل الأول، و فخم بعضا كما ذكر هنا، و إنما شرط في هذا الضرب أن يكون الساكن غير مدغم؛ لأن قوله- تعالى:- سِرًّا [الرعد: ٢٢] و مُشْتَقِرًّا [النمل: ٤٠]، نص الحافظ أن لا خلاف بين أصحابه في إمالته بين اللفظين، يعنى التريق.

فأما قول الحافظ في آخر هذا الكلام: «و ما كان نحو هذا» فقد يظن الناظر في كلامه أنه يحرز به لفظا زائدا على ما ذكر هنا من هذه الكلمات، و ليس كذلك، و إنما

(١) في ب: وافقا.

(٢) في أ: الحسن.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٤٩

جرى في ذلك على عادته في عبارته حيث يقول: «و ما أشبه ذلك»؛ فإنه كثيرا ما يستعمل هذه العبارة حيث لا يبقى شيء يشبه ما ذكر، و قد مرت من ذلك مواضع في هذا الكتاب و نهت عليها، و تقدم الاعتذار عنه في استعمال هذه العبارة في باب الإدغام الكبير، و الله جل و علا أعلم.

و قوله: «من أجل أحرف «١» الاستعلاء و العجمة و تكرير الراء مفتوحة و مضمومة».

هذه علل التفخيم في الأضرب الثلاثة، و قد تقدم توجيهها، و لم يذكر هنا عللة الضرب الرابع و هو المنصوب المنون، و قد ذكره في غير هذا الكتاب و هو الجمع بين اللغتين، كما تقدم.

قال- رحمه الله:- «و حكم الراء المضمومة بعد الكسرة و الياء حكم المفتوحة سواء».

يريد أن ورشا يرققها كما يرقق المفتوحة، و قد تقدم أنها باعتبار كونها في الاسم، أو في الفعل وسطا، أو طرفا أربعة أنواع كالمفتوحة: النوع الأول: الراء المضمومة بعد الكسر في وسط الاسم، و جملته في القرآن سبعة و عشرون موضعا و هي:

الصَّابِرُونَ [القصص: ٨٠]، الْقَادِرُونَ [المرسلات: ٢٣]، الْخَاسِرُونَ [البقرة: ٢٧]، وَ الْكَافِرُونَ [البقرة: ٢٥٤] بالألف و اللام في الأربعة، و دونهما، الْآمِرُونَ [التوبة: ١١٢]، الْمُعَذِّبُونَ [التوبة: ٩٠]، السَّاجِدُونَ [يونس: ١٠٠].

٧٧]، الْمُصَيِّطُونَ [الطور: ٣٧]، قَاهِرُونَ [الأعراف: ١٢٧]، صَاغِرُونَ [التوبة: ٢٩]، مُنْكَرُونَ [يوسف: ٥٨]، مُشْتَكِبُونَ [النحل: ٢٢]، دَاخِرُونَ [النحل: ٤٨]، شَاكِرُونَ [الأنبياء: ٨٠]، مُنْذِرُونَ [الشعراء: ٢٠٨]، حَاذِرُونَ [الشعراء: ٥٦]، مُفْتَدِرُونَ [الزخرف: ٤٢]، مُبْصِرُونَ

[الأعراف: ٢٠١]، مُنْتَظِرُونَ [الأنعام: ١٥٨]، و كذلك مُمِطِرُنَا [الأحقاف:

٢٤]، وَ ظَاهِرُهُ [الحديد: ١٣]، وَ مَطْهَرُكَ [آل عمران: ٥٥]، وَ طَائِرُكُمْ [النمل: ٤٧]، [وَ طَائِرُهُم [الأعراف: ١٣١] بالهاء و الميم، و الكاف و الميم.

و جاءت مفصلة عن الكسرة بالساكن الصحيح في قوله تعالى:

(١) في ب: حرف.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٥٠

ذَكَرَكُمْ [الأنبياء: ١٠].

و بعد حرف المد في قوله تعالى كَبِيرُهُمْ [يوسف: ٨٠]، لَكَبِيرِكُمْ [طه:

٧١].

و بعد حرف اللين في قوله تعالى: غَيَّرَهُ [الأعراف: ٥٩] و قد تقدم عَشْرُونَ [الأنفال: ٦٥] في الفصل الأول.

النوع الثاني: الراء المضمومة في وسط الفعل، و الوارد منه في القرآن تسعة و ثمانون موضعا، و هي:

تُبْصِرُونَ [الأنبياء: ٣]، وَ يُؤْتِرُونَ [الحشر: ٩]، «ينذرون»، تُنْكَرُونَ [غافر: ٨١]، يُحْسِرُونَ [المطففين: ٣]، تُسِرُّونَ [النحل: ١٩]، تُبْصِرُونَ

[الأنبياء: ٣]، تَشْتَكِبُونَ [الأنعام: ٩٣]، تَشْتَأْخِرُونَ [سبأ: ٣٠]، تَشْتَغِفُونَ [النمل: ٤٦]، يَقْدِرُونَ [البقرة: ٢٦٤]، يَغْفِرُونَ [الشورى:

٣٧]، تَفِرُونَ [الجمعة: ٨]، فَتَهَاجِرُوا [النساء: ٩٧]، تَنْفِرُوا [التوبة:

٣٩]، يَعْتَدِرُونَ [التوبة: ٩٤] كُلِّ بَالِيَاءٍ وَ التاء.

وَ يُقْصِرُونَ [الأعراف: ٢٠٢]، يُشِيرُونَ [الأنبياء: ٢١]، يُجَاوِرُونَكَ [الأحزاب: ٦٠]، يُبَشِّرُهُمْ [التوبة: ٢١]، فَلْيَغْيِرَنَّ [النساء: ١١٩]، يُشْعِرْكُمْ

[الأنعام: ١٠٩]، يُصَيِّرُونَ [الواقعة: ٤٦]، يُغَيِّرُوا [الأنفال: ٥٣]، يَظْهَرُونَ [المجادلة: ٢]، وَ لِيُنْذِرُوا [التوبة: ١٢٢]، (يؤخره) [هود: ١٠٤]،

يُحَاوِرُهُ [الكهف: ٣٤]، يُقْتَرُوا [الفرقان: ٦٧] على قراءة نافع و من وافقه.

يُسَيِّرْكُمْ [يونس: ٢٢]، يُصَوِّرْكُمْ [آل عمران: ٦]، وَ يُحْدِرْكُمْ [آل عمران:

٢٨]، وَ لِيَسْبِرُوا [الإسراء: ٧]، يُفَجِّرُونَهَا [الإنسان: ٦]، يَزِرُونَ [الأنعام:

٣١]، يَعِصِرُونَ [يوسف: ٤٩]، يَخِرُونَ [الإسراء: ١٠٧]، يَأْتِمِرُونَ [القصص: ٢٠]، يَنْتَظِرُونَ [يونس: ١٠٢]، يَسِيرُوا [يوسف: ١٠٩]، وَ

يَسْتَبِيرُونَ [آل عمران: ١٧٠]، يَنْتَصِرُونَ [الشعراء: ٩٣]، يَسْتَسْخِرُونَ [الصفات: ١٤]، يَسْتَحْسِرُونَ [الأنبياء: ١٩] كل ذلك بالياء المعجمة

من أسفل.

تَهْجِرُونَ [المؤمنون: ٦٧] على قراءة نافع، تُظْهِرُونَ [الروم: ١٨]، تَنْتَشِرُونَ [الروم: ٢٠]، تُدِيرُونَهَا [البقرة: ٢٨٢]، تُبَاشِرُونَهَا [البقرة:

١٨٧]، وَ لِيَتَكَبِّرُوا [البقرة: ١٨٥]، تُبَشِّرُونَ [الحجر: ٥٤]، وَ تُعَزِّرُونَ

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٥١

[الفتح: ٩]، وَ تُوقِّرُونَ [الفتح: ٩]، تُنْظِرُونَ [الأعراف: ١٩٥]، تُظْهِرُهُمْ [التوبة: ١٠٣]، تَدَخِرُونَ [آل عمران: ٤٩]، وَ تَأْسِرُونَ [الأحزاب:

٢٦]، تَسْتَبِرُونَ [فصلت: ٢٢]، تَفِرُونَ [الجمعة: ٨].

كل ذلك بالتاء المعجمة من فوق.

نُبَشِّرْكَ [الحجر: ٥٣]، وَ نُبَشِّرْكَ [الأعلى: ٨]، نُنْشِرُهَا [البقرة: ٢٥٩] بالنون في الثلاثة.

وَ نُؤَخِّرُهُ [هود: ١٠٤] بالنون، و الياء المعجمة من أسفل، أَنْذِرْكُمْ [الأنبياء: ٤٥].

و كذلك بَاشِرُونَهَا [البقرة: ١٨٧]، وَ عَاشِرُونَهَا [النساء: ١٩]، وَ صَابِرُوا [آل عمران: ٢٠٠]، وَ اسْتَغْفِرُوا

[البقرة: ١٩٩]، فَاسْتَبَشِرُوا [التوبة: ١١١]، فَاتَّشِرُوا [الجمعة: ١٠]، فَاعْتَبِرُوا [الحشر: ٢]، انْفِرُوا [النساء: ٧١]، انْتِظِرُوا [الأنعام: ١٥٨]، وَ

أَتِمُّوا [الطلاق: ٦]، وَ أَبَشِرُوا [فصلت: ٣٠]، أَنْذِرُوا [النحل: ٢]، وَ أَسِرُّوا [الملك: ١٣]، سِيرُوا [الأنعام: ١١]، يَغْفِرُوا [الجاثية: ١٤]، نَكَّرُوا

[النمل: ٤١]، وَ كَذَلِكَ أُخْصِرُوا [البقرة: ٢٧٣]، وَ أَنْذِرُوا [الكهف: ٥٦]، وَ أَمِرُوا [البينة: ٥]، وَ ذُكِّرُوا [المائدة: ١٣]، وَ كَذَلِكَ سَخِرُوا

[الأنعام: ١٠]، حَسِرُوا [الأنعام: ١٢].

النوع الثالث: الراء المضمومة في آخر الاسم، و هي على ضربين: منونة، و غير منونة، فالذى في القرآن من المنونة سبعة و ثلاثون

موضعا و هي:

قَدِيرٌ [البقرة: ٢٠]، و كَبِيرٌ [البقرة: ٢١٧]، كَثِيرٌ [البقرة: ١٠٩]، و حَبِيرٌ [البقرة: ٢٣٤]، و بَصِيرٌ [البقرة: ٩٦]، و بَشِيرٌ [المائدة: ١٩]، و نَذِيرٌ [المائدة: ١٩]، و ظَهِيرٌ «١» [التحریم: ٤]، و حَسِيرٌ [الملك: ٤]، و زَفِيرٌ [هود: ١٠٦]، و حَرِيرٌ [الحج: ٢٣]، و عَسِيرٌ [المدثر: ٩]، و يَسِيرٌ [يوسف: ٦٥]، و كذلك خَيْرٌ [البقرة: ٥٤]، و كذلك عَسِرٌ [القمر: ٨]، و أَشْرٌ [القمر: ٢٥]، و كذلك بَكَرٌ [البقرة: ٦٨]، و ذَكَرٌ [يوسف: ٨]

(١) زاد في المخطوط: نَقِيرًا.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٥٢

١٠٤]، و سِحْرٌ [المائدة: ١١٠]، و حِجْرٌ [الأنعام: ١٣٨]، و صَبْرٌ «١» [الشورى: ٤٣]، و كذلك شَاكِرٌ [البقرة: ١٥٨]، و كَاْفِرٌ [البقرة: ٤١]، و غَاْفِرٌ [غافر: ٣]، و قَادِرٌ [الأنعام: ٣٧]، و جَائِرٌ [النحل: ٩]، و سَاْحِرٌ [ص: ٤]، و شَاعِرٌ [الأنبياء: ٥]، و مُهَاجِرٌ [العنكبوت: ٢٦]، و كذلك مُنْفِطِرٌ [المزمل: ١٨]، و مُنْتَصِرٌ [القمر: ٤٤]، مُنْتَشِرٌ [القمر: ٧]، و مُسْتَمِرٌ [القمر: ٢]، و مُسْتَقِرٌ [القمر: ٣]، و مُنْذِرٌ [الرعد: ٧]، و مُذَكَّرٌ [الغاشية: ٢١].

و قد تقدم كَبِيرٌ [غافر: ٥٦] في الفصل الأول، و الذي ورد في القرآن غير منون سبعة و ثلاثون موضعا و هي:

و تَحْرِيْرٌ [النساء: ٩٢]، و تَقْدِيْرٌ [الأنعام: ٩٦]، و الْعِيْرٌ [يوسف: ٧٠]، و الْمَصِيْرٌ [البقرة: ١٢٦]، و الْبَصِيْرٌ [الأنعام: ٥٠]، و وَالْحَمِيْرٌ [النحل: ٨]، و الْكَبِيْرٌ [الرعد: ٩]، و الْبَشِيْرٌ [يوسف: ٩٦]، و النَّذِيْرٌ [الحجر: ٨٩]، و الْعَسِيْرٌ [الحج: ١٣]، و الْفَقِيْرٌ [الحج: ٢٨]، و النَّصِيْرٌ [الأنفال: ٤٠]، و أَسَاطِيْرٌ [الأنعام: ٢٥]، و كذلك الْقَادِرُ [الأنعام: ٦٥]، و الْقَاهِرُ [الأنعام: ١٨]، و الْآخِرُ [الحديد: ٣]، و وَالظَّاهِرُ [الحديد: ٣]، و الْكَاْفِرُ [الفرقان: ٥٥]، و السَّاحِرُ [طه: ٦٩]، و الْأَشْرُ [القمر: ٢٦]، و السَّرَائِرُ [الطارق: ٩]، و بَصَائِرُ [الأنعام: ١٠٤]، و الْمُدَّثِرُ [المدثر: ١]، و الْمُتَكَبِّرُ [الحشر: ٢٣]، و الْمَصُوْرُ [الحشر: ٢٤]، و وَالْمَيْسِرُ [المائدة: ٩٠]، و فَاطِرُ [الشورى: ١١]، و وَآخِرُ [يونس: ١٠]، و دَابِرُ [الأنعام: ٤٥]، و مُنْذِرُ [النازعات: ٤٥]، و ذَكَرُ [مريم: ٢]، و الذِّكْرُ [الحجر: ٦]، و السَّخِرُ [يونس: ٨١]، و الْبِرُّ [البقرة: ١٨٩]، و كذلك الْخَيْرُ [آل عمران: ٢٦]، و الطَّيْرُ [يوسف: ٣٦]، و عَزِيْرٌ [التوبة: ٣٠].

النوع الرابع: الراء المضمومة في آخر الفعل، و الوارد منه في القرآن اثنان و ثلاثون موضعا و هي:

يَعْفِرُ [آل عمران: ١٢٩]، و وَيَقْدِرُ [الرعد: ٢٦]، و يَفِرُّ [عبس: ٣٤]، و يَنْظُرُ [آل عمران: ٧٧]، و يَنْتَظِرُ [الأحزاب: ٢٣]، و يَنْظُرُ

(١) هكذا بالمخطوط فليحذر.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٥٣

[الإسراء: ٩]، و «ينذر»، و نَذِيرٌ [المائدة: ١٩]، و يُعَيِّرُ [الرعد: ١١]، و يُكَوِّرُ [الزمر: ٥]، و وَيُكَفِّرُ [البقرة: ٢٧١]، و يُغَادِرُ [الكهف: ٤٩]، و يُبْصِرُ [مريم: ٤٢]، و يُظْهِرُ [الجن: ٢٦]، و يُصِرُّ [الجاثية: ٨]، و يُجِيرُ [المؤمنون: ٨٨] كل ذلك بالياء المعجمة من أسفل.

و تَصِيْرٌ [الشورى: ٥٣]، و تَسِيْرٌ [الطور: ١٠]، و تَصِيْرٌ [الكهف: ٦٨]، و تَقْشَعِرُ [الزمر: ٢٣]، و تَشْتَكِيْرٌ [المدثر: ٦]، و تَخْرُ [مريم: ٩٠]، و تَزِرُ [الأنعام: ١٦٤]، و تَدْمُرُ [الأحقاف: ٢٥]، و تُنْذِرُ [فاطر: ١٨]، و فَسْتَبْصِرُ [القلم: ٥]، و تُبَيِّرُ [البقرة: ٧١]، كل ذلك بالتاء المعجمة من فوق.

و وَنَمِيرٍ [يوسف: ٦٥]، وَ نَسِيرٍ [الكهف: ٤٧]، وَ نَقِيرٍ [الحج: ٥]، بالنون في الثلاثة.

و كذلك أَغْصِرُ [يوسف: ٣٦]، وَ اسْتَعْفِرُ [يوسف: ٩٨].

قال الحافظ - رحمه الله -: «و لا خلاف عنه في إخلاص فتحه الراء إذا كانت الكسرة غير لازمة».

و قد تقدم تفسير الكسرة اللازمة، و العارضة، و المنفصلة، و الذي في القرآن من الراء المفتوحة بعد الكسرة العارضة:

بِرَحْمَةٍ [الأعراف: ٧٢]، وَ بِرَسُولٍ [الصف: ٦]، وَ بِرَبِّ [طه: ٧٠]، وَ بِرَشِيدٍ [هود: ٩٧]، وَ بِرَدَّهِنَّ [البقرة: ٢٢٨]، وَ بِرَادَى [النحل: ٧١]، وَ

بِرَأْسِ [الأعراف: ١٥٠]، وَ بِرَازِقِينَ [الحجر: ٢٠]، وَ لِرَجُلٍ [الأحزاب:

٤]، وَ لِرَبِّ [المطففين: ٦]، وَ لِرَسُولٍ [الرعد: ٣٨].

و من المضمومة: بِرُؤُوسِكُمْ [المائدة: ٦]، وَ بِرَبْوَةٍ [البقرة: ٢٦٥]، وَ بِرُوحِ [المائدة: ١١٠]، وَ بِرُكْنِهِ [الذاريات: ٣٩]، وَ بِرُسُلِي [المائدة:

١٢]، وَ لِرُسُلِهِمْ [إبراهيم: ١٣]، وَ لِرُؤُوسِكُمْ [الإسراء: ٩٣].

و مثالها بعد الكسرة العارضة:

لِلَّهِ رَبِّ [يونس: ١٠]، وَ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ [البقرة: ١٥٦]، وَ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا [آل عمران: ٧]، وَ عَيْنُ أَمْرِ رَبِّهِمْ [الأعراف: ٧٧]، وَ يَلْقَاءِ رَبِّهِمْ

[السجدة: ١٠]،

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٥٤

و فِي الْأَرْضِ رَوَاسِي [النحل: ١٥]، وَ كَذَلِكَ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [فصلت: ٢]، وَ مِنْ رُوحِ اللَّهِ [يوسف: ٨٧]، وَ مَنِ رَبِّ رَجِيمٍ [يس:

٥٨]، وَ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ [سبأ: ١٣]، وَ بِالرَّحْمَنِ «١» [الزخرف: ٣٣]، وَ هَدَانِي رَبِّي [الأنعام:

١٦١]، وَ يُوحِي رُبُّكَ [الأنفال: ١٢]، وَ إِنِّي رَأَيْتُ [يوسف: ٤]، وَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ [يوسف: ٧٠].

قال - رحمه الله -: «و أمال فتحه الراء في بَشَرٍ [المرسلات: ٣٢].

هذا متفق عليه من الطرق الثلاثة، و لم يمل فتحه الراء من أجل كسره بعدها غير هذه، إلا - ما كان في لفظ «الفرار» و «الأبرار» و

«الأشرار» على ما تقدم في باب الإمالة. قال:

«و أخلص فتحها في الضَّرَرِ [النساء: ٩٥] لأجل الضاد» يريد: من أجل حرف الاستعلاء، هذا سبب الفرق بين الكلمتين، و لو لا ذلك

لكان القياس فيهما واحدا.

قال: «و قرأ الباقرن بإخلاص الفتح للراء في جميع ما تقدم».

يعنى من أول الباب إلى هذا الموضع.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «و كل راء وليتها فتحه أو ضمته ...» الفصل.

هنا تكلم في القسم المتفق على تفخيمه من الرءات سوى ما تقدم، أعنى سوى الكلمات التي نقض فيها ورش مذهبه، و سوى الراء

التي قبلها كسرة عارضة، أو منفصلة.

ثم اعلم أن هذا القسم ينحصر في نوعين: نوع الراء فيه متحركة، و نوع الراء فيه ساكنة، ثم المتحركة تكون مفتوحة، و مضمومة، و كل

واحدة منهما إما في أول الكلمة، و إما في وسطها، و إما في آخرها.

أما المفتوحة فمثالها في أول الكلمة، قوله تعالى: لَا رَبِّبَ [البقرة: ٢]، وَ وَرَزَقَكُمُ [الأنفال: ٢٦]، وَ قَالَ رَبُّكُمْ [غافر: ٦٠]، وَ فَمَا رِيحَتْ

[البقرة: ١٦]، وَ رَاعِنَا [البقرة: ١٠٤]، وَ وَلَا- رَطْبٍ [الأنعام: ٥٩]، وَ إِلَّا رَمَزًا [آل عمران: ٤١]، وَ الرَّاجِفَةُ [النازعات: ٦]، وَ وَ الرَّكْبُ

[الأنفال:

[٤٢]، و بَل رَانَ [المطففين: ١٤]، و عَلَى رَجَعِهِ [الطارق: ٨] و نحو ذلك.

(١) زاد في المخطوط: و إِذَا رَأَيْتَهُمْ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٥٥

و مثالها في وسط الكلمة: عَرَضَهُمْ [البقرة: ٣١]، و فَرَقْنَا [البقرة: ٥٠]، و عَرَفُوا [البقرة: ٨٩]، و جَرَحْتُمْ [الأنعام: ٦٠]، و [و] بَرَزُوا [البقرة: ٢٥٠]، و قَرَّبَا [المائدة: ٢٧]، و مَا فَزَّنَا [الأنعام: ٣١]، و شَرَحَ [النحل: ١٠٦]، و ظَهَرَكَ [الشرح: ٣]، و [و] لَا- جَرَمَ [هود: ٢٢]، و عَيْنُ تَرَاضٍ [البقرة: ٢٣٣]، و غُرَابًا [المائدة: ٣١]، و فُرَاتًا [المرسلات: ٢٧]، و سُرَادِقُهَا [الكهف: ٢٩]، و كَبَّرَتْ [الكهف: ٥]، و فُرَادَى [الأنعام: ٩٤]، و [و] شُرَعًا [الأعراف: ١٦٣]، و كذلك وَا تَقْرَبَا [البقرة: ٣٥]، و فَأَعْرَبْنَا [المائدة: ١٤]، و أَجْرُمُوا [الروم: ٤٧]، و زَهْرَةً [طه: ١٣١]، و أَشْرَاطُهَا [محمد: ١٨]، و وَالْحِجَارَةُ [البقرة: ٢٤]، و مُبَارَكَةٌ [النور: ٣٥]، و سُورَةٌ [التوبة: ٦٤]، و صُورَةٌ [الانفطار: ٨]، يُوْرَثُ [النساء: ١٢]، و وَالْعُمْرَةَ [البقرة: ١٩٦]، و حُفْرَةٍ [آل عمران: ١٠٣]، و غُفْرَانِكَ [البقرة: ٢٨٥]، و يُهْرَعُونَ [هود: ٧٨]، و كذلك وَا سَفَرًا [التوبة: ٤٢]، و بُشْرًا [هود: ٢٧]، و مُحْضَرًا [آل عمران: ٣٠]، و نَفَرًا [الكهف: ٣٤]، و أَجْرًا [النساء: ٤٠]، و وَ بَدَارًا [النساء: ٦]، و غَفُورًا [النساء: ٢٣]، و وَ حُصُورًا [آل عمران: ٣٩]، و قُصُورًا [الأعراف: ٧٤]، و نَشْرًا [المرسلات: ٣]، و سُرْرًا [الزخرف: ٣٤]، و نُذْرًا [المرسلات: ٦]، و ما أشبهه.

و مثالها في آخر الكلمة: البَقْرَ [البقرة: ٧٠]، و الْحَجَرَ [البقرة: ٦٠]، و الْقَمَرَ [الأنعام: ٧٧]، و لَا وَزَرَ [القيامة: ١١]، و فَمَا اسْتَيْسَرَ [البقرة: ١٩٦]، و وَ خَرَّ [الأعراف: ١٤٣]، و وَ فَاَرَ [هود: ٤٠]، و وَ اخْتَارَ [الأعراف: ١٥٥]، و كذلك كَبَّرَ [الأنعام: ٣٥]، و فَمَنْ اضْطَرَّ [البقرة: ١٧٣]، و ما أشبهه.

و أما الراء المضمومة، فمثالها في أول الكلمة: رَبُّمَا [الحجر: ٢]، و رُدُّوْهَا [النساء: ٨٦]، و (رجت) [الواقعة: ٤]، و رُكْبَانًا [البقرة: ٢٣٩]، و رُمَانَ [الرحمن: ٦٨]، و رُقُودًا [الكهف: ١٨]، و رُؤَيْدًا [الطارق: ١٧]، و الرُّجْعَى [العلق: ٨]، و الرُّؤْيَا [الإسراء: ٦٠]، و رُوحًا [الشورى: ٥٢].

و مثالها في وسط الكلمة: اضْبُرُوا [آل عمران: ٢٠٠]، و امْرُؤًا [النساء: ٦٠]، و فَتَزِدُّهَا [النساء: ٤٧]، و إِذَا مَرُّوا [الفرقان: ٧٢]، و فَعَقَّرُوهَا

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٥٦

[هود: ٦٥]، و تَضَرُّعًا [الأنعام: ٦٣]، و يَتَذَكَّرُونَ [البقرة: ٢٢١]، و كذلك يَعْرُجُ [السجدة: ٥]، و يَفْرُطَ [طه: ٤٥]، و سَنَفَرُغُ [الرحمن: ٣١]، و لَعَمْرُكَ [الحجر: ٧٢]، و كذلك يَشْكُرُونَ [البقرة: ٢٤٣]، و فَمَا ذَكَّرُوا [الحج: ٣٦]، و يَجْرُهُ [الأعراف: ١٥٠]، و وَالْحُرْمَاتُ [البقرة: ١٩٤]، و التَّبْرُوجِ [البروج: ١]، و قُرُوءٍ [البقرة: ٢٢٨]، و قُرْطًا [الكهف: ٢٨].

و كذلك وَ زُخْرَفًا [الزخرف: ٣٥]، و نُورَهُمْ [الحديد: ١٢].

و مثالها في آخر الكلمة: وَالشَّجَرِ [الرحمن: ٦]، و الْقَمَرَ [القمر: ١]، و الْبَحْرَ [الكهف: ١٠٩]، و الشَّهْرَ [البقرة: ١٩٤]، و الْحُرَّ [البقرة: ١٧٨]، و الْغُرُورِ [لقمان: ٣٣]، و الْحَزُورُ [فاطر: ٢١]، و كذلك بَشْرٍ [آل عمران: ٤٧]، و نَفَرَ [الجن: ١]، و أَجْرٌ [آل عمران: ١٧٢]، و نَضْرُ [العنكبوت: ١٠]، و لَعْفَارًا [طه: ٨٢]، و حُورًا [الأعراف: ١٤٨]، و حُمُرًا [المدثر: ٥٠]، و سُورٍ [الغاشية: ١٣]، و وَ حُمُرٍ [فاطر: ٢٧]، و صُفْرًا [المرسلات: ٣٣]، و حُورًا [الرحمن: ٧٢]، و ما أشبه ذلك.

و أما الراء الساكنة: فتكون أيضا في أول الكلمة، و في وسطها، و في آخرها:

فمثال التي في أولها قوله تعالى: وَ ارْزُقْنَا [المائدة: ١١٤] لا بد أن تكون قبل هذه الراء، إما فتحه واو العطف، و إما ضمه ألف الوصل.

و أما قوله تعالى: يَا بَنِيَّ ارْكَبْ [هود: ٤٢]، و إِنْ ارْتَبْتُمْ [المائدة:

١٠٦]، و أم ارتابوا [النور: ٥٠]، و رَبِّ ارْجِعُونِ [المؤمنون: ٩٩]، و الَّذِي ارْتَضَى [النور: ٥٥]، و رَبِّ ارْحَمهُمَا [الإسراء: ٢٤]، و لِمَنْ ارْتَضَى [الأنبياء:

٢٨]- فكل هذا إن بدأت به، وقعت الراء بعد كسرة همزة الوصل، و هي عارضة، و إن وصلتها وقعت بعد كسرة آخر ما قبلها، و هي منفصلة.

فأما قوله تعالى: وَ إِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا [النور: ٢٨]، و يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي [الفجر: ٢٧-٢٨]، و يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا [الحج:

٧٧]، و الَّذِينَ ارْتَدَّوْا [محمد: ٢٥]، و فَارْجِعِ الْبَصَرَ [الملك: ٣]، و وَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَارْجِعْ [الشرح: ٨]، و تَفَرَّحُونَ ارْجِعْ إِلَيْهِمْ [النمل: ٣٦]-

٣٧]- فلا تقع الكسرة قبل الراء في هذه الأمثلة، و ما أشبهها إلا في الابتداء.

و أما قوله تعالى في «ص»: وَ عَذَابٌ ارْكَضٌ [٤١-٤٢]. فتقع الضمة في الابتداء

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٥٧
قبل الراء في همزة الوصل على قراءة الجماعة، و كذلك في الوصل أيضا، فتقع الضمة في التنوين قبل الراء على قراءة الحرمين، و الكسائي و هشام.

و أما على قراءة أبي عمرو، و ابن ذكوان، و عاصم، و حمزة، فإنهم يكسرون التنوين في هذا و نحوه.

و أما الراء الساكنة المتوسطة، فتكون قبلها فتحه، و ضمه، و كسره، لكن لا يجوز تغليظها بعد الكسرة، إلا إذا كان بعدها حرف استعلاء، و الذي ورد منها في القرآن بعد الكسرة و بعدها حرف استعلاء:

قِرْطَاسٍ فِي الْأَنْعَامِ [٧]، وَ ارْضَادًا وَ فِرْقَةٍ فِي التَّوْبَةِ [١٠٧، ١٢٢]، وَ مِرْصَادًا فِي النَّبَأِ [٢١]، لِبَالِمِرْصَادٍ فِي الْفَجْرِ [١٤].

و مثالها بعد الفتحة: الْأَرْضِ [البقرة: ٦١]، وَ الْأَرْحَامِ [آل عمران: ٦]، وَ الْبُرُوقُ [البقرة: ٢٠]، وَ الْعُرْشِ [الأعراف: ٥٤]، وَ السُّورِ [سبأ: ١١]، وَ الْمَرْجَانِ [الرحمن: ٢٢]، وَ الْمَرْعَى [الأعلى: ٤]، وَ حَرَدَلٍ [الأنبياء:

٤٧]، وَ وَرْدَةَ [الرحمن: ٣٧]، وَ الْعَرْبِي [القصص: ٤٤]، وَ سَرْمَدًا [القصص: ٧١]، وَ صَرَعَى [الحاقة: ٧]، وَ فَرَقًا [المرسلات: ٤] و نحوه.

و مثالها بعد الضمة: الْقُرْآنِ [الأعراف: ٢٠٤]، وَ الْفُرْقَانَ [البقرة: ٥٣]، وَ الْغُرْفَةَ [الفرقان: ٧٥]، وَ بِالْعُرْفِ [الأعراف: ١٩٩]، وَ كُرْسِيِّ [البقرة: ٢٥٥]، وَ كَالْعُرْجُونِ [يس: ٣٩]، وَ بِالْعُرْوَةِ [لقمان: ٢٢]، وَ الْخُرُطُومِ [القلم: ١٦]، وَ تُرْجِي [الأحزاب: ٥١]، وَ سَأَرْهَقُهُ [المدثر:

١٧]، وَ زُرْتُمْ [التكاثر: ٢] و نحوه.

و أما الراء الساكنة طرفا فنحو: يُعْفَرُ [الأنفال: ٣٨]، وَ انْظُرْ [الأعراف:

١٤٣]، وَ لَمْ يَتَغَيَّرْ [محمد: ١٥]، وَ لَا يَسْخَرُ [الحجرات: ١١]، وَ لَا تَدْرُ [نوح: ٢٦]، وَ فَلَا تَقْهَرْ [الضحى: ٩]، وَ فَلَا تَنْهَرْ [الضحى: ١٠] و ما أشبهه.

لا- خلاف بين القراء في تغليظ جميع ما ذكر في هذا الفصل و ما أشبهه، فأما الراء من مَرِيمَ [آل عمران: ٣٦]، وَ قَرِيَةَ [البقرة: ٢٥٩] فمذهب الحافظ تغليظهما للجماعة، و مذهب الشيخ و الإمام ترقيقهما للجماعة، و قد تقدم ذكر المرء في موضعين [الأنفال: ٢٤]، و النبأ: ٤٠]، و الله عز و جل أعلم و أحكم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٥٨

قال الحافظ- رحمه الله:- «إِنَّ كَانَتِ الْكَسْرَةُ الَّتِي تَلِيهَا لَازِمَةً وَ لَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا حَرْفٌ اسْتِعْلَاءً». هنا تكلم في القسم المتفق على ترقيقه و

هو منحصر في نوعين:

النوع الأول: كل راء مكسورة سواء عرضت كسرتها، أو لظمت، و سواء كانت الراء أول الكلمة، أو وسطها أو آخرها.
فمثالها أولا: وَرَزَقُ [الأنفال: ٤]، وَرَجَزَ [الأنفال: ١١]، وَرَجَسَ [المائدة: ٩٠]، وَرَخِلَهُ [قريش: ٢]، وَرِيحَ [آل عمران: ١١٧]، وَرِيحَ [الشعراء: ١٢٨]، وَرِزْقًا [هود: ٩٩]، وَرِيبَةً [التوبة: ١١٠]، وَوَرِيثًا [الأعراف: ٢٦]، وَوَرِيثًا [مريم: ٧٤]، وَرِكْزًا [مريم: ٩٨]، وَرِجَالًا [الأعراف: ٤٦]، وَرِزْقًا [البقرة: ١٧٧]، وَرِكَابَ [الحشر: ٦]، وَرِبَاطَ [الأنفال: ٦٠]، وَرِبَاً [الروم: ٣٩]، وَرِحَالِهِمْ [يوسف: ٦٢]، وَرِمَاحُكُمُ [المائدة: ٩٤]، وَوَرِسَالَاتِهِ [الجن: ٢٣]، وَالرَّعَاءُ [القصص: ٢٣]، وَرِعَايَتِهَا [الحديد: ٢٧]، وَوَرِضْوَانُ [آل عمران: ١٥]، وَرِيثُونَ [آل عمران: ١٤٦].
و مثالها وسطا: بَارِكُمْ [البقرة: ٥٤]، وَفَارِضٌ «١» [البقرة: ٦٨]، وَبَارِدٌ [ص: ٤٢]، وَعَارِضًا [الأحقاف: ٢٤]، وَصَارِمِينَ [القلم: ٢٢]، وَكَارِهِينَ [الأعراف: ٨٨]، وَوَطَّارِقَ [الطارق: ١]، وَوَارِثَ [البقرة: ٢٣٣]، وَوَارِعَةً [القارعة: ١]، وَوَارِيَةً [الغاشية: ١٢]، وَإِلَى حِمَارِكَ [البقرة: ٢٥٩]، وَأَنْصَارِي [آل عمران: ٥٢]، وَالْحَوَارِثُونَ [آل عمران: ٥٢]، وَالْجَوَارِحَ [المائدة: ٤]، وَالمَعَارِجَ [المعارج: ٣]، وَالمَشْرِقَ [الصفات: ٥]، وَالمَغْرِبَ [المعارج: ٤٠]، وَمَحَارِبَ [سبأ: ١٣]، وَنَمَارِقَ [الغاشية: ١٥]، وَوَالسَّارِقَ [المائدة: ٣٨]، وَفَالْفَارِقَاتِ [المرسلات: ٤]، وَأَبْصَارِهِمْ [البقرة: ٧]، وَآثَارِهِمْ [الكهف: ٦]، وَجَبَّارِينَ [المائدة: ٢٢]، وَوَأَبَارِيْقَ [الواقعة: ١٨]، وَوَسَارِعُوا [آل عمران: ١٣٣]، وَوَسَارِعُونَ [آل عمران: ١١٤]، وَيُحَارِثُونَ [المائدة: ٣٣]، وَيُؤَارِي [المائدة: ٣١]، وَفَارِقُوهُنَّ [الطلاق: ٢]، وَالكَافِرِينَ [البقرة: ٣٤]، وَالْخَاسِرِينَ [البقرة: ٣٣].

(١) زاد في المخطوط: (رهين).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٥٩

[٦٤]، وَالصَّابِرِينَ [البقرة: ١٥٣]، وَالمَاكِرِينَ [آل عمران: ٥٤]، وَالمَشَاكِرِينَ [آل عمران: ١٤٤]، وَالمَصَاغِرِينَ [الأعراف: ١٣]، وَالنَّاطِرِينَ [البقرة: ٦٩]، وَالمَأْخِرِينَ [الشعراء: ٨٤]، وَخَاسِرِينَ [آل عمران: ١٤٩]، وَنَاصِرِينَ [آل عمران: ٢٢]، وَظَاهِرِينَ [غافر: ٢٩]، وَقَادِرِينَ [القلم: ٢٥]، وَحَاضِرِي [البقرة: ١٩٦]، وَعَابِرِي [النساء: ٤٣]، وَمُبَشِّرِينَ [البقرة: ٢١٣]، وَوَمُنذِرِينَ [البقرة: ٢١٣]، وَالمُتَطَهِّرِينَ [البقرة: ٢٢٢]، وَوَجَبِيلَ [البقرة: ٩٨]، وَإِدْرِيسَ [مريم: ٥٦]، وَالمَكْتَبِيَاءَ [يونس: ٧٨]، وَعَفْرِيَّتَ [النمل: ٣٩]، وَإِضْرِي [آل عمران: ٨١]، وَعَنْ ذِكْرِي [الكهف: ١٠١]، وَسِحْرِيًّا [المؤمنون: ١١٠]، وَوَأُخْرِجُوا [آل عمران: ١٩٥]، وَتَجْرِي [البقرة: ٢٥]، وَيَضْرِبَ [البقرة: ٢٦]، وَيَعْرِفُونَهُ [البقرة: ١٤٦]، وَيَشْرِي [البقرة: ٢٠٧]، وَيَسْرِ [الفجر: ٤]، وَتُقْرَضُوا [التغابن: ١٧]، وَلا- تَدْرِي [الطلاق: ١]، وَتَضْرِبُ [يوسف: ٣٣]، وَيَعْرِشُونَ [الأعراف: ١٣٧]، وَسَنَسِيَتَدْرِجُهُمْ [الأعراف: ١٨٢]، وَسَأَصْرِفُ [الأعراف: ١٧]، وَتُقْرَضُهُمْ [الكهف: ١٧]، وَوَمَا أَدْرِي [الأحقاف: ٩]، وَوَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ [المائدة: ٨]، وَلِيَصْرِمُنَّهَا [القلم: ١٧]، وَأَفْرِغَ [البقرة: ٢٥٠]، وَوَأَعْرِضُ [المائدة: ٤٢]، وَوَأَقْرَضُوا [المزمل: ٢٠]، وَوَالْمَشْرِقَ [البقرة: ١١٥]، وَوَالْمَغْرِبَ [البقرة: ١١٥]، وَوَتَضْرِبُ [البقرة: ١٦٤]، وَوَتَسْرِحُ [البقرة: ٢٢٩]، وَوَلَا- تَثْرِبَ [يوسف: ٩٢]، وَوَتَحْرِيرُ [النساء: ٩٢]، وَوَأَمْرِي [الكهف: ٧٣]، وَوَمَنْ فَوَّرَهُمْ [آل عمران: ١٢٥]، وَوَحَقَّ قَدْرُهُ [الأنعام: ٩١]، وَوَقْرِيْبَ [البقرة: ١٨٦]، وَوَسَرِيْعَ [البقرة: ٢٠٢]، وَوَكْرِيْمَ [الأنفال: ٤]، وَوَبْرِيءَ [الأنعام: ١٩]، وَوَصْرِيْحَ [يس: ٤٣]، وَوَالصَّرِيمَ [القلم: ٢٠]، وَوَفَرِيْقَ [البقرة: ٧٥]، وَوَصْرِيْعَ [الغاشية: ٦]، وَوَالْبُرِيَّةَ [البينة: ٦]، وَوَشْرِيْعَةٍ [الجاثية: ١٨]، وَوَقْرِيْنَهُ [ق: ٢٣]، وَوَالْعَرِمَ [سبأ: ١٦]، وَوَفَرِيًّا [مريم: ٢٧]، وَوَالْحَرِيْقَ [آل عمران: ١٨١]، وَوَفَرِيصَةً [البقرة: ٢٣٦]، وَوَمَرِيضًا [البقرة: ١٨٤]، وَوَزَكْرِيًّا [آل عمران: ١٨٤].

[٣٧]، و فَرِحِينَ [آل عمران: ١٧٠]، و طَرِيقَهُ [طه: ١٠٤]، و أَثْرَى [طه:

٨٤]، و وَعَبَقْرِي [الرحمن: ٧٦]، و بَوْرِقِكُمْ [الكهف: ١٩]، و مَتَحَرِّفًا

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٦٠

[١٤٩]، و الْمُنْظَرِينَ [الأعراف: ١٥]، و الْمُنْذِرِينَ [النمل: ٩٢]، و الْمُمْتَرِينَ [البقرة: ١٤٧]، و مُقَرَّنِينَ [الزخرف: ١٣]، و لا- شَرِيكَ لَهُ

[الأنعام: ١٦٣]، و حَزَقُوهُ [الأنبياء: ٦٨]، و سَرَّحُوهُنَّ [البقرة: ٢٣١]، و فَشَرَّبُوا [البقرة:

٢٤٩]، و وَوَرِثَ [النمل: ١٦]، و وَوَرِثَ [مريم: ٦]، و كَرَّةً [الأنفال: ٨]، و وَحَرَّضِ [النساء: ٨٤]، و لا تُحَرِّمُوا [المائدة: ٨٧]، و تَصْرِفَ

[يوسف:

٣٣]، و لا يُفَرِّطُونَ [الأنعام: ٦١]، و وَ لِيَقْتَرِفُوا [الأنعام: ١١٣]، و لِيَقْرَبُونَا [الزمر: ٣]، و فَرِحُوا [الأنعام: ٤٤]، و لا تُحَرِّكُ [القيامة: ١٦]، و

يَفْتَرِيَهُ [المتحنة: ١٢]، و ذُرِّيَّتِي [البقرة: ١٢٤]، و أَدْرِي [الأنبياء: ١٠٩]، و مُرِيبٍ [هود: ٦٢]، و وَبُرُزَّتِ [الشعراء: ٩١]، و فُرِجَتْ

[المرسلات: ٩]، و وَضَرَبَتْ [البقرة: ٦١]، و ضَرَبَ [الحج: ٧٣]، و حَرَّمَ [آل عمران: ٥٠]، و يُرِيدُ [الأحزاب: ٣٣]، و وَ يُرِيكُمْ [البقرة:

٧٣]، و تُرِيحُونَ [النحل: ٦]، و أَوْرَثْتُمُوهَا [الأعراف: ٤٣]، و بُورِكَ [النمل: ٨]، و وَوَرِي [الأعراف: ٢٠]، و فَالْمُورِيَاتِ [العاديات: ٢]، و

بُنُورِهِمْ [البقرة: ١٧]، و مِنْ ظُهُورِهِمْ [الأعراف: ١٧٢]، و فِي صُدُورِهِمْ [غافر: ٥٦]، و فِي حُجُورِكُمْ [النساء:

٢٣]، و مُخْرِجُ [البقرة: ٧٢]، و مُشْرِكِ [البقرة: ٢٢١]، و مُعْرِضُونَ [البقرة:

٨٣]، و مُشْرِفُونَ [الأعراف: ٨١]، و الْمُجْرِمُونَ [الأنفال: ٨]، و مُبْرِمُونَ [الزخرف: ٧٩]، و بِكُفْرِهِمْ [النساء: ٤٦]، و بِمُضْرِحِكُمْ [إبراهيم:

٢٢]، و يُخْرِجُ [البقرة: ٦١]، و وَ اشْرَبُوا [البقرة: ٩٣]، و أُبْرِيئُ [يوسف: ٥٣]، و لا تُشْرِكُ [الحج: ٢٦]، و تُشْرِفُوا [الأنعام: ١٤١]، و تُعْرِضُوا

[النساء:

١٣٥]، و أُثْرِفْتُمْ [الأنبياء: ١٣]، و لَنُغْرِيَنَّكَ [الأحزاب: ٦٠]، و تَكَرَّهُوا [النور: ٣٣]، و مُشْرِفُونَ [الأعراف: ٨١]، و أُغْرِقُوا [نوح: ٢٥]، و

سَنُقَرِّئُكَ [الأعلى: ٦]، و ما أشبهه.

و مثالها طرفا: إِلَى النَّوْرِ [البقرة: ٢٥٧]، و مِنَ الدَّهْرِ [الإنسان: ١]، و بِالزُّبُرِ [فاطر: ٢٥]، و عَلَى الْكِبَرِ [إبراهيم: ٣٩]، و بِشَرِّ [المرسلات:

٣٢]، و وَالطُّورِ [الطور: ١]، و الْمَعْمُورِ [الطور: ٤]، و الْمَسْجُورِ [الطور: ٦]، و إِلَى الطَّيْرِ [الملك: ١٩]، و كَالْقَصْرِ [المرسلات: ٣٢]، و

بِالصَّبْرِ [العصر: ٣]، و مِنَ الْبَقْرِ [الأنعام:

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٦١

[١٤٤]، و فِي الْحَرِّ [التوبة: ٨١]، و فِي الْخَمْرِ وَ الْمَيْسِرِ [المائدة: ٩١]، و الْخِزْيِرِ [المائدة: ٣]، و وَالْقَنَاطِرِ [آل عمران: ١٤]، و ما أشبهه من

المجرورات بالإضافة، أو بالحروف، أو بالتبعية، و الكسرة فيه كله عارضة؛ لأنها حركة إعراب، و كذلك ما كسر لالتقاء الساكنين في

الوصل، كقوله تعالى: فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ [النور: ٦٣]، فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ [الطارق: ٥]، و وَبَشِّرِ الَّذِينَ [البقرة: ٢٥]، و وَادْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ [المزمل:

٨]، و مِمَّا لَمْ يُدْكُرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ [الأنعام: ١٢١]، و وَ أَنْذِرِ النَّاسَ [إبراهيم: ٤٤].

و كذلك ما تحرك بحركة النقل على قراءة ورش كقوله تعالى: وَ أَنْحَرِ إِنَّ شَانِئَكَ [الكوثر: ٢-٣]، و أَنْتَظِرُ إِنَّهُمْ [السجدة: ٣٠]، و

فَلْيَكْفُرْ إِنَّا [الكهف: ٢٩]، و أَنْظِرْ إِلَى [البقرة: ٢٥٩]، و ما أشبهه.

و لا- خلاف في ترقيق هذه الرءات المتطرفات في الوصل، كما أنه لا خلاف في ترقيق ما ذكر قبلها، فأما الوقف عليها فعلى ما يأتي

بعد، بحول الله العلي العظيم وقوته.

النوع الثاني: كل راء ساكنة بعد كسرة لازمة لم يتصل بها حرف استعلاء، و لا تكون الرء هكذا أولا، و إنما تكون هكذا: إما وسطا، و

إما طرفا:

فمثالها وسطا: شِرْعَةً [المائدة: ٤٨]، و شَرِبَ [الشعراء: ١٥٥]، و لَشِرْذِمَةً [الشعراء: ٥٤]، و الشَّرْكَ [لقمان: ١٣]، و فَوْعُونَ [البقرة:

[٤٩]، و مِزِيَّةٌ [هود: ١٧]، و الْوَرْدُ [هود: ٩٨]، و الْفِرْدَوْسُ [الكهف]:

[١٠٧]، و الْإِزْبِيَّةُ [النور: ٣١]، و فِرْقٍ [الشعراء: ٦٣]، و مِرْفَقًا [الكهف]:

[١٦]، و أُم لَمْ تُنذِرْهُمْ [البقرة: ٦]، و أُخَصِّتُمْ [البقرة: ١٩٦]، و فَصِيْرُهُنَّ [البقرة: ٢٦٠]، و قَبَشْرُهُمْ [آل عمران: ٢١]، و لَا يَصُرُّكُمْ [آل عمران]:

[١٢٠]، و وَ شَاوِرُهُمْ [آل عمران: ١٥٩]، و أَنْظَرْنِي [الأعراف: ١٤]، و أَخْرَجْنَا [إبراهيم: ٤٤]، و وَأَبْصَارِهِمْ [الصفوات: ١٧٥]، و ذُكِّرْتُمْ [يس: ١٩]، و نُعَمَّرُهُ [يس: ٦٨]، و وَقَوْنَ [الأحزاب: ٣٣]، و اسْتَأْجِرْهُ [القصص: ٢٦]، و وَأَمْرَتْ [يونس: ٧٢]، و يَتَفَطَّرُونَ [مريم: ٩٠]، و يُؤَخِّرُكُمْ [نوح: ٤] و ما أشبهه.

و مثالها طرفا: وَ اسْتَعْفِرْ [آل عمران: ١٥٩]، و وَيَعْفِرْ [آل عمران: ٣١]، و وَأَبْصُرْ [الصفوات: ١٧٩]، و وَلَا تُبْذِرْ [الإسراء: ٢٦]، و وَقَدَّرْ [سبأ]:

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٦٢

[١١]، و فَانْدِرْ [المدثر: ٢]، و فَكَبِّرْ [المدثر: ٣]، و فَطَهَّرْ [المدثر: ٤]، و وَ اصْبِرْ [يونس: ١٠٩]، و وَ اصْطَبِرْ [مريم: ٦٥]، و وَ بَشِّرْ [البقرة: ٢٥]، و فَانْتَصِرْ [القمر: ١٠]، و وَ يَسِّرْ [طه: ٢٦]، و وَلَا تُصَعِّرْ [لقمان: ١٨]، و وَ يَسْتَكْبِرْ [النساء: ١٧٢]، و فَامْطِرْ [الأنفال: ٣٢].

لا- خلاف أيضا في ترقيق هذه الرءاءات كلها، إلا- ما ذكر الإمام أن كثيرا من القراء يفخم الرءاء الساكنة إذا كان قبلها الميم الزائدة المكسورة نحو مرفقا، و لم يرجح هذا القول، و لأضعفه، و الظاهر من كلامه أنه يأخذ فيه بالترقيق، و الله تعالى أعلم. و المفهوم من كلامه يعطى أن فى القرآن نظائر لقوله: مرفقا، و ليس فيه إلا- لبالمزاد خاصة، و لا خلاف فى تفخيم رائه من أجل حرف الاستعلاء بعدها، فأما مزيئة، و ذو مزة فالميم فيهما أصلية.

و كذلك ذكر الحافظ فى غير «التيسير»: أن من الناس من يفخم الرءاء [فى] فِرْقٍ [الشعراء: ٦٣] من أجل حرف الاستعلاء، و المأخوذ به التريق؛ لأن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته لتحركه بالكسر، و مذهب الشيخ التريق فى جميع ما تقدم، و الله جلت قدرته و عمت رحمته أعلم و أحكم.

فصل

قال الحافظ- رحمه الله:- «فأما الوقف على الرءاء...».

اعلم أن الرءاء إن كانت فى الوصل ساكنة نحو وَ اذْكَرْ رَبَّكَ [آل عمران: ٤١]، و فَلَا تَنْهَرْ [الضحى: ١٠]، و أَنْذِرْ قَوْمَكَ [نوح: ١]، أو كانت مفتوحة نحو أَمَرَ [البقرة: ٢٧]، و لِيُنْفِجَ [القيامة: ٥]، و لَنْ نَصْبِرَ [البقرة: ٦١]، السَّحَرِ [البقرة: ١٠٢]، و الْخَيْرُ [الحج: ٧٧] و وَالْحَمِيمِ [النحل: ٨] أو كانت مكسورة لالتقاء الساكنين نحو وَ اذْكَرْ اسْمَ رَبِّكَ [المزمل: ٨]، و وَأَنْذِرِ النَّاسَ [إبراهيم: ٤٤]، أو كانت كسرتها منقولة نحو وَ أَنْحَرِ إِنَّ شَانِئَكَ [الكوثر: ٢-٣]، و انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ [الأعراف: ١٤٣]، و فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ [الروم: ٦٠]- فإن الوقف على جميع ذلك بالسكون لا غير.

و إن كانت مجرورة و الكسرة فيها للإعراب نحو نَجَّأَكُمْ إِلَى الْبَرِّ [الإسراء: ٦٧]، و فِي الْبَرِّ وَ الْبَحْرِ [الأنعام: ٥٩]، و إِلَى الْخَيْرِ [آل عمران: ١٠٤]، و لَصَوْتُ

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٥٦٣

الْحَمِيمِ [لقمان: ١٩]، أو كانت كسرتها للإضافة إلى ياء المتكلم نحو نَكِيرِ [الملك: ١٨] و وَ نَذَرَ [القمر: ١٦]، أو كانت الكسرة فى عين الكلمة نحو:

يَسِيرِ فى الفجر [الآية: ٤] و الْجَوَارِ فى الشورى [الآية: ٣٢] و هَارٍ فى التوبة [الآية: ١٠٩] على ما فيه من القلب، أعنى فى هارٍ، و نحو

ذلك مما ليست الكسرة فيه منقولة، و لا لالتقاء الساكنين - جاز في الوقف عليها الروم و السكون.
 فإن كانت مرفوعة، نحو و قَضِيَ الْأَمْرُ [البقرة: ٢١٠] و الْكَبِيرُ [البقرة: ٢٦٦] و الْأُمُورُ [البقرة: ٢١٠] و النَّذْرُ [القمر: ٤١] و الْأَشْرُ [القمر: ٢٦] و الْخَيْرُ [المعارج: ٢١] و الْعَيْرُ [يوسف: ٧٠] جاز الوقف في جميع ذلك بالروم، و الإشمام، و السكون.
 فإذا تقرر هذا - فاعلم أنك متى وقفت على الراء بالسكون أو بالإشمام - نظرت إلى ما قبلها: فإن كانت قبلها كسرة أو ساكن بعد كسرة أو ياء ساكنة أو فتحة مماله نحو بُعِثَ [العاديات: ٩] و الشُّعْرَ [يس: ٦٩] و وَالْخَنَازِيرَ [المائدة: ٦٠] و لَا ضَيْرَ [الشعراء: ٥٠] و يُدَبَّرُ [يونس: ٣] و بِكْرُ [البقرة: ٦٨] و الْعَيْرُ و الْخَيْرُ و بِالْبِرِّ [البقرة: ٤٤] و الْقِنَاطِيرِ [آل عمران: ١٤] و إِلَيَّ الطَّيْرِ [الملك: ١٩] و (في الدار) و كِتَابِ الْأَبْرَارِ [المطففين: ١٨] و بِشَرِّ [المرسلات: ٣٢] - رقت الراء.
 قال الإمام: إلا أن يكون الساكن حرف استعلاء؛ فإنهم يفخمون نحو «مصر».

و إن كان قبلها غير ذلك فخمتها، و متى وقفت عليها بالروم اعتبرت حركتها: فإن كانت كسرة رقتها للكل، و إن كانت ضمة نظرت إلى ما قبلها، فإن كان قبلها: كسرة أو ساكن بعد كسرة أو ياء ساكنة رقتها لورش وحده و فخمتها للباقيين، و إن لم يكن قبلها شيء من ذلك؛ فخمتها للكل.

فحصل من هذا أن الراء المتطرفة إذا سكنت في الوقف؛ جرت مجرى الراء الساكنة في وسط الكلمة، تفخم بعد الفتحة و الضمة نحو العُرْشِ [الأعراف: ٥٤] و كُرْسِيِّ [البقرة: ٢٥٥] و ترقق (١) بعد الكسرة نحو لَشْرِدِمَةً [الشعراء: ٥٤]

(١) في ب: و يرقق.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٦٤

و أجريت الياء الساكنة و الفتحة المماله قبل الراء المتطرفة إذا سكنت مجرى الكسرة، و أجرى الإشمام في المرفوعة مجرى السكون، و إذا وقف عليه بالروم جرت مجراها في الوصل، و الله عز جلاله و جل كماله أعلم و أحكم.
 و اعلم أن ما ذكرت لك في هذا الفصل من ترقيق الراء في نحو: الدَّارُ [الأنعام: ١٣٥] و الأَبْرَارِ هو مذهب الحافظ؛ لأنه ذكر في «التيسير» ترقيق الراء في الوقف بالسكون بعد الفتحة المماله، و مثل بقوله: بِشَرِّ [المرسلات: ٣٢]، و قال في «الموضح» في الراء المكسورة إذا وقفت عليها بالسكون ما نصه: «و كذلك إن كانت الفتحة التي قبلها مماله نحو قوله: مَعَ الأَبْرَارِ [آل عمران: ١٩٣] و الأَشْرَارِ [ص: ٦٢] و فِي قَرَارٍ [المؤمنون: ١٣] و ما أشبهه في مذهب من أمال ذلك إمالة خالصة أو بين بين، و كذا قوله: بِشَرِّ في مذهب ورش، فهي - أيضا - مرققة اتباعا للفتحة المماله.

و أما الشيخ فذكر في آخر باب الإمالة ما نصه: «فأما من وقف لأبي عمرو بالإسكان فالإمالة عندي ثابتة؛ لأن الوقف عارض و الكسرة منوية».

و قال في الوقف لورش بعد أن ذكر أنه يختار له الروم، ثم قال ما نصه: «فإذا وقفت له بالإسكان و تركت الاختيار - و جب أن تغلظ الراء؛ لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة، و يجوز أن تقف بالترقيق كالوصل؛ لأن الوقف عارض و الكسر منوي».

و قال في آخر باب الرءات ما نصه: «فأما النَّارُ في موضع الخفض في قراءة ورش، فتقف إذا سكنت بالتغليظ، و الاختيار: أن تروم الحركة فترقق إذا وقفت».

و أما الإمام فلم أقف له على شيء بين في هذه المسألة، و الله سبحانه و تعالى أعلم و أحكم.

و اعلم أن الحافظ - رحمه الله - اختصر الكلام في هذا الفصل حتى عرض فيه إشكال، و ذلك أنه جعل الراء المفتوحة و المضمومة و الساكنة قسما واحدا، و جعل الوقف عليها كالوصل، فما رقق منها في الوصل؛ رقق في الوقف، و ما فخم في الوصل؛ فخم في الوقف، ثم شرط في هذا الوقف الموافق للوصل: ألا تلا الراء كسرة و لا ياء ساكنة؛ فحدث الإشكال من جهة أن الراء المفتوحة و المضمومة و

الساكنة إذا لم تلها كسرة ولا ياء ساكنة لم يجز ترقيقها لأحد من القراء لا في الوصل

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٦٥

ولا- في الوقف، فكيف [يقول: «إن رقت فبالترقيق»]؟! فإذا تقرر هذا الإشكال- فاعلم أن الرءات التي ذكر باعتبار القراء و الأحكام تنقسم ثلاثة أقسام:

قسم يرقق في الوصل والوقف: وهو ما كان من هذه الرءات التي ذكر مفتوحا أو مضموما بعد كسرة أو ياء ساكنة على قراءة ورش خاصة، وما كان منها ساكنا بعد كسرة على قراءة الجماعة نحو: سَيَخِرَ [التوبة: ٧٩] و وَالْحَمِيرَ [النحل: ٨] و لا ضَمِيرَ [الشعراء: ٥٠] و الْمُصَوِّرُ [الحشر: ٧٤] و تُبَيِّرُ [البقرة: ٧١] و الْخَيْرُ [آل عمران: ٢٦] و وَاصِبٌ [يونس: ١٠٩].

وقسم يفخم في الوصل والوقف على قراءة الجماعة: وهو ما كان من هذه الرءات المتحركة بالفتح أو الضم أو السواكن ليس قبله كسرة ولا ياء ساكنة نحو حَضَرَ [البقرة: ١٣٣] و كَبَّرَ [الأنعام: ٣٥] و يُضَهِّرُ [الحج: ٢٠] و يَنْظُرُ [النبأ: ٤٠] و فَلَا تَنْهَرُ [الضحى: ١٠] و الرُّجَزَ فَاهْجُرْ [المدثر: ٥].

وقسم يفخم في الوصل و يرقق في الوقف: وهو الرء المفتوحة و المضمومة من القسم الأول بعينه على قراءة غير ورش بشرط ألا يوقف لهم على المضمومة بالروم.

فإذا تقرر هذا: فاعلم أن قوله: «ما لم تلها كسرة ولا ياء ساكنة»، قيد خاص بالتفخيم دون الترقيق، فأراد بقوله: «إن رقت» [٢] «فبالترقيق»، القسم الذي ذكرته أولا على قراءة ورش في المضمومة و المفتوحة، و على قراءة الجميع في الساكنة.

و أراد بقوله: «و إن فحمت فبالنفخيم»، القسم الثاني المتفق على تفخيمه، لكن لما كان قوله: «و إن فحمت» يعنى به في الوصل، و كان يقع فيه الاشتراك مع القسم الثالث الذي يفخمه غير ورش في الوصل أتى بذلك الشرط ليفصل بين القسمين، فكأنه قال: و إن فحمت في الوصل فبالنفخيم في الوقف إلا فيما استثنيته من ذلك و هو ما وليت الرء فيه كسرة أو ياء ساكنة.

وقوله: «و سواء أشير إلى حركة المضمومة بروم أو إشماء أو لم يشر».

يريد أنها يوقف عليها بالنفخيم في الروم و الإشماء كما يوقف عليها كذلك في

(١) في أ: تقول إن وقفت بالترقيق.

(٢) في أ: وقفت.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٦٦

السكون، و هذا كله خاص بالقسم الثاني على ما قررته.

وقوله: «فإن الوقف عليها مع الروم خاصة في غير مذهب ورش بالنفخيم».

في هذا الكلام حذف تقديره: فإن وليتها كسرة أو ياء ساكنة، فإن الوقف عليها مع الروم خاصة في غير مذهب ورش بالنفخيم، وإنما حذفه إيثارا للاختصار و اتكالا على فهم السامع.

و لم يذكر مذهب ورش هنا؛ لأنه حاصل من القسم الأول و كلامه بعد بين.

وقوله آخرا: «فإنك ترققها في الحالين».

يعنى في حال الوقف بالإسكان، و بالروم إذا كانت مكسورة و قبلها كسرة أو ياء ساكنة أو فتحه مماله، و الله تعالى جده و توالى مجده أعلم و أحكم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٦٧

إشارة

القراء يقولون: الأصل في اللام الترقيق «١»، و لا تغلظ «٢» إلا لسبب، و هو مجاورتها حرف الاستعلاء، و ليس تغليظها إذ ذاك بلازم، و ترقيقها إذا لم تجاور حرف الاستعلاء لازم، و كلامهم هنا أبين من كلامهم في الرءات.

و شرط الحافظ - رحمه الله - في تغليظ اللام ثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون مفتوحة.

و الثاني: أن يكون قبلها صاد، أو طاء، أو ظاء.

و الثالث: أن يكون كل واحد من هذه الأحرف الثلاثة، إما ساكنا، و إما مفتوحا.

أما الصاد الساكنة، فالوارد منها في القرآن تَصِيلِي [الغاشية: ٤] و سَيَّضِلِي [المسد: ٣] و يَصْلَاهَا [الإسراء: ١٨] و سَيَّضَلُونَ [النساء: ١٠] و يَصِيلُونَهَا [الانفطار: ١٥] و أَضِيلُوهَا [يس: ٦٤] و قَيَّضِلْبُ [يوسف: ٤١] و مِنْ أَضِيلَابِكُمْ [النساء: ٢٣] و وَأَصْلِحَ [المائدة: ٣٩] و أَضَلُّوا [البقرة: ١٦٠] و أَضَلَّحَا [البقرة: ٢٢٨].

و الْإِضْلَاحَ [هود: ٨٨]، و فَضَّلَ الْخِطَابِ [ص: ٢٠].

و أما الصاد المفتوحة فتكون اللام بعدها خفيفة، و شديدة، فالوارد من الخفيفة في القرآن الصَّلَاةَ [البينة: ٥]، و صَلَوَاتُ [البقرة: ١٥٧]، و صَلَاتِكَ [التوبة: ١٠٣]، و صَلَاتِهِمْ [المؤمنون: ٢]، و صَلَّحَ [الرعد: ٢٣]، و فَصَلَّتِ [يوسف: ٩٤]، و يُوصَلُ [الرعد: ٢١]، و فَصَلَّ طَالُوتُ [البقرة: ٢٤٩]، و فَصَلَّ [الأنعام: ١١٩]، و مُفَصَّلًا [الأنعام: ١١٤]، و مُفَصَّلَاتٍ [الأعراف: ١١٤].

(١) الترقيق من الرقة و هو ضد السمن. فهو عبارة عن إنحاف ذات الحرف و نحوله. و التفخيم من الفخامة و هي العظمة و الكثرة، فهي عبارة عن ربو الحرف و تسمينه، فهو و التغليظ واحد إلا أن المستعمل في الرء في ضد الترقيق هو التفخيم، و في اللام التغليظ، و قد عبر قوم عن الترقيق في الرء بالإمالة بين اللفظين كما فعل الداني و بعض المغاربة، و هو تجوز؛ إذ الإمالة أن تنحو بالفتحة إلى الكسرة و بالألف إلى الياء. و الترقيق: إنحاف صوت الحرف، فيمكن اللفظ بالرء مرققه غير مماله، و مفخمه مماله، و ذلك واضح في الحس و العيان، و إن كان لا يجوز رواية مع الإمالة إلا- الترقيق، و لو كان الترقيق إمالة لم يدخل على المضموم و الساكن و لكانت الرء المكسورة مماله، و ذلك خلاف إجماعهم.

ينظر النشر في القراءات العشر (٢/ ٩٠، ٩١).

(٢) في ب: تغليظ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٦٨

[١٣٣]، و مَا صَلَّبُوهُ [النساء: ١٥٧].

و الوارد من الشديدة: فَصَلَّى [الأعلى: ١٥]، و وَصَلَّى [الانشقاق: ١٢]، و مُصَلَّى [البقرة: ١٢٥]، و يُصَلِّبُوا [المائدة: ٣٣]، و جاءت مفصولا بينها و بين الصاد بألف في صالحاً [القصص: ٨٠]، و فصالاً [البقرة: ٢٣٣].

و أما الطاء الساكنة، فالوارد منها في القرآن موضع واحد، و هو مَطَّلَعِ الْفَجْرِ [القدر: ٥] خاصة.

و أما المفتوحة، فتكون اللام بعدها خفيفة و شديدة، فالذي ورد في القرآن من الخفيفة:

الطَّلَاقُ [البقرة: ٢٢٩]، و وَأَنْطَلَقَ [ص: ٦]، و أَنْطَلِقُوا [المرسلات:

٢٩]، و أَطَّلَعَ [مريم: ٧٨]، و فَاطَّلَعَ [الصفات: ٥٥]، و وَبَطَّلَ [الأعراف:

[١١٨]، و مُعَطَّلَةٌ [الحج: ٤٥]، و طَلَبًا [الكهف: ٤١].
و الذى ورد من الشديدة: وَ الْمُطَلَّقَاتُ [البقرة: ٢٢٨]، و طَلَّقْتُمْ [البقرة: ٢٣١]، و طَلَّقَكُنَّ [التحریم: ٥]، و طَلَّقَهَا [البقرة: ٢٣٠].
و جاءت مفصولا بينها و بين اللام فى طال [الأنبياء: ٤٤].
و أما الظاء الساكنة، فالوارد منها فى القرآن: فَيُظَلِّلَنَّ [الشورى: ٣٣] و لَا يُظَلِّمُونَ [النساء: ٤٩] و وَمَنْ أَظْلَمُ [البقرة: ١١٤] و إِذَا أَظْلَمَ [البقرة: ٢٠].

و أما المفتوحة فتكون اللام بعدها خفيفة و شديدة، فالوارد من الخفيفة: ظَلَمَ [البقرة: ٢٣١] و ظَلَمُوا [هود: ١٠١] و مَا ظَلَمْنَا هُمْ [هود: ١٠١].

و الوارد من الشديدة: بِظُلَامٍ [آل عمران: ١٨٢] و وَ ظَلَّلْنَا [الأعراف: ١٦٠] و ظَلَّ [النحل: ٥٨] و فَظَلَّتْ [الشعراء: ٤].

اعلم أن هذه اللامات على رأى الحافظ فى قراءة ورش تنقسم قسمين:
قسم يلزم فيه تغليظ اللام.

و قسم يجوز فيه التخليط، و الترفيق.

ثم هذا القسم الثانى منه ما يترجح فيه الترفيق، و منه ما يترجح فيه التخليط.

فالذى يترجح فيه الترفيق، قوله- تعالى-: فَلَا صِدْقَ وَ لَا صِيْلَىٰ فى سورة القيامة [الآية: ٣١]، و ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصِيَْلَىٰ فى سورة سبح [الأعلى: ١٥]، و إِذَا صَلَّىٰ

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٥٦٩

فى سورة العلق [الآية: ١٠].

فوجه تغليظ اللام فى هذه المواضع الثلاثة، ولايتها مفتوحة للصاد المفتوحة.

و وجه الترفيق المختار عنده: أن يتمكن من إمالة فتحه اللام فتتبعها الألف؛ إذ هى رأس آية، فيحصل التناسب بينها و بين ما يليها من رءوس الآى، و الذى يترجح فيه التخليط ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: اللام بعد الصاد إذا وقعت بعدها ألف منقلبة عن ياء، و لم تكن رأس آية و جملة فى القرآن يَصْلَاهَا فى الإسراء [الآية: ١٨]، و الليل [الآية: ١٥] و وَيَصْلَىٰ فى الانشقاق [الآية: ١٢]، و تَصْلَىٰ فى الغاشية [الآية: ٤]، و سَيَصْلَىٰ فى المسد [الآية: ٣]، و كذلك مُصَلَّىٰ فى البقرة [الآية: ١٢٥] فى الوقف.

قال العبد: و يلحق به الوقف على يَصْلَىٰ فى سبح [الأعلى: ١٢].

فوجه التخليط: ولاية اللام لحرف الاستعلاء.

و وجه الترفيق: التمكن من الإمالة، لكن لما لم تكن هذه المواضع من رءوس الآى التى يطلب فيها التناسب فى تحصيل الإمالة؛ ضعف الترفيق و قوى التخليط.

الضرب الثانى: اللام المفصولة بالألف، و ذلك طال [الأنبياء: ٤٤] و يُصْلِحَا [النساء: ١٢٨] و فصلاً [البقرة: ٢٣٣].

فوجه الترفيق حصول الفصل.

و وجه التخليط: أن الألف حاجز غير حصين؛ فلم يعتد به.

الضرب الثالث: ما وقع من هذه اللامات طرفا، و ذلك قوله- تعالى-: أَنْ يُوَصَّلَ فى البقرة [الآية: ٢٧] و الرعد [الآية: ٢٥] و فَلَمَّا فَصَلَ فى البقرة [الآية: ٢٥].

[٢٤٩]، و وَقَدْ فَصَّلَ فِي الْأَنْعَامِ [الآية: ١١٩]، و وَبَطَّلَ فِي الْأَعْرَافِ [الآية:

١١٨] و إذا سكنت هذه اللامات في الوقف- احتملت الترقيق لسكونها و التعليل حملا على الوصل؛ إذ لا تكون في الوصل إلا مغلظة، و السكون في الوقف عارض لا يعتد به.

و أما القسم الذي يلزم تغليظه- فهو خارج عن هذه المواضع المذكورة من جملة اللامات التي تقدم حصرها، و الله الموفق للصواب. شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٧٠

و أما «١» ما خرج عن هذه اللامات المذكورة في هذا الباب مما لم تكمل فيه الشروط الثلاثة:

فمذهب الحافظ ترقيقه لورش، و لا خلاف عن سائر القراء أنهم يرققون جميع هذه اللامات التي تقدم أن ورشا يغلظها.

و اعلم أن للشيخ و الإمام في هذا الباب خلافا مع الحافظ ينحصر الغرض منه في ثمانى مسائل:

المسألة الأولى: اللام المفتوحة بعد الطاء المفتوحة، أو الساكنة نحو: طَلَّقْتُمْ و أَطَّعَ و مَطَّعَ، و قد تقدم أن مذهب الحافظ تغليظها لورش، و عن الشيخ و الإمام: فيها الوجهان: التعليل، و الترقيق.

و يظهر أن التعليل أشهر عند الإمام، و به قرأ الشيخ على غير أبي الطيب، ثم نص الشيخ عن نفسه أنه يأخذ فيه بالوجهين.

المسألة الثانية: اللام المفتوحة بعد الطاء المفتوحة، أو الساكنة نحو ظَلَّمُوا و ظَلَّتْ و أَظْلَمَ، مذهب الحافظ التعليل.

و افقه الشيخ فيما لأمه مخففة، و قال في المشددة: «إنه لم يقرأه على شيخه أبي الطيب إلا بالترقيق».

و قال الشيخ: «و قياس نص كتابه يدل على تغليظها بعد الطاء، و إن كانت مشددة؛ لأنه [لا] يشترط في المفتوحة تشديدا و لا غيره».

و وافق الإمام الحافظ على التعليل بعد الطاء الساكنة، و ذكر فيما بعد المفتوحة وجهين: التعليل، و بين اللفظين، و كان بين اللفظين أشهر عنده.

المسألة الثالثة: اللام المشددة بعد الصاد نحو: مُصَلَّى و يُصَلَّبُوا ما لم تكن رأس آية في السور الثلاث.

اتفق الحافظ و الشيخ فيها على التعليل.

و نقل الإمام الوجهين، و قال: «إن التفخيم أشهر».

المسألة الرابعة: فصالاً و (يضالحا) و طال.

و ذكر الحافظ في غير «التيسير» فيها الوجهين، و رجح التعليل كما تقدم، و وافقه

(١) في ب: فأما.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٧١

الإمام فيما بعد الصاد، و لم يتعرض لما بعد الطاء، غير أنه قال في آخر هذا الباب:

«و كل لام ليس لها في هذا الباب [أصل] «١»، و لا مثال فلم يختلف فيها أنها بين اللفظين»؛ فظهر أنه يرقق اللام في طال.

و كذلك الشيخ لم يتعرض لهذه اللام المفصولة بالألف بعد الطاء، و لا التي بعد الصاد، و قال في آخر الباب: «فكل ما كان بخلاف ما ذكرت لك فهو غير مغلظ لورش».

فظهر أنه يرقق اللام في الكلمات الثلاث.

المسألة الخامسة: الوقف على فَصَّلَ و وَبَطَّلَ و يُوصَلْ، فقد تقدم أن الحافظ يرجح فيها التعليل.

و قال الإمام: «بين اللفظين».

و أجاز الشيخ الوجهين في كتاب «الكشف».

المسألة السادسة: اللام المضمومة إذا وقع قبلها صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء كقوله- تعالى:- لَقَوْلُ فَصَّلَ [الطارق: ١٣] و أصلها ثابت

[إبراهيم: ٢٤] وَفَضَّلُ اللَّهِ [البقرة: ٦٤] وَالْفَضْلُ [النمل: ١٦] وَيَطْلُبُهُ حَيْثُ [الأعراف: ٥٤] وَتَطَّلَعُ عَلَى قَوْمٍ [الكهف: ٩٠] وَوَالْمَطْلُوبُ [الحج: ٧٣] وَوَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا [الإسراء: ٣٣].

و كذلك اللام المفتوحة بعد الضاد الساكنة نحو فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَ أُنْتُمْ أَضَلُّتُمْ [الفرقان: ١٧] نقل الإمام التعليل عن ورش في جميع ذلك، وقال أيضا:

«إنه قرأ بعد الطاء المهملة والضاد المعجمة بين اللفظين»، وكان التعليل عنده أشهر.

ومذهب الحافظ والشيخ الترقيق في جميع ذلك.

المسألة السابعة: اللام في قوله - تعالى -: وَ أَخْلَصُوا [النساء: ١٤٦] وَ الْمُخْلِصِينَ [يوسف: ٢٤] وَ وَ لِيَتَلَطَّفَ [الكهف: ١٩] وَ اخْتَلَطَ [الأنعام: ١٤٦] وَ خَلَطُوا [التوبة: ١٠٢] وَ وَ اغْلُظْ [التحریم: ٩].

ذكر الإمام فيها الوجهين عن ورش، وأن التفخيم أكثر، ومذهب الحافظ والشيخ الترقيق.

(١) سقط في أ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٧٢

تنبيه

لما ذكر الحافظ هذه الألفاظ قال في آخرها: «و شبه ذلك».

فانظر قوله: «و شبه ذلك» ما يعني به؛ فإن قوله - تعالى -: خَلَصُوا نَجِيًّا [يوسف: ٨٠] وَ الْخُلَاطِئِ [ص: ٢٤] وَ فَاسِيَتَغَلَّظَ [الفتح: ٢٩] وَ مَلَائِكَةُ غَلَاظَ [التحریم: ٦] وَ خَلَقَ [البقرة: ٢٩] وَ يَخْلُقُ وَ الْخَلَّاقُ [يس: ٨١] خَلَقَ [البقرة: ١٠٢] مُخَلِّقَهُ [الحج: ٥] وَ وَ غَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ [يوسف: ٢٣] - كل هذا يشبه ما ذكر.

المسألة الثامنة: اللام الأولى في صِلْصَالٍ، مذهب الحافظ ترقيقها ومذهب الإمام تفخيمها، وأخذ الشيخ فيها بالوجهين، وما عدا هذه المسائل الثمانية فلا خلاف بين الشيخ، والإمام، والحافظ فيما يرقق من ذلك وما يغلظ.

فأما تغليظ اللام من الاسم العلى الأعظم وهو قولنا: «الله» فأمر متفق عليه قصد به التعظيم، وهذا بشرط أن يكون مبدوءا به، أو يكون موصولا بحرف متحرك بالفتح أو بالضم، فإن اتصل بحرف متحرك بالكسر، فلا خلاف في ترقيقه، ولا يمكن أن تكون الكسرة قبله إلا عارضة أو منفصلة، ورأيت الحافظ - رحمه الله - قد فرض سؤالا، وهو أن يقال: لم كانت الكسرة غير اللازمة توجب ترقيق اللام، ولا توجب ترقيق الراء؟ ثم أجاب عن ذلك بما ظهر له.

قال العبد: والذي أرتضيه من الجواب أن اللام لما كان أصلها الترقيق، وكان التغليظ عارضا لها، لم يستعملوه فيها إلا بشرط ألا يجاورها مناف للتغليظ، وهو الكسر، فإذا جاورتها الكسرة - ردتها إلى أصلها.

وأما الراء المتحركة بالفتح أو بالضم - فإنها لما استحقت التغليظ بعد ثبوت حركتها؛ لم تقو الكسرة غير اللازمة على ترقيقها، واستصحبوا فيها حكم التغليظ الذي استحقت بسبب حركتها، فإذا كانت الكسرة لازمة أثرت في لغه دون أخرى فرقت الراء لذلك و غلظت «١»، وكلام الحافظ - رحمه الله - في هذا الباب بين.

(١) وقيل: الفرق: أن المراد من ترقيق الراء إمالتها، وذلك يستدعى سببا قويا للإمالة. وأما ترقيق اللام فهو الإتيان بها على ماهيتها و

سجيتها من غير زيادة شىء فيها، وإنما التغليظ هو الزيادة فيها، ولا تكون الحركة قبل لام اسم (الله) إلا مفصولة لفظا أو تقديرا. وأما

الحركة قبل الراء فتكون مفصولة و موصولة؛ فأمكن اعتبار ذلك فيها، بخلاف اللام.

ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ١١٩).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٧٣

وقوله في آخر الباب: «و على تريقها مع الكسرة في الوصل».

إنما قيد هنا بالوصل لأنك لو فصلت اسم الله - تعالى - و بدأت به غلظت كقوله - تعالى - في سورة الأنعام: قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَ بَيْنَكُمْ [الأنعام: ١٩] إذا وصلت رقت اللام فإن بدأت قلت: اللَّهُ شَهِيدٌ بتغليظها، و كذلك قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ [آل عمران: ٢٦] ترقق إذا

وصلت، فإذا بدأت قلت: اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ بتغليظ اللام، و الله سبحانه و تعالى أعلم، و أحكم، و هو حسبي و نعم الوكيل.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٧٤

باب الوقف على أواخر الكلم

إشارة

اعلم أن الوقف «١» في كلام العرب على أوجه متعددة، و المستعمل منها عند

(١) ذكر ابن الجزري في باب الوقف على أواخر الكلم: أن للوقف حالتين: الأولى: ما يوقف عليه، و الثانية: ما يوقف به، ثم ذكر أن للوقف في كلام العرب أوجها متعددة، و المستعمل منها عند أئمة القراءه تسعة، و هو: السكون، و الروم، و الإشمام، و الإبدال، و النقل، و الإدغام، و الحذف، و الإثبات، و الإلحاق: (فالإلحاق): لما يلحق آخر الكلم من هاءات السكت. (و الإثبات): لما يثبت من الياءات المحذوفات وصلا. (و الحذف): لما يحذف من الياءات الثابتة و صلا كما سيأتى. (و الإدغام): لما يدغم من الياءات و الواوات في الهمز بعد إبداله. (و النقل): لنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وقفا. (و البدل): يكون في ثلاثة أنواع:

أحدها: الاسم المنصوب المنون يوقف عليه بالألف بدلا من التنوين.

الثاني: الاسم المؤنث بالتاء في الوصل يوقف عليه بالهاء بدلا من التاء إذا كان الاسم مفردا.

الثالث: إبدال حرف المد من الهمزة المتطرفة بعد الحركة و بعد الألف.

ثم قال: و هذا الباب لم يقصد فيه شيء من هذه الأوجه الستة، و إنما قصد فيه بيان ما يجوز الوقف عليه بالسكون و بالروم و بالإشمام خاصة:

(فأما السكون) فهو الأصل في الوقف على الكلم المتحركة وصلا؛ لأن معنى الوقف الترك و القطع، من قولهم: وقفت عن كلام فلان، أى: تركته و قطعتة.

و لأن الوقف أيضا ضد الابتداء، فكما يختص الابتداء بالحركة كذلك يختص الوقف بالسكون؛ فهو عبارة عن تفرغ الحرف من الحركات الثلاث، و ذلك لغة أكثر العرب، و هو اختيار جماعة من النحاء و كثير من القراء.

(و أما الروم) فهو عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة. و قال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها. و كلا

القولين واحد، و هو عند النحاء عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفى. و قال الجوهرى فى صحاحه: روم الحركة الذى ذكره سيويه: هو حركة مختلصة مخفأة بضرب من التخفيف، قال: و هى أكثر من الإشمام؛ لأنها تسمع و هى بزنة الحركة و إن كانت مختلصة، مثل همزة بين بين. انتهى. و الفرق بين العبارتين سيأتى و فائدة الخلاف بين الفريقين ستظهر.

(و أما الإشمام) فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، و قال بعضهم: أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضممة. و كلاهما واحد، و لا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف. و هذا مما لا يختلف فيه. نعم، حكى عن الكوفيين أنهم يسمون الإشمام روما و الروم إشماما.

قال مكى: و قد روى عن الكسائى الإشمام فى المخفوض. قال: و أراه يريد به الروم؛ لأن الكوفيين يجعلون ما سميناه روما إشماما و ما سميناه إشماما روما. و ذكر نصر بن على -

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٥٧٥

القراء ثمانية أوجه، و هى: السكون، و الروم، و الإشمام، و الإبدال، و النقل، و الحذف، و إثبات ما حذف فى الوصل من آخر الاسم المنقوص، و إلحاق هاء السكت.

- الشيرازى فى كتابه الموضح أن الكوفيين و من تابعهم ذهبوا إلى أن الإشمام هو الصوت و هو الذى يسمع؛ لأنه عندهم بعض حركة. و الروم: هو الذى لا يسمع؛ لأنه روم الحركة من غير تفوه به، قال: و الأول هو المشهور عند أهل العربية. انتهى.

و لا مشاحة فى التسمية إذا عرفت الحقائق. و أما قول الجوهرى فى الصحاح: إشمام الحرف: أن تشمه الضمة أو الكسرة و هو أقل من روم الحركة؛ لأنه لا يسمع، و إنما يتبين بحركة الشفة العليا و لا يعتد بها حركة لضعفها، و الحرف الذى فيه الإشمام ساكن أو كالمساكن - انتهى - فهو خلاف ما يقوله الناس فى حقيقة الإشمام و فى محله؛ فلم يوافق مذهبا من المذهبيين. و قد ورد النص فى الوقف إشارتى الروم و الإشمام عن أبى عمرو و حمزة و الكسائى و خلف بإجماع أهل النقل، و اختلف فى ذلك عن عاصم: فرواه عنه نضا الحافظ أبو عمرو الدانى و غيره. و كذلك حكاه عنه ابن شيطا عن أئمة العراقيين، و هو الصحيح عنه، و كذلك رواه الشطوى نضا عن أصحابه عن أبى جعفر.

و أما غير هؤلاء فلم يأت عنهم فى ذلك نص، إلا أن أئمة أهل الأداء و مشايخ الإقراء اختاروا الأخذ بذلك لجميع الأئمة، فصار الأخذ بالروم و الإشمام إجماعا منهم سائغا لجميع القراء بشروط مخصوصة فى مواضع معروفة، و باعتبار ذلك انقسم الوقف على أواخر الكلم ثلاثة أقسام:

قسم لا يوقف عليه عند أئمة القراء إلا بالسكون، و لا يجوز فيه روم و لا إشمام، و هو خمسة أصناف:

(أولها): ما كان ساكنا فى الوصل نحو (فلا تنهر، و لا تمنن، و من يعصم، و من يهاجر، و من يقاتل فيقتل أو يغلب).

(ثانيها): ما كان فى الوصل متحركا بالفتح غير منون، و لم تكن حركته منقولة، نحو (لا ريب، و إن الله، و يؤمنون، و آمن، و ضرب).

(ثالثها): الهاء التى تلحق الأسماء فى الوقف بدلا من تاء التانيث، نحو: (الجنة، و الملائكة، و القبلة، و لعبرة، و مرة).

(رابعها): ميم الجمع فى قراءة من حركه فى الوصل و وصله، و فى قراءة من لم يحركه و لم يصله نحو: (عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم، و فيهم، و منهم، و بهم، و أنهم، و على قلوبهم، و على سمعهم، و على أبصارهم).

و شد مكى، فأجاز الروم و الإشمام فى ميم الجمع لمن وصلها؛ قياسا على هاء الضمير، و انتصر لذلك و قواه. و هو قياس غير صحيح؛ لأن هاء الضمير كانت متحركة قبل الصلة، بخلاف الميم؛ بدليل قراءة الجماعة، فعولت حركة الهاء فى الوقف معاملة سائر الحركات، و لم يكن للميم حركة فعولت بالسكون؛ فهى كالذى تحرك لالتقاء الساكنين.

(خامسها): المتحرك فى الوصل بحركة عارضة، إما للنقل نحو: (و انحر إن، و من إستبرق، فقد أوتى، و قل أوحى، و خلوا إلى، و

ذواتي أكل)، و إما لالتقاء الساكنين في -

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٧٦

- الوصل نحو: (قم الليل، و أنذر الناس. و لقد استهزئ، و لم يكن الذين، و من يشأ الله، و اشتروا الضلالة، و عصوا الرسول)، و منه: (يومئذ، و حينئذ)؛ لأن كسرة الذال إنما عرضت عند لحاق التنوين، فإذا زال التنوين في الوقف رجعت الذال إلى أصلها من السكون، و هذا بخلاف كسرة (هؤلاء) و ضمة (من قبل، و من بعد)، فإن هذه الحركة و إن كانت لالتقاء الساكنين، لكن لا يذهب ذلك الساكن في الوقف؛ لأنه من نفس الكلمة.

(القسم الثاني): ما يجوز فيه الوقف بالسكون و بالروم و لا- يجوز بالإشمام، و هو ما كان في الوصل متحركا بالكسر، سواء كانت الكسرة للإعراب أو للبناء، نحو: (بسم الله الرحمن الرحيم، و مالك يوم الدين، و في الدار، و من الناس، فارهبون، و ارجعون، و أف، و هؤلاء، و سبع سماوات، و عتل، و زنيم)، و كذلك ما كانت الكسرة فيه منقولة من حرف حذف من نفس الكلمة كما في وقف حمزة في نحو: (بين المرء، و من شيء، و ظن السوء، و من سوء) و ما لم تكن الكسرة فيه منقولة من حرف في كلمة أخرى نحو: (ارجع إليهم) أو لالتقاء الساكنين مع كون الساكن من كلمة أخرى نحو:

(و قالت اخرج) في قراءة من كسر التاء، (و إذا رجت الأرض) في قراءة الجميع، أو مع كون الساكن الثاني عارضا للكلمة الأولى كالتنوين في (حينئذ)؛ فإن هذا كله لا يوقف عليه إلا بالسكون كما تقدم.

(القسم الثالث): ما يجوز الوقف عليه بالسكون و بالروم و بالإشمام، و هو ما كان في الوصل متحركا بالضم ما لم تكن الضمة منقولة من كلمة أخرى أو لالتقاء الساكنين.

و هذا يستوعب حركة الإعراب و حركة البناء و الحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة. فمثال حركة الإعراب (الله الصمد، و يخلق، و عذاب عظيم)، و مثال حركة البناء: (من قبل، و من بعد، و يا صالح)، و مثال الحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة: (دفع، و المرء)، و مثال الحركة المنقولة من كلمة أخرى ضمة اللام في (قل أوحى)، و ضمة النون في: (من أوتى)، و مثال حركة التقاء الساكنين: ضمة التاء في (و قالت اخرج)، و ضمة الدال في (و لقد استهزئ) في قراءة من ضم، و كذلك الميم من (عليهم القتال، و بهم الأسباب) عند من ضمها، و كذلك نحو: (و منهم الذين، و أنتم الأعلون)، و هو المقدم في الصنف الخامس مما لا يجوز فيه وقفا سوى السكون.

(و أما هاء الضمير) فاختلّفوا في الإشارة فيها بالروم و الإشمام: فذهب كثير من أهل الأداء إلى الإشارة فيها مطلقا، و هو الذي في التيسير و التجريد و التلخيص و الإرشاد و الكفاية و غيرها، و اختيار أبي بكر بن مجاهد. و ذهب آخرون إلى منع الإشارة فيها مطلقا؛ من حيث إن حركتها عارضة، و هو ظاهر كلام الشاطبي.

و الوجهان حكاهما الداني في غير التيسير، و قال: الوجهان جيدان. و قال في جامع البيان: إن الإشارة إليها كسائر المبني اللزوم من الضمير، و غيره أقيس. انتهى.

و ذهب جماعة من المحققين إلى التفصيل: فمنعوا الإشارة بالروم و الإشمام فيها إذا كان قبلها ضم أو واو ساكنة أو كسرة أو ياء ساكنة نحو: (يعلمه، و أمره، و خذوه، و ليرضوه)، و نحو: (به، و بربه، و فيه، و إليه، و عليه)؛ طلبا للخفة لئلا يخرجوا من ضم أو واو إلى ضمة أو إشارة إليها، و من كسر أو ياء إلى كسرة، و أجازوا الإشارة إذا لم يكن قبلها-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٧٧

أما إلحاق هاء السكت فيأتي في الباب بعد هذا.

و أما إثبات ما حذف في الوصل من المنقوص، فنحنى به [ما] جاء عن ابن كثير من الوقف على هادٍ و والٍ و واقٍ بإثبات الياء.

و أما الحذف: فعني به وقف من يثبت شيئا من الياءات الزوائد في الوصل و يحذفها في الوقف، كما يأتي بعد بحول الله العلي العظيم.
و أما النقل فعني به ما تقدم في مذهب حمزة و هشام من نقل حركة الهزمة المتطرفة إلى الساكن قبلها نحو (دف) و (شى).
و أما الإبدال فيكون في ثلاثة أنواع:

أحدها: الاسم المنصوب المنون يوقف عليه بالألف بدلا من التوين.

الثاني: الاسم المؤنث في الوصل يوقف عليه بالهاء بدلا من التاء إذا كان الاسم مفردا، كما تقدم في باب مذهب الكسائي.

الثالث: إبدال حرف المد من الهزمة المتطرفة بعد الحركة كما تقدم في باب الوقف لحمزة و هشام.

و هذا الباب لم يقصد فيه شيء من هذه الأوجه الخمسة، و إنما قصد فيه بيان ما يجوز الوقف عليه بالسكون، و الروم، و بالإشمام خاصة.

فأما السكون فهو عبارة عن تفرغ الحرف من الحركات الثلاث، و سمي جزما؛ لأن الجزم هو القطع و الحرف المجزوم مقطوع عن الحركة.

و كذلك سمي: وقفا، بمعنى أنك لما انتهيت إلى الحرف نطقت به، ثم وقفت

- ذلك نحو: (منه، و عنه، و اجتباه، و هداه، و أن يعلمه، و لن تخلفه، و أرجئه) لابن كثير و أبي عمرو و ابن عامر و يعقوب، (و يتقه) لحفص؛ محافظة على بيان الحركة حيث لم يكن ثقل، و هو الذي قطع به أبو محمد مكى و أبو عبد الله بن شريح و الحافظ أبو العلاء الهمداني، و أبو الحسن الحصري و غيرهم. و إليه أشار الحصري بقوله:

و اشمم ورم ما لم تقف بعد ضمؤه و لا كسره أو بعد أميها فادر و أشار إليه أيضا أبو القاسم الشاطبي و الداني في جامعه، و هو أعدل المذاهب عندى، و الله أعلم. و أما سبط الخياط فقال: اتفق الكل على روم الحركة في هاء ضمير المفرد الساكن ما قبلها نحو: (منه، و عصاه، و إليه، و أخيه، و اضربوه) و نحوه. قال: و اتفقوا على إسكانها إذا تحرك ما قبلها نحو: (ليفجر أمامه، فهو يخلفه) و نحو ذلك؛ فانفرد في هذا المذهب فيما أعلم، و الله أعلم.

ينظر النشر في القراءات العشر (٢/ ١٢٠-١٢٥).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٧٨

عن تحريكه.

و أما الروم: فهو عبارة عن النطق ببعض الحركة، و إن شئت قلت: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها كما قال الحافظ.
و أما الإشمام: فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة بالشفيتين يثر انقطاع الصوت على الحرف ساكنا.

هذا على اصطلاح البصريين، و حكى عن الكوفيين أنهم يسمون الإشارة بالشفيتين روما؛ لأنك تقول: رمت فعل كذا؛ إذا تعرضت له و لم تفعله، فكذلك إذا أشرت بشفتيك من غير نطق.

و يسمون النطق ببعض الحركة إشماما، كما تقول: شممت رائحة كذا؛ إذا أدركت رائحته، فكأنك أدركت جزءا منه، فكذلك إذا جعلت في الحرف شيئا يسيرا من لفظ الحركة.

و اصطلاح البصريين يتوجه على أنك حين نطقت ببعض الحركة كأنك رمت إتمامها فلم تفعل، و على أنك جعلت القدر الحاصل من الإشارة بالشفيتين إشماما؛ لأنه كاف في الإشعار بحركة الوصل، و الأمر في هذا قريب.

و اعلم أن الكلم الموقوف عليها تنقسم ثلاثة أقسام:

[الأول]: قسم لا يوقف عليه عند القراء إلا بالسكون و لا يجوز فيه روم و لا إشمام و هو خمسة أصناف:

الأول: ما كان ساكنا في الوصل نحو فَلَا تَنْهَرُ [الضحى: ١٠] و لَا تَمُنُّ [المدثر: ٦] و مَنْ يَعْصِمِ [آل عمران: ١٠١].

الثاني: ما كان في الوصل متحركاً بالفتح غير منون و لم تكن حركته منقولة نحو:

آمَنَ [البقرة: ١٣] و وَصَدَّقَ [الليل: ٦] و إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ [المائدة: ٢٨].

الثالث: ميم الجمع في قراءة من حركه في الوصل و وصله، و في قراءة من لم يصله و لم يحركه نحو: سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ [البقرة: ٦].

الرابع: المتحرك في الوصل بحركة عارضة، إما للنقل نحو وَ انْحَرْ إِنَّ [الكوثر: ٢-٣] و مَنْ آمَنَ [البقرة: ٦٢] و قُلْ أَوْحَى [الجن: ١] و ذَوَاتِي أَكُلِّ [سبأ: ١٦].

و إما لالتقاء الساكنين في الوصل نحو قُمِ اللَّيْلَ [المزمل: ٢] و أَنْذِرِ النَّاسَ

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٧٩

[يونس: ٢] و وَلَقَدْ اسْتُهِزِّيَ [الأنعام: ١٠] و منه يَوْمَئِذٍ و حِينَئِذٍ فَإِنْ كَسَرَهُ الذَّالُ إِنَّمَا عَرَضَتْ عِنْدَ لِحَاقِ التَّنْوِينِ، فَإِذَا زَالَ التَّنْوِينُ فِي الْوَقْفِ؛ رَجَعَتْ الذَّالُ إِلَى أَصْلِهَا مِنَ السُّكُونِ، وَ هَذَا بِخِلَافِ كَسَرِهِ هُوَ لِأَنَّ وَ ضَمَّهُ مِنْ قَبْلُ وَ مِنْ بَعْدُ [الروم: ٤] فَإِنْ هَذِهِ الْحَرَكَةُ وَ إِنْ كَانَتْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ لَكِنْ لَا تَذْهَبُ إِلَى السَّاكِنِ فِي الْوَقْفِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ.

الخامس: الهاء التي تلحق الأسماء في الوقف بدلا من تاء التانيث نحو الْجَنَّةِ وَ الْمَلَائِكَةِ، فَأَمَّا ضَمِيرُ الْمَذْكَرِ الْمَفْرُودِ إِذَا كَانَ قَبْلَهُ ضَمُّهُ أَوْ وَاو سَاكِنُهُ أَوْ كَسَرُهُ أَوْ يَاءُ سَاكِنُهُ كَقَوْلِهِ -تعالى-: وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ [التوبة: ٦٢] وَ شَرَوْهُ [يوسف: ٢٠] وَ يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَ أُمَّهِ وَ أَبِيهِ [عبس: ٣٤-٣٥] وَ يَتَّبِعَ يَدَيْهِ [البقرة: ٩٧] - فذكر الحافظ في غير «التيسير» خلافا بين أهل الأداء: هل يقتصر فيه على السكون أو يجوز فيه استعمال الروم و الإشمام؟

ثم قال: «و الوجهان جيدان».

و مذهب الشيخ و الإمام فيه الإسكان لا غير.

قال الشيخ: و قد ذكر النحاس «١» جواز الروم و الإشمام في هذا.

ثم قال: «و ليس هو مذهب القراء».

و اعلم أن الشيخ - رحمه الله - أجاز الروم و الإشمام في ميم الجمع، و قال بعد ما أطال الكلام فيها ما نصه: «و ليس قول من يمنع ذلك لأجل أن الميم من الشفتين

(١) إسماعيل بن عبد الله بن عمرو بن سعيد بن عبد الله التجيبي، أبو الحسن النحاس شيخ مصر، محقق ثقة كبير جليل، قرأ على - التيسير و المستنير - الأزرق صاحب ورش، و هو أجل أصحابه و على - الكامل - عبد الصمد بن عبد الرحمن، يقال إلى سورة طه، و على - الكامل - عبد القوي بن كمونة و عمرو بن بشار بن سنان كلهم عن ورش، قرأ عليه - جامع البيان - إبراهيم بن حمدان و أحمد بن عبد الله بن هلال و هو أجل أصحابه و - التيسير - أحمد بن أسامة التجيبي و - جامع البيان - أحمد بن محمد بن أبي الرجا و - جامع البيان - حمدان بن عون بن حكيم و محمد بن أحمد بن شنبوذ، فيما ذكره أبو العزير علي بن هلال عنه و - جامع البيان - ابن أبي رصاصة و محمد بن خيرون الأندلسي و محمد بن إبراهيم الأهناسي و أبو علي و سيف الحمراوي و سلامة بن الحسن الموصلي و - جامع البيان - أحمد بن محمد القباب أبو العباس و أبو بكر محمد بن حميد بن أبي بشر القباب و أحمد ابن محمد بن هيثم الشعراني، قال الذهبي: توفي سنة بضع و ثمانين و مائتين و قال القاضي أسد: سنة نيف و ثمانين و مائتين.

ينظر غاية النهاية (١/ ١٦٥).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٨٠

بشيء؛ لإجماع الجميع على الإشمام و الروم في الميم التي في آخر الأفعال و الأسماء التي ليست للجميع، و لو تم له منع الإشمام

بقياس ميم الجمع لمن ضمها».

وهو يريد بالضم أصلها، أى يقف عليها كغيرها من المتحركات، والإسكان حسن فيها، فأما من حركها لالتقاء الساكنين؛ فالوقف بالسكون لا غير.

ومذهب الإمام فى ميم الجمع: الوقف بالسكون لا غير، كمذهب الحافظ.

القسم الثانى: يجوز فيه الوقف بالسكون وبالروم، ولا يجوز الإشمام، وهو ما كان فى الوصل متحركا بالكسر، سواء كانت الكسرة للإعراب أو للبناء ما لم تكن منقولة من حرف كلمة أخرى نحو اَرْجِعْ إِلَيْهِمْ [النمل: ٣٧] وَاَنْحَرْ إِنْ شَاءَ نَيْكَ أَوْ لالتقاء الساكنين مع كون الساكن الثانى من كلمة أخرى نحو وَقَالَتْ اخْرُجْ [يوسف: ٣١] فى قراءة من كسر التاء وإذا رُجَّتِ الْأَرْضُ [الواقعة: ٤] فى قراءة الجميع، ومع كون الساكن الثانى عارضا للكلمة الأولى كالتنوين فى حِينَئذٍ - فإن هذا كله لا يوقف عليه إلا بالسكون كما تقدم.

وإنما مقصود هذا القسم نحو (فى الدار) و مِنْ النَّاسِ وَ هُوَ لَأَيُّكُمْ وَأَفٍّ، وكذلك ما كانت الكسرة فيه منقولة من حرف حذف من نفس الكلمة فى الوقف، نحو بَيِّنَ الْمَرْءِ [البقرة: ١٠٢].

و مِنْ شَيْءٍ وَ ظَنَّ السَّوْءَ [الفتح: ٦] على قراءة حمزة وهشام.

القسم الثالث: يجوز الوقف عليه بالسكون وبالروم والإشمام، وهو ما كان فى الوصل متحركا بالضم ما لم تكن الضمة منقولة من كلمة أخرى، أو لالتقاء الساكنين، وهذا يستوعب حركة الإعراب، وحركة البناء، والحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة.

فمثال حركة الإعراب: يَخْلُقُ [آل عمران: ٤٧] واللَّهُ الصَّمَدُ [الإخلاص: ٢] ومثال حركة البناء: مِنْ قَبْلُ وَ مِنْ بَعْدُ [الروم: ٤]، وَيُصَلِّحُ [الأعراف: ٧٧].

[٧٧] [الأعراف: ٧٧].

ومثال الحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة (دف) والمر على

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٥٨١

ما تقدم من وقف حمزة وهشام.

ومثال الحركة المنقولة من كلمة أخرى ضمة اللام فى: قُلْ أَوْحَىٰ وَ ضمة النون فى: مَنْ أُوْتِيَ [الحاقة: ١٩] على قراءة ورش.

ومثال حركة التقاء الساكنين ضمة التاء فى: وَقَالَتْ اخْرُجْ وَ ضمة الدال فى وَقَدْ اسْتَهْزَيْتَ فى قراءة من ضم.

وإنما قال الحافظ - رحمه الله - فى الوقف بالسكون: «إنه الأصل»، وقاله الشيخ؛ لأنه يطرده فى كل نوع من المتحركات، ولأنه تحصل به مخالفة الابتداء؛ إذ لا يبتدأ إلا بمتحرك، فأراد أن يكون الوقف بخلافه فجعله بالسكون، ولأن الوقف موضع استراحة، فناسبه حذف الحركة و لهذا لا يجوز الوقف بالتحريك التام الممكن وأقصى ما يستعمل فيه الروم، وهو النطق ببعض الحركة.

وقوله: «والباقون لم يأت عنهم شيء».

يعنى الحرمين و ابن عامر، فإنه ذكر أن الرواية وردت عن الكوفيين و أبى عمرو، أعنى بالروم و الإشمام، و نقل الشيخ و الإمام أن الرواية وردت عن حمزة و الكسائى، و عن أبى عمرو من طريق البغداديين.

وقوله: «و استجاب أكثر شيوخنا أن يوقف فى مذاهبهم بالإشارة».

يريد: فى مذهب الحرمين و ابن عامر، كما يوقف فى مذهب من روى عنه ذلك.

وقوله: «لما فى ذلك من البيان».

يعنى لما فى الوقف بالروم و الإشمام من بيان الحركة التى ثبتت فى الوصل للحرف الموقوف عليه، و هذا التعليل يقتضى استحسان الوقف بالروم و الإشمام، إذا كان القارئ بحضرته من يسمع قراءته، أما إذا لم يكن بحضرته أحد يسمع تلاوته؛ فلا يتأكد الوقف إذ

ذاك بالروم والإشمام؛ لأنه غير محتاج إلى أن يبين لنفسه، وعند حضور الغير يتأكد ذلك ليحصل البيان للسامع: فإن كان السامع عالماً بذلك؛ علم صحته عمل القارئ، وإن كان غير عالم؛ كان في ذلك تنبيه له ليعلم حكم ذلك الحرف الموقوف عليه كيف هو في الوصل؟ وإن كان القارئ متعلماً ظهر عليه بين يدي المعلم هل أصاب فيقره، أو أخطأ فيعلمه.

قال العبد: وكثيراً ما يعرض لي مع المتعلم في مواضع من القرآن يكون القارئ قد اعتاد الوقف عليها ولم ينبه على وصلها، كقوله- تعالى:- وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٨٢

عَلِيمٍ [يوسف: ٧٦] وَإِنِّي لِمَا أَنْزَلْتُ إِلَيْكَ مِنَ خَيْرٍ فَكَيِّرُ [القصص: ٢٤] فيقف القارئ على عَلِيمٍ وَفَقِيرٍ بالسكون على عادته، فأشعر بأنه لا يحسن الوصل فأمره بوصلها، فيقرأ: عَلِيمٍ وَفَقِيرٍ بالخفض.

وكذلك أجدهم قد اعتادوا الوقف على قوله- تعالى:- مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي [يوسف: ١٠٠] فأشعر أنه لا يدرى كيف يصل فأمره بالوصل، فلا يدرى هل يفتح الياء أو يسكنها، وكثيراً ما يسبق إليهم فتحها في قراءة، قالون فأنبه إذ ذاك على أنه لا يفتحها إلا ورش.

وكذلك يقفون في سورة الرحمن- عز جلاله- على رءوس الآي فأشعر بأنهم لا يحسنون الوصل، فأمر القارئ بالوصل فكثيراً ما يصل: وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ وَ مَدْهَامَاتٍ بتنوين النون إلى غير ذلك مما يحتاج المعلم أن يتفقد فيه حال المبتدئ، والله سبحانه الموفق المعين.

وقول الحافظ- رحمه الله- في الروم: «إنه تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها».

أشار بذلك إلى تضعيف الصوت، ووقع في هذا الكلام «الصوت» بالألف واللام، ثم كرره مضافاً إلى ضمير الحركة، وها في الحقيقة شيء واحد، ولو قال:

حتى يذهب معظمه، و يعيد الضمير على الصوت لكان صحيحاً.

وقوله: «يدركه الأعمى».

ليس يريد أن البصير لا يدركه، وإنما يريد أنه يدرك ذلك الصوت بحاسة السمع، ولا يتوقف على البصر، فخص الأعمى بالذكر؛ ليدل على أنه لا حاجة للبصر في إدراك الروم بل يدركه المبصر، سواء فتح عينيه أو أغمضهما، وفي الليل المظلم، ومن وراء حائل، ومع هذا فإن كان الروم في الكسرة، فلا مشاركة في إدراكه للبصر، وإن كان في الضمة- فيصح أن تدرك بالبصر الإشارة بالشفيتين التي تصحب النطق بصوت الضمة، وها هنا يدرك الأعمى إذا كان مبصراً الإشارة الحاصلة للشفيتين، وإن لم يدرك الصوت فيستوى عنده الروم والإشمام، لكن لما كان الروم عند الحافظ- رحمه الله- عبارة عن الإشارة الحاصلة للشفيتين، وإنما هو عبارة عن الصوت الضعيف الباقي من الحركة- صح أن يقال: لا حظ للبصر في إدراك الروم؛ إذ البصر لا يدرك الصوت.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٨٣

قوله: «و أما حقيقة الإشمام فهو ضمك شفتيك بعد سكون الحرف أصلاً».

يريد: بعد قطع الصوت على الحرف ساكناً فلا تكون تلك الإشارة إلا مصاحبةً للسكون وبعد انصراف الصوت، وخص الإشمام بضم الشفتين؛ لأنه لا يكون إلا في المرفوع، وسبب ذلك أن الإشمام لما كان عبارة عن الإشارة بالعضو إلى الحركة من غير نطق- لم يكن ذلك إلا فيما كان من الحركات من الشفتين وهي الضمة؛ لأنها من الواو، فأما الكسرة فهي من مخرج الياء، وذلك وسط اللسان، وهو في داخل الفم.

فلو أشار القارئ بوسط اللسان إلى الكسرة بعد انقطاع الصوت على السكون- لم يفد؛ لأنها إشارة بعضو غائب عن البصر، وكذلك الفتحة لما كانت من مخرج الألف وأصلها من الحلق لم يتصور فيها الإشمام؛ لأن موضع الحركة غائب بخلاف الضمة التي هي من

الشفيتين، فالإشارة بها ظاهرة؛ فكان إعمالها يفيد البيان كما يفيد الروم.

وقوله: «و لا يدرك ذلك الأعمى».

يريد أن إدراك الإشمام موقوف على البصر، و لا تعلق للسمع به؛ و لهذا لا يدركه المبصر إذا أغمض «١» عينه أو كان في ليل مظلم، أو كان بينه و بين القارئ حائل يمنعه إبطار شفتيه.

وقوله: «إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة».

تعليل لكون الأعمى لا يدركه، و لا يغني فيه السمع، كما لم يغن البصر في إدراك الصوت في الروم.

وقوله: «و لا يستعملونه في النصب أو الفتح؛ لخفتها».

اعلم أنه لا يمتنع الروم في الوقف على المفتوح عند النحويين، لكن جرت عادة القراء بتركه؛ و لهذا قال الحافظ: «لا يستعملونه» و لم يقل: لا يجوز، و قد حكاه الزبيدي عن أبي عمرو في قوله - تعالى -: «أَمْ نَ لَا يَهْدِي فِي سُورَةِ يُونُسَ - عَلَيْهِ السَّلَامَ - [الآية: ٣٥] فقال: «و كان يشم الهاء شيئاً من الفتح» يعني ينطق ببعض الفتحة.

(١) في ب: غمض.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٨٤

و قد نص سيبويه على جواز الروم في المنصوب، و مثله بقولك: «رأيت الحارث».

و قول الحافظ: «لخفتها» تعليل لترك روم الفتحة.

فإن قيل: هذا تعليل غير بين؛ لأن العادة في لسان العرب ترك الثقل و استعمال الخفيف، فكيف استعمل القراء الروم في الضمة و الكسرة مع ثقلهما، و تركوا روم الفتحة لكونها خفيفة؟

فالجواب: أن مراده أن الفتحة لخفتها، سهلت على من أراد النطق بها فيخاف أن يريد القارئ النطق ببعضها، فيحصل النطق بكلها فرفضوا رومها محافظة و احتياطاً لألفاظ القرآن، و وقفوا بالسكون الذي هو أكثر استعمالاً كما نص عليه سيبويه، و أما الضمة و الكسرة، فقد يقصد القارئ النطق بكل واحدة منهما على التمام؛ فيحصل النطق ببعضها، و ذلك لثقلهما، فإذا قصد النطق ببعضهما - كان ذلك أبعد من حصول تمامهما «١»، و الله تبارك و تعالى أعلم.

وقوله: «و أما الإشمام فيكون في الرفع و الضم».

ليس يريد أنه مختص بالرفع و الضم على مذاهب القراء، و لكنه كذلك «٢» في كلام العرب؛ لما تقدم من كون مخرج الفتحة و الكسرة غائب في داخل الفم، و كذا حاصل قول سيبويه؛ فإنه لما ذكر النصب و الجر، و ما يجوز فيهما من الروم و السكون و التضعيف، كما كان في المرفوع، قال بإثره: «فأما الإشمام فليس إليه سبيل».

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «فأما الحركة العارضة...» إلى تمام الباب.

قد تقدم أن الحركة العارضة، إن كانت منقولة في الوقف - جاز الروم و الإشمام نحو (دف) و (مل) في الوقف لحمزة و هشام.

فإن قيل: ليست تلك الحركة عارضة؛ لأنها في الأصل مستحقة لحرف من نفس الكلمة؟

(١) في أ: تمامها.

(٢) في ب: هو.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٨٥

فالجواب: أنها عارضة للحرف الموقوف عليه؛ فصح أن يطلق عليها أنها عارضة.

وقوله: «و حركة ميم الجمع في مذهب من ضمها على الأصل».

يريد [على] «١» قراءة ابن كثير باتفاق، وعلى قراءة قالون على أحد الوجهين، و ترك مذهب من كسرهما و هي قراءة أبي عمرو على

الشرط المذكور في سورة أم القرآن؛ لأن تلك الكسرة عارضة ليست على الأصل؛ فاكتفى عن ذكرها بقوله أولاً:

«فأما الحركة العارضة».

فإن قيل: ما الدليل على أن الضم هو الأصل في تحريك ميم الجمع؟

فالجواب: أن يقال: اعلم أن ميم الجمع إنما تلحق ضمير المخاطب، و ضمير الغائب متصلين كانا أو منفصلين، فأبين حكم ضمير

المخاطب و الغائب أولاً فأقول:

اعلم أن ضمير المخاطب المفرد المتصل إذا كان في موضع الرفع [هو] التاء نحو: «فعلت» و في النصب و الجر الكاف نحو «إنك» و

«لك»، و ضمير الغائب المفرد في موضع النصب و الجر [الهاء] نحو «إنه» و «له» إلا أنهم يفتحون التاء و الكاف إذا أرادوا المذكر و

يكسرونها إذا أرادوا المؤنث كل هذا في الوصل، و لا يصلون الحركة، فإذا وقفوا أسكنوا و يفتحون الهاء و يصلونها بألف إذا أرادوا

المؤنث في الحالين، فإن أرادوا المذكر أسكنوها في الوقف و كسروها في الوصل بعد الكسرة أو الياء الساكنة و ضموها فيما عدا

ذلك، و يصلون الحركة بحرف من جنسها إذا تحرك ما قبلها في كل اللغات، فإن سكن ما قبلها- تركوا الصلة في أشهر اللغتين.

و إنما خصوا «٢» الهاء بالصلة دون التاء و الكاف؛ لأنها حرف [ضعيف] «٣» قد بلغ في الضعف غاية ليست لغيره من الحروف، فأرادوا

تقوية حركتها بالصلة ليكون ذلك كالجابر لقوة الحرف و كأنه بمنزلة العوض مما نقص من بيان الهاء.

و أما من حذف صلتها من العرب في الوصل إذا سكن ما قبلها، فإنه رأى أن الهاء

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: حصلوا.

(٣) في أ: مهتوت.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٨٦

لما حل بها من الضعف في حكم العدم، فلو وصلها لكان كأنه قد جمع بين ساكنين؛ إذ الهاء بينهما حاجز غير حصين، فإذا أرادوا

إضمام الاثنين حركوا التاء و الكاف و الهاء بالضم، و ألحقوا كل واحده منها زيادتين، كما ألحقوا الاسم الظاهر حين ثنوه، و كانت

إحدى الزيادتين ألفاً؛ لأنها قد استقرت لإضمام الاثنين في «فعلا» و «يفعلان».

و لأنها أيضاً قد قرئت في الظاهر، لإفادة معنى التثنية.

و كانت الزيادة الأخرى ميماً، و قدمت على الألف؛ ليفرق بين حال المضمرة و الظاهر في التثنية كما فرقوا في التصغير بين الأسماء

المبهمة و غيرها، إلا أنهم يكسرون الهاء إذا تقدمتها كسرة أو ياء ساكنة نحو: «بهما» و «إليهما»؛ و ذلك لضعفها.

و لم يفعلوا ذلك بالتاء و الكاف؛ لأنهما أقوى من الهاء، فلم تقو [الياء و الكسرة] «١» على تغييرهما، فإذا أرادوا الجمع استحقت التاء و

الكاف و الهاء عندهم أن يلحقوها زيادتين كما فعلوا حين أرادوا إضمام الاثنين، و كما فعلوا ذلك حين جمعوا الاسم الظاهر الجمع

الذي على حد التثنية، فجعلوا للمذكر الميم و الواو، و للمؤنث النون المضاعفة، و عند هذا ظهر لزوم تحريك الميم بالضم من أجل

الواو، كما لزم تحريكها بالفتح من أجل الألف؛ فلهذا قالوا: إن الأصل في ميم الجمع أن تحرك بالضم، ثم إن هذه الصيغة التي

للجمع إن اتصل بها ضمير- ثبتت ضمة الميم و صلتها بالواو كقوله- تعالى:- أَوَرَّثْمُوهَا [الأعراف: ٤٣] و أَشْرَكْتُمُونِ [إبراهيم: ٢٢].

و تقول: «الدرهم أعطاكموه زيد» و «الزيدون» و «هند أعطاهموها عمرو».

و قال سيوييه في باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله بعد أن ذكر كسر لام الجر مع الظاهر؛ خيفة الالتباس بلام الابتداء أو فتحها مع المضمّر لزوال اللبس.

يريد: فرجعت اللام إلى أصلها من الفتح الذي هو أخف الحركات، ثم قال ما نصه: «و قد شبهوا به قولهم: أعطيتكموه في قول من قال: «أعطيتكم ذلك» فيجزم، ردوه إلى أصله كما ردوه بالألف و اللام حين قال: أعطيتكم اليوم».

(١) في ب: الكسرة و الياء.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٨٧

يريد أنهم ردوا ميم الجمع إلى الأصل عند اتصال المضمّر به، فحركوه بالضم و أثبتوا الواو في لغة من يسكنها و يحذف الواو في الوصل إذا لم يتصل به الضمير، كما أنهم أيضا حركوها بالضم عند لقيها الساكن في قولهم: أعطيتكم اليوم، و هذا الكلام نص من سيوييه في أن الأصل عنده في هذه الميم التحريك بالضم، و أن المضمّر يردّها إلى أصلها كما يرد لام الجر إلى أصله من الفتح، و أن ضمها عند لقيها الساكن هو حركة الأصل، ثم حكى عن يونس «١» أنه يقول: «أعطيتكمه» يريد أنه يسكن الميم و يحذف الواو مع اتصال المضمّر به و لا يردّه إلى أصله، ثم قال سيوييه: «و الأول أكثر و أعرف»، يعنى ما تقدم من رد الميم إلى أصلها مع المضمّر. و اقتضى قوله: «و الأول أكثر و أعرف» أن ما حكى عن يونس إنما هو لغة مسموعة إلا أنها غير شهيرة، و قد حصل في أثناء هذا الكلام أن هذه الميم إذا استعملت في الوصل و لم يتصل بها مضمّر أنها تسكن و تحذف صلتها، و عليه أكثر القراء؛ إذ قد أمنوا التباسه بالمفرد لثبوت الميم، و أمنوا التباسه بالاثنين لعدم الألف.

و منهم من يضم الميم و يثبت الواو؛ إبقاء لحكم الأصل، و عليه قراءة ابن كثير و من وافقه، و هى أقل اللغتين، و الله أعلم.

فأما في الوقف - فلا بد من حذف الصلة، و قد تقدم أن مذهب الحافظ و الإمام:

منع الروم و الإشمام عند الوقف على ميم الجمع و التزام إسكانها، و أن الشيخ يجيز فيها الروم و الإشمام.

و اعلم أن كسر الهاء في قولك: «بهم» و «عليهم» و نحوهما تغيير لحق الهاء لضعفها، كما تقدم في قولك: «بهما» و «إليهما» و الأصل تحريكها بالضم عند لحاق

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي مولا هم البصرى، إمام العربية.

أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، و حماد بن سلمة. و عنه: الكسائي، و سيوييه، و الفراء، و آخرون. و عاش ثلاثا و ثمانين سنة. أرخ خليفة بن خياط موته في سنة ثلاث و ثمانين و مائة. و قد لقي عبد الله بن أبي إسحاق فسأله عن لفظه، و كان ليونس حلقة ينتابها الطلبة و الأدباء. و فصحاء الأعراب.

و ذكره ثعلب، فقال: جاوز المائة. و قيل: إنه لم يتزوج، و لا تسرى.

و له تواليف في القرآن و اللغات.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٨ / ١٩١، ١٩٢)، و معجم الأدباء (٢٠ / ٦٤)، و بغية الوعاة (٢ / ٣٦٥)، تهذيب التهذيب (٥ / ٣٤٦).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٨٨

علامة الاثنين و الجمع، كما هو كذلك إذا لم يتقدمها كسرة و لا ياء ساكنة، و كما هو كذلك في أختيها - أعنى: التاء و الكاف - في «فعلتم» و «بكم» و «إليكم»، و يدل عليه أيضا قراءة الكسائي في مثل قوله - تعالى - : بِهِمُ الْأَشْيَابُ [البقرة: ١٦٦] و يَهْدِيهِمُ اللَّهُ [النحل: ١٠٤] و بابه بضم الهاء بعد الكسرة و الياء، فلولا أن الضم أصل فيها لم يجز استعماله بعد الكسرة و الياء لأجل الثقل، و الله عز و جل

أعلم.

و ذكر الحافظ هاء التانيث و قال: «لا حظ لها في الحركة».

يريد: لأنها لم تثبت قط إلا في الوقف، و إنما تثبت الحركة في الوصل في التاء.

فهذه ثلاثة أصناف، و قد تقدم أن الفتح لا يكون فيه روم عند القراء، و لا إشمام في لسان العرب، و لم يحتج إلى ذكر الساكن؛ إذ لا أصل له في الحركة، و قد تقدم ذكر الضمير المفرد المذكور، و لم يذكره «١» الحافظ هنا، لجواز الروم و الإشمام فيه عنده، و الله تعالى أعلم و أحكم.

(١) في أ: يذكر.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٨٩

باب الوقف على مرسوم الخط

اعلم أن الخط له قوانين و أصول يحتاج إلى معرفتها، و ذلك بحسب ما يثبت من الحروف و ما لا يثبت، و بحسب ما يكتب موصولاً أو مفصولاً، و بيان ذلك مستوفى في أبواب الهجاء من كتب النحو.

و اعلم أن أكثر خط المصحف موافق لتلك القوانين، و قد جاء فيه أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتباعها و لا تتعدى، منها ما عرفنا سببه، و منها ما غاب عنا، و ليس المقصود هنا بيان ما ورد من ذلك، بل يكفي هذا القدر من التنبيه، و المقصود من هذا الباب: أن الأصل أن يثبت القارئ في لفظه من حروف الكلمة إذا وقف عليها ما يوافق خط المصحف و لا يخالفه إلا إذا وردت رواية عن أحد [من] «١» الأئمة تخالف ذلك فيتبع الرواية، كما يذكر في هذا الباب، و ذكر الحافظ - رحمه الله - أن الرواية تثبت عن نافع، و أبي عمرو و الكوفيين باتباع المرسوم في الوقف، و أنه لم يرد في ذلك شيء عن ابن كثير و ابن عامر.

ثم ذكر في هذا الباب مخالفة المرسوم في مواضع مختلفة عن جماعة القراء، إلا عن نافع فلم يذكر عنه فيه شيئاً.

و ذكر في كتاب «التحجير» ورود الرواية عن نافع و أبي عمرو و حمزة و الكسائي، و عن عاصم بتأويل، ثم ذكر الطرق متصلة الأسانيد إلى الأئمة الأربعة أنهم كانوا يقفون على الكتاب، و ذكر السند إلى عاصم من طريق أبي بكر أنه كان يقرأ الصراط [الفاتحة: ٦] بالصاد من أجل الكتاب.

قال الحافظ: «فدل قوله «من أجل الكتاب» أنه يتبع مرسوم الخط».

قال العبد: و هذا قصد الحافظ بقوله: «و عن عاصم بتأويل».

ثم ذكر سندا آخر إلى أبي بكر، ثم عاصم أنه كان يتبع في قراءته المصحف.

قال الحافظ: «يعنى في الوصل و الوقف».

فإن قيل: لم يذكر في هذا الباب عن نافع رواية تخالف المرسوم مع أن نافعاً يخالف المرسوم في مواضع كثيرة، منها ما خالف فيه المرسوم في الوصل دون الوقف، فمن ذلك ما ورد في القرآن من لفظ: شَيْءٍ [البقرة: ٢٠] و دَفِءٌ

(١) سقط في أ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٩٠

[النحل: ٥] و الخَبَاء [النمل: ٢٥] و نحوه مما يقرؤه بالهمز في الوصل و الوقف، و ليس في المرسوم صورة للهمزة، و من ذلك البيئات الزوائد التي أثبتتها في الوصل - على ما يأتي بحول الله تعالى العلي العظيم - و ليست في الخط.

و من ذلك ما يثبت «١» من الحروف في الرسم و لا- يقرؤه أحد: كالألف بعد «لام ألف» في قوله- تعالى- في سورة النمل (أ و لا أذبحنه) [الآية: ٢١] و في سورة التوبة: (و لا أوضعوا) [الآية: ٤٧] و كذلك الواو بعد الألف في قوله- تعالى:-

(سأوريكم دار الفاسقين) [الأعراف: ١٤٥]، و الياء التي تثبت في الخط في قوله- تعالى:- (من نبيي المرسلين) [الأنعام: ٣٤] إلى غير ذلك مما هو مذكور في كتاب «المقنع» في رسم المصاحف للحافظ أبي عمرو.

و إذا اعتبرت هذا «٢»- وجدت كل واحد من القراء قد خالف المرسوم في مواضع كثيرة من القرآن وصلا و وقفا، فيقول السائل عند ذلك: فما وجه اختصاص هذا الباب بهذه الألفاظ المعينة التي ذكر و هي قليلة بالنسبة إلى ما وقعت فيه التلاوة مخالفة للرسم بالزيادة أو بالنقص من القراء أو باختلاف؟.

فالجواب: أن المقصود من هذا الباب بيان ما وردت فيه رواية تخالف المرسوم في الوقف حيث لا ينبغي أن يعتمد الوقف من جهة أن معنى الكلام يقتضى الاتصال بما بعده، و إنما يوقف عليه لسبب يعرض من نسيان أو انقطاع نفس أو للإعلام بأن تلك المواضع لو كانت مما «٣» يختار الوقف عليها كيف كان يكون.

و يحصل الشذوذ في الوقف على ما ذكر في هذا الباب من وجهين:
أحدهما: مخالفة الخط.

و الثاني: كون المعنى يستدعى الاتصال بما بعده.

قال الحافظ- رحمه الله:- «فمن ذلك كل هاء تأنيث رسمت في المصاحف تاء على الأصل نحو: نعمت».

اعلم أن مجموع الحروف التي رسمت في المصحف بالتاء الممدودة تنقسم

(١) في ب: ثبت.

(٢) في ب: ذلك.

(٣) في أ: بما.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٩١

[إلى] «١» ثلاثة أقسام:

قسم يقرأ بالجمع باتفاق من القراء، و قسم يقرأ بالإفراد باتفاق القراء، و قسم فيه خلاف، و حصر ما اشتمل عليه القسم الثاني و الثالث ضروري؛ إذ لا- يمكن الوقوف على معرفته بقياس، و بحصر القسمين يتعين القسم الأول المتفق على قراءته بالجمع نحو السَّمَاوَاتِ [البقرة: ٣٣]، و وَالدَّارِيَاتِ [الذاريات: ١]، و الْمُعْصِرَاتِ [النبا: ١٤].

أما القسم الثاني المتفق على قراءته بالإفراد، و هو مكتوب بالتاء الممدودة فجملته في القرآن تسع عشرة لفظة تكرر بعضها دون بعض: فغير المتكرر فيها تسعة ألفاظ و هي كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى في الأعراف [١٣٧]، و بَقِيَّتُ اللَّهُ خَيْرٌ لَكُمْ في سورة هود عليه السلام [٨٦]، و قُرْتُ عَيْنٍ في القصص [٩]، و فِطْرَتَ في الروم [٣٠]، و وَلَايَتَ حِينَ في «ص» [٣]، و (شجرت الرقوم) في الدخان [٤٣]، و أَفْرَأَيْتُمْ اللَّاتَ في النجم [١٩]، و جَنَّاتِ النَّعِيمِ في الواقعة [١٢]، و ابْتَسَّ عِمْرَانُ في التحريم [١٢].

و المتكرر عشرة ألفاظ:

أحدها هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ في المؤمنين [٣٦].

و الثاني: (و معصيت الرسول) في موضعين من المجادلة [٨، ٩].

و الثالث: «لعنت» في موضعين: أحدهما فَتَجْعَلُ لَعْنَتَ اللَّهِ في آل عمران [٦١]، و أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ في النور [٧].

و الرابع: «مرضات» في أربعة مواضع:

منها في البقرة وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ [٢٠٧]، وَ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ [٢٦٥]. وَ فِي النِّسَاءِ وَ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ [١١٤]. وَ فِي التَّحْرِيمِ تَبَتَّغَى مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ [١].

وَ الْخَامِسُ: «سنت» فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ:

مِنْهَا فِي الْأَنْفَالِ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ [٣٨]. وَ فِي فَاطِرٍ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَ لَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا [٤٣]. وَ فِي غَافِرٍ سُنَّتَ اللَّهُ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ [٨٥].

(١) سقط في ب.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٩٢

السادس: «رحمت» فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ:

مِنْهَا فِي الْبَقَرَةِ أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ [٢١٨]. وَ فِي الْأَعْرَافِ إِنَّ رَحِمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ [٥٦]. وَ فِي سُورَةِ هُودٍ عَلَيْهِ السَّلَامِ رَحِمَتُ اللَّهِ وَ بَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ [٧٣]. وَ فِي سُورَةِ مَرْيَمَ عَلَيْهَا السَّلَامِ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا [٢].

وَ فِي سُورَةِ الرُّومِ فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ [٥٠]. وَ فِي الزَّخْرَفِ أَهْلِمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ [٣٢]، وَ وَرَحِمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ [٣٢].

وَ السَّابِعُ: «امرات» فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ:

مِنْهَا فِي آلِ عِمْرَانَ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ [٣٥]. وَ فِي سُورَةِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامِ (قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ) فِي مَوَاضِعَ [٣٠، ٥١]. وَ فِي الْقَصَصِ وَ قَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ [٩]. وَ فِي التَّحْرِيمِ امْرَأَتُ نُوحٍ وَ امْرَأَتُ لُوطٍ [١٠]. وَ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ [١١].

وَ الثَّامِنُ «يا أبت» فِي ثَمَانِيَةِ مَوَاضِعَ:

مِنْهَا فِي سُورَةِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامِ مَوَاضِعَ [٤، ١٠٠].

وَ فِي سُورَةِ مَرْيَمَ عَلَيْهَا السَّلَامِ أَرْبَعَةَ مَوَاضِعَ [٤٢-٤٥]، وَ فِي الْقَصَصِ مَوْضِعٌ [٢٦]، وَ فِي الصَّافَاتِ مَوْضِعٌ [١٠٢].

وَ التَّاسِعُ «نعمت» فِي أَحَدِ عَشَرَ مَوْضِعًا:

مِنْهَا فِي الْبَقَرَةِ [٢٣١]، وَ فِي آلِ عِمْرَانَ [١٠٣]، وَ فِي الْعَقُودِ [المائدة: ٧]، وَ فِي فَاطِرٍ [٣] اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ.

وَ فِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامِ أَلَمْ تَرِ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا [٢٨] وَ إِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا [٣٤].

وَ فِي النِّحْلِ وَ بِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ [٧٢]، وَ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ [٨٣]، وَ وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ [١١٤].

وَ فِي لِقْمَانَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ [٣١].

وَ فِي الطُّورِ (فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ) [٢٩].

الْعَاشِرُ «ذات» فِي تِسْعَةِ وَ عَشْرِينَ مَوْضِعًا مِنْهَا بِذَاتِ الصُّدُورِ فِي مَوَاضِعَ مِنْ آلِ عِمْرَانَ [١١٩، ١٥٤].

وَ فِي مَوْضِعٍ مَوْضِعٌ مِنَ الْمَائِدَةِ [٧]، وَ الْأَنْفَالِ [٤٣] وَ سُورَةِ هُودٍ عَلَيْهِ السَّلَامِ

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٩٣

[٥]، وَ لِقْمَانَ [٢٣]، وَ فَاطِرٍ [٣٨]، وَ الزَّمَرِ [٧]، وَ الشُّورَى [٢٤]، وَ الْحَدِيدِ [٦]، وَ التَّغَابِنِ [٤]، وَ الْمَلِكِ [١٣].

وَ مِنْهَا فِي الْأَنْفَالِ ذَاتِ بَيْنِكُمْ [١]، وَ ذَاتِ الشُّوَكَةِ [الأنفال: ٧]، وَ فِي الْكَهْفِ وَ نُقِلْبُهُمْ ذَاتِ الْيَمِينِ وَ ذَاتِ الشَّمَالِ [١٨]، وَ تَتَرَاوَرُّ عَنْ

كَهْفِهِمْ ذَاتِ الْيَمِينِ [١٧]، وَ تَقْرَضُهُمْ ذَاتِ الشَّمَالِ [١٧]. وَ فِي الْحَجِّ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ [٢]. وَ فِي الْمُؤْمِنِينَ ذَاتِ قَرَارٍ [٥٠]. وَ فِي النَّمْلِ

ذَاتِ بَهْجَةٍ [٦٠]. وَ فِي الذَّارِيَاتِ ذَاتِ الْحُبُوبِ [٧]. وَ فِي الْقَمَرِ ذَاتِ الْأَوَاحِ [١٣]. وَ فِي الرَّحْمَنِ ذَاتِ الْأَكْمَامِ [١١]. وَ فِي الْبُرُوجِ ذَاتِ

الْبُرُوجِ [١]، وَ ذَاتِ الْوُقُودِ [٥]. وَ فِي الطَّارِقِ ذَاتِ الرَّجَعِ [١١]، وَ ذَاتِ الصَّدْعِ [١٢]. وَ فِي الْفَجْرِ ذَاتِ الْعِمَادِ [٧]. وَ فِي الْمَسَدِ ذَاتِ

لَهَبٍ [٣].

القسم الثالث: الذي قرئ بالإفراد وبالجمع، وجملته في القرآن اثنا عشر موضعا:

منها في الأنعام وَتَمَّتْ كَلِمَتُهُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا [١١٥]. شرح كتاب التيسير للداني في القراءات ٥٩٣ باب الوقف على مرسوم الخط ص : ٥٨٩

في سورة يونس عليه السلام كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ [٣٣]، وَإِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ [٩٦]. و في سورة يوسف صلى الله عليه وسلم آياتٌ لِلْسَّائِلِينَ [٧]، وَغِيَابَتِ الْجُبِّ فِي الْمَوْضِعِينَ [١٥، ١٠].
و في العنكبوت وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ [٥٠]. و في سبأ وَهُمْ فِي الْعُرْفَاتِ آمِنُونَ [٣٧]. و في فاطر عَلَى بَيْتِهِ مِنْهُ [٤٠]. و في غافر وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ [٦]. و في فصلت وَ مَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا [٤٧].
و في المرسلات جَمَلَتْ جَمَالَتْ صُفْرًا [٣٣].

ذكر الحافظ في «التحبير» أنها كلها كتبت بالتاء إلا الحرف الثاني من سورة يونس - عليه السلام - قال: تأملته في مصاحف أهل العراق فرأيت مرسوماً بالتاء، وكذلك ذكر بسنده إلى أبي عبيد القاسم بن سلام «١» أنه قال: أنه رأى في الإمام مصحف

(١) الإمام الحافظ المجتهد ذو الفنون، أبو عبيد، القاسم بن سلام بن عبد الله.

كان أبو سلام مملوكاً رومياً لرجل هروى. يروى أنه خرج يوماً وولده أبو عبيد مع ابن أستاذه في المكتب، فقال للمعلم: علمى القاسم فإنها كيسه.

مولد أبي عبيد سنة سبع وخمسين ومائة.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٩٤

عثمان - رضى الله عنه - آياتٌ لِلْسَّائِلِينَ [يوسف: ٧] بألف قبل التاء، وكذلك ذكر في قوله - تعالى -: (على بينات منه) [فاطر: ٤٠] بألف قبل التاء، و لم يقل في مصحف عثمان، ثم ذكر بسنده إلى قالون: أن الحرفين في الكتاب بغير ألف.
و كذلك ذكر بسنده إلى القاسم بن سلام أنه رأى في مصحف عثمان - رضى الله عنه - (ولات) [متصلة ب (حين) في الخط.

و ذكر الحافظ قبل هذا أن في سائر المصاحف مفصولة، يعنى من الحاء.

فإذا تقرر هذا - فاعلم أن القسم الأول المتفق على قراءته بالجمع: كتب بالتاء الممدودة؛ ليوافق اللفظ الخط، فلا إشكال فيه، ولا سؤال يعتريه «١».

و أما القسم الثانى المتفق على قراءته بالإفراد فإنما يكتب بالتاء الممدودة رعيًا لحال الوصل، فإن أكثر تلك الكلمات مضافة إلى ما بعدها، و حق المضافين ألا يفصل بينهما؛ لأن الثانى منهما قد حل من الأول محل التنوين؛ فصارت التاء في المضاف الأول كأنها في وسط الاسم.

و أما وَ لَاتٍ حِينَ [ص: ٣] وَ اللَّاتِ وَ الْعُزَّى [النجم: ١٩] وَ مِّنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا [فصلت: ٤٧] وَ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ [المؤمنون: ٣٦] فإنها و إن لم تكن فيها إضافة لكنها لا يستقل الكلام بالوقف عليها، بل لا بد من وصلها بما

- و سمع: إسماعيل بن جعفر و شريك بن عبد الله، و هشيم، و إسماعيل بن عياش، و سفيان بن عيينة، و أبا بكر بن عياش، و خلقا كثيرا.

و قرأ القرآن على أبي الحسن الكسائى، و إسماعيل بن جعفر، و شجاع ابن أبى نصر البلخى، و سمع الحروف من طائفة.

و أخذ اللغة عن أبي عبيدة، و أبي زيد، و جماعة.

و صنف التصانيف المونقة التي سارت بها الركبان، له كتاب (الأموال). و كتاب (الغريب) و فضائل القرآن، و كتاب الطهور، و غير ذلك، و له بضعة و عشرون كتابا.

حدث عنه: نصر بن داود، و أبو بكر الصاغانى، و أحمد بن يوسف التغلبى، و الحسن ابن مكرم، و أبو بكر بن أبي الدنيا.

قال البخارى و غيره: مات سنة أربع و عشرين و مائتين بمكة.

قال الخطيب: و بلغنى أنه بلغ سبعا و ستين سنة، رحمه الله.

ينظر سير أعلام النبلاء (١٠ / ٤٩٠ - ٥٠٩)، و تهذيب التهذيب (٨ / ٣١٥)، و غاية النهاية (٢ / ١٧)، و طبقات المفسرين (٢ / ٣٢ - ٣٧)، و بغية الوعاة (٢ / ٢٥٣)، و معجم الأدباء (١٦ / ٢٥٤).

(١) فى أ: يعتبر به.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٥٩٥

بعدها؛ فأشبهت لذلك المضاف فكتبت بالتاء الممدودة على قصد الوصل، و لا ينبغى لأحد أن يتعمد الوقف على شىء منها لهذا السبب، و من وردت عنه رواية بالوقف على شىء منها - فليس ذلك على معنى أنه يختار الوقف و يتعمده، و لكن معناه أنه يقف إن عرض له انقطاع نفس أو نسيان، أو ليرى كيف حكمه فى الوقف لو كان مما يختار [الوقف] عليه، و الله [تعالى] جلاله و توالى كماله [«١» أعلم.

و أما القسم الثالث المختلف فى قراءته: فكتب بالتاء الممدودة رعا لمذهب من يقرؤه بالجمع، و رجحت هذه القراءة فى الرعى على قراءة من أفرد؛ لأن التاء هى الأصل، كما تقدم فى باب الوقف للكسائى.

قال الحافظ - رحمه الله -: «فكان الكسائى و أبو عمرو يقفان على ذلك بالهاء».

هذا مطرد فى القسم المتفق على أنه يقرأ بالإفراد إلا ما يستثنى بعد - بحول الله تعالى - و هذا الوقف مخالف للسواد.

فأما القسم المختلف فيه: فقرأ الكسائى و أبو عمرو مع من وافقهما (كلمت ربك) فى الموضعين من سورة يونس - عليه السلام - [الآية: ٣٣، ٩٦] و فى سورة غافر [الآية: ٦]، و غِيَابَتِ الْجُبِّ فى الموضعين [الآيتان: ١٠ - ١٥] و مِنْ ثَمَرَاتِ فى فصلت [الآية: ٤٧] بالإفراد.

و قرأ الكسائى مع من وافقه دون أبي عمرو فى الأنعام و العنكبوت و المرسلات بالإفراد.

و قرأ أبو عمرو مع من وافقه دون الكسائى فى فاطر بالإفراد، و كلهم جمع آياتٍ لِسَائِلِينَ [الآية: ٧] إلا - ابن كثير، و كلهم جمع فى العُرْفَاتِ آمُتُونَ [سبأ: ٣٧] إلا حمزة.

[فإذا تقرر هذا - فاعلم] «٢» أن كل من قرأ شيئا منها بالجمع - فلا - يجوز الوقف إلا - بالتاء، و هذا منصوص من كلام الحافظ فى «التحبير».

و لزم عليه أن يكون نافع قد خالف المرسوم فى الحرف الأخير من سورة يونس - عليه السلام - لأن الحافظ نص على أنه فى مصاحف أهل العراق مرسوم بالهاء،

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى أ.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٥٩٦

و نص على أنه لا يجوز الوقف عليه على قراءة نافع و ابن عامر إلا بالتاء.

و أما الذين قرءوا بالإفراد فنص الحافظ فى كتاب «التحبير» على أن الوقف لأبى عمرو و الكسائى بالهاء قياسا على ما ورد عنهما فيما

تقدم، و أن الكسائي يميل مع ذلك الهاء و ما قبلها، و ذكر أن الوقف لابن كثير في الحرفين من سورة يونس - عليه السلام - و في العنكبوت، و سبأ، و فاطر، و غافر، و فصلت بالهاء قياسا على ما رواه ابن الحباب عن البري، عن أصحابه عن ابن كثير أنه وقف على يا أَبَتِ [يوسف: ٤]، و هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ [المؤمنون: ٣٦] و مَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ [فصلت: ٤٧] بالهاء.

و لما ذكر قوله - تعالى - آيَاتٌ لِلنَّاسِ لِيُنذِرَ لِمَن يَكْفُرَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ آيَاتٌ لِلَّذِينَ هُمْ يَرْجُونَ [يوسف: ٧] قال: «و قرأه ابن كثير وحده بالتوحيد فيجوز أن يقف على ذلك بالهاء قياسا على ما رواه ابن الحباب عن البري».

ثم قال: «و يجوز أن يقف بالتاء؛ لأن النص إنما ورد عنه في مواضع مخصوصة من غير إطلاق للقياس في نظائره».

ثم ذكر غِيَابَتِ الْجُبِّ قال: «فقياس قول أبي عمرو و الكسائي الوقف على ذلك بالهاء، و قياس قول غيرهما ممن و حيد الوقف بالتاء؛ اتباعا لرسم ذلك»، و هذا الذي قاله هنا يقتضى أن يكون قياس قراءة ابن كثير الوقف بالتاء، و هو مخالف لما نص عليه من قياس قراءته في سائر المواضع.

و ذكر [عن] «١» ابن عامر أن الوقف له بالتاء في جميعها، و يكون على هذا قد خالف المرسوم في الحرف الثاني من سورة يونس - عليه السلام - كما تقدم في قراءة نافع.

و لم يقرأ ابن عامر من هذه المواضع الاثنى عشر بالإفراد إلا غِيَابَتِ الْجُبِّ في الموضعين [١٠، ١٥]، و ذكر عن عاصم و حمزة أن قياس قراءتهما الوقف بالتاء في الجميع، إلا في الحرف الثاني من سورة يونس - عليه السلام - لكونه مرسوما بالهاء، كما ذكر عن مصاحف أهل العراق، و هما ممن يقرؤه بالإفراد، فالوقف لهما عليه بالهاء.

(١) سقط في أ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٩٧

و كذا نص في قوله تعالى: وَ هُمْ فِي الْعُرْفَاتِ آمِنُونَ [سبأ: ٣٧] حيث أفرده حمزة - أن قياس قوله يوجب أن يوقف بالتاء، ثم قال: «و يجوز [الوقف] «١» على قراءته بالهاء».

قال العبد: «لا أدري لم أجاز هنا الوقف بالهاء» «٢»، و هو يرى أن لا يخالف خط المصحف إلا بعد ثبوت رواية كما روى عن ابن كثير في الكلمات الثلاث، أو بقياس على رواية كسائر المواضع التي قاسها لابن كثير على الكلمات الثلاث، و لم يسند عن حمزة مخالفة الخط في شيء مما تقدم فتأمل، و الله تعالى جده و تبارك مجده أعلم.

و إذا تقرر هذا: فاعلم أنه يستثنى لأبي عمرو من جميع ما ذكر في القسم الثاني ستة ألفاظ، و هي: مَرَضَاتٍ في المواضع الأربعة: [البقرة: ٢٠٧، ٢٦٥، النساء: ١١٤، التحريم: ١] و هَيْهَاتَ في الموضعين [المؤمنون: ٢٦]، و ذاتِ حَيْثِ وقعت، و و لَاتٍ في ص [الآية: ٣]، و اللَّاتِ في النجم، و يا أَبَتِ في المواضع الثمانية: [يوسف: ٤، ١٠٠، مريم: ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، القصص: ٢٦، و الصافات: ١٠٢]، فيقف عليها بالتاء.

و كذلك يستثنى للكسائي يا أَبَتِ [يوسف: ٤، ١٠٠] فيقف عليه بالتاء.

وافق الإمام الحافظ فيما ذكر عن الكسائي و أبي عمرو.

و اعلم أن استثناء هذه الألفاظ الستة لا يخرج من كلام الحافظ إلا بكلفه، و بيان ذلك أنه قال أولا: «فمن ذلك كل هاء تأنيث رسمت في المصاحف تاء على الأصل نحو ... كذا و شبهه»، ثم قال: «فكان الكسائي و أبو عمرو يقفان على ذلك بالهاء».

فهذا الكلام يقتضى تعميم الوقف لهما بالهاء في جميع ما رسم بالتاء حسب ما تقدم في القسم الثاني، و الثالث.

ثم قال: «و وقف الكسائي على مَرَضَاتِ اللَّهِ حَيْثِ وقعت، و على اللَّاتِ وَ الْعُرَى وَ ذاتِ بَهَجَةٍ وَ و لَاتِ حِينَ وَ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ بالهاء».

و هذا الكلام إنما يعطى بظاهرة تكرار مذهب الكسائي في هذه الألفاظ الخمسة في الوقف عليها بالهاء؛ إذ قد كان حصل ذلك من

الكلام الأول، وليس مراده

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: بالتاء.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٩٨

التكرار، وإنما مراده أن الكسائي وقف عليها بالهاء وحده دون أبي عمرو؛ فيحصل منه أن أبا عمرو وقف على هذه الألفاظ المعينة بالتاء، فوافق «١» فيها خط المصحف، وكان الأولى أن يقول بدل هذه العبارة: واستثنى أبو عمرو من ذلك مَرَضَاتِ اللَّهِ حيث وقعت، وكذا وكذا إلى آخرها.

وكذلك قوله بإثر هذا: «ووقف ابن كثير و ابن عامر على يا أَبَتِ بالهاء حيث وقع»، حصل منه استثناء هذه الكلمة للكسائي و أبي عمرو و إن لم يلفظ بصيغة الاستثناء، لكنه عقد البيان عن الجميع بقوله بإثر هذا: «ووقف الباقر على هذه المواضع كلها بالتاء اتباعاً لخط المصحف».

وسقف في باب ياءات الإضافة على مواضع من كلامه مثل هذا الموضع، مما قصد به الاستثناء و ليس فيه صيغة استثناء، و قد مر مثلها أيضاً فيما تقدم.

واعلم أنه ذكر في «المفردات» أن الكسائي يقف بالتاء على الألفاظ الخمسة التي ذكر هنا أن الكسائي يقف عليها بالهاء، والله سبحانه وحده لا شريك له أعلم و أحكم.

وقال الحافظ: «و هو قياس مذهب ابن كثير».

و استدل [بسؤال] «٢» ابن الجباب على الوقف على مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا [فصلت: ٤٧] فقال البزى: بالهاء، و قد تقدم كلام الحافظ في هذا في كتاب «التحبير»، و حاصل قول الإمام: أن كل من قرأ مِنْ ثَمَرَاتٍ بالإنفراد وقف عليه بالهاء، و هم: ابن كثير و أبو عمرو و أبو بكر، و حمزة، و الكسائي.

و من قرأه بالجمع وقف بالتاء، و هم: نافع و ابن عامر و حفص.

فحصل من هذا ثبوت الخلاف بين الحافظ و الإمام في الوقف على هذه الكلمة لأبي بكر و حمزة.

و أما الألفاظ الستة فنص الحافظ على أن الكسائي يقف على الخمسة الأول منها بالهاء إلا أنه لم يذكر من «ذات» إلا ذات بَهَجَةٍ خاصة.

و وافقه الإمام على ذلك إلا أنه قال في وَ لَاتٍ حِينَ: «بخلاف». و لما ذكر ذات بَهَجَةٍ قال: «و بذات الصدور، و شبهه».

وقوله: «و شبهه» يستوعب ما ورد منها في القرآن، و قد تقدم ذكرها.

(١) في ب: فيوافق.

(٢) سقط في أ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٥٩٩

و لما ذكر الإمام مَرَضَاتٍ قال: «إلا المضافة إلى المتكلم». يعني الحرف الذي في «الممتحنة»، و هو قوله تعالى: وَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي، و هذا الاستثناء صحيح ليس فيه مخالفة لقول الحافظ.

ثم قال الإمام: «و كان ابن مجاهد يأخذ لحمزة بالتاء و للباقرين بالهاء».

قال العبد: ذكر الحافظ في «التحبير» الوقف عن حمزة بالهاء و التاء مسندا، و صحح الوقف بالتاء محتجا بأن الروايتين «لما اختلفتا عنه

كان أولاهما بالصواب ما وافق مذهبه في اتباع المرسوم» انتهى.

و ذكر الحافظ في «التيسير» أن البزى وافق الكسائي في الوقف على هَيْهَاتَ في الموضوعين بالهاء، و كذا قال الإمام، و زاد ذلك عن قنبل، ثم قال: «و قد اختلف عن قنبل و عن الكسائي فيهما، و عن البزى في الأول، ثم قال: «و ما ذكرته أولاً أكثر و أشهر». يعني اتفاق ابن كثير و الكسائي على الوقف عليهما بالهاء، و قد ذكر الحافظ في «التحبير» بسنده إلى الزينبي «١» عن قنبل قال: «الوقف: (هيهاه)، بالهاء».

قال الحافظ: «و لا أعلم أحداً روى ذلك عن قنبل غير «٢» الزينبي و هو مطلع بقراءة

(١) محمد بن موسى بن محمد بن سليمان بن عبد الله بن أبي محمد بن إبراهيم بن محمد ابن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، أبو بكر الزينبي الهاشمي البغدادي، قال الأهوازي: و سمى الزينبي؛ لأن جدته كانت زينب بنت سليمان بن علي بن عبد الله ابن عباس، و هو مقرئ محقق ضابط لقراءة ابن كثير، أخذ القراءة عرضاً و سماعاً عن أبي ربيعة و سعدان بن كثير الجدي و محمد بن شريح العلاف و- الغاية- إسحاق بن محمد الخزاعي و الحسن بن محمد الحداد و عن- المستنير، و الغاية، و المبهج، الكامل- قنبل، قال الداني: و أهل مكة لا يثبتون قراءته على قنبل و هو إمام في قراءة المكين. قال ابن الجزري:

صحت قراءته من غير وجه على قنبل، و روى القراءة عنه عرضاً و سماعاً- الكامل- أحمد ابن عبد العزيز بن بدهن و- المبهج- علي بن محمد بن خشنام و- المستنير- أحمد ابن عبد الرحمن بن الفضل و- المبهج- أحمد بن محمد بن بشر و- المبهج، و الكامل- أحمد بن نصر الشذائي و- الغاية- محمد بن أحمد الشنبوذى و- الكامل- أبو علي محمد ابن أحمد بن حامد الصفار و- الكامل- محمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي قتادة، و ذكر الهذلي أن أبا عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله العجلي قرأ عليه فوهم في ذلك. و الصواب: أنه قرأ على الشذائي عنه، و سمع منه الحروف عبد الواحد بن أبي هاشم، توفي سنة ثمانى عشرة و ثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (٢/ ٢٦٧-٢٦٨).

(٢) في ب: عن.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٠٠
المكين».

ثم قال: «و الذى وقفت به من طريق ابن مجاهد و أبي ربيعة «١» و ابن عبد الرزاق، عن قنبل بالتاء».

و أما الشيخ فذكر الخلاف عن الكسائي في الوقف على وَ لَاتٍ و اللَّاتِ و ذَاتَ بَهْجَةٍ و نظائرها، و أن المشهور عنه الوقف بالتاء اتباعاً للمصحف.

و قال في مَرَضَاتٍ: وقف حمزة عليها بالتاء، و الباقر بالهاء، هذا مذهب أبي الطيب، و ابن مجاهد، و قد قيل: إن الكسائي يقف بالهاء و الباقر بالتاء، و هذا مذهب غيره».

يعنى غير أبي الطيب.

و قال في هَيْهَاتَ: «إن البزى يقف على الثانى بالهاء» كذا قال في «التبصرة» و فى كتاب «التذكرة»، و قال فى «المفردات»: «و روى عن الكسائي أنه وقف على هَيْهَاتَ بالهاء فيهما، و مذهب أبي الطيب الوقف عليهما له بالتاء».

و أما يا أَبَتِ فذكر الحافظ أن ابن كثير و ابن عامر وقفا عليها بالهاء، و الباقر بالتاء، و كذلك قال الشيخ و الإمام.

قال الحافظ: «وقف أبو عمرو على (كأين) فى جميع القرآن على الياء- وافقه الشيخ و الإمام فى ذلك- و وقف الباقر على النون».

(١) محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين بن سنان، أبو ربيعة الربعى المكى المؤدب، مؤذن المسجد الحرام، مقرئ جليل ضابط، أخذ

القراءة عرضاً عن - الجماعة - البزى و - الكامل - قبل، قال الداني: و ضبط عنهما روايتهما و صنف ذلك في كتاب أخذه الناس عنه و سمعوه منه، و هو من كبار أصحابهما و قدمائهم، من أهل الضبط و الإتقان و الثقة و العدالة، و أقرأ الناس في حياتهما، قلت - ابن الجزرى -: و طريقه عن البزى هي التي في الشاطبية و التيسير من طريق النقاش عنه، روى القراءة عنه عرضاً - جامع البيان - محمد بن الصباح و محمد ابن عيسى بن بندار و - المبهج - عبد الله بن أحمد البلخي و - المبهج، و جامع البيان، و الكامل - محمد بن موسى الهاشمي العباسي و - الكامل - محمد بن عبد الرحمن ابن عبد الله و - الكامل - إبراهيم بن عبد الرزاق و - التيسير، و المستنير، و الغاية، و المبهج - محمد بن الحسن النقاش و - الكفاية الكبرى، الكامل - هبة الله بن جعفر و عمر ابن محمد بن عبد الصمد بن بنان و أحمد بن محمد بن هارون و - الكامل - محمد بن أحمد الداجوني و - الكامل - يوسف بن يعقوب فيما ذكره الهذلي فيهما، و الله أعلم. مات في رمضان سنة أربع و تسعين و مائتين.

ينظر غاية النهاية (٢ / ٩٩).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٠١
قال الشيخ: «و قد روى عن الكسائي مثل أبي عمرو».
قال: «و المختار في قراءتهما، و قراءة غيرهما: أن يقف القارئ على النون اتباعاً للمصحف».
و قال الحافظ: «وقف الكسائي على وَيَكَاَنَّ [القصص: ٨٢] و وَيَكَاَنَّه [القصص: ٨٢] على الياء منفصلة، و روى عن أبي عمرو أنه وقف على الكاف، و وقف الباقر على الكلمة بأسرها».
و ذكر الشيخ و الإمام الخلاف في رواية أبي عمرو و الكسائي هنا، قال الشيخ:
«و المشهور عنهما مثل الجماعة».

قال الحافظ: «وقف أبو عمرو على: فَمَا لَهُؤَلَاءِ الْقَوْمِ [النساء: ٧٨] و أخواته على «ما» و ذكر الخلاف عن الكسائي، و مثله ذكر الإمام».
قال الحافظ: «و وقف الباقر على اللام و كذلك الإمام».
ثم قال: «و لم يأت ذلك إلا عن خلف عن حمزة».
قال الحافظ: «وقف حمزة و الكسائي على قوله تعالى: أَيُّ مَا تَدْعُوا [الإسراء: ١١٠] على (أى)».

و ذكر الإمام في ذلك خلافاً عنهما.
و قال الحافظ في «التحبير»: «إن حمزة و الكسائي جعلوا «ما» اسماً تاماً بدلاً من (أى)؛ فلذلك فصلوها، و الباقر جعلوا «ما» حرفاً، صلة ل «أى»؛ فلذلك لم يفتلوا بينهما».
قال الحافظ: «وقف أبو عمرو و الكسائي على أَيُّهَا في المواضع الثلاثة بالألف».
وافقه الشيخ و الإمام.

و ذكر الحافظ في «التحبير» خلافاً عن ابن كثير من طريق قبل.
قال الحافظ: «وقف الكسائي على وادِ النَّمْلِ [النمل: ١٨] خاصةً بالياء».
وافقه الإمام، و زاد أنه وقف كذلك في: طه [١٢]، و القصص [١٣٠]، و النازعات [١٦].
و ذكر عنه الشيخ الوجهين في: طه و النمل، و قال: «و المشهور عنه الحذف، و به قرأت».
شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٠٢
قال الحافظ: «و قد بقي من هذا الباب حروف تأتي في مواضعها».
أعلم أن مجموع الحروف التي تذكر بعد ستة عشر حرفاً:

الحرف الأول ثَمُودَ المنصوب ذكره في سورة هود عليه السلام [٦٨]، وفي «١» «و النجم» [٥١].
 الحرف الثاني والثالث والرابع، والخامس: هادٍ و وال و باقي [النحل: ٩٦] و واق ذكرها في الرعد [٧، ١١، ٣٤].
 الحرف السادس والسابع والثامن: أَلَّا يَشْجُدُوا وَفَمَا آتَانِي اللَّهُ وَبِهَادِ الْعُمِّيِّ ذَكَرَهَا فِي النَّمْلِ [٢٥، ٣٦، ٨١].
 الحرف التاسع، والعاشر، والحادي عشر: الطُّنُونَا وَ الرَّسُولَا وَ السَّبِيلَا ذَكَرَهَا فِي الْأَحْزَابِ [١٠، ٦٦، ٦٧].
 الحرف الثاني عشر: فَبَشِّرْ عِبَادِ ذَكَرَهُ فِي الزَّمْرِ [١٧].
 الحرف الثالث عشر: يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ ذَكَرَهُ فِي الزَّخْرِفِ [٦٨].
 الحرف الرابع عشر: يَوْمَ يُنَادِي ذَكَرَهُ فِي «ق» [٤١].
 الحرف الخامس عشر والسادس عشر: (سلسلا) وَ قَوَارِيرَا ذَكَرَهُمَا فِي الْإِنْسَانِ [٤، ١٥].
 والله الولي المستعان.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله - «و تفرد البزى بزيادة هاء السكت ...» إلى آخره.
 ذكر في «التحبير» أنه قرأ بها على أبي الحسن عن قراءته.
 ثم قال: «و سألت عن ذلك فارس بن أحمد عند قراءته فلم يعرفه في مذهب ابن كثير».
 وافقه الشيخ على إثبات هاء السكت عند الوقف للبزى، والله تبارك اسمه و تعالی جده و لا إله غيره أعلم و أحكم، و لا حول و لا قوة إلا بالله.

(١) في أ: حرف.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٠٣

باب ذكر مذهب حمزة في السكوت قبل الهمزة

قال الحافظ - رحمه الله - «اعلم أن حمزة من روايته خلف كان يسكت على الساكن ...» إلى آخر كلامه.
 شرط في الساكن ألا يكون حرف مد، فأما حرف اللين و التنوين فكغيرهما من الحروف السواكن.
 وافق الإمام الحافظ في هذه المسألة.
 و أما الشيخ فيأخذ له بالدرج مثل خلاد.
 قال الحافظ - رحمه الله -: «و كذلك الأَحِرَّةُ وَ الأَرْضِ وَ الأَزْفَةُ وَ (آلثن) و شبهه؛ لأن ذلك بمنزلة ما كان من كلمتين».
 [يريد أنه يسكت أيضا على لام التعريف إذا كان قبل الهمزة، كما يسكت على غيره من السواكن، و احتاج إلى التعليل بقوله: «لأن ذلك بمنزلة ما كان من كلمتين»] [١]؛ لأن لام التعريف قد اتصلت بما بعدها و التحمت به في الخط و اللفظ و المعنى؛ لدلالاتها على تعريف ما دخلت عليه فصارت مع ما بعدها في حكم الكلمة الواحدة؛ فاحتاج أن يبين أنها مع هذا الالتحام بمنزلة الكلمتين المنفصلتين، و ذكر أنه لم يسكت على الساكن إذا كان مع الهمزة في كلمة واحدة إلا في لفظ شئٍ خاصة، يريد: سواء كان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا.
 ثم أخبر أنه قرأ على أبي الحسن في الروايتين بالسكوت على لام التعريف و لفظ شئٍ حيث وقع، يعني: في رواية خلف، و رواية خلاد.

واعلم أن الشيخ و الإمام يوافقانه فى السكت لخلف على لام التعريف.
فأما خلاد فنقل عنه الإمام الوقف مثل خلف، و نقل عنه الشيخ ترك الوقف، و حصل من قول الحافظ الوجهان.
و أما لفظ شئٍ حيث وقع، فيأخذ فيه الشيخ بالمد لحمزة من طريقه مثل ورش.
و قال الإمام: «إنه قرأ لحمزة من طريقه بالسكت و بالمد».
و حصل من كلام الحافظ أنه قرأ لحمزة بالسكت من الطريقتين أيضاً، و زاد من

(١) ما بين المعقوفين سقط فى أ.

شرح كتاب التيسير للدانى فى القراءات، ص: ٦٠٤

طريق خلاد الدرج، و الله تعالى أعلم.

فحصل من جميع ما تقدم انحصار هذا الباب فى ثلاث مسائل:

إحداها- لام التعريف نحو الأَرْضِ:

لا- خلاف عن خلف أنه يقف عليه من الطرق الثلاث، و أما خلاد فنقل عنه الإمام الوقف، و نقل عنه الشيخ ترك الوقف و نقل عنه الحافظ الوجهين.

المسألة الثانية- لفظ شئٍ:

أخذ فيه الشيخ بالمد لحمزة من طريقه، و أخذ فيه الحافظ بالسكت من الطريقتين، و زاد عن خلاد الدرج، و ذكر الإمام أنه قرأ بالسكت، و بالمد من الطريقتين.

المسألة الثالثة- سائر السواكن سوى حرف المد:

نقل الحافظ و الإمام السكت عليه فى رواية خلف و الشيخ بالدرج، و لم يختلفوا فى رواية خلاد أنها بالدرج كسائر القراء، و الله عز و جل أحكم و أعلم.

شرح كتاب التيسير للدانى فى القراءات، ص: ٦٠٥

باب ذكر مذاهبهم فى الفتح و الإسكان لىاءات الإضافة

ذكر الحافظ- رحمه الله- لىاءات المختلف فيها فى بابين:

الباب الأول: فى لىاءات الإضافة، و الباب الثانى: فى لىاءات الزوائد.

و الفرق بين البابين: أن لىاءات الإضافة لا- تكون إلا- ضمير المتكلم، و لا تكون إلا ثانية فى السواد، و الخلف دائر فيها بين الفتح و الإسكان، و هذا فى حال الوصل، و لا يحذف منها شئ فى الوصل إلا إن عرض أن يقع بعد شئ منها حرف ساكن فتحذف إذ ذاك على قراءة من سكنها كقراءة من قرأ: يا عبادِ الَّذِينَ و أَحْيى اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي [طه: ٣٠-٣١] و مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ [الصف: ٦] بإسكان لىاء، و أما فى الوقف فلا بد من إثباتها لثبوتها فى السواد.

و أما لىاءات الزوائد، فمنها ما هو ضمير المتكلم كلىاء فى نَذِيرٍ و نَكِيرٍ و وَعِيدٍ و دَعَانٍ، و منها ما هو لام الكلمة من الاسم كلىاء فى قوله تعالى:

بِالْوَادِِ الدَّاعِِ و الْمُتَعَالِِ، و منها ما هو لام الكلمة من الفعل كلىاء فى قوله تعالى: يَسِيرٍ و يَأْتِ و نَبِغٍ، و ليس منها شئ ثابت فى السواد، و الخلاف (١) دائر فيها بين الحذف و الإثبات، و لا يحرك منها شئ فى الوصل إلا أن يعرض لها ساكن بعدها فيحركها من أثبتها، و

ذلك فى قوله تعالى: (آتَيْنَ اللَّهُ) فى «النمل» [الآية: ٣٦].

و سميت هذه الياءات: زوائد؛ لأنها في قراءة من أثبتها زائدة على خط المصحف.

وقسم الحافظ- رحمه الله- ياءات الإضافة تقسيماً حسناً منحصرها في ستة فصول، وذلك أن الياء لا يخلو أن يقع بعدها همزة أو لا، فالتى لا همزة بعدها قسم واحد، و جملته ثلاثون ياء، و التى بعدها همزة تنقسم باعتبار أقسام الهمزة خمسة أقسام، و وجه ذلك: أن الهمزة إما أن تكون همزة قطع أو همزة وصل، فإن كانت همزة قطع فلا بد أن تكون متحركة بالفتح أو بالكسر أو بالضم؛ فهذه ثلاثة أقسام، و إن كانت همزة وصل فلا يخلو أن يكون بعدها لام التعريف أو لا يكون، فهذان قسمان؛ فيبلغ الجميع خمسة أقسام.

(١) في ب: الخلف.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٠٦

قال الحافظ- رحمه الله- «اعلم أن كل ياء بعدها همزة مفتوحة نحو إني أعلم فالحرميان و أبو عمرو يفتحونها حيث وقعت ...» إلى آخر الفصل.

اعلم أن مجموع ما في القرآن من هذه الياءات التى قبلها كسرة و بعدها همزة مفتوحة مائة ياء و ثلاث ياءات، منها أربع اتفق القراء على إسكانهن و هن: أرني أنظر إليك فى الأعراف [الآية: ١٤٣]، و لا تفتنى ألاً فى التوبة [الآية: ٤٩]، و تزخمني أكن فى سورة هود عليه السلام [الآية: ٤٧]، و فاتبعني أهدك فى سورة مريم، عليها السلام [الآية: ٤٣]. و كان ينبغي للحافظ- رحمه الله- أن ينبه على هذا؛ فإن إطلاق قوله:

«يفتحونها حيث وقعت» يقتضى أنهم يفتحون هذه الياءات الأربع، و إنما يفتحون ما عدا هذه الأربع، و هو باقى العدد، و هو «١» تسعة و تسعون، على ما يذكر الآن من التفصيل و الخلاف.

فاعلم أن باقى العدد اختلف القراء فيه: ففتح بعضهم، و أسكنه الباقون، فمن ذلك: معي أبداً فى التوبة [الآية: ٨٣]، و معي أو رحمتنا فى «الملك» [الآية: ٢٨]، اتفق الحرميان و أبو عمرو و ابن عامر و حفص على فتحهما، و أسكنهما الباقون.

و تفرد الحرميان و أبو عمرو و ابن عامر بفتح لعلّى فى ستة مواضع و هى:

لعلّى أزعج فى سورة يوسف- عليه السلام- [الآية: ٤٦] و لعلّى آتاكم فى طه [١٠]، و لعلّى أعمل فى «المؤمنين» [الآية: ١٠٠]، و لعلّى أطلع و لعلّى آتاكم فى القصص الآية [٣٨، ٢٩]، و لعلّى أبلغ فى غافر [الآية: ٣٦]، و أسكنهن الباقون.

و تفرد الحرميان و أبو عمرو و هشام بفتح ما لى أذعوكم فى غافر [الآية: ٤١]، و تفرد الحرميان، و أبو عمرو و ابن ذكوان بفتح أ رھطى أعرّ عليكم فى سورة هود- عليه السلام- و تفرد الحرميان بفتح أربع و هن ليحزنى أن تذهبوا فى سورة يوسف- عليه السلام- [الآية: ١٣] و حشرتنى أعمى فى طه [١٢٥] و تأمرونى أعبد فى الزمر [الآية: ٦٤]، و أتعدينى أن أخرج فى الأحقاف [الآية: ١٧].

و تفرد نافع و أبو عمرو بفتح ثمانى ياءات، و هن: إني أراي إني أراي

(١) فى ب: و هى.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٦٠٧

أعنى الياء من «إني» فى الموضوعين [يوسف: ٣٦]، و حتى يأذن لى أبى أعنى الياء من «لى» فى سورة يوسف- عليه السلام- [الآية: ٨٠] و من دونى أولياء فى الكهف [الآية: ١٠٢]، و اجعل لى آية فى سورة آل عمران [الآية: ٤١] و فى سورة مريم- عليها السلام- [الآية: ١٠] و ضيفى أليس فى سورة هود- عليه السلام- [الآية: ٧٨]، و ويسر لى أمرى فى «طه» [٢٦].

و اتفقا مع البزى على فتح أربع ياءات و هن:

وَلِكَيْتَ أَرَاكُم فِي سُورَةِ هُودٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ [٢٩]، وَ مِنْ تَحْتِي أَفَلَا فِي الزَّخْرَفِ [٥١]، وَ وَلِكَيْتَ أَرَاكُم فِي الْأَحْقَافِ [٢٣].

و تفرد ابن كثير بفتح ثلاث ياءات و هن:

فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ فِي الْبَقْرَةِ [١٥٢]، وَ ذُرُونِي أَقْتُلْ، وَ اذْعُونِي أَسْتَجِبْ فِي غَافِرٍ [٢٦، ٦٠].

و تفرد نافع بفتح اثنتين و هما:

سَبِيلِي أَذْعُو فِي سُورَةِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ [١٠٨]، وَ لِيَبْلُغُنِي أَشْكُرُ فِي النَّمْلِ [٤٠].

وَ اتَّفَقَ مَعَ الْبَزِيِّ عَلَيَّ فَتَحَ فَطَرْنِي أَفَلَا فِي سُورَةِ هُودٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ [٥١].

وَ تَفَرَّدَ وَرَشُ وَ الْبَزِيُّ بِفَتْحِ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ فِي النَّمْلِ [١٩] وَ الْأَحْقَافِ [١٥].

فهذه أربع و ثلاثون ياء، و أما باقي العدد و هو خمس و ستون ياء فاتفق الحرمان و أبو عمرو و علي فتحها، و الباقيون على إسكانها:

مِنْهَا فِي الْبَقْرَةِ إِنِّي أَعْلَمُ فِي مَوْضِعَيْنِ [٣٠، ٣٣]، وَ فِي آلِ عِمْرَانَ أَنِّي أَخْلُقُ [٤٩]، وَ فِي الْمَائِدَةِ إِنِّي أَخَافُ [٢٨]، وَ لِي أَنْ أَقُولَ [١١٦].

وَ فِي الْأَنْعَامِ إِنِّي أَخَافُ [١٥]، وَ إِنِّي أَرَاكَ [٧٤]. وَ فِي الْأَعْرَافِ إِنِّي أَخَافُ [٥٩]، وَ مِنْ بَعْدِي أَعْجَلْتُمْ [١٥٠]. وَ فِي الْأَنْفَالِ إِنِّي أَرَى

[٤٨]، وَ إِنِّي أَخَافُ [٤٨]. وَ فِي سُورَةِ يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِي أَنْ أَيْدِلَهُ [١٥]، وَ إِنِّي أَخَافُ [١٥]. وَ فِي سُورَةِ هُودٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنِّي

أَخَافُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ «١» [٢٦، ٨٤]، وَ إِنِّي أَعْظُكَ [٤٦]، وَ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ [٤٧]، وَ شِقَاقِي أَنْ [٨٩]. وَ فِي سُورَةِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

رَبِّي أَحْسَنَ [٢٣]، وَ أَرَانِي أَعْصِرُ [٣٦]، وَ أَرَانِي أَحْمِلُ [٣٦]،

(١) كَذَا، وَ لَعَلَّ الثَّلَاثَ: إِنِّي أَرَاكُم فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ [٨٤] نَفْسَهَا.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٠٨

وَ إِنِّي أَرَى سَبْعَ [٤٣]، وَ إِنِّي أَنَا أَخْوَكَ [٦٩]، وَ أَبِي أَوْ يَحْكُمُ [٨٠]، وَ إِنِّي أَعْلَمُ [٩٦].

وَ فِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنِّي أَسْكَنْتُ [٣٧]. وَ فِي الْحَجْرِ تَبَّيَّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا [٤٩]، أَعْنَى الْيَأْسِ مِنْ «عِبَادِي» وَ مِنْ «إِنِّي»، وَ إِنِّي أَنَا

النَّذِيرُ [٨٩]. وَ فِي الْكَهْفِ بَرَّي أَحَدًا فِي مَوْضِعَيْنِ [٣٨، ٤٢]، وَ رَبِّي أَعْلَمُ [٢٢]، وَ رَبِّي أَنْ يُؤْتِنِي [٤٠]. وَ فِي سُورَةِ مَرْيَمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ

إِنِّي أَعُوذُ [١٨]، وَ إِنِّي أَخَافُ [٤٥]. وَ فِي طه إِنِّي آتَشْتُ [١٠]، وَ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ [١٢]، وَ إِنِّي أَنَا اللَّهُ [١٤]. وَ فِي الشُّعْرَاءِ إِنِّي أَخَافُ فِي

مَوْضِعَيْنِ [١١٢، ١٣٥]، وَ رَبِّي أَعْلَمُ [١٨٨]. وَ فِي النَّمْلِ إِنِّي آتَشْتُ [٧]. وَ فِي الْقَصَصِ رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي [٢٢]، وَ إِنِّي آتَشْتُ [١٠] وَ إِنِّي

أَنَا اللَّهُ [٣٠]، وَ إِنِّي أَخَافُ [٣٤]، وَ رَبِّي أَعْلَمُ فِي مَوْضِعَيْنِ [٣٥، ٨٥]، وَ عِنْدِي أَوْ لَمْ [٧٨]. وَ فِي «يَس» إِنِّي آمَنْتُ [٢٥]. وَ فِي «و

الصفات» إِنِّي أَرَى [١٠٢]، وَ أَنِّي أَدْبَحُكَ [الصفات: ١٠٢].

وَ فِي «ص» إِنِّي أَحْبَبْتُ [٣٢]. وَ فِي الزَّمْرِ إِنِّي أَخَافُ [١٣].

وَ فِي غَافِرٍ إِنِّي أَخَافُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ [٢٦، ٣٠، ٣٢]. وَ فِي الدِّخَانِ إِنِّي آتِيكُمْ [١٩]. وَ فِي الْأَحْقَافِ إِنِّي أَخَافُ [٢١]. وَ فِي الْحَشْرِ

إِنِّي أَخَافُ [١٦].

وَ فِي سُورَةِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنِّي أَعْلَنْتُ [٩]. وَ فِي سُورَةِ الْجِنِّ رَبِّي أَمَدًا [٢٥].

وَ فِي الْفَجْرِ رَبِّي أَكْرَمَنَ [١٥]، وَ رَبِّي أَهَانَنَ [١٦].

وَ الشَّيْخُ وَ الْإِمَامُ يُوَافِقَانِ عَلَيَّ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ إِلَّا- أَنْ الْحَافِظَ ذَكَرَ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: عِنْدِي أَوْ لَمْ فِي الْقِصَصِ خِلَافًا فِي

الْإِسْكَانِ، وَ لَمْ يَذْكَرِ الشَّيْخُ وَ الْإِمَامُ عَنْهُ إِلَّا الْفَتْحَ خَاصَّةً.

وَ قَوْلُ الْحَافِظِ- رَحِمَهُ اللَّهُ:- «وَ تَفَرَّدَ ابْنُ كَثِيرٍ بِفَتْحِ ثَلَاثِ يَأْءَاتٍ» مُتَّصِلًا بِقَوْلِهِ:

«فَالْحَرَمِيَانُ وَ أَبُو عَمْرٍو يَفْتَحُونَهَا حَيْثُ وَقَعَتْ»- كَلَامُ جَرِيٍّ عَلَيَّ حَالَهُ، وَ أَوْلَى مِنْهُ أَنْ لَوْ قَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «حَيْثُ وَقَعَتْ»: إِلَّا مَا يَسْتَتْنِي مِنْ

ذَلِكَ. ثُمَّ يَقُولُ: وَ خَالَفَ نَافِعٌ وَ أَبُو عَمْرٍو مَعَا أَوْلَهُمَا فِي ثَلَاثِ يَأْءَاتٍ، بَدَلَ قَوْلِهِ: «وَ تَفَرَّدَ ابْنُ كَثِيرٍ بِفَتْحِ ثَلَاثِ يَأْءَاتٍ».

و قوله: «و نقض أصله في ... كذا» عبارة حسنة.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٠٩

و قوله: «و تفرد نافع بفتح ياءين»، كقوله: «و تفرد ابن كثير بفتح ثلاث ياءات، و أولى منه أن لو قال: و نقض ابن كثير و أبو عمرو معا أصلهما في ياءين، و الله أعلم.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «و كل ياء بعدها همزة مكسورة نحو قوله تعالى:

مِنِّي إِلَّا [البقرة: ٢٤٩] ...» إلى آخر الفصل.

اعلم أن مجموع ما في القرآن من هذه الياءات التي قبلها كسرة و بعدها همزة مكسورة، ستون ياء منها ثمانى ياءات اتفق القراء على إسكانهن، و هن: أَنْظَرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ فِي الْأَعْرَافِ الْآيَةَ [١٤]، و الْحَجَرِ [الآية: ٣٦] و ص [الآية: ٧٩] و يَدْعُونِي إِلَيْهِ فِي سُورَةِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامِ [الآية: ٣٣] و يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ فِي الْقِصَصِ [الآية: ٣٤] و تَدْعُونِي إِلَيْهِ فِي غَافِرٍ [الآية: ٤٣]، و فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ فِي الْأَحْقَافِ [الآية: ١٥] و لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فِي «المنافقين» [الآية: ١٠].

و كان ينبغي للحافظ أن ينبه على هذا كما ذكرت في الفصل الأول.

و باقي العدد و هو اثنتان و خمسون ياء اختلف القراء فيه:

فاتفق الحرميان و أبو عمرو و ابن عامر على فتح الياء في قوله تعالى: آبَائِي إِزْرَاهِيمَ فِي سُورَةِ يُوسُفَ - عَلَيْهِ السَّلَامِ - [الآية: ٣٨] و دُعَائِي إِلَّا فِي سُورَةِ نُوحٍ - عَلَيْهِ السَّلَامِ - [الآية: ٦].

و اتفق نافع و أبو عمرو و ابن عامر و حفص على الفتح في قوله تعالى: وَ أُمِّي إِلْهِينِ فِي الْمَائِدَةِ [الآية: ١١٦] و إِنْ أَجْرِي إِلَّا فِي الْمَوَاضِعِ التَّسْعَةِ، منها موضع في سورة يونس صلى الله عليه و سلم [الآية: ٧٢] و موضعان في سورة هود صلى الله عليه و سلم [الآيتان: ٢٩، ٥١] و خمسة مواضع في «الشعراء» [الآيتان: ١٠٩، ١٢٧، ١٤٥، ١٦٤، ١٨٠]، و موضع في سبأ [الآية: ٤٧].

و تفرد نافع و أبو عمرو و ابن عامر بفتح و ما توفيقى إِلَّا بِاللَّهِ فِي سُورَةِ هُودٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ وَ حُزْنِي إِلَى اللَّهِ فِي سُورَةِ يُوسُفَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ [الآية: ٨٦] و تفرد نافع و أبو عمرو و حفص بفتح يَدِي إِلَيْكَ فِي الْمَائِدَةِ [الآية: ٢٨].

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦١٠

و تفرد نافع و ابن عامر بفتح وَ رُسُلِي إِنَّ اللَّهَ فِي الْمَجَادِلَةِ [٢١].

و تفرد نافع بفتح ثمانى آيات، و هن: مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ فِي آلِ عِمْرَانَ [١٩] و الصَّفِ [١٤]، و بَنَاتِي إِنْ كُنْتُمْ فِي الْحَجَرِ [٧١]، و سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي الْكَهْفِ [٦٩] و الْقِصَصِ [٢٧] و الصَّافَاتِ [١٠٢]، و بَعِبَادِي إِنَّكُمْ فِي الشَّعْرَاءِ [٥٢]، و لَعْنَتِي إِلَى فِي «ص» [٧٨].

و تفرد ورش بفتح وَ بَيْنَ إِخْوَتِي إِنْ رَبِّي فِي سُورَةِ يُوسُفَ، صلى الله عليه و سلم [١٠٠].

فهذه خمس و عشرون ياء، و أما باقي العدد و هو سبع و عشرون ياء، فاتفق نافع و أبو عمرو على فتحها، و الباقيون على إسكانها: منها في البقرة: مِّنِّي إِلَّا مَنْ اعْتَرَفَ [٢٤٩]. و في آل عمران: فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ [٣٥]. و في الأنعام: رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ [١٦١]. و في سورة يونس صلى الله عليه و سلم:

نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعَ [١٥]، و وَ رَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ [٥٣]. و في سورة هود صلى الله عليه و سلم: عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ [١٠]، و نُصِجِي إِنْ أَرَدْتُ [٣٤]، و إِنِّي إِذَا لَمِنَ [٣١]. و في سورة يوسف صلى الله عليه و سلم: رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ [٣٧]، و مَا أُبْرِيئُ نَفْسِي إِنْ النَّفْسَ [٥٣]، و رَحِمَ رَبِّي إِنْ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ [٥٣]، و بِي إِذْ أَخْرَجْتَنِي [١٠٠]. و في الإسراء: رَحِمَهُ رَبِّي إِذَا لَأْمَسَتْكُمْ [١٠٠]. و في سورة مريم - عليها السلام -:

سَأَسْتَعِينُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ [٤٧]. و في طه: لِتَذَكِّرِي إِنْ السَّاعَةَ [١٤-١٥]، و على عيني إذ [٣٩-٤٠] و لا برأسي إني [٩٤]. و في سورة الأنبياء- صلوات الله عليهم أجمعين:- و مَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ [٢٩]. و في الشعراء: لِي إِلاَّ رَبُّ الْعَالَمِينَ [٧٧]، و لأبي إِنَّهُ [٨٦]. و في العنكبوت إلى رَبِّي إِنَّهُ [٢٦]. و في سبأ: رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ [٥٠]. و في «يس»: إِنِّي إِذَا [٢٤]. و في «ص» مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ [٣٥]. و في غافر: أَمْرِي إِلَى اللَّهِ [٤٤].

و في فصلت: إِلَى رَبِّي إِنْ لِي عِنْدَهُ [٥٠].

و ذكر الحافظ خلافا عن قالون في هذه الياء الأخيرة، و الشيخ و الإمام يوافقان على الفتح في جميع ما تقدم.

و قوله- رحمه الله:- «و تفرد نافع دونه بفتح ... كذا».

يعنى: دون أبي عمرو، و أولى من ذلك أن يقول: خالف أبو عمرو أصله في

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦١١

ثمانية مواضع.

فصل

قال الحافظ- رحمه الله:- «و كل ياء بعدها همزة مضمومة».

اعلم أن مجموع ما في القرآن من هذه الياءات التي قبلها كسرة و بعدها همزة مضمومة [اثنتا عشرة] «١» ياء، منها اثنتان اتفق القراء على إسكانهما، و هما قوله تعالى: وَ أَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ فِي الْبَقْرَةِ [٤٠]، و آتُونِي أُفْرِغْ فِي الْكَهْفِ [٩٦]. و كان ينبغي للحافظ أن ينبه على ذلك.

و أما العشر البواقي، ففتحتها نافع وحده و أسكنها الباقون، منها في آل عمران:

وَ إِنِّي أُعِيدُهَا [٣٦]، و في المائدة: إِنِّي أُرِيدُ [٢٩]، و فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ [١١٥]، و في الأنعام: إِنِّي أُمِرْتُ [١٤]، و في الأعراف: عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ [١٥٦] و في سورة هود صلى الله عليه و سلم: إِنِّي أَشْهَدُ [٥٤]، و في سورة يوسف صلى الله عليه و سلم: أَنِّي أُوْفِي الْكَيْلَ [٥٩] و في النمل: إِنِّي أُلْقِي [٢٩]، و في القصص: إِنِّي أُرِيدُ [٢٧]، و في الزمر: إِنِّي أُمِرْتُ [١١].

وافق الشيخ [و] الإمام على جميع ذلك.

فصل

قال الحافظ- رحمه الله:- «و كل ياء بعدها ألف و لام».

قسم الحافظ- رحمه الله- في هذا الفصل ما جاء من هذه الياءات و بعده الألف و اللام قسمين:

القسم الأول: المختلف، فيه و هي عنده ست عشرة ياء، منها في البقرة: عَهْدِي الظَّالِمِينَ [الآية: ١٢٤] و رَبِّي الَّذِي يُحْيِي، و في الأعراف: حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ [٣٣] و عَن آيَاتِي الَّذِينَ [١٤٦]، و في سورة إبراهيم- عليه السلام- قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا [٣١] و في سورة مريم الصديقة- عليها السلام:- آتَانِي الْكِتَابَ [٣٠]، و في سورة الأنبياء- عليهم السلام:- مَسَّنِي الضُّرُّ [٨٣] و عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ [١٠٥]، و في العنكبوت: يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا [٥٦]، و في سبأ: مِنْ عِبَادِيَ الشُّكُورُ [١٣]، و في «ص»: مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ [٤١]، و في الزمر: إِنْ

(١) في أ: اثنا عشر.

أَرَادَنِيَّ اللَّهُ [٣٨] وَايَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا [٥٣] وَفِي الْمَلِكِ: إِنَّ أَهْلَكِنِي اللَّهُ [٢٨]، فهذه أربع عشرة ياء أسكنها كلها حمزة، و ذكر الحافظ من وافقه من القراء على بعضها، ثم ذكر تفرد أبي شعيب بياء في الزمر [١٧]، و هي الخامسة عشرة و هي: (فبشّر عبادي)، و ذكر (فما آتين الله) في النمل و هي السادسة عشرة، إلا أنه ذكرهما في فرش الحروف في الزوائد لا في ياءات الإضافة، و كذلك ينبغي أن تكونا؛ لأنهما لم تثبتا في الخط.

وافق الشيخ و الإمام على كل ما تقدم إلا الياء التي أثبت أبو شعيب في الزمر.

القسم الثاني: المتفق على فتحه، و قد حصره الحافظ في ثلاثة أصول و تسعة أحرف:

الأصل الأول نَعَمَتِي الَّتِي، و جملته في القرآن ثلاثة مواضع في البقرة [٤٠، ٧٤، ١٢٢].

الأصل الثاني: حَسْبِيَ اللَّهُ، و جملته موضعان: الأول في آخر براءة [١٢٩]، و الثاني في الزمر [٣٨].

و الأصل الثالث: (شركائي الذين) و جملته في القرآن أربعة مواضع:

أحدها: في النحل [١٧].

و الثاني: في الكهف [٥٢].

و الثالث و الرابع: في القصص [٦٢، ٧٤].

و الحروف المفترقة: بَلَّغَنِي الْكِبْرُ فِي آلِ عِمْرَانَ [٤٠]، وَفَلَا تُشْمِتْ بَنِي الْأَعْدَاءِ وَ مَا مَسَّنِيَ الشُّوْءُ وَ إِنَّ وَلِيَّيَ اللَّهُ فِي الْأَعْرَافِ [١٥٠]،

١٨٨، ١٩٦]، وَ مَسَّنِيَ الْكِبْرُ فِي الْحَجْرِ [٥٤]، وَ أَرُونِي الَّذِينَ فِي سَبَأَ [٢٧]، وَ رَبِّي اللَّهُ وَ لَمَّا جَاءَنِي الْبَيِّنَاتُ فِي غَافِرٍ [٢٨، ٦٦]، وَ نَبَأَنِي

الْعَلِيمُ فِي التَّحْرِيمِ [٣].

و لو قال الحافظ: و كلهم فتح الياء في اثني عشر حرفا حيث وقعت، بدل قوله:

«في ثلاثة أصول مطردة و تسعة أحرف مفترقة» [١] - لكان صحيحا، لكنه أراد أن يفرق بين ما تكرر من هذه الكلمات و ما لم يتكرر،

فسمى المتكرر: أصولا، و غير

(١) في أ: متفرقة.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦١٣

المتكرر: حروفا.

و قوله في أول الفصل: «فحمزة يسكنها حيث وقعت» يقتضى بظاهره إسكان الجميع، فجاء قوله هنا: «و كلهم فتح الياء في ثلاثة أصول

و تسعة أحرف» نائبا مناب الاستثناء، و به حصل انفصال القسمين.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «و كل ياء بعدها ألف منفردة».

يريد ألف وصل، و قوله: «منفردة» يريد: ليس بعدها لام التعريف.

و مجموع ما في القرآن من هذا النوع سبع ياءات، منها في الأعراف: إِنِّي اضْطَفَيْتُكَ [١٤٤] و في طه: أَخِي أَشَدُّ [٣١، ٣٠] على قراءة

غير ابن عامر، و لِنَفْسِي أَذْهَبَ [٤١-٤٢] و فِي ذِكْرِي أَذْهَبَا [٤٢-٤٣]، و في الفرقان:

يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ [٢٧] وَ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا [٣٠]، و في الصف: مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ [٦].

فتحتها كلها أبو عمرو و وافقه ابن كثير في جميعها إلا في يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ خاصة من طريقه، و إلا في إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا من طريق قبل،

و وافقه نافع إلا في إِنِّي اضْطَفَيْتُكَ وَ أَخِي أَشَدُّ وَ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ وَ وافقه أبو بكر في مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ خاصة، و أسكن الباقون.

فصل

قال الحافظ- رحمه الله:- «و أما مجيء الياء عند باقى حروف المعجم».

يعنى بباقى حروف المعجم: ما عدا همزة القطع و همزة الوصل.

و اعلم أن الذى ورد من ذلك فى القرآن كثير، فاقصر الحافظ منه على ذكر مواضع الخلاف و هى ثلاثون:

انفرد حفص منها بفتح إحدى عشرة ياء، و هى: وَ مَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ فِي سُوْرَةِ إِبْرَاهِيمَ- عليه السلام- [٢٢] وَ لِي نَعَجَةٌ وَ مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ فِي «ص» [٢٣، ٦٩].

و ياء مَعِيَ فِي ثَمَانِيَةِ مَوَاضِعٍ، وَ هِيَ: مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْأَعْرَافِ [١٠٥]، وَ مَعِيَ عُدُوًّا فِي التَّوْبَةِ [٨٣]، وَ مَعِيَ صَبْرًا فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ مِنَ الْكَهْفِ [٦٧، ٧٢، ٧٥]، وَ مَعِيَ وَ ذِكْرُ مَنْ قَبْلِي فِي سُوْرَةِ الْأَنْبِيَاءِ- عَلَيْهِمُ السَّلَامُ- [٢٤]

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦١٤

وَ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي فِي الشُّعْرَاءِ [٦٢]، وَ مَعِيَ رَدَاءٌ فِي الْقِصَصِ [٣٤].

وَ انفرد ابن عامر بفتح صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فِي الْأَنْعَامِ [١٥٣]، وَ إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فِي الْعَنْكَبُوتِ [٥٦].

وَ انفرد ابن كثير بفتح وَرَائِي وَ كَانَتْ فِي سُوْرَةِ مَرْيَمَ الصَّدِيقَةِ- عَلَيْهَا السَّلَامُ- [٥] وَ أَيْنَ شُرَكَائِي قَالُوا فِي فَصَلَتِ [٤٧].

وَ انفرد نافع بفتح مَمَاتِي لِلَّهِ فِي الْأَنْعَامِ [١٦٢].

وَ انفرد ورش بفتح وَ لِيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ فِي الْبَقَرَةِ [١٨٦]، وَ وَ إِن لَّمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاعْتَرِلُونِ فِي الدُّخَانِ [٢١].

وَ انفرد أبو بكر بفتح (يا عبادي لا خوف عليكم) فِي الزَّخْرَفِ [٦٨].

وَ حذف هذه الياء فِي الْحَالِيْنَ ابْنِ كَثِيرٍ وَ حَفْصٍ وَ حَمْزَةَ وَ الْكَسَائِي، وَ أَثْبَتَهَا الْبَاقُونَ سَاكِنَةً فِي الْحَالِيْنَ.

وَ اتَّفَقَ وَرْشٌ وَ حَفْصٌ عَلَى فَتْحِ وَ لِي فِيهَا مَا رَبُّ فِي طِهِ [١٨]، وَ مَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الشُّعْرَاءِ [١١٨].

وَ اتَّفَقَ حَفْصٌ وَ هِشَامٌ عَلَى فَتْحِ بَيْتِي مُؤْمِنًا فِي سُوْرَةِ نُوحٍ- عَلَيْهِ السَّلَامُ- [٢٨] وَ اتَّفَقَ نَافِعٌ وَ حَفْصٌ وَ هِشَامٌ عَلَى فَتْحِ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ فِي الْبَقَرَةِ [١٢٥] [«و» الْحَجَّ] [١] [٢٦] وَ وَ لِي دِينَ فِي «الْكَافِرِينَ» [٦].

وَ اتَّفَقَ نَافِعٌ وَ ابْنُ عَامِرٍ وَ حَفْصٌ عَلَى فَتْحِ وَجْهِي لِلَّهِ فِي آلِ عِمْرَانَ [٢٠]، وَ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ فِي الْأَنْعَامِ [٧٩].

وَ كَلَّمَهُمْ فَتْحٌ وَ مَا لِي لَا أَعْبُدُ فِي «يس» [٢٢] إِلَّا حَمْزَةً، وَ وَ مَحْيَايَ فِي الْأَنْعَامِ [١٦٢] إِلَّا نَافِعًا، وَ كَانَ وَرْشٌ يَخْتَارُ الْفَتْحَ فِي وَ مَحْيَايَ وَ رَوَيْتَهُ عَنْ نَافِعٍ إِنَّمَا هِيَ الْإِسْكَانُ مِثْلَ قَالُونَ.

وَ اتَّفَقَ الشَّيْخُ وَ الْإِمَامُ فِي كُلِّ مَا ذَكَرَ إِلَّا أَنَّهُمَا ذَكَرَا أَنَّهُمَا قَرَأَا فِي الْأَنْعَامِ وَ مَحْيَايَ لُورْشَ بِالْوَجْهَيْنِ، وَ وَ لِي دِينَ فِي «الْكَافِرِينَ» عَنِ الْبَزِيِّ أَيْضًا بِالْوَجْهَيْنِ، وَ اخْتَارَ الْحَافِظُ فِيهِمَا الْإِسْكَانَ كَمَا هُوَ مَذْكَورٌ فِي فَرْشِ الْحُرُوفِ، وَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ الْمَوْفِقُ لِلصَّوَابِ وَ هُوَ الْكَرِيمُ الْوَهَّابُ.

(١) سقط في ب.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦١٥

باب ذكر أصولهم في الياءات المحذوفات من الرسم

قال الحافظ- رحمه الله:- «اعلم أن جملة المختلف فيه من ذلك إحدى وستون ياء».

اعلم أن الحافظ ذكر من هذه الزوائد في الربع الأول من القرآن سبعا.

منها في البقرة الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ [١٨٦]، [و] فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ [١٩٧]. وفي آل عمران وَ مَنْ أَتْبَعَنِي [٢٠]، وَ خَافُونَ [١٧٥]. و في المائدة فَلَا تَخْشَوْا النَّاسَ وَ أَحْشَوْا [٤٤]. و في الأنعام وَقَدْ هَدَانِ [٨٠].

و ذكر في الربع الثاني عشرين:

منها في الأعراف ثُمَّ كِيدُونَ [١٩٥]. و في سورة هود عليه السلام فَلَا تَسْتَلْنِ [٤٦]، وَ لَا تُخْزُونَ [٧٨]، وَ يَوْمَ يَأْتِ [١٠٥]. و في سورة يوسف عليه السلام يَزْنَعِ [١٢]، وَ حَيْثَى تُؤْتُونَ [٦٦]، وَ مِمنْ يَتَّقِ [٩٠]. و في الرعد الْمُتَعَالِ [٩]. و في سورة إبراهيم عليه السلام بِمَا أَشْرَكْتُمُونَ [٢٢]، وَ وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ [٤٠]. و في الإسراء لئنْ أَخْرَجْتَنِي [٦٢]، وَ الْمُهْتَدِ [٩٧]. و في الكهف الْمُهْتَدِ [١٧]، وَ يَهْدِينَ [٢٤]، وَ يُؤْتِينَ [٤٠]، وَ إِنْ تَرَنِ [٣٩]، وَ نَبِغِ [٦٤]. وَ فَلَا تَسْتَلْنِي [٧٠].

و ذكر في الربع الثالث إحدى عشرة:

منها في طه أَلَّا تَتَّبِعَنِ [٩٣]. و في الحج وَ الْبَادِ [٢٥]. وَ نَكِيرِ [٤٤]، وَ فِي النَّمْلِ أُتِمِدُونَ [٣٦]، (فما آتَيْنِ) [٣٦]، وَ فِي الْقَصَصِ أَنْ يُكَذَّبُونَ [٣٤]، وَ فِي سَبَأِ كَالْجَوَابِ [١٣]. وَ نَكِيرِ [٤٥]، وَ فِي فاطر نَكِيرِ [٢٦]. وَ فِي يس يُتِمِدُونَ [٢٣]. وَ فِي الصافات لَتُرْدِينَ [٥٦].

و ذكر في الربع الرابع خمسا و عشرين، منها في غافر: التَّلَاقِ [١٥] وَ التَّنَادِ [٣٢] وَ اتَّبِعُونَ [٣٨]. وَ فِي الشورى: الْجَوَارِ [٣٢]. وَ فِي الزخرف:

وَ اتَّبِعُونَ [٦١]. وَ فِي الدخان: تَرْجُمُونَ [٢٠] وَ فَاعْتَرِلُونَ [٢١]. وَ فِي «ق»:

وَ عِيدِ [١٤]، وَ وَعِيدِ [٣٥] يُنَادِ الْمُنَادِ [٤١]. وَ فِي القمر: يَدْعُ الدَّاعِ [٦]، إِلَى الدَّاعِ [٨] وَ نُذِرِ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ [١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩].

وَ فِي الملك: نَذِيرِ [١٧] نَكِيرِ [١٨]. وَ فِي «و الفجر» يَسِرُ بِالْوَادِ

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦١٦

أَكْرَمَنِ أَهَانِنِ.

فهذه ثلاث و ستون ياء بزيادة اثنتين على ما ذكر في أول هذا الباب، و هما: الياء في (نرتع) في سورة يوسف - عليه السلام - بدليل أنه قال في آخرها: و فيها محذوفتان، فذكر تُؤْتُونَ وَ مَنْ يَتَّقِ ثم ذكر (نرتع)، و الثانية الياء في يُنَادِ في سورة «ق»، بدليل أنه قال في آخرها: «فيها ثلاث محذوفات» فذكر وَ عِيدِ في الموضعين، وَ الْمُنَادِ، ثم ذكر يُنَادِ، وَ ذكر الحافظ في هذا الباب فَلَا تَسْتَلْنِي في الكهف [الآية: ٧٠] وَ كان حقه ألا يذكرها؛ لأن الياء ثابتة في السواد، وَ حق هذا الباب أن يختص بما لم يثبت في السواد؛ و لذلك سميت زوائد لأنها زائدة على خط المصحف.

وَ ذكر في هذا الباب يا عِبَادِ في الزخرف [الآية: ٦٨] وَ ذكرها في السورة «١» في ياءات الإضافة، وَ قد اختلفت المصاحف في هذه الياء، وَ حكى الحافظ في التحبير أنها ثابتة في مصاحف أهل المدينة وَ الحجاز وَ أهل الشام، وَ ليست في مصاحف أهل العراق، وَ روى أن أبا عمرو قرأها بالياء، وَ قال لأنني رأيتها بالياء في مصاحف أهل المدينة وَ الحجاز.

وَ ذكر في هذا الباب: (فما آتَيْنِ اللَّهُ)، وَ قد ذكرها في الباب قبل هذا مع ياءات الإضافة، وَ حقها أن تكون من هذا الباب؛ لاتفاق المصاحف على حذفها في الرسم نص الحافظ على ذلك في «التحبير».

وَ اعلم أن المشيتين لهذه الزوائد هم: الحرميان، وَ أبو عمرو تارة على الاتفاق وَ تارة على الاختلاف، فأما الكوفيون وَ ابن عامر فلم يرد عنهم إثبات الزوائد إلا قليلا، فأبدأ أولا بما أثبت الحرميان وَ أبو عمرو، ثم أتبع بما ورد من ذلك عن الباقيين.

وَ اعلم أن كل ياء أثبتها ابن كثير من هذه الزوائد فإنه يثبتها في الوصل وَ الوقف إلا واحدة وَ هي: بِالْوَادِ في وَ الفجر [، ذكر الحافظ] «٢» في سورة «و الفجر» الخلاف فيها في الوقف عن قبل، وَ ذكر في المفردات أنه قرأ على أبي الحسن بإثباتها في

(١) في ب: السور.

(٢) سقط في أ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦١٧

الوصل خاصة، وقرأ على أبي الفتح بإثباتها في الحالين.

فأما قوله في هذا الباب: «و أثبت قبل بخلاف عنه بالواد في الوصل فقط»، فيظهر أنه وهم، و صوابه أن يكون: بخلاف عنه في الوقف، بدل قوله: «في الوصل»، أو يسقط ذكر الخلاف.

وقال الشيخ والإمام: «أثبتها في الوصل خاصة»، و كل ما أثبت نافع و أبو عمرو، وإنما يثبتانها في الوصل خاصة إلا واحدة و هي (فما آتين الله) في النمل [الآية: ٣٦]، اختلف فيها في الوقف عن قالون و أبي عمرو.

واعلم أن ورشا تفرد دون غيره بإثبات تسع عشرة ياء من هذه الزوائد، و هي:

وعيد في المواضع الثلاثة، و نكير في المواضع الأربعة، و نذر في المواضع الستة، و يكذبون في القصص [٣٤]، و يُنقذون في «يس» [الآية: ٢٣]، و لتزدين في «و الصافات» [الآية: ٥٦]، و تزجمن و فاعتزلون في الدخان [الآية: ٢١]، و نذير في الملك [الآية: ١٧].

و تفرد أبو عمرو دون الحرميين بثمانى ياءات، و هن: و اتقون في البقرة، و و خافون في آل عمران، و و أخشون في المائدة، و (وقد هدين) في الأنعام، و كيدون في الأعراف، و و لا تحزون في سورة هود- عليه السلام- و أشركتمون في سورة إبراهيم- عليه السلام- و أتبعون في الزخرف.

و تفرد ابن كثير بواحدة و هي: المتعال في الرعد، و تفرد قبل بواحدة و هي:

من يتق في سورة يوسف- عليه السلام- و زاد عنه الحافظ [وحده]: (نرتع) بخلاف.

و اتفق ورش و أبو عمرو دون غيرهما على إثبات ثلاث ياءات، و هن: الداع إذا دعان في البقرة، و فلا تسئلن في سورة هود، عليه السلام.

و اتفق ورش و ابن كثير على إثبات ثلاث ياءات، و هن التلاق و التناد في غافر، و بالواد في الفجر.

و ذكر الحافظ خلافا عن قالون في التلاق، و التناد و خلافا عن قبل في الوقف على (الواد) في الفجر.

و اتفق نافع و البزى و أبو عمرو على إثبات ياءين و هما: أكرمن، و أهانن في الفجر، و اتفق ورش و البزى و أبو عمرو على إثبات ياءين و هما: دعاء في سورة

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦١٨

إبراهيم- عليه السلام- و يدع الداع في القمر.

و اتفق نافع و أبو عمرو على إثبات أربع ياءات، و هن: و من اتبعن في آل عمران و المهدتد في الإسراء و الكهف، و آتين في النمل.

و اتفق ابن كثير و أبو عمرو دون غيرهما على إثبات الياء في تؤتون في سورة يوسف، عليه السلام.

و اتفق مع ورش على إثباتها في و البلاد في الحج، و كالجواب في سبأ، و اتفقا مع قالون على إثباتها في إن ترن في الكهف و أتبعون في غافر.

و اتفق الحرميان و أبو عمرو على إثباتها في اثني عشر موضعا، و هي: يوم يأت في سورة هود- عليه السلام- و أخزتن في الإسراء و يهدين و أن يؤينين و أن تعلمن و نبغ في الكهف و تتبعن في طه، و أتمدونن في النمل، و الجوار في الشورى، و المناد في «ق»، و إلى

الداع في القمر، و يسر في الفجر.

و قد تقدم في الباب قبل «١» هذا ما حكاه الحافظ عن أبي شعيب في قوله تعالى:

فَبَشَّرَ عِبَادٍ فِي إِثْبَاتِ يَاءِ مَفْتُوحَةٍ فِي الْوَصْلِ سَاكِنَةٌ فِي الْوَقْفِ، وَ ذَكَرَ هَذَا الْقَوْلَ فِي سُورَةِ الزَّمْرِ، ثُمَّ حَكَى أَيْضًا عَنِ الْبُزْجِيِّ حَذْفَهَا فِي الْوَقْفِ، وَ ذَكَرَ هَذَا الْقَوْلَ فِي سُورَةِ الزَّمْرِ، ثُمَّ حَكَى أَيْضًا عَنِ الْبُزْجِيِّ حَذْفَهَا فِي الْوَقْفِ، فَأَمَّا غَيْرُ الْحَرَمِيِّينَ وَ أَبِي عَمْرٍو، فَإِنَّ الْكَسَائِيَّ مِنْهُمْ أَثْبَتَ الْيَاءَ فِي الْوَصْلِ خَاصَّةً فِي مَوْضِعَيْنِ:
الأول: يَوْمَ يَأْتِ فِي سُورَةِ هُودٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
و الثاني: نَبِيٌّ فِي الْكَهْفِ.

و أما حمزة فَأَثْبَتَهَا فِي الْوَصْلِ فِي دُعَاءِ فِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَ أَثْبَتَهَا فِي الْحَالِيِّينَ فِي أَمْثَلِ فِي النَّمْلِ.
و أما عاصم فَأَثْبَتَهَا عَنْهُ حَفْصٌ فِي آتِينَ فِي النَّمْلِ فِي الْوَصْلِ، وَ اخْتَلَفَ عَنْهُ فِي الْوَقْفِ.
وَ قَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ فِي هَذَا الْبَابِ اخْتِلَافَ أَبِي بَكْرٍ وَ حَفْصِ فِي يَاءِ عِبَادٍ فِي الزَّخْرَفِ.
وَ أَمَّا ابْنُ عَامِرٍ فَأَثْبَتَ هَشَامٌ عَنْهُ الْيَاءَ فِي كَيْدُونٍ فِي الْأَعْرَافِ فِي الْحَالِيِّينَ، وَ ذَكَرَ الْحَافِظُ فِي السُّورَةِ الْخِلَافَ عَنْهُ فِي ذَلِكَ، وَ ذَكَرَ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ حَذْفَ الْيَاءِ فِي

(١) فِي ب: مِثْلُ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦١٩

فَلَا تَشْتَلِي فِي الْكَهْفِ، بِخِلَافِ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ الْأَخْفَشِ، وَ حَذْفَهَا خِلَافَ الرَّسْمِ، وَ اللَّهُ تَبَارَكَ اسْمُهُ وَ تَعَالَى جَدُّهُ أَعْلَمُ وَ أَحْكَمُ.
وَ أَفَاقَ الشَّيْخُ وَ الْإِمَامُ عَلِيُّ كُلِّ مَا فِي الْبَابِ إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ يَذْكُرَا الْيَاءَ فِي (نَرْتَع) وَ لَا الْيَاءَ فِي يُنَادِ فِي «ق»، وَ لَا التَّلَاقِ وَ التَّنَادِ عَنِ قَالُونَ، وَ لَا- إِثْبَاتِ الْيَاءِ فِي الْوَقْفِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: بِالْوَادِ فِي الْفَجْرِ عَنِ قَبْلِ، وَ إِنَّمَا يَثْبِتُهَا فِي قَوْلِهِمَا فِي الْوَصْلِ خَاصَّةً، وَ لَمْ يَذْكُرَا عَنْ هَشَامٍ إِلَّا إِثْبَاتِ الْيَاءِ فِي كَيْدُونٍ، وَ زَادَ الشَّيْخُ: أَنَّ الْأَشْهَرَ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ حَذْفُهَا، وَ أَنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْهُ إِثْبَاتُهَا فِي الْوَصْلِ، وَ قَالَ:
«وَ بِالْحَذْفِ قَرَأَتْ لَهُ» وَ اللَّهُ جَلَّ ذِكْرُهُ وَ عَزَّ أَمْرُهُ أَعْلَمُ وَ أَحْكَمُ.

وَ قَوْلُ الْحَافِظِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «فَأَثْبَتَ نَافِعٌ فِي رِوَايَةٍ وَرَشَّ مِنْهُمْ سَبْعًا وَ أَرْبَعِينَ».

[قَدْ ذَكَرْتُ] «١» جَمَلْتَهَا، وَ أَنَّهُ انْفَرَدَ مِنْهَا بِتِسْعِ عَشْرَةَ، وَ اتَّفَقَ نَافِعٌ مَعَ غَيْرِهِ عَلَى سَائِرِ الْعَدَدِ.

وَ قَوْلُهُ: «وَ أَثْبَتَ مِنْهُمْ فِي رِوَايَةِ قَالُونَ .. كَذَا» قَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ أَيْضًا، وَ لَمْ يَنْفَرِدْ مِنْهَا بِشَيْءٍ.

وَ قَوْلُهُ: «وَ أَثْبَتَ ابْنُ كَثِيرٍ مِنْهُمْ فِي رِوَايَتِهِ فِي الْوَصْلِ وَ الْوَقْفِ إِحْدَى وَ عَشْرِينَ».

هَذَا الْعَدَدُ إِنَّمَا يَتِمُّ بِالْيَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: بِالْوَادِ فِي «الْفَجْرِ»، وَ إِنْ كَانَ قَبْلَهُ قَدْ اخْتَلَفَ عَنْهُ فِي إِثْبَاتِهَا وَ حَذْفِهَا فِي الْوَقْفِ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي سُورَةِ «وَ الْفَجْرِ»، وَ لَيْسَتْ الْيَاءُ فِي يُنَادِ فِي آخِرِ سُورَةِ «ق» دَاخِلَةٌ فِي الْعَدَدِ؛ لِكَوْنِهِ إِنَّمَا ذَكَرَهَا بَعْدَ تَمَامِ ذِكْرِ الزَّوَائِدِ الثَّلَاثِ الَّتِي فِي السُّورَةِ، كَمَا تَقَدَّمَ التَّنْبِيْهُ عَلَيْهِ.

وَ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ ابْنَ كَثِيرٍ انْفَرَدَ بِوَاحِدَةٍ، وَ هِيَ الْمُتَعَالِ فِي الرَّعْدِ، وَ اتَّفَقَ مَعَ غَيْرِهِ عَلَى سَائِرِ الْعَدَدِ حَسْبَمَا تَقَدَّمَ.

وَ قَوْلُهُ: «وَ اخْتَلَفَ قَبْلُ وَ الْبُزْجِيُّ فِي سِت».

فَذَكَرَ فِيهَا بِالْوَادِ، وَ لَا خِلَافَ بَيْنَ قَبْلِ وَ الْبُزْجِيِّ فِي إِثْبَاتِهَا فِي الْوَصْلِ، وَ إِنَّمَا يَحْصُلُ الْخِلَافُ بَيْنَهُمَا فِي الْوَقْفِ عَلَى رِوَايَةٍ مِنْ رَوَى أَنَّ قَبْلًا- يَحْذِفُهَا فِي الْوَقْفِ، وَ ذَكَرَ أَنَّ الْيَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَمَا آتَيْنَ اللَّهُ) فِي سُورَةِ النَّمْلِ يَفْتَحُهَا حَفْصٌ فِي الْوَصْلِ، وَ أَثْبَتَهَا سَاكِنَةٌ فِي الْوَقْفِ، وَ كَلَامُهُ فِي آخِرِ سُورَةِ النَّمْلِ يَقْتَضِي الْخِلَافَ عَنِ

(١) فِي أ: فَذَكَرَ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٢٠

حفص في إثباتها وحذفها في الوقف، وكذلك ذكر في المفردات الخلاف عنه في الوقف فقال: «فروى لي محمد بن أحمد (١) عن ابن مجاهد إثباتها فيه» يعنى في الوقف، قال: «و كذلك روى لي أبو الحسن عن قراءته، و كذلك روى لي عبد العزيز ابن أبي غسان (٢) [عن] (٣) أبي طاهر عن أحمد بن موسى عن الأشناني، و روى لي فارس بن أحمد عن قراءته أيضا حذفها فيه، [و] الوجهان [صحيحان] (٤)».

(١) محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس بن ميمون، أبو الفرج الشنبوذى الشطوى البغدادي، أستاذ من أئمة هذا الشأن، رحل و لقي الشيوخ و أكثر و تبحر في التفسير، ولد سنة ثلاثمائة، أخذ القراءة عرضا عن -المستنير و المبهج، و الكفاية الكبرى- ابن مجاهد و المبهج- أبي بكر النقاش و- المبهج و الكامل- أبي بكر أحمد بن حماد المنقى و المبهج- أبي الحسن بن الأخرم و- المبهج- إبراهيم بن محمد الماوردي، و- المبهج- محمد بن جعفر الحربى و- الكفاية الكبرى- أحمد بن محمد بن إسماعيل الآدمى و محمد ابن هارون الثمار و- المستنير المبهج الكافية الكبرى الكامل- أبي الحسن بن شنبوذ و إليه نسب؛ لكثرة ملازمته له و- الغاية- محمد بن موسى الزينبي و- المستنير و المبهج- موسى ابن عبيد الله الخاقاني و- الغاية و الكامل- الحسن بن على بن بشار و أحمد بن عبد الله، كذا وقع في المبهج.

و قال التنوخى: مات أبو الفرج الشنبوذى في صفر سنة ثمان و ثمانين و ثلاثمائة.

ينظر غاية النهاية (٢ / ٥٠ - ٥١).

(٢) الشيخ الإمام المعمر المقرئ، مسند الأندلس، أبو القاسم، عبد العزيز بن جعفر بن محمد ابن إسحاق بن محمد بن خواستى، الفارسى، ثم البغدادي النحوى.

ولد في رجب سنة عشرين و ثلاثمائة، و كان يذكر وفاة ابن مجاهد.

و سمع من: إسماعيل بن محمد الصفار، و أبي بكر النجاد، و أبي بكر بن داسه البصرى، و أبي عمر الزاهد، و أبي بكر بن زياد النقاش المقرئ، و هو من تلامذته في القراءات. و تلا أيضا على عبد الواحد بن أبي هاشم.

و دخل الأندلس، ففرحوا بعلو أسانيده، و أخذوا عنه.

تلا عليه أبو عمرو بثلاث روايات، و أسندها عنه في (تيسيره).

و روى عنه: هو و أبو الوليد بن الفرضى، و قال: لقيته بمدينة التراب.

قال: و كان خيرا فاضلا، صدوقا ضابطا، و كان يعرف بابن أبي غسان، قال لى: أذكر اليوم الذى مات فيه ابن مجاهد، و قرأت القرآن فى حدود سنة أربعين على النقاش و لازمته مدة، و كان أسخى الناس، و سمعت (سنن) أبي داود من ابن داسه سنة ثمان و ثلاثين، و

اختلفت إلى أبي سعيد السيرافى، فقرأت عليه عدة كتب. قال الداني: توفي فى ربيع الأول سنة ثلاث عشرة و أربعمئة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧ / ٣٥١ - ٣٥٢)، و معرفة القراء (١ / ٣٠١)، و غاية النهاية (١ / ٣٩٢)، و شذرات الذهب (٣ / ١٩٨).

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى أ.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٦٢١

و ذكر هنا عن أبي بكر أنه فتح الياء فى (يا عبادى) فى الزخرف فى الوصل، و أسكنها فى الوقف، و لم يذكر فى سورة الزخرف أنه يسكنها فى الوقف؛ فحصل من مجموع ما تقدم فى هذا الكلام أنه أهمل فى هذا الباب من حكم الوقف على الياء فى آيتين ما بين فى سورة النمل، و هو حذفها الذى روى عن فارس، كما تقدم.

و بين فى هذا الباب من حكم الوقف على الياء فى (يا عبادى) ما أهمله فى سورة الزخرف و هو إثباتها ساكنة.

و ذكر عن هشام في هذا الباب إثبات الياء في الحاليين في قوله تعالى: ثُمَّ كِيدُونَ فِي الْأَعْرَافِ [الآية: ١٩٥]، و ذكر عنه في آخر سورة الأعراف الخلاف في إثباتها و حذفها في الحاليين.

و إنما يرتكب الحافظ - رحمه الله - هذا المنزع؛ اتكالا - منه على أن الناظر في كتابه يحكم و يبين «١» من كلامه على المهمل، و لا يمكن هذا إلا إذا كان الناظر في كلامه قد تدرب و فهم مقاصده، فأما المبتدئ فلا إشكال في أن يعرض له الإشكال. و قوله: «و سيأتي جميع ما روى من ذلك بالاختلاف فيه في أواخر السور» ضامن لبيان ما أشكل مما أهمل في هذا الباب، و الله العزيز الوهاب و لى الهدى الموفق للصواب.

(١) في أ: بحكم البين.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٢٢

فصل في تهذيب ترتيب التبويب

قال العبد: أما تقديم الخطبة و الصدر فغنى عن إبداء التعليل، فأما تقديم ذكر أسماء القراء و الناقلين؛ فلأن مجموع ما اشتمل عليه الكتاب منسوب إليهم، ثم أتبعه بذكر [اتصال] «١» قراء تهم برسول الله صلى الله عليه و سلم لأنه لو لا ذلك لم يصح الاعتماد عليهم. و لزم تقديم هذا الباب على باب اتصال قراءته بالأئمة؛ لأمرين: الأول: التبرك بتقديم ما يوصل إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم. و الثانى: أن يكون اتصال قراءته مربوطا بأمر قد ثبت و استقر.

ثم بعد الفراغ من هذا كله فلا إشكال في تقديم الاستفتاح على سائر ما بعده، و لا في تقديم التعوذ على التسمية؛ لأنه ترتيب جار على ما يستعمله القارئ أول أول، ثم يآثر الاستفتاح يشرع القارئ في تلاوة أم القرآن، فذكر ما فيها من الخلاف، و عرض فيها ميم الجمع «٢» فأكمل أحكامه، ثم أعقبه بباب الإدغام الكبير؛ لأنه أول ما عرض له من التلاوة مما يستحق أن يعقد له باب، و ذلك في قوله تعالى: الرَّحِيمَ مَالِكٍ، ثم أعقبه بباب هاء الكناية؛ لأنه عرض له في قوله تعالى: لَا رَيْبَ فِيهِ، ثم أعقبه بباب المد؛ لأنه عرض له في قوله تعالى: بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ [البقرة: ٤].

و لو قدم باب المد على هاء الكناية لكان وجها حسنا؛ لأن المد قد سبق في قوله تعالى وَ لَا الضَّالِّينَ [الفاتحة: ٧] و فى الم، لكن المد فى هذين الموضوعين وجب لالتقاء الساكنين، و إنما تعرض لما وجب بسبب الهمزة، و كان حقه أن يذكر المد للساكن، كما فعل فى سائر تواليفه.

ثم أعقب باب المد بباب الهمز؛ لما عرض التقاء الهمزتين فى قوله تعالى:

أَأَنْذَرْتَهُمْ، و قدم الكلام فى الهمزتين على الكلام فى الهمزة المفردة؛ لأن التسهيل عند التقاء الهمزتين ألزم منه فى المفردة، و أيضا فتسهيل الهمزة المفردة يخص قراءة ورش فى نوع من الهمزات و قراءة أبى عمرو فى نوع آخر، و أما التسهيل عند التقاء الهمزتين فيشترك فيه الحرميان و أبو عمرو، فقدم الكلام فيما هو أعم، و قدم ما يسهل ورش من الهمزة المفردة على ما يسهل أبو عمرو؛ جريا على ترتيب

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: الجمع.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٦٢٣

القراء في أول الكتاب، وورش من أصحاب نافع، و نافع مقدم؛ إجلالا لكونه قارئ مدينة رسول الله صلى الله عليه و سلم. و آخر مذهب حمزة و هشام؛ لأنه مختص بالوقف، و تسهيل ورش و أبي عمرو لازم في الوصل و الوقف.

فإن قيل: قد عرض له قبل باب المد بحسب التلاوة ما يوجب تقديم ثلاثة أبواب:

أحدها: باب تسهيل الهمزة المفردة؛ لقوله تعالى: الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ [البقرة: ٣].

و الثاني: باب اللامات؛ لقوله تعالى: وَيَقِيمُونَ الصَّلَاةَ [البقرة: ٣].

و الثالث: باب الرءات؛ لقوله تعالى: وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ [البقرة: ٤].

و قد أخرج هذه الأبواب الثلاثة فأين مراعاة الترتيب؟

فالجواب: أنه ألحق باب الرءات بباب الإمالة و جعله علاوة عليه، و ألحق باب اللامات بباب الرءات؛ لاشتغالهما على الترقيق و التعليل؛ فلذلك أخرهما حتى يحضر باب الإمالة بحضور سببه.

و أما تسهيل الهمزة المفردة فقد تقدم ما يقتضى كونه نائبا عن باب الهمزتين، فأراد أن يجعل أبواب الهمز كلها لحمه واحدة، و يفصله إلى تلك الأبواب و يقدم الأوكد فالأوكد، و لو قدم تسهيل الهمزة المفردة على المد، ثم ذكر بعد ذلك تسهيل الهمزتين - لانعكس الغرض، و لو قدم باب الهمزتين على المد بسبب ما عرض من موجب تسهيل الهمزة المفردة لم يكن في القوة، كما إذا ذكره عند حضور موجه.

ثم بعد فراغه من الهمز عرض له باب الإظهار و الإدغام، و باب الفتح و الإمالة، و الإدغام و الإمالة من أنواع تسهيل اللفظ فأشبهها من هذا الوجه باب الهمز بجامع التسهيل.

و قدم باب الإدغام؛ لأنه أقل شعبا من باب الإمالة؛ ألا ترى أن الإمالة تنتهي بعلائقها إلى آخر باب اللامات على ما تقدم.

ثم إن الإدغام من حيث إنه دفن الحرف الأول في الثاني أشبه بباب التسهيل عند التقاء الهمزتين.

و بعد فراغه من باب اللامات ذكر أحكام الوقف، و قدم باب الوقف بالروم و الإشمام على باب الوقف على المرسوم؛ لأنه أعم، و لأنه ليس فيه مخالفة لخط

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٢٤

المصحف، و لأنه مستحسن عند العلماء، و يجوز استعماله في قراءة من روى عنه و من لم يرو عنه، و ليس كذلك باب الوقف بمخالفة مرسوم الخط.

و عند الفراغ من البابين لم يبق عليه مما يرجع إلى أحكام الأصول إلا الياءات، و سكت حمزة على الساكن، فقدم الكلام في السكت؛ ليسارته، ثم شرع في الياءات، و استحققت الياءات التأخير؛ لاشتغالها على الزوائد التي هي خارجة عن خط المصحف، فلم يذكرها إلا بعد الفراغ من كل ما اشتمل عليه خط المصحف.

و بتمام الكلام في الياءات كملت أحكام الأصول، فشرع بعد ذلك في ذكر فرش الحروف بحسب ترتيب سور القرآن من أوله إلى آخره، و الله سبحانه و تعالى هو أعلم و أحكم.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٢٥

باب ذكر فرش الحروف

سورة البقرة

قال الحافظ - رحمه الله -: «قِيلَ وَ وَغِيضَ وَ (و جاي) بإشمام الضم الأول «١»».

اعلم أن حقيقة هذا الإشمام: أن تضم شفتيك حال النطق بكسرة القاف من قِيلَ والغين من وَغِيضَ والجيم من (و جاي)؛ فيخرج صوت الكسرة مشوبا بشيء من لفظ الضمة من غير أن ينتهي إلى الضم الخالص، و يصحب الياء التي بعد هذه الكسرة شيء من صوت الواو [من] [٢] غير أن ينتهي إلى الواو الخالصة، بل لا- بد أن يكون الغالب في النطق لفظ الكسرة و لفظ الياء، و نظير ذلك الإمالة: فإنك إذا أملت الفتحة و الألف سرى مع الفتحة شوب من لفظ الكسرة، و مع الألف شوب من صوت الياء من غير انتهاء إلى الكسر الخالص و الياء الخالصة.

و إذا تقرر هذا: لزم أن هذا النوع من الإشمام يدرك بحاسة السمع؛ لأنك تفرق بسمعك بين الكسرة الخالصة في قِيلَ، و الكسرة المشمة، كما تفرق بسمعك بين الفتحة الممالئة و الفتحة الخالصة.

فإذا تقرر هذا: ظهر أن إطلاق لفظ الإشمام عليه و على الإشمام المستعمل في الوقف، ليس على حد واحد و لا بمعنى واحد؛ فإن المستعمل في الوقف ليس إلا مجرد الإشارة بالشفيتين بعد انقطاع الصوت على السكون، و لا حظ فيه للسمع، و إنما هو لرأى العين، كما تقدم، و لو سمي هذا الإشمام في قِيلَ و نحوه «روما» لكان أنسب على رأى البصريين؛ لأنه مسموع، و تسميته إشماما على رأى الكوفيين أنسب، و هذا على ما تقدم من كون هذا الإشمام مصاحبا للنطق، أما من يرى أنه يكون قبل النطق بالحرف فحينئذ قد يتكلف صاحب هذا القول الإشارة بالشفيتين قبل النطق بالقاف من قِيلَ و نحوه، ثم ينطق بالقاف خالصة الكسر؛ فحينئذ يكون إطلاق اسم الإشمام عليه مساويا لإطلاقه على الإشارة في الوقف، و هذا إنما يمكن تكلفه إذا كان الحرف المشم مبدوءا به، كما إذا بدأت بقوله تعالى: قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ

(١) في ب: لأول ذلك.

(٢) سقط في أ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٢٦

[هود: ٤٨]، أما إذا وصلته بما قبله مثل: وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي [هود: ٤٤] وَوَغِيضَ الْمَاءِ [هود: ٤٤] فيبعد تصور ذلك، بل لا بد أن تكون تلك الإشارة مصاحبة للصوت؛ فيحصل الشوب في اللفظ فيلحق بما تقدم، و قد ذكر الحافظ هذا القول في بعض تواليفه، و رده.

و ذكر الشيخ أنه قرأ بالوجهين، و رجح القول الأول، و انظر كلامه في كتاب «التنبيه».

قال الحافظ - رحمه الله -: «[قرأ] أبو عمرو: بارئُكُمْ في الحرفين [البقرة: ٥٤] و يَأْمُرُكُمْ [البقرة: ٦٧] و يَأْمُرُهُمْ [الأعراف: ١٥٧] و يَنْصُرُكُمْ [آل عمران: ١٦٠] و يُشْعِرُكُمْ باختلاس الحركة من طريق البغداديين»، يعني به رواية الدوري، و ذكر في «المفردات» أنها قراءته على شيخه أبي الحسن.

و هو اختيار سيبويه - يعني الاختلاس - في نحو هذه الكلمات لمن قصد التخفيف لما طالت الكلمة عند اتصال هذه الضمائر بها.

ثم قال: «و من طريق الرقيين و غيرهم بالإسكان».

يعنى بطريق الرقيين: رواية أبي شعيب، قال: «و هو المروى عن أبي عمرو دون غيره».

يريد أن عبارة الرواة وردت بالإسكان و لم ترد بالاختلاس، و إن كان الاختلاس أحسن، و أجرى على قوانين العربية؛ لما فيه من إبقاء الحركة و إن كانت مختلصة، فأما الإسكان فيضعف؛ لما فيه من صورة الجزم بغير موجب، قال: «و بذلك قرأتها على الفارسي، عن قراءته على أبي طاهر».

ذكر في «المفردات» أنه قرأ بها على الفارسي، و على فارس بن أحمد، قال في «المفردات»: «و زعم - يعني شيخه أبا الحسن - أن اليزيدي أساء السمع، و لم يضبط عن أبي عمرو مذهبه في ذلك».

قال الحافظ: «و رواية أبي عمرو عن العرب أنها تجتزئ بإحدى الحركتين عن الأخرى، وجعله عنده ذلك دليلاً على قراءته في ذلك من أبين شاهد على أن مذهبه الإسكان لا غير؛ لأن الاختلاس حركة، ورواية يزيدى عنه أيضاً الاختلاس في يَهْدَى [يونس: ٣٥] و يَخْصُمُونَ من أدل دليل على حذقه و تمييزه، و أنه لم يسي السمع؛ إذ قد روى ما ادعى عليه أنه لم يضبطه فيما لا يتبعض من الحركات و هو

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٢٧

الفتح؛ فاتضح بذلك [صحته] «١» ما رواه من الإسكان هاهنا و بذلك آخذ». انتهى قول الحافظ في «المفردات»، و أراد بقوله: «فيما لا يتبعض من الحركات و هو الفتح» ما تقدم في باب الوقف على أواخر الكلم من أن المتحرك بالفتح لا يوقف عليه عند القراء بالروم؛ لخفة الفتحة، و قد تقدم تفسيره «٢» بأن الفتحة إذا أردت أن تلفظ ببعضها سبقتك لخفتها فحصلت بكها.

و اعلم أن الشيخ و الإمام لم يذكر عن الدورى إلا الاختلاس خاصة، قال الشيخ: «و كان يزيدى يختار من نفسه إشباع الحركة».

قال الحافظ - رحمه الله -: «و ترك قالون الهمزة في قوله تعالى في الأحزاب:

لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ [الأحزاب: ٥٠] و بُيُوتَ النَّبِيِّ [الأحزاب: ٥٣] إلا - أن في الموضوعين في الوصل خاصة على أصله في الهمزتين المكسورتين...».

قد تقدم في باب الهمزتين من كلمتين: أن مذهب قالون تحقيق «٣» الهمزة الثانية، و تسهيل الأولى بين بين، و إنما أبدلها في هذين الموضوعين؛ لوقوعها بعد ياء زائدة للمد، فأبدل و أدغم على قياس ما تقدم في (برى) و (النبي) في باب الوقف لحمزة و هشام. قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمه هُزُواً [البقرة: ٦٧] و كُفُواً [الإخلاص: ٤] «فإذا وقف أبدل الهمزة و اوا اتباعاً للخط».

اعلم أن القياس هنا أن ينقل الفتحة من الهمزة إلى الزاى و الفاء فيقول: «هزا» و «كفا»، و إنما عدل عن هذا؛ لثبوت الواو في الخط في الكلمتين، و قد تقدم أن مذهبه في التسهيل مربوط بمراعاة الخط، قال: «و تقدير «٤» الضمة الحرف المسكن قبلها». يريد: أنه لما كان أصل هُزُواً و كُفُواً ضم الزاى و الفاء على قراءة الجماعة، و أن التسكين من باب التخفيف كما قالوا في «عنى»: «عنى» فسكنوا النون - فكان حمزة لما لم ينقل فتحة الهمزة إلى الزاى و الفاء قدر أن الضمة باقية

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: تعبيره.

(٣) في أ: يحقق.

(٤) في ن: و تقرير.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٢٨

فيهما، فأبقى على الزاى و الفاء حرمة الحركة؛ إذ التسكين فيهما عارض لقصد التخفيف فلم يعتد به، فمراده: و تقدير الضمة الحرف الساكن قبلها موجودة في ذلك الحرف المسكن.

قال الحافظ - رحمه الله -: «[قرأ] ابن كثير و أبو عمرو يُنَزَّلُ و تُنَزَّلُ إذا كان مستقبلاً مضموم الأول بالتخفيف حيث وقع».

هذه الأمثلة التي ذكر الظاهر أنها بصيغ المبنى للفاعل، و كذا وقع التمثيل في لفظ الشيخ، و لفظ الإمام، و لا فرق في الحكم بين ما بنى من ذلك للفاعل، أو للمفعول كقوله تعالى: ما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَ لَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ [البقرة: ١٠٥] و كقوله تعالى: مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ [آل عمران: ٩٣]، كل ذلك و ما أشبهه إنما قرأه بالتخفيف. و قوله: «إذا كان مستقبلاً مضموم الأول» يستوعب ما ذكرت لك.

قال الحافظ - رحمه الله -: «و استثنى ابن ذكوان من ذلك التنوين، فكسر حاشا حرفين ...» إلى آخره. حاصل قوله: إثبات روايتين عن ابن ذكوان في كسر التنوين، و ضمه في قوله تعالى: بِرَحْمَةٍ أَدْخُلُوا فِي الْأَعْرَافِ [الآية: ٤٩] وَ حَبِيبَتُهُ اجْتَسَّتْ فِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ، عليه السلام [الآية: ٢٦]، و وافقه الإمام على ذلك، و لم يذكر الشيخ في هذين الموضوعين عن ابن ذكوان إلا الضم خاصة.

قال الحافظ - رحمه الله -: «البرزى من رواية أبي ربيعة عنه: لَأَعْتَكُمُ [الآية: ٢٢٠] بتلحين الهمزة». تقييده هذه القراءة برواية أبي ربيعة، يقتضى أنه قرأ - أيضا - بتحقيق الهمزة من طريق غير أبي ربيعة، و قد نص في «المفردات» على أن الخزاعي «١» و ابن هارون روي

(١) الإمام المقرئ المحدث، أبو محمد، إسحاق بن أحمد بن إسحاق بن نافع الخزاعي المكي، شيخ الحرم، جود القرآن على البرزى، و عبد الوهاب بن فليح.

و حدث عن: ابن أبي عمر العدني بمسنده، و عن محمد بن زبور، و أبي الوليد الأزرقى. و كان متقنا، ثقة، ذكر أنه تلا على ابن فليح مائة و عشرين ختمه. و له مصنفات في القراءات. قرأ عليه ابن شنبوذ و المطوعى، و محمد بن موسى الزينبي، و عدة.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٢٩

عنه التحقيق، و لم يذكر الشيخ و الإمام هنا إلا التحقيق.

قال الحافظ - رحمه الله -: «[قرأ] قبل و حفص و هشام و أبو عمرو و حمزة بخلاف عن خلاد: يَبْسُطُ هُنَا [البقرة: ٢٤٥] بِسَطَهُ فِي الْأَعْرَافِ [الآية: ٦٩] بالسين».

ثم قال: «و روى النقاش عن الأخفش».

يريد: عن ابن ذكوان هنا بالسين، و في الأعراف بالصاد.

و ذكر الشيخ و الإمام عن حمزة بالسين في السورتين، و عن ابن ذكوان بالصاد، و عن حفص بالوجهين، و لا خلاف عن قبل و أبي عمرو و هشام أنهم قرءوا بالسين، و لا خلاف عن الباقيين أنهم قرءوا بالصاد.

قال الحافظ - رحمه الله -: «و روى أبو نشيط عن قالون بإثباتها مع الهمزة المكسورة في قوله تعالى: إِنَّ أَنَا إِلَّا و مَا أَنَا إِلَّا».

جميع ما في القرآن من ذلك ثلاثة مواضع، في الأعراف: إِنَّ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَ بَشِيرٌ [الآية: ١٨٨]، و في الشعراء: وَ مَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ [الآية: ١١٤-١١٥] و في الأحقاف: إِنَّ أَتْبَعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ وَ مَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ [الآية: ٩]، و ذكر الشيخ هذه الرواية عن قالون ثم قال: «و المشهور عنه الحذف و به قرأت» و لم يذكر الإمام هذه الرواية.

قال الحافظ - رحمه الله -: «و زادني أبو الفرج النجاد «١» وَ لَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ [آل عمران: ١٤٣]، وَ فَطَلْتُمْ تَفَكَّهُوْنَ [الواقعة: ٦٥]».

لم يذكر الشيخ و الإمام هذين الموضوعين في تاءات البرزى، على «٢» أن الشيخ قال

- و حدث عنه: ابن المقرئ، و إبراهيم بن عبد الرزاق الأنطاكي، و آخرون.

مات بمكة في ثامن رمضان سنة ثمان و ثلاثمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٨٩ / ١٤)، طبقات القراء للذهبي (١ / ١٨٤-١٨٥)، العبر (٢ / ١٣٦-١٣٧)، الوافي بالوفيات (٨ / ٤٠٣)، البداية و النهاية (١١ / ١٣١)، العقد الثمين (٣ / ٢٩٠)، طبقات القراء للجزري (١ / ١٥٦)، شذرات الذهب (٢ / ٢٥٢).

(١) محمد بن عبد الله، أبو الفرج النجاد، مقرئ ضابط متصدر ثقة، أخذ القراءة عرضا عن أحمد بن عبد العزيز بن بدهن، روى

الحروف عنه الحافظ أبو عمرو الداني، و عليه اعتمد في إلحاق تشديد حرفي كُتُّم تَمَّوْنَ [آل عمران: ١٤٣] فَظَلُّتُمْ تَفَكَّهُوْنَ [الواقعة: ٦٥] للبزي لم يرو ذلك غيره، مات فيما أحسب بعيد الأربعمائه.

ينظر غاية النهاية (٢/ ١٨٨).

(٢) في ب: عن.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٣٠

لما ذكر تاءات البزي: «و قد روى عنه أنه شدد هذا و ما كان مثله في جميع القرآن».

ثم قال: «و المعول عليه هذه المواضع بنفسها لا يقاس عليها».

قال الحافظ- رحمه الله- في ترجمه (نعما): «و قالون و أبو بكر و أبو عمرو بكسر النون و إخفاء حركة العين».

ثم قال: «و يجوز إسكانها، و بذلك ورد النص عنهم».

يعنى: عن قالون و أبى بكر و أبى عمرو، ثم قال: «و الأول أقيس».

يعنى: الإخفاء.

[و] ذكر الإمام أنه قرأ أيضا لقالون بالسكون.

و قال الشيخ: «و قد ذكر عنهم الإسكان، و ليس بالجائز».

ثم قال: «و روى عنهم الاختلاس، و هو حسن قريب من الإخفاء».

[و] إنما منع الشيخ الإسكان؛ لأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين؛ لأن النون مشددة، و لا شك أن المشدد في التقدير من حرفين: الأول

ساكن مدغم في الثانى، و التقاء الساكنين فى مثل هذا قبيح، كما تقدم فى باب الإدغام الكبير، إلا أن الشيخ حيث أنكر هذا فحقه أن

ينكر قراءة حمزة فى آخر الكهف: فَمَآ سِطَّاعُوا بِتَشْدِيدِ الطَّاءِ؛ إذ فيه التقاء الساكنين، و قد دار هذا الكلام على إخفاء الحركة و

اختلاسها، فلا بد من معرفة الفرق بينهما؛ إذ ليسا مترادفين، بل هما متقاربان.

و اعلم أن الحرف إما أن يكون للحركة به تعلق أو لا يكون، فإن لم يكن للحركة به تعلق فهو الساكن، و إن تعلقت به الحركة، فإما

أن يتعلق به بعضها أو كلها:

فإن تعلق به [بعض] «١» الحركة فهو الذى يسمى إخفاء الحركة، و هو «٢» القدر المنطوق به فى الروم عند الوقف.

و فى باب الإدغام [الكبير] «٣»، و فى تَأْمَنَّا [يوسف: ١١] على اختيار الحافظ.

و إن تعلقت الحركة كلها بالحرف، فإما أن تكون ممططة أو غير ممططة، [و الممططة] «٤» هى الممكنة المشبعة كالتى تستعمل فى

قراءة ورش [و حمزة] «٥»، و غير

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: و هذا.

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى أ.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٣١

الممططة هى المختلصة أى: الحركة السريعة، و قد يقال فى الحركة: مشبعة، بمعنى:

أنها موصولة بحرف من جنسها كالضمة فى ميم الجمع على قراءة ابن كثير، و يقال فيها:

مختلصة، بمعنى: أنها غير موصولة بحركة الهاء في (عنه) و (منه) على قراءة غير ابن كثير؛ فحصل من هذا أن النطق ببعض الحركة هو إخفاء الحركة، و النطق بها غير ممططة هو اختلاسها، و أن الاختلاس أمكن من الإخفاء، و التمطيط هو الإشباع، و هو أمكن من الاختلاس، و ليس بعده إلا إثبات الصلة زائدة على التمطيط كما أنه ليس دون إخفاء الحركة إلا الإسكان، و الله الحليم القدير أعلم بحقائق التقدير.

قال الحافظ - رحمه الله -: «رُسُلْنَا [المائدة: ٣٢] وَ رُسُلُكُمْ [غافر: ٥٠] وَ رُسُلُهُمْ [الأعراف: ١٠١] وَ سُبُلْنَا [إبراهيم: ١٢] إذا كان بعد اللام حرفان».

يعنى فى الخط، و هما: النون و الألف فى رُسُلْنَا و سُبُلْنَا، و الكاف و الميم فى رُسُلُكُمْ، و الهاء و الميم فى رُسُلُهُمْ. و إنما قيده بقولى: «يعنى فى الخط»؛ لأنه قوله تعالى: وَ رُسُلِيهِ إِذَا وَصَلَ حَصَلَ بَعْدَ اللَّامِ حُرْفَانِ فِى اللَّفْظِ وَ هُمَا الْهَاءُ وَ صِلَةُ حَرَكَتِهَا، وَ هِىَ وَاوْ بَعْدَ الضَّمِّ، وَ يَاءُ بَعْدَ الْكُسْرَةِ، وَ لَيْسَ فِى الْخَطِّ إِلاَّ حَرْفٌ وَاحِدٌ وَ هُوَ الْهَاءُ، وَ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ عَنِ أَبِي عَمْرٍو: إِنَّهُ يَسْكُنُ اللَّامَ فِى هَذَا.

و اعلم أن ذكر هذه الترجمة هنا لا وجه له «١»، و إنما موضع ذكرها عند قوله تعالى فى سورة العقود: وَ لَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ [المائدة: ٣٢]، و الله جل جلاله أعلم و أحكم.

سورة آل عمران

إشارة

- قال الحافظ - رحمه الله -: فى ترجمة التَّوْرَةَ [٣]: «و قد قرأت لقالون كذلك».

يعنى أنه قرأ له بالفتح. و ذكر فى «المفردات» أنه قرأ بالفتح على شيخه أبى الفتح، و قرأ بين اللفظين على شيخه أبى الحسن، و عبارته فى «التمهيد» أنه قرأ على أبى الحسن بفتح غير مسرف،

(١) فى ب: لها.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٦٣٢

و على أبى الفتح بالفتح، و لم يذكر الشيخ و الإمام عن قالون فى «التوراة» إلا بين اللفظين.

قال الحافظ - رحمه الله -: «الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ [الآية: ٢٧] وَ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ [الآية: ٢٧] وَ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ «١» [الأعراف: ٥٧] إذا كان قد مات». تحرز بهذا القيد عن قوله تعالى: إِنَّكَ مَيِّتٌ وَ إِنَّهُمْ مَيِّتُونَ فى الزمر [الآية: ٣٠]؛ إذ لم يكن النبى صلى الله عليه و سلم وقت نزول الآية ميتا، و كذلك قوله تعالى: وَ مَا هُوَ بِمَيِّتٍ فى سورة إبراهيم - عليه السلام - [الآية: ١٧].

و هذا القيد لا يفيد حصره حتى يقول: و لا كان وصفا لمؤنث؛ تحرزا من قوله تعالى بَلَدَةٌ مَّيِّتَةٌ [الفرقان: ٤٩]، فأما قوله تعالى: وَ إِنَّ يَكُنْ مَّيِّتَةً [الأنعام:

١٣٩] وَ الْمَيِّتَةَ وَ الدَّمَ [البقرة: ١٧٣] فقد لا - يلزمه الاعتراض بهما؛ لكون تاء التانيث فيهما؛ إذ له أن يقول: ما تكلمت أنا إلا فيما لا تاء فيه.

فالحاصل إذا أن الخلاف الذى ذكر هنا مخصوص بما ذكر من الأمثلة خاصة، و أن قوله: «و شبهه» لا يحرز شيئا، و إنما جرى فيه على عادته.

قال الحافظ - رحمه الله -: «نافع و أبو عمرو ها أنتم حيث وقع بالمد من غير همز».

يريد: من غير همز محقق، أما قالون و أبو عمرو فيلفظان بألف ساكنة بعد الهاء و بعد الألف همزة ملينة بين بين، و أما ورش فيترك الألف الساكنة و يلفظ بالهمزة الملينة باثر الهاء.

و قوله «و ورش أقل مدا» يعنى: أقل مدا من قالون و أبى عمرو، و سبب ذلك أنه ليس فى قراءة ورش إلا همزة بين بين خاصة.

و الحافظ يسمى همزة بين بين: مدا، مسامحة؛ لما فيها من شبه الألف، و كذلك فعل غيره.

و أما قالون و أبو عمرو فقراءتهما «٢» الألف الساكنة و همزة بين بين فهما حرفان، و الحافظ سماهما معا مدا، و لا شك أن النطق بحرفين أطول من النطق بحرف واحد، و لا سيما و أحد الحرفين حرف مد، و هو الألف الساكنة؛ فلهذا كان ورش أقل مدا.

(١) فى ب: إلى بَلَدٍ.

(٢) فى ب: فى قراءتهما.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٦٣٣

و قوله: «و قبل بالهمز من غير مد بعد الهاء».

يعنى بالهمز: المحقق، فيقول: (هأنتم) مثل (سألتم).

و قوله: «و الباقون بالمد و الهمز».

يعنى أنهم يلفظون بعد الهاء بألف، و بعد الألف بهمزة محققة، و هم: البزى، و ابن عامر و الكوفيون.

و قوله: «و البزى يقصر المد على أصله».

يعنى أن أصله إذا كانت الهمزة أول كلمة و حرف المد قبلها آخر كلمة لم يزد فى تمكين حرف المد على المقدار الذى تتوفر به حقيقته و لا يوصل إليه إلا به.

و قوله: «فالهاء على مذهب أبى عمرو و قالون و هشام يحتمل أن تكون للتنبية، و يحتمل أن تكون مبدلة من همزة».

أما تقديرها للتنبية على مذهب هشام فيبين لا-خفاء به؛ لأنه يمد الهاء ثم يحقق الهمزة، كما يصنع فى قوله تعالى: إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ [الروم: ٢٥] و ما أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ [يس: ١٥] و يا آدَمُ و ما أشبهه.

و أما على مذهب قالون و أبى عمرو فكان يلزم إذا جعلت هاء التنبية أن يحقق الهمزة كما فعل هشام، و ليست قراءتهما إلا بتليين الهمزة كما تقدم، فإنما يتم هذا التقدير على مذهبهما بأن يقال: خالفا أصلهما فى هذه الكلمة فيسهلا همزتها «١».

و أما تقدير الهاء مبدلة من همزة على مذهب هشام فحسن أيضا؛ لأنه يكون الأصل «أأنتم» مثل قوله تعالى فى البقرة: قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ [الآية: ١٤٠] و فى الواقعة أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ [الآية: ٦٩] و نحوهما، و عادة هشام فى مثل هذا تحقيق الهمزة الأولى و تسهيل الثانية بين بين، و جعل ألف «٢» بينهما، كما تقدم فى أَأَنْذَرْتَهُمْ و نحوه، و قد روى عنه فى غير «التيسير» أنه يحقق الهمزتين معا و يفصل بينهما بالألف «٣»، فلما أبدل من الهمزة الأولى هاء فى هذه الكلمة على ما تفعله العرب فى قولهم: «إياك» و «هياك» و «إيا زيد» و «هيا زيد» و «أرقت الماء» و «هرقته» «٤»، فأبدلوا من الهمزة هاء كما ترى، زال بذلك استثقال اجتماع الهمزتين

(١) فى ب: همزتهما.

(٢) فى ب: الألف.

(٣) فى ب: بألف.

(٤) فى ب: أهرقته.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٣٤

في اللفظ؛ فلزم تحقيق الهمزة الثانية، و أثبت الألف قبلها كما كان يشبها قبل البدل.

و أما على مذهب قالون و أبي عمرو فحسن أيضا؛ فإن أصلهما في الهمزتين المفتوحتين في أ أَنْذَرْتَهُمْ و بابه مثل أصل هشام: يحققان الأولى و يسهلان الثانية، و يجعلان بينهما ألفا كما تقدم، فيقدر أنهما أبدلا الهمزة الأولى في هذه الكلمة هاء، كما تقدم، و سهلا الثانية، و فصلا بالألف كما كانا يفعلان قبل البدل، و كأنهما لم يعتدا بالبدل؛ لأنه عارض، و هشام اعتد به؛ و لذلك حقق الهمزة الثانية.

و قوله: «و على مذهب قنبل و ورش لا تكون إلا مبدلة لا غير».

إنما التزم على مذهب قنبل أن تكون الهاء مبدلة؛ لأن مذهبه في الهمزتين نحو:

أ أَنْذَرْتَهُمْ أن يحقق الأولى و يلين الثانية بين بين.

و قول الحافظ: لما أبدل قنبل من الهمزة الأولى هاء لم يحتج إلى تليين الثانية؛ لأنه إنما كان يلينها في مثل أ أَنْذَرْتَهُمْ؛ هربا من اجتماع همزتين في اللفظ؛ لأنه يحقق الأولى، فلما بطل لفظ الأولى بالبدل زال اجتماع همزتين فزال الثقل؛ فلم يبال بتحقيق الثانية، و هذا مبنى على أنه اعتد بالعارض كما فعل هشام فيما تقدم، و لو جعلها على مذهبه للتنبية للزم إثبات ألف بين الهاء و الهمزة؛ لأن هاء التنبية حرف مركب من «هاء» و «ألف» ساكنة مثل: «ما» و «لا».

و أما مذهب ورش فقريب من هذا؛ لأن عاداته في باب أ أَنْذَرْتَهُمْ أن يحقق الأولى و يبدل الثانية ألفا في رواية المصريين، و يجعلها بين بين في رواية البغداديين، و هو الأحسن في العربية، فلما أبدل الأولى هاء سهل الثانية بين بين على القياس، و لو جعلها للتنبية للزم إثبات الألف بعد الهاء كما تقدم، و من الناس من يأخذ لورش هنا بإبدال هذه الهمزة ألفا؛ فيكون اللفظ بألف بعد الهاء، و بعد الألف النون الساكنة من أَنْتُمْ؛ فيجب تمكين المد، و هي قراءة ضعيفة، لما فيها من التقاء الساكنين و هما الألف و النون، دون كمال الشرطين المعبرين في جواز التقاء الساكنين، كما تقدم في باب الهمزتين.

و قوله: «و على مذهب الكوفيين و البزى و ابن ذكوان لا تكون إلا للتنبية».

يعنى من حيث إنهم حققوا الهمزة و أثبتوا قبلها الألف، أما الكوفيون و ابن ذكوان فأصلهم في باب أ أَنْذَرْتَهُمْ تحقيق الهمزتين من غير فصل، و لم يبالوا بثقل اجتماع الهمزتين في اللفظ، و إن كان ذلك غير فصيح في العربية، فإذا كانوا

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٣٥

يتحملون ثقل اجتماع الهمزتين المحققتين من غير فصل لم يسغ أن يدعى كون الهاء مبدلة على مذهبهم من همزة؛ إذ لو كان ذلك لم يكن للفصل بالألف وجه، و لم يعارض في جعلها للتنبية على مذهبهم شيء؛ فيكون (هأنتم) بمنزلة إِذ أَنْتُمْ و ما أَنْتُمْ كما تقدم، و كذلك البزى: لما أثبت الألف في «ها أَنْتُمْ» لم يحسن أن يتأول عليه كون الهاء مبدلة من همزة؛ لأنه في باب أ أَنْذَرْتَهُمْ يحقق الأولى و يسهل الثانية من غير فصل، بل يكتفى بتسهيل الثانية في «ا» اندفاع ثقل اجتماع الهمزتين، فلو قدر أنه جعل الهاء بدلا من همزة لم يحتج إلى الفصل بالألف، فأما إذا قدر أنه جعلها للتنبية، فيندفع هذا التشعب، و لا يحتاج إثبات الألف و تحقيق الهمزة بعدها إلى تعليل.

و قوله: «فمن جعلها للتنبية و ميز بين المتصل و المنفصل في حروف المد لم يزد في تمكين الألف، سواء حقق الهمزة بعدها أو سهلا».

يعنى بقوله: «ميز بين المتصل و المنفصل»: فرق بينهما، فزاد في المتصل نحو جاء و لم يزد في المنفصل نحو بما أنزل، فمن كان مذهبه هكذا لم يزد في تمكين الألف في (هأنتم) إذا جعلها للتنبية؛ لأنها تكون من قبيل حرف المد المنفصل. و قوله: «سواء حقق الهمزة» يعنى به البزى، و قوله: «أو سهلا»، يعنى به السوسى؛ لأنه يقصر المنفصل، و كذلك قالون على الخلاف المذكور في باب المد.

و من هذا الموضوع يظهر [لك] «٢» ما قدمته أولاً من كون قالون و أبي عمرو يقرءان بهمزة ملىنة بعد الألف، و أن الحافظ عبر بالمد عن مجموع الحرفين، أعنى الألف و الهمزة الملىنة، و هى عبارة مستعملة عندهم، أعنى التعبير بالمد عن الهمزة الملىنة، و من طالع كتابه المسمى ب «الإيضاح» الذى أفرده لبيان أحكام الهمزتين، وجد كل ما قلته فى هذا الفصل.

و قوله: «و من جعلها مبدلة و كان ممن يفصل بالألف زاد فى التمكين، سواء أيضاً حقق الهمزة أو لىنها».

يعنى بقوله: «من جعلها مبدلة»، أى: من جعل الهاء مبدلة من همزة كما تقدم.

[و قوله]: «و كان ممن يفصل بالألف»، يعنى فى باب أ أَنْذَرْتَهُمْ.

(١) فى أ: من.

(٢) سقط فى أ.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٦٣٦

و قوله: «زاد فى التمكين» يعنى زاد فى مد الألف؛ و ذلك لأنه يحكم للهمزتين فى باب أ أَنْذَرْتَهُمْ بحكم الهمزتين فى كلمة واحدة؛ فىكون دخول الألف بينهما من قبيل المد المتصل، و لا خلاف بينهم فى التزام زيادة التمكين لحرف المد المتصل.

و قوله: «سواء أيضاً حقق الهمزة» يعنى به هشام، «أو لىنها» يعنى قالون و أبا عمرو.

و قوله: «و هذا كله مبنى على أصولهم و محصل من مذاهبهم».

يعنى مذاهبهم و أصولهم فى باب المد و باب أ أَنْذَرْتَهُمْ.

قال الحافظ - رحمه الله -: «[قرأ] ابن كثير (آن يؤتى) [٧٣] بالمد على الاستفهام». شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات ٦٣٦ سورة آل عمران ص : ٦٣١

نى أنه يقرأ بهمزة محققه بعدها همزة ملىنة على مذهبه فى باب أ أَنْذَرْتَهُمْ، فسمى الهمزة المسهلة مدا كما ذكرت لك.

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمه يُوَدُّه [٧٥]: «و كذا روى الحلوانى عن هشام فى الباب كله».

يعنى: روى الاختلاس مثل قالون، و تقييده هذه الرواية للحلوانى يفهم أنه روى عن هشام غير ذلك، و هو أن يقرأ بإشباع المد كالباقين.

و ذكر فى المفردات هذه الألفاظ التى ذكر هنا، و ذكر معها يَأْتِيهِ [طه: ٧٥] و وَ يَتَّقِيهِ [النور: ٥٢] و فَأَلْقَاهُ [النمل: ٢٨] و شبهه، و هذا عنى بقوله فى «التيسير» «فى الباب كله».

ثم قال فى «المفردات»: «إنه قرأ على أبى الفتح عن قراءته على عبد الله ابن الحسين باختلاس الكسرة فى حال الوصل».

قال: «و كذا رواه الحلوانى عنه منصوفا»، ثم قال: «و قرأت له ذلك على أبى الحسن عن قراءته بإشباع الكسرة كابن ذكوان».

قال العبد: «و إسناد قراءته برواية هشام فى «التيسير» إنما هى عن أبى الفتح عن عبد الله بن الحسين».

و لم يذكر الشيخ و الإمام عن هشام إلا إشباع الحركة.

قوله تعالى: (و ما تفعلوا من خير فلن تكفروه) قرأهما أبو عمرو بالتاء معجمه من فوق، و قال الشيخ عن أبى عمرو: إنه خير بين التاء و الياء، و أن المشهور عنه التاء المعجمه من فوق.

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٦٣٧

قال الحافظ - رحمه الله -: «[قرأ] هشام من قراءتى على أبى الفتح: (و لا يحسبن الذين قتلوا) [آل عمران: ١٦٩] بالياء».

تقييده هذه الرواية بقراءته على أبى الفتح يقتضى أنه قرأ على غيره بالتاء المعجمه من فوق مثل الجماعة، و كذلك ذكر فى «المفردات» أنه قرأ بالياء المعجمه من أسفل على أبى الفتح عن قراءته على عبد الباقي و أبى طاهر الأنطاكى «١»، ثم قال: «و قرأت

على أبي الحسن و أبي الفتح من طريق عبد الله بالتاء المعجمة من فوق».

تنبيه

أسند الحافظ في «التيسير» قراءته برواية هشام عن أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين، و هذا يوهم الناظر أنه قرأ على عبد الله هذا الحرف بالياء المعجمة من أسفل؛ لقوله حين ذكر الحرف: «إنه قرأه على أبي الفتح بالياء» و الله سبحانه أعلم. و ليس عن الشيخ و الإمام في هذا الحرف عن هشام إلا التاء المعجمة من فوق كالجماعة، و الله سبحانه تبارك اسمه و تعالى الموفق، و لا حول و لا قوة إلا به.

سورة الأنعام

ذكر الشيخ في ترجمه أ رأيتكم [٤٠]: و قد قيل عن ورش: إنه يبدلها ألفا، و هو أحرى في الرواية؛ لأن النقل و المشافهة إنما هو بالمد عنه، و تمكين المد إنما يكون مع البدل، و جعلها بين بين أقيس على أصول العريضة. و ذكر في كتاب التنبيه أنه قرأ بالوجهين لورش «٢»، و مذهب الحافظ و الإمام عن ورش إنما هو بين بين كقالون لا غير.

(١) محمد بن الحسن بن علي، أبو طاهر الأنطاكي، إمام كبير مقرئ شهير، نزل مصر، أخذ القراءة عرضا عن - جامع البيان و الكامل - إبراهيم بن عبد الرزاق، و هو من جلة أصحابه و أثبت الناس عن عتيق بن عبد الرحمن، روى القراءة عنه عرضا على بن داود الداراني و سماعا أبو الطيب بن غلبون و - جامع البيان - فارس بن أحمد و عبيد الله بن مسلمة المكتب، و عرض عليه أيضا أبو العباس بن نفيس و - الكفاية الكبرى - أبو علي الرهاوي، و روى عنه علي بن محمد الجناني، قال الداني: خرج من مصر إلى الشام فتوفى في منصرفه قبل سنة ثمانين و ثلاثمائة.

قلت - ابن الجزري -: و انقلب على أبي العز فسماه الحسن بن محمد.

ينظر غاية النهاية (١١٨ / ٢).

(٢) يجوز نقل حركة همزة الاستفهام إلى لام (قل)، و تحذف الهمزة تخفيفا، و هي قراءة ورش، و هو تسهيل مطرد. و (أرأيتكم) هذه بمعنى: أخبروني، و لها أحكام تختص بها، اضطربت أقوال الناس فيها و انتشر خلافهم؛ فلا بد من التعرض لذلك فأقول: (أ رأيت) إن كانت -

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٣٨

- البصرية، أو العلمية الباقية على معناها، أو التي لإصابة الرئة، كقولهم: رأيت الطائر، أي:

أصبت رئة - لم يجز فيها تخفيف الهمزة التي هي عينها، بل تحقق ليس إلا، أو تسهل بين بين من غير إبدال و لا حذف، و لا يجوز أن يلحقها كاف على أنها حرف خطاب، بل إن لحقتها كاف كانت ضميرا مفعولا أول، و يكون مطابقا لما يراد به من تذكير و تأنيث و أفراد و تشية و جمع، و إذا اتصلت بها تاء خطاب لزم مطابقتها لما يراد بها مما ذكر، و تكون ضميرا فاعلا نحو: أ رأيتم، أ رأيتما، و يدخلها التعليق و الإلغاء. و إن كانت العلمية التي ضمنت معنى: أخبرني، اختصت بأحكام آخر، منها: أنه يجوز تسهيل همزتها بإبدالها ألفا، و هي مروية عن نافع من طريق ورش، و النحاء يستضعفون إبدال هذه الهمزة ألفا، بل المشهور عندهم تسهيلها بين بين، و هي الرواية المشهورة عن نافع، لكنه قد نقل الإبدال المحض قطرب و غيره من اللغويين. قال بعضهم: هذا غلط عليه، أي: على نافع، و سبب ذلك أنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين؛ فإن الياء بعدها ساكنة. و نقل أبو عبيد القاسم بن سلام عن أبي جعفر و نافع و غيره من

أهل المدينة أنهم يسقطون الهمزة، و يدعون أن الألف خلف منها.

قلت: وهذه العبارة تشعر أن هذه الألف ليست بدلا عن الهمزة، بل جىء بها عوضا عن الهمزة الساقطة. وقال مكى بن أبى طالب: (و قد روى عن ورش إبدال الهمزة ألفا؛ لأن الرواية عنه أن يمد الثانية، و المد لا يتمكّن إلا مع البدل، و حسن جواز البدل فى الهمزة، و بعدها ساكن: أن الأول حرف مد و لين؛ فالمد الذى يحدث مع السكون يقوم مقام حركة يتوصل بها إلى النطق بالساكن).

و منها أن تحذف الهمزة التى هى عين الكلمة، و بها قرأ الكسائى، و هى فاشية نظما و نثرا، فمن النظم قوله:

أريت أن جاءت به أملودا مرجلا و يلبس المرودا أ قائلن أحضروا الشهودا و قال آخر:

أريتك إذ هنا عليك أ لم تخف رقبيا، و حولى من عدوك حضر و أنشد الكسائى لأبى الأسود:

أريت امرأ كنت لم أبله أتانى فقال: اتخذنى خليلًا- و زعم الفراء أن هذه اللغة لغة أكثر العرب، قال: فى «أ رأيت» لغتان و معنيان، أحدهما:

أن تسأل الرجل: أ رأيت زيدا، أى: أعلمت، فهذه مهموزة، و ثانيها: أن تقول: أ رأيت، بمعنى: أخبرنى، فها هنا تترك الهمزة إن شئت، و هذا أكثر كلام العرب يومئى إلى ترك الهمزة للفرق بين المعنيين. انتهى. و فى كيفية حذف هذه الهمزة ثلاثة أوجه:

أحدها- و هو الظاهر-: أنه استثقل الجمع بين همزتين فى فعل اتصل به ضمير، فخففه بإسقاط إحدى الهمزتين، و كانت الثانية أولى؛ لأنها حصل بها الثقل، و لأن حذفها ثابت فى مضارع هذا الفعل، نحو: أرى، و نرى، و يرى، و لأن حذف الأولى يخل بالتفاهم؛ إذ هى للاستفهام.-

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٦٣٩

- و الثانى: أنه أبدل الهمزة ألفا، كما فعل نافع فى روايته ورش، فالتقى ساكنان، فحذف أولهما و هو الألف.

و الثالث: أنه أبدلها ياء، ثم سكنها، ثم حذفها لالتقاء الساكنين، قاله أبو البقاء، و فيه بعد. ثم قال: و قرب ذلك فيها حذفها فى مستقبل هذا الفعل. يعنى فى (ترى) و بابه.

و رجع بعضهم مذهب الكسائى بأن الهمزة قد اجترئ عليها بالحذف و أنشد:

إن لم أقاتل فالبسونى برقعا و أنشد لأبى الأسود:

يا با المغيرة، رب أمر معضل فرجته بالمكر عنى، و الدها و قولهم: و يلمه، و قوله:

و يلما خلة قد سيط من دمهافجع و ولع و إخالاف و تبديل و أنشد أيضا قول الآخر:

و من را مثل مقداد بن سعد إذا ما النسع طال على المطية أى: و من رأى.

و منها: ألا يدخلها تعليق و لا إلغاء؛ لأنها بمعنى: أخبرنى، و «أخبرنى» لا تعلق عند الجمهور، قال سيبويه: (و تقول: أ رأيتك «زيدا»؛ أبو من هو، لا- يحسن فيه إلا النصب فى زيد. أ لا ترى أنك لو قلت: أ رأيت أبو من أنت، لم يحسن؛ لأن فيه معنى «أخبرنى» عن زيد، و

صار الاستفهام فى موضع المفعول الثانى؟! و قد خالف سيبويه غيره من النحويين، و قالوا: كثيرا ما تعلق (أ رأيت)، و فى القرآن من ذلك كثير، و استدلووا بهذه الآية التى نحن فيها، و بقوله: أ رأيت إن كذبت و تولى، أ لم يعلم [العلق: ١٣، ١٤] و بقوله:

أريت إن جاءت به أملودا؟

و هذا لا يرد على سيبويه، و سيأتى تأويل ذلك قريبا.

و منها: أنها تلحقها التاء، فيلترم أفرادها و تذكيرها، و يستغنى عن لحاق علامة الفروع بها بلحاقها بالكاف، بخلاف التى لم تضمن معنى: أخبرنى، فإنها تطابق فيها- كما تقدم- ما يراد بها.

و منها: أنه يلحقها كاف هى حرف خطاب يطابق ما يراد بها من أفراد و تذكير و ضد ههما.

و هل هذه التاء فاعل، و الكاف حرف خطاب يبين أحوال التاء، كما بينته؟ إذا كانت ضميرا- أو التاء حرف خطاب، و الكاف هي الفاعل، و استعير ضمير النصب في مكان ضمير الرفع؟

أو التاء فاعل أيضا، و الكاف ضمير في موضع المفعول الأول؟ ثلاثة مذاهب مشهورة- الأول: قول البصريين، و الثاني: قول الفراء، و الثالث: قول الكسائي، و لنقتصر على بعض أدلة كل فريق، قال أبو علي: قولهم: رأيتك زيدا ما فعل، بفتح التاء في جميع الأحوال، فالكاف لا- يخلو أن يكون للخطاب مجردا، و معنى الاسم مملوع منه، أو يكون دالا- على الاسم مع دلالة على الخطاب، و لو كان اسما لوجب أن يكون الاسم الذي بعده هو هو؛ لأن هذه الأفعال مفعولها الثاني هو الأول في المعنى، لكنه ليس به؛ فتعين أن يكون مخلوعا منه الاسم، و إذا ثبت أنه للخطاب معرّي من الاسم،-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٤٠

- ثبت أن التاء لا تكون لمجرد الخطاب؛ ألا ترى أنه لا ينبغي أن تلحق الكلمة علامتا خطاب كما لا يلحقها علامتا تأنيث، و لا علامتا استفهام؟! فلما لم يجز ذلك أفردت التاء في جميع الأحوال؛ لما كان الفعل لا بد له من فاعل، و جعل في جميع الأحوال على لفظ واحد؛ استغناء بما يلحق الكاف، و لو لحق التاء علامة الفروع لاجتماع علامتان للخطاب مما كان يلحق التاء، و مما كان يلحق الكاف؛ فلما كان ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له رفض، و أجرى على ما عليه سائر كلامهم.

و قال الزجاج بعد حكايته مذهب الفراء: و هذا القول لم يقله النحويون القدماء، و هو خطأ لأن قولك: «أ رأيت زيدا ما شأنه» لو تعدت الرؤية إلى الكاف و إلى زيد، لصار المعنى: أ رأيت نفسك زيدا ما شأنه، و هذا محال. ثم ذكر مذهب البصريين. و قال مكى ابن أبي طالب- بعد حكايته مذهب الفراء:- و هذا محال؛ لأن التاء في الكاف في (أ رأيتكم) فكان يجب أن تظهر علامة جمع التاء، و كان يجب أن يكون فاعلان لفعل واحد، و هما لشيء واحد، و يجب أن يكون معنى قولك: أ رأيتك زيدا ما صنع، أ رأيت نفسك زيدا ما صنع؛ لأن الكاف هو المخاطب، و هذا محال في المعنى، و متناقض في الإعراب و المعنى؛ لأنك تستفهم عن نفسه في صدر السؤال ثم ترد السؤال إلى غيره في آخره، و تخاطبه أولا، ثم تأتي بغائب آخر، أو لأنه يصير ثلاثة مفعولين ل (أ رأيت)، و هذا كله لا يجوز. و لو قلت: أ رأيتك عالما بزيد، لكان كلاما صحيحا، و قد تعدى (أ رأيت) إلى مفعولين. و قال أبو البقاء- بعد ما حكى مذهب البصريين:- و الدليل على ذلك أنها- أي: الكاف- لو كانت اسما لكانت إما مجرورة، و هو باطل؛ إذ لا جار هنا، و إما مرفوعة، و هو باطل أيضا؛ لأمرين:

أحدهما: أن الكاف ليست من ضمائر الرفع.

و الثاني: أنها لا رافع لها؛ إذ ليست فاعلا؛ لأن التاء فاعل، و لا يكون لفعل واحد فاعلان، و إما أن تكون منصوبة؛ و ذلك باطل لثلاثة أوجه:

أحدها: أن هذا الفعل يتعدى إلى مفعولين، كقولك: أ رأيت زيدا ما فعل، فلو جعلت الكاف مفعولا لكان ثالثا.

و الثاني: أنه لو كان مفعولا- لكان هو الفاعل في المعنى، و ليس المعنى على ذلك؛ إذ ليس الغرض: أ رأيت نفسك، بل أ رأيت غيرك؛ و لذلك قلت: أ رأيتك زيدا، و زيد غير المخاطب، و لا هو بدل منه.

و الثالث: أنه لو كان منصوبا على أنه مفعول، لظهرت علامة التثنية و الجمع و التأنيث في التاء، فكنت تقول: أ رأيتكما، أ رأيتكم، أ رأيتكن. ثم ذكر مذهب الفراء، ثم قال: و فيما ذكرنا إبطال لمذهبه.

و قد انتصر أبو بكر ابن الأنباري لمذهب الفراء، بأن قال: لو كانت الكاف توكيذا لوقعت التثنية و الجمع بالتاء، كما يقعان بها عند عدم الكاف؛ فلما فتحت التاء في خطاب الجمع، و وقع ميم الجمع لغيرها، كان ذلك دليلا على أن الكاف غير توكيد؛ ألا ترى أن الكاف لو سقطت لم يصلح أن يقال لجماعة: أ رأيت؟! فوضح بهذا انصراف الفعل إلى الكاف، و أنها واجبة لازمة مفتقر إليها. و هذا الذي قاله

ابن الأنباري باطل بالكاف باللاحقة لاسم الإشارة؛-
 شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٤١
 قال الحافظ- رحمه الله- في ترجمه رأى كَوَكَبًا [الآية: ٧٦]: «و استثنى

- فإنها يقع عليها ميم الجمع، و مع ذلك هي حرف. و قال الفراء: موضع الكاف نصب، و تأويلها رفع؛ لأن الفعل يتحول عن التاء إليها، و هي بمنزلة الكاف في (دونك) إذا أغرى بها، كما تقول: دونك زيدا، فتجد الكاف في اللفظ خفضا، و في المعنى رفعا؛ لأنها مأمورة؛ فكذلك هذه الكاف موضعها نصب، و تأويلها رفع.

قلت: و هذه الشبهة باطلة بما تقدم، و الخلاف في: دونك، و إليك، و بابهما مشهور.

و قال الفراء أيضا كلاما حسنا رأيت أن أذكره؛ فإنه متين نافع، قال: للعرب في (أ رأيت) لغتان، و معنيان:

أحدهما: رؤية العين، فإذا أردت هذا عدت الرؤية بالضمير إلى المخاطب، و يتصرف تصرف سائر الأفعال، تقول للرجل: رأيتك على غير هذه الحال؟ تريد: هل رأيت نفسك، ثم تثني و تجمع، فتقول: رأيتكما، رأيتكم، رأيتكن.

و المعنى الآخر: أن تقول: رأيتك، و أنت تريد معنى: أخبرني، كقولك: رأيتك إن فعلت كذا ما ذا تفعل؟ أى: أخبرني، و تترك التاء إذا أردت هذا المعنى موحدة على كل حال، تقول: رأيتكما، رأيتكم، رأيتكن، و إنما تركت التاء واحدة؛ لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل واقعا من المخاطب على نفسه؛ فافتقروا من علامة المخاطب بذكره في الكاف، و تركوا التاء على التذكير و التوحيد، إذا لم يكن الفعل واقعا.

قال: و الرؤية من الأفعال الناقصة التي يعديها المخاطب إلى نفسه بالمكنى مثل:

ظننتني، و رأيتني، و لا- يقولون ذلك في الأفعال التامة، لا- يقولون للرجل: قتلتك، بمعنى: قتلت نفسك، و لا أحسنت إليك، كما يقولون: متى تظنك خارجا، و ذلك أنهم أرادوا الفصل بين الفعل الذي قد يلغى، و بين الفعل الذي لا يجوز إلغاؤه؛ ألا ترى أنك تقول: أنا- أظن- خارج، فتخلى (أظن)، و قال الله تعالى: أن رآه أشيئنا [العلق: ٧] و لم يقل: رأى نفسه، و قد جاء في ضرورة الشعر إجراء الأفعال التامة مجرى النواقص، قال جرير العود:

لقد كان لي عن ضربتين عدمتني و عما ألقى منهما مترحزح و العرب تقول: عدمتني، و وجدتني، و فقدتني، و ليس بوجه الكلام انتهى.

و اعلم أن الناس اختلفوا في الجملة الاستفهامية الواقعة بعد المنصوب ب (أ رأيتك) نحو:

أ رأيتك زيدا ما صنع، فالجمهور على أن (زيدا) مفعول أول، و الجملة بعده في محل نصب سادة مسد المفعول الثاني. و قد تقدم أنه لا يجوز التعليق في هذه، و إن جاز في غيرها، من أخواتها، نحو: علمت زيدا أبو من هو. و قال ابن كيسان: إن الجملة الاستفهامية في: رأيتك زيدا ما صنع، بدل من (أ رأيتك).

و قال الأ-خفش: إنه لا- بد بعد (أ رأيت) التي بمعنى: أخبرني، من الاسم المستخبر عنه، و يلزم الجملة التي بعده الاستفهام؛ لأن «أخبرني» موافق لمعنى الاستفهام، و زعم أيضا أنها تخرج عن بابها فتكون بمعنى: أما أو تنبه، و حينئذ لا- يكون لها مفعولان، و لا مفعول واحد، و جعل من ذلك: أ رأيت إذ أوتينا إلى الصخرة فإني نسييت الحوت [الكهف: ٦٣]، و هذا ينبغي ألا يجوز؛ لأنه إخراج للفظه عن موضوعها من غير داع إلى ذلك. ينظر: الدر المصون (٣/ ٥٥-٥٨).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٤٢

النقاش... إلى آخره.

هذا الاستثناء لم يذكره الشيخ و لا الإمام.

قال الحافظ - رحمه الله -: «و قد روى عن أبي شعيب مثل حمزة».

يعنى إمالة فتحه الراء و الهمزة، و لم يذكر الشيخ و الإمام هذه الرواية عن أبي شعيب.

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمه رأى القمَر [الآية: ٧٧]: «و قد روى خلف عن يحيى» إلى قوله: «و كل صحيح معمول به».

لم يذكر الشيخ و الإمام شيئا من هذا كله.

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمه: أ تُحَاوِنُونِي [٨٠]: «بخلاف عن هشام»، و ذكر فى «المفردات» أنه قرأ بالتشديد على فارس، و

بالتخفيف على أبي الحسن، و قال: «و به آخذ».

و لم يذكر الشيخ و الإمام التشديد هنا عن هشام، و الله القدوس السلام هو الحكيم العلام.

سورة الأعراف

قال الحافظ - رحمه الله - «قنبل: قال فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ» [١] [الآية: ١٢٣] يبدل

(١) اختلف القراء فى هذا الحرف هنا، و فى «طه»، و فى الشعراء: فبعضهم جرى على منوال واحد، و بعضهم قرأ فى موضع بشىء لم يقرأ به فى غيره. فأقول: إن القراء فى ذلك على أربع مراتب:

الأولى: قراءة الأخوين و أبى بكر عن عاصم، و هى بتحقيق الهمزتين فى السور الثلاث من غير إدخال ألف بينهما، و هو استفهام إنكار، و أما الألف الثالثة فالكل يقرؤها كذلك؛ لأنها هى فاء الكلمة، أبدلت لسكونها بعد همزة مفتوحة؛ و ذلك أن أصل هذه الكلمة:

أأمتم، بثلاث همزات: الأولى للاستفهام، و الثانية همزة «أفعل»، و الثالثة فاء الكلمة، فالثالثة يجب قلبها ألفا؛ لما عرفته أول هذا الموضوع، و أما الأولى فمخففة ليس إلا، و أما الثانية فهى التى فيها الخلاف بالنسبة إلى التحقيق و التسهيل.

الثانية: قراءة حفص، و هى: (آمتم) بهمزة واحدة، بعدها الألف المشار إليها فى جميع القرآن. و هذه القراءة تحتل الخبر المحض المتضمن للتوبيخ، و تحتل الاستفهام المشار إليه، و لكنه حذف لفهم المعنى، و لقراءة الباقيين.

الثالثة: قراءة نافع و أبى عمرو و ابن عامر و البزى عن ابن كثير، و هى تحقيق الأولى، و تسهيل الثانية بين بين و الألف المذكورة، و هو استفهام إنكار، كما تقدم.

الرابعة: قراءة قنبل عن ابن كثير، و هى التفرقة بين السور الثلاث، و ذلك أنه قرأ فى هذه-

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٦٤٣

فى حال الوصل من همزة الاستفهام واوا مفتوحة».

إنما فعل هذا من أجل ضممة النون، و هكذا هو أصل التسهيل فى الهمزة المفتوحة بعد الضمة.

و قوله: «و يمد بعدها مدة فى تقدير ألفين».

يعنى أنه يلفظ بعد الواو بهمزة ملينة، و بعد الهمزة الملينة ألف ساكنة، فسمى مجموع الحرفين مدة على ما تقدم فى (هأنتم)، و كذا قوله: «و الباقيون على الاستفهام بهمزة و مدة مطولة بعدها فى تقدير ألفين» يعنى بالباقيين: نافعا و البزى و أبى عمرو و ابن عامر، كلهم حققوا همزة الاستفهام و سهلوا الهمزة التى بعدها و أثبتوا الألف ساكنة بعد الهمزة الملينة، فعبّر عن الهمزة الملينة و الألف بمددة فى تقدير ألفين.

و قوله: «و لم يدخل أحد منهم ألفا بين الهمزة المحققة و الملينة».

يعنى: لم يدخل قالون و أبو عمرو و هشام بين همزة الاستفهام و الهمزة المسهلة ألفا فى هذه المواضع، يعنى هنا و فى «طه» و فى

الشعراء، بخلاف ما فعلوا في باب أ أَنْذَرْتَهُمْ؛ لأنهم أرادوا في باب أ أَنْذَرْتَهُمْ بإدخال الألف بين الهمزة المحققة والمليئة: أن يزيلوا ثقل اجتماع الهمزتين وإن كانت إحداهما مسهلة، وامتنعوا هنا من ذلك؛ لما عرض لهم من ثبوت الألف بعد الهمزة المليئة، فلو أدخلوا ألفا لوقعت الهمزة المليئة بين ألفين ساكتين وهي مشبهة للألف؛ فكأن ذلك يشبه اجتماع ثلاث ألفات بعد الهمزة المحققة، وذلك يشبه اجتماع أربع ألفات، والله جل ذكره وعز أمره أعلم وأحكم.

- السورة حال الابتداء ب (أ آمنتم) بهمزتين، أولاهما محققة، والثانية مسهلة بين بين، وألف بعدها، كقراءة رفيقه البزى. وحال الوصل يقرأ: (قال فرعون و آمنتم) بإبدال الأولى واوا، وتسهيل الثانية بين بين وألف بعدها؛ وذلك أن الهمزة إذا كانت مفتوحة بعد ضمة جاز إبدالها واوا، سواء كانت الضمة والهمزة في كلمة واحدة، نحو: جؤن و (يؤاخذكم) و (مؤجلا)، أم في كلمتين، كهذه الآية، وقد فعل مثل ذلك أيضا في سورة الملك في قوله: إِلَيْهِ النُّشُورُ وَأَ أَمِتُّمُ [الملك: ١٥، ١٦]، فأبدل الهمزة الأولى واوا؛ لانضمام ما قبلها حال الوصل. وأما في الابتداء فيخففها؛ لزوال الموجب لقلبها، إلا أنه ليس في سورة الملك ثلاث همزات. ينظر الدر المصون (٣/ ٣٢٣-٣٢٤).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٤٤

سورة براءة

قال الحافظ- رحمه الله- في ترجمه أئمة [الآية: ١٢]: «و أدخل هشام- من قراءتى على أبى الفتح- بينهما ألفا «١»».

(١) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: (أئمة) بهمزتين ثانيتهما مسهلة بين بين ولا ألف بينهما. والكوفيون وابن ذكوان عن ابن عامر بتخفيفهما من غير إدخال ألف بينهما، وهشام كذلك إلا- أنه أدخل بينهما ألفا. هذا هو المشهور بين القراء السبعة، ونقل الشيخ عن نافع ومن معه، أنهم يدلون الثانية ياء صريحة، وأنه قد نقل عن نافع المد بينهما، أى: بين الهمزة والياء.

فأما قراءة التحقيق وبين بين، فقد ضعفها جماعة من النحويين كأبى على الفارسي وتابعيه، ومن القراء أيضا من ضعف التحقيق مع روايته له، وقراءته به لأصحابه. ومنهم من أنكر التسهيل بين بين؛ فلم يقرأ به لأصحاب التخفيف، وقرأوا بياء خفيفة الكسر، نصوا على ذلك في كتبهم.

وأما القراءة بالياء فهي التي ارتضاها الفارسي وهؤلاء الجماعة؛ لأن النطق بالهمزتين في كلمة واحدة ثقيل، وهمزة بين بين بزنة المخففة. والزمخشري جعل القراءة بصريح الياء لحناء، وتحقيق الهمزتين غير مقبول عند البصريين، قال: (فإن قلت: كيف لفظ (أئمة)؟، قلت: بهمزة بعدها همزة بين بين، أى: بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن مقبولة عند البصريين. وأما التصريح بالياء فلا يجوز أن تكون، ومن قرأ بها فهو لاجن محرف) قال الشيخ: (وذلك دأبه في تلحين المقرئين، وكيف تكون لحناء، وقد قرأ بها رأس النحاة البصريين: أبو عمرو بن العلاء، وقارئ أهل مكة ابن كثير، وقارئ أهل المدينة نافع!؟).

قلت: لا ينقم على الزمخشري شيء؛ فإنه إنما قال: إنها غير مقبولة عند البصريين، ولا يلزم من ذلك أنه لا يقبلها، غاية ما في الباب أنه نقل على غيره. وأما التصريح بالياء، فإنه معذور فيه؛ لأنه- كما قدمت لك- إنما اشتهر بين القراء التسهيل بين بين لا الإبدال المحض، حتى إن الشاطبي جعل ذلك مذهبا للنحويين لا للقراء، فالزمخشري إنما اختار مذهب القراء لا مذهب النحاة في هذه اللفظة.

وقد رد أبو البقاء قراءة التسهيل بين بين، فقال: (ولا يجوز هنا أن تجعل بين بين، كما جعلت همزة (أئذا)؛ لأن الكسرة هنا منقولة وهناك أصلية، ولو خففت الهمزة الثانية هنا على القياس لقلبت ألفا؛ لانفتاح ما قبلها، ولكن ترك ذلك؛ لتتحرك بحركة الميم في

(الأصل). قلت: قوله: (منقولة) لا يفيد؛ لأن النقل هنا لازم، فهو كالأصل. وقوله:

(و لو خفت على القياس ... إلى آخره) لا يفيد أيضا؛ لأن الاعتبار بالإدغام سابق على الاعتبار بتخفيف الهمزة. و لذلك موضع يضيق هذا الموضوع عنه.

و وزن أئمة: أفعلة؛ لأنها جمع «إمام»، كحمار و أحمره، و الأصل: أئمة، فالتقى ميمان، فأريد إدغامهما، فنقلت حركة الميم الأولى للساكن قبلها، و هو الهمزة الثانية؛ فأدى ذلك إلى اجتماع همزتين ثانيتهما مكسورة: فالنحويون البصريون يوجبون إبدال الثانية ياء، و غيرهم يحقق أو يسهل بين بين. و من أدخل الألف فللخفة حتى يفرق بين الهمزتين، و الأحسن حينئذ أن يكون ذلك في التحقيق كما قرأ هشام. و أما ما رواه-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٤٥

هذه قراءة الحافظ على شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد عن قراءة علي عبد الباقي بن الحسن، و ذكر في المفردات في باب الهمزتين أنه قرأ على شيخه أبي الحسن، و على أبي الفتح أيضا عن قراءة علي عبد الله بن الحسين (١) البغدادي بغير ألف. و لم يذكر الشيخ و الإمام عن هشام إدخال الألف في أئمة و لا في باب الهمزتين إلا في المواضع السبعة خاصة، على ما تقدم. قال الحافظ- رحمه الله:- «[قرأ] عاصم و الكسائي: (عزیز) [٣٠] بالتنوين و كسره».

وجه هذه القراءة أن يكون (عزیز) مبتدأ و (ابن) خبره، ثم كسر التنوين لالتقاء الساكنين و هما التنوين و الباء.

و قوله: «و لا يجوز ضمه في مذهب الكسائي؛ لأن ضمة التنوين (٢) ضمة إعراب فهي غير لازمة لانتقالها».

إنما اعتذر عن مذهب الكسائي في منع تحريك التنوين بالضم؛ لأن الكسائي يضم التنوين إذا لقيه ساكن و كان بعد ذلك الساكن ضمة لازمة كقوله تعالى: بِرَحْمَةٍ أَدْخُلُوا [الأعراف: ٤٩] و مُبَيِّنٍ أَقْتُلُوا [يوسف: ٨-٩] و حَيْثُ اجْتَنَّتْ [إبراهيم: ٢٦] فيحرك التنوين بالضم اتباعا للضمة التي بعده، و كذلك يفعل متى عرض له التقاء الساكنين من كلمتين، و كان بعد الثاني ضمة (٣) لازمة نحو: وَ لَقَدْ اسْتَهْزَيْ [الأنعام: ١٠]، وَ قَالَتِ اخْرُجْ [يوسف: ٣١]، فلما تقرر هذا من مذهبه قدر الحافظ أن يقال: و ما منعه من ضم التنوين هنا، و قد وقع بعد الباء الساكنة حرف مضموم و هو النون؟ فقال: «لأن ضمة النون عارضة؛ لكونها للإعراب، و ليست بلازمة، بخلاف ضمة الخاء في قوله تعالى بِرَحْمَةٍ أَدْخُلُوا، و التاء في قوله تعالى: حَيْثُ اجْتَنَّتْ، فلم يجعل الكسائي الحركة التي تعرض للإعراب كالحركة

- الشيخ عن نافع من المد مع نقله عنه أنه يصرح بالياء فللمبالغة في الخفة.

ينظر: الدر المصون (٤٥٠-٤٥١).

(١) في أ: الحسن. و المثبت كما في النهاية.

(٢) في ب: النون.

(٣) زاد في أ: غير.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٤٦

اللازمة في بنية الكلمة؛ فلذلك كسر هنا على رعي التقاء الساكنين و لم يضم».

و إنما خص الحافظ هذا الاعتذار بقراءة الكسائي دون قراءة عاصم؛ لأن مذهب عاصم الكسر في جميع ما ذكر، سواء كانت الضمة بعد الساكن لازمة أو عارضة، إنما يحرك أبدا في مثل هذا بالكسر على رعي أصل التقاء الساكنين.

قال الحافظ- رحمه الله- في ترجمته هار [١٠٩] «و النقاش عن الأخفش بالفتح».

هذا التقييد يقتضي إثبات الإمالة أيضا عن ابن ذكوان.

و قال في «المفردات»: «و اتفق قالون و ابن ذكوان على إمالة فتحة الهاء في قوله- عز و جل- في التوبة: هار، على أن الفارسي أقرأني

ذلك عن قراءته على النقاش عن الأخفش بإخلاق الفتح، [و الذي] «١» نص عليه الأخفش في كتابه الإمامة اليسيرة». انتهى.
و لم يذكر الشيخ و الإمام هنا عن ابن ذكوان إلا الإمامة خاصة، و الله عز و علا و تبارك أعلم.

سورة يونس

قال الحافظ- رحمه الله- في ترجمه (و لا أدريكم به) «٢» [الآية: ١٦]:

(١) سقط في أ.

(٢) و قرأ ابن كثير عن البرزى: (و لأدراكم) بلام داخله على (أدراكم) مثبتا، و المعنى: و لأعلمكم به من غير وساطتي إما بواسطة ملك أو رسول غيري من البشر، و لكنه خصني بهذه الفضيلة، و قراءة الجمهور (لا) فيها مؤكدة؛ لأن المعطوف على المنفى منفى، و ليست (لا) هذه هي التي ينفي بها الفعل؛ لأنه لا يصح نفي الفعل بها إذا وقع جوابا، و المعطوف على الجواب جواب، و لو قلت: لو كان كذا لا كان كذا، لم يجز، تقول: ما كان كذا، و قرأ ابن عباس، و الحسن، و ابن سيرين، و أبو رجاء: (و لا أدراكم) بهمزة ساكنة بعد الراء، و في هذه القراءة تخريجان:

أحدهما: أنها مبدلة من ألف، و الألف منقلبة عن ياء؛ لانفتاح ما قبلها، و هي لغة لعقيل، حكاها قطرب، يقولون في «أعطيتك»: «أعطاتك»، و قال أبو حاتم: قلب الحسن الياء ألفا كما في لغة بني الحرث، يقولون: علاك و إلاك، ثم همز على لغة من قال في العالم: العالم. و قيل: بل أبدلت الهمزة من نفس الياء (لأبأت بالحج)، و (رثأت فلانا) أي: لبيت و رثيت.
و الثاني: أن الهمزة أصلية و أن اشتقاقه من الدرء و هو الدفع، كقوله: (و يدرأ عنها العذاب) [النور: ٨] و يقال: (أدرأته)، أي: جعلته داريا، و المعنى: و لأجعلنكم بتلاوته-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٤٧

«و كذلك روى النقاش عن أبي ربيعة عن البرزى».

يعنى حذف الألف، و هذا التقييد يقتضى أنه قرأ أيضا من غير هذا الطريق بإثبات الألف، و قد نص على ذلك في «المفردات»، و ذكر أنه قرأ بالقصر على الفارسي، و لم يذكر الشيخ و الإمام في: (أدريكم) عن البرزى إلا- بإثبات الألف، و كذلك ذكر الحافظ في «التيسير»: الفتح في (أدريكم) و أدراك [الآية: ٣] عن النقاش عن الأخفش، يعنى عن ابن ذكوان، و هذا التقييد يقتضى أيضا ثبوت الإمامة عن ابن ذكوان، و لم يذكر الشيخ و الإمام عنه إلا الإمامة.

قال الحافظ- رحمه الله- في ترجمه لا يهدى [٣٥]: «عن قالون و أبي عمرو إلا أنهما يخفيان حركة الهاء».

كذا قال الشيخ و الإمام.

و قوله: «و النص عن قالون: الإسكان».

ذكر الإمام أنه قرأ به، و حكاه الشيخ و قال: «و ليس بشيء».

يريد: لما فيه من التقاء الساكنين.

و قوله: «و قال اليزيدى عن أبي عمرو: و كان يشم الهاء شيئا من الفتح».

هذا القول موافق لما تقدم من القول بالإخفاء، و قد تقدم أن معنى إخفاء الحركة النطق ببعضها.

و قال الشيخ: «و قيل عن أبي عمرو: إنه كان يختلس الحركة».

قال الحافظ- رحمه الله- في ترجمه (ألن) [الآيتان: ٥١، ٩١]: «و كلهم سهل همزة الوصل التي بعد همزة الاستفهام في ذلك و شبهه».

اعلم أن جملة ما في القرآن منه سبعة مواضع، منها: «قُلْ آلذَّكَرَيْنِ فِي

- خصما تدرءوننى بالجدال. و قال أبو البقاء: و قيل هو غلط؛ لأن قارئها ظن أنها من الدرء، و هو الدفع. و قيل: ليس بغلط، و المعنى: لو شاء الله لدفعكم عن الإيمان به.

و قرأ شهر بن حوشب و الأعمش: و لا أنذرتكم من الإنذار، و كذلك هي في حرف عبد الله. و الضمير في (قبله) عائد على القرآن، و قيل: على النزول، و قيل: على وقت النزول. و (عمرا) مشبه بظرف الزمان؛ فانتصب انتصابه، أى: مدة متطاوله، و قيل: هو على حذف مضاف، أى: مقدار عمر. و قرأ الأعمش: (عمرا) بسكون الميم، كقولهم: (عضدا) في (عضد).

ينظر: الدر المصون (١٤/٤).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٤٨

موضعين من الأنعام [الآيتان: ١٤٣، ١٤٤]، و (آلن) في الموضعين، و كذلك قُلْ آلله أذن لكم في هذه السورة [الآية: ٥٩]، و آلله خير في النمل [الآية: ٥٩]، و الموضع السابع (آلسحر إن الله سيطله) في هذه السورة [الآية: ٨١] على قراءة أبي عمرو.

و قوله: «و لم يحققها أحد منهم و لا فصل بينها و بين التي قبلها بالألف لضعفها، و لأن البدل في قول أكثر القراء و النحويين يلزمها». اعلم أن همزة الوصل أبدا تسقط في الدرج إلا إذا كانت لام التعريف، و دخل عليها همزة الاستفهام فإنها إذ ذاك لو أسقطت، و لم يبق في مكانها ما يدل عليها- للزم عند الابتداء اختلاط لفظ الاستفهام بلفظ الخبر؛ إذ كان يتوهم في همزة الاستفهام أنها همزة الوصل، فأرادوا أن يبقوا علامة تدل على أن الهمزة للاستفهام؛ فجعلوا مكان همزة الوصل ألفا ساكنة بين همزة الاستفهام و لام التعريف، فهذا معنى قوله: «لأن البدل يلزمها» يريد بدل الألف منها، و إنما قال: «في قول أكثر القراء و النحويين»؛ لأن منهم من لا يبدل منها الألف، و لكن يجعلها مسهلة بين بين، كما يفعل بهمزة القطع إذا دخلت عليها همزة الاستفهام. و قد ذكر المذهبين في غير هذا الكتاب، و زعم أن جعلها بين بين هو القياس، و أنشد: [من الوافر]

أألخير الذي أنا أبتغيه أم الشر الذي هو يبتغيني «١» و الشاهد فيه: أن وزن البيت لا- يحصل إلا إذا جعلت مكان همزة الوصل في قوله: «أألخير» همزة مسهلة، إلا أن البدل أكثر استعمالا، لكن من أخذ بالبدل فلا بد له من إشباع المد في هذا الألف من أجل لقيها للساكن بعدها و هو لام التعريف، و إلى هذين المذهبين أشار ابن فيرة- رحمه الله- حيث قال: [من الطويل]

و إن همز وصل بين لام مسكن و همزة الاستفهام فامدده مبدلا

(١) البيت للمثقب العبدى في ديوانه ص (٢١٣)، و خزانه الأدب (٣٧/٦، ١١/١٨٠) و شرح اختيارات المفضل ص (١٢٦٧)، و شرح شواهد الشافية ص (١٨٨)، و شرح شواهد المغنى (١/١٩٢)، و الشعر و الشعراء (١/٤٠٣)، و لسان العرب (٣٧/١٢) (أنم)، و له أو لسحيم بن وثيل أو لأبي زيد في المقاصد النحوية (١/١٩٢).

و الشاهد فيه قوله: (أألخير) حيث جاءت الهمزة الثانية بين بين لثقل تحقيق همزتين مجتمعتين في كلمة.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٤٩ فللكل ذا أولى و يقصره الذي يسهل عن كل ك «آآن» مثلا و قد تقدم في باب المد أن الألف الثانية التي بعد اللام في (آألن) مقصورة غير مطولة، و إنما اختص لزوم اختلاط لفظ الاستفهام بلفظ الخبر بالابتداء دون الوصل؛ لأن همزة الوصل لا تثبت في الوصل، فكان يقع الفرق في الوصل بين الاستفهام و الخبر بثبوت همزة الاستفهام و سقوط همزة الوصل، لكن حملوا الوصل على الابتداء [فأثبتوا] «١» بدلا من همزة الوصل التي مع لام التعريف بعد همزة الاستفهام في الوصل كما أثبتوه في الابتداء؛ ليكون العمل واحدا، أما همزة الوصل التي لا تكون مع لام التعريف فلا يعوض منها شيء عند دخول همزة

الاستفهام عليها؛ لعدم الاختلاط: فإن همزة الاستفهام مفتوحة و همزة الوصل إذ ذاك مكسورة كقوله تعالى في البقرة: قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا [الآية: ٨٠] و في سورة مريم - عليها السلام:-
 أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ [الآية: ٧٨] و في سبأ: أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا [الآية: ٨]، و في الصافات: أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ [الآية: ١٥٣] و في «ص»: أَشْتَكِبْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ و في «المنافقين»: أَشْتَعَفَزْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَعْفِرْ لَهُمْ [الآية: ٦].
 الهمزة في جميع ذلك مفتوحة على قراءة الجماعة؛ لأنها همزة الاستفهام، و كذلك: أَتَّخَذْنَا هُمْ سِخْرِيًّا في «ص» [آية: ٦٣] أيضا الهمزة مفتوحة على قراءة الحرمين و ابن عامر و عاصم؛ لأنها للاستفهام، و أما على قراءة أبي عمرو و حمزة و الكسائي فهي مكسورة على الخبر، و الله سبحانه و له الحمد أعلم و أحكم.

سورة هود عليه السلام

قال الحافظ - رحمه الله -: «حفص و حمزة: (ألا- إن ثمودا) هنا [الآية: ٦٨] و في الفرقان [٣٨] و العنكبوت [٣٨] بفتح الدال من غير تنوين، و وقفا بغير ألف، و الباقون بالتنوين و وقفوا بالألف عوضا منه».
 ذكر الحافظ في «التحبير» أن «ثمود» في هذه المواضع كلها مرسوم بالألف في جميع المصاحف «٢»، و كذلك الحرف الذي في سورة النجم؛ فيكون وقف حفص

(١) سقط في أ.

(٢) قرأ حمزة و حفص هنا و في الفرقان: و عاداً و ثمود، و في العنكبوت: (و عادا و ثمودا و قد تبين لكم) [٣٨]، و في النجم: و ثمودَ فَمَا أَبْقَى [٥١] جميع ذلك بمنع الصرف، وافقهم أبو بكر على الذي في النجم. و قوله: (ألا بعدا لثمود) منعه القراء الصرف إلا- شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٥٠
 و حمزة فيها بغير ألف مخالفا لخط المصحف، و هذه المسألة من بقايا باب الوقف على مرسوم الخط، كما وقع التنبيه عليه هناك في آخر الباب، و الله تبارك اسمه و تعالى جده أعلم و أحكم.

سورة يوسف عليه السلام

قال الحافظ - رحمه الله -: «و كلهم قرأ: ما لك لا تأمنا [الآية: ١١] بإدغام النون الأولى في الثانية...» إلى آخره «١».
 هذا كلام يشكل على المبتدئ، فإنه نص أولا على الإدغام، و نص آخرا على أنه ليس بإدغام صحيح.

- الكسائي فإنه صرفه، و قد تقدم أن من منع جعله اسما للقبيلة، و من صرف جعله اسما للحى، و أنشد على المنع:
 و نادى صالح يا رب فاترك بآل ثمود منك غدا عذابا و أنشد على الصرف:
 دعت أم عمرو أمر شر علمته بأرض ثمود كلها فأجابها ينظر الدر المصون (١١١ / ٤) - (١١٢).

(١) و قرأ العامة (تأمنا) بالإخفاء، و هو عبارة عن تضعيف الصوت بالحركة، و الفصل بين النونين، إلا أن النون تكون رأسا؛ فيكون ذلك إخفاء لا- إدغاما. قال الداني: (و هو قول عامة أئمتنا، و هو الصواب؛ لتأكيد دلالته و صحته في القياس). و قرأ بعضهم ذلك بالإشمام، و هو عبارة: عن ضم الشفتين إلى حركة الفعل مع الإدغام الصريح، كما يشير إليها الواقف.
 و فيه عسر كبير، فقالوا: و تكون الإشارة إلى الضمة بعد الإدغام أو قبل كماله، و الإشمام يقع بإزاء معان هذا من جملتها، و منها: إشراف الكسرة شيئا من الضم نحو: (قيل، و غيض) و بابه. و منها: إشمام أحد حرفين شيئا من الآخر كإشمام الصاد زاء في (الصراط)

(و من أصدق) و بابهما، فهذا خلط حرف بحرف، كما أن ما قبله خلط حركة بحركة. و منها:

الإشارة إلى الضمة في الوقف خاصة، و إنما يراه البصير دون الأعمى. و قرأ أبو جعفر بالإدغام الصريح من غير إشماء، و قرأ الحسن ذلك بالإظهار؛ مبالغة في بيان إعراب الفعل، و للمحافظة على حركة الإعراب اتفق الجمهور على الإخفاء أو الإشماء كما تقدم تحقيقه.

و قرأ ابن هرمز: (لا تأمنا) بضم الميم [و] نقل حركة النون الأولى عند إرادته إدغامها بعد سلب الميم حركتها، و خط المصحف بنون واحدة، ففي قراءة الحسن مخالفة لها. و قرأ أبو رزين و ابن وثاب (لا تيمنا) بكسر حرف المضارعة، إلا أن ابن وثاب سهل الهمزة. قال الشيخ: و مجيئه بعد (ما لك) و المعنى يرشد إلى أنه نفى لا نهى، و ليس كقولهم: ما أحسننا، في التعجب؛ لأنه لو أدمم لالتبس التعجب بالنفي.

قلت: و ما أبعده هذا عن توهم النهى حتى ينص عليه. و قوله: لالتبس بالنفي، صحيح. ينظر الدر المصون (١٥٨ / ٤ - ١٥٩).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٥١

فاعلم أن أصل هذه الكلمة «تأمنا» بنونين: الأولى لام الفعل، و حقها أن تكون محركة بالضم، و الثانية ضمير المتكلم عن نفسه و غيره، إلا أنها كتبت في المصحف بنون واحدة، و أطلق القراء على هذه الكلمة أنها تقرأ بالإدغام، ثم اختلفوا في تفسير ذلك: فمنهم من التزم فيها بالإدغام الصحيح فينطق بعد الميم بنون واحدة مشددة، إلا أنه عند فراغه من النطق بالميم و توجهه إلى النطق بتلك النون يضم شفثيه، يشير بذلك إلى الضمة التي تستحق النون الأولى قبل الإدغام، ثم يتبع هذه الإشارة بالنطق بالنون مشددة مفتوحة؛ فتسمى تلك الإشارة إشماءا.

و منهم من حمل التعبير بالإدغام على المسامحة فيلغظ بعد الميم بنونين على الأصل: يحرك الأولى بضمه خفيه و يبقى الثانية على فتحها، و يكون ذلك المقدار الذي حصل في النون الأولى من لفظ الضمة مانعا من حقيقة الإدغام و موجبا للتفكيك، إلا أنه لما كانت تلك الحركة خفية راجعة إلى باب الروم الذي هو النطق ببعض الحركة و لم تكن متممة، حصل بذلك إخفاء النون الأولى؛ فأشبه الإدغام فسماه إدغاما بهذا القدر على المجاز و المسامحة، و على هذا التفسير الثاني يتخرج كلام الحافظ هنا و يندفع الإشكال، و قد بسط الحافظ المذهبين في «إيجاز البيان» و غيره من كتبه، و رجح مذهب القائلين بالإخفاء، كما فعل في «التيسير».

و أما الشيخ و الإمام فأخذا بالقول الآخر فجعلاه إدغاما صحيحا، و تكون الإشارة على قولهما إشماءا لا روما؛ لأنها لا تقتضى تفكيك النون الأولى من الثانية، و إن كان لها مع ذلك أثر في السمع، فتأمله. و قد بسط الشيخ القول في هذه المسألة في كتاب «التبیه» فانظره فيه. و قول الحافظ: «و حقيقة الإشماء في ذلك: أن يشار بالحركة إلى النون».

يريد: يلغظ ببعض الحركة في النون الأولى، و سماه إشارة؛ لأنها حركة غير متممة، و قد مر من كلامه في باب الوقف و في باب الإدغام الكبير أنه يسمى كل واحد من الروم و الإشماء: إشارة. و قوله: «لا بالعضو إليها».

يعنى أن هذه الإشارة تكون بمجرد الشفتين من غير أن يحصل في النطق شيء من لفظ الحركة؛ لأنه لو كان كذلك لزم الإدغام الصحيح، بل لا بد من النطق بالحركة

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٥٢

الضعيفة، و أنت تعلم أنه لا بد عند النطق بتلك الحركة الضعيفة من حصول تكيف الشفتين بصورة الإشارة، و إذا كان كذلك لزم أنه لم يرد بقوله: «لا بالعضو إليها» نفي حصول تكيف الشفتين، و إنما أراد نفي الاقتصار على مجرد ذلك التكيف، و كان ينبغي للحافظ

أن يسمى ذلك النطق روما، وأن يقول: و حقيقة الروم، بدل قوله «و حقيقة الإشمام». و قوله: «فيكون ذلك إخفاء» يجوز رفع النون من «يكون» على القطع، و يجوز نصبه بالعطف على «يشار»، و لا يجوز نصبه على تقدير كون الفاء جواباً للنفي في قوله: «لا بالعضو»، و باقى كلامه بين بحول الله تبارك و تعالى. قال الحافظ- رحمه الله- فى ترجمه (يا بشرى) «١» [١٩]: «و بذلك يأخذ عامة أهل الأداء فى مذهب أبى عمرو...» إلى آخره. إنما قال هذا؛ لأنه قد روى عن أبى عمرو خلافه.

قال الشيخ- رحمه الله-: «و قد ذكر عن أبى عمرو مثل ورش» يعنى بين اللفظين، ثم قال: «[و الفتح] «٢» أشهر». قال الحافظ- رحمه الله- فى ترجمه هَيْتَ لَكَ «٣» [٢٣]: «و قد روى عنه ضم التاء».

(١) قرأ الكوفيون بحذف ياء الإضافة، و أمال ألف «فعلى» الأخوان، و أمالها ورش بين بين، و عن أبى عمرو الوجهان، و لكن الأشهر عنه عدم الإمالة. و ليس ذلك على أصله على ما قرر فى علم القراءات. و قرأ الباقر: (يا بشرى) [يوسف: ١٩] مضاف لياء المتكلم، و نداء البشرى على حد قوله: يا حَسْرَتِي عَلَى ما فَزَّطْتُ [الزمر: ٥٧] يا حَسْرَةً عَلَى العِبَادِ [يس: ٣٠] كأنه يقول: يا بشرى هذا وقت أوان أن ينادى و يصاح بك. و من زعم أن (بشرى) اسم رجل كالسدى، فقد أبعده. و قرأ ورش عن نافع (يا بشرى) بسكون الياء، و هو جمع بين ساكنين فى الوصل، و قال الزمخشري؛ (و ليس بالوجه؛ لما فيه من التقاء الساكنين على غير حده، إلا أن يقصد الوقف). و قرأ الجحدري و ابن أبى إسحاق و الحسن: (يا بشرى) و إدغامها فى ياء الإضافة، و هى لغة هذليّة، و قال الزمخشري: و فى قراءة الحسن: (يا بشرى) بالياء مكان الألف جعلت الياء بمنزلة الكسرة قبل ياء الإضافة، و هى لغة للعرب مشهورة، سمعت أهل السروات فى دعائهم، يقولون: يا سيدى و مولى).

ينظر الدر المصون (١٦٥/٤).

(٢) سقط فى أ.

(٣) اختلف أهل النحو فى هذه اللفظة، هل هى عربية أم معرّبة؟ فقيل: معرّبة من القبطية، بمعنى: هلم لك، قاله السدى. و قيل: من السريانية، قاله ابن عباس و الحسن. و قيل: من -

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٦٥٣

- العبرانية، و أصلها (هيتا لج)، أى: تعاله، فأعربه القرآن، قاله أبو زيد الأنصارى: و قيل:

هى لغة حورانية وقعت إلى أهل الحجاز، فتكلموا بها، و معناها: (تعال)، قاله الكسائى و الفراء، و هو منقول عن عكرمة و الجمهور على أنها عربية. قال مجاهد: هى كلمة حث و إقبال.

ثم هى فى بعض اللغات تتعين فعليتها، و فى بعضها اسميتها، و فى بعضها يجوز الأمران، و ستعرف ذلك من القراءات المذكورة فيها: فقرأ نافع و ابن ذكوان (هيت) بكسر الهاء، و (ياء) ساكنة، و (تاء) مفتوحة. و قرأ: (هيت) بفتح الهاء، و (ياء) ساكنة، و (تاء) مضمومة، ابن كثير. و قرأ (هت لك) بكسر الهاء، و همزة ساكنة، و (تاء) مفتوحة أو مضمومة، هشام. و قرأ (هيت) بفتح الهاء، و (ياء) ساكنة، و تاء مفتوحة، الباقر. فهذه خمس لغات قراءات فى السبع، و قرأ ابن عباس و أبو الأسود و الحسن و ابن محيصن بفتح الهاء و ياء ساكنة، و تاء مكسورة، و حكى النحاس: أنه قرئ: بكسر الهاء و الياء بينهما ياء ساكنة. و قرأ ابن عباس: (هيت) بضم الهاء و كسر الياء بعدها ساكنة، ثم تاء مضمومة، بزنة «جيت». و قرأ زيد بن على، و ابن أبى إسحاق بكسر الهاء، و ياء ساكنة، و تاء مضمومة.

فهذه أربع فى الشاذ؛ فصارت تسع قراءات؛ فتعين كونها اسم فعل فى غير قراءة ابن عباس (هيت) بزنة (جيت)، و فى غير قراءة كسر الهاء، سواء كان ذلك بالياء أم بالهمزة، فمن فتح التاء بناها على الفتح، تخفيفاً نحو: أين، و كيف، و من ضمها كابن كثير فتشبيها ب

(جيت)، و من كسر فعلى أصل التقاء الساكنين ك (تختر)، و فتح الهاء و كسرها لغتان، و تتعين فعليتها في قراءة ابن عباس: (هييت) بزنة (جيت)؛ فإنها فيها فعلا ماضيا مبنيًا للمفعول مسندا لضمير المتكلم من (هيات الشيء)، و يحتمل الأمرين في قراءة من كسر الهاء و ضم التاء؛ فيحتمل أن تكون فيه اسم فعل بنيت على الضم، ك (حيث)، و أن تكون فعلا مسندا لضمير المتكلم من: هاء الرجل يهئ، ك (جاء يجيء)، و له حينئذ معنيان:

أحدهما: أن يكون بمعنى: حسنت هيئته.

و الثاني: أن يكون بمعنى: تهيأ، يقال: هيئت، أي: حسنت هيئتي، أو تهيأت. و جوز أبو البقاء أن يكون (هئت) هذه: هاء يهاء، ك (شاء، يشاء).

و قد طعن جماعة على قراءة هشام التي بالهمز و فتح التاء، فقال الفارسي: يشبه أن الهمز و فتح التاء و هم من الراوي؛ لأن الخطاب من المرأة ليوسف، و لم يتهيأ لها بدليل قوله:

وَ رَاوَدَتْهُ [يوسف: ٢٣]، وَ أَنَّى لَمْ أُحْنَهُ بِالْغَيْبِ [يوسف: ٥٢]. و تابعه على ذلك جماعة، و قال مكى بن أبى طالب: (يجب أن يكون اللفظ: هيت لى، و لم يقرأ بذلك أحد). و أيضا فإن المعنى على خلافه؛ لأنه لم يزل يفر منها و يتباعد عنها و هى تراوده و تطلبه و تقدر قميصه، فكيف تخبر أنه تهيأ لها؟! و قد أجاب بعضهم عن هذين الإشكاليين، بأن المعنى: تهيأ لى أمرك؛ لأنها لم تكن تقدر على الخلوة به فى كل وقت، أو يكون المعنى: حسنت هيئتك، و (لك) متعلق بمحذوف على سبيل البيان، كأنها قالت: القول لك أو الخطاب لكل، كهى فى (سقىا لك و رعىا-

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٦٥٤

- لك).

قلت: و اللام متعلقة بمحذوف على كل قراءة إلا قراءة بينت فيها كونها فعلا؛ فإنها حينئذ تتعلق بالفعل؛ إذ لا حاجة إلى تقدير شيء آخر. و قال أبو البقاء: (و الأشبه: أن تكون الهمزة بدلا من الياء، أو تكون لغة فى الكلمة التى هى اسم للفعل، و ليست فعلا)؛ لأن ذلك يوجب أن يكون الخطاب ليوسف - عليه السلام - و هو فاسد؛ لوجهين:

أحدهما: أنه لم يتهيأ لها، و إنما هى تهيأت له.

و الثاني: أنه قال: (لك)، و لو أراد الخطاب لقال: هيت لى.

قلت: قد تقدم جوابه، و قوله: إن الهمزة بدل من الياء، هذا عكس لغة العرب؛ إذ قد عهدناهم يبدلون الهمزة الساكنة ياء إذا انكسر ما قبلها نحو: بير و ذيب، و لا يقبلون الياء المكسورة ما قبلها همزة، نحو: ميل و ديك، و أيضا فإن غيره جعل الياء الصريحة مع كسر الهاء لقراءة نافع و ابن ذكوان، محتملة لأن تكون بدلا من الهمزة، قالوا: فيعود الكلام فيها كالكلام فى قراءة هشام. و اعلم أن القراءة التى استشكلها الفارسي هى المشهورة عن هشام، و أما ضم الياء فغير مشهور عنه، و هذا ما أتقنته فى شرح حرز الأمانى.

اختلف أهل النحو فى هذه اللفظة، هل هى عربية أم معربة؟ ف قيل: معربة من القبطية، بمعنى: هلم لك، قاله السدى. و قيل: من السريانية، قاله ابن عباس و الحسن. و قيل: من العبرانية، و أصلها (هيتالج)، أى: تعاله، فأعربه القرآن، قاله أبو زيد الأنصارى، و قيل: هى لغة حورانية وقعت إلى أهل الحجاز، فتكلموا بها، و معناها: (تعال)، قاله الكسائى، و الفراء، و هو منقول عن عكرمة و الجمهور على أنها عربية.

قال مجاهد: هى كلمة حث و إقبال، ثم هى فى بعض اللغات تتعين فعليتها، و فى بعضها اسميتها، و فى بعضها يجوز الأمران، و ستعرف ذلك من القراءات المذكورة فيها. فقرأ نافع و ابن ذكوان (هيت) بكسر الهاء، و ياء ساكنة، و تاء مفتوحة، و قرأ (هيت) بفتح الهاء، و

ياء ساكنة، و تاء مضمومة، ابن كثير، و قرأ (هتت لك) بكسر الهاء، و همزة ساكنة، و تاء مفتوحة أو مضمومة، هشام، و قرأ (هيت) بفتح الهاء، و ياء ساكنة، و تاء مفتوحة الباقون. فهذه خمس لغات قراءات في السبع، و قرأ ابن عباس و أبو الأسود و الحسن و ابن محيصن بفتح الهاء و ياء ساكنة، و تاء مكسورة، و حكى النحاس: أنه قرئ بكسر الهاء و الياء بينهما ياء ساكنة. و قرأ ابن عباس (هيتت) بضم الهاء و كسر الياء بعدها ساكنة، ثم تاء مضمومة، بزنة: جييت، و قرأ زيد بن علي، و ابن أبي إسحاق بكسر الهاء، و ياء ساكنة، و تاء مضمومة، فهذه أربع في الشاذ، فصارت سبع قراءات فتعين كونها اسم فعل في غير قراءة ابن عباس (هيتت بزنة جييت) و في غير قراءة كسر الهاء سواء كان ذلك بالياء أم بالهمزة، فمن فتح التاء بناها على الفتح، تخفيفاً نحو: أين، و كيف، و من ضمها كابن كثير فتشبيها ب (جيت)، و من كسر فعلى أصل التقاء الساكنين ك (تختت) و فتح الهاء و كسرهما لغتان، و تتعين فعليتها في قراءة ابن عباس (هيتت) بزنة (جييت) فإنها فيها فعل ماض مبني للمفعول مسند لضمير المتكلم من (هيات الشيء)، و يحتمل الأمرين في قراءة من كسر الهاء و ضم التاء، فيحتمل أن تكون فيه اسم فعل بنيت على الضم،-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٥٥

يعني: عن هشام، و ذكر في «المفردات» أنه قرأ به في رواية إبراهيم بن «١» عباد عنه، و لم يذكر الشيخ و الإمام ضم التاء عن هشام. قال الحافظ - رحمه الله -: «[قرأ] أبو عمرو (حاشا لله) «٢» في الحرفين [٣١، ٥١] بألف في الوصل، فإذا وقف حذفها».

- ك (حيث)، و أن يكون فعلاً مسنداً لضمير المتكلم من هاء الرجل يهئ، ك (جاء يجيء)، و له حينئذ معنيان: أحدهما: أن يكون بمعنى: حسنت هيئته.

و الثاني: أن يكون بمعنى: تهيأ، يقال: هيئت، أي: حسنت هيئتي أو تهيأت.

و جوز أبو البقاء أن يكون (هتت) هذه: هاء يهاء، ك (شاء، يشاء) و قد طعن جماعة على قراءة هشام التي بالهمز و فتح التاء، فقال الفارسي: يشبه أن الهمز و فتح التاء و هم من الراوي؛ لأن الخطاب من المرأة ليوسف، و لم يتهيأ لها بدليل قوله (و راودته)، و (أني لم أخنه بالغيب). و تابعه على ذلك جماعة، و قال مكى بن أبي طالب: (يجب أن يكون اللفظ:

هيت لي، و لم يقرأ بذلك أحد). و أيضاً فإن المعنى على خلافه؛ لأنه لم يزل يفر منها و يتباعد عنها و هي تراوده و تطلبه و تقد قميصه، فكيف تخبر أنه تهيأ لها؟ و قد أجاب بعضهم عن هذين الإشكاليين، بأن المعنى: تهيأ لي أمرك؛ لأنها لم تكن تقدر على الخلوة به في كل وقت، أو يكون المعنى حسنت هيئتك، و (لك) متعلق بمحذوف على سبيل البيان، كأنها قالت: القول لك أو الخطاب لك كهي في (سقيا لك و رعيا لك).

قال السمين الحلبي: و اللام متعلقة بمحذوف على كل قراءة إلا قراءة بينت فيها كونها فعلاً، فإنها حينئذ تتعلق بالفعل؛ إذ لا حاجة إلى تقدير شيء آخر. و قال أبو البقاء: (و الأشبه أن تكون الهمزة بدلا من الياء، أو تكون لغة في الكلمة التي هي اسم للفعل، و ليست فعلاً؛ لأن ذلك يوجب أن يكون الخطاب ليوسف - عليه السلام - و هو فاسد لوجهين:

أحدهما: أنه لم يتهيأ لها، و إنما هي التي تهيأت له.

و الثاني: أنه قال: (لك) و لو أراد الخطاب لقال: هيت لي.

قلت: قد تقدم جوابه، و قوله: (إن الهمزة بدل من الياء) هذا عكس لغة العرب؛ إذ قد عهدناهم يبدلون الهمزة الساكنة ياء إذا انكسر ما قبلها نحو: بير و ذيب، و لا يقلبون الياء المكسور ما قبلها همزة، نحو: ميل و ديك، و أيضاً فإن غيره جعل الياء الصريحة مع كسر الهاء لقراءة نافع و ابن ذكوان محتملة لأن تكون بدلا من الهمزة، قالوا: فيعود الكلام فيها كالكلام في قراءة هشام، و اعلم أن القراءة التي استشكلها الفارسي هي المشهورة عن هشام، و أما ضم الياء فغير مشهور عنه.

ينظر: الدر المصون (٤/١٦٧-١٦٨).

(١) في أ: عن.

(٢) حاشي: عدها النحويون من الأدوات المترددة بين الحرفية و الفعلية، فإن جرت فهي حرف، و إن نصبت فهي فعل، و هي من أدوات الاستثناء، و لم يعرف سيبويه فعليتها و عرفها غيره، و حكوا عن العرب: غفر الله لي، و لمن سمع دعائي، حاشي الشيطان و ابن الأصبع.

و أنشدوا:-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٥٦

_____ حشا رهط النبي فإن منهم بحورا لا تكدرها الدلاء بنصب (رهط)، و (حشا)

لغة في (حاشي) كما سيأتي، و قال الزمخشري: (حاشي) كلمة تفيد التنزيه في باب الاستثناء، نقول: (أساء القوم حاشي زيد)، قال:

حاشي أبي ثوبان إن به ضنا على الملحاه و الشتم و هي حرف من حروف الجر، فوضعت موضع التنزيه و البراءة، فمعنى: (حاشي لله): براءة الله و تنزيهه الله، و هي قراءة ابن مسعود، قال الشيخ: و ما ذكر أنها تفيد التنزيه و البراءة في باب الاستثناء غير معروف عند النحويين، لا فرق بين قولك: قام القوم (إلا زيدا)، و قام القوم حاشي زيد)، و لما مثل بقوله: (أساء القوم حاشي زيد)، و فهم من هذا التمثيل براءة زيد من الإساءة- جعل ذلك مستفادا منها في كل موضع، و أما ما أنشده من قوله:

حاشي أبي ثوبان.... فهكذا ينشد ابن عطية، و أكثر النحاة، و هو بيت ركبوا فيه صدر بيت على عجز آخر، و هما بيتان و هما:

حاشي أبي ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببيكمه فدم

عمرو بن عبد الله إن به ضنا على الملحاه و الشتم قلت: قوله: إن المعنى الذي ذكره الزمخشري لا يعرفه النحاة، لم ينكروه، وإنما لم يذكره في كتبهم؛ لأنهم غالب ففهم في صناعة الألفاظ دون المعاني، و لما ذكروا مع أدوات الاستثناء (ليس، و لا يكون، و غير) لم يذكرها معانيها؛ إذ مرادهم مساواتها (إلا) في الإخراج، و ذلك لا يمنع من زيادة معنى في تلك الأدوات، و زعم المبرد و غيره كابن عطية أنها يتعين فعليتها إذا وقع بعدها حرف جر كالأية الكريمة، قالوا: لأن حرف الجر لا يدخل على مثله إلا تأكيدا كقوله:

..... و لا للما بهم أبدا دواء و قول الآخر:

فأصبحن لا يسألن عن بما به..... فتعين أن يكون فعلا فاعله ضمير يوسف، أي: حاشي يوسف، و (الله) جار و مجرور، متعلق بالفعل قبله و (اللام) تفيد العلة، أي: حاشي يوسف أن يقارف ما رتمته به؛ لطاعة الله و لمكانه منه، أو لترفع الله أن يرمى بما رتمته به، أي: جانب المعصية لأجل الله. و أجاب الناس عن ذلك بأن (حاشي) في الآية الكريمة ليست حرفا و لا فعلا، وإنما هي اسم مصدر بدل من اللفظ بفعله، كأنه قيل: تنزيها لله، و براءة له، إنما لم ينون؛ مراعاة لأصله الذي نقل منه، و هو الحرف. أ لا تراهم قالوا: من عن يمينه، فجعلوا (عن) اسما، و لم يعربوه، و قالوا: (من عليه) فلم يثبتوا ألفه مع المضممر، بل أبقوا (عن) على بنائه، و قلبوا ألف (على) المضممر، مراعاة لأصلها، كذا أجاب الزمخشري، و تابعه الشيخ و لم يعزله الجواب، و فيه نظر. أما قوله: مراعاة لأصله، فيقتضى أنه نقل من الحرفية إلى الاسم، و ليس ذلك إلا في جانب الأعلام، يعني: أنهم يسمون الشخص بالحرف، و لهم في ذلك مذهبان: الإعراب، و الحكاية، و أما أنهم ينقلون الحرف إلى الاسم- أي: يجعلونه اسما- فهذا غير معروف،-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٥٧

- و أما استشهاد ب (عن و على) فلا يفيد ذلك؛ لأن (عن) حال كونها اسما إنما بنيت لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين، لا أنها باقية على بنائها، و أما قلب ألف (على) مع الضمير فلا دلالة فيه؛ لأننا عهدنا ذلك فيما هو ثابت للاسمية بالاتفاق ك (الذي)، و الأولى أن يقال:

الذي يظهر في الجواب عن قراءة العامة، أنها اسم منصوب- كما تقدم تقريره- و يدل عليه قراءة أبي السمال (حاشا لله) منونا منصوبا،

و لكنهم أبدلوا التنوين ألفا، كما يبدلونه في الوقف، ثم إنهم أجروا الوصل مجرى الوقف، كما فعلوا ذلك في مواضع كثيرة، تقدم منها جملة، و سيمر بك مثلها، و قيل في الجواب عن ذلك: بنيت «حاشا» في حال اسميتها؛ لشبهها ب (حاشا) في حال حرفيتها لفظا و معنى، كما بنيت (عن) (و على) لما ذكرنا، قال بعضهم: إن اللام زائدة، و هذا ضعيف جدا بابه الشعر. و استدل المبرد و أتباعه على فعليتها بمجىء المضارع منها، قال النابغة الذبياني:

و لا أرى فاعلا في الناس يشبهه و لا أحاشى من الأقوام من أحد قالوا: و تصرف الكلمة من الماضي إلى المستقبل دليل على فعليتها لا محالة، و قد أجاب الجمهور عن ذلك: بأن ذلك مأخوذ من لفظ الحرف. كما قالوا: سوفت بزید، و لوليت له، أى: قلت له: سوف أفعل، و قلت له: لو كان و لو كان، و هذا من ذلك، و هو محتمل.

و ممن رجح جانب الفعلية: أبو على الفارسي، قال: لا يخلو «حاش» في قوله: (حاش لله) من أن يكون الجار في الاستثناء، أو يكون فعلا على فاعل، و لا يجوز أن يكون الحرف الجار؛ لأنه لا يدخل على مثله، و لأن الحروف لا يحذف منها إذا لم يكن فيها تضعيف؛ فثبت أنه فاعل من الحشا، الذي يراد به الناحية، و المعنى: أنه صار في حشا، أى: ناحية، و فاعل (حاشا): يوسف، و التقدير: بعد من هذا الأمر لله، أى: لخوفه.

قوله: حرف الجر لا يدخل على مثله، مسلّم، و لكن ليس هو هنا حرف جر كما تقدم تقريره. و قوله: لا يحذف من الحرف إلا إذا كان مضعفا، ممنوع، و يدل له قولهم: (مذ) في (منذ) إذا جر بها، فحذفوا عينها و لا تضعيف، قالوا: و يدل على أن أصلها (منذ) بالنون، تصغيرها على (منيد)، و هذا مقرر في بابه.

و قرأ أبو عمرو (حاشا) بألفين: ألف بعد الحاء، و ألف بعد الشين، في كلمتي هذه السورة، و وصلها، و يحذفها وقفا اتباعا للرسم، كما سننبه عليه، و الباقيون بحذف الألف إلا حمزة و وصلا و وقفا، فأما قراءة أبي عمرو فإنه جاء فيها بالكلمة على أصلها، و أما الباقيون فإنهم اتبعوا في ذلك الرسم، و لما طال اللفظ حسن تخفيفه بالحذف، و لا سيما على قول من يدعى فعليتها كالفارسي، قال الفارسي: و أما حذف الألف فعلى: لم يك، و لم أدر، و أصاب الناس جهد و لو تر ما أهل مكة، و:

وصانى العجاج فيما وصنى فى شعر رؤبته، يريد: لم يكن و لا أدرى، و لو ترى، و وصانى.

و قال أبو عبيد: رأيتها فى - الذى يقال: إنه الإمام - مصحف عثمان: (حاش لله) بغير ألف و الأخرى مثلها، و حكى الكسائى أنه رآها فى مصحف عبد الله كذلك، قالوا: فعلى ما -

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٦٥٨

- قال أبو عبيد و الكسائى نرجح هذه القراءة، و لأن عليها ستة من السبعة، و نقل الفراء أن الإتمام لغة بعض العرب، و الحذف لغة أهل الحجاز، قال: و من العرب من يقول:

(حشى زيدا) أراد (حشى لزيد)، فقد نقل الفراء أن اللغات الثلاثة مسموعة، و لكن لغة الحجاز مرجحة عندهم.

و قرأ الأعمش فى طائفه (حشى لله) بحذف الألفين، و لقد تقدم أن الفراء حكاه لغة عن بعض العرب، و عليه قوله:

حشى رهط النبى و قرأ أبى و عبد الله: (حاشى الله) بجر الجلالة، و فيها وجهان:

أحدهما: أن يكون اسما مضافا للجلالة، نحو: سبحان الله، و هو اختيار الزمخشري.

و الثانى: أنه حرف استثناء جر به ما بعده، و إليه ذهب الفارسي، و فى جعله (حاشا) حرف جر مرادا به الاستثناء جر به، نظر؛ إذ لم يتقدم فى الكلام شىء يستثنى منه الاسم المعظم، بخلاف: (قام القوم حاشى زيد). و اعلم أن النحويين لما ذكروا هذا الحرف جعلوه من المتردد بين الفعلية و الحرفية عند من أثبت فعليته، و جعله فى ذلك، ك (خلا) و (عدا) عند من أثبت حرفية (عدا)، و كان ينبغى

أن يذكروه من المتردد بين الاسمىة و الفعلية و الحرفية، كما فعلوا ذلك في (على) فقالوا: يكون حرف جر في (عليك)، و اسما في قوله: (من عليه)، و فعلا في قوله:

علا- زيدنا يوم النقا... و إن كان فيه نظر، ملخصه: أن (على) حال كونها فعلا غير (على) حال كونها غير فعل؛ بدليل أن ألف الفعلية منقلبة عن واو، و يدخلها التصريف و الاشتقاق، دون ذينك، و قد يتعلق من ينتصر للفارسي بهذا، فيقول: لو كان (حاش) في قراءة العامة اسما لذكر ذلك النحويون، عند تردها بين الحرفية و الفعلية؛ فلما لم يذكروه دل على عدم اسميتها.

و قرأ الحسن (حاش) بسكون الشين وصلا و وقفا، كأنه أجرى الوصل مجرى الوقف، و نقل ابن عطية عن الحسن أنه قرأ: (حاش الإله)، قال: محذوفا من «حاشي». يعني: أنه قرأ بحذف الألف الأخيرة، و يدل على ذلك ما صرح به صاحب اللوامح؛ فإنه قال: بحذف الألف، ثم قال: و هذا يدل على أنه حرف جر يجرب به ما بعده، فأما (الإله) فإنه فكه من الإدغام، و هو مصدر أقيم مقام المفعول، و معناه: المعبود، و حذف الألف من (حاش) للتخفيف.

قال الشيخ: و هذا الذي قاله ابن عطية و صاحب اللوامح من أن الألف في (حاش) في قراءة الحسن محذوفة الألف لا يتعين إلا أن ينقل عنه أنه يقف في هذه القراءة بسكون الشين فإن لم ينقل عنه في ذلك شيئا فاحتمل أن تكون الألف حذفت لالتقاء الساكنين، الأصل:

حاشا الإله، ثم نقل فحذف الهمزة و حرك اللام بحركتها، و لم يعتد بهذا التحرك؛ لأنه عارض كما يحذف في نحو: (يخشى الإله)، و لو اعتد بالحركة لم تحذف الألف.

قلت: الظاهر: أن الحسن يقف في هذه القراءة بسكون الشين، و يستأنس له بأنه سكن الشين في الرواية الأخرى عنه، فلما جرى بشيء محتمل ينبغي أن يحمل على ما صرح به صاحب اللوامح، و هذا يدل على أنه حرف جر يجرب به ما بعده، لا يصح؛ لما تقدم من أنه - شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٥٩

وقع في كلام الشيخ و الإمام ما يقتضى الخلاف عنه في إثبات الألف و حذفها في الوقف، و أن الحذف هو المختار. و ذكر الحافظ في التحرير: أن (حش لله) في الموضعين بغير ألف في جميع المصاحف؛ فيلزم أن قراءة أبي عمرو مخالفة هنا لخط المصحف في الوصل، و من روى عنه الوقف بالألف فقد خالف أيضا خط المصحف في الوقف، و الله سبحانه و تعالى أعلم. قال الحافظ - رحمه الله -: « [قرأ] قالون و البزى: (بالسوِّ إلا) [الآية: ٥٣] بواو مشددة، بدلا من الهمزة في حال الوصل».

إنما فعلا- ذلك؛ لأن أصلهما في الهمزتين المكسورتين من كلمتين تسهيل الأولى و تحقيق الثانية، و الأصل في تسهيلها جعلها بين الهمزة و الياء على حركتها، كما تقدم في باب الهمزتين، لكن عرض هنا وقوع الواو الساكنة قبل الهمزة، فأبدلا من الهمزة واوا، و أدغما الواو الأولى في الثانية، و هذا النوع من التسهيل يطرد إذا كانت الواو قبل الهمزة زائدة للمد، فأما الواو التي قبل الهمزة في قوله: بالسوء فليست بزائدة، و إنما هي عين الكلمة، لكن من العرب من يجرى الواو الأصلية إذا سكنت قبل الهمزة مجرى الزائدة، فأجرى قالون و البزى هذه الواو مجرى الواو في (قرو)، على ما تقدم في باب الوقف لحمزة و هشام.

و من العجب قول الحافظ في «المفردات» في رواية البزى بعد أن ذكر هذا الوجه من إبدال الهمزة واوا و إدغام الواو الأولى في المبدلة من الهمزة- ثم قال: «و هذا الذي لا يجوز في التسهيل غيره».

و كان ينبغي للحافظ أن يقول في «التيسير» في هذا الموضع: فإذا وقفا حقا الهمزة، لكنه استغنى عن ذلك؛ لأنه قدم في باب الهمزتين من كلمتين ما يدل على ذلك و هو قوله: «و التسهيل لإحدى الهمزتين في هذا الباب إنما يكون في الوقف لا

- لو كان حرف جر لكان مستثنى به، و لم يتقدم ما يستثنى منه بمجروره، و اعلم أن اللام الداخلة على الجلالة متعلقة بمحذوف على سبيل البيان، كهى في (سقى لك و رعا لزيد) عن الجمهور، و أما عند المبرد و الفارسي، فإنها متعلقة بنفس (حاش)؛ لأنها فعل صريح

عندهما، وقد تقدم أن بعضهم ادعى زيادتها.

ينظر الدر المصون (١٧٥ / ٤ - ١٧٩).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٦٠

غير؛ لكون التلاصق فيه.

و لما ذكر الشيخ هذه الترجمة قال: «و ذكر عن قالون أنه يجعل الأولى كالياء الساكنة».

ثم قال: «و الأحسن الجارى على الأصول إلقاء الحركة».

يريد: نقل الحركة إلى الواو؛ لأنها ساكنة غير زائدة، فهي في ذلك مثل الساكن الصحيح نحو (دف) و (مل) و المر، و وجه التسهيل

في ذلك أن يكون بالنقل، كما تقدم في باب الوقف لحمزة.

ثم قال: «و لم يرو عنه».

يعنى: لم يرو عن قالون التسهيل بالنقل في هذا الموضع.

ثم قال: «و يليه في الجواز الإبدال و الإدغام».

يعنى: الوجه الذى ذكر الحافظ هنا، و إنما جاز هذا الوجه؛ لكون الواو ساكنة، فشبهت بالواو الزائدة للمد.

ثم قال: «و هو الأشهر عن قالون، و هو المختار لأجل جوازه و للرواية».

ثم قال: «و أما البزى فقد روى عنه الوجهان أيضا».

يعنى إلقاء الحركة و الإدغام.

ثم قال: «و الاختيار: الإبدال و الإدغام».

قال الحافظ - رحمه الله -: «البزى من قراءتى على ابن خواستى الفارسى عن النقاش عن أبى ربيعة عنه: (فلما استأيسوا) «١» [يوسف:

٨٠].... إلى آخر

(١) استئيسوا [يوسف: ٨٠]، «استفعل» هنا بمعنى، (فعل) المجرد، يقال: يئس و استئأس، بمعنى: نحو: عجب و استعجب، و سخر و

استسخر، و قال الزمخشري: و زيادة السين و التاء فى المبالغة، نحو ما مر فى: فاستعصم [يوسف: ٣٢].

و قرأ البزى عن ابن كثير بخلاف عنه: (استأيسوا) بألف بعد التاء ثم ياء، و كذلك فى هذه السورة (تأيسوا)، (إنه لا يأس) [يوسف:

٨٧]، (إذا استأيس الرسل) [يوسف:

١١٠]. و فى الرعد (أفلم يأس الذين) [الرعد: ٣١]، الخلاف واحد، فأما قراءة العامة فهى الأصل؛ إذ يقال: يئس، فالفاء ياء و العين

همزة، و فيه لغة أخرى، و هى القلب بتقديم العين على الفاء، فيقال: أيس، و يدل على ذلك شيان أحدهما: المصدر الذى هو اليأس.

الثانى: أنه لو لم يكن مقلوبا للزم قلب الياء ألفا؛ لتحركها و انفتاح ما قبلها، و لكن منع -

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٦١

الكلام.

تقييده هذه القراءة بهذه الرواية يدل على أنه قرأ - أيضا - للبزى كالجماعة، و قال فى «المفردات» فى سورة الرعد ما نصه: «و اختلف

عنه فى قوله - جل و عز -:

(أفلم يئس الذين آمنوا) [الرعد: ٣١] فى الهمز و تركه، فقرأته على أبى الحسن عن قراءته بالوجهين بالهمز و تركه، و قرأته على أبى

الفتح بالهمز لا - غير، و قرأته على الفارسى عن قراءته على النقاش عن أبى ربيعة عنه بترك الهمز، و فى الأربعة المواضع التى فى

يوسف، و هى قوله تعالى: (فلما استأيسوا) [الآية: ٨٠] و (و لا تأسوا) [الآية: ٨٧] و (إنه لا يأس) [الآية: ٨٧] و (حتى إذا استأيس)

[الآية: ١١٠] في الخمسة». انتهى.

وقال الشيخ في سورة الرعد ما نصه: «قرأ البزى (أفلم يابس) [٣١] بألف بين ياءين مفتوحتين من غير همز في هذا الموضع خاصة، وقرأ الباقون بهمزة قبلها ياءان، وروى هذا عن البزى أيضاً، وقد قرأت له بالوجهين، وقد روى عن البزى مثل هذا في (استأيس الرسل) في يوسف، والذي قرأت به للبزى في يوسف مثل الجماعة». انتهى.

ولم يذكر الإمام في هذه المواضع الأربعة التي في هذه السورة شيئاً عن البزى، وذكر عنه في قوله تعالى: (أفلم يابس) في الرعد [الآية: ٣١] أنه قرأه بالوجهين، والله جل وعلا وتبارك وتعالى أعلم وأحكم.

– ذلك كون الياء في موضع لا تعمل فيه ما وقعت موقعه، وقراءة ابن كثير من هذا، ولما قلب الكلمة أبدل من الهمزة ألفاً؛ لسكونها بعد فتحة؛ إذ صارت كهمزة «رأس» و«كأس»، وإن لم يكن من أصله قلب الهمزة الساكنة حرف علة، وهذا كما تقدم أنه يقرأ «القرآن» بالألف، وأنه يحتمل أن يكون نقل حركة الهمزة، وإن لم يكن من أصله النقل.

وقال أبو شامة – بعد أن ذكر هذه الكلمات الخمس التي وقع فيها الخلاف: – (و كذلك رسمت في المصحف)، يعني: كما قرأها البزى، يعني بالألف مكان الياء، وبياء مكان الهمزة، وقال أبو عبد الله: واختلفت هذه الكلمات في الرسم، فرسم (يايس) (ولا تأيسوا) بالألف، ورسم الباقي بغير ألف.

قلت: هذا هو الصواب، وكأنها غفلة حصلت من أبي شامة.

ينظر: الدر المصون (٤/٢٠٤ – ٢٠٥).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٦٢

سورة الرعد

قال الحافظ – رحمه الله: – «و نافع يجعل الاستفهام بهمزة و ياء بعدها» (١).

(١) اختلف القراء في هذا الاستفهام المكرر اختلافاً منتشراً، وهو في أحد عشر موضعاً في القرآن؛ فلا بد من تعيينها وبيان مراتب القراء فيها؛ فإن في ضبطها عسراً يسهل بعون الله – تعالى – و أما المواضع المذكورة.

الثاني والثالث: كلاهما في الإسراء [٤٩]، وهما: أ إِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أ إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا مَوْضِعَان.

الرابع: في المؤمنون [٨٢]: أ إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أ إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ.

وفي النمل [٦٧]: أ إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أ إِنَّا لَمُخْرَجُونَ.

وفي العنكبوت [٢٨]: إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ أ إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ الرِّجَالَ.

وفي (الم) السجدة: أ إِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أ إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ [السجدة: ١٠].

وفي الصفات موضعان [١٦، ٥٣]، وفي الواقعة موضع [٤٧]: أ إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أ إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ، وفي النازعات: [١٠، ١١] أ إِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ أ إِذَا كُنَّا عِظَامًا نَخِرَةً.

فهذه هي المواضع المختلف فيها، و أما ضبط الخلاف فيها بالنسبة إلى القراء، ففيه طريقتان:

أحدهما: بالنسبة إلى ذكر القراء.

والثاني: بالنسبة إلى ذكر السور، وهذا الثاني أقرب؛ فلذلك بدأت به، فأقول: هذه المواضع تنقسم إلى قسمين: قسم منها سبعة مواضع

لها حكم واحد، وقسم منها أربعة مواضع لكل منها حكم على حدته.

أما القسم الأول: فمنه في هذه السورة، والثاني والثالث: في (سبحان) والرابع في (المؤمنين). والخامس: في (الم) السجدة، والسادس والسابع: في (الصفات)، وقد عرفت أعيانها مما تقدم، أما حكمها: فإن نافعا والكسائي يستفهمان في الأول، ويخبران في الثاني، وإن ابن عامر يخبر في الأول، ويستفهم في الثاني، والباقيين يستفهمون في الأول والثاني.

وأما القسم الثاني: فأوله ما في سورة النمل، وحكمه: أن نافعا يخبر في الأول، ويستفهم في الثاني، وأن ابن عامر والكسائي بعكسه، أي: يستفهمان في الأول ويخبران في الثاني، وأن الباقيين يستفهمون فيهما. [و] الثاني: ما في سورة العنكبوت، وحكمه:

أن نافعا وابن كثير وابن عامر وحفصا يخبرون في الأول، ويستفهمون في الثاني، وأن الباقيين يستفهمون فيهما. [و] الثالث: ما في سورة الواقعة، وحكمه: أن نافعا والكسائي يستفهمان في الأول، ويخبران في الثاني، وأن الباقيين يستفهمون فيهما. [و] الرابع: ما في سورة النازعات، وحكمه: أن نافعا وابن عامر والكسائي يستفهمون في الأول، ويخبرون في الثاني، وأن الباقيين يستفهمون فيهما.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٦٣

يريد بالياء همزة ملينة بين الهمزة والياء، فجرت عبارته على المسامحة في التعبير عن الهمزة المسهلة باسم الحرف المسهل إليه، أعني المشار إليه في التسهيل، أي:

الذي سهلت الهمزة بينه وبين الهمزة المحققة، وقد نص على هذا في كتاب «الإيضاح»، فقال: «و نافع يجعله بهمزة مفتوحة و بعدها ياء مكسورة مختلصة الكسرة من غير إشباع خلفا من الهمزة، و هي همزة بين بين». انتهى.

وعلى كونها همزة مسهلة بين الياء والهمزة وافق الشيخ والإمام.

قال الحافظ - رحمه الله -: « [قرأ] ابن كثير: هادٍ [الآية: ٧]، و وال [الآية: ١١] و واقٍ [الآية: ٣٤] و ما عند الله باقٍ [النحل: ٩٦] بالتونين في الوصل، فإذا وقف وقف بالياء في هذه الأربعة الأحرف حيث وقعت لا غير».

ذكر الحافظ في «التحبير» أن هذه الأحرف الأربعة رسمن بغير ياء؛ فعلى هذا يكون وقف ابن كثير عليها بالياء مخالفا لخط المصحف، وهذا من المواضع الموعود بها في آخر باب الوقف على مرسوم الخط.

وقوله: «لا غير» تحرز به من نحو مُتَخَفٍ [الرعد: ١٠] و مُقْتَرٍ [النحل: ١٠١] و راقٍ [القيامة: ٢٧] و فانٍ [الرحمن: ٢٦] و دانٍ [الرحمن: ٥٤] و آنٍ [الرحمن: ٤٤] و قاضٍ [طه: ٧٢] و باغٍ [البقرة: ٥٤]

- و أما الطريق الآخر بالنسبة إلى القراء، فأقول: إن القراء فيها على أربع مراتب:

الأولى: أن نافعا قرأ بالاستفهام، في الأول، وبالخبر في الثاني، إلا في النمل والعنكبوت فإنه عكس.

المرتبة الثانية: أن ابن كثير وحفصا قرأ بالاستفهام في الأول والثاني، إلا في الأولى من العنكبوت فقرأه بالخبر.

المرتبة الثالثة: أن ابن عامر قرأ بالخبر في الأول والاستفهام في الثاني، إلا في النمل والواقعة والنازعات، فقرأ في النمل والنازعات بالاستفهام في الأول وبالخبر في الثاني، وفي الواقعة بالاستفهام فيهما.

المرتبة الرابعة: الباقيون و أبو عمرو و أبو حمزة و أبو بكر قرءوا بالاستفهام في الأول والثاني، ولم يخالف أحد منهم أصله.

و إنما ذكرت هذين الطريقين؛ لعسرهما وصعوبة استخراجهما من كتب القراءات، ثم الوجه في قراءة من استفهم في الأول والثاني [أنه] تأكيد و الوجه في قراءة من أتى به مرة واحدة، حصول المقصود به؛ لأن كل جملة مرتبطة بالأخرى، فإذا أنكر في إحداها حصل الإنكار في الأخرى، و أما من خالف أصله في شيء من ذلك فلا يتبع الأثر.

ينظر الدر المصون (٤/ ٢٢٧-٢٢٨).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٦٤

[١٧٣] و عَادِ [البقرة: ١٧٣] و لَآتِ [العنكبوت: ٥] و مُهْتَدٍ [الحديد:

٢٦] و مُعْتَدٍ [القلم: ١٢] و عَوَاشٍ [الأعراف: ٤١] و ما أشبهه، و الله سبحانه و تعالى أعلم و أحكم.

سورة إبراهيم عليه السلام

قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة بِمُضِيرِ رِجِي «١» [الآية: ٢٢]: «و هي لغة حكاها الفراء و قطرب، و أجازها أبو عمرو» و قال في «المفردات»: «كسر الياء الساكنة».

(١) العامة على فتح الياء؛ لأن الياء المدغم فيها تفتح أبدا، لا سيما و قبلها كسرتان. و قرأ حمزة بكسرها، و هي لغة بني يربوع، و قد اضطربت أقوال الناس في هذه القراءة اضطرابا شديدا:

فمن مجترئ عليها ملحن لقارئها، و من مجوز لها من غير ضعف، و من مجوز لها بضعف، قال حسين الجعفي: سألت أبا عمرو عن كسر الياء، فأجازه، و هذه الحكاية تحكى عنه بطرق كثيرة، منها: ما تقدم، و منها: سألت أبا عمرو، قلت: إن أصحاب النحو يلحنوننا فيها، فقال: هي جائزة أيضا، إنما أراد تحريك الياء، فليست تبالى إذا حركتها إلى أسفل أم إلى فوق. و عنه: من شاء فتح، و من شاء كسر، و منها: أنه قال: إنها بالخفض حسنة، و عنه قال: قدم علينا أبو عمرو بن العلاء فسألته عن القرآن، فوجدته به عالما، فسألته عن شيء قرأ به الأعمش، و استشعر به: (و ما أتم بمصرخي) بالجر، فقال: هي جائزة، فلما أجازها، و قرأ بها الأعمش، أخذت بها. و قد أنكر أبو حاتم على أبي عمرو تحسينه لهذه القراءة، و لا التفات إليه؛ لأنه علم من أعلام القرآن و اللغة و النحو، و اطلع على ما لم يطلع عليه من فوق السجستاني:

و ابن البلون إذا ما لَزَّ في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس ثم ذكر العلماء في ذلك توجيهات: منها: أن الكسر على أصل التقاء الساكنين؛ و ذلك أن (ياء) الإعراب ساكنة، و ياء المتكلم أصلها السكون، فلما التقيا كسرت لالتقاء الساكنين.

الثاني: أنها تشبه هاء الضمير في أن كلا منهما ضمير على حرف واحد، و هاء الضمير توصل بواو إذا كانت مضمومة، و ياء إذا كانت مكسورة، و بكسر بعد الكسرة و الياء الساكنة، فتكسر كما تكسر الهاء في (عليه)، و بنو يربوع يصلونها بياء، كما يصل ابن كثير نحو: عليه، بياء، فحمزة كسر هذه الياء من غير صلة؛ إذ أصله يقتضى عدمها. و زعم قطرب أيضا: أنها لغة بني يربوع. قال: يزيدون على ياء بالإضافة ياء، و أنشد:

ماض إذا ما هم بالمضى قال لها هل لك يا تافى و أنشده الفراء، و قال: (إن يك ذلك صحيحا، فهو مما يلتقى من الساكنين)، و قال أبو علي: قال الفراء في كتاب التصريف له: زعم القاسم بن معن أنه صواب، و كان ثقة -

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٦٥

- بصيرا. و ممن طعن عليها أبو إسحاق، قال: (هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مردولة، و لا وجه لها إلا وجهها ضعيفا)، و قال أبو جعفر: (صار هذا إدغامًا، و لا يجوز أن يحمل كتاب الله على الشذوذ)، و قال الزمخشري: هي ضعيفة، و استشهدوا لها بيت مجهول:

قال لها: هل لك يا تافى قالت له: ما أنت بالمرضى و كأنه قدر (ياء) الإضافة ساكنة، و قبلها ياء ساكنة، فحركها بالكسر؛ لما عليه أصل التقاء الساكنين، و لكنه غير صحيح؛ لأن ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة، حيث قبلها ألف نحو:

(عصاى) فما بالها و قبلها ياء؟

فإن قلت: جرت الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح؛ لأجل الإدغام، فكأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن، فحركت

بالكسر على الأصل.

قلت: هذا قياس حسن، ولكن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات.

قال الشيخ: أما قوله: واستشهدوا لها بيت مجهول، فقد ذكر غيره أنه للأغلب العجلى، و هي لغة باقية في أفواه كثير من الناس إلى اليوم، يقولون: ما فيّ أفعال بكسر الياء.

قلت: الذي ذكر صاحب هذا الرجز و هو أبو شامة، قال: و رأيته في أول ديوانه، و أول هذا الرجز:

أقبل في ثوب معافى بين اختلاط الليل و العشى ثم قال الشيخ: و أما التوجه الذي ذكر فهو توجيه الفراء، نقله عنه الزجاج، و أما قوله في غضون كلامه: حيث قبلها ألف، فلا أعلم (حيث) يضاف إلى الجملة المصدرة بالظرف، نحو: (قعد زيد حيث أمامه عمرو و بكر)؛ فيحتاج هذا التركيب إلى سماع.

قلت: إطلاق النحاء قولهم: إنها تضاف إلى الجمل، كاف في هذا، و لا يحتاج تتبع كل فرد مع إطلاقهم القوانين الكلية، ثم قال: (و أما قوله: ياء الإضافة ... إلى آخره، قد روى سكون الياء بعد الألف، و قد قرأ بذلك الفراء، نحو: (محيى).

قلت: مجيء السكون في هذه الياء لا يفيد هاهنا، و إنما كان يفيد لو جاء بها مكسورة بعد الألف؛ فإنه محل البحث، و أنشد النحاء بيت الديباني بالكسر و بالفتح، و هو قوله:

على لعمرو نعمة بعد نعمة لوالده ليست بذات عقارب و قال الفراء في كتاب له: (و قد خفض بالياء من «مصرخى» الأعمش و يحيى بن وثاب جميعا، حدثني بذلك القاسم بن معن عن الأعمش). و لعلها من وهم الفراء؛ فإنه قل من سلم منهم من الوهم. و لعله ظن أن الباء في (بمصرخى) خافضة للفظ كله، و الياء للمتكلم خارجة من ذلك. قال: و مما نرى أنهم وهموا فيه: نُؤَلِّهِ ما تَوَلَّى وَ نُضِيلِهِ جَهَنَّمَ [النساء:

١١٥] بالجزم، ظنوا الجزم في الهاء. ثم ذكر غير ذلك. و قال أبو عبيد: و أما الخفض فإننا نراه غلطا؛ لأنهم ظنوا أن الباء تكسر كل ما بعدها، و قد كان في القراء من يجعله لحنًا، و لا أحب أن أبلغ به هذا كله، و لكن وجه القراءة عندنا غيرها، و قال الأخفش: (ما سمعت بهذا-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٦٦

- من أحد من العرب، و لا من أحد النحويين)، قال النحاس: (فصار هذا إجماعا)، قلت:

و لا إجماع؛ فقد تقدم ما حكاه الناس من أنها لغة ثابتة لبعض العرب، و قد انتدب لنصر هذه القراءة أبو على الفارسي، قال في حجته: (وجه ذلك: أن الياء ليست تخلو من أن تكون في موضع نصب، أو جر، فالياء في النصب و الجر، كالهاء فيهما، و كالكاف في (أكرمتك، و هذا لك)، فكما أن الهاء قد لحقتها الزيادة في: هذا لهو، و ضربوه، و لحق أيضا الزيادة في قول من قال: أعطاكه و أعطيتكه، فيما حكاه سيبويه، و هما أختا الياء، و لحقت التاء الزيادة) في قول الشاعر:

رमितه فأصميت و ما أخطأت الزميمة و كذلك ألحقوا الياء الزيادة من المد، فقالوا: فيّ، ثم حذف الياء الزائدة على الياء كما حذف الزيادة من الهاء في قول من قال:

..... له أرقان و زعم أبو الحسن: أنها لغة. قلت: مراد أبي على بالتنظير بالبيت في قوله: له، أرقان حذف الصلة، و اتفق أن في البيت- أيضا- حذف الحركة. و لو مثل بنحو: عليه، و فيه، لكان أولى. ثم قال الفارسي: (كما حذف الزيادة من الكاف، فقيل: أعطيتكه و أعطيتكه، كذلك حذف الياء اللاحقة للياء، كما حذف من أختها، و أقرت الكسرة التي كانت تلي الياء المحذوفة؛ فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسر)، قال: (فإذا كانت الكسرة في الياء على هذه اللغة، و إن كان غيرها أفشى منها، و عضده من القياس ما ذكرنا- لم يجز لقائل أن يقول: إن القراءة بذلك لحن؛ لاستقامة ذلك في السماع و القياس، و ما كان كذلك لا يكون

(لحنا).

قلت: وهذا التوجيه هو توضيح للتوجيه الثاني الذي قدمت ذكره، و أما التوجيه الأول فأوضحه الفراء أيضا. قال الزجاج: (أجاز الفراء على وجه ضعيف الكسر؛ لأن أصل التقاء الساكنين الكسر)، قال الفراء: (أ لا ترى أنهم يقولون: (مذ اليوم و مذ اليوم) و الرفع في الذال هو الوجه؛ لأنه أصل حركة (مذ)، و الخفض جائز؟! فكذلك الياء من (مصرخي) خفضت و لها أصل في النصب).

قلت: تشبيه الفراء المسألة ب (مذ اليوم) فيه نظر؛ لأن الحرف الأول صحيح، لم يتوال قبله كسر، بخلاف ما نحن فيه، و هذا هو الذي عناه الزمخشري بقوله، فيما قدمته عنه، فكأنها وقعت بعد حرف صحيح، و قد اضطرب النقل عن الفراء في هذه المسألة، كما رأيت من نقل بعضهم عنه التخطئة مرة و التصويب أخرى، و لعل الأمر كذلك؛ فإن العلماء يسألون فيجيبون بما يحضرهم حال السؤال، و هي مختلفة التوجيه.

الثالث: أن الكسر للإتباع لما بعدها، و هو كسر الهمز من (إني)، كقراءة (الحمد لله).

و قولهم: بغير و شعير و شهد، بكسر أوائلها؛ اتبعا لما بعدها، و هو ضعيف جدا.

التوجيه الرابع: أن المسوغ لهذا الكسر في الياء- و إن كان مستقلا- أنها لما أدمت فيها التي قبلها قويت بالإدغام، فأشبهت الحروف الصحاح، فاحتملت الكسر؛ لأنه إنما-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٦٧

يعنى بالياء الساكنة: ياء المتكلم، و الياء التي قبلها هي للجمع المذكر السالم؛ لأن الأصل «بمصرخين» فحذف النون للإضافة، و أنشد: [من الرجز]

قال لها هل لك يا تافى قالت له ما أنت بالمرضى (١) و علل الشيخ في كتاب «الكشف» بوجه آخر، و حاصله: أن من العرب من يحكم ياء المتكلم بحكم الهاء التي هي ضمير المذكر، فكما يقال: مررت به، فتوصل الهاء بياء ساكنة بعد الكسرة؛ فكذلك هذه الياء، فلما أضافوا «مصرخين» إلى الياء التي للمتكلم و حذفوا النون أدموا ياء الجمع في ياء المتكلم، و قد استخف الكسر من أجل الياء التي توصل بها، فاجتمع ثلاث ياءات، و هن: ياء الجمع، و ياء المتكلم، و الياء التي تلحقها صلة بعد الكسرة؛ فاستثقلوا ذلك فحذفوا الياء الآخرة، و بقيت الكسرة تدل عليها.

قال: «و قد قال قطرب (٢): إنها لغة في بني يربوع (٣)، يزيدون على ياء الإضافة ياء».

- يستثقل فيها إذا حذف و انكسر ما قبلها؛ ألا- ترى أن حركات الإعراب تجري على المشدد، و ما ذلك إلا لإلحاقه بالحروف الصحاح.

(و المصرخ): المغيث، يقال: استصرخته فأصرخني، أي: أعانني، و كأن همزته للسلب، أي: أزال صراخي، و الصارخ هو المستغيث.

ينظر: الدر المصون (٤/ ٢٦١-٢٦٤).

(١) الرجز للأغلب العجلي في ديوانه ص (١٦٩)، و حاشية يس (٢/ ٦٠)، و خزائن الأدب (٤/ ٤٣٠-٤٣٧)، و بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص (٥١٣)، و المحتسب (٢/ ٤٩)، و الشاهد فيه: قوله: (في) حيث كسر ياء المتكلم، على لغة بني يربوع.

(٢) محمد بن المستنير، أبو على النحوي، المعروف بقطرب، لازم سيوييه، و كان يدلج إليه، فإذا خرج رآه على بابه، فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل! فلقب به.

و أخذ عن عيسى بن عمر، و كان يرى رأى المعتزلة النظامية، فأخذ عن النظام مذهبه، و اتصل بأبي دلف العجلي، و أدب ولده، و لم يكن ثقة.

قال ابن السكيت: كتبت عنه قمطرا، ثم تبينت أنه يكذب في اللغة، فلم أذكر عنه شيئا.

وله من التصانيف: المثلث، النوادر، الصفات، الأصوات، العلل في النحو، الأضداد، الهمز، خلق الإنسان، خلق الفرس، إعراب القرآن، المصنف الغريب في اللغة، مجاز القرآن، وغير ذلك. مات سنة ست و مائتين.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ٢٤٢، ٢٤٣)، و معجم الأدباء (١٩/ ٥٣-٥٤).

(٣) يربوع بن حنظلة: بطن من حنظلة بن مالك، من تميم، من العدنانية، وهم: بنو يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم بن مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر، منهم: بنو رياح، بنو سليط، بنو صبير، بنو ثعلبة، بنو كليب، بنو عرين.

و كانت الردافة في الجاهلية لبني يربوع هؤلاء؛ لأنه لم يكن في العرب أحد أكثر غارة-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٦٨

و قوله: «و أجازها أبو عمرو» و لم يقل: رواها- احتج بإجازة أبي عمرو، و يريد ابن العلاء؛ لأنه إمام في معرفة ما يجوز و ما لا يجوز من علم اللغة و النحو.

و قال في «المفردات»: «و سأل حسين (١) الجعفي (٢) أبا عمرو عن كسر الياء، فأجازه».

قال الحافظ- رحمه الله:- «[قرأ] هشام من قراءة تى على أبي الفتح: (أفيدة) [٣٧] بياء بعد الهمزة، و كذا نص عليه الحلواني عنه».

تقييده هذه الرواية بقراءته على أبي الفتح يقتضى أنه قرأ على غيره بغير ياء

- على ملوك الحيرة منهم، فصالحوهم، على أن جعلوا لهم الردافة، و يكفوا عن أهل العراق الغارة.

و من أيامهم: يوم طخفة، لبني يربوع على قابوس بن المنذر بن ماء السماء.

و يوم المروت، لبني حنظلة، و بنى عمرو بن تميم على قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر ابن صعصعة، و كان الذكر فيه لبني يربوع، فاستنقذ بنو يربوع أموال بني العنبر و سبيهم من بنى عامر.

و يوم منعج كان، لبني يربوع على بنى كلاب.

ينظر: معجم قبائل العرب (٣/ ١٢٦٢)، الاشتقاق لابن دريد ص (١٣٥)، الصحاح للجوهري (١/ ٥٩١) (٢/ ٢٧)، لسان العرب لابن منظور (٣/ ٢٣٧)، (٩/ ٤٦٩) (١١/ ١١٦)، صبح الأعشى للقلقشندى (١/ ٣٤٨)، القاموس للفيروزآبادى (٢/ ٢٣٦)، (٣/ ٢٦، ١١٢، ١٦٦، ٣٠١)،

معجم ما استعجم للبكري (١/ ١٣٣، ١٧١) (٢/ ٤٧٧، ٥٦٧)، مجمع الأمثال للميداني (٢/ ٢٦٢).

(١) في ب: حسن.

(٢) الحسين بن علي بن فتح، الإمام الحبر، أبو عبد الله و يقال: أبو علي، الجعفي مولاهم، الكوفي الزاهد أحد الأعلام، قرأ على-

الكامل- حمزة، و هو أحد الذين خلفوه في القيام بالقراءة، و روى القراءة عن- جامع البيان- أبي بكر بن عياش و- الكامل- أبي عمرو

ابن العلاء، قرأ عليه أيوب بن الموكل، و روى عنه القراءة خلاص بن خالد و- جامع البيان- أبو هشام محمد بن يزيد الرفاعي و-

الكامل- هارون بن حاتم و- الكامل- عنبسة ابن النضر و الطيب بن إسماعيل و الحسين بن علي الأسود و محمد بن الهيثم بن خالد و

مضر ابن علي و محمد بن إبراهيم الطحان، قال أحمد بن حنبل: ما رأيت أفضل من حسين الجعفي. و قال قتبية بن سعيد قالوا لسفيان

بن عيينة: قدم حسين الجعفي؛ فوثب قائما و قال: قدم أفضل رجل يكون قط. و قال موسى بن داود: كنت عند ابن عيينة، فأتاه حسين

الجعفي، فقام سفيان فقبل يده، و كان يقول: الحسين الجعفي هذا أفضل رجل في الأرض.

و روى أبو هشام الرفاعي عن الكسائي قال: قال لى الرشيد: من أقرأ الناس اليوم؟ قلت حسين الجعفي. مات في ذى القعدة سنة ثلاث و

مائتين عن أربع و ثمانين.

ينظر غاية النهاية (١/ ٢٤٧).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٦٩
كالجماعة، و لم يذكر في المفردات إلا هذه القراءة و قال: «و به آخذ».
و لم يذكر الشيخ و الإمام هذه القراءة، و الله تبارك و تعالى أعلم و أحكم.

سورة النحل

قال الحافظ - رحمه الله -: « [قرأ] البزى بخلاف عنه: (أين شركاى الذين) « ١ » [الآية: ٢٧] بغير همز».
ذكر في «المفردات» أنه قرأ على أبي الحسن بغير همز، و قرأ على ابن خواستى و على فارس بالهمز، و مذهب الشيخ و الإمام ترك
الهمز للبزى خاصة، و الله سبحانه و بحمده أعلم و أحكم.

سورة الإسراء

قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمه (نثا) « ٢ » [الآية: ٨٣]: «و قد روى عن أبي شعيب مثل ذلك».
يعنى إمالة فتحة الهمزة من (نثا) في السورتين [الإسراء: ٨٣، فصلت: ٥١]،

(١) و العامة على (شركائى) ممدودا، و سكن ياء المتكلم فرقه؛ فتحذف وصلا لالتقاء الساكنين، و قرأ البزى بخلاف عنه بقصره مفتوح
الياء. و قد أنكر جماعة هذه القراءة، و زعموا أنها غير مأخوذ بها؛ لأن قصر الممدود لا يجوز إلا ضرورة. و تعجب أبو شامة من أبي
عمرو الدانى حيث ذكرها في كتابه مع ضعفها، و ترك قراءات شهيرة واضحة.
قلت: و قد روى عن ابن كثير أيضا قصر التى فى القصص، و روى عنه أيضا قصر (و رأى) فى مريم، و روى عنه قبل أيضا قصر (أن
رآه استغنى) فى العلق، فقد روى عنه قصر بعض الممدودات؛ فلا تبعد رواية ذلك عنه، و بالجملة فقصر الممدود ضعيف، ذكره غير
واحد، لكن لا يصل إلى حد الضرورة.
ينظر الدر المصون (٤/ ٣٢٢).

(٢) قرأ العامة بتقديم الهمزة على حرف العلة، من «نأى»، و هو البعد. و ابن ذكوان، و نقلها الشيخ عن ابن عامر بكماله: (ناء)، بتقديم
الألف على الهمزة، و فيها تخريجان:
أحدهما: أنها من: ناء، ينوء، أى: نهض. قال:
حتى إذا ما التأمّت مفاصله و ناء فى شق الشمال كاهله و الثانى: أنه مقلوب من «نأى»، و وزنه «فعل» كقولهم فى «رأى»: راء، إلى غير
ذلك.

و لكن متى أمكن عدم القلب، فهو أولى. و هذا الخلاف جار أيضا فى سورة (حم السجدة)، و أمال الألف إمالة محضه الأخوان، و أبو
بكر عن عاصم، و بين بين بخلاف عنه السوسى، و كذلك فى فصلت، إلا أبا بكر فإنه لم يمله، و أمال فتحة النون فى السورتين خلف،
و أبو الحارث، و الدورى عن الكسائى.
ينظر الدر المصون (٤/ ٤١٦ - ٤١٧).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٧٠

و لم يذكر الشيخ و الإمام هذه الرواية.

و قوله: «و ورش على أصله فى ذوات الياء».

يعنى أنه يميل هنا فتحة الهمزة و الألف بعدها بين بين، و قد تقدم فى باب الإمالة ما يقتضى أن مذهب الشيخ و الإمام الفتح لورش، و

الله جلت قدرته و عزت نصرته أعلم و أحكم.

سورة الكهف

قال الحافظ- رحمه الله:- « [قرأ] أبو بكر (ردما اثنتونى) [٩٥] بكسر التنوين» إلى آخره. وافق الشيخ و الإمام على هذه القراءة؛ و قالوا: إنهما قرءا له أيضا فى هذا الحرف مثل الجماعة، و قال الشيخ: «إن المد اختيار ابن مجاهد».

فأما قوله تعالى: قال آتُونى [الكهف: ٩٦] فذكر [الحافظ] «١» فيه الخلاف عن أبى بكر، و كذلك قال الشيخ و الإمام. و قال الشيخ: «إن المد فى هذا الموضوع اختيار ابن مجاهد و أبى الطيب». و قد تقدم ذكر فلا تَسْتَلْنِ [٧٠] فى باب ياءات الإضافة، و الله العلى العظيم هو العليم الحكيم.

سورة مريم الصديقة عليها سلام

قال الحافظ- رحمه الله- فى أول السورة «٢»: «و كذلك قرأت فى رواية أبى شعيب على فارس». يعنى بإمالة الهاء و الياء.

(١) سقط فى أ.

(٢) العامة على تسكين أواخر هذه الأحرف المقطعة؛ و لذلك كان بعض القراء يقف على كل حرف منها وقفه يسيرة فى تمييز بعضها من بعض، و قرأ الحسن (كاف) بالضم، كأنه جعلها معربة، و منعها من الصرف للعلمية و التأنيث. و للقراء خلاف فى إمالة (ياء) و (هاء) و تفخيمهما، و بعضهم يعبر عن التفخيم بالضم كما يعبر عن الإمالة بالكسر. و إنما ذكرته؛ لأن عبارتهم فى ذلك موهمة. و أظهر دال صاد قبل ذال (ذكر): نافع و ابن كثير و عاصم؛ لأنه الأصل، و أدغمها فيها الباقون. و المشهور إخفاء نون (عين) قبل الصاد؛ لأنها تقاربا و يشتركان فى الضم، و بعضهم يظهرها؛ لأنها حروف مقطعة يقصد تمييز بعضها من بعض. ينظر: الدر المصون (٤/ ٤٨٩).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٦٧١

و ذكر فى «المفردات» هذه القراءة، و ذكر أيضا أنه قرأ على أبى الحسن بفتح الياء و إمالة فتحة الهاء. و لم يذكر الشيخ و الإمام عن أبى شعيب إلا إمالة الهاء خاصة.

و ذكر الحافظ فى «جامع البيان» بسنده إلى أحمد بن صالح «١» عن قالون و ورش عن نافع نون العين مبينة.

(١) أحمد بن صالح، الإمام الكبير، حافظ زمانه بالديار المصرية، أبو جعفر المصرى، المعروف بابن الطبرى. كان أبوه جندياً من آمل طبرستان.

و كان أبو جعفر رأساً فى هذا الشأن، قل أن ترى العيون مثله، مع الثقة و البراعة.

ولد بمصر سنة سبعين و مائة، ضبطه ابن يونس.

حدث عن: ابن وهب فأكثر، و عن سفيان بن عيينة، ارتحل إليه، و حج، و سار إلى اليمن، فأكثر عن عبد الرزاق. و روى أيضا عن: ابن أبى فديك، و عنبسة بن خالد الأيلى، و حرمى ابن عماره، و أسد بن موسى، و عبد الملك بن عبد الرحمن الذمارى، و يحيى بن حسان، و يحيى بن محمد الجارى، و أبى نعيم، و عفان، و سلامة بن روح، و خلق سواهم.

حدث عنه: البخارى، و أبو داود، و أبو زرعة الرازى، و محمد بن يحيى، و موسى ابن سهل الرملى، و محمد بن المثنى الزمنى، و هو أكبر منه، و محمود بن غيلان، و هو من طبقتة، و محمد بن عبد الله بن نمير، و مات قبله بزمان، و أبو إسماعيل الترمذى، و أبو الأحوص محمد بن الهيثم، و يعقوب الفسوى، و إسماعيل سمويه، و صالح ابن محمد جزرة، و عثمان بن سعيد الدارمى، و أبو زرعة الدمشقى، و على بن الحسين ابن الجنيد، و عبيد بن رجال، و أحمد بن محمد بن نافع الطحان، و خلق كثير، آخرهم وفاة أبو بكر بن أبى داود، و قد سمع منه النسائى، و لم يحدث عنه، وقع بينهما، و آذاه أحمد بن صالح، فأذى النسائى نفسه بوقوعه فى أحمد.

روى على بن عبد الرحمن بن المغيرة، عن محمد بن عبد الله بن نمير، سمعت أبا نعيم يقول: ما قدم علينا أحد أعلم بحديث أهل الحجاز من هذا الفتى، يريد أحمد بن صالح.

و قال الحافظ ابن عدى: سمعت أحمد بن عاصم الأقرع بمصر، سمعت أبا زرعة الدمشقى يقول: قدمت العراق، فسألنى أحمد بن حنبل: من خلفت بمصر؟ قلت:

أحمد بن صالح، فسر بذكره، و ذكر خيرا، و دعا الله له.

قال جماعة- منهم البخارى، و ابن زبر-: مات أحمد بن صالح فى شهر ذى القعدة سنة ثمان و أربعين و مائتين. و قد كان أحمد بن صالح من جلة المقرئين.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ١٦٠-١٧٧)، و التاريخ الكبير (٢/ ٦)، و الجرح و التعديل (٢/ ٥٦)، تاريخ بغداد (٤/ ١٩٥-٢٠٢)، طبقات الحنابلة (١/ ٤٨، ٥٠)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٩٥-٤٩٦)، ميزان الاعتدال (١/ ١٠٣-١٠٤)، العبر (١/ ٤٥٠)، الوافى بالوفيات (٦/ ٤٢٤)، طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٦-٨)، غاية النهاية فى طبقات القراء (١/ ٦٢)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٩-٤٢)، النجوم الزاهرة (٢/ ٣٢٨)، طبقات الحفاظ (٢١٦).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٦٧٢

ثم قال الحافظ بعد كلام: «و لم يرو عن نافع إظهار نون العين عند الصاد، غير أحمد بن صالح، و إظهارها عندها إظهارا خالصا غير معروف من مذهب القراء؛ لأن الصاد من حروف الفم، و حكم النون معهن أن تكون مخفأة، و المخفى ليس بمظهر خالص، و لا بمدغم محض، بل هو بمنزلة بين المنزلتين».

قال أبو عثمان المازنى: «بيان النون مع حروف الفم لحن، و لعل أحمد بن صالح قد جعل الإظهار عبارة عن الإخفاء مجازا و اتساعا، كما تجعل الكسرة عبارة عن الإمالة، و الضمة عبارة عن الإشمام فى نظائر ذلك».

فإن كان كذلك فما حكاها من البيان غير خارج عن الصواب؛ إذ ليس على الحقيقة بل على المجاز، على أن البيان لا يمتنع هاهنا من حيث كانت حروف الهجاء مبنية على الانفصال مما بعدها؛ فكان حكمها البيان لذلك، غير أن الجماعة من القراء على ترك ذلك هنا، و الأخذ به.

و قوله: «و أمال نافع الهاء و الياء بين بين».

ذكر الشيخ و الإمام هذا الوجه عن نافع، و ذكر عنه أيضا الفتح فى الهاء و الياء.

قال الشيخ: «و بين اللفظين أشهر عنه».

قال الحافظ- رحمه الله- فى ترجمته إذا ما مِتُّ [الآية: ٦٦]: «و قال النقاش عن الأخفش عنه بهمزين».

و ذكر فى المفردات أنه قرأ بهمزة واحدة على أبى الفتح و أبى الحسن، و قرأ على الفارسى بهمزين، و لم يذكر الشيخ و الإمام عنه إلا بهمزة واحدة، و الله جل و علا أعلم و أحكم.

قال الحافظ - رحمه الله - في صدر السورة «١»: «و ورش و أبو عمرو بإمالة الهاء خاصة».

(١) قرأ أبو عمرو بفتح الطاء و كسر الهاء، و كسرهما جميعا حمزة و الكسائي و أبو بكر و الباقون بفتحهما. قال الزجاج: و تقرأ: (طه) بفتح الطاء و سكون الهاء، و كلها لغات. قال الزجاج:
من فتح الطاء و الهاء؛ فلأن ما قبل الألف مفتوح. و من كسر الطاء و الهاء أمال إلى الكسر؛ لأن الحرف مقصور، و المقصور يغلب عليه الإمالة إلى الكسر.
ينظر الباب (١٣/١٦٤ - ١٦٥).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٧٣
وافق الشيخ و الإمام على ذلك، و زاد الإمام أنه قرأها لورش بين اللفظين.
و ذكر الشيخ أنه روى عن ورش الفتح، ثم قال: «و بالإمالة قرأت على أبي الطيب.
قال الحافظ - رحمه الله -: «قالون بخلاف عنه: و مَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا [طه: ٧٥] باختلاس كسرة الهاء».
يعنى: [و] بإشباعها، و ذكر الشيخ الوجهين، و أن الاختلاس أشهر، و قال الحافظ في «مفرداته»: «و الوجهان مشهوران»، و الله تبارك و تعالی أعلم و أحكم.

سورة النور

قال الحافظ - رحمه الله -: «و خلاد بخلاف عنه: يَتَّقِهِ «١» [النور: ٥٢]

(١) (و يتقه)، القراء فيه بالنسبة إلى القاف على مرتبتين:
الأولى: تسكين القاف، و لم يقرأ بها إلا حفص. و الباقون بكسرها.
و أما بالنسبة إلى هاء الكناية فإنهم فيها على خمس مراتب:
الأولى: تحريكها مفصولة قولاً واحداً، و بها قرأ ورش و ابن ذكوان و خلف و ابن كثير و الكسائي.
الثانية: تسكينها قولاً واحداً، و بها قرأ أبو عمرو و أبو بكر عن عاصم.
الثالثة: إسكان الهاء أو وصلها بياء، و بها قرأ خلاد.
الرابعة: تحريكها من غير صلة، و بها قرأ قالون و حفص.
الخامسة: تحريكها موصولة أو مقصورة، و بها قرأ هشام.
قال السمين الحلبي ... و أما تسكين القاف فإنهم حملوا المنفصل على المتصل؛ و ذلك أنهم يسكنون عين (فعل) فيقولون: كبد، و كتف، و صبر، في: كبد و كتف و صبر؛ لأنها كلمة واحدة، ثم أجرى ما أشبه ذلك من المنفصل مجرى المتصل، فإن (يتقه) صار منه (تقه) بمنزلة (كتف) فسكن كما يسكن، و منه:
قالت سليمانى اشتر لنا سويقاً بسكون الراء، كما سكن الآخر:
فبات منتصباً و ما تكردسا و قول الآخر:

عجبت لمولود و ليس له أب و ذى ولد لم يلد له أبوان يريد: (منتصباً)، و (لم يلد).

و قال مكى: كان يجب على من سكن القاف أن يضم الهاء؛ لأن هاء الكناية إذا سكن ما قبلها و لم يكن الساكن ياء ضمت نحو (منه) و (عنه)، و لكن لما كان سكون القاف عارضاً لم يعتد به، و أبقى الهاء على كسرتها التي كانت عليها مع كسر القاف، و لم يصلها بياء؛

لأن الياء المحذوفة قبل الهاء مقدره منويه، فبقى الحذف الذي في الياء قبل الهاء على أصله.-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٧٤

بإسكان الهاء».

يعنى: و بكسرهما- أيضا- وصلتها والإسكان هي روايته عن أبي الفتح، والثانية روايته عن أبي الحسن.

و ذكر الإمام الخلاف عن حمزة، و أن الكسر و إشباع الحركة أكثر و أشهر عنه، و لم يخص ذلك برواية خلاد، و لم يذكر الشيخ عن حمزة إلا إشباع الكسرة؛ و المراد بالإشباع في هذه المواضع و ما أشبهها: وصل الحركة بحرف مد من جنسها، و الله أعلم و أحكم.

- و قال الفارسي: الكسرة في الهاء لالتقاء الساكنين، و ليست الكسرة التي قبل الصلة؛ و ذلك أن هاء الكناية ساكنة في قراءته، و لما أجرى (تقه) مجرى «كتف»، و سكن القاف، التقى ساكنان، و لما التقيا اضطر إلى تحريك أحدهما، فإما أن يحرك الأول أو الثاني، و لا سبيل إلى تحريك الأول؛ لأنه يعود إلى ما فر منه، و هو ثقل (فعل)؛ فحرك ثانيهما (على غير) أصل التقاء الساكنين؛ فلذلك كسر الهاء، و يؤيده قوله:

..... لم يلده أبوان و ذلك أن أصله: لم (يلده) بكسر اللام و سكون الدال للجزم، ثم لما سكن اللام التقى ساكنان، فلو حرك الأول لعاد إلى ما فر منه، فحرك ثانيهما و هو الدال، و حركها بالفتح و إن كان على خلاف أصل التقاء الساكنين؛ مراعاة لفتح الياء. و قد رد أبو القاسم بن فيره قول الفارسي، و قال: لا يصح قوله: إنه كسر الهاء لالتقاء الساكنين؛ لأن حفصا لم يسكن الهاء في قراءته قط. و قد رد أبو عبد الله شارح قصيدته هذا الرد، و قال: و عجت من نفيه الإسكان عنه مع ثبوته عنه في أرجه [الأعراف: ١١١] و فَأَلَقَهُ [النمل: ٢٨]، و إذا قرأه في (أرجه) و (فألقه) احتمال أن يكون (يتقه) عنده قبل سكون القاف كذلك، و ربما يرجح ذلك بما ثبت عن عاصم من قراءته إياه بسكون الهاء مع كسر القاف. قال شهاب الدين: لم يعن الشاطبي بأنه لم يسكن الهاء قط، الهاء من حيث هي هي، و إنما عنى هاء (يتقه) خاصة، و كان الشاطبي أيضا يعترض التوجيه الذي تقدم عن مكى، و يقول: تعليقه حذف الصلة بأن الياء المحذوفة قبل الهاء مقدره منويه؛ فبقى في حذف الصلة بعد الهاء على أصله غير مستقيم من قبل أنه قرأ (يؤدهى) [آل عمران: ٧٥] و شبهه بالصلة، و لو كان يعتبر ما قاله من تقدير الياء قبل الهاء لم يصلها.

قال أبو عبد الله: هو و إن قرأ (يؤدهى) و شبهه بالصلة فإنه قرأ: يَرْضُهُ [الزمر: ٧] بغير صلة، فألحق مكى (يتقه) ب (يرضه)، و جعله مما خرج فيه عن نظائره؛ لاتباع الأثر، و الجمع بين اللغتين، و يرجح ذلك عنده؛ لأن اللفظ عليه، و لما كانت القاف في حكم المكسورة بدليل كسر الهاء بعدها صار كأنه (يتقه) بكسر القاف و الهاء من غير صلة، كقراءة قالون و هاشم في أحد وجهيه، فعليه بما يعلل به قراءتهما، و الشاطبي يرجح عنده حمله على الأكثر مما قرأ به، لا على ما قل و ندر؛ فاقضى تعليقه بما ذكر.

ينظر الباب (١٤/ ٤٣٠-٤٣٣).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٧٥

سورة النمل

قال الحافظ- رحمه الله:- «الكسائي (ألا يا اسجدوا) [الآية: ٢٥] بتخفيف اللام، و يقف (ألا يا)، و يبتدئ: (اسجدوا) على الأمر» (١).

(١) قرأ الكسائي بتخفيف (ألا) و الباقون بتشديدها، فأما قراءة الكسائي: (ألا) فيها تنبيه و استفتاح، و (يا) بعدها حرف نداء، أو تنبيه أيضا على ما سيأتي، و (اسجدوا): فعل أمر، فكان حق الخط على هذه القراءة أن يكون: يا اسجدوا، و لكن الصحابة أسقطوا ألف (يا) و همزة الوصل من (اسجدوا) خطأ لما سقط لفظا، و وصلوا الياء بسين (اسجدوا)؛ فصارت صورته: (يسجدوا) كما ترى، فاتحدت

القراءتان لفظاً وخطاً، واختلفاً تقديراً. و اختلف النحويون في (يا) هذه، هل هي حرف تنبيه أو للنداء و المنادى محذوف، تقديره: يا هؤلاء اسجدوا... و المرجح أن تكون للتنبيه؛ لئلا يؤدي إلى حذف كثير من غير بقاء ما يدل على المحذوف؛ ألا ترى أن جملة النداء حذفت، فلو ادعيت حذف المنادى كحذف الحذف، و لم يبق معمول يدل على عامله، بخلاف ما إذا جعلتها للتنبيه. و لكن عارضنا هنا أن قبلها حرف تنبيه آخر، و هو (ألا)، و قد اعتذر عن ذلك بأنه جمع بينهما تأكيداً، و إذا كانوا قد جمعوا بين حرفين عاملين للتأكيد، كقوله:

فأصبحن لا يسألنني عن بما به فغير العاملين أولى، و أيضاً فقد جمعوا بين حرفين عاملين متحدى اللفظ و المعنى كقوله:

فلا و الله لا يلقى لما بى و لا للما بهم أبدا دواء فهذا أولى، و قد كثر مباشرة (يا) لفعل الأمر، و قبلها (ألا) التي للاستفتاح، كقوله:

ألا يا اسلمى ثم اسلمى ثمت اسلمى ثلاث تحيات و إن لم تكلم و قوله:

ألا يا اسلمى يا دار مى على البلى و لا زال منهلا بجرعائك القطر و قوله:

ألا يا اسلمى ذات الدماليج و العقود ذات اللثاثة العز و الفاحم الجعد و قوله:

ألا يا اسلمى يا هند هند بنى بكر و إن كان حيانا عدى آخر الدهر و قوله:

ألا يا اسقيانى قبل خيل أبى بكر لعل منايانا قربن و لا ندرى و قوله:

ألا يا اسقيانى قبل غارة سنجال و قوله:

فقلت ألا يا اسمع أعظك بخطبؤ قلت سمعنا فانطقى و أصيبى و قد جاء ذلك و إن لم يكن قبلها (ألا) كقوله:

يا دار هند يا اسلمى ثم اسلمى بسمسسم أو عن يمين سمسسم فعلم أن قراءة الكسائي قوية؛ لكثرة دورها فى لغتهم، و قد سمع ذلك فى النشر، سمع-

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٦٧٦

- بعضهم يقول: ألا يا ارحموني، ألا يا تصدقوا علينا، و أما قوله:

يا لعنة الله و الأقوام كلهم و الصالحين على سمعان من جار فيحتمل أن تكون (يا) للنداء، و المنادى محذوف، و أن تكون للتنبيه، و هو الأرجح لما مر. و اعلم أن الوقف عند الكسائي على (يهتدون) تام، و له أن يقف على (ألا يا) معاً، و يتبدئ (اسجدوا) بهمزة مضمومة. و له أن يقف على (ألا) وحدها، و على (يا) وحدها؛ لأنهما حرفان منفصلان، و هذان الوقفان وقفا اختبار لا اختيار؛ لأنهما حرفان لا يتم معاهما إلا- بما يتصلان به، و إنما فعله القراء امتحاناً و بياناً. فهذا توجيه قراءة الكسائي، و الخطب فيها سهل. و أما قراءة الباقيين فتحتاج إلى إمعان نظر، و فيها أوجه كثيرة:

أحدها: أن (ألا) أصلها: أن لا، ف «أن» ناصبة للفعل بعدها؛ و لذلك سقطت نون الرفع، و (لا) بعدها حرف نفى، و أن و ما بعدها فى موضع مفعول (يهتدون) على إسقاط الخافض أى: إلى أن لا يسجدوا، و (لا) مزيدة كزيادتها فى: لئلا يعلم أهل الكتاب [الحديد: ٢٩]، و المعنى: فهم لا يهتدون إلى أن يسجدوا.

الثانى: أنه بدل من (أعمالهم) و ما بينهما اعتراض تقديره: و زين لهم الشيطان عدم السجود لله.

الثالث: أنه بدل من (السييل) على زيادة (لا) أيضاً، و التقدير: فصددهم عن السجود لله.

الرابع: أن «ألا يسجدوا» مفعولاً له، و فى متعلقه وجهان:

أحدهما: أنه (زين)، أى: زين لهم لأجل ألا يسجدوا.

و الثانى: أنه متعلق ب (صددهم)، أى: صددهم لأجل أن لا يسجدوا، و فى (لا) حينئذ وجهان:

أحدهما: أنها ليست مزيدة، بل باقية على معناها من النفى.

و الثاني: أنها مزيدة، و المعنى: و زين لهم لأجل توقعه سجودهم، أو لأجل خوفه من سجودهم. و عدم الزيادة أظهر.

الخامس: أنه خبر مبتدأ مضمرة، و هذا المبتدأ إما أن يقدر ضميراً عائداً على (أعمالهم)، التقدير: هي ألا يسجدوا؛ فتكون (لا) على بابها من النفي، و إما أن يقدر ضميراً عائداً على (السييل)، التقدير: هو أن لا يسجدوا؛ فتكون (لا) مزيدة على ما تقدم ليصح المعنى. و على الأوجه الأربعة المتقدمة لا يجوز الوقف على (يهتدون)؛ لأن ما بعده إما معمول له أو لما قبله من (زين) و (صد)، أو بدل مما قبله أيضاً من (أعمالهم) أو من (السييل) على ما قرر، بخلاف الوجه الخامس؛ فإنه مبنى على مبتدأ مضمرة، و إن كان ذلك الضمير مفسراً بما سبق قبله، و قد كتبت (ألا-) موصولة غير مفصولة، فلم تكتب (أن) منفصلة من (لا-)؛ فمن ثم امتنع أن يوقف هؤلاء في الابتلاء و الامتحان على (أن) وحدها؛ لاتصالها ب «لا» في الكتابة، بل يوقف لهم على (ألا) بجملتها، كذا قال القراء و النحويون متى سئلوا عن مثل ذلك وقفوا لأجل البيان على كل كلمة على حدتها؛ لضرورة البيان، و كونها كتبت متصلة ب (لا) غير مانع من ذلك. ثم قول القراء: كتبت متصلة فيه تجوز و تسامح؛ لأن حقيقة هذا أن يثبتوا صورة نون و يصلونها ب «لا»، فيكتبونها: (أنلا)، و لكن لما أدغمت فيما بعدها-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٧٧

قال في «التحبير»: «رسم ذلك في سائر المصاحف موصولاً».

يعنى أن الياء موصولة بالسين؛ فعلى هذا يكون وقف الكسائي مخالفاً لخط المصحف؛ لأنه يفصل الياء من السين و يلحقها ألفاً. و أما قراءة الجماعة فذكر في «التحبير» أن الوقف لهم ألاً بلام مشددة، و الابتداء يَشْجُدُوا بياء مفتوحة متصلة بالسين. و قال في آخر الفصل في كتاب «التحبير»: حدثنا محمد بن أحمد «١»، قال: حدثنا

- لفظاً، و ذهب لفظها إلى لفظ ما بعدها- قالوا ذلك تسامحاً. و قد رتب أبو إسحاق على القراءتين حكماً، و هو وجوب سجود التلاوة و عدمه: فأوجه مع قراءة الكسائي، و كأنه لأجل الأمر به، و لم يوجه في قراءة الباقيين؛ لعدم وجود الأمر فيها، إلا أن الزمخشري لم يرتضه منه؛ فإنه قال: فإن قلت: أ سجدة التلاوة واجبة في القراءتين جميعاً أو في واحدة منهما؟ قلت: هي واجبة فيهما، و إحدى القراءتين أمر بالسجود، و الأخرى ذم للتارك، و ما ذكره الزجاج من وجوب السجدة مع التخفيف دون التشديد مرجوع إليه. قال شهاب الدين: و كأن الزجاج أخذ بظاهر الأمر، و ظاهره الوجوب، و هذا لو خلى الآيه لكان السجود واجباً، و لكن دلت السنه على استحبابه دون وجوبه، على أنا نقول: هذا مبنى على نظر آخر، و هو أن هذا الأمر من كلام الله- تعالى- أو من كلام الهدهد محكياً عنه؟ فإن كان من كلام الله- تعالى- فيقال: يقتضى الوجوب إلا أن يجيء دليل يصرفه عن ظاهره، و إن كان من كلام الهدهد- و هو الظاهر- ففي انتهاضه دليلاً- نظراً، و هذا الذى ذكره ليس بشيء؛ لأن المراد بالسجود هاهنا عبادة الله لا عبادة الشمس، و عبادة الله واجبة، و ليس المراد من الآيه سجود التلاوة، و أين كانت التلاوة في زمن سليمان- عليه السلام- و لم يكن ثم قرآن؟! و قرأ الأعمش: (هلاً) و (هلاً) بقلب الهمزة هاء مع تشديد (لا) و تخفيفها، و كذا هي في مصحف عبد الله. (و قرأ عبد الله) (تسجدون) بقاء الخطاب و نون الرفع، و قرئ كذلك بالياء من تحت، فمن أثبت نون الرفع ف (ألا-) بالتشديد أو التخفيف للتخفيف، و قد تكون المخففة للعرض أيضاً، نحو: ألا تنزل عندنا فتحدث، و في حرف عبد الله أيضاً: (ألا هل تسجدون) بالخطاب. قوله: (الذى يخرج الخبء) يجوز أن يكون مجرور المحل نعتاً (لله) أو بدلاً منه أو بياناً، و منصوبة على المدح، و مرفوعة على خبر ابتداء مضمرة.

ينظر الباب (٥/ ١٤٢-١٤٧).

(١) محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، أبو الحسين الملقب الشافعي، نزيل عسقلان، فقيه مقرئ متقن ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن ابن

مجاهد و ابن الأنباري، و أخذ القراءة عنه عرضا الحسن بن ملاعب الحلبي، و روى عنه الحروف عبيد الله بن سلمة المكتب، و سمع خيثمة الأطرابلسي و أحمد بن مسعود الوزان، و روى عنه عبيد الله بن سلمة المكتب و إسماعيل ابن رجاء و عمر بن أحمد الواسطي، قال الداني: مشهور بالثقة و الإتقان، سمعت إسماعيل ابن رجاء يقول كان كثير العلم كثير التصنيف في الفقه، و كان يتفقه للشافعي و كان يقول-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٧٨

محمد بن القاسم الأنباري قال: «من قرأ أَلَّا يَسْجُدُوا بالثقل وقف أَلَّا يَسْجُدُوا، و هذا معنى قوله في «التيسير»: «و يقفون على الكلمة بأسرها».

قال الحافظ- رحمه الله:- (فما آتين الله) [٣٦] أثبتنا مفتوحة في الوصل ساكنة في الوقف، قالون و حفص و أبو عمرو بخلاف عنهم». يعني في الوقف.

و ذكر الحافظ في كتاب «التحبير» هذه الياء في جملة الياءات المحذوفات من الرسم؛ فعلى هذا يكون وقف من أثبتها في الوقف مخالفا لخط المصحف، و هذه المسألة و التي قبلها تلحقان بباب الوقف على مرسوم الخط على ما ذكر في آخر الباب هناك، و ذكر الحافظ الخلاف في الوقف عن قالون و حفص و أبي عمرو، و يظهر أن الإثبات عنده أرجح، و كذلك فعل الإمام، و يظهر أن الحذف عنده أرجح.

و أما الشيخ فلم يذكر عنهم في الوقف إلا إثبات الياء خاصة، ثم قال: «و قد قال ابن مجاهد: إن من فتح الياء يقف بياء». ثم قال «فيجب على قوله: أن يقف ورش بالياء».

و ذكر الحافظ هذه الياء هنا في الزوائد؛ بناء على كونها محذوفة في الخط، و لأنها تحذف في الوقف، و ذكرها فيما تقدم في باب ياءات الإضافة و في باب الزوائد- أيضا- و كذلك ذكرها الشيخ في ياءات الإضافة، ثم عدّها في الزوائد، و إنما جعلها من ياءات الإضافة؛ لأنها ضمير المتكلم، و عدّها من المحذوفات؛ لسقوطها من الرسم، و الله عز جلاله و جل كماله أعلم.

- الشعر، قلت- ابن الجزري- له قصيدة عارض بها أبا مزاحم الخاقاني، أنشدنيها الشيخ أبو المعالي المقرئ شفاها عن ست الدار الوجيهية عن إبراهيم بن وثيق عن ابن زرقون عن الخولاني عن أبي عمرو قال أنشدني إياها عبيد الله من لفظه، و أنشدنيها بمصر أبو محمد إسماعيل بن رجاء من حفظه قالا: أنشدنا أبو الحسين الملقب، و أولها:

أقول لأهل اللب و الفضل و الحجر مقال مريد للثواب و للأجر
و أسأل ربي عفوه و عطاءه و طرد دواعي العجب عنى و الكبر
و أدعوه خوفا راعبا بتدليل ليغفر لي ما كان من سيئ الأمر
و أسأله عونا كما هو أهله أعود به من آفة القول و الفخر مات بعسقلان سنة سبع و سبعين و ثلاثمائة.

ينظر غاية النهاية (٦٧/٢) (٢٧٣٩).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٧٩

و أما قول الإمام في آخر هذه السورة: «فيها ثلاث محذوفات».

في معنى الياء من أ تُمدونَ [الآية: ٣٦]، و الياء من (فما آتين) [الآية: ٣٦] و الياء من وادِ النَّملِ [الآية: ١٨]، و ذلك أن الكسائي يثبت هذه الثلاثة «١» في الوقف، و قد تقدم هذا في باب الوقف على مرسوم الخط، و لم يعد الحافظ و الشيخ هذه الياء الثالثة في الزوائد؛ لأنها لا تثبت في الوصل، و هذا الذي فعل الإمام يقتضى أن يعد الياءات التي أثبت ابن كثير في قوله تعالى: هادٍ [الرعد: ٧] و والٍ [الرعد: ١١] و واقٍ [الرعد: ٣٧] و باقي [النحل: ٩٦] في جملة الزوائد، و لم يفعل [ذلك] «٢» و الله جل و علا و تبارك و تعالى أعلم.

سورة القصص

قال الحافظ - رحمه الله -: «و [قرأ] أبو عمرو أفلا يَعْقِلُونَ [٦٠] بالياء». و حكى الشيخ و الإمام أن أبا عمرو خير بين الياء و التاء، و أن الأولى أشهر عنه، أعنى المعجمة من أسفل، و الله سبحانه أعلم و أحكم.

سورة الروم

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات ٦٧٩ سورة الروم ص : ٦٧٩

ل الحافظ - رحمه الله - في ترجمه و كَذَلِكَ تُخْرَجُونَ [الآية: ١٩]:

«و كذلك قال النقاش عن الأخفش هنا خاصة».

يعنى عن «٣» ابن ذكوان أنه يقرأ: تُخْرَجُونَ بفتح التاء و ضم الراء، و هذا التقييد يقتضى أنه يقرؤه أيضا بضم التاء و فتح الراء، كما نقل الشيخ و الإمام.

قال الحافظ - رحمه الله -: «ابن عامر بخلاف عن هشام: كَسَفًا [٤٨] بإسكان السين».

لم يذكر الشيخ و الإمام خلافا عن هشام في إسكان السين.

قال الحافظ رحمه الله: «و لا تُسْمِعُ الصُّمَّ [الروم: ٥٢] و مَا أَنْتَ بِهَادٍ الْعُمِّيَّ [الروم: ٥٣]، قد ذكرا».

يعنى: في النمل، و الذى يحتاج إليه هذا الموضع من التنبيه: أن الحافظ ذكر في

(١) في ب: الياء.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: أن.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٨٠

التحبير أن المصاحف أجمعت على رسم بهادِ الْعُمِّيِّ بغير ياء في هذه السورة، و كذلك ذكر الشيخ في التبصرة؛ فعلى هذا يكون وقف حمزة و الكسائي هنا بالياء مخالفا لخط المصحف، و قد زاد الإمام عن الكسائي أنه وقف في الروم بغير ياء، و أما الحرف الذى فى النمل، فأجمعت المصاحف على رسمه بالياء، و كذلك وقف عليه جميع القراء.

و قال الشيخ: «و قد روى عن الكسائي أنه وقف عليهما بغير ياء».

يعنى فى السورتين، ثم ذكر أن مذهب أبى الطيب الوقف عليهما بالياء، و هذا الموضع من الموعود به فى آخر باب الوقف على مرسوم الخط.

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمه مِنْ ضَعْفٍ [الآية: ٥٤]: «و بالوجهين يأخذ له».

يعنى لحفص.

و قال الإمام: «و بالوجهين قرأت له».

و ذكر الشيخ المسألة، و لم يذكر لنفسه فى التبصرة قراءة و لا اختيارا.

إلا أنه قال فى المفردات: «إن حفصا قرأ بالضم كقالون».

و كذا مقتضى قوله فى كتاب التذكرة، فيظهر من هذا أنه يأخذ بالضم، و الله العلى العظيم أعلم و أحكم.

سورة الأحزاب

قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة اللائي [الآية: ٤] «١»: «إلا ورشا؛ فإن

(١) قرأ الكوفيون و ابن عامر: (اللائي) هاهنا و في سورة الطلاق بياء ساكنة بعد همزة مكسورة، و هذا هو الأصل في هذه اللفظة؛ لأنه جمع (التي) معنى، و أبو عمرو و البرزى: (اللائي) بياء ساكنة وصلا بعد ألف محضة في أحد وجهيهما، و لهما وجه آخر، و وجه هذه القراءة أنهما حذفوا الياء بعد الهمزة تخفيفا، ثم أبدلا الهمزة ياء و سكتاها؛ لصيرورتها ياء مكسورا ما قبلها، إلا أن هذا ليس بقياس؛ و إنما القياس جعل الهمزة بين بين.

قال أبو علي: لا يقدم على مثل هذا البدل إلا أن يسمع. قال شهاب الدين: قال أبو عمرو بن العلاء: إنها لغه قريش التي أمر الناس أن يقرأوا بها. و قال بعضهم: لم يبدلوا، و إنما كتبوا فعبع عنهم القرآن بالإبدال. و ليس بشيء. و قال أبو علي: أو غير بإظهار أبي عمرو (اللائي يثن) يدل على أنه يشهد و لم يبدل. و هذا غير لازم؛ لأن البدل عارض فلذلك لم يدغم. و قرأها ورش بهمزة مسهلة بين بين، و هذا الذي زعم بعضهم أنه لم يصح عنهم غيره،-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٨١

المد و القصر جائزان في مذهبه؛ لما ذكرناه في باب الهمزتين.

يعنى قوله في باب الهمزتين من كلمتين: «و متى سهلت الهمزة الأولى من المتفتحتين أو أسقطت فالألف التي قبلها ممكنة على حالها مع تحقيقها؛ اعتدادا بها، و يجوز أن تقصر الألف؛ لعدم الهمزة لفظا، و الأول أوجه، و قال الإمام في هذه المسألة: «و كلهم مد غير ورش». قال الحافظ - رحمه الله -: «[قرأ] حمزة و أبو عمرو (الظنون) «١» [الآية: ١٠] و (الرسول) [الآية: ٦٦] و (السييل) [الآية: ٦٧] بحذف الألف في الحالين في الثلاثة، و ابن كثير و حفص و الكسائي بحذفها فيهن في الوصل خاصة، و الباقر يثبتها في الحالين».

و قال في التحرير: «رسمت هذه الثلاثة المواضع في هذه السورة خاصة بالألف، كما حدثنا خلف بن إبراهيم قال: حدثنا أحمد بن محمد المكي قال: حدثنا علي

- و هو تخفيف قياسي، و إذا وقفوا سكتوا الهمزة، و متى سكتوها استحال تسهيلها بين بين، لزوال حركتها فتقلب ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة، و ليس هذا من مذهبهم تخفيفها فتقرأ همزة، و قرأ قبل و ورش بهمزة مكسورة دون ياء، حذف الياء و اجترأ عنها بالكسرة، و هذا الخلاف بعينه جار في المجادلة أيضا و الطلاق. ينظر الباب (١٥/٤٩٨ - ٤٩٩).

(١) قرأ نافع و ابن عامر و أبو بكر يثبت ألف بعد نون (الظنون) و لام (الرسول) في قوله:

وَ أَطَعْنَا الرَّسُولًا [الأحزاب: ٦٦] و لام (السييل) في قوله: فَاصْلَمُونَا السَّبِيلًا [الأحزاب: ٦٧] وصلا و وقفا موافقة للرسم؛ لأنهن رسمن في المصحف كذلك، و أيضا فإن هذه الألف تشبه هاء السكت لبيان الحركة، و هاء السكت تثبت وقفا للحاجة إليها، و قد ثبتت وصلا؛ إجراء للوصل مجرى الوقف فكذلك هذه الألف، و قرأ أبو عمرو و حمزة بحذفها في الحالين؛ لأنها لا أصل لها. و قولهم: أجريت الفواصل مجرى القوافي، غير معتد به؛ لأن القوافي يلتزم الوقف عليها غالبا، و الفواصل لا- يلزم ذلك فيها فلا تشبه بها، و الباقر يثبتها وقفا و حذفها وصلا؛ إجراء للفواصل مجرى القوافي في ثبوت ألف الإطلاق كقوله:

أستأثر الله بالوفاء و بالعدل و ولي الملامة الرجال و قوله:

أقلى اللوم عاذل و العتابا و قولي إن أصبت لقد أصابا و لأنها كهاء السكت، و هي تثبت وقفا و تحذف وصلا، قال شهاب الدين: (كذا يقولون تشبيها للفواصل بالقوافي، و أنا لا أحب هذه العبارة؛ فإنها منكرة لفظا). و لا خلاف في قوله (و هو يهدى السبيل) أنه بغير ألف في الحالين.

ينظر اللباب (١٥ / ٥١١).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٨٢

ابن عبد العزيز «١»، قال: حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام، قال: رأيتهم ثلاثه في الذي يقال له «الإمام»: مصحف عثمان بن عفان - رضى الله عنه - بالألف.

فعلى هذا يكون من حذف الألف في الحاليين أو في الوصل خاصة، قد خالف الخط، وهذا الموضع من المواضع الموعود بها في آخر باب الوقف على مرسوم الخط، والله عز و علا و تبارك و تعالى أعلم و أحكم.

سورة يس

قال الحافظ - رحمه الله -: « [قرأ] أبو بكر و حمزة و الكسائي يس «٢» [الآية]:

(١) على بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور: الإمام، الحافظ، الصدوق، أبو الحسن البغوي، نزيل مكة.

ولد سنة بضع و تسعين و مائة.

و سمع: أبا نعيم، و عفان، و القعنبى، و مسلم بن إبراهيم، و موسى بن إسماعيل، و أبا عبيد، و أحمد بن يونس، و على بن الجعد، و عاصم بن على، و طبقتهم.

و جمع، و صنف (المسند) الكبير، و أخذ القراءات عن أبى عبيد و غيره.

سمع منه الحروف: أحمد بن التائب، و إبراهيم بن عبد الرزاق، و أبو سعيد ابن الأعرابي، و أبو إسحاق بن فراس، و محمد بن عيسى بن رفاعه، و أحمد بن خالد ابن الجباب.

و حدث عنه أيضا: على بن محمد بن مهرويه القزوينى، و أبو على حامد الرفاء و عبد المؤمن بن خلف النسفى، و أبو الحسن على بن إبراهيم بن سلمة القطان، و أبو القاسم الطبرانى، و خلق كثير من الرحالة و الوفد.

و كان حسن الحديث. قال الدارقطنى: ثقة مأمون. و قال ابن أبى حاتم: كتب إلينا بحديث أبى عبيد، و كان صدوقا. مات سنة ست و ثمانين و مائتين، و قيل: سنة سبع.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٣ / ٣٤٨، ٣٤٩)، و الجرح و التعديل (٦ / ١٩٦)، معجم الأدباء (١٤ / ١١ - ١٤)، تذكرة الحفاظ (٢ / ٦٢٢ - ٦٢٣)، ميزان الاعتدال (٣ / ١٤٣)، لسان الميزان (٤ / ٢٤١)، شذرات الذهب (٢ / ١٩٣).

(٢) و أمال الياء من (يس) الأخوان، و أبو بكر؛ لأنها اسم من الأسماء.

قال الفارسى: و إذا أمالوا (يا) و هى حرف نداء فلأن يميلوا (يا) من (يس) أجدر.

و قرأ عيسى و ابن أبى إسحاق بفتح النون إما على البناء على الفتح تخفيفا ك (أين و كيف) و إما على أنه مفعول ب (اتل) و إما على أنه مجرور بحرف القسم، و هو على الوجهين غير منصرف للعلمية و التأنيث، و يجوز أن يكون منصوبا على إسقاط حرف القسم كقوله:

..... أمانة الله الثريد و قرأ الكلبى بضم النون، فقيل: على أنها خبر مبتدأ مضمر، أى: هذه يس، و منعت من الصرف..-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٨٣

[١] بإمالة فتحه الياء، قال الشيخ: «إلا أن حمزة أقرب إلى بين اللفظين».

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمه يَخْصُمُونَ [الآية: ٤٩]: «و النص عن قالون بالإسكان»، قال الإمام: «قرأ قالون بالإسكان مثل حمزة»، ثم قال: «و قرأتها له أيضا مختلصة».

و ذكر الشيخ الإسكان عن قالون، ثم قال: «و هذه ترجمة لا يستطيع اللفظ بها، و أحسن منها لقالون أنه أخفى حركة الخاء و شدد الصاد، و كذلك قرأ أبو عمرو مثل قالون، و قيل عن أبي عمرو: إنه اختلس حركة الخاء». انتهى كلام الشيخ. و قوله: «لا يستطيع اللفظ بها».

يريد: لما يلزم من التقاء الساكنين، لكنه يلزمه أن يقول مثله في قراءة حمزة: (و ما اسطاعوا) بتشديد الطاء في آخر الكهف [الآية: ٩٧]، و لا خلاف في تشديد الصاد عن قالون و غيره سوى حمزة. و الله سبحانه و له الحمد أعلم و أحكم.

سورة الصافات

قال الحافظ- رحمه الله:- «و أقرأني أبو الفتح في رواية خلاد: فَالْتَالِيَاتِ ذِكْرًا [٣] فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا [العاديات: ٣] بالإدغام». و ذكر [الشيخ] «١» في «المفردات» أنه قرأهما على طاهر بن غلبون بالإظهار.

- و قيل: بل هي حركة بناء ك (حيث)؛ فيجوز أن (يكون) خبرا كما تقدم، و أن يكون مقسما بها نحو: (عهد الله، لأفعلن). و قيل: لأنها منادى فبنيت على الضم؛ و لهذا فسرها الكلبي القارئ لها ب (يا إنسان). قال: و هي لغة طيئ. قال الزمخشري: إن صح معناه فوجهه أن يكون أصله: يا أنيسين، فكثر النداء به على ألسنتهم حتى اقتصروا على شطره كما قالوا في القسم: (م الله) في: أيمن الله.

قال أبو حيان: و الذي نقل عن العرب في تصغير «إنسان» أنيسان، بياء بعدها ألف؛ فدل أن أصله: أنيسان؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، و لا نعلم أنهم قالوا في تصغيره:

أنيسين. و على تقدير أنه يصغر كذلك فلا- يجوز ذلك إلا- أن يبنى على الضم؛ لأنه منادى مقبل عليه، و مع ذلك فلا يجوز؛ لأنه تحقير، و يمتنع من ذلك في حق النبوة.

قال شهاب الدين: أما الاعتراض الأخير فصحيح، نصوا على أن التصغير لا يدخل في الأسماء المعظمة شرعا؛ و لذلك يحكى أن ابن قتيبة (لما قال) في «المهيمن» إنه مصغر من (مؤمن)، و الأصل: مؤيمن، فأبدلت الهمزة هاء- قيل له: هذا يقرب من الكفر؛ فليق الله قائله. ينظر: اللباب (١٦/١٦٢-١٦٤).

(١) سقط في ب.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٨٤

قال: «و هو المعروف».

و لم يذكر الشيخ و الإمام عن خلاد في المرسلات و العاديات إلا الإظهار.

قال الحافظ- رحمه الله:- «[قرأ] ابن ذكوان من قراءة تى على الفارسي عن النقاش عن الأخفش عنه: وَ إِنَّ إِلْيَاسَ [الآية: ١٢٣] بحذف الهمزة» (١) يعني من أول الاسم، إلى قوله: «و الله أعلم بما أراد».

هذا الكلام ظاهر في التشكك في قول ابن ذكوان بحذف الهمزة، و قال في «المفردات»: «إنه قرأ (٢) بلا همز في وسط الاسم»، يريد: بين الياء و السين، و إن البغداديين ظنوا أنه أراد بلا همز في أول الاسم، و إن ابن ذكوان لم يرد إلا بلا همز في وسطه، و قال أيضا في «المفردات»: «إنه يأخذ بالهمز، و استدل على صحة ذلك بإجماع الآخذين عنه من أهل بلده بالهمز في أوله، و إثبات الهمز في أوله هو مذهب الشيخ و الإمام، و الله عز جلاله و جل كماله أعلم و أحكم».

سورة الزمر

ذكر الحافظ - رحمه الله - في ترجمته يَرْضُهُ لَكُمْ «٣» [الآية: ٧] عن هشام: الاختلاس والإسكان، و عن أبي عمر الدوري عن يزيدى عن أبي عمرو: الإسكان والإشباع.

(١) قرأ العامة (إلياس) بهمزة مكسورة همزة قطع، و ابن ذكوان بوصلها، و لم ينقلها عنه أبو حيان، بل نقلها عن جماعة غيره، و وجه القراءتين: أنه اسم أعجمى تلاعبت به العرب فقطعت همزته تارة و وصلتها أخرى، و قالوا فيه (إلياسين) كجبرائين، و قيل: تحتل قراءة الوصل أن يكون اسمه: ياسين، ثم دخلت عليه (أل) المعروفة كما دخلت على (يسع). ينظر اللباب (١٦/ ٣٣٩).

(٢) فى أ: قصد.

(٣) قرأ ابن كثير و الكسائي و ابن ذكوان (يرضهوا) بالصلة. و هى الأصل من غير خلاف و هى قراءة واضحة. قال الواحدى: من أشبع الهاء حتى ألحق فيها واوا؛ لأن ما قبل الهاء متحرك فصار بمنزلة: ضربه. و قرأ: (يرضه) بضم الهاء من غير صلة بلا خلاف، نافع و عاصم و حمزة. و قرأ (يرضه) بإسكانها وصلها من غير خلاف، السوسى عن أبي عمرو. و قرأ بالوجهين - أعنى الإسكان و الصلة - الدوري عن أبي عمرو. و قرأ بالإسكان و التحريك من غير صلة، هشام عن ابن عامر. ينظر: اللباب (١٦/ ٤٧٨ - ٤٧٩).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٦٨٥

و لم يذكر الشيخ و الإمام الإسكان عن واحد منهما.

قال الحافظ - رحمه الله -: « [قرأ] أبو شعيب (فبشر عبادى الذين) [الآية]:

١٧- ١٨] بيا مفتوحة فى الوصل ساكنة فى الوقف ...» إلى آخر الكلام.

ذكر الحافظ فى «التحبير» أنه رسم بغير ياء: فمن روى إثبات الياء فى الوصل، أو فى الوقف فقد خالف الخط، و هذا الموضع من المواضع الموعود بها فى آخر باب الوقف على مرسوم الخط، و الله سبحانه و تعالى أعلم و أحكم.

سورة السجدة

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمته (آعجمي) [فصلت: ٤٤]: «على أن بعض أهل الأداء من أصحابنا يأخذ لابن ذكوان بإشباع المد هنا، و فى ن و الْقَلَمِ [القلم: ١- ٢] ...» إلى آخر كلامه.

الأخذ بإشباع المد لابن ذكوان فى هذين الموضعين هو مذهب الشيخ و مذهب الإمام، و الله لا إله إلا هو أعلم و أحكم.

سورة الزخرف

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمته: أَشْهَدُوا [الآية: ١٩]: «و قالون من رواية أبي نشيط بخلاف عنه يدخل قبلها ألفا».

إدخال الألف هى قراءته على أبي الفتح، و ترك الألف هى قراءته على أبي الحسن، و قد نبه الشيخ على وجود الخلاف، إلا - أن مذهبه و مذهب الإمام ترك الألف.

قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة: لَمَّا مَتَاعُ [الآية: ٣٥]: «و هشام بخلاف».

لم يذكر الشيخ و الإمام عن هشام إلا التشديد.

قال الحافظ - رحمه الله -: «يا عبادِ لا خَوْفُ [الآية: ٦٨]: فتحها أبو بكر في الوصل ...» إلى آخر كلامه.

لم يذكر هنا كيف يصنع أبو بكر في الوقف، هل يسكنها أو يحذفها؟ وقد ذكر في باب الياءات الزوائد أنه يسكنها في الوقف فافتى بذلك عن التكرار هنا، و ذكر في التحرير بسنده عن محمد بن أحمد عن ابن الأنباري أنه في مصاحف أهل المدينة

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٨٦

بياء، و في مصاحفنا - يعني: أهل العراق - بغير ياء.

ثم ذكر الحافظ أنه في مصاحف أهل الشام بالياء، فعلى هذا يكون حيث ثبت من المصاحف - أي: من مصاحف المدينة و الشام و غيرها - حاشا مصاحف أهل العراق فتكون من ياءات الإضافة، [و إذا وجدت] «١» في مصاحف أهل العراق [حسب؛ فتكون] «٢» من الزوائد، و الله [عز وجهه و جل ذكره] «٣» أعلم [و أحكم] «٤».

سورة الأحقاف

قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة: لِيُنذَرَ [الآية: ١٢]: «و البري بخلاف عنه».

و ذكر في «المفردات» عن البري (لتنذر) بالتاء المعجمة من فوق، ثم قال:

«و أقرأني الفارسي بالياء»، ثم قال: «و بالأول آخذ»، و مذهب الشيخ و الإمام بالتاء المعجمة من فوق.

قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمة: أَذْهَبْتُمْ [الآية: ٢٠]: «و ابن كثير و هشام بهمزة و مدة».

ثم قال: «و هشام أطول مدا على أصله».

أراد: في مذهب ابن كثير بهمزة محققة و همزة مليئة، فسمى المليئة مدا، و أراد في مذهب هشام بهمزة محققة و بعدها ألف ساكنة، و بعد الألف الساكنة همزة مليئة، فسمى مجموع الساكنة و الهمزة المليئة مدة، و إنما كان هشام أطول مدا من ابن كثير من أجل الألف التي قبل الهمزة المليئة.

و قوله: «على أصله» يعني في باب أَأَنْذَرْتَهُمْ، و هذه المسامحة في تسمية الهمزة المليئة: مدة، جارية على ما تقدم في «آل عمران»، و الله عز و جل أعلم و أحكم.

(١) في أ: و قد يكون.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في ب.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٨٧

سورة محمد صلى الله عليه و سلم

ذكر الحافظ - رحمه الله - عن البري أنفأ [الآية: ١٦] بالقصر من قراءته على أبي الفتح، و بالمد من قراءته على الفارسي «١»، و من رواية الخزاعي، و قال: «و به آخذ» يعنى بالمد، و هو مذهب الشيخ و الإمام؛ إذ لم يتعرض لها واحد منهما، كما لم يتعرض لها الحافظ في «مفرداته»، و الله تقدست أسماؤه و تعالى علاؤه أعلم و أحكم.

سورة ق

قال الحافظ- رحمه الله- في آخرها: «و قال النقاش عن أبي ربيعة عن البزى و ابن مجاهد عن قنبل: يُنادى [الآية: ٤١] بالياء في الوقف». و نحو هذا ذكر في المفردات، و ذكر في التحبير أنه رسم بغير ياء. ثم قال: «و اختلف عن ابن كثير في الوقف عليه، فوقف على عبد العزيز ابن جعفر في رواية البزى عن أصحابه عنه من قراءته على أبي بكر محمد بن الحسن النقاش عن أبي ربيعة عن البزى: بالياء. و حدثنا عبد العزيز بن جعفر، قال: حدثنا عبد الواحد بن عمر، قال: حدثنا ابن مخلد عن البزى: يُنادى بالياء. قال ابن مخلد: فسألته عن الوقف- يعنى: البزى- فقال: بالياء. و كذلك روى الحلواني عن القواس «٢»، و كذلك حكى ابن مجاهد في كتاب

(١) قوله: آنفًا، فيه وجهان:

أحدهما: أنه منصوب على الحال، فقدرة أبو البقاء: ما ذا قال مؤتفًا، و قدره غيره: مبتدأ. أى: القول الذى ائتنفه الآن قبل انفصاله عنه.

الثانى: أنه منصوب على الظرف، أى: ما ذا قال الساعة قاله الزمخشري، و أنكره الشيخ، قال: لأننا لم نعلم أحدا عدده من الظروف. و اختلفت عباراتهم فى معناه: فظاهر عبارة الزمخشري: أنه ظرف حالى كالآن؛ و لذلك فسره بالساعة، و قال ابن عطية: و المفسرون يقولون آنفًا، معناه: الساعة الماضية القريبة منا، و هذا تفسير بالمعنى.

و قرأ البزى بخلاف عنه (أنفا) بالقصر، و الباقون بالمد، و هما لغتان بمعنى واحد، و هما اسما فاعل: كحاذر و حذر، و آسن و أسن، إلا أنه لم يستعمل لهما فعل مجرد، بل المستعمل: ائتنف يائتنف، و استأنف يستأنف، و الائتناف و الاستئناف: الابتداء. قال الزجاج: هو من: استأنفت الشيء إذا ابتدأته، أى: ما ذا قال فى أول وقت يقرب منا. ينظر الدر المصون (١٥٢/٦).

(٢) أحمد بن محمد بن علقمة بن نافع بن عمر بن صبح بن عون، أبو الحسن النبال المكى المعروف بالقواس، إمام مكة فى القراءه، قرأ على وهب بن واضح، و قرأ عليه- المبهج-

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٦٨٨

«الجامع» عن ابن كثير أنه يقف بالياء.

و قال فى كتاب «قراءه المكين» عن قنبل بالياء، و عن الخزاعى بغير ياء.

و لم يذكره فى كتاب «السبعة»، و لم يرو فى ذلك عن الباين نصا إلا ما روينا من اتباعهم للمرسوم عند الوقف، فذلك دليل على أن الوقف بغير ياء». انتهى قول الحافظ فى التحبير.

و لم يتعرض الشيخ و الإمام لهذه المسألة؛ فالحاصل أنهما لا يثبتانها فى الوقف، و الله تبارك و تعالى أعلم و أحكم.

سورة الطور

قال الحافظ- رحمه الله- فى ترجمه الْمُصَيِّطُورُونَ [الآية: ٣٧]: «و حفص بخلاف عنه».

قرأ الحافظ (المسيطرون) بالسين لحفص على فارس بن أحمد، و بالصاد على أبى الحسن، و مذهب الشيخ و الإمام بالصاد.

و قرأ الحافظ لخلاد بين الصاد و الزاى على أبى الحسن، و بالصاد الخالصة على أبى الفتوح، و مذهب الشيخ و الإمام بين الصاد و

الزاي، والله سبحانه وله الحمد أعلم وأحكم.

سورة النجم

اتفق الحافظ والشيخ والإمام على أنه يجوز في الابتداء بـ «الأولى»، من قوله تعالى: «عَاداً الْأُولَى» [١] الآية: ٥٠] على مذهب ورش وأبي عمرو والوَلِيُّ بإثبات همزة الوصل مفتوحة و ضم اللام بعدها وإثبات واو ساكنة بعد اللام.

- و جامع البيان- قبل و- جامع البيان و الكامل- عبد الله بن جبير الهاشمي و- جامع البيان- أحمد بن يزيد الحلواني و البزى أيضا في قول الداني وغيره و- الكامل- محمد بن شريح و- الكامل- محمد بن بشر و- الكامل- سعدان بن كثير الجدي، و روينا عنه أنه كان ينشد شاهدا على قراءة تشديد الياء من حَيَّ عَنِّي [الأنفال: ٤٢] وهي قراءة التي رواها قبل عنه: سألتني جارتني عن معشرو إذا ما عَيَّ ذو اللب سأل سألتني عن أناس ذهبوا شرب الدهر عليهم و أكل توفي سنة أربعين و مائتين و قيل سنة خمس و أربعين. ينظر غايه النهاية (١/ ١٢٣، ١٢٤) (٥٧٠).

(١) قال السمين الحلبي: اعلم أن هذه الآية الكريمة من أشكال الآيات نقلا و توجيهها، و قد يسر- شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٨٩

- الله- تعالى- تحرير ذلك كله بحوله و قوته، فأقول: إن القراء اختلفوا في ذلك على أربع رتب: إحداهما: قرأ ابن كثير و ابن عامر و الكوفيون: (عاد الأولى) بالتنوين مكسورا و سكون اللام و تحقيق الهمزة بعدها، هذا كله في الوصل. فإذا وقفوا على «عاد» أو ابتداءوا بـ «الأولى» فقياسهم أن يقولوا: الأولى بهمزة الوصل و سكون اللام و تحقيق الهمزة الثانية. [الثانية] قرأ قالون: (عادا لولي) بإدغام التنوين في اللام و نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف و همز الواو. هذا في الوصل، و أما في الابتداء بـ «الأولى» فله ثلاثة أوجه:

الأول: (الولي) بهمزة وصل ثم بلام مضمومة ثم بهمزة ساكنة.

الثاني: (لولي) بلام مضمومة ثم بهمزة ساكنة.

الثالث: كابتداء ابن كثير و من معه.

الثالثة: قرأ ورش (عادا لولي) بإدغام التنوين في اللام و نقل حركة الهمزة إليها كقالون، إلا أنه أبقى الواو على حالها غير مبدلة همزة، هذا في الوصل، و أما في الابتداء بها فله وجهان:

(الولي) بالهمز و النقل.

و (لولي) بالنقل دون همزة وصل و الواو ساكنة على حالها في هذين الوجهين.

الرابعة: قرأ أبو عمرو كورش و صلا و ابتداء، سواء بسواء، إلا أنه يزيد عليه في الابتداء بوجه ثالث و هو وجه ابن كثير و من ذكر معه؛ فقد تحصل أن لكل من قالون و أبي عمرو في الابتداء ثلاثة أوجه، و أن لورش وجهين؛ فتأمل ذلك فإن تحريره متعب المأخذ من كتب القراءات.

هذا ما يتعلق بالقراءات، و أما توجيهها فيتوقف على معرفة ثلاثة أصول:

الأول: حكم التنوين إذا وقع بعده ساكن.

الثاني: حكم حركة النقل.

الثالث: أصل «أولى» ما هو؟

أما الأول: فحكم التنوين الملاقي «أل» يكسر؛ لالتقاء الساكنين، نحو: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ) [الإخلاص: ١-٢] أو يحذف تشبيها بحرف العلة كقراءة: (أَحَدٌ. اللَّهُ الصَّمَدُ) و كقوله:
.....و لا ذاكر الله إلا قليلا و هو قليل جدا.

و أما الثاني: فإن للعرب في الحركة المنقولة مذهبين: الاعتداد بالحركة، و عدم الاعتداد بها، و هي اللغة الغالبة.

و أما الثالث: ف «أولى» تأتي «أول» [و في أصله خلاف].

إذا تقررت هذه الأصول الثلاثة، فأقول: أما قراءة ابن كثير و من معه فإنهم صرفوا «عادا» إما لأنه اسم للحى أو الأب؛ فليس فيه ما يمنع، و إما لأنه و إن كان مؤنثا اسما للقبيلة أو الأم إلا أنه مثل «هند» و «دعد»؛ فيجوز فيه الصرف و عدمه؛ فيكون كقوله:-
شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٩٠

_____ لم تتلف بفضل مئزها دعد و لم تسق دعد في العلب فصرفها أولا و منعها ثانيا. و لم ينقلوا حركة الهمزة إلى لام التعريف؛ فالتقى ساكنان فكسروا التنوين لالتقائهما، على ما هو المعروف من اللغتين، و حذفوا همزة الوصل من «الأولى»؛ للاستغناء عنها بحركة التنوين و صلا. فإذا ابتدءوا بها احتاجوا إلى همزة الوصل فأتوا بها فقالوا: الأولى كنظيرها من همزات الوصل، و هذه قراءة واضحة لا إشكال فيها، و من ثم اختارها الجماعة و الهمزة الغفيرة، و أما قراءة من أدغم التنوين في لام التعريف- و هما نافع و أبو عمرو، مع اختلافهما في أشياء كما تقدم بيانه- فوجه الاعتداد بحركة النقل؛ و ذلك أن من العرب من إذا نقل حركة الهمزة إلى ساكن قبلها عاملها معاملتها ساكنة، و لا يعتد بحركة النقل. و ذلك أن من العرب من إذا نقل حركة الهمزة إلى ساكن قبلها عاملها معاملتها ساكنة، و لا يعتد بحركة النقل؛ فيكسر السابق الواقع قبلها، و لا يدغم فيها التنوين، و يأتي قبلها بهمزة الوصل فيقول: لم يذهب لحم، و رأيت زيادا لعجم، من غير إدغام التنوين، و «الحمر» و «العجم» بهمزة الوصل؛ لأن اللام في حكم السكون، و هذه هي اللغة المشهورة، و منهم من يعتد بها فلا يكسر الساكن الأول، و لا يأتي بهمزة الوصل، و يدغم التنوين في لام التعريف فيقول: لم يذهب لحم، بسكون الباء، و لحم و لعجم، من غير همز، و زياد لعجم، بتشديد اللام. و على هذه اللغة جاءت هذه القراءة.

هذا من حيث الإجمال، و أما من حيث التفصيل فأقول: أما قالون فإنه نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف و إن لم يكن من أصله النقل؛ لأجل قصده التخفيف بالإدغام، و لما نقل الحركة اعتد بها؛ إذ لا يمكن الإدغام في ساكن و لا ما هو في حكمه، و أما همزة الواو ففيه وجهان منقولان:

أحدهما: أن تكون «أولى» أصلها عنده: «وؤلى» من «وأل» أى: لجأ، كما هو قول الكوفيين، ثم إبدال الواو الأولى همزة؛ لأنها واو مضمومة- و قد تقدم لك أنها لغة مطردة- فاجتمع همزتان.

ثانيهما: ساكنة؛ فوجب قلبها واوا، نحو: أومن، فلما حذفت الهمزة الأولى بسبب نقل حركتها رجعت الثانية إلى أصلها من الهمز؛ لأنها إنما قلبت واوا من أجل الأولى و قد زالت، و هذا كما رأيت تكلف لا دليل عليه.

و الثاني: أنه لما نقل الحركة إلى اللام صارت الضمة قبل الواو كأنها عليها؛ لأن حركة الحرف بين يديه فأبدل الواو همزة، كقوله:

أحب المؤقدين إلى مؤسى... و كقراءة (يؤقنون) و همز (السوق) و (سؤقه)، و هذا بيانه على الاعتداد بالحركة أيضا، و ليس في هذا الوجه دليل على أصل أولى عنده ما هو؛ فيحتمل الخلاف المذكور جميعه، و أما ابتداءه الكلمة من غير نقل فإنه الأصل، و لأنه إنما نقل في الوصل لقصده التخفيف بالإدغام و لا إدغام في الابتداء؛ فلا حاجة إلى النقل؛ و أما الابتداء له بالنقل فلائنه-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٩١

- محمول على الوصل ليجرى اللفظ فيها على سنن واحد، وعله إثبات ألف الوصل مع النقل في:

أحد الوجهين: ترك الاعتداد بحركة اللام على ما عليه القراءة في نظائره مما وجد فيه النقل؛ إذ الغرض إنما هو جرى اللفظ في الابتداء والوصل على سنن واحد، وذلك يحصل بمجرد النقل، وإن اختلف في تقدير الاعتداد بالحركة وتركه، وعله ترك الإتيان بالألف هي:

الوجه الثاني: حمل الابتداء على الوصل في النقل، والاعتداد بالحركة جميعا. ويقوى هذا الوجه رسم «الأولى» في هذا الموضع بغير ألف، والكلام في همز الواو مع النقل في الابتداء كالكلام عليه في الوصل كما تقدم.

و أما ورش فإن أصله أن ينقل حركة الهمزة على اللام في الوصل، فنقل على أصله، إلا أنه اعتد بالحركة ليصح ما قصده من التخفيف بالإدغام، وليس من أصله الاعتداد بالحركة في نحو ذلك؛ ألا ترى أنه يحذف الأول في سَيَّرَتَهَا الْأُولَى [طه: ٢١] وَيَتَجَبَّبُهَا الْأَشْقَى [الأعلى: ١١]؟! ولو اعتد بالحركة لم يحذفها، وأما ما جاء عنه في بعض الروايات: قَالُوا الْأَنَّ جِئْتُ بِالْحَقِّ [البقرة: ٧١] فإنه وجه نادر معلل باتباع الأثر والجمع بين اللغتين، والابتداء له بالنقل على أصله في ذلك، والابتداء له بألف الوصل على ترك الاعتداد بالحركة؛ إذ لا حاجة إلى تقيد ذلك في الابتداء وترك الإتيان له بالألف على الاعتداد له بالحركة؛ حملا للابتداء على الوصل، وموافقة للرسم أيضا ولا يتبدأ له بالوصل؛ إذ ليس من أصله ذلك، و«الأولى» في قراءته تحتل الخلاف المذكور في أصلها، وأما أبو عمرو فالعلة له في قراءته في الوصل والابتداء، كالعلة المتقدمة لقالون. إلا أنه يخالفه في همز الواو؛ لأنه لم يعطها حكم ما جاورها، وليست عنده من «وأل». بل من غير هذا الوجه، ويجوز أن يكون أصلها عنده من «وأل» أيضا. إلا أنه أبدل في حال النقل مبالغة في التخفيف أو موافقة لحال ترك النقل، وقد عاب هذه القراءة - أعنى قراءة الإدغام - أبو عثمان وأبو العباس؛ ذهابا منهما إلى أن اللغة الفصيحة مع الاعتداد بالعروض، ولكن لا التفات إلى ردهما؛ لثبوت ذلك لغة وقراءة، وإن كان غيرها أفصح منها، وقد ثبت عن العرب أنهم يقولون: الحمر ولحم، بهمزة الوصل وعدمها مع النقل، والله أعلم.

وقرأ أبي - وهي في حرفه - (عاد الأولى) غير مصروف؛ ذهابا به إلى القبيلة أو الأم كما تقدم، ففيه العلمية والتأنيث، ويدل على التأنيث قوله: (الأولى) فوصفها بوصف المؤنث.

أما انتصاب «ثمود» ففيه وجهان:

أحدهما: أنه معطوف على (عاد).

الثاني: أنه منصوب بالفعل المقدر، أي: وأهلك، قاله أبو البقاء. وبه بدأ، ولا حاجة إليه، ولا يجوز أن ينتصب ب «أبقى»؛ لأن ما بعد «ما» النافية لا يعمل فيما قبلها. والظاهر أن متعلق (أبقى) عائد على من تقدم من (عاد و ثمود) أي: فما أبقى عليهم - أي عاد و ثمود - أو يكون التقدير: فما أبقى منهم أحدا ولا عينا تطرف.

ينظر الدر المصون (٦/ ٢١٥ - ٢١٧).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٩٢

وزاد الحافظ عنهما، والإمام عن أبي عمرو خاصة وجهها ثانيا وهو (لولى) بحذف همزة الوصل والاجتزاء عنها بضم اللام المنقولة إليها من همزة «أولى» وبعد اللام المضمومة واو ساكنة.

وزاد الحافظ والشيخ عن أبي عمرو خاصة وجهها ثالثا - وقالوا: إنه أحسن الوجوه - وهو الأولى بهمزة الوصل مفتوحة، ولام التعريف ساكنة، وبعدها همزة مضمومة وبعد الهمزة واو ساكنة على أصل الكلمة.

و أما الابتداء على مذهب قالون فاتفقوا على جواز (لولى) بهمزة الوصل مفتوحة، وبعدها لام التعريف مضمومة وبعد اللام همزة ساكنة.

وزاد الحافظ والإمام وجهها ثانيا وهو (لولى) بحذف همزة الوصل وإبقاء سائر الحروف على ما تقرر في الوجه الأول.

و ثم وجه ثالث و هو الأولى كالوجه الثالث لأبي عمرو، اتفق الحافظ و الإمام على جوازه، و رجحه الحافظ، و حكاه الشيخ أيضا. و قول الحافظ: «لما بيناه من العلة في كتاب «التمهيد».

اعلم أن الذي ذكر في كتاب «التمهيد» هو ما نصه: «و اختلفوا بعد نقل الحركة إلى اللام في قوله: عاداً الأولى في الإتيان بهمزة ساكنة في موضع الواو و في ترك ذلك: فقرأ المسيبي «١» و إسماعيل و ورش (عاداً لولي) بغير همزة بعد نقل الحركة.

(١) إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المسيب بن أبي السائب بن عابد ابن عبد الله بن عمرو بن مخزوم بن يقظة بن مر بن كعب المخزومي، أبو محمد المسيبي المدني، إمام جليل عالم بالحديث قيم في قراءة نافع ضابط لها محقق فقيه، قرأ على - المستنير، و الغاية، و جامع البيان، و الكفاية الكبرى - نافع و غيره، أخذ القراءة عنه - المستنير، و جامع البيان، و الكفاية الكبرى، و الكامل - ولده محمد و - المستنير و الغاية، و الكفاية الكبرى - أبو حمدون الطيب بن إسماعيل و - جامع البيان، و الكامل - خلف ابن هشام و - الجامع، و الكفاية، و الكامل - محمد بن سعدان و - جامع البيان - أحمد ابن جبير و - جامع البيان - حمزة بن القاسم الأحمول و - جامع البيان - إسحاق ابن موسى و - جامع البيان، و الكامل - محمد بن عمرو الباهلي و - جامع البيان، و الكامل - حماد بن بحر و - جامع البيان - عبد الله بن ذكوان و - الكامل - محمد ابن عبد الواسع.

قال أبو حاتم السجستاني: إذا حدثت عن المسيبي عن نافع ففرغ سمعك و قلبك؛ فإنه أتقن الناس و أعرفهم بقراءة أهل المدينة و أقرؤهم للسنة و أفهمهم بالعربية، قال أبو الفخر حامد بن علي في كتابه حلية القراء: قال ابن معاوية: من أراد أن يستجاب له دعاؤه - شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٩٣

قال أحمد بن صالح عن ورش: تشدد اللام و لا تهمز.

و قال الأصبهاني «١» عن أصحابه عنه: مدغم التوين موصول مشدد اللام. و هو قول عبد الصمد، و دواد، و أبي يعقوب، و يونس عنه. و قرأ قالون بهمزة ساكنة بعد نقل الحركة، قال الحلواني عنه مثل (عاداً لولي) و هذا معنى رواية القاضي، و المدني «٢»، و القطري «٣»، و الكسائي، و أحمد بن صالح عنه، و كذلك قرأت في رواية أبي نسيط و الشحام «٤» عنه، و قال لي فارس بن أحمد

- فليقرأ باختيار المسيبي و يدعو عند آخر الختمة فيستجاب، قال محمد: رأيت رسول الله صلى الله عليه و سلم في النوم فقلت لمن أقرأ يا رسول الله؟ قال: عليك بأبيك، توفي سنة ست و مائتين.

ينظر: غاية النهاية (١/ ١٥٧-١٥٨).

(١) إمام القراء، أبو بكر محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن شبيب الأصبهاني.

اعتنى بقراءة ورش و حذق فيها، فتلا على عامر الحرسي، و سليمان الرشديني، و عبد الرحمن بن داود بن أبي طيبة، و سمع الحروف من يونس بن عبد الأعلى.

و روى الحديث عن داود بن رشيد، و عبد الله بن عمر مشكدانه، و عثمان بن أبي شيبة و طبقتهم.

قرأ عليه: هبة الله بن جعفر، و عبد الله بن أحمد المطرز، و محمد بن يونس، و إبراهيم ابن جعفر.

و حدث عنه: ابن مجاهد، و أبو أحمد العسال، و أبو الشيخ، و محمد بن أحمد ابن عبد الوهاب الأصبهاني، و آخرون.

و كان يقول: ارتحلت إلى مصر و معي ثمانون ألف درهم، فأنفقتها على ثمانين ختمه.

و لقد بالغ في تعظيمه أبو عمرو الداني و قال: هو إمام عصره في قراءة ورش.

مات ببغداد في سنة ست و تسعين و مائتين، رحمه الله.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٨٠-٨١)، و تاريخ بغداد (٢/ ٣٦٤)، و غاية النهاية (٢/ ١٦٩)، و معرفة القراء (١/ ١٢١).

(٢) في ب: المزني.

(٣) محمد بن عبد الحكم بن يزيد، أبو العباس القطري الرملي، مشهور، أخذ القراءة سماعا عن - جامع البيان - قالون عن نافع، وله عنه نسخة، وسمع آدم بن أبي إياس، روى القراءة عنه - جامع البيان - محمد بن يوسف بن بشر الهروي و عثمان بن محمد السمرقندي، وسمع منه ابن الأعرابي، و انفرد عن قالون عن نافع بضم الياء و فتح الجيم من إيننا لا يُرْجَعُونَ بالقصص [٣٩]. ينظر غايه النهاية (٢ / ١٥٩).

(٤) الحسن بن علي بن عمران، أبو علي و أبو عمران الشحام، مقرئ معروف، قرأ على الجماعة عرضا، قرأ عليه أبو العباس محمد بن الحسن بن يونس النحوي و أبو بكر محمد بن علي ابن محمد المؤدب. ينظر غايه النهاية (١ / ٢٢٥).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٩٤

عن عبد الله بن الحسين عن أصحابه عن الحلواني عن قالون: بغير همز.

قال لي فارس: و كان عبد الله لا يعرف الهمز و لم يضبطه، و غلط فيما حكاه؛ لأن الحذاق من أهل الأداء بذلك يأخذون في مذهبه كأبي بكر النقاش و أبي إسحاق ابن عبد الرزاق و أبي بكر بن حماد «١» و غيرهم من أصحاب الحمال و غيره. و قد كان بعض المنتحلين لمذاهب القراء يقول: بأنه لا وجه لقراءة قالون بحيلة، و جهل العلة، و ذلك أن «أولى» و «أولى» «فعلى»؛ لأنها تأنيث «أول»، كما أن «أخرى» تأنيث «آخر»، هذا في قول من لم يهزم الواو؛ فمعناها على هذا «٢»: المتقدمة؛ لأن أول الشيء متقدمه، فأما قول قالون فهي عندي مشتقة من «وأل» أي «لجأ» و يقال: «نجا»؛ فالمعنى: أنها نجت بالسبق لغيرها.

فهذا وجه بين من اللغة و القياس، و إن كان غيره أبين فليس سبيل ذلك أن يدفع و يطلق عليه الخطأ؛ لأن الأئمة إنما تأخذ بالأثبت عندها في الأثر دن القياس؛ إذ كانت القراءة سنة، و بالله التوفيق.

فالأصل فيها على قوله: (وؤلى) وواو مضمومة بعدها همزة ساكنة، فأبدلت الواو همزة، لانضمامها كما أبدلت في أقتت، و هي من «الوقت»؛ فاجتمعت همزتان الثانية ساكنة، و العرب لا تجمع بينهما على هذا الوجه؛ فأبدلت الثانية واوا لسكونها و انضمام ما قبلها، كما أبدلت في «يؤمن» و «يؤتى» و شبهه ثم أدخلت الألف و اللام للتعريف، فقلت: الأولى، بلام ساكنة بعدها همزة مضمومة بعدها واو ساكنة، فلما أتى التنوين قبل اللام في قوله: عاداً الأولى التقى ساكنان؛ فألقت حينئذ حركة الهمزة على اللام و حرّكتها بها؛ لئلا يلتقى ساكنان، و لو كسرت التنوين، و لم تدغمه لكان القياس، و لكن هذا وجه الرواية، فلما عدت الهمزة المضمومة، و هي الموجبة لإبدال الهمزة الثانية واوا لفظا، رد قالون تلك الهمزة؛

(١) أحمد بن حماد المنقي، أبو بكر الثقفي البغدادي صاحب المشطاح، كان حاذقا في رواية أحمد بن يزيد الحلواني عن قالون، قرأ على - المبهج، و جامع البيان، و الكامل - الحسن ابن العباس و محمد بن علي البزاز، أخذ عنه عرضا - جامع البيان - محمد بن عبد الرحمن ابن عبيد بن إبراهيم و - المبهج، و الكامل - محمد بن أحمد الشنبوذى - و الكامل - أبو بكر الشذائي و - المبهج - أبو بكر النقاش و - الكامل - أبو العباس المطوعى.

ينظر: غايه النهاية (١ / ٥١).

(٢) في ب: هذه.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٩٥

لعدم العلة الموجبة لإبدالها، فعامل اللفظ، و معاملة اللفظ في ذلك مسموع مروى، حكى الفراء أن من العرب من يقول: قم لان،

ياسكان الميم مع تحريك اللام بعدها و أنشد: [من الطويل]

لقد كنت تخفى حب سمراء حقه «١» فبح لان منها بالذي أنت بائح «٢» فأسكن الحاء مع حركة اللام و إن كانت عارضة؛ فكذلك ما فعله قالون في ذلك سواء.

قال أبو عمرو: فإن وقف واقف على قوله: عاداً و ابتدأ بقوله: عاداً و ابتدأ بقوله: الأولى على رواية إسماعيل و المسيبي، كان له في الابتداء ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يبتدئ (الولي) فيثبت ألف الوصل - الداخلة مع لام التعريف - مفتوحة؛ لسكون لام التعريف، و يضم اللام بضمه الهزلة كالوصل.

و الوجه الثاني: أن يبتدئ (لولى)، فيضم اللام بضمه الهزلة و يحذف ألف الوصل؛ استغناء عنها بضمه اللام؛ لأنه إنما جىء بها ليتوصل بها إلى سكون اللام، فلما تحركت اللام استغنى عنها فحذفت.

و الوجه الثالث: أن يبتدئ الأولى فيثبت الوصل و يسكن اللام و يحقق الهزلة بعدها؛ فيوافق بذلك نظائرها في القرآن من هذه الكلمة نحو قوله: مِنَ النَّذْرِ الْأُولَى [٥٦] و الْأُولَى وَ الْآخِرَةَ [٢٥] و شبه ذلك، و هذا الوجه عندى أوجه الوجوه الثلاثة، و أليق بمذهبهما، و أقيس من الوجهين الأولين، و إنما قلت ذلك؛ لأن العلة التي دعتهما إلى مناقضة أصلهما في الوصل في هذا الموضوع خاصة - مع صحة الرواية بذلك - هي التنوين الذي في كلمة «عاد»؛ لسكونه و سكون لام المعرفة بعده، فحرك اللام حينئذ بحركة الهزلة؛ لئلا يلتقى ساكنان، و يمكن إدغام التنوين فيها؛ إثارة للمروى عن العرب في مثل ذلك، فإذا كان ذلك كذلك فالتقاء الساكنين، و الإدغام في الابتداء معدوم بافتراق الكلمتين حينئذ بالوقف على إحداهما و الابتداء بالثانية، فلما زالت العلة الموجبة لإلقاء حركة الهزلة على ما قبلها في الابتداء وجب

(١) في ب: خفية.

(٢) البيت لعنترة في ديوانه ص (٢٩٨)، و المقاصد النحوية (١/ ٤٧٨)، و بلا نسبة في الأشباه و النظائر (١/ ٥٦) (٥/ ٦٧)، و تذكرة النحاة ص (٣١)، و الخصائص (٣/ ٣٥)، و شرح الأشموني (١/ ٨١)، و شرح التصريح (١/ ١٤٧).

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٩٦

رد الهزلة؛ ليوافق بذلك أصل مذهبهما في نظائر ذلك في سائر القرآن.

و أما الابتداء بهذه الكلمة على رواية ورش فيحتمل وجهين، و هما الوجهان الأولان المذكوران: (الولي) بإثبات ألف الوصل، و (لولى) بحذفها كما تقدم في باب نقل الحركة، و لا يجوز الوجه الثالث في مذهبه؛ إذ كان عدولا عن أصله المستمر في سائر القرآن.

و أما الابتداء بذلك على رواية قالون، فيحتمل ثلاثة أوجه:

(الولي) بإثبات ألف الوصل و ضم اللام و همز عين الفعل.

و الوجه الثاني: (لولى) بحذف ألف الوصل، و ضم اللام و همزة ساكنة بعدها.

و الوجه الثالث: الأولى بإثبات ألف الوصل، و إسكان اللام و همز فاء الفعل، و هذا الوجه أقيس؛ لما ذكرته من العلة في مذهب إسماعيل، و المسيبي، فاعلم ذلك». انتهى قوله في «التمهيد»، و الله العلي العظيم الحليم العليم أعلى و أعلم.

سورة المجادلة

قال الحافظ - رحمه الله - في ترجمه أنشروا [الآية: ١١]: «بخلاف عن أبي بكر» «١».

و قال في «المفردات»: «إلا أن فارسا أقرأني في رواية الصريفييني عن يحيى عن أبي بكر: أنشروا فأنشروا بكسر الشين فيهما، و هما مما

شك فيه أبو بكر عن عاصم، فلم يدر كيف قرأ ذلك عليه، فأخذه رواية عن الأعمش «٢» بالكسر، ولم

(١) وقرأ نافع و ابن عامر و حفص بضم شين (انشزوا) في الحرفين، و الباقون بكسرهما، و هما لغتان بمعنى واحد، يقال: نشز، أى: ارتفع، و نشز ينشز، كغرس يغرس و يغرس، و عكف يعكف و يعكف.
ينظر الدر المصون (٢٨٩ / ٤).

(٢) سليمان بن مهران، الإمام شيخ الإسلام، شيخ المقرئين و المحدثين، أبو محمد الأسدي، الكاهلي مولا هم، الكوفي الحافظ. أصله من نواحي الري. فقيل: ولد بقرية «أمه» من أعمال طبرستان في سنة إحدى و ستين. و قدموا به إلى الكوفة طفلاً، و قيل: حملاً. قد رأى أنس بن مالك و حكى عنه، و روى عنه، و عن عبد الله بن أبي أوفى على معنى التدليس؛ فإن الرجل مع إمامته كان مدلساً، و روى عن أبي وائل، و زيد بن وهب، و أبي عمرو الشيباني، و إبراهيم النخعي، و سعيد بن جبير و أبي صالح السمان، و مجاهد. و روى عنه: الحكم بن عتيبة، و أبو إسحاق السبيعي، و طلحة بن مصرف، و حبيب بن -
شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٩٧
يذكر الشيخ و الإمام عنه إلا الضم، و الله تبارك اسمه و تعالى جده أعلم و أحكم.

سورة الحشر

قال الحافظ - رحمه الله -: «هشام: (كى لا تكون) [الآية: ٧] بالتاء، و روى عنه بالياء» «١».
و ذكر الشيخ أنه قرأ بالوجهين، و مذهب الإمام بالياء المعجمة من أسفل مثل الجماعة، و الله وحده لا شريك له أعلم و أحكم.

سورة الملك

قال الحافظ - رحمه الله -: «الكسائي فُسْحَقاً [الآية: ١١] بضم الحاء «٢»».

- أبي ثابت، و عاصم بن أبي النجود، و أيوب السختياني، و زيد بن أسلم، و صفوان بن سليم، و سهيل بن أبي صالح، و أبان بن تغلب، و خالد الحذاء، و سليمان التيمي، و إسماعيل بن أبي خالد، و هم كلهم من أقرانه، و أبو حنيفة، و الأوزاعي، و سعيد بن أبي عروبة، و خلق كثير.

و قال يحيى القطان: هو علامة الإسلام. قال وكيع بن الجراح: كان الأعمش، قريبا من سبعين سنة لم تفته التكبير الأولى.
و قال عبد الله الخريبي: ما خلف الأعمش أعبد منه. و قال ابن عيينة: رأيت الأعمش لبس فروا مقلوبا، و بتا تسيل خيوطه على رجله.
ثم قال: أ رأيتم لو لا أنى تعلمت العلم، من كان يأتيني لو كنت بقالا؟! كان يقدر الناس أن يشتروا منى؟! قال أبو عوانة، و عبد الله بن داود: مات الأعمش سنة سبع و أربعين و مائة.

و قال وكيع و الجمهور: سنة ثمان، زاد أبو نعيم: فى ربيع الأول و هو ابن ثمان و ثمانين سنة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢٦ - ٢٤٨)، و العبر (١ / ١٦٠)، و تاريخ بغداد (٣ / ٩)، و غاية النهاية (١ / ٣١٥)، و تهذيب التهذيب (٤ / ٢٢٢ - ٢٢٦)، و طبقات ابن سعد (٦ / ٣٤٢).

(١) وقرأ هشام: (دولة) بالرفع فقط، و الباقون بالياء من تحت و نصب (دولة)، فأما الرفع فعلى «كان» التامة، و أما التذكير و التأنيث فواضحان؛ لأن تأنيثه مجازى، و أما النصب فعلى أنها الناقصة، و اسمها ضمير عائذ على «الفىء»، و التذكير واجب؛ لتذكير المرفوع، و (دولة) خبرها، و قيل: عائذ على (ما) اعتبارا بلفظها.

و قرأ العامة: (دولة) بضم الدال، و على بن أبي طالب و السلمى بفتحها، فقيل: هما بمعنى، و هما ما يدول للإنسان، أى: يدور من الجد و الغناء و الغلبة، و قال الحذاق من البصريين و الكسائي: الدولة- بالفتح- من الملك: بضم الميم، و بالضم من الملك: بكسرها، بالضم فى المال، و الفتح فى النصره، و هذا ترده القراءه المرويه عن على و السلمى؛ فإن النصره غير مراده هنا قطعاً. و (كى لا) عله لقوله: (فله و للرسول) أى:

استقراره كذا؛ لهذه العله. ينظر الدر المصون (٦/ ٢٩٤-٢٩٥).

(٢) فى إعرابه و جهان:

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٦٩٨

قال الشيخ: «و قد روى عنه أنه خير بين الضم و الإسكان، و المشهور عنه الضم».

قال الحافظ- رحمه الله- «قنبل: (النشور و أمتهم) [الآية: ١٥-١٦] يبدل همزة الاستفهام واوا مفتوحة فى الوصل».

هذا مثل ما مر فى الأعراف فى قوله تعالى: (قال فرعون و أمتهم) [١٢٣].

قوله: «و يمد بعدها مدة فى تقدير ألف (١)».

إنما يعنى أنه يسهل الهمزة بعدها بين بين، فعبر عن ذلك بالمد على عادته من المسامحة، و كذلك يفعل فى الابتداء إذا حقق همزة الاستفهام لفظ بعدها، بهمزة بين بين، و قد نص على هذا فى كتاب «الإيضاح» فقال: «و كذا قرأت له فى الملك: (و إليه النشور و أمتهم) بواو مفتوحة بعد ضمة الراء، بدلا من همزة الاستفهام،

- أحدهما: أنه منصوب على المفعول به، أى: ألزمهم الله سحقا.

و الثانى: أنه منصوب على المصدر، تقديره: سحقتهم الله سحقا. فناب المصدر عن عامله فى الدعاء. نحو: جدعا له، و عفا؛ فلا يجوز إظهار عامله، و اختلف النحاة:

هل هو مصدر لفعل ثلاثى، أو لفعل رباعى فجاء على حذف الزوائد؟ مذهب الفارسى و الزجاج: أنه مصدر «أسحقه» الله أى أبعد، قال الفارسى: فكان القياس: إسحاقا، فجاء المصدر على الحذف كقوله:

.....و إن يهلك فذلك كان قدرى أى: تقديرى، و الظاهر أنه لا يحتاج لذلك؛ لأنه سمع «سحقه الله» ثلاثيا، و منه قول الشاعر:

يجول بأطراف البلاد مغربا و تسحقه ريح الصبا كل مسح و الظاهر أن الزجاج و الفارسى إنما قالوا ذلك فىمن يقول من العرب: أسحقه الله سحقا.

و قرأ العامة بضمه و سكون، و الكسائي فى آخرين بضمين، و هما لغتان، و الأحسن: أن يكون المثل أصلا للمخفف.

و (لأصحاب) بيان ك (هيت لك) و سقيا لك.

و قال مكى: و الرفع يجوز فى الكلام على الابتداء، أى: لو قيل: فسحق، جاز لا على أنه تلاوة بل من حيث الصناعة. إلا أن ابن عطية قد قال ما يضعفه فإنه قال:

(فسحقا) نصبا على جهة الدعاء عليهم، و جاز ذلك فيه و هو من قبل الله تعالى، من حيث هذا القول فىهم مستقر أولا، و وجوده لم يقع و لا يقع إلا فى الآخرة؛ فكان لذلك فى حيز المتوقع الذى يدعى به. كما تقول: سحقا لزيد، و بعدا له، و النصب فى هذا كله بإضمار فعل، و أما ما وقع و ثبت فالوجه فيه الرفع، كما قال الله تعالى: وَيُلِّمُ لِلْمُطَفِّفِينَ [المطففين: ١] و سَلَامٌ عَلَيْكُمْ [القصص: ٥٥] و غير هذا من الأمثلة. انتهى.

فضعف الرفع كما ترى؛ لأنه لم يقع بل هو متوقع فى الآخرة.

ينظر الدر المصون (٦/ ٣٤٣-٣٤٤).

(١) في ب: ألفين.

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٦٩٩

و بعدها همزة مسهلة بين بين؛ فيحصل في اللفظ بعد فتحه الواو مدة في تقدير ألف واحدة». انتهى.

قال العبد: و ينبغي للمعلم أن يتفقد لفظ الطالب المتعلم في مثل هذا؛ فإنه كثيرا ما يخل بلفظ الهمزة المليئة في ذلك، والله تبارك و تعالى الموفق الهادي العظيم الأيادي أعلم.

سورة ن والقلم

قال الحافظ- رحمه الله- في ترجمه أن كانَ ذا مالٍ «١» [الآية: ١٤]:

(١) قال السمين الحلبي: العامة على فتح همزة «أن»، ثم اختلفوا بعد: فقرأ ابن عامر و حمزة و أبو بكر بالاستفهام، و باقى السبعة بالخبر، و القراءون بالاستفهام على أصولهم من تحقيق و تسهيل و إدخال ألف بين الهمزتين و عدمه، و لا- بد من بيانه لك تسهيلات للأمر عليك فأقول- و بالله التوفيق:- قرأ حمزة و أبو بكر بتحقيق الهمزتين و عدم إدخال ألف بينهما، و هذا هو أصلهما، و قرأ ابن ذكوان بتسهيل الثانية و عدم إدخال ألف، و هشام بالتسهيل المذكور إلا أنه أدخل ألفا بينهما؛ فقد خالف كل منهما أصله.

أما ابن ذكوان فإنه يحقق الهمزتين، فقد سهل الثانية هنا، و أما هشام فإن أصله أن يجرى في الثانية من هذا النحو وجهين: التحقيق كرفيقه، و التسهيل. و قد التزم التسهيل هنا، و أما إدخال ألف فإنه فيه على أصله.

و قرأ نافع في رواية يزيدى عنه: (إن كان) بكسر الهمزة على الشرط، فأما قراءة (أن كان) بالفتح على الخبر ففيه أربعة أوجه:

أحدها: أنها «أن» المصدرية في موضع المفعول له، مجرورة بلام مقدره، و اللام متعلقة بفعل النهى: أى و لا تطع من هذه صفاته، لأن كان متمولا و صاحب بنين.

الثاني: أنها متعلقة ب «عتل» و إن كان قد وصف، قاله الفارسي، و هذا لا يجوز عند البصريين، و كأن الفارسي اغتفره في الجار.

الثالث: أن تتعلق ب «زيم»، و لا سيما عند من يفسره بفتح الأفعال.

الرابع: أن تتعلق بمحذوف يدل عليه ما بعده من الجملة الشرطية، تقديره: لكونه متمولا مستظها بالبنين كذب بآياتنا. قاله الزمخشري،

قال: و لا يعمل فيه (قال) الذى هو جواب؛ إذ آتى ما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله، و لكن ما دلت عليه الجملة من معنى التكذيب.

و قال مكى- و تبعه أبو البقاء:- لا يجوز أن يكون العامل (تلى)؛ لأن ما بعد (إذا) لا يعمل فيما قبلها؛ لأن (إذا) تضاف إلى الجملة، و

لا يعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف. انتهى.

و هذا يوهم أن المانع من ذلك ما ذكره فقط، و المانع أمر معنوى حتى لو فقد هذا المانع الذى ذكره لا تمتنع من جهة المعنى، و هو أنه

لا يصلح أن يعلل تلاوة آيات الله عليه بكونه ذا مال و بنين.

و أما قراءة (آن كان) على الاستفهام ففيها وجهان:

أحدهما: أن يتعلق بمقدر يدل عليه ما قبله، أى: أ تطيعه لأن كان؟! أو: أ تكون طواعية-

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٧٠٠

«و ابن ذكوان دون هشام في المد».

قد تقدم في سورة فصلت أن مذهب الشيخ و الإمام في قراءة ابن ذكوان إدخال الألف مثل قراءة هشام، و هو خلاف مذهب الحافظ،

و الله عز وجهه و تقدس اسمه أعلم و أحكم.

سورة الحاقة

قال الحافظ- رحمه الله- في ترجمه قَلِيلًا ما تُؤْمِنُونَ [الآية: ٤١] و قَلِيلًا ما تَذَكَّرُونَ [الآية: ٤٢]: «و كذلك قال النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان».

يعنى أنه قرأ الحرفين بالتاء المعجمة من فوق، و لم يذكر الشيخ و الإمام هذه الرواية عن ابن ذكوان، و الله تبارك و تعالى أعلم و أحكم.

سورة القيامة

قال الحافظ- رحمه الله- في ترجمه (لأقسم) [الآية: ١]: «و كذا روى النقاش عن أبي ربيعة عن البيهقي».

يعنى بالقصر، و ذكر في «المفردات» في سورة يونس- عليه السلام- أنه قرأه بالقصر على الفارسي، و لم يذكر الشيخ و الإمام هذه الرواية عن البيهقي، و الله جل ذكره و علا أمره أعلم و أحكم.

سورة الإنسان

قال الحافظ- رحمه الله- في ترجمه (سلسلا) [الآية: ٤]: «و وقف قبل

- لأن كان؟! الثاني: أن يتعلق بمقدر يدل عليه ما بعده، أى: لأن كان كذب و جحد.

و أما قراءة (إن كان) بالكسر فعلى الشرط، و جوابه مقدر، تقديره: إن كان كذا يكفر و يجحد، دل عليه ما بعده، و قال الزمخشري: و الشرط للمخاطب، أى: لا تطع كل حلاف شارطا يساره؛ لأنه إذا أطاع الكافر لغناه فكأنه اشترط فى الطاعة الغنى، و نحو صرف الشرط للمخاطب صرف الترجي إليه فى قوله: لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ [طه: ٤٤]، و جعله الشيخ: من دخول شرط على شرط. يعنى (إن) و (إذا)، إلا أنه قال: ليسا من الشروط المترتبة الوقوع، و جعله نظير قول ابن دريد:

فإن عثرت بعدها إن والت نفسى من هاتا فقولا: لا- لعا قال: لأن الحامل على ترك تدبر آيات الله كونه ذا مال و بنين؛ فهو مشغول القلب بذلك، غافل عن النظر و الفكر، قد استولت عليه الدنيا و أبطرت.

ينظر الدر المصون (٦/ ٣٥٣-٣٥٤).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٧٠١

و حمزة و حفص من قراءتى على أبى الفتح بغير ألف».

يظهر أن قوله: «من قراءتى على أبى الفتح» خاص بقراءة حفص، و ذكر فى «المفردات» أن أبا الحسن قال فى قراءة حفص: «يقف بالألف».

و قوله: «و كذلك قال النقاش عن أبى ربيعة عن البيهقي عن الأخفش عن ابن ذكوان».

يعنى الوقف بغير ألف و هى قراءته على الفارسي.

و قال فى «المفردات» فى قراءة البيهقي: «إنه وقف على قوله: (سلسلا) بالألف».

ثم ذكر قراءته على الفارسي بغير ألف، و كذا قال فى مفردة ابن ذكوان: «قرأ (سلسلا) بغير تنوين، و إذا وقف وصل فتحة اللام بالألف، ثم ذكر قراءته على الفارسي بغير ألف فى الوقف».

فحصل من هذا كله أن قبلا و حمزة وقفا بغير ألف بلا خلاف، و أن الباقيين وقفوا بالألف بخلاف عن البيهقي و ابن ذكوان و حفص، و

مذهب الشيخ و الإمام الوقف لكل سوى حمزة و قبل.

و ذكر الحافظ في «التحبير» أن (سلسلا) في مصاحف أهل الحجاز و الكوفة مرسوم بالألف، و كذلك ذكر الحافظ في «التحبير» بسنده إلى القاسم بن سلام قال:

«رأيت في مصحف عثمان- رضى الله عنه-: قَوَارِيرًا [الإنسان: ١٥] الأولى بالألف و الثانية كانت بالألف، فحكّت و رأيت أثرها بيننا هنالك»، قال: «و أما (سلسلا) فرأيتها قد درست»، قال: «و الثلاثة الأحرف في مصاحف أهل الحجاز و الكوفة بالألف»، قال: «و في مصاحف أهل البصرة: قَوَارِيرًا الأولى يعنى بإثبات الألف، و الثانية قَوَارِيرٍ يعنى بغير ألف». انتهى ما حكاه الحافظ عن ابن سلام، و الله تعالى جده و تبارك مجده أعلم و أحكم.

قال الحافظ- رحمه الله-: «و من سورة النبأ إلى سورة البلد».

إنما فعل هذا لقصر السور فجعلها كأنها سورة واحدة، و جعل بعد هذا يذكر أسماء السور؛ للتنبيه على مواقع الآيات التى فيها الخلف، و لا- يقول سورة كذا كما كان يقول قبل هذا؛ طلبا للاختصار، و وقف بهذا العمل فى آخر سورة الفجر؛ لما فيها من ياءات الإضافة و الزوائد، و لم يجعل ما بعد «إلى» فى قوله: «إلى سورة البلد» داخلا فيما قبلها على حد قوله تعالى: ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ [البقرة:

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٧٠٢

[١٨٧] فتأمله، و الله سبحانه و تعالى أعلم و أحكم.

سورة المطففين

قال الحافظ- رحمه الله- فى «التحبير» فى قوله تعالى: وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ [الآية: ٣]: «إنهما رسما فى سائر المصاحف كلمة واحدة، و لم يفصلوا بين الضمير بالألف»، و أسند إلى القاسم بن سلام قال: «و رأيتهما فى الإمام مصحف عثمان- رضى الله عنه- موصولين بغير ألف»، قال الحافظ: «و هذا مذهب أئمة القراء فيهما، إلا- ما روى عن حمزة أنه كان يجعلهما حرفين، و يقف على (كالوا) و (وزنوا) و يتدئ (هم)، و هو مذهب عيسى بن عمر الثقفى النحوى «١».

ثم قال الحافظ بعد كلام: «فموضع (هم)- على قول عيسى- رفع على التوكيد لما فى (كالوا)، و (وزنوا) كما تقول فى الكلام: قاموا هم، و قعدوا هم.

قال: «و يجوز أن يكون الكلام انقطع عند قوله: وَزَنُوا ثم ابتداء: (هم يخسرون) انتهى، و الله جل جلاله و تقدس كماله أعلم و أحكم.

سورة الغاشية

قال الحافظ- رحمه الله- فى ترجمته: بِمُصَيِّرٍ [الآية: ٢٢]: «و حمزة بخلاف عن خلاد».

(١) هو عيسى بن عمر، العلامة، إمام النحو، أبو عمر الثقفى البصرى.

روى عن: الحسن، و عون بن عبد الله بن عتبة، و عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى، و عاصم الجحدرى، و طائفة.

أخذ عنه: الأصمعى، و شجاع البلخى، و على بن نصر الجهضمى، و هارون الأعور، و الخليل بن أحمد، و عبيد بن عقيل، و العباس بن بكار، و ولاؤه لبنى مخزوم، نزل فى ثقيف فاشتهر بهم، و كان صاحب فصاحة و تقعر و تشدق فى خطابه، و كان صديقا لأبى عمرو بن العلاء، و قد أخذ القراءة عرضا عن عبد الله بن أبى إسحاق، و ابن كثير المكى، و صنّف فى النحو كتابى: (الإكمال) و (الجامع)، و كان صاحب افتخار بنفسه، قال مرة لأبى عمرو: أنا أفصح من معد بن عدنان.

قال يحيى بن معين: هو بصرى ثقة.

أرخ القفطى و ابن خلكان موته فى سنة تسع و أربعين و مائة. قال الذهبى: أراه وهما؛ فإن سيويوه جالس، و أخذ عنه، و لعله بقى إلى بعد الستين و مائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٠٠)، شذرات الذهب (١/ ٢٢٤)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٢٣-٢٢٤)، بغية الوعاة (٢/ ٢٣٧-٢٣٨)، طبقات القراء لابن الجزرى (١/ ٦١٣)، وفيات الأعيان (٣/ ٤٨٦-٤٨٨).

شرح كتاب التيسير للداني فى القراءات، ص: ٧٠٣

يعنى أن خلادا قرأ بين الصاد و الزاى، و هى قراءة الحافظ على أبى الحسن، و قرأ أيضا بالصاد الخالص، و هى قراءة الحافظ على أبى الفتح، و لم يذكر الشيخ و الإمام عن خلاد إلا بين الصاد و الزاى خاصة، و الله سبحانه و بحمده أعلم و أحكم.

سورة الفجر

قال الحافظ- رحمه الله- فى آخر السورة: «و قد روى عن قنبل إثباتها فى الحالين».

لم يذكر الشيخ و الإمام عن قنبل إثباتها فى الوقف.

قال الحافظ- رحمه الله-: «و خير أبو عمرو فيهما...»

إلى آخره.

ذكر الشيخ «التخيير»، و أن المشهور عنه الحذف.

و لم يذكر الإمام عنه إلا الحذف، و الله عز و جل جلاله أعلم.

سورة العلق

قال الحافظ- رحمه الله-: «قرأ قنبل (أن رآه) [٧] بالقصر».

وافقه الشيخ على ذلك و قال الإمام: بالمد و بالقصر.

و قال الشيخ أيضا: «إن أبا الطيب كان يأخذ لقنبل بالوجهين»، ثم قال:

«و بالوجهين قرأت لقنبل»، و الله عز جلاله و تقدرت أسماؤه أعلم و أحكم.

سورة الكافرين

قال الحافظ- رحمه الله-: «و هو المشهور عن البزى و به أخذ».

يعنى بإسكان الياء، و ذكر الشيخ و الإمام بالوجهين عن البزى مطلقا من غير ترجيح.

و الله لا إله إلا هو العظيم الحليم العزيز الكريم أعلم و أحكم، و لا حول و لا قوة إلا بالله العلى العظيم.

باب ذكر التكبير

إشارة

مسألة لفظ التكبير: «الله أكبر»، هذا قول الإمام فى «الكافى»، و به قرأ الشيخ و قال:

«و هو المأخوذ به فى الأمصار».

و كذلك قال الحافظ: إنه قرأ على الفارسى و على أبى الحسن، و زاد الحافظ- أيضا- التهليل قبل التكبير، و هو: «لا إله إلا الله و الله

أكبر»، و بهذا قرأ الحافظ

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٧٠٤

على أبي الفتح و حكاه الشيخ.

مسألة في حكم الوصل و الفصل

حاصل ما ذكره الشيخ في ذلك و جهان:

أحدهما: وصل آخر السورة بالتكبير، و وصل التكبير بالبسملة، و وصل البسملة بالسورة الثانية.

قال في «المفردات»: «و هذا هو المشهور».

و الوجه الثاني: أن يسكت على آخر السورة، ثم يبدأ بالتكبير موصولا بالبسملة موصولاً بأول السورة الثانية؛ فيكون السكت في موضع واحد.

و منع السكت بين التكبير و البسملة، و بين البسملة و السورة الثانية.

و حكى في السكت بين آخر السورة و التكبير أنه يكون بقطع و بغير قطع، و أما الإمام فنص على جواز القطع على آخر السورة و الابتداء بالتكبير، و هذا الوجه موافق للوجه الثاني المذكور عن الشيخ، و نص أيضا الإمام على جواز القطع على التكبير و الابتداء بالبسملة، و يريد- و الله سبحانه أعلم-: مع وصل التكبير بآخر السورة، و هذا الوجه مخالف لما منع الشيخ و منع الإمام من قطع البسملة مع السورة إذا وصلت بالتكبير و وصل التكبير بآخر السورة، و هذا الوجه لا ينبغي أن يكون في منعه خلاف، و أما الحافظ فقال: «يصل التكبير بآخر السورة».

ثم قال: «و إن شاء قطع و بدأ بالتسمية موصولاً بأول السورة».

و هذا الوجه يوافق الوجه الذي أجاز الإمام.

قال الحافظ: «و إن شاء وصل التكبير بالتسمية، و وصل التسمية بأول السورة».

قال العبد: ظاهر قوله أنه بنى هذا الوجه و الذي قبله على كون التكبير موصولا- بآخر السورة؛ فيكون هذا الوجه موافقا للوجه الأول المذكور عن الشيخ.

ثم قال الحافظ: «و لا يجوز القطع على التسمية إذا وصلت بالتكبير».

يعنى مع كون التكبير موصولا بآخر السورة، و هذا الوجه هو الذي نص الإمام على منعه.

ثم قال الحافظ: «و كان بعض أهل الأداء يقطع آخر السورة، ثم يتدئ بالتكبير موصولا بالتسمية، و كذلك روى النقاش عن أبي ربيعة عن البري، و بذلك قرأت

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٧٠٥

على الفارسي عنه».

و هذا الوجه يوافق ما ذكره الإمام أولا و الشيخ ثانيا.

قال الحافظ- رحمه الله-: «و الأحاديث الواردة عن المكيين بالتكبير دالة على ما ابتدأنا به» يريد وصل التكبير بآخر السورة، قال: «لأن فيها «مع» و هي تدل على الصحبة و الاجتماع».

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٧٠٧

مقدمه التحقيق ٣ توقيفيه القراءات ٤ إضافة القراءات إلى القراء تعنى اختيارها و لا- اجتهاد فيها ١٢ الزمخشري يعزو إحدى القراءات إلى فصاحه راويها ١٩ ردود على من يفاضلون بين القراءات ٢٢ رسم المصاحف العثمانية ٥٨ قواعد رسم المصحف ٥٨ القاعدة الأولى: الحذف ٥٩ القاعدة الثانية: الزيادة ٦٠ القاعدة الثالثة: الهمز ٦٠ القاعدة الرابعة: البدل ٦١ القاعدة الخامسة: الفصل و الوصل ٦٢ القاعدة السادسة: ما فيه قراءتان، و كتب على إحداهما ٦٢ فوائد الرسم العثماني ٦٨ القائلون بأن الرسم اجتهادي: ٧٢ رأى وسط ٧٤ شبه أثرت حول كتابة القرآن و رسمه ٧٦ ترجمه المصنف ٨٠ ترجمه أبي عمرو الداني ٨٣ مصادر عبد الواحد الملقى في شرحه «الدر النثير» ٨٧ باب الاستعاذه ١٢٦ باب التسميه ١٤٤ سورة أم القرآن ١٦٨ باب بيان مذهب أبي عمرو في الإدغام الكبير ١٧٢ الفصل الأول من القسم الأول في معنى الإدغام لغة و اصطلاحا ١٧٢ الفصل الثاني: الحرف لا يدغم في الحرف ١٧٤ الفصل الثالث: في ذكر الحروف و مخارجها ١٧٥ الفصل الرابع: في صفات الحروف ١٨٠ الفصل الخامس: المتماثلان و المختلفان و المتقاربان ١٨٧ الفصل السادس: تقسيم الحروف إلى قوى و ضعيف ١٨٧

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٧٠٨

الفصل السابع: تقسيم الحروف إلى ضربين ١٨٨ مطلب إدغام الياء في الياء ٢١٣ مطلب إدغام الحاء في الحاء ٢١٣ مطلب إدغام العين في العين ٢١٤ مطلب إدغام اللام في اللام ٢١٤ مطلب إدغام النون في النون ٢١٩ إدغام الكاف في الكاف ٢٢١ إدغام السين في السين ٢٢٢ إدغام التاء في التاء ٢٢٣ إدغام الراء في الراء ٢٢٣ إدغام الفاء في الفاء ٢٢٤ إدغام الميم في الميم ٢٢٥ إدغام الباء في الباء ٢٢٨ إدغام الغين في الغين ٢٣٠ إدغام القاف في القاف ٢٣٠ إدغام التاء في التاء ٢٣٠ إدغام الواو في الواو ٢٣٠ مطلب المعتل المختلف في إدغامه ٢٣٨ مطلب «خلقكم» و مثله ٢٥٢ إدغام الحاء في العين ٢٥٦ إدغام القاف في الكاف ٢٥٩ إدغام الكاف في القاف ٢٦٠ إدغام الجيم في الشين ٢٦٢ إدغام الشين في السين ٢٦٣ إدغام الضاد في الشين ٢٦٤ إدغام الضاد في الذال ٢٦٥ إدغام السين في الزاي و الشين ٢٦٦ إدغام الدال في خمسة أحرف ٢٦٨ إدغام التاء في عشرة أحرف ٢٧٤ إدغام اللام في الراء ٢٨٤ إدغام النون في اللام و الراء ٢٨٦

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٧٠٩

إخفاء الميم في الباء ٢٨٨ إدغام الباء في الميم ٢٩٠ فصل: إدغام أبي للمثلين و المتقاربين ٢٩٣ باب ذكر هاء الكناية ٢٩٨ باب ذكر المد و القصر ٣٠٩ مسألة: و كلهم لم يزد في تمكين الألف ٣٣٥ باب الهمزتين المتلاصقتين في كلمة ٣٤٠ باب ذكر الهمزتين من كلمتين ٣٥٦ باب ذكر الهمزة المفردة ٣٦٩ فصل: تسهيل ورش للهمزة ٣٧٢ باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ٣٧٤ باب مذهب أبي عمرو في ترك الهمز ٣٨٠ باب مذهب حمزة و هشام في الوقف على الهمزة ٣٨٩ فصل: تفرد حمزة بتسهيل الهمزة المتوسطة ٤١٠ فصل: اعلم أن جميع ما يسهله حمزة من الهمزات فإنما يراعى فيه خط المصحف دون القياس ٤٢٢ باب الإظهار و الإدغام للحروف السواكن ٤٢٣ ذكر ذال «إذ» ٤٢٤ ذكر دال «قد» ٤٢٨ ذكر تاء التأنيث المتصلة بالفعل ٤٣٢ ذكر لام «هل» و «بل» ٤٣٥ فصل: أثر لام «هل» و «بل» ٤٣٩ فصل في ذكر النون الساكنة و التنوين ٤٤٣ مسألة: في توجيه الأحكام الأربعة لهما ٤٥٣ باب الفتح و الإمالة بين اللفظين ٤٥٦ فصل: ما تفرد به الكسائي دون حمزة ٤٨٩ فصل: ما تفرد به الكسائي أيضا في رواية الدوري ٤٩٢ فصل: تفرد حمزة بإمالة عشرة أفعال ٤٩٤ فصل: إمالة أبي عمرو و الكسائي في رواية الدوري كل ألف بعدها راء مجرورة ٤٩٥ فصل: إمالة (الكافرين) لأبي عمرو و الكسائي من طريق الدوري ٤٩٩ فصل: ما تفرد به هشام ٥٠٠

شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، ص: ٧١٠

فصل: كل ما أميل في الوصل لعله ٥٠١ باب ذكر مذهب الكسائي في الوقف على هاء التأنيث ٥٠٧ باب ذكر مذهب ورش في الرءات مجملا ٥٣٤ الفصل الأول: فيما اختلفوا فيه من الرءات ٥٤١ الفصل الثاني: فيما اتفق الحافظ، و الشيخ، و الإمام على تربيقه لورش، و تفخيمه لسائر القراء ٥٤٣ فصل: كل راء وليتها فتحه أو ضمه ٥٥٤ فصل: الوقف على الراء ٥٦٢ باب ذكر اللامات ٥٦٧ تنبيه: ٥٧٢ باب

الوقف على أواخر الكلم ٥٧٤ فصل: الحركة العارضة و أثرها ٥٨٤ باب الوقف على مرسوم الخط ٥٨٩ فصل: تفرد البيزى بزيادة هاء السكت ٦٠٢ باب ذكر مذهب حمزة فى السكوت قبل الهمزة ٦٠٣ باب ذكر مذاهبهم فى الفتح و الإسكان لىاءات الإضافة ٦٠٥ فصل: كل ياء بعدها همزة مكسورة ٦٠٩ فصل: كل ياء بعدها همزة مضمومة ٦١١ فصل: كل ياء بعدها ألف و لام ٦١١ فصل: كل ياء بعدها ألف منفردة ٦١٣ فصل: مجيء الياء عند باقى حروف المعجم ٦١٣ باب ذكر أصولهم فى الياءات المحذوفات من الرسم ٦١٥ فصل فى تهذيب ترتيب التوبىب ٦٢٢ باب ذكر فرش الحروف سورة البقرة ٦٢٥ سورة آل عمران ٦٣١ تنبيه: إسناد الحافظ فى التيسير قراءته برواية هشام ٦٣٧ سورة الأنعام ٦٣٧ سورة الأعراف ٦٤٢ سورة براءة ٦٤٤ سورة يونس ٦٤٦

شرح كتاب التيسير للدانى فى القراءات، ص: ٧١١

سورة هود عليه السلام ٦٤٩ سورة يوسف عليه السلام ٦٥٠ سورة الرعد ٦٦٢ سورة إبراهيم عليه السلام ٦٦٤ سورة النحل ٦٦٩ سورة الإسراء ٦٦٩ سورة الكهف ٦٧٠ سورة مريم الصديقة عليها السلام ٦٧٠ سورة طه ٦٧٢ سورة النور ٦٧٣ سورة النمل ٦٧٥ سورة القصص ٦٧٩ سورة الروم ٦٧٩ سورة الأحزاب ٦٨٠ سورة يس ٦٨٢ سورة الصافات ٦٨٣ سورة الزمر ٦٨٤ سورة السجدة ٦٨٥ سورة الزخرف ٦٨٥ سورة الأحقاف ٦٨٦ سورة محمد صلى الله عليه و سلم ٦٨٧ سورة ق ٦٨٧ سورة الطور ٦٨٨ سورة النجم ٦٨٨ سورة المجادلة ٦٩٦ سورة الحشر ٦٩٧ سورة الملك ٦٩٧ سورة ن و القلم ٦٩٩ سورة الحاقة ٧٠٠ سورة القيامة ٧٠٠ سورة الإنسان ٧٠٠

شرح كتاب التيسير للدانى فى القراءات، ص: ٧١٢

سورة المطففين ٧٠٢ سورة الغاشية ٧٠٢ سورة الفجر ٧٠٣ سورة العلق ٧٠٣ سورة الكافرين ٧٠٣ باب ذكر التكبير ٧٠٣ مسألة فى حكم الوصل و الفصل ٧٠٤ فهرس الموضوعات ٧٠٧

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بِأَمْوَالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١).

قال الإمام على بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أُمَّرْنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلِمَاتِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بناذر البحار - فى تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فىض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافى بأصبهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادى" - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحداً من جهابذة هذه المدينة، الذى قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبى (صلوات الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام على بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، فى سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفئ مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصبهان، إيران - قد ابتدأ أنشطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامى - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافه الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشبّاب و عموم الناس إلى التحري الأذقّ للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتى المبتدله أو الرديئه - فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامعته ثقافيه على أساس معارف القرآن و اهل البيت عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءه و إغناء أوقات فراغه هواه برامج العلوم الإسلاميه، إناله منابع اللزومه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة فى الجامعه، و...

- منها العدالة الاجتماعية: التي يُمكن نشرها وبثها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، على أنه يُمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافة الاسلاميه و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهةٍ أخرى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءه

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي " القائمية " www.Ghaemiyeh.com و عدّه مواقعٍ أُخرَ

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاع و الدّعم العلميّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديّه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائي و اليدوي للبلوتوث، ويب كاشك، و الرسائل القصيره SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جَمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع " ما قبل المدرسه " الخاص بالأطفال و الأحداث المُشاركين في الجلسه

(ي) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه

المكتب الرئيسي: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد/ ما بين شارع " پنج رمضان " و "مفتق و فاني/ بنايه" القائمية"

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسيه (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتي: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزاتية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكوميه، و غير ربحيه، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا تُوفى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينيه و العلميه الحاليه و مشاريع التوسعه الثقافيه؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمية) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله الأعظم (عَجَل اللهُ تعالى فرجه الشريف) أن يُوفق الكلّ توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حدّ التمكن لكلّ احدٍ منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و اللهُ وليّ التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩